















**كتاب المكاتب** <sup>في بيان الحكم</sup> <sup>سنة</sup> <sup>أورد</sup> عقد المكاتب بعد عقد الاجارة <sup>منا</sup>  
 ان كل واحد منهما عقد يستفاد به الحال بمقالة ليس بمال على وجه  
 يحتاج فيه الى ذكر العوض بالايجاب والقبول بطريق الاصاله ولهذا  
 وقع الاحتراز عن البيع والهبة والطلاق والعتاق في العتاق  
 يعني ان قوله بمقالة ما ليس بمال خرج به البيع والهبة بشرط العوض  
 وقوله بطريق الاصاله خرج به النكاح والطلاق <sup>والنكاح</sup> العتاق  
 على ما لان ذكر العوض فيها ليس بطريق الاصاله وذكره بعض  
 الشرح ان ذكر كتاب المكاتب عقب كتاب العتاق كان انشبا  
 ولهذا ذكره كحكم الشهيد في الكافي عقب كتاب العتاق لان الكفاية  
 ما لها الولاء والولاء حكم من احكام العتق ايضا وليس كذلك ولا  
 سلم ذلك لان العتق اخراج الرقبة عن الملك بلا عوض والكتابة  
 ليست كذلك بل فيها ملك رقبته لشخص ومنفعة لغيره وهو  
 انشبا للاجارة لان نسبة الذنابات اوله من العوض وقدم  
 الاجارة لشبهها بالبيع من حيث التملك والشرائط فكان  
 انشبا بالتقديم كذا في العتاق والمكاتب لهم مفعول من كاتب  
 يكتب والمولى يكتب بكتاب بكتاب واصله من الكتب وهو  
 الجمع ومنه كتبت القرينة اذا خرجت منها والكتيبة هي النافعة المحقة  
 من الجيش والكتاب لانه يجمع الاربعة والفصول والكتابة لانها تجمع  
 الحروف وسمي هذا العقد كتابة لان فيه ختم حرية اليد الى حرية الرقبة  
 اولان كلامهما يكتب الوثيقة وهو اظهر الكتابة في اللغة مصدر  
 كتب وقد ذكرنا معناه وفي الشرح هي تحرير المملوك بيداى من

جهة

جهة اليد في الحال اي حاله لا يكون للمولى سبيل على كسبه ورقبة  
 اي من جهة الرقبة في الحال اي في مستقبل لان المكاتب عليه لا يتحرر الا  
 اذا ادى بدل الكتابة واما في الحال فهو حر من جهة اليد فقط حتى يكون  
 كسبه له للمولى ويجب على المولى الضمان بالبيع عليه او على ماله ولهذا  
 قيل المكاتب حر عن ذل العبودية ولم ينزل في ساحة الحرية فصار  
 كالنعمانة اذا استظهر تباعد وان استعمل في روفي العناية  
 الكتابة عقد بين المولى وعبيده بلفظ الكتابة او ما يؤدي معناه  
 من كل وجه فقله عقد يخرج تعليق العتق على مال فان لم يرد به ما  
 يحتاج الى ايجاب وقبول وذلك غير شرط في التعليق فان التعليق  
 يتم بالمولى واما الاعتاق على مال فانه وان كان عقدا لا يحتاج  
 الى الايجاب والقبول لكن خرج بقوله بلفظ الكتابة او ما يؤدي  
 معناه والفرق بينهما من حيث كونه ان المكاتب بالخير يعود  
 رقيقا دون العتق على مال وسببها تعلق البقاء بغيره وكونها  
 الايجاب والقبول كقولهم كاتبتك على كذا وقول العقد قبلت وشرطها  
 كون البدل المذكور فيها معلوما قدره وجسمه وكون الرقبة في  
 المحل كما سيأتي ان شاء الله وحكمها في جانب العبد انشاء  
 الحجر في الحال وبسبب الحرية في حق اليد حتى يكون العبد احق بمكاسبه  
 لان شديتها في حق الرقبة قبل الاداء اما بعد الاداء فتثبت له حرية  
 الرقبة ايضا وفي جانب المولى ثبوت ولاية المكاتب في الحال ان كانت  
 حالة وملاك في البدل اذا قبضه المولى منه من كاتب مملوك ولو كان  
 المملوك صغيرا يعقل اي البيع والشراء ولو وصيه ومعنى يعقل  
 ان يكون اعلم ما صدر عنه من الاقوال والافعال على ما يصدر





عن الاقوال والافعال كذا في نصاب البدايع بحال او مؤجل او منجمل  
العقود من التخييم وهو ان يقط المال على شهرين بقدر كالتسليم  
من الف درهم على سنة الى ان يعطى كل شهر كذا فمقتضى اى مملوك  
ذلك هو اى هذا العقد صار العبد مملوكا وقال الشافعي لا يجوز الكتابة  
الا مؤجلا منجما واقله يجزى لانه عقد ببدل لا يقدر على ادائه لانه كان  
مملوكا لا يقدر على شيء وفي زمان يسير لا يشتت القدرة على الكسب  
ولنا قوله تعالى فكلما تبوءهم ان علمتم فيهم خيرا وهو مقيد بالتأجيل  
فلا يزداد على النص حاله في شرط الوقاية يعني ان الية مطلقة  
فتشاول جمع ما ذكره في حال المؤجل والنجم والصغير والكبير ولا ما يتا  
منه الطلب قبل والا امر للندب على الصحيح وقيل لا باحتكامه قوله تعالى  
واذا حللتم فاصبروا وادوا المراد بالخبر ان لا يصير للمسلمين بعد العتق  
فان كان يصبرهم فلا فضول لا يكتب وان ففرغ من كذا في كذا  
واما شرط القول من العبد فان يزرع فلا بد من الالتزام ولا  
يعتق الا باداء العتق وهو قول جمهور الفقهاء لقوله صلى الله عليه  
وسلم ايما عبد كتب على مائة دينار او اياها الا عشرة دنانير فهو عبد  
وقال صلى الله عليه وسلم المالك عبد مائة عليه درهم ذكره في كذا  
واخر بقوله يعقل عن قول الشافعي فان كتابة الصغير عند لم يصح لانه  
ليس باهل له ولنا اطلاق الآية ولانه اذا كان عاقلا من اهل القبول  
وان كان لا يعقل فكتابته ثم اداها عند رجل قبلها المولى لم يعتق لان  
اداء العتق انما يستدري عقد منعقد لانه حق عقد باطل كذا في شرط الوقاية  
لاين كذا وكذا اى هي العقد بشر ما سبق لوقال اى المولى لم يملكه جعلت  
عليك الف توديه بخد ما اولها اى النجدة كذا واخرها كذا فاذا اديت اى  
الالف ان كانت حر وان تجزى من الاداء فتن اى فانت قد قبلت

اي المملوك ذلك وانما هو لان الكتابة عادة هذا والعبرة في العقود للمعا  
الايدي ان الرجح اذا شرط لرب المال يكون بضاعة واذا شرط للمضار  
يكون اقراضا وفي وقت عتق الكتاب اختلاف الصحابة فعند علي رضي  
الله عنه يعتق بقدر ما ادى وعند ابن عباس رضي الله عنه يعتق  
كما اخذ الصحابة الصحيحة من مولاة يعني بنفس العقد وعند ابن مسعود  
رضي الله عنه يعتق ان ادى قيمة نفسه وعند زيد بن ثابت رضي  
الله عنه لا يعتق الا باداء كذا العتق وهو المختار كما في كذا ولو قال اى  
المولى لم يملكه ان اديت الى الف كل شهر مائة فانت حر فهو تعليق  
اى تعليق العتق بالشرط وهو اداء المال يعتق اذا وجد وهو لا يوجب  
الكتابة وقيل فانه ابو سليمان كما في كذا مائة واذا صحت الكتابة  
ضرب اى المالك عن يد المولى دون ملكه يعني لا يجوز عن ملك المولى  
ثم قرئ عليه بقوله فان اتلف اى المولى حاله الى مال المالك ضمنه لان  
المالك احق بالكتابة كما مرضا كالا جنة في حق وكذا اى من المولى  
العقار وطع الكتابة لانها صارت اخصة بكسها واجزاها ليس حصل  
الى صحت بالعقد وهو كحرية باداء العتق ومنا في الرضخ لمجدة بالاجزاء او  
جنى اى المولى عليها اى على الكتابة او على ولدها يعني لزم عليه ارش جناية  
لانه لو لم يضمنه لتسلط على اتلافه فلا يقدر على اداء الكتابة فلا يحصل الحق  
بالعقد ولود طعت بشبهة اذ جنى عليها كان عتقها وارش جناية لوط  
كذا في الاختار وفي منجى وقال الكرخي في مختصر امام المالك جناية المولى  
عليه يلزم المولى وجناية المالك على سيده يلزم المالك وكذلك جناية  
المولى على رفيق المالك ويلزم لكل واحد منهما ما جنى على صاحبه في  
نفسه او ماله في الكتابة للبيهق جناية المولى على مائة عمدا لا يوجب  
العقوبة لاجل الشبهة ولو قتل المالك مولاة يجب العتق وان كانت



أي كاتبت المولى مملوكه على قيمته أي قيمة نفس العبد فثبتت أي الكتابة لأن  
 قيمته مجهولة القدر جسا ومختلفة باختلاف المعاقدين المقومين فان  
 أداها أي أدى المالك ثمن قيمته عتق وان فاسداً لأن القيمة هي البذل  
 المخرج من جهته وامكن اعتبار معنى العقد فيه فاشترى الجارية في العناد دون  
 العتق حتى لو أتى بقيمة يجبر المولى على قبولها بخلاف ما لو كاتبت على ثوب  
 حيث لا يعتق بأداء ثوب لعدم الوقوف على مراد العاقد لا بخلاف اجسام  
 كذا في نصاب المزاريع وكذا أي مثلاً ما سبق ففسد أي الكتابة لو كاتبت  
 على عين لغيره يتعين بالتعيين كالثوب وغيره من الكليد والموزون  
 واحترز به عن دراهم الفخيرة ودانيره بعينها فان كاتبت عليهما  
 جائز لعدم تعيينها حتى لو ملكها العبد وسلمها إلى مولاه عتق وان  
 يحجز رد الرق كذا في المنيح أو كاتبت على مائة دينار ويرد أي المولى عليه  
 أي على المالك عتق غير معين أي ليرد عليه مولاه عبد غير عين لأن  
 العبد لا يمكن الاستثناء من مائة وإنما يستثنى قيمته وهي مجهولة و  
 هذا عند ابن 2 وعند ابن يونس يجوز أي الكتابة على ذلك وتقسيم المائة  
 على قيمة المالك وقيمة عبد وسط فيسقط قط العبد أي حصته  
 أي يبطل منها حصته العبد والباقي بدل الكتابة يعني ويكون المالك تبا  
 بما بقي لأن العبد المطلق يملك ان يكون مستثنى من بدل الكتابة  
 وان كاتبت لمسلم أي عبده تخمر أو خنزير فسد أي العقد لأن الخمر  
 والخنزير لا مال له لهما في حق مسلم فلا يصلحان بدلا فان أداها أي  
 الخمر والخنزير عتق أو باعتبار التعليق وان لم ينتج على التعليق لأن  
 الفساد معتبر بالمال ثم لما في الاختيار ولزم فيه قيمة نفسه يعني وإذا عتق  
 بأداء الخمر والخنزير فعليه قيمة نفسه وبسبب قيمته لأنه لما فسد  
 لا انتفاع له في حق مسلم يجب عليه رد قيمته بالقيمة ما بلغت لما في

البيع الفاسد والكتابة على ميتة أو دم باطلتان لأنها ليست بمال فلا يلزم  
 على المالك شيء فلا يعتق أي المالك بأداء كسبي لأن الميتة ليست بمال  
 أصلاً فلم ينعقد العقد كضاف إليها فأعبر عنه الشرط وإذا يكون بالخص  
 بالتخصيص عليه فان قال ان أدت الميتة أو الدم فانت حر في عتق  
 لاجل العبد لاجل الكتابة كذا في شرط الوقاية لأن المالك وجب القيمة في  
 الفاسدة أي في الكتابة الفاسدة فلا تنقص أي القيمة عن كسبي لأن  
 المولى لم يرض بالثمن وان تزايد أي القيمة عليه أي على كسبي لأن العبد  
 رضى بالزيادة لتلا بطل حقه في العتق فوجب ذلك قال صدر الشريعة  
 ومعناه ان القيمة في الكتابة الفاسدة ان كانت من جنس كسبي فان  
 كانت ناقصة عن كسبي لا تنقص وان كانت زائدة زيدت عليه  
 ووضع مسئلة في المبسوط فيها اذا كاتبت عبده بالف على ان يخدمه ابداً  
 فالكتابة فاسدة فيجب القيمة وان كانت ناقصة عن الف لا ينقص  
 انتهى وصح أي الكتابة على حيوان ذكر جنسه بان كاتبت على عبد  
 أو على فرس أو حمار أو صفة أي لم يذكر وصفه حيث لم يذكر فرسه  
 دون عبد جشع ولزم الوسط أي من الحيوان الذي ذكر جنسه لأن الحيوان  
 يسيرة ومثلها تنحدر في الكتابة ثم لما في النكاح أو قيمته أي قيمة الحيوان  
 المذكور لأن الكتابة بنيت على أصل صحة فلا يفسد بالجمالة في البذل  
 كالجارية في الاجرة فان كاتبت على عبده الف درهم إلى الحمار يجوز بخلاف  
 البيع لأنه مبني على كفاية كذا في شرط الوقاية لأن فرسته وانما يجوز لأن  
 كل واحد من واحد من وجه اما الوسط فخط وما فيه القيمة الوسط فلا الوسط  
 يعرف بالقيمة فصارت أصلاً فوق القيمة فصارت معنى الاداء كما في الصدر  
 بخلاف ما لم يذكر فيه بان قال كاتبت على دابة أو على حيوان حيث  
 لا يجوز فيكون كقولك كاتبت على ثوب ويجبر على قبول الوسط كذا في نصاب



الذرايع وجميع كتاباته كافر عبده الكافر فخر مقدرة اى معلومة المقدار  
اعتبر كونها معلومة ليعلم البذل وانما صحت لانه مال متقوم عندهم  
بمصلحة الخمر عندنا واتي للمسلم يعني واتي من المولى والعبد المسلم فليس فيها  
اي قيمة للخمر لان المسلم عن مملك الخمر وتملكه فان قيل اذا اشترى زبي  
من زبي عبد الخمر ثم لم يملكه ممنوع احدهما قبل القبض فيفسد البيع ولا يلزم  
قيمة الخمر ما الفرق بينهما قلنا الفرق ان العقد انما يقع على ما يملك بدلا  
في الجملة والقيمة يملك بدلا في الكتابة فانه اذا كاتب على وصف كان ذلك  
كتابة على قيمة الوصف في حقيقة حتى اذا جاء ببيعة بغيره على القيد فمضى  
جاء عقد الكتابة على القيمة ابتداء جاز ان يقع على القيمة بقاء فاما البيع  
فلا ينعقد على القيمة صحيحا اصلا فلا يمكن ابتداءه عليه كذا في شرط الوفاة  
لابد الملاك وعقود اى العبد كذا كذا باراء عينها اى عيني الخمر اى عين الخمر  
يعني بقبض المولى غير الخمر لان الكتابة عقد معاوضة وسلامة احد  
العوضين لاحدهما موجب سلامة العوض الاخر فاذا ادى الخمر عتق  
لستحق الكتابة تعليق العتق باراء الخمر اذ هي المذكورة في العقد كذا في الخمر  
وفيه قال في العتق باراء الخمر روايتان وقامه يعرف فيه لانفسد الكتابة  
بشرط الا ان يكون في صلب العقد لان الكتابة تشبه البيع يعني انها  
لانها مبادلة مال بالمال وتشبه النكاح ابتداء لانها مبادلة مال بغير المال  
هو البضع فالمحقق في البيع في شرط تمكن في صلب العقد اذا شرط عليه  
خدمة مجهولة لانه البذل وبالنكاح في شرط اذا لم يتمكن في صلبه هذا  
هو الاصل كذا في النهاية كما في الخمر **فروع** قال المصنف فتهواه من فصل  
الشرط اذا كاتب عبده على ان يخدم شهر او على ان يسه له دارا  
القياسات لا يجوز وفي الاستحسان يجوز وكذا لو كاتبه على ان يخدم  
فلاننا شهر اصح لستحقنا لا قيسا وعن ابنه يفسد كتابته على

انه ان خرج من البلد فهو عبده فالكتابة فاسدة ولو كاتب اجته على الف  
درهم على ان يهاها ما كان **باب** في كتابة فاسدة ولو ادت  
الالف عتقت وان كانت الالف مثل قيمتها لم يجب بشئ وان اقل فعلها  
تمام قيمتها فان وطئها قبل اداء بدل الكتابة ففعلها عتقها استحق هذا  
**باب** في بيان احكام تصرف المكاتب **كتاب** له اى المكاتب ان  
يبيع ويبعري ويسا فر لانه لا يقدر على تحصيل البذل الا بها وقوله وان  
يشط اى المولى عدمه اى عدم سفر المكاتب متصل بما قبله يعني له ان  
يسافر وان شرط عليه المولى ان يخرج من البلد كونه شرط محال  
بمقتضى عقد الكتابة وعند مالدا وان فوفى قول لا يسافر الا باذن  
المولى في الخمر ويروج انتهى اى له تزويج امته لانه من يملك الاكساب و  
للمكاتب ان يكتب عبده وقال زفر ليس له ذلك وهو القياس وبه  
قال ان وقع لنا ان كالمبيع بل هو انفع منه فاذا جاز التجدد البيع فادنى  
ان يجوز الكتابة فان ادى اى انك في الكتابة بعد عتق الاول فلو انه لم  
اى ولا اى انك في المكاتب لان الولاء لمن اعتق لانه اعتق انك في بورتام  
المكاتب الاول في رقبته وهو من اهل الولاء لم يسه فيثبت له وان قبله  
اى وان ادى انك في الكتابة قبل عتق الاول فليس له اى فلو ان المكاتب  
انك في السيد لا تقدر جعل المكاتب معتقا الاول لعدم اهلية الاعتاق  
بعد فاذا ادى الاول وعتق لا يتحول الولاء اليه لان المولى جعل معتقا  
والولاء لا يتحول من المولى وما في الصورة الاولى فان معتقه المكاتب  
الاول وهو اهل الولاء عند عتق انك في الخمر وليس له اى للمكاتب ان  
يتزوج امراته لانه ليس من يملك الاكساب بل اذن اى بلا اذن  
مولاه لما مر ويجوز باذنه لان كجه لا جله فاذا اذن جاز واما تزويج  
بمكاتبته مختلف فيه قال الامام السيدي في شرطه المكاتب لا يصح تزويج



المكاتبه الابانته لان المحل لا يملكه ولا يجب اى المكاتب شيئا اى ولا يجوز له  
الهبته ولو وصيته بعوض ولا يتصدق لانه شرع ابتداء واستهزاء وابتداء  
لان الهبة بعوض شرع ابتداء والمكاتب لا يملكه لانه ليس من اهله الا  
بسير لان الشئ السير منها الصدقة من ضرورتها التجارية ولا  
يكفل لمرو ولا يقرض اى ولا يجوز له الاقراض ولا يتصدق اى ولا يجوز له اعتناق  
عبده ولو كان اعتناقه بماله لانه ليس باهل ولو وصيته لماله لم يزوج ولا يزوج  
اى المكاتب عبده لانه نقص في البيعة كونه شاعلا لرقبته بالمهر والنفقة  
بمخلاف تزويج الامة لمرو ولا يبيع اى لا يبيع المكاتب عبده من  
نفسه اى بنفس عبده يعنى لا يبيع العبد من العبد لانه اعتناق ذو فتاوى  
قاضي خان المكاتب يملك خمس خصال يسافر ويبيع ويشتري  
بالنقد والنسيئة ويدفع المال مضاربة ويشترك ويكاتب عبده ولا  
يملك خمس خصال لا يعتق بمجهل ولا يغير جعل ولا يزوج الابانته المولى  
ولا يهب ولا يتصدق ولا يجامع بمحابة فاحشة كالعبد المأذون وفي  
خزانة الفقيه ابي الليث قال يستفيد المكاتب بعقد الكتابة البيع والشراء  
والحط بسبب البيع والشركة والمضاربة والاجارة والكتابة والاعارة  
والهدية والتخاذ الضيافة والمساورة ولا يملك المكاتب المهاداة في البيع  
والشركة والعقود بعوض وبغير عوض والهبة بعوض وبغير عوض والوصية  
والصدقة والكفالة والنفقة عن القصر اذا قتل عبده والتزويج ولا يزوج  
الابن والابنة الا انتم ومكاتبه فانه يملك انشا جميعا وفي الفتاوى المذكورة  
المكاتبه اذا تزوجت باذن المولى ثم عتقت كانت خيار العتق والحكم  
المكاتبه في النكاح والعدة احكام العبد المكاتب كذا في المنهج وفيه المكاتب  
اذا تزوج ابنته مولاة ثم مات المولى لا يفسد النكاح وان ماتت المكاتب بعد  
ذلك ان تزوج مولاة لم يفسد النكاح وان لم يترك بطل وان كان ذلك

بعد نقل

قبل الدخول لا يجب العدة ولا المهر وان كان بعد الدخول يجب عليها  
الا اعتداد بثلاث حصص ويجب المهر ان كان معها وارثا اخر المكاتب  
اذا اشترى منكوحته لا يفسد النكاح ويجب على المكاتب نفقة زوجها ولا  
يجب عليه نفقة الا ان يكون ولده من امته ونفقة ولده المكاتب تكون  
على المكاتبه وتما مديون فيه والامه والوصي في رقيق الصغير اى الذى تحت  
حجره كالمكاتب اى في التصرفات المذكورة من تزويج الامة وكتابة المملوك  
يعنى يملك الامه والوصي وكذا القاضى وامينه في رقيق الطفل ما يملكه المكاتب  
في رقيقه لانهم يملكون الاكساب كالمكاتب فيملكون كتابة عبده  
لا تزوج ولا يبيع من نفسه ولا اعتناقه على مال ومكاتبه تزويج امته  
ولا يملك المأذون شيئا من ذلك اى ما ذكره وانما يملك التجارة والتزويج  
ليس منها وهذا لان التجارة مباحة له مال والبضع ليس بمال كذا في  
المنهج وعنده ابي يوسف له اى للمأذون تزويج امته لان فيه منفعة للمر  
وعلى هذا يختلف اى بين الاماميين وبين ابي يوسف في المأذون المضارب  
والشريك اى شركة الغائب فانهم لا يملكون شيئا مما ذكر عندهما  
وانما يملكون التجارة والتزويج ليس منها لمرو قال ابو يوسف لهم  
تزويج الامة اعتبارا بالمكاتب قال في التبيين الاصل فيه ان من كان  
تصرفه عاما في التجارة وغيرها يملك تزويج الامة والكتابة كالا والوصي  
والمجد والمكاتب والقاضى وامينه وكل من كان تصرفه خاصا في التجارة  
كالمضارب والشريك والمأذون له لا يملك تزويج الامة والكتابة عند ابي  
دخود وقال زفر وابي يوسف يملكون تزويج الامة لان فيه منفعة طعنا  
بيضا وجوابه انه ليس من باب التجارة طعنا بيضا فلا يملك منه  
جعل في النهاية شريك المفاوضة كالمكاتب وجعله في الكاف كالمأذون  
في التجارة ولكل وجه وجعله كالمأذون بسببه بالفقه كذا في المنهج وان اشترى



المكتبة قريبه ولاد الكا بون والولد دخل في كتابته يعني بكتاب عليه  
 ان المكتبة اهل للكتابة كالحرف اهل للحرر وان لم يكن اهل للعتق  
 فيجعل مكانا معه تحقيقا للصلة بقدر الامكان لان الحر اذا اشترى ولده  
 او ابوه يعتق عليه فكذا المكتبة اذا اشترى اهلها بكتاب  
 عليه ولا فرق بين كون اهل الاعاق بكتاب كان بالغ عا فلا ادكان  
 صغيرا او مجنون لان هذه الصلة وهي العتق تجب حق العبد فلا  
 يختلف بين ان يكون ملكا او لم يكن كعتقات الرزق والاقارب  
 فيدخل في كتابته جميع له قرابة الولاد وتعلمه واقواهم دخول الولد  
 المولود في الكتابة ثم الولد المشتري ثم الولدات وعن هذا يتبين وتون  
 في الاحكام وقامه في معنى ولواشترى اي المكتبة ذارحم محرم غير الولاد  
 كالاخ والعلم لا يدخل اي من الاولاد له بينهما في كتابته عندا 2  
 خلافا لهما يعني ويدخل في كتابته عندهم لما في الولاد اذ وجوب  
 الصلة يشمل الكل وله ان المكتبة كسبا وليس له ملك حقيقة لوجود  
 ما ينافيه وهو الرق ولهذا لا يفسد بكتابته امرانه اذا اشترى اهلها ويجوز  
 دفع الزكوة اليه ولو وجد كنفرا غير ان الكسب يكفل للصلة في الولاد الا  
 يرى ان القادر على الكسب يحتاج طب بنفقة الوالد والولد لا يكفي  
 في غيرها حتى لا يجلب الا في بنفقة اخيه الا اذا كان موسرا والدخول  
 في الكتابة بطريق الصلة فيمنع من وجوب محله كذا في التبيين يعني ان  
 الدخول في الكتابة بطريق يختص بموضع وجوب الصلة ووجوب الصلة  
 في الولاد وان كان معسرا لا يجب نفقة الاخ على الاخ ما لم يكن موسرا  
 كذا في شرح الوقاية واذا اشترى اي المكتبة ام ولده مع ولدها اي  
 مع ولده منها دخل الولد في الكتابة ولا يتابع الام لان الولد لما دخل  
 في كتابة الاب اشيع بيوعه لما ذكر فتشبعه امه فاشيع بيعها لانها اشيع

له قال عيسى بن ابي بصير لا تدخل في كتابته فلا تعتق بعقته  
 ولا ينفخ في نكاحه لانه لم يملكها فجاء له ان يصحها بملك السنك 2  
 وكذا المكتبة اذا اشترت بملكها غير ان لها بيعه فحقا لان الحرية لم  
 تثبت من جهتها كذا في معنى وان لم يكن اي الولد معها اي مع ام الولد  
 يعني ولو ملكها بدون الولد جاز له بيعها عندا 2 خلافا لهما يعني و  
 قال ليس له بيعها لانها ام ولده فصار كالحرف اذا اشترى ام ولده وحدها  
 بدون ولده 2 ان القيس ان يجوز بيعها وان كان معها الولد لان كسب  
 المكتبة موقوف بين ان يؤدي فينقر له وبين ان يعجز فينقر للمو 2  
 فلا يتعلق به ما لا يحتمل النسخ وهو امومية الولد لانه ثبت امتناج  
 بيعها اذا كان معها ولدها ولو ثبت بدون الولد يثبت ابتداء و  
 القيس يعني وولده اي المكتبة من امته يعني وان ولده من امته  
 ان اشترى اهلها ولد يدخل في كتابته اي المكتبة وكسب اي كسب الولد له  
 اي المكتبة لانه في حكم مملوكه وكان كسبه له وكذا لو ولدت المكتبة ولدا  
 يدخل في كتابتها لان الصلة الحكمية انما يثبت في الامهات شري الى  
 الاولاد كالتدبير والسيادة كذا في شرح الوقاية لابن المكي ولورزج اي  
 المكتبة امته من عبده ثم كاتبتها اي الزوجه حين فولدت الامه ولدا يدخل  
 الولد في كتابة الامه كسب اي الولد لها اي الامه لان الولد يبيع الام في الاوجه  
 الحكمية فكان مكانا بكتابتها فكانت احق بكسبه من الاب لانه جزئها فصار  
 كنفها بخلاف كتابته ولهذا ينفقها في الرق في معنى ولو كسب اي تزوج المكتبة  
 او ما كذا في معنى في التجرية بالاذن اي باذن الولد رجلا يكون امه امرأة  
 اي امه رجعت اي الامه انها حرة فكذا في معنى فحتم الام يكون اي الامه من  
 المكتبة ولدا فاستحققت اي الامه فولدها اب ما ذكرنا عبد ليس له  
 اخذ به بالقيمة عندا 2 وابنه ليس له اخا حقا له عند محمد ولدها



حر بالقيمة يعطىها للعتق في حال اذا كانت الشريعة باذن المولى وان  
كانت بغير اذنه يعطىها بعد العتق كذا في التبيين وتؤخذ منه اي  
من المكاتب قيمته اي الولد بعد عتقه باذنه بدل الكتابة ثم يرجع هو بما  
ضمن من قيمة الولد على الامة مستغفرا بعد العتق ان كانت هي الغارة  
له لمجد انه تزوجها رغبة في حرية الاولاد معتمدا على قولها فلم يحصل له  
فصل مفرور كالحرة فتكون اولاده احرارا بالقيمة دفعا للضرر عنه كالحرة  
ولها ان مولود بين رقيقين فيكون رقيقا اذا ولد لبيعت الام في الرق  
والحرة وترك هذا في الحر باجماع الصحابة والعبد ليس في معنى حر لان حق  
هوية وهو مستحق في الحر بمجرب قيمته واجبة في حال وفي العبد قيمة متأخرة  
اي ما بعد العتق فتعذر الاتحاق لعدم مساوئ هكذا ذكره هناك وفيه  
يملك ليعرف في التبيين وان وطئ مملوك بامته بملك بغير اذن سيده يعني  
اذا وطئ مملوك بامته بملك بغير اذن المولى بان يشرها فوطئها  
فاستحققت اي الامة اخذ منه اي من المكاتب عتقها في حال اي في حال  
الكتابة قبل العتق وكذا اي اخذ من المكاتب العتق حال الكتابة ان شرها  
اي مملوك بامته بملك فاسد فوطئها فزوت اي الامة على البائع لغنى  
الشراء وكذلك العبد المأذون له في التجارة لان هذا من باب التجارة لا التعريف  
يقع صحيحا نارة ويقع فاسدا اخرى والكتابة والاذن ينظمان البيع  
والشراء بنوعيهما فكانا مادونين فيهما كالتوكيل فيما ينظم في حق  
المولى فيواخذ به في حال كذا في التبيين وان وطئها بملك يعني لو تزوج  
المكاتب امرأة بغير اذن مولاه فوطئها لا يؤخذ اي العتق منه اي من  
المكاتب الا بعد عتقه لان التلخيص ليس من باب الاكساب في شيء فلا  
ينظم الكتابة به فلا يظهر في حق المولى ومثله اي المكاتب في العتقين  
المأذون في التجارة يعني ان المأذون كالمكاتب في العتقين لان الشريعة

ليس

ليس من باب الاكساب ولا من باب التجارة فلا ينظم الاذن بالتجارة  
ولات الكتابة كالكفالة فلا يظهر في حق المولى فلا يؤخذ به في حال التلخيص  
الفصل الاول من الدين ظهر في حق المولى في الفصل الاول من توابيع  
التجارة داخل تحت الكتابة وهذا المقرر من توابيع التجارة ويستند  
الى التجارة لانه لولا الشر لوجب كذا ملحقا بدين التجارة وان كان  
حقا بلا غير حال ولم يظهر في الفصل الثاني وجوب العتق باعتبار كسبه  
النكاح وهو ليس من التجارة والاكساب فتأخر الى عتق كدين الكفالة كذا  
في شرح الوقاية لابن مملك قال في البيع والفرق ان الوجهين الاولين  
لم يظهر لان التلخيص ليس من باب الاكساب في شيء فلا ينظم الكتابة  
فلا يظهر في حق المولى انتهى **فصل** واذا ولدت المكاتب من مولاه  
بان ولدت المكاتب فادع المولى الولد تصير ام ولده فلها الخياران  
شأهت مضت على الكتابة وان شأهت عجزت نفسها بان قال انا  
لا اقدر على ادائه بدل الكتابة بعتق بعد موت المولى لانه تلقاها جنتها  
حرية عاجلة ببدل وهي الكتابة واجبة بغير بدل وهي امومة الولد فتتسار  
ايجامك است وهي ام ولده اي المولى واذا مضت اي المكاتب المذكورة  
على الكتابة اخذت منه اي من المولى عتقها بالامر ان المولى اذا وطئها  
غير عتقها لانها كانت اخضر بكسبها واجزائها تنو صلا في كسبه  
ومنافع البيع ملحقه بالاجزاء وان مات المولى عتقت اي بالامتنان  
لكونها ام ولده ويسقط عنها البذل اي بدل الكتابة لانها انما انزلت  
المال ليسلم لها رقتها بحجة الكتابة ولم يسلم بهذه بحجة فلا يجب  
البدل وان ماتت اي المكاتب المذكورة في تركت مالا ادبت  
منه اي من ذلك المال كتبها وما بقى ميراث لابنها ولو قال لولدها  
كان ادبها لا يخفى لثبوت عتقها في اخر جزء من حياتها وان لم تنزل



ما لا فلا سعاية على هذا الولد لانه حر كذا في المنيح ولا يثبت نسب من  
 تلده بعده اي بعد ذلك الولد يعني وان ولدت له كاتبة المحررة ولدا اخر  
 لم يثبت نسبه منه بلا دعوة اي من المولى كرامة وطعها عليه  
 وولده الامه انما يثبت نسبه من غير دعوة اذا لم يحرم على المولى  
 وطعها وان حرم فلا يلزمه حتى اذا عجزت نفسها وولدت بعد ذلك  
 في مدة يمكن العلوق بعد التخيير ثبت نسبه من غير دعوة الا اذا نكح  
 حر كذا اولاد ارحامه الاولاد ولم يدع الولد الثاني ومانت من غير  
 وفاء سعى هذا الولد ببدل الكتاب لانه مكاتب يتعالمها ولولته المولى بعد ذلك  
 عتق وبطل عنه السعاية لانه بمنزلة الام الولد اذ هو ولدها فتعها كذا  
 في التبيين بل هو ان الولد ملكها اي الكاتبة في حكم يرضى بل هو ولد مثل الام حيث  
 يفتق بعضها لانه يصير مكاتباً مثلها كمن لا يطالبه المولى بالبدل بل يطلب الام  
 كذا في التبيين ونسب ولدها ثابت بالدعوة ولا يحتاج الى تصديقها  
 لانها مملوكة له بخلاف ما اذا ادعى ولدها اي ولد جارية مكاتب حيث  
 لا يثبت النسب من المولى الا بتصديق الكاتبة لانه لا يمكن له حقيقة  
 في ملك الكاتبة وانما له حق الملك فيمتنع فيه اي تصديقها كذا في التبيين  
 وان كاتب اي شخص مدبره اولاد ولدته صح اي ما فسد من الكاتبة  
 لقيام الملاك وان كانت ام الولد غير متقدمة عندها في ملكه المنيح فان  
 مات اي المولى عتقت اي ام الولد جارية تافهة بغير رضى لانها عتقت  
 بسبب اموالته الولد لبقاء الاستيلاء بعد الكاتبة لعدم التنازع بينهما و  
 من حكم الاستيلاء عتقها بعد موته جارية فان قلت فلما ذاب يسلّم له الاولاد  
 والاسباب قلنا لانها عتقت وهي مكاتبة فيسلم لها الاولاد والاسباب  
 لان الكاتبة يفتق في حق البدل ويقع في حق الاولاد والاسباب لان  
 الفسخ نظرهما في النظر في انفسهما في حق سقوط البدل لانه حق

الاكتساب كذا في شرح الوقاية لابن الملاك والملا بر يس في بدل كتابته جميعا  
 ان شاء اوسع ثلثه قيمته ان كان اي السيد حال كونه معصرا اي  
 لم يترك له شيئا غير هذا عند ابيه وعند ابي يوسف يس في الاقل  
 من البدل اي بدل الكتابية او من ثلثه قيمته وعند محمد يس اي المذهب  
 في الاقل من ثلثه البدل او من ثلثه القيمة قاله التبيين والخلاف  
 في موضعين الجارية المقدر وابو يوسف مع ابيه في المقدر ومع محمد  
 في ثلثي الجارية اما الجارية فبني على تجزئ العتاق وعدم القرض فيعقد به  
 ان التدبير لما في تجزئ يبقى ما وراء الثلث عتقاً بقيت  
 الكتابية فيه كما كانت قبل عتق الثلث فتوجه لعتق جهتان ببدلين  
 جارية كاتبة مؤجلة وجهه سعاية مجله فيخير للفاوت بين الامرين  
 وعندهما لما عتق لا يفتق ثلثه لان العتاق لا يتجزئ عندها  
 فيقول اصل المال عليه غير مؤجل فيلزمه اقل المالكين بلا خيار كذا  
 في التدبير وان دبر مكاتبه جميعا لانه يملك شجره العتق فيه فعقد  
 التعليق بشرط الموت ومضى اي المكاتب عليها اي على الكتابية او  
 عجزت عن اي عن الكاتبة فصار مدبراً يعني المكاتب بالخيار ان شاء  
 مضى عليها وان شاء عجزت عنه وبق مدبر لان الكاتبة ليست بلا رضى  
 في جانب العبد فان مضى اي المكاتب عليها اي على الكتابية فمات  
 سيده معصرا يعني لاهل له غيره سعى اي المكاتب في ثلثه البدل او  
 سعى في ثلثه البدل اوسع ثلثه قيمته عند ابيه لان الثلث مستحق  
 بالتدبير المتأخر لان البدل قبل بكل الرقبة اذ لم يستحق شيئا من  
 رقبته عند الكاتبة فاذا عتق بعض الرقبة بعد ذلك التدبير سقط  
 حصته من بدل الكاتبة وعندهما يس المكاتب في الاقل من ثلثه  
 كل منهما اي من البدل والقيمة لان العتاق يحرم راقدا الدينين



ضرورة فالحال في الجمار من غير اعتقاد وعدم تحريم على ما  
 بيناه اما المقدار فهنا فتعق عليه لان بدل الكتابة مقابل بكل  
 البرقة كما مر في التبيين اذ لم يستحق شيئا من الحرية قبل ذلك  
 وان كان موسرا حيث يخرج من الثلث عتق وسقط عنه بدل  
 الكتابة وان اعتق اي المولى كما يتبع لان ملكه قائم فيه  
 وسقط عنه اي عن ملكه كما هو بدل الكتابة لانه التزمه ليحصل  
 العتق وقد حصل بدونه وان كوتب اي العبد على الف مؤجل يعني كاتب  
 عبده على الف مؤجل الى سنة فصالح على نفسه اي الف حالا يعني فصالح  
 على ضمانه مجلته صح اي استحقاقا والقياس ان لا يصح لانه اعين  
 عن الاجل بضمها ثم والا جري ليس عمال الدين مال والاعتبار من  
 احوال بغير البدل ربوا ولهذا لا يجوز مثله في كونه مكاتب غير كذا  
 في منع وجه الاحتسان ان الاجل في حق المكاتب مال من وجه لانه  
 لا يقدر على الاداء الا به فاعطى له حكم المالك بدل الكتابة له سببه  
 في الحق التي ليست بمال بل لانه لا يجزى نصا بالزكوة ولا يصح  
 الكفاية له فلا يوصف بالزكوة حقيقة فكان كل واحد منهما مالا من  
 وجه دون وجه فاعند لا فلا ربوا كذا في منع وان مات مريض كاتب  
 عبدا قيمة الف على الفين الى سنة ولا مال له غيره اي مكاتب ولم يجز  
 الورثة يعني رد ورثته التاجيل لان مريضه بغير فيه وهو حقهم  
 فلمهم ان يردوه دفعا لضرر تأخير حقهم الى مخ الاجل عن انفسهم  
 كذا في الفتاوى ادى العبد ثلثه البدل وهو الفان حالا وادى ابنة الاجل  
 اي عند استنهاى اجلا او رداى العبد الى حالة الاداء رقيقا لان  
 بدل الكتابة قد قبل عمال متقدم فيصير بدلا عنه ولهذا كان عتقه  
 معلقا باداء الكل وحق الورثة كان متعلقا بحكيم المبدل فيصير

معلقا بحكيم المبدل وقدم ربنا جيل فلا يصح في قدر الثلثين منه وعند  
 محمد يودي ثلثه قيمة وهو الف يعني يودي ثلثه الف حالا للحال والباقي  
 الى اجله او يرد رقيقا لان مريضه ليس له التأجيل في ثلثه القيمة اذ لا  
 حق له فيه وفيما وراءه يصح له التزك في التاخير لان ما زاد على قيمته  
 ملكه حالا فتعذ في ملك هذا ويجعل في ثلثه قال في التبيين واصلم  
 مريضه اذا باع الف قيمتها الف بثلثة الاف الى سنة ثم مات و  
 لا مال له غيرها ولم تجز الورثة فعندها يباعا للامانة اما ان  
 تجهل ثلثه جميع الف والثلث عليك الى اجله والا فانقص البيع و  
 عنده يقال اما تجهل ثلثه القيمة والباقي عليك الى اجله والا فانقص البيع  
 وحاصل ان المحاباة بالاجل تعتبر في جميع المكاتب وصية من الثلث  
 عندها لان التأجيل بيع من مريضه من حيث ان الورثة يصير  
 ممنوعا عن ماله بسبب التأجيل كما يصير ممنوعا بنقص التبرع وبشرط  
 مريضه يعتبر من الثلث المالك وجميع البدل هنا بدل الرقبة بدليل  
 انه يثبت فيه احكام الابدال وعنده الاجل فيما زاد على القيمة  
 يصح من رأس ماله ويعتبر في قدر القيمة من الثلث انتهى وان  
 كاتب اي مريضه على الف يعني الى سنة وحال ان قيمة الفان ولم  
 يجزى رداى الورثة ادى ثلثه القيمة للمالك او رداى الرقبة يعني بخير بين  
 الامر لان المحاباة وقعت في مقدار ردة التأخير فيعذ بالثلث  
 الى الثلثين اتفاقا يعني قيل له اذ قيمته حالا وان حرو الارددت  
 الى الرق وهذا بالاجاء لان محاباة هذه حصلت في القدر والتأخير  
 فاعتبر الثلث فيها ولا يصح تحريمه في ثلثه القيمة لان حق الكفاية  
 ولا في حق التأخير كما في منع ومثلها اي مثل هذه المسئلة البيع  
 بعنه وعلى هذا الاصل اختلا فهم اذا باع مريضه داره بثلثة





الاف الى ستة قيمتها الف شتمات ولم تجز الورثة التاجيل فان  
عندهما خيار كسري بين اداء ثلثي جميع العتق حالا والثلث  
الى اجله وبين نقض البيع وعنده يعتبر الثلث بقدر ثلث القيمة  
لا الزيادة لما بيننا من المعنى وتقدم انفا والفرق لمحمد بن  
هذه المسئلة وبين الاول الزيادة على القيمة كانت حق المبيعة في  
الاول حتى كان يملكها بملكها بالكتابة بان يبيع بيمينه فثاخيرها  
اولا لانه اهدون من العتاق وهما وقعت الكتابة على اقل من قيمته  
فلا يملكها ط مازا دعى ثلث قيمته ولا تأجيله لان حق الورثة يتعلق  
بجميع بخلاف الاول كذا في التبيين ولهما ان جميع المسمى بدل الرقبة  
حتى اجري عليه احكام الابدال من حق الاخذ بالكففة وجريان  
بيع المراكمة - وحق الجبس المسمى كله فيما اذا باع ما يساوي الف  
بالقبول وحق الورثة متعلق بالمبدل قلنا بالبديل والتأجيل لم يعلق  
معنى فغير من ثلث الجبس وقدم تفصيله ولما فرغ من ذكر احكام  
تتعلق بالا صلح في الكتابة شرع في ذكر الاحكام التي تتعلق بالفائز  
عنها فقال وان كاتب حر من عبد اى طلب حر كتابته عن سيده  
بالف وادى اى الحر عنه اى عن العبد الف اعتق لانه عتقه تعلق  
بادائه فيعتق بوجود الشرط صورة المسئلة ان يقول حر لمولى  
العبد كاتب عبدك فلانا على الف درهم على ان اديت اليك  
الف فهو حر فكاتبته لمولى على هذا الشرط ونفس الرجل ثم ادى الف  
فانه يعتق لان عتقه تعلق بادائه فيعتق بوجود الشرط من غير  
قبول العبد واجازته لما اذا علقه بغيره من الشروط ولا يرجع اى  
الحر بالالف عليه اى على العبد لانه متبرع في الاداء وان قبل العبد  
يعنى اذا بلغ ذلك الى العبد فقبل فهو مكاتب يعنى صار مكاتباً  
الكتابة

الكتابة صارت موقوفة على اجازته وقبوله فصار اجازته في الاستهزاء  
كقبوله في الابتداء فيصير مكاتباً حتى تصير الالف لازماً عليه لان لزوم  
الالف موقوف على اجازته وقبوله اجازته كذا في توفيق الوقاية وان  
كاتب اى مولى عبد اعن نفسه وعن احرار عبد اخر مكاتب  
فقبل اى المحاضر فكاتب وقبل صحى العقد لست نادى من المسئلة  
ان يقول العبد المحاضر لسيده كاتبه عن نفسه وعن فلان الغائب  
فكاتبهما لمولى فقبل لهما صرحا زنت هذه الكتابة لست نادى والغائب  
ان لا يجوز الاعن نفسه لولايته كن باع ماله ومال غيره ادلات عبده  
وعبد غيره فانه يجوز عبده لوجود الولاية عليه دون عبد غيره لعدمها  
وجه الاحتياط ان لمولى خاطب العبد محاضر فقدم وجعل الغائب  
تبعاله والكتابة على هذا الوجه مشروعة كالامة اذا كوتبت دخل في كتابته  
ولها المولود والكتابة او كسري فيها المضموم اليها في العقد تبعها  
لها حتى يعتقوا بادائها وليس عليهم كسري من البديل كذا في التبيين  
وقبول الغائب ورده لغويته لا يعتبر بقول العبد مكاتب ورده لانه مكاتب  
تبعها والكتابة قد نفذت من غير قبول فلا يعتبر بعد ذلك بقوله وكا  
تغيره برده كمن كفله بدين من غيره بغير امره فبلغه فاجازته  
باطلة ولا يعتبر حكمه حتى لو ادى عنه لا يرجع عليه كذا في التبيين  
ويؤخذ مما صرحى العبد محاضر بكل البديل لان كله عليه لكونه مخاطباً  
فقد ولا يؤخذ اى الغائب بشيء يعنى ولا يؤخذ الغائب بالبديل و  
لا يبيى منه لانه قاتل ليس عليه دين الكتابة اصلاً ولو اكتسب  
شيئاً ليس للمولى ان يأخذه من يده وليس له ان يبيعه من غيره  
لانه مكاتب تبعاً ولو ابراء لمولى او رهبه مال الكتابة لا يصح لعدم  
وجوده عليه ولو ابراءها حر اذ رده عليه لم يعتقاً جميعاً ولو اعتق



الفائب سقط عن الحاضر حصته من البذل بخلاف المولد المولود في  
الكتابة حيث لا يسقط عن الأم شيء من البذل بعقده لأنه لم يدخل  
مقصودا ولم يكن يوم العقد موجودا ولو اعتق الحاضر لم يفتق الفائب  
وسقط حصته الحاضر من الكتابة ويؤدى الفائب حصته حال الاداء  
في الرق بخلاف المولد المولود في الكتابة حتى يبقى على مخدم والده اذا مات  
كذا في التبيين وابهما أي الحاضر والفائب أدى أي بدل الكتابة اجبر  
المولى على القبول وعقفا أي الحاضر والفائب جميعا لوجود شرط عقدهما  
وهو اداء بدل الكتابة اما اذا دفع الحاضر فلا بد البذل عليه وهو اصل  
فيه واما اذا دفع الفائب ولا بد له من شرط الحرية فيجب له على القبول  
لكونه مضطرا اليه كما اذا أدى وله كما يجب فانه يجبر على قبول وان  
لم يكن البذل عليه كغير الرهن اذا دفع الدين الى المهرت فان  
مهرتهن يجبر على القبول كما جتبه الى احتمال من عنه وان لم يكن عليه الكفا  
كذا في التبيين ولا يرجع احدهما على الاخرى بما أدى الى المولى من بدل  
الكتابة اما الحاضر فلا بد من دفع دينه عليه فلا يرجع به على غيره وان  
عقده معه لانه تبع لما لو أدى المالك البذل وعنده اولاد وابائهم  
فانه لا يرجع عليهم شيء وان اعتقوا معه لكونهم تبعها واما الفائب  
فلا بد من دفع دينه عليه وليس مضطرا فيه من جهته وكذا أي هو مكر  
ما سبق لو كانتا تبهما أي لو كانتا مملوكين عبيدين معا في كتابة واحدة  
بالف على انهما ان ادبا عتقا وان عجزا رد الى الرق كذا في الاختيار  
ولا يعتق احدهما باءا حصته لو ردد العقد عليهما معا ولا يعتق  
الا باءا جميع لان الكتابة واحدة وانه علق عقدهما باءا كل بدل  
وشرطه فيها معتبر فلا يعتق احدهما بدون لكال الشرط كذا  
في الاختيار وشرح الجميع بخلاف ما لو كانا في العبدان لاشتبك في

يعتق

يعتق احدهما باءا حصته قال في الاختيار ولو كانا لرجلين فكان تبهما  
كذلك فكل واحد منهما كاتب بحصته يعتق باءا انهما لان كل واحد  
منهما انما استوجب البذل على مملوكه ويعتبر شرطه في مملوكه لانه مملوك  
غيره بخلاف مسئلة الاولى لان شرطه معتبر في حقهما لانهما مملوكا  
اشبهن ولو عجز احدهما هذا مربوط الى مسئلة الاولى بعنه لو عجز احد  
المكاتبين كاتب مولاهما كتابة واحدة وقال ان ادبا عتقا وان عجزا  
رد الى الرق كما ذكرناه ثم أدى الاخر الى جميع بدل الكتابة عتقا لانها  
كشخص واحد لا ترى انها لا يعتقان الا باءا للجميع فكذا لا يردان  
الى الرق الا بجمعهما قال في الاختيار فان عجز احدهما فرد الى الرق  
انما يشترط لانه القاضى ولم يعلم الاخر بذلك ثم أدى الاخر جميع بدل  
الكتابة عتقا لانها كشخص واحد ونما ينظر ثم وان كاتب أي  
المولى امة عنها أي عن نفسها او عن صغيرين لها أي لامة جاز  
يعتق لو كانت امة على نفسها وعلى ابنيها لصا صغيرين يجوز هذا  
العقد وليس جواز العقد على ابنيها بطريق الولاية اذ الولاية للام الحرة  
على ولدها فكيف تشتت الامة ولكن طريق جوازها ان ذلك جاز عليها  
فقطا وعليهما تبعها استحقاقا في كتابة الحاضر على عبد المولى غائب  
واى أدى بعنه وابهم أدى بدل الكتابة الى المولى اجبر المولى على القبول  
لما ذكرنا وعقفا جميعا ولا يرجع اى واحد منهم على غيره بما أدى الى  
المولى من بدل الكتابة قال في التبيين وهذا مستحسن والقياس ان لا  
يجوز وقد ذكرنا وجههما في المسئلة الاولى لان هذه مسئلة في  
جميع ما ذكرنا من الاحكام وقبول الاولاد وردهم الكتابة لا يعتبر ولو اعتق  
بني عليهم من بدل الكتابة بحصتهم بئد دونها في الحال ويطلب المولى  
الام بالبذل دونهم ولو اعقدهم سقط عنها حصتهم وعليها

اوردته



الباء على نحو مهم ولو اكتسبوا شيئا ليس للولد ان يأخذه والامان  
يبيعهم ولو ابناهم عن الدين او هبهم لا بيع ولها بيع فتعق  
ويقتد معها لما ذكرنا في كتابة لها من بيع الغائب وفي الاختيار  
ولو كان بينهما عتق كل واحد منهما منا من عن الآخر جان لمقتدا  
ويجعل كل واحد منهما اصيل لا وجوب الالف عليه ويكون عتقهما  
معلقا باذنه ويجعل كفيلا بالالف في حق صاحبه حتى يتم لهم  
في حاجتهم الى الخروج من الرق واذا كان كذلك فأيتهما ادنى  
عتق لوجود الشرط ويرجع على شركته بنصف ما ادنى لانه قضي  
دينيا عليه بامره فيرجع عليه تحقيقا للمساواة بينهما ولو لم يرجع  
بشيء او رجع بالجميع لا يحصل المساواة بينهما ولو اعتق الموأخر  
قبل الاول عتق لما بينا وسقطت حصته ما تقدم وتبقى على الآخر  
النصف لان البدل مقابل برقبتها على الحقيقة وتماثلته بطلب  
**باب في بيان احكام كتاب العبد المشتري بين اثنين**  
ذكر كتابة الاثنين بعد الواحد لان الواحد قبل الاثنين ولو اذن  
احد شركته في عتق متعلق بما قبله للآخر متعلق باذن ان يكتب  
حصته منه اي من العبد بالالف ويقتضى البدل اي بدل الكتابة  
ففعله يقتضى البعض اي بعض البدل فيخرج المكتاتب عن الاداء  
فالمقبوض من بدل الكتابة للقابض خاصة عند ادائه وقال المفسرون  
من بدل الكتابة بينهما يعني عبد رجائين اذ احدهما لصاحبه ان  
يكتب نصيبه بالف درهم ويقتضى بدل الكتابة فكانت نفقة في  
حظها فتحت عندها لان الكتابة يتجرى عنده وليس لشريكه  
الغنى لانه باذنه فان ادنى الفاعتق حظه ولا يقتضى لشريكه  
لانه برضاه ولكن يسمى العبد في نصيب الساكن وان ادنى

بعض

بعض الالف او كله يسلم له وليس للساكن ان يأخذ منه نصفه وعند  
الكتابة لا يتجرى فيكون الاذن بكتابة نصيبه اذنا بكتابة كله  
فاذا كانت بكون مكانا نصيبه يحكم كله ونصيب الشريك يحكم التوكيد  
والاذن فيكون بدل الكتابة بينهما فاذا اقتضى من المكتاتب شيئا  
بينهما قبل العتق وبعده ولو كانت بلا اذن له حق الغنى عند التوكيد  
في شرع الوقتين لابن التوكيد واصلات الكتابة يتجرى عنده وعندهما  
لا يتجرى واصل الاختلاف في الاعتاق هل يتجرى أم لا لان الكتابة شعبة  
من شعبة اذ هي تغني بغيره في حال بدو و في حال رقبته فيقتصر على نصيب  
عنده وفائدة الاذن بالكتابة ان لا يكون له حق الغنى وفائدة اذنه  
بالقبض ان يقطع حقه فيما قبض بل يخص به القابض بان اذنه للقابض  
اذن العبد بالاداء اليه منه فيكون مشعرا بنصيبه على المكتاتب  
فيصير المكتاتب خصما فاذا قضى به دينه اخص به القابض وسلم له كله  
امنه لرجله اي مشتركة بينهما كما تباهها فانت اي الامة بولداي  
فولطها احد الشريكين فولدت فادعاه ان ادعى الولد احدها ثمرات  
باخرى بولدا اخرين وطع الامة الشريك الاخر فولدت فادعاه الاخر  
اي الواطع الثاني سمحت دعوتها لتيام ملكه في هراقتهم اي الامة  
عن الكتابة بعد ذلك جعلت الكتابة كانت لم تكن فاذا كانت كذلك فهي اي  
تلك الامة ام ولد الاول اي الواطع الاول لانه زال مما بينهما الانتقال و  
وطع سابق وضمن اي التوكيد الاول لشريكه نصف قيمتها اي الامة ونصف  
عقرها ولو طع جارية مشتركة وضمن الثاني اي الواطع الثاني للواطع الاول  
تمام عقرها ويضمن قيمة الولد ايضا وهو ان الولد ابنه اي ابن الواطع  
الشريك لانه بمنزلة المورث لانه جبر وطعها كانت ملكه قائما في هرا وولد  
المورث ثابت النسب منه حر بالقيمة على ما عرفت ولكن وحدها ام ولد



الفرد حقيقة فيلزم له العقر واجبا الى ابي واحد من الشريكين دفع  
العقر اليها اي الكتابة قبل العقر جائز دفعه لانه جعلها حال قيام الكتابة  
لاختصاصها بنفسها فاذا تجوزت رد الى المولود لانه ظهر اختصاصه  
وعندهما لا يثبت نسب الولد من ابي لانه اتم ولد للاول وهو مكتبة  
لها المستولد الاول لان الاستيلاء لا يحتمل الفسخ والكتابة يحتمل فسخ  
الاستيلاء وفسخ الكتابة في حق التملك وهو لا ينفق باواري البطل الى  
الاول ولا يجوز وطئ الاخر لانه لما ادعى الاول الولد صارت له ام ولد  
ولانه لا يستخرج والكتابة تنفي فيها الاستخراج ولا ينفق من ابي الثاني  
فيمتد الاول وحكمه اي المولود كما هي المكتبة ويضمن اي الثاني تمام  
العقر لانه وطئ ام ولد الغير فلزم له العقر لان الاول في دار السلام  
لا يخلو عن ضمان الجارية والحد الزجر فتعذر الجواب لحد الشبهة  
فيجب العقر ونما صرنا ان اذا ادعى احدهما الاول صحت دعوته  
لان استولدها وله في نفسه ذلك وهو كمن اصاب الاستيلاء ودار  
نصيبه ام ولد له ولم يملك نصيب صاحبه وبقي نصيب الاخر مكتبا  
على حاله عند ابيه وقال لا يملك نصيب صاحبه وصار نصيبها  
ام ولد له لان الاستيلاء يجب تكليفه ما امكن وقد امكن هنا لما ذكرنا  
ان الكتابة تحتمل الفسخ دون الاستيلاء وقد تقدم تمامه واذا صارت  
لها ام ولد له فانكروا وطئ ام الولد الغير فلا يثبت نسب الولد منه  
ولا يكون عليه بالقيمة غير انه لا يجب كحد لغيره ويلزم جميع العقر  
ويضمن الاول اي الشريك الاول نصف قيمتها اي الامة للشريك مكتبة  
عند ابيه ينفق لانه يملك نصيب شريكه مكتبة موسرا لان امه مولا  
لان ضمان العقر وهو لا يختلف بهما والاقل اي ويضمن الاول لشريكه  
الاقل منه اي من نصف قيمتها ومن نصف ما ينفق من الولد البطل

اي بدل الكتابة عند محمد لان حق الشريك في نصف القيمة على اعتبار العقر  
عن الاداء والاقل متيقن فيجب الاقل ولو لم يبطأ انكروا بدلها فغير  
اي الامة عن الاداء بدل الكتابة بطل التدبير وهي اي الامة ام ولد  
الاول لانه بالغير ظهر ملكها ام ولد للاول والولد له اي يكون الولد للاول  
لان دعواه قد صحت وهذا كله بالاجماع في المنيح ويضمن اي الاول  
الشريك نصف القيمة فيملك نصيب قيمتها لانه يملك نصيبا بالاستيلاء  
كما مر <sup>للانسان</sup> لا يملك نصيبه ويملك نصف عقرها لانه وطئ جارية مملوكة  
بينهما فيجب عليه العقر كما به وقد مر بيان العقر في الكتاب ولو اعتقها  
اي المكتبة المذكورة احدهما اي احد الشريكين ينفق وان كاتبها  
فجرها احدهما موسرا فنفي اي المكتبة المذكورة عن الاداء  
ضمن المعتق نصف قيمتها لشريكه ويرجع اي المعتق به اي بما ضمن  
عليها اي على الامة عند ابيه خلافا لما بينه لا يرجع المعتق عليها و  
يستطيع السالك ان كان المعتق معسرا واسلم ان الاعتاق  
لا يجرى عندهما والكتابة لا تمنع العتق فتعتق لها في الحال و  
وانقضى الكتاب ثم السالك يضمن العتق ان كان موسرا ولا يرجع  
المعتق عليها لانه ضمن باعتاقه وهو مفعول لا يلزم احسان لزمه  
بفعله واسراره ان العتق يشجرى في ان اعتاق نصف المكتبة  
ولا يورث الفاسد في نصف السالك زيادة على ما ادجنه الكتابة  
وتما يعرف في البيع فان لم تجز اي المكتبة عن الاداء فله ضمان  
اي على المعتق لعدم ظهور عدم الاعتاق فيها قبل العقر وعندهما  
يضمن الموسر ينفق ان كان المعتق موسرا يضمن نصيب السالك  
ويجب السعاية في المعسر ينفق وان كان المعتق معسرا يضمن  
العبد لنصيب السالك لانه ضمان اعتاق فيختلف باليسار



والاعسار كذا في الفانية ولودبرا حد الشريكين يعني عبد لشركيين دبره  
 ا حدهما ثم اعتق الآخر دبرا ضمن بالتدبير المدبر اي المدبر  
 ان يضمن المعتق نصف قيمته او استسحق العبد او اعتقه  
 يعني فالمدبر مخير بين التضمن المعتق نصف قيمة المدبر وبين  
 استسحاق العبد او اعتاقه وان عكسا يعني وان كانت المسئلة  
 بالعكس وهذا ان يفتقه ا حدهما ثم دبره الآخر فالمدبر بكسر الهمزة  
 يفتق او يستسحق يعني وليس ان يضمن المعتق وهذا عند ابن  
 2 ووجه ان المدبر يتجوز عنده فتدبر ا حدهما يقتصر على نصيبه  
 لكن يقتصر به نصيب الآخر فيثبت له خيرة الاعتاق والتضمن  
 والاستسقاء لما عرفت من مذهبه فاذا اعتق لم يبق له خيار السيرة  
 التضمن والاستسقاء واعتاقه يقتصر على نصيبه لانه يتجوز عنده  
 وعندهما ان دبر الاول اي الشريك الاول ضمن نصف قيمته اي  
 لشريكه فاما موسرا كان المدبر او معسرا لانه ضمان تملك فلا يختلف  
 بهما وعتق الآخر لغوي باطل لانه لا يتجوز عندهما فيتم نصيب  
 صاحبه بالتدبير وان اعتق الاول ضمن اي نصف قيمته لشريكه  
 لو كان المعتق موسرا لان هذا ضمان الاعتاق فيختلف باليسار  
 والاعسار عندهما او استسحق اي المدبر العبد لو كان المعتق معسرا  
 لما مر فاذا اعتق ا حدهما او لا يكون تدبير الآخر باطلا لانه لا يتجوز  
 عندهما ولذا قال وتدبير الآخر لغوي باطل لكونه لا يتجوز **باب**  
 في بيان احكام العجز والعمى اي عجز المكاتب وموته وجه تأخيره  
 لا يجتزأ الى البيان اذا عجز المكاتب عن تجزئ اي عن اداء النجم قال في  
 اتمتع النجم الحاكم ثم سمي بالوقت لانه يعرف بالنجم ثم سمي به ما  
 يؤدي فيه لمناسبة بينهما فان رجح له اي للمكاتب حصول مال

سجل

سجل اليه لا يجزأ كما يتجزئه يعني لا يحكم بعجزه ويمهل اي الحاكم  
 يومية اذ كانت ايام نظر النجابين لانها مدة ضربت لابلاء الاعذار  
 كما مهال الخصم للدفع والمديون للقضاء فلا يزال عليها والاى  
 وان لم يكن له مال سجل اليه عجزه اي يحكم الحاكم بعجزه و  
 فتح الكتابة ان طلب سيده او عجزه سيده برضاه اي برضى  
 المكاتب وان لم يرض به المكاتب فلا بد من القضاء بالفسخ لانه عقد  
 لازم قائم فلا بد من القضاء او الرضا لما في الرجوع عن الهبة كذا ذكره  
 في المنع قال وفي بعض الروايات ينفرد المولى بالفسخ كذا في الكافي قال في  
 الفقيه المكاتب اذا عجز عن اداء بدل الكتابة ولم يرض بالفسخ فخل  
 ينفرد المولى به اذ يكتب الى قضاء القاضي فيه روايتان بخلاف اليوم  
 والثلاثة لانه لا بد منها لا يمكن الادلاء ان كان له دين يقضيه او  
 مال غائب يقدم فلم يجز بعجزه والا صل فيه فتمت مولى عليه لام  
 مع كضربه قال في الكثرة الثالثة هذا فراق بينه وبينك انتهى  
 ولو كانت الكتابة فاسدة للمولى الفسخ بنفي رضا المكاتب واعادته  
 الى الرق ويميل للمكاتب فسخها في جائزة والثالثة وان لم يرض  
 المولى واعادته بالفسخ وما في يده من الاكساب لم يلازم اذا ظهر  
 انه كتب عبده كذا في الفقه وعند ابن يونس لا يعجزه ماله يتوال عليه  
 اي ماله يعض على المكاتب بخلاف اي وقتان يؤدي فيهما الوظيفة  
 لغزل على رضى الله تعالى عنه ان توالى على المكاتب بخلاف ردة في الرق  
 والائتمار لا يدرك بالقياس كالحجر ولهما ما روى عن ابن عمر رضى  
 الله عنهما ان مكاتبه عجز عن تجزئ فرده في الرق وتمايم يعرف  
 في التبيين واذا عجز اي المكاتب عن الاداء عادت احكام رقه لان  
 الكتابة قد انقضت وقد اخرج كان لاجله عند الكفاية فلا يبق بدون العقد



العقد وما في يده لمولاه ويحل له أي المولى لأنه ظهر أنه كسب عبده ولو كان  
 أصله من صدقة ولو هذه وحشية لأن له صدقة والمولى بحجارة لأن المولى  
 فيه تبدل وتبدل المولى كبتدال العبد فصار كعبد آخر واليه ينسب التبرع  
 الله تعالى عليه وسلم في حديثك بريرة يقول له فيها صدقة ولنا هدية قال  
 ذلك حين أهدت الصدقات مكاتبة وصار كالفقير يموت عن صدقة  
 أخذها يطيّب ذلك لوارثه الفتي لما ذكرنا وكذا استمع الفقير يطيّب  
 له ما أخذه من الزكاة حاله الفقر وكذا ابن السبيل إذا أخذ الصدقة  
 ثم وصل إلى محله وفي يده الصدقة تحل له لأن المحرم على الفتي الأخذ لما فيه  
 من الذل فلا يبرخص له من غير ضرورة فإذا أخذه في حال الفقر فبعد  
 ذلك ليس له فيه يطيّب له ولو أبا في الفقر للفني والهاسمي عين ما أخذه  
 من الزكاة لا يحل له لأن المولى لم يتبدل ونظيره إذا اشتري ثيابا فاستد  
 لا يطيّب بالاباح ولو ملكه يطيّب وتماه يعرف في التبيين وفي الفتي  
 لا فرق على الصحيح بين ما إذا أراه المولى ثم عجز أو عجز قبل الإهداء وبه  
 صرح في الفناية حيث قال إذا كانت المكاتب أخذ من الزكاة وعجز فاما  
 أن يعجز بعد أدائه المولى أو قبله فان كان الأول فهو أطيب للمولى  
 للاجتماع لأن سبب الحكم فيه قد تبدل لأن العبد يتملكه صدقة و  
 المولى يتملكه عوضا عن العتق وتبدل السبب كبديل العبد والعبد و  
 هذا بخلاف ما إذا أبا في الفقر ما أخذه من الزكاة لفني أو هاسمي  
 فانه لا يطيّب له لأن المكاتب له أن يتناول على الحكم الصحيح فانه يتبدل  
 بسبب الحكم انتهى ولأنه قد يتحول العبد بالاستقلال إلى يد أخرى وفي  
 حديثك هي لها صدقة ولنا هدية وان مات أي المكاتب عن وفاء  
 أي مال ينفق بدل كتابته لا تنسخ الكتاب ويؤدي بدلها أي الكتاب من  
 ماله أي المكاتب ويحكم بعتقه أي المكاتب في آخر جزء من حياته أي من

أجزاء حياته بأن يقيم الزكاة الموجود منه في آخر جزء من أجزاء حياته  
 مقام التخليّة بين المال وبين الأول وهو الأداء المستحق عليه كذا في التبيين  
 ويؤثر أي يكون ميراثا لورثته ما بقى من ماله أي ما بقى من أرباح بدل  
 الكتاب وهو قول علي وابن مسعود رضي الله تعالى عنهما وبه أخذ  
 علماء ناد قال زيد بن ثابت تنسخ الكتاب بموته ويموت عبدا وما  
 ترك فهو لمولاه وبه أخذ الكافي في لغزات الحمل ونحن فنقول نشئت  
 الحرية أي ما قبل الموت ويعتق أولاده الذين شرعهم أي في حال كتابته  
 أو ولدوا في كتابته وكاتبه أي الأولاد معه تبعا لما إذا كُتبت الأمة  
 عن نفسها وعن غيرها لها بكتابتها واحدة فان كلا منهما يتبع  
 في الكتاب ويعتق عتقا وقد مر تفصيله أو قصدا بأن يكتب هو وابنه  
 الكبير بكتابتها واحدة وان لم يترك أي المكاتب وفاء وله ماله ولولد  
 في كتابته يسمى أي الولد على كجوده أي على كجود أبيه المقسط لأنه يبيع  
 كتابته فإذا أدّى أي الابن بدل الكتاب حكم بعتقه وعتق أبيه قبل موته  
 أي في آخر جزء من أجزاء حياته وانما يعتق الابن لأنه داخل في كتابته أبيه  
 فيعتق بعتقه وفي الكافي لو كانت أمته على أنه بالخيار ثلثا فقلت في مدة  
 الخيار وماتت الأمة وبقي الولد بغير خياره وعقد الكتاب بغير عذابه  
 وأبو يوفى وله أن يجزها وإذا أجاز يبيع الولد على كجود أمه وإذا أجاز  
 عتقت الأم في آخر جزء من أجزاء حياتها وعتق ولدها وهذا الصحيح  
 وعند محمد ينسخ الكتاب ولا تنسخ أجازة المولى وهو القياس لأن الولد  
 إنما يقدّم مقام الولد في الكتاب إذا كانت ولد للمكاتب وأمه لم تنسخ مكاتبته  
 بعد ولها في إبقاء العقد فأئذ بان بجزء المولى ويقدم الولد مقامها  
 وينسخ العقد في حق الأم شيئا فذه في حق الولد ثم يستند إلى ذلك  
 الانقضاء كذا في التبيين والفتي وتماه في التبيين والولد المشرى يفتي



ولو ترك الكتاب ولد استراه في كتابته اما ان يؤدي الى البدل حالا  
او يد في الرق اي يرد الى حلاله رقيقا عند ابيه 2 وعندهما هو كالاول  
يعني يؤديه الى جده لان الكتاب عليه فيس على جده كالمولد ولو  
في الكتاب لانه صار بمنزلة حتى جاز للمولود اعتناقه كما يجوز اعتناق  
الكتاب في نفسه بخلاف سائر اقسام الكتاب فانه لا يملك اعتناقه  
ولا به 2 ان الاجل يثبت بالشرط في العقد فيثبت في حق من دخل  
تحت العقد والمستري لم يدخل تحت العقد لانه لم ينفذ اليه العقد  
ولم يسر حكمه اليه لكونه منفصلا عنه وقت الكتابة وكان ينبغي ان  
يباع بعد موته لغوات المتبوع ولكن اذا عجل واعطى من ساعته صار  
كانه مات عن وفاء ولو اشترى ابنه المولد بعد الكتابة عن امرأة  
له امة ينبغي ان يدخل في كتابته لانه من ماله بعد الكتابة كذا في التبيين  
وفي البيع اشترى الكتاب ابنه فمات عن دفاء ورثه ابنه لانه لما أدى  
بدل الكتاب حكم بعتقه في اخر جزء من اجزاء حياته فيتبع ولده في ذلك  
الوقت فيكونان حرين فيظهر انه مات حرا عن ابن حركه ولو  
كان هدوا ابنه كما تبين كتابته واحدة يعني يريه لانهما صار كاشخص  
واحد فاذا حكم بعتق احدهما وقت حكم بعتق الاخر في ذلك الوقت  
ضررته اتحاد العقد فيصير حران عن ابن حركه ولو مات الكتاب و  
تركه تارك اولاد حرا ومولود الكتاب وكتابته معه عقد واحد و  
وصاير تركة اولاده لما ذكرنا ويملك الوصي بيع العوض دون العقار  
والدراهم والذنان لان بيع العوض من تحت دون العقار والدراهم  
والدراهم والذنان ولو لم يتحقق اداء الكتاب لا يركن ان يركن ليس  
من كتابته ابيه فلا يظهر الاستناد في حقه انتهى وان مات الكتاب  
وترك ولدا من حره وترك ذيبا على الناس فيه اي في الدين على الناس

بهمه وفاء

وفاء لمولد كتابته في الولد ففتح بارش الجنازة على عاقبة الام لا يكون  
ذلا قضاء بغير الكتاب اي بغير ابيه لان هذا القضاء مقرر بالكتابة  
لانه لا يخاف الخوف الولد بمولاه الام واجاب المعقل عليهم لكن على وجه  
يحتمل ان يعتق فينجز الولد الى مولاه الكتاب وفي القضاء بما يقرر حكمه  
ولا يكون تنجيلا وانما قال ودينا لان كان عينا لا يثبت القضاء  
بالامانة بالامان الوفاة في حال كونه مملوك وان احتصم مولاه الى  
والام في ولائه اي للمالك بان قال مولاه الام مات رقيقا وقال  
مولاه الاب مات حرا والولاء لنا فنحن نرى بالولاء اي فنحن نقاض  
بالولاء لمولاه الام فهو اي القضاء قضاء بغيره لان قضاء القاضي  
يكون ولاه الولد لمولاه الام ان الاب رقيقا وانفتح عقد الكتابة  
فيكون القضاء في جده فينفذ وتنسخ الكتابة وهذا لان  
الاختلاف وقع في نفس الولاء مقصودا وذا بين في قيام الكتابة  
واستغاضا لان الكتابة اذا استغضت بموته عن دفاء كما قال زبد بن  
ثابت استقر الولاء على مولاه الام ومات عبدا وان بقى موت الكتاب  
عن وفاء كما قال غيرهم الدماء عنه عتق الاب بالاداء واستغض الولاء  
الى مولاه الاب واستقر عليهم فاذا فتح الغرض بالولاء لمولاه الام  
كان قضاء في فصل بجهديه فيستغض قضاءه وكان تنجيلا قال في البيع  
وهذا كله اذا مات الكتاب عن دفاء فاديت الكتابة اذ عن ولد  
فادها واذا مات لا عن دفاء ولا عن ولد فاختلعا ببقاء الكتابة  
قال السكاك تنسخ حتى لو شفعه انسان باءا بدل الكتابة عنه لا  
يقبل منه وقال ابو اليك لا تنسخ ما لم يقم بجزءه حتى لو شفعه  
به انسان قبل القضاء بالفتح جاء ويحكم بعتقه في حق اخر حياته كذا  
في التبيين وذلك لصيانة القضاء عن السطوات فان قلت وفي



صيانة بطلان ما يجب رعايته وهو الكتابة رعايته لحق الكاتب  
وليس احد البطلانين ارجح اجيب عنه بان صيانة القضاء اولى  
اذا القضاء في فصل بجهته في مقدار بالا جاز وصيانة ما هو مجمع عليه  
او من صيانة كتابته اختلفت الصيانة في بقائها ولو جنى عبد كتابته  
سيد جاهلا بجنائنه فهو اي المالك عن الاداء دفع او فدى  
بمنه المولى بالخير ان كان دفع العبد بالجنائنه وان كان فداء الارث  
لانما كاتبه وهو لا يعلم بالجنائنه لمزمته فيمنه لان اختياره بالعداء  
لم يثبت وقد امتنع الدفع بفعله فغرم فيمنه كما لو باعه فاذا زال  
المانع قبل انتقال الحق عن الرقبة وجب الفداء لان المانع من الدفع  
على شرط الزوال فلم ينقضي حق ولا جنائنه من العبد الى القيمة فاذا  
مخزرا لمانع فيخرج بين الدفع والعداء على القاعده وكذا اذا اعتق  
او دبره او استولد بجنائنه بعد ما جنى من غير الجنائنه كذا في الشيين  
وكذا اي حكم المتقدم لوجبه الكتاب ففداى عن الاداء قبل القضاء  
به اي بموجب الجنائنه دفع المولى العبد الى ذمة الجنائنه او فدى لانه الموجب  
لجنائنه العبد في الاصل لكن الكتاب كانت مانعة بالدفع فاذا زال  
المانع بالغير عاد الحكم الاصل ولو عجز بعد ما قضى عليه اي على الكتاب به  
اي بموجب الجنائنه دفعه وان قضى عليه بموجب الجنائنه حال كونه  
مكاتباً فهو اي ما قضى به من موجه الدين في ذمته ببيع اي  
الكتاب فيه لا انتقال الحق من رقبته الى قيمته بالقضاء اقر المالك  
بجنائنه خطاً لمزمته في كسبه بعد الحكم به لانه اوجب بالكتاب  
فيستغذ اقراره لا يحرم واذا لم يحكم عليه حتى عجز بطلت كذا في الممنوع  
الدرر ولا تنسخ الكتابة بموت السيد لانها حق العبد فلا يسطر  
بموت السيد كالشديد راعونه الولد كذا في الممنوع ويؤدى البدل

اي بطل الكتاب الى ورثته اي المولى على مجموع ما يوجب بطلانه استحقاق  
الحركة على هذه الوجوه والسبب ان عقد كذا ويسبق هذه الصفة من  
غير تغيير وهذا اذا كانت المولى صحتها بخلاف ما اذا كانت مريضاً  
فكتاب فان الكتاب يؤخر ثلثه القيمة حال الاداء ودرقيقه لانما كانت  
مريضاً لم يجمع تحريفها جبراً في الثلث كاستحاطه كذا في العتية والمطلوب  
ان الاجل فيها حق المملوك فلا يسطر بموت الطالب كالا جبر في الدين  
بخلاف ما اذا مات المملوك حيث يسطر الاجل ان زمت قد خربت  
وانتقل الدين الى الورثة وهي عتية كذا في الحق فان اعتق اي مملوك  
بعضهم اي بعض الورثة في مجلس وحرره الاخر في مجلس اخر لا ينفذ  
اي عتق البعض ولا يثبت منه شيء لان لم يملكه ولا عتق فيها لا يملكه  
ادم ولا يملكه ان يجعل ابراء ولا اقراراً بالاعتق لان ابراء البعض  
او استيعاذه لا يوجب عتقه بكون العتق من جهته فيبطل مقتضى  
وهو الاعتق ولا يبرأ عن الدين انما كانت البراءة لم يثبت الا القضاء  
فاذا بطل مقتضى الابراء بطل مقتضى ايمانه لانه لم يثبت الا به وبطلانها  
مقتضى يوجب بطلان مقتضى كذا في الشيين وفيه ويستتر ان  
يعتقده في مجلس واحد حتى لو اعتق بعضهم في مجلس واعتق الاخر  
في مجلس اخر لم يعتق ولذا في تفسيره كذا في تفسيره اذا اعتق  
البراءة حاله يرجع الاول كذا في منيع الغفار رخصنا وان اعتقده  
اي المالك كله اي جميع الورثة عتق اي العبد المالك بجانا اي  
بغير تغيير وفي الشيين والقياس ان لا يثبت لانهم لم يملكوه لان الكتاب  
لا يقبل التقرب بساير السباب فكذلك بالارث ولهذا لا يكون للمالك منهم  
الاولاد فيه ولو ملكوه فكان لهم وجه الاستحسان ان هذا يجعل ابراء  
عن بدل الكتاب فانه حقهم وقد جرى فيه الارث فيكون الاعتق



منهم ابراء عن جميع البدل الاختصاص لو اقررا بالاختصاص من غير ان  
لانه لم يبق عليه دين فيعتق لبراءة زمت فيكتب المولى عن بدله الكتاب  
لكن بشرط ان يعتقده في مجلس واحد كما اذا ابراه الاكثر فيعتق  
اذا اعتقه ابا قوت مالم يرجع الاول ولو كان للمولى وجه وعليه دين  
مستوفى او لم يكن مستوفى لا يعتق ليعتق المولى لانهم لا يملكون العتق  
ويعتق بعتق المولى سواء كان عليه دين او لم يكن ويعتق المولى  
ولو اوصى بماله الكتاب ليرجل حمله المكاتب عليه عتق **يعتق** لانه  
او يصدق ان المستحق انتهى **فرد** المكاتب كذا امة طلقها اثنين  
فحصلت حرمة عليهما فملكها لاجل ذلك ان يملكها حتى تنكح زوجا  
غيره اى غير المكاتب لانه لم يملكها فلا يتحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره  
فان التنازل هنا محمول على العقد الصحيح والشرط الدخول ثبت  
بعديك عسيلة لما تتردد موضع كتابا عبدا كتابية واحدة ونحو  
المكاتب عن اداء بدل الكتاب لاجل ذلك القاضى حتى يعتقها لاجل واحد  
ذكره في المجتبى وفيه لو كانت عبدا كتابية واحدة فبها احدى فرد  
المولى الى السرق والى القاضى ولم يملك بكتابته الاخر لم يجمع فان غاب  
عن هذا المردود وجاء الاخر ثم عجز فليس للاخر ان يرد الى السرق  
ان يكتب اذا ملكا امرانه فيفسخ الكتاب لانه لو كان كتابا مولاها  
لم ماتت عتقت وبطلت الكتابية اذا اختلف المولى والمكاتب في قدر  
بدل الكتاب فالقول للمكاتب عندنا المكاتب لا يجبر في دينه مولاة في  
الكتابية وفيما سوى دين الكتابية قولان كذا في السراجية وهذه جملة  
من الحكمي قال في حصة فتاواه قال محمد كاتب مكاتب لم يملك من نفسه  
جائزة شرعية العتق وان اداها جميعا ثبت ولا هو المولى  
وان عجز الاول ورثه السرق ولم يرد ان يملكه بعتق على حاله

ونظيره المؤذون اذا اذن لبعده في التجارة ثم جرد المولى على الاول بقر  
الثاني ما ذونا واذا باقى الثاني يصير مملوكا للمولى ولو لم يجر الاول بقر  
فان ترك دفاء فاكس على حاله يؤدى مكاتبته الى ورثة الاول ان  
له ورثة غير مولاة والا فالى مولاة وان لم يترك دفاء فاكس كانت  
مكاتبته انما في اقل من مكاتبته الاول تنسخ كتابته الاول ويبقى الثاني  
مكاتبته للمولى وان كانت مكاتبته الثاني في مكاتبته الاول او اكثر  
فاصلت وقت موت الاول لم تنسخ كتابته الاول فيؤدى الثاني الى المولى  
مثل مكاتبته الاول ويحكم بحرية الثاني للمحال ونحوه فالاول في اخر جزء من  
حياته وما بقى من كتابته الثاني في فلورثة الاول ان كان له ورثة ودلاء  
الثاني في الاول والمولى الاول وبما من ينظر في **هذا كتاب** في بيان احكام  
**الولاء** اورده عقيب كتاب المكاتب لانه من اثار زوال عتق الرقبة  
وهو في اللغة عبارة عن النحر والمحبة وهو مشتق من الولي  
القرب وحصول الثاني بعد الاول من غير فصل وفي عرف الفقهاء هو  
عبارة عن تناهيه بوجوب الارث والعقود في العتاق قال في البيان  
وهو في الشرع عبارة عن التناهي بولاء العتاق في اول ولوا الموالاة  
ومن اثار التناهي الارث والعقد وسبب هذا الولاء الاعتاق عنه  
المجهور لقول عليه الصلوة والسلام الولاء لمن اعتق والا صح ان  
سبب العتق محله ملكه لانه يعاقب اليه بولاء العتاق ولا يقال  
ولاء الاعتاق والا فان في دليل الاختصاص وهو بالسببية وهو  
لان من ورث قريش فعتق عليه كان مولا له ولا اعتاق من جهته  
والحديث لا ينافي ان يكون العتق على المملوك وهو السبب لان العتق يوجد  
عند الاعتاق لا محالة وتخصيصه به خرج من غير ان يكتب انتهى  
الولاء اى القرابة الحكمية المحصلة من العتق لمن اعتق ولو كان العتق



بتدبيره واستيلاؤا دكتابه او وصيته او ملكه قريب لقوله صلى الله تعالى  
 عليه وسلم الولاء لمن اعتق ذكرنا كان او انش والحد يكسبونه يشاول  
 الكل ولا ان الرقيق هالك حكمي الا ترى انه لا يثبت في حق كثر من الاحكام  
 التي تختص بالاجابة نحو القماء والشهاده والمكذبة الاقوال وكثير من  
 العبادات وكان الاعتقاد احياء له لثبوت احكام الاحياء به كالا حياء  
 بالايلاء فيرث به كما يرث الاب من ولده ولهذا يسمى نعمة كذا  
 في التبدي لان النعم عليه وحيه احياء حكمي قال الله تعالى واذا  
 تقول للذي انعم الله عليه وانعمت عليه اي انعم الله تعالى عليه بالهدى  
 وانعمت عليه بالاغنى ولا ينفك عنه فوجب ان يرثه لان النعم  
 بالفرم كذا في المنع واذا ادى المكاتب وعقق فولاؤه للمولى وان عتق بعد  
 موت المولى لان عتق عليه بالكتابة واذا مات المولى عتق مدبره  
 وامهات اولاده فولاؤه لهم لان اعتقهم بالتدبير والاستيلاء  
 واذا ملك ذارحم نعم منه عتق عليه فولاؤه له لان السبب وهو  
 العتق حصل على ملكه ولغاى بطل شرطه بغيره ولو شرط المعتق الولاء  
 لغيره بطل اوسايبه اي لو شرط ان يكون معتقا فولاؤه بينهما  
 بطل شرطه ايضا لانه شرط مخالف للحد الذي المردى وهو الولاء لمن اعتق  
 فيرثه كما في النيب ولو شرط انه لا يرثه لكونه مخالف للحكم الشرعي قال  
 في الاختيار الولاء على ثلث وعين ولا عتاقه ويسمى ولا نعمة ولا  
 حوالا وسبب ولا العتاقه الاعتقاد سواء كان ببدل او بغير بدل  
 او للكتابة او للبيعة او للندوة عتق القريب بالشراء والمكاتب بالاداء  
 والمدبر وام الولد بالموت عتاقه لان جميع ذلك يضاف اليه فيكون  
 من جهته فيدخل في قوله صلى الله تعالى عليه وسلم الولاء لمن اعتق  
 فيثبت للمعتق ذكرنا او انش وان شرط لغيره اوسايبه ولا يشترط

عنه ابدان عتق على ملكه وتلك السبب من جهته فلا يشترط فاذا  
 مات فهو لا قرب عتقته فيكون لا بد من ابيه اذا جتمع فيه  
 اختلاف ذكرته مع دلالة في الرخصة قال والمقصود من الولاء بكونه  
 التناهي وكانت الجاهلية يثنا حرون بالايلاء منها المكلف وغيره  
 وقال حليف القديم منهم والمراد بالكلية مولى الموالاة فانهم كانوا  
 اذا عقدوا عقد الولاء اكدوها بالكلية انفسهم ومن اعتق امة حاصلا  
 من زوجه فن اي عبد اي زوجها من الغير فولدت اي حاصلا كعتقة  
 ولولا الاقرب من سنة اي من حيز اعتقته فولاؤه الولد له اي للمعتق لا  
 يشترط اي الولاء عنه ابدان بغيره لا يشترط ولا الحول عن مولى الام ابدان  
 لان الجاهلية عتق بعتق امة وعتق امة مقصودا فكذا هو يعتق من  
 لانه جزء الام واقع المولى العتق على جميع اجزائها مقصودا فيكون  
 للمعتق والولاء لا يشترط من المعتق لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم الولاء  
 لمن اعتق وكذا اي مثل حكم المتقدم لو ولدت اي تلك الامة المعتقة  
 ثوبا من احد هما لاقل من نصفها اي السنة بغيره لاقل من سنة الشهر  
 والاخر اكثر منه وبينهما اقل من سنة الشهر لا يشترط ان الاول كان  
 موجودا وقت العقد لولده لاقل من نصف سنة لانه انما يعرف  
 كون الحمل موجودا عند العتق بان تلبسه لاقل من سنة الشهر  
 وشيقنا انهما ثوبات حملت بهما حملة لعدم تخلل اقل من  
 سنة الشهر وهو اقل مدة الحمل بينهما فاذا تناول الاول الاعتقاد  
 تناول الاخر ايضا ضرورة فصار المولى معتقا لها والولاء لا يشترط  
 من المعتق كذا في التبدي وان ولدت اي بعد عتقها لاكثر من  
 ذلك اي من نصف سنة فولاؤه اي الولد له اي المولى الام ايضا اي  
 لما اذا ولدت لاقل من نصف سنة لان الولد جزءها فيشبعها في





الصفات الشرعية الابري انه يتبعها في الحرية والرق وكذا في الولاة  
عند تعذر جعله تبعاً لالاب لرقه لكن ابنت اعترف الاب وهو  
رؤي الحامل حرة اي جلال الولاة ابنته الى موالية وانفق من موال  
الام الماروي عن عمر رضي الله عنه انه قال اذا كانت الحرة تحت  
مملوك فولدت عتق الله له بعنتها فاذا اعتق ابوه جرد الولاة كذا  
ذكره ابن الملق في شرحه الوقاية ولان مولد الام لم يفتق الولد هنا  
لحدوثه بعد اعتاقها وانما نسب اليه الولد تبعاً للام لتعذر نسبته  
الى الاب لرقه فاذا اعتق الاب امكن نسبته اليه فجعله تبعاً لاد  
من جعله تبعاً للام لان الولاة كنسب قال عليه الصلوة والسلام الولاة  
كحرمة النسب والنسب الى الالاء هكذا الولاة ينتقل الى موال  
الاب اذا زال المانع كونه المملوكة ينسب الى قوم الام ثم اذا الكذب  
نفسه ينتقل الى الاب لزال المانع وتمايم يعرف في الشبهة فانما شره  
الجميع هذا اذا لم تكن معتدة وان كانت معتدة فما يست بولد لاكثر  
من ستة أشهر من وقت الفتح ولا قل من ستمين من وقت الفراق  
لا ينتقل الولاة الى مولد الاب لانه كان موجوداً عند عتق الام ولهذا ثبت  
نسبه من الزوج انتهى ولا يرجع الاولون الى موال الام عليهم  
اي على موال الاب بما عقلوا عنه اي عن الولد قبل كبره اي قبل جرد الاب  
ولا الولد الى مواله وهذا يختار الى بيان ويتضح بمسئلة ذكرت  
في الجوامع الصغير وهذا اذا تزوجت معتقة بعد فولدت اولاداً  
في الاولاد ففعلهم على موال الام لانهم عتقوا تبعاً لالاهم ولا  
عاقلة لا يبيهم ولا موالى فالحق ان موال الام ضرورية كما في ولد  
المملوكة فان اعتق الاب بعد ذلك جرد الولاة الاولاد الى نفسه لما  
بيتنا ولا يرجعون على عاقلة الاب بما عقلوا لانهم حين عقلوا

كان ثابتاً لهم وانما ثبت لقوم الاب مقتصر على زمان الاعتراف لان  
سببه وهو الفتح مقتصر عليه فلا يرجعون به بخلاف ولد المملوكة  
اذا عتق عنه قوم الام ثم الكذب المملوكة منه حيث يرجعون على عاقلة  
الاب لان النسب ثبت من وقت الفتح لان وقت الكذب اذا لا يتصور  
ان يكون الانسان ولا كسبه وقت ثم يتحول بعد ذلك الى غيره فيكون  
ولد الغير انتهى لمخصص كذا في الشبهة وفي خزانة الفتوة وولاة الجارية  
لمولاه اذا كان زوجها عبد فان اعتق الاب يومان الايام جرد الولاة  
الولد الى مواله نفسه ولو تزوج بجي حرة مولد مولاة ادلا يعنى اولم يكن  
له ذلك معتقة مفعول تزوج فولدت اي المعتقة منه اي من العجم  
ولدا مولد الولد لمولايها اي المعتقة سواء كانت معتقة من العرب او غيرها  
لانها ارحامهم حتى لو ترك هذا الولد عمه او خاله لم يكن لها شيء كذا في  
الفتاوى عندهما وعندنا يجوز حكمه اي حكم الولد حكم ابنته المملوكة  
عنده وولاة عتاقته وانما يورث ماله بين ذوي ارحامه كما اذا كانت الاب  
عربية والام معتقة فانه لا يكون ولاء مولد الام لانه كان نسب الى الالاء  
كما في الفتاوى قال في الشبهة ولا يكون ولاء مولد الام لانه كان نسب الى الالاء  
النسب الى الاب وان كانت الام اشرف لكونه اقوى فكذا الولاة لهما  
ولا العتاقة معتبرة في حق الاحكام لقوته في نفسه حتى اعتبر الكفاية فيه  
قال عصم مولد القوم منهم والنسب في حق العجم ضعيف لانهم  
ضعفوا انسابهم لان تغايرهم ليس بالنسب ولهذا لا تعتبر الكفاية  
فيما بينهم بالنسب اذا لا يتبع خرد به اصلاً وانما افقوا هم قبل الاسلام  
بقارة الدنيا مع جعلوا من اب واحد في العماره كفوا لمن له ابوان  
في ذلك كذا في الفتاوى واليه يشار في مسائل الفارسي حين قيل لم  
سلمات ابن ما قال سلمات ابن اسلام كذا في الشبهة وبعد بالدين



فإذا ثبت هذا التضعيف في جانب الأب كان وجوده كعدمه كالجد  
 وكذا إذا كان للأب مولا مولا كان ولدا المولا لا يضعف لا يضعف في مقابلة  
 ولدا العتاقة ولهذا يقبل العتق ولدا العتاقة لا يقبل فصار وجوده كعدمه  
 وثمره الخلاف يظهر فيما إذا مات هذا الولد وترك عمه أو غيره من ذوي  
 الأرحام ومعتق أمه أو عصبة معتقها كان المال للمعتق أمه أو عصبة  
 عندهما وعند أبي يوسف يكون للزوي الأرحام لأن حكمه حكم أبيه فلا يكون  
 عليه ولدا إذا كان أبه عربيا والام معتقة كان الولد بماله  
 وكذا إذا كانا عربيين أو عجميين أو كانت أحدهما عجميا والآخر عربيا  
 انتهى قال ابن هلال في شرحه الوقاية وضع المسئلة في العتق ولدا  
 المولا لا يكون في العرب والمعتق بكر النساء مقدم على ذوي الأرحام  
 لأنه عصبة سببية فكان أحق بالميراث من العمة ولها أنه مؤخر  
 عن العصبة النسبية لقوة النسبية وكذا هو أي لمعتق مقدم على الرد  
 على ذوي السهام وهو آخر العصبان وهو قول علي رضي الله عنه  
 وبه أخذ علماء الأصناف وفيه خلاف ابن سعد رضي الله عنه  
 في التبيين وسياق تمامه وتحقيقه في كتاب الفرائض إن شاء الله تعالى  
 قال الفقيه أبو الليث في الخزانة فالمرار للمعتق إذا لم يكن له عصبة  
 من جهة النسب وفيها رجل يترك عبد أمه أو أخته البايع كان  
 اعتقه والمكره البايع فصار الجدة حرة أو كلاً موقوف ولا يرجع  
 باليمن على البايع انتهى فان مات السيد ثم لمعتق بعتي النساء فارتفع  
 أي لمعتق لأقرب عصبة سيده فيكون أي الأبي لا يندى السيد دون  
 أبيه لو اجتمعا لأن الأقرب من عصبة لمعتق يقدم مقامه وكذا  
 الابن إذا اعتق عبدا وترك ابنتين ثم مات أحد الابنتين وترك  
 ابنا وله ترك جده مولا وأخاه مولا كان الولد للجد لأنه أقرب في  
 العصبية

الصورة كذا في التبيين وعند أبي يوسف لا يندى أي أب السيد السيد  
 والباقي من السيد للابن وكذا الولد لابن لمعتق دون أخيهما و  
 معتق جنا بنتها على أخيها لأنه من ذم أبيها وجانية معتقها كمن يترك  
 فيكون عليهم وروى عن علي بن أبي طالب والزيبر ابن العوام اختصا  
 علي بن أبي طالب في معتق صفية بنت عبد المطلب حين مات فقال علي رضي  
 الله عنه هي مولاي من ذم أبيها لأنه أعقل عنها وعند قال الزبير  
 هو مولاي أي فانا أولي أرضها فكذا ارتك معتقها فقتل عثمان بالولاء للزبير  
 للزبير والعقل إلى الله تعالى عنهما ولو مات المعتق ولم يترك إلا  
 ابنة لمعتق في حق هريرة أم حسان ويؤخذ ماله في بيت المال وبعض  
 مشايخنا قالوا يعتق بدفع مال إليها لا بطريق الأرش كما قبل لأنها أقرب  
 إلى سائر الميت فكانت أولي الأرش أنها لو كانت ذكر استحقته و  
 ليس في زماننا بيت مال هكذا ذكره الزليقي في التبيين ثم قال وعلي  
 هذا ما فضل عن فرض أحد الزوجين برده لغيره لأنه أقرب إلى سائر  
 يدفع في بيت المال وكذا الابن وابنت من الرضا تصرف إليهما إذا  
 لم يكن هناك أقرب منهما ذكر هذه المسألة في النهاية والزميون  
 يوارثون بالولاء كالمسلمين عندنا لأنه أحد أسباب الأرش وعند مشايخنا  
 القرب يستوي القسمة يعني وإن استودع القرب فهو سوار كسواءهم  
 في العدة وهي القرابة والعصبية كذا في الاختيار وليس للنساء من الولد  
 إلا ما اعتقن أو اعتق من اعتقن أو كاتبة من كاتبة من كاتبة من كاتبة  
 يعني قول علي بن مسعود وسلام ليس للنساء من الولد إلا ما اعتقن  
 أو اعتقن من اعتقن أو كاتبة من كاتبة من كاتبة من كاتبة من كاتبة  
 معتقهن أو معتق معتقهن هكذا ذكره في الاختيار ثم قال وهذا  
 دليل على بطلان الولاء فهذه إذا اعتقن وكان سببا في الاعتقاف وينبغي



تثبت الولاء لهم بعد ذلك ولائهم لسن بعصية اولي الب النعمة و  
لسن من اهلها انتهى بنسب المعتقد بالولاء اليها وينسب اليها  
من ينسب الي مولاهم الذين اعتنقوا من ينسب اليها من ينسب الي معتنق  
الي ماليتنا هي بخلاف النسب حيث اليها الاولاد فانما ينسب الي الاقرب  
لذا المالك وصاحب الفرائض والمملوكية كما حافظا تكون مأكلة ونسب في الشك  
بالفرائض والمملوكية هي لاساوي المرأة الزوجية كذا في النسخة وصوره جبر ولا  
معتنقها بان زوجت عبدا معتنقا الغير فولدت فولادها لولاهم  
الزوجات لان الاب عبد لا ولاد له فاذا اعتنق جبر ولا اب البية و  
صوره معتنق معتنقها اذا اعتنقت عبدا فاشترى عبدا وزوجه  
بمعتنق الغير فولدت منه فولادها لولاهم لما بيننا فاذا اعتنق  
معتنق المرأة العبد جبر ولا اولاده اليه ويكون ذلك الولاء لمعتنق  
فذلك جبر ولا معتنق معتنقا ولو اعتنقت الام وهي حامل فولدت  
لا ينسب الولاء من مولها ابوالان العتق ورد على الولد لانه كان  
موجودا ومتصل بها وقت العتق فلا ينسب فولاده لما اذا اعتنق  
قصدا ويعرف ذلك اذا ولدته لاقول من سنة شهر من يوم العتق  
على ما عرف وكذا اذا ولدته ولدين احدهما لاقول من سنة شهر  
لانها خلقا من ماء واحد كذا ذكره في الاختيار ثم قال والا صلح جبر  
الولاء قول صلى الله عليه وسلم الولاء حكمه كحكم النسب والنسب  
الي الاباء فكذلك الولاء فاذا انتقم البنت من الاب لم تنسب اليه  
عاد الولاء الي الاب بعبا بالاصل ولو اعتنق لجد لم ينسب اليه لانه لا يكون  
الصغير مسلما بسلام جده فان المسلمين لم يجعلوا الصغار مسلمين  
باسلام ادم ونحوه عليهما الصلوة والسلام وهما جدان وروى  
الحسن عن ابن حنيفة رحم انه يكون مسلما بشا لجد وبجبر لجد

ولاءه لان جبر معتنق له عند عقره انتهى ولو اعتنق حزله في دار الحرب  
عبدا حربيا لا يعتنق بمجدا اعتناقه الا ان ينحلي سبيهم فاذا اخلاه عنق  
ولا ولاد له اء لبيده لمعتنق عليه ذكره في السراجية وغيرها حتى  
لو خرجا اليها مسلمين لا يبر له خلا فالاي يولد ولها لمعتنق ان  
يولي من شاءه لعدم بنوه ولا احد عليه كذا في النسخة قال في العتق  
ولا العتق على وجهين احدهما ولاد المرأة والثاني ولاد الرجل  
فالولاء للمرأة فلا ولاد للنساء الا ما اعتنق او اعتنق ملت اعتنق  
او كاتين او كاتين من كاتين وهو ان تعتق المرأة عبدا فلها  
ولاد العبد فاذا ماتت فيكون ولاد العبد لاد عصبته للذكر من المراء  
دون الاناث او ففصتها واما ولاد الرجل على وجهين احدهما ان  
يعتق ان يعتق من نفسه والاخر عن غيره فالذي اعتنق عن نفسه فولاد  
ولاد عصبته لم لان الجوزلة ان يسلم ولان يجهل اوير هتم او يعتق  
فاذا درث بنوه دون بناته او عصبته من الرجال دون غيرهم  
فلوان مات وترك ابنا وابا فالولاء بينهما للاب السيد و  
للان خمسة هداية في قول ابو يونس واما في قول ابو محمد والشافعي  
الولاء للابن دون الاب لانه اقرب العصبه ولوان ترك اخا وجدا  
فالولاء للاخ دون جده قول مالك وفي قول محمد بن حسن والشافعي  
وسفيان الثوري والولاء بينهما نصفان وفي قول ابي جبر ولاي عبد  
انه الولاء للجد دون الاخ لان بمنزلة الاب واما الذي اعتنق عن  
غيره فهو على وجهين احدهما من الميت والاخر عن الحي فالذي اعتنق  
عن ميت فان ولاد الميت في قول مالك كاي والصدقة يكره ان  
عنه وفي قول ابو جبر واصحابه للذي اعتنق والذي اعتنق من الحي فهو  
على وجهين احدهما ان يعتنق على وجه البنية والثاني ان يعتنق



باراخذ فالذي اعتق عن مسلمين فيكون ولاءه للمسلمين في قول مالك  
وفي قول ابن عباس واصحابه والثاني فيكون ولاءه واما الذي اعتق عن  
احد بامر فاعتق يكون عن المعتق ويكون الولاية له وردى عن  
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال الولاية كحجة كحجة النسب لا يباع  
ولا يوهب فاذا كانت الزوجان معتقتين فولاؤه اولادهما لمولاهما ابيهما  
وان كانت امهم امه وابوه هم حر فالاولاد عبيد لمولاه الام فكل  
من اعتقهم فهو مولاه وان اعتق الامه مولاهما فولاها له ولا  
يعتق الاولاد يعتق امهم الا ان يكون الولد بطنها فعند ذلك بمنزلة  
عضو منها وان كان الاب عبدا والام حرة فعنته فولاؤه اولادهما لمولاه  
الام لان العبد لا يكون عصبة فان اعتق العبد بعد ذلك انتقل  
ولاؤه لمولاه الاب وكبر الولاء الى انفسهم في قول مالك وابي عبد الله  
لان الولاية كالنسب عندهما ولا يجوز ان يقول الى 2 واصحابه لما لا يجز  
السلام في قولهم جميعا انتهى قال كخص في فتاواه مات المعتق  
ولم يترك الابنه المعتق فلا يثنى لهما في ظاهر الرواية وميراث  
المعتق لبيت المال وبعض ما يخاف كانوا يفتون في هذه المسئلة  
بدفع المال اليها فكيف وليس في زماننا بيت المال وهكذا كانت  
يفتي القاضى الامام ابو بكر الزنجري وشيخ الاسلام في كحجة المشتري  
عبد الله شهد كحجة ان البايع كان اعتقه فالعبد حر وولاءه موقوف  
اذا كان يتجروا ان صدق البايع بعد ذلك المشتري لزمه الولاية ورد  
المكث وكذا ان صدقة ورثة البايع بعد موت البايع فهذا وما لوصفة  
البايع في الاحتكام والقياس ان لا يعتق بعد بيعهم ولو شهد كل من  
الشريكين بعقت صاحبه فالعبد حر ويسل لهما والولاية بينهما  
عند ابن عباس وعلى قولهما هو حر وولاءه موقوف ولو شهد كل على

صاحبه

صاحبه بنكرانه استولى بآراءه المشتركة تكون بآراءه موقوفة فاذا مات  
احدهما عتقت ويكون ولاؤه موقوف فابلا خلاف انتهى ثم لما مر من  
حكم الولاية المحاصل من العتق عرس في بحث الولاية المحاصل بعد الموالات  
فقال **فصل** اي هذا فصل في بيان احكام ولاء الموالات واخره عن  
ولاء العتقة لان ولاء العتقة ككونه غير قابل للتحويل كان اقوى لخلاف  
ولاء الموالات فان المولى فيه ان يستقر قبل العقد ومنع ولاءه قد تقدم لفة و  
اصطلاح ولاء الموالات ويقال له كحيف اي لما مر انهم كانوا اذا عقدوا  
عقد الولاية والدواها بالحلف **سبب** اي سبب ولاء الموالات العقد والمطلوب  
منه التناصر وله ثلثة شرائط الاول ان لا يكون لم معتق لان ولاء العتقة  
اقوى فيمنع بكون الاصف والاولاد موالات مع احد كذا في الفتاوى الثاني ان  
لا يكون عربيا لان العرب لا يسترق فلا يكون عليهم ولاء العتقة  
فولاء الموالات اولى والثالث ان لا ينتب الى احد ولا يكون له نسب معروف  
وهو مشروط بقوله صلى الله تعالى عليه وسلم لما سئل عن مسلم على يد رجل  
فقال هو احد الناس برحمته ومما تان والاه بميراثه لا شخصه  
وردى ان رجلا اسلم على يد تميم الدار والاه فقال صلى الله تعالى عليه  
وسلم هو اخوك ومولان ففعل عنه وترك صورته اذا اسلم على يد رجل  
والاه على ان يركه ويعقل عنه فقال انت مولاي ترشع اذا مت وتعتق  
عنه اذا جئت فيقبل الاخر فذلك صحيح وكذا اذا اسلم على رجل وداله غيره  
صحيح فاذا مات ولا وارث له ورثته لما روينا وتماه يعرف في الغرائب  
ذكره في الاختيار ثم قال ويدخل في عقد الولاية الاولاد والصغار للعتقة  
الاولاد والولايه وكذا كل من يولد له بعد ذلك ولا نهم يتبعون في النسب  
وكذا في الولاية فان اسلم لم ابن كبر على يده والا فهو لا يدخل في العتق ولا يثمة  
منه ومنه شرائطه ان يكون الموالات عاقلا بالغ حرا حتى لا يبيع موالاته







يعلم ما جنم وان كان الاخر غائبا لا يملك فسخه وان كان غير لازم  
 لان العقد تم بهما في الشركة ولمحاربه والوكالة وفي تعذر احدهما  
 الزام الفسخ على الاخر بدون علمه والزام يثبت على الاخر من علم به ضرر  
 لا محالة لان فيه جعل عقد الرجل العاقل البالغ كالعقد وفيه ابطال فعله  
 بدون علمه كقول الوكيل بالقول بشرط علمه لانه عند الحكم ولا يبرأ  
 يموت الاخر فيما خذ الاعلى ميراثا فيكون مضمونا عليه كما في الفقه وفعل  
 عطف على قوله قولاي فله فسخه فعلا كما اذا والى الاخر رجلا اخر مع  
 غيبته اي غيبته الاخر بان يتفعل عنه الى غيره كما ذكرناه فيكون ذلك  
 فسخا للعقد مع الاول وان لم يكن محض منه لان الانفساء العقد في  
 حق الاول يثبت ضمننا الصحة العقد مع من فسخ فصار كالعزل فكيف  
 في الوكالة وبعد ان عقول عنه ادعى وتكلم لا يفسخ هو اي المولى الا فسخ  
 ولاد له اي لا يتحول بولائهما الى غيره لانه تاكيد لتعلق حق الغير  
 وتحصول المقصود والاتصال القضاة به والاب مع المولى كتحضر واحد في  
 حكم الولاء كذا في الفقه وكذا اذا كبر احد اولاده وليس له ان يرجع عنه  
 بعدما عقول عنه لما ذكرناه انه دخل في عقد ولاية كذا في الاختيار ولا على اي  
 مولى الاعلى ايضا اي مثل كونه الاخر ان يبرأ عن ولاية امه ان يبرأ  
 عن ولاية الاخر محضه يعني اذا كانت محض منه لان العقد غير لازم من  
 مجانبين فكل منهما ان يبرأ يفسخ بغير رضا صاحبه بعد ان  
 يكون محض منه لما ذكرناه ولو سلمت امراته فوالته اي رجلا ولاية الموات  
 او اقرت بالولاية اي لرجل قصدتها فولدت اي تلك المرأة مجهول النسب  
 يعني ولدت ولدا لا يعرف له اب او كان معها ولد صغير كذا في الفقه  
 مجهول النسب يعني اقرت بانها موات فلات ومعها صغير لا يعرف له  
 ب صح اقرارها على نفسها تبعا اي الولد كمراته فيه اي في الولاء

يعني الولد تابع للام في الولاء ويصير موت فلات عند ابه 2 خلافا لهما  
 يعني وقالا لا يتبعها ولها في الصور ثبات فلا يثبت ولاي ولها المولا  
 لان الام لا ولاية لها على مال الصغير فلا يكون لها ولاية على نفسه ولا ابه 2  
 ان الولاء بمنزلة النسب فهو يقع محض في حق الصغير الذي لم يدر له  
 اب فتلك الام ابنته بالانشاء او الاقرار كقبول الهبة كذا في سائر الجمع  
 وفيه ولو اقر رجلا بان مولى فلات عتاقه فقال بل موات يعني وقال فلات  
 انت مولى مولى موات يثبت الموات اتقا فانصا دفعها على اصل الولاء  
 قيد الاقرار بولاء العتق بان لو اقر له بولاء مواته وادعى كقوله ولاي العتاق  
 فهو موات لكن لم ان يتحول عنه مالم يعقل عنه اتقا قال لولاء العتاق  
 لا يثبت بمجرد دعواه والانتقال عنها لا يجوز يعني لو اقر بالولاية لا يخرم  
 بمجرد الانتقال عند ابه 2 وقالا لا يجوز وكذا لو كذب كقوله كقوله الولاء اصلا  
 بان قال ما اعتقد ولا اعرف ثم اقر بغيره لا يجوز عنده خلافا لهما و  
 مما به يعرف فيه وفيه شرطان عقد الموات ان يكون مجهول النسب  
 بان لا ينسب الى غيره اما ينسب غيره اليه فغير مانع كما في العتاقية و  
 انشاء ان لا يكون عتاقا وانشاء ان لا يكون له وللاء عتاق ولا وللاء  
 موات ولا وللاء موات مؤخر عن ذوات الارحام وولاء العتاق مقدم  
 على ذوات الارحام كذا في المستصحب واما حكمه وهو وجوب العقول على  
 عاقلة الاعلى اذا جنى الاخر ولم يتحقق فيه اثم اذا مات من غير وارث  
 انتصر قال في صنف وللاء الموات على ثمانية اوجه احدها ان يسلم لرجل  
 على يد رجل وبه اليه وانما ان يسلم على يد رجل وبه اليه غيره وانما ان  
 ان يسلم على يد احد ثم يبرأ الى رجل او امرأة والمرأة سلمت فتو الى رجل  
 او امرأة على الوجه الثلثة فكذلك جائز ان يبرأ من مواته ان يقول له والعتاق  
 وعاقلة فان جئت جناية فعليه ان يبرأ من مواته فان جئت جناية



يكون على ماله وعاقبه وله ان يحول ولادة الى غيره مالم يكن  
جناية فيعقل عنه فاذا عقر عنه فليس له ان يحوله الى غيره وهو كالمهر  
فيها الرجوع مالم يعوضه عليها فاذا عوضه عليها فلا رجوع فيها  
والرابع ولأهل القبط واللفظ رجل فولاه او والا غيره فهو كما ذكرنا  
والخامس رجل مسلم لا قرابة له فيؤال رجل فهو جائز على ما ذكرنا  
فاذا مات المولى ولم يترك وارثا من عصبته اودى رحمه فان ماله  
للذي ولاه وان لم يوال احد فولاه المسلم وماله لبيت مال المسلمين  
واساس مولاة الذي الذي فهو كمن وضعها من مولاة المسلم المسلم  
السبع مولات الذي مسلم وان من مولاته مسلم الذي فهو مولات  
فيكون مولاة له لان المسلم لا يترك الذي ولا الذي المسلم لان اهل بيت  
لا يتوارثون وهذا كقول ابن حزم وصح به وابنه عبد الله وقال الشافعي  
وما كذا المولات ليس بشيء ولا يورث به ولا يصير مولاة انتهى وقد  
ذكرنا ذلك فيهم ويحب عنهم وفي الصوري يترك المولى الاعلى من المفلح  
المفلح من الاعلى الا اذا شرط القبط اذا ادرك له ان يوال مع من  
يساء الا اذا ضمن عنه بيت المال مسلم على يد رجل لا يصير مولاة بفعل الكلام  
وله ان يواله من شيء وفي السراجية مسلم يشتري دارا لرجل عبد الله  
فاعتقه وحل سبيله لا يكون له الولاء مسلم اعتقه كما فرأى دار الكلام  
فولاه له كمن لا يرثه كغيره حتى يعتقه عبدا في دارنا فولاه له مسلم  
كان اوزميا ولو اعتقه حربيا لا يعتقه الابا الخلية واذا حل سبيله لم  
يكن الولاء له اعتقه عن ابيه الميت فالتوا به الولاء لان انتهى  
**هذا كتاب** في بيان احكام **الاكراه** وجهه كفاية  
ما قبل ان ولأهل مولاة بغير حال المولى الاعلى عن حرمة الكلام  
مولاة المفلح بعد موته الى حكمه كما ان الاكراه بغير حال المولى

الحكمة

الحكمة الى محل وكان مناسبا ان يذكر الاكراه عقيب المولاة وهو في الذمة  
عبارة عن حمل الانسان الى شيء يكرهه يقال اكراه فلانا اي حملته  
على امر يكرهه وفي اصطلاح الفقهاء هو اي الاكراه فعل هو فعله الانسان  
بغيره بنية له اسم لفعل يفعل المراء بغيره يعقوب به رضاه او يفسد  
به اختياره مع بقا اهليته اي اهليته المكرة وفيه ثبوت ان يكون المكرة  
لم يفسد عنه فلو لم يفسد بالاهلية ثابته كان المكرة مخالفا  
كذا في الغاية ومحل تفصيله كتب الاصول اعلم ان الاكراه بنوعه لا ينافي  
الخطاب لان المكرة مبتنى والابتداء بحقق فلو لم يفسد بالاهلية والابتداء  
عليه ان افعله متردد بين فرض وخطر والباحة ورخصة وبالنسبة تارة  
ويوجد اخرى كسائر افعال المكلفين في حالة الاختيار يحكم عليه فكل  
النفس وقطع الطرف والزنا وغيرهن عليه ان يستع عن ذلك ويترك  
عليه ان استع ويترك له بالاكراه المالكية وشرب الخمر وبرخص له  
في اجزاء كلمة الكفر في تلك الحالة وانما مال الغير وانما الصوم و  
النجاسة على الاحرام وهذا دليل على انه مخاطب انفسه وشرط اي الاكراه  
اربعة امور قدرة المكرة على القيام ما هدد به سلطانا كان المكرة اولها  
وعند المولى ان يكون من السلطان كذا في المستقصى وخوف  
المكرة وقوع ذلك اي ما هدد به يفتي بغيره على طمأنينة يفعل له  
الاكراه اسم لفعل يفعل المراء بغيره فيستغنى فيه رضاه او يفسد به اختياره  
مع بقا اهليته وذلك لا يتحقق الا من المولى في خوف المكرة تحقيق  
ذلك لانه بالتهديد من القادر ويخوف منه على نفسه يجبر مطلقا جلي و  
يبدونها لا يصير ملجأ فلا يثبت به حكمه وماردى عن ابن ارم من ان  
الاكراه لا يتحقق الا من السلطان فذلك محمول على ما شوهد في زمانه  
من ان القدرة والمنعة لم تكن في ذلك العصر الا للسلطان فاجاب















على الفتنة يقع كانه اذ وقع باختياره حتى يكون الولاء له وفيما في المكره  
من جهة الاتلاف فيرجع عليه بيمينه وكذا لو اكرهه على الاطلاق يقع ويرجع  
عليه ان كان فيه اتلاف بان كان قبل الدخول ولو اكرهه مكره على قبول  
الاطلاق بالمال فقبلت يقع الطلاق ولا يلزمها المال لعدم الرضا لان الرضا  
يؤثر في شرط دون الطلاق انتهى وحرب سوط وجس يوم ليس  
بأكراه الاقرب يستصحب بكونه ذا منصب لان احوال الناس مختلفة  
فالشراف والاجلاء يستكفون عن ضرب سوط واحد وعن جس  
يوم واحد اكثر مما يستكفون غيرهم عن ضرب سوط واحد وجس ايام و  
عن هذا قال بعض مشايخنا ان ما ذكره في الكتاب لانه اقل رطوبة  
فذلك في حق المساط الناس وفي حق السوقية اما من كان من اشراف  
الناس او من كبار العلماء والرؤساء فيك يستكفون عن ضرب سوط  
واحد على سوا الناس او يفرق اذ في مجلس السلطان فانه يكون مكرها  
كذا ذكره المصنف فتاواه وفي التنص قال النبي صلى الله عليه وآله ان فعلت  
كذا والآن تنص بكونه سوطا كان في سعة ان يفعل ذلك مادون  
مائة سوط مما يخاف منه التلف او ذهاب عضو من اعضاءه ولو خففه  
سوطا وسطا ونحوه لا يسمع ان يفعل انتص ثم لما خرج من ذكر  
احكام الاكرام الواقع في حقوق العباد وقدم الاول لان حق العبد مقدور  
لحاجته وذكر فيه الاكرام المحجور وهو الذي يخاف فيه تلف النفس او عضو  
من الاعضاء وغير المحجور وهو الاكرام بالحرب اليسر والجدس في ذكر  
احكام الاكرام الواقع في حقوق الله تعالى وان اكره على الميمنة او  
دم او لحم خنزير او ضرب خبز ضرب او جس او قيد لا يحل له التناول و  
الاقدام على ذلك لان تناوله هذه المحرمات انما يباح عند الضرورة لما  
في المحصنة لقيام المحرم وراءها ولا ضرورة عند عدم الخوف على

النفس والعضو حتى لو خاف على ذلك الضرب وغلب على ظنه انه متلف ابيح  
له ذلك ولا يسمع ان يصبر على ما توعد به ذكره في العناية وتامه يعرف فيها  
وذكر كرمه في فتاواه وان قالوا لا يجوز ان لم تاكل الميتة او الخنزير او  
تشرب الخمر فانه لا يباح له تناوله هذه الاشياء حتى يحج من الحج ما يخاف  
التلف فرق بين هذا وبين الضرب فان ذكر انه يباح له التناول ولم يقل  
بانه لا يتناول في الابتداء الى ان يضرب ما يحتمل فاذا جاء ما لا يحتمل يحل له  
التناول لما قاله هنا ومن مشايخنا من قال لا فرق لان في الضرب انما يباح  
له التناول اذا وقع في رتبة انه اذا لم يطعمه في الابتداء واعصاهم لا يكون  
ضربه اما اذا وقع في رتبة انه من حاكمه يترك ضربه لا يباح له التناول  
ما لم يحج من الضرب ما يخاف منه التلف وفي مسئلة الاجاعة كذلك حتى  
لوقع في رتبة انه لم يطعمه في الابتداء لا يطعمه عندا حاكمه لم بعد  
ذلك يباح له التناول قبل محج اذ ان خوف الهلاك ولو حدة واجرب سوط  
او جس يوم لغير لفلان بالف درهم فالحكم بالقياس ان يكون هذا القرار  
مكره وفي الاحتيا ن هذا اقرار طابع قال الحد وليس في ذلك تقدير لازم  
بل على حسب ما يرى الحاكم لما مر ان احوال الناس مختلفة انتهى وان  
اكره على هذه الاشياء يقتل او قطع عضو حله فقل ذلك ويأثم اي المكره  
بهذه الاشياء بصبره على التلف اي اذا امتنع عن الاكل وصبر على تلف نفسه  
او عضو يا شيطان علم الاباحة لان حرمة هذه الاشياء كانت باعتبار خطر  
يعود الى البدن او العقل او العرض وحفظ ذلك مع ذوات النفس غير ممكن  
فلما امتنع عن الاقدام معنا على هلاك نفسه فيأثم لما في حالة  
المحصة قال في المستصفى الاصل في هذا ان ما يباح تناوله حالة المحصة  
يباح تناوله حالة الاكرام بوعيد وعن ابي يوسف انه لا يأتى لانت  
الاقدام على ذلك رخصة والحكمة فانه فيكون اخذاً بالعمية اجيب



بالانحراف ان الحجة قائمة لان الله تعالى استثنى حالة الاضطرار فقال وقد  
 فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه والاستثناء تكلم بالباقي  
 بعد الشيا وكان لي ان المستثنى لم يدخل فيه صدر الكلام فلا يحرم وكان  
 ابا حنيفة لا رخصة فامتناع من تناول ما كان متناعدا من تناول الصائم  
 الحلال حتى تلفت نفسه او عضوه وكان انما لان الله تعالى قال ولانا كلوا مما  
 لم يذكر اسم الله عليه الى قوله الا ما اضطررتم ولم يفصل بين ان يكون  
 الضرر في كسب كحصة لكنه انما يائز اذا علم بالاحتمال في هذه الحالة  
 لانه موضع تخفاء يختص بمعرفة الفقهاء وقد دخله اختلاف العلماء  
 فيعدرا وسط الناس بالجهل فيه كالجعل بالحق في اهل الكلام او في  
 دار الحرب ولانه قصد رخصة الاحتراز عن المعصية وكان معذورا  
 فلا يائز وعلى هذا الاختلاف لو صبر في حالة كحصة كذا في الشيين فان  
 قلت اضافة الاكل الى تركها من باب فساد الوضع وهو فاسد  
 لما تفرقة موضع الاصول قلت اجيب عنه بان لم يجر اجازة تركه  
 والاثبات به اذا لم يثبت به محرم ودهنا قد ترتب عليه قتل النفس  
الحكم فصار الكفر حراما لان ما افترق الى الحرام حرام وان اكره على  
الكفر او سب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يقتل او قطع عضو رخص  
 له اظهره اي ما امر به والحال قلبه مطمئن بالايمان كحديث عمار  
 بن ياسر رضي الله تعالى عنه حيث استنى به فان التمس كذا اخذوه ولم يتركوه  
 واكمروا بالقتل حتى سب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وذكر الهتهم  
 بخير ثم تركوه واتى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وعينا ومعا وقال  
 النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كيف وجدت قلبك قال مطمئن بالايمان  
 قال اهلى الله تعالى عليه وسلم وان عادوا فقد وفيه نزل قوله تعالى الا  
 اكره وقلبه مطمئن بالايمان ومعنى قوله صلى الله تعالى عليه وسلم

الشك  
 سار

فقد ادى طمأنينة القلب الى الاجر والطمانينة جميعا لان ادنى درجات الايمان  
 الا باحة فيكون اجراء كلمة الكفر ايضا مستثنى بقوله الا ان اكره وقلبه مطمئن  
 بالايمان من قوله من كفر بالله بعد ايمانه فيرخص له احياء نفسه او طرفة لان  
 حرية العضو كحرية النفس لكنه يورى والتورية ان يظهر خلافا ما  
يظهر كذا اذا فاده صاحب الحق وما يكون ما جور الوجه على ذلك حتى يقتل ان جيب بن  
 عدي الانصاري اجبر على ذلك حتى صلب وسماه النبي صلى الله تعالى عليه  
 عليه وسلم سيد الشهداء وقال هو رفيق في الجنة ولان الحجة قائمة والاثبات  
 عزيز فاذا نزل نفسه لا عزاز الدين لا قامة حق الدين او غير حق من العباد  
 كان شهيدا الاتر ان له لو قاتل دون مال غيره فقتل كان شهيدا كذا في  
 التبيد ولا رخصة في ذلك اظهر كلمة الكفر بغيرهما اي بغير القتل او القطع  
 لان حرية الكفر اكره فاذا اكره على ذلك ما لا يثبت به على النفس او العضو لا  
 يصح الاقدام عليه فكل ما لا يعتبر اكرها وتناول الميتة ولحم لا يعتبر اكرها  
 في اجراء كلمة الكفر على اللسان حتى لو اكره عليه بالجس او الضرب لم يكن ذلك  
 اكرها معتبرا ولو اظهر كلمة الكفر بذلك لا يخون التكليف ويتبين  
 امراته كذا في سورة الواقعة لاي اكره وان اكره على اطلاق مال مسلم  
 باحد هما اهل القتل وحققت يقتل ان اكره رجل على اطلاق مال مسلم باخر  
 يخاف منه على نفسه او على عضد من اعضائه رخص له ان يفعل ذلك  
 لان مال الغير مستباح للضرورة كما في حال الكفصة وان جبر فقتل كان  
 افضل لان اطلاق مال الغير حرام في نفسه ببقائه عليه فاذا صبر حتى قتل  
 فقد بذل نفسه لدفع الظلم وان اكره عليه بالجس او الضرب لا يسف  
 ذلك اطلاقا لا يوجب الايام كذا في سورة الواقعة لاي اكره وقد  
 تحققت والصفات على كونه اكره واكره به مال المسلم



وفيما لا يصلح ان لا لا لا والتكلم والحرى لا يكون كذا في مجتمعي المكرة  
ياخذ حال لا يضمن اذا نوى وقت لا خزان برده على صاحبه ولا يضمن  
فاذا اختلف الحال والمكره في النية فالقول للمكره مع ميمنه وفيه المكره على  
الاخذ والادفع الى المكره انما يسع اذا كان حاضرا عند المكره فان كان  
ارسله ليفعل في ان ظهر بفعل ما توعد لم يملك الاقدام على ذلك لانه  
الاقدام القدرة والالتزام بالجهنم وهذا تبين انه لا عذر لاعداء الخليفة  
في اخذ الاموال من الناس عند نجاسة الامرين وتعلمهم بامرهم وتكون  
من عقوبتهم ليس بعذر الا ان يكون رسول الامر مع عدا ان يرد عليه  
فيكون بمنزلة حصول الامر انتهى وكونه في النزاهة ولو قال الرجل لا قتله  
اولا فخذ من مال هذا وتعطينه فانه حتى تقتلوه هو يعلم ان ذلك يسع كان  
ما جوار ان الله تعالى ان اخذ مال المسلم وسليم اليه الغير بغير اذنه  
ظلم فتركها وانه لو كان في يده مال الرجل فقال المسلم ان لا تعطيه  
هذا الحال لا حسبك شهر اولا طوفت بك البلاد اولا ضربتك سوطي  
اوسه فاني لا يجوز ان يدفع فان دفع اليه ضمن وان قال لا تقطع  
يدك اولا ضربتك سوطي قد دفعه اليه لم يضمن ولو تهدد  
السلطان دية البيعة يقتل او اتلاف عضوليد فمن حال البيعة اليه  
ضمن وان تهدده باخذ مال نفسه لم يسلم اليه مال البيعة  
ينظر ان علم انه ياخذ بعض ماله ويترك له البعض وذلك يكتفي  
لا يسع التسليم اليه فان سلمه ضمن ماله وان خشي ان يأخذ  
جميع ماله فهو معذور فلا ضمان عليه ان دفع مال البيعة اليه وان  
اخذ السلطان مال البيعة بنفسه لا ضمان على الاوجه في الوجود  
كلها كذا في سواد الوهاج نقلا عن الشافعي لما في الميم وفيه امر  
السلطان اكرامه وان لم يتوعدده وامر غيره لا يكون اكرامها

الا ان يعلم المأمور بدلالة الحال انه ان لم يمتثل امره يقتل او يقطع  
يديه او يضرب ضربا يجازي على نفسه اذ تلف عضوه في يكون امره اكرامها  
فكذا في منية المغة او على قتله يعني ان اكره على قتل مسلم او على قطع  
عضوه لا يرضى عنه لا يرضى له بالاكرام بالقتل او القطع قتل المسلم  
وقطعه ويضرب حتى يقتل فان قتل كان انما لان دليل الرخصة خوف  
التلف والمكره والمكره عليه فذلك سواء وقتل المسلم لا يباح  
بضرورة كما في منية فان فعل اي ان قتله عدا فالقصاص على المكره بكر  
الراء فقط عند اجماع لان المكره يلجأ الى هذا الفعل فيصير الة لليلج  
فلا يذم لانه يشي من الضمان كما في اثنان حال وقال زفر يجب على  
المكره بغير الراء لانه القاتل حقيقة فان اصر فعل محسوس وهو قد  
تحقق منه فيلزم اخذ بفعله ولو اكره بقتل او جرح على عفو القصاص  
نفي فالقصاص ولا يضمن المكره لولي القتل صريحا لان العفو عن  
القصاص كالطلاق في ان العزل ويجد فيه سواء كذا في اثنان رخصة  
والمحيط بهرمانه وبسوط الرخصة كما ذكره عنقرى وعنده في  
كتاب الاكرام وعنده ان يوفى لانتها في احد اي منهما لان المكره  
قاتل حقيقة لاحكام والمكره بالعكس فتمكنت الشهادة في الجاهل  
وقال ان في محجب عليهما على المكره باعتبار الحقيقة والمكره باعتبار  
السبب قال في الميم بعد نفي ما ذكرناه فاذا ظهر ان المكره الة  
للمكره في القتل بين عند اجماع ومحمد ظهر لاء العرق بين ما تحت  
بصدده وبين ما صابته محضة فقتل اسنانا او كل لحم حتى يبقى هو  
حيا ايثارا حيا ته بطبعه فانه يجب عليه القصاص وان كان  
مبطلا لانه ليس بمم مع يكون الة له فيض ان في نفسه ثم علم ان  
صاحب العتابة قال سواء كان المكره بالغا او غلاما مقتولا او غلاما



غير بالغ فالقود على الامر وغناه الى النهاية ودللت ما جاء غناه الى  
المبسوط قال ونسب ينجي علاء الدين عبد العزيز الى اليهود قال الرواية  
في المبسوط بفتح الراء في دون كسرهما ونقل عن ابي اليسر في مبسوطه  
ولو كان الامر صبيبا او مخفوا لم يجب القصاص على احد لان العاقل في  
الحقيقة هو صبي والمجنون وليس باهل لوجوب العقوبة اقول وبه صرح  
في سراج الوهاج حيث قال ان كان المكره وارثا لقتول من له ميراث  
ولو ان صبيبا لم يحتلم وهو يفعل او هو مسلط بجوار المكره ويضام  
في ذلك اذ كان رجل مجنون فخطب العقول وهو مسلط بجوار المكره  
فاكره رجلا يقتل او يبتلع عضو على قتل رجل فقتله فانه لا قود على  
القاتل ولا لاية ولا يحرم الميراث ان كان وارثا ولو كان الاية على عاقلة  
الذي اكرهه في تلك سنين لان فعل المكره ينتقل الى المكره وكان البصير  
والمجنون هو الذي قتل فوجب الاية على عاقلة وان كان عامدا ولا يحرم  
المأثور الميراث وكذا ان كان المكره وارثا للقتول لم يحرم ايضا لان  
قتل البصير لا يتعلق به حرمان الميراث لما لا يتعلق بالسبب انتهى وفيه  
ايضا اكره المحرم على قتل صيد فاني حتى قتل كان بالقتل ما يجوز وفي  
البرازية اكره على قتل مورث ففعل لا يحرم ولان يقتل المكره قصاصا  
عندهما ولو اكره اي يقتل على ان يترك اي يسقط من اجل ادم من كان  
عالم بفعله قد بينه على عاقلة المكره يعني ولو قال له لتقتلن نفسي من  
رائد الجبل اولا فقتله بالسيف فالق نفسه فمات اية 2 يجب الاية  
على عاقلة المكره لانه في معنى القتل بالمشغل وفيه كان يجب الاية على  
القاص فكذا هنا وعند ابي يوسف يجب الاية على عاقلة المكره  
في مال على اتفاق لان القتل حاصل بالاكراه لا يوجب القصاص عنده  
كذا في شرحه وعند محمد عليه اي على المكره القصاص لان القتل

بالمشغل كان يوجب القصاص عنده لانه كالقتل بالسيف عنده كذا في التبيين  
وفيه ولو قال لا خرافة في فعله يجب الاية في ماله الصحيح وهو رواية الاصل  
لان الاباحة لا تجري في النفوس فكان ينبغي ان يجب القصاص لما قال  
زفر واما سقط للبهيمة باعتبار الاذن فجب الاية في ماله لانه قتل لانه عمد  
والعاقلة لا تقتله وفي رواية لا يجب شيء لان نفسه حقه فصار كذا في  
بائنا ففعله وعلم لاصحاب فكذا هنا واذا اكرهه في المرأة على  
الشروع بمهر فقتله فاحس ثم زال الاكره فرضيت المرأة ولم يرض  
المولى فقتله في التفرق بينهما عند ابي 2 لان التبليغ المهر شرط حق له  
للاولياء لانهم يتغيرون بالقصاص وقال ليس لهم ذلك لان المهر خالص  
حقها حتى تمكينا طهر وجهته انتهى ولو اكرهه يقتل على تردى سقوط  
من مكان عال او على افتحام نار اى اذ خال نفسه في نار ادماء وكل  
اى لا واحد من هذه الثلاثة مهلك فله اى فله المكره الجوار في الاقدام  
والبحر يعني ان كان فعل ذلك وان كان لم يفعل وصبر حتى يقتل عند  
ابيه 2 وقال لا يلزم الجبر ولا يفقد ذلك لان مباينة الفعل في اهلان  
نفسه فيصبر حتى صبا عنه ولا به 2 انه استل بيستين فيختار ما هو الا هو  
في رعيه فيقتل لانه لو اكره على العصا ليس له الاتفاق وقد يقول  
كل مهلك لانه لو لم يكن كذلك قال له الاقدام اتفاقا قدم اى القى نفسه  
في نار وخذ فعل المكره القصاص لانه مضطر الى الاتفاق وعند محمد  
قصاص لانه يختار في الاتفاق نفسه كذا في شرحه وهو لو قتل نار في  
سفينته ان صبر احترق وان القى نفسه في البحر غرق فله الخيار عند  
الامام مختارا بينهما شاء وعند محمد يلزم الثبات يعني يصبر ولا يلحق  
نفسه وكذا عند ابي يوسف لما في التبيين وفيه ثم اذا القى نفسه في النار  
يعني في المسئلة الالة فاحترق فعل المكره القصاص انتهى واقتصر



على ذلك ولم يذكر الخلاف لما قدمناه وذكر بعض في فتاواه من فصل  
 الخيارات في الأكره ولو أكره على المومنة أو خنزير أو قتل مسلم فقتل  
 مسلم يقتل كما هو مقرر فصار ولو أكره على أن يبتلع نطفه أو على أن يطلق  
 امرأته أو عتق عبده فامتنع حتى يقتل لم يشره وكذا المصطر إلى طعام  
 الغير إذا امتنع من التناول حتى مات وقد منعها جسد لم يأثم ولو أكره  
 بوعيد قتل على أن يقتل عبده أو يبتلع ماله هذا فلم يفعل واحدا منهما  
 حتى يقتل كان في سعة من ذلك وإن استهلك ماله ولم يقتل عبده  
 فهو حسن وكذا ضمان المال على المكره وإن قتل العبد ولم يستهلك  
 المال فهو أحسن ولم يكن على المكره قود ولا ضمان انتهى وإن أكره على  
 طلاق أي طلاق امرأته أو اعتاق عبده أو بطل توكيل جميعا أي بالطلاق  
 والعتاق نفذ بغير ما عتق أو طلق وقع العتق والطلاق لا الأكره  
 لا ينافي الأهلية كما مر وعدم صحة بعض الأحكام كالبيع والإجارة والأقارب  
 راجع إلى الشرع وهو يشترط فيه رضا يرجع الأكره لا يوجد الرضا عن  
 أما العتق والطلاق فلا يشترط فيه الرضا فيقع الاثر في العتق و  
 والطلاق يقعان مع الهزل لعدم اشتراط الرضا بخلاف البيع و  
 أحذرت ولا أن التعلم بل إن الغير لا يمكنه فسخ تكليم مقدر عليه فيصير  
 به منفقا ولقول من قال له على ما علمت ثلاث جد ومن جد ومن  
 جد النكاح والطلاق والعتاق كذا في شرع الوقاية وكذا التوكيل جميعا  
 قال في العتاق ولو أكره على التوكيل بالطلاق والعتاق ففعل التوكيل  
 أي طلق أو عتق فهو جائز والعتاق لا يجوز لأن الولاية لا يبطل  
 بالهزل وجه الاحتياط أن الأكره لا يمنع انعقاد البيع لكن يكرهه  
 فساد العقد فكان لا شرط الفساد والشرط الفاسد لما تقدم أنه  
 عدم الرضا فيفسد به الاختيار فصار كأنه شرط في فساد أو لا  
 يستنع

يستنع عن الانعقاد وأما الولاية لا يبطل بالشرط لأنها من الاستحقاقات  
 فتصرف التوكيل فيها فذو يرجع المكره بما عجز من نصف الصداق وقيمة  
 العبد حتى تأتوا منه ينظر فيه ويرجع أي المكره بقيمة العبد على المكره  
 أي على الذي أكره لأن الأكره معصوب إليه والمكره الذي لم يرجع بقيمة العبد  
 عليه موصرا كان أو معصرا لأنه ضمانات الائتلاف فلا يختلف باليسار و  
 الأعراس ولا سحابة على العبد لأن العتق نفي من جهة ما كره  
 فلا حق لاحد من ماله كذا في شرع الوقاية وكذا يرجع نصف النهر لو كان  
 الطلاق قبل الدخول وكان النهر مسمى في العقد لما ذكرنا وإن لم يكن  
 مسمى فيه يرجع عليه بما لزمه من المنفعة كذا في التبيين ولا رجوع بعده  
 يعني لو كان الطلاق بعد الدخول لأن العقد يقررهما بالدخول لا بالطلاق  
 ويرجع ماله على المكره بما ألتف عليه حتى تأتوا منه التبيين قال في المباح  
 وصححنا المكره وطلاقة وعتقه يرجع بقيمة العبد ونصف المسمى إن  
 لم يبق وإن انتهى قال الفقيه أبو الليث في حذارة الفقه ثلاثة أشياء يرجع  
 ضمانه على المكره إذا أكره على تزويج امرأة حلفت بطلاقها أو أكره على  
 شراء عبد حلفت بعتقه إن ملكته فأشتراه وقبضته عتق عليه و  
 لزمه القيمة ولم يرجع على المكره أكرهه على شراء ما يعتق عليه وقبضته  
 وقال في ثمانية أشياء من العقد مما لا ينفذ مع الأكره إذا أكرهه على هبة  
 نصف الدار فذهب الدار أي كلها جازت الهبة أو أكرهه على هبة  
 الدار فذهبها بشرط العدم أو بأبوابها أو بحدقها عليه جاز و  
 لو أكرهه على البيع ولم يكرهه على التسليم فباع وسلم جاز البيع ولم  
 يضمن المكره ولو أكرهه على أن يطلق امرأته وحده فطلقها ثلاثا  
 وقع ولا يضمن المكره ولو أكرهه على أن يودع ماله فلا تأدده  
 فهدم عنده فالمدود بالخيار وإن شاء ضمن المدود وإن شاء



ضمن المكره ولو اكره عبد لرجل على ان يعقل تدبيره من مولاه على مال يعزم  
له ففعل فالعبد حر ترك ذلك الرجل ويعزم بيمينه لما جبه وان كان مكان  
العبد جارية حل لذلك الرجل وطأها لانها قد دخلت ملكه وان امر العبد  
رجلا حتى اكره مولاه على التدبير فالمولد بالخيار ان شاء ضمن الامر ولو  
بشخصات التدبير ولو اكرهه النفل حتى قال كل مملوك املككم فيما  
يستقبل فهو حر فكل مملوك عتق ولا يضمن المكره سبيل الا في شيء واحد  
وهو ان يملكه بالميراث لا يدخله حكمه حكمه لا يضمن له فيه ولا يضمن الامتناع  
منه وهناك ادخله ملكه بضمهم وفعله ودقت العتق يمكن الامتناع  
منه ان شاء ملكه وان شاء لم يملك انتصه وصح يمين المكره سواء كان  
على الطاعة او على العصية لانه لا يحتل الشئ فيستوي فيه كحد الهزل  
وفي قاض خات ولو اكره الرجل على ان يخذل دار فلان يخلد  
باعتقاده يمين حتى لو دخل كان ضامنا لشئ والاصح فيه حديث حديث  
رضي الله تعالى عنه ان المشركين لما اخذوه وبسحقه على ان لا ينصر  
رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة فخلد مكرها ثم اجر به رسول  
الله صلى الله عليه وسلم فقال ادفع لهم بعهدهم ونحن نستعين  
بالله تعالى عليهم انتصه ونذره اي وصح نذر المكر يعني لو اكره على ان  
يرجع على نفسه صدقة او صدق لزمه ذلك ولا يعمل فيه الاكره لانه  
لا يحتل الشئ وهذا هو الاجمعي لانه لا يرجع على المكر بما لزمه  
لانه لا مطالب له في الدنيا فلا يطلب هوب فيها في التبين وظهارة  
بان اكره على ان يشاهد امراته ولا يبرحها حتى يفر وانما هي لان  
الخطا من باب الخرم كالطلاق فيستوي فيه كحد الهزل لان  
الظهور ان طلاقها هيبه فادب الشرح به حرية موقفة  
بالكفارة كذا في التبيين ولانه مما لا يحتل الشئ وما لا يحتل الشئ

لا يشر فيه الاكره كالعتاق ولا يرجع اي المكره بما عزم بسبب  
ذلك لما ذكرنا انه لا مطالب له في الدنيا ورضه لانه استدامة  
للشك في قلنا نت ملحة به فتصح وايلاءه لانه يمين في حال وطلاق في  
المال والاكره لا يضمن لكونه احد منهما فيصح وفيه اي المكره في الايلاء  
بالسنة لانه كالرجعة في الاستدامة فيصح ولو بانتهى بيمينه اربعة اشهر  
ولم يكن دخل بها لزمه نصف مهر وليس له ان يرجع به على المكره لانه  
كان متكلما من النبي في كفة وكذا في طلاق او يمين من جانب  
الزوج وكل ذلك لا يشر فيه الاكره ثم ان كانت المرأة غير مكره لزمها  
البذل لانها التزمته وهي طائعة وان كانت مكره لا يذمها لان  
امال لا يلزم بدون الرضا كذا في التبيين وفي العارية فان اكره  
على اعتاق عبده من كفارة اليمين او ظهارا ففعل اجزاء عليها  
ولم يرجع على المكره بيمينته لانه ان اتفق عليه بالية العبد جئت لم  
يكن بعينه مستحقا عليه واذا ثبت له الرجوع لم يكن كفارة لانها  
ليست بمضونة على احد انتصه وبالله اذ صح بسلام المكره ان احد  
الركنيتين وجد فيه في الركن الثاني احتمال فرج جانب الوجود اجتنابا  
واما الردة فيعتد الاعتقاد وقد وقع الشك في اعتقاده واعتقاده  
فلا يثبت بالشك اجتنابا فرج السلام في حاله لانه يعلم ولا يعلم  
هذا في حكمه فاحضه واما بينه وبين الله تعالى اذ لم يعتقد فليس مسلم  
كذا ذكره ابن المكلب في شرحه في حواشي كذا لا يقتل فيه لو ارتد يمينه لو اكره  
على الاسلام حتى مسلم ثم رجع عن الاسلام لا يقتل لانه لما تمكنت الشهادة  
اعتبرنا الاسلام ودرانا القتل لاحتمال عدم الردة وضابط ما يؤشر  
فيه الاكره واما ما يؤشر فيه من فرج بعد دقعه لا يعمل فيه الاكره من  
حيث منع الصحة لان الاكره ينفذ الرضا وفوات الرضا يؤشر



في عدم اللزوم وعدم اللزوم يمكن الاكراه من الفسخ فالاكراه يمكن المكره  
من الفسخ بعد التحقيق فما لا يمكن الفسخ لا يجوز فيه الاكراه فصح النكاح  
والطلاق والعنف والنذر واليمين الى اخر ما ذكر لانها تجمع مع الهزل  
ولا يمكن الفسخ وقد جمع المحقق ابن المهيمن في شرحه للهداية ما يجمع مع  
الاكراه في قوله يجمع مع الاكراه عتق ورجعة ونكاح وابطال وطلاق مفارق  
وطهار ورجوع ونذر وعقد ما رتبته تفارق قال وهذا في الاكراه غير الاسلام  
والا بالاكراه على الاسلام يتم احد عشر لان الاسلام يجمع مع ما انتهى قلت ذكر  
الفتية ابو الليث في خزانة الفتوة ثمانية عشر من جملة ما يجمع مع الاكراه اذا اكره  
رجل بقتل رجل او تلف عضو من اعضائه او اضرار بحد منه تلف نفسه او  
ذهاب عضو من اعضائه على ان يطلق امرأته او يزوج امرأته او يعان  
يراجعها او يملك بطلاق او عتاق او خطها را او ايلاء او عتق عبدا وعلى  
الاجاب بجمع على نفسه او على الاجاب بحدقة او على عقد من دم عمد وجب لم  
او اكرهت امرأة على قبول طلاق على مال او اكرهت نكاحا على الاسلام  
ففعول ذلك جاز ويرجع المكره على المكره في الطلاق قبل الدخول بنصف  
المهر او منته ما لزم على الزوج ويرجع بالنصف بقيمة العبد فالولاء للولي  
دون المكره ولا ضمان على المكره في العقد والقود ولا في النكاح سواء كانت  
الزوجة هو المكره او مكرهة في قبول الطلاق على مال وقع الطلاق رجعا  
ولا يترتب لها مال والضرر لا يرجع عنه لا يفتل ويحجر على الاسلام ولو اكرهت ان تقابل  
على قبول الصلح من عدم عمد على مال فقبل لم يلزم له مال ويسقط العتق منه  
كذلك التدبير والاستيلاء والرضاء واليمين والنذر مع الاكراه انتهى  
ولا يجمع ابراءه اي مكره بعينه ولا يجمع مع الاكراه ابراءه مديونه او كفيلا  
او ماله لان البرائة لا تصح مع الهزل قال في ثمانية دله اكرهت على ابراء  
الغريم من الدين ففعل لا يجمع الا ابراء ولو اكرهت على ان يخرج الكفيل با

بالنفس او ماله من الكفالة لا يجمع ذلك لان هذا مما يتعلق بالرضا  
فانه لو قال للكفيل اخرجك عن الكفالة فقال له اخرج لم يكن خافا  
عن الكفالة ولو اكرهه الفسخ على ان يسكن عن طلب الشفعة فكنت  
لا تبطل شفعته انتهى وفي البذلقة لو اكرهت على ابراءه عن حقوق او  
الكفالة بالنفس او تسليم الشفعة او ترك طلبها كانت باطلا انتهى ولا  
يجمع مع الاكراه ردته عن الاسلام والعياذ بالله تعالى اذا جرى على لسانه  
كلمة الكفر وقيله مطمئن بالايام فلا تشبه بها اي بجملة الكفر مكرها  
امرأته لانه لا يكفر لان الردة يتعلق بالاعتقاد ولا يرى انه لو نوى ان يكفر  
بغير كراهة وان لم يتكلم به والاكراه دال على عدم تغير الاعتقاد فلا  
يكفر من غير تبديل الاعتقاد لما في الحج فانه ادعت اي المرأة كتحقق  
ما اظهره اي الزوج يعني قالت زوجه انك لم تعتدت بقبلي الكفر حتى  
حين اخرجت على لساني كلمة الكفر وادعى اي الزوج ان قلبه مطمئن  
بالايام يعني وقال الزوج اظهرتها وقلبه مطمئن بالايام صدق  
اي الزوج لانه منكر للفرقة وكانت القول قوله استحسانا والقياس ان  
يكون القول لها حتى تفرق بينهما لان كلمة الكفر سبب لحصول  
البيسوتة فيستوي فيها الطابع والمكره كلفظ الطلاق وجه الاستحسان  
ان هذه اللفظة غير مضمومة للفرقة وانما يقع الفرقة باعتبار  
تغير الاعتقاد والاكراه دليل على عدم تغيره فلا تقع الفرقة وتظهره  
السكران فان الاسلام جميع وكفره لا يجمع ولا يحكم بردته لعدم الغصد  
ولو قال المكره نويت الاخبار باطلا ولم يكن نفقت بانت امرأته  
في الحكم لان كلامه وجوب لما طلب منه فافها فالظاهر انه اجاب  
اليه ونوى ما قصده المكره مع اقراره على ان لا يوجد المحلص مثلا  
يصدق في حق المرأة ذكره في التبيين ثم قال وعلى هذا على الصلوة



على الصليب أو على سب النبي صلى الله عليه وسلم فقال خطيب بياني ان  
 السجد لله تعالى أو اسب محمد آخر فتوى السجد لله تعالى أو سب غير الله  
 صلى الله عليه وسلم بآية امراته فقتل لا فيما بينه وبين الله تعالى ولو  
 قال لم يحظر بياني ما طلب منه وقسم مطمئن بالآيات لا يثبت امراته  
 ديانة ولا قضاة ولو خطر بهالم انه لو اكرهه العدو على كلمة الكفر لا جرى  
 بها عليه مطمئن بالآيات كثر من ساعته لانه حتى باجرأة لعمركم  
 على سائبة من غير اكرهه فصار نظير ما لو نوى ان يكفر في وقت مستقبل  
 انتقم وفي خزانة الفقه ولو اكرهه على شتم محمد صلى الله عليه وسلم  
 فخطب بهالم محمد بن ابي فثتم وعنه بذلك النجاشي لم يكفر فان ترك ما  
 خطب بهالم وشتم محمد صلى الله عليه وسلم كفر انتقم ولو اكرهه على الزنا  
 ففعل حد اي عند امة لانه لا يرخص له ذلك في ثمانية اذا قال الا امر  
 لا فثتم او انتقم هذا المسلم او تزني بهذه المرأة لا يسوان يفعل  
 فان فعل بغير اثم او لم يفعل حتى قتل كان مأجورا كذا ذكره في الفقه  
 ثم قال وفي جانب المرأة يرخص لها الزنا بالاكراه المملوك لا بغيره لكنه  
 يسقط حد زناها لانه اذا اكرهه بغير مملوك لانها لم تكن  
 مكرهه فلا اثم من الشبه كذا في ثمانية وقوله لانه ان لم يسقط حد  
 في زناه لان الاكره الغير المملوك لم يكن رخصة في حقه كما كان في طرف  
 امرأة حتى يكون غير المملوك شبهة شذرة محدود انتقم في ثمانية  
 لو اكرهه على الزنا لا يرخص له ان فيه قتل النفس بالحيضا لا بغيره منه  
 ولذا ليس له ان يرسمه ولا ان يفسد الفلأش بخلاف جانب المرأة  
 حيث يرخص لها بالاكراه المملوك لان سب الولد لا ينقطع عنها فلم يكن  
 في معنى القتل من جانبها بخلاف الرجل ولهذا اوجب الاكره الفاجر  
 درءا كحد في صفته دون الرجل انتقم ما لم يكرهه المسلم لان

الاكره لا يوجد من غير المسلم عنده وعندهما لا حد عليه اي على الرجل  
 الذي زنا بالاكراه وبه اي بقوله الا ما بين يفتح لان انتشاره الا لا قد يكون  
 طبعه لا طبعه كانتشاره الحبيب فلا يجد له شبهة وفي شرع المملوك ولو  
 اكرهه على الزنا منعنا الحد وقال زفر بعد لان انتشاره الا لا دليل طبعه  
 ويوجب لما ذكرناه وفي حدودنا في خان اذا اكرهه على الزنا قال ابو  
 اخراوه قدول صاحب جيبه لا حد عليه وكان يقول اولاد هو قدول زفر  
 عليه حد انتقم الفتوى مشتق من الفقه وهو صاحب القبول المحدث  
 لانها جواب في حادثة او احداث حكم او تقديرة لبيان مثل كذا في شرع  
 انتقامية **تتم** وهو يرخص اللواط بالاكراه المملوك لا انتقام ما علوه  
 به عدم جواز الاقدام على الزنا من تشجيع السب قال في الفقه ينبغي  
 ان يكره الحكم فيه كالحكم فيه امرأة بل اولى اذ لا هنا احلاوات  
 يعرف بكون اللواط يشترط حرمة من الزنا لانها لم يبيح بطريق ما ويكون  
 قبيحا عقليا ومن ثمة لا تكون في الجنة على الصحيح وهذا يكون الاكره باخذ  
 افعال الاكره معتبرا شرعا ام لا قال في العينية من كتاب الاكره قال الرجل  
 اما يبيع هذه الدار بكذا او ادفعها الى خصم بكذا فباعها منه فهدم  
 مكره ان غلبت عليه كخفية ما اودعه ثم قال في هذه المأثرة الزمان  
 الاكره باخذ المال الاكره شرعا قال المديون لداينه ادفع لي القباله  
 واقرانه لا شيء له على ولا اقول ان في يدك ذهب لمن لك فادفع القباله  
 واقرانه لا شيء عليه فهذا في معنى الاقرار ولم ان يدعي دينه عليه و  
 تمامه يطلب من العينة وفيها خاصه زوجته واذا هال بالمزب  
 والتمت حتى وهبت المداق ولم يورثها فالبر ان باطله ينبغي ان  
 قدر الزنا على الضرب ذكره في الكنتز فمسائل شتى وكذا الاكره على المداق  
 كان اكرها لا يبيع صلحا ولا ابرأها في قول ابي يوسف ومحمد لان



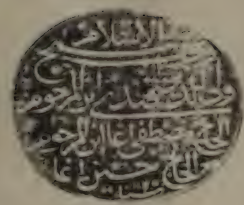
عندهما يتحقق الاكراه من غير السلطان في المعازة كذا في المحرم  
هذه رجل يضرب حتى ياتي به مال و ابراه عما عليه فهذا يختلف باختلاف  
ذوي المحرمات فرب انسان يكون القول الشديدا حقه اكراهه ورب  
انسان لا يكون الضرب في حقه اكراهه فيلزم ان انسان يشرب هذا  
الشراب او يتبع كرمه فهو اكراهه ان كان شرابا لا يحل والا فلا قال فعلى  
هذا انه اذا قيل له ما شرب بهذه المرأة او يتبع بكذا فبايع لم ينفذ  
وكذا في كونه من المحرمات كذا في المحرم وفيه اكراهه انما في رجل يفر بستره  
او قتل رجل بعدا بقطع يد رجل يهد فاقرب بذلك ففعلت يده او قتل  
وان كان متمردا بصدقا بالصلح اقتصر من القاض وان كان متمردا  
بالسرقة مودعا فاقرب بالقتل لا يقتصر من القاض لاحتيا بالوجود بستره  
واقتصر فيه فيما ذكره قاضه في حاله في فتاواه طالبوه بما لا يحل  
واكرهوا على ادائه فبايع جازيتمه بلاكراهه على البيع جازيتمه لانه غير  
مستحب لا اذا كان هو عادة الظلمه اذا صادروا رجلا ان يتحكموا بالمال ولا  
يدكره وبيع شيئا من ماله ومجمله فيه ان يقول من اين اعطى ولا مال  
له فاذا قال الظالم لم يبع جازيتمه فقد صار ملكها على بيعه جازيتمه فلا ينفذ  
بيعها الاكره على حكم نفسه ان جابح لا يرجع على المكره ومن اكره على  
اتلاف ماله وانفق ضمن المكره والاكره يبطل الاقارب كلها لانها خبره  
الجزء من الصدقة والكذب ويرجع جانب الكذب فاذا اقرب بقتل عبده  
لا يثبت ذم سراح الوهاب قال في شرحه قاضه قالوا لان صليت  
لقتلته في ذم وذهب الوقت ففعل وهو يعلم ابا حقه لتركها فقتل  
كان في سعة من ذلك لان فيه اعزاز الدين وفي الترك رخصة وان  
تركها ففقد سعة لان تأخير الصلوة قد يحرم مع العذر هذا عند  
وكذا عدم رخصات وتمايم ينظر فيه وفي النزاهة اكره على ان  
يكتب

يكتب على قرض من امراته طلق او امرها ببيعها لا يبيع الا وانوى اكره  
بفتاق او نذرا وحدا او قطع او سب فاقرب لا يلزم يفتق وفي المحيط من  
المكروه من قال ببيعة الاقرار بالسرقة مكرها وعن الحسن بن زياد  
انه قال يحل ضرب السارق حتى يقر وقال ماله يقطع اللحم لا يظهر اللحم  
الكره باكره على ايداع ماله عند هذا الرجل وكره المودع ايضا على قبوله  
فضاء لا ضمان على المودع والقابض لانه ما قبضه لنفسه لما لو هبت الريح  
والوقت في حجرة سيكنا فاحفه ليرده فضايع يكتفي في يده لا يضمن الاكره  
على شراء ذبيحة من محرم او من حلف بعتقه وقيمة النع على ان يشتري بوشة  
الاف فاشترى عتقه ولزمه الذل لاسيما لان الواجب فيه القيمة  
لا الثمن ولا يرجع بيعة على المكره لانه دخله في ملكه بدل حقه عنه لما لو قال ان  
تزوجت امرأة فكذا ان تزوج مكرها لا يرجع على المكره بصدق المصدق  
الكره على التعليق او اكره على ان يقول للعبدة ان شئت فانت حر فقال  
ثم وجد الشوط او كذا العبد عتقه وعتق يرجع على المكره بقيمة المعبود اكره  
على ان يعلق عتق عبده بفعل نفسه وهو فعل لا بد له منه كالعطوة و  
الاكره ان يرجع اذا حصل صفة بقيمة المعبود انتهي وفي الشيين الاكره  
انما يتحقق اذا خاف عن دفعه المفعول على نفسه ولو خاف عن وقوعه  
على والديه او اولاده لا يكون اكرها قال في التنقيح اعم ان الاكره  
يكون باحد سبقت الشيء بالقتل او بقطع عضو او بضر به بخلاف منه  
القتل او بخلاف منه مرض او بفساد طويل او قبيح يفتق يكون من  
الضرائب او العذر الظاهر او جرحه فاحقه ثم قال واعلم ان  
الاكره على اربعة اوجه احدها في الرضا لص والشارع في الواجب والثاني  
في المحرم والرابع في ماله فاما الاكره في الرضا فله ثلاثة اوجه  
احدها لا يبيع مع الاكره متفق وهو مثل بيعه والشراء واما المصنف



لو باج سبباً فانه جائز في قول محمد ولا يجوز في قول ابي ج و ابي يوسف و ابي  
 عبد الله وكذا الهبة والصدقة والاقارب بالحقوق والابرار عن حقوق  
 ونحوها والثاني يجمع بين الاكراه متفق وهو مثل الرجعة بالجماع والنفقة  
 بالجماع والاحداث الموجبة للطهارة والطهارة من الاحداث ونحوها  
 ولو اكراه رجل على ان يقول فيما لا فسد صدقة ولو اكراه محدث على ان  
 يتوضأ صار متوضأ ويجوز له السجدة بذلك الوضوء على هذا القياس  
 ما اشبههم والثالث يختلف فيه وهو ستة اشياء في الطلاق والتمكيد  
 والرجعة بالقول والتمكيد والتدبير والاقارب بالولد في قول ابي ج واصحابه  
 يترجم هذه الاشياء ويؤيد قول ابي عبد الله ومالك وروى في الميزان في  
 ذلك مع الاكراه واما الاكراه على الواجب فثلاثة اوجه كلها جائز مع  
 الاكراه احدها ان يكره الرجل على العبادة مثل الصوم والسجدة والحج  
 والوضوء والاغتسال ونحوها فانها فلتها مع الاكراه حيث عنه والثاني  
 في الاموال مع حقوق مثل الزكاة والواجب والنذور والكفارة ونحوها  
 مع هذا الجنس فانها فلتها مع الاكراه حيث والثالث من حقوق  
 ابن سبويه ومفوضه الامم والعارف والجارى ونحوها اذا  
 اكراه على ان يشهد او ردّها فانها جائزة كلها وتصح عنه وذكر في الاكراه  
 على محرم ولو اضطر رجل بما كل الميتة ويترك مال الانسان في قول محمد بن  
 صاحب وهو قول ابي عبد الله ومالك في الانسان الله ويبيح بالمال الانسان  
 ويترك الميتة وقال في قسم فانه الاكراه على المعاصي اما الاكراه على الميتة  
 فقد قال بعض العلماء انه يبيع للعام ولا يبيع للخاص الذي يكون فيه  
 فساد محال وهلاكهم واما تركه لغيره فيقسم تركه بعضها عند  
 الاكراه ثم يفتي ذلك بعضها لا يسمعها تركها عن الوقت اما ترك  
 الصلوة لو قيل ان صليت قتلنا ففعل وهو يعلم انه يقتل كان

في سنة من ذلك وان قدر ان يوحى في صلوة فادى حرك كان له وجه  
 اجزاء وكذلك ان لم يقدر ان يوحى وحاشا على نفسه فكبر اربع تكبيرات  
 يكبرها تكبير الصلوة اجزاء وكذلك لو كبر تكبيرة ان لم يقدر على اكثر من  
 ذلك فانه يجزيه وان لم يكن على ظهره ان يتوضأ او اغتسل  
 ان يقتلوه فيقيم اجزاء وان حشأ ان يتيمم فيصرب بيده  
 على يمينه او في الهواء فيقيم اجزاء وان لم يقدر على ذلك فحرك  
 وجهه ويديه في الهواء يترجمه التيمم بفبارك هو الله ثم يحل له ذكرنا  
 اجزاء ولو ترك كل ذلك حتى مضى الوقت فعليه قتلان ولا ريب  
 يسمع ذلك ان يترك حتى يذهب الوقت قال وهذا كله على قياس  
 قول ابي عبد الله قال لو ان لصا او محاربا اخذ رجلا واخلفه باله  
 مع او بالطلاق او بالعتق على شيء لا يفعله او يفعله وهو يخاف ان  
 لم يفعله يقتله او يقطع عضو من اعضاءه او يضربه ضربا شديدا غلظ  
 على ذلك يلزمه في قول ابي ج واصحابه وقال الحداد اذا خرج من الكره  
 لم يفعله ذلك الذي خلف عليه ان لم يفعله حرك في قول ابي عبد الله و  
 ان لم يفعله ذلك ليس بميمم ولا يكتفي في حال الاكراه ولا بعد ذلك لقوله عليه  
 الصلوة والسلام ليس على كره يممن وهو قول كثير من العلماء  
 انتهم وبعض هذا تقدم في كتاب الايمان وتكون فاقية خان من  
 كتب الاكراه رجل امره على ان يتجسس امراته في شهر رمضان او ياكل  
 او يشرب ففعله لا كفارة عليه وعليه القتل ولو اضطر الرجل متحدا  
 في رمضان بغير اكله ثم اكراهه السلطان على السفر في ذلك اليوم  
 روى ابن زياد عن ابي ج انه يسقط عنه الكفارة انتهم وهل له  
 يبا في الاكل بالاكراه ام لا قال في التفت لولان في شهر رمضان فيقول  
 له ان لم تاكل اوله تشرب قتلان ففعل ان ياكله ويسم ذلك كرم





يقض اذا قورفات لم يأكل حتى قتله كان في سعة في قول الشيخ فهو  
قياس قول ابي عبد الله في قول بعض الفقهاء وغيرهم ان ذلك  
اي عدم الاكل لا يسعها تنصرف في قاضه خات اذا امره الرجل على ان  
يزوجه ابنته الصغيرة من رجل ليس بكفولها او باقر من مهر مثلها انتهى  
ففعول فان كان النكاح باق من مهر كمثل لا ينفذ النكاح الا ان يبلغ مهر  
مكملها وان لم يكن كفولا لا يصح النكاح وان كانت المرأة بالغة فاكرهت  
ووليها على النكاح ففعلها ان لم يكن الزوجه كفولا كانت للمرأة ان ترد  
وان رضى المولى كان للمولى ان يرد وان كان النكاح بمهر قاصر  
فلمرأة ان ترد فان رضى المولى ان يرد في قول ابي حنيفة وعند  
ما جبه ليس للمولى ان يرد وللمولى حق الرد لعدم الكفاية وليس له الرد  
بقسمان المهر انتهى وقامه قدس **هذا الكتاب** في بيان احكام  
**الحجر** اخر هذا الكتاب لان ما تقدم عليه متفق عليه وهذا غرض  
فيه قال ابو حنيفة لا حجر على الحر البالغ العاقل السليم وتصرفه في حاله  
جائز وان كان مبتذرا فقد استلحق ما له فيما لا عوض له فيه وكذا  
مصلحة كالا نفاذ في البحر والاحراق في النار وقال ابو يوسف ومحمد و  
الشافعي يحجر على السفيه وممن من السفيه في حاله ونما يعرف في الغناية  
وهو في اللغة المنع مطلقا اي منع كان ومنه سمي كحطيم حجر الان من منع  
الكعبة وسمى منع حجر لانه يمنع من القبايح ومنه قوله تعالى هل في ذلك قسم لاني  
حجر اي لاني عقول في الشرع هو اي الشرع منع نفاذ تصرف قولي لا  
الحجر في الحكمة دون الحيات **الحجر** ونفذ القول حكمي الا ترى  
يرد ولا يقبل والفعل حتى لا يمكن رده اذا وقع فلا يصدر **الحجر**  
عنه وهو امر اذ بقوله هو منع نفاذ تصرف قوله **وهو** اي الحجر الصغر  
بان يكون غير بالغ فان كان غير حيز كان عديم الفعل وان كان

مميزا

مميزا **فقط** ناقص فالعقل شرط في اذا ان له الوصف في تصرفه لقرآن جانب  
المصلحة والجنون هو خفة يعزى الانسان فتقع جريان الافعال  
والاقوال على جميع العقول الا نادرا فان عدم الافاقة كان عديم العقل كصحة  
غير مميز فان وجدت في بعض الاوقات كان قدير الفهم محتله السلام  
فاسد التمييز الا انه لا يضرب ولا يشترط في العقل الجنون وهو كالحصى  
العاقل في تصرفاته وورفع التكليف عنه ذكره الزيلعي وغيره كذا في الفقه  
والرق فان الرقيق له اهلية في نفسه كمنه كمنه رعايته كحق المولى في الشايط  
متناهي عنده بالجار نفسه لا يرد ولا يمكن رقبته بتعليق الدين به لكن المولى  
اذا ادب يعذب حق كذا في الفقه ان الله تبارك وتعالى خلق البشر ليعرف  
خلق وجعلهم بكل الحكمة متغايرين فيما يتفاوت به عن الانعام  
وهو العقلية بسعد وسعد وذلك ان الله تبارك وتعالى ركب في البشر العقل  
والهوى وركب في الملائكة العقل دون الهوى وركب في البهائم الهوى  
دون العقل فمن غلب من البشر عقله على هواه كان افضل خلقه لما يقاس  
من حالته الهوى ومكابدة النفس ومن غلب هواه على عقله كان  
ارذل من البهائم قال الله تعالى انهم الا كالانعام بل هم اضل فاعلمهم  
بعضهم ذوي النقي وجعل منهم اعلام الدين وائمة الهدى ومصابيح  
الدحي وابطل بعضهم بما يشاء من سباب الرد كالجنون لوجوب لعدم  
العقل والصرف والعنة الموجبة لتعاقبه في فعل تصرفه ما غيرنا فذا بالحجر  
عليها ولو لا ذلك لكان معاملتهما ضررا عليهما بان يستحجر من  
يعاملها ما لها باحتيالم الكامل وجعل من ينظر ما لها خافوا  
عما واوجب عليه النظر لهما وجعل الحب والجنون سببا للحجر  
عليها كذا في ذلك رحمة منه ولطفه وهذه الاشياء توجب **الحجر** في الاموال  
دون الافعال لما ذكرنا ان الحجر في الحكمة دون الحب فلا يصح تصرف



صبي أو عبد بلا إذن ولا أي للجهه أو سيد لأن الجهه عدم العقل ان كان  
غير مميز وان كان مميزا ففعله ناقص لعدم الاعتدال وهو البلوغ فيتعلم  
فيه الضرر فلا يجوز الا اذا اذن له المولى فيصح في الترخيص جازب الحكم  
فيه وضع العبد كالمولى فاذا اذن له فقد زال فتصرف باهليته ان كان  
بالاعاقل وان كان صغيرا فهو كالحكم الصغير كما في النسيب قال في الاختيار  
ولا يجوز تصرف المجنون والجهه الذي لا يعقل أصلا لعدم الاهلية وتعرف  
الذي يعقل ان اجازة وليه او كانت اذن له جاز لان الظاهر ان المولى  
ما اجاز ذلك الا لمصلحة راجحة نظرا له والاعاقل جاز ولا يصح تصرف المجنون  
المغلوب بحال يعني لا يجوز تصرفه أصلا ولو اجازة المولى لان صحة العبارة  
بالتبميز وهو لا يميز له فصار كبيع الطوطى وان كان كجذارة ويغيب  
اخرى فهو في حال افاقته كالعاقل والمعتوه كالجهه العاقل في تصرفاته وفي  
رفع التكليف عنه وهذا ناقص العقل وقيل هو كدهوش من غير جنون  
ذكره الزيلعي في النسيب واختلافه في تفسيره اختلافا كثيرة واحسن ما  
قيل فيه هو ما كان قليل الفهم مختلط الكلام فاسد التدبير الا انه لا  
يسير ولا يشتم كما يفعل المجنون استهوى واراد بالمغلوب الذي لا يعقل  
اصلا كذا في المستصفي قال في شرح الوقاية المجنون المغلوب من  
اختلط عقله بغيره يمنع جرياته الافعال والاقوال على نهج العقل الا  
نادرا وغير المغلوب هو الذي يختلط كلامه فيشبه مرة كلام العقلاء  
ومرة لا وهو كمن استهوى والفرق بينه وبين الجهه والجد ان  
المجنون لا يملك الاهلية فلا يجوز تصرفه بحال اما العبد اهله ونفسه  
والجهه ينظر اهليته فيتوقف تصرفهما ومن عقد اي باء وشترى  
منهم اي من هؤلاء يعني هذا الجهه والعبد والمجنون الذين يجهل ويغيب  
للاذن ذهب عنه فان تصرف مثل هذا المجنون لا يصح وان

كقته

كقته الاجازة ولهذا قيد بقوله وهو عقله اي البيع يعني ومن  
عقد البيع والشراء من هؤلاء المجنون وهو يعقل البيع والشراء بان  
يعرف ان البيع سالب للملك والشراء جالب للملك ويعلم القبح العاقل  
من اليسير وبقيده يحصل الربح والزيادة فوليده محير بان يحيزه  
اي البيع والشراء او يسخم لانه اذا كان بهذه الصفة يحتمل ان يكون  
في عقده مصلحة فيبخره المولى او المولى ان رأى فيه ذلك كعقد الاجنبه  
وهو الغضوه ويتوقف على اجازة فان قيل هذا البيع مستقيم واما  
في الكسب فلا يستقيم لانه لا يتوقف بل يتوقف على كسبه قلنا انما يتوقف  
على كسبه اذا وجدنا الشراء الغضوه وهذا لم يجدنا لعدم الاهلية  
او لتضرره لانه فيتوقف الكسب في النسيب قال النسيب في المستصفي  
والمعتوه الذي يعقل البيع والشراء بمنزلة الجهه في جميع الذكوات كان  
المعتوه لا يعقل البيع والشراء فان ابوه في التجارة فلا اذن باطوار من المثل  
منهم اي من هؤلاء المجنون في أي ما لا يغيره فعليه ضمانه يعني  
ضمنوا ذلك في أي اذا جازة الافعال فان هذا الاتفاق مدحيا للضمانات و  
ان عدم القصد من الصبي والمجنون الا يرى ان كسبه كمثل بعد الشهاد  
اذا تلف به شيء ضمن صاحب كسبه وان عدم القصد من صاحبه  
في سقوطه كذا هنا لانه لا يملك طب بالاداء الا عند القدرة كالمعسر لا  
يطالب بالدين الا اذا اسير وكان له لا يؤمر بالاداء الا اذا استعصى  
من النوم كذا في النسيب او تروا ضمير باعتبار لفظ من ولا يصح طلاق  
الجهه او المجنون اي المغلوب ولا اعتنا قضا ما المجنون فلعدم  
عقله واما الجهه فيغير العاقل كالمجنون والعاقل لا يقف على محله  
في الطلاق لعدم كونه ولا يذوق الموت على عدم التوافق باختلاف  
بلوغهم حتى الشهوة ولهذا لا يتوقفان على اجازة ولا يتوقفان على



واما الاعتناق فقدم ففاده منهما اظهر لما فيه من الضرر ولا يصح  
 اقرارهما اي اقرار العبد والمجند لان اعتبار الاقرار بالشراء والاقرار  
 بحتم الصدقة والكذب وقيل ان شهادته البعض دون البعض فما  
 امكن رده فيرد نظرا اليهما بخلاف الافعال لما بين انه فعل حر  
 فلا مرد له حتى لو تعلق به حكم شرعي كالحمد فلا يغير فعله ايضا الآمن  
 حيث انه انما فيجب عليه الضمان لما في التبيين وفي الغوايد الزينية  
 العبد المحمور عليه بواخذ بافعاله فيضمن ما تلف من المال واذا  
 قتل فالدية على عاقلته الا في مسائل لو اتلف ما اقترضه ما ادفع عنده بلا  
 اذن وليه وما اعير له وما بيع منه بلا اذن ويستثنى ما اذا  
 ادفع صبي محمور مثله فللمالك تضمن الدافع لو الاخذ استمر من ايداع  
 كذا في المتن وصح طلاق العبد لقوله عليه السلام كل طلاق واقع الا طلاق  
 العبد والمعتق ذكره في المتن واقراه اي العبد محمور في حق نفسه  
 لقيام اهليته كونه مكلفا لا في حق سيده اي لا يصح في حق مولاه لان  
 الانسان لا يقبل على غيره الا ولاية ولا ولاية على سيده فلو اقر بمال لاخر  
 لمزمه بعد عتقه لانه اقرار على الغير وهو المولى لانه وما في يده ملك  
 المولى واقرار حرء على غيره لا يقبل فاذا عتق زال المانع فبيح لوجود  
 سببه عند اهليته وفي ثمانية ولوان صبياس فيها محمور المستتر  
 مالا يعطى صدق المرأة صح استقراضه فان لم يعطه المرأة وصرف  
 المال في حوائجها لا يواخذ به لان حاله ولا بعد البلوغ والعبد المحمور اذا  
 استقرض حاله استهلكه لا يواخذ به في الحال ويواخذ به بعد العتق  
 لان العبد المحمور ليس من اهل الالتزام الا انه لا يصح التزامه في حق  
 المولى ويصح في حق نفسه والمحمور كالحال في بمنزلة العبد والمجند  
 ولو ادعى انسان بمال على عبده محمور فاقترع المحمور انه استهلك

لا يصدق فلو صار مملوكا بعد ذلك سأل عما اقر فان قال ما اقررت به  
 كان حقا يواخذ به في الحال وان قال ما اقررت به كان باطلا لا يواخذ به  
 العبد المحمور اذا اقر به استعماله لا مال له فان لا يواخذ به فان اذن  
 له مولاه في التجارة بعد ذلك سأل عما اقر به فان قال ما اقررت به كان حقا  
 يواخذ به وان كان باطلا لا يواخذ به كذا في المتن وان اقر بحد فودى اي قتل  
 لزمه في الحال اي اقيم ذلك عليه في الحال لان العبد يضمن على اصل الحرية  
 في حقها لانها من خواص الانسانية وهو ليس بمملوك من حيث انه  
 ادعى وان كان مملوكا من حيث انه مال ولهذا لا يصح اقرار المولى بها  
 عليه واذا بقى على اصل الحرية فيها ينفع اقراره بها لانه اقرار عاقل  
 حر وبطلان حق المولى ضمنه فان قلت صلى الله عليه وسلم لا يملك  
 العبد والمملوك شيئا الا الطلاق يقتضي ان لا يملك الاقرار بالحدود و  
 القصاص اجيب عنه بان الاقرار بالمال ليس باقرار على نفسه وانما هو  
 اقرار على غيره فام يتناول النص كذا في المتن ولو قيل فيجب ان لا يواخذ به  
 اصل الحرية فيها يكون هذا اقرارا بحد لا اقرارا بحد لكان اذ لم لا  
 يخفى **قوله** قال في الشنف ولو حر على نوعين حر قديم وحر حديث واما  
 القديم فهو على وجهين احدهما حر الصغير الحر فانه محمور في الاصل حتى  
 اذن له والا ذل انما يكون من الاب او وصيه واذا لم يكن له اب او وصي  
 الاب فمادام محمورا لا يجوز بيعه ولا شراؤه ولا عتاقه في البيوع ولا اجارته  
 ولا رهنه ولا ارتقائه ولا هبته ولا صدقته ولا تكماله ولا طلاقه ولا عتقه  
 ولا تدبيره ولا كفايته ولا شيئ من الاحكام بشئ فان كان يعقل  
 ابيع والشراء فلا بأس ان يؤذن فيه بتمر ومجوز في بيعه وشراؤه  
 واجارته ويستجير به ورهنه ورهنه وارتهانه وهبته ذلك ولا يجوز  
 مع ذلك تكماله ولا طلاقه ولا عتقه ولا تدبيره وهبته ذلك وان كان في



العبد فانه يجوز ابد الا ان يأذن له مولاه وما دام محجورا فلا يجوز منه  
ما لا يجوز من الصبي المحجور فاذا اذن له جاز منه ما جاز منه وسائر بيان  
الحجج الحديث قال الصبي فشاواه والمعتق الذي يعقل البيع واشترى بمنزلة  
الصبي وفي المحيط واذا كان للصغير او المعتق اب او وصي او جد فإلى  
القاضي ان ياذن للصبي او المعتق في التجارة فاذا لم ياذن جاز  
وان كان ولاية القاضي عن ولاية الاب والوصي او الجدة او الجد واذا  
مات القاضي لم يكن حجرا على الصغير وليس كذلك ان يحجر عليه ان ذلك  
حكم من القاضي ولا ينقض بموته وكذا اذا اذن القاضي للصبي في التجارة  
ثم عزل لم يكن حجرا وان كان الاب او الوصي اذن للصغير في التجارة ثم  
مات فهو حجر عليه واذا اذن لابنه ثم حجر عليه هو ملك في العبد وكذا  
القاضي اذا اذن للصغير او المعتق في التجارة ثم حجر عليه هو حجر  
واذا اذن الرجل لعبد ابنه الصغير في التجارة ثم ادرك الصبي قبل ما ذنبا  
على حاله وتوابعه هذا وبين ما اذا مات الاب او جد فلان الصغير  
فان عبده يتيم وقرنوا ايضا بين الولاية وبين الاذن فان الاب اذا  
وكل رجلا يبيع مال ابنه الصغير او يشترى له الصغير ثم مات الاب او  
ادرك الصبي فان الوكيل ينزل ذنبا الاذن لو ادرك الصبي لا يتيم عبده و  
اذا مات الاب يتيم قال وهذا من جهة الاب وكذا وجه الاب  
الوصي اذا اذن للصبي او المعتق ثم مات الصبي الوصي او جد الصبي  
الصبي والمعتق وان اذن لعبد ابنه في التجارة ثم مات الاب او جد الاب  
فهو حجر للعبد وكذا اذا اشترى الاب العبد من الصغير كان هذا حجرا  
على العبد ذكره في كتاب ما دون ذكره في اول كتاب الحجج من فتاواه جبه  
باج واشترى وهو شبيه عرس سنة وقال انما بان في قوله است بان لم  
يلتفت الى دعواه ولو قال ذلك وهو ابن احدى عشرة سنة صدق

صدق استثنى لا يحجر على السفينة اي بسبب سفده وهو خفة يعزى اليها  
تبعته على العمل بخلاف موجب العقل كذا في المستصفى ويستفت معناه  
وان كان مبدرا ان وصليته وهذا عند اي في قال في التبيين اعلم ان  
ابا لا يرى الحجج على الحجر البائع العاقل بسبب السفه والدين والفطنة و  
العنف وان كان مبدرا مضدا ينفك ماله فيما لا غرض له فيه ولا مصلحة  
وعندهما حجج عليه بسبب السفه والدين في تصرفات التي لا تنفع مع الهزل  
كالبيع وصعته والجاراة والصدقة ولا حجر عليه او غيرها كالطلاق  
وتخوها وقال الشافعي يحجر عليه بالكل كالسفه هو العمل بخلاف موجب  
الشرع وانما في الهوى وترك ما يدل عليه الحجر اي العقل والسفيه من  
عادته التذير والسرقة في النفقة والتصرف في الغرض او الغرض لا يبعد  
العقلاء عن اهل الديانة عرضا مثل دفع المال الى الصنف واللعاب وشراء  
الحمام الطيارة بئس غال والغبن في التجارة من غير محدة واصول محسنة  
في التصرفات والبر والاحسان مشروعة والشراف حرام كالشراف في العمام  
والشراب قال الله تعالى الذين اذا انفقا لم يسرئوا ولم يعدوا وكان  
بين ذلك قوا ما وقلنا لا تدينوا السفهاء اموالكم التي جعل الله لكم  
قيا ما الاية فهذا نص على ان يحجر عليه بطريق النظر وقوله هو فان  
كان الذي عليه نقد سفيها او ضعيفا او لا يستطيع ان يعمل هو  
فللمتل وليه بالعدل وهذا نص على ان يثبت الولاية على السفيه وان  
موت عليه فلا يكون ذلك الا بعد الحجر عليه ولا يجرى ان عرض  
الله تعالى عنه انه عليه السلام ذكر له رجل مخدوع في البيع فقال من بايعت  
فقل لا خلافة في رواه رواه البخاري ومسلم وفي رواية غيرهما يقول  
الحجر عليه ولانه عاقل كامل العقل الا ترى انه مكلف فلا يحجر عليه  
فانما نأخذ من العقل ولان في حجره الحاقة بالهيام واحدا راد



ميتة وهو استد ضررا من التذير ولا يتحمل الاعلى الذي لا يمتنع لو كان  
 في الحجر دفع ضرر عام يحجر عليه عنده وذلك كما يحجر على الجيب بجاهل كما سياتي  
 بيان قال في المنع ولقولها يمنع حرمة فاقض خات وهو تصريح فيكون  
 اقوى من الالتزام كذا قال شيخنا شيخنا قاسم في تصحيحه وحراده ان  
 ما وقع في المتن من القول بعدم الحجر على المحرم بالتزام وما وقع في  
 فاقض خات من التصريح بان الفتوى على قولها تصريح بالتصريح فيكون  
 هو المقصد وجعل فتوى عليه مولانا فوائده ثم فترع على قولها كفتى  
 به بقوله فيكون في احكامه كصغير الا في طلاق وطلاق دعناق واستلاد  
 وتذير ووجوب زكوة وحج وعبادات وزوال ولاية ابيه وجده  
 وفي صحة اقراره بالعقوبة وفي الانفاق وفي حية وصاياه بالقراب  
 من الثلث فقد كمال في هذه المذكورة وحكمه كالعبد كالكافر فلا يغير  
 الا بالاصح حتى لو اعتق عن كفارة ظهرا رضى المستحق ولا يجزى عنها و  
 يعوم لها وتامة في تركه وهان واما اقراره في التنازعانية انه  
 صحيح عنده 2 لا عندها بناء على كسر بالسفوف في ثمانية بعد ان ذكر  
 ما يتقدم من الحجر الا بان القاضى والحجوس بالدين اذا كان يسرق  
 في اتخاذ الصكام بمقتضى من الاسراف ويقدر له الكفاة والمكسوف  
 وكذلك في الثياب يقتصر منهما ويأمر بالكملة ولا يضيغ عليه في ما كوله  
 ومكروبه وملبوسه انتهى وفيه لا يشترط لصحة الحجر حصة الدين  
 يريد ان يحجر عليه فصح حاضرا كان او غائبا الا ان الغائب لا يجرى  
 ما لم يبلغه الحجر انتهى ومن بلغ اى من الصغير غير رشيد وسائر  
 معناه لا يستلم اليه ماله مالم يبلغ سنه خمس وعشرين سنة  
 فاذا بلغها اى الصغير الى خمسة وعشرين سنة دفع اليه بغير سلم  
 اليه ماله عنده 2 وان لم يونس رشده وان وصيلة و

معنى

معنى الرشيد عندنا ان يتفق فيما يحل ويمسك مما يحرم ولا ينفق في البطالة  
 والمقصية ولا يعمل فيه بالتبذير والاسراف ذكره في النسخ وسائر مقام  
 وان تعرف فيه اى في ماله قبل ذلك اى قبل بلوغه خمس وعشرين سنة  
 نفذ اى تصرفه وان لم يدفع اليه المال عنده 2 وعندهما لا يجوز تصرفه  
 لما في المستحق وعندهما يحجر على السقيم وان كان بالغ ولا يدفع اليه  
 ماله مالم يونس اى لم يعلم رشده ولا يجوز تصرفه اى للغير فيه اى في ماله  
 ابد القول بقا فان استتم منهم رشدا فادفعوا اليهم اموالهم  
 ولقولنا ولا توتوا السفهاء اموالكم الاية نهانا عن الدفع اليه ما دام  
 سفها واما بالدفع ان وجد منه الرشيد ولا يجوز له قبل وجوده  
 ولا ينعى ماله لعله يترك السفه فيبقى كمنه ما بقيت العلة لان الحكم يدر  
 معها ولا 2 قوله لا توتوا الاية اموالهم والمكراد بعد البلوغ ممن يتما  
 لغرض منه ولا ان احوال البلوغ قد لا يفرقه السفه باعتبار اشر  
 الصبا فقد رخص وعشرين سنة لانه حال كمال ليه اى عقلم روى عن  
 ابن عمر رضي الله تعالى عنه انه قال يستعمل لب الرجل اذا بلغ خمس وعشرين  
 سنة وقال اهل الطباع من بلغ خمس وعشرين سنة فقد بلغ رشده الا  
 ترك انه قد بلغ سنا يتصور ان يكون جدا لان احدى مدة يبلغ فيه  
 الفلام اثنتا عشرة سنة فيولد له ولد له سنة فيولد له اقل مدة  
 الحمل سنة الكهر ثم الولد يبلغ في اثني عشرة سنة فيولد له ولد له سنة  
 الكهر فقد صار بذلك جدا حتى لو بلغ رشدا ثم صار ميذرا لم يمنع منه ماله  
 هذا ليس باثر الصبا فلا يعتبره منع محال ولا تمنع على سبيل التاديب  
 عقوبة عليه فاذا بلغ هذا السن فقد انقطع رجاء التاديب فلا معنى  
 لمنع محال بعده والمكراد من الاية الاية تمنع اموالنا اموالهم والاية  
 الثانية فيها تعليل بالشرط والتعليل بالشرط لا يوجب العدم عند



عدم الشرط على اصلنا على ما عرف في موضع كذا في التبيين قال في الفتح والركن  
 المدكور بالقرآن هو كونه مصلحا في ماله ولا يشترط كونه في دينه واعتقاده  
 وهو قول ابن عباس رضي الله تعالى عنهما في فتاوى قاضي خان يبين  
 ادرك مفسدا غير مملوك وهو في حجر حجر عليه القاض في اوله حجر  
 قاهر وصيه ان يدفع اليه ماله فدفعه اليه قضاء كماله في يده ضمن  
 منه وصيه لانه دفع كمال اليه مع علم انه مضيع فيضمن ولو ان حيا  
 مصلحا غير مفسد لم يدرك فدفعه اليه ماله واذا ن له في التجارة  
 قضاء في يده لا يضمن الوصي ولو ان قاضيا حجر على مفسد يستحق  
 الحجر ثم رفع اليه قاض اخر فاطلقه انكره ورفع عنه الحجر فاجاز عنه  
 ما صنع جاز الحلافة لان قضاء الاول كان في فصل بحد فيه وهذا  
 اختلاف في نفس القضاء وليس للقاضي الثالث بعد ذلك ان ينفذ قضاء  
 الاول بالحجر وتام بطلب فيه فان باء هذا تفرع على قوله يضمن فلا  
 باء السخية ماله لا ينفذ بيسم لان فائدة الحجر عدم النفوذ وان كان  
 فيه اي في مبيع مصلحي اجازة البيع الحاكم لان تصرفه موقوف لاحتمال  
 ميم ان يكون مصلحي فيه فاذا راي اي حاكم فيه مصلحي اجازة والا رده  
 كصرف البصير والتمتوه بل ادعى لانه بالغ عاقل فيما يحضره كالاعتقاد والاطاعة  
 ولوبا في قبل حجر القاض عليه جاز عند ابي يوسف لان السفير ليس بشيء  
 محسوس وانما يستدل عليه بالقبول في تصرفاته وذلك محتمل لانه يجوز  
 ان يكون اسفه ويجوز ان يكون حيلة منه لتجلباب ثوب الجاهل  
 فان ثبت ذلك لا يثبت حكمه بالقبول القاض وعنده محمد لا يجوز لان عدم  
 الحجر السخية وقد تحقق في الحال فيشرب عليه موجب غير قضاء كالصماء  
 والجنون كذا ذكره في التبيين ثم قال وعلى هذا الخلاف اذا بلغ رشيدا  
 ثم صار سفيرا وان اعتق اي السخية عبده نفذ اي عتقه

فيعتق

فيعتق العبدان فلا تصرف بغير فيه الهزل وهو لا يحتمل الصفي بغير فيه اسفه  
 والعتق لا بغير فيه السخية فتعذر من السخية وفيه خلاف ان في كذا في التبيين  
 وفي شرح النافع للنسفي وذكر في الميسر المحمود عليه سبب السخية كالحال  
 في التصرفات فان الهزل يخرج كلامه لا على منعه كلاء العقلاء لا بغير  
 الهول ومكابرة العقل لا نقصان في علمه وعقله ولا تصرف بغير فيه الهزل  
 لا بغير فيه السخية ولا تصرف بغير فيه الهزل لا بغير فيه السخية انتهى  
 في العبد في قيمة لان الحجر على السخية كالحجر على الحر فيفان لاجل النظر  
 لغرامة او ورثة ثم هناك اذا اعتق عبدا وجب عليه السعاية لغرامة  
 او لورثة في ثلثي قيمته ان لم يكن عليه دين ولا مال عتيقه له غيره لان  
 الرد واجب لمنعه النظر وتعذر رد عينه فيجب بغيره من الجواب السعاية  
 فكذا هنا كذا في التبيين وان دبر السخية عبده فهو تدبيره لان  
 التدبير يوجب حق العتق للمدبر فيعتبر حقيقة العتق الا ان التدبير  
 لا يجب عليه السعاية مادام المولى حي لان بعد صحة التدبير مال مملوك  
 للمولى فيستخرجه الا ترى انه لو دبر عبده بماله وقبل صح التدبير ولم يجب عليه  
 المالك كذا في التبيين فان مات اي المولى قبل رشده اي المولى سقى العبد  
 في قيمته مدبرا لانه اعتقه في حياته لانه يموت المولى عتق عليه السعاية  
 في قيمته مدبرا لان العتق لا قاه مدبرا لما لو اعتقه بعد التدبير وان  
 جاءت جاريته بولد فادعاه بثبت نسبته منه فكانت الولد خرا  
 والامة امه ولولد ولا تسى هي ولا ولدها في شيء لان حاجته مقدومة  
 على حق غرائمه لانه الحاقه بالمصلحة في حق الاستيلاء وتوفر الحاجة النظر  
 لا حياجه اليه ذلك لا بقاء نسبه وحياته ماله ولا يحق في هذا الحكم  
 بالمرضى كذا يكون اذا ادعى نسب ولدا حقه كان هو ذلك كالمصير  
 حتى انما تحقق من جميع ماله بموته ولا يسى هي ولا ولدها في شيء كذا



وتماحه يطلب في التبيين ويصح تزوجهم اي سفية بغير مهر لان لا يؤمر  
 فيه بملء الهزل فلا يؤمر فيه السفوات سمي اي السفية الشراي من  
 مهر مثلها بطلت الزيادة لان التزويج من حواجبه الاصلية ومن ضرورة  
 صحة النكاح وجوب مهر فليزوم منه قدر مهر كمثل ما زاد عليه  
 يلزمه بالتسمية وهو ليس من اهل الالتزام اي التزام المال ذات حكم  
 طلقها قبل الدخول وجب لها نصف المسمى لان التسمية صحيحة في  
 مقدار مهر كمثل وكذا التزويج اربع سنوة او تزويج كل يوم واحدة  
 فطلقها كذا في التبيين وتخرج زكوة مال السفية لان السفير  
 لا يبطل حقوق الله تعالى ولا حقوق الناس وينفق منه اي من مال  
 السفية عليه اي على نفسه وعلى من يلزمه اي السفية تنفقة من  
 اولاده ورزقه ومن يجب عليه نفقته من ذوي ارحامه لان  
 احياء ولده وزوجه من حواجبه الاصلية والاتفاق على ذوى الارحام  
 المحرم واجب عليهم حفاظا لشرعهم ويدفع القاضى قدر الزكوة اليه  
 اي الى السفية ليرد نفقة على الفقراء لان الواجب عليهم الايتاء  
 وهو عارية عن فعل فيعلم هو عبادة ولا يحصل ذلك الا بشئ ويؤكد  
 عليه اي يدفع القاضى معه امينا الى ان يؤديه اي الزكوة كيلا يغيرها  
 الى غير المحرم فان اراد اي السفية حجب الكلام لا يمنع اي القاضى منها  
 ولا من غيره واحدة لان الحق واجب بالكتاب الله تعالى وليس له فيها  
 صنع ذمة الرأى هو ملحق بالمهر اذ لا حصة فيه تدفع نفقته لا يسلم  
 القاضى النفقة اليه ان يملكها الى شئ من ثمنها فينفق عليه بالطريق  
 بالمعروف اليه فلا يبدل ولا يفسد وانما يمنع من المرة الواحدة بغيرها  
 لانها واجبة عند بعض العلماء فيمكن فيه احتياجا والقياس ان يمنع  
 لانها تطوع وفي التبيين وفيه ان يمنعها احرامه بغير ان كان حيا

يكون

يجوز فيها الصدم كقتل الصيد ويحلف عن اذى ونحوه لا يمكن من التكفير بالمال  
 بل يكفر بالبدن وان كانت جناية لا يجوز فيها الصوم كالحلف من غير  
 ضرورة والتطيب وترك الواجب بان يلزمه الدم ولكن لا يمكن من التكفير  
 في الحال بل يؤخر الى ان يصير مصلحا بمنزلة الفقير الذي لا يجد مالا او العبد  
 اما ذمة الاجرام وكذا الواجب امراته بعد الوقوف بعرفة يلزمه بدنة ثم يتأخر  
 الى ان يصير مصلحا انتقم ويصح منه اي من السفية الوصية بالقرب  
 اي بما يقرب الى الله تعالى وابواب الخير من الثلث اي من ثلث ماله ان كان  
 له وارث لستم ناول القياس ان يجوز وصيته لما في تبرعته حال حيته  
 وجه الاحتياط ان الحجر عليه لمفع النظر له كيلا يتلف ماله ويبقى للاء  
 على غيره وذلك في حياته فيما يتلف جميع ماله لا فيما ينفذ من الثلث بعد وفاته  
 حين استغنائه عن ماله دينها ما فيها من الثواب الجزيل والذكر بعد  
 وفاته بالجمل كذا في التبيين وهذا النوع من الحجر يسمى حجرا كدوة  
 بعد البلوغ غالبا قال في التنقيح اما الحجر كدوة فهو على وجهين احدهما  
 حجر كسوف في ماله فانه يحجر عليه لما كان في وقت كان في عمره في قول  
 ابو يوسف ومحمد وابو عبد الله واذا حجر عليه لم يحجر بيعة ولا شراء ولا اقراره  
 كذا في الاصل واذا بلغ الغلام فينبغي ان يحجر بعقله ورشده وصلاحيته  
 فان عرف من الرشده وقت منه اصلاحه وقدر ان يحفظ ماله دفع اليه  
 وان لم يعرف من الرشده والصلاحيه وكان سفيها او ضعيفا العقل  
 سبيبتين غير حافظ للمال ولا ضابط له منع منه ماله وانفق عليه  
 بالمعروف وعلى عياله وان باع من ماله يشترط ان كان بالقيمة او بما  
 يستعان به الناس في مثله اجبر وان كان في غير عينه وكان لا يعرف  
 ابطر وان كان عالما به غير انه حاشى فيه فانه جائز فيه ايضا ولا  
 يمنع منه الا ما منع الله تعالى وكذا في الشراء هذا وان كسح او طلق او اعنف



او در او كانت امة وبتولدها او در بها فذلك كله جائز في قول ابو يوسف ومحمد  
 وابنه عبد الله وفي قول ابو الجحر باطل على صاحبها الباطل العاقل من فاكات  
 او مفلسا اوله يكن كذلك وقال ابو الجحر عتقة في ربيعة وام ولده  
 وقال ابو يوسف ومحمد هو جائز ويسى العتقة في ربيعة ويجوز تدبيره انتهن  
 وتعام القسم الاول سياحة في بيان وجه الاخر من الجحر الحديث وفي التبيين  
 قال محمد المجبور عتقة الصبي الا في اربعة احوال هي ان تصرف الوصي في حال  
 الصغير جائز وفي مال المجبور عليه باطل والثاني ان اعتاق المجبور وتدبيره  
 الخلافة جائز ومن الصبي بالحل والثالث المجبور عليه اذا اوصى بوصية  
 جائز وتما وصيته من ثلث ماله ومن الصبي المجبور والرابع جارية  
 المجبور عليه اذا جاءت بولد فادعاه بعت نسبه منه ومن الصبي  
 لا يثبت عندنا انتهن ويجوز على كنفته اما جن وهذا الذي يعلم كليل الباطل  
 كتحليم الارث والتبني الممان من زوجها ويسقط عنها الزكوة ولا  
 يبالى مما يقع من تحليل الحرام او تحريم الحلال كدابة التبيين وعلى الطبيب  
 الجاهل وهو الذي سقى الناس دواء مهلكا واذا قتل عليهم الدواء لا  
 يقدر على ازالة ضرره ويجوز على الكافر المغلس وهو الذي يغفل الكرامة  
 ويوجر بحال وليس له جمال ولا ظهر يحمل عليها ولا له مال يشتري به الادوية  
 والناس يفتقدون عليه ويدفعون الكرامة اليه وسجرت هو ما اخذه  
 منهم في حاجته فاذا جاء ادوات الكثرة بخنق ويذهب اموال الناس  
 وتعدت حاجاتهم من الغزو ويجوز ان دفع الضرر العام واجب وان  
 كان فيه الحاق الضرر بالخاص قال في البدايع ليس بمراد حقيقة مجر  
 وهو معنى السرق الذي يمنع نفوذ التصرف الا يرى ان كنفته لو افتر بعد  
 الجحر وجاز الطبيب له باي الادوية بعد مجر فليس كذلك انما اراد به  
 الجحر حقيقة وانما اراد به منع كسر اي يمنع هؤلاء من عملهم

ح

ح لان المنع من ذلك من باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر كما ذكره  
 ملا خرو في شرح الفروع في الاختيار ولا يجز الفاسق اما عنده فخط  
 واما عند ههنا ان كان محلي ماله لقوله فان استتم منهم رشدا  
 وقد اوش من رشدا وهذا صلاح افعال فشنا وله النص وان كان للفساد في  
 افعال لا في الدين الا يرى انه لا جرح على الدين والكل اعظم من الفسق انتهن  
 اتفاقا لما ذكرنا ان فيه دفع ضرر العام الواجب ولا يجز عفاق ومغفل  
 اي على الفاسق بلسبب غفلته اذا كانت اي الفاسق والفاسق مصلحا لماله  
 لانه ليس بمفسد ولا يقصده لكن لا يستحق اليه الشرفات المراجعة فيعت  
 في ابيات السلامة فقيم قال في التبيين وهذا عند ابو يوسف ومحمد  
 والشافعي مجر عليه اي على المجبور كالصبي حياته ماله ونظره وقال  
 انك في مجر على الفاسق بسبب فسق زجراله وعقوبة عليه وهو  
 كالصبي عنده فانه مجر عليه زجراله وعقوبة على الفاسق  
 او لم يذ لك وقامه يعرف فيه ولا يجز على مديون بسبب دين ولو طلب  
 غريمه المجر عليه وهذا عند ابو الجحر اهذارا له ليمتد والحاقة  
 باليهام وذلك حرر عظيم فلا يجوز الحاقه به لدفع ضرر خاص لما في التبيين  
 ولا يسبب اتفاق ماله في الدين وهو لا يحمل لما في قوله عذبت 4 مرة في  
 هرة ينفذ ولا ينفذ حكمه في ماله لانه مجر عليه وان البيع لا يجوز الا بالراض  
 بالنص فيكون باطلا في التبيين بل يحكمه اي حكمه المديون ابلحا  
 يسبب اي يسبب ماله في دينه هو ينفذ لان قضاء الدين واجب عليه  
 وهما طلبة ظم فيجبه الحكم دفع الظلم وايضا لا للمنفذ المستحق ولا  
 يكون ذلك الا اها على البيع لان المقصد من كسر قضاء الدين  
 باي طريقه ان لا يسبب ماله وان شانه قضاءه بسبب اخر  
 فلا يكون ذلك الا اها على البيع عيشا فان كان ماله اي المديون



من جنس دينه يعني ان كان دينه دراهم وماله دراهم مثلاً اذ ادهم  
 منه يعني دفعه انما في دينه من ماله بغير امره لان للقرين حق الاخذ  
 بيده بلامرئاه اذا ظفر بحسن حقه كان للقا في ان يعينه وكذا اذا كان  
 كلاهما دائره ويبيع اي القاض احد النعدين بالاخر يعني يبيع دراهم  
 بدائره دينه او العكس يستحق بالقياس ان لا يجوز للقا في بيده لان  
 هذا الطريق غير متعين لقضاء الدين فصار كالعوض وجب الاستحقاق انهما  
 متجانسان جنساً والثمنين ولذلك يضم احدهما للاخر في الزكاة لبيع كل  
 منهما لاجل الاخر ولا يبيع عرضه وعقاره لان للناس في الاعيان اعرافها  
 فلا يجوز للقا في ان ينظر لفرمانه على وجه يلحق الضرر به واما النقد  
 فوساير فلا عرض في اعيانها بل في ما يستعمل لان الحق فيها المال بدون  
 العبد فافترقا كذا في المتن وهذا عندنا في بيعهما بحكم عليه اي على  
 مديون ان طلب عرمانه ويمنع من الشرف والاقرار يعني وقال  
 اذا طلب عرمان المديون الفليس بحكم عليه بحكم عليه القاض في دينه من  
 شرف يضر بالفرمانه كالاقرار ويبيعه باقل من قيمته لان في بيعه عليه ضرر  
 للفرمان فلا يلحق بهم الضرر الا اقراراً والتسليم وهو ان يبيع من  
 اناس عظيم لا يمكن الانتفاع منه اذ اقراره له ثم يبيع به من جهته  
 على ما كان كذا في التبييع ويبيع بحكم ماله ان امتنع اي عن البيع  
 ويبيعه اي يبيع بحكم ماله بين عرمانه اي المديون بالحكم وان اقر  
 اي مديون حال حجه اي في حاله بحكم عليه ذلك بعد قضاء ديونه  
 لانه يتعلق بهذا المال حق الاولين فلا يتمكن من ابطال حقهم بالاقرار  
 لغيرهم لانه حال اي لا يبيعه ذلك في حال لانه لو لم يبيعه في حال لما كان في بيعه  
 فانه حتى لو استفاد ما لا يبيعه في حال اقراره فيه لانه لم يتعلق به  
 حقهم ولو استفاد ما لا يبيعه في حال لانه ما لا يبيعه في حال لانه ما لا يبيعه في حال

لاستغناء التهمة ولانه فعل حسي والحكم لا يبيح في الافعال الحسية بخلاف  
 الاقرار لان اعتباره شرعي فان كان بحكم فيه ولانه غير مشاهد فيحتمل ان يكون  
 كاذباً فيرد اقراره للتهمة حتى لو كان سبب وجوب الدين ثابته عند  
 القاض يعلم او يشهد الشهود وشاكر الفرمان كذا في التبيين و  
 الاختيار وينفق من مال المفلس المحجور عليه على نفسه وعلى من تلزمه نفقته  
 من زوجته واولاده الصغار وروذي ارحامه لانها من كفاها الاصلية  
 وانها مقدمة على حقهم ولو تزوج امرأة فنفق في مهر مثلها المهر للفرمان  
 ذكره في الاختيار ثم قال وان لم يظهر للفرمان مال فالحكم ما من ادب  
 انما في ان قال خلى سبيله والنقد على قوله اي الاما حان في بيعه حاله  
 اي المديون لا مشاعه اي عن بيعه لما روي ان معاذ اركب دين بناي  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ماله وقسم ثمنه بين عرمانه بالحكم  
 ولان ابياء الدين يستحقون عليه فيجب عليه البيع لا يبيع دينه حتى يحبس  
 عليه فاذا امتنع تاب القاض في ماله فيبيع نيابة عليه لما في حبس والعقبة  
 كذا في التبيين ثم فرغ على اصلهما فقال وبياع السند في المروضة ثم  
 العقار لما فيه من مسارعة القضاء الدين ومراعاة المديون قال  
 في المتن يبيد القاض في بيعه النقد لانها معدة للتقرب ولا يستغنى  
 بعينها فيكون يبيعهها ادهم على المديون فان فضل شيء من المديون  
 باي المروضة لانها قد تعدل للتقرب والشراب فلا يلحق كثير ضرر في  
 بيعها فاذا لم يبق ثمنها بالدين باي العقار بعدهما فيلحق ضرر  
 يبيعه فلا يبيعه الا عند الضرورة وهو نظير صرف الدين الى اموال الزكاة  
 فانه يصرف اولاً الى النقد ثم الى المروضة ثم الى ادهم فلا هوته وقال  
 القاض وهو قول صاحبيه يبيع منقوله لعقاره فهذا صار الذي  
 ذكره هو احدى الروايتين عنهما وقال بعضهم يبيد القاض في ما



ما ينجي عليه التلف من غير عوضه ثم ما لا ينجي عليه التلف منه ثم  
يسمع العقار فالحا صر ان القاضى نصب ثا فخر فينبغي له ان ينظر الى  
مدى كون كما ينظر للدين فيبيع ما كان انظر اليه ويبيع ما ينجي  
عليه من التلف انظر له انتهى وفيه 2 بجي لابن فرسنة لو كان للمدعيون  
غائب لا يبيع ما فيه ماله اتعاقا ويترك له اى المدعيون سمعت من ثياب  
بدنه وبياض الباقى لان بكفايته وقيل يترك له دستا لانه اذا غسل ثيابه  
لا بد له من بلبس وفيه 2 قالوا للمدعيون ثياب يلبسها ويكتفى بدوت  
ذلك فانه يبيع ثيابه ويقضى الدين ببعض ثمنها ويشتري بما بقى ثوبا  
يلبس لان الدين فرض عليه وكان عليه اولى من التجميل وعلى هذا  
اذا كان له مسكن يسكنه ويمكنه ان يجزى بما دون ذلك يبيع ذلك  
المسكن ويقضى ببعض ثمنه الدين ويشتري بالباقي مسكنا يكتفيه  
وعن هذا قال مسكن يبيع ما لا يحتاج اليه في الحال حتى يبيع اللبد  
في الصيف والنظم في الشتاء انتهى قال في التفت من القسم الثاني من  
الحجج بحديثي المحقق الفارم اذا انفس فلا ريب الديون ان يطالبوا  
من الحاكم ختمه ليكفي احدها حبس المدعيون لهم وفيه اختلاف في  
قول ابي 2 واصحابه للحاكم ان يحبس ثم يسأل عنه وان وجدته مغفلا  
معدا اطلقه وقال مالك لا يحبس حتى يعلم انه موسر فان انهم انه غيب  
مالا حبس ما ينتهي فان لم يظهر اطلقه وقال ابن شبيب ان كان  
الدين من مهر امراته او ضمان او قتل لم يحبس حتى يعلم يساره وان  
كان من غير ذلك من فرض او دين او غيب وكذا حبس وقال المشافعي  
يحبس حتى يكشف عنه فان ظهر له مال بعد ذلك لا يحبس وبيع ما له عليه  
وقال ابي ابي ليلى ويحسن بن صالح و ابو عبد الله والشيخ لا يحبس حتى  
يعلم انه موسر قال ويحبس في الدين كل واحد الاخته نفرا احداهم الوالد  
يحبس

يحبس في مال ابن ولده وكذا جده في دين ولد ولده والى لا يحبس الوالد  
في دين ولدها وكذا جده في دين ولد ولدها والى لا يحبس  
في مال الكفاية لمولاه والرابع لا يحبس العاقلة في الدين اذا كانوا من اهل  
الديون والقبائل وكذلك لو كان يؤخذ من عبيدهم واذا كانوا من اهل القبائل  
فانهم يحبسون والحاكم من لا يحبس العاقلة في ارض الجانيته والبراحية كما  
ذكرنا والى لا ريب الديون ان يبيع لواء من الحاكم من اموال المدعيون  
في كل شيء ما خلا ثوب بدنه وما لا بد له منه في قول ابي يوسف ومحمد والشافعي  
وابن ابي ليلى ولي بن سعد و ابي عبد الله واما في قوله 2 ببيع  
الدرهم ان كان دينه درهم ولا يبيع غير ذلك من عرض ولا عقار  
والثالث لهم ان يبيعوا من الحاكم قسمة مال المدعيون  
عليهم سواء حبسوا او لم يحبسوا برضاه او كره فان بلغ  
ماله ديونهم يبيع ان كان دينه وان لم يبلغ الى ذلك فيعطيه  
على قدر ديونهم والرابع ان يطلبوا من الحاكم ان يحبس عليه او يحبس  
احواله عليهم وان يمنعه من وجبكم بتغليبه ومنها ان يبيع ذلك  
اماله ويشتري ويقدر حبس هذا المال على غرضه فاذا فعل لم يحبس  
ذلك فيه امر فان باع منه شيئا لم يحبس ببيعته وكذلك لو ذهب او  
تصدق لم يحبس وان اشترى شيئا لم يلحق ثمنه ماله وانما يلحق  
رأيه ولا يدخل البايع به مع ارباب الديون المتقدمة فيما حبس لهم  
وكذا كذا ان قره بمال لزوم ذلك رفته ولا يلزم المقر له مع الزمما فيها  
حبس لهم من ماله وهذا قول ابي يوسف ومحمد ومالك والشافعي  
واما في قوله 2 و ابي عبد الله لا يحبس عليه فاذا التفت الحجج فانه غير  
محمود حتى يحبس عليه انتهى في قوله ابي يوسف وفيه 2 قوله محمد وعليه  
والحاكم من لهم ان يستأذوا الحاكم على ملازمته قبل ان يحبس





ويكون في ذلك اعتذار عليه قال ولا يوجر المفسد عندنا وان كان  
قد استدان في الغنا والمقصية فزاي القاضيات بها جرفه ليكون  
عقوبة له وتغنيها عليه لم يكن به بأس وان كانت عادته ان ياخذ  
اموال الناس بشا ليس بها فزاي ما كان ان يباقي على ذلك ويجبه فعل ذلك  
حتى جبه لقدم اولاد ان لم حال فاسلم الباقي ان يطلقه ليقم  
ماله اوليكيت عليهم لا يفعل الا باذن الاولين ومنه جبه لا يخرج  
ما دام ذلك لا لجمعة ولا لعيد ولا لجمعة ولا لجمعة ولا لعيد ولا لعيد  
من دخول اهله واخوانه عليه وان يتفق من حاله عليه ولا ولادة  
واهله انتهم وفيهم وقبل يخرج بكيف يجازة الوالد والاحداد و  
الجدات والاولاد وفيهم لا يخرج وعليه الفتوى ويمنع من الحمام  
ويستور في السجن ولو احتاج الى الحمام لا بأس ان يدخل عليه زوجته او  
جاريته فيكاهها في موضع لا يطلع عليه غيره وعن ابي حنيفة ان من منع من  
وطي الحرائر والاماء لان المنع عن ذلك لا يمنع الى الهلاك انتهى  
ومن افلس وعنده متاع رجل شراهى شري المفسد المتاع منه اى من  
ذلك الرجل فتبخر باذن البايع ولم يؤذ ثمنه والمتاع قائم في يده فرب  
المتاع يبيع البايع اسوة للفرعاء فيه اى في ثمنه لان حق الفسخ  
بالجور عن تسليم المبيع وهذا اصل حتى يشترط وجوده حال البيع لا  
يدل على بطلان حق الفسخ بالجور عن تسليم المبيع وهو متاع حتى لا يشترط  
وجوده قال في منعه اشترى متاعا فافلس والمتاع قائم في يده وقد  
تبخر باذنه قال في باعه متاعا يكون اسوة للفرعاء في ثمنه وان افلس  
قبل تبخره او بعده بغير اذن بايعة كان بايعة مستردا لم يبيع وجبه  
بالثمن وقال في البايع الفسخ واخذ متاعه قبل تبخره وبعده  
لم يرد عليه الصلوة والسلام قال من وجد متاعه عند

مفسد

مفسد يبيعه فهو احق به رواه احمد وعن ابي هريرة رضي الله عنه  
انه قال قال عليه الصلوة والسلام من ادرك متاعه بيمينه عند رجل  
افلس او انسان قد افلس فهو احق به من غيره رواه مسلم والبخاري  
وجامعة اخر لان الماشي عن سليمان احدث بدله العقد وهو  
التمن فيثبت للبائع حق الحبس لما لو لم يجز عن تسليم البيع بالاباق وكذا  
ولما قوله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة فاستحق انظر  
الى ميسرة بالاية فليس له ان يباقي ثمنه ولا يفسخ بدونه المطالبة  
بالثمن وهذا لان الدين صار موجبا الى الميسرة بتأجيل الشراء وبالجملة  
عن الدين الموجب من المتعاقدين لا يجب له خيار الفسخ قبل منعه الاجل  
فكيف يثبت له ذلك في تأجيل الشراء فهو اقوى من تأجيله ولا حجة له  
فيما روي لان المدة كونه حديث الاول من وجد متاعه عند مفسد بيمينه  
فهو احق به وفي الثاني من ادرك حاله بيمينه عند رجل افلس فهو  
احق به من غيره والمبيع ليس بيمين البايع ولا متاع له وانما هو مال  
المشترى اذ هو خرج عن ملكه وعن ضمانه بالبائع والتمن وانما  
ماله بيمينه يقع على المقصود والعمارة والودائع والاجارة والرهون  
فذلك مال بيمينه فهو احق به من سائر الفرعاء والحديث ورد فيه  
وتما في التبيين **فروغ** وفي السراجية قال اذا جاء غدر فقد جحرت  
عليك لم يبيع المأذون اذا ادين واراد او جن حقه صار مجحورا  
ويعود الاذن باقا فتم وفي خزائن الفتاوى العبد المجبور او الصبي  
لا يواخذ بالخصان الواجب سبب العقد له حال وبعد البلوغ و  
العتق لا يواخذ بالصبي ويواخذ العبد ولو قال المولى اولا اذن لك  
في التجارة ولا تباع بغيري فاحس فيما يبيع لان الاذن لا يقبل التخصيص  
ولو قال اذن لك لا يواخذ بما اذنته كان ما اذنته ابدان الاذن لا



يقبل التوقيت انتهى وفي الثانية رجل استقرض المصلي ما لا فائدة له لا يأخذ  
به في حال ولا بعد البلوغ لأنه ليس من أهل الالتزام وفي المسئلة كجر  
انما يصح اذا كانت مثل الاذن فاذا كانت الاذن عاما الشهر عند عامة  
اهل السوق فانما يصح الحج اذا كانت اشهر عند اكثر اهل السوق وان كان  
الاذن يعلم به الواحد او اثنتان او ثلاثة يصح الحج بخبر هؤلاء فان  
كان لم يعلم به الا العبد يصح الحج بخبر من العبد والاذن ولم يعلم العبد  
يصح الحج وان لم يعلم العبد اذا حج على عبده كما دون في سورة وهو كما  
انما يحجر اذا علم باع عبده كما دون ان لم يكن عليه دين يصير محجورا  
بنفس البيع علم اهل السوق او لم يعلم وان كان عليه دين لم يصح الحج  
بقتض المصلحة لان في الاول البيع جائز وفي الثاني فاسد وتر المادون  
لم يصح ولو لم يولد الجارية انجرت حجر على عبده ولعبه عبدا دون فان  
لم يكن على الاول دين لم يصح الحج في محجور ولو حج على الثاني ابتداء  
لم يصح انتم **فصل في بيانه احكام البلوغ بحكم بلوغ الفلام**  
بالاحكام الحليم بالضم ما يراه النائم يقال حليم واختم والانزال او الاجال  
اذا وحي والا صل هو الانزال والبلوغ في اللغة الوصول وفي الاصطلاح  
انتهاء حد الصغر كما في النسخ قال النسخ في المستنصف الاصول البلوغ  
انما يكون بالانزال حقيقة ولما كانت الجبال لا يكون الامع الانزال  
جعل علما على البلوغ وكذلك يحصى لا يكون الا من تجرد ذلك يكون بعد  
الانزال وانما قلنا بان البلوغ بالانزال حقيقة لان البلوغ عبارة عن  
بلوغ المراه كمال الجبال وذلك كمال القدرة وقال لا يتحقق كمال الا  
عند الاحتلام وهذا لان القوة والقدرة من حيث الكسب والالات  
وذلك انما يكون يستعمل الجوارح مسليمة وارتقاء كماله وقيل الادراك  
امكان استعمال سائر جوارحه ثابتة دون امكان استعمال هذه الالة

فيها

فيما دخله وهو انتم **مسئلة** التي لها الانزال انتم ويحكم بلوغه بحارته  
بالحصى او الاحتلام او الجبل فان لم يوجد شيء من ذلك اى من الثلاثة  
المذكورة لان ذلك يشترطه الى الواحد والاثنتين والثلاثة فاذا تم له اى  
للفلام ثمانية عشر سنة يعني لا يحكم بلوغه الفلام حتى يتم له ثمانية عشر سنة  
ولها عطف على قوله اى وحتى يتم بحارته سبع عشر سنة وهذا عند اهل  
لقدومه ولا تقربوا مال اليتيم البائس من احب حتى يبلغ مائة واثني  
الوجه على ما قال ابن عباس رضي الله عنهما ثمانية عشر سنة وقيل  
اثنتان وعشرون وقيل خمس وعشرون سنة وهو قول عمر رضي الله عنه  
واقل ما قيل فيه ثمانية عشر سنة فوجب تعليق الحكم به لاحاطة غيرات  
الامانات شفوهم وادراكهم اسرع من الفلام فتقص سنة فيهم  
لاشتمل لها على العصول الاربعة التي واحدنها يوافق لمرارة الاحمال فيقوى  
كذابة التبيين ونحوه وعندهما يحكم بالبلوغ اذا تم خمس عشرة سنة فيهما  
اى في الفلام وبحارته وهو اى التقدير فيهما رواية عن الامام ابي جعفر  
قول الشافعي ابينا اى بقولهما يفتى لان بلوغهما لا يتأخر عنها عادة وهو  
احد الحج الشرعية فيما لا ضرر عليه كما في التبيين يعني ان العادة الغالبة  
ان العلامات تظهر في هذه المدة فحلفت المدة علامة في حق من لم يظهر  
له العلامات قال في الاختيار وكيف علامة البلوغ ايضا قال عليه السلام لا صلوة  
لها نص الاجاز اى بالغ انتم قال الشافعي في انما في اراد بها بالغة  
مبلغ النسخ بطريق الجواز لما ان يحصى يستلزم البلوغ فذكر المراه واداد  
اللازم وتما به يعرف فيه وادى مدته اى البلوغ اى للفلام شتاء عشرة  
سنة يعني ادى مدة يجدق الفلام فيها على البلوغ اثنا عشر سنة  
ولها اى بحارته سبع سنين وقيل غير ذلك وهذا هو المختار كما في  
الاختيار ولا يعرف ذلك الا سماعا او بالسمع كما في الصحيح واذا رجعنا



أي الغلام ويجازى به قريبا إلى البلوغ وقالوا بلغنا صدقات دعواهما  
 ذلك لأن ذلك لا يعرف إلا من جهتهما بأن يبلغا هذا السن وفيه إذا  
 احتل الصدوق كذا في الاختيار وفيه قاضيه كان حيث أقرانه بلغ وقاسم  
 وصي صحت قال الشيخ الإمام محمد بن الفضل أن كان الدعي مراهقا قبل  
 قوله ويجوز قسمته وإن لم يكن مراهقا ويعلم أن مسئلة لا يحتمل التجوز قسمته  
 ولا يقبل قوله لأنه يكذب الظاهر بهذا حيث أن بعد اثني عشر سنة إذا كان  
 محال لا يحتمل مسئلة إذا أقر بالبلوغ لا يقبل قوله كذا في الكيفي وكان أي الغلام  
 ويجازى به كذا في كذا بالغ حكما لأن البلوغ لما كان حاصله هذا السن  
 ولو نادرا وكان مما يعرف منها كالحكم يقبل فيه قوله فيكون أحكامها  
 أحكام البالغين لأنه أمر لا بد من عليه الأمن جهتهما لما يقبل قوله كذا  
 فيما لا يطالع عليه غيرها كالحكم وكذا في الغار وفيه قاله هذه  
 مسئلة أن لم يكن مراهقا بأن كان لا يحتمل حكم عادة لا يصح إقراره  
 بالبلوغ وغاها أي فتاوى قاضيه ظهير الدين وغيره النظم الوهابي  
 وقد تقدم حكمه بغيره عن فتاوى صهي وبغير ما يتعلق بهذا يأتي في هذا  
 الكتاب أن في الكتاب **هذه** في بيان أحكام **المأذون**  
 إرادته بعد كتاب الحجر إذا لا بد من يقتضي سبق الحجر وهو في  
 اللغة عبارة عن الأعلام وفي الشرح ما ذكره بقوله إذا لا بد من  
 بالرفق الثابت شرعا على العبد والحق أي حق المولى فان المولى  
 إذا أذن لعبد في التجارة أسقط حق نفسه الذي كان العبد لا جعل  
 محجورا عن التصرف في مال المولى قبل أن يشرع العبد بالاهلية  
 أي ينصرف بالملك الية الأصلية وأهليته لنفسه فقوله ثم ينصرف عطف  
 على محذوف فان قوله إذا لا بد من الحجر معناه إذا أذن المولى بنفسه  
 الحجر عن الإذن العبد فعطف على قوله بنفسه قوله ثم ينصرف لأنه بعد

الرق بقى أهلا للتصرف بلسانه الثالث وعقد كمين لكن لما كان تصرفه  
 يوجب تعلقا برأسه وكسبه وذلك حق المولى بالحجر عنه فلا بد من أن يملك  
 ببطلان حقه من غير رضاه فقوله الحق كالتفسير لقوله فليحجر فلا يلزم  
 سيده عهده تعزيع على قوله يتصرف يعني لا يرجع العبد على سيده بما حقه  
 عن العهدة من أداء الثمن وغيره حتى إذا اشتري شيئا لا يطلب المكن  
 من المولى ولو كانت نكاحا بعد الرجوع بالوكيل لأن الوكيل يطلب من مولى ولهذا  
 لو أقر على نفسه بالقبض من حجر وإن كذبه المولى كان الشراء حقا كذا في الكيفي  
 فان قلت لا كان الأذن فكيف والعبد يتصرف بأهليته لما كان للمولى  
 ولا يرجع بعد لأنه لا سقط حقه والساقط لا يعود قلت أجيب بأن  
 الرق لما كان ثابته كان حجر بعد امتناعه من الاحتاط فيما يستقبل  
 لأن الساقط يعود قوله ولا يتوقف الأذن ببيان لا أثر الاحتاط فان  
 الاحتاط لا يتوقف ثم فرج عن ذلك بقوله فلو أذن أي المولى له  
 أي لعبد يوما أو شهرا فهو أي العبد مأذون دائما إلى أن ينحصر  
 عليه ولا يتخصص أي ينزع هذا بيان أيضا إلى الاحتاط فإذا أذن  
 عبده في نوع من التجارة كان أي عبده ما أذنه في سائر الأنواع ينع  
 في جميع التجارة قاله فيمنع هذا تصرف على أنه فليحجر وليس يتوكل لأن فليحجر  
 هو الحلق عن العبد فلا يخفى يتصرف وفيه خلاف أن في ممراد  
 أنه إذا أذن في نوع من التجارة عهده في الأنواع وكذا إذا قبل العقد  
 صياغا فانه أذن شرا وما لا بد لهذا العمل منه فيعزم وكذا إذا قبل  
 أداى الفقه كل عهده كذا بخلاف ما أذن شرا شيء معين فان هذا  
 استخدام لا أذن كما في صيغة أخرى وغيره هذا فيفيدان التخصيص  
 قد يكون مقيد إذا كان المراد استخدام لأنه لا جعل ذلك إذا لا بأس  
 باب الاستخدام لأفضاله الخ من أمر عبدا بشرا قبل جلس كان



كان ما دون بيع اقراره بدين شريك رقبته ويؤخذ في الحال لا يجرى  
 احد على استعمال عهده فيما اشترت اليه حاجته لان غالب يتصل العبد  
 في شراء الاشياء المحقرة فلا بد من حد فاصل بين الاستخدام والاذن بالتجارة وهو  
 انه اذا اذن لشخصه مكنه حركه على ان يقول اشترى ثوبا او بيعه او قال بيع  
 هذا الكلب واشترى ثوبا او دلاله لما اذا قال اذني المخله لكل شهر او اذني  
 العاوانت حرقه فانه طلب منه مال وهو لا يحصل الا بالكل وهو دلاله  
 المتكامل ونوع من الانواع يتكرر بتكرار العمل المذكور كان ذلك اذا  
 وان اذن بشخص غير مكرر كقطع ما هذه كسوتهم لا يكون اذا نوا هذا  
 التفصيل صريح في البرازيه ايضا كلامه يشير الى ان الفاضل هو الشخص  
 النفعي والمكتفي والاذن بالاول اذن دون الثاني كذا في المنايه  
يشترى اي الاذن صريحا ودلاله بان راي اي المولى عهده ببيع ويشترى  
ما اراد ففكت سواء كان البيع للمولى بان يقول اذنت لك في التجارة  
وهذا بالاجزاء بخلاف الاذن دلاله فان فيه خلاف لما في المنع او غيره  
بأمره او غيره امره جميعا اي بغير اذنه فاسد لان المعاده جرت  
بان من لا يرضى بغير عهده بغيره عن نفسه سكونه اذا نادى بالحرر  
 عن الناس ولا فرق بين ان يبيع عينا مملوكا للمولى او لغيره باذنه  
 او بغير اذنه بغير جميعا او فاسدا هكذا ذكره صاحب خلاصة وغيره  
 وذكر قاضيه فان في فتاواه اذا راي عهده ببيع ويشترى عينا من  
 اعيان المالك ففكت لم يكن اذا نادى وكذا امره اذا راي المالك ببيع  
 الرهن ففكت لا يبطل الرهن وروي صحيح عن اصحابنا انه رضاء  
 ويبطل الرهن ولو امره المولى ببيع متاع غيره بغير ما دونه ولو راي  
 عهده في حاقه ببيع ففكت حتى ياتي متاعا كثر من ذلك كان اذا  
 ولا ينفذ على المولى ببيع العبد ذلك المتاع ولو راي المولى عهده بيشترى

شكلا

شكلا بدراهم المولى او دنا غيره فلم ينعهم بغير ما دونه لم كان نقد المولى  
 كان للمولى ان يسترده ولا يبطل البيع بالاعتداد ولو ان رجلا  
 دفع الى عبد رجل متاعا له ببيع فباعه بغير اذنه المولى فراه المولى ولم ينعهم  
 كان ما دونه في التجارة وهذا ذلك البيع على صاحب المتاع وتكلموا في  
 النعمه قيل ترجع الى الامر فيقول العبد وقال بغيره والشايع لا يثبت الاذن  
 بسكونت المولى ونما به يلعب في التبين والملاذون جرمهم اذنا عما  
 بان قال له اذنت لك في التجارة ولم يقيد ببيع شيء بغيره بل رايه  
 بقوله لا بغيره شيء بعينه او حكمه الا بالادب الكسوة وجملة قوله ان  
 يبيع مبتدأ مؤخر ويشترى بغيره لو اذن له مولا اذنا عما لم ذكرنا  
 ولم يقيد بغيره شيء بعينه ولا بنوع من المتجره جاز له التعرف في جميع  
 التجارة ببيع ويشترى لان النطق يستدل بجميع انواع التجارات  
 اما اذا امره بغيره شيء بعينه كالحكم والكسوة لا يكون ما دونه لانه  
 استخدام ولو صار ما دونه لم يملكه لانه استخدام بغير استخدام لما مر  
 تفصيله قال في التبيين دعي هذا الامر ببيع كسوة بعينه لا يكون  
 ما دونه وكذا لو قال اجر نفسك فلان لانه امر بعقد واحد فيكون  
 استخداما بخلاف ما اذا قال له اجر نفسك من الناس او اقد ضياعا  
 او خبثا او قصارا او قال اذني الفاضل خرجك يكون اذنا لانه  
 امره بعقد متعدد فيدل ذلك على الاذن ولو امره بنوع من التجارة  
 كان اذنا في جميعه وكذا اذا قيد بوقت او بمكانه شخص لا يقيد به  
 عندنا وفيه خلاف لرؤسنا في بناء على انه تدبير عندنا عندنا لمعنا  
 شخص قال له في فتاواه في كسبه واذا دفع الى عهده رباة وحرارا  
 يسقط لغيره في غير ثمن فليس له اذن في التجارة ولو قال على التجار  
 وبهم فانه اذن لانه لم يقره ببيع من شخص بعينه فيكون امره ببيع



من الناس فيكون امره يفتقد منفعة وفي السراجية وكذا اذا اذن له  
ان يخطب او يستسقى الماء ويسمى وفي المحيط وكذا لو دفع اليه حمرا  
واورو ان يخطب بغيره لغيره باجره ان اذنا وكذا اذا لم يقبل لنفسه ولم  
يعين شخصاً انتهى ويدلها اي يجوز له التوكيل بالبيع والشراء لانه من  
توابع التجارة فلا يمتنع من مباشرة العمل فيحتاج الى كفيل ويسلم  
اي ويجوز للمأذون ان يبيع بالسلم ويقبل السلم من اخرات ذلك من صنع  
التجار ويرى اي يعطى الرهن ويرهن اي يقبل الرهن من الاخر لانها  
من توابع التجارة اذا اذنا ايضا وانما في استيفاء يقرر ذلك بالهلاك  
ويزرع اي يدفع الارض مزارعة وياخذها لانها مما يطلب به الزرع وقد  
قال صلى الله عليه وسلم المزارع يتأجر به ذكره في التبيين لان  
البذر ان كان من قبله فهو للبذر والارض وان كان من قبله  
الارض فهو جارة نفسه وانما يملكه كالاوجهين وكذا المساقات لما في  
التبيين ويسمى بذر بزرعه لانه يقصد به الزرع قال عليه الصلوة و  
السلام المزارع يتأجر به ذكره ابن ملكة في شرح الوقاية ويشترط ان  
اي شركة عنان لانها معا صنع التاجر فليس له ان يفاوضه لئلا يكون  
جائز لانها تضمن الكفالة وهو لا يملكها وفي الكفالة شركة الغنم  
انما تصح منه بالعقد والشركة اما اذا اشرك العبدان كما اذنا  
لهما في التجارة شركة عنان على ان يشترى بالعقد والشركة بينهما  
لم يجوز ذلك السنة وجاز العقد لان في السنة في الكفالة من حاجه  
والماذون لا يملك الكفالة وليس في العقد معنى الكفالة من حاجه فيهم  
بقدر ما يملك لا بقدر ما لا يملك كذا ذكره ابن ملكة في شرح الوقاية ويستأجر  
ويؤجر ولا يفسد لود صليته بينه ويستأجر البيوت والمساكن ويؤجرها  
ويؤجر غلاته ويؤجر نفسه من اخرات تلك منها من باب التجارة

لما فيها من تحصيل المال وقال الشافعي ليس له ان يؤجر نفسه لانه ليس له ان  
يتصرف في نفسه ونفسه يطلب في التبيين ويضارب اي ياخذ المال مضاربة  
ويؤجر المال مضاربة لانها من عود التجارة قال المصنف في فتاواه واختلف  
مشايخنا في المضاربة في نوع خاص اذا اذن لعبد من المضاربة في التجارة  
ان يصير مأذوناً في كل ما امره في ذلك النوع خاصة منهم من قال يصير  
مأذوناً في ذلك النوع لانه استفاد الاذن من المضارب وقال شمس  
الائمة الرخصة الاصح عنده ان يكون مأذوناً في التجارة كلها انتهى  
ويطبخ اي يعطى رجلاً قدر من المال ليتجر به ويحدث الزرع لانه من  
توابع التجارة ويعبر اي يعطى شيئاً عابريه وياخذ ويغير بدن ووديعه  
وعصب لان الاقرار من توابع التجارة لانه لو لم يبيع اقراره لم يعلم  
احد فلا بد من قبول اقراره فيما هو من باب التجارة والاقرار بالدين  
منه وكذا بالغصب لانه ضمان معاوضة عندنا الغصب بالضمان  
فكان من باب التجارة ولو باع اي المأذون شيئاً او اشترى بغير  
فاحكم جائز اي عندنا في خلافاً لها يعني وقال لا يجوز بيع المأذون  
وهو لا يتعاقب بمسئله وشراؤه بما لا يتعاقب بمسئله لان الحق  
من الاذن الاستبراء والعقد بالغ حكم اختلاف فلا يدخل تحت الاذن  
فلا يجوز لما لم يجر العقد بالغ حكم من الآل والوصية والمقاضة في مال  
الصغير ولم ان المأذون متصرف لنفسه كالحرف فيبيع عقده بالغ  
اختلاف ما استشهدوا به لان تصرفهم للصغير هو مقيد بالنظر لم  
يجوز بغير اليسير وهو ما يتعاقب به بمسئله انما قال القدر الاشارة  
عنه ولو حاشى اي ولو باع المأذون شيئاً باقل من قيمته اي شئ  
بكثر منها في مرض موته هو ذلك اي اعتبر بماتة من جميع المال  
ان لم يكن عليه اي المأذون دين لما ذكرنا انه متصرف لنفسه كالحرف

حش



ان كانت على المادون دين فمن جميع ما سبق يؤدى دينه اولاً بما سبق بعد  
 مقضاء الدين يكت كل عايات لان الاقتصاف المحر على التملك لحق الورثة  
 فلا وارث للعبد ولا يقال المولى وارث للعبد لان رضى بالاذن يسقط  
 حقه ولهذا لا سقط الوارث حقه في الثلثين لغرض المصلحة في الكل  
 كذا في النهاية وان لم يبق اى بعد اداء الدين المادون شيئا بان كانت  
 الدين محيطة بما له ادى المشتري جميع المحايمة او رد جميع لبطان المحايمة  
 يعنى وان كانت الدين محيطة بما له بطان المحايمة فيقال فيقال للمشتري اذ جميع  
 المحايمة والارثه جميع كما في المحر اذا حان في مرض موته كذا في النهاية ولم  
 اى للمادون ان يضيف معاملته اراد به الضيافة اليسيرة وهو ما لا يقدر  
 التجار اسرافاً وهذا الصريح كما في شرحه وانما جاز ضيافته من معاملته  
 لان اتاخر محتاج اليها لا يستحق ثوب الاغنياء قال في النهاية ويضيف من  
 يعلمه لانه من صنيع التجار لانه روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 سلم كان يجيب دعوة المملوك والمراة منه المادون له لان المحذور عليهم  
 ليس له ان يتخذ الضيافة اليسيرة لعدم الاذن ولا يمكن ان يقدر  
 للضيافة تقدير لانه يختلف باختلاف كثرة المال وغيره وفي البزارية  
 ويتخذ الضيافة اليسيرة لاكثرية وذا بقدر المال حتى لو كانت في يده  
 عشرة الاف درهم فبعضه يسيرة ولو كان عشرة دراهم في يده  
 فبذائق كثير وله ان يحيط من الثمن بعيب قدر ما يحيط بالتجارة لانه  
 من صنيعهم وقد يكون كخط استبراه من قبل المحيب قبل اللعب  
 لانه لا يحيط بدونه لانه يسرع بمحض بعد تمام العقد وهو ليس من صنيع  
 التجار لانظر له في كخط من غير المحيب ولا في كخط اكثر من العادة بخلاف  
 المحايمة ابتداء لانه قد يجتاز اليه التاجر على ما يشاء ذكره في  
 التبيين ثم قال وله ان يتجمل في دين وجب له لانه من عادة التجار

وله ان ياذن لرفقة التجارة لانه من صنيعهم لا يجوز له ان يتزوج  
 او يزوجه عبده الا باذن المولى كما في النهاية لانه ليس من باب التجارة ولان فيه  
 ضرراً على المولى لو جوب المهر والنفقة في رقبته وفيه منقصة ولا يتيسر وان  
 اذن له المولى كذا في شرحه ملا حصر ومضرا الى تحفة الفقهاء وكذا اى  
 لا يتزوج امته خلافا لاي يونس يعنى قال ابو يوسف يزوجه الامه دون  
 العبد لان فيه تحصيل المنفعة وهو تحصيل المهر لسقوط النفقة فالبقية  
 اجارنها ولهذا جاز للمكاتب دو حصة الكتاب ولهما ان الاذن يتناول  
 التجارة والشروط ليس بتجارة ولهذا لا يمكن تزويج العبد بخلاف  
 المكاتب والكتاب والوصى لان المكاتب يمكن الانساب وذلك لا يخص بالتجارة  
 وكذا الاب ويجوز له حصة لان تصرفهم مقيد بالنظر للصغير وتزويج  
 الامه من النظر كذا ذكره الزيلعي في التبيين ثم قال وعلى هذا الخلاف  
 الصبي والمعتوه المادون لهما والمكاتب والشريك عتاقا ومغادضة  
 جعل ما حب مهادنة الاب والوصى على هذا الخلاف وهو سهو فانه  
 ذكره كسنة بنفسه في كتاب المكاتب مثل ما ذكرنا ولم يذكر فيها خلافا  
 بل جعلها كالمكاتب وكذا في عامة كتبها بما لا يسقط وتختص كذا  
 والتمتة انتصروا ولا ان يكاتب اى ولا يجوز له ان يكاتب عبده لانه ليس  
 من باب التجارة ولان الكتابة اقوى من الاذن لانها توجب حرية العبد  
 في الحال وحرية الرقبة في الحال والاذن لا يوجب شيئا من ذلك ولا يبيح  
 لا يستحق ما هو فدية الا اذا جاز له المولى ولم يكن على العبد دين و  
 تمام في النسخ او يعتق يعنى ولا يعتق عبده ولو كانت المعتق بمال لانه  
 لا يمكن الكتابة والمكاتب عبداً ما سبق عليه درهم فالاعتق اولى اى بان  
 لا يجوز وهذا اذا لم يحجز المولى فان اجاز له دين عليه جاز لانه يمكن  
 انشاء المعتق ويمكلا الاجارة وقبض المال الى المولى دون العبد وكذا



اذا كانت عليه دين عندهما لكن ضمن قية العبد للفرمان لانه لو انشأ  
 العتق جازم ضمن النعمة وكذا اذا اجاز ولا سبيل للفرمان لانه ما تؤدى  
 كسبح ولا حق لهم في كسب بخلاف بدل الكتابة لانه تؤدى في حال  
 الرق فتعلق به حقهم كذا في كماله او يقرض بعينه وليس له ان يقرض او  
 يهب ولو كانت الهبة بعوض لانه لا منها تبرع محض ابتداء فلا  
 يمكنه المادون او يهدون بعينه ليس له ان يهدون الا البس من الحكم  
 يهدون وهو بضم حرف محض رقة اي لا يجعل هدية قيد بالسير وهو  
 قدرا يتخذ للضيافة البسيرة لانه لا يملك اهداء اكثر منه وقيد  
 بالحكم لانه اهداء قدر البسيرة الدراهم غير جائز وقيل يملك  
 التبرع بما دون درهم وفي الفتاوى الصغرى مما دون يملك التبرعات  
 البسيرة حتى يملك التصرف بما دون الدرهم ولا يملك التصرف بالدرهم  
 والعبد المحجور لا يهدون البسيرة ايضا اي لا يهدون اكثر من الدرهم الا ان  
 وعن ابن يونس اذا دفع المولى الى المحجور رقت يورثه فدعا الى المحجور عليه  
 بعض رفاقة على ذلك الحكم لا لا يبيع ماله بغيره بخلاف ما لو دفع اليه  
 قوت كسبه لانهم اذا اكلوه ينخرروا به كذا في الشيبين قالوا ولا بأس  
 للمرأة ان تستصدق من بيت زوجها البسيرة اي شيئ يسير كالزينة وكذا  
 بعنه بدون الاستطلاع راي الزوج لانه ذلك مادون فيه عادة وما روي  
 ان عليه صلوة والسلام قالوا هم جميع الودائع لا تحرق المرأة من بيت  
 زوجها فتقبل الحكم فقال عليه الصلوة والسلام الحكم من افضل  
 امواكهم المراد به المذخر كالحقنة ودقيقها واما غير المذخر فله ان  
 تستصدق به على عادة تجارتها بين الناس والاصح لا يملكها في  
 مال الصغير ما يملكه العبد مما دون له من انحاء الضيافة البسيرة  
 والصدقة في حق النبيين قال في المنهاج وسئل عن رجل عسر رضى الله عنه

عن العبد هل يستصدق فقال بالرقيق وكذا وقال انك في ليس للمادون  
 ان يتخذ دليمة ولا يهب الحكم ولا يبيع مطلقا ولا يبيع له عن قضا  
 وجب عليه ولا يبعد عن النعمان كذا في خزائن الفتحة لانه ليس  
 وقال ويصالح من قضا من وجب على عبده انتهر وما لمزم مما دون  
 من الدين بسبب التجارة او في معناها يبيع ولا دين وجب على كذا  
 بتجارته او وجب عليه بما هو بموجبه التجارة كبيع وطراء واجارة وبسبب  
 هذا يرجع الى الاول وهو ما وجب بتجارته وعقب ومعد امانة لانه يبيع  
 معتقون عليهم وبالضمان يملك فصار من قبيل ضمان التجارة ولم يقدروا  
 غريمه وديعة بان يتاخر فيها كذا في الوقاية لانه كما ذكرنا لامة اعلم  
 لانه يشمل الوديعة والحضارة والبيعة وقال الشركة كذا ذكره ابن  
 الملق في شرحه في الوقاية وعقار ما سارها فوطئها فاستحققت اي  
 الامة لانه اذا اشترى امة فوطئها فاستحققت وجب عليه العتق اذا  
 وجوبه بسبب الشراء لانه لو لاه لوجب عليه العتق او اذنت باقراره  
 او بالبيعة كما في شرحه في الوقاية هذه امثلة التي في هذا وجب عليه  
 بما هو في حقه من التجارة يتعلق اي ما لمزم من الدين بسبب التجارة او  
 في معناها كما في الامثلة المذكورة يتعلق برقبته اذ بقتة المادون كدين  
 الاستهلاك والمهر ونفقة الزوجة فيسبب اي العبد مما دون فيه كحضره  
 مولاه اذنا به لما خرج به في الحج والعناية به وجب جزم ملا خسرته كحضره  
 ان لم يقدح المولى اي يقدح المولى بالادوية وقال زفر والى في يتعلق  
 بالكتب لا بالرقبة فلا يتاخر رقبته وبيعها كسبه بالاجماع لانه رقبته  
 ليست من كسبه فلا يبيع فيه كسرا او مال المولى ولما ان هذا  
 دين فله وجوبه في حق المولى فيتعلق برقبته كدين الاستهلاك  
 والمهر ونفقة الزوجة ولان بسببها كانت جائزا جين كانت



ببيع المحل الدين على ما روي أنه عليه السلام والصلوة ببيع رجل يئول له سرق  
 في دينه فنفخ في حفاكه فبقي في حقه على حاله لعدم المانع وفيه تعلق  
 بريقته وفي الضرر على الناس وحامل لهم على المعاملة وبه يحصل مق  
 كونه كذا في التبيين وقوله ببيع أي ببيع الفاعل للمادون في ذلك  
 الدين بطلب الغرماء وإن لم يرض بذلك سيده لما دل عليه إطلاقه  
 ولكن لا يجعل ببيع بل ينتظر مدة لاحتمال أن يكون له دين يقتضيه  
 ومن مع محنا من قال يدير معوضة إلى رأي الفاعل وعن البرمكر  
 البجلي مدة ثلاثة أيام كذا في الدخيرة لما في جامع الرموز وهذا إذا كان  
 السيد حاضرًا فإن غاب لا يبيع لأن خصمه في رقبته هو السيد وبيع  
 ليس بحتم فإن لهم استيعاء للمادون كما في الدخيرة ولا يبيع إلا مرة  
 دفعا للضرر فلو لم ينفذ ببيعنا وإنما ببيعنا في النفقة مرة بعد أخرى  
لا خاد جيت شيئا فشيئا كما في النكاح الكلام جامع الرموز ويقسم أنه  
 ببيع غيابة وما في يده أي للمادون من كسبه سواء حصل ذلك الكسب  
 قبل الدين أو بعده بالخصص أي بمقدار نصيب من كل واحد منهم  
 ثم إن فضل من دينهم يبيع في نفسه سواء كسبه قبل الدين أو بعده  
 ومعه هذا عقب قوله من كسبه كما ذكرنا أو استعده أي وما يقبل من هبته  
 لأن دينه يتعلق بكسبه وما وهب له أيضا وما يقبل عليه أي على المادون  
 من الدين يطلب به بعد عتقه أي إذا لم يبق منه الدين يطلب للمادون  
 بالباقي بعد العتق لتقرر الدية في رقبته لهم وفاء الرقبة ولا يبيع ثانيا لما  
ذكرنا وما أخذه سيده منه أي من كسبه للمادون قبل الدين لا يبيعه  
 لأنه فرغ عن حاجته في ذلك الوقت ولا يتعلق ذلك الدين به وفيه  
 استرة إلى أنه يتعلق بما أخذه بعد الدين فيستر عنه وإلى أنه لو  
 باع سيده بعد الدين كان باطلا فغير معناه سيدي بل لا

موقوف

موقوف على اجازة الغرماء وقيل إن فاسد لانه لو اعتقه المالك بعد  
 العتق يبيع ولزم منه قيمته فلا يكون موقفا كما في الدخيرة وذكره في  
 جامع الرموز قال في الفتح اعتق كونه المادون وهو عالم بالدين  
 ضمن الأقل من قيمة العبد ومن الدين كما لو لم يعلم ولو اعتق بما في يده  
 كالأرض والفرق أن الاعتاق التزام الموجب فلو التزم الدين نصا  
 لا يضمنه أزيد من قيمة العبد ولو التزم موجب الجحيت يضمنه جميع الأرض  
 بأحد كونه بطلب بعض الغرماء فليبقية الغرماء طلب النقص إذا لم  
 يستحل بهم الثمن ولا عاباة في البيع يبيع ولا يبيع البعض فإن بعضهم  
 غيب فرفع الأمر إلى الحاكم البعض بناء على ما حكاهم ليس للبقية طلب  
 النقص كذا في البرزخ وفي السراج كونه إذا باع العبد للمادون  
 بغير إذن الغرماء فلم يفسخ إن كانت ديونهم حالة إلا إذا دخل  
 الثمن وكانت فيه وفاء الديون وتماه يعرف في الفقه وفيه أي للسيد  
 أخذ غلة أجرة مثله كعشرة دراهم وكل شهر مثله مع وجود الدنيا  
 أي استحسانا والمراد بالغلة الحزبية التي ضرب كونه على العبد كل  
 شهر عشرة دراهم مثله يعني لو كان كونه أخذ غلة من العبد كل  
 شهر مع قيام الدين عليه جاز والقبول أن لا يجوز لأن الدين  
 مقدم على حق كونه في الكسب وجه الاستحسان أن في ذلك دفع  
 للغرماء لأن حقهم يتعلق بمكاسبه ولا يحصل الإيقاع إلا ذات  
 في التجارة فلو منع من أخذ الغلة يحكم عليه كونه فيفسد به الاكتساب  
 قال في الفتح والغلة كل ما يحصل من ربيع الأرض أو أرباحها أو أجرة غلام  
 ونحو ذلك انتهى والرائد عليها أي على الغلة للغرماء يعني لو أخذ أكثر  
 من غلة كونه رد الفضل إلى الغرماء فتقدم حقهم في التبيين ولو  
 كانت كونه يأخذ من العبد كل شهر الغلة قبل حقوق الدين كانت له



ان ياخذ بعد حكمة غلة مثله استحقاقا لان في اخذه غلة مستغنة للفرق  
 فانه يتركه على حاله لاجل ما يحصل له من المنفعة فلو لم ياخذ بغير عليه  
 فيفد عليهم بغير الكسب اذا اخذ منه اكثر من غلة مثله فيسترد منه  
 الزيادة لانه لا يمكن من ذلك لم يحصل غرض الغرض فلو لم يكن في اخذه فائدة  
 لهم فيؤخذ فيه بالقياس فيمنع فيقدم فيه حقهم انتهى ويحكم للمادونات  
 ابق بعنه اذا ابق العبد للمادون صار محكوما عليه لوجود دلالة الجهر اذا  
 انطقت المولى لا يرخص بتصرف الابن كمتصرف واذا عاد قبل يعود  
 ما ذونا والصحيح انه لا يعود لما في الذخيرة او مات سيده لان الاهلية  
 يثبت بالموت او جنى اى السيد جنى لا مطبقا بالكراس وانما فان جنى  
 غير ذم فالعبد على انه لا يردت بمشراة الميراث عن ابيه يردت الميراث  
 اكثر السنة فصاعدا وعن محمد سنة فصاعدا وعندها في يقدض الى  
 ركن المقاضى وبه يفتح فان مستهاجته الى التوقيت فافق سنة  
 لما في شقة الوانقات كذا في جامع الرموز وفيه وكجوز ان يعود الضمير  
 للمادون فانه الجهر ولم يعد اذ لا تامة اذ كفى اى للمادون بدار  
 الجهر مرقدا وحكم انفا في الجاه فانه يموت في حكم حتى يقسم حاله  
 ذكره في جامع الرموز ثم قال وهذا عندها واما عنده فيمجد الارثاد  
 صارت تصرفاته موقوفة او جهر اى السيد عليه اى للمادون وعلم  
 به اى بغير اكثر اهل السوق بعنه او جهر عليه بشرط ان يعلم للمادون به  
 واكثر اهل سوقه لانه لو جهر بغير علمه لشردا به قيد بالاكتر لان  
 اعلام الناس قد وسع فيقام الاكثر مقام الكل فان جهر بعض من  
 رجل او رجلين لم ينجح لانه كان مادونا اذ ناغا ما فلو كان الاذن  
 خاصا بان اذن بمحض من معدودت الجهر بالجهر بشرط ان يعلم  
 العبد ومعدودت وقام في جامع الرموز وقد تقدم تفصيله في

كتاب

كتاب الجهر قال في الميراث بغير يرد المولى له جهر عن التصرف او ليعال جهر جهر  
 عليه ان علم هو اى للمادون واكثر اهل سوقه ان كان الاذن مشايخا  
 حتى لو جهر عليه في السوق وليس فيه الارجل او رجلين لا ينجح الجهر بشرط ان  
 الجهر ويشوع فيقام ذلك مقام الظهور عند الكل اما اذا لم يعلم الا العبد  
 ثم جهر عليه بعونه بغيره باشتغال الحزونة وفي البزازنة اذا اذن العبد  
 وهو لا يعلم مع حتى اذا علم صار مادونا لما له جهر وهو لا يعلم بالجهر ايضا  
 بغير الجهر فلو علم باذن سابق على الجهر وتصرف لا ينجح لعنه الجهر هذا  
 اذا كانت الاذن مقصودا فان ثبت ضمن فان كان قال بايعوا  
 عدي ثبت بلا علم انتهى بخلاف ما اذا قال بايعوا ابنه الصغير قال  
 قد اذنت له في البيع جهر وتسمح اى الامة للمادون ان استولهها  
 سيدها انتهى نا اذا لم يصير بخلافه خلا فالمرور اعتبار البقاء  
 با ابتداء فان المولى لو اذن لانه ولده جاز فكذا اذا استولهها بعد  
 الاذن وهو القياس وجه الاحتقان ان العادة جهر بتخصيص اولى  
 الاولاد وان لا يرخص بخوجه واختلاط بالرجال في المعاملة والتمارة  
 ودليل الجهر كجهر كذا في الميراث لان دبرها اى لا ينجح المادون ان دبرها  
 العادة لم ينجح بتخصيص بتخصيص المديرة فلم يوجد دلالة الجهر فيثبت  
 لما كانت ويضمن اى سيدها القيمة اى قيمة المستولدة المديونة والمديرة  
 المديونة للفرم فيها اى الاستيلاء والتدبير لانه اتفق على تعلق به  
 حق الغرض لانه اشتمع اليه بفعله وباليه يفتى حقهم واقراره  
 اى للمادون بعد جهر او اقراره بان ما في يده امانة او غصب جهج  
 استحقاقا فيقبضه منه عند ابيه في خلا فالصالحين وقال لا يصح اقراره  
 وهو القياس لان لصحح اقراره هو الاذن وقد زال بالجهر ويدل على  
 اكتماله قد بطلت بالجهر لان يد الجهر عليه غير معتبرة وجه الاحتقان



ان المحقق لا يحرر قبل الحجر عليه هو اليد ولهذا لا يصح اقراره قبل الحجر عليه  
 فيما اذا اخذه المولى واليد باقية حقيقة وان استغفر دينه  
 اى المادون رقبته وما في يده جميعا لا يملك سيده ما في يده من المال  
 لانه منصرف لنفسه وانما يقع للسيد خلافة بعد فراغه عن حاجته ثم يخرج  
 على ذلك بقوله فلو اعترف اى السيد عبد المادون في يده اى المادون المدينين  
 مستغفرا لا يصح ما ذكرنا وعندهما يملك اى السيد ما في يده من المال لانه  
 في الرقبة فيصح عتقه اى السيد فيعتق العبد وعليه قيمة لوجود سبب  
 ملكه في كسبه وهو مكره رقبته ولهذا يملك اعتاقه ولو طرأ الجارية للمادون  
 لها وهو دليل على ان المالك يضمن السيد عندهما قيمته اذا كان مورا  
 ويستحق المقتضى ان كان مورا معسرا ثم يرجع عليه لما في مقتضى  
 وان لم يستغفر اى دينه برقبته وما له من اى عتق المولى عبدان  
 كسبه اتفاقا ويصح بيعه اى المادون المدينين ما معه من سيده بملك  
 القيمة او اكثر لان غير متهم في ذلك لا يصح بيعه باكثر من القيمة ولو سيرا  
 ولو بائنه من اجنبى جاز لعدم متهمته قال في جامع الرموز وهذا عنده  
 واما عندهما فيصح من سيده مطلقا الا ان السيد يحرر بين الالة  
 العبد وبين نفسه ليس وقيل الصحيح ان قوله كقولها ويصح بيع سيده  
 منه اى المادون يملكها اى يملك القيمة لا باكثر اى لا يصح باكثر من القيمة  
 ولو سيرا فان الزيادة لا تسلم للمولى كدونه متهمته في معاملته مع المولى  
 كحق الفراء ويكون المولى بالخيار ان يحط الزيادة وان شاء  
 نقصه ليس صيانة كحق الفراء وكذا رايه بقوله كما فلو باهى اى المولى  
 متاعه من عبده باكثر من قيمته بقيل او كثر كحق اى المولى ان لا يداو  
 ينقص البيع كحق الفراء بخلاف البيع من الاجنبى ولو باهى المادون مع  
 الاجنبى بالغنى اليسير يجوز ولا يؤثر المشىء باذالة الغائب وهذا

يؤثر

يؤثر المولى باذالة الغنى عند هالان الغنى اليسير دائر بين الوجود  
 والعدم بدخوله تحت تقديم المقدمات فاعتبرناه موجودا في حق المولى  
 للقيمة ومعدوما في حق الاجنبى لعدمها علما بالشبهين فان سلم سيده  
 اليه اى المادون جميع قبل نقد المكن اى قبل قبضه سقط اى الغنى  
 من رتبة المادون اذ بالشليم بطل حق السيد في كسبه وهو لا يستوجب  
 على عبده دينا قال في جامع الرموز وفيه إشارة الى انه لو كانت الكسب عرضا  
 لكان للسيد مطالبته منه كما اذا ادعى عبده او غصبه منه كما في الكسب  
 وغيره وفيه إشارة الى انه لو اخذ العبد من مال سيده شيئا ثم اعتق كان  
 للسيد مطالبته عنه او عن وارثه انتهى وله اى للسيدات لا يسلم اى  
 المبيع حتى ياخذ غنمه اى لاستيعاذه غنمه عن المادون فان البيع وان  
 زال عن ملكه الا انه قد يبقى ملكه اليد حتى وصل اليه المكن فله حبه  
 بثمنه وانما قيد المادون بالمديون إشارة الى انه لو لم يكن مديونا لم يكره  
 بيعه من السيد ولا يصح منه كما في مقتضى كذا في جامع الرموز ويضمن السيد  
 اى للفراء مديونا بالانقل معقول يضمن من قيمته ومن الدين اى اذا كان  
 الدين اقل من قيمة المديون المادون يضمن الدين وان كان في العكس  
 ضمن القيمة اذا تعلق حقهم بالرقبة وهو قد انفصلا وما زاد من دينه  
 على قيمته طوبى به معتقايه ان بقى من دينهم شي ولم تذهب القيمة  
 فللفراء ان يطلبا المادون بما بقى بعد الحركة لان الدين في رقبته ولم يلزم  
 المولى الا بقدر ما اتلف من حقهم بقى مائة عليه كما كان وفيه إشارة  
 بانه حتى اعتاق السيد عبده المادون المديون وغير المديون او في  
 وفي التجديد بالمادون المكن بانه لو اعتق المديون او المولى المادون  
 لم يضمن لعدم اتلاف الحق كما في جامع الرموز وفيه إشارة ولو اعتقه المولى  
 باذن الفراء فله ان يضمنوا مولاه القيمة وليس هذا كاعتاق





الراهن باذن المرحوم وهو مفسر لانه قد خرج من الرهن باذنه والعهد  
 المأذون لا يبرأ من الدين باذن المرحوم ذكره الزيلعي وغيره الى المحيط  
 وان باعه اي المأذون سيده وهو اي المأذون مديون مستوفى اي  
 يحيط برقبته وماله وغيبته اي العبد المأذون المشتري بعد القبض للفرمان  
 اجازة بيعه واخذ غنمه او تضمن اي شفا من السيد او من المشتري  
 يعني ان شاء الفرماء اجازة البيع واخذوا غنمه وان شافوا ضمنوا البايع  
 او المشتري قيمته اي قيمة المأذون المديون لان كل واحد منهما متعهد  
 البايع بينهم وتسلمه الى المشتري والمشتري بالقبض والتغيب هذا اذا  
 باعه بمثل لا يفي بدويته بدون اذن الفرماء والدين حال واما  
 واما اذا كان بخلاف هذه الاشياء الثلاثة فلا ضمان على المولى ثم ان  
 ضمنوا المشتري رجع المشتري بالثمن على البايع وان ضمنوا البايع قيمته  
 سلم له الثمن ولزم البيع كذا ذكره ابن الملا في شرح الوقاية ثم قال  
 وانما قيد بقوله ويحسب المشتري لان الفرماء اذا قدروا على العبد كان  
 لهم ان ينقصوا البيع الا ان يقضى المولى ديونهم لان حقهم  
 يتعلق برقبته فان ضمنوا بالثمن يرد اي الفرماء السيد قيمته ثم رداى  
 البيع عليه اي على المولى بعيب رجع اي المولى عليهم اي على الفرماء  
 بالقيمة وعاد حقهم اي الفرماء في العبد يعني يكون حق الفرماء في العبد  
 لارتفاع سبب الضمان وهو البيع والتسليم نصا كالغاصب باي  
 وسلم ضمن القيمة ثم ردد عليه بعيب كان له ان يرد على المالك و  
 يسترد القيمة قال في الفتاوى هذا اذا رده قبل قبض مطلقا لانه في  
 من كل وجه وكذا اذا رده عليه بخيار الرؤية او الشرط او بعده بقبض  
 وان رده بعد القبض لا يقضى فلا سبيل للفرماء على العبد ولا المولى  
 على القيمة لان الرد بالشرا حتى اقاله وهو بيع في حق غيرها انتهى

وان

وان باعه اي ان باع المولى العبد المأذون من رجل واعلم اي المولى  
 يكون اي المأذون مديونا ثم جاء الفرماء بعد ما قبض المشتري العبد  
 فلو لم يرد البيع ان لم يعمل ثمنه اليهم لتعلق حقهم بالرقبة استعفاء  
 او بيعا وبالباع فان هذه الحجة وان وصل اي ثمن اليهم ولا ضمانات في  
 البيع يعني وبالحال المولى لم يبعه باقل من قيمته فلا اي ليس لهم ان يرد  
 البيع لان حقهم يتعلق برقبته العبد استعفاء لما اذا لم يعملوا الى الثمن  
 قال فان خات تا ويداد باي بمثل لا يفي ديونهم لان كان لهم حق  
 الاستعفاء الى ان يصل الى ديونهم وبعد البيع لا يمكنهم الاستعفاء في  
 ملاءمته وان لم يبعوا البايع وان كانت في الثمن وقفا بدويته  
 لا يكون لهم ولا يتهم بنقص البيع وقيد بكونه معلما لان البايع اذا علم كسري  
 ان على العبد ديناً والمشتري رضى بذلك سقط خياره في الرد بعيب الدين  
 حتى يقع البيع لازما فيما بينهما وان لم يكن لازما في حق الفرماء فلمهم ولاية  
 ينقص البيع وقيد بقوله ولا ضمانات لانه لو كانت فيه ضمانات يدفع المحاباة  
 او ينقص البيع كذا ذكره ابن الملا في شرح الوقاية قال في الفتاوى هذا اذا كانت  
 الدين حالا وكانت البيع من غير طلب الفرماء والثمن لا يفي بدويته  
 فاما ان كانت دينهم مؤجلا فالبيع جائز لانه باي ملكه وهو قادر  
 على تسليمه ولم يتعلق به حق لغيره لان حق الفرماء متأخر بخلاف  
 الرهن بالدين المؤجل حيث لا يجوز له بيعه لان المرحوم يملك اليد  
 فيه ولا بد للفرماء في العبد المأذون له ولا في كسبه وانما تعلق حقهم  
 بما ليس لقضاء الدين منه وذلك متأخر الى ما بعد حلول الاجل وكذا اذا  
 كانت البيع بطولهم لان البيع وقع لاجلهم وادانهم في البيع بمنزلة  
 بيعهم بانفسهم فلا ينقص وكذا اذا كانت الثمن يفي بدويته  
 ودفعه اليهم لان حقهم قد وصل اليهم فينقص البيع لزوال الكمانع



انتهى فان غاب البايع فالمشتري ليس خصما لهم اي للفرع يعني باع  
المولى عبده المديون وفتح المشتري ثم غاب البايع لا يكون المشتري  
خصما للفرع وان انكر اي المشتري الذين وهذا عند ابي ج ومحمد وعند  
ابي يوسف هو اي المشتري خصم ويصح لهم بالدين اي بدنيهم  
قال في التبيين وعلى هذا الخلاف اذا اشترى دارا ووجها وسمها اليه  
ثم غاب المشتري الواهب ثم حضر الشفع فان الموهوب له لا يكون خصما  
عندهما خلا فانه وعنهما مثل قوله في السكفة هو ابو يوسف يقول  
ان ذي اليد يدعي المالك لنفسه العين فيكون خصما في الكل من يارحم  
فيها كما لو ادعى مالا للعبد لا لنفسه او ادعى رجلا له رهن عنده  
ولهما ان الدعوى تتضمن فسخ العقد وهو قائم بالبايع والمشتري  
فيكون الشفع قضا على الغائب والمخاض ليس بخصم عنه ولا لا لو  
جعلناه خصما لا يغيد لانه يؤدي ان لا يجعل خصما في الاستثناء لانهم  
اذا اشترى الدار لا يمكن بيعه بدنيهم لانه يعود الى ملك البايع وهو غائب  
وفي بيعه قضا على الغائب وهو لا يجوز ولو كان البايع حاضرا والمشتري  
غائبا فلا خصوصية بينهم وبين البايع بالايجاب حتى يحضر المشتري  
لان المالك واليد للمشتري ولا يمكن ابطالهما وهو غائب فما لم يطل  
ملكه لا يكون الرقبة خلاصتهم لكن لهم ان يختموا البايع بتمت  
لانه صار مفعولا لحقهم بالبيع وتسليم فاذا ضمنوه بتمت جاز  
البيع فيه وكان الثمن للبايع وان اختاروا اجازة البيع اخذوا  
الثمن لان الاجازة اللاحقة بمنزلة الاذن السابق وتماه يعرف فيه  
ومن قال اي ومن قدم محرا وقال انا عبدي فلان فاشترى وباع فملك  
كالمأذون يعني لزومه فلا يثنى من التجارة ويقبل قوله في الاذن في حرم  
كسبه حتى يفتح دينه من كسبه كما في التبيين الا انه لا يبايع اي هذا

العبد الذين اي لدينه صيانة لحق السيد ما لم يقر سيده باذنه يعني لا يبايع الا  
اذا اقر سيده باذنه او اقاموا البيعة عليه فانه يبايع وفيه شطرا بانه يبايع  
كسبه بدون اقراره لان حق العبد بخلاف الرقبة كما في الكفاية قالوا لمصلحة على  
وجبة احدهما ان يميزان مولاه اذ لم يصدق بتمت فاعدا لكان او  
غير عدل لان ذلك ضرورة وندى واقامة الحج عند العقد غير ممكن وما  
صافق على الناس امره اتبع حكمه وما عمت بليته سقطت قضيت والقياس  
ان لا يصدق الحج وكذا على هذا القياس والاستحسان دعوى الوكالة  
للمضاربة والشركة والبضاعة وما اشبهها لثالث ان يبيع ويشترى  
ولا يجبر بشيء منه والقياس فيه ان لا يثبت لان الشكوت محتمل وفي  
الاستحسان يثبت لانه ما ذكروه لان عقد دينه يمنعان عن ارتكاب  
الحرم فوجب حمده عليه لوجوب حواصير المسلمين على الصلوة ما امكن  
فالعمل بالليل الناطق هو الاصل في المعاملة دفعا للضرر عن العباد فلا يشترط  
فيه الاخبار ان ما ذكروه له بل يكفى بطل حال فاذا ثبت ان ما ذكروه له بطل  
حاله حتى تصرفاته حتى يظهر خلاف ذلك وما لزومه من الديون فيستوفى  
من كسبه وان لم يفت اكتب بالدين لا يتابع رقبته لما ذكرنا وتماه يطلب  
فيه **فرو** قال في النسخ العبد المأذون يوكله ويتوكلا احدا في البيع والشراء  
والخصومة وغيرها ولو وكله انسان ان يبيع له شيئا بنقود او سبقة فهو  
جائز ولو وكله ان يشتري له شيئا لم يجز ذلك وكان مشتريا لنفسه  
الا ان يكون الموكل دفع الى المأذون في التجارة فاشترى بعينه فيجوز ذلك  
ولا يجوز له ان يأخذ العلف والارزاق اذا جنى عن نفسه ان يهاين  
المستفيد من عمله كما ان يعلم مال المأذون عشرة اشياء احدها  
يجوز ان يبيع مال المأذون وان يبيع مال غيره او يصدق  
به على انسان وانما لك ان يقر منه وهذه مسائل التلخيص اذا لم يكن على



الما دون دبح جازت وان كان عليه دين جازت له بغير الا ان يجزى  
بالما دون والرابع يجوز للولي ان يعق عبد المأذون وامته وولدها من له ان  
يدبر عبده وامته والسابع يجوز له ان يستول على امته وسواها على العبد  
في هذه المسائل الثلاثة اوله يكن فان كان على المأذون دين فله ان يبيع  
القيمة الا ان يكون في عين المأذون وفيما يقع في يده وفاء بالعبد فله ان  
يؤدى من ذلك وهذا قول ابي يوسف وعندها ما قد لا ابره اخر ان كان  
الدين يحيط عليه بقيمة العبد الذي اعتقه مولاه وفيما يقع يده سواء ذلك  
فعتقه بالحل وان كان الدين اقل من ذلك كان عتقه جائزا وتما حله  
يؤثر فيه وقد ذكرناه في اثبات السابع يجوز للولي ان يبيع من  
عبده شيء بالقيمة او باقل من قيمته الشفعة وان باي لاكثر فليس فاسد  
ولا شفعة فيه وان كان من يجوز ان يشتري منه بالقيمة او باكثر منه  
الشفعة وان يشتري باقل من القيمة لم يجز ولا شفعة فيما يشتري المولى  
او يبيع وهذه المسائل الاربع جازية اذا كان على المأذون دين فهي  
فاسدة كلها قال ولا يصير العبد مأذونا في التجارة الا بشفعة او جهادها  
ان يقول له مولاه في السوق قد اذنت لك في التجارة وانك ان  
يقول له المولى لنفسه باي عبدا عتق هذا وانك ان يخطم المولى كل  
شهر كذا من الدار والرابع ثامره بان يباع بغير نفاس وليس ذلك  
بأذن في قول الشيخ وفي من اذا اراد ان يبيع ويشتري لما يقع  
المأذون وسكت المولى وهذا اذا في قول ابي جهم واصحابه قال والسكوت  
رضي في عشرة مواضع احدها ان يشتري الرجل سبعة حالا فيكون  
للبايع حق الاسكوة حتى ياخذ حكمه فيقبضها المشتري وذهب بها و  
البايع يراه ويسكت ولا ينهيه فان ذلك السكوت من رضى بالتسليم  
وانك ان يهب رجل من رجل هبة معينة حاضرة تقبضها الموهوب لم

وذهب بها والواهب يرى ذلك ولا ينهيه منه ويسكت فان ذلك السكوت  
رضاه بالتسليم والثالث اذا ولدت امرأة الرجل ولدا والزوجة حاضرة  
ما لم ينش الولد عند ولادتها اياه او بعد ذلك بيومين ويسكت فان  
السكوت منه اقرار بالولد وليس له ان ينفيه بعد ذلك في قول ابي جهم  
في قول ابي يوسف ومحمد ان ينفيه فيما بينه وبين مدة النفاس منذ ولدت  
فاذا مضت الاربعون وسكت فان ذلك السكوت منه اقرار بالولد  
في قولهما والرابع الرجل اذا كانت له ام ولد فولدت له ولدا فله ان ينش  
سيداها ولدها فان حكمها وحكم ولدها حكم الزوجة ولدها على  
الاختلاف الذي ذكرناه والخامس البكر اذا زوجه وتعلم وسكت  
فان سكوتها رضا بذلك النكاح والسابع الصغيرة اذا ادركت وقد  
زوجها في غير الابن في قول الشيخ وفي قول الفقهاء غير الابن ويجوز ان يسكت  
بعد البلوغ وقد علمت بالخيار في قول ابي عبد الله وفي قول الفقهاء علمت  
اولم تعلم فسكت فان سكوتها رضا بالنكاح والسابع الشفعة اذا سكت  
فان سكوتها رضى منه بذلك البيع ويسقط شفعته وانك من الغلام بالشراء  
يبايع بمحض منه وهو يعلم بذلك ثم يقال له قم مولاه فيقدم فذلك اقرار  
منه بالرق والتاسع الامنة اذا بيعت مفقودا ذكرنا وانعاش العبد  
بيعه ويشتري ويراه مولاه ويسكت فان سكوتها رضى منه بغير ربه في  
قول الفقهاء ذكرنا من الاختلاف اشتهر وفي الصوري القاضي اذا  
راى عبده يبيع وسكت لا يصير مأذونا في التجارة فان ارسل المولى  
اليه او كتب فبلغ بغير ما ذكرنا كيف ما كان كالرسول ولو اجزه فعند  
قبل يصير مأذونا كيف ما كان ويجزى في المختار الاذن كالمختار على الاختلاف  
المعروف ولو صدق العبد المختار بالاذن والمختار بغير ما كان المختار  
المعروف الا بالاذن قال اذنت لك في التجارة لا تبني فاحس فباء



يبيع لان الاذن لا يقبل التخصيص للعبد والجسم والمعتق المأذون لهم  
اذا باعوا بغيره فاحس يبيع عند الامانة الزوجية وقيمة البيت وهو الامة  
اذا تصدقتا بالمطعم لا باس بذلك اذا كانت على الرسم في العرف وان  
لم يكن باذن الزوج وهو في استن وخرائط الفوائد ولا باس باجابه دعوة  
العبد التاجر واستعار ثوبه ودابته ولو اقر لها ذن في مرض الموت جاز  
استن وفي الخبايا انما جعل سكوت الموتى اذ ان لم يسبق منه ما يوجب  
شئ الاذن حالة السكوت اذ لو سبق منه ذلك لا يكون منه اذنا اتفاقا  
وفي كنف اذ اراد عبده يتزوج فكت لا يكون اذنا بالتزويج وكذا لو اتفق  
مال غيره وصاحب ينظر وهو ساكت لا يكون اذنا منه وكانت له ان  
يطلبه بالفتايات ذكره الربيع في التبيين وفي الثانية ولو اذن لعبد ابني  
لا يصر ما ذنوا ولعبد المصوب يكون ما ذنوا لا يبيع الا بغير جاز  
وبيع المصوب جاز فكذا اذ ذنوه في كنفه قال العبد لا انجاء عن التجارة  
يكون اذنا اذ لم اخدمه لبيع فمحنة دين قبل للذي اذن لم اذ ذنوه  
ولا بعنا نصيبك فيه اقر العبد المأذون بالوكالة بالمال لم يبيع وبالديون و  
العقوب واستهلا لا الودائع والعراق ولجنايا في الاموال جاز وبوا خذبه حالا  
ولو اقر بالجناية كوجبة للدفع او الفداء لم يبيع ولو اقر بمهر امرأة وصدقة  
بوا خذبه بعد كونه ولو اقر باقتضاها لم يبيع لا يبيع الاستدق كونه  
استن في بيان احكام تصرفات الجبة تعرف الجبة وكذا تعرف  
المعتق الذي يفتقر ببيع والشرايات تقع بغير ان كانت نافعا محض كالاكلام  
وقبول الهبة من الاخر وقبول الصدقة من المأذون ان من الولي لانه  
كالبائع فيه ورحانه من ميراث ابية المفرد مفارقة من زوجته المفضلة  
لا يضاف الى الملاءمة بل ان كثرهما ذوات سلم بينهما من احكامه اللازمة  
دون الاصلية ان اخذها سادة الدار فيكون للملاءمة نفع لم من

كل

من كل الوجه كذا اخذته في جامع الرموز وان حتر عينه وان كانت تحترق  
ضار اليه من جميع الوجوه كالطلاق والاعتاق ولو على مال فلا يبيع ولو  
كان باذن اي من قبل كونه لان الجبة مظنة الاعتاق لا الاضرار والطلاق  
والاعتاق وضعا لا زلة للملك وهو حر ملكه محض ولا يجوز سقوط النفقة و  
الاول وحصول الكواب بالثمن وغير ذلك مما لا يوجب ضارا اذ الاعتبار للوضع  
وفي كنف اذ اذنا لو جاز هذه التصرفات بعد البيع لم يبيع نعم لو كانت  
اجازته بلغظ يبيع لابتداء العقد فيه اذ قال بعده اذ وقت ذلك الطقة  
او الاعتاق فانه يقع في جامع مصفاه الى انه لا يبيع هذه التصرفات من  
غيره كالاجرة والوصية ومما جاز لان فيها حررا في جامع الرموز ثم قال و  
يستثنى مما جاز الحررة عن قواعد الشرع ولذا لو كلف حاقته الى الطقة  
والعتاق من جهة دفع الضرر صح ذلك حتى انه اذا كان نجيبا وواضعا  
امارة فيه فقد فرق بينهما وكان ذلك طلاقا عند بعض اصحابنا واذا  
كانت وليه نصيب من عبد مشترك بينهم وبين غيره ويستوفى بدل الكفاية  
فقد صار الجبة حقا نصيبه ولذا ضمن قيمة نصيب شركه اذا كانت  
موسرا في اصول الرضخ وان كانت تعرف الجبة امر احتملها  
اي النفع والحرر كالباع والشراء فانه بالنظر الى حصول النفع والى  
رواى ملكه حر وكذا الاجارة والشك في غيرهما في جامع الرموز صح  
بالاذن اي باذن وليه لا بدونه اي لا يبيع بدون اذن المولى لان الجبة  
العاقل يملك البائع من حيث انه عاقل مميز ويملك الطفل الذي لا  
عقله من حيث انه لم يتوجه عليه كالحب وذا عقد قحور والغير  
عليه ولاية فالحق بالبائع في المنافع المحض وبالطفل في العاقل المحض  
وبما هو دار بينهما بالطفل عند عدم اذن البائع عند الاذن  
ليرتجى جهة النفع على الحرر بدلالة الاذن لان فيه منفعة لصيرورة



مهمته بالوجه التجرى ولكن قيل الاذن يكون متعقدا متوقفا على  
اجازة المولى حتى لو اجاز الجبى ذلك بنفسه بعد البلوغ صحيحا في جميع  
كذلك في جميع الرموز فاذن الاذن للجبى ابو جده او جدته اى الجبى ابو  
الاب وان علم الابو الام لم يكن في جميع الرموز عند عدم اى الاب او اذنت له  
وصى احد هما اى الاب ويجوز اذنت له القاضى او من نصبه متقا في سواء  
كان الحضر في عيال هؤلاء اولم يكن لما في شرط الوقاية فحكم اى حكم الجبى  
الطائفة حكم الجبى كما دون اى في جميع ما ذكر من الاحكام من ان لا يتقدم  
بنو من التجارة دون نذير ويكون ما دون ذلك لسكون الولد حين يراه بيع  
ويشتري ويبيع اقراره بما في يده من كسبه ويجوز بيعه بالقبض من قبض  
عنده خلافا لما في غير ذلك من الاحكام التي ذكر في الجبى بشرط ان  
يعتق بغير شرط ككون الجبى ما دون اذن وليه ان تعتق كونه الجبى  
سابقا للملك عن ابي بيعه واشترى جابله اى للملك الى المشتري زاد النزيل  
عليه وان يعتق الزم ويعرف الغبن اليسير من الغن وهو ظاهر في  
المنع وفيه خلاف الشافعي مما يعرف في الشيعين قال المصنف في فتاواه واذ  
صح الاذن للجبى في التجارة صار بمنزلة البائع فيما دخلت الاذن  
ويجوز له ان يوجر نفسه وان يشتري بغيره وان يبيع مما ورث عقارا كان  
او منقول لا يجوز له ان يبيع ما ليس له ان يملك مملوكا ولا يعتق على مال  
ولان بزه وكذلك يجوز عبده ولا ائنه عندهما خلافا لما يروى  
قال والشيخ بالجبى كما دون ما يثبت في حق الجبى كما دون من الاحكام  
يثبت في حكمه وله ان ياذن لغيره في التجارة كالجبى فلو اقر اى الجبى  
المادون للولى وغيره بما في يده من كسبه يبيعه اقر من غصب  
او بغير اذن او اقراره انما ورث عن ابيه او غيره صح اى ذلك الاقرار  
في ظن الرواية لانه يجوز لابن بالغ بيعه ان الجبى متقا بانضمام لانسات

اوله حال

راى

راى الولي النفق بالبالغ وكل واحد من العاقل ملكه فارغا عن حاجة الغير  
فيصح اقراره فيها وعن ابيه اى لا يبيع اقراره فيما ورثه عن ابيه لان  
صحة اقراره في كسبه كما جفت الى ذلك في التجارات ولا حاجة في الموروث  
عن ابيه كذا في شرط الوقاية والمعتق من الذى بفعل البيع والشراء  
ذكرنا في منسلة الجبى اى في جميع ما ذكر من الاحكام اذا اذن له وليه  
قال في الشيعين والمعتق كالجبى العاقل في تصرفاته وفي رفع التكليف  
عنه وهو ناقص العقل وقيل هو كمد عرش من غير حقن واختلعا  
في تفسيره اختلافا كثيرا وحسن ما قيل فيه هو من كان قليل  
الفهم مختلط الكلام فاسد التدبير الا انه لا يضرب ولا يثبت  
بفعل يجهلون انتهى صح اذن الولي او القاضى للجبى لان  
لها ولا يترتب قال في المنع والقاضى ان ياذن للبييم والمعتق اذا لم  
يكن له ووليها اذا كان لكل واحد من المعتق والجبى وفي  
وامتنع من الاذن عند طلب ذلك من القاضى وفيه راي القاضى الجبى  
او المعتق او عبدهما ببيع وبشترى فسكت لا يكون سكونه  
اذنا في التجارة قال في وليه ابو جده ثم وصى الاب ثم جده العقب ثم  
وصى جده ثم القاضى ووصيه دون الام او وصيهما هذا في كمال  
اما في النكاح فالام واقاربها اولياء ببد العصبية قال النزيل  
والمراد بالولى في التصرف في كمال وهذا ابو جده ثم وصى الاب ثم جده  
ابو ابيه ثم وصى جده ثم الوالى ثم القاضى او وصى القاضى واما ما  
عد الاصول من العصبية كالنعم والاف وغيرهم كالام ووصيهما  
صاحب الشرط لا يبيع اذ نعمهم له لانه ليس لهم ان يتصرفوا في  
ماله بخلافه فكذلك لا يملك الاذن له فيها ولا يملك بملكوت  
الشرف في ماله فكذلك لا يملك الاذن له في التجارة وكذا الصبي



والمعتوه ياذن لعبده ايضا لان الاذن في التجارة بخارة وليس لادن المعتوه  
ان ياذن لابييه المعتوه ولان يتصرف في ماله وكذا اذا كان الاب مجنونا  
لان ولاية التصرف في مال القريب لا يثبت الا اذا كان المتصرف كامل  
الرأى وافرا للشفقة وليس للابن وفور الشفقة فلا يمكنه بخلاف الاب ولقد  
فانها وافرا للشفقة كما مل الرأى فيمكنه ووصيهما قائم مقامهما  
فيكون معتبرا بهما فيملك الاذن للصغير والمعتوه الذي بلغ معتوها  
ولعبدهما على كانه واذا بلغ رشدا لم يعتقه كات الفقيه ابو بكر البلخي يقول  
لا يصح الاذن له قيا سا وهو قول ابي يوسف ويصح حتى اذا وهو قول  
محمد **تتم** غير الاب ولقد لا يتولى طرفة خقه معاوضة المالية لا حقوق  
العقد ترجع الى العاقد فيصير الواحد معا لبا ومعا لبا مسلما ومتسلما و  
هو محال وكذا الاب ويجوز قيا سا وهو قول زفر ويجوز حتى نال الالب بكمال  
شفقة قائم مقام شخصين وعبارته مقام عبا ريتين وراثة مقام  
راشيت فيجعل كانه باعه منه وهو بالغ ثم تحمل حقوق الابوة للحكم  
العقد نيابة عنه حتى اذا بلغ الصغير كانت الهبة على الصغير وحيما اذا  
بالغ له ماله من اجنبي فبلغ الصغير كانت الهبة على الاب فاذا كانت  
الهبة بطريق التحمل للحكم العقد لا يؤدي الى الاتحالة ولو اشترى مال ولده  
الصغير او باع ماله منه بغبن يسير صح ويكفيه ان يقول بعت منه  
او اشتريته لحيه لان كلامه قائم مقام كلامه لان نفس القول  
لا يعتبر وانما يعتبر الرضاء ولهذا ينعقد بالتعاطي من غير ايجاب  
وقبول وقد وجدت دلالة الرضاء ولو لكل رجل باع يبيع عبده  
من ابنه الصغير او يشترى عبده لا يصح لعدم كمال هذه الشفقة فلا  
يكن الحاقه بالاب فبق على اصل القياس الا اذا كانت الاب حاضرا و  
قبل على اصل القياس الا اذا كانت الاب حاضرا فانه يجوز وتكون المعهدة

من جانب الابن على ابيه ومن جانب الاب على الكليلات تصرف الاب نفسه  
مبا ٢ وللصغير فرض لانه من باب النظر فيجعل الاب معتبرا للصغير  
تحقيقا للنظر ولو لكل رجل باع يبيع ماله ولده فباع من موطه او باب الاب  
مال ولده ولديه بمال الاخر او اذن له فيه او لعبدهما او جعل لكل واحد  
منهما وكيل او وصيا صح ولو اذن لهما او لعبدهما ولو وصيهما  
فتبايعا لم يجز لانها مستغدا ولاية التصرف فيه وهو لا يمكنه فكذا  
الصبيان بخلاف مال اذن الاب لانه لو فعل نفسه فكذا اذا فعل باذنه و  
صح بيع الوصي ماله من الصبي او شراءه منه بشرط نفع طه وهوان  
يبيع ما يوافق درهمين بدرهم وقيل لا ييسر ولا الغايشا ثمانية وهذا  
عند ابي ٢ وعندهما لا يجوز لما مر من الاتحالة وله ان الوصي مختار الاب  
ولكنه قاصر للشفقة فعند حقيقة النظر يلحق بالاب ويروى رجوع ابي  
يوسف الى قوله ابي ٢ استهن وفي خلاصة تعاضد اذا اذن للصغير  
في التجارة واوبه يابى صح اذنه **هذا كتاب** في بيان احكام  
**الغصب** وكان مناسبا ليراده عقب الحجر لما بينتهما من  
المناسبات النظر لكان عارضا ليراد انما اذن بعد الحجر وهو في اللغة  
اخذ الشيء ظلما وقهرا يقال غصبته منه وغصبته عليه عنه قال  
الدمشقي ياخذ كل سعيته غصبا اي ظلما ويستعمل في كل شيء مالا  
كان او غير مال حتى يقال غصبت زوجته ولده في الاختيار و  
قد زيد عليه اوصاف في الشرع على ما بينته ان شاء الله تعالى و  
اذا معناه الشرع بقوله هو الغصب في الشرع ان لا يد الحقة  
وهي يد كمالا بالاثبات اليد المبطله وهي يد الغاصب اي ماله  
مستقدم اي مبا ٢ الاستماع شرعا محترم اي حرام اخذه بلا  
قابل للفعل بغير اذن مالكه علمناه لا خفية كما افادته في التبيين



وله في قوله في مال غنمته ليس واحترز بقوله متقوم من محرم ويقدم  
 محرم عن مال المحرم في دار محرم فانه غير محرم وقوله قابل للنقل  
 عن الغار فان غصبه غير متصور وبغضه لم يغير اذ ما لم يكن عن اخذه  
 من يد المالك باذنه وبقوله لا خفية عن السرقة هذا عندهما وعند  
 ابي محمد الغصب تغويت يدها لا لا غير بشرط ابي 2 وابو سفيان  
 المصنوع قابل للنقل والتحويل على وجه يستحق تغويت يدها لا لا  
 ويظهر في الاختيار وفي الشبهين لا يضمن الغاصب زوايد الغصب  
 اذا هلك في غصب الغار بغير نقد لعدم ازالة يدها ولا ما صار  
 مع المصنوع بغير صنعه كما اذا غصب دابة فتمنعها اخرى او ولدها  
 لا يضمن التابع لعدم صنعه فيه ثم مر في على ما ذكره بقوله فاستخدام  
 العهد ولو بشرط لا في جامع الرموز وحل الدابة اي وصح حمل عليها  
 غصب لوجود ازالة اليد المحقة وان كانت اليد المبطله فيها لا يضمن استخدام  
 عبد غيره لحمل على دابة الغير بغير امر المالك اثبت فيه اليد المكتسبة ومن  
 ضرورة بثوت يده ازالة يدها كونه فيتحقق الغصب بخلاف الجلوس  
 على ساطع الفيلاء ليس بمصرف فيه ولذا قال الا الجلوس على اسطح  
 لعدم ازالة اليد بالسيلا اذ لم يوجد منه النقل والتحويل لان البسط  
 فعل ممالا وقد بقي اثر فعله في الاستقبال فلم يكن اخذ من يده فلا يضمن  
 ما لم يملكه بفعله كما في كفايته وكرو في النج وفيه قال نافع عن مجاشيع  
 رجل ركب دابة لرجل بغير اذنه ثم نزل فانت قال يضمن في رواية الاصل  
 وعن ابي يوسف انه لا يضمن قال انما طعن المصنف ان على قوله ابي 2  
 يضمن حتى يكون لها من موضعها قال المصنف فتناوذا استخدام عبد غيره  
 بغير اذنه صاحب دابة او قاد دابة او ساقها او ركبها او حمل عليها  
 شيئا بغير امر المالك فعطبت ضمن سواء عطبت في تلك اللحظة

او في غيرها كذا في الشايع وفي المحيط سئل شيخنا الامام عن المتعطل  
 عبد الغير وابق حال الاستعمال قال يضمن المتعطل وحكمه اي الغصب  
 الا ان كان الاستحقاق النازل في جامع الرموز لمن علم ان الغاصب  
 انما هو مال الغير فلو ظن او جهل فلا اثر لكنه يوجب الضمانات  
 لانه يتعلق بالارالة وحكم وجوب رد عينه اي المصنوع مالم يتغير  
 تغيرا فاسحا هكذا قيده في المحقق كما في المتن في مكان غصبه لتفاوت  
 القيمة بتفاوت مكانات ان كانت اي العين للمصنوع بآية اي في يد  
 الغاصب سواء كانت مثلية او قيمية فلو كانت القيمة في تلك اللحظة  
 اكثر مما في بلد الغاصب في المصنوع من ان يستنظر او يرضى او ياخذ القيمة  
 يوم المخصوصة كما في العادي وانما وجب الرد لما روي البخاري من قوله  
 صلى الله عليه وسلم على اليد ما اخذت حتى ترد ولو غصب غلاما  
 بمكة فمات بمكة لم يرد له الا بعد اذ ان كان صاحبه من اهل مكة عليه قيمته  
 بمكة وان كان من غير اهل مكة اخذ غلامه من رجل غصب سفيانة  
 فوجدها صاحبة في وسط البصرة فان المالك لا يستردها من الغاصب  
 ولكن يواجرها منه الى ما حل وكذا الرجل اذا غصب دابة فوجدها  
 بمكة فوجدها يد الغاصب فان المالك لا يستردها منه ولكن يواجرها منه  
 الى ما حل كذا في المتن وفي النزاهة غصب دراهم انسان من كيسه ثم  
 ردها في كيسه وهو لا يعلم ببراءته انتهى وعنه هذا ببراءة الغاصب برد  
 العبد المخصوص به ولو بغير علم المالك كما في المتن وفي الشبهين ببراءة المالك  
 برد المصنف من غير علم المالك بان سلمه اليه بجهة اخرى كما اذا وجب  
 له او اطعمه اياه فاكلا وصالحا لا يدرى انه ملكه ويكفر ذلك وهذا بناء  
 على ان رد المصنف هو المصنف لا يدرى انه ملكه ويكفر ذلك وهذا بناء  
 على ان رد المصنف هو المصنف لا يدرى انه ملكه ويكفر ذلك وهذا بناء  
 على ان رد المصنف هو المصنف لا يدرى انه ملكه ويكفر ذلك وهذا بناء



ولهذا الواجبات عن الضمان حال قيام العين ببيع حتى لا يجب عليه  
الضمان بالهلاك والإبراء عن العين لا يبيع وكذا الكفالة بالمغضوب  
صحيح مع أنها لا تصح بالعين وتقام بدونه وحكم الضمان أي  
ضمان الدين للمالك لا يهلك أي العين المغضوب عنه بفعله أو  
بفعل غيره أو بأداة سعادته كما في جامع الرموز وغيره وفي المثلث أي ما يوجد  
له مثل في الأحوال لا تفاوت معتد به كالقبض أي المكمل المتقارب  
والوزن أي هو وزن المتقارب والحد المتقارب وهو ما لا يتفاوت  
أحاده في القيمة كالجوز واليسن وكذا المتقارب كما في جامع  
الرموز وإنما قديم كونه ليس مختلف كل منها مثليا الأثرى أن السوي  
وإنما طرقت بمجرى تقديم الزمان بالغا رسته جلدون قيمته وإن كانت الأول  
سبيليا والثاني وزنا على ما قال صدر الكلام يجب مثله أي مثل المغضوب  
الهالك في موضع مخصوص عند بيع السلام وفي موضع الغيب عند الامتاع  
الرخي فان كانت القيمة قيم أكثر فيه فالمغضوب منه كذا رسته  
السلامة وإن كانت أقل فللغائب كذا رسته إلا أن ينتظر كذا في الحوادث  
وكما صرح أنه يجب عليه مثل المغضوب إن كان مثليا وهكذا عنده لقول  
محق فن اعتد على حكمه وإن حق كذا ثابت في الصورة في المعنى  
وقد أمكن اعتبارهما بأجابه كمثل فكلت العدل وانتم في جبر الفات  
فكان أدنى من القيمة وسلمت ببيع عن ذلك فأن المثل عبارة عما يقوم  
مقابلة من كل وجه فكلت الأجابه العدل وشمسية في العقادة الألية  
اعتداء مجاز للمقابلة كقولكم وجزائ سبئية سبئية مثلهما والجزاء  
ليس سبئية وإنما سميت بها مجاز كذا هاتما الذي ليس باعتداء  
كذالة التبيين فان انقلبت كذا رسته لم يوجد في الأحوال وإن  
وجد في بيعت الأكبر وهو صحيح أو لم يجد أصلا كما في جامع

الرموز

الرموز يجب أي على الغائب قيمته أي المغضوب يوم مخصوص أي يوم كتحصيل  
فيغضبه بينهما بهذا هذا عنداء وهو الاصح كما في الخزانة وعند البزوف  
يجب على الغائب قيمته وهو اعتدال الاقوال كما قاله صدر الشريعة  
وعند محمد يجب على الغائب قيمته يوم الانقضاء قال في الحرة  
وعليه الفتوى وبه أفق كثير من المشايخ كما في صرف الكفالة لأن المثل هو  
الغائب المثل فلا تنقل إلى القيمة إلا بالبحر عنه والجزء عنه يحصل بالانقضاء  
تعتبر قيمته ذات يوم منذ ولا يبرأ من يفسد المثل لما انقطع التحقق بذاته  
القيم وفيها تعتبر القيمة يوم الغيب فكذا فيما التحق بها ولا يبرأ من  
المثل هو الواجب بالغيب والمثل ندعات المثل وهو كمثل صورة ومعنى  
وهو الأصل في ضمان العدوات وقاصرو هو كمثل معنى وهو القيمة والقاصر  
لا يكدش وعامع احتمال الأصل لأنه خلف عن المثل كالحامل فلا ينقطع  
الاحتمال بالانقضاء بل بالحكومة والقضاء وهو ذات في زمته عالم بعض  
انقضاء القيمة وهو صحيح كما في المحقق وفي القيمة وهو ما لا مثله كالعدوى  
والررعي المتفاوت وهو ما يتفاوت أحاده في الكمية مثل البيطخ و  
الرمات والحيوات وما دون نصف صاع من الموزون قال في التبيين  
بعد بيان حكمه وشرط أي شرط الغيب أن يكون المغضوب ما كان  
مستقوما والبر المحلوط بالسحر يعني وما اختلط من مكيلين كالبر والسحر  
أو ما اختلط من موزونين كما في جامع الرموز يجب قيمته أي على  
الغائب وقال مالك يضمن مثله صورته ما تلوها من الآية ولما روي أن ابن  
انصار رضي الله عنه قال كنت في حجرة عايشة رضي الله تعالى عنها قبل أن  
يضر بها نجاب فأتني بقصعة من شربة من عند بعض أزواج فحزبت بها عيني  
القصعة بيدها فأنكرت فيقول رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يا كل  
من الأرض ويقول عارت أيكم عارت أيكم ثم جاءت عارشة بقصعة من كل



مثل تلك القصص فزادها فاستحسن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 سلم ذكره في البيهقي ثم قال في الجواب عنه وحديث عائشة رضي الله عنها  
 عنها كان على طريق المروءة فمكروا بالخلق لا على طريق أداء الواجب  
 أو كانت القصصتان للشيء على الله عليه وسلم يوم غضب أجمعاً  
 يعني إذا كانت الغضب مما لا مثله من القيمة يجب قيمته على الغضب  
 يوم غضبه إذا كانت الغضب المقصود به هلكة بالاجتماع لا لمطالبة  
 من وقت وجوب السب وهو الغضب فيعتبر قيمته عند السب  
 كذا في الاختيارات ادعى أي الغضب الهلاك أي هلاك المقصود به جس  
 أي حبه كما حكم حتى يعلم أنه أي المقصود لو كان باقياً في يده لا ظهره  
 وهذا مقصود به رأي الحاكم وليس له حد معلوم كسب الغريم في الدين ذكره  
 في المنع ثم يقضي أي الحاكم عليه أي على الغائب بالبدل أي ببدل المقصود  
 مثلاً أو قيمياً لأن الظاهر هو وقد ادعى خلافه فيجب حتى يعلم أو  
 يظهر أنه لو بقى ولم يهلك لا ظهره في يقضي بالقيمة وفيه دلالة على أن  
 الموجب الآخر رد المصيد ونظيره إذا طوبى بمن أبيع فادعى الآخر  
 ولو ادعى صاحب الهلاك عند صاحبه بعد الرد وعكس كما كان يعني ادعى  
 الهلاك عند الغائب وإذا ما برهات برهات الغائب بالبرهات وهكذا  
 عند الحاكم أو من برهات الحاكم ومقدم عليه عند محمداً لما ثبت كره  
 وهو عارض والبيته لم يدعى عوارض وعند أبي يوسف بيته لما ذكر  
 أو لما ثبت الضمان ولا خزينته والبيته للابنات ذكره في المنع و  
 المقصود من سوق كلامه أن المختار عنده قول محمد وقد اقتصر في  
 الحق ولم يذكر قول أبي يوسف فيه والله أعلم وفيه النزاع برهات  
 لما كان قيمة المقصود كذا والغائب على أنه كذا في بيته لما كان كذا و  
 أن لم يكن لما كان بيته فأراد أن يبرهنه فقال لما كان حلقه ولا يريد

ان ابرهات لم ذلك فبرهن لما كان فلهذا أحدهما قيمته الغضب كذا  
 وشهد الآخر على أن الغائب به لا يقبل شيئاً تمامه في الفصل الثاني و  
 الغضب إنما هو إنما يستحق فيما ينقل لأنه إزالة لما كان باقياً في يده  
 وذلك ينقل في المنقول ثم إن رآه التفرع عليه بالفاء بقوله فلو غضب  
 عقاراً فهلك العقار في يده لا يضمن أي الغائب ذلك العقار عندهما  
 خلافاً لما بينه وقال زفر ومحمد إن في يضمن لأن الغضب عنده تفويت  
 بهما كذا لا غير كما ذكرناه وهو قول أبي يوسف وأولاً لأن الغضب يستحق  
 به صفة باقياً اليد العادية وإزالة الحققة وذكر المكنة في العقارات  
 التي تليد بين المتدافعين على شيء واحد لا يمكن لتقدير اجتماعهما  
 فيه فإذا ثبت يد العادية للغائب انتفت اليد الحققة للمالك ضرورة  
 وهذا لا اليد ليست هي العبارة عن القدرة على التصرف وعدم اليد  
 عبارة عن عدم القدرة على التصرف فكانت في يد الغائب ضرورة  
 ومن ضرورتها انتفاء يد المالك فيضمن به كما يضمن المنقول بذكر  
 ولما يضمن العقار يعود بالجمود وبالأثر لغير المالك وبالرجوع عن الاستحالة  
 بعد القضاء وقوله صلى الله عليه وسلم من غضب بشراً من أرض  
 طوفة الله يوم القيمة من سبع أرضين وكذا إطلاق قوله صلى الله  
 عليه وسلم على اليد ما أخذت ضمانه نص على أنه يستحق فيه الغضب  
 ولما أن الغضب تصرف في المقصود باقياً في يده وإزالة يد المالك ولا يكون  
 ذلك إلا بالتفريط والعقار لا يمكن نقله أو تصد ما يمكن فيه إخراج المالك عنه  
 وذلك تصرف في المالك لا في العقار ولا يوجب الضمان لما إذا أبعده المالك  
 عن المالك ومصلحة اليد بغيره على خلاف في الأصح فلا يلزم ولا يشهد  
 إنما يضمن العقار بالرجوع لأنه ضمان أضاف لأصنافه فخطب حتى  
 لو اتهم الشئ هذه البيته أن ذلك العقار له لا يقبل بيته ولا كما



كانت غصبا للثمن والعقار بضمن بالانكاف والمذكور في الحديث الجراء في  
 الاخرة وكلاهما في الضمان في الدنيا وتماه يعرف في الشبهين قال في  
 منعه وبقول التلخيص فيفتح في الوقف وظهر في الدين السحاف في فتاواه الفتوى  
 في غصب العقار والدور الموقوف في الضمان وان الفتوى في غصب ثمنه  
 الوقف بالضمان وفي فتاواه صاحب المحمدية في دارا سكنها ثم ظهر  
 انها وقعت او كان لصغير يجب عليه اجر المثل حسب انتم مال الوقف وصغير  
 ويضمن بالبيع والتسليم والتجوز في الدفعة وبالرجوع عن شهادة لما في  
 الفتوى الاصح انتهى وما نقص من العقار بضمنه اي الغاصب كسكنه  
 اي لما اذا كانت دارا سكنها وانتقم الدار بسكنها وزرع غيره اذا كانت  
 ارضا فزرعها وانتقم بالزراعة ضمنه اي ضمن الغاصب انتقامات  
 بالاجابة لما في النقل فانه يضمن ما نقص بشغاله بالاتفاق وفي العادة  
 فيقول بضمه لانه لو هلك لا يفعل له لا يضمنه قال في الاختيار اذا هدم البناء  
 وضم الارض فيضمنه لانه وجد منه النقص والتحويل وانما انكاف ويضمن بالانكاف  
 ما لا يضمن بالغصب كالحرق وما انهدم سكنه فقد تلف عمله والعقار يخرج  
 بالانكاف وان لم يضمن بالغصب لانه تصرف في ماله انتهى غصب ارضا و  
 زرعها ونبت فترك الارض ان يامر الغاصب بقلع الارض فان ابرأ  
 منغصب من ان يعلق فان لم يحضرهما كذا في ادرك الذرع فانه للفا  
 ولما كذا يرجع بضمات الزرع وفي اجتهاد زرع ارض غيره ونبت  
 فلما كذا ان يامر الغاصب بقلع فان لم يعلقه نفسه وقبل البات يغير  
 صاحب الارض ان يتركها حتى تنبت فيأمره بقلعها وان شاء  
 اعطاه ما زاد البذر فيقوم بمدة بهذ غيره له حق القلع ويقوم  
 غير بمدة فيعطى ثمن ما بينهما واما يوسف انه يعطيه مثل  
 بذر والاول اجمع ولو زرعها احد الشريكين بغير اذن صاحبه

قدفع

صاحبه نصف البذر فيكون الزرع بينهما قبل البات لم يحضر بعده  
 يجوز وان اراد قلع الارض من نصيبه فقا سمه الارض فيقلع من  
 نصيبه ويضمن الزرع نقصان الارض بالقلع قاله في الصواب  
 الزرع لما ذكره القدر في شرحه في فتاوى الصيرفية بذر ارض غيره  
 ان يتركها صاحبها تركها حتى تنبت فيأمره بالقلع وان شاء اعطاه  
 ما زاد البذر في قيمة الارض او يعطيه مثل بذر وهو المختار وبأخذ اي  
 الغاصب رأس ماله وهو البذر وما غرم من النقصان وما انفق على الزرع  
 ويتصدق اي يتجباخذ من الغاصب بالفضل عندا في ٢ ومجده صورته اذا  
 غصب ارضا وزرع فيها الزرع كزيت فخرجت اربعة اكرار ونقص  
 الزراعة ما يبلغ قيمة كروية من كروية ما يبلغ كرا فاحذف منه ضمان  
 انتقامات فانه يتصدق بكر لانه ربح ما لم يملك وان زرعها كزيت  
 فخرجت ثمانية اكرار وكروية من كروية قدر كروية ونقصها قدر كروية  
 ياخذ منه اربعة اكرار ويتصدق بالباقي وعندا يوسف لا يتصدق به  
 اي بالفضل يعني قال ابو يوسف لا يتصدق بيكي لان الزيادة حصلت في  
 جهتها ومكده ولان ما ضمن من الغايه يملكه باء الكسوف و  
 المصنوعات تملك باء الضمان عندنا مستند الى وقت وجود السبب  
 وهو الغصب هنا فبين ان حدثت في ملكه اذ الخراج بالضمان ولهما  
 ان حصل بسبب خبيث وهو التحريف في ملكه فيكون سبب التصدق  
 اذ الفرع يحصل على حذ الاصل فصار لما اذا لم ينقص بالاشغال كذا في  
 التبيين وفيه قالوا اختلفوا في تغير النقصان قال نصيرين يحيى رحمه  
 انه ينظر بكم شتاء هذه الارض قبل الاشغال وبعده فيضمن ما تفاوت  
 بينهما من النقصان وقال محمد بن مسلم يعتبر ذلك بالشراء يعني انه  
 ينظر بكم تباع قبل الاشغال بكم تباع بعد الاشغال فنقصاها ما تفاوتت





من ذلك فيصنعه قال وهو الا قيس لان العبرة للقيمة العين دون  
المنفعة وذكر في النهاية ان محمد بن سلمة رجع الى قول نصر انتهى  
وكذا اي الحكم مثل ما تقدم من الخلاف لو استعمل العبد المقتوب فقص  
الاستغلال يعني اذا عصب عبدا فاجره فاخذ غلته اي اجرة فنقصت  
القيمة بالاستعمال بان جعل مهنزا ولا ضمن النقصان تصديق الغاصب  
بالقيمة اي باجر اخذه عند الج 2 ومحمد خلا فالاي يرسو والا اصل ان  
الغلل للغاصب عندنا خلا فالك في لان لما لم لا تقوم الا بالعقد والعاقبة  
هو الغاصب فهو الذي جعل منافع العبد ما لا يقدره فكان هو الذي يبدلها  
ويؤمر ان يتصدق بها لاستخدامها ببدل خبيث وهو تصرف في مال  
الغير او اجر مستعار يعني يستعار شيئا واجرته ونقص اي ذلك الشيء  
المستعار بالاستعمال ضمن اي مستعمل النقصان وما فضل من منفعة  
وهي الاجرة التي اخذها في المنفعة والاجر عطف تفسير تصديق به  
لانه اذا اخذها ملكها وجب عليه تصدق لما ذكرنا انه مستغاد من  
التصرف في مال الغير غير اذنه وهذا عندنا خلا فانه يعني قال ابو يونس  
يطيب له الفضل لانه حصله ضمنا لملكه الاصل خلا لما ذكرنا ان  
المحتفونات يملكها باداء الضمان مستندا على ما تقدم وقد ذكرنا دليلها  
قبل وفي الاختيار ولو صرف في حاجة بنفسه جاز ثمران كان غنيا تصدق  
بملكه وان كان فقيرا لا يتصدق ولو لقي المال الغاصب في غير بلد  
العصب فطلبه بالمقتصد فان كان دراهم اودنا يرد فغصبا اليه  
لانها بمن في جميع البلاد وان كان غنيا وهي قائمة في يده امر بتسليمها  
اليه ان كانت قيمتها في الموصفين سواء لانه لا ضرر فيه على المالك وان  
كانت قيمة اقل من بلد العصب فان شئ اخذه وان شئ طلبه بالقيمة  
وان شئ صبر لياخذ في بلده لان نقصان السرقة قبله فيخير

تحت في

فيخير بخلاف تغير السرقة ببلد العصب لانه لا يصنع بل بقلته الرغبت ولو تيب  
في يد الغاصب رده مع قيمة النقصان فيقدم صحيحا ويقدم وبه عيب فيخبر  
ذلك قال وهذا في غير الربوية لان جودة قيمة فيها فاما الربوية ان كان  
اخذ به عينه وان شئ ضمنه قيمة صحيح من غير حبه وتركه لان جودة  
لا قيمة لها عند التقابل بالجس على ما عرفت آتية الضرر والرضا من  
ان بيعت وزنا من الربوية وعدد الا ولو عصب عينا خضار ذبيبا  
او عصفور خلا او طبيا فصار ثمرها فاما المالك ان شئ اخذ عينه لا  
غير وان شئ ضمنه ملكه ولو عصب عبدا او جارية صغيرة فكسبر  
اخذ ولا يبيع للغاصب من النفقة قال صلى الله عليه وسلم من  
وجد عية ماله فهو احق به ولو كان ملكا فاضار شيئا او شيئا ففارت  
بحوزا ضمنه النقصان والشر والورع وذهاب سمع والبصر ونسيان  
الحرفة والقران والايات والسرقة والجنون والزنا عيب يوجب النقصان  
ان حدثت عند الغاصب ضمنها انتهى قال المنية ابو الليث في الخزانة سبعة  
اشياء يوجب النقصان رجل عصب جارية شابة تاهدة ثدييها ياخذها  
ويضمن النقصان وعصب غلاما شابا فتاة ياخذها ويضمنه بنقصان  
الخصية خذته ولو كان امرد مخزجت لحية فذلك ليس بعيب او عصب  
ثوبا وقرق خرقا فاحس ياخذها ويضمنه النقصان او عصب عبدا قارنا  
للقران او خبازا فنسي ياخذها ويضمنه النقصان او عصب جارية فولدت  
في يده فنقصتها الولادة ياخذها ويضمنه النقصان فان كانت في  
قيمة الولد وفاه بالنقصان بحجره النقصان او عصب عينا فاستعملها  
فانقصت بطلبها ياخذها ويضمنه النقصان ما دخل بالزنا  
الايات ان لم يكن ابق قبله ولا زنا او عصب آتية من صفراء  
نحاس فانكرت ان كانت تباع ياخذها ويضمنه النقصان







الا للوجه الاول واليه ذهب ابو البكر لكن خلاص ظن الرواية فانه  
نص في محلي مع اذا غصب الفاشي بها جارية وباعها بالدين  
يتصدق بالزوج وقال الكرخي في الوجه الاول والثاني يتصدق في غيرهما  
يطيب له وقال ابو بكر لا يجيب في الوجهين كلاهما وجب عليه ان  
يتصدق لكن الفتوى اليوم مع قول الكرخي دفع المحرم عن الناس  
لكثرة الحرام وذكره الغنيمة لرجل على اخر دينه فلا قدرة له لاخذ  
منه له ان ياخذ منه خفيته فيمنه ان يمكن الاخذ من جسده حق  
قيل له الاخذ من ان جسده كان اذا لم يبق في رقبته من دينه ولو سرق  
ملك وساق الى ارضه وساقها او كرمه يطيب له في ربه كمن غصب  
شعبا او غلبا فاعلى دابته حتى سمن ضمن قيمته العلف وهب له ما  
زاد في الدابة كذا في جميع الفتاوى وذكرنا في محلي في نصير براءة الغصب  
والمدعي ثم جردت وعليه قاسن دله دين على رجل فاخذ صاحب  
صاحب دين المديون من مديون مثل حقه اختلف في فيه  
قال الشيخ الامام ابو نصر صاحب دين الميت يكون غاصبا وقال  
بعضهم لا يكون غاصبا وهو الصحيح لانه اخذ بغير الشرع الا ان لما خذ  
يصير مضمونا عليه فيكون قضا ما يدينه له لو ظهر مال المديون في حياته  
من جسده حق رجلا على رجل حال لا يقدر على بيعه له قالوا لا يرضى الاخذ  
من انا يد وعليه لان في الارض يتخلص المديون عن ثار الاخرة رجل  
مات وعليه قرض ذكرنا في محلي يرضى ان لا يكون مؤاخاة في الدار الاخرة  
اذا كان من نية قضا الدية رجل سرق من ابيه مالا لم مات ابيه  
وان سرق داره قالوا لا يرضى الاخذ في السارق في الدار الاخرة لان الدية  
انتقل في الابن فسقط عنه الا انه يا لهم السرقه بالجنه على سرق  
منه قالوا هذه المسئلة تدل على ان صاحب اذا طلب الدين من مديونه

فما طله المديون مع العدة عليه ومات المطلب اختلفوا فيه قال اكثر  
المشايخ حق المحصنة في الدار الاخرة لا يكون للاول لان الدين انتقل  
الى الوارث والمحصنة تكون بسبب الدين وقال بعضهم حق المحصنة  
يكون للاول واختلفوا ان الدين لمن يكون قال الغنيمة ابو البكر الدين  
يكون للميت الا ان وارثه لو اخذ المال من المديون او ابراه براه مديون  
وقال بعضهم الدين يكون للوارث والمحصنة له ايضا في دار الاخرة وهو  
الصحيح رجل مات وترك دينه على رجل او غصبا في يد غيره ولم يصل ذلك  
الى الوارث لمن تكون ذلك في دار الاخرة قالوا الذي سرق يكون للوارث  
لانه انتقل الى الوارث وفي التمسك ان اتوى المال قبل الموت فالقريب  
يكون للميت وان تولى بعد الموت فالقريب يكون للوارث لانه انتقل  
ذلك الى الوارث وفي التمسك ان اتوى المال قبل الموت فالقريب يكون  
للميت وان تولى بعد الموت فالقريب يكون للوارث لان الوجه الاول اذا  
هلك المال قبل الموت لم ينتقل الى الوارث لان الارث لا يكون في الهالك  
وفي الوجه الثاني لم يكن هالكا عند الموت فصار للوارث انتهم وقدم  
بعض ما يتعلق بهذا في كتاب الاجارة ولوا اشترى اي الغاصب او المودع  
بالغصب او بالغ الوديعة جارية تعدل اي الجارية الغنيمة فوهبها  
اي وهب الغاصب او المودع الجارية لآخره حتى ما يبيع او اشترى بالغ الله  
الغصب او الوديعة حتى ما يبيع او الغنيمة فالله اي الغاصب او المودع  
ذلك الحق ام اودعه لا يتصدق اي الغاصب او المودع بشيء يعني لا يتصدق  
بالزوج وهو الغاصب او يرضى منها اجماعا لان الزهرا انما يتبين عند اتحاد  
الحسن في النزاهة غصب الفاشي بها جارية فباعها بالدين يتصدق  
بالزوج وقال الكرخي يعني الامام الكرخي وهو ابو يوسف لا يتصدق به قال  
اصله ربح في الوديعة بالتصرف يطيب له الربح عنده بالضم خلافا



لها ولو غصب الفاء واشترى بها ما يساوي الفاء فأنه أو وهب لا  
يتصدق بالزوج اجماعا وشروطه طيب المصنوع للفاحش عند اداء  
الضمان الى المالك وعند الامام تزوم البذل عليه حتى اذا غصب حيا  
ومضيه واشتعل عنده اشتعل الحلال وعندهما اشتعل محرم فيمنع في  
يمينه لا ياكل الحرام ويعذب على الكاظمين الحرام كما يعذب على غصب  
الحقنم وكان الامام يحكم الدين النسخي بغير ان يكون هذا قول الامام  
ويقول اجمع المحققين من اصحابنا انه لا يملك الا بالاحوال الموراثية وقالوا  
جميعا الفتوى على قولهما قال في النوازل غصب حيا وجنحه ملك الغاصب  
باداء الضمان او بالقضاء بالضمان او برضاء الخصم وبعد ذلك لا يحل له  
الانتفاع لاستنائه بوجه خبيث كالمملوك بالبيع الفاسد عند القبض  
الا اذا جعله صاحبه في حيا صله ما روى انه عليه الصلوة والسلام ان  
يا كل من كان في الفرس التي ذبحت على ان يؤدى عنها وقال اطهرها الكاظم  
دل الحديث على عدم ابا حنيفة الاكل والتزوم التصديق والمالك للغاصب قبل اداء  
الضمان اذا الامر بصدقة ملك الغير لا يجمع انهم كلام البزازي وقال المصنف  
في فتاواه اشترى الزوج حيا ما اوكسوه من مال خبيث جاز للمرأة كلها  
وبسما قال في الزوج وفي المحيط غصب جارته فقال ربهما قيمتهما الفان  
وقال الفاضل بن العزق وحلف وقضى القاضى عليه بالف لم يحل له ان يستحضرها  
ولا يبيعها ولا يبيعها الا ان يعطيه قيمتها ثمانية اشترى جارته  
بعيوب مضمون لا يحل له طهرها قبل اداء الضمان وفي الذخيرة وكذا لو  
اشترى حيا ما يحب مضمون لا يحل له اكله قبل اداء الضمان ولو تزوج  
امرأة بعيوب مضمون لا يحل له طهرها قبل اداء الضمان ان اشهر وفي  
البنزلة اشترى بالنقد المضمون جارته او ثوبا او تزوج بها امرأة  
حل له وطء المرأة وليس الباطل ذكره في المنتقى انهم والوجه ما  
ذكر

ذكرناه في فروع المهمة وفي قاضيه كان ولو كان الغصب عرضا واشترى  
بعرضه لا يحل له ان يشتفع بالشرى قبل اداء الضمان ولو تزوج امرأته  
بالعرض المضمون حل له وطؤها انشهر وفي الفتية احدا من يكره اذا  
استحل الوقت كذا بالفتية بدون اذن الاخر فله اجره حصة الزوج  
سواء كان وقتها على سكتها او موقوفة كذا في الحلال وفي المالك كذا في المزم  
الاجر على الشرى اذا اشعل كذا وان كان موقوفة لا جارة وليس للشرى الذي  
لم يستحل الوقت ان يقول الاخر انما استحل بقدر ما استحلته لانه  
انما يتاخر ان يكون بعد كحضرة انشهر وفي الفتية كذا في المزم  
قاضى قال امرت جاريته بالزنا باخذ ما يسره من محو لا الزنا فخذ من  
بغير ما لا وجد لا خذه فاحذره هل يضمن الاخذ ام القاضى اجاب  
بضمه الشرى ان الاخذ لعدم صحة الامر وفي كذا موضع لم يبيع الامر لم  
يضمن الامر لا سيما اذا كان المأثور لا يخاف منه ولم يستحل امره او كان  
على التخصيص من عقوبته بوجه حيا لا طهرها انشهر في الحيات الى المضمون  
الى السلطان اذا امر القواد باخذ مال الغير بغيره الاخذ على حال  
في الاصح فان كان لها خذ قاضا عند الامر رجوع وان رجوع وان انقضى  
في حيا جنة الامر بامر فهو بمنزلة المأثور بانفاق مال الله عليه او استحل  
نفسه في حيا جنة الامر على التفسير ذكره الوكاية كذا في الفتية وفي  
كروم وضع لم يبيع الامر لا يجب الضمان على الامر الا ان يكون الامر سلطانا  
او او المولى يا مربعة كذا في فتاوى الصفوى ذكره في جامع الفتاوى  
قال امر ملكة شرعية فواقته ذكر الامام السرخسي في حيا جنة الى ان  
غاصب الدار باعها وسلمها ثم اقر بذلك وليس لرب الدار بينة  
فاقراره في حق الشرى باطل لان الشرى صار ما كان بالشرى من  
حيث الشرى ولا يقبل قول البازي بعد ذكره ابعاله ولا ضمان على



على الفاضل لان الغصب لا يتحقق **انتهى** **نص** وان عداي  
 الفاضل بالتصرف ما غصبه فزال اسم احترز به عما اذا غصبه  
 فذكره فان ملكه ملكها لم يزل بالذبح المجرى ولم يزل اسمها واغضبه  
 منها فها جيت يقال سنة من ذبحه حتى لم يزل ملكه وكذا اذا كان كذا  
 فكتب عليه او فذل فغيره او بغيره فغيره او بغيره فغيره فغيره  
 ينقطع بحق المالك وقيل ينقطع لما في الحيط ذكره في جامع الرموز واعظم  
 منافع او اكثر مناصده لما لا غصب الخطية وطمعها فان الفاضل  
 المتعلمة بهين الخطية جعلها هربت وكذا يزل بالطين و  
 احترز به عن وراهم بلا ضرب فان وراهم يزل اسم لكن بشر اعظم منافع  
 ولذا لا ينقطع حق المالك عنه لما في الحيط وغيره فلم يكن زوال الاسم معينا  
 عن اعظم منافع لما في الحيط اذا اخلت الغصب بملك الفاضل  
 بحيث لا يمنع امتيازها كاختلاف برة بغيره وشعبه بشعبه  
 او بغيره امتيازها كاختلاف برة بشعبه او بالعكس انتهى في هذه  
 الصورة فمنه اي الفاضل الغصب والمكة اي الغصب بالضم  
 اما الضمان في صورة التغير وزوال الاسم فلكونه متغيرا لان الفاضل  
 يضمن للغصب منه بشيئين بالتعدي بالجنس والمصلحة بعد الخطب لما ذكره  
 الفقيه ابو الليث في الخزانة والمكة فلا بد ان يكون صفة متغيرة  
 لان بقية تزداد بطلانها واحدا منها صير حق المالكها من وجه  
 حتى يزل الاسم وفات اعظم منها من وجه الفاضل في الصفة فان  
 من كل وجه فيكون راجعا على صاحبها من وجه غير ما تقرر من كتب الاصول  
 من ان الترجيح بالذات او في الترجيح بالاصل لانه يرجع الى الترجيح  
 باكمال هو البقاء وهذا ترجيح بالذات وهو موجود من كل وجه فكان  
 الترجيح به او لان الحال قائمة بالذات والمصلحة لغيره لا يمنع ان يكون

سبب الحكم شرعي الا ترى ان الصلوة في الارض في صورة تجوز تكون سببا  
 لحصول الثواب كما ذكره الزيلعي في النسيب واما الضمان في الاختصاص  
 كما ذكره في الفقه فلكونه متغيرا فيه ايضا فلا يحل اي الفاضل انتفاعه بداء  
 بالمغصوب قبل اداء الضمان اي ضمان المغصوب يعني قبل اداء بدل  
 مثليا او قيميا او حليا كما اذا ضمن الحاكم او المالك لما في الهداية وفيه ثلاثة  
 الاله لا يستخلص من وباله بعد اداء البدل بلا توبة كذا في جامع الرموز  
 نقلنا عن الحيط قال في الفقه والمرا داء الضمان للمغصوب رضا للمالك  
 اما باداء بدله او ابراءه او بضمين الفاضل وهذا الاحتياط والقياس الحلي  
 حل الانتفاع به وهو قول زفر وحسن ورواية عن ابي حنيفة لان ملكه بثبت  
 بكسبه على ما بيناه وملكه تجوز التصرف فيه بلا توقف على رضه غيره و  
 لهذا لو ذهب ادبهم جميع وجه الاحتياط قوله صلى الله عليه وسلم  
 في الشاة لم يذبحه المولى بل ارضى صاحبها اطمعها الاسارى فاذا  
 الامر بالتصدق زوال الملك للمالك وحرمة انتفاع الفاضل قبل الارضاء  
 ولان في ابا حنيفة الانتفاع به فتح يلب الغصب فيمهر قبل الارضاء حساما لادة  
 الفساد واسند هذه الخلاصة الى الامامين وكذا في البزازة وقد ذكرنا  
 تمامه قبل قلت ما في التنازل من انه ملكه الفاضل باداء الضمان او بالقضاء  
 او بغيره وانما وبعد ذلك لا يحل له الانتفاع به بخلاف لما في عامة المتون  
 من ان الملك في الغصب قبل اداء الضمان وانما التوقف على اداء  
 الضمان لكل كذا فاذا في الفقه كذا ادا بغيره فملكها اي الفاضل و  
 سلمها وطمعها او سلمها او قطعها فانه في غيرها ومارك الغصب  
 ملكا بلا حل عنه وبطلان عندهما وكذا الوضع حكم ما مضى بانما شاع  
 وشرط التطيب عنده وجوب البدل وعندهما اداؤه وعليه  
 الفتوى لما في الخلاصة وبراى وكبر طمعه اي الفاضل او زرعه وديق



اي وكذا يتيقن خبره اي اتخذها القاص خبرا وعنب اذن يتون عمرو  
 القاص وقطن غزله وغز لا شيء وحيد جعل اي الحدي القاص  
 سيف او صغير جعله ائنة وساجه وكساجه بالجيم وهي مفرد  
 ساج وهو شجر عظيم صلب قوي ينبت ببلاد الهند وهو من  
 اغر الاجار ويستعمل في بناء الدوابها واساسها اولئنه بني اي  
 القاص عليها وقيمة البناء اكثر من قيمة الساجه كذا قيده في قوله قد قال  
 صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار في الاسلام وفي زوال مثل الاموات  
 عنهما ولزم القاص قيمتها لا البناء مال القاص لان حاصل بضعته وفي  
 نقصا ضرره ففي هذه الصور كلها ضمن القاص ملكه بلا حل قبل اداء  
 البديل كما ذكرناه قال في الاختيار واذا تغير المصعب بغير القاص حتى  
 زال الله واكثر منها فعد ملكا لا ملكة الهند كونه ملكه وضمنه والوجه فيه  
 انه استهلكها من وجه لغوات معظمها صد وتبدل الله وحقه  
 في المصبة قائم مع لوجه فشرج على ما فات من وجه غلات ما اذا ذبح  
 شاة وسلفها لان الله باق ولا ينقطع به حتى يؤدي بوله لما ذكره  
 من الدليل ويجوز بيعه وهبته مع الحجة كما بيع الفرس فاذا ادى بوله  
 وابراه مما لا يجوز له الانتفاع به لانه صار ماليا بالبراء واخذ البديل  
 انتهى وقد ذكرنا ان المراد باداء الضمان رضاء مما لا ذكره في المصعب وفي  
 البزازية غصب ساجه فاذا غلبها ببناء لم ينقطع حق المالك ولو ساجه وفي  
 غيرها لا ينقطع وقال الكرخ اذا كانت قيمة البناء التي ينقطع حق المالك  
 وبعضها فترد اقتدا بمقتضى الكرخ ولكن نقتضيه بخلاف الكتاب انما  
 لشيء فخرنا وبعض من يخرار زم حيد وقيل الاجلاء والحق وتفرق اهله  
 بايدي سباء ثم عمروا ملكات الارض الخائبة حال غيبة ملائكتهم جاء  
 الملك اقتدا بان البناء اكثر قيمة يعطى قيمة البناء لصاحب البناء

بملاك

يستعملها صاحب الرقبة والدليل عليه ما اجاب به صاحب الجمل حين  
 استفتى عنهم ثم ذكر جوابه بالفارسية كذا في الخوات جعل اي القاص  
 الغضة او الذهب دراهم او دنانير يعني ولو غصب فضة او ذهبا  
 وضرب بها وجعلها دراهم او دنانير او جعلها ائنة لا يملكه وهو  
 اي مضمون المالك بلا شيء يعني لا شيء للقاص عند اي وعندهما  
 يملك القاص وعليه مثله ويجب على القاص ملكها بر البند الاسم  
 بالصفة لان التركيب بهذه الصفة ملكه ولا بد ان حاصل بضعته  
 كجودة وهي غير متقومة في مال الربوا يعني انهم سجدوا الذهب والفضة  
 وهو باق لم يتبدل بعد بضعته ومعناه الاصل الثمينة وهو لا ينفذ عن  
 الذات حتى جرى عليه الربوا باعتبار الوزن وفيه ثلث رايه لو دفع  
 دراهم الى ناقد لينتقد فخرها وكسرهما ضمن الامر بالغرر لما في قاضي  
 خات وعنده بعضهم لا يضمن كذا في جامع الرموز **قوله** استعار  
 منارا اذا انقطع في النشرف قد عرفت ان المالك لا يقطع  
 حق المالك بالا جراء وان بعد زمان فكل ذلك عند الامام على قوله سابق  
 مشركا بينهما على قدر جليلها ولو جدد ميتة فدفعه القاص يعطيه  
 بما لا زاد له باقية فيه واخذ كله وان اتلف القاص لا ضمان  
 عليه عنده ذكره في المصعب قال وفي سراج الوهبان استا دهن ادي عبد  
 البرمقري ياتي بسوط اذا غصب جلد ميتة فدفعه قالوا هذا على وجهه  
 اما ان اتلف ما جبه واخذ له السبب فدفعه هو مملوك لان صاحبه  
 القاه تارك له بمنزلة من اتلف الثور وقبور الرعام واما ان غصب  
 جلد من صاحبه فان دفعه شيء لا قيمة له كالتراب والحصى فصاحبه احمه  
 ان ياخذ ولا يعطى القاص شيئا ولا يستهلكه القاص بعد ذلك ضمن  
 قيمته مدبوعا قلت وهذا وجه اخر في البزازية وان دفعه شيء له



قيمة كالك والقص وما اشبهه فلما حب جلدان يأخذ جلده ويضمن  
ما زاد الدباغ فيه وليس له ان يدفع جلده للفاص ويضمن قيمة غيره مدبوغ  
لان جلده لم يتغير الدباغ لم يكن متقدما وذكر في التتمه عن ابو يوسف ما  
يخالف ذلك قال الامام سمعت ابا يوسف يقول اذا جعل جلد اديا ينقطع  
حقها له وفيه شره بجاهه الصغير لقاضي خان قيل هذا قول ابن 2 اما قولها  
له ان يتكره عليه ويضمنه قيل يضمن قيمة جلده زكينة غيره مدبوغة وقيل  
قيمة جلده مدبوغة ويعطيه ما زاد الدباغ فيه وان استهلكه الفاص لا يضمن  
يقول ابن 2 وفي قولها يضمن قيمة جلده زكينة غيره مدبوغة ويحيط عنه ما  
زاد الدباغ فيه ويعطيه كما لو قيمته لجلده غيره مدبوغة ولا يخفى ان ما نقل عن  
شره بجاهه الصغير يوافق ما نقلناه عن البرزاني من ان الفاص  
اذا استهلكه لا يضمن عنده انتهى فان ذبح اي الفاص ان ذبحه  
غير فالما كان له في طرحها اي طرعه كما ذكر في كذا بوضعه عليه  
اي على الفاص وضمنه اي كما لو الفاص قيمته اي الشاة او اخذها اي  
اخذها كذا الشاة كذا بوضعه وضمنه بالتكديداي المالك الفاص نقصانها  
لان الذي استهلكه من وجه باعتبار قنات الدر والنسل وليس استهلاكه  
من وجه بقاء بعضهما في وهو اللحم فيشترى وكذا اي مثل ما تقدم  
من حكمه لو قطع يدها اي الشاة او رجلها او قطع طرف دابة غير مأكولة  
قال في شره الوقاية واذا لم يكن مأكول اللحم فقلعها صا طرفا منه  
فلما كان يضمنه جميع قيمتها لوجود الاستهلاك من كل وجه بقطع طرف  
منها بخلاف ما لو كان المقصود عبدا فقلع يده فانه يا خله مع ارش  
المقطوعة لان الادنى بقطع طرف منه لا يجبر مستهلكا وفي الاختيار  
ولو عصب دابة فقلع رجلها ضمن قيمتها وروي عن ابن 2 اخذها كما لو  
لا يري له وان شاة تركها واخذ القيمة عند ابن 2 كما في حجة اعيان

خلافا

خلافا لهما وان قطع عين الدابة فقيمة ربع القيمة لئلا ياتي وقتها  
قياسا وفي جنايات يضمن عن ابن 2 لو فقا عينا يري ان او بفرا او حمار  
عليه ربع قيمته وكذا ما يعمل عليه من البقر والابل وما لا يعمل عليه ما ينقص  
وقال في لهما مع الصغير وفي غير بشره الجزاره جزوه ربع القيمة وفي غيره  
شاة الغنم ما ينقصها من الجمل والبطير والدجاجة والكلب ما ينقصه  
وقال ابو يوسف عليه ما ينقصه في جميع البهائم اعتبارا بالشاة والماروي  
انه عليه الصلوة والسلام قطع عين الدابة ربع القيمة وكذا قطع غير  
رضي الله عنه وقامه يعرف فيه او خرق اي الفاص الثوب خرقا  
فانك لوئت بعض العين وبعضه نفع يضمن يكون صاحبه بالخيار ان  
شاة ضمن الفاص لقيمة ثوبه وان الثوب للفاص لانه مستهلك  
من وجه فانه لا يصلي ما كان صالحا قبله وان شاة اخذ الثوب و  
ضمنه النقصان لانه تعيب من وجه كونه قائما حقيقة ولا خيار  
اذا قامت كل النفع بل يضمن جميع قيمته كذا في شره الوقاية لابن  
الحكم وفي القيمة ضرب حمار غيره فقيته وضمن به ثم زال الحمار فله  
ان يرجع بما ضمن انتهى وفيه فرق يسير ينقص ولم يفوت شيئا  
من النفع يضمن بالتشديد قيمته يعني اذا خرق خرقا يسيرا ضمن  
الفاص نقصانه واخذ برب الثوب كل يري ان العين قائم من كل وجه  
فهذا القدر من خرق لا يخرج من ان يكون صالحا لما كان عليه صالحا  
قبله وانما تمكن النقصان في قيمته فيضمنه ذلك النقصان قيل ان حمار  
ما اوجب نقصان نصف القيمة وما دونه يسير وقيل الفاص حمارا  
مخلوبا ليس وما لم يكن مخلوبا فهو يسير وفيه كذا في الصحيح ان الفاص  
ما يفوت به بعض الشيء وبعضه كمنفعة بان كان يعمل للفاص بعده يعمل  
للقيس واليسير ما لا يفوت به شيء من المنفعة بل يدخله في



تغصنات عيب وقيل يرجع في ذلك الى الجناحين وقيل ان كان طولها  
ثلاثة حذوان كان عرضها فيسير كذا ذكره في موضعين قال سفيان  
السرعي والحكم الذي ذكرناه في حرق الثوب من تخييرهما اذا كان  
الحرق فاحس هو حكمه وكل عين من الاعيان الا الاحوال الربوبية  
فان النقص فيه هنا اذا حرقا كان اوسيرا كان لهما حب الخبز  
بين ان يملك العين ولا يرجع على الغاصب بغيره وبين ان يسلم  
العيه ويضمنه بملكه ويضمنه لان تصمين النقصان متعدد لانه يردى  
الى الربوا هذا اذا قطع الثوب ولم يحد فيه صفة واما اذا جعل  
حد فيه صفة فان خالطه قيسا مثلا فان يقطع به حد لهما كقوله  
كذا في شيب الكنز وفي غيب الدخيرة اذا قطع اذن الداء او  
بعضها ضمن النقصان وجعل قطع الاذن تغصبا يسيرا وكذلك  
لو قطع ذنبها ضمن النقصان وفي العيون ولو ضرب رجل الدابة  
حتى صار يشعر عرجا فهذا كالقطع كذا ذكره في العدة التي ومن ينس  
في ارض غيره او غرس بغير اذنه امر بالقطع اي بقطع البناء والغرس  
والرد اي و امر برد الارض الى المالك لقوله عليه صلوة والسلام  
ليس لعرق ثقل لم حق اي ليس لعرق ثقل لم حق وصف العرق بصفة  
صاحبه وهو ظلم وهدم الجواز لما يقال صام نهاره قام ليلة قال  
الله تعالى فيها يعرف كلا امر حكيم كذا في موضعين لا يفتقر ملك العير فيؤمر بغيره  
دفعه للظلم ورد الحق الى مستحقه في الاختيار قال في موضعين هذا اذا  
كانت قيمة لسا حة اكثر من قيمة البناء وان كانت قيمة البناء اكثر من  
البناء صان يضمن له قيمة لسا حة حتى يأخذ كذا في النهاية قال الزبيدي  
وعلى هذا لا ابتليت دجاجة لو كذبت ينظر اجسا اكثر قيمة فلما جاز  
ان يأخذها ويضمنها قيمة اخرى وعلى هذا التفسير لو ادخل

المعرا في القدر الخامس وسعدرا خراجا انتهى وان كانت اي الارض  
تتخص بالقطع اي بقطع البناء او الغرس فللما كذا يضمن له اي للغاصب  
بينهما اي قيمة البناء والغرس ما تمورا بقلعهما اي مستحقين للقطع  
فما يضمن في الارض لا قيمة مقلوعا اذ لم يخلو قيمته اكثر من الغاصم فان  
المؤنة والاجرة صرفت في قطع المقلوع دون الغاصم كما في النهاية وطريق  
ذلك الضمان ما ذكره المصنف بقوله فتقدم الارض بلا شجر او بناه وتقدم اي  
الارض ايها على احد هما مستحق القطع يعني حال كونه مستحق للقطع فيضمن  
اي المالك الفضل اي فضل ما بينهما لان فيه رعاية للجانبين مثلا اذا كان  
قيمة الارض بدون عشرة دراهم ومعه مستحق القطع خمسة عشر يضمن  
المالك خمسة للغاصب ويسلم الارض مع الغاصب للمالك كما في جامع الرموز  
وفي شرح الوقاية صورة اذا كانت قيمة الارض مائة وقيمة الشجر المقلوع  
عشرة واجرة القطع درهم يضمن المالك الدرهم التسعة فان قلت الغصب  
في العقار غير متصور فيكون وضع مسئلة في وضع العقار قلنا انما لا يجب  
للضمان لا يتصور فيه الاصل الغصب اي يترك الى قوله صلى الله تعالى عليه وسلم  
من غصب بئر ان الارض طوقه الله عليه يوم القيمة اي سبع ارضين ولان  
المجاز يشيع في كلام العرب فيعجز ان يستعمل فيها مجاز التصوره بصورة الغصب  
وان صيغ اي الغاصب الثوب المقتضوب احر او احر اولت السويق اي  
غصب سويقا فله بضمن فالملك بالخير ان شئ ضمنه اي الغاصب قيمة  
ثوبه حال كونه ابيض وسلم الثوب الى الغاصب ومثل سويقته وسلمه اي  
الغاصب او اخذها اي الثوب المقتضوب والسويق المكتوط وضمن اي  
المالك ما زاد الصنع والسن لان الصنع والسن مالا متوقفا للغاصب  
للمالك تسلا الثوب على حاله والصنع على حاله ويسمى الثوب ويضمه المثل  
بينهما على قدرهما كما في المحيط ذكره في جامع الرموز وانما ثبت الجواز للغاصب



لصاحب الثوب لأنه صاحب اصل والغائب صاحب وصف فكانت البينات  
 الجارية لصاحب الأصل لأن الأصل قائم بنفسه وقيام الوصف به وفي التخيير  
 رعاية للمباينين وان صنف أي الغائب الثوب اسود ضمنه قيمة أي الثوب  
 حال كونه أبيض أو أخذه أي كماله الثوب بلا رديش أي على الغائب من قيمة  
 السواد لأنه أي السواد نقص أي عند الجرح وعندهما السواد كغيره يعني  
 كالجرح والصفر في الزيادة وحكم الجائر فيض أو يفرم وقيل إن كان الثوب  
 مما زاد قيمته بالسواد فالجواب ما قالوا وإن كان استقصى فله قال وهو أي  
 هذا الاختلاف اختلاف زمان واجاب أبو ج على عادة بني أمية وهما على  
 طريق العباسية ذكره في جامع الرموز وفيه حكيات هارون الرشيد شارح  
 أبي يوسف في لوث الكباب فقال أحسن الألوان ما كتب به كتاب الله يعني السواد  
 فاستحسنه هارون وسمع من بعده كماله الكرماني وغيره قاله في فني دماري  
 عن أبي ج من أن الغائب إذا صبغ الثوب لم يورده نقدما وعندهما  
 زيادة كالجرح والصفر راجع إلى اختلاف عصر وزمان فأن بني أمية  
 في زمانه كانوا يمتنعون عن لبس السواد وهو عادة أهل عصره ولا خلاف فيه  
 بينهم في حقيقة هذا السويق وسمي من ذوات الأمثال أم لا قد صرنا  
 السويق بأن السويق والتمن من ذوات الأمثال لاختلاف الصبغ والثوب  
 ثم نقل عن الكافي أنه قال في المتوسط يضمن قيمة سويق لأنه يتفاوت  
 يتفاوت المستعمل فله يبيع مثليا كالجائر انتهى علم أن بيان الجائر انتهى  
 من ذوات الأمثال أو القيم كجاء في التجميع كونه كثيرة الوقوع وتعددها  
 بأساسها لا يوجد في المشوث وأكثر الشرح وقد جمعها بعض المشايخ  
 اخذ من العمادية وغيرها وأما ما بينت لأني في هذا المقام بعناية فكذلك  
 العلم قال كل ما يكال أو يوزن وليس في بعض محضه فهو مكيل وكذا  
 العددي المتقارب كالجوز والبسطة والكمثرى والكمثرى وكحوها

والجوز ونحوه والعمبر والفضة والصفوف كلها مكيل وذكرنا في خاتمة أول  
 بيوع أي مع الصغير أن الجوز من ذوات القيم في الروايات لا يتفاوت  
 في الطبخ والطول والوزن والرقعة والغلظة وذكر صدر الإسلام أبو اليسر  
 شرح كتاب الغصب ليس كل مكيل مثليا ولا كل مؤنن وانما المثلي من  
 المكيل والمؤننات ما هي متفاوتة وما لا يكون متفاوتة فليس مثليا فكانت  
 المكيل والمؤننات والعدديات سواء قال وفي الذريعات يجب أن يكون  
 كذلك قال وبين السويق والسويق تفاوت متماثل بسبب العدا فصار  
 كالجوز فلا يكاد أمثاله متساوية وفي الذريعة قال مثليا استغنى الموزن  
 الميزان والدهن كميزان وقالوا بغيران القيمة بينهما لأن النافع متفاوت  
 الشرح وكذا الدهن كميزان وذكرها جيب الجب في شرحه مجمع الصغير العدديات  
 متفاوتة كلها من زوات الأمثال والمتفاوتة كلها من ذوات القيم وما  
 يتفاوت أحاده وانما يتفاوت أنه أعظم كالبازنجان فهو متفاوت  
 مثليا فله قياسي هذا ينبغي أن يكون البصل والثوم مكيلين وذكر شيخ  
 الإسلام أبو بكر في متوسط انهما من العددي متقارب فانه قال لا يجوز السلم  
 فيه كميلا ولا يجوز تعدد الأثمة متفاوت وصغير أبيض وكبيره سواء بعد أن  
 يكون من جنس واحد وذكره كملتقط في الكيل والوزن يجب أن يكون  
 الكيل أو باعه وفي العددي متقارب المثل أيضا وفيما سواها يجب القيمة  
 هذا يوافق رواية الحمادي وذكر رشيد الدين في فتاواه الخاس من ذوات  
 القيم وأن كان وزنه وان كان شئ على السلام على السجما به في شرحه مقدور  
 والصحيات الخاس وأصغر مثليات وكثيرا من الرصاص وكثيرا من الصخر  
 كل واحد منها جنس واحد لا يجوز التفاضل وهذا دليل على أنها مثلية و  
 يجب مكلا وكذا يحصل أن ترجأه لأنه معدن معلوم وبعضها خرس قالوا  
 هذا من معدن حارزم فانه لا يخالف السويق وأما في حصل ديار ما يبيع أن يكون



من ذوات القيم لا يتخلط دقيق الخمر وقد يفر ذلك وقد يكون به يتخلط الحامض  
واللبن من ذوات الأمثال واما الهدب وهو بالفرسية جفلات بينوات  
يكون من ذوات القيم لا يتخلط في الجفج وفي كحوضه وقيل ان الجفج و  
الهدب من ذوات الأمثال والسم مثل عندهما يتم عندا 2 كذا في الحصى  
وقال المتأخر في ظهور الدية اللحم مضغوط بالقيمة في صفات العدوات ان كانت  
مطبوخة بالاجام وان كان لبنا فكذا هو صحيح في التفتة وقد اختار  
شيخ الاسلام على السبيل ان اللحم مضغوط بالسكر ويختلن بالقيمة اذا  
انقلع عن ايدى الناس ونما في شكلها جنس واحد لا يجوز فيه التفاضل  
لقد علمت ان التمر بالسكر يمتزج واما بقية المتأخر فكل نوع من التمر جنس  
يختلف بثمره النوع الاخير الغلب مثل وكذا الزبيب وكلاهما جنس واحد  
وفي الزبادى الحقيقة ان الغلب من ذوات القيم وفي الفتاوى  
الحل والغير مثبات وكذا الدقيق والطحينة والكحس والنورة والتبن  
يجميع انواعه مثل والطحن والكتان ولا يرسم ويغلى والعسم والربا حيد  
البايسة كلها مثل واحد مكنه قيل قيم والماء مثل في رواية وفي فوائده  
صاحب الحيلة ان الماء من ذوات القيم عندا 2 واما في حق ذكر  
ابوبس عن ابي 2 ان الماء لا يحال ولا يوزن قال المتأخر في معناه لا  
يباع بعضه ببعض شفا ضلوا والماء عند مكنه والرمات والسرجل و  
القمح والقند والجفج كلها مما يتفاوت احاده فيكون من ذوات  
القيم وفي فتاوى رشيد الدين كالموردين اذا اختلفت حكي لا يمكن التميز  
بينهما يخرج ذلك من ان يكون مكنيا ويكون من ذوات القيم والسردين  
من ذوات القيم والبسط والحصى والداروى واما الماهان من ذوات  
القيم وكذا الادم والصم وتجلد كلها في كتاب الاطباء والابرة من ذوات  
القيم والربا جنس الرطبة والبقل والغلب من ذوات القيم ولهذا لا يجوز

السم

السم فيها وكذا لا يجوز استغاضها انتهى ما في العمادية من فصل في  
والثلاثين هذا ينفعك في اقتناص الخوارد بالاقباس من الموارد  
**فصل** في بيان مسائل تحصل بمسائل الغضب وان غيب الغضب  
المحيرة اي الغضب ما عصبه وضمن قيمة اي للمالك ملكه اي ملك الغضب  
ذلك الشيء مستند الى وقت الغضب لان الملك ملكه البدل فوجب ان  
يزول ملكه عنها لئلا يجمع البدلات في ملك واحد وعندك في لا يمكن  
لان مخطور فلا يكون سببا للملك وحقيقة ما قاله الاكل في العنانية  
وكل ما لا يخفى صاحب البداية يشير الى ان سبب الملك هو الغضب واللام  
يكن تعديلك في بذكر مناسبا وهو مذهب المتأخر ابي زيد فانه قال في  
الاسرار قال علمنا ان الغضب يفيد الملكة المفصولة عند انقضاء الصفات  
او التراجع وقال سمس الاكمة في البسوط وهذا وهم فان الملك لا يثبت عند  
اداء الصفات من وقت الغضب للفا ص حقيقة ولهذا لا يسلم له الولد  
ولو كان الغضب سببا للملك لكان اذا تم له الملك بذكر السبب الزوائد  
المتصلة او المنفصلة كالبيع الموقوف اذا تم بالا جازة يملك المتأخر  
المبيع بزوايده المتصلة والمنفصلة ومع هذا في هذه العبارة بعض الشيء  
لان الغضب عدوات محض والملك حكم مشروع مرغوب فيه فيكون  
سببه مشروع عامر غدا فيه ولا يصلح ان يكون العدوات المحض سببا له  
فانه يرغب الناس فيه لتحصيل ما هو مرغوب لهم ولا يجوز اضافة ملكه  
الى الشئ قيل فيه نظر لانه لا يراد ان يكون سببا للملك عند اداء الصفات  
اذا وجب مطلقا بل بطريقة الاستناد والثابت به ثابت من وجه دون  
وجه فلا يظهر اثره في ثبوت الزيادة المنفصلة كذا في الحق قيل هذا  
اذ كانت البدل تحتل بالنقل من ملكه الى ملكه فيجب ان يزول ملكه  
عن البدل الى ملكه من وجب عليه البدل دفعا للضرر عنه وتحققا





للعقل كما في سائر المبادي ذكره ابن مالك في قوله الوقاية قال وانما يزول ملكه  
عن المفعول شرطي كحكم الشرع وهو الضمان لانه شرع جبر ولا جبر  
بقائه الاصل على ملكه اذا جبر بعمد الغوات وشرط الشرع تابع وتسلم لم  
اي الفاعل الا كساب دون الاول لان الكلب يتبع اذا الكلب بدل المنفعة  
ولا كذا في المنفعة لان تبعية الاول لا تدفع تبعية الكلب الا يرى ان ولد  
المعديز والمكاتب مودر ومكاتب فلا يكون كسابهما مبرا ومكاتب كذا في  
الاختيار قال في التبيين ونحن لا نجعل الغضب البقيع سبب للملك بل الغضب  
موجب لرد العين عند القدرة ولرد القيمة عند العجز بغير الجبران  
وهذا الحكم هو كذا في هذا السبب ثم ثبت للملك الفاعل شرطي  
للقضاء بالقيمة لا حكمنا بتا بالغضب مقصودا ولهذا لا يملك الولد بخلاف  
الزيادة المتصلة والكلب لانه يتبع اذا الكلب بدل المنفعة ولا كذلك  
المنفصل بخلاف البهي الموقوف او الذي فيه الجبر حيث يملك الزيادة  
المتصلة ايضا لانه سبب هو خذ في الملك فيستد من كل وجه و  
القول في القيمة للفاعل بغير اذا اختلف الفاعل والمفعول منه في  
قيمة المفعول فالقول للفاعل مع يمينه لان المالك يدعي عليه الزيادة  
وهو يتكبر القول للمكررات لم يبرهن ما ملكه على الزيادة اي على كثير من ذلك  
فاذا برهن على اكثر مما ادعاه الفاعل لا يكون القول قول الفاعل  
بل يكون للمالك لان له اثباته باليمين المأمنة وان عجز عن اقامة البينة  
وطلب يمين الفاعل وللفاعل بيمينه شرطي بيمينه المفعول لم  
تقبل بيمينه بل يخلف على دعواه لان بيمينه تنفي الزيادة والبينة لا تقبل  
على صنف ذكره في الشارح ثم قال في قوله قال بعض مكاتبنا يتبع ان تقبل  
بيمينه الفاعل لسان ط البين وقد تقبل بيمينه لسان ط البين لا ترى  
ان المودع اذا ادعى رد الوديعة يقبل قوله ولو اقام البينة تقبل

بينة

بينة وكان ابو علي السفي يقول هذه المسئلة عدت مسئلة كذا في  
المنع ثم قال ومن منع من فرق بين هذه المسئلة وبين مسئلة الوديعة  
وهو صحيح كذا في السبب **فروع** قال في المنع هل يشترط ذكر اوصاف  
المفعول في دعوى الغصب ام لا لا وجه لعدم الاشتراط قال عمدة الاصل اذا  
ادعى انه غصب منه جارية واقام على ذلك بيمينه بحسب المدعى عليه  
حتى يحج بها ويردها على صاحبها قال في التبيين في بينات  
يحفظ هذه المسئلة لانه اقام بيمينه انه غصب جارية لم يبين جنسها  
وصفتها وقيمتها تمام يعرف فيه قلت والجب من هذا ما ذكره  
المصنف فتاواه وهو ما روى ابن سماعه عن محمد بن رجل خذ امرأه رجل  
او بينة وهي صغيرة واخرجها من منزل ابوها وزوجها قال اجه  
حتى ياتي بها او يعلم حالها فان ظهر اى المفعول وقيمتها اكثر اى مما  
ضمنه الفاعل او مثله او دونه في جميع الرموز وقد ضمنه بقول المالك  
او برهان اى برهان المالك او بالنكاح اى بنكاح الفاعل عن البين  
فهو اى المفعول للفاعل لرضه المالك ولا خيار للمالك لانه رضى بالمادة  
بهذا القدر حيث ادعى هذا القدر فقط وان ضمنه اى الفاعل امر  
المفعول بقوله اى بقوله ضمنه مع يمينه فالمالك بالخيار ان شاء امضى  
الضمان او اخذه اى اخذ الفاعل المفعول ورد عوضه لان  
رضاه بهذا القدر لم يتم حيث ادعى الزيادة وانما اخذ عوضها  
لعدم البينة ولو ظهرت العين وقيمتها مثل ما ضمنه او دونه في هذا  
العقد هو ما اذا ضمنه بقول الفاعل مع يمينه فكذلك الجواب  
يعني فهو بالخيار ان شاء امضى الضمان وان شاء اخذ العين  
ورد العوض في كل هه الرواية وهو الاصح وقال الكوفي الا خيار  
له في استرداده لان يقر عليه ببدل ملكه بيمينه وتمامه يعرف



في منع ولو برهن كل اى كذا واحد من المالك والغائب على الهلاك اى على هلاك  
المغضوب عند الاخر فثبت الغائب اولى بغيره لو قام الغائب بيمينه على انه  
رد المغضوب الى المالك فهلك عنده واقام المالك باليمين على انه هلك عند  
الغائب رجع بيمينه الغائب في ظمذه لاث الثمن ثابت بخلاف  
الغيب فلا حاجة الى اثباته لكن الغائب يدعى زواله والمالك ينكره  
فيمنه الغائب يكون اولى عندهما خلافا لابي يوسف ينعى قال ابو يوسف يزوج  
بينه المالك لانها مبيعة للثمن ومن غصب عبد فباعه فضمنه اى  
الغائب قيمة العبد المالك ويجوز بالتشديد اى المالك قيمة نفذ بيعه اى  
بيع الغائب غصبه فباعه ثم شره بذا قبل ما باع يكون فسخ البيع الاول  
والزيادة للمعسر لا للغائب وللمالك فصولين في فصل بيع الفضل  
ومن غصب عبد فباعه فضمنه اى الغائب قيمة العبد للمالك وان  
اعتق اى الغائب العبد فضمنه اى المالك القيمة له لا ينفذ عتقه لاث ملكه  
الثابت فيه ناقص بثبوت مستند او ضرورة اجتماع البذل والمكيد في ملكه  
شخص واحد ولهذا يظهره حق الكسب دون الاولاد لان الاولاد اصل  
من وجه قبل الانفصال وبعد اصل من كل وجه والگيب شيع من كل وجه  
يكونه بدل لمنفعة وهى نفع محض والمكيد النقص كغيره لثبوت البيع دون  
العتق بالنقص كغيره لاثباته فان له ان يبيع عبده وليس له ان يعتقه  
قيدها عتاق الغائب ثم بتضمينه لاثباته اعتاقه لغيره من الغائب  
ثم تضمينه الغائب روايات في روايته بيعه اعتاقه وهو الاصح في  
المعنى قياسا على الوقوف في روايته لا يبيع كذا في العتاق قال ابن ابي عمير  
ولا يبيع هذا عتق المعسر من الغائب حتى يبيعه بغيره باجازه المالك  
البيع عند ابي يوسف وكذا يضمن الغائب القيمة في الاصح لانه  
عتقه ترتب على سبب ملكه تام بنفسه موصوع له فينفذ العتق بنفسه

السبب والدليل على انه تمام ان المالك يستلزمه التوقف عند العقد  
لا عند الاجازة لو لم يكن تاما لا يشرط عند الاجازة ولهذا لو تصرف  
الغائبات وتقبضا واخرقا واجاز المالكات بعد الاقرار في جاز الحرف  
وكذا جميع يملك عند الاجازة بزواده المتصلة والمنفصلة ولو لم يكن  
تاماً بغيره مما كان كذلك انتمى وزوايد المغضوب في يد الغائب متصلة  
كانت كالسنة والمحملة او منفصلة كالدار والمحرر ومحملة عالم ينفذ  
اى الغائب فيها اى الزوايد بان الغفها وزكها اذا باعها رخصها او  
يمتعها اى يبيع الغائب الزوايد بعد طلب المالك اياها اى الزوايد لانها امانة  
وحكمها هذا لان الزوايد ليست بمحمولة فلا يكون محمولة بالهالك  
في يده بضمات الغيب لان الزوايد لم يملكها لم يزوجها الا اذا تعلق او  
منع لتقاربت لتحقق التوقيت لقصر يده عليه بالتمتع سواء كانت اى  
الزوايد متصلة كالسنة والمحملة او منفصلة كالدار والمحرر والتمتع  
اى ثمة البساتين لما ذكرنا امانته في يد الغائب غير محمولة عليه  
عنه وانما عند ابي يوسف كلاهما محمولة قال في المستحق وهذا بناء  
على ان الغيب عنده اثبات اليد كمنطقة قصدا وازالة اليد كمنطقة  
ضمنا وقد وجد اثبات اليد على المولد حتى لو نازعه فيه اثبات كان القول  
قول له وعندنا الغيب ازالة اليد كمنطقة قصدا واثبات اليد كمنطقة ضمنا  
وقد تقدم تمامه في شرحه اى ازالة اليد كمنطقة عند الغائب زيادة  
متصلة كالسنة والمحملة ثم باعه وسلمه لغيره فان كان اخذه  
صاحبه وان كان هالكاً وهو بالخيار ان يرضى الغائب قيمته او  
يوم يقضى وان كان ضمنه لغيره قيمته يوم يقضى وان قتل الغائب  
ضمناه مع الزيادة من الحقايق وتمايم يعرف فيه وان نفقت لغيره  
اى المفضلة التي جلبت عند الغائب كذا في شرحه اى بالولادة في يد



يد الفاضل ضمن أي الفاضل نقضها أي جاز لانها دخلت في ضمانه  
 بجميع اجزائه والجزء يعتبر بالكل وكبر ان النقصان بقيمة الولد بالقرعة  
 ان وقت أي قيمة الولد والقرعة نقضها يعني ان كانت قيمة الولد او  
 القرعة جبر النقصان سقط الضمان عن الفاضل لان سبب الزيادة و  
 النقصان واحد وهو الولادة لانها او جئت فوات جزء من ماليتها اصل  
 وحدوث ماليتها الولد وان اتخذ سبب الزيادة والنقصان استغنى ظهور  
 النقصان فامتنع الضمان قال في الاختيار وكبر النقصان بولدها و  
 بالقرعة لانعدام النقصان حكم وان التعلق والولادة سبب الزيادة  
 والنقصان فلا يوجب الضمان اذا سقطت استغنى ظهورها او  
 هنالك لم يثبت اولاد ارض اليد ان يتغير بغير النقصان كذاها  
 وصار كغير الجميع لان الجميع يريد الجميع عن ملكه ويدخل الخلف فيه  
 ولا يبعد نقضا انما يمتد في شدة الحق وان لم يكن بالولد فانه انجر  
 بغيره بقدرة ضمن الباقى والقرعة كالولد لانها قائمة مقامها لوجوبها  
 بدلا عنه ولو ماتت وبالولد فانه بغيرتها لا يغير عليه هو الصحيح  
 لانها ضمنها يوم الغصب ملكها من ذلك الوقت فتبين ان  
 النقصان حصل على ملكه فلا حاجة الى جاز برائته وقال في رد المحتار  
 لا يجبر النقصان بالولد لان الولد ملكه فكيف يجبر ملكه بملكه وتامة يعرف  
 التمييز في صورة القرعة ان يضرب الفاضل او غيره بغيرها او غيرها  
 دواء لتطرح الولد فالقت جينا ميتا يلزم القرعة وهي اذا كان  
 الولد ذكرا نصف عمره قيمته لو كان حيا او عشر قيمته ان كان انثى  
 ولو زنى أي الفاضل بائنة غصبها فردها أي الى مالكها حاملا  
 فولدت أي الامة ولذا فماتت بها أي بالولادة ضمن أي الفاضل  
 قيمتها أي الامة المعصومة يوم علقها وهذا عند ابي حنيفة

الحرة

الحرة فانه لا يضمنها لو جئت عنده فردت اتفاقا لما في شدة الحق وعندها  
 لا يضمن أي الفاضل في الامة أي قيمتها ايضا يعني لا يضمن في الحرة بل  
 عليه نقصان نقصان كجبل في خات في خات لان الرد قد صح مع كبر ولكنها  
 معيبة وكب عليه نقصان الغيب ثم هلكها بعدة حصل بسبب حادثة  
 في يدها كذا لا يبطل به الرد لما لو زنت عنده ثم ردوها فجلدت وماتت  
 لا يضمن قيمتها في شدة الحق ولورد أي الامة المعصومة بمحرم لا يضمن  
 يعني دما اذا حلت عنده لم ردوها الى كونه فماتت بتلك الحق لم يضمن  
 الانقصان كحي اتفاقا ولا يرد ان الرد لم يبع فلا يبرأ انما يبع اذا  
 كانت مثل الاخذ وجدها حامل يعني انه غصبها وليس فيها شيء الاصل  
 وردها وفيها ذلك فلم يبع الرد لما اذا جئت جهات في يد الفاضل فقتلت  
 بها او دفنت بها بعد الرد فانه يرجع بقيمتها على الفاضل كانه لم يردها  
 اصلا كذا هذا الخلاف كونه لانها لا تضمن بالغيب بخلاف كحي فان الهلاك  
 لم يكن بالسبب الذي عند الفاضل بل لصفت الطبيعة عن دفع اثار كحي المتواليه  
 وذا لا يحصل بالحق عند الفاضل وقيد كجبل بكونه من زنا لانه لو كان من  
 زوجه لها او من كونه لا يضمن اتفاقا كذا في شدة الحق وكذا في مثل ما تقدم  
 مع حكمه يعني لا يضمن قيمتها لو زنت أي الامة المعصومة عنده أي عند  
 الفاضل فردها أي كونه فجلدت أي الامة فماتت منه أي من كبد  
 وانما لم يضمن لان الزنا كان سببا لمجدد غير متعلق بمرعا وكبد الواقع غير  
 ونفقتا في خات رجل غصب حارثة فزنت بها ثم ردوها على كونه  
 فظهر بها جبل عند كونه فولدت فماتت في الولادة او في النفاس فانه  
 على قول ابي حنيفة ان كان ظهور كبد عند كونه لا قبل من ستة اشهر من  
 وقت رد الفاضل ضمن الفاضل قيمتها يوم غصب رجل غصب دابة  
 ثم ردها الى مربيها كذا لا يبرأ عن الضمان وقال في رد المحتار



دابة غيره ثم نزل تركها مكانها كانت ضامنا في قول ابي يوسف ولا  
يكون ضامنا في قول فرس ولوا خذ لقطه ليوتها ثم اعادها الى المكان  
الذي اخذها منه برئ عن ضمانات حتى لو هلك لا يضمن رجل عليه  
عشرة ذراهم لرجل فاواه فوجده القابض انك عن ذكر في النوازل ان  
على قول ابي حنيفة وابي يوسف الزيادة امانة اذا هلك لا يلزم ضمانها  
وعلى قول محمد بن زفر تكون مضمنة وهو القياس فلان القيس القابض  
دفع منها درهمين ليرد هما على صاحبهما مملكتا في الطريق قالوا ان  
المديون يشاركون القابض فيما بقي فيكون له سدس ما بقي وذكر درهم  
وتلك درهم لان كل درهم من المكتوم سدس للدافع وخمس اخره  
انتهى ابراء كما لا يخفى والقابض في يده قائم مع وصارت ودية  
وضم الفصوب في حجره كما لا يخفى اذ يده اذ بين يديه يبرأ وان لم يعلم  
انه ملكه كذا لو وضع القيمة عند هلاكه عند حجه اذ يده وبين  
يديه لا وفي البرازية ان ثوب رجل وجاء بغيره بجكر كما لا يخفى فلو هلك  
معه بجكر ان ينزل قابضا بالخلية كما عتق كونه عبدا بالغنية جامع  
الفصول من غصب عبدا ثم رده على مالكه على فلم يضمن حتى جاء به  
اليست فملك يضمن وفي فتاوى ظهير الدين غصب دابة او ثوبا  
او درهما وهي قائمة اذ هلكه بغيره فابراء منها بغير امانة يده  
فان كانت مستهلكة فانه يبرأ عن الدين الفصوب اذا ردت قيمته الفصوب  
المستهلك فان ان يقبلها منه قال ابو نصرير في الامر الى الحاكم حتى  
يا امره بالقبول فيبرأ القابض وقال نصر فقولون في الغصب والوديعة  
اذا وضع بين يدي المالك براء وفي الدية لا يبرأ واختار للفقهاء انه يبرأ  
لانه رد عليه غير ماله وذكر في الاخيرة غصب دابة وجا بها الى  
صاحبها فلم يضمنها منه صاحبها بل تركها حتى ضاعت فلا ضمان

على

على الفصوب ولورد الى احد ورثة الفصوب منه لم يبرأ عن نصيب الاخرين  
اذا كان الرد بغير قضاة اذا قضى من عليه الدين باوجودهما عليه فيلجج ويضم  
لا وجه يضمن المالك من جامع الفتاوى في الغصب ولا يضمن اي الفصوب منها فاما  
غصبه سواء سكنه او سكر فيه او عطشه بان تركه معطلا لان الفصوب في حقه  
يقعد وكسب الكلب للاسب لقوله عليه صلوة والسلام كل الناس احب  
بكم فاما في يكون ملكا للفصوب فلا يكون مضمونا عليه لان الضمان  
لا يضمن ملك نفسه ولان سلم حدها على ملكه كما لا يخفى في حقه غصبها لان  
اعراضه لا تبقى فلا يجب عليه ضمان غصبه ان اهلكها كحدها في يده  
وفي جامع الرموز فلو غصب عبدا جازا اذ اذنته فاستعمل اياها ثم رده  
على مالكه لا يضمن وفيه التمسك بانه لو غصب منها فقه بدون الاطلاق لا يضمن  
بالطريق الاول كما اذا غصب ذلك العبد اياها بالاستعمال ثم ردها في الكرخ  
انتهى وقال الشافعي في كسب صفة صورة غصبه ان يضمن  
عبدا ويملك اياها ولا يستعمل ثم رده على مولاه فانه لا يضمن عندنا و  
عند الشافعي يضمن وصورة التمسك بها ان يستعمل العبد اياها  
ثم يرد على مولاه لا يضمن عندنا وعند الشافعي كما ذكره البردعي  
في الدعوى انتهى وهذا لما ذكر في اول الكتاب من ان المستخدم  
العبد غصب تدبر الا في الوقت بينه الا ان يكون الفصوب وفقا او مال  
يضمه ميبنة لها او معدا للشفال الا اذا سكنها بتأويل ملكه او عقد  
كما ذكره في الفتاوى ثم قال ذكر صدر الفتاوى وتعتبر الدار معدة للشفال  
اذا بناها لذلك او اشترها لذلك او توارثها ثلاث سنين على المولود  
يشترط على المستعمل بكونها معدة حتى يجب الاجراء ان لا يكون المستعمل  
مكسورا الفصوب ويكوت رب الدين يسطر الاعداد وفي شرح ظهير  
الدين التمسك بغيره قبل كمن الاثمة اذ اثنه لنفسه ثم اراد ان يعده فان قال



بسانه ونحو الناس صار مودا وفي الغنية لولم تكن الدار مودا للفتل فاجر  
سنة او سنتين او اكثر لا تصير مودا الا اذا بناها كذا او اشترىها له كذا  
اورده ابو اليسر عنه باعداد البايغ الدار للفتل لا تصير مودا في حق الشريك  
وعنه رهن دار غيره وهي مودا لاجارة فكنها عليه لانه لم يكن  
مستقرا لاجرا لما لو رهنها فكنها الميراث والميراث لا يورث  
كما حصلت منافع المعد للفتل مضمونة في الاحوال الا اذا  
سكنها بناؤا قبل ملكه عقد كبت سكنه احد الشريكين في الملك اما في الوقت  
اذا سكن احدهما في الغيبة بدون اذن الاخر سواء كان موقفا للمسكن  
فله ان يفتل الدار فاجب الاجر واما السكن بناؤا قبل العقد فلي تقدم عن  
الغيبته من سكن الميراث بناؤا قبل عقد الرهن وبه صريح في البرزخ ايضا  
ويستثنى من مال اليتيم مسألة سكنت امة مع زوجة داره بواجر  
ليس لهما ذلك ولا اجر عليها كذا في فوائد مولانا الشيخ زين الدين اقول  
يملك حل هذا على قول المتقدمين في عدم وجود اجر المصوب مطلقا  
وعليه فلا استثناء وفي الحقيقة بعد ان علم بطلان اذا كان بيت بيتهم وباني  
بيت فكنه البالغ سنة لا يسكن عليه وكذا الاجنبي بغير عقد فله ان  
ان يوقف وقد قيل دار اليتيم كالوقف ولو غصب دار امعة للفتل او  
موقوفة او لليتيم واجرها مدة معلومة باجر مسمى وسكنها المستاجر  
يلزمه المسمى لاجر مثل قبيل له وهل يلزم الغاصب الاجر لمن له الدار  
فكتب لا ولكن يرد ما قبض على مالكه وهو الاول ثم يسأل هل يلزم المسمى  
للمالك ام للعائد قال للعائد قد لا يلزم له بل يرد على مالكه وعن ابو يوسف  
يستحق ب ولو استاجر دار امعة للفتل السنة باجر معلومة دون  
اجر مثل او فقه ثم سكنها سنين يلزمه اجر مثل فيما وراي تلك السنة  
لا يسمى في السنة الاولى انتم ما في الفقه قال في التفت ولو غصب دارا

الوقف  
ساج

وسكنها مدة ثم ردها الى صاحبها فان عليه كراء تلك المدة في قول  
الكوفي والاكرا عليه قول ابو جراحا به وفيه اذا غصب رجل من رجل  
عبدا او امعة او دابة فانه لا يخرج من سبعة اوجه احدها ان يكون على  
جانه فلما جبه ان ياخذ منه بعينه ولا يخرج له غير ذلك وتماه يطلب منه  
وفي خلاصة الفقيه للفقهاء ابي الليث سبعة اشياء لا يضمن الغاصب سكن  
الدار وزراعة الارض وركوب الدابة وخدمة العبد واجر رد ماله على  
المستجير واجر رد المستاجر على الاجر واجر رد المصوب على المصوب  
وقدمت ما منه في الاجرة وفيه نظر ولا يضمن خسران المصوب او خسرانه بالاتلاف  
يعني المسمى وفيه الجواز والخسران فانها اخر لا يضمن المصوب سواء  
كان مسلما او زبيا لانها ليسا بمال في حق مسلم والغيره في بنات مختلف  
عليه دون المختلف كما في الفقه وفي جواهر الفتاوى مسلم غصب من مسلم  
خسران له يوجب على الغاصب اداء كحر اليه حتى لو لم يرد به يوما خذ به يوم القيمة  
اذا علم تحق ان يستردها لتخللها كان عليه الرد ويؤاخذ به يوم القيمة  
ولو تراعى الى الفاضل يتأمل في حاله ان علم انه يستردها لتخللها يقضي  
بردها اليه وان علم انه يستردها ليشربها بامر القاضي بالارادة و  
فيها مسلم غصب خمر فشر به ليس عليه دعوى في الدنيا وعليه اثم الغصب  
ان كان كحر خرا للجلد وان اتخذ من الغصب الخمر اما اذا كان قد اتخذها  
خرا للشر فانه لا حق له عليه في الاخرة وانما على الشراب الخمر شراب  
كحر لا غير كذا في الفقه وضمن اي الغاصب القيمة فيها اي في كحر والخمر  
لو كانا كحر والخمر والخمر الذي لا يملك مال متقدم في حق اهل المدة وفيه  
خلاف الكوفي وان اتلف زرع خمر في ضمن ماله لما ذكرنا انها  
متقدم عندهم وفيه فقه وقال الكوفي في لا يضمن في الوجهين يعني في الوجهين  
الاوليين قال وعلى هذا الخلاف اذا اتلفها زرع على زرع له اي لك في



سقط تقدمهما في حق مسلم فكذلك في حق الذي لا يظهر ابتاعا في الحكم  
 الدنيا ولما ان التقوم باق في حقهم لان الحر لهم كالحرة والخزير كالبشر  
 لهم في حق الاستعانة وقد قال عليه الصلوة والسلام اتركوهم وما يديون  
 بغيرت متقدمة في حقهم فوجب كونهما كغير القيمة لا المسلم من عن  
 تمليك الحر وتملكه في اطلاق زنى حر زنى ثم يسلما او مسلم احدهما قبل  
 القماء عليه بمثل القيمة او بعده لا شيء عليه الا في قول اخذ في رواية  
 زفر عن ابيه ان عليه قيمة الحر وفي القيمة اشترى مسلم خرا من زنى  
 فالتفها لم يضمن ولو غصبها منه فالتفها يضمن اشترى خرا من زنى  
 فزرها فلا ضمانات عليه ولا ضمان كذا في الحجج معللة بانه فعده بتسليط  
 ابيها قلت قوله لانه فعده بتسليط البايع اشاره الى الفرق بين  
 ما اذا غصب خرا الذي فانه يضمن القيمة لما تقدم وبين مسئلة ما اذا  
 اشترى خرا من زنى وهو فرق ظاهرا لا يخفى لكن فيه ان يقال ان الخلف  
 للقاعدة المذكورة وهي ان المتضمن بتسليط سلطان المتضمن وهذا  
 لما يسلط البيوع في الحر وجب ان يسلط ما في ضمانه من تسليط البايع  
 بمشترى عليها الا ان يدعى خروج هذا النوع عن القاعدة ببيات  
 وجواب القاعدة اكثرية لا كية ولا ضمانات بانلاف القيمة ولو كانت  
 لذي لان احد من اهل الديان لا يدين لما لية القيمة والدم في الحر قال  
 في تحاشاته اربعة اشياء من مملكات لا يلزمه المثل فيها الحر والخزير  
 وكذا بد وجد القيمة انتهى وهو مخالف قوله ضمن مملكتها لكن يمكن  
 جملة في حق مسلم لان الحر وان كانت من ذوات الامثال الا ان لمسلم  
 ممنوع عن تمليكها وتملكه اياها لما فيه من اعزازها بخلاف الذي  
 اذا استهلك الحر الزنى حيث يجب عليه مملكتها لقدرته عليه اذ هو  
 قادر على تمليكها وتملكها فلا يصار الى القيمة لان المثل اعدل كذا في

التبعية

التبعية وفي المني زنى اظهر بيع الحر والخزير في دار الاسلام يمنع منه  
 فان اراده رجل او قتل خزيره ضمن الا ان يكون اما ما يرى ذلك  
 وفي العيون شق مسلم زقا فيه حر من هؤلاء الفاسق وقال ابو يوسف  
 لا يضمن من الزنى ولا الحر لا راقتها شيئا عن كثره وعليه الفتوى في  
 في شرع الجمع وقال محمد لا يضمن الحر ولا يضمن الزنى قلت يضمن عند  
 الامام كذا في الحجج ولا ضمانات باتلاف مترون النسخة عمدا ولو كان  
 لمن يبيح اى من المسلمين لان المحاجة والسيف ثابتة فيمكن التزامه  
 فلا يجب على مختلف الضمانات كذا في التبعية وان غصب حر مسلم مملكتها  
 بما لا قيمة له كالنقل من النقل الى كسمن ومنها اليه اخذها المالك بلا شيء  
 اذ ليس فيه مال متقوم للفا ص فلو اتلفها اى الحر التي خللها الفا ص  
 ضمنها اى ضمن الفا ص مملكتها لانلاف مملكتها في المني لا اى لا يضمن  
 لو تلفت لانها حين غصبها لم تكن متقوما فصارت كزوايد المصوب  
 اما ان غصبه فلو يضمن ما لم يتعد وان خلل اى الفا ص بالقاء على  
 ملكها اى الفا ص لخلل ولا شيء اى للمالك عليه اى على الفا ص لان الحر  
 لم يكن متقوما والى مملكتها متقوم فترجع جانب الفا ص فيكون له بغير  
 شيء ولا ان الحر غير باقية بل صارت حقيقة اخرى هذا عند ابي حنيفة  
 ياخذها المالك ان كان في ديرة اى المالك قد ورث المملوك من المملوك  
 او اعطى مازاد المملوك وعنده ان بخاسته الحر قابلة للزوال لانها باعتبار  
 الحرية وقد زالت وما التخليل كغير الثوب النجس ومن غصب ثوبا نجسا  
 وطهره لا يزال عن ملكه المالك كذا هنا فلو اتلفها اى الحر التي خللها  
 الفا ص لا يضمن هذا عند ابي حنيفة خلافا لما يضمنه ولا يضمن لخلل  
 لان ملكه باق فيه ولهذا ياخذ وهو مال متقوم ولا يخفى ان ماليتها  
 وتقدمه حصل بغير الفا ص فعده متقوم لانه لا مال متقدم ما فيه



كذا في التبيين وان خلاها اي الفاص الحرف الثاني قبل ملكها اي الفاص  
 قبل ولا ياتي للمالك اي على الفاص عند الامام ايه لما ذكرنا ان الحرف  
 ثلث متقدمة والحرف متقدم فخرج جانب الفاص فيكون له غير شيء  
 ولان خلط استهلاك عنده واستهلاك الحرف لا يوجب الضمان كما في  
 التبيين وكذا ان يكون الحرف له غير شيء عند محمد ان تخللت اي الحرف من  
 ساعتها لانه استهلاك واستهلاك الحرف لا يوجب الضمان والآدي  
 وان لم تصر خلا من ساعتها بل صارت خلا بعد الزمان فالحرف  
 بينهما على قدر ملكهما لانه لم يستهلك الحرف فيصير في التقدير كانه خلط  
 بحرف الحرف وخلط ليس باستهلاك عند محمد وان كان ما يعال بحرف لا  
 يهلك بحرفه وقيل بخلاف فيها انه يقيم بينهما على قدر حقهما  
 سواء صارت خلا من ساعتها او بعد حين اما عندهما فلا يهلك  
 لان خلط ليس باستهلاك وكذلك عند ايه لان خلط انما يوجب زوال  
 الملك اذا كان يوجب الضمان وهنا قد تعدر وجوب الضمان لان  
 حرمه لم لا يضمن بالانكاف فصار كما اذا اختلفت بينهما من غير صنع  
 ولو استهلك الفاص في هذه الرواية ينبغي ان يجب الضمان عليه  
 اجماعا ذكره في النهاية مغريا الى قاض خات عن المحلوان كذا في التبيين  
 وان غصب جلد ميتة فدفعه بما لا قيمة له كالشراب والشمع اخذه  
 اي جلد المالك بلا شيء اذ ليس فيه متقدم للفاص وكانت الدباغة  
 اظها رالمانية والتقدم فصارت كغير مطلوب فلو انكف الفاص ضمن  
 قيمته اي جلد مدبوغا لان صفة الدباغة تابعة للجلد فتم صار الاصل مضمونا  
 تبعه وصفه في الضمان وقيل طاهرا غير مدبوخ لان وصف الدباغة  
 هو الذي حصله فلا يضمنه مدبوغا والاكرهون على الاول كما في التبيين  
 وان دفعه اي دفع الفاص جلد الميتة بما له قيمة اي بنى كالقرص

والعنقصر ياخذ لهما كد ورد اي المالك ما زاد الدبغ لانه اتصل بالجلد  
 ما لم يتقدم للفاص فصار بمنزلة ما زاد الصبغ وخرج جانب الفاص  
 بان يقدم اي جلد مدبوغا وكما اي طاهرا غير مدبوخ يعني ينظر الى قيمته  
 غير مدبوخ والى قيمته مدبوغا ويرد اي المالك فضل ما بينهما كما لو  
 غصب ثوبا فضيعة ثم استهلكه فانه يضمنه ويعطيه المالك ما زاد  
 الصبغ فيه وللفاص ان يحبس اي جلد حتى يستوفى حقه وهو ما  
 زاد الدباغة فيه لانه حقه لما ذكرنا وان انكف اي الفاص الجلد  
 المدبوخ بماله قيمة لا يضمن اي عنده ايه وهذا هما يضمن به  
 قيمة الجلد مدبوغا الا ما زاد الدبغ فيه اي جلد ما ذكرنا في فضل  
 ولا ايه ان تقدم جلد تا به لما زاد الدباغة فيه لان ظهور المالك  
 والتقدم مضامين الى الدباغة والا اصل غير مدبوخ عليه بالقيمة فكذا  
 التبايع بخلاف الشوب لثبوت التقدم فيه قبل الصبغ فلم يكن  
 مضافا اليه ولولا ان اي جلد المدبوخ بماله قيمة في يد الفاص لا  
 يضمن اتفاقا وقد قدمنا ما يتعلق بهذا المقام من الكلام فارجع  
 اليه وفي التبيين ولو جعل الفاص جلد فروا او جرابا او رقعا لم  
 يكن للمفصوب منه عليه سبيل لانه تبدل الكا والحق يفعل  
 الفاص وبه يملكه على ما بيناه وتما منه يعرف فيه **فروع** رد  
 غاصب الفاص كالمفصوب على الفاص الاول يسرا عن فمائه  
 لما لو هلك المفصوب في يد غاصب الفاص فادى القيمة الى القيمة  
 الفاص يسرا ايضا حتى لا يكون للمالك بعده ان يضمن  
 الفاص الثاني لقيام القيمة مقام معين اذا كان بقية القيمة  
 معروفا بقضاء الفاض او بنقص فضاءه وانما يصير معلوما بما قامته  
 البينة او بتقدير المالك واما اذا اقر الفاص الفاص بزره فانه



لا يصدق في حق المالك ويصدق في حق نفسه وغا صا صا صا كذا في العبادية غصب  
 بك كثر غصب اخر منه فاراد المالك ان ياخذ بعض الضمان من الاول وبعضه  
 من الثاني له ذلك ذكره في الفتاوى السراجية وفي العبادية والمالك بالخيار في  
 تخيير ايها العبد وكره كسر اليد في فتاواه لو باي غصب غصب واخذ  
 العبد لا يكون لغا ص الاول ان ياخذ العبد منه لانه ليس بمالك ولا يملك  
 عنه ولا يملك له اجازة البيع للمغضوب منه الخيار في تخيير الغاصب و  
 غاصب غاصب وفي الاصلين باب اعتناق احد الطرفين وفي غاصب غاصب  
 اذا اختار لك تخمين احدهما لم يملك تركه وتخيير الاخر وذكره  
 فتاوى اهل سمرقند اذا ضمن المغضوب من الغاصب الاول والثاني ببراء  
 الاخر عن الضمان اما اذا اختار تخمين احدهما فهل براءة الاخر  
 عن الضمان حتى لو تراك كمال عن الذي اختاره هل يرجع على الاخر  
 فيه روايتان هكذا راي بخط شيخ الاسلام صاحب كنف رجل غصب  
 عبدا ففحص منه اخرفات عنده وكماله بالخيار ان يتركه وعن الاول  
 ويتبع الاول الاخر وان يتركه وبراء الاول واتبع الاخر بالقيمة ولا  
 يبقى له على الاول كذا ذكره في كنف ثم قال الاجازة لا تلحق الاتلاف  
 ثم فرج عليه بقوله فلواتلف مال غيره بعد يا فقال المالك اجرت و  
 رخصت لم يبرأ من الضمان كذا في البرازة من كتاب الدعوى  
 وذكر مولانا في فوائد وتلحق الاجازة الافعال ذكر صاحب كنف  
 في غصب فتاواه غصب شيئا وضمن فاجاز المالك بضمه برك  
 من الضمان ولو انه انتقم به فابراه بالخط لا ببراء عن الضمان  
 ما لم يحفظ وفي متفرقات بيوع الذخيرة ولو ادعى مال الغير فاجاز  
 المالك ببراء عن الضمان وفيها ايضا الاجازة في العقد وتلحق  
 موقوف دون المغضوب في ذكربها ايضا الاجازة لا تلحق الافعال عند

ايه ٢ وعند محمد تلحقها كالعدد حتى ان الغاصب اذا رد المغضوب  
 على الاجبة فاجاز المغضوب منه قيم المالك ذلك الاجبة عند محمد  
 خرج الغاصب عن الضمان وعند ابيه ٢ لا يخرج وذكره الفصل الثاني  
 من الذخيرة المديون اذا بعث بالدين على يد رجل الى الطالب فجاء  
 الرجل الى الطالب فاجره ورخص به وقال الذي جاء به يشتري بها شيء  
 فذهب واشترى ببعضها شيئا وهذا الباق قال الفقيه ابو بكر قد  
 قيل انه يهلك من مال الطالب وهو صحيح لان الرضا ببيع الانتها  
 بمنزلة الاذن فالقبض في الابتداء قال هذه المسئلة تسير الى ان الاجازة  
 تلحق الافعال وهو صحيح قلت فقل هذا ويكون الصحيح انه  
 تلحق الاتلاف لانه من جملة الافعال فتدخل تحت قولهم الاجازة  
 تلحق الافعال في الصحيح عشرة رفق اشياء وضمن في الطريقة ضمن  
 الا اذا وضمن لغير ضرورة حفر قبر ادفن اخر ميتا فهو على ثلاثة  
 اوجه فان كان في الارض مملوكة للمخاف فللمالك الشئ عليه واخراج  
 وله التسوية والزرع فوقها وان كان في الارض مساحة ضمن للمخاف  
 قيمة حفر من دفن فيه وان كان في ارض موقوفة لا يكره ان كان  
 في الارض سعة ان لمخاف لا يدرى باي ارض يموت هكذا ذكره  
 واقفات لمساخية من الوقت كسر الغاصب الخشب كسرا فاحسب له  
 يملك ولو كسر له هوب لم لم ينقطع الرجوع اجر الغاصب ورد اجرتها  
 الى المالك يطيب له ان اخذ الاجرة اجازة الكلام فيهم قال الفقيه  
 فتاواه وفي كنف غصب ثوبا وقصره كان لصاحب الثوب ان  
 ياخذه ولا يضمن للغاصب شيئا وفي التجرى غصب حيوانا فليس  
 ارذات قيمته كان للمالك ان ياخذه ولا شيء للمالك للغاصب  
 انتهى ومن كسر مسلم مريجا او طبلا او مزارا او دفا او اوراق



لراى السلام سكره هو النير من ماء اذ الشبه او منصفاد هو ما ذهب  
 نصفه بالبيع ضمن قيمته اى قيمة ما ذكر لغيره وهو الجوار والجور  
 متعلق بيمين كما ذكره في شريه يمين ضمن قيمته غير صالح للهد  
 او صالحا لغير الله وفي الخبر يضمن كحطب المحدث وكحوله وفي  
 ابيه ضمن القيمة لا المثل كذا في الفقه ويصح بيع هذه الاشياء المذكرة  
 هذا عند ابي 2 وقال لا يضمن اى قيمة ما ذكر قال وفي جامع الرموز وعلى  
 هذا الخلاف الرد وسطح ويغني بقولهما لكن لكثرة فساد الزمان  
 لما في الحقايق وفي المحيط وفي الزهد اى انه لم يضمن في قولهم بكسر  
 دالان الحمر والجور بيعها اى بيع هذه المذكرة وعليه الفتوى  
 اى على قول الامامية ان هذه الاشياء اعدت للمعصية فسقطت قيمتها  
 كالحمر وله انه انك ما لا يستغنى به من وجه اخر فلا يسطر قيمته  
 قيد بكسر ميم لان ما لو كسر معز فالر يضمن اتفاقا بالقيمة  
 ما بلغ لانه مال متقوم في حقه والمعرف انه الله كبريط وخبر مار  
 ودق وطبل وطنبور كما في الفقه وفيه واما طبل الفزاة والدف الذي  
 يباع ضربه في العرس فيضمنهما بالاتفاق بلا خلاف انتهى وفي جامع  
 الصغرى الفتوى على قولهما لكثرة الفساد وبين العارس وذكر صدر  
 التمهيد روايته عن ابي بصير انه يهدم البيت على من اعتاف الفسق  
 وانواع الفساد حتى قالوا ابغوا لابس الهجود على بيت المنفدين و  
 كبر برائة العيب قبل ان يستند ويقذف بالزبد على من اعتاد الفسق  
 وقد روى عن عمر رضي الله عنهما اى اى حرف البيت على الشفيع حين  
 سمي كرايا في بيته وقد فهم عمر رضي الله عنهما على نايحة في منزلها  
 ثم ضربها بالدرية حتى سقط جوارها فقيل يا امير المؤمنين قد  
 سقط جوارها فقال لا حرمة لها هكذا ذكره في الشيبين ثم قال

وتكلموا في قوله لا حرمة لها قيل معناه انها لما استحققت بالايحل  
 في حد الشرع فقد سقطت بما صنعت حرمتها والحق بالاماء  
 وروى ان الفقيه بابكر البجلي خرج على نهر وكان النساء على  
 سطح كاشفات الرؤس والزراع فقيل له كيف تفعل هذا فقال  
 لا حرمة لهن انما استغنى عما نهن كانهن حريبات وانما قال ذلك  
 لست لا يمارى عن عمر رضي الله عنهما عن الامر بالمعروف والنهي عن  
 المنكر لا يوجب على ظنه ان يقبل منه ولا يسم تركه ولو علم انه يهان  
 بذلك او يضرب وهو لا يجبر على ذلك او تقع الفتن فتركه افضل ولو  
 علم انه يجبر على الضرب والضرر ولم يجز الى غيره بذلك ضرر فلا يجر  
 به وهو مجاهد بذلك ولو علم انه لا يقبل منه ولا يهان منهم  
 عند الامامية فقد باعها بالخير والامر افضل انتهى **فروغ** قال الفقيه  
 ابو الليث في الفرائد اربعة اشياء من محضوت يكره قيمتها للسلام  
 الزيت والسمن وقع فيها فارة وماتت والكلب العلم والعهد  
 وما يشبه ذلك من الصلوات قال الصنف في فتاواه ثم عند ابي 2 اذا وجب  
 الضمان ضمن على وجه اصلاحه لغير التلص وفي المقدورى يضمن  
 قيمته حشبا متحوتا وان قتل جارية مقيمة يضمن قيمتها غير مقيمة  
 قال وفي الكبرى دخل منزل غيره واخذ اثاء بغير اذنه لينظر اليه  
 فوقع في يده وانكر فلا ضمان الا اذا كانت نهاه صاحب البيت  
 عن الاخذ قبل ذلك الا يرى انه لو اخذ كوز ماء فحارب منه وسقط  
 من يده لا ضمان عليه تقدم على بايع الكوز واخذ منه عمارة  
 باذنه لينظر فيها فوقع في يده على عمارة اخر فانكر العمارة  
 لا ضمان فيهما بالاذن ويجب ضمان الباقيات وفي القادسي  
 دخل على صاحب الدكان واخذ شيئا بغير اذنه لينظر اليه فسقط



لا يضمن لحياتها وان لم يدخل ولكن اخذ بيضا من متاعه  
 بغير امره ونظر اليه ليشتريه فسقط وانكر فهو ضامن  
 ابو بكر عن اخذ من الفخاخ كوزا يشرب منه فباع او ماء فسقط  
 من يده فانكر فلا ضمان عليه وفي المشتق تعلق برجل وجاهم  
 وسقط من التعلق به بيضا وضمانه فعلق في الحادي بسبق  
 ان يكون على التفصيل بسقط يغرب من ما حب المال ومما  
 بمال يراه ويكنه اخذه لا يكون ضامنا انتهى ومن غصب  
 مدبرة مما تبت يده اي غصب ممن اي الغاصب قيمتها  
 اي قيمة المدبرة ان عتقها معلق والتعلق به ليس بهيكل  
 في الحال وانما تصير لها با عند الشرط فظلم من اشره في حرمة  
 البيع فاحتمل لا في سقط المتقدم فيمنع ولو ام ولد يبيع  
 ولو غصب ام ولد ففعلت فبيده فلا ضمانات عند ابي حنيفة  
 لهما لانها متقدمة عندهما كالمدبرة فيضمن لتقدمها  
 عنده غير متقدمة كما في كونه وقد مر الاثر في الفخاخ وفي خزانة  
 الفتاوى غصب عبدا فقتل العبد نفسه يضمن وكذا الوصاة  
 المكاتب لا يضمن في الغصب وفي جامع الكرخي يضمن المكاتب و  
 مدبره في كفايته وكفوضه والبيع فحاشه وفي كفايته قيمته المكاتب  
 قبل نصف قيمة الفتن وفي التعميد قيمة ام الولد كذلك قيمتها فتنه  
 وقبل نصف قيمتها فتنه انتهى ولو شق الزرق اي زقا فيه خطر لاراقة  
 الحمار لا يضمن عند ابي يوسف لانه قد لا يستر الاراقة الا به خلافا لما  
 لا يكال الاراقة بدون الشق وفي التبيين ولو شق زقا فيه خر  
 يضمن عند ابي حنيفة لان الاراقة بدونه وعند ابي يوسف لا يضمن  
 لما ذكرنا من الدليل والمصالح هذا الى محمد فقط كما ترى وقد

تقدم

قدم قول ابي يوسف للترجيح على ما هو دأبه في التميمي كما ان رايه  
 في الديباجة وذكره ان الدفات لا يضمن بالكران كان ياذن الامام  
 كذا في التبيين قال المحقق فتناه مسلم شق زقا خر مسلم لا يضمن  
 الحمار ويضمن الزق الا ان يكون اما ما يرى ذلك فلا يضمن لانه مختلف  
 فيه وفي المشتق قال هك م سالت عدا عن شق الزق فاجران ابا  
 يوسف قال لا يضمن وقال محمد يضمن وفي ادب القاضيه للمنفعة ان  
 كان ياذن الامام لا يضمن الزق وبغير اذنه يضمن وفي فتاوى  
 فتناه من اراق خر اهل الذمة وكردناها وشق زقا فيها اذا ظهر  
 ذهابها بغير المسلمين امر ابا الموفد لا ضمان عليه انتهى وفي خزانة الفتاوى  
 ولو حارب الزق ان كان ما فيه زائبا ضمن وان كان جامدا فذاب  
 لم يضمن وفي التتمية سالت جدي عن شق زقا اخر والدهن جامد  
 ثم سال بعد ايام قال لا يضمن الدهن ويضمن الزق وسألته عن  
 وضار قاذل الطريق فعثر به اشبات فشقة قال ينظر ان دهنه بعد  
 بان كان لا يطعم يضمن الشاة وان بغير عذر لا يضمن ذكره المحقق  
 فتناه ولا ضمانات على من حل قيد عبده غيره او حارب با طراية او فتنه  
 اصطبلها اي الدابة او فتنه قفص طير فذهبت اي هذه المذكورة  
 خلافا لما في الدابة والطير قوله فذهبت يعني في قدر كمال وان ذهبت  
 بعد ساعة يضمن كمال ولو فتنه كذا ذكره ابن المكي في شرح الوقاية وفي  
 المنيعة لو حل قيد عبدا لغيره فذهب لم يضمن الا ان يكون العبد  
 مجنونا في يضمن ولو كان المجنون بقيد في بيت مغلق فخر رجل قيده  
 وفتح اخر الباب فذهب فالضمان على الفاعل انتهى قال في الاختيار  
 ولو حل دابة رجل او قيد عبده او فتنه قفص وفيه طيور لم يضمن  
 لانه مختلف بين فقهه والتلف فاعل على مختار وهو ذهاب الدابة





والعبود طائر الطير واختارهم جميع وترك منهم منصور واختار  
لا يستعمل بانعدام العقل الا ترى ان المختارين يمتنعون بالخطف وان كان  
معدوم العقل فيصان التلف الى كماله بشدة دون السب كالحاخر والاداغ  
ولو حل فم ذق فيه دهن فالصن لا يترتب لتلفه بالزلة المسند  
ولم يتحمل بيسره وبين التلف فعل فاعلم ان لو كان جامدا فاشق  
فلا بباله ثم سأل لم يصن لان ما يمتنع منه لا بالزلة و  
لم يكن الشك اتلا فوانما صار ما يعا بالسن لا يفعل ذهبت دابة  
رجل ليل او نها را بغير ارسال ما فيها فاصدت زرع رجل لا صحت  
عليه لانها ذهبت باختيارها وفعلها هدر قال عليه الصلوة و  
السلام العجا رجب ارسله صن رجل وجد زرع اداره  
دابة فاخرجها فهلك ادا كلة الذئب لم يصن نص محمد في المنق  
قالوا وصحوا ان اخرجها ولم يبقها لم يصن لان له ولاية الا خلاه  
وهو مختار للفتوى لما في فتاوى المصن وان ساقها بعد الاخراج  
صن رجل ادخل دابة في داره فادخلها فخرجها ما فيها من  
الدار فهلك لا يصن وان وضع كوبة في داره فمضى صن لان  
التبوت لا يصير الدار فلكان الاخراج اتلا فاد الدابة تنصر بالدار فلم تكن  
اتلا فانتهى قال المصن في فتاواه وان ساقها بعد ما اخرجها فاكسر  
مساخنا على ان يصن سواد ساقها الى مكان يا منها فيه على زرع  
او اكثر وعليه الفتوى وفي فتاوى وان ساقها بعد ما اخرجها فاكسرت  
عليها بيده او كلبته فوفقت في بئر فطبت يصن في قولهم وكذا  
الراعي اذا وجد في بارو كتم بقره من غيرها وطردا قدر ما يخرج من  
بارو كتم لا يصن وان ساقها بعد ذلك صن اما اذا وجد بقره في زرع  
فاخرجها حتى اخرجها فاصدت بخروجها الزرع ان اسر

صاحب

صاحب الزرع ما حب الدابة بالاخر لا يصن ما حب الدابة وان  
لم يامر يصن وفي الظهيرة وان ساقها واراد ردها على صاحبها  
فقطعت في الطريق فالتفت رجلها يصن ايما قال الفقيه ابو اليك  
ولمنا نأخذ بهذا وانما نأخذ بما روى عن محمد بن الحسن ان لا يصن وفي الثانية  
غصب مربعا فحماء ملكه فاخره دابة الغاصب منه صن وروى في كلام  
سفيان عن اصحابه بانه مديون دفع الدراهم الى الطالب واخره ان  
ينفذ فهلكته بيده هلك من مال المديون والدين على حاله وفي المحيط  
ربط حماره في موضع وجاء اخر وربط حماره في ذلك الموضع فعصا احد  
الحمارين الاخر فان كان لهما ولاية على ذلك الموضع بان لم يكن طريق  
العامة ولا ملكا احد فلا ضمان والا فان كان لهما حرم هو القاض  
صن ما فيه وان كان الاول ملكا وفي الثانية سلك في طريقه المالك  
في الاخر فله ضمان اصله تلف سوار كانت نافذة اولم تكن  
لعموم البلوى والضرورة وفي المحيط قال الفقيه خرق ثوبه هذا اد  
العقد في الماء ففعل فلا ضمان لكنه يائمه لانه اضاعة المال بلا فائدة  
ان هنا كلامه ولا ضمان على من سقى اي نمر فالسعاية تحتص بالعمية  
لما في المفردات الى سلطان بمن يؤذيه كالمضروب اذا اشتكى الى  
سلطان بمن يصير ما لا يندفع عنه ومحال ذلك  
الشخص لا يندفع من الايذاء الاباسي الا بالذبح والسعاية الى السلطان  
ولم يمكن دفعه الا بذلك لا يصن ما اخذه السلطان منه قيده  
لان دفع الايذاء لو كان ممكنا بلا رفع الى السلطان يصن كذا في  
شرح الوقاية لابن الملك او سقى الى السلطان بمن يؤذيه وكذا  
يمنع اي الغاصب عن فسق بتهيبه وبالامر بالمعروف في لا يصن بالسعي  
ايضالات الامر بالمعروف فرفض لما من تفصيله ولا ضمان على من



من قال السلطان قد يغرم وقد لا يغرم يعني والحال ان ذلك السلطان  
لم يكن معروفا بالظلم والتفريط فانه قد يغرم على من سعى به اليه وقد  
لا يغرم ومقول القول قوله ان فلانا وجدنا لا نفهم اي السلطان او الحاكم  
الظالم شيئا وان كان عادة اي السلطان ان يغرم بمثل هذه السعاية  
التي ضمن اي الساعي لوجود الاتفاق منه من وجه وكذا اي ضمن لوجه  
بغير حق عند محمد زجراله وبه اي يقول محمد يعني لانه غير مضطرب وهو  
المدرس في التعاقد وانما ينفذ به لكثرة الفساد لما في خلاصة فلوحة الساعي  
اخذ لظلم قدر الخسران من تركته وهو صحيح لما في جامع الرموز  
وعندهما لا يضمن الساعي لانه توسط فيه فقلنا على غنما ركنما قال في  
النفق والنفق على قول محمد للقبلة السعاية في زماننا والقاضي على السفي  
والحاكم عبد الرحمن اذ يوجب الضمان على الساعي قال في الخانية  
ولو سعى رجل الى سلطان ظالم وقال له ان فلانا ما لاكثر الاوانه  
وجد ما لا اصاب ميراثا او قال عنده مال فلان الغائب او انه يريد  
الغدير يا هلي فان كان السلطان هرج ياخذ له مال هذه الكسباب  
كان ذلك سلبا موجبا للضمان اذا كان كاذبا فيما قال وان كان  
صادقا فيما قال الا انه لا يكون متظلم ولا مجب في ذلك وكذلك ان كان  
قال ضربت او ظلمت وهو كاذب في ذلك كان ضامنا وفي العدة من قال  
عند السلطان ان فلانا فرسا جيدا او جارية جميلة والسلطان  
ياخذ ذلك ظمنا فاخذ يضمن ولو كان الساعي عبدا فيطالب به بعد  
العتق سواء اجر الساعي عند السلطان او عند غيره اذا كان ذلك  
الغير له القدرة على اخذ المال منه ولا يمكن دفعه ضمن الساعي وفيها  
ايضا من الساعي فيقول له انك اشتريت بئس غالا فبئس المشتري  
بابايع عنده لم فاخره ان قال صدقا لا يضمن وان كان كاذبا

يضمن

يضمن وفي فتاوى ظهر الدين اذا سعى بغير ذنب اصلا يضمن كذا اختار شيخنا  
المناخرون منهم من قال في على السفي وهاكم عبد الرحمان وغيرهما وجعلناه  
بمنزلة مودع اذا دل سارقا على الوديعة وذكر صدر الاسلام البرزوي في اصول  
النفق في فصل انما ياسب اذا سعى انسان السلطان في حق اخر حتى  
غرمه السلطان وسلطان فقالوا ان كان السلطان مدوقا يذنب له سبب  
سعيته يضمن قال ويكن لا يضمن به فان هذا خلاف اصول اعياننا فان  
السبب محض لاهلان كمال فان السلطان يغرمه اختيارا لا اضطرارا ولكن  
لوراي القاضي في تضمين الساعي له ذلك لان موضوع موضوع الاجتهاد فكل  
الراي في القاضي كذا في الفصول الصحاح في قلت في خلاصة الفتاوى من سعى  
الى السلطان في رجل حتى غرمه لا يضمن من وجه ثلث احدها ان كانت السعاية  
بحق كعدوان كان يؤذي ولا يمكن دفع ذلك الا بالبرهان في السلطان او كان  
فاسقا لا يمتنع عن العتق بالامر بالمعروف ونحوه مثل هذا لا يضمن الساعي  
ان كان غلاما يقول ان فلانا وجد كنسرة الدقطة وظهر انه كاذب ضمن  
الا اذا كان السلطان عادلا لا يغرم بمثل هذه السعاية او قد يغرم بمثل  
هذه السعاية لا يضمن الساعي ان كان ذلك اذا وقع في قلبه ان الغلام سعى الى  
امرته او جاريته فغرمه السلطان لم يظهر كذبه عندهما لا يضمن  
الساعي وعند محمد ضمن ويقتضى على قول محمد للقبلة الفساد في زماننا  
استصحب وحاصل ما ذكره المحقق يرجع الى هذا ولو كتب عامل باساس اهل  
بلد باساس السلطان ودفع الماعونات السلطان فاخذوا منهم دراهم  
فالمظلمة على كل من التلابة في الدنيا والاخرة ذكره في جامع الرموز قال  
في نفق ولو سعى الساعي فظلمه به ان ياخذ قدر الخسران من تركته كذا  
في جامع جواهر فتاوى فقال له وهو صحيح وفي متفرقات سبب فتاوى  
القاضي ظهر الدين رجل ادعى على اخر يسرته وقدمه الى السلطان و



طلب منه ان يخرجه مرة او مرتين وجسم خفاف الحبوب من التعذيب فبعد  
السلج فانقلب ومات وكان قد حكته علامة في هذه الحادثة وظهرت  
السرقة على يد غيره كان للورثة ان ياخذوا صاحب السرقة يدية ابيهم  
وبالفراسة التي اراها الى السلطان اتهموه في القصة شكوا عند الوالي  
بغير حق واتى بقاله وضرب المشي عليه فكريسته اويده ضمن الشاكي  
اركة كالما وقرر ان من جيب يملك يته فرب وصور جدار السجن فامسا  
بدنه وتلف يمين الشاكي كيف ههنا وفي يمينه بالفتان في مسلكه  
الهرب قال لا ولومته المشكوك عليه بضرب الحاق لا يمين الشاكي كذا  
الموت فيه نادى في حيايته لا يفتح اليه غالبا فقام الدلال المتاع للحرارة  
السلطانية او الامراء بما لا يتعاب فيه فاخذ منه بذلك القدر يمين الدلال  
اذا علم بما قد قيمته انهم امر عبد غيره بالابق او قال للعبد غيره اقبل  
نفسك تفعل بان ابق او قتل نفسك وجب على امرئ يمينه العبد المأمور  
لسيده لانه صار مستعلا له ولو قيل له اتلف مال مولاي فالتف لا يمين  
الامر وهذا لا يامر بالقتل والابق صار غاصبا لمال المولى وانما لم  
يصرغوا حبس العبد وحبس قائم لم يتلف وانما التلغ مال المولى فعمل العبد  
ذكره في الفقه نقلا عن فصول العمادى ثم قال اعلم ان الامر لا يمين  
بالامر الا في خمسة الاول اذا كانت الامر سلطانا والثاني اذا كانت  
مولى للمأمور الثالث اذا كانت مأمور عبد الغير كامر عبد الغير  
بالابق او بقتل نفسه فان الامر يمين لما ذكرنا الا اذا امره مالك سيدة  
فلا ضمان على الامر بخلاف مال غير سيدة فان الضمان الذي يفرقه  
مولى يرجع به على الامر وتما في جامع المصنف ليعر استعمال عبد الغير  
لنفسه بان ارسله كحاجة ضمن قيمته ان هلك العبد او اعلم انه  
عبد الغير او لم يعلم وكذا لو قال العبد انا حر فاستعمله فلهك ثم ظهر

انه عبد الغير هذا اذا استعمله في عمل غيره لا يمين لانه لا يصير غاصبا لما اذا  
قال للعبد ارتق الشجرة واشتر نفسك ولو استعمل في عمل المشي لسا كل سقط  
لا ضمان على الامر ولو قال لك انت وانا اخي الامام عز الدين فاحض خان  
ان يمين قيمته لك لانه لشغل كلمه في منفعته قال غلام حيدر كوز الشغل  
بيت مولاه باذنه فدفع اليه رجل كوزه ليحمله ماء من كوز بغير اذنه المولى  
فهلك العبد في الطريق قال صاحب الكوز يمين قيمته ثم قال في المرة الثانية  
يضمن كذا قيمة العبد لان فعله صار فاسدا ليعمل المولى فيصير غاصبا لكل  
العبد امر عبد غيره باستهلا مال انسان فان المولى يفرم ذلك ثم يرجع  
المولى على الامران الامر صار مستعلا لنفسه العبد فصار غاصبا كذا لو امر  
صبا تا باستهلا مال انسان يمين السجى ثم يرجع على الامر اذا غصب  
جيدا ومعه مال المولى فانه يصير غاصبا للمال حتى لو ابق العبد يمين  
الغاصب المال وقيمة العبد ومن غصب حرا وعليه ثمانية فانه لا يجب عليه الغصب  
ثمانية لما انه تحت يده ولو غصب عبدا فانه يجب ضمان الثياب لما يجب  
ضمان عينه وكان ضمان ثوبه يتبع لضمان عينه وفي غصب المحيط  
ورد فتوى من بعض البلدان ان رجلا بكسر خطبا في غلام انسان فقال  
اعطني القدم حتى اكسرنا فاني ان يعطيه فاني عليه ذلك فاخذ منه القدم  
فكسر بعض الخطب ثم قال انت تأخر حتى اكسرنا فاني بحطه فكسرها الغلام  
فحضر بعض المكور في عينه فذهبت لا يكون على صاحب الخطب شيء  
لان صاحب الخطب لم يأمر الغلام بكسر الخطب ولم يستعمل بيده وانما  
فعل العبد باختيار نفسه فلا يكون الرجل ضامنا وهذه بحملة من الفقه  
قال المصنف فتاواه وفي ثمانية بئس غلاما صغيرا في حاجة له بغير اذنه  
اهل الغلام وراي الغلام غلاما يلعبون فاستهوا اليهم وارفقوا لسطح  
بيت ومات ضمن الذي بئس في حاجته لانه صار غاصبا بالاموال



اشتمى ولواطم الغاصب المقتصد ما لكم يغني ولو غصب ثوبا فمساهل  
او غصب صفا ما تقدمه بين يديه فأكله برك اي الغاصب عن الضمان  
وان لم يعلم اي وان لم يعلم المالك انه لم لا الغاصب اعدا الشيء  
يده وقد تم من التصرف فيه حقيقة فيبرأ بالنص وهو قوله صلى الله  
تعالى عليه وسلم على اليد ما اخذت حتى ترد ذكره في الاختيار ثم قال  
ولو جاء الغاصب ببيعة المقتصد الى المالك فلم يقبلها اجره عماكم على  
قبولها فان وضعها في حجره برك وان وضعها بين يديه لا يبرأ  
بمختلف ما اذا وضع المقتصد او اللوديع بين يديه حيث يبرأ لان الواجب  
في اللوديع رد هاوانه يتحقق بالتخلية والواجب في الدين القبض ليعتق المعاضة  
والتقاضي والقبض لا يحصل بالتخلية وروى ابن سماعة عن محمد بن القاسم  
ان يأخذ كمال من الغاصب والسارق اذا كان المالك غائبا ويحفظه عليه  
فان ضاع فمات المالك فله ان يضمن الغاصب والسارق ولا يبرأ باخذ  
القاضي لان القاضي المتصرف في مال المالك فيها يودى الى حفظه لا فيما  
يرجع الى ابرأ حقه انتهى **فروع** وفي متفرقات فتاوى المصنف  
عن فتاوى الكبرى دفع عينا الى دلال يبيعه ففرض الدلال على صاحب دكان  
وترك على صاحب دكان وترك عنده فذهب صاحب الدكان  
بالمناخ يضمن الدلال لانه أمين وليس للأمين ان يودع وذكر الشافعي  
فتاواه عن شيخ الاسلام انه لا يضمن وهو الصحيح وفي النوازل عن ابي  
يوسف قتل دنيا مملوكا او مملوكا قال لا ضمان عليه وان قتل قردا  
ضمن قيمته قال المصنف ابو الليث القرد يخدم في البيت ويكنس فلم  
قيمته بخلاف الذئب والكله أرسل للبيد الى ان يضمن وان لم يكن  
سابقا له وفي السراجية اترك لبيبا على انسان فخرق ثيابه فان كان  
هو خلفه ضمن وان لم يكن خلفه ضمن ايضا وعن ابي يوسف وعليه

وعليه الفتوى وفي المحيط في داره كلب عقور او دابة مؤذية فدخل السارق  
داره باذنه او بغير اذنه ففقره كلب او كلب ما انان لا يضمن  
صاحب الدار وكذا اذا اكلت هرة دجاجة غيره ولو اخذ الهرة  
والفاها على حامة او دجاجة فاكلتها قالوا ان اخذت يرميه ضمن  
وان اخذت بعده لا يضمن وفي الثانية اخذت وضع حرة في طريق المصنف  
واخر وضع حرة فيه فتدحرجت احدهما فانكسرت الاخرى ذكر في الاماكن  
لا ضمان على الذي تدحرجت حرة وان انكسرت التي تدحرجت كان ضمانها  
على صاحب الحرة القائمة وقال الشيخ ابو بكر البخاري في مثل الخبرين ان كانت  
على حرة ضمن كلا واحد منها قيمة حرت صاحبه اذا تدحرجت احدهما  
او اصابا الاخرى فانكسرتا ولو غرقت من كوض الكبريت فوضعهما على  
السكة ثم غرقتا فخر مثل ذلك فتدحرجت الاخرى وصدمت الاولى فانكسرتا  
قال بعضهم يضمن صاحب الاخرى قيمة الاولى وقال بعضهم يضمن كلاهما  
قيمة حرت صاحبه الاصل في هذه المسائل كل موضع للواضع حق الوضعية  
لا يضمن اذا تلف بالوضع شيء سواء تلف به وهو مكانه او بعد ما زال  
عنه وكل موضع ليس للواضع حق الوضعية اذا عطب بالموضوع شيء ان  
عطب والموضوع في مكانه لم يزل ضمن الواضع وان عطب بعدما زال  
الموضوع عن مكانه ان زال بمنزلة عطف ان يضمن حرة في طريق فتذهب  
بها الزمخ فاحترقت سيك لا يضمن وكذا لو وضع حرة في الطريق وجاء  
السيل فذهربه فخر سيك لا يضمن الواضع وان زال لا بمنزلة بان وضع  
حرة في الطريق ووضع اخر حرة اخرى فيه فتدحرجت احدهما  
على الاخرى فانكسرتا قال ابو يوسف يضمن كل منهما قيمة حرة صاحبه  
وعنه في رواية يضمن صاحب حرة القائمة في موضعها قيمة حرة زائنة  
عن موضعها وان دحرجت خارج لا يضمن صاحبها ما كان بها وفي



وفي المحيط قال لغيره اسلك هذا الطريق فانه آمن فسلكه فاحذره الصبي  
لا يضمن ولو قال ان كان غنوا واخذ ما كلفنا منا من وباء المستكة  
بحالها يضمن والا صلح في جش هذه لساكنها بالفرور انما يثبت حق الرجوع  
للمرور على الفار اذا حصل ذلك في ضمن عقد معاوضة او ضمن الفار للمرور  
صفة السلامة وكذا اذا قال لا هذا العقار فانه طيب فاذا هو مسدوم  
وهو على ما قلنا تخلف لرجل في ملكه خرج سفيها الى جاره فاراد جاره  
تقطع ذلك بغيره هواء له ذلك كذا ذكره محمد بن النضر في واقعة ظاهرة في  
محمد بن زيد ولاية القطع بغير اذن القاضيه وقيل ان المكن تفرغ الهواء  
بعد الصف وشبهها ليس له ان يقطع ولو قطع يضمن ولكن يطلب من  
صاحبها ان يمد لها ويكسرها على الخلفه ويضمن القاضيه ذلك وان  
يكن تفرغ الهواء الا بالقطع فالادب ان يستأذن صاحبها حتى يقطع  
بنفسه او ياذن له ان يقطع فان ايجر برفع الامر الى القاضيه بحججه على  
القطع فان لم يفعل لم يرضى من ذلك وقطع بنفسه ابتداء فان قطع  
من موضع لا يكون القطع من موضع اعلى منه او سفلى لا يضمن كذا ذكره  
الاسلام في كتابه صحيح قال شيخنا لا يضمنه اذا اراد القطع فانما يقع  
في ملكه نفسه وليس له ان يدخل في بيتان جاره ليقطع قال شيخنا  
انما يكون له ان يقطع من جانب نفسه اذا كان القطع من جانب  
نفسه مثل القطع من جانب صاحب الضرر اما اذا كان القطع من جانب  
صاحب الضرر فلا يضمن له ان يقطع ولكن برفع الامر الى القاضيه بغيره  
بالقطع فان لم يرضه بكون القاضيه ناظرا حتى يقطع من جانب صاحب  
الخلفه ثم في كل موضع مدر لايضمن في القطع بنفسه لا يرجع لاي رجع على  
صاحب الخلفه بمدة الخلفه بحدود القطع وفي الظاهر ان اراد ان  
يمر بارض غيره ان كان له حائط او حائل ليس له ذلك غصب حائطا

فعد

فعد فيه ورجع له جانب الرمح لانه حصل بالتجارة وفي الكبرى المعينة في هذا  
عادات الناس وفي الحواشي ومن مثا يحتمل ان اودع النار يدوم الرمح  
وهو يعلم ان الرمح تهب بها المال غيره فتلغ فيه ولو كمال الماء في  
ارضه وهو يعلم ان ارضه يحتمل لا يضمن قال ابو القاسم في النار والى  
ان ارسداوا وقد قدر ما يحتمل ملكه لم يضمن وان كان بخلافه يضمن  
وفي المحيط سئل شيخ الاسلام عن رجل عبد الغير وابق حال الاستعمال قال  
يضمن اكسر بخصه او جوزه لغيره فوجد داخلها فاسدا خلا ضمان  
عليه وكذا لو كسر درهم غيره فظهر سقوة لاضمان عليه انتهى  
كلام المصنف فتاواه وفي جناية كمينه غصب صبا حرا وغاب عن  
يده بحبس صبا حب حتى يجيء به او يعلم انه مات ولو تشبث بقبوب  
غيره فحذبه صاحب القوب فخرق يضمن المشتبث نصف ذلك  
ولو جذب من تشبث به ضمن جميع الخرق وفي غصب كمينه المقتوب  
منه استخدم المقتوب صار قابضا وبرئ المقتوب علم انه ملكه اولم  
يعلم اسره المقتوب واخذ نقصان القاضيه كذا اذا لم يرضه العبد  
او القرع او كمين ثم ارتفع اليها او برئ القرع  
زال كمينه يده يرد ما اخذ من النقصان قطع شجرة في دار  
غيره بغير امره فان شاة رب الدار ترن الشجر على القاطع وضمنه  
قيمة الشجر قائمة وطرسه ان يقدم المداير مع الشجرة قائمة وبلا شجرة  
فيضمن ما بينهما وان شاة اسك الشجر وضمن النقصان وهو  
ان ينظر الى قيمة الشجرة لما ذكرنا قائمة والى قيمتها مقطوعة  
فمقتول ما بينهما نقصان القطع الكين حامية طيارة لانه يضمن  
قيمته غير لانه كذا اذا انزل قرعا منقلا مصورا او جارية متينة  
اوتبش بطوحا او دبلما مقالا بكونه عبد لودية في حاجته



صار غاصبا استعمل عبد غيره فهو بمنزلة قبضه حتى لو هلك من  
ذلك العبد يضمن شق راوية انسان فسال منها ماء يضمن ما سبق  
منها وما سالا وما عبطت بالسائل منها فان ساقه صاحب الراوية وهو  
يعلم كذا كذا فسال بعد ذلك لا يضمن الشق وكذا لو حذر كذا والشق  
ما حذر الحذر فسال يضمن فان سأل الحذر هو يعلم لا يضمن الشق  
ما سالا بعده رفع قلنوة من رأسه ووضعها على رأسه آخر فطره آخر  
من رأسه فضاغت ان كانت القلنوة بجك براد ما جها وامكنه رفعها  
من ذلك الموضع لم يضمن الطارح خاط ثوبه قيمتها فاسد وعلم صاحب  
الثوب وليس ليس له ان يضمنه منع من سقى زرعه حتى فسد لم يضمن  
المانع خروجه من خان ليلا وخلق الباب مفتوحا فسرقت من المال شيئا  
لم يضمن نقب حائط انسان بغير اذن ما كنه فرق يفرق لم يضمن  
الناسب انخذ كوزا من تراب غيره فالكوز للذي انخذته فان كانت للتراب  
قيمة يضمنها وان لم يكن قيمة فان انتقصت الارض يضمن والا فلا  
عصب من صبي لم يرد عليه ان كان من اهل الكهنة فمجرده والا فلا  
اخرجه الغرم من يد الطالب لا يضمن لكن يقدر عصب عبدا جرحا فذا  
حتى جرح اخذ المال كذا بغير شق اعصب بالمعصوب ثم استرد المال كذا  
مع الكلب لا يتصدق بالكل ولو ضمن المصاحب القيمة عند الهلاك والاباق  
حتى صار الكلب له يتصدق بالكلب بالانتقش وفي البزازي اخذ مالا  
حراما فحقه فخذته في الاخرة لحاصب الحق مع السلطان ومع نقاب  
ان لم يخط سلطان وما بعد يخط عند الامام يكون مع السلطان  
لا غير رجل امر رجلا بان يذبح له شاة لغيره ضمن الذابح ثم ان علم  
الشاة لم تكن له لم يرجع على الامروان لم يعلم حتى ظن حجة الامر  
كان له ان يرجع على الامر ورجل مات ويعدم الوارث ان اباه اكتسب

من جك لا يخر ولكن لا يجهل الطالب بعينه لكن يرد له حل الارث والا فظن  
ان يتعورج وينصدق خصما ابيه وفي البزازي لو هدم حائط غيره  
خير لملكه بين يمينه فبني حائطا وسليم النقص ديان ان ياخذ  
النقص ويضمن قيمة النقصان وليس له تجر على البناء لما كان لانه  
ليس من زوات الامثال لان كل ما كان من صنيع العباد لا يمكنهم مراعاة  
الملك لثقتاوتهم فلهذا قرة وقيل ان كان حائط جديدا امر باعادة  
ولو جبر لهواك في السلات حتى ضاعت الكواك لم يضمن ولم اوقف  
دابة في غير ملكه فبقيت في رباطها فتلف شيئا بها فضمن لان مسك الدابة  
في ائى موضع ذهبت ما دامت في موضع رباطها ولو اوقفت دابة على طريق  
ولم يسكنها فاسترت عن ذلك المكان فالتفت شيئا لا يضمن لانه  
لم يسكنها في ذلك المكان فضاغت بمنزلة المنقلة ولو ارسل حماره فدخل  
زرع انسان فافسده فان ساقه الى الزرع ضمن وان لم يسقه  
بان لم يكن خلفه ولم يتعطف بمينا وشمالا فاصاب الزرع ان كان  
له طريق اخر لم يضمن والا ضمن وهكذا ذكره خواهر زاده حيوات  
ما كوال الحكم مرصدا لا يرعى حيوته فذبح اجنبى يضمن بخلاف البقار  
والراعي وقيل لا يضمن الاجنبى ايضا وهو الاصح للاذات في الذبح دلالة  
ضرب ثور غيره فكلر اصلاعه ضمن قيمته عند ابعده وعند هما نقصان  
ولو فقاه عين حمار فعليه ربع قيمته ثم اذا فقاه الاخرى او فقاه هما  
معانجم القيمة وقال غير الفقهاء يجب نصف القيمة بخلاف الادى ضرب  
ثور غيره فكلر ثلثه اصلاعه فان هلك قبل ان يبعثه لملكه يضمن  
جميع القيمة بالاتفاق وان قبضه ولم يهلك يضمن النقصان وان  
هلكه في يده فكلر عند هما عند ابعده يضمن كل القيمة بلسان  
فوقه فقال له يا بعيها مدها فدها فانكرت يضمن وكذا اذا قال



لا تخاف عليك قبل هذا اذا اتفقا على الكسب لما اذا قبضت شيك على سم الثور  
 وقال له يا بيم ان ههنا فلا تخاف عليك كذا هذا قطع شجرة فوقت على  
 شجرة جاره فانكسرت يضمن ولو اراد نقض جدار مشتركة فانه جاره  
 وقال ان نقض اذن لم يما خرب من دارك فانما من فاذن له بعد الشريط  
 فنقض وخرب من داره شيك بنقصه لا يضمن ان لم يكن مباشرة وفي فتاوى  
 الفقيه مثله لكن قال لم يضمن شيك مطلقا لما لو قال ضمن للا ما يصدق  
 من مال لا يبيع وكذا لو هدم بيته فانهدم من ذلك بيت جاره لم يضمن  
 وفي فتاوى مخطي استأجر كذا لهدم جداره وهو على الطريق فاخذ في هدمه  
 فخط منه شيك على رجل فمات يضمن النجار وفي الغنية لو استأجر رجل يجر  
 فيس لبن احم يضمن نقصان البقر غصب عجلو لا فانه حتى يس خربة  
 احم ضمن يحمول دون نقصان البقر وكذا لو اساق امانة الغير فذهب  
 معها كجس ثم اتى بها الى ذلك فوضع فجاء معها حجر فاكله الذئب يضمن  
 هكذا ذكره في جامع الفتاوى ثم قال وبقيت هذه ان الغاصب قد جبر  
 غاصبا فمات وان لم يوجد منه نفقة لم يضمن ولو اساق خمارا فخطب فقال  
 كوست الا ان اتى بها لايضمن اليه شيك ولو اساق خمارا فخطب فقال  
 وان سمع الا انه لم يتهم في التخل لفسد كذا فكذا اما اذا لم يكن التخل بعد  
 ما سمع ولم يتخل لم يضمن رجل حفر بئر اثم كسها بالتراب او بها هدمه  
 اجزاء الارض ثم جاء اخر فنزع منها فوقع فيها انسان يضمن الثاني  
 لانه لم يبق بئر بعد هذا الكس ولو كس الاول بالحمام وكسها وحيدة  
 بحالها يضمن الاول لان هذا الكس لم يزل يمس البئر الا يركب ان يقال  
 بئر مملوء بالحمام فعلى هذا لو حفر بئر فخطب رأسه بالتراب ثم جاء اخر  
 ورفع الغمام فوقع فيها انسان يضمن الاول ولو نام سكران في الطريق

فاخذ

فاخذ رجل ثوبه ليضمن وان اخذ من تحت ركبته او خاتمه من اصبع  
 او كره ونظم ليحفظ ضمن لانه كان تحت يده لصاحبه ولو اجتمع  
 اهل قرية وجاء كل واحد بشيء من البذور وبذر في المعلن فالتاجر لا يربا  
 البذور لانهم لم يسلخوا البذور الى المعلن زرع في ارضه شعير الخاء  
 اخر فيذر عليه حنطة بغير امره فبئسنا فاعلم لما جاب كخطه وعديله  
 لصاحب الشعير يقدم الارض من روعة وغير من روعة كذا في النزلة  
 وفي الغنية رجل زرع ارض غيره بغير اذنه فالغلة له وعديله ما  
 نقص من الارض وتفسيره ينظر بكم تشتري هذه قبل النزلة  
 وبكم تشتري بعدها ثم ينظر هل بينهما تفاوت فيرجع بنقصان  
 ذلك المصححة اذا قلعت وبقيت ابا قية فها جم الناس  
 ان كانت تركها لياخذها الناس فلا يمس باخذها لان بمثلها جري  
 العادة بين الناس رجول القسط السالم بعد ما حصد الزرع من  
 الارض وجعم كانت له خاصة لانه لو لم يملكه ربح الارض وكان  
 التملك معنى فكان كثوب خلق ربي به صاحبه لم يملكه فان  
 رفع الراعي به كانت اوله وان لم يرفع كانت لمن رفعه كذا ههنا انتهى  
 كذا في جامع الفتاوى وذكر في المعري تحتم امرتهن كما تم رهنه في  
 غير كنعن فقط منه لم يضمن بها وفيه وان تحتم بئر خنصره  
 اليسرى او اليمنى يضمن وفوق خطهما اخر لا يضمن واصل ان  
 ليس خطا تم في خنصر يمينه او اليسرى فهو مسئول لا حفظ وتما  
 يعرف فيه وفيها اخذ لقطعة ليعرفها فاعادها الى مكانها ان  
 كان قبل التخليل يبرأ عن ضمان وبعد لا في الاصح لانه حال  
 غاصبا والغاصب لا يبرأ بررد الدابة الى اصطبل المصوب منه  
 وقيل على قول زفر يبرأ ولهذا نقى يبرأ واختلاف زفر وينفرد



منها اذا كانت دابة فركبها ثم نزل وتركها في مكانها على قول ابي يوسف  
 يضمن وعلى قول زفر لا ومنها اذا نزع كذا تم من اصبع ناعم ثم اعادها  
 بعدما انشبه وقام عند ابي يوسف لا يبرأ وعند زفر يبرأ ومنها  
 اذا كان ثوبا فلبس ثم نزع واعاده الى مكانه فعلى هذا الخلاف  
 وعلى هذا اذا لبس عليه العادة اما اذا وضع على عاتقه اعاده الى  
 موضعه لم يضمن لانه لا استعمال ومنها اذا تقلد بسيف ثم نزع  
 واعاده ضمن عند ابي يوسف وكذا لو كان متقلدا سيفاً فتقلد  
 بهذا السيف وان كان متقلدا بسيفين فتقلد بهذا السيف  
 ثم اعاده لم يضمن قصاب استري مشاة فقاء انسان فذبحها  
 ان كان القصاب شدد رجله للذبح لا يضمن الذابح وان لم يكن  
 شدد يضمن ذبح اخصية الغير بغير اذنه في ايام الاضحية جاز  
 يستحنا ومن هذا الجنس مسائل احدثها هذه والثانية اذا  
 وضع القدح على كانون وجعل اللحم فيه ووضع كلب تحتها فاشعل  
 انسان النار في الكانون واحرق كلب لا يضمن والثالث اذا  
 جعل كخطبة في دلو الرمي وربط الحمار فيه شاق انسان الى راحته  
 صار دقيقا لا يضمن الرابعة اذا اراد شخص رفع جرة نفسه واما لها  
 ان يرفع فقاء انسان واعانه على الرفع فالتكسرت فيها يمين ذلك لا  
 يضمن الخامس سقط حمار انسان على دابته في الطريق فقاء انسان  
 وحمل بغير اذن المالك فهلكت الدابة لا يضمن لان الاذن ثابت  
 دلالة في هذه المواضع انتهى ومن غصب من اخريها فاجاز المالك  
 قبضه يبرأ عن ضمانات فان انتقم به ثامره باعقل لا يبرأ لانه  
 لم يجز قبضه الاول وانما امره ان يحفظه فاذا حفظ لا يبرأ ففي  
 هذا الخلاف لو ادعى مال الغير رجلاً فاجاز المالك وفي السراجية

قتل

قتل رجلاً في مغارة ومع مال فضا في ضمن المالك وقيل لا والله البقي  
 بقول الامام سبي رجل رجلاً عند المولى والشحنة فاخذوا منه مالا  
 فان كانت السعاية بغير حق من كل وجه ضمن الساعي عند الزفر  
 وبه يفتح وفي المصنف باع المصنوب باذن المالك قبل التسليم قيل لا يبرأ  
 كذا عن الامام انتهى وفي النزاع في المرونة ارض الغير اذا وجد طريقاً  
 يملكه لا يجوز له ان يحد طريقه ذلك ما لم يمنع صاحب الارض فاذا منع  
 حرم عليه المرور ان الصريح ينحل الدلالة وهذا اذا كان للمار واحداً  
 وان جاعته لا يباح والمرور في طريق العام لم يحدث ان كان مالكه جعده  
 طريقاً للمار وان لم يعلم او علم انه غصب فهذا بناء على ان المرونة  
 ارض الغير لا اذنه هل يباح اختلف فيه قال الفقيه ان المالك احدثه  
 حلو وان علم انه غصب حرم وان لم يعلم يحل وعن الامام الاعظم  
 انه اذا كان له حائل او حائط لا يجوز المرور ولا الشغل وان لم يكن لا بأس به  
 وعن ابي القاسم اذا خفي عليه الطريق يمشي في الارض ولا يبايع الزرع ذكر  
 ابي الفضل الكرماني في اشربة يباح ان غصب الكسب لا يمتنع وذكر  
 في الاقضية انه يتحقق وعليه مفتوح في ذلك المالك الامنة المخصوصة من  
 الغاصب بغير عن ضمانه انتهى وفي خزانة المفتاوي وفي الخلاصة  
 استكرى دابة الى سرقند فغير الجير من الخصى بالفارسية فوما يده  
 فذهب وترك تحيدات فضا لا يضمن وكذا اذا كان صاحب الحمار  
 مع حماره ولو لم يكن صاحب الحمار مع فمرض الحمار في الطريق فترك  
 الحمار ومات فذهب فضا لا يضمن ثمانية تساجر واصطبل  
 وادخلوا دوابهم ثم اتوا واحدا منهم عند دابته وخرج وترك البنا  
 مفتوحاً فسرق الدابة لا يضمن اصطبل مشرد بين اثنين  
 ولكل واحد منهما بقرة فدخل احدهما الاصطبل وشد بقر الآخر



بالجبل حتى لا يضرب بقره فتحرك وتختف بالجبل ومات لا يضمن اذا لم  
 يتعلم من مكان الى مكان اخر رجل جاء الى رجل اخر مشدود باري  
 في سكة فقلها فتاب الحمار لا يضمن وعند محمد يضمن رجل دخل خاناً  
 بدايته فقال لصاحب الخان اين اربطها فقال هناك وبط فرجه  
 فجاء فلم يجد دابته فقال صاحب الخان ان صاحب الدابة  
 ليس فيها ولم يكن له صاحب ضمن صاحب الخان ان قوله اين  
 اربطها استمعنا فلما اشار الى موضع الربط فقد اجابه الى حفظ  
 حمل على حمار غيره بغير امره فتورم ظهر الحمار فشق صاحبه صاحبه  
 ذلك الورم فانتقص من ذلك يتلوم فان اندمل من غير نقصان  
 لا ضمان على الذي حمل ان اندمل الا انه استقصى بظن ان كان  
 النقصان من الورم عليه ضامن وان كان من الشك لا ضمان عليه  
 وكذا اذا مات فاختلعا فقال الفاضل مات بالسك وقال صاحب  
 الدابة من الورم فالقول قول الفاضل مع يمينه ولو انه جئت او عقر  
 في طريق المسلمين فجاء انسان فلدغته بحية او العقرب فانه يجب عليه  
 الضمان رجل قعد على ثوب وهو لا يعلم فقام صاحب الثوب ففترق  
 ضمن الذي قعد على الثوب ولم يذكر قعد الضمان وفي العيون يضمن  
 نصف السكين سواء عام مخلوسه او لم يعلم وعن محمد يضمن بطلان  
 وعلى هذا رجل وضع رجله على مكعب غيره فرفع رجله ففترق المكعب  
 وكذا ان تشبك بثوب رجل فحذبه صاحب الثوب يضمن المتشبث  
 نصف قيمة الثوب وان جزيه الاخر ضمن الكل وان جزيه الاخر ضمن  
 ضمن الكل وان كان صاحب الثوب لا يضمن الجميع سق ارضه  
 فسال من مائها الى ارض غيره ومذكور في عامة الكتب انه ان سقى  
 نخيل يمتد ضمن والا فلا وان كان في ارضه ثقب وجر فانه علم

ولم يسد حتى تسد ارضه جاره يضمن وان كان لا يعلم لا يضمن و  
 اطلق الفاضل انه لا يضمن رجل سقى رعيه ولم يسد ولم يحكمه حتى  
 تعدى مائة الارض جاره وانفسد رعيه ضمن قيل هذا اذا لم يكن الماء  
 جارياً في الزهر بل هو احرى حتى يجب عليه سد امانه اذا كان جارياً  
 لا يجب عليه سد ولو كان في اخر النهر منغذ لا يجب عليه سد ايضاً  
 ولو اطلق شرب انسان ان سقى ارضه بشرب غيره قال الشيخ الامام  
 البردوي ضمن وتفسير ضمان الشرب بكم يشترى لو كان سبعه جائزاً  
 وقال الشيخ الامام خواهر زاده لا يضمن وعليه الفتوى الا اذا ترك  
 السقي حتى تسد الزرع يضمن نصيب رب الارض ويحتمل قيمة الزرع  
 يوم ترك السقي وان لم يكن للزرع قيمة في ذلك الوقت يقدم الارض  
 مزروعة وغير مزروعة فيضمن ما بينهما ولو اضر السقي ان كان  
 ثانياً لا يضمن ان س ضمن ولو ترك سد شجرة بجزة البرد كسحوة  
 السنين والحرم فاصابه البرد او اضر حتى اصاب البرد ضمن وهو ترك  
 الشرب بمنزلة ترك السقي يضمن ولو ترك حفظ الزرع حتى اكله  
 الدواب ضمن وان لم يطرده لم يجراد حتى اكل الزرع ان كان الجراد  
 محال يمكن طرده ودفعه فاذا لم يدفع ضمن وفي الاقضية او قد في  
 ارضه ناراً فوق كعتاد فتعدى الى ارض جاره ضمن رجل حرق بئارة  
 حكمة او غير ملكه فتوقعت شرارة من نار على ثوب انسان قال الشيخ  
 الامام ابو بكر محمد بن الفضل يضمن وقال بعض العلماء ان حرق النار  
 في موضع له حق لم يضر فيه فتوقعت شرارة في ملك انسان او القنطرة  
 الرمح لا يضمن ولو لم يكن له حق لم يضر في القنطرة ان توقعت شرارة  
 يضمن وعليه الفتوى وكذا لو وضع حجرة في الطريق فاحرق به شيء ضمن  
 ولو اوقد النار في طريق لحيمة ثم جاءت الرمح وبقىها الى دار قوم



واهرقها لا يضمن المحدث اذا اضره من الكبر وذلك ان حانوته فوضع على  
 القلابة ولو ضرب بمطرقة ففزع شرارها الى طريق العامة فاحترقت  
 رجلا او فقت عينه فدينه على العاقلة ولو اضره ثوب انسان فبجته  
 في حاله ولو كان الثوب اجيرا فالتكس ليس في ذلك اجر فالضمان  
 على الاجر ولو لم يجز به بالمطرفة ولكن الرجز اخرج شراره فاصاب  
 ما اصاب فهو هدر ولو اوقع في التور من لحظ لا يجتنب فتعدي  
 ضمن وان كان يعلم انها تحمل لا يضمن ولو اودق النار في ملك غيره  
 فتعدي الى كدس غيره قبل يضمن وقبل لا ولو وقع رب الدين من راس  
 المديون عمامة وقال اضمن دينه حتى اردتها فذهب فمهلك شره  
 بهلكه هلاك الرهن قال صاحب الخلاصة يستقيم اذا امكن استرداده  
 فترك عنده وامان عجز وترك الجزء فغيره ولو شرب العنب عند  
 هذا المصنف متاعا فاتبه المصنف فغصبه عما صب في الطريق ان  
 غصبه في المدينة ليس ضمان وان اخرج من ضمن ولو نظره دهن دون  
 في غيره فوقع قطرة دم من انفه ونجم صار متاعا اذا كان النظم  
 بغير اذن المالك ثم ما اذا يضمن ان كان الدهن ما كولا يضمن بمثل ذلك  
 قدرا او وزنا وان كان الدهن غير متعدي ما كولا يضمن النقصان  
 الغاصب اذا رد المغصوب الى المصنوع منه قام بمقتضى الغاصب الى  
 منزله فصاع عنده لا يضمن رجل دفع الى اخر غلاما مقيدا بالسلسلة  
 وقال له اذهب الى بيتك فاعطه سلسلة فذهب بدون السلسلة  
 فانفق لا يضمن استعمله ما في الشرائع في كتاب المصنف وفي ابن ابي عمير  
 الى قصار لياخذ ثوب فوقع القصار بالثوب ثوبا اخر وصاع عنده  
 الرسول ان كان ثوب معتبرا لا يضمن وان كان ثوب غيره جبر  
 ماله يدين شخصه القصار والرسول وبها ضمن لم يرجع على الاخر



وفي جامع البردوي يجب في اتلاف السمجد ما يجب في اتلاف المال هدم  
 بيت نفسه فانه يضمن بيت جاره لا يضمن وقع الحرق في الحمة  
 فهدم رجل بيت جاره حتى لا يجرق بيته ضمن قيمة بيت جاره  
 كضطر الكلة في المفازة فقام بغير يضمن قيمته ماله ذهب المغصوب  
 او تعدي او اعاره هلكه في ايديهم وضمنه المالك لا يرجعون  
 بما ضمنوا على الغاصب لانهم كانوا عاملين في القبض لانفسهم  
 بخلاف لمرتهن ومكسأجر والمودع فانهم يرجعون بما ضمنوا على الغاصب  
 لانهم عملوا والمكسأجر اذا ضمن قيمته يرجع الكس على الغاصب بما يبيع  
 لان رد القيمة كره العين قال حنبل من كل حق لا على ففعل وبراءات غلما  
 بما عليه يضمن المديون حكمه وديانته وان لم يكن عالما ببراءة حكمه لادبائه  
 في قول محمد وقال الشافعي براءة حكمه وديانته وعليه الفتوى لان الجحالة  
 لا تمنع صحة الاحتاط كالبراءة البايعة عن العيوب اخذ في الحمام فثبته واعطى لها  
 للاخر ففعلت من يدانته وتلف لا يضمن الاول ولا الثاني بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فاحذروا البعوض دابة فركبها فربك ان كان بين الامر والبعوض  
 انسا ط لا يضمن والا يضمن استعمله وفتاوى قاضيه خات ولو عصى رجل  
 زراعا انسان فغذب صاحب اليد يده ففعل انسان ذلك الرجل  
 وذهب لحم ذراعه هذا فدينه انسان هدر يضمن المعاصي ارضاء زراعي  
 هذا رجلي صلى فوقع فقتلته بين يديه ففجأه رجل من بين يديه  
 ان وضعه جك بينا له فرق لم يضمن وان كان اكثر من ذلك ضمن  
 رجل اصاب في زرع ثوبين فسا قهما المر بطة وقلنا انهما لاهل قرية  
 فاراد ان يربطهما فدخل احدهما المر بطة هرب الاخر فقبضه ولم  
 يظفره قال الشيخ الامام محمد بن الفضل ان لم يقدر على ان يسكنه  
 على نفسه انه اخذهما ليردهما على صاحبهما لا يضمن الا ان



يكون شيت عند الاخذ انه يمنعه عن صاحبه فيصنع هذا اذا كان  
 في اليد فان كان ذلك في النهار ان كان الشوك اهل قرية كانت حكمه  
 حكم النقطه ان ترك الاشياء مع القدره على الخوف ان يأخذه ليرده  
 على صاحبه ضمن وان عجز عن الاتهاد كان ذلك عذرا وان كان  
 الشوك لاهل قرية فاخرج من زرع وساقه ضمن لان ما يكون لاهل  
 القرية لا يكون له حكم النقطه في النهار انما يكون له حكم النقطه في  
 الليل اما في النهار حكمه حكم الغصب فيضمن الشاهد او لم يشهد ومقدار  
 ما يخرج عن ملكه لا يكون مضمونا عليه وان ساقه ما وراء ذلك  
 يضمن السوق بعير غاصبا ويضمن مضمونا عليه الا اذا ساقه الى موضع  
 يامن فيها رجل وجه جارية له الى النخاس لبيعها فبعتها امرأة النخاس  
 في حاجة لها فهربت قال الشيخ الامام ابو بكر النخاس الضمان يكون على  
 امرأة النخاس لا غير قوله ابنه وقال ابو يوسف ومحمد صاحب الجارية  
 بالجار ان كان ضمن النخاس وان كان ضمن امرأة لان النخاس اجر  
 مشترك ومن مذهب ابنه ان الاجر مشترك لا يصير ضامنا لما تلف في  
 يده بغير فعله وعند صاحبه يكون ضامنا انتص ويطلب تمامه  
 في المحل وما ذكرته نبذة منه **هذا كتاب** في بيان الاحكام  
**الشكفية** ووجه مناسبتها للشكفية بالغصب فتملك الناس ما لا غير  
 بلار ضامه في كل منهما وحق تقدمها لكونها مشروعة لكن توفر الحاجة  
 الى معرفتها للاحتراز عنه مع شركته بكثرة سبابه من الاحتفاظ في  
 البيعة والاشربة والاجارة والشركات والمزارعة اوجب تقديم  
 وهي في الشكفية مستغنة من الشكفية ومنه الشكفية لانها تضمن الجاني الى  
 الغاصب وهو المضمون سبب بها لما فيها من ضم الشراء في عقار الشكفية  
 وفي الشريعة هي اي الشكفية تمليك العقار اي جعله ملكا على مشقة

اي العقار بما قام اي بالثمن الذي قام عليه اي على المشتري يعني بالثمن  
 الذي اشترى به المشتري جبر يعني عليك على جبر واحتراز بالعقار عن  
 المنقول كالشجر والبناء فانه منقول لم تجب الشكفية فيه الا بتجبه العقار  
 كالدار والكرم والرجل والبر وغيرها ومتنا در ان يملك ملكا طيبا لاطلة  
 واحتراز به عن نصيب لما اذا اشترى غير الشكفية بالاكراه فانه تصرف كالمند  
 ويكتفي بالحقة للشكفية لا سيما في قوله جبر يتميز وهو من جبره  
 قهره لما اذا ذكره ابن الاثير وانما قيد به فان المشتري لا يرضى به في  
 الاكثر فلا يجمع الرمز والاحسن تركه لانه مستدرك بالحكمة على  
 واحتراز بقوله بما قام عليه يعني بمثل من العقار الذي يرضى به في الملكية  
 والقيمة عما اخذه باقرا اكثر منه فانه باشرى لاي الشكفية وفي الاختيار  
 الشكفية تبث للشكفية بالثمن الذي يبيع به رضى المتبايعان اذ سخط  
 وهذا المعنى كان على خلاف القياس الا اننا استحسننا بثوتها بالنص وهو  
 قوله صلى الله عليه وسلم الجار احق بشكفته رواه جابر رضي الله  
 عنه وقال صلى الله عليه وسلم جار الدار احق بشكفته الدار انتهى  
 اختلفت عبارة القدم فيها وفي نسخة الجحفة وهي تمليك الشكفية بما قام على  
 المشتري بالشركة او الكوار وفي الثانية قال وفي الشريعة عبارة عن تمليك  
 المراء مما اتصل بعقاره والعقار على المشتري بشركة او جوار وفي الثانية  
 هي تمليك الشكفية جبرا على المشتري بما قام عليه قال هذا في الشريعة ومعناه  
 اللبدي موجود بينه وهو مضمون وزيد عليه اوصاف من التملك للبقعة على وجه  
 الجبر وسببها اتصال ملك الشكفية بالمشتري اي بالشركة او الجوار  
 لانها تجب لاقض ضرر الدخيل عنه على الدوام بسبب سوء العاقبة والعامة  
 من جبر اعداء الخدم وايقاد النار منه سوء انهارا واثارة العقار  
 وايقاد المدواب والصغار لا يسمي اذا كانت بضادده لما قيل اضيف



احيق السجون معاثرة الاضداد وشرطها ان يكون لكل عقار اسفلا  
 كان او علوا احتمل القسمة اولاً وان يكون العقد عقداً مضافاً الى مال  
 وركنهما اخذ الشئ من احد المتعاقدين عند وجود سببها وشرطها و  
 حكمها جواز الطلب عند تحقق السبب وحققها ان اخذها بمنزلة شراء  
 مبتدأ حتى يثبت بها ما يثبت بان يثبت كحوال رد خيار الردية والعيب انتهى  
 وفي المستحق وسببها الاتصال بالركن او الجوار وشرطها عقد مضاف  
 حتى لا يتحقق في المهر وركنهما اخذ الشئ من ايمان البايع او من المشتري وحكمها  
 بكون حق التملك وعدا عنها سكوت عند علم مع قدرته وغير ذلك انتهى  
 ويجب اي ثبتت الكففة كذا في نسخة المصنف ثم قال وانما فسرنا الوجوب  
 لانه لا يثبت بتركها اي البايع عقارها لانها واجبة له لانه لا يملكه بدخول  
 غيره على الثاني على وجه الدوام بعد البيع اي المبيع في خيار البايع  
 او فاسد انقطع فيه حق التملك كما سيجي تقريره ان شاء الله تعالى كذا في نسخة  
 في حق لان الكففة لا تثبت في البيع فاسداً ما قبل القبض فلا يبيع لم  
 يستقر الى ملك المشتري والكففة انما تثبت بعد الانتقال وما بعد القبض  
 فلا في الكففة تقديرها ما هو مستحق المبيع ولو قبل البيع يرفع ما هو  
 مفقود فوجب الكففة وانما وصفه بالخالف عن خيار البايع لانه لو كان له خيار  
 فيه لا تثبت ولو لم يقط خيار ثبت وخيار المشتري غير واقع كذا في نسخة الوقت  
 نحو جهان ملك البايع قال في معنى وكلمة الشئ كقوله قبل عقد البيع  
 فتسليم باطل وهو على شقفة بعد عقد وفي المبسوط الكففة تثبت  
 بالبيع قبل ملك المشتري الا ترى انه لو قال بعت هذه الدار من فلان  
 وقال ما اشتريت كان للشئ ان ياخذها بالكففة بكون البيع  
 باقرا وان لم يثبت ملك المشتري لانها له ولهذا اذا اشترى  
 دارا شرط في رجب الكففة بخلاف ما اذا كانت الخيارات للبايع

كذا

كذا في نسخة يعني فانه يملك الكففة لان لم يخرج عن ملكه وخيار الردية  
 والعيب لا يمنع في الاختيار وتستقر الكففة بالشهادة اذ هذا العقد  
 قبل العقد مشترط لان لا يثبت لولا آخره الطلب بطلاناً كذا في نسخة  
 اي لا يطل بد ذلك بالشهادة بالانقضاء لان بالاشهاد ويعلم طلبه اذ لا بد  
 من طلب ما يثبت على ما يثبت وعقد الاخذ اي تسليم المشتري العقار اليه  
 بقضاء اي حكم الحاكم به له ارضاء لان بالمقدرة كماله اي فلا يتقبل  
 عنه الا برضاه او بقضاء القاضي كذا في نسخة حتى لو كان باع الشئ  
 ما يبيع اي ما يخذ به الكففة قبل ذلك بعد طلب بطل شقفة وكذا  
 لو مات في هذه الحالة بطلت ولا يورث كذا في الاختيار يعني فان كونه  
 نظماً فيما اذا مات الشئ بعد طلب المراجعة والتعويض قبل حكم الحاكم  
 او تسليم المشتري لا يورث عنه وفي معنى فاذا كانت الشقفة تحت حكم واحد  
 الامر بغير وجود احد هما لا يثبت له فيها شئ من احكام ملكه حتى  
 لا يورث عنه اذا مات في هذه الحالة وبطلت شقفته اذا باع داره اليه  
 ببيع بها ولو بيعت دار بغيرها في هذه الحالة لا يستحق بالكففة  
 لعدم ملكها فيها انتهى وانما يجب اي الكففة للمخيط اي الشريك فيسبل  
 بمعنى مناعل من خالفه في ركنه في نفس العقار ببيع اي في كل جزء دون  
 بعض فيسبل الشريك في البيت ثم في الدار ثم في الكاس ثم في المنظم وغيره  
 وفي اضافة اثبتت الى المتخذ اشارة الى ان الطبيب واجب على  
 الكليات لم يتمكن من اخذه الا ترى ان خيار اذا لم يطلب الكففة  
 ملكات الشريك ثم سلم الشريك الشقفة لم يكن له خيار في ان شاء الله  
 من حيث كونه في خيار الموزونات لم يكن اي في بيع شريك او سلم  
 اي الكففة يعني او كانت في العقار ببيع شريك لكن مسلم الكففة او  
 ابطل شقفته بوجه ما للمخيط اي ثبتت الشقفة للشريك في حق



المسيح اي فيها لا بد منه من تابع له كالترب اي شرب نهر النعمان ومائه  
والاحسن من الشرب كما في جامع الرموز والطريق كما بين فيهما بقوله  
كنهرا لا تجري فيه سفن ارا ديه اصغر السفن فان جرى فهو عام و  
طريق لا ينفذ اي لا يجره يعني طريق راسها ضيق واخرها واسع فيها  
دور مكلفا يجر اهلها شغافا لومعا بل كما في جامع الرموز وفيه دلوسيع  
العقار بل كسب وطريق وقت البسيع فلا شغفة فيه من جهة حققة ولو  
شاركها احد الشرب واخر في الطريق فصاحب الشرب او لمن صاحب  
الطريق فلو باع حصتها بغيرها فالشغفة بالتخليط ثم لاهل الجدول  
لم لا هذا البقية لم لا هذا النهر بعينهم كما في التنج انتهى وعن ابي يوسف  
نهر سقي منه البساتين وما زاد على ذلك فهو عام وعند ابي ج ما  
يجري فيه السفن كرجلة وفراست كما في جامع الرموز قال الزيلعي في  
التبيين والشرب فخاص عند ابي ج ومحمد ان يكون نهر صغيرا لا  
يجري فيه سفن وان كان كبيرا تجري فيه سفن فليس خاص فاذا  
بيع ارض من الاراضي التي تسقى فيها لا يستحق اهل النهر الشغفة  
بسببهم وبخارجا حق منهم بخلاف النهر صغيرا تمام يعرف فيه  
ثم يجب الشغفة بعد ذلك للجار المصروف له كان باب في سكة اخرى  
وظهر داره الى ظهر داره الشغوفة ولو وصية قال في الاختيار و  
جب التخليط بنفسه بسبب ثم في حق جميع ثم للجار اما بالتخليط فلقوله  
عليه صلوة والسلام الشغفة بالشريك لم يقاسر واما في حق بسبب  
فلقوله صلى الله عليه وسلم جار الاراضي حق بشغفة الدار و  
الارض ينتظر ان كان غائبا اذا كانت طريقتهما واحدا واما للجار فلما  
تقدم ولقوله صلى الله عليه وسلم جار ارضي حق بغيره اي سبب  
قرية وروي انه قيل يا رسول الله ما شغفة قال شغفة ولا شغفة

لذيق

ولانها ثبتت لذيق حرر جبار وجب على من ذكرنا من الشرب ولقوله عليه  
الصلوة والسلام الشريك احق من التخليط والتخليط احق من غيره وفي رواية  
وتخليط احق من التمسك بجاره والشريك في الرقبة والتخليط في كنفه ولا الشريك  
اخص من الضرر ثم تخليط ثم جارات الشريك ركنهما في كنفه وزاد  
وكذا التخليط بشارك جاره في كنفه وزاد عليه فيرجع لقوة السبب فان سم  
الشريك في الرقبة بغير كان لم يكن فيها خذها الشريك في كنفه فان سلمها اخذها  
لجار المصروف وان كان باب في سكة اخرى لانه هو الذي يظهر ما ذكرنا  
من كنفه وعن ابي يوسف لا حق لهما مع الشريك في الرقبة لانه جيبهما  
فلا حق لهما كالجب في ميراث وجه مصطفر ما ذكرنا انتهى وفي كنفه وانما  
وجبت مرتبة على الشرب الذي ذكره ههنا لانه وجبت لذيق الضرر  
الدائم الذي يلحقه من جهة على ما بينا فليس للاضعف ان يأخذ  
مع وجود الاذى الا اذا ترون في يأخذ اذا شهد بان يظلمها عند علمه  
بالبيع وان لم يشهد عند ذلك سقط حقه وقال في الشغفة  
بالجار ودليله معجب عنه مذكور في سكة هداية وغيرها من  
اكتب المصنوعة قال المصنف في فتاواه وانما يجب في الاراضي التي تملك رعاها  
حق لا يجب في الاراضي التي جازها الامام لم يثبت المال وهذا هو الحق لان  
بامير الاراضي ونذيق الناس مزارعه فصار لهم فيها كبردار كالبنا  
والايجار والكتب اذا كتبها بتراب ونقلوها من موضع يملكوها فان  
بيعت هذه الاراضي فبيعت بها طروا ببيع الكردار وكان معلوما  
جاز بيعه لكن لا شغفة فيه وانما يجب بحق المملك في الاراضي حتى لو  
بيعت دار بكتب دار موقوف فلا شغفة للموقوف في فتاوى ابي ليك  
وكذا اذا كانت هذه الدار وقفا على رجل لا يكون للموقوف حق  
الشغفة وفي السراجية له دار في ارض فلا شغفة له ولو باع هو عمارته



فلا شفعة لجاره ايضا ولو شفعة بالوقف لا للوقوف ولا للوقوف عليه كما ذكر  
 في النهاية وكذا لشفعة بالوقف وان كان بناءه ملكا كما ذكر في المنتهى قال  
 صاحب فتاوى الحنفى فلو هذا يكون البناء منقول لكن جعله على ارض  
 احد في الرهن وفي شراء ادب التقاضى للمنفعة ثم الجار الذي هو مؤخر  
 عن الشريك في الطريق ان لا يكون شريكا في الارض التي هي تحت هذا الرهن  
 هو مشترك بينهما اما اذا كان شريكا فيه لا يكون مؤخر بل يكون مقدما  
 فالأوصية ذلك ان تكون ارض اثنين غير مقدمين بنا وسطحها دلتوا  
 حاجبا ثم اقتسموا البناء فيكون لها سطح وما تحتها مشترك بينهما وكان  
 هذا الجار شريكا في بعض الجميع اما اقتسما الارض قبل بناء السطح فكل  
 حصة في السطح اعطى كل منهما شريكا حتى بنى حائطا فكل  
 منها جار لصاحب في الارض شريك في البناء لا غير لا يوجب الشفعة و  
 فيه حائط بين داري رجلين ولهما سطح بينهما فصاحب الشريك في  
 الحائط اولى بالحائط من الجار وهما سواء في بقية الدار باخذها يريد  
 بهذا ان لم يكن ما تحت السطح من الارض مشترك بينهما كذا روى عن  
 ابي يوسف وقد روى عنه رواية اخرى ان الشريك في السطح اولى  
 بجميع الدار وفيه قال ابو الحسن واصلح الرواية عن ابي يوسف ان  
 الشريك في السطح اولى الى هنا كلام ومن له جذوة على حائطه اى  
 الدار اولى له شريك في حليته عليه اى على السطح بينه والشريك في  
 حليته على السطح ودواضع جذوة على السطح الدار جار للشريك في الدار  
 لان الشراكة معتبرة هي الشراكة في العقار لا في المنقول بس كما مر  
 وفي حليته منقولة وبوضع جذوة على السطح لا يصير شريكا في الدار و  
 كذا بالشراكة في الجذوة لا يكون شريكا فيها لكنه جار ملازم لوجود  
 اتصال بقعة احدهما بقعة الاخر فيستحق الشفعة على انه جار ملازم

ولا يشترط بذكره على غيره من الجيران وكذا اذا كان بعض الجيران شريكا  
 في الجدار لا يقدم على غيره من الجيران لان الشراكة في البناء الجرد دون الارض  
 لا يستحق بها الشفعة كذا في التبيين والمنهوان في غير الجدار بينه وان  
 كان له شراكة في نفس الجدار فله شفعة في حصة الجار ولو كان البناء  
 ومكان الدار عليه البناء مشترك بينهما كان هو اولى من غيره من  
 الجيران ويتأخر ذلك بان بينه الشريك في الشراكة ثم يقتسم الارض  
 غير موضع البناء فيبقى البناء وموضع على الشراكة وانما كان هو اولى  
 لانه شريك في بعض الجميع والشريك اولى اما في موضع البناء فله شفعة  
 شريكا فيه واما في البناء فله عند محمد واحد الروايتين عن ابي يوسف  
 لان الضرر اخص حتى حيث كان شريكا في البعض فيقدم على الجار وفي  
 رواية اخرى عنه هو جار سواء في غير موضع الجدار لان الشفعة  
 في غير موضع الجدار كغيره من الجيران سواء في موضع وقام به  
 اى في التبيين صورة اخذ الشفعة على الترتيب منزل مشترك بين  
 اثنين في الارض في سكة غير نافذة اذا باع احدهما شريكا نصيبه من  
 منزل فالشريك في المنزل احق في الشفعة فان سلم فالشراكة في الدار  
 احق بالشفعة من الشراكة في السكة فان سلموا فاهل السكة احق  
 بالشفعة فان سلموا فالجار الملاصق وهو الذي على ظهر هذا المنزل  
 وبها داره في سكة اخرى كذا ذكره ابو العباس في الوقاية ثم قال اعلم  
 ان كلامه في سلم الشريك الشفعة انما يثبت للجار حق الشفعة  
 اذا كان جار فطلب الشفعة حيا يسمع ويسمع وان لم يكن له حق الاخذ  
 في الحال اما اذا لم يكن يطلب الشفعة حتى سلم الشريك الشفعة فلا  
 شفعة له انتهى وقد ذكرنا هذا غير مرة متقلا عن المنهوان وغيره لانه  
 منزلة الاقدام وهي اى الشفعة اذا ثبتت على عديم الارض اى



يقسم على عدد رؤس الشفعة ولا على عدد السهام ان لا قدر الملك خلافا  
للشافعي وصورة دار بدين ملكة لا حدهما نصفها والآخر ثلثها والآخر  
سدها باح احدهم نصيبه فالشفعة للباقيين على السواء حتى لو باي  
صاحب النصف نصفه فحق بالشفعة بينهما نصيبا متساويا والسبب  
وهو الاتساق الا ترى ان لو انزل احدهم الى الجميع فدل على المتساوية هم في  
السبب وكذا الغنى يعملهم وهو محقق الاولى فيستوفى في الاحتقاق  
وكذا لو كان لهما جارات احدهما ملاصقة من ثلاث جهات والآخر  
من جانب واحد فهما سواء لمتساوية كل من حيزه السبب كذا في  
الاختيار وعندك ان في بيعت الشفعة بقدر سهمها فحق في الشفعة  
بالشفعة بينهما في الصورة الاولى والثالثة ان الشفعة من مرافق الملك  
فيثبت بقدره كالزجر وجوابه ما ذكرنا لانه لا ترجح بكثرة العدد بل بقدرها  
كما في جامع الرموز وفي جبايت المقتطوع وعن ابي حنيفة على عدد  
الرؤس العقول والشفعة واجبة التمام والطريق ذكره في كونه في آخر فصل  
الاختلاف دنا ما يطلب من الموطأ قال في البيع لمقتطع بعضهم حصة  
في الشفعة بعد القضاء ليس لما بقي اخذ نصيب التارك وفي التبيين  
وللمقتطع بعضهم حصة قبل القضاء كان لما بقي ان ياخذ الكل لان  
السبب للاحتقاق الملك قد وجد وتقدر في حق كل واحد منهم والتفصيل  
للمزاجية وقد زالت ونظيره الرهن فانه يحبس بكل الدرهم وبكل جزء  
من اجزائه ولهذا لو ادى بعضهم او كان رهنا عند رجلين فحق في حصة  
احدهما ليس له ان ياخذ بثلثه من الرهن بخلاف ما اذا اقتطعت حصة  
بعد القضاء فيك لا يكون ان ياخذ نصيب التارك لانه بالقضاء قطع  
حق كل واحد منهم في نصيب الآخر ولو كان بعضهم غائبا لم يقض  
بالشفعة بين الحاضرين في جميع ان صاحب يحتمل ان لا يطلب فلا

بأمر

فلا يخرى بالشفعة وكذا لو كان التارك غائبا فطلب حاضر الشفعة يقضى  
له بالشفعة ثم اذا حضر وطالب يقضى له بها التحقق طلبه وفي خلاصة ولو  
حضر احد من الشفعاء ادلا وابيت شفعة فان التاخير يقضى له بجميع  
الشفعة ثم اذا حضر سنيان وابيت شفعة ينظر ان كان الشفع  
الملك في مثل الشفع الاول يقضى له بنصف شفعة اما ان كان جاره وهو  
خليف فانما في بطلان شفعة ويقضى بجميع الدار للثاني وان كان  
دون الاول لا يقضى له بالشفعة وفيه اراد الشيخ اخذ البعض وترك  
الباقي لم يملك ذلك جارا على الميراث لانه يلحقه ضرر بتفريق الصفقة عليه  
ولو جعل بعض الشفعاء نصيبه لبعض لم ينعى سقط حقه لا عراضه  
ويقسم بين الباقي على عدد رؤسهم وكذا لو كان احد الشفعين حاضر  
والآخر غائبا فطلب حاضر الشفعة في النصف على حساب انه يستحق  
في النصف بطلت شفعة لانه يستحق الكل فالشفعة للمزاحمة فاذا ترك  
في شيء منها وجب الاعراض فيه سقط في الكل لانه لا يتجزى وكذا لو  
كانا حاضرين فطلب كلاهما احدهما النصف بطلت شفعتهما ولو  
طلب احدهما الكل والاخر النصف بطلت حصة من طلب النصف والآخر  
ان ياخذ الكل او يترك وليس له ان ياخذ النصف لما ذكرنا كذا في التبيين  
مع بيع دور مكة فنجب الشفعة فيها وعليه مفتوى ويصح الطلب من  
وكيل الميراث ان لم يسلم اليه موكله وان سلم اليه لا يصح الطلب منه  
وبطلت وهو المختار ولا شفعة في الوقف لا للقيم ولا للموقوف عليه كذا في  
التجريد وفي خلاصة والبرزخية مسلم والذمي والمكاتب والمأذون و  
معتقة البعض سواء فيها في شفعة هكذا ذكره في التمهيد ثم قال الشفعة  
بيعت في جميع الاحكام الا حقان المفرد للغير فاذا استحق بيع بعد البناء  
فلا رجوع للميراث على مستقيم كالموهد له وهما كالمستقيم والمشترا دالا



بخلاف البايع فمروية البايع ورضاه بالبيع لا يظهر وجه الشفع كالأجل  
 ويردها على البايع وسليم للمشتري قال ودلت المسئلة على الصفة دون  
 النحول وقال الكسجاني والنحول احول والابطلت كذا في الفوائد الزينية  
 باع في اجرة الغير وهو شفعها فان اجاز البيع اخذها بالشفعة والابطلت  
الاجرة ان ردها كذا في الاول الجية فاذا علم الشفع بالبيع  
 يشهد من الاشهاد في مجلس علم انه يطلبها اي كشفته كقول طلبت  
 الشفعة او انا طالب لشفعة او اطلبها لان العبرة للمنفذ وفي العرف  
 يراى بهذه الاشارة الطلب في حال الاجرة عن امر ماض او مستقبلي  
 لو بيع ارض بجنب ارضه فقال لشفعة شفعه يكون ذلك منه طاهيا  
 في المنع وغيره كذا في كذا في المنع اعتبار مجلس العلم اختيارا لغيره وعند  
 عامة المحاكم لا ابدان يطلبها فورا من غير تاخير ولا سكوت لان سكوت  
 بعد العلم يدل على رضاه بخوار كالحادث ومعاشرته فتقبل شفعة  
 ولا يجب عليه الطلب حتى يخبره رجلا او رجلا وامراتان او واحد عدل  
 لان فيه التزاما من وجه دون وجه في شرط فيها احد شرط  
 الاشهاد اما العدل او العدالة وعندهما يجب عليه الاشهاد اذا اخبره واحد  
 حر كان او عبدا صغيرا كان او كبيرا اذا كان بخبر صادقا واذا لم يشهد  
 بطلت شفعة ولو اخبره المشتري بشفعة يجب عليه الطلب بالاجماع  
 كيف ما كانت لانه خصم والعدالة فيه غير معتبر في الخصومة ولو اضر بكتابه  
 في الشفعة فاولدوا لشرطه في الكتاب الى اخره بطلت شفعة اذا  
 كانت ذلك بعد علم المشتري وان تمكن لان السكوت انما يكون رضاه بعد العلم  
 به كالبكر لا يكون سكوتها رضاه بعد العلم بالزوج ثم اذا اخبر بخبره كعدو  
 يشهد هم عليه وان لم يكن بخبره احد يطلب من غير اشهاد  
 والطلب لا بد منه كقوله يستطحقه فيما بينه وبين الله تعالى وتضمنه

الخلف اذا حلف ولما يكون معرضا عنها ورا ضلحا بخوار الدخيل قال الزيلعي  
 ويشترط ان يكون متصلا بعلمه عند عاتقه الشفعة وهو مروى عن محمد  
 عنه ان له التأمل الى اخره كالمسألة لانه تملك فلا بد من التأمل كسائر  
 التملكيات فهذه الرواية اخذ اكثر من هو ولا يصح في نسخ ولا خسر  
 نقلا عن الايجان قلت وفي جوابه انما هو اذا لم يطلب شفع الشفعة  
 في الساعة التي سمع لا يكون له حق الطلب بعد ذلك قال في المنع وهذا الحارة الى  
 ان الطلب على الدور وهو رواية الاصل وعليه الفتوى وان اعتبر بعضهم  
 المجلس انتهى ويسمى اي هذا الطلب بعينه الطلب في مجلس طلب موافقة  
 اي مائة من مائة سمي به ليدل على غايته التجهيل كان الشفع بثت  
 الشفعة كذا في المنع قال في المسئلة الشفعة لمنه واشهاد اي لمن طلبها على سبيل  
 مبايعة ولا رعية ولا يطل خياره اذا احدث الله تعالى او سمي ادرسم او  
 سمي لا يدل على الاعراض وكذا اذا سئل عن المشتري كمية الممن وما هيته  
 لانه دليل الطلب وان كان في الاربعة بعد الحكم او قبل مظهر فانها  
 لم يطل ولو زاد على كفتين في غيرهما من سبيل بطلت كذا في الاختيار قال  
 المحقق فتاواه والحيط والاشهاد ليس بشرط لصحة هذا الطلب وكذا  
 حضرة البايع او المشتري او الدار ليس بشرط لصحة هذا الطلب وانما ذكره  
 اجماعنا الاشهاد عند هذا الطلب لانه شرط صحة الله تعالى اعلم وفي  
 الشين ولو قال بعد بلوغه الجرم ايتاعها لا يطل لانه يرغب فيها بمن  
 دون بمن وفي المنع وفي الصغيرية وسلامه له لا يطل وسلامه على غيره  
 يطلها اذا تراءى الا قرب وطلب عنه الا بعد فان كان الشفع في الحصر و  
 الا بعد خارج الحصر بطلت وان كانت في الحصر لا يطل لاحتنا الا اذا  
 احتاز على الا قرب ولم يطل الا بطلت ثم اي بعد طلب الموافقة يشهد  
 مع الاشهاد يعني يقوم عن المجلس ويشهد على طلبه عند فقار أو على المشتري



يعني ان كانت العقارة بيده او على البائع ان كانت المبيع في يده اي يد البائع  
فلا يصح الاشهاد عنه بايع ليس بشيء يدعي ما ذكره المقدور وعصام و  
الناظر في اختياره صدر الشهد وذكر شيخ الاسلام وغيره ان الاشهاد يصح  
عنده لاحتسابنا في الحيلة ذكره في جامع الرموز فيقول اي الشيخ المشري  
فلان هذه هذه الدار وانا شقيها وقد كنت طلبت الشفعة وانا  
الطلبها اي الشفعة الات فاشهدوا يا قوم على ذلك اي على طلب الشفعة ويسمى  
اي هذا الطلب طلب تبرير وطلب اشهاد قاله الشيخ ولا بد من هذا الطلب  
حتى لو تمكن ولم يشهد بطلت شفعته وان لم يتمكن منه لا ينحل شفعته  
وفي الذريعة اذا كان الشفع في طريق مكنه فطلب طلب الموأنة ويحجز عن  
طلب الاشهاد عند الدار او عند صاحب اليد ولو كليات وجد فان لم  
يجد يرسل رسلا او كتابات لم يكن فهو على شفعته فان لم يحضر طلب  
وان وجد ولم يفتل بطلت انتبه قال شيخ الاسلام شفعي انما يحتاج  
الى طلب الاشهاد بعد طلب شفعته الموأنة ويشهد على ذلك فيمكنه  
ويقدم مقام الخطاب في المذكور قال في الاختيار لانه لا يمكن الاشهاد على  
طلب الموأنة لانه على الفور فحقا في هذا الطلب التام لا على عهد  
مقاضي فان كانت بيع في يده البائع لم يسلم ان كان يشهد عليه وان  
كان على المشتري لان كل واحد منهما خصم البائع باليد والمشتري بالملك  
وان كان عند جميع لتعلق الحق به ثم يطلب من بعد الطلبي عنده  
قاضي يعني اذا لم يسلم المشتري العقار اليه فيقول المشتري فلان و  
دار كذا حدوده كذا يعني بين حدودها الاربعه لما في الاختيار وانا  
شقيها بطلب سبب كذا اي بعقار حدوده كذا ففره بالتسليم الى  
ويسمى اي هذا الطلب الذي عند قاضي طلب خصومة وتتمليك  
ولا ينحل الشفعة بتأخير اي بتأخير الشفع طلب خصومة مطلقا

اي بعدد او بغيره في كل من ذهب لما في الهداية والجمع والخاص  
وعليه مقتضى وهو قول الامام في الاختيار وفيه عن ابي يوسف  
ان تركه مجلس او مجلسين من مجلس الحكم بطلت وعنه ثلاثة ايام لانه  
دليل الاعراض وقدره محمد بن عمر وهو قول زفر ورواية عن ابي يوسف لانه  
اجل وما دونه عاجل كذا في فتح وقيل يعني بقول محمد ان اي الشفع ان  
اخره اي الطلب اشهدا بلا عذر بطلت اي شفعته لان المشتري يتحضر  
بالتأخير لغرض تصرفاته فقدره بالشهر لانه اقل الاجل واكثر  
العاجل ولا بد من ان حقت بطلت فلا يستقل بالتأخير كذا في حقوق  
وضرر المشتري يمكن دفعه بالمرافعة الى القاضي حتى يوقت وقتا يوفيه  
فيه الشفع والا بطرحه قال في الهداية والمقتضى على قولهما دفعه  
للضرر عن المشتري لانه قد يخشى الشفع فلا يقدر على احضاره الى  
القاضي فيدفعه الضرر بقوله كذا في الاختيار قال ابن بلقي في البيه  
قال في شيخ الاسلام مقتضى البيه اذا اخرج شفعه استقطت الشفعة لغير  
احوال الشفعه في دفعه الاضرار بالغير قال عليه الحلوة ورسلام لا ضرر  
ولا اضرار في الاسلام بخلاف ما ان اخرج الشفع طلب الموأنة عن المجلس  
وطلب الاشهاد عن مدة يمكن منه كذا في كذا بطلت الشفعة  
لانه دليل الاعراض لا بعدد ومثل غيبة مدة السفر قال في جامع الرموز و  
يستثنى الا عذر من ذلك فتأخر واحة من هذه الطلبيته جازم بطلت  
الشفعة لما اذا علم بالبائع بشفعة التبرير وآخر الطلب الى خصم في طلب  
الموأنة وآخر الطلبيته للرموز او ليس او غير لما في الحيلة التمس واذا  
ادعى اي شفعي اشراء وطلب الشفعة سأل القاضي لمدعى عليه اي  
عن ملكية شفعي الدار الشفعة بها فان اقر اي الخصم بملك ما يشفع  
يعني بملكية شفعي الدار الشفعة بها او سأل اي الخصم عن ملكية



عن الحنف بطلب الشفع على العلم بمكينة محمد بالعلم ان الشفع ما لم يكن  
يعني يحلف بان يقول بالعلم ما علم ان الشفع ما لم يكن الشفع به وانما  
يستحق على نفس العلم لانها عين على فعل الغير هذا اذا قال المشتري ما  
اعلم ولو قال اعلم بان غير مملوك للشفع يحلف على اثبات من حصول  
الاستدراك لما في شره الكمي وفنائه في محض وفي السراجية قال المشتري  
لشفع لا اعرف لدار الحق بها قال قول له في عينه فيحلف على اثبات  
عند كل واحد وعلم عند ابي يوسف وعليه يستحق او برهن الشفع  
اي على انه ملكه بان اقامه من هذا العقار بحدوث هذا العقار  
اي ملك هذا الشفع قبل ان يشتري هذا العقار وهذا ساء لا تعلم  
انه حرة عن ملكه ولو قال ان هذا العقار لهذا الجار لا يكن لما في الحيف  
وعن ابي يوسف لاحاجة الى برهانه ذكره في جامع الرموز سالم عن  
الشراء اي شراء المشتري للعقار لا هذا الشفع اي سأل متاعه المدعي  
عليه انه اشتري الدار المستوفى فان اقر اي الخصم به اي بالشراء او بطل  
عن البيع بالعلم ما ابتاع اي ما اشتري او بالعلم ما يستحق عليه  
هذه الكففة اي بالعلم ما يستحق عليه في هذه الدار الشفعة واحدة  
من الوجه الذي ذكره فهذا التحليف على ما صرح به هو قول ابي 2 ومحمد  
والاول على السبب وهو قول ابي يوسف لما في الشفعة قال في شرح الوقاية  
وان عجز الشفع عن اقامته البينة يستحق المشتري بالعلم ما يشتريه  
هذه الدار او بالعلم ما يستحق في هذه الدار من الوجه الذي ذكره فالاول  
حكفت على السبب والثاني على ما صرح به من بيان المدعى وان  
شكل او برهن الشفع اي على انه اشتراها فتخلى له اي تخلى القاض  
لشفع بها اي بالكففة وان لم يحضر الشفع اليك الى مجلس  
اتقاضه وقت الدعوى قال في الاختيار ينبغي ان يسأل المدعي

اولا على موضع الدار وحدودها نفيا لطلبه ثم يسأله عن سبب  
الاستحقاق لاختلاف الاسباب فاذا بين فقال انا شفعها بملاصقتها  
صحت دعواه وشرط بعضهم تكديدها ايضا ثم بعد ذلك يسأله  
اتقاض المدعي عليه فان اعترف بملكه الذي يشفع به فلا حاجة  
الى البينة وان لم يعترف طلب من المدعي البينة لان اليد لا تكفي  
الاستحقاق فان اقامها يثبت والاستحقاق المدعي عليه بالعلم لا  
يعلم انه مالك الدار التي ذكرها يشفع بها لانه لو اقر بذلك لزمه فاذا  
انكر يحلف بالعلم على العلم لانه فعل الغير فاذا انكر ثبت الملك ثم  
يسأله اتقاضه عن الشراء فان اعترف به او قامت البينة عليه  
والاستحقاق المشتري بالعلم ما ابتاع او ما يستحق عليه بشفعة من  
الوجه الذي ذكره ويستحق على اثبات لانه فعله فان نكل تخلى له  
بالشفعة وان لم يحضر ضمن ذكره في الاصل انتهى ولا يشترط طأى  
في القضاء بالكففة احضار ضمن اي الى مجلس التقاض وقت الدعوى  
لان الثمن انما يجب بالنقل لملك اليه ولا يتقبل الا بالقضاء فلا يجب  
الاحضار قبله لما لا يجب على المشتري قبل البيع وروى عن ابي 2  
انه لا يتخلى حاكم محضر ضمن لانه قد يكون مفسدا فتعذر المشتري  
وهو مروي عنه محمد كذا في الاختيار فاذا قضى اي القاض بالكففة  
له اي للشفع لزم اي للشفع احضاره اي الثمن قال في الاختيار  
واذا قضى له واخذ هاتين هاتين يثبت له فيها احكام البيع  
من خيار سرورية وعيب وغيرهما لانه بمنزلة الشراء لانه بمقتضى  
مال بمال ولا يثبت له خيار الشرط ولا الاجل لعدم الشرط انتهى  
وللمشتري حبس الدار لبعضه اي لبعض ضمن يعني الا قضى القاض  
بالشفعة قبل احضار ضمن فلم يمس ان يحبس الدار عنه حتى يستوفى



لما كدها  
سنة

في العن لانهما نزل من لة البايع والمشتري ولا تسطر شفعة اي  
الشفيع بتاخر من بعد ما اراد الشفيع باذنه اي الشفيع ولو قبل  
للشفيع اذ العن فاخر لا تسطر شفعة بتاخره لانهما بالقضاء والشفيع  
ان يحضر البايع ان كان المبيع في يده اي البايع ولم يسلمه الى المشتري  
لان ذلك البند وهو خصم في مرون لا يسمع القاضى البينة اي بينة  
الشفيع عليه اي على البايع حتى يحضر المشتري فاذا حضر فيسقط اي  
القاضى البيع كحضرة اي المشتري لانه لا بد ويقتضى اي القاضى بالشفعة  
على البايع ويحصل العهدة من العهد المحفوظ وهو الرجوع بالنكاح عند  
الاستحقاق وباعتباره سمي بها حقوق العقد كمنات الدرك وتسليم المهر  
العتار والصلح القديم لما في جامع الرموز عليه اي على البايع بخلاف  
تسليم جميع الماشي لان البند للبايع ويجعل على المشتري لولا ذلك  
بعد تسليم جميع الماشي لان البايع يجبر اجنيا فلا يشترط حضوره  
ولا تكون العهدة عليه لما في المنج والهداية وانما جعل العهدة على  
البايع قبل تسليم الماشي لان البند للبايع والمكسب للمشتري والشفيع  
يريد استحقاقها المبيع الى اي الملك واليد جميعا والقاضى يقتضى  
بهما للشفيع فيسقط حضورهما بخلاف ما بعد القبض لان البايع  
كالا جنبة فاذا اخذها من البايع بتحول الصفقة وبميركان الشفيع  
استأها من البايع فلهذا يكون العهدة عليه ولوا اخذها من  
المشتري بعد القبض فالعهد عليه لانه ملكه بالقبض كذا في الاختيار واذا  
علمت هذا ظهرت ان قول المص ويجعل العهدة على البايع اطلاقا في  
محل التقييد وان فهم ومما يراد بالعهد الرجوع بالنكاح عند الاستحقاق  
كذا في المنج والوكيل باشرى خصم للشفيع في الشفعة ما لم يسلم الموكل  
اي حتى يسلم الى الوكيل الموكل لان حقوق العقد يرجع الى الوكيل والشفعة

من حقوق التقييد العقد وكذا الصفقة فاذا سلمها الى الموكل لان حقوق  
العقد يرجع الى الوكيل والشفعة من حقوق الصفقة لم يبق له يد ولا حلك  
فيصير الموكل المضمم كذا في الاختيار قال في التبيين ويجوز ان فيها من  
حقوق العقد وهي الى العقد اصلا كان او وكلا ولهذا لو كانت البايع  
وكيلا كان للشفيع ان يحضره ويأخذها منه كحضرة المشتري لما اذا كان  
البايع هو المالك على ما بيننا الا انه اذا سلمه الى الموكل لا بد للوكيل ولا  
ملك له من ان يكون خصما وهذا مثله غير انه لا يسقط للقضاء  
حضور الموكل لان الوكيل نائب عنه لانه اقامه باختياره مقام نفسه  
فكان حضوره كحضوره الموكل ولا كذلك البايع لانه ليس بنائب عن  
المشتري فلا بد للحضور المشتري للقضاء عليه بخروج عن ملكه والبايع  
ودعيه كالوكيل انتهى وفي جامع الفتاوى الوكيل باشرى اذا اشترى  
الدار فحضر الشفيع ياخذ من الوكيل ولا يلتفت الى حضوره موكلا وكذا  
لو كانت وكلا بالبيع فبايع وحضر الشفيع ان ياخذ من الوكيل هذا  
كلام الكلام في الطب واما الكلام في تسليم الصفقة قالوا محاسنا اذا قال  
المشتري قبل ان يحضره الشفيع اشتريت هذه الدار فلانها  
سلمتها اليه فحضر الشفيع فلا خصومة بين الشفيع والمشتري وفي  
التمديد ولو اقر بذلك بعد ما خاض الشفيع لم يسقط حضوره عنه  
ولو اقام بينته انه قبل شرائه اشترى لغلات لم يثبت بينته كذا في  
في التاتارخانية ونماه يطالب فيه وفي فتاوى مصطفى الوكيل باشرى  
الدار اذا اشترى وقبض فجاء الشفيع دارا د طلب الصفقة مع الوكيل  
فهذا على وجهه الاول ان يكون الدار في يد الوكيل في هذا الوجه الطب  
منه صحيح وكذا اذا كانت البايع وكيل الشفيع ان ياخذها منه  
اذا سلمه كانت في يده والوجه الثاني ان يكون الوكيل قد سلم الدار الى الموكل



وفي هذا الوجه لا يصح الطب لا يصح الطب من الكسب وفيه الواجب لا يظهر  
 شفقة قال صدر الشهيد هو كذا وقال القاضي الامام ابو علي  
 النسخ المصحيح ان يصح الطب من كل حال ولا يصح خيار الرتبة  
 وخيار العيب وان كان شرط المشتري البراءة اي براءة البايو منه كانت  
 الاخذ بالشفقة شراء من المشتري ان كانت الاخذ بعد الغش وان  
 كانت قبله فشراء من البايو لم يخلو الصفقة اليه فيعتد بالخيار وان  
 كما اذا اشترى منها فلا يسقط خياره برؤية المشتري ولا يشترط  
 البراءة منه لان المشتري ليس بنائب عن الشفيع فلا يصح شرطه ورؤية  
 في حد كذا في الشين وقد تقدم الكلام على هذه وان الاستصحاب قابل  
 بان التمهيد اصح من غير تفصيل في الفصل في بيان الاختلاف وما  
يؤخذ بمستند وغيره وان اختلف الشفيع والمشتري في الثمن الى في  
قدر الثمن بان قال المشتري الثمن اثنان ومانته وقال الشفيع الذي قال  
للمشتري بعينه صدق مشتري مع بيعته لان الشفيع يدعي المستحقة الدار  
عند نقد الاقل والمشتري يشتره ولا يتحملان لان الثمن عرف  
بالنقص فيما اذا وجد النقص من مجانبين والموعود من المجانبين و  
المشتري لا يدعي على الشفيع شيئا فلا يكون الشفيع مثكرا فلا يكون  
في معناه ما ورد به النص فالمستحق ليقا من كذا في الرتبة ذكره في الفهم وان  
برهناي وان اقام كل منهما البينة على دعواه فلا يصح ان  
قابلية الشفيع بعينه بينة الشفيع احق بتقديم برهانه عند  
وحدده عند ابراهيم بن يوسف للمشتري اي البينة بينة المشتري لانها تشبه  
الزيادة وعند القاضي واحدتها ترا ومقول للمشتري وعند مالك  
يحكم بالاعدل والابالين كذا ذكره العيني في رجزه ولهما ان بينة  
الشفيع ملزمة وبينة المشتري غير ملزمة للغيره بين الاخذ والترك



وان ادعى المشتري ثمن او ادعى البايو اقل منه اي من ذلك الثمن  
 اخذه اي القمار الشفيع بما قال البايو اي الثمن الذي قاله البايو بما  
 عينة جال كون هذا القول صدر عنه قبل قبض الثمن اي كانه لم يجمع  
 الرمز لان الامر ان كان كما قال البايو فالشفيع ياخذه وان كانت  
 اكثر كما قال المشتري فقد حط البايو الثمن عن المشتري وحط عن المشتري  
 حط عن الشفيع وفيه اشارة الى ان البايو لو ادعى اكثر لم ياخذ به فانها  
 يتحملان كما في المحيط ذكره في جامع وفي الشين واخذه اي القمار الشفيع  
 بما قاله المشتري بعده اي بعد القبض يعني ان كان البايو قبض الثمن اخذه  
 الشفيع بالثمن الذي قاله المشتري اذا ثبت ذلك بالبينة او ببينة كذا في  
 الشين ولا يلتفت الى قول البايو لان حكم البايو هو البايو قد انتهى  
 لوصول الثمن اليه فصار كاشيه فلا قول له بعد في بيان مقدار الثمن  
 بقى الاختلاف بين الشفيع والمشتري فيكون لقول للمشتري وفي كذا  
 كان نقد الثمن يشرط فقال الشفيع للبايو بعث الدار بالنقص  
 الثمن ياخذها الشفيع بالنقص لانه لما بدأ بالاقرار تعلقت الشفقة به  
 لان اقراؤه بمقدار الثمن جميع قبض الثمن وبعده لا يصح على ما بينا  
 والثمن غير مقدم فانه لان الاصل عدم القبض فيبقى حتى يوجد ما  
 يطلعه ويقول به بعد ذلك قبضت الثمن يريد ابطال الحق الشفيع لانه  
 يريد بذلك ان يجعل نفسه اجنبيا حتى لا يقبل اقراره بمقداره فيرد  
 عليه فيما اخذها المشتري بالنقص ولو بدأ بقبض الثمن قبل بيان القول  
 بان قال بعث الدار وقبضت الثمن وهما درهم لم يلتفت الى  
 قوله في مقدار الثمن لانه لما اقر بقبض الثمن اولا خرج به من البين  
 فصار اجنبيا فلا يعبر قوله في مقدار الثمن كما بينا وقال في النهاية  
 وتظهر ما اذا قال الموعود استوفيت جميع ما لبيت على غيري فلا



كانت على الفادرهم وقد رتبته الكل فلا وجه ان يرجع عليه  
 بالف اخرى لانه لما بين قبض الجميع صار اجنيا فلا يقبل قوله بيان  
 قدره بعده ومالم يبين انه قبض الجميع لا يكون اجنيا فيقبل  
 قوله في بيان قدره فيكون القول ختمه لا تحاره الا في دوت الثانية  
 كذا في تبين الكثرة وان عكس بان ادعى البايع ثم ادعى المشتري  
 اقر من ذلك فبعد القبض اي بعد قبض البايع كل الثمن يعتبر قول  
 المشتري لما مر ان البايع بالقبض خرج من البيع وصار اجنيا  
 فلا يعتبر قوله في مقدار الثمن وقيل اي ان دفع هذا الاختلاف  
 قبل قبض البايع الثمن يتماثلان اي البايع والمشتري واتى بكل معنى  
 وايهما نكل عن الثمن اعتبر قوله صاحب لانه ظهرت الثمن ما يقوله  
 الاخر في اخذها الشئ بذلك لان النكول كالاقرار بما يدعيه خصمه  
 وان عكس فسخ اي الفسخ بينهما وياخذ اي العقار الشئ  
 بما قال البايع اي بالثمن الذي يقوله البايع لان فسخ البيع لا يجوز  
 اي لا يوجب بطلان حق الشئ لانه حق ثبت فلا يقدر ان على  
 ابطاله بالفسخ الا ترى ان الدار اذا ردت على البايع يجب لا يسطر  
 حقه وان كان الحق بغيره كذا في التبين قال الشيخ ابو اليسر في  
 الخزانة حقه بغيره يتردها البيع في حق المشتري ولا يرد في حق  
 الشئ اذا رده المشتري بالبيع او جبارا للرؤية او جبارا للشرط او  
 بغير بمقتضى تقاضيه فلا شفعة للشئ وان ردها بغير بغير  
 بمقتضى بعد القبض او تقاضا للعقد فلا شفعة الشفعة واذا اجر الشئ  
 يسع مدار بالفادرهم فلم يشفعة ثم ظهر بيعت بغير  
 قيمته ان او بعد قيمته ان ادبنا بغير قيمته التي بطلت شفعته واذا  
 اجرها بغير شفعة او غير او بيعت من ثلث فلم ثم ظهر

البيع

البيع بدراهم او البدر او بغيره فهو شفعته انتهى وفي فتاوى له اذا  
 اتفق البايع والمشتري ان الشئ علم بالشر من ايام ثم اختلفا فقال  
 الشئ طلبت منه علمت وقال المشتري ما طلبت او قال المشتري علمت قبل  
 ذلك ولم تطلب فالقول للمشتري وعلم الشئ حينئذ ولو قال الشئ الشئ  
 علمت اس عزوانا طلبها وقال المشتري علمت قبل ذلك فالقول للمشتري  
 الشئ اذا قال الشئ كنت طلبت الشئ حين علمت بالبيع وانكر  
 المشتري ذلك وطلب الشئ ذكر في الهاروني وادب الفاضل للخصاف  
 يحلف المشتري على العلم ولم يذكر خلافا وذكره الشيخ على الرازي ان  
 هذا قول ابو يوسف وقال محمد بن ابي اسحق انتهى وان حط اي البايع  
 عن المشتري بعض الثمن بان قال البايع حفظت عن المشتري بعض  
 الثمن او وجهته منه سواء كان قبل قبضه او بعده كذا في جامع الرموز  
 ياخذ الشئ اي العقار بالبايع لان حط البعض ملحق باصل العقد و  
 يخرج المحط من ان يكون ثمنيا خذ الشئ بغيره من حط  
 وان حط الكل اي كل الثمن ووجهه للمشتري قبل القبض او بعده كما في  
 جامع الرموز ياخذ اي الشئ العقار بالكل اي بكل الثمن لان هذه  
 حط غير ملحق باصل العقد اذ لو الحق لبقي العقد بلا ثمن بطلان حط  
 البعض كما مر فلا يصح في حق الشئ في الكل لكنه يصح في حق المشتري  
 واما الابداء عن البعض او الكل للخصم كالهبة واما بعده فلا يصح لا  
 في حق الشئ ولا في حق المشتري / وقد مر في البيع كذا في جامع الرموز  
 وفي القينة علم انه للشراء بالف فلم ثم حط البايع ما ثم فله شفعة  
 لا الحق المحطوط باصل العقد كما لو باع بالف فلم ثم زاد البايع لم  
 جاريته ومتاعا كذا في الخ وفيه قال في اخر فض طلب الشفعة في الفرد  
 حط الوكيل بالبيع لا يمتنع فلا يظهر في حق الشئ انتهى وان



حط أي البايع عن المشتري النصف أي نصف الثمن ثم حط النصف  
 الآخر ياخذ أي النصف العقار بالنصف الآخر لأنه لما حط النصف الأول  
 التحق بأصل المقد فوجب عليه نصف الثمن فلما حط النصف الآخر  
 أن كان حط الجميع ابتداء لا يسقط عن النصف لأنه لا يلتحق بأصل  
 العقد بل يكون هبة فلا يسقط عن النصف كذا في الاختيار وإن زاد  
 المشتري في الثمن لا يلزم النصف الزيادة لاحتمال أنها تواضعا على  
 ذلك إضرارا بالنصف بخلاف لحط لأنه يقع له وإذا كان الثمن متساويا كالكيل  
 والموزون لزم النصف مكسرا لما لو اشترى العقار بمكيلا أو موزون أخذه  
 النصف بمكسرا لقدرته على المكسرات كان الثمن قيميا كالعقار والمكسرات  
 وغيرهما مما تقدم بيانه في العقب تفصيلا فيقسم أي لزم النصف  
 قيمته لما لو اشترى بعرض أخذه بقيمة العرض لغيره عن المكسرا كما حل  
 ففي بيع عقار بعقار ياخذ النصف كل منهما بقيمة العقار الآخر  
 لأنه بدل وهو من ذوات القيم وإن كان أي من موجدات أخذت  
 النصف العقار بغير حال أو بوجوب الطلب أي النصف كقصة في حال أي  
 في المجلس فأن سكت النصف عنه أي عن الطلب بطلت خلافا لما لا يوجب  
 أو ياخذ أي العقار بعد مضي الأجل يعني يصير بعد الطلب حتى يمتنع  
 الأجل المضروب بين البايع والمشتري فيأخذه عند ذلك وليس له أن  
 يأخذها في حال بغير موجب وقال زفر وما لكذا أحمد والشافعي في التقديم  
 له أن يأخذها في حال بالثمن الموجد لأن الشراء وقبضه ولأن الأصل  
 في الثمن أن يكون حالا وإنما يؤجل بالشرط والشرط في حق المشتري  
 كما في المبيع يعني أن اشتراطه في حق المشتري لا يكون اشتراطا في حق  
 النصف ورضاه به في حق المشتري لا يدل على رضاه به في حق النصف ورضاه  
 به في حق المشتري فيه ولا يستعمل أي البايع ما على المشتري أي الثمن حالا

يعني

يعني إذا لم يصحب النصف إلى الغطاء في الأجل بواحد من خيارين  
 البايع على المشتري بالثمن الموجد ولا يستعمل ما على المشتري من الأجل لأن  
 شرط التاجر بينهما لم يطل قال في الشبهة أن أخذ النصف بالثمن  
 البايع بغير حال موقوف على من المشتري لثمنه الحقيقة إلى المشتري  
 ووجه البايع على النصف بغير حال وإن أخذهما من المشتري بوجه البايع  
 على المشتري بغير موجب لأن الأجل ثبت بالشرط فلا يبطر ياخذ النصف  
 بغير حال كما لا يبطر ببيع المشتري بغير حال وإن اختار لا يبطر وإن كان  
 له ذلك لأن له أن لا يلزم المشتري الثمن الموجد ولو سكت أي النصف  
 حين سعى البايع بموجدات الطلب أي الطلب ولم يطلبه في حال  
 وصبر لجل الأجل يعني حتى يطلبه عند حلول الأجل بطلت بطلته  
 عند الأجل 2 ومخلافه لا يوجب بطلته يعني قال أبو يوسف لا يبطر بالثمن الأخير  
 حلول الأجل لأن الطلب ليس مقصودا لذاته بل لما أخذ وهو لا يمتنع  
 له أن يمتنع موجد فلا فائدة في الطلب في حال لثمنه أن ختم قد ثبت  
 وهذا لأن ياخذ بغير حال ولو لا حقه ثابت لما كان له ذلك والسكوت  
 عن الطلب بعد بطل حقه بطل حقه بالثمن الموجد ولو اشترى من أي  
 من رضى عقارا بغير أو خسر سارا كان سكت النصف زبنا ياخذ أي العقار  
 النصف الذي يمثل الخسر وفيه كقصة بطلان هذا جميع بينهما فلا يصح  
 ترتب عليه أحكامه مثل الشفعة وكذا ما غير أن الذي لا يتعدى على  
 بطلته بغير فيأخذها لأنها من ذوات الأجل لا تختص بزمان ذوات القيمة  
 فيجب عليه قيمته والمسلم ياخذ بقيمة فيهما أي في الخسر وكقصة بطل  
 يعني ذلك لأن النصف مسددا ياخذ بقيمة الخسر والخسر لانه إنما يفتقر  
 عند ذلك لكونه ممنوعا عن تمليكها فيجب عليه قيمتها كما في صفات  
 العدوان ولو كان النصف مسددا وزميا أخذ كل واحد منهما النصف



لما ذكرنا من قيمة الخمر او غيرها ولو سلم الذي صار حكمه حكم المسلم  
من الابداء فباخذها بالقيمة فيكون كما لو سلمنا انما اذا كان  
مرتدا وانما لا ينفذ له سواء قبل على ردة او مات او حكمه بدار الحرب  
والا يورث لان الكسفة لا تورث ذكره في العناية قال في فتح بعد  
نقلها وحرثها وطرق معرفة قيمة الخمر والحسن بالرجوع الى  
زمان السلم اذ قد استتاب من فسخه من المسلمين ولو سلمه لم يورث  
او غرسه اذ في الغار قيمته القمار بالقيمة اخذها الشئ بالثمن  
اي ثمن الغار وبقيتها اي قيمة البناء والغرس مملوكتان اي  
مستحقين للثمن كما في الغنم اي كما كان اي لو كان قيمة اقل من  
قيمة مملوكتها بقدر اجرة القلع اي ردف البناء والغرس كما في جامع  
الرموز او كلف اي القيمة المسمى قلعهما اي البناء والغرس يعني  
اذا بنى المسمى او غرس ثم قلعه بالقيمة ففد بالقيمة ان  
سأله اخذها بالثمن وقيمة البناء والغرس مستحقين للثمن و  
ان سأل كلف المسمى قلعهما وان لم يورثه ان لا يملك بالقلع  
بل يتخير بين ان ياخذ الثمن وقيمة البناء والغرس وبين ان يتركها  
وهو قول ابن نوح لان التكليف بالقلع من احكام العدوات والمسمى  
عنا بحق البناء قد بنى في موضع متعلق به حقه متاكده للغير من غير  
تسليم ذكره في فتح وفيه وينقض الشئ جميع تصرفات المسمى  
حتى الوقف ومسجد ومقبرة صرح به الزيلعي في التبليغ وفي المجتبى  
ينقض بيعه وهبته وغيره من التصرفات واما الارز فيقلع قياسا  
ولما لا يقلع استحقاقا لانه نهاية معلومة ويبقى بالاجرة انتم  
التمتاز به ولو اخذت اي الارض بعد ما بنى الشئ او غرس يعني  
ان الشئ لو اخذ الارض بالقيمة فيمنه فيها او غرس ثم استحققت

الارض

الارض فكل من المستحق الشئ بالقلع يعلق البناء والغرس رجوع  
اي الشئ على المسمى بالثمن فقط لانه تبين ان المسمى اخذ  
الثمن من الشئ بغير حق لان الارض لم تكن في ملكه فيسرد منه  
الثمن ولا يرجع بقيمة البناء والغرس لانه البايو ان كان اخذها منه  
ولا على المسمى ان اخذها منه بخلاف المسمى حيث يرجع على البايع  
لانه مفور من جهته لما في فتح كذا ذكره الزيلعي في التبليغ ثم قال معناه  
لا يرجع بما نقص بالقلع وعن ابن يوسف انه يرجع به ودليله وجوه عنه  
يطلب ثمنه وان جف الشجر او انهدم البناء عند المسمى معناه لو  
اسمى ارضا فيها بناء او غرس قد انهدم البناء من غير ضيق احد او  
جف فالشئ اراد ان ياخذ بالقيمة ياخذها اي الارض الشئ بكل  
الثمن ان شاء ولا يترك ولا يسقط من الثمن شي لانها تابت بعت  
للارض حتى يدخل في البيع من غير ذكر فلا يقابلها شيء من الثمن  
ولهذا يبيعها في هذه الصورة مراعاة من غير بيان بخلاف ما  
اذا تلف بعض الارض بفقر جف يسقط من الثمن حصته لان  
العناية بعض الاصل ذكره التبليغ ثم قال هذا اذا انهدم البناء ولم  
يبق له نقض ولا من الشجر شيء من حطب او خشب واما اذا بقي  
شيء من ذلك واخذ المسمى لانتماله الارض جف لم يكن شيئا  
للارض فلا بد من سقوط بعض الثمن كحصته ذلك لانه عين مال  
قال في المجتبى عند المسمى فيكون له حصة من الثمن فيقسم الثمن  
على قيمة الدار يوم السقوط وعلى قيمة النقص يوم الاخذ انتهى وان  
هدم المسمى البناء اخذ الشئ العروة كحصتها اي كحصته العروة  
من الثمن لانه صار مقصودا بالارض لا بالتبني والتبني اذا صار مقصودا  
به يقابل شيء من الثمن بخلاف الاول لان الهلاك فيه باقة سماوية



فإذا كان له حصه من الثمن يقسم الثمن على قيمة الارض والبني يوم  
 العقد عليها بخلاف المسئلة الاولى وهو ما اذا انهدم بنفسه وكان  
 النقص باقيا حيث يعتبر فيه النقص يوم الاخذ بالنقص لانه صار  
 له قيمة بالحس ونقص الاجنبى البناء كالمشترى كذا في التبيين وليس  
 له اى للشفيع اخذ النقص بكم الثمن لانه صار منفصلا فلم يسبق  
 شيئا حتى يكون للشفيع فيكون للمشتري وان شترى المشتري الارض  
 مع شجر مثمر او غير مثمر فاشترى الشجر فبده اى المشتري اخذها  
 الشفيع الارض مع الثمر فيهما اى في الفصلين لانه بيع تبع وهذا  
 المحتمل والقياس ان لا يكون له اخذ الثمر لعدم التبعية لان  
 الثمر لا يدخل في البت الا بالشرط لانه ليس تبع كذا في التبيين كما لمناع  
 الموضوع فيها وجه الاحتكام انه بالاتصال خلقة صار تبعاً من وجه  
 لانه متولد من المبيع فيسرى اليه الحق الثابت في الاصل فحدث قبل  
 الاخذ كما لمبعة اذا ولدت قبل القبض فان المشتري يملك الولد تبعاً لمام  
 كذا هذا لما في التبيين فان جره اى قطع شجر المشتري فليس للشفيع  
 اخذ اى الثمر لطلان تبعيته بالاتصال لانه فعل في المبيع قصداً  
 فكان له قطع من الثمن فيفقدت بقواته لان الثمن لا يدخل في البيع الا  
 بالشرط فيسقط حصته من الثمن وبأخذ اى الشفيع ما سواه اى  
 ما سوى الثمر المقطوع بالحصه في الاول اى في الفصل الاول وهو ما لم يشر  
 بشره بالشرط بان شرطه في البيع فكان له فيسقط من الثمن حصته  
 وان هكذا باق سماوية فكذا لانه لما دخل بالتسليم صار اصلاً  
 فيسقط حصته من الثمن بقواته وبأخذ ما سواه بكل الثمن في الثاني  
 اى في الفصل الثاني وهو ما لم يشر ببلاده فاشترى فيها اخذ الارض  
 والشجر جميع الثمن لان الثمر لم يكن موجوداً عند العقد فلا يدخل عند

الاخذ

الاخذ في البيع الاتبع فلا يتقيد بشيء من الثمن محدوداً بعد القبض و  
 التزانه كما ذكر بعد القبض لاحصائه من الثمن لانه لم يرد عليه العقد  
 والا القبض الذي له شبهة بالعقد ففوايتسلا بوجوب سقوطه شيء من  
 الثمن ولا يأخذ الثمر بعد بخلاف في الفصلين بطلان تبعية العقار  
 وقت الاخذ بالاتصال قبل الاخذ وكان ابو يوسف يقول ولا يحل عنه  
 من الثمن في الفصل الثاني ايضاً لان حال المشتري مع الشفيع كحال المبيع  
 مع المشتري قبل القبض ولو اكل المبيع الثمر كما ذكر بعد العقد سقط حصته  
 من الثمن فكذا هنا ثم رجع الى ما ذكره في الكتاب وتعامه بعرف في التبيين  
**فروع** وفيه من فقه النقص بالشفيع ليس له تركها لانه ملكها بالمشتري  
 فصار كما في الشراء حقيقة كذا في شروء الموهبة مفرى الى المحيط بقوله  
 الصفقة اليه بخلاف ما قبل القضاء حبه هو شفيعه وليس له ان يطلبها  
 فانه لا يتقدم النقص وان نصب الحاضر من يطلبها فله ذلك وجعل العقد  
 الا ان اشترى داراً للصغير وهو شفيعهما يقول اشتريت واخذت بالنقص  
 ثم يخضع في القاضى فيسقط وليا عن الحس وبأخذها من والوكيل يطلب  
 من هو كذا والطلب في البيع من وقت انقطاع حقه المبيع بالانقطاع وفي  
 بيع النقص والبيع بشرط الخيار للمشتري وقت البيع بالاتفاق وفي الخيارات  
 المشتري اذا كان شفيعاً يستحق النقص من غير طلب والمشتري طلب  
 انتقص من لم ير النقص لا يجوز بان في مثل طلبها عند حاكم يراه  
 اى يرى وجوبها يقول له هل تعتقد وجوبها فان قال نعم اعتقد  
 ذلك حكم له بها والا فلا يحكم كذا في البرازية استعمل الشفيع عليها بلا  
 قضاء ان اعتمد على قول عالم لا يكون في الما الا براء العام من الشفيع  
 بطلبها قضاء مطلقاً ولم يطل ديانته ان لم يعلم بها اذا صبح المشتري  
 البناء في الشفيع فقد حيز ان شراها عطاء ما زاد النقص وان شاء



ترك كذا في الولد الحية الشبيه بها اذا اخر الطيب لكون القاضى لايها  
 فهو معذور وكذا لو طلب من القاضى احضاره فامتنع فخر اليهودى  
 اذا سمع بالبيع يوم السبت فلم يطلب لم يكن عذرا كذا في القواعد النونية  
 قلت ويؤخذ من هذا ان اليهودى اذا طلب خصمه من القاضى احضاره  
 يوم السبت فانه يكلف الحضور ولا يكون السبت عذرا لانه السابغ  
 وهى واقعة الفتوى والكل من المنع والمجمع ولو قال كسرى اشتريت  
 ابنة والارض في صفقين وقال الشيعى بل اشتريتها معا في صفقة  
 واحدة والدار في بناء هاولم يكن لهما بيعة كان القول للشيعى مع  
 اليدين على العلم اتفاقا لانه حلف على فعل واحد فان برهنا ولا تارة  
 يرجع ابو بولس بيعة كسرى لانها لا يثبت امران اذا على الشراء وهو  
 تفرق الصفقة فكانت اوله وقال محمد بن يحيى بيعة الشيعى لان  
 البيعة للامانات وبيعة الشيعى مبنية للاختلاف فكانت اوله كذا ذكره  
 ابن الملك في شرحه **باب** في بيان **ما يجب فيه** اي بيعة لان  
 اصل **الشفعة** **وما لا يجب وما يظلم** ذكر تفصيل ما يجب فيه  
 الشفعة **الوجوب** اليهودى وما لا يجب بعد ذكر الوجوب بجملة لان التفصيل  
 يكون بعد الاجمال انما يجب الشفعة ان ثبت قصد الاحتراز به  
 عن البناء والشجر في بيع العقار لان الشفعة فيها يجب بعقار العقار  
 في عقار ملك بصيغة كذا في اي العقار بعض الاحتراز بها اذا ملك بالهبة  
 فان الشفعة لا يجب فيها هو ذلك بعض مال الاحتراز بها اذا  
 ملك بعض غير مال كالمهر والخلع عن دم العتق والصلح نحو ذلك  
 فان الشفعة لا يجب هذه الاشياء كما في التبيين والحدود سائر بيان  
 ان كذا العقار وان لم يكن قسمته اي العقاران وصلت يعني قوله  
 في عقار يتناول ما يقسم وما لا يقسم لان الشفعة شرعت لرفع جار

السود

السود لرفع اجر القسم كما ذهب اليه الشافعى فيجب في العقار وان كان  
 لا يتحمل القسم عندنا ثم يملك ما لا يقسم بقوله كسرى وحام وبكر كبت  
 صغير والنهر والطريق قال في التبيين وهذا مبني على ان الشفعة يجب  
 لدفع ضرر سوء العشرة على الدوام عندنا وعند الشافعى لدفع اجرة  
 القسم فلا يجب فيها لا يقسم عنده فبني على ما على قاعدته والنصوص  
 تشهد لنا في انها مطلقة في تناول ما يقسم وما لا يقسم وتامر يعرف  
 في المحلات فلا يجب اي شفعة في عرض بفتحين بجمع على عرض وهو  
 حكام الدنيا اي متاعها كذا في الغرب وفي الغرب العرض يكون انراء  
 المتاع وكل شيء فهو عرض سوى الدراهم والدنانير وقال ابو عبيدة  
 العرضة الامنة التي لا يدخلها كبر ولا وزن ولا يكون جودا ولا اعتبارا  
 وعلى هذا جعلها هنا بجمع عرض بالكون اوله لانه بيان ما لا يجب عليه  
 الشفعة فيه وهو غير القاركن يكون كجوان خارجا عنه ايضا مع ان  
 الشفعة بخروا جنة فيه في يرا دبه ما ليس بعقار فبعضه في الفكر والبناء  
 وانتمرك ويكون عطف ذلك عليه من قبل عطف كذا ص على عام وفلكا في  
 وبناء بيعة اي البناء والشجر بدون الارض فبعض لانها اذا بيعا مع  
 الارض يجب فيها الشفعة ببقاء الارض لما تقدم بخلاف ما في العلوية  
 حيث يستحق بالشفعة ويستحق بها الشجر على انه مجاورة وذلك اذا  
 لم يكن طريقا طريق الشجر وان كانت طريقا واحدا يستحق بالطريق  
 الشفعة على انه خليط في حديقته وهو طريق لان حق التعلل يبنى  
 على الدوام وهو منقول فيستحق بالشفعة كذا في التبيين قال في المنع  
 مفرقا الى كسرى وهو جارية وهو الذخيرة اي بيت بعضا الى بعض وبها  
 كل واحد الى الطريق فيبيع البيت الاوسط كذا في الاعلى وكل واحد جميعا  
 الشفعة وان بيع الاعلى فالأوسط اوله في الشفعة وقال في كتاب الحيوان



لو باع السفل لها حب معلوان ياخذها بالسفينة حتى لا يشارك فيها سائر  
 الجيران ولا يجب في ارض اي مورد فان الدار اذا ملكك بارش لا تبش فيها  
 الكفنة وصدقة و هبة بلا عوض مشروط اي في العقد ملك غير ملك فان  
 هذه الاشياء ليست بمعاوضة مال بمال فصار كالمالك مضمون قيد  
 بكنهها بلا عوض لان الهبة بشرط عوض لا يشترط في كونه هبة وعوضه  
 صارت بيها انتهاء لكن شرط التقاضي فيجب الطلب عند التعارض في  
 ظاهر رواية كذا في كحيط ذكره في جامع الرموز وان لم يكن الموضع مشروط فلا شفعة  
 فيه كالعوض كذا في كحيط وما يبيع عطف على عوض ينعى ولا تبش الكفنة في دار  
 بيعت بخيار البايع ولم يستطع خياره لان خيار البايع ينعى خروج جميع  
 عن ملكه قيد البايع لان خيار لو كان للمشتري وجبت الشفعة اما عندهما  
 فلا نه صار مالاً للدار واما عنده فالحرج والدار عن ملك البايع وفي حقت  
 الشفعة يعتمد انقضاء حق البايع لا بغيره كملك المشتري حتى اذا اقر البايع  
 بالبيع وانكر المشتري يجب الشفعة وقيد في كحيط ولم يستطع خياره لان  
 لو شرط خياره يجب فيه الكفنة لولا ان كان كذا ذكره ابن ملكة في شركة الوفاة  
 ثم قال وتلك اذا ان طلب الشفعة هل بشرط عند البيع ام عند سقوط خيار  
 والاصح انه بشرط عند سقوط خيار لان البيع انما صار سبباً لا فائدة لهم  
 انشهر لو بيع بيها فاسداً ينعى ولا يجب الشفعة في عقار يبيع بيها فاسداً  
 اما قبل القبض فليبقا ملك البايع واما بعده فلا حرج في الشفعة لان الواحد  
 من كتمان ينعى يسيل من تقصير الشفعة مستحق حق العدة في ذلك تبش  
 الشفعة بمطابق حق الشفعة وفيه تنوير للفرد فلا يجوز لافاضة الى  
 التناقص ما لم يستطع حق الشفعة فان سقطت فانه ينعى كالمشتري  
 فيها اذ باع او وهب وجبت الشفعة لولا ان كان كذا في كحيط وغيره وفي مختصر  
 الوفاة وليست الشفعة الا في بيع صحيح للعقار موجب للحرج عن

ملك

ملك البايع من كذا الوجه فلا شفعة في بيع كوفاء لان حق البايع لا ينقطع ركبا  
 كذا في حقت كذا في جامع الرموز وفيه لو باع جميعاً بعد بيع فاسداً فاشيئ  
 ياخذ بالملك الثاني اي بالقيمة ولا يجب الشفعة فيما اي في عقار قسم بين الشركاء  
 لان الشفعة فيها مخر الافراد لمبادلة الا يري ان لم يمتنع عنها كغيره عليها  
 الشفعة انما شرعت في مبادلة المطلقة فلا يستداهها او جعل اي عقار اجرة  
 فلا شفعة في دار لها رجل بها دار او غيرها او جعل عقار بدل خلع  
 ينعى خالعت به امرأة او بدل عتق بان عتق عبد او دار او بدل صلح عن  
 ذم عبد او بدل مهر بان جعل الدار بدل بضع وان قبل بضعه مال  
 بان تنزله امرأة على دار على ان ترده على الزوج الف ذرهم وان وصية  
 فلا شفعة في شيء منها لانها عندنا مختصة بمعاوضه مال مطلق لانها تبش  
 بخلاف القياس بالاربع من معاوضه مال بال مطلق فيختص عليها كذا في كحيط  
 وهذا عندنا في وعندهما يجب اي شفعة في حقة مال وهو الاصل في المثال  
 المذكور لانه مبادلة ما ينعى حقيقة وهو يقبل معنى البيع فيه تابع ولهذا  
 تنعقد بلفظ الشفعة ولا تنعقد بشرط الشفعة فيه ولا شفعة في الاصل فكذا في  
 البيع الا ترى ان المضارب اذا باع دارا وفيها ربح لا يستحق اكمال الشفعة  
 في حصة الربح لكنه تابع فيه ولو تنزله بغير مهر ثم فرض لها عقار مهر  
 لم يكن فيها الشفعة لانها تعين لمهر كمثل هو مقابل بالبيع بخلاف ما لو  
 باعها العقار بمهر مثله او باليمن عند عقد او بعده جك ثبت فيه  
 الشفعة لانه مبادلة مال بمال لان ما اعطاها من العقار بدل عما في ربه  
 من مهر كذا في تبيين الكثرة ولا يجب الشفعة فيما اي في عقار صلح عنه  
 اي عن ذلك العقار بانها راو سكوت ينعى من ادعى دار رجل مثلاً و  
 انكر ما جها او سكوت ثم صالح من نكح الدار على مال لا شفعة اما في  
 صورة الانكار فلا ربحان الدار لم ينزل عن ملكه واما في سكوت



فزعان ما اعطاه اقتداي بينم فلم يثبت لهما دلة بمباراة قد بهما لانه لو حال  
عنها بعد اقراره بها بشت الشفعة لاسيما لان الحل بعد الاعتراف  
يكون دلة مال بما لا كذا في شرط البيع وجب اي شفعة فيها اي في عقار  
صالح عليه اي على العقار يبيع لو صالح عن دعوى خصم على دار مكللا  
باحدهما اي بانك را دسكوت تجب شفعة فيها لان زعم المدعي انه اخذها  
عدوا عن حقه فيواخذ بزعمه فلو كان باقراره فهو لا ينجح ولا تجب فيها  
اي في عقار سلت شفعة ثم رد اي معقار رجب رر رر رر رر رر رر رر رر  
او بجار رجب بقضا قيدر لرد رجب والبا متعلق برديعه اذا اشترى  
دارا فلم ينجح الشفعة ثم رد ها المشرى كجار رر رر رر رر رر رر رر رر  
عيب بقضا قاضي فلا شفعة له لانه فسخ من كل وجه لا يبيع فها د  
القديم ملكه البايع والشفعة انما تثبت في اشياء معدة فلا فرق بين البعض  
وعدمه كذا في شرط الوفاية وما رده اي بالعيب لا تقضاء او بالاقالة يبيع  
يعني ان ردت بعيب بغير قضا او تقا بلا البيع تجب اي شفعة فيه  
اي فيما ذكره في الشفعة لان الرد بالعيب بغير قضا او الا قاله  
بمخرطة بيع مبتدأ لانه بشرط ضيها وكان بيعا جديدا حقا ثالث  
وجب اي شفعة في معدود حرم وجب في السفل بسبب اي بسبب العلوية  
انه بخار ودد ذلك اذا لم يكن طريقه طريق السفل وان كان طريقهما واحدا يستحق  
بالطريق الشفعة على انه خليط فيحقق وهو شرط لان حق متعلق ببيع على  
الدوام وهو غير منقول فيستحق شفعة في التبيين وقد تعلق هذا انما  
وجب اي في عقار يبيع بجار مشرى كوجه عن ملكه البايع وقد مر ما مر  
ان بيعت دار رجب الدار كبيعة بالجيار متعلق بالمبيعة اي لاحدهما قد مر  
قال شفعة لمن له كجار يبيع كان لمن له الجار الجار الاخذ بالشفعة او اخذ  
الدار التي بيعت كرجب كبيعة بايها كان من له كجار راو مخرطة بالان

لان البايع لم يخرجه كبيع عن ملكه اذا كان الجار له فله ان ياخذها بالشفعة  
وسقط خياره ويلزم البيع لان الاخذ بالشفعة ينقض منه البيع لانه اراد  
بذلك الاستبقاء اذ لا تجب شفعة الا في ضرر على الدوام وكذا المشرى عند  
هما ان كان خياره لان كبيع دخله ملكه عندهما لانه مبيع بالاشعة  
مختار بالبيع ويكون اي الاخذ بالشفعة اجازة للمشرى من المشرى  
فيلزم وبذلك به بيع والشفع الاول يبيعه ثم اذا حضر شفع الدار الاول  
هي التي اشترىها المشرى اخذها اي الدار الاولى من المشرى منه يعني كان  
له ان ياخذها بالشفعة لانه هو اول بها من المشرى لما عرف ان الشفع  
اول من مشرى لا اخذ الثانية يعني ليس الشفع الدار الاولى ان ياخذ الدار  
الثانية وهي التي اخذها المشرى بالشفعة اذا لم يكن متصفه بملكه لا لعدم  
سبب شفعة في حقها واتصالها بالشفعة لا يبيعه لعدم ملكه فيها  
وقت بيع الاخرى وان كانت متصفه بملكه كان له ان يركب فيها  
بالشفعة كذا ذكره في التبيين قال وهذا لا يختص بالجار كجار رر رر  
بل كل من اشترى دارا وبيعت دار بجنتها كان له هوان ياخذها  
بالشفعة ثم اذا جاء شفع الاول بعد ما اخذ المشرى الثانية بالشفعة كان  
لهذا المشرى جارات ياخذ الاولى بالشفعة ان ياخذ الثانية بالشفعة الا اذا  
كانت متصفه بملكه على حاسبنا وان بيعت دار رجب ما بيعت بغيرها  
فاسد فشفعة اي الدار كبيعة البايع ان بيعت اي الدار كذا مر  
قبل قبض المشرى اي الدار كبيعة فاسد البقاء ملكه البايع فيها فاذا قبض  
اي المشرى بعد فكم له اي البايع بها اي بالشفعة لا بشرط ان شفعته لانه  
ملكه في الشفعة قد تقرر بالحكم فلا تخاره بخار من الدار عن ملكه وانما يستحق  
المشرى الدار كبيعة بجنتها بالشفعة اذا كان بيعها بعد قبضه لا قبله لان  
الشفعة انما تستحق بالملك ولا ملك له وان سلم بها بيع المشرى



بالاخذ بالشفعة بطقت شفعتها كما اذا باعها قبل الاخذ بالشفعة كذا  
 في البيع وان بيعت اى الدار التي يجب ما بيعت فاسد بعد  
 البيع قال الشافعي لا يملكها بغير البيع اليه ولا يورث اخذها  
 الى تفرق منها لان الشفعة يمكن بعد الاخذ بالشفعة ولا يورثها اخذها  
 بخلاف ما يراه سائر فاسد لان اخذها بالشفعة يورث الى تفرق  
 الفاسد على ما تقدم بيانه فان اشتد الباع منه اى من المالك  
 المبيعة اى الدار المبيعة فاسد ايمن وان بيعت بعد الشفعة فاسد  
 الباع منه اى من المالك قبل حكم المالك فاسد لان الشفعة جلت لشفعة  
 اى من يملكها عن ملكه قبل الاخذ فصار ملكا اذا باعها قبله ولا تثبت  
 الشفعة للبايع لان لم يكن وقت بيع الشفعة جارا كذا في العارية وان  
 بعد حكم اى وان اشتد بعد حكم بالشفعة للمالك بقيت اى الدار  
 المشفوعة المكية على ملكه اى من يملكها تفرق ان ملكه قد تفرق حكم فلا  
 يملكه بخلاف الاول عن ملكه وملكه في الشفعة سواء وكلما حكم بملك  
 ما تقدم عن الاستواء الحرة والحدود من ملكات لان الشفعة شرعت  
 لرفع الحر والحدود ذلك سواء ولو وصفت في بيع سيد يملكه ولو كانت  
 الشفعة في بيع سيد بان باع مولاه دارا كالمكس لما كان لسيده في بيعه  
 بغيره بغيره لشفعة للعبد مما دون المستغرق بالدين باعها مولاه لما كانت  
 مولاه في دار باعها مما دون المستغرق فله في داره لان له لم يكن ما دونها  
 لا يثبت الشفعة لمولاه لان باع مولاه ولا شفعة له في بيعه له وقال ابن ابي  
 ليلى لا شفعة للذمي كذا في الكفاية ذكره في شراء الحج قال في البيع ويثبت  
 الشفعة للعبد مما دون المستغرق بالدين بحيث يبرقته وكسبه في بيعه سيد  
 ويثبت لسيده في بيعه العبد مما دون لا ما يبرقته ليس لمولاه في شفته  
 الشفعة لمن يملك اى من يملكه لان باع او يبيع له او ضمن الدار وكذا في

تمامه

تمامه ان يملك اى من يملكه **فصل** في بيان احكام ما يبطل الشفعة  
 تاخير البطلان عن البتة مما لا يخفى الى وجه اعلم ان تسليم الشفعة قبل  
 البيع لا يبيع ويعد بيع علم الشفعة بوجوب الشفعة اوله يعلم وعلم من  
 يسقط اليه هذا الحق اوله يعلم لان تسليم الشفعة لم يقطع ولها يبيع من  
 غير قبول ولا يرتد بالرد والمقاطعة يعتمد وجوب الحق دون علم المسقط  
 والمسقط اليه كالطلاق والعتاق كذا في من الغفار وبطلان الشفعة بتسليم الحكم  
 او البعض ولو من الوكيل اى بعد بيعه كما مر بان قال بلا تعيين اخذ المسقط  
 كشفعة فيما اشترى او قال الذي يدرسلتها لك ولو من الوكيل اى ولو كان التسليم  
 الى الوكيل كما لو قال للوكيل سلمتها لك فتسليم وان كان مبيع في يد المالك  
 بعد بيعه وان لم يعلم بوجودها كما في جامع الرموز قال في الاختيار وانما تسليم  
 الحكم فلا يصرح في الكتاب او ما البعض فلا حق كشفعة لا يتجزى شيئا لانه  
 يملكه كما يملكه المالك في المالك البعض لانه تفرق الشفعة فلا يتجزى لمقات  
 فيكون ذكر بعضه كذا في الاستشراف في الكفاية لو سلم الشفعة وهو لا يعلم  
 بالشركة فتسليمه جائز سواء كان المالك حاضرا او غائبا لانه لم يقطع على  
 العلم كالطلاق والابراء عن الدين ذكره ابن المكي في شرة الوقاية وقد تقدم تفصيله  
 في اول الفصل وبطلان بترك طلب الكفاية او بترك طلب تقريره هو الاكراه  
 من تفصيله لا يبطل بالاعراض وشرط الطرفين او احدهما ما لا يقدر عليه  
 دليل الاعراض وهذا الطلب هو كسبي بالخطا علم بالسقوط اوله يعلم  
 لانه لا يضر بالبيع بالاعراض في دار الاسلام ولا يرتد بالرد لانه مجرد حق كذا في البيع  
 وبطلان بالصلح اى صلح المالك في الشفعة عن الشفعة على عوض لان الاعتياض  
 من حق ليس بالفسق حقه وعليه اى يجب على صغيره اى رد العوض  
 لانه ركنه لان حق الشفعة ليس بتفرقة المحل وانما هو مجرد حق لملكه فلا يجوز  
 اخذ عوض عنه وفي فتاوى قاض خان فان قال المبيع ان لم اجره بالحق



الى ثلاثة ايام فان ابرئ من الشفعة ولم يجر بالثمن الى ثلاثة ايام ذكر ابن رستم  
عن محمد بن شطير شفعته لان تسليم الشفعة بباطل يحل بغيره بالشرط  
وقال بعض الحكماء لا تبطل الشفعة وهو صحيح لان الشفعة متى ثبتت  
بطلب الموأبث وانما كانت لا تبطل ما لم يسلم بلسانها وفيها  
وان قال الشفعي سلمت هذه الدار لـ وشفعة هذه الدار لـ ان  
اشترتها لنفسه وقد كان المأبث اشتراها لغيره لا تبطل شفعته  
لان تعليق التسليم بالشرط وحل الشفعة بباطل يحل التعليق والعلق  
بالشرط لا يكون عند عدم الشرط انتهى قال المصنف الفتاوى وفيه تحاشيه  
لو ان اجنبا قال للشفعي على كذا من الدراهم طالت تسليم الشفعة ولم  
يقبل فقبل شفعي لاجب كمال ولا تبطل شفعته ولو قال لا اجب سلمت  
لك كذا هذه الدار لم يكن تسلما وكذا قال سلمتها لك ان  
كنت اشتريتها لنفسك لا يكون تسلما وفي فتاوى ابي الليث ولو قال  
الشفعي سلمت لك شفعة هذه الدار فاذا هو قد اشتراها لغيره فهو  
على شفعته فهو كخياره في الذخيرة اذا سلم بحار شفعة مع قيام الشريك  
حيث تسليمه حتى لو سلم الشريك بعد ذلك لا يكون للحار ان ياخذ بالشفعة  
وفي ابرهانيه بشرى داره بماء الشفعي وقال سلمت نصفها بالشفعة  
وتكامل المأبث لا يبيع شفعته هو كخياره اعلم ان صلح الشفعي مع المأبث  
على ثلثة اوجه في وجه يبيع وهو ان يصالح على اخذ نصف الدار واخذ  
نصف الثمن وفي وجه لا يبيع ولا تبطل شفعته وهو ان يصالح على اخذ  
بيت يبيع من الدار كحصة من الثمن وفي وجه تبطل شفعته ولا  
يجب كمال وهو ان يصالح على ترك الشفعة بحال ياخذ من المأبث  
ولو صاح على ان ياخذ بعض الشفعة في شفعة في المأبث لا يكون  
وعند محمد بن بطير في الكمال هنا كلامه وكذا ان تبطل شفعة لو باع اى

الشفعة

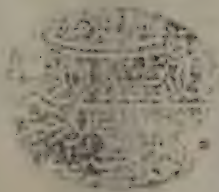
الشفعة شفعته بحال لان البيع تمليك مال بما لا يحق الشفعة لا يجزى  
التمليك فكان عبارة عن اتمام فقط بمجر اكسب الزوجه زوجته  
من نفسها بخلاف الاحتياط عن القصاص في ملك النكاح وبسقاط الرق  
لان ملكه في هذه الاشياء متفرقة المحل ولهذا استوفيه وبغيره وكفالة  
بالنفس في هذا بمنزلة الشفعة في رواية وفي رواية اخرى لا تبطل الكفالة  
ولا يجب كمال وقيل في الشفعة كذلك حتى لا يجب كمال ولا تبطل الشفعة و  
قيل هذه رواية في الكفالة خاصة وتما حرمون خياره كذا ان يجب  
عليه رد العوض لو قال اى الزوجه للمغيرة واختار يبيع بالف او اختار  
ترك العين بالف او قال العين لامرأة ذلك يبيعه قال اختار يترك العين  
بالف فاخترت اى المغيرة او امرأة العين بطل خيارها اى خيار الفسخ  
حتى يترك سقط اى خيار كل واحد منهما ولا يجب العوض بغيره ولا يبي  
لها لانه لم يقابل حقه متفرقا فلا يكون بخار عن تركه فلا يحل كذا في  
الاختيار وتبطل اى شفعة ببيع ما يبيع اى الشفعي شفعته بها قبل  
الحكم له اى الشفعي بها اى بالشفعة مطلقا لان الاحتياط باجوار والشركة  
وقد زال قبل الحكم ولا فرق بين ان يكون عالما وقت بيع داره او  
شراء كمنفعة اولم يكن عالما لانه لا يحتل في كماله فصار كالتسليم  
الصريح فانه لا يختلف بين ان يعلم ببيعها اولم يعلم لما تقدم تقريره  
من كونه وفيه ويبطلها شراء الشفعي من المأبث لانه لا كلام على المأبث  
اعرض عن مطلب ويد تبطل الشفعة ولين هو بعد من الشفعة و  
ملكها ان ياخذها منه بالشفعة وتما يعرف فيه وتبطل بموت الشفعي  
اى قبل الاخذ بعد الطلب او قبله ولا يورث عنه ولا قال في شفعته لا تبطل  
لانها حقة والوارث يتخلل في حقه ولنا ان حق الشفعة حق  
التمليك وهو قائم بالشفعي فلا يبق بعد موته لا تبطل بموت المأبث



لوجود المستحق وهو شئ لانه قائم وحقه مقدم على حق المشتري  
حتى لا يتعدو حصة فيه ولا يباع فيه دينه فيكون مقدما على حق الوارث  
كذلك الاختيار ولا شفعة لمن يبيع وكيل كان اذا صلا لا ان اخذه بالشفعة  
يكون سعيه في نقض ما تم من جهة وهو البيع لان البيع تمليك ولا اخذ  
بالشفعة تمليك بينهما منافات وبسبب الكسب في نقض ما تم من جهة  
مردود او يبيع له اي لمن يبيع له وهو موكول بغيره وكل بالبيع وهو كل شئ  
فلا شفعة له لان تمام البيع به اذ لو لم يوكول لما جاز بيعه وفي المثل لا  
شفعة لمن يبيع له اي وكل بالبيع وهو كل شئ ويجب الشفعة لمن شئ  
ولمن قال اشترى له اي لموكول باخر اشترى فاشترى لاجل موكول وهو كل شئ  
كان الشفعة فاشدته انه لو كان المشتري او الموكول بالشرى شيكا والدار  
شرى اخر فلها الشفعة ولو كانت هو شيكا للدار حار فلا شفعة  
للمجار مع وجوده ولا يكون للبايع شفعة سواء كان اصيلا او وكيل انتهي  
او ضمن اي شفيع الدرك بفتحهم او السكون اي ضمن عند الاختفاق  
فلا شفعة لصاحبه وهو شئ في عقار البايع لانه كالبايع او ساوم  
اي طلب الشفيع المشتري ببيع بغيره ويتصل شفعة بمساومة الشفيع عن  
المشتري ببيع او اجارة لانه دليل الرضا وبشروط الملاك للمشتري وتعرفه  
فيه ببيع او اجارة وذلك لا يكون الا بعد كسب الشفعة وكذلك اذا طهرها  
منه بوليته اي ان يوليه عقد الشراء او اخذها من راعته او معاملة كذا  
في الاختيار ثم قال وكل ذلك اذا كان بعد بالشرى ويجب اي الشفعة لمن  
اي لو كبل ابتاع اي اشترى ما يجب عقاره من عقار له كله قطعا لشفعة  
من موكول او ببيع له اي لموكول اشترى له وكيل عقار او قد ذكرنا فاشدته  
قبيل غا فلا عن هذا وان كان محله هذا لوقوع هذا الشرع من غير توكيل  
فلا شفعة عنه قال الشفيع ابو الليث في خزائن الفقه خمس عشر بابا

الشفعة

الشفعة اذا صالح من شفعة على عوض فاخذه ادمع شفيع اوله  
يشفعه في مجلس منى سمعوا ولم يشفعه على السامعين ولا عند  
العقار او ضمن الدرك عن البايع او ابتاعه او له وصاه او سلمه ان  
يتصدق به عليه او سلم قبل الغام بالبيع ثم علم او سكت بعد علم به  
او كفل بغيره اذ كان الثمن موجبا فاشترى له حلو الاجل ولم يطالب او باع  
الشفيع مما يبيع به قبل ان يقضى له بالشفعة او ذهب من المشتري بقدر  
ما يتصل بالبيع انتهى ولو قبل الشفيع انها اي الدار التي تشتت فيها  
الشفعة لم يبعث بالف درهم فلم اي الشفيع شفعتها فكشفت  
ثم بان اي ظهر وعلم انها بيعت باقر من الالف او علم ان الدار بيعت  
بكيلى كبر وشكروا وزياد عددي متقارب قيمته الف درهم او  
الشرعة الالف فله اي الشفيع شفعة لان التسليم كان لكشفت الثمن  
او لتعذر الجنب في هرا فاذا تبين له خلاف ذلك كان له الاخذ وعدم  
الرضا على تقديره ان يكون الثمن غير هاتان الرقبة في الاخذ تختلف  
باختلاف الثمن قدر او جنى فاذا سلم على بعض وجوه لا يلزم منه  
التسليم في الوجود كلها ولذا بان اي ظهر انها اي الدار بيعت بعرض  
فيتمه اي العرض الف او اكثر او ظهر ان الدار بيعت بدنا يترفع عنها اي  
الدنا يترفع درهم فلا اي فلا شفعة له اما في الاول فلا الواجب في العرض  
القيمة وهم درهم او دنا يترفع فلا يطر فيه التيسير فلا يكون له فيه  
الاخذ ولو اجرات الثمن عوض كالثياب والتجديد ثم ظهر انه مكبل او  
موزون او اجرات الثمن مكبل او موزون فظهر انه من خلاف جنس  
من المكبل او الموزون فهو على شفعة ولو ظهر انه جنس اخر من  
العرض فيتمه مثل قيمته التي بلغه او ظهر انه ذهب او فضة فذره  
مثل قيمته ذللا فلا شفعة له لعدم الفائدة لان في غير المكبل او الموزون





الواجب القيمة فلا يظهر التفاوت كذا في التبيين وإما في البيع وهو انه  
 علم انها بيعت بدنانير قيمتها التي فلا يميز بينهما في الحقيقة والكلام  
 فيه ولهذا يضم أحدهما إلى الآخر في الزكوة وهذا استحسن وهو قول  
 أبي يوسف والقياس ان يثبت له حق الكسفة وهو قول أبي حنيفة  
 لأن كسفاً مختلف حقيقة ولهذا جاز التفاضل بينهما في البيع وتماحه  
 يعرف في التبيين والاختيار ولو قبل له أي الكسفة المشتري فلا تزد  
فلم أي الكسفة فبات أي ظهر أنه أي المشتري غيره بمن كسفته الكسفة  
ولو بات أي ظهر أنه أي المشتري هو أي زيد مع غيره فلم الكسفة في  
 حصة الغير لقوات الناس في الاختلاف وهو أن من يرغب في  
 معايشته مخبة ومنهم من يحب مخافة شره فالتسليم في حق البعض  
 لا يكون تسليم في حق غيره فقد رضي بسلامة غيره ولم يرض بغيره  
 فلم يوجد التسليم في حق كذا ولو ظهر أن المشتري استأجرها لغيره ولو  
 قبل أن المشتري يزد فلم فإذا هو زيد وغيره فلم أخذ نصيب غيره  
 لأن التسليم لم يوجد في حق ولا قبل أنها بيعت بخياره ثم تبين أنها  
 بيعت بعينه أو عرض آخر ينظر أن كانت قيمة الجدة أو العرض مثل قيمة  
 خياره أو أكثر بطلت وأن كانت أقل لم تبطل لأن الواجب القيمة كذا  
في الاختيار ولو بلغه أي الكسفة بيع النصف فلم أي الكسفة فظهر  
بيع الكل فله الكسفة أي في الكل لأنه سلم النصف وكان حق في أخذ الكل  
 والكل غير النصف فلا يكون له حق في الباقي للكل ولأن التسليم خوف ضرر  
 الشركة وهذا التعديل يستقيم في خيار ردون الشريك والأول يستقيم  
 فيهما في حكمه وهو إذا ظهر شراء الكل فظهر شراء النصف كالكسفة  
 له في الردائه لأن التسليم في الكل تسليم في أبعاضه كلها ولا ترفع  
 الناس في الكل أكثر عادة من رغبتهم في الأبعاض من نحو كل عن عيب

التقصير

التقصير وقيل له الكسفة لأنه قد لا يتمكن من تحصيل ثمن الجميع فبات يسحق  
 الكلام في هذا القول ذكره في المنع ثم شرع المصنف في بيان كيفية بيعها فقال  
وإن باعها أي باع رجل داراً أو أزرعاً من طول من جانب الشفع فلا كسفة  
له أي للشفع لأن الاتفاق بالجار ولم يوجد الاتصال بالبيع وكذا الكسفة  
له لو ذهب هذا القدر للمشتري وهذه حيلة أخرى لفساد الشفع وغيره  
وإن شري منها أي من الدار مسجداً بثلث أي بثلث ثمن شري أي ذكره في المنع  
 المشتري باقياً أي بقيت الدار فالشفعة بثلث الدار في السهم الأول فقط  
 لأن الشفع جاز والمشتري شريك في البناء فيقدم عليه ولو أراد الحيلة استثنى  
 السهم الأول لكثرة الثمن لاسيما إذا كان السهم الأول جزءاً قليلاً كالعشرة  
 مثلاً أو أقل كذا في مسكنة الأول يتلقى مثل هذه الحيلة بأن يبيع مثل قدر  
 الزراج أو أقل في طول كذا الذي يلي الشفع بجميع شتمين الأدرهما  
 يثير الباطن بدهم فبات أخذ بالشفعة قدر الزراج بجميع شتمين الأدرهما  
 وليس له أن يأخذ الباقي لأنه ليس بجار له فأيضا خاف أن لا يعرف صاحبه  
 شرطاً بخياره لنفسه وإن خافاً شرط لا واحد منهما خياراً لنفسه ثم يخبر أن  
 معاً وإن خاف كلاهما إذا جاز أن لا يجبر صاحبه ذلك لغيرهما وكذا و  
 شرط أن يخبر صاحبه كذا في المنع وإن ابتاعها أي أن يشتري الدار بثلث  
 شتمين ثم دفع أي المشتري إلى البايع عنه أي عن الثمن ثلثاً بأخذها أي الدار  
 الشفع بالثمن لا بقيمة الثوب لأن الثوب عوض عما في زمة المشتري فيكون  
 البايع مشترياً للثوب بعدد آخر غير العقد الأول وهذه حيلة تعم الشريك  
 وجاراً لكن فيه ضرر بالبايع لأنه إذا اشترقت الدار الكسفة يبيع كل  
 الثمن عليه والأوجه أن يبيع بالدرهم الثمن دينار بعشرة ثم تصادقا  
 أن لا يدين عليه فإنه يرد الدينار ولو أراد الشفع أن يحلفه بالدينار و  
 أبطال الشفعة لم يكن له ذلك لأنه لو أقر لا يضمن فيكون خصماً كذا في



البرازية وخيلة اخرى احسن واسهل ذكرها صاحب المصنف بعد نقل ما ذكرنا  
 وهو لو اشترى بدراهم معلومة مع قبضة فلوس كثير اليها وجعل قدرها  
 وضيع فلوس بعد قبضة فان الشئ معلوم حال العقد مجهول حال الكسفة  
 وجهالة الشئ تمنع الكسفة ذكره ملا خسر وهذه خيلة في شره الغرر  
 قال صاحب المصنف لم افق على هذه الخيلة في غير الكتاب المذكور لكن  
 تعارف الناس في الامصار لا يبالوا الكسفة لكنهم يجعلون بدل الفلوس  
 خاتما معلوم معين مجهول بمقدار ويبقى اذا قال الكسفة ياخذ بغيرهما  
 لما تقدم تقديره انتهى وقاما يعرف فيه ولا كره خيلة في لفظها  
 ان في لفظ الكسفة يعني لدفع شيوة ابتداء عند المولى ان في لفظ  
 الكسفة لا يترك لادفع ضرر منه لان في تمديد الاداء عليه  
 بل رضاه ضررا عليه وخيلة لدفع الضرر عن نفسه جائز وان تضر  
 الغير في ضمنه واما خيلة لفظ الكسفة بعد شيوة شره وقا قال  
 ان يقبل المشتري للشيء اشتريه من ضرر به البزاز في غيره لما في المصنف  
 وبه اي يقبل ان يوافق بغيره قبل وجوبها اي قبل شيوة الكسفة وعند  
 محمد بن كره اي خيلة لفظ الكسفة قبل الوجوب وبه لان الكسفة انما  
 وجبت لدفع الضرر وبها باحة الخيلة ابتداء قبل لفظها لان خيلة  
 لا يبالوا الكسفة مكره اتفاقا لما يقبل المشتري للشيء انما يستعمله  
 بما اخذت فلا تائدة لكذا لاخذ الكسفة نقول الكسفة نعم اشترى  
 سقط الكسفة ذكره ابن الملك في شرح الوقاية قال في كونه الفتنى  
 على قول ابن يوسف قبل الوجوب وعلى قول محمد بن كره وجوب وذكر ان  
 الفتوى على قول محمد بن كره اي في خيلة لفظ الكسفة بان يستبدل  
 صاحب سائمة لغيرها في آخر كونه وعنده من كونه اقرارا عن الوجوب  
 لان الزكاة للفقير والغنى وفي خيلة اضرارهم ثم قال وكذا على هذا

الا خلاف خيلة لاسقاط البيع واجعله على ان اذا ترك انما السجدة وتذكر  
 الى غيرها لتلاكب عليه سجدة انما كره كذا في كجندى ذكره في ضمنه وفيه  
 ولا خيلة لاسقاط الخيلة صرح به في البرازية ثم قال ولطيناها كثيرا لم يجرها  
 قال صدر الشريعة الكسفة انما شرعت لدفع ضرر بغير انما كره ان كاسه من  
 يتضرر به بغير ان لا يحل لفظها حتى ياخذها السليم بالكسفة وان كان رجلا  
 صالحا يتنفع به بغير ان ولا يسلم لا يجب كبره ولا يسلم لا يجب جبره جواره  
 في كماله في لفظها ليس بها كسرة انتهى قال في المصنف بعد نقله هذا  
 تفصيل حس كذا في البرازية خيلة بعد تكون شيوة بالاتفاق نحو ان يقول  
 المشتري للشيء اشتريه وان كان قبل البتة لا بأس به عدلا كان او فاسقا  
 في كجندى لان ليس بالمال وعلى هذا خيلة الزكوة ودفع الزكاة انتهى وذكر  
 في الوقايات انها كره بعد البتة بالاتفاق واما قبل فلا بأس وهو المختار  
 وكذا خيلة في دفع الربوا بائع مائة درهم وفلا بائع وعشرة درهما وذكره  
 في جامع الرموز والشيء جزم مقدم اخذ حصة بعض المشتري يعني اذا اشترى  
 جماعة من واحد دارا للشيء ان ياخذ نصيب ادهم لانه ليس في هذا الاخذ  
 ضرر متفرق لان الشيء يقوم مقام ادهم لاحصة بعض البايعين اي  
 لا يكون للشيء ان يشتري نصيب بعضهم دون بعضهم يعني اذا باع جماعة  
 من واحد لا ياخذ احد البايعين لان فيه اضرارا بالمشتري بتفرق الصفقة  
 واما الصفقة بتفرقة في المصنف والفرق ان المشتري في الوجه كذا ياخذ نصيب  
 بعضهم بتفرق الصفقة على المشتري فيضرر به زيادة الضرر بالاخذ منه  
 وبعبارة الشارحة وهي شرعت على خلاف القياس لدفع الضرر عن المشتري فلا  
 يكره على وجه يتضرر به المشتري ضررا زائدا سوى الاخذ وفي الوجه الاول  
 يقوم مقام ادهم فلا تفرق الصفقة على احد لافرق بين هذا ان يكون  
 قبل القبض او بعده في صحيحه الا ان الشيء لا يمكن ان ياخذ نصيب ادهم



اذا نفذ حصته من الثمن حتى يتفقد جميع كبرياء يؤدي الى تفرق اليد على  
 البايع بمنزلة المشتري انفسهم لانه لو احدث منهم ولما اذا كان المشتري  
 واحدا فنقد بعض من الثمن وسواء سمي لكل بعض ثمن او سمي لكل جملة  
 لان العبرة في هذا الاتحاد بالصفة للاتحاد الثمن واختلافه قال والمعتبر  
 في العدد والاتحاد العاقد دون التماثل حتى لو كانا احد حصة بالشراء  
 فاشترى والده عقارا واحدا بصفة واحدة او متعددة كان للثمن  
 ان ياخذ نصيب بعضهم لان حقوق الفقد تتعلق بالعاقد وهو  
 اصير فيه فيخذ بالاتحاد ويتعدد بتعدد كذا في الشراء وللمار اخذ  
 مثالي بعض بيع تقسم بين من اشترى نصف دار غير مقوم تقاسم  
 المشتري البايع فلا شيء ان ياخذ النصف الذي صار للمشتري او يدع  
 ليس له ان يشتري النصف سواء كانت النصفية بحكم او بالتراض لان  
 النصفية من تمام النصف لما فيه من تكبير الاستغناء ولا يتم الاستغناء في  
 الشراء الا بالنصف الا ترى ان الهبة تشبه بها حتى صحت بالنصف و  
 التسليم بعد ان وقعت فاسدة للبيوع فليس للثمن ان ينقص النصفية  
 المكمل للقبض والخلع يجوز بدل على ان الشيء ياخذ النصف الذي  
 صار للمشتري في اي جانب كان لما اشترى اليه المص بان وصليته بقوله وان  
 وقع اي نصيب المشتري في غير جانبه يعني سواء وقع نصيب المشتري  
 من جانب جاري شيء او من جانب وهو كراد المروي عن ابي يوسف وروي  
 عنه انه انما ياخذها اذا وقع في جانب المداومة بشيء بها اما اذا وقع  
 في الجانب الاخر فلا لانه لم يسبق جارا كذا في نكاح الوفاة فان قلت  
 ان النصفية فيها مع كبرياءه والشيء يمكنه نقض تصرفه المشتري حتى  
 المسجد والمقبرة لما تقدم فينبغي ان يمكنه نقض نصيبه قلت اوجب  
 عنه بان النصفية اضار من وجه ولهذا يجري فيها كغيرها ومباذله من

وم

وجه ولهذا يجري فيها احكام البيع من رد يوجب او خيار روية فبالنظر  
 الى هذا يمكنه بالنظر الى ذلك لا يمكنه فلا يمكنه النقص بالشراء بخلاف ما اذا باع  
 احد الشريكين نصيبه من دار مشتركة وقاسم المشتري الشريك الذي لم يبيع  
 فيه يكون للشيء نقصان كما لو اشترى اثلاث دارا وهي شفعان  
 ثم جاء شفع اخر ثالث بعد ما اقتضى بشفعان او بالتراض فلا شيء  
 ان ينقص النصفية كذا في شريعه وهو جازي في غير ما الى المحيط والوجه في الاول  
 ان العقد لم يقع من الذي قاسم فلم يكن النصفية من تمام النصفية الذي  
 هو حكم البيع لادل بل هو تصرف بحكم المالك فينقص الشيء ما ينقص  
 بيعه وهو كذا في النقص وفيه اختلاف الجار والمشتري في ملكية المداومة  
 التي يمكن فيها فالقول للمشتري لانه ينكر استحقاق النصفية عليه  
 والقول للمداومة النصفية وللبيد المداومة المداومة النصفية في بيع سيدة  
 وبالكسر معناه اذا باع رجل دارا والبايع عبد ما دون له في الشراء  
 وعليه دين يحيط بماله ورقته فللعبد ان ياخذ الدار بالنصفية يعني اذا كان  
 له دار يوجب دار مولاه وكذا عكسه وهو ما اذا اشترى العبد هو البايع  
 فله الدار بالنصفية لان الاخذ بالنصفية بمنزلة الشراء وشراء احدهما  
 مع صاحبه جائز اذا كان على العبد دين لانه ينبيذ ملكه السيد للعبد فيكون  
 المولى لا يمكنه ان يبيع العبد كدونه لكون العبد احد من ابناء ما اذا لم  
 يكن عليه دين والعبد بايع لان بيعه لمولاه ولا شفعة لمن يبيع له  
 بخلاف ما اذا اشترى لانه اشبع له وقد مر ان ابناء ما اذا اشبع  
 له لا ينقص شفعة وقد تقدم تفصيله وصح تسليم الآلة والوجه في شفعة  
 الصغير انه عند ابيه و ابي يوسف لان هذا تصرف دائر بين الضرر  
 والبيع فيحرم ان يكون الشرء انفع باقائه الثمن على ملك الصغير  
 فيملكه كالاخذ بخلافه لعدم عن القود واخيه لانه ضرر محض



متردد وسلكها كالبقي لهما لان السكوت من بطلان الاخذ بالسفعة  
 دليل الاعراض ذكره النبي ثم قال وهذا اذا بيعت بمثل قيمتها وان  
 بيعت بأكثر من قيمتها مما لا يتعارف الناس في ملكه قيل جاز التسليم  
 بالاجماع لان النظر بعين فيه خلافا لما يذهبون قال نحو زر لا يصح  
 تسليمها كسقفته فيما اى في عقار بيع بغيره او اقل اى من قيمته وهو على  
 كسقفته اذا بلغ لان هذا لبطال لحق الجسه فلا يصح كالعصف عن قود واعتنا  
 عبده وابراء غريم وولاية تصرفها نظرية والنظر في الاخذ متعين قال  
 في التبيين وعلى هذا الخلاف تسليم الوكيل بطلان كسقفته سكوت الآ  
 والوجه عنده العلم بانك لا يجوز التسليم بالاجماع وهو الاصح لانه  
 لا يمكن الاخذ فلا يمكن الا التسليم كالا جبهى والى هذا اشار بقوله لى  
 قول محمد بن يعقوب صحته سريته عن الامام ابي جعفر الاقراى من قيمة الذى  
 لا يتعارف فيه وفي التبيين وان بيعت بأقل من قيمتها بما يات كسقفته فعلى ابي  
 جعفر لا يصح تسليم الآ والوجه ولا ريب عن ابي يوسف هكذا في ههنا قال في  
 النهاية لما لم يصح التسليم منها على قول ابي جعفر لا يصح التسليم ايضا على قول  
 محمد وزفر لانها لا يربان تسليم الاب والوجه سفقة الصغير جاز فيها  
 اذا بيعت بمثل قيمتها فلا يجوز فيما اذا بيعت بأقل من قيمتها او في  
 لو كان المشتري هو الاب لنفسه كان له ان ياخذها بالسفعة لانه الصغير  
 ما لم يكن فيه ضرر على الصغير وهو ان لا يكون فيه غنى فاحش  
 لانه يعتبر بشراؤه وبيع مال الصغير لنفسه وفي الشراى بشرط ان لا يكون  
 فيه غنى فكذلك الاخذ بالسفعة والوجه لانه في هذا الاخذ بشرطه في حق  
 ان يكون فيه للصغير نفع ظ حتى اذا كان بغيره اى بمثل قيمته لا يجوز  
 لما ذكرنا انه يعتبر بشراؤه وبيع مال الصغير لنفسه وفي الوجه اذا اشترى  
 مال صغير لنفسه بمثل قيمته لا يجوز وكذا باع من نفسه بمثل قيمته لا يجوز

حتى يكد الشئ منه الشراء وفي البيع اقل مما لا يجوز بمثل قيمته فيها فكذلك  
 الاخذ بالسفعة ثم كيفية طلبه ان يقول اشتريت واخذت بالسفعة  
 متصلا بسلامه ولو باع كلا واحد منهما ملكا صغيرا وملكه نفسه ليس له ان  
 ياخذ بالسفعة لنفسه ولا للصغير اذا كان من باع او بيع له فلا سفقة  
 له وللصغير ان يطلب السفقة اذا بلغ فيما اذا باع مال نفسه لاما للصغير ولذا  
 اذا كان في الشراء غنى كان للصغير ان يطلب السفقة اذا بلغ لان لو واحد  
 منهما ليس له ان ياخذها للصغير فلا يتقبل سفقة لانه ليس يبيع فلا يمنه  
 واما الوكيل فالمراد به ههنا الوكيل بطلب السفقة واما الوكيل بارثا في تسليم  
 السفقة فهو بالاجماع وكذا سكوت اعراض بالاجماع ثم الوكيل بطلب السفقة  
 انما يصح تسليمه اذا كان في مجلس مقصدا عنده ج وعنده ابي يوسف يصح  
 في مجلس مقصدا وغيره وعند محمد وزفر ان تسليم لا يصح الا صلوا الدلائل  
 وجواب المذكور في التبيين قال المحقق فتاواه وفيه لولا ليجب تسليم السفقة  
 من الوكيل صحى سواء كانت الدار في يده او لم تكن وعنده ابي جعفر لا يصح  
 والوجه وسفقة الاب الصغير يصح عنده ج وابي يوسف سواء كانت التسليم  
 في مجلس مقصدا او في غيره بخلاف تسليم الوكيل في غير مجلس مقصدا عنده ج  
 ابي يوسف خلافا لمحمد ومفتوى على قولهما وفي المحيط على موكلة بالتسليم  
 صحى في مجلس مقصدا بلا خلاف وفي غيره بالحل عنده ج ومحمد في قوله اى  
 يوسف الاول وفي الاقول الاخر صحى **تتم** وفي فتاوى المحقق الشري دارا  
 لانه صغير وقبضها لم اخضع له كبرى وسفقه في ضمن قال لا يحلف  
 المشتري وان كان الآ بمثله الوكيل وفي الدعوى مقصدا وجاء السفقة  
 بخلافه كبرى فانكر الشري وقران الدار لابنه صغير ولا يثبت التسليم  
 على شراؤه قال لا يمين على المشتري ان كان سفقه فلا يمين على سبه كبرى ان  
 كان سفقه اقران له ابنا صغيرا وان انكر تحلف ما يعلم انه لم يبا صغيرا



وان اشترى حاتم لم ابنا صغيرا ولا يدا على امرئ وفي الظاهر لو قال  
اشترى ربع الدار او اثنى ثلثة ارباعها فالقول قول المستقيم وفي ثمانية  
قال اشترى النصف ثم النصف وقال المستقيم اشترى النصف بثلثي واحد  
كان القول قول المستقيم حتى وان قاما البينة البينة بشبهة المستري  
في قول ابيه يوسف وعلى قول محمد البينة بشبهة المستقيم وفي جامع المفتاح  
اشترى دارا فزنها رجل ثم جاء المستقيم ياخذ ويضع يمكن على يد عدل  
عند ابيه وابيه يوسف وعند محمد البينة بشبهة المستقيم وفي جامع المفتاح  
اشترى دارا لا يحضر حتى يحضر الراهن وفي القابضة ولو شرط المستري خيار  
للمستقيم فقال خذني اجزت على ان في الشفعة جاز وان لم يقبل على ان في  
الشفعة بطلت الى هنا كلامه **فائدة** قال مستقيم ابو الليث في ثمانية  
اربعة اشياء لا يكون الرجل فيها موقرا بالشفعة والشفعة وبشيء لا جارية  
مستترية بياض رجل اخذ ارضا بالشفعة او قاسم ثم بنتا فيها ادريس ثم  
لمحق ما في يده لا يرجع للمستقيم ولا القاسم على البايعة وممن يقيمت  
البناء والفرن وكذلك الاثني عشر بينة المولد ولا اشريده على شريك  
بقية الولد ذكره في كتاب الشفعة **هذا كتاب** في بيان احكام **الشفعة**  
اوردها عقب الشفعة لان كلا منهما من نتائج الغصب وهي في الشفعة  
للاقتسام كالقعدة للاقتداء والامانة للاستاء وفي **الشفعة** هي  
جميع نصيب شريك اي مستردين اثنين فضا عدا في مغلين اي في مكان  
معدية وقيل تعيين الحق الشريك قبل ذلك التعيين سببا لطلب الشراء  
او بعضهم الانتفاع بملكه على وجه مخصوص حتى اذا لم يوجد منهم المطلب  
لاصح **الشفعة** وركبتها هو المفعول كجمل به الاقارن والمستردين الانصبا  
كالكيل والوزن والزرع في الكسبي والموزن والمعدون وشروطها ان لا ينفذ  
الشفعة بالنسبة فاذا كانت تعدت بها منفعته لا يقسم جبر الكاشر و

والرحى والحمام ويجوز ذلك لان الغرض المقتضى للمنفعة فاذا  
اذا ادت الى فوائدها لم يجبرها حكم عليها وهي جائزة بالكتاب قال  
المدني وينبغي ان الهاء قسمة بينهم اي غير شريك ولا شريك بل لهم  
يوم وليلة يوم كذا في الاختيار وقال ثقف واذا حضر **شفعة** الآية و  
بالنسبة لانه عليه السلام باشرها في الغنائم والموارث وعلى جوارها امر  
اتفقت الاجماع ولان فيه انصاف الشراء واظهار العدل بايصال  
لحق الى منفعة فكان واجبا كذا في التبيين قال في الاختيار وقسم  
رسول الله صلى الله عليه وسلم الغنائم والموارث وقسم خيبر  
بين اصحابه وعلى نصيب عبد الله بن يحيى ليقسم الدور والارضين وباخذ  
عليه الاجر انتهي وحكمها تعيين نصيب كل واحد منهم حتى لا يكون  
لكل واحد منهم تعلق بنصيب صاحبه لانه الرأى ثابت المستردين على  
لما في **الشفعة** وتتمل اي مقسمة سواء كانت في التملكيات او في **الشفعة**  
على الاقارن اي على معنى الاقارن وهو اخذ عين حق وعلى معنى المبادلة  
وهي اخذ عوض عن حق والاقارن اغلب في التملكيات كالمكليات  
وموزونات لعدم متفاوت فيها خذ الشريك خطم اي حصته منها  
اي من التملكيات **حال غيبته** صاحبه لكونه عين حق ولو لا شرايه اي  
الاشياء المثلثة فاشتماء فلكل اي من الشريكين ان يبيع حصته  
مراعاة بحصة ثمة ولو كان مبادلة لما جاز قال في التبيين معنى  
الاقارن والتميز في المكليات والموزونات والمعدونات المتقاربة اظهر  
لعدم التفاوت بين اباضه لان ما اخذه كل واحد منهما من نصيب  
شريكه مثل حق صورة ومعنى فامكن ان يجعل عين حق في القرض و  
الحرف والسلم لانه لو كان مبادلة لما صح في الحرف للافراق بقر بعض  
احد العوضين ولا في السلم والقرض كحرمة التبدل بينهما وكذا في قضا



الذين جعل المقبوض عين حقه حتى يجري فيه الجبر ولو كان غيره  
 لما جرى اذ لا يجبر احد على المعاوضة وكذا لو كان اشترياه جاز لهما  
 ان يبيع نصيبه مراحمه على حصته من العن ولو كان مبادلة لما  
 جاز انتهى لا يخفى عن معنى المبادلة ايضا لان ما حصل له كان له  
 بعضه وبعضه لشريكه الا انه جعل وصول مثل حقه اليه كوصول عين  
حقه لعدم التعاقب كذات الاختيار وفي لفظ الاغلب استشارة اليه  
ومعنى المبادلة اغلب في غيرها اي غير المثلية كالحيوان والعقار  
 فلا يمكن ان يجعل كانه اخذ عين حقه لعدم المبادلة بينهما بيقين فلا يمكن  
 اجراء الاحكام ذكرت فيمكن قال في الاختيار ولو ماليس بمثل لا يكون لاحد  
 اخذ نصيبه مع غيبته الاخر ولو اقسما فليس له بيع مراحمه لان ما اخذ  
 ليس بمثل لما ترك على صاحبه انتهى لا يأخذه اي غير المثل ضاحجه  
 يعني لا يأخذ احدهما نصيبه مع غيبته لاخر ولا يبيع مراحمه بعد  
 الشراء لما ذكرنا قبل ولان بدل كل ما يأخذه احدهما عوض عما به يدهجه  
 من نصيبه فلا يكون الا بضرورة هما كالببيع قلت وفي فتاوى قاضي خان  
 اذا كان المكيل والموزون بين حاضر وغائب او بين صغير وبالي فآخذ  
 الحاضر او البائع نصيبه فلهك البات ان هلك قبل ان يصل ذلك اليهما  
 لا يكون على الصغير والغائب كالصبرة اذا كانت مشتركة بين الدهقان  
 والمزارع فقال الدهقان للمزارع اقسما واسمها وافرن نصيبه فقس  
 المزارع والدهقان غائب فحمل نصيب الدهقان فلما رجع اذا قد هلك  
 ما افرنه لنفسه كان الهلاك عليهما وان قسم الصبرة وافرن نصيب  
 الدهقان وحمد نصيب نفسه اليه اولاه فلما رجع اذا قد هلك ما  
 افرنه الدهقان كان الهلاك على الدهقان خاصة وفي المعاداة  
 المكيل والموزون اذا كان بين حاضر وغائب او بين بالغ وجبه واخذ

الحاضر والبالغ نصيبه فانما تنفذ قسمته من غير خصم اذا قسم نصيب  
 الغائب والوجه ولو هلك ما بقي قبل ان يصل الى الغائب او الوجه كان الهلاك  
 عليهما كذات العن ويجبر عليها اي على القسمة فيم اي في غير مثل يطلب الشريك  
 في عقد الجنب كالايل والبقير والغنم تتجهما للمنفعة وبكميل لا يشره للملك فأت  
 الطالب يسأل القاضية ان يخصه بنصيبه ويمنع غيره من الاشتغال فيجيبه  
 القاضية الى ذلك لانه للمصالح وفي المثل والاهل على المبادلة جائز اذا  
 تعلق بها حق الغير كالمشترى مع الشفع والمديون يجبر على ملكه ملكه لا ينفذ  
 دينه اي ان المديون يجبر على القسمة والمديون تغض بائنا لها ولا يكره قضاء  
 ما يؤدى بدلا عما من منه وهذا جبر على المبادلة قسما وقد هلك فلان يجوز بلا  
 قصد اليه اذ لان الحق الاصل في هذا الشفعة احدهما على الخصوص كذا في النج  
 لا في غيره يعني لا يجبر على القسمة في غير عقد الجنب قال في الاختيار جبر المشتري  
 على القسمة اذا ائخذ الجنب كالايل والبقير والغنم ولا يجبر عند اختلاف الجنب كالجو  
 مع عقار ومقبر مع خيل وكذا ذلك لتعذر المعادلة فيه لتفاوت الخيل  
 بينهما في الحق وكذلك الثياب اذا اختلفت اجز سهما والشويات اذا  
 اختلفت قيمتها ولو اقسما بالنفسهم جاز لانه بيع ولهما ذلك انتهى  
 وفي شرح الوقاية وان كانت الاعيان اجناسا مختلفة لا يجبر معا على  
 قسمتها لان التفاوت في القياس متفاحك فتعذر المبادلة المطلوبة  
 بالقسمة وتذهب للقاضية نصيب قاسم رزقه اي تقاسم من بيت المال  
 لانه منفعة عامة كالقضاة والفقهاء والمقاتلة يكون كفايتهم  
 من بيت المال لانه اعد لمصالحهم لمنفعة هؤلاء يعني من منفعة يعود  
 الى العامة فيكون كفايتهم في مالهم لانهم لا يفرق بالغنم يقسم اي تقاسم  
 بلا اجر اي بلا اخذ اجر منهم فأت لم يفعل اي لم يجعل رزقه من بيت  
 المال ينصب اي القاضية قاسما يقسم باجر يقرره اي الاجر له



اي للقاسم القاضى يا خذ من المتقا سدين لانه يعمل لهم وانما يقدره  
لئلا يطلب زيادة يسطر عليهم في الاجر فيعمل الاجر كما خذ له بينه اذا لم  
يعبر الا بغير القدره رزقا كيفيه من بيت المال وغيره اختلف العلماء المتأخرون  
في تقديره قال ابو الحسن الكرخ في مختصره ويقدر للقاضى ربع العشر وعليه  
الفتوى قال في الاختيار وينبغي للقاضى ان ينصب قاسما عدلا مامونا  
علما بالفتنة لانه لا قدرة على العمل الا بالعلم به ولا اعتماد على قوله الا بالعدالة  
ولا وثوقه في فعله الا بالامانة ولا يحكم عليهم بفعله فالبينة القاضى ينبغي ان  
يكون على هذه الصفات انتهى ذو التبيين وليس هذا بقضاء حقيقة حتى  
جاز للقاضى ان ياخذ الاجر على الفتنة وان كان لا يجوز له على القضاء والائتمار  
انه لا يفتقر على ان يقسم بينهم بالمباشرة وبما شئت القضاة فرض  
عليه ويقدر له القاضى اجر مثله كمال يطعم في اموالهم انتهى وهذا اجر  
القاسم على عدد الراس اي مائة الف قاسم مائة الف 2 وعندهما على  
قدر السهام لانه مائة الف ملكه الاول صحيح في جامع الرموز فان لم يقدّر  
عليه فهو التميز لا غير والاجر يقابل بالتميز وهو لا يتفاوت بل قد يصعب  
في التمييز وقد يسهل فتعذر اعتبار ما اعتبر اصل التمييز وعندنا ان الاجر  
على الطالب للفتنة دون التمتع عنها لما في جامع الرموز واجرة الكيل  
والوزن على قدر السهام اجزاء ان لم يكن للفتنة وان كانت لها  
اي للفتنة فعلى خلاف فعنده على عدد الراس وعندهما على قدر السهام  
قال في 2 ليجوز اجرة القاسم بحسب على المتكلمين على عدد رؤسهم عند  
اي 2 وقال على قدر الانصاف حتى لو كانت المال بدين قلالة لا حدم سكر  
والاجرة فيه ولما كان لا يفسد فلا اجرة عليهم كقول المال عندنا على  
قدر رؤسهم وعندهما سكر على قدر انصافهم واجرة الكيل والوزن  
الوزن كذا يقدر الانصاف اتقا وكذا سائر كمون لا اجر

الرجوع

الراعى والمحل والحفظ وكذا انتهى وجب كونه اي القاسم عدلا اي  
متقيا امينا عالما بالقسمة اي بكيفية القسمة لانه من جنس عمل القضاة  
فيستعمل على قوله في شرط العدالة والامانة والعلامة بها وانما ذكر الامانة بعد  
العدالة وهي من لوازمها لجواز ان يكون غير طر الامانة بل في الفتوى ولا  
يجوز اي القاضى الناس على قاسم واحد معناه لا يجبرهم على ان يستأجروه  
لانه اذا عين واحد للفتنة لتحكم بالزيادة فانه ضرر ولو اصطالحوا  
فاقتسموا جازما ذكرنا ان فيها معنى المبالغة وهي شبه القضاء فيجوز  
بالترافى كسائر المعاصات والتحكيم الا اذا كانت بينهم صغيرا لا تصرفه لا  
ينفذ ولا ولاية لهم عليه كذا في التبيين ولا يترد القسام بينهم اتفاق و  
شك في السنين جمع قاسم ليشتروا بغير يمنعهم القاضى من الاشتراك  
كيلا يتضرر الناس لان الاجرة بذل خالية لانهم اذا اشتروا  
يتواكلون ولا يخافون الموت يؤدى الى اضرار الناس وعند عدم  
الاشراك يتبادرون اليها خوف الموت بسبب غيره فيرخص الاجر  
بسبب ذلك وصح الاقسام بانفسهم بلا امر القاضى لان فيها معنى  
المبالغة كما مر وهي شبه القضاء فيجوز بالترافى كسائر المعاصات  
والتحكيم الا اذا كانت بينهم صغيرا لا تصرفه لا ينفذ كما قدمناه نقلا  
عن التبيين وقيل في سرائر الوهاب بقوله لا ينفذ له بغير للصغير  
ومن عبادته ولهم ان يقتسموا اذا تراضوا الا ان يكون بينهم  
صغير لا ينفذ له او غائب لا وكيل عنه في لا يجوز القسمة بينهم بالا صطحا  
بل لا بد من امر القاضى لانهم لا ولاية لهم على الصغير ونظر القاضى  
وتصرفه يصح على ان يثبت او يترك للبيت لانهم القسمة الا باجازة  
القاضى او ولي الصغير

بعض الورثة يستحقون ديونهم وينفذ وصاياه لا غير  
فيما بينهم بغير امر القاضى  
في الورثة صغيرا



او باجازه الصبي بعد البلوغ اذ باجازه القاض قبل البلوغ وفي جواهر  
 الفقاوى طفل وبان اقساما سائلا ثم يقع الخلع وتعرف في نصب نفسه  
 وباع البعض تكون اجازة لتلك القسمة كذا في الموديعم على الورق ووصيه  
 لانه نصب ناظر المقتضى قسمة فان لم يكن اى للصبي وفي الصبي اودى  
 فلا بد ان يقر القسمة من امر القاض في قصور ولا يشترط على نفسه وماله ولا يقسم  
 عقارب بين الورثة باقرارهم يعني انه ارث بينهم من فلان مالم يبرهنوا اى  
 الورثة على الموت وعدد الورثة يعني لا يقسم القاض حتى يتبين البينة  
 على موته وعدد ورثته عند ابيه وعندهما يقسم القاض باقرارهم لان  
 الدار في ايديهم واليد دليل الملك وقد اجيزوا بالارث عن ابيهم الاصل في اجاز  
 الحكم الصدوق ويذكر القاض في حكم القسمة انه قسمها باقرارهم  
 يتذكر بالنظر فيه ان حكم القسمة يقتصر عليهم غير متعد الى غيرهم  
 حتى لا يكون ذلك قضا على شريك خسر وله ان يثبت بصيرتضا عليه  
 بقسمة القاض وقولهم ليس بكنه فلا بد من اقامة البينة ليثبت بها  
 القضاء على الميت لان التركة قبل القسمة مبيعات على حكم ملك الميت بدليل  
 ان حقه يثبت في الزوائد التي تحرك حتى تقضى ديونه وينفذ صاياه  
 وبالقسمة ينقطع حق الميت عن التركة فكان هذا قضاء على الميت  
 بقطع حقه فلا بد من البينة بصير بعضهم مدعيها وبعض خصما عنه  
 وان كان مورا فان قيل كيف يجعل خصما عنه ويحكم لا يخلو ان يكون  
 خصما اجيب عنه بانه مالم يعتبر اقراره عليه يجعل كاللدم كما في الوراق  
 او لوصيه لعق بالدين فانه يقبل البينة عليه على اقراره لان المدعى يحتاج  
 الى اثبات الدين في حقه وحق غيره وغير القاض يقسم اى بين الورثة  
 باقرارهم ان ميراث من فلان اجماعا يعني اذا حضر الشركاء  
 عند القاض وفي ايديهم منقول ادعوا انهم ورثوه من فلان

يقسم

فيه نظر لانه يكتفى عليه التمسك وفي القسمة حفظه وجعل مضمونا على القاض  
 فتعنت القسمة اذ القاض نصب ناظر والقاض يحفظ في نفسه وهو غير  
 مضمون بالعوض عنه فلا حاجة الى القسمة بغير ثبوت وكذا اى مورا تقدم  
 من الحكم يعني يقسم قاضا في بقولهم بالاتفاق العقار المشترك والمذكور مطلق  
 ملكه يعني لو كان ابيهم عقار فادعوا انهم اشتروه من فلان او ادعوا الملك  
 ولم يذكر وكيف انتقل وهذا معنى قوله والمذكور مطلق ملكه قسمة القاض  
 بينهم بقولهم سألهم امانة العقار المشتري فلان للملك زال من ملك البائع  
 قبل القسمة فلا يمكن ابقاءه فلم يكن القسمة قضاء على الصغير على انه سري  
 عن ابيه في غير رواية الاصول ان العقار المشتري ايضا لا ينفك عن نفسه  
 فلا يكتفى عليه بتمسك فلا حاجة الى القسمة وذكره في التبيين واما فيما  
 ادعوا ولم يذكر وكيف انتقل اليهم فلا يثبت في القسمة قضاء على الصغير  
 فانهم لم يقرنوا بالملك لغيرهم فيكون مقتصر عليهم في قيمته وعقار  
 كان او غيره قال في التبيين وهذا رواية كتاب القسمة وفي كتاب الصغير  
 وفي كتاب الصغير ان ادعاه رجلان واقاما البينة انها في ايديهما  
 واراد قسمة لم يقسمها حتى يقيم البينة انها لهما لا احتمال ان يكون  
 لغيرهما قال ثم قيل هو قول ابيه وقيل هو قول الظاهر وهو الاصح لان القسمة  
 اما تكون اما حكم ملك تنبها للنفقة او حكم اليد تنبها للمنفعة فالاول مستحب  
 لعدم الملك والثاني غير محتاج اليه لكونها محسنة بنفسها الشهور في معنى  
 حضر جماعة عند القاض وطلبوا قسمة ما في ايديهم فان كانت ثقلها  
 فان ادعوا شراءه او ملكه لم ينفذ قسمة يعني فان القاض يقسم في هذه  
 الصور بالاجماع وذلك لان ميراث في الورثة كبريا غائب او صغير والدار في ايدي  
 الكبار المحضون يقسمها بقولهم ويعزل نقيب الصغير والقاض الا ان  
 يكون في يد القاض او الصبي كذا في الاختيار وان برهنوا اى رجلان



ان العقارة ايديهما لا يقسم اي القاضية حتى يبرهن ان اي العقار لهما  
لما ذكرنا انهما يتكفلان يكون لغيرهما متخير هذا قول ابي 2 الاصح انه قول المثل  
لما ذكرنا من المتغيرات لان القسمة للفقير والعقار غير متغير الى ذلك فلا  
من اقامة البيعة على الملك في الفسخ ولو برهنوا الى الورثة على الموت و  
عدد الورثة يعني اذا حضر جماعة واقاموا البيعة على موت مورثهم  
وعدد المورثين والعقار في ايديهم ومعهم وارث غائب او صبي قسم  
اي القاضية العقارية بينهم ونصب وكيل او وصي يعني نصب القاضية وكبلا  
على الغائب ووصي الغير لقبض حصته الغائب او الموصي ينظر اليهما الا ان  
يكون العقار في يد الغائب لما مروا في الشراء لا يقسم الا كخبر الجبيع  
والقول ان ملك الوارث ملك خلافة حتى يستقر اليه خيار العيب والتجدي  
فيما استراه المورث او باع فيكون احدهما خصما عن الميت فيما يده  
والاخر عن نفسه وفي الشراء ملك مبتدأ رجع ليدل الرد بالعيب على بايع  
بايعه ولا يحضر لخاصة خصما عن الغائب فافترقا ولو كان العقار في يد  
الوارث الغائب او في اي بعض من العقارة يده او في يد مودعه  
اي الغائب او في يد الصغير الوارث لا يقسم اي القاضية باقرار الخصم لان  
في هذه القسمة قضاء على الغائب او الصغير باقراره بشئ مما كان في يده  
عن يده من غير خصم حاضر ولا يجر العقار على الغائب مع حضور امينه  
ذكره ابن الملك في طريق الوقاية ثم قال ولا فرق في هذا الفصل بين اقامة  
البيعة وعدمها في صحيح الشرح قال في التبيين بعد نقل ما ذكرنا ولا  
يد من اقامة البيعة عند ابي 2 لما بينا في مسئلة الاولى بل اولى لان في  
هذه القسمة قضاء على الغائب والصغير وعندهما يقسم بقولهم  
على كذا ما ذكرنا هنا ويشهد انه تسعها باعترافها فافترقا فان الصغير  
او الغائب على حجة وكذا ان شركا تقدم من الحكم من انه لا يقسم لو حضر

وارث

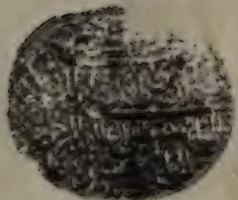
وارث واحد على القسمة او كانا شركاء في غيب احدهم يعني حضر  
جماعة وطلبوا القسمة وروايتهم دار ادعوا شراءها ومعهم مشقة  
اخر غائب لم يقسم بطلبهم اما الاول فلان الواحد لا يصلح ان يكون  
مخيا صما ومخيا صما لانه يحتاج الى اقامة البيعة فلا بد من حضور خصمه  
واما الثاني وهذا اذا ادعوا الشراء واحد منهم غائب فلان الملك الثابت  
لكل منهم جديده وتامة يعرف في شرع المجع قال في القاضية ان حضر واحد  
منهم واقام البيعة لا يقسم اذ لا بد من اثنين لان الواحد لا يصلح معا  
ادعاهما ولو كان مقام الارث الشراء لا يقسم لان في الارث يستحب احد  
الورثة خصما عن الباقيين وفي ثمانية ميراث بين قوم اقتسموا وشهدوا  
على انفسهم بالقسمة ثم ادعت منة الميت كهم على الميت واقامت البيعة  
كان لها ان ينظر القسمة ويكون دينها كدين اجنبية واذا استغنى كل واحد  
من الشركاء بنصيبه بعد القسمة قسم بطلب احدهم لان في تلك القسمة  
تكمل منفعة فحجب القاضية لانها حق لازم اليها وان تضرر المال من  
الشراء اذا قسم بالقلعة مثل الرحى والحمام لا يقسم لابرصاهم يعني لا يقسم  
القاضية وان طلبوا القسمة لان بغير على القسمة لتكامل المنفعة وفي هذا  
تفويتها فيعود على موضوعه بالنقض ويجوز فتحهم بالتراضية لان الحق  
لهم وهم اعترفوا بحاجتهم ولا يمنعهم القاضية من ذلك كدلالة شرعية الجمع وان  
استغنى البعض اي بعض الشركاء بنصيبه لكثرة دون البعض قسم بطلب  
ذي النفع اي ذي الكثرة لا يطلب الاخر يعني لا يطلب ذي القليل وهو الاصح  
لانه فائدة له فهو متفوت في طلب القسمة لان في طلبه ضرر على نفسه  
فلا يجيب القاضية وقيل ان طلبه صاحب القليل قسم وان طلب صاحب الكثرة  
لم يقسم وقيل يقسم بطلب كل منهما لان صاحب القليل راض حتى طلب  
القسمة فمضاهي الكثرة متفوت بالقسمة والاو لا يصح لان رضاه بالقرام



الضرر لا يلزم القاضى شرعا وانما الملزم طلبه في القاضى وايصاله الى  
 منفعة ملكه وذا لا يوجد عند طلب صاحب القليل كما في شرع الوقاية اعلم  
 ان القسمة على ضربين قسمة يتولاها الشركاء بانفسهم فيجوز ان  
 كان فيها ضرر لان تحقق لهم وان الانسان يخبر لا يستفاد حقه في ابطال  
 ما لم يتعلق له حق الغير وقسمة يتولاها الحاكم او وليه ويجوز فيها مصلحة  
 لا فيما فيه ضرر عليهم ولا فيما لا فائدة فيه كالحائض والبركان القاضى نصب  
 لاقامة الحكماء وفيه انفسهم فلا يجوز له فعل الضرر والاعتقال بما لا يفيد من قبيل  
 الهزل ومنصبه مشروعة ذلك لان لا فائدة فيه ليس في حكم الحكماء فليس  
 على القاضى ان يجب اليه فان طلب القسمة من القاضى غير واجب لا يقسم  
 وفي رواية يقسم لاحتمال ان يكون لهما منفعة لا تظهر لهما فانما الحكم بان  
 وان كان احدهما يتبع بنصيب والاخر يستحق قسم بطلب المنفعة  
 لانه يستفاد فاعتبر طلبه وان طلب الاخر ذكر المكره ان لا يقسم لانه يستفاد  
 لا يلزم وذكر الحكم في مختصره انه يقسم لهما كذا وهذا الوجه لان الانشغال  
 انما كان للضرر ولا اعتبار للضرر مع الرضا كما اذا اقسما بانفسهما  
 كذا في الاختيار ويقسم العود من جنس واحد كالموزون والمكيل والعدد  
 المتقارب يطلب احدهما لان العادلة في المنفعة والمالية ممكن عن اتحاد  
 الجنس لا اتحاد المقصود فيه فيقع تميزا فيملك القاضى الاجبار عليها  
 ولا يقسم اي القاضى في الجنس كالماء والبيع والالتزامات ان اختلف  
 قيمتهما لانه اختلاف بين الجنسين فلا يقع قسمة تميزا بل يقع معاوضة  
 وسيلها التراضى دون جبر بعضهما في بعض بينه لا يقسم لجنس المختلف  
 ليس ومنه بعضهما في بعض قسمة جميع بان يجمع حصة احد في جنس  
 واحد وحصة الاخر في الاخر لغير التراضى فيقسمان قسمة فرد  
 بان يقسم لكل جنس بانفراده فلو كان ذلكا مقدم ابلا وغنا مثلا لم يجمع

نصب

نصيب واحد من الوارثين في الابل خاصة ونصيب الاخر في الغنم خاصة  
 بل يقسم الابل بينهما ثم الغنم كذلك وعلى هذا المكيل والموزون وترى  
 الذهب والفضة وبنسب الخس والحدود كذا في جامع الرموز وفي نصاب  
 الرزاع ولا يقسم لجنس بعضهما في بعض الا بتراضاهما لانه يكون  
 بيعا ولا جبر عليه وكذا في دار وضعة وحانة وكذا الدور المشتركة فيها  
 في مصر واحد عند ابي حنيفة وسائر علماء في الدار والقسمة كذا هي  
 وعلى كالتولية واليهاتوت والزرير جدم في جامع الرموز وفيه كجوهه كل حجر  
 يستخرج منه ما يستفاد به كما في القماموس والاحكام وكجوهه في مائة تقسيم ضرر  
 والابرة والارحى والالتزام الواحد ولا يملك بين دارين والبيت الصغير  
 والباب والنجاسة والعميقين الا براضاهم اي برضا كل من الاخر فانها تقسم لان  
 تحقق لهم اما لجنس فلما ذكرنا من غير اتحاد ولعدم الاختلاط بينهما  
 فلا تقع القسمة تميزا بل تقع معاوضة فيعمل التراضى دون جبر القاضى لان  
 الاجبار عليها على اعتبار التميز والما كجواهر فلان جهاتها متغايرة  
 وفي مختصر القدوري قيد بجواهر بالتفاوت حيث قال ولا يجوز ان ينفذ  
 وقال في سراج الوهاج كالتولية واليهاتوت والزرير جدم والزم لان هذه احكام  
 مختلفة لا يقسم بعضها في بعض اما اذا انفرد جنسها فالتقدير فيه ممكن  
 فيجوز قسمة كذا في النجى وكذا اي شرا ما تقدم من الحكم من عدم التقسيم قسمة  
 جميع الرقيق وكجوهه مما هو جنس واحد كما في اجناس مختلفة فالحاق الضرر  
 بالكل في خزانة الفنادل لا يقسم وكالحائض والبيت الصغير والدكان  
 الصغير ثم قال وهذا اذا كان كالحال لو قسم لا يبقى لكل واحد بعد قسمة  
 موضع يعمل فيه فان كان يقسم معنى فلا يقسم عند ابي حنيفة قسمة جميع  
 الا اذا كانت مع بعضها اخر كالعود مثلا فالهما يقسم قال ابو يونس ومحمد  
 يجوز قسمة الرقيق لجنس واحد في التفاضل في جنس الواحد لا ينعى القسمة





كما في الابل والغنم ولهذا يقسم الرقيق في القسمة بين الغائمين وصح  
 قسمته مهر واحد ولا يجر ان التفاوت في الرقيق فاحس للمعاني الباطنة  
 لان من يجهل من يصلح للامانة ويعتمد على كلامه ويحسن التجارته ويكفها من  
 الصناعات كالكتابة ومنهم من لا يصلح بشئ منها فلا يمكن جمع نصيب  
 كل واحد منهم في واحد فتعذر الافراز والتميز فلا يكون قسمة وانما هي  
 مبادلة ولا جبر عليها بخلاف سائر الحيوانات لان الاشتغال بها لا يختلف  
 الا بقليل وبذلك يقتصر في القسمة الا ترى ان الذكر والاني من بني  
 ادم جنسان مختلفان ومن حيوان جنس واحد فلا يجوز قسمة ما عليه  
 وفي الحيوان وهذا الخلاف فيما اذا كان الرقيق وحدهم وليس معهم بشئ  
 من العوض وهم ذكور فقط او اناث فقط وان كان مع الرقيق بشئ اخر  
 مما يقسم جازت القسمة في الرقيق تبعاً لغيرهم بالا جازة وكبرهم ففاض  
 بطلب البعض وكلم من شئ يدخل تبعاً وان لم يجر دخول قصد كبيع الطريق  
 يدخل في بيع الارض تبعاً ولا يجوز بيعه وحده كذا في التبيين قال في سراج  
 الوهاج وفي الاصل اذا كان مع الرقيق سواهم من الثياب وغيرها يقسم  
 وادخل فيه الرقيق تبعاً وفي جميع الرموز واما عندهما فقبل يقسم بدونه  
 قبل البراءة فيه الى القاضيه وان كانا ذكراً واناثاً لا يقسم في قولهم كما في  
 قاضيه خات ولا يقسم الحرته اخذ وتامه في المحيط الشهاب والدوراني  
 الدوراني في الكروم في مصر واحد يقسم كل اى من الدور الشهاب في  
 حدة اى على قسمه في ذلك وهذا عند ابي حنيفة وقال ان كان الاصل  
 قسم بعضها في بعض يعني قال ابو يوسف ومحمد البراءة في ذلك الى القاضيه  
 فان رأى ان الاصل قسم بعضها في بعض بان يجمع نصيب احدهم  
 في دار قسمها لان الدار جنس واحد نظراً الى اتحاد الاسم والصورة والاصل  
 الكسبة اجناس نظراً الى اختلاف الاعراض وتفاوت منفعة الكسبة

باختلاف العمل فكان الشراعي مقصداً الى رأى القاضيه فان مال الاول قسمه  
 وان مال الثاني لا يقسم ولا يجر ان الدور اجناس مختلفة لا اختلاف للمقاصد  
 باختلاف الحال والجهل والقرب الى المسجد والجار فلا يقسم الا بشرا في الشراكه و  
 في محرمين يعني وان كانت الدور في محرمين يقسم كل حظته يعني يقسم كل دار على  
 حدة ولم يجمع نصيب احدهم في دار الا ان يترادف ذلك اتفاقاً وفي جميع الرموز  
 يقسم قسمه في داره يجر وفي قسمه جميع عند عمر وقيل هو مع ابي حنيفة وكذا اى  
 يقسم على حدة اتفاقاً في دار اى واحدة وضيعة وحانوت لا اختلاف الاجناس  
 تقسم العرصة بالزراعة والبناء بالقيمة لانها اجناس مختلفة او في حكمها كذا  
 في جامع الرموز لان الحق يختلف باختلاف الحال اختلافاً فاحس كما ذكرنا فلا  
 يكره التعديل في القسمة في القسمة فلا يجوز جمع نصيب كل واحد منهم  
 في دار الا بالبراءة الى الا ترى ان التعديل بشرط دار لا يجوز وكذا الشرايع بها  
 كما هو الحكم في التوكيل بشرط ثوب وفي التزويج على ثوب وهذا يؤيد بان  
 الجنس مختلف فهذا هو الاصيل لا متناه في القسمة ولا يجوز الا في متحد الجنس  
 يقسم لا مكمل وموزون ومعدود متفاوت كالنعم يقسم بالانفراد وكذا  
 الشعيير ولا يجمع بينهما في القسمة الا بشرا جميعهم وكذا الابل والبقر والغنم  
 يقسم كل جنس منه بالانفراد ولا يجمع لما ذكرنا وكذا الثياب الضرورية والكروية  
 وشعر الذهب والفضة والخيول في الاول اى منها يقسم كل جنس على حدة ولا  
 يجمع لان الاجناس لما ذكرنا واختلاف بيوت دار واحدة لا يجمع القسمة  
 لان في قسمه كل بيت على حدة ضرر وكذا اذا كانت في محلة او محال لما ذكرنا  
 من الضرر والتفاوت ايضا يسير بخلاف الدور كذا في التبيين وفيه دار  
 وضيعة او دار وحانوت قسم كل دار على حدة لا اختلاف لجنس ذكره  
 لخصاف وقال في اجارة الاصل ان اجارة الدار ساقية الحانوت لا يجوز  
 قال وهذا يدل على انهما جنس واحد فيتحقق ان تكون في سلسلة روايتاً



والبيوت في محلة واحدة أو في محلة يجوز قسمة بعض بيوتهم بجوز  
 قسمة واحدة لقلة التناوت والمنازل فيجوز قسمة واحدة والمنازل التي  
 كاللور فلا يجوز قسمة بعضها في بعض بل قسم كل واحد لهما بيت <sup>المنازل</sup>  
 الدار والبيت فاخذ كل منهما من كل واحد منهما كما في التبيين <sup>المنازل</sup>  
 قال في الاختيار ويقسم البيوت قسمة واحدة أما إذا كانت في دار واحدة  
 فلان قسمة كل بيت بأنفرادهم ضرر فان كانت في محلة أو في محال فالشعيرة  
 بينهما يسير لانه لا تناوت في السكنى والمنازل وان كانت في دار واحدة  
 متنازلة كالبيوت وان كانت متفرقة سواء كانت في دار أو محال فانه يتناوت  
 في السكنى لكن دون الدور فكان لهما بيت لكل واحد منهما فان كانت متفرقة  
 المحققان هما البيوت وان كانت متنازلة بالدور انتهى قال الفقيه إرأيت  
 في المحررات <sup>في حقه</sup> لا تنقسم الرفيق والجواهر لتفاوتها ولها م والبر  
 وأما إذا كان يتناوت الشركاء فليكن المقتلعات بعضها في بعض لا  
 يقسمها وكذلك إذا كان كل واحد منهما يستحق نصيب لم يقسم  
 إلا بتراضيهما وكذا إذا طلب صاحب الدبيل القليل القسمة لم يقسم  
 ولو طلبها صاحب الكثير قسم وكذلك إذا طلب الشركاء القسمة والدور  
 في يد الوارث الغائب لا تقسم وان كان في يد كل واحد من قسم إذا قامت  
 البيوت على الوفاة عدد الورثة ويوزع نصيب الغائب على يد الأئمة  
 وان حضر وارث واحد لا يقسم قال في البيوت في القسمة خيار الرؤية و  
 الرد بالقبول ولا يبيد فيه شفعة رجلان اقسم دارا فتمت وقعت كحدود  
 بينهما ولم يكن لاحدهما طريق فان له حاشا يمكن فتح الباب فيه ومعرفة  
 جائز القسمة وان لم يكن لم يجز القسمة انتهى **فروع** وفي كسبة ادعى  
 بعض المقتسمين من الورثة دينا على كسبة واقام كسبته قبلت ونقضت  
 ولم يكن قسم إرأى عن الدين بخلاف ما لو ادعى واقام البيوت قبلت

ونقضت لم يكن قسم إرأى عن الدين بخلاف ما لو ادعى عين من الشركة  
 بعد القسمة حيث لا يبيع دعواه لان حق الوارث متعلق بالصورة مع المعنى  
 فاقامه على القسمة اقرار منه بغير اختصاصه بالعين وحقق الغرم لم يتعلق  
 بالصورة فافترقا ما عتد وجهه وبنت وانما خرجت المرأة بشيء يقسم  
 الباقى على سبعة لبيت اربعة ولان ثلاثة بيوت فيه حمامة وقع في نصيب  
 احدهم ولم يذكروا حمامة وقت القسمة فمن بينهم كما كانت فان  
 ذكروها فان كانت لا تأخذ الا بصيد فالقسمة فاسدة انتهى قاله التنف  
 ولا يجوز القسمة في عشرة لثلاثا حد هاتين يضرب البشر كما في قولنا <sup>و</sup> واحدا  
 ويجوز ذكره قبل ما لا يملكه لانه يضرب بعض الشركاء والاب يتناوت على ذلك في  
 قول زفر وابن ابي ليلى ومشيخ وجاز ذلك في قول ابي ج والشافعي في الطريق اذا لم  
 يتبع ان يكون لكل واحد طريق على حدة فاذا اشيع ان يكون لكل واحد طريق  
 وطلبوا القسمة قسم بينهم واذا وقع الاختلاف في الطريق بين قوم ينسبون  
 قرية فيختلفون في طريقها ادعى طريق الارضين والمهروم ومهلب ذلك فانه  
 يحكم باقلا ما يبيعهم الا ان يتفقوا على اكثر من ذلك في قول ابي ج واصحابه  
 وان في قول الشيخ يحكم بسبعة ازرع الى ان يتفقوا اكثر من ذلك  
 او اقل منه فيحكم على ما اتفقوا عليه وان كانت دار بين دريتي طريق  
 بعضها على بعض وسيل بعضها على بعض فاقسموها واسطة طوان  
 يكون الطريق كماله وسيل كماله لبعضهم على بعض ففقد جائز وان لم  
 يشترط لذلك لم يكن لبعض على بعض طريق ولا مسيل فان وجد كل واحد  
 منهم لنفسه طريقا ولا مسيلا في نصيبه فالقسمة جائزة فان لم يجدوا  
 او وجد بعضهم ولم يعلموا ذلك عند القسمة فلهم خيار الرأبوع لا  
 يجوز في البيت الحيوان لا يحتمل القسمة ولحقا من في حاشية والسادس  
 في الطواحيه والسابع في حاشية الوارث والاشوب الواحد ولحقا في حاشية



وكذا وانما من في الاجناس المختلفة كالذهب والفضة والامثلة المختلفة  
 والدواب المختلفة وانما تقسم الدواب على حدة والحجر على حدة والاشجار على حدة  
 وكذلك الدقيق والمخل والناس في كنههم على الاشجار والصفوف على الظهور  
 والابناء في الصروع والاولاد في البطون وكذا العالم في البحور والبحور في  
 اذا كانت على كنه من الاشجار في الارض من اموال انفسهم او يودون رجل  
 اجنبي من مال نفسه على ان لا يرا جوبه على التركة ولو خرجها من كنه  
 قدر الدين وانقسموا سائر ذلك القسمة موقوفة وان ادوا به الدين  
 فالقسمة وان تلف والقسمة فاسدة واذا كانت للميت ديون على الناس  
 فاقسموها مع تركته بينهم لم يجر القسمة لانه غرور انفسهم وفي كنههم ولو  
 كان كنهيا باذا يجلد كثير فانه لا يقسم ولا يسيل للقسمة في ذلك وكذا في اجناس  
 مختلفة ولا يامر حكم بذلك ولو تراضيا ان تقدم الكتب وان خذ كل واحد  
 بعضها بالقيمة بالتراضى في يجوز والا فلا وفي السراج الوهاج اذا كان بين  
 رجلين سراج اودري جديد او مصف او قوس او قيم او جبة او طبلان  
 او فراش او سائر اوصاف ارادوا حدهما قسمة وان الاخر لم يقسم لان  
 القسمة فيها ضرر على المتقاسمين جميعا فلا يجوز للحاكم ان يطلبه احدهما  
 وقال ابو جابر احدهما ان يبيع احدهما نصيبه من شئ سميها  
 فان اراد احدهما البيع والآخر فانه لا يجزى البيع ويقال للآخر معه  
 نصيبه او زرع وقال مالك فيما لا يمكن قسمة اذا اختلف فيه الشراكان  
 باع الحاكم وقسم ثمنه بينهما قلنا هذا لا يبيع لان البيع بغير رضه حجر  
 والحجر على البائع العاقل لا يجوز ولان في البيع ازالة ملكه لما لا يغيره  
 وذلك غير مستحق بالتركة وان كان زرع بينا شركتيه وارض والارض  
 لغيرهما اراد قسمة دون الارض ان كان قد سبل وبلغ لا يقسم حتى  
 يحصد يقسم بالكيل لانه اذا بلغ دخل الربوا فلا يجوز قسمة مجازفة

يؤدوا

وقسمة قبل كساد مجازفة وان كان بقلا لم يقسم ايضا لانه اذا قسم  
 من غير قطع فكل واحد منها من الاخر وسعيه ما اصابه من الزرع في  
 موضع وان كان تقسم القاضى وقسم من قسم ضرر عليهما وذلك لا يجوز  
 الا بالتراضى وتما ميعون في البيع وفي الضرر ارض بين رجلين طلب احدهما  
 القسمة وقد مر ان القاضى وابى شريكه القسمة وقال بعت نصيبه واقام البينة  
 عليه لا تقبل لان القسمة لانه يريد ابطال حق القسمة بالثبات فلو غنم دار  
 من كنه طلب صاحب الكنه القسمة وابى صاحب القليل يقسم بالاتفاق  
 وعكس كذلك الخمار وفي شجرة نصيب احدهما والاغصان في نصيب  
 الاخر قبل ان يقطع على القطع وقيل لا ويرى القسمة لثلاثة انواع قسمة  
 لا يجر الا في كسمة الاجناس المختلفة وقسمة بحجر في ذوات الامثلة كالتمثيل  
 والمزونات وقسمة بحجر الارض غير المشيئة كالكباب من نوع واحد والفر  
 والغنم والخيول ثلثه ثلثه خمار شرط وعيب ورؤية وفي قسمة الاجناس يثبت  
 الخبرات اجمع وفي قسمة المكيلات والموزونات يثبت خبر العيب لا غير  
 وفي قسمة غير المشيئة كالكباب من نوع واحد والبقرة والغنم يثبت خبر  
 العيب وكذا خبر الرؤية والشرط في اجمع الروايتين وفي السراج الوهاج اذا  
 بين اثنين اقتسما نصفين وبني كل واحد نصيبه ثم استحققت لم  
 يرجع احدهما على الاخر بغيره جهات وان كانت دران بينهما فاقسماها  
 فاخذ كل واحد منهما دارا فبني احدهما في داره ثم استحققت رجع بنصف  
 قيمة البناء انفسهم اهل مصر غيرهم مسلحان ان كانت الغرامات  
 لتحصيل اموالهم فله قدر املاكهم وان كان لتحصيل الرزق ولا يدخل  
 الحيوان والنساء واذا قسم الدورية التركة فيما بينهم على ما سئل الله  
 تعالى واخر زوا نصيب كل واحد ثم ارادوا ان يبطلوا القسمة بالتراضى  
 ويجعلوا الدور والاراضى مشتركة متى عاين كانت فلهم ذلك فاذا اتفقوا



كان لهم ذلك رجلا ان يقتسمان التبن باكمل جاز كذا في خزائن الفتاوى  
فصل في كيفية القسمة ودعون الفلطي فيها يستعمل القاسم ان يصور ما  
يقسمه الى عشرة اجزاء يتكفل من حفظه ويرفعه لتفاته وبعد لم اى  
يسوي على سهام القسمة ويرفعه ليوفى مقدارها لان قدرها حصة  
بالدرج ويقوم بالتكديده بناء على ان التقسيم يحتاج اليه للاجرة والعمالة  
توفى بالتقديم ويفرز اى يميز كل نصيب بطريقة وكسرية لينقطع تعلقه بالآخر  
وترفع المتنازعة لان القسمة بتكديس الكسفة وبه يكمل ويلقب اى القاسم  
الانصاف بالاول والنصيب الاخر بالثاني والثالث والرابع والخامس وهلم  
جرا وكيفية ان ينظر اهل الانصاف في قدر اجزائهم مثلا اذا  
كان بين ثلاثة واحد هما النصف والاخر الثلث والاخر السدس جعله كذا  
لان السدس انما يكون لصاحب النصف ثلثا لثمة السدس ولصاحب السدس  
سدس وللآخر السدس ويكتب السهام هم اى السهام شركاء ويجعل  
سبعة صدقات ويوزعها في طين ثم يدلكها ثم يجعلها في وعاء او كفة ثم يخرج  
واحد بعد واحد ويفرق لتطيق قلوبهم ويوزل عن القاسم تهمته  
اميل لاحد هم ولو قسم بالقرعة جاز لان القسمة في معنى القضاة فيمكن  
القاسم الا ان لم قاله اى السهم الاول لمن خرج اسمه او الاول في  
اى السهم الثاني لمن خرج اسمه ثانيا والسهم الثالث لمن خرج  
اسمه ثالثا الى ان ينتهي الى الاخرات قلت متعلق بقسمة بالقرعة  
فما رده حرام قلت لان ذلك فان الاحتقات كانت ثابتا قبله وانما  
يجوز اياه لطيب قلوبهم وهذا ليس بقرار وانما القاريهم لما يخذون  
برضا لم يكن لهم قبله ذلك لاشكال هذه الافعال فانها مشروعة لما قال  
بعض الحكماء ومرادهم ان ذكرى اعطيتهم استعمال القرعة مع الاخبار  
في ضمهم جميعهم الى عشرة مع عدم بكونه احتقا بها لكونه خاتما عنده لطيب

لقد هم

لقد هم كذا في الفتاوى قال في التفتاوى كثيرا انقسموا شيئا بالقرعة فاذا خرجت  
السهام جميعها واخرجت كلها الا واحد اقليل لهم ان يأتوا في قول ابي  
واحيى به وقال الشيخ لهم ذلك وانما القرعة لدفع التهمة وتما مديون فيه  
ولا يدخل الدار في القسمة اى في قسمة العقار الا برضاهم لانها لا شركة فيها  
ويثبت به التعديل في القسمة لان بعضهم يصل الى عين المال كسرية  
في حال ودراهم الاخر في الدنة فيحسب عليها اتوى مثلا اذا قال احدهم  
انا اعطى بقيمة ابناى الدراهم لا يقسم جبريل جعل القيمة زراعا من  
العرضة لان الدراهم غير شركة ولا ان جسد الشركة لا يقسم جبر  
فما ظنك عند عدم الاشياء واذا كانت ارض وبناء فحق ابي يوسف انه  
يقسم باعتبار القيمة لانه لا يمكن اعتبار التعديل فيه بالتقديم وعند ابي  
يقسم الارض بالمساحة لان تعديل البناء لا يمكن الا بالمساحة والمساحة  
في المحسوس ثم يرد ما دققة نصيبه ابناى او من كان نصيبه اجدود  
دراهم على الاخر حجة ساوية فيدخل الدراهم في القسمة ضرورة  
كالأية لا ولاية له في المال ثم يمكن شتمته الصداق ضرورة صحة الشراء  
وعنه محمد بن علي بن كركم بقا بنة البناء ما يساويه من العرضة فاذا بقى  
فضل ولم يمكن تحقيق التسوية بان لم تنف العرضة بقيمة البناء في يرد  
دراهم لان الضرورة في هذا القدر فلا يترك الاصل وهو القسمة  
بالمساحة في الا بالضرورة كما في التبيين قال في الاختيار واذا قسم الدار  
يقسم العرضة بالنزاع والبناء بالقيمة ويجوز ان يفضل بعضهم على  
بعض تحقيقا للمعادلة في الصورة والكمية او في الكيفية عند تعذر الصورة  
ولوا ختلفا ففلا يفضل بعضهم جعل قسمة البناء بزرع من الارض وقال  
الاخر بالدراهم فالاول اولى لانه انما يقسم الميراث والدراهم ليس  
مع ميراث الا اذا تعذر بان يكون قيمة ابناى اصناف قيمة الارض



او يقع لاحدهما جميع البناء فيجعل القسمة في البناء على الدراهم لانه ثبت  
 له القيمة فيتعدي الى مالائين في الآتي كالا في ولايته على النكاح ووجه الحال  
 وله قسمة المصدق لما قدنا وهو مردى عن محمد رحمه الله تعالى عنه وهو ارفع  
 وادنى الاصل انتهى فان وقع ميل او طريق لاحدهم يعني بعد القسمة في  
نصيب آخر يعني قسم ولا حد الشراى ميل ما او طريق في ملكا آخر والحال  
انه لم يشترط لاحد الشراى ذلك في القسمة حرف اى الميل او الطريق عنه  
 اى عن الآخر ان امكن صرفه يعني ان امكن صرفه الطريق والميل عن الآخر  
 ليس له ان يستغرق نصيب الآخر لا يمكن تحقيق معنى القسمة وهو  
 قطع الشراكة وتكميل المنفعة بلا ضرورة والاى وان لم يمكن صرفه فنحت  
 اى القسمة بالاجزاء لان ثمة من القسمة لم يحصل وهو تكميل المنفعة باختصاص  
 كل منهم بنصيبه وقطع الباب بخلق حق واحد منهم بنصيب غيره فان  
 امكن صرفه حصل ذلك والالتفات في النسخ والاستيفاء لنقص ضرر الاختلاف حوزة  
 دار بين رجلين فيها صفة وفيها بيت وباب بيت في الصفة وميل ما و  
 ماء ظهر بيت على ظهر صفة فاقسموا ما باب الصفة واحدهما و  
 قطعة من اساحة واصابت البيت احدهما وقطعة من اساحة ولم  
 يذكرها طريقا ولا ميل ما وصاحب البيت يقدر ان يفتح بابا فيما اصابه  
 من اساحة ويسيل مائه في ذلك فاراد ان يميزه الصفة حاله ويسيل  
 مائه على ما كان فليس له ذلك سواء شرط كل واحد منهما ان له ما اصابه  
 بل حتى لو لم يشترط ذلك بخلاف بيع ثمة لوباع البيت وذكره البيع  
 المحقق والمحقق دخل الطريق وميل ما وان لم يذكر المحقق والمحقق  
 لم يدخل والفرق ان الحق بالبيع ملك العين وهذا يتم للمعنى وان قدور  
 عليه الانتفاع لعدم الطريق والميل وامانة القسمة فالحق ايمال كل  
 واحد منهما في الانتفاع بنصيبه فان لم يكن له مفتاح الى الطريق

ولا ميل ما فهذه قسمة وقعت على الضرر فلا يجوز الا ان يدرك  
 المحقق والمراقق فيستدل به فيستدل على انهما قصدا ادخال الطريق  
 والميل لتجميع القسمة لعلهما ان القسمة لا تقع بدونهما في هذا  
 الموضع لان مقبلة في القسمة المعادلة في المنفعة فان لم يكن له طريق ولا  
 ميل لا يصح معنى المعادلة في المنفعة فلا تصح القسمة وموضع الطريق  
 والميل داخل في القسمة وموجب القسمة اختصاص كل واحد منهما بما  
 هو نصيبه فلما اشتتلا لهما حقا في نصيب الآخر لتعزير به الآخر ولا  
 يجوز للحاق الضرر به بدون رضاه ودليل الرضا اشتراط الحقوق  
 ولهذا لا يدخلان بل وذكر المحقق كذا في شرح الوقاية قال في الاختيار  
 ولو اختلفوا في الطريق وقال بعضهم يرفع طريقا بينهما وامتنع الآخر  
 فان كان لا يستقيم ذلك لرفع بينهم طريق ولا يلتفت الى الامتناع لانه  
 تكميل المنفعة وتوزيعها ويجعل الطريق على عرض باب الدار لا الحاجة  
 يندفع به وهو على ما كان عليه من الشركة وطريق الارض قدر ما يمر  
 فيه بحر كبرية لانه لا بد من الزرع ولو وقعت شجرة في نصيب احدهما  
 اغصانها متداوية في نصيب الآخر رد ابن رستم عن محمد بن نجبر  
 على قطعها وروى ابن سما عن ابنه لاجبره لانه لم يمتد الشجر باغصانها  
 وعبد مفتون ولا حد الشراكة ان يجعل في نصيبه شراى وبالوعة او  
 تنورا او حيا ما وان كان يضر بحايض جاره ولم ان يستد كونه  
 الاخر لانه يصرف في خالص ملكه فلا يكون متعديا بضرر الجار حصل  
 ضمنا فلا يضمن ولذلك لما جب حائضا ان يفتح فيه بابا وان نادى  
 جاره لما ذكرنا والكف عا يورى الجار احسن انتهى في النهاية ولو كانت  
 الدار بين رجلين وفيها طريق لغيرهما واراد قسمة الدار واراد  
 صاحب الطريق ان يمنعهما من القسمة لم يكن له ذلك ويترك الطريق



عرضه عرض باب الدار الاعظم وطوله من باب الدار الى باب الدار التي لها  
الطرف ويقسم بقية الدار على حقتيها وان كان في الدار سبيل ماء لرجل  
فان راد صاحب الدار قسم الدار لم يكن لصاحب الحسبان بينهم  
فالمسجل بمنزلة الطريق فيما تقدم وفي كل واحد ولو شرطوا ان يكون الطريق  
في الدار على التفاوت جاز وان كان سهمهم في الدار متساوية قال  
والقسم على التفاوت في الشرا في غير الاموال الربوية ارض بين رجلين  
غرس احدهما شجرة فيها ثمرها راعم اقتسموا فوق الكثر في نصيب الاخر  
فجر صاحب ان شجرة في ثمن ثمن الثمار مخلوفا او غيرها لنفسه وان  
شجرة امر الفارس بالقلع ارض بين اربعة انما راقتهم شريكات منهم  
وجعلوا اربعا وازا بالبا قوت فانه يجوز المقسمة ولو وكل احد الشريكة  
شريكه ليعاسم عن نفسه وعن شريكه يتوكلم مع شريكه فانه يجوز  
رجلان بينهما عتد بكرم على الشريكة يقتسمانها فانه تقع القسمة ولو  
تسا وزنا بالقبان او الميزان فانه يقع ايضا ان الناس تعارفوا  
العتب كيدا ووزنا فانشئت الترس بكل واحد منهما وعن ابي يوسف  
انه قال في التمر انه وزنه في الموضع المذكور تعارفوا وزنا وان ورد  
الشريكة بكونه كميليا رجلا ميزان فيستان فبائع صاحب البستان  
بستانه فجعل الشريكة البستان دارا فليس له ان يبطل حق الحسبان  
لان حقه لا يبطل بان يجعل البستان دارا الكرم جواهر  
الفتاوى انتهى وفي خزانة الفتاوى والطريق لا يقسم ان كان فيه  
ضرر فان لم يكن يقسم ويقسم على عدد الرؤس لا بقدر مساحتهم  
الاملاك اذ لم يعلم قدر الانصاء وفي الشرب متى جهل قدر الانصاء  
يقسم على قدر الاملاك لا على عدد الرؤس دار في سكة في غير ثاقفة  
بين جماعة اقتسموها واراد كل واحد ان يفتح بابا في جدره فليس

لاهل السكة ان يمتنعوا من ذلك ولو ان دار الرجل بابا في سكة غير ثاقفة  
فانشئت دارا بجدرها وباب هذه الدار في سكة اخرى فارد ان يفتح باب  
تلك الدار في هذه الدار ويدخل في هذه السكة له ذلك ولو اراد ان يفتح تلك  
الدار طريقا في هذه السكة لانه داره ليس له ذلك رجل له دار وعليه باب فارد  
ان يفتح بابا اخر على الاخر الجدر لغيره من ذلك والباب في سكة غير ثاقفة له ذلك  
وان ابي اهل السكة وان لم يكن يفتح جدره كلمة يدخل داره من حيث يشاء وقفا  
يلتجئ اليه ومنذ كبرته في اخر الفصل ان في الدار ويقسم سهمين من العلو  
بهم من السفلى صورة سفر وعلو بين رجلين او سفر مشترك بين هذين  
الرجلين وعلوه لرجل اخر وعلو مشترك بينهما وسفله لآخر فطلبنا القسمة  
من القاضية وطلب احداهما من الاخر عند ابي زرعا من سفر بزرع  
من علوان منفعة السفلى ضعيف منفعة العلوان يبق بعد فوات العلو  
منفعة العلوان يبق بعد فناء السفلى منفعة السفلى ومنفعة البناء  
فان لو اراد ان يبنى على علوه علوا اخر كان لصاحب السفلى منفعة عن ذلك  
وعند ابي يوسف سهمان سهم يفتح قال ابو يوسف قسم زراعا بزرعا لان الحق اصل  
السكة وقد استويا فيه ولا منهما يتصرف في ملكه مما وجد لا يلحق الضرر بها  
فان لصاحب العلوان يبنى على علوه اذا كان لا يضر ذلك بالسفلى ان كان لصاحب  
السفلى بغير سرد اباء السفلى اذا كان لا يضر لصاحب العلوان فاستويا في  
المنفعة فيجعل زراعا من السفلى بزرعا من العلو وعند محمد يقسم بالقيمة  
يعني قدركل واحد من العلو والسفلى على حدة وسفلى لا يفتقر قدركل واحد الى  
الاستيفار وعليه ان على قول عند الفتوى لانها اجناس بالنظر الى اختلاف  
المنافع فان من السفلى يجعلها اصلية وتخلف البئر والسرداب  
ولا كذلك العلو وكذلك يختلف قيمتها باختلاف البلدان فلا يمكن  
التعديل ثم قيل يبنى على احداهما ليس للعلوان يبنى على علوه الارض  
لصاحب



صاحبه وعندهما جرد وقيل اجاب ابو 2 على عادة اهل الكوفة  
في اختيارهم السفلى على العلوي ابو يوسف اجاب ابو بنو على ما شهد  
من اهل بغداد في التسوية بين العلوي والسفلي في منعة السكنى ومحمد  
اجاب على ما شهد من اختلاف العادة في البلدان لان بعض البلدان  
يكون قيمته العلوي اكثر من قيمة السفلي بمكة ومصر وفي بعضها يكون  
بالعكس في الكوفة وان كان قيمة احدهما ضعف قيمة الآخر يجب من  
الذي قيمته على الضعف زرا في اخر حجة استويا في القيمة كذا ذكره  
ابن المكي في شرح الوقاية فان اخرا احد المتخاضمين بالاشهاد بان  
استوفى نصيبه ثم ادعى على ان بعض نصيبه وقع في يد صاحبه لا يصدق  
الابحية اي بينته بغيرها على مدعى لان القيمة من العقود اللازمة  
بعد تمامها فمدعى الغلط يدعي حق من غير نفسه بعد تمامها فلا يقبل  
الابحية وان لم يتم استخفاف الشراك لانهم لو اقروا بذلك لم يضرهم فاذا  
انكروا حلفوا ومن حلف منهم لم يكن عليه سبيل ومن نكل عن البعير  
جمع نصيبه مع نصيب المدعى ويقسم على قدر حقه لان نكوله حجة  
عليه لا قراره ولا يكون حجة على غيره كذا في الفقه وتقبل شهادته المتأني  
فيها يعني ان بعض الشراك بعد القيمة باستيفاء نصيبه وشهد  
انها سمعت اللذان يوليان بالاشهاد وتقبل شهادتهما عند اب 2 واب 2  
يؤيد حقا فالجواب في ذلك ان في القبول لانه شهدا في حقه على فعل  
انفسهما ولهما انهما شهدا على الاشهاد في قبض وهو فعل الغير  
لا فعلهما لان فعلهما التبرع والاشهاد في قبض فاشهد قاسم  
القاضي وغيره وما اذا كان باجر حجة اني اوبخه وهو صحيح لما في  
شرح الوهاب في نقله عن المستحق وقال المستحق اني اذا شهدا باجر  
لا تقبل شهادتهما بالاجماع ودليله وجهه عنه مدعى في الفقه وفيه

ولو

ولو شهد قاسم واحد لا تقبل لان شهادته الفرد غير مقبولة على الغير ولو  
امر القاضى امينه بدفع المال الى الآخر يقبل في دفع الضمان على نفسه  
ولا يقبل في التزام الآخر اذا كان متبرعا انتهى قول الامين رواه قالوا  
احد المتخاضمين فبصنتهم اخذ اي شريكه والشريك ذلك حلف  
خصم لانه يدعى عليه الغصب وهو متبرع بالقول قوله المتبرع وان قال يقبل ان  
يقرب بالاشهاد اصابته من ذلك كذا يعني اصابته في القيمة الى مدعى كذا  
ولم يستم الى ولم يشهد على نفسه بالاشهاد وكذا في شريكه الآخر حاله و  
منحت اي القيمة لان الاختلاف مائة مقدار ما اصاب كل واحد من القيمة  
فصار كالاختلاف في مقدار البيع والمكمن وفي الفقه ولو اقسما دارا وصاب  
كل واحد شفعة فادعى احدهما بيضا في يد الاخر ان من نصيبه وانكر الاخر فقبله  
البيضة وان اقامها فالبيضة لبيته لمدعى لانه خارج وان كان قبل الشهاد  
على البيضة تحالف وتنسخ القيمة وكذا لو اختلفا في كسوة واداما البيضة  
يقضى لكل واحد منهما باجر الذي في يد صاحبه لانه خارج وبيضة خارج  
اول وان اقام احدهما بيضة فقبله به وان لم يقم واحد منهما البيضة  
تحالف وترد المال في البيع انتهى ولو ادعى احد المتخاضمين عينا في  
القيمة لا يعتبر بغيره لا يلتفت الى قول من يدعيه كايبيع يعني لا يعتبر بدعوى  
الغيب في البيع فكذا في القيمة لو جرد الشراخ وقيل تنسخ هو صحيح ذكره  
الربيعي نقله عن الكافي وقال ابو جعفر يجوز ان يقال لا تنسخ هذه المدعى  
لان القيمة بمعنى البيع فلا تنقص بظهور غيره حكا فيسأل في البيع  
كذا في البيضة وفي التنسخ والقيمة التي لنفسه تلزم على ما كانت وان لم  
تكن على القيمة لان صاحبه قد اعطى الرضا به وانما هو من جهة حجة  
لم ينظر لنفسه حتى ليعتد فيه منه ولا يدرى ذلك ولا نفاذ القيمة وفي  
قول من نفع وبيع تعا وقيمة لانه انما نفع على شرطه ان لا يغت



عليه انتهى الا اذا كانت القسمة بقضاء اي بقضاء القاضي والقاضي  
وهو الذي لا يدخل تحت تقديم المقدم في القسمة عند الملاك  
تصرف القاضي مقيد بالعدل فلم يوجد في المقدم ولو وقت القسمة بالشرا في  
شيطر ايضا في الامور قبل لا يلتفت الى قول من يدعي انه دعوى الغبن  
ولا يقبض في البيع فكذلك القسمة وفي حلاصة المقادير وفي الاصل دعوى  
الغلط في القسمة بان يقول قيمته بالثمن وانتم قومتها بخمسائه و  
هذه الدعوى غير صحيحة كدعوى الغبن في البيع فانها لا تصح فان قيل سمع  
قله وجه صحيح بخلاف الغبن في البيع وان قيل لا سمع له وجه صحيح لما في  
البيع وهو صحيح وفي الصحيح وهذا كله في القسمة بالشرا في فان كانت القسمة  
بقضاء القاضي فله صفح صحيح كدعوى المقدم ما قدمناه من الكافي وبه جزم  
اصحاب المتن وصححه اصحاب الشرح وبه افتيت مرارا قلت و  
في فتاوى قاضي خان ودعوى الغلط انما تصح اذا لم يعرف بالقيمة اما  
اقر بالقيمة لا سمع دعوى الغلط الا اذا ادعى نقص في سمع دعواه و  
نص عبارة قاضي خان وما يتعلق بالقسمة والغلط واذا ادعى احد  
الشركاء غلطا في القسمة لانهما في القسمة مجرد دعواه ولا يعاد ربح شيء  
من ذلك ولا مساحته ولا يدرى بالقيمة لان الخط وقوة القسمة  
على وجه معادلة فلا تنقض قسمة الا اذا اقام البينة على ذلك وان لم يكن  
له بينة وطلب لاختلاف الشركاء فانه يستلزم لرجاء القول قال ثم غلط  
في القسمة على وجه احدها ان يقول حق في النصف وقد اخذت الربع او  
النكاح وقال الآخر لا بل حقه الثلث وقد اخذت وفي هذا يخالفان ويترادفان  
القسمة ومنها ان تكون القسمة ايضا لان الفيض له سلب بال عقد  
القسمة من في القسمة من في القسمة فقال ولما اختلفت في العقد في القسمة  
فانها لم اقبض وقال الآخر  
ويترادفان

المشارعة بينهما في الزيادة فيقول احدهما اخذت انت يا فلان  
اكثر من حقك اذ غلطت او غصبت الزيادة غصبا بعد ما قبضت  
وبقول الآخر قبضت حق ما اخذت الزيادة كانت القول قول الآخر  
وابينة بينة ما جسد ولا يثبتان ولا يترادفان القسمة ومنها  
ان يكون المزارعة بينهما بعد ما شهد كل واحد منهما على القسمة والقسمة  
حقه بصفة التمام ثم يقول احدهما حق الذي في يدك وحقك الذي في يدي  
او يقول تسما ولكن اخذت انا بعض حقك بعض لا سمع دعواه  
ولا خصمه بعد ما شهد على القسمة والقسمة ومنها ان تكون المزارعة  
بينهما في التقديم فيقول احدهما قبضت اكثر مما قومته ويترادف هذا  
الوجه لا يقبل قوله كذا ذكره في الاصل وقال الامام الغضائري بطلان  
كان انما ردت بسبب انهما قال في الكتاب فان كان كثير ابراهيم ان سمع  
دعواه وقال الغضائري بوجه سمع دعواه الكلام في الصحيح ولو تحقق بعض  
من نصيب البعض اي بعض المقتضا سمع لا يفتي في القسمة اتفاقا على  
الصحيح في الصحيح ويرجع اي من المحقق عليه بقسمة اي بنصيبه في حقه  
شريكه اي في حصة شريكه وكذا اي يرجع بقسمة في حصة شريكه ولا  
تفتي في الشرايع اي في اختلاف ما بين شريك في حصة شريكه عند ابراهيم  
تفتي في القسمة في ذلك وفي بعض ما في في الخلاف كل منهما  
يعني ان المحقق البعض من نصيب كل واحد فان كان شريكا تفتي  
اتفاقا في القسمة فهذه ثلثة اوجه ومحمد مع ابي 2 فيما حكاه ابي  
جعفر ومع ابي يوسف فيما حكاه ابو سلمة والاولا جميعا في الشرايع  
والثاني لا يعرف فيه وكيفية على ما ذكره صاحب المتن ان الاختلاف اما  
في نصيب احدهما فان كان بعضا شريكا لا تفتي عند ابي 2 وعند  
ابي يوسف تفتي والاصح انهما مع ابي 2 وصورة انهما اتفقا



توقع النصف الفرعي لاحدهما فاستحق النصف الثاني من هذا النصف  
الفرعي فاذا لم تنفخ فالمستحق منه بالكلية وان كان نصف القسم  
دفعاً لصير التفتيح وان شاء رجع على الآخر بالربع وان كان بعضهما  
معيماً من نصيب احدهما فقبل على الاخر لا خلاف ولا صحيح انها لا تنفخ  
بالاجماع بل يرجع في قطعة حصه شريكه كما اذا كانت الدارين معاً  
نصفين فسميت فاستحق من يدا حدهما هو خمسة ازرع رجع  
بالحق ما استحق في نصيب صاحبه وان كانت الثلثان لا حدهما و  
الثلثان لاخر فاستحق من يدا حبه الثلث رجع بثلث ما استحق  
وان استحق من يدا صاحب الثلثين رجع بثلث ما استحق وان استحق  
البعض من نصيب كل واحد فان كان شريكاً فاحت حصته وان  
كان معيماً قال صدر شريكه لا تنفخ بل يجعل هذا الحق كان لم يكن  
فان كان الباقية يد كل واحد منهما بقدر نصيبه فلا رجوع لاحدهما  
وان نقص من نصيب احدهما رجع بالحصه كما اذا كانت الدارين نصفين  
والحق عشرة ازرع من نصيب هذا وخمس من نصيب ذلك فلا  
رجوع وان كانت اربعة من هذا وستة من ذلك يرجع الثلث على  
الاول بزرع اثنين وتما من في الشبين وشركه في الوقاية لابن المكد في  
النصف ومنه اقتسموا داراً فاستحق من احدهما نصف ما صاحبه  
قال ابو حنيفة المستحق منه بربع مائة يد الاخر وقال ابو يوسف وخمسة  
شأن في القسمة ومنه اقتسموا اعدوا عدوا ولم يردوا ذلك ثم  
ردوا بعد القسمة فلهما كذا رات شوا ردوا بثلث وان شوا  
ردوا فان رآه بعضهم ولم يره بعضهم فمن رآه فلا خيار له ومن  
لم يره فلم خيار له ومنه وجد احدهم عيماً فيما صار لم فلم ان يرد  
القسمه وان شوا رضى وان اقتسموا شريك من الشاى ثم جدا احدهم

بواحد

من المتشاع عيماً فله ان يرد الجميع وينصف القسمه وان شوا رضى وليس له  
ان يرد الجميع خاصة الا برضا من الاخرين انتهى ولو ظهر بعد القسمة  
دين على الميت محيط صفة دين اي دين محيط بماله نقتض اي القسمه  
وكذا اي تنفخ في دين غير محيط الا اذا بقى اي من الشريكة بملا قسمه ما في  
به اي بالدين الذي على الميت في جميع القسمه ولا تنفخ لعدم حاجته ولو ابراء  
الفرع من اي الورثة او اده اي الدين الورثة من مالهم اي على ان لا يرجع  
لاستحق مطلقاً اي سواء كان الدين محيطاً او غير محيط قال في الشبين ولو  
اقتسم الورثة الشريكة ثم ظهر فيها دين محيط قبل الورثة اقتضوا دين الميت  
فان قضوه صحت القسمه والافسحت لان الدين مقدم على الارث فينفي  
وقوع الملك لهم فيها الا اذا قضوا الدين ابراء الفرع من سهم الورثة في  
جميع سهمهم لزوال المانع ولو كان الدين غير مستوفى فكذلك الجواب  
لتعلق حق الفرع بالشريكة الا اذا بقى من الشريكة ما في بالدين في لا تنفخ  
القسمه لعدم حاجته ولو ادعى احد المتقاسمين الشريكة ديناً في الشريكة صح  
دعواه لانه لا تساقط اذ الدين يتعلق بالمتن والقسمه تصادق الصورة  
ولو ادعى عيماً اي سبب كان لم يسمع دعواه اذ الاقدام على القسمه  
اعتراف منه بان مقتوم مشترك انتهى وفي المتن تنقضي القسمه بظهور  
دين او وصية الا اذا قضى الورثة الدين ونفذوا الوصية ولا بد من رضى  
الموصى له بالثالث قال وهذا اذا كانت بالتراض اما بقتضا القاض لا  
تضمن بظهور وارث واختلوا في ظهور الموصى له كما في الفوائد  
الزبينية وفي ثمانية قوم اقتسموا داراً ميراثاً على رجل وامرأة مائة  
بذلك فاصابها الثمن فنزل لها ثمنها على حدة ثم ادعت المرأة المعروف لها  
ان زوجها اصدقها اياها او انها اشترت منه بعد اقامها لم يقبل قولها  
في ذلك ولما ساعدت على القسمه فقد اقرت انها كانت لزوجها عند موت



ولا تسمع دعواها وكذا لو اقسموا اذ اراوا رصا فاصاب كل واحد  
 طائفة بميراث عن ابيهم ثم ادعى احدهم في قسم الاخر بناء او خلازعم  
 انه هو الذي بناه وغرسه لم تقبل بيئته على ذلك بينه احدى الشراكهين  
 اذ في الاخرى عقار مشترك بينهما فان وقع البناء في نصيب الابن  
 فيها ونعت وان وقع في نصيب الاخر هدم البناء وحكم الغرس كذلك  
 والمسئلة في العارية والبرازنة قال القسمة تقبل النقص فلو اقسما  
 اخذوا حصتهم ثم تراخوا على الاشراك بينهم صح ما فعلوا وعادت  
 الشراكة لان قسمة التراخي مبادلة ويصح فسخها ومبادلتها بالتراخي  
 كذا في البرازنة **تتم** وفي القسمة الفاسدة يثبت الملك  
 ويغيب حوزا التصرف فيه كالمقبوض بالشراء الفاسد فانه يغيب الملك بالقبض  
 لما تقدم بيان في باب وقيل لا يثبت الملك في المقبوض بالقسمة الفاسدة  
 وفي الفوائد الزينية الفاسد لا يغيب الملك بالقبض وهي تبطل بالشرط لفساد  
 قلت وفي الغنمة كل قسمة على شرط هبة او صدقة او بيع من مقبوض او  
 غيره فاسدة وكذا كل شرى على شرط قسمة فهو باطل والقسمة على ان  
 يزيد ينشأ معروفا جائزة كالزيادة قال الامام ابو بكر محمد بن الفضل يعرض  
 على امرأة ثقة اذ امراتين حين عرس خينها فان لم تقف على شيء من علامتها  
 الحمل يتقسم الحمل وان وقعت على شيء من علامتها الحمل تبرعوا حتى تعد  
 فانه لا يقسم وكذا لو مات الرجل وترك امرأة حاملا وابنا فان الفاضل لا  
 يقسم الحمل حتى تعد فان كان الوارث اكثر من واحد ولم يتطروا للولادة  
 ان كانت الولادة بعيدة يقسم ومقدار القرب وبعد منقوض الزمان  
 الفاضل واذا قسمت الشراكة يوقف نصيب الحمل واختلاف مقدار ما  
 يوقف للحمل واختلاف مقدار ما يوقف للحمل قال الصفيه ابو جعفر نصيب  
 ابنين ويقسم ابنا وهو رواية عن ابي 2 وابنه يورثه رواية وقال

بعضهم

بعضهم يوقف نصيب ابنة بنين وهو رواية عن ابي 2 ايضا ذكر  
 الخصاف عن ابي يوسف انه يوقف نصيب ابن واحد وعليه الفتوى  
 هذا اذا كانت الورثة ممن يرتبون مع الحمل ان كان ابنا فان كانوا  
 لا يرتبون مع الابن بان ماتت عن اخوة وامراء حامل يوقف جميع الشراكة  
 ولا يقسم ويجوز بناء مسجد في الطريق العام ان كان واسعا لا يضركذا  
 لاهل المحلة ان يدخلوا شيئا من الطريق في دورهم ان لم يضرك ان  
 خوصموا قبل البناء يمنع من بناءه وبعده هدم المشترك اذا انهدم فانه احد  
 العمارة فان اضمحل قسمته لا يجبر وقسم والا بنه لم اجره ليرجع له التصرف  
 في ملكه وان تضر جاره في ذلك الرواية فلو ان جعل فيها شورا وحما  
 ولا يصح ما تلف به وفي الحجة ولو وقع في نصيب احدهما بناء وفي نصيب  
 الاخر ما تحجب البناء فارد صاحب البناء ان يبني فيها ويسد  
 البرج والمكس على الاخر فليس له منع في ذلك الرواية وبه يفهم وقال نصر  
 والصغار وله منع على هذا الواردا ان يبني حماما او شورا او اصطبلا فلم  
 ذلك لا خلاف ولوا منع وتعدى حيزه الى ابنا فقط خلافا وفي فتاوى  
 قارئ مهادية والفتوى على انه ممنوع من التصرف على وجه يتضرر به جاره  
 وان كان يتصرف في ملكه واجاب بان الجار يمنع ان يفتح كوة يشرف  
 منها على جاره قال صاحب بديع نقل ما ذكرناه فقد اختلف الا فتا و  
 بقي ان يقول على ذلك الرواية اشهر وفي الصغرى سكنة غيرنا فذات احد  
 رجل في ارض السكة سئل لم يملك الا باذن جميع اهل السكة الا على والاسفل  
 واما ما يصنع في السكالك فذات من الكنف والجبارين وهذا القديم  
 ان لا يحفظ اقاربهم وراء هذا الوقت كيف لا يملك اقصى الوقت  
 التي يحفظ انفسه من حد متدين وبنيته عليه الامر من الهادي قال الامام  
 ان كانت قديمة تركت قال محمد بن عديته كذلك ان لم يكن فيه مضرة على





احد لم اهديه قال الامام لا بأس بان ينفع الرجل بالبحر في شريعة في  
الطريق وبالذات ياخذ في الطريق فان خاصته انشأت هدمه قبل في  
المتاعب التي يكون في الطريق ليس لاحداث يخاف فيها ولا يرفعها وقيل  
للحنف ان يخاف من رفع المتاعب الشاخصة الى الطريق فانه قد يكر  
في الديات في المتاعب الشاخصة اذا سقط فيجب امراره اخذ  
اصابه الطرف الذي في السكة يضمن وان اصابه الطرف الذي في ملكه لا  
يضمن وان لم يعلم ايها اصابه في القياس لا يضمن وفي الاحتياط يضمن  
التصنف اعتبارا للاحوال قال الامام الطريق اذا كان غيرنا فذلها فها به  
ان يصعد فيه خشب وان يربط الدواب وان تصنوا فيه لا فان  
عطب انسان يضمن من ذلك فاما في الرابطة والكواضيم وكما هو  
فان حفر فيه بكرة او بنى فطعم بذلك انسان ضمن فيؤخذ بان يطم  
البئر ولا يؤخذ بما نقت البئر شجرة الفرمادة الطريق اذا كان لا يضر  
بالطريق فلا بأس به ويطلب لغارها ورفها واكثر فمصادها وان كان  
في مسجد شجرة فمصاده لا بأس بالكلية فها ولا يجوز اخذ درتها رجله  
بيت حايطة بينه وبين جاره فها حب البيت يريد ان يبنى فوق  
هذا البيت غرفة يحب هذا البيت فلا يضمن خشب على هذا الحائط  
وان بنى في حديقته من غير ان يكون معقدا على الحائط مشترك لم يكن  
للجار منهم ربح ماء بين رجلين خربت كلها حتى صارت صمرا لا يجبران  
على العمارة ويقسم الارض بينهما ولو كانت الصفا حوت قائم بنائها  
وادائها الا انه قد ذهب في من اذهب منها اذهب منها بحجر الشريك  
على ان يعرفه جميع الشريك وان كان معسرا قيل للشريك انفق  
انت ان سكت ويكون نصف ذلك دين على شريكك وكذا الحكم  
اذا كان صمرا قسم بينهما وان انكسر شيء منه اجر على عمارة وكذا

الحائط اذا كان عليه جذوع فهو كملو دخل يهدمان كان العاصب  
العلوان بين السفل والعلو ثم يمنعه صاحب السفل حتى يرد عليه  
ما انفق عليه كذا هنا في حوتة مشتركة انفق احدهما في حوتها  
بغير اذن شريكه فليس بمشتركة احد شريكه اذ ان ينفق عليه لم  
يجزى قال الاخر انفق انت فارجم بنصف النفقة في حوتة شريكك بعض  
شركاء السهم الى الكرى فالحاكم الاخر ان يكونا فلهما ان ينفقوه من  
حطب التمر حتى يدفع حصته في قول الج 2 واي يورث دعاء هذا البيت  
في التنازع في محطه وهذه نبذة منها **فصل** في بيان احكام معاينة  
وما يتعلق بها ثم ما فرغ من بيان قسمة الاعيان شرعية في بيان احكام  
الاعراض وهي المهابات واخر من قسمة الاعيان لكونها غرعا ومكرايا  
مفاعلة من الهيئة وهي الخالقة الظاهرة للشيء وقد تبدل الهيئة الفا  
وفي عرف الفقهاء هي عبارة عن قسمة المنافع وهي جائزة لغيرنا و  
القياس ما ياباها لانها مبادلة المنفعة بحبسها وترك القياس بقوله لو  
لها شرب ولكم شرب يوم معلوم وهي المهاباة بعينها والاحتياط اليه فالبينة  
القسمة ولهذا يجوز فيحسب القاض اذا طلبها بعض الشركاء واداه غيره  
وتجوز المهاباة او قسمة المنافع في الاعيان المشتركة التي يمكن الانتفاع  
بها مع بقاء عينها اعلم ان المهاباة مستقاة من الهيئة وهي الحالة  
التي هي للمتهم للشيء والتمهاية تفاعل منها وهذا يتواضعا  
على امرية احواله وحقيقته ان لا ائتمهم برضه هيئة واحدة و  
يختارها وهي جائزة لغيرنا بالكتاب والسنة واجماع الامة اما  
الكتاب فاذا ذكرنا ما قوله تعالى لها شرب ولكم شرب يوم معلوم وهذا  
هو المهاباة واما السنة فاردى انه عليه السلام قسم في غزوة بدر  
كل بعير بين ثلاثة نفر وكانوا يستأذنون في الركوب وعلى جوارها انعقد



اجماع الامة ولان المماثلة قسمه المنافع يصار اليها لتكميل استيفاء المنفعة  
 لتعذر الاجتماع على غير واحدة في الاستماع بها فكانت الكماليات جمعاً  
 للمنافع في زمان واحد لما كانت القسمة جمعاً للنصيب الشحيح في  
 مكان معين فخرجت الكماليات في المنافع بحسب القسمة في الاعيان ولو  
 لم يخرج الكماليات لادى الى تعطيل الاعيان التي لا يمكن قسمتها بغير  
 جبر للقاضي فيها لما جرى في قسمة الاعيان لان القسمة احدى  
 منقسم في استكمال المنفعة لانه جميع المنافع في زمان واحد وانها في  
 جميع على التعاقب ولهذا لو طلب احد الشريكين القسمة والاخر الكمالية  
 يقسم القاضي لانه ابلغ في التامير ولو وقت الكماليات فيما يحتمل القسمة  
 ثم طلب احدهما القسمة وشطر الكمالية لانه ابلغ كذا في التبيين  
 ويجوز عليها ان على الكماليات في دار واحدة على ان يكون هذا  
 من احد كمالياتين بعضاً في موضع معين من دار مشتركة  
 بينهما وهذا في الاخر منهما بعضاً خرمها او هذا في احدهما  
 علوها في سكن علو الدار وهذا في والاخر سكن سفليها و  
 اجتماعت لان القسمة على هذا القسمة جائزة فكذلك الكمالية لان  
 اجتماعها في هذا الوجه اقدار لجميع الانصاف لا مبادلة لانه لو كانت  
 مبادلة لما صح لانها لا يجوز في نفس الواحد قسمه للربوا وقيل  
 هو اقرار من وجه عارضة من وجه وانما قيل ذلك خشية الربوا  
 وكذا القول في مكمل لان كل واحد منهما يترك المال من المنفعة  
 فيما اخذ من صاحبه بوضو وهو لا يتعاقب بنصيب صاحبه  
 فكيف يتصور ان يكون اقراراً للكل او عارضة في البعض والعارية  
 غير لازمة وكماليات لازمة قال في التبيين والوجه انها اقرار  
 من كل وجه في الكمالية في المكمل ولهذا لا يشترط فيها التوقيت

وجاز

وجاز لكل منهما ان يستعمل ما صابه بالكمالية على الشرط ذلك في العقد  
 او لم يشترط كحدوث الكمالية على ملكه ولا كذلك العارية والاجارة وفي الكمالية  
 في الزمان اقرار من وجه ويجوز للمستقر ان ينصب شريكه وكان مبادلة  
 من وجه وتمايه يطلب منه ويجوز ان الكمالية في بيت صغير على ان يكون  
 هذا في زبديه سكرها ويسكن هذا في عروضة البيت سكرها ولم اى للواحد  
 منهما الاجارة واخذ القلة في نوبته على والواحد منهما اجارة ما  
 اصابه في نوبته واخذ غلته لانها قسمه المنافع وقد ملكها فله استقلالها  
 وشرط بعضهم في جواز الاستقلال ان يشترط في العقد كالعارية  
 وليس بشيء كما في الاختيار لما صرحت المنافع تحدث على ملكه وكبر على  
 في عبد على ان يخدم اى العبد هذا اى هذا ملكاً يوماً وهذا اى يكره  
 يوماً كما في بيت صغير ان الكمالية تكون في الزمان ولما كان استيفاء  
 للمنفعة بقدر الامكان فتعين الزمان كما في الاختيار وكجبر في عديد  
 على ان يخدم احدهما اى احد العبد احدهما اى احد المتهايين  
 ويخدم العبد الاخر الشريك الاخر ولو انفق اى امتهيات على ان نفقة  
 كل عبد يعني وان شريك الحكم للعبد على ان يخدم جاز لستحقا كالحلف  
 الكسوة يعني ولا يجوز ذلك في الكسوة لان العادة جرت بالمساحة في الحكم  
 دون الكسوة ولقلة التعادلات في الحكم وكثرة الكسوة كما في الاختيار  
 ويجوز عليها في دارين على ان يسكن هذا اى احد المتهايين هذه الدار  
 وهذا اى يسكن الاخر الاخرى اى الدار الاخرى قال في الاختيار ولو تعاضيا  
 في دارية على ان يسكن كل واحد داراً جبراً واختياراً وهذا عند هاتين  
 اعتبار القسمة الاصل ما عنده قيل وجودها ضرورة لانه لا يمكن  
 قسمتها بعد الوجود ولا ضرورة في الاعيان كما في الاختيار قال في المكمل  
 ولو تعاضيا في عديد عديد او تعاضيا في عديد عديد او تعاضيا

في



قبل لا يجبر اعتبارا بالقيمة وقيل لا يجوز أصلا لا يبيع السكك بالسكك  
 بخلاف القيمة لأنه بعض أحدهما يبيع الآخر وأنه جائز وقيل يجوز  
 مطلقا لقلية التفاوت في المنافع ويكون أفرار ذكره في الاختيار ولا  
 يجوز ذلك أي التهاون على الركوب في دابة أو في دابتين لا يترابيهما  
 عند أبيه خلافا لهما يعني وعندهما يجوز اعتبارا بقيمة الأعيان ولا يترابيهما  
 أن الركوب يختلف باختلاف الركاب لأن منهم حادق وجاهل فلا يحصل  
 المعادلة بخلاف العبد فإنه يخدم باختياره فلا يتحمل فوق حاقته والديانة  
 وهذه العلة في استغلال الدواب أيضا لما في الاختيار ويجوز أي التهاون  
 في استغلال دار واحدة أو دارين لأن النظر عدم التغير في العقار هذا هذه  
 وهذا الأخرى أي عيانت يأخذ هذا غلة هذه الدار هذا غلة هذه لا  
 يجوز التهاون في استغلال عبيد واحد أو دابة واحدة والفرق أن أحد  
 التخصيصين متقدم على الآخر في الاستغناء والاعتدال ثابت وقت لها ياب  
 والنظر بقاءه في العقار دون الحيوان لتواليه لطلب التغير عليه دون  
 العقار فتتغير المعادلة فيه وفي استغلال الدارين خلاف ذلك جائز أيضا  
 في كل الرواية لما في المنع ما زاد في نوبة أحدهما في الدار الواحدة مشترك  
 يعني ولو زاد غلة الدار الواحدة في نوبة أحدهما على الغلة في نوبة الآخر  
 يشتركان في الزيادة تحقيقا في التعديل لا في الدارين يعني ولو تهاونا على  
 الاستغلال في الدارين وفضلت غلة أحدهما لا يشتركان فيه لأن معنى  
 الأفرار راجع في الدارين لا اتحاد زمان الاستغناء فان كل واحد منهما  
 يحصل في الغلة في الوقت الذي يحصل لهما صاحبها قال في المنع وتهيئة على  
 الاستغلال في الدارين جائز أيضا في كل الرواية ولو فضل غلة أحدهما لا  
 يشتركان فيه بخلاف الدار الواحدة والفرق أن في الدارين ديارا  
 معنى التمييز والأفرار راجع لا اتحاد زمان الاستغناء وفي الدار الواحدة

متعاقبة

متعاقبة الوصول أي وصول المستغنى فاعترف بفساد جعل كل واحد في نوبته  
 كالركوب على صاحبه فلهذا يرد عليه حصته من الغنم انتهى وكذا إذا كان  
 التهاون في المنافع فاستغنى أحدهما في نوبة زيادة لا يشتركان في الزيادة  
 لأن التهاون يقع في المنافع فيجب للمعادلة في زيادة بالتفاوت في الغلة لا يبين فوت  
 المعادلة في المنافع فان يشتركان قد يستويان ثم يختلفان في العبد عند  
 العقد كذا في التبيين وفي استغلال عبيد مشتركين بين بكر وخالد  
 هذا أي هذا الاستغلال هذا أي لبكر وهذا أي خالد الاستغلال لا خري الخالد  
 لا يجد رأي التهاون يعني ولو تهاونا في غلة عبيد عيانت يأخذ هذا غلة  
 هذا العبد وهذا غلة هذا العبد لا يجوز عند أبيه خلافا لهما وقال أبو بكر  
 ومحمد يجوز في العبد لأن الغلة بدل المنفعة يجوز كما بالمنفعة ولا التفاوت  
 في استغلال العبيد إذا استويا في الكوفة والمنفعة قليل وقيل هذا بناء  
 على اختلافهم في القيمة ولهذا لا يجوز في الواحد إجماعا ولا يترابيهما أن الأجرة  
 يجب بالعدل لو سلم ولم يعمل لأجره فكان فيه خسر ولا يترابيهما يخدم من  
 يستأجره فلا يقع المعادلة والتفاوت بينهما فاحس لتفاوتهما في الأمانة  
 والمخاطرة والهداية إلى العمل فيكون أجره أكثر من الآخر فلا يوجد المعادلة  
 وعلى هذا الدبستان يعني وعلى هذا الخلاف غلة الدارين لما مر ولا يجوز في العبد  
 الواحدة ولا في الدارين الواحدة إجماعا لما مر ولا يجوز أي التهاون في عشر كعمر  
 أولئك غنم أم لا لا بد غنم أو أولادها أي الغنم لأن الهيايات قسمة المنافع  
 وفي هذا يستحق للأعيان وما يحصل من ذلك متفاوت ولا يجوز قسمة  
 الأعيان إلا بالتعديل ولا تسمى المنافع فيلزم وجودها ضرورة لأنه لا يمكن  
 قسمتها بعد وجود ولا ضرورة الأعيان كما في الاختيار قال في المنع ولو  
 تهاونا في غلة عبيد أو تهاونا في غلة بئر أو بئر أو تهاونا في غلة بئر أو بئر  
 في ركوب بئر أو بئر أو تهاونا في غلة بئر أو بئر أو تهاونا في غلة بئر أو بئر







لو شئت الارض ولم يرض احد الشريكين بنصيب ثم زرع بعد ذلك لم يجز  
يرتد بالرد دورين خمسة نفر ما في احدى نصيب من الاخر من الطريق  
فابيع جائز وليس للمشتري ان يحرر هذا الطريق الا ان يترك دار  
البايع الذي كان له الطريق وفي النوازل لو اراد ان يتخذ داره  
ستائلا ليس بجائز ان يمنع ان كانت الارض مملوكة لا يتعدى الى جدار  
الجيران هنر وان كانت رخصة فلم يمنع وكذا لو جعل مكانا في حوزة  
او مقصورة او حاما او اصطبل هذا جواز المشايخ وعليه مفتون وان  
كان بجارين سلخ احدى الارضين وسلخ الاخر للغير وسيل الاول على السلخ  
الاسفل اراد ما كان السفل اعلاها او بين عليهما ذلك ولا يمكن الا على  
منع بل يطالب به حتى يسيل ما في الى طرفه فيجوز وان انهدم السفل اهدم  
الما كان لم يملك الا على تليفه للضرورة بالاسماء بل يعرف بما له ويمتنع من  
الانتفاع حتى يعطى ما انفق حائط بينهما ولا حدهما بنات وزوجته لا  
يجوز الا على العمارة قال الفقيه لا بد من ستة بينهما في هذا الزمان  
لان هذا الزمان زمان فساد والزمان الاول زمان صلاح وعن الامام  
ان رجلا اشكى اليه من بعض جيرانه في داره قال احضر في دارك بعرب  
تلك البر بالوعة ففعل او كان يتجسس الاول فكسها ما جها ففرج  
اشكى وذهبت محدة والاركان بعرب تلك البر بالوعة ففعل وكان يتجسس الاول  
فكسها ما جها في حوزة مشيكة انفق احدى الارضين عارضا بلا اذن  
الاخر لا يكون متطوعا لانه لا يصلح الانتفاع بنصيب نفسه الا بذلك  
ولو دفع مثلا محالة فمات الباعث في بعض السنة فانفق رب السفل  
بغير امر القاض لا يكون مشريا ويرجع به في الترد ولو انفق في غيبة  
البايع كان مشريا الا ان يكون باعنا في الاصل في هذا النوع ان  
كل ما جبر على السفل مع ما جبه فاذا فعل احدى الارضين فهو متطوع والآخر

لا يجز ليس بمطوع وعلى هذا شهرين رجلين كراه احدى الارضين متطوع  
وكذا السخينة يتخذ فيها الفرج او حارس خرب منه شيئا قليل او عديدين  
رجلين جنه هذا احدى الارضين لا يجز شريكه على فعل هذه الاشياء اما الذي لم  
عرفه فوق بيت رجل اذا انهدم لا يجز صاحب البيت على البناء فاذا بنى  
هذه الفرجة السفل لم يكن متطوعا وذكر في كسبية لاحد شريكه حائط  
انهدم ان يمنع عن البناء لانه ان شئ قاسم الارض الحائط نصفين  
ولو بنى احدى الارضين لم ان يرجع على شريكه لانه ليس له ان ياخذها بالبناء  
شيئا فكان متطوعا اذا لم يكن لهما عليه حصة الا ان كانا في السفل  
حمولة فانهما في بناء احدى الارضين لا يمكن ان ياخذ متطوعا وهو  
يبيع حمولته ويمنع الذي لم يبن عن وضع حمولة حتى ياخذ منه نصف ما انفق  
وهو قد لا يحاسبنا قال ابو الليث انما يرجع اذا بنى بامر الحاكم اما بغير امره  
فلا يرجع بغيره بمنزلة العلو والسفل اذا انهدم في بناء ما جبه السفل  
بغير امرهما جبه السفل وانما في متطوع قال محمد روي في الارض والكرم  
بين حاضر وغائب او بالغ وبنيته يرفع الارض المتأخر ولو لم يرفع في الارض  
او روي بحضته ويوقف حصته الغائب يضيف له وفي الكرم يقوم عليه فان  
ادركت الثمر يبيعها رباخذ حصته ويوقف حصته الغائب له فاذا قدم  
الغائب فان شئ ضمنه ونشأ اجازته وان لم يقدم فنصيبه للفقير  
ولو ادى الخراج كان متطوعا خادم بين اثنين غائب احدى الارضين فليس  
ان يستقدم بحضته وفي الدابة لا يركبها للتخاوت في الركوب احدهما  
عبد يستخدم بغير اذن شريكه فمات في خدمته لا يضمن وفي النوازل  
هناهم بضمه ولو بنى احد الشريكين في الارض مشيكة بغير اذن الشريك  
فللشريك الاخر ان يفتق البناء لان له منصرفه بنصيب نفسه و  
التجسس غير ممكن وكذا الفرس ولو تهايش في البقرة على ان يكون عند



عند كل واحد منهما خمسة عشر يوما يجلب ليشها فعنده مهابة بالحنة  
ولا يجلب فضل الذهب لاجلها وان جعل في حل لانه هبة من يجهل مقتضى  
الان يجعل في حل بعد الاستهلاك في كل لات الاول هبة من يجهل مقتضى  
هبة الدين يجوز الملامح جامع الفوائد في المنية تهايا في تحمل عاتقها  
كلوا حد منها طائفة ويستثمرها لم يجز كذا البقرة والغنم انشور وفي  
خزانة الفوائد تهايا في شجرة عاتقها لا يجوز هذا عشر سنة وبالك  
الاخر سنة اخرى لا يجوز وكذا الاقسام وجميع الحيوانات اذا تهايا على  
ان يكون ولها وبنيها وصدفها سنة لهذا سنة لا يجوز ذلك  
بينهما عبد بين رجلين طلب احدهما من المتاع في مهابة في الحذمة و  
اي الاخر فالتا في وجهه ذلك في الصفري اد من بين رجلين وليس لاحدهما  
ان يزوج قدر حصته وفي الدار ان يسكن في نوادرهم ليس له ذلك  
في الوجه اذا كان لرجل ثلث في ملكه فخره شجرها الى ملكه غيره فاراد  
الاخر قطعها له ذلك انشور وفي قاضي خان وعن محمد بن ابي الحسن اذا كان لثلاث  
امساك قدر قامة الرجل فاراد احد الشريكين ان يزوج في حوله ليس له ذلك  
اذا لم يتركه حاشي بين رجلين لاحدهما عليه جذوع وارا دالاخر ان  
يضع عليه جذوعا مثل جذوع صاحب بطنه الاخر ان يجزى لا يجوز  
ذلك قال الشيخ الامام ابو القاسم يقال لصاحب الجذوع ان شئت قطع  
عنه ما يمكن لشريكه من تحمل وان شئت فارفع حمله حتى يستويا  
لان صاحب تحمل ان كان وضع بطير ذن الشريك فله وان وضع  
باذنه فهو عارته ومطرية غير لازمة وهو كذا بين رجلين لاحدهما  
سكن وارا دالاخر ان يسكن فيها والدار لا تنسخ سكنها فلهما  
يتهايا في قامة قال صاحب ابو الليث وعن ابي بكر علفه هذا  
قال ويقول لابي القاسم الاخر ذلك ان موضع حاشي لو كان عريضا

يكنى

ان يسكنها والى  
ان يسكنها والى  
ان يسكنها والى

يمكن لكل واحد منهما ان يبنى حاشي في نصيبه بعد العتمة لا يجوز  
الابن على البناء وان لم يكن كذلك لمسألة بعد هذا على وجه اربعة  
احدهما ان يبنيهما هذا الحاشي وفي هذا الوجه لا يجوز الابن على البناء  
الا اذا كان الاخر يكتسبه الى الستة في جبر الابن وهذا اختياره الفقيه ابي  
الليث هذا اذا ائتمن حاشي ولو كانت حاشي مخوفا فهدم احدهما  
فهو والاول سواء وقد ذكرنا هذا فيما اذا كان لكل واحد منهما عليه حصة  
فوهن فهدم ارفعه احدهما وبناه من مال كذا وان كان جميع فهدم  
احدهما بجبر الابن هدمه على البناء وان هدماه جميعا وارا داحدهما  
وابي الاخر بجبر الابن ايضا حمام يبيع رجله عاب قدره او حوضه او  
سكنه منه واحتاج الى مرمية فاراد احدهما مرمية وارا دالاخر اختلافنا  
فيه قال بعضهم يوارجها القاضيه لهما وترميا بالاجرة احتج اديان  
لاحدهما بالاجارة ومردته من الاجرة قبل هذا قول ابي يوسف ومحمد لان  
عندهما يجوز ان يبيع حاشي ويشتري عليه قولا لهما قال بعضهم القاضيه  
بازد من غير الابن بالاتفاق عليه ثم عني صاحب من الاستفاد به حتى يؤدى  
حسته والغنى على هذا الحق لدار بين رجلين انهدمت اديان بين  
رجلين ائتمن ببناء احدهما لا يزوج هو على شريكه بيش لات الدار  
يجوز العتمة فاذا امكنه ان يفسد يكون متبرعا بالبناء والبيوت كذلك  
اذا كان كبير لا يجوز العتمة قال وكذلك لهما ان اذا خرب الله وصار ساحة  
وكذلك السر ادا به اذا امتن من شجرة فله ان يطالب شريكه  
بالبناء فاذا لم يطالبه واصلحها وخرقها كان متبرعا بالبناء قاضيه خان  
في اخر كتاب الصلح وقامه ينظره وقد ذكرنا بعضه في كتاب الصلح من  
هذا الصلح في هذا الكتاب وذكر ايضا فيه في فضل مهابة التهايا في السكن  
جائز اذا فعل بتر احدهما اما اذا تهايا على ان يوارجها هذا







عندما يترك ويحدو به أي بقولهما ينفع لهما لهما من الناس ولا حاجة اليها  
 فان صاحب المال قد لا يقدر على العمل والمهنتى اليه قد لا يجد المال  
 فثبت كحاجة الى انعقاد هذه العقد بينهما بخلاف دفع الغنم  
 ودود الفرس معاملة بنصف الزوال لانه لا اثر للعمل فيها في حصول الزيادة  
 فلم يتحقق الشراكة مع ان ليس فيها عرف وفي المزارعة عمل صحى بنو  
 التسابيح وصحى بنو من بعد هم الى يومنا هذا لا تكسر وقدعا من رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم اهل خيبر على نصف ما يخرج من ثمر او زرع  
 ذكره في النبوة قال خبيري وابو هو مدنى فرع هذه المسائل الى  
 مسائل المزارعة على اصوله أي يجوز أي على اصوله لو كان يجوز العلم ان  
 الناس لا يخلدون بقوله أي في هذه المسئلة قاله جامع الرجز لاتصح  
 المزارعة عند ابو الا اذا كانت البذر والآلات لصاحب الارض او للعامل  
 فيكون صاحب مستأجر للعامل والعامل للارض باجرة ومدة معلومة  
 ويكون الضاحب مستأجر للآلات له البعوض كزارع بالسراخنة وهذا  
 حيلة زوال كذبك عنده وانما لم ينعج بدونها لا خلافا فيه من الصحاح  
 والتابعين لتعارض الاخبار عن سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم و  
 وقضى ابو يوسف بفسادها بلا جدول بينه عنها اشد الشهور كذا في كفاية  
 ويدل عليه انه فرع عليها مسائل كثيرة قال محمد فرع انا فارس فيها  
 لانه فرع عليها وارجله الوقت لانه لم يفرع عليه يعني لم يرب ابو يوسف  
 المزارعة جائز لكن فرع عليها وقال لوجود زتها لكان يجوز في كذا  
 ولا يجوز في كذا وانما فيها جائز ولم يجوز الوقت ولم يفرع عليها فانما فيها راجل  
 كذا في كفاية ويشرط في أي في المزارعة صلاحية الارض للزراعة أي  
 عند العقد فلو كانت فيها قوايم سقطت وسقطت المزارعة فسدت  
 الا اذا صاف الوقت فراغ الارض في يجوز عليها على ما قال الفضل

فيما يخصه وانما شرط ليحصل الحق اذ هو كالمكسب بشرط اهلية صاحبه  
 وصاحب الارض والمزارع لان العقد لا يجل الا من الاهل وهو كونهما  
 حرة بالغة او عبدا وصيا ما دونين او زبيد ويشترط تغيير  
 المدة أي ذكر مدة قدر ما يتمكن فيها من الزراعة واكثر ولا يكون قد رما  
 لا يبيع اليه ملكها او يشرأ أحدهما عن محمد بن سلمة لا يشترط بيان  
 المدة ويقع على سنة واحدة وبه اخذ ابو العباس وفي الثانية شرائط  
 جواز المزارعة سست منها بيان الوقت فاذا دفع ارضه ولم يذكر  
 الوقت لا يبيع المزارعة وانما قال ذلك لان المزارعة اجارة فان البذر  
 لو كانت سنة قبل صاحب الارض كانت المزارعة هبة واللعامل وان  
 كانت البذر في قبل للعامل فهو هبة للمزارع ولهذا قال الفقيه كذا في كفاية  
 المزارع ارضه هذه به بذر في ان يكون مزارع بيننا نصفه كانت  
 مزارعة وكذا لو قال للعامل ذلك لصاحب الارض ومنها في لا تميز معلومة  
 الا ببيان الوقت قاله في كذا في كفاية لا يشترط بيان المدة ويكون المزارعة  
 على اداء السنة على اول زرع يكون في تلك السنة قالوا انما اجاب بفساد  
 المزارعة في الكتاب اذا لم يبين المدة لان اول وقت المزارعة في بلاد  
 هم غير معلوم وفي بلادنا معلوم لا يتقدم ولا يتأخر الا بسبب الاترك  
 بان وقت المعاملة لما كانت معلوما لا يشترط فيها بيان الوقت  
 مستحسنا والفتوى في بيان الوقت على وجه الكتاب كذا ذكره في  
 انتهى قلت وفي البشارة ببيان المدة ويقع على اول زرع يكره زرعها  
 واحدا وبه اخذ الفقيه وعليه المفتون وانما شرط بمحدثات المدة في  
 الكوفة وكذا في بلاد وقتها متفوتة عندهم وابتدأها واستنهاها  
 مجهول عندهم ووقت المسافات معلوم وفي بلادنا وقت المزارعة  
 معلوم انتهى وتعيين رب البذر وانما شرط معرفة رب البذر في المزارعة



وشرط تعيين جنس أي البذر لانت الاجرة منه فلا بد من بين جنس البذر  
 الاجرة ويشترط تعيين نصيب الاخر لا يستحق عوضا بالشرط ولا بد  
 ان يكون العوض معلوما فان لم اجرة معلومة او ارضه فلا بد ان يكون معلوما  
 كما في النخل وما بيان مقدار البذر ففي فتاوى قاض خات ولا يشترط بيان  
 مقدار البذر لان ذلك يصير معلوما باعلام الارض قال وان لم يبين جنس  
 البذر ان كان البذر من قبل صاحب الارض جائز لان في جهة المزارعة  
 لا يتأكد القاء البذر وعند القاء البذر يصير الاجرة معلوما باعلام عند التأكد  
 يكون بمنزلة الاعلام وقت العقد كما لو كانت اجرة البذر للركوب ولم يبين الركاب  
 او الحمل ولم يبين لكل لم يصح الاجارة ثم يغلب جائز عند الركوب  
 وعند الحمل وعند موت كان البذر من قبل العامل ولم يبين جنس البذر كانت  
 المزارعة فاسدة لانها لا تمتد في حق صاحب الارض قبل القاء البذر فلا يجوز  
 الا اذا فوض الامر الى العامل على وجه معلوم بان قال رب الارض علم ان  
 تزرعها ما بدلك وما بدلك لانها فوضت الامر اليه فتدبره بالبحر  
 وان لم يفوض الامر اليه على وجه معلوم وكان البذر من قبل العامل ولم  
 يبين جنس البذر فسدت المزارعة فاذا زرعتها شيئا تغلب جائز  
 وتما من بيان البذر من جنس ارض اجرة مختلفة يعرف بها  
 ويشترط التحلية بين الارض والمعامل لان بذلك يتمكن من العمل حتى لو  
 شرط في العقد ما يفوت به التحلية وهذا عيب في الارض مع العامل لانهم  
 كما في النخل ويشترط الشركة في الخارج بان يكون كل واحد منهما  
 الصارفة لان الحق منها فتعقد اجارة في الابتداء وستم شرعية في  
 الانتهاء فلا شرط يؤدي الى قطع الشركة عند هالك في الاصل  
 ثم مخرج على هذا الشرط فقال فتفسد المزارعة ان شرط لاجدهما  
 قفلات جميع فينزه هوهم لمقدار معلوم وهو غايته كما فيكم معينة

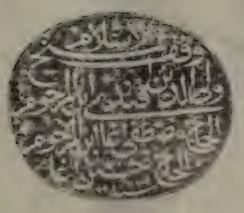
لا يؤدي الى قطع الشركة في بعض القسم او في الكل اذا لم يخرج الارض اكثر  
 من ذلك او شرط لاجدهما ما يخرج من موضع معين كالماذيات  
 يعني كما شرط لاجدهما الماذايات جمع ما ذيات وهو فارس مغرب  
 وهو نهر عظيم من نجد ولا يسمى به لانه يتولد منه انهار صغار كذا في مكة  
 الحجج والسواقي جميع ساقية وهو فوق الجداول دون منهر كذا في المغرب وفي  
 شرح الحجج وهو انهار صغار وفي صنف الماذايات اصغر من الجدول والساقية  
 فوق الجدول دون النهر فيكون الماذايات والساقية من الالف ظنرا دقة  
 وانما نفس الجواز ان لا يخرج الا من ذلك الموضع فيكون الشركة قاطبة  
 للشركة او شرط ان يرفق اي صاحب البذر قدر البذر او يرفق بالخارج  
 اي الخارج هو الموطى اذا كانت الارض خارجة ويقسم ما بقى بعد رنم  
 لاحتمال ان يخرج مقدار البذر او الخارج المدفوع فيقطع الشركة قال فيهم  
 الشية ومما ادخله في هذا هو الموطى بان كان الموصوف على الارض  
 دراهم مسماة او قفلات مسماة او منها واما اذا كان الخارج خراج  
 متقاسمة بان كان الموصوف على الارض نصف نخلة او ثلثه او نحو ذلك من  
 الخراج كايام فلا يشترط رفو لانه لا يؤدي الى قطع الشركة وهو محله  
 لرفع قدر بذره انتهى او شرط ان يكون التبن لاجدهما والحب  
 لالاخر وانما تغلب قطع الشركة فيما هو الحق او شرط ان يكون الحب بينهما  
 والتبن ليرب البذر لانه شرط مخالف لمقتضى العقد وهو الشركة فيما  
 يصيب افة فلا يتعقد حب ولا يخرج الا التبن او شرط ان يكون التبن  
 بينهما وحب لاجدهما وانما تغلب لا يؤدي الى قطع الشركة فيما هو الحق  
 وهو حب فتفسد المزارعة بشرط احدى هذه الشروط قال في جامع الرموز  
 والمخرج يستحق جوارها بمردان بقدر المزارعة عمل انا في ارضه  
 مزارعة ويضيه المصحب بذلك فان هو المعروف لان في الجواهر



يعني لا يشرط ان يقول مالك الارض دفعتها اليك مزارعة بكذا او  
 يقول العامل قبلت لما مر قال النسخ في المستصفى وكنهه لا يجاب  
 والقبول وشرايط جوازها ستة على ما عرف وحكمها بثبوت الشركة  
 في المزارعة وانما خص الثلث والربيع لمكان العادة في ذلك الزمان بهما  
 وموافقة للفظ الحديث فانه عليه السلام نهى عن المخابرة بالثلث والربيع ولا  
 يقال لما كان مذهبه اي ابره فساد المزارعة كيف يتأخر شوبها قبل  
 انما فرج بقوله في هذه المسئلة ففرغ على اصوله ان لو كان يرى جوازها  
 لا يأن العلم انتهى وان شرط كون الحب بينهما والثلث لرب البذر  
 او شرط رفع العكر وقسمه الباقى في العشرة صحت اي المزارعة  
 لان في الاول الشرط يتحقق العقد فانه انما ملكه في الثاني لا يردى الى قطع  
 الشركة لانه متى كان في المزارعة لا بد ان يبقى بعد تسعة اعشار فبقى  
 الشركة فيه بخلاف المزارعة لانه قد لا يخرج الا ذلك القدر وان لم يشرط  
 للثمن لانه لو شرط الحب نصفين وسكننا عن الثمن صحت المزارعة لانها  
 شرط الشركة فيما هو لائق وطريقه السكوت عن البيع لا يوجب بطلان  
 العقد في الاصل فهو اي الثمن يكون بينهما لانه بيع الحب فيعطى له  
 حكمه ويقل الثمن لرب البذر لانه انما ملكه وغيره انما يستحق بالشرط و  
 لا شرط وفي حقه لا يحتاج الى الشرط كسب المال في المزارعة واجرم الحصاد  
 والرفاع اي اجر رفع ما حصد من ثمره موضع جمع في مكان والديار  
 وهو ادارة البقر بالاهل عليه ليصلح للتدبير واجر التدبير وهو تمثيل  
 المحبوب عن شئها بالزجر اي على المتعاقدين بالحمص اي بقدر حصته  
 يعني على مقدار حقه قهما بلهما قال النسخ ابو الليث في المزارعة حصة  
 اذا شرط على صاحب الارض لا تقصد مزارعة ان يكره الارض و  
 يسترنها ويكره الانهار وجميع ممتلكاته ويحصد ما انتهى قال في المزارعة

الجميع

الجميع وهذا الحكم غير مختص بما اذا انقضت مدة المزارعة قبل الادراك  
 بل عام في جميع المزارعات لان الواجب على العامل قبل الادراك ما لا بد  
 للمزارع منه كالسقي والحفظ وما بعد الادراك بالعقد انتهى بانتهاء  
 المزارعة فيكون عليهما ما لا بد منه من العمل فان شرط اي العمل الذي  
 يكون بعد انتهاء المزارعة كالحصاد وغيره على العامل فسدت اي  
 المزارعة لانه شرط لا يقتضيه العقد وفيه منفعة لاحدهما فهم منه  
 انهما ان شرط على مقتضى المزارعة وهو كل عمل ينبت ويحصد  
 وينزل في المزارعة لا يغني كذا في شرح المجمع وعن ابي يوسف انه اي شرط  
 هذه الاعمال على العامل يوجب ولو شرط عليه بحكم العرف لما لو اشترى  
 خطبا في محصر لا يجب عليه ان يبيع ان يحمله الى منزل المشتري واذا شرط  
 عليه يلزمه بحكم العرف كذا في شرح المجمع وهو الاصح ومروى عن ابي  
 في ايضا لما في شرح المجمع نقلا عن ثمانية وعليه اي على قول ابي يوسف  
 الفتوى لان الناس تعارفوا ذلك وتعاذوا عليه كالاكتفاء و  
 شرطه اي شرط يشر من الاعمال المذكورة على رب الارض مفسده  
 للمزارعة اتفاقا فالما سانه شرط لا يقتضيه العقد فيكون فاسدا  
 ومزارعة فاما يغيب بالشرط مفسده كذا في المجمع وفي البئرزية والنفقة  
 والمحل الذي يشر رب الارض بشرط الحصاد وجوز له ما يخرج بلوغه ولو شرط  
 كرى الانهار واصولها مسمنة على ربهما جاز من ايها كان البذر  
 وان على المزارع فسدت من ايها كان البذر ونحو ذلك للمزارع ان  
 البذر منه وان شرط لربهما على المزارع جاز من ايها كان البذر وان على  
 ربهما ان البذر من المزارع الا بالشرط بعض العمل على ربهما فانه يمنع  
 التولية فصار جميع العمل بشرط الحصاد على رب الارض وان البذر  
 من ربهما ان لم يبدل للكراب وقتا فسدت كجباله وقتها لا التسليم





بعده وان يبين وقته جان وتماحه يعرف فيها وان شرط القاء السريقين  
 على المزارع فسدت من ايها كانت والخاصة لك المزارع ان البذر  
 منه وعليه اجر مثل الارض وسياحة تمامه وما في فعل يكون قبل الادراك  
 اي قبل ادراك المزارع كالسقي وكحفظ فهو على المزارع اي واجب على  
 العامل وكذا ما لا بد للمزارع منه كما مر وان لم يشرط اي ذلك على  
 العامل لانه واجب عليه وان وصليته واذا كانت البذر والارض لاحدهما  
 والعمل والبقر لآخر او كانت الارض لاحدهما والباقية اي البذر والبقر  
 والعمل لآخر او كانت العمل لاحدهما والبقرية اي البذر والارض والبقر  
 للآخر صحت اي المزارعة لانه يستجير للارض او العامل اما الاول فلانه  
 استجير للعامل والبقرية العمل فكانت تابعة له لا يعلق بها اجرة  
 لانه لا يشرط فكلت الاجر له بازاء خياطته لا بزره واما الثاني فهو  
 يستجير للارض كبعث معلوم من المزارع فيجوز له ان يستأجرها بديارهم  
 معلومة واما الثالث وهو ان يكون العمل من واحد والارض والبذر  
 والبقر من الآخر فهو يستجير للعامل لعمله بالهستعمل اي بالهستأجر  
 فصار له ان يستأجر خياصا ليحيط بآبيرة المستأجر كون كانت  
 الارض والبقر لاحدهما والعمل والبقر والبذر للآخر بطلت اي  
 المزارعة لان صاحب الارض يستأجر الارض والبقر ويستجير بالبقر  
 يجوز من المزارع مقصودا لا يمنع لان منفعة الارض قوة في طبعها  
 تحصل بها كما في غلة الانبات ومنفعة البقر صلاحية في اكلها  
 العمل في السقي فلا يتجانس بينهما حتى يجعل تبعاً للارض وشرط  
 التحية الاتكاد فصار شرطاً مفيداً واستراط البقر على صاحب الارض  
 تفقد الاجارة كما في التبيين وفي كجوهرة ولو جمع بين الارض و  
 البقرة حتى فسدت المزارعة فقال منهما مزارعاً مثل الارض والبقر هو

الصحيح استعملت ماعدا ما اذا كانت البقرة مع العامل بحيث يجوز له البقر  
 امكن جعله تبعاً لهما ومنفعة البقر صلاحية في اكلها لا في التبيين وقد ذكرنا  
 لآبيرة الخياط وعن ابي يوسف انه يجوز للعامل والقياس يشترط بها لانه يستجير  
 الارض ببعض المزارع فيجوز فيجعل البقر والظ الاول كما في التبيين وقد ذكرنا  
 وجهه وكذا اي مثل ما تقدم من حكم البقر تبعاً للارض فينبغي بطلت المزارعة  
 لو كانت البذر والبقر لاحدهما والعمل لآخر او كانت البذر لاحدهما والباقية  
 اي الارض والبقر والعمل لآخر اما الاول فلما ذكرنا ان الارض لا يمكن جعلها  
 تبعاً لعمله لا خلاص المنافع فسدت المزارعة واما الثاني فدهما اذا كانت  
 البذر لآخر او الباقية لآخر فلا يشرط ان العامل اجير فلا يمكن ان يجعل الارض  
 تبعاً لآخر لا خلاص منفعتها فصار نظير البقر والارض من واحد والباقية من  
 الآخر وهي المسئلة الاولى ولان السري لم يرد به والمزارع لرب البذر  
 في الوجهين في رواية اعتبر راساً للمزارعة فصار مفسدة وفي رواية لرب الارض  
 وبغير مستقرض البذر قابضاً له بالتصا له بارضه دعى ابي يوسف انه  
 يجوز للعامل كما في التبيين وفي رواية اخرى انه لا يذكر في التبيين  
 وهو ان يكون البقر من واحد والباقية من الآخر قالوا هو قاسد وينبغي  
 ان يجوز بالقياس على العامل دعه او على الارض وحدها فانه يجوز  
 ان يستأجر البقر كما يجوز ان يستأجر العامل ادم الارض ويجوز  
 عنه ان يقيس بالقياس لا يجوز المزارعة لما فيها من الاستيجار ببعض فانه  
 وهو لا يجوز واما تركت ذلك بالآخر والاكثر ورد في الاستيجار للعامل  
 او الارض فيبقى ما وراه على الاصل اذا استيجار من باجرة غير مشارة  
 اليه ولا في الذمة لا يجوز وقد ورد في الاستيجار للارض او العامل في  
 المزارعة فيخصر عليه انتهى وفي الاختيار اربعة اشكال كواعط  
 عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم من قبل احدهم الارض



ومن قبل الاخر البذر ومن الارض الاخر البذر ومن قبل الاخر العمل فاجعلها روضة  
 الله عليه السلام قال ابو جعفر الحلي في شرح الآثار فترعوا ثم حصدا ثم  
 اتوا النبي صلى الله عليه وسلم فعملوا البذر وجعلوا صاحب العمل  
 اجرا معلوما وجعلوا صاحب البذر كل يوم درهمين قالوا والى الارض انتهى فلتاثر  
 ان يقول انه قد منع لكسيرا في الصحة ومساودة صورة كثيرة اما في الاول  
 فانه مع ان يكون الارض لا حد والبذر لاخر والعمل منها والحقارة  
 نصفان وان يكون البذر لا حد والعمل لاخر والارض منها والحقارة نصفان  
 او من العامل وله ثلث الحمار في التسمية وان يكون البذر لا الارض والبذر  
 واحد لا حدهما والعمل والبذر لاخر في التسمية عن بطن الائمة وان يكون  
 البذر لا حد والبذر والارض والعمل نصفان والحقارة في التسمية  
 اما ان لا يحد لا يحد ان يكون للارض لا حد في التسمية وان يكون  
 البذر والبذر لا حد والارض لا حد والعمل لا حد وان يكون الارض والبذر  
 لا حد والبذر لا حد والعمل وان يكون الارض والبذر والعمل لا حد والبذر  
 بينهما في العباد وان يكون البذر والعمل لا حد والبذر لا الارض  
 وان يكون العبد او البذر والعبد او البذر والعبد او الارض والعبد والبذر  
 لاخر والباقي لاخر في التسمية فوضع بطلان ما قلنا ان يحد جميعه  
 في التسمية ايضا ان تكون ارض بين رجلين فيزرعها على ان البذر  
 والالة والعمل منها جميعا وما رزقه الله تعالى منها من شيء فيبينهما  
 نصفين فان ذلك جائز فان اشترى ان يكون ما خرج من الارض  
 بينهما الثلث او ارباعا او اخماسا فكانت احدهما افضل عملا وافضل  
 الة وافضل بئرا من صاحبها لم يحد ذلك قالوا بمزارعة لا يخرج من  
 وجهه اما ان يكون البذر من رب الارض اما ان يكون من المزارع  
 فان كان البذر من رب الارض فهو على ثلاثة اوجه الاول ان

يشترط

يشترط البذر والعمل على نفسه من غير عمل نفسه فهو جائز ويكون العمل على  
 المزارع وان كان ان يشترط البذر والالة والعمل على المزارع فهو جائز  
 ايضا وان كان ان يكونا عنها فيكون في هذه الحالة كانه اشترطها  
 على نفسه فهي عليه وان كان البذر من المزارع فهو ايضا على ثلاثة اوجه  
 احدها ان يشترط المزارع البذر والالة والعمل على نفسه فهو جائز وان كان  
 ان يشترطها على رب الارض فهو فاسد وان كان ان يكون مسكوتا  
 عنها فهو على المزارع والالة العمل يقع على العمل قالوا اما الفاسد فهو على  
 عشرة اوجه احدها ان يدفع الرجل بئرا على الانفراد او بئرا على الانفراد  
 او عبدا على الانفراد او عبدا او بئرا او بئرا او بئرا او بئرا او بئرا  
 عبدا فان هذه كلها فاسدة انتهى وفي البئر في المزارعة على سبعة  
 اوجه الاول ان يقع الارض من احدهما والباقي من الاخر او يكون العمل  
 من احدهما والباقي من الاخر او الارض والبذر من احدهما والبذر  
 العمل مع الالة من احدهما والحقارة لانه اما سيجي رالارض او سيجي ر  
 العمل ليعمل بالآلة صاحب الارض او سيجي رالعامل ليعمل بالآلة نفسه  
 والرابع ان يكون البذر من العامل والبذر من صاحب الارض وهذا فاسد  
 في الرواية وعن الثامنة انه يجوز وصفتي على الرواية لعدم المجتنب  
 بين نفع البذر والارض فلا يكون بينهما المجتنب والبذر من واحد والباقي من  
 اخر والباقي فاسد لما ذكرنا والسابع البذر والبذر من واحد والبذر  
 من واحد ومما اخرجناه البقرة من اخر وان فاسد السابع البذر من  
 واحد والباقي من اخر فاسد وعلى هذا لو اخذوا رجلان ارض رجل  
 على ان يكون البذر من احدهما والبذر والعمل من الاخر لا يحد فلو ذهب  
 الرزح لا يحد صاحب البذر فلو لا يجوز اذا كان عن واحد  
 لا يجوز عن اثنين وقال بعد ورقة ارض اراد ان ياخذ من اخر بئرا



ليزرعها انصافا فاما بحيلة ان يشتري صاحب البذر نصف البذر  
ويبيع به الباع منه ثم يقول ازرعها علي ان الخارج بيننا انصافا  
ومن اراد الشركة في المال يدفع اليه معااملة بالنصف اراد ان يشترك  
مع من له قوة حتى يسوق المال الى مكان بعيد من القرية يدفع اليه معااملة  
بالنصف علي ان يسوق المال اليه استهي واذا صحت اي المزارعة فالخارج  
يكون علي الشرط اي علي ما شرط عند العقد لصحة الالتزام يفرضه بالشرط  
قال صلى الله عليه وسلم المؤمنون عند شروطهم ذكره في الاختيار  
وان لم يخرج شيء من الزرع فلا شيء فكل للعامل من اجره مثل وغيره  
لان استحقاقه بالشركة في الخارج ولا شركة في ثمنه ولا لها اما اجارة  
قالوا اجب المسمى وهو معدوم واما شركة في الخارج لا غير ولا خارج ولا  
شركة ومن اي اي امتنع اي مزارعين عن الحق اي علي موجب  
العقد من العمل بعد العقد اجراء بحره كما حكم علي ما هو موجب العقد  
من العمل الادب البذر فانه لا يجز عند الالباء فانه لا يمكنه المضي بالابناء  
ماله وهو اتفاق البذر علي الارض ولا يدري هل يخرج ام لا فصار نظيره  
مالا لستاجر له ولم يدره ثم امتنع وان امتنع العامل اجره علي العمل  
فانه لا يلحق به ضرر كذا في البيع وفيه كذا بان هذا قبل اتفاق البذر  
في الارض واما بعده فيجب ان لا يفتقر لانه من الجاهلين حتى لا  
يملك احدهما الفسخ بعده الا بعد ذلك في الذخيرة وان فسدت  
اي المزارعة فالخارج لرب البذر لانه ماله ملكه ويكون للآخر  
اجر مثل علم ان كان صاحبه او اجر مثل ارضه ان كان صاحبه  
كما او مثل بعر ارضه مكره ان كان صاحبه وكل ذلك من جنس  
التقديس ان وجد بالخارج لكان في المنة كذا في جامع الرموز يعني ان  
كان البذر من قبل رب الارض فللعامل اجر مثل علم وان كان

من قبل العامل فرب الارض اجر مثل ارضه لانه استوفى منفعة الارض و  
لا يزداد اي اجره في هذا الفصل علي ما شرط عند ابيه وابيه وسوا  
خلافه لمحمد فانه قال محمد لاجر مثل عمله بالمال ما بلغ لانه استوفى منفعة  
ولهما ان رضى بقدر المسمى وان صاحبه البذر هو المستاجر والاخر هو  
الاجر علي ما بينا والواجب في الاجارة الفاسدة اجر مثل لا يزداد علي المسمى  
علي ما عرفت في موضع وقيل الخارج لصاحب الارض ويصير مستقرا للبذر  
لصاحب الارض ذكره في المنة وان فسدت اي المزارعة فكذلك الارض  
والبقر فقط لا حد هما والبذر والعقد لاخر لانه تقدم انه من قسم الفاسدة  
لنظم اجر مثلها اي الارض والبقر هو صحيح لان له دخلا في الاجارة وهي  
اجارة منعه لكان في الهديت يعني ولو جمع بين الارض والبقر حتى فسدت  
الاجارة المزارعة في العامل اجر مثل الارض والبقر هو صحيح لان له  
مدخلا في الاجارة واذا فسدت اي المزارعة والبذر لرب الارض فالخارج  
كله حل له اي لرب الارض لانه ماله بذره في ارضه وان كان البذر للعامل  
تصدق اي للعامل بما فضل عن قدر بذره يعني طالب لم قدر بذره وقدر  
اجرة الارض وتصدق بما فضل لانه حصل من بذره لكن في ارض مملوكة  
للغير يعقد فاسد فواجب خشا فان كان عوضه ملكه ملكه طالب له  
وتصدق بالفضل قال في المنة وان لم يخرج شيء في المزارعة الفاسدة فان  
كان البذر من قبل العامل فعليه اجر مثل الارض والبقر وان كان من قبل  
رب الارض فعليه اجر مثل العامل وفي شرط الأكثر للزلي بعد ان ذكر  
انه لم يخرج شيء في المزارعة الصحيحة فلا شيء للعامل قال في المنة  
ما اذا فسدت مزارعة ولم يخرج الارض شيئا حيث يستحق اجر مثل  
في الذمة وعدم الخروج لا يمنع من وجوبه في الذمة واذا لم يمتنع  
رب البذر عن ممتنع في المزارعة والارض من قبله وقدر رب العامل



الارض فلا يشك في ان كل الارض في العالم في مقابلة الكراب حكم اي قضاء  
 لان حكمه انما يتقدم بالقدرة وقد قدم بحكمه من الخارج ولا خارج بعد  
 ويستحق اي يستحقه رب الارض العامل بان يعطيه شيئا ديانة  
 اي فيها بينه وبين الله تعالى يعطيه بيمينه وبين الله تعالى ان يعطيه اجر  
 مثل عمله كسلا يكون مغرورا من جهته لانه يتضرر به وهو مدفع  
 فيفتح بافتائه بان يوفيه اجره مثل اعلم ان ما ذكره من الشرائط و  
 نحوها هو الحكم والديانة فان لكل ما ينبغي به واما الطب فبالا يبعث  
 الله في كسبه ولا يتاذى حيوان بغيره ذكره الزاهد في ذكر فيه ايضا  
 عن احكام القرائن للرازي من اخذ ارضه من ارضه او معاملة او ربح  
 ارضه مما فتن على الصلوة في مواقيتها بجماعة لكن اخر صلوة واحدة  
 عن وقتها لئلا يشك في ان الزراعة لا يكون رزعه طيبا وكذا الورد في بلا  
 صلواته او اخر الاجرة بعدما جف عرقه او اخر اداء الدين بعد ملكه  
 حلول الاجل او ادى متوقفا بل ارضه البايع ويستحق ان يضره على الطاعة  
 ثم يقدم في حاجته ويحيط ركنه ثم يقول اللهم انا ضيف وحمل الاضطرار  
 والقضاء السريين وسلمت هذا اليك سلمت لي اياك فليعلم على الله  
 صلى الله عليه وسلم فانه يحفظ هذا الزرع عن افاته وبياراته فيها  
 واذا ادرك الزرع يجب ان يكون الكمال على طهارته يستقبل البقة  
 والا لا يكون فيه بركة فاذا فرغ من كسبه سجد ثم يقول يا رب العزت  
 بذرا قبلا واعطيتني شيئا كثيرا فاجعلها قوة طاعة ولا تجعلها قوة  
 معصية واجعلني من الشاكرين وكذا الاستبراء ذكره في جامع الرموز  
 في رزقه وفي الزراعة ولا شرط ذكرى بعد ادل اختلافه وان شرط  
 القاء السريين على المزراع فسدت من ايجال كانت والخارج للزراعة  
 ان البذر منه وعليه اجر مثل الارض فلا يفرق بينهما شيئا للزراعة

من قيمة السريقين المحروقة فيها وان البذر من ربهما فالحق ربح له وعليه  
 اجر مثل عمل العامل وقيمة السريقين وان شرك السريقين على رب الارض ان  
 البذر من المزراع فسدت والخارج للزراعة وعليه اجر مثل الارض و  
 قيمة السريقين وان رب الارض البذر بهارت وفي فتاوى الصنف شرط القاء  
 السريقين في المزراعة ومعاملة يفسد وبلا شرط لا يلزم معاملة وحيلة  
 ان يستاجر على اصلاح المساحة وخير الانهار والقاء السريقين باجرة  
 يسيرة غير مشروطة في العقد فان قلت كيف تصح هذه الاجارة  
 وقد وقعت على العبد وهو القاء السريقين والمكان بمنقول عنه غير معلوم  
 قلت بمنقول عليه نقل السريقين وان عمل لاعتين ومنقول عنه البقرة  
 وتاجها وان كلكا واحدا لما ذكر ان المصير مع ثبات احواله وان لم  
 كلكا واحد وفي المخرج دفع رجل ارضه الى اخر على ان يزرعها بنفسه و  
 بقره والبذر بينهما نصفان والخارج بينهما كذلك فعلا على هذا  
 فالمزراعة قاسية ويكون للخارج بينهما نصفين وليس للعامل  
 على رب الارض اجر لانه عدو في شيء هو فيه شريك ويجب على العامل اجر  
 نصف الارض لصاحبها لانه استوفى منافع نصف ارضه بعقد فاسد  
 وكذلك لو كانت البذر ثلثا من احدىهما وثلثا من الآخر والربع بينهما  
 على قدر بذرها فهذا فاسد ايضا لما فيه من استئطاف الاعارة في  
 المزراعة وكذلك لو جعل الربع بينهما نصفين يكون فاسدا ايضا  
 لما فيه من استئطاف الاعارة في المزراعة وكذلك ذكره العماد في فضله  
 انتهى وذكره فتاوى قاضي خان فان كانت الارض لاحدهما وعرف  
 ان يكون البذر بينهما ان شرك العمل على غير ما حب الارض وشركا  
 ان يكون للخارج بينهما نصفين كانت قاسية لان صاحب الارض  
 يصير قاسيا للعامل اذ ربح ارضه يبذر في مكان يكون للخارج حكمه في



والزراع ارضه بهذا ذكره على ان يكون في ربحه كذا كان فاسد لان هذه  
 مزارعة بجميع ربح بشرط اعادة نصف الارض من العامل وكذا لو  
 خرج ان يكون الخارجه بينهما اثلاثا ثلثاه للعامل وثلثه لصاحب  
 الارض او على العكس كان فاسد لان فيه اعادة الارض واذا قدمت المزارعة  
 كان الخارجه بينهما على قدر بذرهما ويسام لصاحب الارض ما اخدم  
 الخارجه لانه ثمن ملكه حصله في ارضه ولم على الاخر اجر نصف الارض لان  
 الاخر استوفى منفعة ارضه بعقد فاسد وما اخدم من الخارجه يطيب  
 لم مقدار بذره ويرفع من البهاة اجر نصف الارض وما انفق ايضا  
 ويتصدق بالفضل لان الزيادة حصلت له من ارض الغير بعقد فاسد  
 ولو كانت الارض لاحدهما وبذره منهما وشركا الغير عليهما على ان  
 يكون الخارجه بينهما نصفان جائز لان لكل منهما عامله نصف الارض  
 ببذره فكانت هذه اعادة نصف الارض لابسطة العمل بخلاف الاول  
 ونما يعرف فيها وبطل مزارعة بموت احدهما اي رب الارض والمزارع  
 اعتبارا بالاجارة لانها تبطل بموت احد المتعاقدين اذا عقدا معا لانفسهما  
 وقد بينا في الاجارة ولو مات رب الارض قبل المزارعة بعد ما كسب  
 الارض وحفر الانهار انقضت المزارعة لانه ليس في ذلك اتلاف مال  
 على المزارع ولا يبيح للعامل عمالة العمل لانه يقوم بالخارجه ولا خارجه  
 ولا يجب عليه في جامع الرموز ولا يغرم ورثته رب الارض شيئا فان  
 مات قبل الشروع لهما ان يبيع وبعد الشروع ينسخ العقد كما  
 في التتمة وان مات رب الارض بعد الزراعة قبل ان ياتي في بقائه  
 المزارعة اختلف الحكم في ولومته بعد بئس قبل ان يستحصل  
 بقى العقد اسمها ان يستحصل كما في الذخيرة ويدخل في الموت  
 لمات احدهما بداري بترتدا فانه يبطل عنده خلافا لهما كما

في النظم ويكون جنون المحقق دليلا كذلك انفسه وتنسخ اي المزارعة  
 بالاقرار كالاجارة دفعا للضرر والعذر كرض المزارع وغيره  
 وسفره والدخول في حرفة اخرى كما في النظم وفيه كثرة الى انه لو باع  
 بعد الزرع بلا عذر توفى على اجارة المزارع وان لم يحضره لم ينسخ  
 حتى يستحصل او تمت مدة كما في الاجارة على ما قال المصنف لما في قاض خان  
 وفي الاصل السفر وهو من قبل المزارع عذر ولو كان المزارع سارقا  
 يحلف عليه من الزرع والمزرعة ذكره في خلاصة فتسخ اي مزارعة  
 ولو بلا قضاء ورعا في رواية الاصل ويشترط فيه احدهما رواية  
 الزيادة كما في الذخيرة ان لم يرض اي على رب الارض دين محجوج اي  
 منظم المبيع الارض قبل نبات الزرع لان في البيع ابطال حق المزارعة  
 بعد انبات ما لم يحصد يبيع حتى يحصد الزرع لان في البيع ديانة المزارع  
 ابطال حق المزارع وفي التاجر اضرار بالمسحوق بالقرمان على ما تقدم  
 وانما فراهوت من الابطال وفي البيع اذا ثبت الزرع يبيح لا يبيح  
 ولم يستحصل لم يبيع الارض لعلق حق المزارع ولا يبيح  
 للعامل ان كان اي المزارع كسب الارض او حفر انهر لانه لا يجوز ان  
 يطالبه بالمسمى وهو الخارجه لانه معدوم فلا يجوز ان يطالبه باجر  
 المحل لانه ما يجب عندنا والعقد لم يفسد قال في الشبيين فاذا كان  
 على رب الارض دين فادج ولم يقدر الى قصاصة الا ببيع الارض فنسخت  
 المزارعة قبل الزراعة وبيعت بالدين لانها تنسخ بالاقرار على ما بينا  
 وهذا عذر وليس للعامل ان يطالبه بمالك رب الارض وكري الانهار شيئا  
 لان المناق لا تنقوم الا بالعقد وتنوعها وفي الخارجه فاذا انعدم  
 انعدم الخارجه لم يجب عليه ولو ثبت الزرع ولم يستحصل لم يبيع  
 الارض بالدين حتى يستحصل الزرع ويجزى له من الجبس اذا

ولا بناء الارض



كانت حصة من اى سبب الدين لانه لما امتنع بيع الارض لم يكن هو  
ما ظاهرا فلم يكن قاطنا وجلس جزء الظلم بالما طلة انتهى وفيه  
هذه الايات ذلك ان كان لا مال له سواها لما لا ينجح وان تمت مدتها  
اي مدة المزارعة المذكورة عند العقد قبل ادراك الزرع فهو العامل  
اي لرب الارض اجره حصة من الارض حتى يدرك اي الى ادراك  
الزرع لما لا اجارة بخلان ما اذا مات احدهما قبل ادراك الزرع  
حيث يدرك الا ان يستحصل ولا يجب على المزارع شيئا مما لم يخلو  
هذا لانه استوفى منقصة نصف الارض بترسية حصة فيها الوقت  
الادراك ان المدة اذا انقضت فقد انتهى العمل الا ان فقله حررا  
ينقضي العقد بالاجرة لما لا اجارة وينقضي الزرع وهو مؤنة حفظ  
الزرع واستقر وكرى الا انما على اى عامل ورب الارض بعد انقضاء  
مدة المزارعة بقدر حصصهما اي على مقدار حقدتهما حتى  
يستحصل لانهما كانت على عامل لبقاء العقد لانه مستأجره المدة  
لما حرقات شرطه في المزارعة على العامل يعني كصا والديهما  
فندرت وعن ابن يوسف انه يجوز شرط ذلك على العامل للمعاينة  
هذا اختيار مشايخ بلخي قال مسرعي وهو الاصح في ديارنا ولما حصل  
اتفاقات من عمل قبل الادراك مثلا يستقر ويحفظ فهو على العامل  
ما كان بعد الادراك قبل انقضاء مده عليهما في المزارعة لا كحصص  
والدياس وبنها هم وما كان بعد انقضاء مده عليهما كصا  
ويحفظ وما كان على هذا القياس فان شرط كحد في العامل  
لا يجوز بالاتفاق لانه عرف فيه وان شرط كحصص في الزرع على صاحب  
الزرع لا يجوز بالاجماع من جهة شرطه مستدري فاذا مضت المدة  
انتهى العقد فيجب عليه مؤنته على قدر ملكها لانه مال مشترك بينهما

مخلو

بخلان بما اذا مات احدهما قبل الادراك حيث يكون الظاهر العامل  
بقضاء العقد على ما بيناه وايضا اي من المتماثلين انقضت اي على الزرع  
بغير ادراك الاخر اي صاحبه ولا امرافا في عليه ان المنقصة بغير ادراكها  
مستخرج اي منطوي لانه لا دلالة له عليه ولا هو مضطر الى ذلك لانه يمكنه  
ان ينقضي بامرافا في فصار نظير ترتيب الدار المشتركة كذا في الشيين  
وليس لرب الارض اخذ الزرع بقلا ولو اراد رب الارض ان ياخذ الزرع  
بقلا ليس له ذلك لما فيه من الاضرار بالآخر وان اراد المزارع ذلك اي  
اخذ الزرع بقلا قبل لرب الارض اقلع الزرع ان شئت ليكون اى  
الزرع المقتدر بينكما مشتركا او اعطى اى المزارع قيمة نصيبه اى من  
الزرع او انقضت است على الزرع وارجع في حصته اى المزارع بما انقضت  
دفعه للمزارع عنه ولومات رب الارض والزرع بقول فاعلم انما يجب  
على المزارع العدة في الزرع الى ان يدرك الزرع لما اذا مات رب الارض  
بعد ما ثبت قبل ان يستحصل بق العقد لانه انما ان يستحصل  
وان مات العامل اى المزارع قبل ادراك الزرع فقال واركت اى  
ورثته العامل انا اعمل الى ان يستحصل فله اى الوارث ذلك اى القول  
الى ذلك الوقت يعني ولومات المزارع قبل ادراك الزرع فلو رثته ان  
يعملوا مكانه نظر الهم وان الى اى احتج رب الارض اى عن الدفع اليهم  
بقضاء العقد وان وحلته واذا عملوا مكانه فلا اجر لهم لانه في العقد نظر  
لهم فقاموا مقامه وهو الله لا يستحق الاجرة فمده فمده واركت وان ارادوا  
قلع الزرع لم يجزوا على العمل لانه انما بق العقد نظر الهم واذا تركوا النظر  
لاغنىهم كان لهم ذلك لصاحب الارض انما رثت الشراك المذكورة انفا  
نظر الهم لم كما في البيضة **شركة** **موتة** في الفلة في مزارعة صحيحة  
كانت او مزارعة امان في يد المزارع فلا ضمان عليه لو هلكت فيه



اي يديه قال ومكفه المعاملة يعني مثل ما ذكر من عدم الضمان في المزارعة  
 المساقات فان حصة الاكفان في يد العامل احاطة وما تفرع على  
 ذلك ما فتاوى قاضي خان ولود في رجل ارضه مزارعة وكفل اشان فرب  
 الارض يحسنه لما تفرع الارض لا تصح الكفالة حتى لا يضمن الكفيل ما هلك  
 عند العامل بغير ضمه سواء كان البذر من صاحب الارض او من العاملان  
 حصة رب الارض امانة عند المزارع فلا تصح في الكفالة ثم تعدد المزارعة  
 ان كانت الكفالة شرعية فيها والمعاملة في هذا لا مزارعة ولو كفل رجل  
 لاحدهما من صاحب كحضته مما يجره الارض ان يستهلكها قسما جريا  
 فان كانت ذلك شرعية في المزارعة فسدت المزارعة وان لم يكن شرعية  
 فيها جازت المزارعة والكفالة لان الكفالة افقت الى وجوب الضمان  
 وهذه الاستهلال وانما تعدد المزارعة اذا كانت الكفالة شرعية فيها  
 لان دين الاستهلال لا يبرح لا يجب بعقده المزارعة فتفسد المزارعة  
 كمن باع من رجل يشك وكفل اشان للبايع عن المشتري بما يجب على  
 المكي بعقد البيع فان قصر المزارع في سق الارض حتى هلك المزارع  
 بهذا السب لم يضمن المزارع في المزارعة الفاسدة ويضمن في  
 الصحة لو جوب العمل عليه وهي يديه امانة فيضمن بالتقصير فيها  
 وفي البزارية اخر الاكار السق ان تاخر معتادا بعقد انفس لا  
 يضمن والا يضمن حصد الزرع وجميعه بلا شرط عليه ولا اذن الا في  
 ضمن حصة الا في ان تلف ولو شرط ذلك عليه فتفاد حتى تلف ضمن  
 للمالك حصته الاكارا خارج الحد والمنطقة الرطبة الى العمارة  
 وكانت شرط عليه ذلك في العقد وترك حفظ الزرع حتى الكلة  
 الدوب ضمن وان لم يرد جراد حتى الكلة لان احسن طرده ضمن  
 والا لا في اسراجية المزارع اذا شرط عليه كذا دفعا فلو عن

حما

حصاده حتى هلك ضمن الا ان يؤخر تأخيرا قد يفعل الناس مثله  
 الاكارا اذا تراكب السق متعديا حتى يفسد الزرع ضمن وقت ما  
 تراكب السق قيمته ثابتا في الارض وان لم يكن للزرع قيمة قومت  
 الارض مزروعة وغير مزروعة فيضمن قيمة ما بينهما رجل دفع الى  
 رجل البكارا معاملة ليقيم عليها وفيها من البكارا ما لو لم يسترده  
 يقيد الرد فلم يسترده العامل حتى افسده الرد ضمن ولود في ارض  
 الى رجل سيرا ثلاثين سنة على ان يزرع فيها من حنطة او شعير او  
 ينع من غلة الصيف والشتاء فهو بينهما نصفان وما غرس فيها  
 من شجر او كرم او غنم فهو بينهما الثلثان لصاحب الارض للثمن وللعامل  
 كليله فهو جائز على ما شرط سواء زرع الكلى على احد النوعين او زرع  
 نصفها وجعلت بعضها كرمها فهو جائز ايضا في الرواية ولود في ارض  
 مزارعة على ان يزرعها ببذره وبقره على ان يزرع بعضها حنطة  
 وبعضها شعيرا وبعضها سمما فما زرع منها حنطة فهو بينهما  
 نصفان وما زرع شعيرا فله ثلثه وما زرع فيها سمما فله ثلث  
 الارض ثلثه فهو فاسد للجنان ما تقدم لان ههنا نص على التبعيض  
 فقال على ان يزرع بعضها شعيرا فله ثلثه لان يزرع كلها احد  
 الا حشا فوا انما يزرع كل نوع من الارض وذلك البعض مجهول في حال  
 وعند القاء البذر في الارض ايضا لانه اذا زرع بعضها حنطة لا يدرى  
 ما يزرع في ناحية اخرى وليس عليه ان يزرع وكان العقد فاسدا  
 واذا فسد العقد كان المزارع كذا لصاحب البذر انشهر كذا في فتاوى  
 قاضي خان رجل زرع ارضه رجل بغير امره ببذر نفع فلان يملكه  
 كحضته الارض فان كان يعرف جرى في تلك القرية بالنصف او الثلث او  
 بشركي مقدرك ينع يجب ذلك القدر من جري به العرف كذا في جواهر



الفناء على سطح البذر على المزاريع ثم ان رب الارض زرعتها ببذر  
 ان زرعتها على وجه الاعانة فزارعة بينهما والانتفعن المزاريعة  
 دفع المزاريع المذكور من الزراعة بالنصف المحفظ لا يجوز ونوعه المذكور لا يجوز  
 دفع الارض مستأجرة من الآخر من الزراعة جاز ان كان البذر من  
 المستأجر ولو دفعه معاملة لا يجوز كذا ذكره في الفقه ثم قال فيه لمحمد قولان  
 في الاول يجوز وفي الآخر لا يجوز وهذا الراجح وفيه دليل على ان المستأجر اذا كان  
 صاحبها ليعمل فيها كان جائزا وكذا اذا دفع المستأجر الارض الى صاحبه  
 من الزراعة وكان البذر من قبل المستأجر جاز على قول من يجوز الاجارة  
 وفي المنهاج اذا قال صاحب الارض والبذر شركت النكاح وقال  
 المزاريع النصف وعشرة اقربة قال لقل قول الدافع وقال لقل قول  
 المزاريع وفي السراجية اذا دفع ارضه من الزراعة فاسد وكرب الارض و  
 حفر الانها لم تنتع صاحب البذر عن الزراعة فعليه اجر مثل عمل  
 المزاريع قال رب الارض كنت ارضي او زرعتها ببذري وقال للمزاريع  
 كنت اكارا وزرعت ببذري قال لقل قول المزاريع لانها اتفقت على ان  
 البذر كان في يده فيكون القول فيه قول ذي اليد وتمام هذا يعرف  
 في قاضيه كان وفيها الكار في المزاريع وبيع في الارض جازت منطية  
 قد تناكرت فثبت وادرك فله بين الاكار وصاحب الارض على ما كان  
 قدر نصيبهما من مخارجه لانه ثبت من بذر مشترك بينهما وينبغي للاكار  
 ان يتصدق بالفصل من نصيبه ولو كان رب الارض سقاها وقام  
 عليه حتى ثبت كان له لانه لما سقاها فقد استهلكه وان كان لتلك  
 الحيات قيمة كان عليه ضمانها والا فلا وان سقاها اجتنبت شطوعا  
 كان ان ثبت بين الاكار وصاحب الارض شجرة ثبت في ارض انسان  
 من عروق شجرة اخرى في ارض اخر ان ثبت بنفسه لا يسقط احد

كان

كان ان ثبت لصاحب الارض اذا صدقه صاحب الارض انها ثبتت  
 من عروق تلك الشجرة وان كذب كان القول قوله وان كان صاحب  
 الارض هو المذكور سقاها فثبت باثباته وسقاها كان له رجل زرعي ارض  
 الغير لنفسه كان الزرع له وعليه لصاحب الارض سقاها في الارض ان  
 انتفعت بزراعتها وطريق معرفة النقصان عند البعض ان ينظر الى  
 قيمة الارض قبل الزرع والى قيمتها بعد الزرع فيضمن النقصان وعند البعض  
 ينظر اليكم شجرة الارض قبل الزرع ويكم شجرة بعد الزرع فيضمن  
 النقصان روى عن ابي جهم في النكاح ان كان بين اثنين للمأخراتيا لكل  
 نصيبه ويبيع نصيب الغائب ويملكه من فاذ حضر الغائب واخذ  
 النكاح اجاز وان لم يخر فيضمن لهما من قيمة نصيب الغائب ان كانت من  
 ذوات القيم والمكثرات كان ملكيا ولم ينقطع واذا انقطع فتمت القيمة  
 وهكذا روى عن محمد بن وهب عن ابن عمر بن عبد الله بن عمر بن الخطاب  
 وان لم يحضر الغائب يصدق وهو بمنزلة النكاح ارض مشترك  
 بين اثنين زرعا احدهما بغير ان صاحبه وسقاها ولم يدرك  
 بعد فله ان يقاسم الارض ثم ما وقع من الزرع ونصيب المزاريع  
 من الارض اقرب وما وقع في نصيب الآخر يملكه وعليه نقصان  
 ما حصل للشريك من الارض يملكه وان كان الزرع قد ادرك او قرب  
 من الادراك يفرم المزاريع للشريك نقصان الارض ان انتقص لانه غائب  
 في النصف ارض بين رجلين زرعا احدهما بغير ان صاحبه ثم ترا  
 ان يعطى غير المزاريع للمزاريع نصف البذر ويكون الزرع بينهما ذكره النووي  
 قال ان كان ذلك بعد ما ثبتت الزرع جاز وان كان قبل البثبات لم  
 يجوز وصاحب الارض اذا اخذ ارض البيتم من ارضه او شترى ارضه او بيع  
 ارضه للبيتم قال ابو نهر اما ان اخذ ارض البيتم من ارضه على سبيل



مليا هذه الناس ارجوان يكون ثمارا واما البيع والشراء فانه لا يهين  
 وقال الفقيه ابو الليث جوابه في البيع والشراء قول ابو يوسف ومحمد بن  
 وعن شداده قال ان كان البذر من قبل الموضع جاز وان كان من  
 قبل البيعة لا يجوز وبناخذ ولو ان رجلا دفع ارضه مزارعة سنة  
 فزرعها انما هو يثبت ثم يبيع صاحب الارض ارضه برضا المزارع  
 جاز البيع ويقسم الثمن على الارض والزرع في صاحب البذر فهو يثبت  
 صاحب الارض والمزارع لانه يبدل ملكها وان يبيع الارض من الثمن يكون  
 الارض بعد الزرع قبل البناء باقية للمزارع جاز لها جاز  
 البيع ايضا ويكون الارض مع الزرع للمزارع وما صاحب  
 يقسم الثمن على قيمة الارض منبذرة وعلى قيمتها غير منبذرة  
 في صاحب قيمتها غير منبذرة يكون بين البايع والمزارع هذا اذا  
 اذا باع برضا العالم فان باع بغير رضاه ان باع بعد ثبات الزرع  
 يتوقف البيع على اجازة المزارع وتماه يطلب من قاضي خات قال في  
 المزارعة المزارعة ومساقي ت فاسدات عند ابي حنيفة خلافا لهما  
 الخارج لرب البور فان من رب الارض فغيبا اجر مثل عمل العالم وكما يجب  
 اجر مثل عمل الفاسد يجب اجر مثل البقر ومما دمن لزوم اجر مثل الارض  
 والبقر ان يجب اجر مثل الارض مكروية اما البقر فلا يجوز ان يستحق بعقد  
 المزارعة واجر مثل ملك ما يملك وقال انه لا يزداد على المزارع والامام  
 في مسائل على قول المجيز لعلم ان الناس لا يخلدوا فيه بمذاهب  
 ولهذا قالوا الغنم فيه على قولها شرط في المزارعة على المزارع او  
 رب الارض ما ليس من اعمال المزارعة فسدت وما يثبت وما يثبت  
 في ارضه او يزرعه وجد في ارضه فهو من عمل المزارعة وما لا يثبت  
 ولا يثبت ولا يزرعه فخرج فليس من اعمالها وان شرط رب الارض بعض

العمل على نفسه لاسق مكلوا وتراد ذكر البايع فعلى ما ذكرنا من الوجوه  
 ان علم يقينا ان السقي لا يؤثر في تحريم المزارعة جائزة والار  
 ففاسدة دفع ارضه لها هذا العام فزرعها في عام اخر بلا اذن  
 ربها ان عادت تلك السنة انهم يزرعون بالعقد على عام عامين  
 او ازيد فالخارج على الشرط الاول والا فلهما حب البذر وفي النسخ زرع  
 ارضه فيه بلا امره ان العرف ثمة لهما حصة فعليهما اذا كانت الارض  
 معدة للمزارعة بان كان لهما لا يزرع بنفسه ويدفعها مزارعة  
 وان لم يكن معدة وزرع بلا اذنه لهما كذا قال نصر يضمن النعمان  
 وقال ابن سعة ينظر بكم شتا جرح قبل الزرع وبكم شتا جرح بعده فيمن  
 ما بينهما وقبل ينظر بكم شتا بعده وبكم شتا قبل ينظر بكم  
 نقصان ما بينهما زرع ارض غيره وانقص ثم زال النعمان قبل  
 ان زال قبل الرد بري وان بعده لا قال الفقيه وقيل بري في نفسها  
 لما لو وجد الجميع معيا وزال قبل القبض او بعده ببراء البايع وكذا  
 لو صالح مملوك عن بياض العين على بدل ثم زال البياض يرد المبدل  
 الى البايع وعن ابي حنيفة لو ارضه في المزارعة في ارضه فزرع ثم ان ربها اراد  
 اخراجه المزارع لا يجوز لان تفرق المسلم حرام وان قال له ربها خذ  
 بذرك ونفقتك ويكون الزرع له ورضي به المزارع ان قبل البناء  
 لا يجوز ان يبيع الزرع قبل البناء لا يجوز وعنه اذا شرط ان يكون  
 من قبل رب الارض ونقص من قبل العامل لم يزد في ثمنه لئن تفرق  
 عن انك في ان يجوز قال الحكم هذا القول على خلاف قوله في الاصل  
 اجتمع اهل القرية وجاء كل بشيء من البذر وبذر والمعلم فالخارج  
 لارباب البذر لانهم لم يسلموا البذر للمعلم وفي بذر المزارع  
 يزرع في ارضه بنصف الخارج فالمرارعة فاسدة في الرواية وقد



من الحيلة في جوارها المزارعة نوعا الارض لا حدهما اولهما  
 فان لا حدهما فهي على وجهين البذر لا حدهما او منهما فان  
 البذر لا حدهما والارض لا حدهما فهي ستة اوجه وقد ذكرنا الوجوه  
 على قولهما وان كان البذر من احدهما والباقي من الاخر فقد  
 وان كانت الارض من احدهما والبذر منهما ان شرط العمل على غير  
 صاحب الارض والخارج بينهما انما فافسدت المزارعة ولو كان  
 البذر بينهما والارض من احدهما وشرط العمل عليهما على الخارج  
 انما فاجاز ولو كانت الارض بينهما والبذر والعمل لا حدهما  
 والخارج انما فاجاز لم يجز لان صاحب البذر شرط لما فيه ينفذ  
 بذره بمقتضى العمل لا ينفذ الارض وان شرط وكذا لو شرط لكل  
 الخارج للعمل وتلك للدارع او على العكس ولو البذر من العامل و  
 شرط للعمل فاجاز ولو كانت الارض والبذر منهما وشرط العمل على  
 احدهما على ان يكون الخارج انما فاجاز ولو الارض والبذر منهما  
 وشرط للدارع لكل الخارج والشك ان العامل لا يجوز له ولو شرط لكل  
 الخارج للدارع لا يجوز ايضا اذا ادرك البازيخ والبطيخ فالالتقاط  
 والحمل والبيع عليهما والحفظ الى وقت الادراك على العامل وبعده  
 عليهما لكن شرط الجواز والحفظ على العامل بعد الادراك لا يفسد للعارف  
 وعليه مفتوح البذر اذا كان من المزارع يدفعها الى اخر مزارعة و  
 ان لم ياذن له رب الارض فيه ولو اعادها لمزارع فزرعها المستعمل  
 سلم لخارج له ويضم المزارع الاول لربها اجر مثل الارض ولو البذر  
 من ربه ليس له دفعها لمزارعة اخرى غير غرس النجاسات على طرف حوض  
 القرية ثم قطعها بعد ذلك ونبت من عرقها فالتفت للغرس  
 لانه قرح ملكه الكمل ملخص من البذر لزمه وتما لم يطلب فيها وفي

التقاية

التقاية ومن دفع ارضا بيضاء سبيل معلومة لغيره فيها شجرة ويكون  
 الغرس والارض بينهما نصفين لا يجوز لانه يصير بمنزلة قبض العينة  
 والغرس وجميع الخرب لرب الارض والغرس قيمة غرسه واجر مثله فيما عمل  
 ومن غرس على حافة نهر فزنته فالغرس للغرس وفي الواقعات رجل غرس  
 شجرة على ضفة نهر في رجل ليس له شجرة في النهر يريد اخذها بقلعها  
 فان ذلك يعجز باكثر الناس فله ذلك لان الحق للعامة والاولى ان يرفع الامر  
 الى الحاكم حتى يأمره بالقلع وفي القينة اراد ان يغرس في النهر بقلع  
 مسلم له ذلك انتهى وفي جامع المشايخ انما غرس النجاسات في الارض  
 في ارضه بغير عاقص للدهقان وان غرسها لنفسه فهي للكار على وزن  
 الحارث وفي نوادرهم من سالت عمدا عن شجرة في دارك هلقت عروقها  
 في دار جارك لمن يكون الذي طلع قال ذلك ان تعلقه لانها نبتت من شجرة  
 وفي حاشية سق ارضه اكرم بهاء مشرقة في نوبة غيره بغير اذنه قال محمد  
 بن مقاتل بطيب لم يخرج وعن بعض الزهاد انه وقع الماء في كرمه  
 في غرسه بئر فامر بقطعه وقال الصفيح ابو الليث ان لا امر بقطع الكرم  
 اذا شرب ماء بغير حق لكنه لو تصدق به كان حسنا قال الا فضل ان  
 يتصدق بالخارج وفي الفتاوى ولو سق كرمه او ارضه بهاء حرام او  
 حرام بطيب لم ما خرج لما علف حمار علف غيره فاما اخذ من الكرم  
 بطيب لم الكلام فتاوى المحقق وفي المسئلة في كتاب الشرب لو تناثر  
 الحب من الزرع فنبت وادرك فالزرع بابه صاحب الارض والاكار  
 على قدر نصيبهما وان كان للحب قيمة فعليه قيمته والا فلا وفي الصوري  
 المزارعة في سق رب الارض غير لازمة من قبل من عليه البذر  
 قبل التقاء البذر فعوله فان حقه نبت ومنها ملزمة من الجانيين دفع  
 بذرا له اخر قال الزرع في ارضه على ان يكون الزرع كلها له





فهو اقترأ من لاهيته وان قال على ان يكون لخارج بيتنا فهو فاسدة  
والخارج لصاحب البذر اذا كان حرا قال ازرع ارضك ببذر  
على ان يكون في الخارج كلها فهو استقراض وقيل هذا مزارعة  
فاسدة دفع ارضا وتلايز مزارع على ان يقدم على التخليل بالنفع  
فهو مزارعة شرطت فيها المزارعة متى شرطت فيها المعاملة ينظر  
ان كانت البذر من المزارع المعاملة فمستحقة وان كان من رب الارض  
جازتا وان كانت للمعاملة مقطوعة عن المزارعة جاز المزارع  
اذا ازرع بخلاف ما امر به بغير مخالفا لغيره بخلاف الاجارة  
وهذا السراجية بيان ما يزرع في الارض شرط قال ان زرعتها  
خطة فيكون وان زرعتها شيئا فيكون جاز ولو قال على ان تزرع  
بعضها خطة وبعضها شيئا لم يصح دفع الارض احد شيئا  
الى صاحب البذر من قبل نفسه على ان يخرج بينهما خصال  
فهو فاسدة ولو شرطت في الخارج للمزارع جازت ولو كانت البذر  
من الدافع والخارج بغير ارض في الدافع والشك للمزارع  
او على ان يخرج انتهي وفي خزانة الفتاوى ولو شرط انقاء السرقين  
وانقاء اصلاحيات الخصال او كسب الاخر في المزارعة والمعاملة  
على ما مل يفسد العقد ولو لم يشترط لم يلزم المامل ولو وعد لا  
يجب عن موافاة ولو صارت المزارعة فاسدة يجب عليه التصديق  
بالفضل وهو غير لازم ان يتصدق على نفسه وعلى اولاده الكبار اذا  
كانوا مقيمين انتهى وقد تقدم الكلام فيه اما تفصيل الشروط للفاسدة  
وعبر الفاسدة المذكورة في النفع وفي البذر في طلب رب الارض من  
المامل ان يزرعها مكرمة والبذر من المعامل ومن رب الارض  
والعامل يقول ازرعها بلاكرب ان الكراب مشروطة في طلب

العقد في المامل وان الارض تخرج بلاكرب اجدد لا يجوز ان لا يخرج بالاكرب  
يجز عليه وكذا لو ازرع المزارع الحق والزرع بينت بالمطعم لا يجوز ولا الجبر  
ولو قال ان بكرب فاكلاكي وان بدونه فارباع وان باثنيتم فانما فاكلا  
قال ان خطه فاكلاكي وان سمعنا فارباعا جاز كما في كفاية الروحية  
والفارسية ولو مضت مدة المعاملة والشركم تذكر سبق العقد الى الادراك  
فزيد المعامل بلا اجرة وان هرب المزارع في وسط السنة رجع بها بما  
انفق على الزرع حتى يدرك بالفا مبالغ والسؤال للمزارع مع يمينه على عمله  
تدرك حفظ الزرع حتى اكمل الدواب ضمن **هذا كتاب في بيان الحكم المساق**  
لا يخفى عليك انه كان مما سب ان يقدم المساقاة على المزارعة بلكره من  
يقول بجوازها ولورود الاحاديث في معاملة البنية المحصل انه تعالى عليه  
وسلم باهل خيبر الا ان اعتراضا كوجوب صوب ايراد المزارعة  
قبل مساقات احدهما شدة الاحتياج الى معرفة احكام المزارعة  
لكثرة وقوعها والى كثرة تغريص مسائل المزارعة بالنسبة الى المساقات  
ولسقات هي المعاملة بلغة اهل المدينة ومعهدوها اللغوية هو  
الشرع كما في تنقيح وهو معاملة من اسق لغيره في الشري وهو اي المساقات  
دفع الشجر اي معاقبة دفع الشجر والكريم اليه من يصلح اي التلخيص  
والحراسة وغيرها بان يقول دقت اليك هذه الخلة مثلا مساقاة  
يكذا ويقول مساقاة قبلت كما في جامع الرموز وفيه كذا بيان ركنها  
الاجاب والمقول كما اشر اليه في الكرامات فيجوز معلوم من كراهي  
الكبر فيجوز من الثمر على ولو شرط جزء مينا ففسد كما في مزارعة  
كذا في شرع الجمع بين ما يتولد منه في تناول الرطبة وغيرها لان  
المامل بالشيء هنا كل نبات بالغته وحقه في كل ارض الرطبة و  
جبل الزعفران وما عدا ذلك وزرع في فضاء موقوفة وغيرها ذكره



في جامع الرموز ثم قال ومن عطف الكرم والرطب على النخيل فقد اشد  
التعريف وهي اي المساقاة كما في اربعة حكم اي في الحكم المستقصد وهو  
الصحة على ما عليه الفتوى وخلافه اي بانها لا تصح عنده وتصح عندها  
وبين في شروط اي الملكية ههنا كاهلية العاقدين وبيان نصب  
العاقد والتولية بين الاشجار والعاقد والشركة في الخارج اما بيان  
البذر وغيره فلا يمكن في المساقاة الا المدة استثنى من قوله ويكره  
فانها اي المساقاة تصح بلا ذكرها اي مدة لانها معروفة عرفا  
استثنى في كنف من الشروط اربعة احدها اذا احتج احدهما بحجر عليه  
اذا حضر عليه في بعض اختلاف المزارعة لما تقدم وان كان اذا نقضت  
المدة شركة بلا اجرة وبغير بلا اجرة في المزارعة باجر والى ذلك اذا  
استحق النخيل يرجع الماعدا باجر مكملة وفي المزارعة بقيمة الزرع والبر  
بيان المدة ليس بشرط ههنا الاحتكاك لان لا دوران الثمن وقتها  
معلوما بخلاف المزارعة في الحد الرواية وان كان بيان المدة ليس  
بشرط وتقع اي المساقاة على مدة اول عشرة شحرج اي في هذه السنة  
لان لا دوران الثمن وقت معلوما عادة وان كانت عادة كانت شرطا  
فصارت المدة معلومة فان التعاوت فيه قليل فيدخل فيه المتيقن  
بخلاف الزرع فانه يختلف كثيرا ابتداء وانتهاء ربيعها وخريفها و  
غير كذا في الاختيار وتقع المساقاة في الرطوبة على ادراك بذرها  
فانه له نهاية معلومة معناه اذا دفعها بعد ما تنبت نباتها ولم يخرج  
البذر فيقدم عليها ليخرج البذر صورته اذا دفع اليه جزاها اي  
قطعها على ان تقوم عليها ويسحبها حتى يخرج رطوبتها قد انتهي  
فيكون البذر بينهما نصفين ولم يسميا وقتا دفعا كذا استثنى نا  
لان لا دوران البذر وقتا معلوما عند المزارعين فالبذر انما يحصل

بعمل

بعمل العاقد فيكون بينهما نصفين والرطوبة لصاحبها والبذر بالزراعة  
المعجزة اخبر من البذر بالزراعة المعجزة اذ هو ما كان للبعول من الحب  
لما في النهاية والبذر ما اعد للزراعة من الحب لما في القاموس وفي  
المنع بعد قوله يكون البذر بينهما والرطوبة لصاحبها ولو اشتراط ان تكون  
الرطوبة بينهما نصفين فسدت لمعاملتهما شرطا الشركة فيما لا يمتنع  
بعمله فالرطوبة للبذر بمنزلة الاشجار للثمار وكذا ان اشتراط الشركة  
في الاشجار لم يدر فوعة اليه مع الثمار يكون مفسد للعقد فكذا هنا انتهى  
ولو دفع نخيلا او دفع اصول رطوبة ليقوم عليها معناه حتى يذهب  
اصولها وينقطع ساقها كذا في العناية او اطلق في الرطوبة يعني لم يتغير  
حتى يذهب اصولها لما في العناية فسدت اي المساقاة معناه  
اذا لم وقت جزها معلوما فان كانت فهي جائزة لما لو اطلق  
في النخل فانه ينصرف الى الممرة الاولى كذا في العناية ولو ترك المصنف  
كلامه قيدتين لاغناء عنهما فكان ايجازا مخلا وفي الاختيار اقلها  
اذا دفعها وقد نبتت او دفع البذر ليذر في فحش فاسدة وان كانت  
وقت جزها معلوما جاز ويقع على الجزة الاولى كالممرة في الشجرة  
ولو دفع غير شجر او كرم قد علق لم يبلغ الثمر على ان يقوم عليه و  
الخارج نصفان فهي فاسدة لمجالة المدة فانه يختلف بقوة الارض  
وضعفها فلا يدرى متى تحلل فان سمي مدة تعلم انها ثمر فيه جاز  
انتهى ويفسد ها اي المساقاة ذكر مدة لا يخرج الثمر فيها اي في  
تلك المدة فان التمس بالمعاملة الشركة في الخارج وهذا الشرط يمنع ما  
هو الحق فيكون مفسد للعقد وان احتمل خروجها اي الممرة وعدمه  
اي عدم خروج في تلك المدة جازت اي المساقاة يعني يبلغ الممرة في  
تلك المدة وقد يتأخر عنها لانه لا يعلم فوات موجب العقد بهذا الشرط



وانما يتوهم ذلك وهذا التوهم محقق في المعاملة ومزارعة بان يعطى  
الزرع اذ سعادته قال في الاختيار وان شرطنا وقتا قديدا ركن المنة  
فيه وقد يتأخر عنه فهي موقوفة لنا لا نستوفى نتحقق بفوات الحق  
فان خرجت الى الكر فيها اى في تلك المدة فعلى الشرط اى الذي شرطه  
لانه اذا ادرك فيها ثبوت انها كانت جائزة وان يتأخر اى ادراك  
الكر عنها اى عن تلك المدة فسدت اى المساقات وللعامل اجر مثله  
لفساد العقد وكذلك ان خرج في تلك السنة ما لا يرغب فيه وان احوال  
في تلك السنة فلم يخرج شيئا فهي تاسد كجائز لانه متى كان خروج  
الكر هو هو ما انتفعت موقوفة فلا ينقلب فاسدة وفي الثانية ولو  
شرط لذلك وقتا معلوما قديما لم ينعكس في تلك المدة وقد يتأخر عنها  
جاز لانه لم يتحقق لفوات الحق وهذا الشرط وانما يتوهم فان خرجت  
الكر في تلك المدة كانت بينهما على ما شرطنا وان تأخر عن تلك المدة  
فلعامل اجر مثل عمله فيما عمل انتهى وفي تحليل صدر الشريعة بقوله  
ليعمل الى ادراك الثمر تكلف لان هذه العبارة تشير بان الاجرة  
انما هي في مقابلته العمل اللاحقة الخبز العشرة وليس كذلك لانه لما ثبت  
فساد العقد بقدم الخروج لزوم اجل العامل السابق فيحصل الانقضاء  
بينهما كذا في المنع وكذا اى مثل ما تقدم من الحكم كل موضع فسدت  
اى المساقات فيه يعنى متى فسدت المساقات فله اجر مثله وقد  
بيناه وان لم يخرج شيئا اى من الثمر فلا يلزم اى للعامل لما ذكرناه  
في المزارعة وتصح المساقات في النخل والكرم والشجر والربط  
اى في جميع البقول كما في المستحق واصل الباذنجان لورود الاثار  
ووجود حاجته ذكر النخيل اولاد الشجر ثانيا وان كان الشجر عاما  
لان هذا جائز كقولهم عليه سلام ما قلناه ولا علمتم لما قلناه

لو ابتداء بقوله ما علمتم لما قلناه لك ان فناء ولو ذكر الشجر اولاد النخيل  
ثانيا لك ان جائزا ايضا كما قال الله تعالى وملائكته وجبريل وملائكته فان  
كان في الشجر ثمران كان اى الكر يزيد بالعمل صحة اى المساقات  
والاى وان لم يزد الكر بالعمل بان انتهى في العظم فلا اى فلا يصح المساقات  
فانه لا اثر لعمله وهو انما يستحق به وكذا اى مثل ما تقدم في الحكم في المساقاة  
الحكم في المزارعة لو دفع ارضا فيها بقدر ينعى ان دفعه وهو بقدر جازت  
وان كان قد استحصل لا يجوز وقال في موضع تجد يد لا يجوز الا في النخل والكرم  
ولا يجوز في المزارعة الا بتبع المساقات لان القياس باها كما قال ابو جعفر في المزارعة  
وله اصل في الشرح وهو مضاربة والمساقات اشبه بها من المزارعة فان  
فيها الشراكة في الزيادة هو الاصل وهو محتمل كما في المضاربة والشراكة  
والمزارعة لا يتأتى ذلك لان رفع اليد مضاربا جاعلا يجوز المعاملة مقصدا  
ولم يجوز المزارعة الا بتبعه من المعاملة وكمن من يشي لا يصح مقصودا  
كبيع الرب وبيع بتعاليق الارض ولما ماروى عن ابن عمر رضي الله عنهما عنه  
ان النبي صلى الله عليه وسلم عامل اهل خيبر بثلث ما يخرج من ثمر  
او زرع رواء بخاري ومسلم وجماعة اخذوا هذا مطلق فلا يجوز تعديده  
ببعض الاشجار دون بعض ولا تكون المزارعة تبعا للمعاملة بالربا  
وقد ورد فيه احاديث كثيرة كلها مطلقة فوجب اجرائها على الاطلاق  
وحكى نساء عن اهل خيبر كانوا يعملون في الاشجار والربط لان الاصل  
في النخلة ان تكون معلومة فبان تعديتها الى ما لا يرضى فيها ليسما  
عند الخصم فانه لا يحتاج الى اقامة الدليل على انه معلوم واذا كانت  
الثمره مدركة قد انتهت لاصح كالمزارعة لان العامل لا يستحق الا  
بالعمل ولا اثر للعد بعد انتاها لان جوارها قبل انتاها في حاجته على  
خلاف القياس ولا حاجة الى حكمه فيق على الاصل كما في المنع وما عمل



قبل الادراك اي ادراك الثمر كالسحق والتلقيح بالشركي الملقح والمخفف  
 فعد العامل وما بعده اي فعل يكون بعد ادراك الثمر كالجزا اي القيل  
 والمخفف فطلبهما اي على امتحان قد يكون ولو شرط اي ما ذكر على العامل فعد  
 اي مسافات انتفاخا ودليل اللزوم تفصيله قدمه في المزارعة ونظير  
 اي مسافات بموت احدهما لان مسافات من الاجارة وهي تطلب  
 كما مر فعد هذه لان صاحب الارض يستأجر العامل ببعض الثمرة  
 فان مات رب الارض والمزارع يسر فللعامل ان يقدم حتى يدرك الثمرة  
 وهذا معنى قوله فان كان الثمر خالصا عند موت اي عند موت رب  
 الارض او عند تمام المدة اي مدة مسافات يقدم العامل او وارثه اي  
 وارث العامل عند موت عليه اي على البسر حتى يدرك وان اتى اي امتنع  
 ان وصليته الدافع وهو صاحب الارض او ورثته اي الدافع بعد موته  
 في انتفاض العقد بموت المزارع بالعامل وبطلان لما كان مستحقا بالعقد  
 وهو ترك الثمار في الاشجار الى وقت الادراك وفيه ونظير المسافات  
 بموت احدهما ومضى مدتها والثر فصل فان مات العامل تقدم  
 ورثته عليه حتى يدرك الثمر وان كره الدافع وهو صاحب الارض  
 لانهم قامون مقامه وفيه نظر للجهل بين وان مات العامل لما كان  
 حتى يدرك الثمر وان كره ورثته الدافع لان في انتفاضه يقوم  
 العقد بموته اثره بالعامل فاذا جاز نقص الاجارة لدفع الضرر  
 فلا يكون له ابقاءها لدفعه كان او لم يكن وان مات الدافع والمخفف  
 فالحجارة ذلك لورثة العامل ليقام مقامه وقد كانت في حياته  
 هذا الجواز بعد موت صاحب الارض فكذلك يكون لورثته بعد موته  
 وان لم يمت احدهما بل انقضت مدة مسافات فلا جاز للعامل  
 به حتى يبلغ الثمر ويكون بينهما على السواء لانه الامر بالخير

قبل

قبل الادراك اضار بهما والضرر يزال كما هو القاعدة انتهى لكن  
 هناك لاجب على الامر اجر حصته الى ان يدرك لان الثمر لا يكون  
 استجاره بخلاف المزارعة حيث يجب على المزارع اجر مثل الارض  
 الى ان يدرك الزرع لان الارض يكون استثمارها وكذلك العمل  
 كله على العامل هنا وفي المزارعة عنهما كما في الشبب وقد تقدم تفصيل  
 هنا فان اراد العامل او وارثه اي بعد موت العامل صرعه اي قطع  
 الثمر بسراخير الاخر اي صاحب الارض او وارثه حين اشتغل اليه  
 بين ان يقتسموه اي البسر على الشرط اي على ما شرط او يدفعوا  
 اي الصاحب او وارثه الى العامل قيمة نصيبه اي العامل من البسر  
 او يدفعوا اي على البسر حتى يبلغ ويرجعوا اي على العامل بما انفقوا  
 في حصة العمل الثمر كما في المزارعة اي كما كانت كذلك في المزارعة  
 وقد تقدم تفصيله هنا ولا تنسخ اي مسافات بلا عذر في  
 المزارعة وتنسخ بعذر كالاجارة وقد تقدم تفصيل الاعذار في  
 كتاب الاجارة واراد ان يبيد بعضا منه فقال دمره العامل  
 اذا عجز عن العمل او في الشجر عذر وكذا كونه اي العامل سارقا في  
 منه على الثمر او على السقف بالتمزيك جميع سعة وهو غصن الثمر كذا  
 في الصحاح وفيه شك بان يحرم على العامل حرق الشجر من الاشجار  
 والدعائم والعروش والفضيات المندوبة بلا اذن صاحب الكرم  
 لان كرمه ملكه ويخوف على الثمر يكون قبل الادراك فان بعده  
 يمكن دفع سرقة القسمة كما في جامع الرموز وفيه رمز الى انه  
 يحترق الخارج من الثمر للضعف وغيره بلا اذنه لانها لا تترك  
 بينها وهذا لا يخص به لان الدافع كذلك لا تترك انما اذا اكل  
 هو او جعله من ثمره بلا اذن مسافة ضمن له في التسمية والكل



الفادح عذرهما في المزارعة وفي البرزانية مرض العامل وسفره وكونه  
 سارقا يخاف على الربيع عذر قال في آخر المساقات سفر العامل عذر  
 في بعض المواضع لم يجعله عذرا فالصحيح ان يوقف بين الروايتين  
 ويجعل على اختلاف الموضع فجعله عذرا فيما اذا شرط عليه عمله نفسه  
 وعدم جعله عذرا فيما اذا اطلق ولم يشترط عليه عمله نفسه قال  
 كذلك يجواب في مرض العامل على التفصيل انتهى هل يحتاج في الفسخ  
 الى القضاء او الرضا قد مر في المزارعة والمساقات من المزارعة  
 في النصف حيث قال وهو ملكية انواع المزارعة والمعاملة والمساقا  
 ثم قال بعد بيان احكام المزارعة واما المعاملة فانها على ثلاثة  
 اوجه احدها ان يدفع رجل الى رجل كروما او شجر سنين مما  
 قبل ان يخرج ثمارها على ان يقوم عليها وان سبقتها ويحفظها  
 على ان ما اخرجته الله تعالى منها من ثمره فينبغي انصفان او  
 ثلث او غير ذلك من القسمة فهو على ما اشتركا ولو دفعها اليه  
 ولم يوقت كانت على تلك السنة ولو اشترط عليه ان يقطع  
 قبضا منها وان يحفر جودا ولهما وان يريها ما لا يحتاج اليه  
 السيدان وعند صاحبهما فهو جائز عليه وان اشترط الاقرب  
 من عند العامل فلا معاملة فاسده وفتح فسد المعاملة بشرط  
 من اشترط او بغير ذلك فله من صاحب الكرم والشجر ما خرج  
 منها وللعامل اجر مئله فيما عمله فان اعطاه ما شرط له  
 من الثلث والنصف باجرة ورضى به الاخر جاز ذلك وكذلك  
 لو اعطاه وفتح ما شرط له من الثلث والنصف باجرة ورضى  
 به الاخر جاز ذلك وكذلك لو اعطاه اقل من ذلك او اكثر فان  
 ذلك جائز والثاني ما فكره لصقه بقله ولو دفع الى آخر قضاء

اي ارضا واسعة خالية فارغتها في جامع الرموز مدة لمن يغرس  
 فيها غرسا لتكون الارض والشجر بينهما نصفين معلومة  
 لا يتبع المساقات وتفسد لاشراط الشراكة فيما كان موجود قبل  
 الشراكة لا عمله وهي الارض اولاه استأجر اجرا يجعل ارضه  
 مستأجرا بالآلة الاجر على ان تكون الاجرة نصف البستان الذي يظهر  
 بعلمه اولاه يكون في معنى فغير صحيح فيفسد كما اذا استأجر صياغا  
 ليصنع له ثوبا يصنع نفسه على ان له نصف المصنوع ولان صاحب  
 الارض يكون مشتريا بالنصف الفرس من العامل بنصف الارض والفرس  
 مجهولة ومعدومة وقد شرط عليه عمله نصيب في المدة وكذا ذلك  
 يوجب الفساد كذا في التبيين والشجر لرب الارض يعني ثم جميع الشجر  
 الفرس من صاحب الارض وللفرس قيمة غرس يوم الفرس واجر عمله  
 لان العقود الشجر لما كان فاسدا وقد غرس العامل بامره في ارضه صار  
 كان صاحب الارض يفعل ذلك بنفسه فيحرقا بصا للفرس بانصا له  
 بارضه مستهلكا له بالعلوف فيها فيجب عليه قيمة الشجر واجر مئله  
 عمله لانه يستعمل لعله اجرا وهو نصف الارض او نصف الثمار ولا يحصل  
 له منه شيء فيجب عليه اجر مئله فان كان الفرس للعامل فالشجر له  
 يوم يقطع وعليه مئله اجر مئله الارض وفيه الشجرة الى انه لو دفعها  
 للفرس على ان يكون الشجر بينهما يبيع والى انه لو شرط ان الثمر  
 والشجر بينهما يبيع سواء كان الفرس لرب الارض او للعامل كما في النصف  
 والبرزانية وفيه قال دفع ارضا بصياغا الى رجل سنين ليغرسها  
 العامل الكرم والاشجار مع عذر رب الارض والاخر ان يكون من  
 العامل وكل واحد منهما على وجهين فاذا كان الكرم والاشجار  
 من العامل ويشترط على ما اخرج الله تعالى من ثمرتها فينبغي



نصفان وعلى ان الكروم والاكجار للعامل فهو جائز وان لم يشترط  
ان يكون الكروم والاكجار من عند رب الارض والعمل على الآخر على  
ان ما خرج من الثمرة بينهما نصفان او اثلاثا او على ان الكروم  
والاكجار لرب الارض فهو جائز ولو لم يشترط ان يكون الله ذلك كله بينهما  
نصفان لم يجز في قول محمد بن صاحب وهو جائز في قول بعض الفقهاء  
ولو لم يشترط على انها اذا بلغت منتهاها كانت بارضا بينهما نصفان  
فهو قاسد في ذلك كله فان مضى على ذلك الكروم والشجر من عند  
العامل فما خرج فهو له يوم يقطع كرومه والاكجاره وعليه اجر مثل الارض  
لرب الارض وان كان ذلك من رب الارض فما خرج فهو له وعليه اجر  
مثل العامل وانما يشترط مع وجوه المعاملة ان يكون ارض بين يدين  
ففرسا هكرما وشجرا بينهما والعمل بينهما جميعا جائز ذلك وكذلك  
لو كانت الارض بينهما اثلاثا ففرسا فالفرس فالعمل بينهما اثلاثا  
فهو جائز واما المساقات فعلى وجهين احدهما في الزرع الخارج  
من الارض والثاني من الثمرة الخارجة من الشجرة يدفعهما صاحبهما  
معاملة الا انهما لم يدر كما بعد على ان يكون يقوم العامل عليهما و  
يستقيهما ويحفظهما فان كان فيهما من ثمره فيهما نصفان او  
اثلاثا فهو جائز في قول ابي يوسف ومحمد ولا يجوز ذلك في قول مالك و  
محمد بن صاحب وما خرج منهما فلكما جهما طيبا وللعامل اجر  
مثل في قوله ولو مات احدكم من رعيه بعد الزرع فان ذلك يقطع  
الحزب رعيه وعلى كل واحد من الباقين ووارث الميت ان يعمل في حصته  
حتى يدرك وعلى المزارع او ورثته اذا مات هو اجر حصته من  
الارض لرب الارض وان ترا ضوا على ان يعمل المزارع او ورثته اذا  
كانت الميت هو المزارع حتى يدرك فيكون على ما اشترطوا فيما

سم

بينهم ما زهو ويكون ما يزرعهم من اجر الارض في نصيبهم من الزرع  
للعامل في حصته رب الارض وان اراد احداهما ان يقطع الارض للزرع  
لم يكن له ذلك لان فيه ضررا على الآخر ولو اقتسم الزرع وهو قائم  
في الارض ثم قطع احدهما نصيبه وترك الآخر نصيبه على ما ذكرنا  
جائز ذلك فلو لم يمت احدهما غير ان المزارع لما زرع الارض مرض  
الآخر او غاب او توافعا الى اتفاق فانه يامران بينا جرحا القالب  
او المرض من يعمل حتى يدرك الزرع ويكون الاجر على المزارع بالعا  
ما بلغ انتصافه **فرو** وفيه كونه دفع كونه معاملة بالنصف ثم زاد  
احدهما على النصف ان زاد صاحب الكرم لا يجوز لانه مثا عا فيما  
يحتل القسمة وان زاد العامل يجوز لانه مثا كذا في كفاية البيهقي  
شكر عمر دفعت ضيعه ابنها البالغ معاملة وكان كبره وبذبح  
قال لا يكون رضى ولو قال اعلم به مع مزارعي فلان ولو قال اقطع  
الثمرة في السنة فلا ينفذ يكون اجازة قلت لما لو قال يا خنثى  
يكون اجازة للشك في شكر ايضا اعطى لشاكر ضيعته معاملة  
سنة بالغ من عمل الفلانة وقال لا يجوز كذا في الحيرانية وفيه كونه  
لو دفع النخل والشجر الى شريكه مساقا لم يجز ولا اجر له على  
العمل في مشركه بينهما لا يبيع ولا يجب الاجرات العمل **الخارج**  
دفع لنفسه وفي فتاوى محمد بن الفضل في قوله تعالى **ان يستجار**  
ابها الناس كلوا مما في الارض حلالا طيبا الآية **ان يستجار**  
ما فظا على مصلقة في موافقتها بحاجته فان اخر صلوته واحدة  
عمر وقتها لا يستحق بالزراعة لا يكون زرع طيبا وكذا للزرع او  
غيره بغير طهارة او منع الاجر عن الاجرة او اخذ بعد ما جف عرقه  
وكذا اذا اخرا داء الكلى بعد حلول الاجل او اداه متوفات بدونه



رضى الباب فلا يكون زرعه طبيا انتهى وقد ذكرنا في كتاب المزارعة  
 ما يجب للمزارع من الطهارة والصلوة والدعاء وقد ذكر صاحب  
 المنهج غير ما ذكرناه هنا في هذا المقام وينبغي للمزارع وغارس  
 الأشجار أن لا يغفر عن هذا وقال القرطبي والسجستاني كل من لم يزرع  
 شيئا من بقرته بعد الاستخارة أو ألبسها حثوثا أو شتم نزرعونه  
 أم نحن المزارعون ثم يقول بل الله المزارع والمكتسب والمبلغ اللهم صل  
 على محمد وعلى آل محمد وارزقنا ثمرة وجبتنا ضرره واجعلنا لغيره  
 على كبرية ويقال أن هذا القول آسان لذلك الزرع من جميع الأوقات  
 والدود وجاد وغير ذلك قال الشيخ زكي سمعناه من ثقة وجربناه  
 فوجدناه كذلك ولو غفر ذلك بعد ما غفلناه من الصلوة والدعاء  
 لكانت أحرى بالقبول من الدليل في البزارة تنهاى الزرع  
 فندفع من الأرض مزارعة لا يحفظ لا يجوز وفي الأشجار إذا دفعها  
 معاملة في هذه الحالة أن كانت الثمرة بحال لولم يحفظ يضيع  
 إلى وقت الادراك يجوز وإن كان لا يحتاج إلى عمل سوى الحفظ  
 والحفظ زيادة في الثمر وإن كان لولم يحفظ لا يذهب الثمرة إلى  
 وقت الادراك لا يجوز يجوز دفع شجرة يجوز معاملة لا تحتاج  
 إلى السقي والحفظ لولم يحفظ لا يجوز قام العامل على الكرم أياما ثم ترك  
 فلما أدرك الثمر جاءه بطلب لخصه أن تركه في وقت صارت للثمر  
 قيمة لم يطلب وإن قبل أن يكون له قيمة ثم ترك ليس له الطلب دفع  
 إليه معاملة ولم يقبله أحد يريد دفعه إلى آخر فأنجزه لما كان في الخيل  
 وللعامل أجره على العامل الأول ولو هذه الثمرة يد العامل الثاني  
 بلا عمله وهو على رأس الخيل لا يضمن وإن من عمل الأخر في امر  
 خالف فيه امر الأول يضمن لصاحب الخيل العامل الثاني لا الأول اصل

اصل الغضب في وصل الشجر في الدافع وحرب آلة السقي ليشق الشجر  
 على العامل وكذا في التعريض الغضب على صاحب الكرم والعامل على العامل  
 الكرم الكرم والدافع وهذه يدخلون ويأكلون ويحملون والعامل لا  
 يدخل الا قبلا أن يأت الدافع لا يضمن والضمنان على الكل والحمل  
 وإن باذنه ونفقته عليهم عليه ضمن نصيب العامل وإن ضمن لأجنب  
 النفقة عليهم لا يضمن دفعها معاملة ولم تحرك الأشجار شيئا فباع  
 صاحبها الأشجار نفذ البيع ونفذ المساقات لها استجار  
 بعض الخارج فاذ لم يخرجه شيئا لم يتعلق به حقه فصح البيع بخلاف  
 الاجارة لتعلق حق مستأجر لعبد الكرم الكرم غرس في أرض الدافع  
 بأمره فإن التنازل للدافع والأجير لم وإن للعامل وقال لك لا كرا غرسها  
 في فلكه ولا كرا قيمة التنازل ولو قال اغرسها ولم يقبل في غرس بقراس  
 مع عنده فالغرس للغارس ويكلفه المالك فقدم ولو قال اغرسها على أن  
 الغرس أنصافا جاز وهو لو قال معاملة العصبه لاجل السقف  
 وحطب جاز فمعاملة الخيل رخصان لقوام خلاف انتهى وفي فتاوى  
 قاضيه خات دفع إلى رجل كرميا معاملة وفيها أشجار لا يحتاج إلى  
 عمد سوى الحفظ قالوا إن كان بحال لولم يحفظ ليذهب بثمرتها  
 قبل الادراك جازت المعاملة ويكون الحفظ ههنا للنماء والزيادة  
 وإن كان كمال لا يذهب بثمرتها قبل الادراك لولم يحفظ لا يجوز  
 معاملة في تلك الأشجار ولا يكون للعامل نصيب من تلك الأشجار  
 مسنة بين أرضين أحدهما ارتفاع من الآخر وعلى المسنة أشجار  
 لا يعرف غارسها قال الشيخ الإمام محمد بن الفضل إن كان المأوى يستقر  
 في الأرض السفلى بدون المسنة ولا يحتاج في أساكن الماء إلى المسنة  
 كان العقد في المسنة قول صاحب الأرض العليا مع يمينه وإذا كان



القول في المسألة قوله كانت الأبقار له ما لم يقع الآخر البينة وان كانت  
 الأبقار محتاجة في المسألة انما المسألة كانت المسألة وما عليها  
 من الأبقار بينهما **هذا كتاب** في بيان احكام **الذبايح**  
 وجه المسألة بين المزارعة والذبايح كونها اتفاقا في الحال بلا انتفاع في الحال  
 كما في لا يخفى اعلم ان العراقيين انما ان الذبح مخطور عقلا لا في اضرا  
 بالحيوان ولكن الشرع احل الانتفاع بالبحر بعد ذلك وقال شمس الأئمة  
 هذا عندي بالحل لان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتناول  
 اللحم قبل بيعه ولا يظن به انه كان ياكل ذبايح المسلمين لانهم كانوا  
 يذبحون باصنام الاجناس ثم نفقنا انه كان يذبح ويصلي في نفسه  
 وما كان يفعل ما كان مخطورا عقلا كالكذب والظلم والفسق و  
 السخف واجب بانه يجوز ان ياكل ذبايح اهل الكتاب وليس الذبح هو  
 الكذب والظلم لان المخطور عقلا ضربان ما يقطع بتحريم فلا يرد  
 الشرع باحتة ويقدم عليه قبله نظر الى دفعه كالحجامة للاطفال  
 وتداويهم بما فيه الم لهم والذكاة الذبح واصل التركيب التزكية  
 يدل على اتمام ومنه ذكاة حسن بالمداينة السباب وذكاة النار  
 بالعصر تمام فلتعالها والذبايح جميع ذبيحة وهي حيوان من ثلثه ان  
 يذبح فيخرج السمك ويجوز اذ ليس من ثلثيهما الذبح فيحلال  
 بلا ذكاة كما في الذبيحة اسم ما يذبح اي لهم للذبح المذبح اراد  
 بالذبيحة الحيوان الذي من ثلثه الذبح وفي الوقاية حرم ذبيحة  
 لم تترك بعينه حرم حيوان من ثلثه الذبح ما لم يترك ذبح حمله على  
 هذا اذ لو حمل على المعنى الحقيقي لكان كمن حرم مذبح لم يترك اي  
 لم يترك اسم الله تعالى عليه فلا يتناول ما ليس بمذبح كالمرتدة  
 والنطيحة ونحوهما ولا ما اذا قطع من حيوان كحي عصفور اذا

حمل على المعنى المجازي وهو ما من ثلثه ان يذبح يتناول الحيوان المذكور  
 كذا في الفقه والذي قطع الاوداج لقوله عليه السلام ان الاوداج بما  
 سكت ذكره في التبيين قال والمعاد بالتحلقم والمكرن والودجات  
 واعا غير عنه بالادراج تغليباً وبه يحمل المذبح وهو شرط لقوله تعالى  
 ما ذكيتهم ولقطة التي تسمى عن الطيارة ومنه قوله عليه الصلاة  
 السلام زكاة الارض يسها اي طهارتها انتهى وسياح بيان  
 التحلقم والمكرن والودجات وتحمل ذبيحة مسلم وكتاب زكاة او كتاب  
 حرمه بلا كراهة تجزئه وحلها وان كان غيره او لم يذكاه المسألة قال  
 الله تعالى وقطعوا الذن او نوا الكتاب حرككم وحكمكم حركهم لانهم  
 يذكرون اسم الله تعالى عليها وفي النزاهة فهو كحوسه حرك زكاة المولود  
 به كذا به ويجوز تحل زكاته وكراهة فيه كالحمل والحجبة معاذ كذا به وان  
 تحل ذبيحة الكتاب وان حرمها الا اذا سمع ذكر الحج عند الذبح انتهى  
 وتحل ذبيحة ولو كانت الذبايح امرأته او صبا يعني يعقل التسمية والذبح  
 او يجنبوا يعقلوا اي العجزة والمجنون النسبة والذبح حتى لو كانت  
 العجزة والمجنون يجب لا يعقل ولا يضيح التسمية لا يحل ذبيحة ما  
 في الفقه او كانت الذبايح احرسا او اقلقت اي صاحب قلقة وهي جليدة  
 فطعمها الحامات واحترق بها تغرق عن ابن عباس رضي الله عنه انه لم  
 يحل ذبحه لان القلقة والانوكنة لا تحل الا هلية فتحل والاخرى عاجزة  
 عن الذبح فيكون معذورا وتقدم هامة مقام كائنه بل اذ لم يترك  
 كذا في الفقه لا يحل ذبيحة ونسبه وهو الذي بعد الموت وهو حرم او  
 مجوسه او مرتدة اما لو كان فلهذا كذا في الفقه كالمجوسه واما المجوسه فقلقة  
 صلى الله تعالى عليه وسلم سواهم سنة اهل الكتاب غير ما كل شيء هم  
 ولا كان ذبايحهم واما المرتدة فلا تملك له ولا يغير على ما انتهى اليه



يختلف اليهودي اذا شتم او بالعكس او شتم اليهودي لا يفتخر ولا يذم على ما اعتقد  
عليه عندنا وله تحية اليهودي لا تحل زكوة ولا يتولد بيت المشرك والكتابة  
لا تفسد لانه احق كما في الرمز وفي البشارة ولا تحل ذبيحة كبريت واث  
استقر الى مدة هذا الكتاب والحياء ذبا عنه من ذلك وفيه فوائد التزنية  
ولا تحل ذبيحة بجري وان كان ابوه سنيا وان كان جبريا حلت فانهم  
كاهل الذمة وحلت كان اباهم من اهل العدل لم يحل لانهم بمنزلة كبريت  
انتهى قلت والنظر ان صاحب صفوان اخذ من الفقيه ونص بعبارة  
وعن ابيه على انه يحل ذبيحة الحجارة ان كان اباها هم بجري فانهم كاهل  
الذمة وتما من ذمة او تارت التسمية اي ذكر الذبايح باسمه على الذبيحة  
عند الذبايح لله تعالى محمدا اي قصدا هذا عندنا لعدم دلالة ما قلنا مما لم  
يذكر اسم الله عليه خلافا لك في دافعي بحته قوله تعالى لا اجزيها اوتي  
الى محمدا على ما علم بطريقه القدر لغير الله والليل ويذهب عنه مذكور  
في منتهى وجهه بشاران التسمية شرط للحل ويدخل فيه كل اسم من اسماء الله تعالى  
فلو قال الله وغيره مريد الى جاز كما في التسمية فلو سمي ولم يسم للذبايح لم  
يحل كما في الكبرى والاحسن لهم الله كما في التنقيح والتمحيب عندنا بقاء  
اسم الله تعالى والله اكبر وكذا عندنا في الاشارة كرههم مع صوابه كما في المحيط  
ذكر في جامع الرموز ثم قال وما قاله في بقاء الله هو مقتدا اول منقول عن ابن  
عياض رضي الله عنه كما في الهداية وانما قلنا ذكر الذبايح لانه لو سمي غيره  
لم يحل كما في المحيط وانما قال في الجرد لانه لو قال اللهم اغفر لي لم يجز لانه دعاء  
وانما قلنا لانه لو سمي وذبح لغير الله الاحبة وغيره من الغنى ولم يحل  
لان ذبايح تقضى له لانه تعالى ولهذا هذا الكلام جامع الرموز قال  
تركها اي الذبايح التسمية ناسبا يحل اي الذبيحة عندنا وقال مالك لا تحل  
لما ذكرنا من الاية اذ لا فضل فيها قلنا التسمية مرفوعة حكمه بقوله عليه

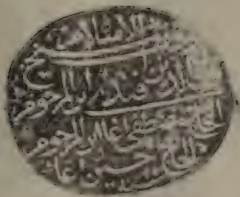
الصلوة

الصلوة والسلام رفع عن امة الخلفاء والنسب لان ذلك في اعتباره  
حرا بيننا والحر مدح بالنسب لان الانسان كيد النيات فيقدر  
في الامور التي لا يذكر لها من جهة حاله كالاكل والشراب والشراب  
في قضا والفوات من الصلوة بخلاف الاكل وغيره في الصلوة ويجوز  
في الحج حيث لا يختلف فيه بين الناس وانما مدانه حاله مذكور والنسب غير  
يجوز في الاخلاق في التبيين وذكره ان يذكر مع اسم الله تعالى غيره وملا  
بان وصل الذبايح بالتسمية الدعاء او غيره دون عطف يعني لم يعطف  
ذلك الغير وان يقول يعني لقول الذبايح بسم الله اللهم تقبل من فلان  
او تقبل مني باسم الله صلى الله عليه وسلم وانما كره للشاركية قال في المنهاج  
ومن هذا النوع ان يقول بسم الله محمد رسول الله بالرفع لان اسم الرسول  
غير مذكور على سبيل العطف فيكون مبتدأ لكن يكره لوجود الوصل صورة  
وان كان بالخفض لا يحل ذكره في التوازل وقال بعضهم هذا اذا كان  
يعرف الحق والا وجه ان لا يعبر الا برب بل يحرم مطلقا بالعطف لان  
كلام الله لا يجزى عليه كذا قاله الزيلعي وان قاله اي فان قال الذبايح  
اللهم اغفر لي قبل الاضحية اي الذبيحة او قبل التسمية بان قال اللهم  
تقبل مني ثم اضحى وسمى او قال بعد الذبايح لا يكره لما روى عن النبي عليه  
الصلوة والسلام انه قال بعد الذبايح اللهم تقبل هذه عني امة محمد  
شكها بالوحدانية وفيه بالبلاء وكان عليه صلوة والسلام اذا اراد  
ان يذكر قال اللهم منك ولك واليكم ان صلوة وشكركم ومجداي  
ومناجاة لله رب العالمين لا تتركه وبذلك امرت وانما اول الصلوة  
بسم الله اكبر ثم ذكر في ذلك روى عن علي رضي الله عنه كذا ذكره  
في المنهاج وان عطف ان الذبايح على اسم الله تعالى غيره حرمت اي الذبيحة كذا  
بسم الله وهم فلكان لا يجوز لانه اهل لغير الله تعالى لان يجوز بد التسمية في بيعة



لما في التسمية وفيه إشارة الى ان لا يرفع اليدين لم يحرم كذا الوصل وفيه اختلاف  
 المتكبر قال النبي صلى الله عليه وسلم موطن لا اذكر فيها عند  
 العطاس وعند الذبح ذكره في التبيين واليه ان لو اعاد الحار وقال بسم  
 الله وبهم فلا يلزم محرم لما في الحيط ذكره في جامع الرموز وكذا اي حرمت  
 الذبيحة ان اطيعت في ذبحه وذبح غيرها بتلك التسمية وان ذبحها  
 اي ان ذبح غيرها في ذبحه ولو اطيعت في ذبحه وسمى وطهره السكين و  
 اخذ سكيناً اخر فذبح بها ولم يسم حلت اي الذبيحة المتعلقة بالذبح  
 وان رمى الى صيد وسمى فاصاب غيره اي صيد اخر الا ان حلا الكلم  
 وكذا اذا ارسل كلبه الى صيد فترك الكلب ذلك الصيد فاخذ غيره حل لتعلق  
 التسمية بالاله وان سمي على سهم ورى بغيره يعني فتركه واخذ غيره  
 فري به لا يذبح لان التسمية في الرمي والارسال شرطه على الاله قال  
 صلى الله عليه وسلم اذا رميت سهمك وذكرته غير الله تعالى عليه فكل  
 فاذا تبدلت الاله ارتفع حكم التسمية فاحتاج الى تسمية اخرى فلا  
 تعد كل والارسال كالرعي يعني لا يشترط التسمية في الرمي عند الرعي  
 فيشرط في الارسال عند الارسال وانما صلات التسمية في الذبح شرطه  
 على الذبيحة قال النبي فاذا ذكروا لهم الله عليها صواف وهي حالة الفخ  
 ويدل عليه قوله تعالى فاذا وجبت جنبوها فكلوا منها ولمعت ان يذبح  
 عقب التسمية قبل ان يتبدل المجلس حتى اذا سمي وشغل بعمل اخر  
 من كلام قيس او شرب او الكفاية او كذب بشرة ثم ذبح يحل وان  
 كان يشترط التحلل في التبيين فاذا تبدلت الذبيحة لما اذا اجمع  
 سماء وسمى ثم تركها وذبح غيرها بالسكين الذي كان معه ارتفع  
 حكم التسمية عليها فلا تحل ما لم يسم عليها واما في الرمي والارسال  
 فالسنة شرطه على الاله لان التكليف بحسب الواسع والذي في رسم

في الاول الذبح وفي الثاني الرمي والارسال دون الاصابة فيشرط عند فعل  
 بقدر عليه فما لم يتبدل الاله فالتسمية باقية واذا تبدلت ارتفع حكمها  
 فاحتاج الى تسمية اخرى لما لو سمي على سهم فتركه واخذ غيره فري  
 به ولو سمي فذبح في ذبحه على التعاقب حلت الا انه دون الثانية ولو  
 اضعف احداهما فوق الاخر فذبحهما دفعة واحدة بسكين واحدة وتسمية  
 واحدة حلا لكلاهما ذكره في التبيين والشرط المذكور في النص اي لا يجوز لغيره ان  
 مسعود رضي الله عنه جردوا التسمية فلو قال اي عند الذبح اللهم اغفر لي لا يحل  
 لانه دعاء ورمي وبالحمد لله يعني ولو قال الحمد لله او قال سبحان الله  
 يريد به تسمية على اي الذبيحة لا اي لا يحل لو عطس اي الذبيحة عند الذبح  
 وحمله اي للعطاس يعني ولو عطس عند الذبح فقال الحمد لله والكفن  
 به فذبح لا يحل لا يريد الحمد على النوى دون التسمية لما في التبيين وفيه  
 ولو سمي ولم تحضره التسمية صح بخلاف ما لو قصد بالتسمية التبرك في ابتداء  
 الفعل فانه لا يحل فلا يحل الذبيحة لما لو قال الله اكبر واراد به متابعة فهو ذبح  
 فانه لا يجزئ رعا في الصلوة وفي النزلة سمي عند الذبح ولم يأت ان تكون  
 التسمية لغير الله على الذبيحة اي لا امر اخر لا يحل لما لو سمي الاذان وقال الله اكبر  
 في جواب الاذان لا يجزئ رعا في الصلوة وان لم يكن لم يثبت في التسمية  
 عمل نظر الى قطع غنم واخذ السكين وسمى ثم اخذ سكينة وذبحها لا يحل ولو  
 نظر الى قطع حمار وحكي وسمى وارسل كلبه واخذ حمار سمي للذبح ثم  
 استغفل بالكل او شرب ثم ذبح ان قال قطع الغنم حرم والا لا واحد الطول  
 ما يشترطه انظر واذا حدد الشفرة ينقطع الغنم وكذا اذا هربت  
 انة بعد التسمية وفي رواية الاختيار يشترط عند الذبح وهي على المذكور  
 وفي الصيد يشترط عند الارسال والرمي وهي اي التسمية واقعة على الاله  
 ولو اطيعت في ذبحه وسمى وكلمته انسان واستنق ماء فتركب ثم ذبح





على تلك التسمية الا انه لم يوافق كل انتهى قال كمن في فتاواه وفي المحيط وان  
 اراد ان يذهب عودا من الذي لم يجر تسمية الا انه عما بعدها ولو ارسل  
 كمن على صيد وسمى فاصاب صودا في فوره حل الكره والفرق ان التسمية  
 في الزكوة الاختيارية على الذبح لا على الالة وفي الاضطرار لا الا الا اذ طبع  
 شاة وسمى ثم كلف انسانا او شرب او حذر سكبنا او اكل للقرية او ما  
 اشم ذلك هو عمل حدث بتلك التسمية وان حال الحديث او كثر العود كره  
 اكلها وليس فيه تقدير بل يظهر انه العادة ان استكره الناس عادة  
 يكون كثيرا والا فقلنا لم نذكر ههنا لفظ الكراهية وقد اختلف المذاهب  
 فيها وفي اناحي الزعفران اذا حدد الشجرة ينقطع العود من غير  
 فصل بين ما اذا اقل او اكثر انتهى وفي السراجية قال عند الذبح بسم  
 الله او الله ولم يظهر الهاء ان قصد ذكر الله تعالى كقولهم والافلا ارسل  
 كلبا ثم سمي لم يعثر سمي عليها ثم كلف انسانا او شرب ماء او حدد  
 سكبنا وما اسجد ذلك ثم حلت بتلك التسمية وان حال الحديث و  
 ان يابح او اشترى لا انتهى والسنة في الابل وهو قطع العروق الصدر  
لما في الحنك والذبح قطعها تحت اللحية لما في العنانية والسنة في البقر  
 والغنم وكبره الحنك وهو ذبح الابل وكبر الغنم والبقر لانه خلاف السنة  
 قال الله تعالى فصل لربك وانحر ويجوز اكل لحمها لوجود شرط طهر وهو قطع  
 العروق وانها رالدم كذا في الاختيار وقال مالك الذبيحة بالعكس حر لم  
 عند عدم الضرورة لو قود الحنك لانه بالسنة بمنازعة ولنا قوله عليه السلام  
 ما اسهر الدم وذكر اسم الله عليه فكل ذكراه في شره الجميع لان عمل الزكوة  
 حلق كله لقوله عليه السلام ما بين اللبنة والليمية اي ما بين الصدر والذوق  
 وفي الجاهل مع لابس بالذبح في حلق كله اعلاه ووسطه وسفله في خزانة  
 العنق والاصلي فيه ما روي انه عليه الصلوة والسلام بعث متاديا

يا

ينادي في جهنم من الا ان الزكوة في حلق رواد الدار فطعن ولا يجمع التفتش  
 ويجوز الصلوة ويجوز العروق فيحصل بقطوعه على ابلغ الوجوه وهو  
 انهار الدم لما في التبيين قبله من ان الزكوة في ذبح الالة كون عروقها  
 في اسفل الحنك عند الصدر بخلاف البقر والغنم لان عروقها مجتمعة  
 في صدره وفي صدره السنة ان ينحر البقرة قائما ويذبح الشاة  
 مضطجعة وكذا البقر لما في حلقه سنة وذكر في التفتش ان ادب الذبح  
 ان يضع يده على ايسر رويجه القبلية ويسد ثلثية القوائم فقط  
 ويذبح باليمين ويحد الشفرة ويسرج في الذبح واجزاء السرة على حلق  
 والذبح بين الحنك واللبنة وهو من الصدر وفي الحنك اللبنة بفتح اللام و  
 ايها السددة وهو رأس الصدر والتقييد بالحلق واللبنة بفتح اللام  
 كذا اعلان من حلقه من حرم لانه ذبح في غير موضع ذكره في المواقيت  
 وفي فتاوى سرقة تصاب ذبح في ثلثة مخطئة اعلان من حلقه  
 او بغير منه يحرم اكلها انتهى اعلم حلق اذ اسفل اي حلق اذ اسفل  
 بعنه كله عمل الذبح لما قلنا وفي الذخيرة اذا ذبح الذبح اعلى حلقه من حلق  
 لكونه ما بين اللبنة وهي الخرو والليمية ذكره في شره في الحنك وقيل لا يجوز  
 اي الذبح فوق الصفة وهو هو قطع الحنك في اعلى حلقه والحنك في هذا  
 لقوله عليه الصلوة والسلام الزكوة ما بين اللبنة والليمية ذكره ابن مالك  
 في شرحه الوقاية والعروق التي تعطف في الزكوة ان بالذال ليمية الذبح  
 اما حلقه وهو مجزئ النفس ومجرى الصلوة وهو مجزئ الصلوة والشراب  
 والودجان وهما العرقان العظيمان في جانب قدام العنق بينهما  
 حلقه ومجرى ذكره في مجمع واخفا في سائر الاقوال المذكورة فيها  
 وفي روضة الناظر مجزئ النفس ليس يوحده علف ولا شراب وبه  
 نقلت الرقبة ومجرى مجزئ العلف والشراب وهو ودجان العرقان

هذا هو الذبح



الثورات الثلاث بسحب منها الدم ويقتل قطع ثلاثة منها أي من  
 هذه الأربعة أي كانت يمين حل المذبذب 2 يقطع أي ثلاثة منها أقامه  
 للأكثر مقام الكل قال في المنه والاعتناء بالثلاث مطلقا قول ابن 2 وهو قوله  
 ابن يوسف أولا وعن ابن يوسف أن يسترط قطع الحلقوم والمري واحد الودج  
 وعند محمد لا يد من قطع الشرا كل واحد منها أي من هذه الأربعة قال في  
 المنه واجمعوا على أن يقتل بقطع الأكثر من هذه العروق الأربعة لأن الأكثر  
 يقطع مقام الكل كما ذكرنا غير أن محمدا اعتبر أكثر كل واحد من هذه العروق  
 الأربعة وهو رواية عن الأمام ابن 2 لأن كل واحد منها أصل بنفسه لا انفصال  
 عن غيره فيجب أكثر كل واحد منها وعند ابن يوسف لا بد من قطع الحلقوم  
 والمري واحد الودج لأن مقت من قطع الودج جرح انقار الدم فينبوب  
 أحدهما عن الآخر إذ كل واحد منهما يجري الدم وأما الحلقوم والمري  
 فيخالفان الودج وكل واحد منهما بخلاف الآخر فلا بد من قطعهما  
 وقيل يحكم أي مع ابن يوسف في الحكم الذي ذكره وابن 2 يقدم أن الأكثر يقدم  
 مقام الكل وأى ثلاث منها قطع فقد قطع الأكثر وما هو مقت منه  
 حصل به وهو انقار الدم المسفوح والتصدية وإخراج الدم لأن  
 لا يجر بعد قطع المري والحلقوم ويخرج الدم بقطع إحدى العروق جاز  
 فيقتل الأكثر أيها كانت فلا حاجة إلى اشتراط قطع العينين  
 منها كذا في التبيين قلت وفي التبيين قال ابن عبد الله الزعفراني الصحيح  
 من قول علي شأنا إذا قطع الأربعة أو أكثرها حل وان قطع من كل  
 واحد نصفه للحلقوم ونصف المري لا تترك لأن قطع الأكثر من الحلقوم  
 والمري والودج تد كل وان قطع أكثرهم لا يجر أيضا قال في المنه  
 ألا جرحه الأكثر عنه إذا قطع الحلقوم والمري والأكثر من كل واحد  
 يد كل وما لا فلا انتهى وفوائد الرستغني أنه سئل عن من ذبح شاة

فقت

فبقت عقدة الحلقوم مما يلي الصدر وكان يجب أن يبق مما يلي الرأس  
 أبو كلاب لا قال هذا أي القدر بالحجة قول العوام من الناس وليس هذا  
 بمعتبر ويجوز أن كاسا سوا بقت العقدة مما يلي الرأس أو مما يلي الصدر  
 لأن لمعتبر عندنا قطع أكثر الودج وقد وجد في كل شاة كان يفتح  
 به كذا ذكره في النزاهة نقلنا عن منتهية ثم قال وهذا ممكن لأنه لم يوجد  
 فيه قطع الحلقوم ولا المري وأما ما بين وان اشتد لقطع الأكثر فلا بد من قطع  
 أحدهما عند الكل وأما ما يبق يعني من عقد الحلقوم مما يلي الرأس لم  
 يحصل قطع واحد منهما فلا يترك بالاجماع وفي الواقعات لو قطع الأعلى  
 أو الأكثر لم يضر ثم علم فقطع مرة أخرى للحلقوم قبل أن يموت بالاول ينظر  
 فإن كان يتما مع الآخر لا يترك بالاول أسره منه بالقطع الثاني والأجل  
 انتهى وفي المنه بعد أن ذكرنا مقتنا عن فوائد الرستغني لا ترى أنه قوله  
 في جرح صغير ولا بأس بالذبح في حلق كله لغيره وأوسطه وأعلىه فإذا ذبح  
 لا بد أن يبق العقدة من تحت وكيف يصح هذا القول لعدم محل غير رأسي  
 الأمام وقد قال يكفي بقطع الثلاث من الأربعة أي ثلاث ويجوز على هذا  
 تردد الحلقوم أصلا فيما لا بد أن يحل إذا قطع الحلقوم من أعلاه انتهى قال  
 المصنف فتاواه سئل أبو المودع عن الشاة جرح راس الدابة وفيها جرح  
 هل يحل أن يذبحها قال نعم بهذا الوجه وحلق وفي التبيين سئل عن قطع راس  
 دجاجة وأبانه أعور بالذبح وان كانت متحركة انتهى ويجوز الذبح بكل ما  
 أقرى الودج أي قطع العروق وأخرى ما فيها من الدم لأن المراد من  
 الودج ههنا كل الأربعة تغليباً لما في المنه وأصل الدم يعني ههنا من  
 شراهما في الأرض أي يسأل ولو كان مودة وهو كالحق الذي فيه حدة  
 وفي نحوه مودة واحدة وهو جرحه بيمين برافة يقطع منها انفار  
 وقد صح بعض شرائع الوقاية بكسر الحميم قال في المنه ولم يجده في



المعينة من اللغات وقد اورد هنا صاحب الدستور في علم المفتوح  
 اولية اي قشر القلب او سنا او ظفر اجمع اظفار وخطور واظفار  
 كما في الصحاح من وعين اي راس والظفر من محلها لا بالغاين  
 يعني لا يجوز الذبح بالسنان والظفر القائمين في مقامها لقوله صلى الله  
 تعالى عليه وسلم ما انهر الدم واقرب الاوداه فكل ما خلا السن والظفر  
 فانها مدى حية وبهيته كانوا يذبحون بهما قائمين ولان العين هما  
 قائمين يحصل بقية الادى وتنفذ فاشبه المختلقة ذرية الاختيار  
 ثم قال ولو ذبح بهما من وعين لا بأس بالكراهة ويكره اما الكراهة في  
 الحديث ولان استعمل الجزء الايمن فانه حرام ولا بأس به لما ذكرنا من  
 جعته وكحصول الحق وهو انهار الدم وقطع الاوداه ونفس عهد  
 على ان المذبح بهما قائمين ميتة لانه وجد فيه نضار وما لا يجد فيه  
 نضار يقرى فيقول في كل لا بأس به وانه احسن لا يذبح كل او يكره انتهى وفي  
 المنع ولو كانا من وعين حل الذبح بهما عند قاي الكراهة وعند الشافعي  
 الذبيحة ميتة لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم ما خلا الظفر والسن فانها  
 مدى كهيئة قال ونحن نحكم بالظفر على غير المشروع فان لم يكن  
 يفعلون ذلك والمدينة وهو سكين القصاب ومنها اما الظفر فقد  
 الجثة وممدى بفتحين الفاعلة والنهاية كذا في المغرب انتهى ونذب  
 احاد الشفرة وهو سكين عريضة كما في المغرب قبل الاجتماع وكره  
 اي احادها بعد آفاقا بالمذبح وفي الاختيار ويستحب ان  
 يحد شفرة لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم اذا قتلتم فاحسوا القتل  
 اذا ذبحتم فاحسوا الذبيحة وليحد شفرته ولبس ذبيحته وراى  
 صلى الله تعالى عليه وسلم رجلا اضمي شاة وهو يحد شفرته فقال هلا  
 حددتها قبل ان يضحكها انتهى وكذا ان ذكره جرها في الذبيحة

برجلها الى المذبح لما فيه من الاذى وكره الشيخ بفتح النون وسكون النون  
 وهذا يصل الى التخياع وهو حيط ابين وجوف عظم الرقبة لو ورد  
 انتهى عن ذلك وقيل ان يحد راسها حتى يقطع مذكها كذا في كونه وكره قطع  
 الرأس اي قبل ان يسكن من الاضطراب والسيف قبل ان يبرد بضم  
 الراء من باب حسن اي سكن اضطرابها لو ورد انتهى وكذا ذلك مكره  
 لان فيه زيادة تعذيب لحيات بلا فائدة وتحل اي الذبيحة مع الكراهة  
 اي في الذبح من القفا لان هذه الكراهة لمعنا نأخذ وهو زيادة الالم  
 فلا يجب التحريم ان تعينت حيث حتى قطعت معروف والا ينع وان كانت  
 قبل العروق فلا يلا فلا تحل لانها ماتت قبل وجود الدلالة في عهدا لما لو تمت  
 حلت انفسها والقفا مقصور بذكر يوش وفي الاختيار وان ذهبت  
 ان كانت من قفاها ان ماتت قبل قطع العروق فهي ميتة لوجود  
 الموت بدون الزكوة وان قطعت وهي حية حلت لانها ماتت  
 بالزكوة كما اذا جرحها ثم ذبحها الا انه العروق يكره فمعلم لما فيه من زيادة  
 الالم من غير فائدة انتهى ولان خلاف السنة لما في كونه وكره ترك  
 التوجه الى القبلة لان السنة في الذبح ان يستقبل بها القبلة هكذا  
 روى عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم يقبل  
 نواحيته القبلة وشرط كون الذابح مسلما حلالا خاترا في الحرم ان  
 كان صيدا قيد بالحلال لانه لو كان يحرم لا تذبح ذبيحته وقيد بالصيد  
 لانه لو كان حلالا وذبح غير الصيد حل لما لا ذبح الجوارح غير الصيد فانه حلال  
 لان فله فيه مشروع بخلاف الصيد وحاصل ان صيد الجوارح لا يحل الزكوة  
 سواء كانت الذابح يحرم او حلالا لانه منهن عنه وكذا الكسبي اذا ذبح صيدا  
 يحرم لا يحل انتهى وقد تقدم ذبح الكسبي بغيره من الكفار والحرم ذبح  
 صيد استأمن كالطير اذا انقضت ابيته للقدرة عليه لان زكاة



لا يصار اليه الا عند العجز عن زكوة الاختيار وجاز جرحه نعم  
بفتحين وقد يكن الغنم والابل والبقر كما في التمام والمراذها  
كل حيوان انسي وان لم يكن له بوان ورجلان كالذئب والحملة  
كما في جامع الرموز توحش بان يد عن اهله في البادية وصار وحشا  
لان زكوة الاختيار شذوثة في ذلك بالجرح في بدنه حيث انتفت  
كالصيد او تردى او سقط الشعر في بكر اذا لم يكن ذكركم كالبقر  
عن الوصول اليه فيجرح بدنه ويؤكل اذا علم موته من الجرح والا يؤكل  
وان شل يؤكل لان الظان يموت منه وكذا الذئب اذا شلت  
على شجره خيف موته صارت زكوة الجرح كذا في النعم وفيه اطلاق  
الموت فيما توحش من الشعر وكذا فيما تردى وعن محمد ان الشاة  
اذا نذت في كسر لا تحمل العقر وان نذت في كسر اكل بالعقر والابل  
والبقر يتحقق الجرح في كسر فتحمل العقر الصبيد كالنود اذا كانت  
لا يقدر على اخذه وهو يريد زكوة ويسمى جرح الكلب وفي السراجه  
يعبر او يورث في كسر ان علم صاحبه انه لا يقدر على اخذه الا ان  
يجمع له كبرة فذات يرميه وان شاة لو نذت في كسر لا يرميها  
وفي النعارة يرميها فقد اعند قول محمد القائل بالفضل اشتم وقال  
مالك لا تحرق النعم الا هله بن كاه الاضطرار لان الجرح فيه من زكوة  
الاختيار لا دور والنار لا حكم له وامامنا روى عن رافع بن جريح رضى الله  
عنه قال كذا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر عند حير  
من ابل القوم ولم يكن معهم خيل فمات رجل منهم بسهم فقال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لهذه البهائم ادابة كما واد  
الوحش فافعل منها هذا ففعلوا به هكذا مرواه البخاري ومسلم  
وجاءه اخر وذكر في النهاية مغرياً بالنواز ان بقرة لو تعسر عليها

الولادة فادخلها فيها بده وذبح الولد حلالا كله وان جرحه في غير موضع  
الذبح ان كان لا يقدر على ذبحه يحل ايضاً وان كان لا يقدر لا يحل اشتم  
ومثله في البرازة وفيها روى البرزنجي الحرام فاصاب حماما ومات قبل  
ان يدرك زكوة لا يحل وفيه كذا في كلام ابنه لا يحل بن كاه الا اضطرار  
انه لا يقبل لا بياح لانه صيد وقيل لا لانه يؤول الى البرزنجي في الدليل اشتم  
وفي القنينة معلما بلامه اشتم ثور على الهلاك وليس موالا ما جرح  
مذبحه ولو طلب الاله الذبح لا يدرك زكوة فجرح مذبحه لا يحل الكلب الا  
اذا انقطع العروق ثم علم بلامه وقال يحل ان جرحه اشتم فكل هذا  
يكون هذا الحكم اذا خلا تحت قد لهم وتقدر ذكركم فيها معلما بلامه  
ولو ادرك صيد حيا ومات لا يحل في ظر الرواية وعن ابنه واهبه يوف  
يحل لانه لم يقدر على الذكوة الاختيار كذا ذكره في النعم وفي السراجه  
انه كاه الا اضطرار الطبع والجرح وانها روى في اي موضع كان  
ولا يحل بحية بن كاه امه لانه لا يصير مذكيا بن كاه امه اشتم يوف  
سنت شعرة اولا هذا عند ابنه وروى عن ابنه وروى في اي قال  
ابو يوسف ومحمد يحل اي الكلب بن كاه امه ان تم خلقه اي الجحش  
لقوله صلى الله عليه وسلم زكوة الجحش زكوة امه ولانه جزء الام  
فتصير بها يتفق بغلائها يتفق بنفسها ويدخل بيها ويتفق  
باعتنا فها فيترك بن كاه كاه اخواتها ولا يسمي انه حيوان  
بانفاده حتى يتصور حيوة بعد موته فتفرد بن كاهها ولهذا يوف  
باعتنا مفرد ويجب فيه الفزة ويبيع الوصية بدوله دونها ولا يسمي حيوانا  
دموي ولم يخرج دمه فصارت كالمخنقة لان زكوة الام لا يخرج  
دمه بخلاف الجرح لان الجرح موجب جزاء الدم ولانه احتمل موته  
بذبح الام واحتمل قبله فلا يحل بالذكوة وكذا روى بشرة في النعم







وبالفتح كل صيد جثم عليه الكلب حتى مات غفلا لانه من الموزيات  
وحرم السمكات لانها من الحشرات و وبالكسر كل حيوان من  
حريم الحشرات وهي صفار دواب الارض كالقارة عادة ان يحتمل على  
والوزعة والحية وعندها واحد لها حشرة لانها الصيد كالذئب و  
من الجحاش قال الله عز وجل يحرم عليهم ذكوات قال في الكلب انتهى  
الاختيار ومعنى تحريم هذه الاشياء كرامة لبني آدم وحرم الزنور  
لكن لا يتعدى عليهم شيء من هذه الحاصل الذميمة بالاكل كما مر وفيه  
استحسان بان في مماء يوكل تأشير الحاصل الاكل كما قيل ان الاطعمة النقية  
فقطت في جامع الرموز ولا بأس بدور الزنور قبل نقي الرموز لان  
ما لا روع له ليس ميتة بل في قلة خات وما قيل ان الحشرات هدام  
الارض كالبزج وغيره ففهي ان الهامة يقبل من ذوات السم لا العفان  
قال واعلم ان الحشرات محرمة عندنا جلالا لمكره عند غيرنا لما في انتف  
انتهى فقلت ومن عبارته واما حشرات الارض فانها محرمة في  
قول ابي حنيفة واصحابه ومحللة في قول عبد الله وسائر الناس الا انها  
مكرهة وقالوه من مثل حبة راسب والبر بوج واستغنى والسمكة  
بحجم السنين وفي الامام يقال لها بالشركي قال ابو باقر والفارة  
واين عرس واسباها واما السباع فانها على وجهين احدهما  
العارية على الانسان والثانية انما فرت عن الانسان فاما العادية  
فانها محرمة باسرها خلا خلافت وهي مثل الذئب والنعمة والنمر والكلب  
والدب والخنزير والكلب والكلب ذئب واما النافرة فانها محللة  
في قول الشافعي ومحمدة في قول ابي حنيفة واصحابه وهي مثل الضبع و  
الثعلب وابن ادي والكلب هها وكذلك السور البري والاهلي انتهى  
واشك في لو حلت من كلب وراسه ولها رأس الكلب الارسه ان

الكل العلف دون اللحم او صا حيا في الغنم لا الكلب اذ انى بالصوتين  
وكان له الكسرة لا الاكل كما في النظم ذكره في جامع الرموز ويكره  
الغراب الا بقر اي الذي ياكل الجيف فانه ملحق بالجناس الغراب لذلك  
انواعه الا بقر ما فيه سواد وبياض والسمود والراعي والابقر الذي ياكل  
الجيف وجثة الميتة وفيه شارب لانه لا ياكل من كل النجاسة الجيفة وجثة  
جميعها ولو يكره وقال لا يكره والا ياكل في الحراثة وغيره كذا في جامع الرموز  
وفي الاكتفاء رضى الله عنه حل الاكل والبر والغنم الجلالة والدجاجة  
محللة الا انه مكره كراهة تشريعية كما اشير اليه في التفت فحسب الاكل  
اربعين يوما والبر ثلاثين والغنم سبعة والدجاجة ثلاثة لما في الكبرى  
والاصح ان يحسن الحيات ينزل الرابحة المستنقة من العذرة لما في المحيط  
وغيره كذا في جامع الرموز وفي الاختيار قال ابو يوسف عن ابي حنيفة  
الجلالة ثلاثة ايام وعن محمد لم يوقت ابو حنيفة دنتا وقال يحسن  
حتى يصيب والجلالة التي تاكل العذرة فان خلقت فليست  
بجلالة كما في كذا قالوا الدجاجة لا تكون لانها خلقت وقال محمد  
اذا ماتت وتغير ووجد منه راحة مستنقة هي جلالة لا يشرب لبنها  
ولا يدكل لحمها ويجوز بيعها ودهنها واذا حبست زالت كل  
الكراهة لان في جدها يزرل وهو الموجب للتغير والسنن وفي  
رواية ابي يوسف انه قدره ثلاثة ايام ثم ياكل وهذا على طريق  
التشبه انتهى ويكره الغداف ويقال له بالشركي قوله حدث  
وقرقرته لانها تاكل الجيف فكانت من الجناس ويكره الرضخ  
ينفع الرأ المحملة والحق في هذا يقال له بالشركي قوله وهو بطي  
الطيران وهو شارب الطير لما في صحيحه ويكره البعوض وهو طير صغير  
يشبه العصفور ومنه قوله ان عرات البعوض بارضنا







عن الماء فكلوه وما طلق فلانا كلوه وعن جماعة مثل ذكره في التبيين  
وعن علي رضي الله عنه لا يشعروا أسوأ فناء الطاغية وعن ابن عباس  
رضي الله عنه أنه قال ما د ستره البحر فكلوه وما جدته مطوفا على الماء  
فلانا كلوه ذكره في الاختيار وقال في التبيين وكحديث جده على ما لئد و  
أن في في أبا حنيفة الطاغية ولادليل لها فيما روياه وهو قوله صلى الله  
عليه وسلم في البحر هو مطهور ماءه لا يحمل ميتة لأن المراد بميتة  
البحر ما لفظ البحر حتى يكثر موته مصافا إلى البحر ولا يستأ ولما مات  
فيه لم يرض أوخذه قال ثم الأصل فيه أنه من عرف سبب موته كلفظه  
البحر أو كسبه في مكان لا تحيط به وصغيرة الضيقة المتلفعة بحيث إذا أخذ  
من غير جيلة أو بابتلاء سمكة أو بقتل طير الماء أياها أو انجساد يمكن  
لما عليها فماتت 4 هذا الكلام لأن سبب موتها معلوم وأن مات  
أي السمكة كراى عن شدة حر الماء أو برداى لبرد الماء أو كذا الماء لما  
في الاختيار وفيه روايات روى عن محمد بن أحمد الفقيه أبو البقي و  
عليه مقتضى لما في مجمع وعن محمد بن يوكلا لا مات سبب حادث لما لو  
القائه الماء على السبب وروى أنه لا يولد لأن البحر والبر من صفات الزمان  
وليس مع حوادث الموت عادة لأن الماء لا يقتل سمكة هارا كان أو باردا  
وإن انحسر الماء عن بعضه ومثروى في مقام عن محمد بن كان رأسه في الماء  
لا يولد وإن كان ذنبه في الماء ورأسه يحس عنه الماء أكله لأن حره  
رأسه عن الماء سبب لموته فكان سبب موته معلوما بخلاف خرجه  
ذنبه فما صلح أن يعرف أن يعلم بأن سبب مات حتى لو مات  
عضده بطرب فانه يولد ويكلى بعضه أيضا كما في التبيين ولما استلقت  
سمكة سمكة توكل لأنه سبب حادث للموت ذكره في الاختيار قال  
في التبيين ولا يولد لما في السمكة غير طاف وقال ما كذا يولد جميع

حيوان

حيوان الماء واستثنى بعضهم الخنزير والسباع والكلب والاشات  
وعن الكافي أنه أبا ج ذكركم قال أما حب هذه أمة الخلف في الأكل والبيع  
والبيع واحد وينبغي أن يجوز بيعهم بالاجابة لحظها رتب لهم قوله كما أحل  
لكم صيدهم من غير فصل ولأنه لا دم في هذه الأشياء لأن الدموى لا يسكن  
الماء والحكم هو الدم فالحكم مسكروى جابر أنهم أصابهم جوع  
شديد في الغزو فالتقى بجموع من بني النضير فآكلوا منه نصف شهر قال  
فلما قدسنا المدينة ذكرنا ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال كلوا  
رزقا أخرجه الله عز وجل لكم اطعمونا إن كان معكم ولنا قوله في  
ويحرم عليهم الجبانة وما سوى سمك حيث تنبت في الطبيعة السبية  
ونص رسول الله صلى الله عليه وسلم عن التداوى بدواى كجمل فيه  
الصفحة ونهى عن بيع السرطان والصيد المذكورة الآية بحول على  
الأصطباد وهو مباح فيما لا يكل الكلب وحديث جابر رضي الله عنه  
عنه لا يدل على مرادهم لأن هذا يدل على أنه كان سمكا لما جاء في  
رواية فالتقى بجموعنا ميتا وإن لم يكن سمكا فهو مباح في حالة التحفة  
بدليل قوله أصابنا جوع شديد وفي حالة التحفة تحل ميتة وتكثيره فاف  
فلكم بصيد البحر وهو ما هر بالاجابة والنصوص على تحريم الخنزير و  
السباع مطلقا فيشتاد البحر والبرى ولأنه لم يكن في الابتداء حرام  
الأكلية الأشياء على ما قال الله تعالى لا جد فيها أحل إلى محرما على طاهر  
يطعمه إلا أن تحدث ميتة أو دما مسفوحا أو حكم خنزير ثم حرم بعد  
ذلك ميتة لا تحصى وإن في يجوز أكل الضبع والضب وما كذا جميع سباع  
والحشرات ليست إلا بما تلونا كذا فاف هذا بمحولة على ما التحريم ثم حرم  
الجبانة بقوله ويحرم عليهم الجبانة هذا لم يخص ما ذكره الزيلعي  
في التبيين في هو ضحية قبيد سمكة بنفير العا في أن الإصناف المذكورة



عندنا وقال مالك والشافعي لا يفسد بالطلاق كحديث ولو وجد نصف سمكة  
على الارض اكلها اذا ربح صيدها فاقطع عضو منها الا الحيد ووجه العضد  
ولو قطع نصفين الكلا ونحوه فشاوي الولوا من السمكة في السمكة وهي لا تقدر  
على التخليص منها او اكلت سكة الفاه في الماء لياكله مما تت منه وذلك  
معلوم فلا بأس بالاكلها لانها ماتت باقية وكذلك لو ربحها في الماء وماتت  
لانها ماتت باقية واذا وجد سمكة ميتة على الماء وبطنها من فوق لم  
تؤكل لانه كاف وان كان ظهرها من فوق الا لانه ليس ميتا فكذا في المنيح  
ويجوز هو اي سمكة وحيد او سمكة وان ماتت حنف انما كانت  
بحسب الاصل بربح المعاكس كما قيل ان سمكة اذا اكلت من سمكة  
بجبر جرادا كما في مسند طبراني في جامع الرموز بلا ذكره اي بلا ذكر حتى  
لو صاد مجوس جرادا او سمكة او ترك المسلم التسمية عند اكله كما في  
الحديث وغيره هذا عندنا وعند مالك لا بد من موت جراد من سبب  
به قال احمد في رواية وعن مالك موته قطع راسه ولنا ما ذكرنا ولما روي  
عن ابي داود قال غزونا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع غزوات  
فالكربلاء وسكن على رضى الله تعالى عنه عن ابي داود يا اخذه الرجل وفيه كيت  
وقال لائله وهذا عهد من نصاحته رضى الله تعالى عنه ولو ذبح سكة  
لم تعلم حياتها اي عند الذبح فتحركت او خرج منها اي اشارة دم اي  
من غير تحرك حدث اي اشارة يعني حيا لانه علامة لبقائه  
حياتها والاى وان لم تتحرك ولم يخرج الدم فلاى فلا ياكل الكله والبقا  
علامة بقاء الحيوة فيها وان علمت اي حياتها عند الذبح حلت مطلقا  
يعني سواء تحركت وخرج الدم اولات الا حصل بقاء ما كان فلا يحكم بزياد  
الحياة بالكلية وذكر محمد بن سفيان ان خرج الدم ولم تتحرك لا ياكل لان  
الدم لا يخرج عند موته فيجوز خروج الدم بعد الموت وهذا يأتى في

المنخقة والمتردة والنطيحة والى نخر الذئب بطنها لان زكوة هذه  
الاشياء محلل وان كانت حياتها خفيتم في طر الرواية لقوله لا اما  
زكيت كذا في المنيح وقد تقدم الكلام فيه وعن ابي جعفر انها اذا كانت  
بحال تعيش بمالها لا زكوة وعند ابي يوسف ان كان بحال لا يعيش  
مكتم لا ياكل وعند محمد ان كان بحال يعيش فوق ما يبيع المذبح  
يحل والا فلا ولو ذبحت سكة مريضة ولم يتحرك منها الا فها  
قال محمد بن سلمة ان فتمت فاهها لا تؤكل وان طعمت الكلت وان فتمت  
حياتها لا تؤكل وان ختمت الكلت قال في التبيين وهذا صحيح لان  
حيوان اذا استرخى تفتح الغم والعيه ومد الرجل وتوم الكبر علامة  
الموت لانها استرخا، وضغ الغم وتغيص الجيد ونفس الرجل وتنام  
الكبر ليست باسترخاء بل هي حركات يخص بالحي قيد ل على  
حيوته وقال قاضى خان هذا كله اذا لم يعلم حياته وقت الذبح وان  
علم حياته وقت الذبح اكل على كل حال كذا ذكره في المحيط ايضا هكذا  
ذكره في التبيين ومنه في مسراة قال في سكة في حيوان خروج الدم  
لا تاكل على حياته الا اذا كان كما يخرج من سكة وهذا عند الامام وهو  
في الرواية انتهى ومثله في خلاصة وفي خزائن الفقهاء رجل ذبح  
سكة او بقرة ان تحركت بعد الذبح وخرج منها دم مسفوح يحل و  
كذا ان تحركت ولم يخرج الدم او خرج الدم ولم تتحرك وان لم تتحرك  
ولم يخرج الدم لا ياكل وفيه كلف اذا كان حيا وقت الذبح فلم يتحرك  
تاكل وكذا الواسف على الموت فذبح فسل منها دم قليل ولم يتحرك منه  
شيء قليل تؤكل المتردة اي الساقطة من علوا سفلا ونطيحة اي  
المقتولة بنطح اخرى وهو قد ذبح اي مقتول من ضربا او كلة السبع ان  
كانت تتحرك فذبحت الكلت عند ابي جعفر وعليه في النص الاعتبار



للحركة لا السيلان الدم فانت سال دم كثير ولم يتجر ولا يؤكل ولو ضرب صيدا  
 سيف وان ثلثا ما يلب الراس حل وان ابان عظام من غير الراس اقل  
 من النصف لم تحمل وحل ابان ولو قطع مصعين واستويا في الموت حل الاكل  
 وفي مخرج ذبيحة او بقر او دابة او غيرها من ايات عظامها قبل الموت  
 فانه يحل **فروع مهمة** وفي البزارية ثمة قطع الذنب او دابة او دهن  
 حية لا تزكى لغوات محل الذبيحة ولو نقر الذنب بطنها وهي حية تزكى  
 بقايا محل الذبيحة فحل لو ذككت ولو انتشر الذنب برأس الذبيحة الشاة  
 وهي حية محل الذبيحة بدين البنية والبيضة قطع الذنب من البنية الشاة  
 لا يذكل بمجان واهلها هليته كانوا ياكلونه فقال لعنه لام ما ابدى من  
 كفى فهو ميتة وفي الصيد ينظر ان الصيد يعرض بدون الكبان فالبيان لا  
 يدكل وان لا يعرض بالامان كالراس ياكلان ذبيحة ثمة وقطع كحل قدم  
 والادراج الا ان كحل قدم فيها بعد قطع انسان بضعته منها يحل تلك  
 البضعة لان هذا ليس بمجان من الحيوان ما بقى فيها من الحياة غير  
 معتبرا صلا انتهى وفي السراجية اخذ فرخ حمام فاوكرت فيه حمامة  
 الناس فما اخذ من افراخه لا يحل له لانها بمنزلة اللقطة يصنع بها ما يصنع  
 في اللقطة اخذ انسان في كسر حماما يعرف ان مثله لا يكون وحشيا  
 فحكم حكم اللقطة انتهى سمكة في سمكة فان كانت المظروحة صبيحة  
 حلت سمكتان اعني المظروحة والظرف وان لم تكن المظروحة صبيحة  
 حل الظرف لا المظروحة لانها بمنزلة الغائط وقد تقدم وان وجد  
 فيها دابة ملكها حل لا دابة وجد خاتما او دينا را مضروبا لا دابة لقطعة  
 له ان يصرفها على نفسه ان كان محتاجا بعد التعريف لان كان  
 غنيا عندنا ارسلت السمكة في حمامة فحلت فيه لابس بالكلية  
 للمال ويجزى الكهات كانت بحوثة حافيت ذبيحة لقد مرر الامير او كونه



اولوا حد من العظماء يحرم الكيدان المذبوح لانه اهل لغير الله ولو ذكر  
 لهم الله تعالى ولو وصليته ولو ذبح للضيف لا كذا في كذا قال البزارى ذبح  
 ثمة للضيف ذكرا عليه اسم الله تعالى كذا لانه سنة تحليل عيسى  
 واکرام الضيف اكرام الله تعالى ومن يظن انه لا يحل لعنة انه ذبح لاكرام  
 ابن ادم فيظن لانه اهل لغير الله تعالى فقد خالف الفراء والحديث والعقل  
 فانه لا ريب ان العصاب يذبح للربح ولو علم انه يحسب لا يذبح فيلزم على  
 كذا هذان لا ياكلان ذبحه مقصاب ولا ما ذبح للولام والاعراس والحققة  
 ولو ذبحه لقدم واحد من العظماء لا يحل الكد وان ذكر لهم الله تعالى عليه  
 لانه ذبح لتعظيم غير الله تعالى ولهذا لا يضع بين يديه بخلاف الاول  
 فانه يقدم بين يديه وهو غارق اشتى وفي شرح منظم الوهباني  
 قال وفي الذبيحة قال الامام عيسى عجل الله فرجه واذا ذبح الرجل الابل وهو  
 في حدود لا جاز الذي قدم من كذا او الفرو وكان الشيخ الامام الخواري  
 ومكيه الامام ابو حفص وشا فيه الامام ابو علي السني ومالك عبد الرحمن  
 الكاتب والحاكم الامام ابو محمد الكوفي يقولون بكفره واما انكرهم لمشد  
 الكراهة ولا الكفر لانه لا يسيئ الظن بالمسلم ان يتقرب الى الادمي  
 بهذا الشر وهو البزارى في الكفر في المسكود في الراس عجل الله فرجه  
 الامام في غلظة قال فالحقت هذه بيت فقلت وفاعله محمد رهم قال  
 كافر وفصل وبها عجل ليس بكافر قلت وفي مقنيت ذبح للضيف وسمى  
 الله تعالى حل ولو ذبح لقدم الامير او واحد من العظماء وذكر لهم الله تعالى  
 لا يحل لان في الاول الذبيحة لله تعالى والمنفعة للضيف ولهذا يضعها عنده  
 فيما ذكرناه في الشاة لتعظيم الغير بالله تعالى ولهذا لا يضعها عنده بل يدفنها  
 لغيره ثم رقم للحجوة وقال مثله قال ففعل هذا ما يفعله العصابون في  
 بلدنا فاصفاد اسر قديس يكون فيه فهو ميتة كذا في كذا وان ذكر الله



لهم الله عليه ويكرهون به وهذا فصل الناس عنه غافلون خواصهم  
 فكيف عوامهم **هناك** في بيان احكام **الاضحية**  
 اوردها عقب الذبايح لان التضحية ذبح خاص بعد العام و  
 الاضحية في اللغة اسم ما يذبح في يوم الاضحي بنسبة القرية له كما هو فعله  
 ولان اصل التضحية اجتمع المواد والاباء وسبقت احديهما  
 بالسكون فقلبت الواو ياء واذغمت الياء في الهاء وكسرت الحاء لثبات  
 الياء وتجمع على اضاحي يشهد بالياء على افعال كالواو في جمع الاربعة  
 قال الاضحي وفيها اربع لغات اضحية بضم الهمزة وبكرها وضمية بفتح  
 الصاد وعلوزت فعيلة هدية وهدايا بمعنى الاضحية وضمها جمع  
 اضحي كازمة وارطى وقال الفراء الاضحي يذكر ويؤث في الشريعة  
 هي ذبح حيوان مخصوص بنسبة القرية في وقت مخصوص وهو يوم الاضحي  
 وشرطها الاكلام والبار الذي يتعلق به صدقة الفطر وسببها الوقت  
 وهو ايام النحر وكرهها ما يجوز ذبحها من النعم دون سائر حيوانات  
 وحكمها الخروج عن عهدة الواجب في الدنيا والوصول الى الثواب بفضل  
 الله تعالى في العقب مع منية اذ لا ثواب بدونها كما في الحج وغيره قال في الاختيار  
 وهن اضحي يضحي اذا دخل في الضحي لانها بذبح وقت الضحي نفس  
 الواجب باسم وقته كصدقة الفطر ومطلوب التحسين وهي الاضحية بمعنى  
 التضحية وهي اراقة الدم من النعم كما في الحج ويؤيده حكم الواجب  
 بقوله واجبة لقوله تعالى فصل لربك وانحر امر ينهي مقرون بالصلوة ولا ذلك  
 الا الاضحية كذا في الاختيار وعن ابن يونس الاضحية سنة وفيه قال في الضحي  
 كما سببه هو ان يكون سنة قوله ان يقول ابن يونس ومحمد قال في الاختيار  
 اما لو جوب فذهب اجماعنا وروي عن ابن يونس انها سنة وبه قال  
 ابن قدام في الضحي وذكر المعنى وانها واجبة عند ابن يونس سنة عند

واختاره رضي الدين انيسا بورن والدليل على كونه سنة قوله صلى الله عليه  
 عليه وسلم ثلثة كتبت على ولم يكتب عليكم الوتر والضحي والاضحي وفي رواية  
 وهي لكم سنة وعن ابن يونس وعمر رضي الله عنهما انها كانتا لا يضحيان  
 مخافة ان يراها الناس واجبة ولانها لو وجبت لوجب على المسافر  
 كصدقة الفطر والذكاة اذ لم واجبة لثباتها في السفر فيها قال ودليل  
 الوجوب قوله تعالى فصل لربك وانحر وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم نحو فانها  
 سنة ايكم ابراهيم عليه السلام امر وانه للوجوب وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم  
 من وجده لم يضره فلا يضر من مصلانا على الواجب الوعيد ترك  
 الاضحية فان لم يدل على الوجوب ولان احاد في اليوم اليه يدل على الوجوب  
 لانه لا يصح الا حاد في اليه الا اذا وجدت فيه الاحتمال ولا وجود الا بالوجوب  
 فيجب تصحيح الاضحية في يوم الفطر صدقة واما قوله صلى الله عليه  
 عليه وسلم ولم يكتب عليكم فقلنا في السنة في الفرضية لان مراد من الكتابة  
 الفرض قال الله تعالى الصلوة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا اي فرضا موقوتا  
 وكذلك تسمى الصلوات المفروضة مكتوبة فكان النص في الفرضية و  
 نحن نقول به انما الظاهر في الوجوب وقوله وهي لكم سنة اي يشتر وجوبها  
 بالسنة لما ذكرنا بالتعارض في تأويل الآية وما وجب بالسنة بطلاق عليه  
 اسم السن وهو كالتنظيم والابواب وعمر رضي الله عنهما كانا يفرقان  
 فكانت يضحيان الناس واجبة على الفقراء على انها مسئلة مختلفة  
 بين الصحاينة ولا اجبي به بقول البعض على البعض والشيخ لا تملأ  
 موجب وما ذكره فان الواجب راجح وتمامه عرف في الاصل وانما  
 لم يكتب على المسافر لانها اختصت بها بيشق على المسافر تحصيلها  
 ويعتد بمخيه الوقت فلم يجب عليه كما يحكم بخلاف الفطر والذكاة  
 حيث لا يعتد بالوقت ويجوز فيها التأخير ودفع القيمة وعمر رضي الله



ليس على مسافر جمعة ولا ضحية انتهى قال فيهما مع الصحيح انها  
واجبة الا ان وجوبها دون كفارة اليمين ووجوبها دون وجوب  
صدقة الفطر كما في الذخيرة وروى ابن زياد عن ابيه وابن رستم  
عن محمد انها واجبة في هذا الرواية هذا لما في فتاوى المسافر قال  
في قاضي خان <sup>في حقه</sup> مك يحنك ليس وجوب الاضحية كوجوب صدقة  
الفطر قالوا اجبت على راتب بعض الكرمين البعض  
الا يرى ان سجدة التلاوة واجبة وليس وجوبها كوجوب صدقة الفطر  
قالا ضحية عندنا وان كانت واجبة ليس وجوبها كوجوب صدقة الفطر  
الا يرى ان العلماء لم يختلفوا في وجوب صدقة الفطر واختلفوا في وجوب  
الاضحية انتهى والوجوب من صفات الفعل والاسباب يتناول  
الاضحية دون الاضحية كما في الفهم الا ان المصنفين القدورين وقال واجبة  
توسعة ومجازاة في الفهم والامر بالوجوب الوجوب العمل لا الاعتقاد  
حتى لا يكفر جاحدها والوجوب فيها بقدرته ممكنة بدليل ان كوسرا اذا  
اشترى ملكة الاضحية في اول يوم الفجر ولم يبيع حتى مضت ايام  
الشر لم يفتقر كان عليه ان يتصدق ببيعها او بيمينتها ولا يسقط  
عنه الاضحية وان كانت بالقدرة المبصرة لكان دوامها شرط كما في  
الركوة والعشر والخراج حيث يسقط بهلاك النصاب والمخارج  
واصلها من الزرع اذ في فوات قلت اذ في ما يتكبر به المؤمن من اقامته  
مكذوبة ما يجعل الاضحية ولم تجب الا بعد النصاب فدل ان وجوبها  
بالقدرة المبصرة قلت اشترط النصاب لا ينافي وجوبها بالمكينة  
كما في صدقة الفطر فان قلت لو كان كذلك لوجب فيها التمسك وليس  
كذلك قلت لان القرب الذي هو المالية قد تحلل بالانكاف كالاعتاق  
والمحض اذا تصدق باللحم فقد حصل الشراءات اعني التمسك والانكاف

بارقة الدم وان لم يتصدق حصل الاجر كذا في الفهم اعلم ان القرية المالية  
نوعان نوع بطريق التملك كالصدقات ونوع بطريق الانكاف كالاعتاق  
والاضحية ونوع الاضحية اجمع المعنيين فانها تقرب بارقة الدم وهو انكاف  
لحم بالتصدق في اللحم يكون قريبا واباحته وانما تجب اى الاضحية على حر لا  
تجب على العبد لانه لا يملك دينه مسلم فلا تجب على كافر لانها عبادة وقرية  
مقيم فلا تجب على مسافر لقول علي رضي الله عنه ليس على مسافر جمعة و  
لا اضحية وعن مالك لا يثبت طه فيه الاقامة ويستوى فيه المقيم بالمصر  
والقرى والبوادي كذا في الرمز وفي السراة الوهاج ولا تجب على المسافر  
فاما اهل مكة فوجب عليهم وان جواد ذكر في الجندى انها لا تجب على الحاج  
ان كان محجرا وان كان من اهل مكة كذا في الفهم قال في مع وينبغي ان  
يجوز خروج المسافر عن الوطن مسقط للاضحية كما في صدقة المسافر من  
الزكاة وهذا هو عبادته شريطة فلو ضحى باضحية مكنته بدشرة درهم فهو  
او من من التصديق بالذ درهم كما في خلاصة وقد تقدم ايضا من الفهم واما  
الغنية فهي مشوفة وهنك في كانت مقام ذر جب كذا في الهداية موسر  
لان العبادة لا تجب الا على القادر وهو من دفع دون الفقير ولقد لم يصل اليه  
عليه وسلم لا صدقة الا على من ظهر عنه والامر بالغنى في شروط لوجوب صدقة  
الفطر كما في الاختيار ومنه فيها من لم ماشا درهم او عرض يساوي ما في  
درهم او عرض يساوي ما في درهم سوى مكنته وخادمه ونيابة التي  
يلبسها واثاث البيت كما في قاضي خان والغنى هو الضحية ما هو من في  
صدقة الفطر قد ذكرنا في بابها قال المصنف في بقاها وفي الخاف لو كانت في دار  
بكرار واشترى قطعة ارض بمائة درهم عليه الاضحية والبراءة تعتبر مؤنة  
بالمهران لان الزوج غنيا عنهما وعلى قول ابيه لا تعتبر قبل هذا  
الاختلاف في مجهول الذي يقال له بالخارسية دست بيمار اما المجهول الذي



يسمى بالغارسية كابيت خلا تعتبر هوسرة بالاجزاء انتهى ريبانته تمامه  
عن نفسه متعلق بقوله يجب لانه اصل في الوجوب عليه لا يجب عليه ان يصح  
عن طفله اي اولاده الحفار كما في الرواية لانه غير مخالف لما لا يجب عليه  
عن عبده وامه ولده ولانها قرينة محضه ويجب يجب اي الاضحية عنه اي اولاده  
الحفار ايضا اي لا يجب عن نفسه وهو رواية عن ابي حنيفة وفيه وفي رواية  
عن ابي حنيفة يجب عليه ان يصح عن طفله كصدقة الفطر وهو رواية للحسن  
عن ابي حنيفة انتهى ويجب يصح عنه اي عن الطفل ابو حنيفة او وصيه من ماله اي  
من مال الطفل فيطعم اي الاب او الوصي منها اي من اضحية الطفل بما  
امكن اي على الجسد وعياله وخاصة وبالك الاموات منه كما في جامع وفيه رمز  
الى انه لا يتصدق من اضحية والا ضمن كما في خلاصة دالة ان لا ياكل غيره  
بالمطعم كذا في بي مع الحفارات الاب والوصي او احد يطعم جسده وعياله  
وخاصة وبالك الاموات منه ويجوز ان يشترى بذلك اللحم مطبوخا كالخنزير  
وان صحى من مال نفسه فهو كاضحية كذا في جامع الرموز ويستدل اي  
يسمع بالباقي اي بعد اكل الطفل ما ينتفع به بقائه اي ما ينتفع بعينه مع  
مفاه ذلك يشترى كالف بال والمختل وفيه وجب الاضحية في مال الصغير اذا  
كان له مال وبالك اكله الطفل ما امكنه ويسمى له بالباقي ما ينتفع بعينه وهو  
الاصح كما في مهادية وفي الكافي الاصح انه لا يجب ذلك وليس للاب ان ينفذ  
من مال الصغير كذا في منتهى قال في الاختيار ولو كان لص مال صحى عنه  
ابوه او وصيه خلا فالحمد ورفعه هو نظير الاختلاف في صدقة الفطر  
في الاصح انها لا يجب في مال الجسد بالاجزاء لانها قرينة فلا يخاف بها  
بمختلف صدقة الفطر على ما بيننا ولان الواجب الاراقة والتصدق بها  
ليس بواجب ولا يجوز ذلك في مال الجسد لانها لا يقدح على الله جميعها عدا  
ولا يجوز بيعها فلا يجب وذكر القدر في شرحه الصحيح انها يجب

ولا يتصدق بها لانها تطوع ولكن ياكل منها الصغير وعياله ويدخر ما يمكنه  
ويستأثر به بالباقي ما ينتفع بعينه كما لا يجوز للباقي ذلك ويجوز له حقه  
كالاب عند عدم انتهى وفيه فانه خات وليس على الرجل ان يصح عن اولاده  
الكبار وانما له الباقي منهم وهو انه يجوز ان يكون بنوهم واولاد الصغير عن ابي  
في روايات وظ الرواية يستحب ولا يجب بخلاف صدقة الفطر وروى الحسن  
عن ابي حنيفة ان يجب ان يصح عن ولده الصغير وولاه الذي لا اب له ولا غيره  
على ظ الرواية فان كان للصغير مال قال بعض مسأله يجب على الاب  
والوصي في قول ابي حنيفة ان يصح عن مال الصغير في صدقة الفطر ولا  
يتصدق بلحمه وبالك الصغير فان فضل شيئا لا ياكله اذ حاره يشترى بذلك  
ما ينتفع بعينه وفي الرواية لا يجب في مال الصغير ليس للاب والوصي ان  
يتصدق ذلك فان دفع الاب لا يصح وفي قول ابي حنيفة ووصيه عليه يتصدق  
ويصح في قول محمد ورفعه وان لم يوصيه يصح في قول محمد ورفعه واختاره  
ابن حنيفة في قول ابي حنيفة قال بعضهم لا يصح لهما لا يصح الاب  
وقال بعضهم ان كان الجسد ياكل لا يصح ولا يصح والوصي والوصي  
في هذا بمنزلة الجسد واما الذين يحن ويبيع فهو كالصغير ويتقبل احراما  
الخير في الفطر والوصي والولادة والوصي في هذا بمنزلة الجسد ولو كان  
له نصيب في اول ايام صخر فهذا او ينقص منه لا يلزم ولو كان صغيرا فله  
نصيبا في ايامها يلزمه ولو لم ينفذها قال الزعفراني ان بلغت  
قيمتها بما يلزم وقال الدكاقي ان حصل منها قوت سنة يلزم ولا يلزم  
قيمتها وقال غيره ان بلغت قوت شهر لم يلزم وان فضل منها نصيب  
لزم الاضحية والنظر في ذكر الزعفراني غلطة مستغلان كفاه وعياله لم يلزم  
والا فلا وعند من هو مرس بالصياح ولو الصياح وقفا ولها غلظة ان  
وجد له ما تادهم في ايام الاضحية وجب والا فلا ولو كان خبازا لم يلزمه



برقيته نصاب أو ملج أو قمار له اثنتان قيمته نصاب أو صاحبون لزمتم  
 ولولا مصنف أو كتب نقد أو حديث يحسن القراءة منها لا يلزم والآن لزمتم  
 ان بلغت نصابا وفي الصفح بالكتب لا بعد غلبه الا ان يكون من كل نوع  
 كتابان برؤية واحدة عن شيخ واحد وعن شيخين برؤية واحدة  
 حفص وابراهيم عن محمد لا يجب ولا يجب غنيا بكتب الاحاديث و  
 التعبير وان لم من كل نوع كتابان وصاحب كتب الطب والصيد والادوية  
 غني اذا بلغ نصابا فزوماه اي الذي ليس له مال اشترى فربما تركته و  
 يسع عليه في امور يبلغ نصابا لا يلزم ولو كان في دار با جارة فاشترى  
 دارا بنصاب وبني فيها منزلا يسكنه لزمتم لم دار فيها بيتان  
 شتوي وصيف لا يلزم وان كانا في قيمة ثلث ما شئت لزمتم والغازي  
 بالفرسية والسلمة لا يكون غنيا وبالفرس انك يكون غنيا ولو من كل  
 سلاح اثنتان احدهما يساوي نصابا يلزم والدعوات بفرس  
 واحد وبسبب رواحد لا يكون غنيا وبالزائد عليه لو بلغ نصابا غني و  
 بقره واحدة غني لو قيمتها نصابا وبشور ربع والذات لا وان بلغت  
 غيرات غني لو ساوي انك نصابا وصاحب الكتاب بالاربعة لو ساوي  
 الرابع نصابا غني وبثلاثة لا لان احدهما للبذلة والاخرى للبهنة  
 والثلث للجمع والودد والاعباد وصاحب الكرم لو نصابا غني والتمرة  
 بالتمهل موسرة لوزوج مقلبا وبالزحل لا وعن الامام انه لا فرق بين  
 نصاب الزكوة والاصحية فلا يجب الا بما يجب فيه الزكوة لها دار يبلغ  
 نصابا سكنها مع الزوج اذا قدر زوجه على الكفاية بزمها والا لا  
 له ديون مؤجلة وليس عنده ما يشتري به لا يلزم له على مقرر مفلس  
 دين لا يلزم ماله يحصل اليه له دين حال او مؤجل على مقرر وليس عنده  
 ما يشتري به لا يلزمه الاستراض ولا قيمة الاصحية اذا وصل الدين عليه

ولكن يلزم ان يسئل الدين منه عن الاصحية اذا غلب على خطه ان يعطيه  
 له مال كثيرا يد مضارب او طر كره ومعه من الحج من او متاع البيت ما يشتري  
 به الاصحية تلزم قالوا تزوجها فخرج عنه في كل عام من مهر الذي عليك بكذا  
 ففعلوا فخلوا من الاصحية البنزارة وهي اي الاصحية شاة اي من  
 فرد لا يغلبها اذ في الدم والاشاة اسم جنس من اللغات الذكر الكباش و  
 الانثى النجعة والنفوس النيس والعنز والذكر منها افضل اذا كان خصيا لان  
 لحمه اطيب وانفع وسمها دران تكون اهلية وتدخلها غير مانع ولو كانت  
 وحشية لا يجوز واذا كانت بينهما فالعرة للامم كما في الحيط لكن في النظر لو ولدت  
 من العنقة فلا رواية في الاصول وقال عامة العلماء يجوز وقيل يجوز ان يشترط به  
 الامم وفي الخزانة لو ولدت من الكلب قال عامة العلماء لا يجوز وقيل يجوز  
 ان يشترط به الشاة الكل من جاعل العوز وقد تقدم في كتاب الذبح جواز الاكل  
 وعده او بدنة اي البعير والحكي بدن يسكون الدال وهو اسم جنس  
 والاشاة افضل منه اي يجزى كل منهما عن واحد عنه عامة العلماء وقيل  
 السبع من البدنة اصحية والباقي تطوح وصحت على الاول كما في قاضي خا  
اوسع يسكون اباء بدنة بان اشرك اي واحد مع ستة في  
بقرة او بعير وكذا لو احدث السبع يريد القرية اي التقرب الى اهل  
بقر وهو اي كل واحد منهما من اهلها اي من اهل القرية يعني مسلمين  
 يعني اذا اشرك سبعة بدنة او بقرة جاز ان كانوا من اهل القرية  
 ويريدون القرية حتى لو كانت احدهم كافرا او ارا والجمع للقرية لا يجزى  
 لواحد منهم كما سيجيء فاذا خرج البعض عنه ان يكون قرية خرج  
 الباقى والا صلة جواز الشركة ما روى جابر رضي الله عنه قال سئل  
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن سبعة والبقرة عن سبعة ويجزى  
 عن اخرهم سبعة بطريق الاول ولا يجزى عن اكثر لان القيسران لا



يجزى الا عن واحد لانه اربعة واحدة الاله انه ترك العيا سر عمارونيا  
من حديث وان مقيد بالسبعة فلا يزال عليه كذا في الاختيار قلت ووجه  
ان التقدير ان يجمع الزيادة بالنقصان وقيل يجوز البعير عن عشرة  
لما في النظم ولو خفي اربعة عشر بقريتين مستكرتين جيلن لما في الحديث  
كذا ذكره في جامع الرموز ولم ينقص نصيب احدى من السبعة  
عن سبع يكون الباء اي سبع البدنة او البقرة فلما اراد احدى من  
احد السبعة بنصيبه اي من الاضحية اللحم او كان اي احد السبعة كما في  
او نصيبه اي نصيب الواحد منهم اقل من سبع يكون الباء لا يجوز اي  
الاضحية عن واحد منهم اي من السبعة اما الاول فانه وصف القرية  
لا يتجزى لان الدم لا يتجزى يكون بعض قرية وبعضه لا فاذ خرج  
البعض عن ان يكون قرية خرج الباقى كما في الاختيار واما الثاني  
فلعدم اهليته لما مر واما الثالث فلانه اذا كانت اقل من السبع صار  
يريد بها فلم تجز عن الكل كما في جامع الرموز لما مر ان بعض اذا خرج  
من ان يكون قرية خرج الكلام ان يكون قرية حتى اذا مات الرجل و  
وترك امرأه وابنا وبقرة فضحيا بها في يوم العيد لا يجوز لان نصيب المرأة  
من اللحم اقل من سبع فلا يجوز في نصيبها ولم تجز في نصيب الابن ايضا  
كذا في الذخيرة لما ذكر في الوقاية لانه كذلك وفي الكلام لم يأت لو خفي عنه  
وعن سنة من اولاده وجعل السبع جاز لانه غير طر الرواية وعن  
الشيخين ان كان المالك صغيرا او كبيرا وفعل به مريم يجوز وان فعل بغير  
امر المالك من اكبار او البعض لا يجوز عن احد اتفاقا كذا في جامع الرموز وقال  
مالك يجزى عن اهله بيت بدنة سواء كانوا سبعة او اكثر له اطلاق قوله  
صلى الله عليه وسلم على كل اهل بيت اخي وولنا قوله صلى الله عليه  
وسلم البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة كذا في التبيين وقد تقدم

معنى

معنى العشرة وسخيا ويجوز اشتراك اقل من سبعة ولو كانت البدنة  
البقرة من اثنين اي خفيف لان نصف السبع تابع للملكة الالهية كما في  
التبيين وكذا جاز على الاصح لو كان ثلثة او خمسة او ستة كما في الزاهد  
قاله في ويجزى عن ستة او خمسة او اربعة او ثلثة ذكر محمد في الاصول  
لما جاز عن السبعة ففي من دونه او في السبع وفي الصغرى انك افضل  
من سبع البقرة اذا استويتا في القيمة واللحم وان كان سبع البقرة اكثر  
قيمة كان افضل الا ان من كثر افضل من اليسير اذا استويا في قيمة والاشي  
من الابل والبقرة افضل من الذكور اذا استويا في القيمة فكانت بين  
اثنين اذا كانا معا منسكهما جاز عنهما السبع ويقسم بينهما اي حكم  
البدنة او البقرة مستكرتين وزنا لانه موزون لا يقسم جزا فلا حتمال الربوا  
وتحليل بعضهم بعضا ههنا لم يجز لانه هبة ملك يقسم الا اذا خلط به  
من الكارعة او جلده يغم الا اذا ضم مع اللحم يشترى من الكارعة او جلده  
او راسه او سمحه فيقسم جزا لانه صرف بخسائه خلافة فلو كانوا سبعة  
وجعلوا اللحم سبعة والراس مع قسم واحد والكارعة مع اربعة وجلده مع  
اثنين جاز كما في الظهيرية ويشترط التحليل كما في قاض خات وفيه شعار  
بان لو اخذ بعضهم اللحم والقط وبعضهم اللحم اكثر من السبع جاز  
لان الزيادة بازاء القط كما في المعنى وفي التبيين ولو اقتسموه جزا فلا  
يجوز الا اذا كانت معه يشترى من الكارعة وجلده كاي سبعة لان القيمة فيها  
معنى هبة دله استهلا الكارعة جميع كراعي وهو ما دون الكعب من الدواب  
قال في النفعات حكم السفى بالحكم ههنا من جاز في السفى باجازة الهدايا  
ولما لم تجز في الهدايا لم تجز في السفى و حكم الاضحية ما ذكره في كتابه  
العزير وانزل لكم ثمانية ازواج ثم فسره فقال من الضان اثنين ومن  
المعز اثنين الآية قال وانزلها للسفى والهدايا واعلم ان الاضحية من







بأنه مكش إلى موضع جدي فيه الشاة وإن كان بعيداً ما لم يرد على  
 على مدة السفر والاول استحب بالعباد لما فيه منية واول وقتها أي  
 استحب بعد فرائضه أي بعد طلوع فجر يوم آخر وهذا ما عرفت من ذلك  
 هذا إذا كان في غير مصر فلذا قال ولا يذبح في مصر قبل صلاة العبد  
 يعني لا يجوز لأهل مصر أن يذبحوا إلا ضحية قبل أن يصلح الإمام صلاة  
 العبد والاصل فيه قوله عليه السلام من ذبح قبل الصلاة فليعد ذبيحته  
 ومن ذبح بعد الصلاة ثم شك في صواب سنة المسلمين فقال صلى  
 الله تعالى عليه وسلم إن أول سنة في هذا اليوم الصلاة ثم الضحية قال  
 ذلك في حق من عليه صلاة العبد كمن لا يستعمل غيرها فلا يتعدى ذلك  
 عن القوي إذا صلاة عليه وممثلة ذلك ما كان الضحية حتى لو كانت  
 في البواري والمخبر في مصر يجوز كما استحق الخبر وفي الكس لا يجوز إلا  
 بعد الصلاة وإذا أراد المصري التحليل بأمر خارج لا ضحية إلى خارج  
 لمصر في موضع يباح للمساخر قصر ضحية فيحكي فيه كما طلع فجر وأما  
 آخرت إلى ما بعد الصلاة في مصر لما ذكرنا الحكم من التيمم أي آخره  
 وقت الضحية قبل الغروب اليوم الثالث فإذا غربت وآخره  
 السادس من اليوم الثالث لم يجز الضحية لم يجز الضحية قال في الاختار  
 أفضلها أولها لما روي عن عمر وعبد بن عباس وأبو هريرة  
 أنهم قالوا أيام منى ثلثة أفضلها أولها وهذا أي كون أيام منى ثلثة  
 لا يهتدى إليه العقول وكان طريقهم السبع فكانهم قالوا عن النبي صلى  
 الله تعالى عليه وسلم وكونه مسارعة إلى الخير والقرية وأدائها آخرها  
 ما فيه من التأخير عن فعل الخير ويجوز ذكرها في أيامها ولياليها لأن  
 الأيام إذا جمعت لم يلفظ بهم ينظم ما يراها من الدنيا كما في الغزير  
 لما عرفت من قصته زكريا عليه السلام استعمل في كل ليلة وإن لم يصل

في بلدة صلاة العبد لفترة أو لعدم والفضل بعد طلوع الفجر حاز هو  
 المختار لأنه صار كالسواد وفيه كمنع وقت الوجوب في حق المصير بعد  
 الوجوب الصلاة وبعد مضي وقتها إذا لم يصل العبد لأنها يجب  
 بعد الفجر والصلاة شرط لها فكيف هي صلاة دون الخطبة وعن  
 الحسن لو مضى قبل الفرائض من الخطبة فقد أساء ولو مضى بعد ما فقد  
 الإمام قدر الشهد قبل السلام لا يجزيه في قول أبيه خلافاً لهما وفي  
 التيمم خلافاً للحسن فقط ولو لم يصل الإمام الضحية اليوم الأول أو  
 الضحية في الزوال أو في ذكره أو لا يجزى بهم الضحية ما لم يصل الأول لا بعد  
 الزوال في يجوز خروج وقتها وكذا في اليوم الثاني لا يجزى بهم  
 قبل الزوال إلا إذا كانوا لا يرجون إلا أن يصل الإمام في يجزى بهم  
 قبل الزوال هكذا ذكره في المحيط وذكر فيه أيضاً أن الضحية في الغد  
 أو بعد الغد تجوز قبل الصلاة لأن وقت الصلاة بزوال الشمس  
 في اليوم الأول والصلاة في الغد تنقضي قضاء لا أداء فلا يخلو هذا في  
 حق الضحية ولو صلى الإمام ثم تبين أنه صلى بغير طهارة تعاد الصلاة  
 دون الضحية لأن من العلماء من قال لا يجزى الصلاة إلا بالإمام  
 وحده وتامة يعرف فيه واعتباره أي آخر وقتها للعقود وعنده أي  
 فلو استغنى واحد الأولين وانقضى الآخر وانقضى النصاب بالسرة  
 أو بالثقات أو غيرهما سقط الضحية ولو انقضى استغنى وجبت  
 ولو مضى في أحدهما فقير ثم استغنى في الآخر عاد على المختار كما  
 في محضرات وقيل لم يبدو به تأخراً كما في غيره كذا في جامع الرموز  
 والولادة والموت بدو ولد في اليوم الآخر في الأضحية وبيده الضحية  
 على قول من أوجبها لما مروى في الأخر سقطت حتى لم يجب عليه  
 الأضحية ولو لم يبد بعد الآخر فلا كعبه ولو استغنى مقيم فيه الضحية



فما فرغ الاخر جاز ببعها لانه لم يجب عليه في الحيط ولو لم يكن  
في الاخر ابلغ الصبي او اقام لكسا فزوجت لما في النية ولو قدم مسافر  
بلدة وعزم الإقامة فيه خمسة عشر يوما لزم الاضحية وصدقة العيد من  
والجمعة على ما قال قاضي خان في اماليه لما في البحر المحيط ولو اعتق  
فيه لو ارتد سقطت لما في الزا هدى الكلام من جامع الرموز في الفقه فلو كان  
غنيا في اول الايام فقيرا في اخرها لا يجب عليه وان ولد في اليوم الاخير  
يجب عليه وان مات فيه لا يجب عليه بل في ذات من هذا ان لم يمتد  
وقتها للامور الاربعه المذكورة وفي التبيين ولو شهدوا عند الامام  
انه يوم العيد قطع ثم انكشف انه يوم غيره اجزأتهم الصلوة والتخفيف  
لانه لا يمكن التميز عن مثل هذا الخط فيحكم بالجواز حيا نة بجميع المصنفين  
بخلاف ما اذا صلى بغير صلاة لانه لا يعتد بالخرز على مثل التمسح و  
في قاضي خان ولو صلى يوم غيره بعد صلاة ثم ظهر انه كان يوم  
الخرز ذكر الخرافة انه يجوز وكذا لو ذبح قبل صلاة العيد من يوم  
الخرز ثم ظهر ان ذلك اليوم كان له يوم كان في من ايام الخرج جاز  
انتهك واولها اي ايام التخفيف افضلها لما ورد ان ايام الخرج ثلاثة  
افضلها اولها ولكونه مسارعة الى الحج والقرية لما مر في قاضي خان  
وافضل ايام التخفيف الاول واددنها اليوم الاخر وقال ان في ايام  
التخفيف اربعة العاشر من ذي الحجة وثلاثة ايام من بعدها الى وقت  
العصر من يوم الرابع انتهي وكره تشريها الذي ليل احتمال الغلط  
في ذلك اليوم جاز قال في المنهج والخطات هذه الكراهة للتشريع ودمجها  
الى خلاف الاول اذا احتمال الغلط لا يصح دليلا على كراهة التخرم التي  
نسبها الى المحرم كنسبة الواجب الى الفرض انتهي ويستحب في  
انها راحة في النهاية وفي قاضي خان ولا يجوز التخفيف في الليلة الاولى

العاشر من ذي الحجة لانها تخفيف قبل الوقت ويجوز في السبلين الحادي  
عشر والثاني عشر ويكره التخفيف والذبح في الدنيا كذاته خزائن الفتاوى  
وفيها افضلها اولها والعيد وانها راحة ذلك سواء قال وهراد منه  
ليفتان ليلة اليوم الثاني وليلة اليوم الثالث حتى لو صلى في الليلة  
الاولى لا يجوز لان الليلة في كل وقت شيع ثلثها راحة وفي ايام الاضحية  
شيع ثلثها راحة فمن انتهي فان كانت وقتها اي وقت الاضحية  
بان منعت الايام قبل ذلك لزم التصديق بعين المندورة حية  
صورته قال رجل نذرت ان اصوم في اوقات ان اصوم ولم يسم  
او فيما امكلم ان اصوم في اوقات عظام اصوم اوله على ان اصوم  
ولم يسم شي يقع على ان في الكفاية كذا في جامع الرموز ثم تركت  
الاضحية ومنعت ايامها تصديق النذر بان في حية ولا ياكل منها  
ولو لا لفقيه فحين لانه سلمها للتصدق وليس للتصدق ان ياكل من  
صدقة فلو اكل ففقيه فحين ما اكل كذا في المنهج قال في الحصة فتاواه ذكر  
هنا في نواذره عند محمد اذا نذر ببيع شيء ففقه بدنه جاز  
انتهي وفي الحصة يكره ذبح النذر اذا كان مستوفى على  
الولادة وكذا ان التخفيف بان نذر عند الشرا وان يضمن به اي مثل  
ما تقدم من الحكم ما شراها بغير التخفيف لان الفقير يجب عليه اذا شراها  
تصدق بها حية لانها بغير واجبة على الفقير فاذا اشراها بنية  
التخفيف تعينت الوجوب والارادة انما عرفت قرينة وقت معلوم  
وقد كانت ويصدق بعينها انتهي وفي غير النذر تصدق  
بقيمة ما يضمن وان كان غنيا تصدق بقيمة ما يضمن الاضحية كما في  
كفاية شراها بغير شرا في الغنى الاضحية او لا يشترط لانها واجبة  
عليه فاذا منعت وقت القرينة في الاضحية تصدق باليمن اخرجنا



عن العدة كذا في الاختيار وفي المعنى من عليه منصفه اذا لم يبيع حتى  
 ذهب الوقت سقطت عنه الا اذا عينها للتحقيق عند الشراء او كانت  
 في ملكه فقال اخص بها في يتصدق بعين الا حقة ولو ذكها تصدق  
 بالعم وقيمة النقصان انهم قالوا كمنه فناداه وفي كحيط استل فاح  
 يدع الذي عن الفقير اشترى ثلثة الا حقة حتى صارت واجبة عليه  
 فاذا اخصى هل لا كذا قال نعم اشترى ثلثة للا حقة يوم اخر وهو فقير  
 فخص بها ايسر في ايام الحظر قال الشيخ ابو محمد الحارثي عليه ان يعيد  
 وغيره من متاخرين قالوا لا يعيد وفيه ناخذة العتابة وهو كحظار  
 وقال قاضي برهات الدين لا يحل او جب على نفسه عشرة حقة قالوا  
 لا يلزم الاثنتان لان الاشياء بالاشياء قال صدر مشهور واقعة  
 والنظر ان يجب الكل اشترى وفيه خات مبرر اشترى ثلثة  
 للا حقة عن نفسه او عن ولده فلم يبيع حتى مضت ايام الحظر كان  
 عليه ان يتصدق بثلث الاشياء او قيمتها فقال كذا لا يلزم شيئا  
 ولو لم ذكها بعد ايام الحظر وتصدق بثلثها جاز فان كانت قيمتها  
 حقة اكثر يتصدق بالفصل وان كان منها ثلث يلزم قيمته وان لم يفعل  
 شيئا من ذلك حتى جاء ايام الحظر من السنة التالية وخص بها عن  
 العام الاول لا يجوز ان اراقه الدم عرفت فريه اداء لا قضاء وان  
 اشترى ثلثة يربدها الا حقة لا يجبر اخصه وكذلك لو كانت الاشياء  
 عنده فاحصر بقله لا يجبر اخصه في قولهم ولو اشترى ثلثة للا حقة  
 ثم باعها واشترى ثلثة اخرى في ايام الحظر فله على وجوه ثلاثة الاولى  
 اذا اشترى ثلثة يتنوي به الا حقة والثانية ان يشتري بغير نيته  
 الا حقة ثم ينوي الا حقة والثالثة ان يشتري بغير نيته الا حقة  
 ثم يوجب بلسان ان يخصصها فيقول للعد ان اخص بها عامنا هذا

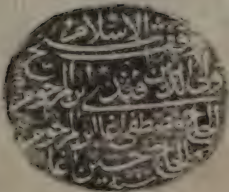
ففي الوجه الاول في الرواية لا يجبر اخصه عالم بوجوبها بلسان وعن  
 ابو يوسف عن ابيه انها تحبر اخصه بمجرد النية كما لو اوجبه بلسان  
 وبها اخذ ابو يوسف وبعض الصحاح المتأخرين وعن محمد بن كنفذ اذا اشترى  
 ثلثة ليخص بها واخصر نيته التحققة عند الشراء يجبر اخصه كما نوى  
 فان سافر قبل ايام الحظر باعها وسقط عنه الا حقة عند الشراء بجبر اخصه  
 كما نوى فان سافر قبل ايام الحظر باعها وسقط عنه الا حقة بالمسافة و  
 اما الثانية اذا اشترى ثلثة بغير نيته الا حقة ثم ينوي الا حقة بعد الشراء  
 لم يذكر هذا في الرواية وروى الحسن بن محمد ابيه انها لا تحبر اخصه  
 لو باعها يجوز بيعها وبها اخذ قاضا اذا اشترى ثلثة ثم اوجبه اخصه  
 بلسانه وهو الوجه الثالث يجبر اخصه في قولهم لو دللت ولدا يكون  
 ولدها للا حقة ولو باعها يجوز بيعها في قول ابيه ومحمد الا انه يكره وقال  
 ابو يوسف لا يجوز بيعها وهي كالوقف عنده فان اشترى ثلثة اخرى  
 بعدما باع الاول ان اشترى ثلثة بنية تحكيمه فيكون الاول جاز ولا يبيع عليه  
 وان اشترى الاخرى با قبل مما باع الاول يتصدق بما بقى عنده من ثلثة الاول  
 اذا اشترى الفضة اخصه فضلت فاشترى اخرى ثم وجد الاول في ايام  
 الحظر كان لم ان يخصصها بيايتها ثلثة ولو كان مفسرا فاشترى ثلثة  
 واوجبه بلسانه فضلت ثم اشترى اخرى فاجبها ثم وجد الاول  
 قالوا يجوز عليه ان يخصص الاول او الاخرى الفقير اذا نوى ان يشتري  
 ثلثة للا حقة لا يلزم به هذه النية بشرط ولو اشترى ثلثة للا حقة  
 فماتت او باعها لا يلزمه اخرى وكذا لو ضلته وتام هذا البحث يطيب  
 من فتاوى قاضي خات اعلم ان وجوب الا حقة بالشرك حصل  
 باختلاف الروايات وممكن في قول بعضهم ان كلام الزيادة دال على  
 ان شراء المحرم ومفسر موجب لها وكلام النذر دال على انه غير موجب



على ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم وذكر شيخ الإسلام ان شراء الكور غير موجب  
 بانفاق الروايات وشراء الكور موجب في ظن الرواية وروي الزعفراني  
 انه غير موجب وهو المختار عند السرخسي والمختار ما ذكره الكشي وتمامه  
 في جامع الرموز وسيأتي تمامه في آخر الكتاب وانما يجري فيها اي في الاخيعة  
 الجذرية بفتح الجيم من جنس الصان الجذرية من لهاسته اشهر وذكر  
 الزعفراني انه سبعة اشهر والصان ما يكون له اليه قال في التمهيد وهذا مذاهب  
 الفقهاء واما عند اهل اللغة الجذرية من السنة ما تمت له سنة كذات الزبانية  
 والفقهاء واما جوازها في سنة اشهر اذا كانت عظمية يجب لو خلطها  
 بالثيابا تشبه على الناظر من يفسد وانما جاز الجذرية من الصان لقوله  
 عليه السلام لا تذبحوا الا سنة الا ان يمسر عليكم فتذبحوا جذرة من الصان  
 رواه البخاري ومسلم وقال صلى الله عليه وسلم تمت الاخيعة الجذرية من  
 الصان وانما اتى باداة الحصر لانه لا يجوز من المهر وغيره بلا خلاف لما في  
 المبسوط كذا في خلاصة العصور من المهر كالجذرية من الصان فما اتى عليه  
 اكثر المحول كذا في جامع الرموز رواه احمد ومجزي في السنة فصا عدان  
 بجميع اي من الثلاثة اهم من ان يكون ضانا او مفراد من البقر او من  
 الابل والثني من الصان والمفر من سنة ومن البقر ابن سنتين ومن الابل  
 ابن خمس سنة كذا في التبيين وقد جمع ذلك بعض الفضلاء في اربعة ابيات  
 فقال في الثني من الانواع اجمعها ولم يجر جذرية الا من الصان اما الثني  
 فما تمت له سنة وذاك في بغير ما حال حولان وذاك في الابل ابن خمس اشهر اذا  
 عرفت ذلك فاعرف حد جذرات فذلك في غنم نصف ونبقر حول وفي  
 اربعة في حد بعدات وفي المغرب الجذرية من البهايم قبل السنة الا ان من  
 الابل قبل السنة ثمانية ومن البقر والثني في السنة الثمانية ومن الجمل  
 في الرابعة وعن الزهرري جذرية من مهر السنة ومن مضان لثني ثمانية اشهر

وذكر

وذكر الزعفراني انه ابن سبعة اشهر كذا في التبيين ويصلحت البقر كما سبق  
 في المختار في السراجية وهو الاصح في الصربية وفي قاض خات  
 الاخيعة يجوز في اربعة من كحيوان السنة والمهر والبقر والابل ذكرها و  
 انما كذا وكذا من لانه يولد من البقر الاهل وان نبت الاهلية وتوحيث  
 فزماها من الاخيعة جاز ولا يجوز البقر الوحي والذين تولد من الاهلية والوحي  
 وان كانت الام اهلية جاز انتهى قلت لان المولود بين الاهلية والوحي يبيع  
 الام لانها هي الاصل في التسمية لانه جزءها ولهذا يتبعها في الرق والحرية  
 وهذا لان المنفصل المملوك مردان غير مملوك لهذا الحكم ومن الام كحيوان وهو  
 مملوك فاعتبر بها وبه صرح الزيلعي قال وكذا في حق مملوك ذكرناه في  
 كتاب الذبيحة وفي التمهيد الاخيعة من اربعة من الابل والبقر والصان  
 المهر وافضلها الابل ثم البقر ثم الصان ثم المهر انتهى قال قاض خات بعد  
 ذكر الاختلاف فيه وما حصل انهما اذا استويا في القيمة والتم فاطبها كما  
 افضل وان اختلفا في القيمة والتم فالفاضل منهما ادنى فالفضل الذي  
 يساوي عشرة افضل من خمسة عشرة وان استويا في القيمة و  
 الفضل اكثرهما كما قال الفضل افضل والانه من البقر افضل من الذكر اذا  
 استويا لان حكم الانثى الطيب والبقر افضل من بنت شيا واد استويا  
 وبسم سبعة افضل من بقرة والثني افضل من سبع البقرة اذا استويا  
 في القيمة والتم لان حكم الانثى افضل والطيب وان كان بسم البقرة اكثر  
 فيسب البقرة افضل انتهى ويجوز بجاء وهو سنة لا قرن لها خلقه لان القرن  
 لا يتعلق به مقصودا وكذا مكسور القرن بل هو ادنى كذا في التمهيد هذا اذا لم يبلغ  
 اكبر الكرخ فان بلغ لم يجز كذا في جامع الرموز ويجوز الخنثى اي العا جزة  
 عن بجاء والصغيرة الانثى وكذا التي لها اكي والسهال كذا في المنظم  
 ومحب ان يكون سبعة اشهر في غير هذه فاجوز ههنا جواز





جوز الكراهة كذا في جامع الرموز قال في المنع وعن ابنه في المحصاة اوله لان  
 لحمه اطيب وقدره انه عليه السلام ضمي بكسبين اما يحسن موجودين الا على  
 الذي فيه ملحة وهو البياض الذي يتسم سواد انتهم والموجود في  
 كذا في قاض خات وجوز الكولاء وهي المجنونة لان العتق غير مقصود  
 في البهايم قال في المنع وهذا اذا لم يمنعها من السوم والرضوان منعها  
 من ذلك لا يجوز ان يصح بها وجوز الجرباء السمينه لان الجرب في الجلد  
 والانقسام في اللحم وقيدنا بالسمينه لانها اذا كانت مصرولة لا يجوز لان  
 الجرب في اللحم نقص لما في المنع ولا يجوز العجفاء وهي التي لا تلحم لها من شدة  
 جفها والحمف بفتحين هو الهزال قال المحصاة في نساواه ولا بأس من  
 مصرولة اذا بقي لها بعض الشحم فان لم يبق شيء من ذلك لا يجوز انتهي  
 وقال عمر غسانه اذا تناثر شعره في الشدة او البقرة في غير وقتها وكان  
 في عظمها جازع من بعض اللحم لا يذبح كمنه لانه لا يذبح ذكها  
 كمنها في منية ولا يجوز العجاء التي لا تمتش برجلها العرج الى كذا  
 اي المذبح فلو كانت بثلاثة قوائم ووضعت الرابعة وضعا خفيفا على  
 الارض واستعان بها بتمايل جاز ذكره شيخ الاسلام في الكرماني واعلم  
 انه لا يذبح غنم لم يكن له احد الجملتين اذ ذبح باقره واما في البدنة فلا يذبح  
 الا اذا ذبح كلتا هاهما في الخلاصة وانما لم يجز هو لانه صلى الله عليه وسلم  
 وسلم قال اربع لا يجوز في الاضاحى العوراء المستبحة عورها والمربضة  
 البنية مرضها والعرجاء البنية عرجها والكبيرة التي لا تسر ذكره في  
 المنع ولا يجوز مقطوعة اليد او مقطوعة الرجل لان الام يتناول السلام منها  
 ولا يجوز كعيب الا ان التعليل من العيب عفو لانه قلما سلم كحيوان  
 منه وكانت في اعتباره حرج كذا في الاختيار وقال قاض خات و  
 يتعطل الكلام فلا يجوز التام سوا كان سواء كان النقصان

ولا يجوز العوراء وهو  
 ذات عين واحدة م

من حيث السن او من حيث الذوات ولا يجوز ذاهية اكثر العين او اكثر  
 الاذن او اكثر الذنب او اكثر الالية لقول علي رضي الله عنه امرنا ببول  
 انه صلى الله عليه وسلم ان نستشر في الاضاحى العين والاذن  
 ولا نخشى بمقابله ولا مدايرة ولا شفاء ولا خرقا رواه ابو داود و  
 الترمذي وصححه كذا ذكره في المنع ثم قال بمقابله قطع من مقدم اذنها  
 والمدايرة قطع من مؤخرها والشرقاء ان يكون الخرق في اذنها طولا و  
 الخرقا ان يكون عرضا قد بقوله اكثر لانه اذا بقي اكثرها جاز وكذا  
 اكثر الذنب لان لاكثر حكم الكوفة عن ابنه ان الشك اذا ذهب و  
 بقي الشك وان ذبح اكثر من الشك لا يجوز ويروي عنه الربيع لانه  
 يحكم حكايته الى انتهم وفي ذهاب النصف اي من الكل روايات  
 اي عن الاماميين لما في المنع وفي كون النصف مانعا روايات عنهما  
 وقال اذا بقي اكثر من الربيع النصف اجزاء وهذا اختيار ابنه اليسك  
 وفي التبيين قال ابو يوسف اجرت بقوله ابا ج قال قوله فلو قيل قبل هو  
 رجوع الى قول ابو يوسف وقبل معناه قوله فرب من قوله انتهم  
 وفي المجتبى واختار ابو اليك انه اذا بقي اكثر من الاذن اجزاه اعتبارا  
 للتحقيق او الذنب والعين وكونها جاز وعليه صفتون انتهم وجوز  
 ان ذبح اقل منه اي من النصف لما مضى من لاكثر حكم الكل وان الغنم  
 على هذا وقبل ان ذبح اكثر من الشك لا يجوز وقيل ان ذبح الشك  
 لا يجوز لان ذهاب الشك مانع لقوله عليه السلام والشك كبره وهذا رواية  
 عن ابنه ايضا ويروي عنه ان الشك اذا بقي الشك لا يجوز كما ذكرنا  
 كذا في التبيين والظاهر جرحه لما ذكرنا ان الغنم اذا بقي اكثر من الكل  
 جاز قال في المنع ثم معرفة مقدار الذاهب والباقي مشيرة غير العيب  
 وفي العبد قالوا اشتد العين المعيبة فيقرب عنها العطف اذا كانت



جارية فنظر اليها من ان مكان رأت العلف ثم شد العين الصحيح  
 فيقرب العلف فنظر اليها من اي مكان رأت العلف فنظر الى  
 تفاوت ما بين المكانين فان كان ثلثا فقد ذهب الثلث وهكذا  
 يعرف قال النصف في فتاواه روى ابو مسلم عن محمد بن الحسن بالمقابلة و  
 هو شق اذنها من قبل وجهها ولم يصل شق الى خلفها ومدايرة  
 وهو شق اذنها من خلفها ولم يصل الى قدامها والشرقا وهو  
 التي قطع من وسط اذنها فنقد كحرف الى الجانب الاخر وفي التسمية  
 سألت ابا قنبر عن ذنب الابل والبق قال يعتبر شقك وما فوقه على  
 حسب ما اختلفوا بعد الشكر المسترسل وفي الثانية ولا يجوز لجلالة  
 الله تاكل كفيف ولانا كل غيرها وفي التسمية كتبت الى الحسن بن علي  
 المرعشي لو كان الشق مقطوعة السنان هل يجوز الاضحية بها قال  
 نعم ان كان لا يجزى بالا اعتلاف وان كان يجزى فلا يجوز انتهى  
 وفي هنج ولا تصح ههنا وهي التي لا اسنان لها وعن ابي بصير روايت  
 احدهما انه اعتل اسنان بالاذن كما يقال ان بقى من الاسنان اكثرها  
 اجزأت وان ذهب اكثرها لم يجز وفي الرواية الاولى كما اخبر اذا بقى  
 ما خلفه من اجزاء وان كان الباقى اقل من النصف لان النصف من الاسنان  
 الاكل قال ولا يسلكا وهي التي لا اذن لها خلقة لانه فان ذهب  
 الاذن حق العقراء واما اذا كانت لها اذن صغيرة اجزأت لان  
 العند موجود وهو صغير غير مانع وفي قاض خات ويجوز السك و  
 في قول ابي ج وهو صغيرة الاذنين بعد ان يسمى اذنا وسنقد الاذن  
 من قبل وجهها وهي هنا جاز وكذا مدايرة والشرقا كما مر  
 والتي لا اسنان لها وهي تعلق اولها تعلق الجوز وفي التسمية ولا يجوز  
 الجوزا وهي مقطوعة ضرعها ولا الصرية وهي التي لا يستطيع

ان ترضع فصليها والحداء وهي حتى يفس ضرعها انتهى انتهى وفي  
 الخرافة والية لا اسنان لها في الغنم يجوز وفي البقر وان لم يكن لها اذن  
 خلقة لا يجوز وكذا احدى الاذنين وروى الحسن عن ابي ج ان لم يحلق لها اذن  
 يجوز وهكذا عن محمد ولو كانت لها الية صغيرة خلقة شبيهة بالذنب يجوز  
 وان لم يكن لها الية خلقة كذلك قال محمد في الامهات الاحوان الاذن و  
 العبد الواحدة والالية وما ايسر ذلك اذا كانت لا يجوز الاضحية انتهى  
 وفي التسمية فان كان القطع في الذنب والاذن والطرف اقل من النصف  
 جاز في قول ابي ج ومحمد وابي عبد الله وفي قول ابي ج لا يجوز اذا كانت  
 مقدار الثلث وكذلك حكم ابي ج في العبد على هذا لا خلاف انتهى ويجوز  
 الكولاء وهي التي في عينها حول وكذا الجوزة وهي التي جردت حولها ولا  
 يجوز كمرضة البسة مرضها في الاضحية والية يفس ضرعها في الاضحية  
 او قطعت ضرعها وان ذهب بعض ضرعها فدفع على خلاف الذي ذكرنا  
 في الاذن والصين والالية اذا كان الذاهب اكثر من الثلث واقل من النصف  
 لا يجوز في كل الرواية وعن ابي ج وان كان الذاهب نصف فاعلم ابي يوسف  
 فيه روايتان وصحيح ان الثلث وما دونه قبيل وما زاد عليه كثير وعليه ففتوى  
 وذكره قاض خات ايضا وان كانت يمسها بعض العبد الواحدة او  
 ذاهبة بعض العبد الواحدة او بعض اذنها الواحدة او بعض ذنبها  
 فان كان الباقى او الذاهب اكثر من النصف لا يجوز عند الطوائف ان كان  
 اقل من الثلث جاز عندهم وان كان قدر الثلث يجوز في كل الرواية  
 فروى الحسن عن ابي ج انه لا يجوز ولو هم كسرى بذلك بعد الذي جازت  
 الاضحية ان كان اقل من الثلث ويرجع على ابي ج بنقصان العيب  
 وينصدق بالرأس النقصان ايضا وان كان العيب لا يجوز مع الاضحية  
 يرجع على ابي ج بنقصان العيب ويطلب له رأس النقصان وان كان



الذهب من العين او غيرها اكثر من الثلث واكثر من النصف في الرواية  
عن ابي جعفر وهو قول زرارة قول ابي يوسف وعندهما ابي يوسف  
انه قال ذكرت قوله لا في فقال قوله مثل قوله انتهن وقد ذكرنا ما يشرح  
منه من الكلام لكثرة وقوع هذه المسائل بين الانام ولا تضر تعييبها  
اي الاضحية من اضطرارها عند الذبح يعني ولوا خفيها ليدفعها في  
يوم النحر فاضطربت فانكرت رجلا فذكرها اجزاها استحقاقا خلافا  
لزرارة والى في ان حالة الذبح ومقدمته ملحق بالذبح فصار كانه تعيب  
بالذبح حكما وكذا لو تعيب في هذه الحالة فانقلت فاحذرت من فورها  
وكذا بعد نذرها عند محذوفها لا يبرأ لانه حصل بمقدمته الذبح كذا  
في التبريد وفيه ولو اشتراها سليمة ثم تعيبت بغير مانع من الضحية  
فعليه اقامته مقام غيرها ان كان المضحى غنيا وان كان فقيرا اجزاء  
ذلك لان الوجوب على الغني بالشراء ابتداء لا بالشراء فلم يتعين بالشراء  
والفقير ليس عليه واجب شرائه تعيبت بشراء الضحية ولا يجب  
عليه ضمانها نعمانها لانها غير مضونة عليه فاستهتت بواب الزكوة  
وعن ابي سعيد انه قال اشتريت كبشا اضحى فعدى الذئب فاخذ الالبية قال  
فما انت النبي صلى الله عليه وسلم فقال في حق به رواه احمد ويكمل على انه كان  
مغفرا لان الغنم لا يجزى له لوجوبها في زمنه ولا كذا الفقير لانها لا يجب  
عليه وانما تعيبت بالشراء في حق حي ولو ادب الفقير الضحية على نفسه  
بغير بيعها فاشترى الضحية صحبة ثم تعيبت عنده فصحى بها لا يسقط  
عنه الواجب لانه وجب عليه الضحية كاملة مائة من غير تعيين  
كالمنزلة وكذا لو كانت معينة وقت الشراء جاز ذبحها لما ذكرنا ان ليس  
بواجب عليه وعلى هذا الاصل اقامت الشراء للضحية على المنزلة  
مكافاة اخرى ولا يبرأ على الفقير ولا حلت ضلته او سرقته فاشترى

اخرى ثم ظهرت الاولى في ايام النحر على المنزلة في احداهما وعلى المنزلة  
ذبحها كذا في معنى وقد ذكرنا بعض ما يتعلق بهذا النفا قال في قاضيه فان  
ولو كانت الاضحية صحيحة العينين عنده فاعورت بعد ما وجبها على  
نفسها او كانت سميحة فصارت بغيرها او عرجاء ذكرنا في رواية ابي  
سليمان ان كان الرجل موسرا لا يجوز له ان يضحى بها وان كان مسكرا  
جاز له ذلك وفي رواية ابي حنيفة يجوز موسرا كان او مسكرا لما جاء  
عنه على رضى الله عنه انه اجاز ذلك ولو ذبحت عنها الواحدة  
او كسر رجلها الواحدة في معاينة الذبح ينظر ان لم يرسها جاز وان ارسها  
بعد ما اصابت اذنه وحينها ذبحت اخرها يودع ذكرا في يوم اخر من  
المنزلة لم يذكر هذا في الاصلوا فخلعوا فيه روى عن ابي يوسف انه يجوز  
وبما اخذ الزعفراني وقد قال بعض العلماء انه لا يجوز ولا يأخذ به الشراح  
ان مات اي قبل النحر احد سبعة مما اشترى كوا في الهدنة وقال ورثة اي  
ورثة الترمات منهم وهو كبر للستة الباقية اذ يجوزها عنكم وعنه اي  
عن الترمات اي ذبحها عن الجميع عنه وعنهم لاحتسابها لوجود قصد  
القرية من الكوا الضحية عن الغير عرفت قرية لانه عليه السلام ضحى عن  
امته ذكره في الصحيح قال في مجمع وعنه ابي جعفر وتصديق الورثة حصه  
الميت وذكر الزعفراني انه صح عند الطرفين واما عند ابي يوسف فالميت  
ان اذ جيلت بغيرها اجر الورثة على الضحية عنه والا فلا وفيه لمكاربانه  
لو اشترى للاضحية ولم يبيع حتى مات ميراثا عنه فالورثة ان كانوا  
سبعة فضعهما انفسهم جاز لما في النظم انتهن ولذا اي مثل ما تقدم  
من تحاكم بعض حي ذبحوا لودع اي مثل ما تقدم ثلاث بدنة او بقرة  
عن الضحية ومثله وقران في بيع لان اختلاف بيعها كالقران  
ومثله والاضحية لا يضر لا يحد دمي و هذه القرية وهكذا لو ذبح



سبعة عن تلك الجبوت وعن الاحبار وجزاء الصيد والحلق والحقبة  
 والتطوع فانه يصح في كل الاصول وعن ابي يوسف الاضحية ان يكون  
 من جنس واحد فلو كانوا مختلفين ولو كانا من جنس واحد متقربا من وعن  
 ابي جابر انه يكره كذا النظم ذكره في جامع الرموز وفي فاضل خات  
 ولو ضحى عن ميت من مال نفسه بغير امر الميت جاز له ان يتبادل  
 منه ولا يلزم ان يتصدق به لانها لم تصر ملكا للميت بل الذي حصل  
 على ملكه ولهذا لو كانت على الذابح اضحية سقطت عنه وان ضحى  
 عن ميت بامر الميت من مال الميت يلزم التحديق بالحكمة ولا يتبادل  
 لان الاضحية يقع للميت اذا ضحى رجل عن ابويه بغير امرهما وتصدق  
 به جاز وان التهم ملكه وانما للميت ثواب الذبيحة والصدقة وتقام  
 يطالب منها **فروع** قال في الهج رجل اوجب على نفسه عشا اضحيات  
 قالوا لا يلزمه الا اضحية لان الاثر جاء بالا ضحية كذا في فتاوى  
 قاض خان وقال المصدر في سفيد الفتاوى انظر انه يجب عليه  
 العكس وفي مختصر المحققين انه لا يجب كذا في شرح المنظومة قلت  
 تصح في ان مرادهم من قولهم شرط لزوم النذر ان يكون من  
 جنس واجب اعم من الواجب الاعتقادي الذي هو الفرض المقطوع  
 بلزوم ومن الواجب الاصطلاحي كما لا يخفى انتهى وبالله التوفيق  
الموجب على نفسه الاضحية من حكم اضحية ويطلق من شاء من غنوه  
 فقير اي مستحبا وبوجب من يشاء فقبل او غنيا مسلما او ذميا مسلما  
 كما في جامع الرموز لانه لما جاز له ان ياكل منه وهو غني فلو كان يجوز  
 له اكله من غيره وان كان غنيا وقال صلوات الله عليه وسلم فيه بعد انتهى  
 عن الادخار كذا في طهرا واخر الكذب رواه مسلم وروي  
 ذكره في فتح ثم قال والحد من فيه كثيرة وعليه اجاب الامة وندب

ان لا يقتصر الصدقة عن النكاح لان الجبوت تلك الاحكام والا كذا  
 الادخار لما ذكرنا والاحكام لقوله تعالى والعلوه الفاني والمعتز اي السائر  
 والمعتز للسؤال فانقسم عليها كما انما يتصدق بثلاثة على الفقراء  
 يحسن للضمان بثلث اخر لا قارب ويتخير بثلث كالاتي والحكم للعمال  
 قال في جامع الرموز وهذا هو السنة والدرجة للمعتز واما درجة من يتصدق  
 ان ياكل منه بقدر ما يضره ثم يتصدق لبايع ابي جابر ان ياكل ويدخر كله  
 له وللعائلة وهذا درجة السداد كما في كفاية السمع وفيه سكران بان  
 ينقص عن الثلث وهو مستحب كما في الاختيار روي ان ياكل منه المضي  
 كما في الذخيرة وندب تركه اي ذلك الصدق ويجوز ان يرجع الى الندب  
 كما في جامع الرموز لذو عيال اي امر عليه نفقة جماعة ظن ندب  
 توسعة عليهم اي على العيال وفيه سكران بان لا تكون عليه نفقة واحد  
 لم يكره الشرك ندبا في جامع الرموز قال في النذر ليس لها جها  
 ان ياكل منها وان لا يطعم غيره من الواجب وهذا في الاضحية الاغنيا  
 سواء كان الناذر غنيا او فقيرا لانه ان وجبت السنة وليس  
 للمتصدق ان ياكل من صدقته ولا ان يطعم الاغنيا انتهى اعلم ان  
 الذبيحة على اربعة اوجه فريضة وسنة وناقصة ومعصية فاما الفريضة  
 فثلاثة اوجه احدها جزاء الصيد والثاني جزاء النذر الواجب  
 والثالث الكفارة والرابع هدي مكرمة وفيه هدي القران والاساس  
 هدي الاحبار واما السنة فهي على ثلاثة اوجه احدها الاضحية وقول  
 ابي عبد الله وابي يوسف ومحمد بن نفع وهي واجبة في قول ابي جابر  
 ان في عقيقة الغلام والثاني عقيقة بشارته وهدي الحبيبة اذا حلق  
 شعره اول ما حلق فانه يذبح للغلام ثلث نان ولجارية ثلثة واحدة  
 وهي سنة في قول ابي جابر واما حجاب ابي عبد الله وواجبة في قول ابي نفع



واما السائلة فاذبح لوجه الله تعالى وجه كان واما المعصية فاذبح على  
 النصب واما اهل الله تعالى فاذبح في الشفاعة قال ولا بأس ان يهدى من  
 الاضحية الى الغنم ولا بأس ان ياكل منها الى الثلث ويستحب ان يطعم  
 الاكثر منها ولا وقت في ذلك انتهى ونوب ان يذبح بيده ان احسن اى الذبح  
 وعلم شرابطها والاى وان لم تكن الذبح يامر بغيره بالذبح كيلا يجعلها  
 اى ميتة بعد رمى شرابطها ويحضرها اى متخفية بنفسه لقدم عليه سلام  
 لغا طمعه رضى الله تعالى عنها قوس الشهود اى خفيته بانه يفرق بكل قطرة  
 تقطر من دمها كل ذنب كذا في التيب ومن الادب ان ينوي بها التقرب  
 ويربطها قبل ايام النحر بان فيه اجرا عظيم ويحتج به في استغفارها  
 ويقبلها ويجعلها ذات يكون الذبح طاهرا كما في التزديد **خروج**  
 وفي الحائضه رجل اراد ان يضي فوض يده مع يد الغنم واستداعه  
 عليه اى الذبح حتى صار ذابجا مع الغنم قال شيخ الامام محمد بن فضل  
 يجب عن كل واحد منهما التسمية حتى لو ترك احدهما التسمية لا يكل  
 الذبيحة وكذا لو علم صاحب ذبيحة ان التسمية شرط الا انه ظن ان  
 تسميته احدهما تكفي لا يكل الله وكذا لو نظر الى جماعة من الغنم فقال  
 بسم الله فاخذوا حدة واجمعها وذبحها وترك التسمية وظن ان  
 تلك التسمية تجزيه لا يكل كذا في فتاوى قاض خان فان قيل اى ذبيحة  
 لا يكل اذا ذبحت بالتسمية مرة بل لابد ان يسمى عليها مرتين وقد  
 نظمتها حال الكتابة ويجوز عنها قلت ايها الضاحك المغيرة النبي  
 دمت في زروة الكمال الوجبة افتر في قضية حار فيها كل ذى  
 فطنة ولا فية اثنان توقف لكل فيها بعد قطع كل تقدم مع ما  
 يليه ان يكون الذبح له ذاك الله تعالى عليها وذا ان شرط بلا توبيخ  
 فاجب عنه ناضحا ولا تناخرا ولا فلا تقبل من ذبح ولا ترضيه

فاجب بقول محمد الله الذي اركبته ونصل على النبي خذ جوابا  
 كما فتية هو مست في ذبحها اشركا اثنان فتكررا الذكر شرط  
 كما شرويه في ذبحه في ذبحه واما من فتية في الحائضه ايضا  
 رجل اشترى اضحية وامر رجلا بذبحها وقال تركت التسمية جدا  
 ضمن الذابح قيمة الشاة انتهى ويكره ان يذبحها اى الاضحية كما في  
 بامره لانها قربة وليس هدمت اهلها ولو امره بالذبح جاز ويكره لانه  
 من اهل الزكوة بخلاف المجوس ويتصدق اى الضحية يجعلها اى يجعل الاضحية  
 لانه جزء منها او يجعله كجرب بكره يقال له طاهر حق وهو ظرف جمع  
 اجرة كذا رادف او فرقة او فرقة او سفر او دلو او كساء او نعل فلو  
 عمل جرابا او جره ولم يجره عليه تصدق الاجرة كما في الظهيره او يسترى  
 به اى يجعلها ما يستنفع به اى يبيع في البيت مع بقائه بها كذا في  
 يقال له بالشركي فله روجع غرابيل ودون يبيع يسترى به يسترى  
 هذه الاشياء التي ذكرناها لان الاشتغال به غير محرم والبذل حكم  
 المبدل واما يبيع بالثوب فيقول يجوز وهو رواية ابن سماعة عن عمر  
 كما في العنانية وقيل لا يجوز بالثوب كما في جابن الرموز لا يبدل ما يستهلك  
 يبيع ولا يسترى به ما لا ينتفع به الا بعد استهلاكه كحل وشبهه كالا بازر  
 والزيت والحمام والكم اعتبارا بابيع بالدرهم وبيع فيه انه تصرف  
 على قصد التمول والكم بمنزلة الجدة في صحيحه كما في مسند ابي فان بدل للكم  
 او الجدة اى بما لا ينتفع به الا بعد استهلاكه كالدراهم والمطعمات  
 يتصدق به لان القربة انتقلت اليه بل وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم  
 من باع جلد اضحية فلا اضحية له يفيد كراهة البيع اما يبيع جائز  
 لقيامه بملكه والقدرة على التسليم كذا في مسند ابي فان بدل للكم  
 وهذا قول ابي في دعوى ابي يوسف ببيع الاضحية او جلدها او بيعها



لانه بمنزلة الوقت وعن الزعفراني ان اذا صرف المأكول في المأكول يجوز  
 كما في بيع اللحم باللحم او بالالبنة او بالادير ومما يضمنه جلد بالجلد والبركة  
 وكذا هي الامانة في ان تصدق فيها البنية ولا يبيع بالدرهم ليصدق  
 الدرهم على نفسه وعياله والتمم بمنزلة جلد في صحيح حتى لا يبيع بما  
 لا يتصدق به الا بعد الاستهلاك ولو باعها بالدرهم ليصدق بها جاز لانه  
 قرينة على التصديق بالجلد واللحم ولا يعطى اجرة الجزار منها شيئا لقوله عليه  
 الصلاة والسلام لعن رضى الله تعالى عنه يصدق بجلدها وحظها و  
 لا يقطع اجرة الجزار منها شيئا والنهي عنه نص عن النبي لانه في معنى بيع  
 لانه ياخذ بمقابلة عمله فصار مصادفة كايبيع ويكره ان يجر صوفها  
 قبل الذبح ليشفع به لانه التزام اقامة القرينة بجميع اجزائها بخلاف ما بعد  
 الذبح لان القرينة قد اقيمت بها والانتفاع به بعدها مطلق ويكره  
 له الانتفاع بجلدها في الصوف ومن اصحابنا من اجاز الانتفاع في الغنم  
 بجلدها وصوفها لان الواجب في هذه الذمة فلا يتعين قال قاضي خواف  
 في فتاواه لانه بان يشفع باهاب اخصيه او يشترى بها الغنم بالواحد  
 وان باع بدرهم او بغيره يتصدق بثلثه في قولنا هما في قولنا  
 ابيع بثلثه ان يشترى بها الغنم بالواحد ولا يجوز الانتفاع به  
 ولا باس بان يتخذ من جلد الاخصيه فروا او سكا او سكا يجلس عليه  
 او يبيع جلد الاخصيه بشئ من ثمنه البيت والحب لنفسه بثلثه او كس  
 وقال بعضهم لو باع جلد البكوب لا يجوز ولا يبيع حكم الاخصيه يتصدق  
 بثلثه ولو ولد له الاخصيه ولد يرضى بالام والولد لانه لا ياكل  
 من الولد بل يتصدق به فان اكل منه يتصدق بثلثه ما اكل وصاحب  
 ان يتصدق بولدها جبالا ولو حلب اللبن من الاخصيه قبل الاخصيه  
 الذبح او جز صوفها يتصدق بها ولا يشفع بها ولو اشترى بجلد الاخصيه

لها

لها بالكل لا يجوز الا في رواية عن محمد انه يجوز ان ياكلوا والا صل في هذا  
 انه يجوز بيع غير المأكول بغير المأكول وبيع المأكول بالمأكول ولا يجوز بيع  
 غير المأكول بالمأكول ولا يبيع المأكول بغير المأكول انتهى ولو غطى اثنان  
 ففدح كل واحد منهما شاة الاخر فصح ان كل منهما يبيع اجزاء الاخصيه  
 عنها اخصيه ناولا هذا كالمسوخة من صاحب ولا ضمان اي  
 على الذبح وهو مستحق وفي القياس انه لا يبيع ويضمن لانه ذبح في مكان  
 غيره بغير امره ان اذله ذبح في مكانه اشتراها القصاب وبه قال  
 قال زرارة وجه الاستحسان انها تعينت للذبح لتضمنها للاخصيه حتى  
 وجب عليه ان يرضى بها بعينها في ايام النحر ويكره ان يبدل بها  
 غيرها فصار كالمالك مستعينا بكماله يكون اهلا للذبح فصار حادوثا  
 له دلالة لانها تفوت بمحض هذه الايام ويحتمل ان يجر عن اقامتها  
 لعرضه يعتبر به فصار كما لو ذبح في مكان القصاب رجلها وكيف  
 لا يذبح له وفيه سارعة الى الخير وتحقيق ما عينه كذابة البنية  
 ويحيى لان يبيع وان كان قد اكله صلى فليجعل كل واحد منهما  
 صاحبها لانه لو اكله في الاستدراك يجوز وان كان غنما فكل واحد  
 ان يجلده في الانتفاء وان شاك اي عن التمسك ضمن بالثمن  
 كل اي كل واحد منهما صاحب قيمة حكم لان التمسك لما وقعت  
 لصاحبه كان اللحم له ومن ائلف حكم اخصيه غيره ضمنه كما في  
 الاختيار وتصدق بها اي بالقيمة يبيع يتصدق كل واحد منهما  
 كما اخذ من القيمة لانه بدل حكم الاخصيه فصار كما لو باع اخصيه  
 وفيه قاضيه خان رجل اشترى اخصيه وامر رجلا بذكها فامر  
 فذبحها وقال تركت الشئمة عند ضمن الذاب قيمة الشاة  
 الامر فيعثر الامر بتمتة الشاة اخره ويضمن ويتصدق



بالحق ولا ياكل هذا اذا كان ايام الغزاة فان محت ايام  
 الغزاة تصدق بيمينها على الفقراء رجل دعاهما باليمين عنه  
 فخص القصاب عن نفسه فهي عن الامر رجل اشترى خبثا  
 في ايام الغزاة ان يضي واحدة منها يوم الاحقر بغير امر  
 صاحبها بنية الاضحية عن صاحبها كان ضامنا لان صاحبها  
 لم ياذن له بذبح هذه مسألة رجل ضحي ولم يذبح الاضحية قالوا  
 لانه لما اشترى الاضحية فقد تقيت للاضحية انتهى رجعت الضحية  
 بك مسألة الغصب لانه ملكها عند اداء الضمان مستدا الى الغصب  
 السابق يعني سابق الغصب فكانت الضحية هي الاراقة واردة على  
 ملكه فصح عن اضمين دون مسألة الدبيعة يعني الاتصم الاضحية  
 بالبيعة الدبيعة بان اردت مسألة فطمي المودع بها عن الضحية  
 لانه يضمنها بالذبح فلم يثبت الملك الا بعد الذبح فكانت الضحية  
 واردة على ملكه كغير ذلك تصح عن الضحية والماصل ان في الغصب  
 يثبت الملك من وقت الغصب وفي الدبيعة يجبر غاصبا بالذبح فيضم  
 الذبح في غير ملكه وقيل انما يجوز اذا ادى الضمان قال صدر الشريعة  
 اقول بل يجبر غاصبا بغيره ما في الذبح كالا جنيح وشك الرجل يكون  
 غاصبا قبل الذبح انتهى يعني فالذبح وارد على ملكه فيضم والبيعة  
 اشارة الظهيرة حيث قال وقيل يبيع بالدبيعة والبيعة مسألة الام  
 في الذخيرة ورد بمنع الخطيب لجواز ان يكون الاجنيح ونحوه  
 للحفظ ولم سلم كان الذبح واردا على الغصب لا الدبيعة ولا يخفى انه  
 غير موجه لكونه مباحا على سند ولو سلم منعه لكونه سندا مردود بان  
 المراد الاجنيح بنية الذبح كما صرح به في الظهيرة والذبح واردا  
 على الدبيعة صورة وملكه المستدين على ما ذهب اليه صدر الشريعة

فتأمل

فتأمل غير محكم ما ذكره بما تقرران الملك في الغصب لا يثبت بدون  
 التغير ولا ينتفع به بلا اداء الضمان وفي بثوته كلام هكذا ذكره  
 في جامع الرموز اقول ولان تقول الغصب عبارة عن ازالة اليد  
 المحقة والبيات اليد المحقة كما تقر في موضح ونهاية ما يتصور  
 فيما ذكره الصدر هو انك في ازالة الازالة فلا يتحقق الا بفسخ الذبح  
 وقد تكلف في محقق فانه وان سلم ان مقدمته الذبح فلا يتحقق الا  
 بنفس الذبح قد تعد غصبا لكونه لا يتقرر قبل الذبح لان بعض المتقدمين  
 كذا الرجل مثلا يجوز ان يكون للحفظ الواجب على المودع فلا يتعين  
 الغصب الا بالذبح بخلاف ما اذا غصب ولعل مراد التوارد يعني يعني  
 ان يبيع اذ يجبر غاصبا بمقدمة الغصب بمعنى انه وارد على ذلك وهذا  
 يكفي للتحقيق فان قلت مسألة في بيعه الاستاد يظهر الوقت  
 القائم والضحية الازالة لانه في غنم الوقاية والاراقة قد نالت  
 لانها عبارة عن فعل مسألة قولهم بئس ملكك من وقتك ليست صفة  
 عنه بان الاراقة ليست من المملوك لانها مسألة في ملكك يثبت في  
 ذلك فتصح ان يقال يظهر الاستاد فيها ادلا فان ملكك يثبت في  
 الاشياء المذبوحة ويستند الى وقت الغصب فتكون الاراقة والضحية  
 واقعة على ملكه كذا في منج وضمنها الى المفضولة او الدبيعة والمصير  
 المودع اتفاقا ولا يخفى وجههما وقد تقدم في بابهما والضمان اللذان  
 على قطع كضمانة لحاقه حسن الاختتام بلا ريب لمن لم دون  
 الكلام فروع مهمة مسألة بدية الاتصم الاضحية بنية العارية و  
 البعثة والمضاربة والنزوح ومزوجه والرهة وهو كل بالشراء و  
 لحفظ كما في النظم لانه ذبح ملكه صغير فانه لا يملك الا بعد الذبح وقيل  
 يبيع بالدبيعة كما في الظهيرة وكذا يبيع بما سرق من واحد



ايج يوش انه لم يصح في النظم الكل من جامع الرموز في التبيين ولو ذبح  
 اخصية غيره بغير امره عن نفسه فان ضمنه مما كذبتمتها يجوز عن الذابح  
 دون مما كذب لانه ظهر ان الارادة حصلت على ما بينا في المقصود وان  
 اخذها مذبوحة اجازت مما كذب عن التضمين لانه قد نولها فلا  
 يضره ذكها غيره على ما بينا انهم وفي البرازية ذبح اخصية غيره  
 بلا امره في غير ايامه ضمن وان في ايامها جاز ولا يضمن انتهم وفي قاضيه  
 فان غصبها في ذبحها ثم ضمن قيمتها جاز انتهم وهذا يفيد  
 انما يجوز اذا ادى الضمان كلف هذا قول بعض الحكماء وفيه ولو  
 كانت اكل ذرهم عنده او ديوقة فخص بها ثم ضمن لا يجوز رجل وكل  
 غيره براء اخصية فولا كوكب غيره ثم دهم فاشترى الاخر تكون موقفا  
 على اجازة الاولات اجاز جاز والافلا والوكيل يدفع الزكاة اذا وكل  
 غيره ثم دفع الاخر جاز ولا يشق ثلثة ثلثة نفرا كذا في ثلثة  
 كذا في ثلثة نفرا او قالوا ان هاتين الثلثين ليستا لثا وادس  
 كل واحد احدث في الثالثة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل جرف  
 اثبات الى بيت المال والثالثة ثلثه وتصدق بثمنها وان اشترى  
 ثلثة نفرا كل واحد اصحابه بالذبح حتى لو ذبح ثلثة نفرا جاز ولو ذبح  
 ثلثة اشياء في ثلثة اشياء غير جاز ايضا رجل اشترى ثلثا  
 اشكال عليهم عند شراء ثلثة نفرا فاسد اخذها عن الاخصية  
 الامام هذا رحمه الله فلا يبيح جاز ولا يبيح خبار فاضنه قيمتها جنة  
 على مضمي ان يتصدق بجمعها جنة لان القيمة سقطت عن المضمي  
 جنة اخذها البايح مذبوحة فكان باعها بالقيمة التي وجب عليه  
 وقال بعضهم ليس على مضمي ان يتصدق اكثر من قيمتها مذبوحة

وهو الصحيح لان الذابح البايح لما اخذ الشاة مذبوحة فقد ابرأ  
 مضمي عن الفضل بين القيمة وان لم ياخذها البايح مذبوحة  
 لكن اشترى صاحبها عليها مذبوحة من القيمة التي وجبت عليه او باعها  
 منه بثلث القيمة لا يتصدق بشيء رجل اشترى ثلثا وخصي بها ثم وجد  
 بها عيب لا يمنع التضمين كان له ان يرجع على البايح بقصاصة العيب  
 وليس عليه ان يتصدق بشيء فان قال البايح انا ارضى باخذها كانت  
 له ذلك فان اخذها ورد اليه على كسري كان على كسري ان يتصدق  
 بما استرد من البايح الا حصة نقصان العيب فان تولى ضمن على البايح  
 فلا يبيح على كسري وتما منه ينظر فيها رجل امر رجلا ان يشتري له  
 بقرته بعشرة دنانير فاشترى الوكيل بقرته درهم وقيمة هذا البقر  
 مثل الدراهم لو كان على العكس لزم الامر لثبته ثلثة ثلثة نفرا  
 وعن الحسن بن علي بن محمد بن زفر لا يلزم الامر الا ان يشتري بثلث ما  
 سمي له من الثمن واجمعوا على انه لو اشترى بقرته بقرته بقرته مثل الدراهم  
 لا يلزم الامر فان وكله بان يشتري له بقرته سواء للاخصية فاشترى  
 ببيعة او حرا لزم الامر وان وكله بان يشتري له بقرته سواء  
 للاخصية فاشترى ببيعة او حرا لزم الامر وان وكله بان يشتري له  
 بقرته انش فاشترى ذكرا لا يلزم الامر وكذا انش وان قال بقرته ولم  
 يقر انش فاشترى ذكرا لزم الامر وان وكله بان يشتري له بقرته اقرب  
 اعية للاخصية فاشترى ببيعة ليس باعية ولا اقرب لا يلزم الامر وان وكله  
 ان يشتري له انش من الضمان للاخصية فاشترى جذعا من الضمان  
 لا يلزم الامر وكذا لو امره ان يشتري له الضمان للاخصية ولم يقبل من الشاة  
 انش فاشترى جذعا من الضمان لا يلزم الامر وان وكله بان يشتري  
 له عشرة فاشترى ثلثة من الضمان لا يلزم الامر ولو وكل انش ثلثة بان



بان يشتري له ثمة من الاضحية فاشترى كساة واستأجر انسانا  
 بدرهم يقددها لا يلزم الاخر انتهى وفيه من علم بين رجلين ففعل  
 بها ذكرا فبعض المواضع يجوز كذا في القينة قلت وفي فتاوى قاضي خان  
 رجلا من ذبحا شاة بين بينهما عن شاة اجلاها بخلاف ما اعتقا  
 عديدين بينهما عن كفارتها فان ذلك لا يجوز وهو معتاد في الفرق  
 وقد فرق البنزاري بينهما بان الشاة تجري فيها التسمية جبرقا مكن  
 جميع حق طائفة الواحدة والريق لا يجري فيه التسمية فلم يكن الحج  
 في واحد ومن لا اضحية عليه لاعتباره لو ذبح ذباجة او ذباجة  
 لانه يشبه بالمجوس ومن جني بالكثير من واحدة قالوا حرة فريضة و  
 الزيادة تطوع في كفارة ويقع عن الله الاضحية وقيل الزيادة على الواحد  
 كالحكم كذا في البنزاري قال كصحة فتاواه وهب لرجل ثمة ففعل بها كثر  
 رجع الواهب ففعل الرواية احيانا حتى رجوعه ومن ابن يوسف  
 لا يصح وان حج الرواية جازت الاضحية عن كونه هب له وليس على الواجب  
 ان يتصدق الرجوع في ذكرا بغير ذكرا التمتع شاة على ابن احمد عن دفع  
 لحما اضحية عن زكاة ماله هل يسلط من الزكاة قال نعم وسكر والى  
 فقال يقع الموقوع ولكن باثره فيمن لم يذبح احد له كان رجل ذبح على ما  
 مخلص هل يحل له الزكاة قال لا فينهل عليه الاضحية قال لا ماله يصل  
 اليه وسكر هل يجب عليه ثمة الاضحية اذا وصل اليه الذبيحة بعد فوات  
 الوقت قال لا انتهى وفي الصغرى ختمت قد استأجرها فاستحققت  
 واجاز ذلك استحق جميع احتب عن شاة عنده لا يركب اضحية  
 ولا يحل عليها وان نفل ونقصا تصدق نقصا عنها وان اجرها لم يصدق  
 ولا يجب اضحية ولا يحل وان حل ونقصا تصدق نقصا عنها وان اجرها  
 لا يصدق بالاجرة والواجب الاضحية جاز خلافا لابن يوسف يشتري

بقتها

اخرى ويتصدق بغنم ما بين القيمتين شراء الاضحية بغير شاة افضل  
 من شاة ثمة تين بغير شاة انتهى وفي المسئلة ذهب له ثمة فادجها  
 اضحية فراجع الواهب فيها فادجها هوب لم اخري مكانها ختمت في غنم  
 عن غيره لم يضر بامره او بغير امره ذبح اضحية غيره بغير امره في عام شاة  
 جاز ولم يضمن من عليه شاة اذا لم يضح حتى ذهب الوقت سقطت  
 عنه الا اذا عينها للضحية عند الشراء او كانت في ملكه فقالوا اضحية بها  
 في يتصدق بعين الاضحية ولو ذبحها تصدق بالهبة وتبطل النقصان  
 قال المصنف في فتاواه هنيئ من اليوم يجوز له تناول منه عند عامة مشايخي  
 بل وعند مشايخي بخاري لا يحل وهو اختيار الفضيلة ذكره في فتاوات  
 الكراهية في فتاواه الضحية من المهر مشبهها بالمضيق مكره  
 وغرر في المحيط **هذا كتاب** في بيان الكراهية او ردها  
 بعد الاضحية لان عامة مسالهم ترد فيها الكراهية الا ترى ان وقت  
 الاضحية من بيانه ايام النحر والتمتع والاضحية بغير الصوف وحلب  
 اللبث وفي اقامته غيره مقام كيف تحققت الكراهية وفي كتاب الكراهية  
 ايضا كذلك ما يجب فيها من غير الكراهية استلزم دى وهو الاصل  
 منسوب الى المهر بالضم فغيره عدمه من اللبث عن احدى البعاين واستعمل  
 كالكراهية مصدر كرهه كره بالكره لم يردده فهو كارهه ويكره كرهه  
 ويكره كرهه اي مكرهه لكافة القاموس اعلم ان الكراهية هي ضد الارادة  
 والرضا في اللغة وشيئا ما كان تركه او لم يذبحه على نوعين كراهية  
 تحريم وكراهية تنزيه ثم ذكر المصنف التحريم على المذهبين فقال المكره  
 ان الحرام اقرب من المحلل اي لم يمنع منه وعذب عليه وهو المروي  
 عنه ابن جودا بن يوسف وهو المختار ولم يخط به اي لم يفرغ منه انه حرام  
 لعدم القاطع اي لعدم وجوب دليل القاطع على حرمة ما يحرم ما منع عنه



بدليل تحريم تركه فرض كسب المحرم والمكروه ما منع بخله وتركه واجب  
 كاللعب بالخطيئة كما في الكفارة البدعة مرادفة للمكروه عند علماء  
 النجاشي وفيه اثر ان ما ذكره تنزيها عندهم عالم يمنع عنه  
 الا انه عندهما ما كان الى المكروه اقرب يعني بشب تاركه تنزيه عنده  
 كما في التلويح وغيره وانما لم يصرح بالتنزيه لان التحريم بالباب اكثر  
 والا هتمام به ادله والا صلوة الفضل بين الكبريائيين انه ان كان  
 الاصل فيه حرمة اسقطت لعدم البلوغ وتنزيه والا فتحرر كسور  
 الصيرة وتحريم المحاروات كان ابا حنيفة غلب على الظن وجود المحرم  
 فتحرر كسور البقرة المجذلة وسور سائر الطير والاختصاص به كما في  
 جواهر الفتاوى قال في تنزيه كل مكروه حرام عند محمد وعندهما الى الحرام  
 اقرب نسبت المكروه الى الحرام كنسب الواجب الى الفرض وهو كذا  
 في جواهر الفتاوى في تنزيه المكروه والصحيح ما قال ابو حنيفة وابو يوسف  
 انه الى الحرام اقرب كيف ما كان وقال محمد كل مكروه حرام ما لم يقم  
 بدليل على خلافه انتهى اعلم ان الكراهة على نوعين كراهة تحريم  
 وكراهة تنزيه فتشايخنا تارة يعيدونها وتارة يطلقونها كما  
 انقبة فلا كلام فيها والمطابقة المحترمة كما ذكره الكمال في شرح الهداية  
 وذكر انه في مرتبة الواجب بمعنى يحمل على انه لا يثبت الا بما يثبت به  
 الواجب يعني بالنسبة الى التبعات فان الواجب يثبت بالامر الظني  
 اليقيني واما المكروه تنزيها فوجه ترك الادلة فيما ثبت بارتكاب  
 المكروه تنزيها كما يحرم وبما ثبت ترك الواجب وحكم تارك السنة المؤكدة  
 حكمه تارك الواجب كما في البصر صرح في باب الاقامة ان السنة  
 المؤكدة والواجب سواء وذكر فيه ايضا من كتاب الصلوة ان الكراهة  
 عند الاطلاق يراد بها التحريم قال ابو يوسف قلت لابي اذا قلت في



شيء كرهه فمارا يك فيه قال في التحريم انتهى وذكر في الجامع انه اذا ترك  
 سنة من سنن الهدى قيل كرهه واذا ترك سنة من السنن الزايدة  
 قيل لا بأس به واذا ترك واجبا قيل يعيد كما في الكشاف قال محمد ان ما كان  
 دليل جواز ارجح قيل لا بأس وما كان دليل فساد ارجح قيل كرهه  
 كما في زبدة البقاة وذكر في ذيل الهداية ان في المكروه لا بأس بمجرم وما  
 في الحكمة كرهه او لم يترك قال في التبيين لقيه بكتاب الدلائل  
 الكراهة وفيه غير مكروه لان بيانه لمكروه اهم لوجوب الاحتراز قيل  
 عنه والقدر في لقيه بالخط والاباحة وهو جميع لان الخطر يمنع والاباحة  
 الاطلاق وفيه بيان ما اباح في الشرع وما منعه ولقبه بعضهم بالاحتراز  
 لان فيه بيان ما حرم الشرع وما قيمه ولفظ الاحتراز افضل  
 احسن فلقبه به ادلان اكثر مسائله استحسان لانها لمة للقياس  
 فيها وبعضهم لقيه بكتاب الزهد والورع لان كثيرا من مسائله  
 اطلق الشرع والزهد والورع تركه وهذا الكتاب يستعمل على فصول  
**فصل في الاكل للنفذ والشراب للعطش ولومن الحرام كما في جامع**  
**الرموز منه اي من الاكل فرض بشاب عليه يحكم الحديث وهو ان الفرض**  
 من الاكل ما يندفع به الهلاك اي مقدار ما يدفع عن الانسان الهلاك  
 فلا يمنع من التداوى حتى مات يا غم لان الشفاء بحر متيق بخلاف ما  
 لو امتنع عن الكمية فانه ياتى كما في الاختيار كما في وفيه وانما فرض  
 ما يندفع به الهلاك لانه لا يبقا البنية اذ لا يبقا لها بدونه وبه يتمكن  
 من اداء الغرض ويخرج على ذلك قال صلى الله عليه وسلم ان الله  
 تعالى يجرى كل شيء حتى لا يبقا العبد الى فيه فان ترك الاكل  
 الشرع حتى هلك فقد عصى لان فيه القاء النفس الى شهوة وانتهى  
 عنه في حكم التنزيه انتهى واختلفوا في مقدار ابا حنيفة كميته وغيرها



من الحرام عند الضرورة قبل مقدارها ما يسد رمقه وقيل لو  
ضعف عن أداء الفرائض حل الأكل منها كما في الأكل للفقير وذكر  
في المختار لو خاف على نفسه جوع والعطش قبح بالسيف ذكره في  
جامع الرموز يعني أن لم يجد ميتة ومنه مندوب يعني الأكل من الميتة  
فقد الغرض ما جوع ومثاب عليه وهو ما زاد أي على الغرض من الأكل  
ليتمكن من الصلوة فأما أي من أداء صلوة الفريضة وليسهل  
عليه الصوم أي الغرض قال صلى الله تعالى عليه وسلم المؤمن القوي  
أحب إلى الله تعالى من المؤمن الضعيف ولأن الشك في ما يتقوى  
على الصلوة طاعة وشكر به وزعن أفضل الأعمال فقال الصلوة  
والكل الخبز ذكره في الاختيار ثم قال وهو مكروه في ما قلنا يعني ما يتقوى  
به على الصلوة طاعة ومباذ أي غير مكروه فيكون حلالا غير حرام  
فإن كل ما في حلال بلا عكس كايح عند الأذان فإنه حلال غير مبذ  
لأنه مكروه كما في خلق الخبائث كذا في جامع الرموز وهو ما زاد أي على  
المندوب إلى الشيع بكسر الشين وفيه إنباء وسكونها اسم ما يفعله به  
ويقوى به لزيادة قوة البدن أي ليزيد الأكل قوته ولا أجر فيه ولا  
وزر ويجازى عليه بما يسير أن كان من حل فقد روي أن  
الشيع عليه الصلوة والسلام أن يفرض فيه تمر ورطب فقال أنكم لتحيي سبون  
في هذا فرفعوا رافض فقال إلى هذا نجاس فقال صلى الله تعالى عليه  
وسلم أي والله والله نفسي بيده أنكم لتحيي سبون يوم القيمة في الماء  
البارد والماء الحار الأخرقة تسب عورتك بها وكسرة خبز  
ترد بها جوعتك وشربة ماء تطفئ بها عطشك وقال صلى الله  
تعالى عليه وسلم يعني ابن آدم ليعمات يمتحن عليه ولا يلايم على كفاف  
انتهى قلت ومعداة قوله تعالى ثم لتسئلن يومئذ عن النعيم

وهذا تنقسم بهذه الزيادة وفيه شك ربه لو الأكل لمن كره على  
ما قال ابن مختار وعن أبي مطيع لباس بالكلها خيرا مكسرا في الماء البارد  
للحسن كما في قاضي خات ولا يشك في من رزق بطنا عظيم خلقه  
قوله عليه السلام إن الله تعالى يفضل الخبز السمين معناه إذا قصد ليعمل  
نفسه فكلوا كل أنواع الأكل ثم نفاة فوجدته ناهية فلا بأس به روي  
عن ابن سيرين أنه صلى الله تعالى عليه وآله لما في التخيصة ذكره في جامع الرموز  
وحرم وهو الزاد عليه أي على الشيع وهو الكحل حرام غلب على طهارة  
أنه معدن كما في الشرب كما في الشربة الكرمات وغيره فيما سب عليه  
ويجوز فيه وإن كره أو حرم كما في قاضي خات لأنه أضافه المال ف  
أمر من النفس ولأنه ينفذ أضافه وقال صلى الله تعالى عليه وسلم ما طأ  
إني آدم أشرب من البطن وإن كان لا بد فذلك للحكام وذلك للشرب  
وذلك للنفس ويجازى في رجل في مجلس رسول الله صلى الله تعالى عليه  
وسلم فغضب عليه وقال بئح عتاشان أما علمت أن أطول الناس  
عذابا يوم القيمة أكثرهم شجاعة الدنيا وقيل لعمر رضي الله تعالى عنه  
الاستخفاف جوارك فقال وما يكون جوارك قالوا هظوما يهظم العقاب  
قال سبحان الله أو يا كل مسلم فوق سبب ذكره في الاختيار ثم استثنى  
ما استثنى المتأخرين وقال لا القصد التقوى يعني إذا قصد به  
التقوى على صوم أو فدان فيه فائدة فلا يحرم أو لا يستحق الضيف  
أي الحاضر والآتي بعد ما الك قد رجحت لأنه إذا أمسك عن الضيف  
والضيف لم يسبق ربه استحق فلا ياكل حيا ود جملا فلا بأس به بالكلية  
فوق الجميع فلا يكون من الماء الضيف وهو مذموم عقلا ومكرها  
وكذا إذا تعلقت به فرض صوم وفيه تحييط ومن الكسرات الأكثر في الدواع  
المعقولة فإنه منهي إلا إذا قصد قوة الصلوة أو دعوة الأضياف



قوما بعد قوم ولا يجوز الرياء حتى يتقيل الاكل حتى يضعف عن اداء  
 العبادات اي عن اداء الفرائض لقوله صلى الله عليه وسلم نفسك مطبق  
 فارقت بها وليس من الرفق ان يجبرها او يذمها ولا تترك العبادات  
 لا يجوز كذلك ما يفرض اليه فاما تجديد النفس على وجه لا يغير عن اداء  
 العبادات فقد مباح وفيه رياء خفي النفس فيه يجبر الصائم شتهى  
 بخلاف الاول فانه اهلل النفس وكذا الشرب الذي يخاف الشبق للباس  
 بان يمنع عن الاكل ليكره شهوته بالجوع على وجه لا يغير عن اداء العبادات  
 وقال صلى الله عليه وسلم يا معشر النكباء من استطاع منكم  
 الباءة اي الجماع فليشرب ومن لا تقبل الصوم فان له وجاء ذكره  
 في الاختيار ومن امتنع من الكراهية حال المجنونة او صام ولم يأكل  
 حتى مات اي من الجوع انه لانه الف نفسه لما ذكرنا انه لا يباغ ولم الا  
 بالاكل والميتة حال المجنونة اما حلال او مرفوع الاكم فلا يجوز الامتناع  
 عنه لما تعين لاجبائ النفس روى ذلك عن مسروق جماعة من العلماء  
 والشافعية واذا كان ياتم بترك الاكل الميتة فما ظنك بترك الذبيحة  
 وغيرها من المحلات حتى يموت جوعا كذلك الاختيار قال في قاضي فانه  
 ان العطش ان يحل له شرب الحمر حاله الاضطرار من غير مجلبة  
 غشاق الهلاك فقال له رجل اقطع يدي ولها اذ قال اقطع منه قطعة  
 فكيف لا يسه ان يفعل ذلك ولا يصح امره به لما لا يسه للمضطر  
 ان يقطع قطعة من لحم نفسه فبذلك انتهى بخلاف من امتنع من  
 التداوي حتى مات حتى لم يمت لانه لا يغير ان هذا الدواء يشفيه  
 ولعلم بجمع من غير علاج وفيه فانه خاف ولوان رجلا ظهر به داء  
 فقال الطبيب غلبك الدم فاخرج فلم يفعل حتى مات لا يكون انما  
 لانه يتيقن ان شفاءه فيه رجل برجله قالوا لا يكره له ان يعالج  
 جراحه

بعظم

بعظم الانسان والمختبر لانه محرم الانتفاع ولو وضع العجين على  
 الجرح ان علم به الشفاء للباس به لانه دواء الذي رغب فلا يرفاه  
 دمه فاراد ان يكتب بدمه على جرحه شيئا من القز قال ابو بكر الكاف  
 يجوز قبل لو كتب بالبول قال لو كان فيه شئ للباس به قبل لو كتب على جلد  
 ميتة ان كان فيه شفاء جاز وعن ابي نصر بن سلام معنى قوله صلى  
 الله عليه وسلم ان الله تعالى لم يجعل شفاء في حرم عليكم انما قال  
 ذلك في الاشياء التي لا يكون فيها شفاء فاما اذا كان فيها شفاء فلا بأس به وقال  
 فيس هذا ويكره الهات الا ان للمريض وغيره وكذلك كحومها وكذا  
 التداوي بكل حرام لقوله عليه السلام والصلاة الله تعالى لم يجعل شفاءكم  
 فيها حرم عليكم انتهى بقول العبد الضعيف جامع هذه الادراك  
 الاخذ بهذا احوط والبق فيها دواء خير من ردة في اجرة للتداوي  
 قال الفقيه ابو جعفر روى عن ابي عبد الله كره ذلك وعن ابي يوسف رحم  
 انه لا يكره وهو على الاختلاف في شرب بول ما يؤكل لحم للتداوي ويقول  
 ابي يوسف رضى اخذ الفقيه ابو الليث انتهى واما استدلاله بالحكمة  
 فبما تراه في اخر هذا الكتاب ولا بأس بالتفكير اي التعميم بانواع الفواكه  
 لقوله تعالى وكلوا من حيث شئنا ما رزقناكم وفيه نزل قوله تعالى ولا تحرموا  
 طيبات ما احل الله لكم الا بغير ترككم اي ترك التعميم بانواع الفواكه  
 افضل اي من التفكير بها لتلايفهم درجته ولا يدخر تحت قوله تعالى  
 اذا حسنت طيباتكم في حياتكم الدنيا واتخذوا لوان الاطعمة اي من  
 المباحات سرف لان النبي صلى الله عليه وسلم عدة من اشراط  
 الساعة وعن عائشة رضى الله تعالى عنها ان النبي صلى الله عليه  
 عليه وسلم نهى عن ذلك الا ان يكون من قصده ان يدعو الاضيق  
 قوما بعد قوم حتى ياتوا على اخره لان فيه فائدة وكذا اي من الكراهات



مثل ما تقدم و خضع الخبز على المائدة اكثر من قلدحاجته ومن الكراهة  
 ان ياكل وسط الخبز ويدع حوائطه او ياكل ما انتفع به ويترك الباقي  
 لانه فيه نوع حجب الا ان يكون غيره يشاء فلا بأس به اذا اختار  
 رغباً دون رغبته كذلك الاختيار ومنه مسح الاصابيح او السكبه بالخبز  
 الا ان ياكل الخبز الذي مسح قال المصنف في فتاواه ومن الكراهة مسح  
 السكبه والاجمع بالخبز عند النزاع من الاكل من غير ان ياكل ما  
 مسح به اما اذا اكل فلا بأس به ووضع الملعقة عليه اي على الخبز مكرره  
 لما فيه من الاهانة للخبز وقدمنا تأكيده قال ابن تيمية في صفة  
 والسلام اكرهوا الخبز فانه من مركات السموات والارض وقال عليه السلام  
 في عليه وسلم ما استخف قوم بالخبز الا ابتلاههم به باجدة ومن  
 اكرهوا الخبز ان لا ينظر الا دام اذا حضر ومن الكراهة اذا سقطت  
 من يده القعدة ان يتركها قال صلى الله تعالى عليه وسلم انى عنها الا اذا  
 ثم كلفها قال المصنف في فتاواه وفي التتمة سئل عن احد عن وضع  
 عليه على القعدة ووضع القعدة على الخبز فقال يجوز ذكره في الاختيار  
 وستة الاكل في البسملة في اوله وحده في اخره فان شئ البسملة  
 في اوله فليقل اذا ذكر بسم الله على اوله واخره بجميع ذلك ورد الاش  
 وهو على من ذكره اذا رزق قال صلى الله تعالى عليه وسلم ان الله تعالى  
 يرضى من عبده ممن اذا قدم عليه صلى الله تعالى عليه وسلم ان يسمي اوله ويحد  
 الله في اخره ذكره في الاختيار قال المصنف في فتاواه ارفق صوتك  
 بسم الله حتى تلقى غيرك ومن السنة ان يحمد الله تعالى اذا فرغ من الطعام  
 ولا ينبغي ان يرفع صوته الا ان يكون فرغاً من الاكل ولا ينبغي للضيف ان  
 يشتم على ربه حيث الامام ومملوك ولا يعيب صفة فان كانوا قبيلاً  
 فلا بأس ان تجلس معهم لان خدمته اعليهم على مائدة من مكرره

وان كانوا كثيراً فلا تفقدوا خدمتهم بنفسك ولا تكلم السكوت عند الصبي  
 ولا تغيب عنهم ولا تغضب على الخادم عندهم ولا ينبغي ان تجلس  
 معهم من يشغل عليهم واذا فرغوا من الطعام فاستأذنوا ينبغي ان  
 لا تمنعهم واذا حضر قدموا باجاء اخرين فالحاجزون احق ان يقدم  
 انتهى وستة الاكل على اليدين قبل اي قبل الطعام وسبعة قال صلى  
الله تعالى عليه وسلم الاوضو قبل الطعام ينفع الفجر ويغفره ينفع التمس  
 اي الصغار من الذنوب ويصح البصر ويراد بالوضوء هنا غسل اليدين  
 كما في الاختيار وسبعة بالكتاب يعني ومن الادب غسل اليد قبل الطعام  
 ان يبدأ بالكتاب قبل اي قبل الطعام وبالوضوء بعده لان ذلك  
 تعظيم للشيء كما لا يخفى قال في الاختيار ولا يصح يده قبل الطعام  
 بالمندبل يكون اثر الغسل باقياً وقت الاكل ويسمى بعده ليرد  
 اثر الطعام بالكلية قال وجب ابعاد النجاسة عن اليد الى البيت  
 بحاجته الاوضو والشرب للنساء لانهن عورة وقد نهين عن نظره  
 قال الله تعالى وقرن في بيوتكن فيلزم الزوج ذلك كسائر حاجاتها  
 انتهى قال المصنف في فتاواه وفي التتمة سئل والذى عن غسل الفم بعد  
 الاكل هل هو سنة كغسل اليد فقال لا وسئل عن مسح اليد على ثيابه  
 فقال لا يجوز وسئل عن مسح اليد بستر روي فقال لا يجوز وفي الثانية  
 يكره للرجل رجلان او امرأة ان ياكل او يشرب قبل غسل الفم و  
 اليدين ولا يكره ذلك للخاصة والمحجب تطهير الفم في جميع المواضع  
 ومن السنة ان يلعق الاصابيح قبل ان يمسحها بالمندبل وتركه من  
 اثر الجبارة ومن السنة لمس القصعة ومن السنة ان ياكل ما  
 سقط من مائدة ومن السنة ان يبدأ بالماء ويختم بالماء وفي  
 الساجية الاكل على الطريق مكرره ولا بأس بهما بمجوسه الا ان



الذبيحة لا ينفذ للناس ان ياكلوا من اطعمه الخلية لتقبيح الامر عليهم  
 وزجرهم عما يرتكبون وفي التتمة سئل عن ابن احمد عن سؤالي عن الربرة  
 اذا جرح به الا ينفذ وجز هو يكره الكلب ليشاء دم قال لا وسئل ابو الفضل  
 عن قطع جرح بالسكين هل يكره فقال لا وسئل عن ابن احمد قال فعنه  
 فهو من اخلاق الاعاجم وقد فتاوى ابي البيث لا بأس بالاكل منكثا اذا لم  
 يكره على وجه التكبر وفي الظاهر وهو المختار وفي العتامة يكره الاكل و  
 الشرب منكثا او اذا صفا سحله على الارض او مستدا الى هنا كلامه  
 فيه ولا يحل لشرب لبن الالبان وهي انية الحمار لا يحل لان اللبن متولد من  
 النعم فصار مطلقا بخلاف الحمار الوحشي فان لحمه حلال ولم يقرب حرام  
 لان فيه خلاف ما ذكره وقال في مجمع ذكره لبن الالبان ولبن الجمال و  
 لبن الرمكة وهي الانية من الجمل كما ذكره في قاضي خات ولا يحل بول ابل  
 وهذا عند ابي ج وقال ابو يوسف يحل للتداوي وعند محمد يحل مطلقا  
 وقد بينا هذه بجملة فيما تقدم في الصلوة ولو سقي ما يولد لحم خرا  
 فذبح من ساعته حلالا وكره كذا ذكره في مجمع الزيلعي ولا يحل استعمال  
 اناة ذهب او فضة لرجل او امرأة لما روي عن حذيفة رضي الله عنه  
 عنه انه قال سمعت رسول الله عليه السلام والصلوة يقول لا تلبسوا  
 الحرير ولا تشربوا في انية الذهب والفضة ولا تأكلوا فيهما فراغا فانها  
 لهم في الدنيا ونكرو في الآخرة رواه البخاري ومسلم وكذا النطيب و  
 الادهمات وعجزه لانه منكث ولا يستعمل ليشعلها ويستوى الرجال  
 والنساء لا طلاق لحديثك كما في مجمع ومنه يكره الاكل بملق الذهب  
 والفضة والاكتمال بملقها وما اشبه ذلك من الاستعمال وفي شراء  
 الجمل ويحرم الانية منها للرجال والنساء لقوله عيسى بن مريم من شرب من  
 مناء اناة فضة او ذهب فاما يحرمهم في بطنها نارا قال في النهاية قبل

صورة الادهان المحرم هو ان تأخذ انية الذهب والفضة و  
 يطيب الدهن على الرأس اذا دخل يده فيها واخذ الدهن ثم صب  
 على الرأس من اليد لا يكره قال كذا ذكره الذخيرة وفيه كلام فانه يقتضي  
 ان لا يكره اذا اخذ الطعام من انية الذهب والفضة بملقعة ثم الكلب  
 وكذا لو اخذ بيده ثم الكلب منها ينفذ ان لا يكره قيل ولكن ينفذ ان  
 لا ينفذ بهذه الرواية لثلاث ينفذ باب استعمالها قال لا بأس خسر القول  
 مشاورة الغفلة عن معنى عبارة الشيخ وعدم التوقف على مرادهم  
 اذا لا بد من الصفة من المحرمات التي يحرم استعمالها اذا استعملت فيها صفت  
 له بحسب تعارف الناس فان الاداة الكبيرة كالحضرة من الذهب  
 والفضة لا جعلها الصالحات انما يحرم استعمالها اذا اكل الطعام فيها باليد  
 وبملقعة لانها صفت لا جعلها ابتداء الاكل باليد وبملقعة بالعرف  
 اما اذا اخذ منها ووضع على موضع مباح لم يحرم استعمالها ابتداء استعمال  
 فيها وكذا الاداة الصغيرة كحوضعة لاجل الادهان لا تستعمل وكيفية  
 انما يحرم استعمالها اذا اخذت وحسب منها الدهن على الرأس لانها  
 انما تركت لاجل الادهان بذلك الوجه واما اذا دخل يده فيها واخذ  
 الدهن وحسب على الرأس من اليد فلا يكره لا استعمال استعمالها  
 فظهر ان مرادهم ان يكون استعمال استعمال المتعارف من ذلك المحرم  
 ويؤيده ما سألته من مسألة الاناء كالحضرة والسرير كالحضرة مع  
 ملا حظة قلوبهم من موضع الحضرة اليد انتهى وهو كلام في غاية  
 الحكمة والاعتناء بمعنى وسألته تمامه في اللبس ان يكره  
 وحل استعمال اناة عتيق وبلور وزجاج ودر صا ص بالفتح يقال  
 له بالتركي قولي وكذا النحاس والحفر وسببه وتحديد كما في جامع  
 الرعد بان جعل منها انية مملأة ينتفع بها بوجه كماله كالحضرات



وغيرها وذكر في المفيد والسرعة ان الاكل من الخبز والعصير  
مكروه وفيه خلاف ذلك في الاكل قال يكره لانه في معنى الذهب والفضة  
في التعاخر قلنا لا نعم وان كانت عاداتهم جارية بالتعاخر في غير  
الذهب والفضة فلم يكن هذه الاثبات في معناها فاستمع الاكل  
بهم ولما روى عن عبد الله بن يزيد رضي الله عنه انه قال اتانا  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخرجنا له مائة انية من صفر فتوضأ  
من رواده البخاري وابوداود وغيرهما ويمكن ان يستدل به على اباحة  
غير الذهب والفضة لانه في معناه بل عيسيه كذا ذكره الزبيري في البيت  
وفي الذخيرة واتخاذها من تحزن افضل وفي حديث من اتخذ اواني  
بيته خرفا زارته الملايكه وكجوزا اتخذها من تحاف اذ رصاص  
او كسبه او ادم ولا يجوز من الفضة والذهب انتهى وفي نسخة العتيق  
خرفا احر وذكر في الصحاح ان العتيق ضرب من الغصوص و  
تمامه يأتي في فصل اللسان في كتابنا **فصل في الكلب** افضل اى  
الكلب الجاهل لان فيه انساب جمال واغلاز الدرس وقرع عدا الله  
اسم ثم التجارة لقوله عليه الصلوة والسلام ان الله تعالى يحب التاجر  
الصلوات مع الكرام البررة ذكره استر شاذ في فصوله ثم الحوائث  
اى الزراعة لقوله صلى الله عليه وسلم الزرايع يتبرر بها اطلبوا  
الرزق تحت خيام الارض وقال بعضهم الزراعة افضل من  
التجارة لانها اعم نفعا قال صلى الله عليه وسلم ما رزق مسلم  
او غير شجرة فتناول انسان اوداية او جيرا لكانت له صدقة  
ثم الصناعة قال صلى الله عليه وسلم الحرفة امان ذكره في  
من الفقر وتمام هذه الابحاث المذكورة فصول الاسترشاد  
ومن اى بعض من الكلب فرض اى مفروض من الكلب وهو قدر

الكفاية لنفسه وعياله اى لمن يجب نفقته عليه بغير حكم  
حاكم كنفقة قربة العيادة والزوجة والمملوك ونقضاء ديونه  
لقوله تعالى فامسوا من انفسها اى جواربها وكلاهما رزق وقال صلى  
الله تعالى عليه وسلم طلب الكلب فريضة على كل مسلم وقال ايضا ان الله  
تعالى يقول يا عبدي حررك يوك انزل عليك الرزق ولانه لا يتمكن من  
اداء العبادات الا بقوة بدنية وذلك بالقوت عادة وخلقة لقوله تعالى  
وما جعلناهم جسد الا لايكون الضم والطلب الرزق باسبابه لا ينافي  
كون الرزاق هو الله تعالى لا ينافي طلب الولد والفلان كون الخلق هو  
الله تعالى والسرل عليهم السلام كانوا ياكلوا من كسبهم كذا في الفصول  
وفي البرزانية مديون ليس له ملك ما يقضى ديونه لكنه محتسب يكسب بنفسه  
على عياله وكان قبل الدين يتخذ الوان الا طوع والوان اليك بنفسه و  
على له بعد الدين يزوي ان يتخذ كذلك ليس له ذلك بل ينفق بقدر ماله  
ولا يتخذ الا لوان فان اتخذ الوان من اليك باعه حاكم في دينه انزله  
على حاله واذا لم يكن له ما يقضى به دينه كان يعمل حرفة من عمل يقضى الله  
والدين بطلبه يجب عليه ان يعمل ويقضى دينه انتهى وسحق وهو  
الزيادة عليه اى على قدر الكفاية ليعايش به فقير كذا في اساءة الحائرة  
في النعمة واللطف ويصل به قريبا فهو افضل من التمثل للقتل قال صلى  
الله تعالى عليه وسلم خير الناس من ينفع الناس وعيال الله في الدارين  
واجبهم اليه انفعهم لعياله ذكره في الفصول ومباي وهو الزيادة  
فهو التمثل والتعم ان لم يترك فرضا عليه ولم يتمتع حقوق الله  
تعالى قال صلى الله عليه وسلم نعم الصالح للرجل الصالح وقال ايضا  
من طلب الدنيا حلالا متحققا لله تعالى ودو جهنم كالنمل لينة البدر  
ذكره في الفصول وقال سعيد بن مسيب خير من لا يريد جميع المال



من حله يكف به نفسه عن الناس ويصل منه رحم ويصل منه حقه  
وقال سبحان الله في زماننا سلافة المؤمنين ذكره ابن جوزي في كتابه  
وحرم وهو يجمع لغيره أي على الناس والبطر أي لزيادة الفرج والسرور  
بما قال من الدين وإن كان أي ما جمع من حلال هذه الفصول قال  
صلى الله عليه وسلم من طلب الدنيا مثلاً مثلاً متغافراً عن الله تعالى عليه  
غضبان كذا في الفصول والآيات والأحاديث في زمن كثيرة ليس  
هذا محله ولهذا تركتها وينفق أي ما أنفق من حلال على نفسه وعياله  
بكره العينة جمع غير كبد وجار وهو من يجب عليه نفقته بلا إسراع ولا  
تقصر أي تضييق لأنها مذمومة ويتوسط قال الله تعالى والذين إذا  
انفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواماً قال في الاختيار ولا  
يتكلف لتحقيق جميع هذه أتعلم ولا يمتنعهم جميعاً ويتوسط ولا يستديم  
الشيء قال صلى الله عليه وسلم أجود بوعاء وأجود بأبكم يوماً فاحاصل  
أنه يحرم على المسلم الفساد لما أنفق وسرف والتجيلة فيه قال الله تعالى  
ولا تبغ الفساد في الأرض وقال تعالى أنه لا يجب الفساد وقال تعالى ولا تسرفوا  
أنه لا يجب الإسراف وقال لا تبذر بذرهم كأنوا أخوان  
الشيء فيه انتهى ومن قدر على الكسب لمزجه أن يكتب ما يستلزم  
وإن عجز عنه أي عن الكسب لمزجه السؤال فإنه نذر أو كتاب للرجل لا  
يجل إلا عند العجز قال صلى الله عليه وسلم السؤال أحر كسب العبد  
فإن تركه أي السؤال بعد بلوغه حد جوار حتى مات أي من الجوع  
أثم لا يلقى نفسه إلى الشهادة فإنه منتهى السؤال يوصله إلى ما يقدم  
به نفسه في هذه الحالة لا كسب والدلالة في السؤال في هذه الحالة فقد  
أثم من موته وصاحبها عليه السلام أنها ابتاعه فمتهنتها  
أهلها وقال صلى الله عليه وسلم لرجل من أصحابه هل عندك شيء

ناله

قال في ذكره في الاختيار وهو غني عما سأل جاز يوم القيمة ومسلته خلافة  
أو خدش أو كروح في وجهه لأنه أذل نفسه من غير ضرورة وإنه حرام  
قال صلى الله عليه وسلم لا يحل لمسلم أن يذل نفسه انتهى وإن عجز  
عنه أي عن السؤال وطلب القوت ويغفر من على من علم به أي بعجزه  
واستداد جوعه أن يطلع أو يدل عليه أي على العاجز من يطلعه  
صوناً له عن الهلاك فإن اختصوا حتى مات استكرهوا في الآثم قال  
صلى الله عليه وسلم إيمان رجل مات جوعاً بين أقوام غنياً فقد  
برأت منهم زمة الله وزمة رسول الله وإن أطعمه واحد سقطت عنه  
الباقيات وكذا إذا رأى لغيره أشرف على الهلاك أو أعمى كذا إن يتركه  
في البرء صار هذا كالجاء الغريق كذا في الاختيار وفيه ثمان مراد  
بالزمن الكفاية قال في النسخة والأحكام لا يخرج من ثلاثة أوجه فربضة  
وسنة ونصفاً كل أما الفريضة فاربعة الكفارات كلها أوجزاً والمعيد  
والواجبات وقد ذكرها قلت ويثبت أن يلحق هذه الأربعة  
أحكام من استدجوعه وعجز عن طلب القوت لما ذكرناه من الدلائل  
قال وأما السنة فهي ثلاث أوجه أحدها حكم مولى يمتع وأما حكم  
مختات وأما حكمه فحكمه من السرف في هذا الحديث الآثار  
وأما النافلة فإعلاء هذه السنة فكل هذه فضيلة ولها ثواب عند  
الله تعالى انتهى ويكره لأحد سؤال مسجد لما جاء في الأثر ينادي  
يوم القيمة منا وليقم بسيف من السرف في سؤال المسجد ذكره في الاختيار  
السؤال على وزن فقال جميع سائل والأمانة بمعنى في وقيل إن كانت  
أي أسأل لا يتخطى رقاب الناس ولا يبرئ يدك من كسبه قال  
في الاختيار وهو مختار فقد روى أنهم كانوا يستلثون في مسجد  
على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى روى أن علياً رضي



رضى الله عنه تصدق بخاتمة الصدقة فذكره الله تعالى ويؤدونه  
 الزكوة وهم ركعون وان كان يبر بين يدي المصير ويخطي رقبا  
 الناس يكرهه لانه اعانة على اذى الناس حتى قيل هذا فلس يكرهه  
 سبعون فلان انتهى قال المصنف فتاواه وفيها بيع وما جمع  
 اسأل من اهل المال فهو جيب وفي الجيب رجل يبيع الصدقة في مسجد  
 الجامع ويكتب فيه من التوراة والابحار وياخذ عليه مالا ويقول انه  
 ادفع هذا هدية لا يحل له ما خوذ انتهى وقال في كتابه جعل كره  
 من هذا الصدق على الكفرة الذي يقرأ في السوق رجلا عن ذلك  
 لا يقرأ وعند قدم مستخدمين فيكره الصدق عليه نجرا وتاديبا له  
 وحسين واستخدم نظير نزار ولا يجوز هدية امرأ كجور اى الظلم لا  
 الغالب في ما لهم كونه الا اذا علم ان قبول الكرماله من حل اى من  
 الحلال في يجوز قبوله لان اموال الناس لا يخرج عن قليل حرام فيعتبر  
 الغالب قال في الاختيارات فان كان صاحب تجارة او ربح فلا بأس  
 به لان اموال الناس لا يخرج عن قليل حرام فالمحترم الغالب وكذلك  
 الكسبي مهم انتهى وفي قاض خان رجل دخل على سلطان فقدم اليه  
 عتيق من اماكنه قالوا ان كل منها لا بأس به اشتراه بالعتق او لم  
 يشتريه الا ان هذا الرجل لا يعلم انه غصب جيبه فانه يحل له ان يأكل  
 من ذلك اما الذي اشتراه بالعتق اذا لم يكن الشراء مضافا الى الغصب  
 فقط واما الذي اشتراه بالعتق واما ان كان العقد اليد فالحق لم يقع على  
 ايمن من رايه فلا يتمكن لكتبت في البيع اما اذا اضاف اشترائه الغصب  
 الا ان هذا الرجل ان الذي قدم اليه من الغصب يبيع فلا ثم لم يعلم بالبيع  
 والاصل في الاشياء بالاجرة وان علم انه مقصوب جيبه لا يحل له ان يأكل  
 لانه علم بالحرمة ومثلهما قالوا ينبغي ان لا يأكل من طعام الدابة لانه

ينبغي

ليكون تعبير على الغالب قال الشافعي اذا اهدى الرجل الى انسان او اضافه  
 ان كان غلب ما له اى مذهب من الحلال ورثه او استقرضه من غيره  
 وان كان غلب اهل المال لليهود لا يبيع اليهم لم ان من كلال لا بأس  
 بان يبيع الهدية وبالكامل من حكمه ماله يبيع من يبيع عنده  
 انه حرام لان اموال الناس لا يخرج عن قليل حرام فيعتبر الغالب  
 سئل عن الرازي عن بيت اهل هلا غنياء فيه نصيب قال لا والزمان انتهى  
 هكذا ذكره المصنف عن فتاوى سمرقند رجل مات وكسبه من بيع بهازق  
 ان تورع الورثة عن اخذه كان او لم ويردونه على اربابه ان علموا و  
 الا فالمرات حلال لهم في حكم ولا يلزم مهم الصدق ولانا اخذ هذه الرواية  
 بل هو حرام مطلقا على الورثة وان تورعوا وتصدقوا كان او لم ويتصدق  
 بيته كخصماء قيل كل قارى تركى الكلب فانما ياكل بريقه انتهى ولا يكره  
 اجارة بيته او يباع فيه في البيت خر عندنا 2 وعنده هما كره  
 البيت بالوادى ليعتدوا اى ذلك المذكور لانه اعانة على الكفصية ولا بأس  
 البيت بغيره ليعتدوا اى ان الاجارة ترد على منفعة البيت  
 الكافر بيته تار ولهذا يجب الاجر بحمد التسليم ولا مفضية  
 وانما الكفصية بفعل كسائر وهو عتار وفيه فقطعت نسبت  
 عنه كذا في الهداية ويكره اى ذلك في كسائر اجاعا لانهم لا يتمكنون  
 من الخياذ البيع والكسيس وانما ربيته محذور وكذا زهر في  
 الانصار يظهر شيئا من الاسلام فيها بخلاف السواد وكذا يكره  
 اجاعا في سواد غلبه اهل الاسلام فلا يتمكنون فيه ايضا قال  
 في الهداية وهو الاصح لان يجوز عنده كان في سواد كسوفه لان  
 غلب اهلها اهل الذمة واما سوادنا فلا علام الاسلام فيها ط  
 فلا يتمكنون فيها ومن حمل لدنى خرابا جرحا بى الاجر لم عند







ان امره حرته بذلك فالت طلب الصابون او الكائنات او نحو ذلك  
فلما باس ان يبيعه وان طلب كدوى او ما ياكله الصبيان لا يبيعه منه  
لان الظن انه كاذب وقد عثر على فندس احمقا قد ليثى بها حاجة  
نفسه كذابة فنهض عليه ويقبل قوله الفاسق والكافر والمعتد بها ملائمت  
لا تخافك شيبه اجناس الناس فشرط شرط راى ادى الى الحرمة فقبل  
قولهم مطلقا دفعنا الحق ثم فكر ما يبيس عليه يقول كذا اذا جزا ان وكل  
قلات في بيع كذا فيقول البشراء منه قاله وكذا في المعاملة وهو كالكاتب  
المحارب والاذن في التجارة ثم قاله هذا اذا غلب الراى صدق اما  
اذا غلب عليه كذبه فلا يجوز عليه انتهى وشرط العدل اي العدالة  
في الديانات كالاخبار بنجاسة الماء وطهارته وحرمة الاحكام وحكم  
والسماحة بهلال رمضان واخبار النسي على الله عليه وسلم كذا في  
المستحق فيقبل فيها قول الحر والعبد والامة انما كانوا عدا ولا لها  
لا يكره وقوله حيث وقوة المعاملة والخبر ملزم فيها فلا يقبل فيها  
الاقل مسلم العدل لان الفاسق منهم لا يتركب الكبائر مجازات  
يرتكب الكذب والكفر فربما لما يهدم الدين فليس له ان يلزم مسلم  
بجلائ المعاملة لان الحكم لا يمكنه كميته في دارنا الا بالمعاملة ولا  
يقدر على المعاملة الا بعد قبول قوله فيقبل قوله ضرورة لا يجوز  
بنجاسة الماء وطهارته وكحل والحرمة فانه من الديانات فيقبل قوله  
اي العدل فيبيعه ان اجزها اي بنجاسة الماء مسلم عدل ولا يتوضا  
به اصل المرجع جانب الصدق في جزمه لظهور عدلته ولو كان  
مخير العدل انما اعد لما قلنا ويخفى في خبر الفاسق بنجاسة الماء  
وجزمه مستور فيقبل بغير رايه يعني ان كان اكبر رايه انه صادق فيبيعه  
ولا يتوضا به لان اكبر الراى فيناجى على الاحتياط كالتقيد قال المحقق

في تناووه ومن الديانات الحول والحرمة اذا لم يكن ما اجزم من الحرمة متقنا  
رواى المالك اذا اجر عدل عن الزوجين بانهما ارتضعا من امراته  
واحدة حيث لا يقبل في البينات فعلمها حرمة اجبار مخير واحد حتى يشهد  
رجلات او رجلا وامراتان اما الحرمة التي لا تستعمل رواى المالك كالاخبار  
بحرمة الحقام والشراب فيقبل فيه خبر الواحد العدل وتماه يطلب فيها  
ولو اراق اي الماء فيبيعه عند عتبة صدق اي فيها اذا غلب صدق  
المخير وتوضا اي بذلك الماء ويشتم عند عتبة كذبه اي المخير بنجاسة  
الماء كان ذلك احوط لان المخير دليل ظني وكان اراق الماء احوط  
وفي تهوره وهذا جواب الحكم اما الاحتياط فيبيعه بعد الوضوء انتهى  
واما المخير اذا كان عدلا فاحتياط الكذب بسقط لان العدالة عبارة  
عن الانحياز عن المعاصي الكذب منها فكان منجرها عنه فلا معنى  
للاحتياط وقال المحقق ابو الليث في كثر انة تسعة هيئات تقبل فيها قول  
الواحد ان كان عدلا ثقة كان او حرار جلا كان او امرأة او صبيا  
يقبل وان لم يكن ثقة فيجزمه فيه ان كان اكبر رايه انه كاذب رد  
عليه قوله اذا اجر بطارية الماء وبنجاسة او دعى الى حقام فاجزه  
رجلان هذا التعميم مجوس او قد خالطهم لم ختبر او راى يشك  
لاشك في يد رجل قاله في كل من يبيعه او يبيعه له وسماها  
اي وانا ابيعه او كانت في عصبها من فارجعها منه بلارض ولا  
قضاء لم يصدق وان قال ردّها على بالرضا او خا صمته فنكح  
او شهد في شك هذان صدق او راى جوهرا ثقيلا في يد رجل فقير  
فقال هو لفلان اذن في بيعه او راى عبدا في يده شيء فقال اذن في  
في مولاه في بيعه او راى عبدا في يده شيء فقال اذن في مولاي في  
بيعه او حمل حرا او عبدا في رجل فقال اهدى ذلك فلان او اراد

نسخة شيبه قبل قول المصنف



شرا و جارية فاجر رجل انزل رجل اخر فلاحن ان لا يشترها فان  
اشترها فله في سعة من وطئ وان واخرها منها معتقة او لم معتقة  
او قال اعتقها ليجوز شراءها و طئها او ملك جارية بارئ او الهبة او  
الميراث فاجر رجل ان يملكه ان كان غاصبا لم وطئها قال  
الامام المحدثي ذكر في الاستحسان لو ان رجلا غاب عن امراته وهي  
رضيم في رجل مسلم ثقة فاجر ان امره ان يضعها فعليه ان  
يقبل جرة ويشترى بها خنثا او اربع سواها ان ثبتت الحرة  
بجره بخلاف ما اذا قال ان امره ان يضعها قبيل النكاح فان الحرة لا  
ثبتت فله ان يشترى بها خنثا او اربع سواها وكذلك لو قال ان امراته  
ارتدت عن الاسلام فانه تقع الفرية بينه وبينها ولم ان يشترى بها خنثا  
او اربع سواها في الحال ان لم يكن دخل بها ولو قال انها كانت مرتدة  
حين تزوجها لا يقبل جرة ولا تحرم عليه ان لا تزوج ان يزوج في ذلك  
ولو ان رجلا غاب عن امراته في رجل مسلم ثقة فاجرها ان زوجها  
طلقها ثلاثا كانت له ان تعتد وتشترى بزوج بزوج اخر وكذلك لو جاءها  
بكتاب زوجها فيه طلاقها وهو غير ثقة وقع اكثر انما ان حق كان لها  
ان تعمل بذلك فتعتد وتشترى بزوج اخر وذكر في السير الكبير ان  
الرجل اذا غاب عن امراته في رجل مسلم ثقة فاجرها ان زوجها  
ارتد عن الاسلام لا يحل لها ان تعتد وتشترى بزوج اخر وكان في مسئلة  
الرد روايتان ولو قالت امرأة طلقني زوجي ثلاثا او انقضت عوتي  
وهي عدل ثقة يحل لها ان تسمعها ان يشترى بها بزوج اخر وكذلك لو قال ارتد  
زوجي وبنت منه او قالت انه قال انك اخت من الرضا ودام  
على ذلك وبنت منه وانقضت عوتي يحل لها ان تسمعها ان يشترى بها  
ان كانت ثقة او دفعه اكثر راي انها صادقة ثم قال خمسة اشياء

روايت

فيما يقبل من الزوج

لا يقبل قول الواحد فيها اذا اشترى شيئا فاجر رجل ان ذلك الشيء ليس  
البايع باع بغير امره لا يصدق وجازت فيه او تزوج بها امرته فاجر رجل  
او امرته انما اخت من الرضا لا يفرق بينهما ويستحب ان يشترى او  
يطلقها او اشترى جارية فاجر ثقة انها حرة لا يصدق وحل له وطئها  
والا و ان يشترى عنها او اشترى ثوبا او ارضا فاجر ثقة انه حرام او  
غصم البايع لا يصدق في الغصب ويصدق من الحرام او راي رجل رجلا قتل  
ولياله بالسيوف وجمد قتله لا يصدق ودمه وقدمه وسبع من عاين ذلك  
ان يجمع على قتله وكذلك اذا ادعى القاتل ان كان ارتد عن الاسلام  
او كان قتل دليلا عدا انتهى **فصل** في بيان احكام البس ما فرغ من  
مقدمات مسائل الكراهة ذكر تفصيل ما يحتاج اليه المراجع وقدم  
البس لكثرة الاحتياج اليه والكثرة منها اي بعض من الكسوة فرض  
وهو اي مخموص من كسوة ما يستعمله العورة وقد عرفت من وضع  
العورة من حمراء والرجل في الكتاب الصلوة ويدفع ضرر حره البرد قال  
الشيخ قدس سره وازينكم عند كل مسجد اي عند كل صلوة من قبيل ذلك  
احمد و ارادة الحال لانه لا يقدر على اداء الصلوة الا بستر العورة وخلفه  
لا يحمي حره البرد فيحتاج الى دفع ذلك بالكسوة فصار نظير الحكم و  
الكتاب فكان فرضا كذا في الاختيار والاولى كونه اي البس من القطن  
يعني بيشان يكون البس من القطن او الكتان بين النقيس ونقيس  
اي الذي لا يمتزج بالذي ولا يخالطه في النقيس وهو ما شاع  
وعن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن الشريين وهو ما كان في  
نهاية النفاة وما كان في نهاية النفاة وجر الامور اسطرها و  
بعض ان يلبس النسيج في عامة الاوقات ولا يتكلف تجديد قال  
امامنا عليه وسلم ابتداء من الاعيان وهي ثمانية الهيكات والبسة





ومراد التواضع في اللبس وترك التسبيح به كذا في الاختيار ومنها  
 مستحب وهو التواضع على كفروض لاخذ الزينة والظواهر سنة الله  
 قال صلى الله تعالى عليه وسلم ان الله تعالى يحب ان يرى اثر نعمه على عبده  
 كذا في الاختيار قال في البرزخية خرج رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
 ذات يوم وعليه رداء قيمته الف درهم ورمعاه قام الى الصلاة وعليه  
 رداء قيمته اربعة الاف درهم وكان الامام يرتدي برداء قيمته  
 اربع الف دينار وكان يقول لتلاميذه اذا رجعت الى بلادهم فليكن  
 بالثياب الغيبة انتهى ومنها ما في وهو الثوب الجليل للشرع في  
 الحج والاعباد وجميع الناس فقد روي انه عليه الصلاة والسلام كان  
 له جبة فذلك يلبسها يوم العيد واهل بيته المقدوس قباء ملفوفا  
 بالحبر كان يلبس للبي والاعباد ولقاء الوفود الا ان تلهف ذلك  
 في جميع الاوقات صلف ومثقة وربما يبيض المحتاجين فالخز  
 عند اولى كذا لسان مالك لا تلبس بجديد من الثياب فقال في العبد  
 والثوب في الاختيار حسن فاذا اعتق فله ثياب لا تلبس ومنها ما ذكره  
 وهو اللبس بخم اللام للتكبر والخيلاء لما بينا ولقد صلى الله تعالى  
 عليه وسلم لمقداد بن معدى كرب لثوب البس واشرب من غير  
 مخيلة ذكره في الاختيار ويستحب الابيض من الثياب لقوله صلى  
 الله تعالى عليه وسلم خير ثيابكم البيض وقال ايضا ان الله يحب  
 البياض وابنه خلق الجنة ببيضاء ذكره في الاختيار قال في المظهر كن  
 بسني ان يعلم ان هذا في غير ثياب فان الاحب فيه غير البيض  
 لما ذكره القسبي ان ثياب الاحر حق فرعون والابيض خف هامان  
 والخف اليهود خن العلماء وروي ان خف النبي صلى الله تعالى عليه  
 وسلم كان سمود وليس الاخر سنة كما في الشريعة ويستحب الاسود

لما ذكرنا وقد لبس النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عباءة سوداء واستحبها  
 لوقوع منه لانه لبسها دائما او اكثر فيكون سنة كما في جامع الترمذي  
 الشرح وقد سئل هارون ابا يوسف عن اخضر اللون الثياب فقال  
 ما كتب به كتاب الله تعالى يعني السواد وكبره الاحمر لما روي الحسن  
 عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اياكم والحمر فانه من زينة الشيطان  
 فان الشيطان يحب الحمر كذا في بستان فقيه ابي الليث والمصنف  
 اي المصنف بالعصفور لما روي عن ابن عمر رضي الله تعالى عنه انه قال  
 نهانا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن لبس المعصفر وعن القس  
 وعن القراءة في الركوع وروي عن ابن عمر رضي الله تعالى عنه عن ابيه عن  
 جده قال راى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وعلى ملحفه مشرودة  
 بالمعصفر فامسح عنه فذهب فاحرقها ولبست غيرها ثم جئت  
 فقال ما فعلت بالمحفة فقال رايتك اعرضت عنه فاحرقها فقال  
 هلا اعطيتها بعض ساء راى فقال بعضهم لا بأس بلبس الحمر  
 والمعصفر لما روي عن البراء بن عازب رضي الله تعالى عنه قال ما  
 رايت ذا لمة احسن من حفرة حرارة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
 وروي عن بعض مولى العباس بن عجرة قال لقيت اربعة او خمسة من  
 اصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يلبسون المعصفر وروي  
 وكيع عن مالك بن معول قال رايت علي بن ابي طالب ملحفه حمراء قال  
 الفقيه ابو الليث في ابستان بعد ثوب ما ذكره الا واه وهذا قول  
 ابي حنيفة واما ما ذكره من ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
 كان قبل ان يلبس ما كان يلبس من الصلابة فانه لا يلزم لانه لم يكن  
 من كان من صلابة وقد روي عن ابن عمر رضي الله تعالى عنه ان  
 النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان يلبس ما كان يلبس من الصلابة



كراهة التشبيه او التحريم ذهب بعضهم الى التشبيه لانه يرجع الى  
 خلاف الاول لان كلمة لا باس تستعمل ببيانها كانه اولي كما قال بعض  
 اهل التحقيق لكن صرح في تحفة المجلد بالحكمة فاذا ان المراد  
 كراهة التحريم وهو المحل عند الاطلاق كما تحقق في التقديم ويؤيده  
 ما روي عن الشيخين من النهي كما ذكرنا لا يخفى قال في مسالك المحققين  
 القدسي اللباس انواع فرح وهو ما يستعمل في العورة ويصوت عن  
 تلك الصلابة من القطن والكتان والصفوف ونحوها ويستعمل  
 وهو ما يحصل به اصل الزينة في الازار والبرداء والعمامة والقبض  
 وكدها وما به وهو لبس زواجر الثياب بعض فوق بعض للرجال  
 من الانواع الثلاثة والرقاق فيها ومكره وهو لبس هذه  
 الانواع للتكبر والرفع ولبس المعصر والمزجى الاحمر والاصفر  
 للرجال وحرام وهو لبس الحرير للرجال والمغصوب للرجال والنساء و  
 يحل للنساء لبس الحرير ويحرم الابرسم ولا باس بالثوبين والشمس  
 عليه للرجال عند ابدى انتهى وفيه خلاف في مسالك تمامه و  
 السنة اركان طرف العمامة بين كتفيه هكذا فعد رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم كما في الاختيار قدر شبر بينه قبل قدر شبر وقيل  
 الى وسط الظهر وقيل الى موضع يمس هذا القضاة والمدرسين  
 والمفتين كما في الاختيار واذا اراد تجديد لفها الى العمامة ففعلها  
 كما لفها ولا يلتصق على الارض دفعة واحدة هكذا نقل عن فعله عليه  
 السلام عليه وسلم كذا في الاختيار ويجوز للنساء لبس الحرير لما روي  
 عدة من الصحابة رضي الله عنهم انه عليه الصلاة والسلام خرج  
 وباحد يديه حبر وبلاخرى ذهب وقال هذان محرمان على  
 ذكرهما حتى حلالات لانا ثم ويرد حل لانا ثم لانا القليل

عفو كذا في المنع كما سيأتي بيانه ولا يحل لاي لبس الحرير للرجال لما ذكرنا وانه  
 صلى الله عليه وسلم نهى عن لبس الحرير والديباة وقال انما يليه  
 من لا خلاف لاي لا نصب له في الاخرة الا قدر اربع اصابع يعني  
 مضمومة كما في المنع وذلك كالعلم لان الناس يلبسون الثياب عليها  
 الاعلام والطريز هذه الاعصار من غير تكبير اي عصر كجهد  
 وقيل منقورة في العرض دون الطول فان القليل منه عفو كما في الزاوية  
 ذكره في جامع الرموز قال عمر وسألت محمدا عن لبس الحرير فقال كان  
 ابو زبيري يلبس اربع اصابع وقال كجهد اي ان كان اربع اوترا  
 من ذلك فهو مكروه وكذلك اذا كانت في طرف قلنسوة وان كان اقل  
 من اربع اصابع او دونها وعن محمد انه قال لا ينبغي ذلك في القلنسوة  
 وان كان اقل من اربع اصابع وقد روي ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 لبس جبة مكشوفة ويرى انه لبس فروة اطرافها من الديباة  
 وكان المنع في ذلك انه يتبع كذا في سراج الوهاج وكذا المنع يذهب  
 يحل اذا كان هذا المخرج المقدار بين اربع اصابع وان كان اكثر لا  
 يحل كذا في التبيين والمنع في النقاية اذا تعم الرجل بها حتى نها  
 علم من الحريرات كان عرضه قدر اربعة اصابع او دونها فلا باس به  
 وان كان اكثر من ذلك فهو مكروه وكذلك اذا كان العلم منو جا  
 بالذهب فلا باس بذلك ان كان قدر اربع اصابع وما دونها انتهى  
 قال مصنف فتاواه وفي السراج جبة يكره ان يلبس الذكور قلنسوة  
 من الحرير او الذهب او الفضة او الكلباس الذي خيط عليه ابرسم  
 كثير او شيئا من الذهب او الفضة اكثر من قدر اربعة اصابع ولا باس  
 ان يكون على طرف القلنسوة قدر اربع اصابع من ذلك وكذلك علم الجبة  
 وفي السخنة سئل ابو الفضل عن العلم في العمامة في موضعين او اكثر



بحيث لو جمع يزيد على اربع اصابع هل يجمع فقال يجمع وسئل ابو حامد فقال  
 لا يجمع وسئل عبيد بن احمد فقال فيه خلاف ولا يكره تكة الحرير لانها لا تلبس  
 وحدها وذكر الصدر الشهيد انه يكره عند ابي يوسف ومحمد وسئل ابو الفتح  
 عن استعمال الخاقفة من الابرسم للرجال قال يكره وسئل عنها علي بن  
 احمد فقال لا يجوز انتهى وفي المتن عن محمد لا بأس ان يكون عروة  
 النجس وزرقة من الحرير وهو كالعلم يكون في الثوب ومعه غيره فلا بأس به  
 وان كان وحده كرهته واكره تكة الحرير لانها وحدها لا اذا كان مع  
 غيره فاللبس لا يكون مضافا اليه بل يكون هو متعلقا باللبس والمحموم هو  
 لبس الحرير ولا بأس بملاصق حرير تحت خلع المهدى للنجس لانه ليس باللبس  
 وكذا التكة من الحرير للرجال لانها كالبيت ذكره في المتن قال منخلت  
 ذلك فقلت وفي كلة الديباج النوم جائز وفي قبة والمتن في المصطلح  
 والكلية هي الشجيرة والناموسية انتهى ولا بأس بتوسده اى  
 جعل الحرير وسادة وافتراسه اى جعله فراشا والنوم عليه هذا  
 عند ابي حنيفة قال ابو يوسف ومحمد يكره له ذلك وذكره  
 القنبري في قول ابي يوسف مع محمد وشبهه الحسن وذكره ابو الليث مع ابي  
 حنيفة وقال بعضهم يكره وهو قول محمد بن حسن وبناخذ انتهى لما  
 روي عن حذيفة انه عليه الصلوة والسلام نهى نالت نشرب في ائنة  
 الذهب والفضة وان ناكل فيها وعن لبس الحرير والديباج وان  
 تجلس عليه رواه البخاري وقال سعد بن ابي وقاص لان ائني على امر  
 الفضاء وفي رواية على امر احرا حبانى من ان ائني على امر افت  
 الحرير وعن علي بن رضه الدنق عنه انه اتي بدابة على سرجا حرير فقال  
 هذا لكم في الدنيا ولنا في الآخرة ذكره في التبيين وعن ابن سيرين  
 رضي الله عنه انه قال قلت لعبيدة السمان افتراس الديباج

كلية

كلية قال نعم ولا يبيح ما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم جلس على  
 مرقعة حرير وقد كان عليه ساطع ابيض عابس رضي الله عنه مرقعة  
 حرير كذا في الهداية وروي ان انسنا حضر وليمة جلس على وسادة  
 حرير والوب دق على المجدرة ولان الجلس على الحرير لثقلها وليس  
 بتعظيم فحرم يجوز لجلس على ساطع طينه ثمارا فان ذلك يجوز وان  
 كره لبس ذكره في المتن ولا يخفى ضعفه في جنب دليلها واحكامها  
 عنه وفي جامع الرموز لا يكره الاستناد اليه وسادة من ديباج هو  
 منقش من حرير كذا وضع ملانة الحرير على مهدى النجس ولو صلى على  
 سجادة من الابرسم لا يكره فان الاحرام هو اللبس واما الاستغناء  
 سائر الوجود فليس يحرم كذا في ملونة جواهر انتهى قالوا اما اذا  
 جعل حريرا وثارا او ازارا فانه يكره بالاجماع ولو جعله ستر ذكره  
 العيون لا يكره بالاجماع وكذا تعليق على الابواب وفي الهداية تعليق على  
 الابواب على الاختلاف قال حمزة في ثوابه سئل ابو حامد يوسف بن محمد  
 يجعل على مهد النجس قال لا بأس به لانه ليس بلبس وفي العتابة ويكره  
 للرجال السراويل المحفزة وهي التي تقع على ظهر القدم وفي جامع مختار  
 وعن محمد بن سلمة من صلى مع تكة ابراهيم جاز وهو ميسر انتهى  
 وسائر ثيابه ولا بأس ما ساءه ابراهيم وتكته غيره اى غير الابرسم  
 كالكتان والقطن والقز وعلمه وهو ثيابا تحته ابرسم وسدا  
 فطن او قنار لللبس التي في الحرب يعني حلقة تحجب فعلق ويكره لبس  
 خالصه ان الحرير يعني ولو كان كلاهما من حرير يكره لبس كراهة  
 تنحيز فيها اى في تحجب عند ابي حنيفة خلا قالهما يعني قال ابو يوسف  
 ومحمد لا بأس به في تحجب لما روي عن عمر رضي الله عنه انه يقول  
 اذا التفتينا العدو راينا هم قد كفروا على سلاهم الحرير والديباج



فأبى الله ذلك هيبته وثبته فقال عمر رضي الله عنه انتم الكفرة اى اعطوا  
عليكم سلاسل حكم بالحري والديباية وكان اصحاب رسول الله صلى الله  
عليه وسلم لا يرون لبس الحر والديباية في الحرب بالأسلابات  
النهي قد ورد عاما في لبس فاستوى حال الحرب وغيره وروى عن  
عكرمة انه كان يكره لبس الحر والديباية في الحرب وقال ان رجلا  
الشدة بلبس الحر ذكره الفقيه ابو الليث في بستان السارفين  
قال في سراج الوهاج وهذا اذا كان الثوب صفيقا يحصل به  
اتقاء العدو في الحرب اما اذا كان رقيقا لا يحصل منه الاتقاء فان  
لبس لا يحل بالاجماع لعدم الغلبة كذا في فتح وفي جامع الترمذي لا  
يأثم بالمعنى من اذا تجلبت الحرب بلبس الحر واثم كسخت العدو ولكن  
لا يحل فيه الا ان يخاف العدو قال محمد بن حصص في فتاواه وفي شراء الامام  
الاسيما به ان عندنا يوجب وعده انما لا يكره لبس الحر في الحرب اذا  
كان يدفع مضرة السلاح اما اذا كان رقيقا لا يصلح لذلك فانه  
مكروه بالاجماع وفي محضرات وانما يكره اذا لم يقع لها جنة لبس  
اما اذا وقعت لها جنة فلا بأس بلبس كماروى عن عبد الرحمن بن عوف  
والزبير بن العوام في تاركول الله صلى الله عليه وسلم لبس الحر  
لكثرة وقوع الحرب لهما فاذن لهما وفي المحيط وما كان في هذه  
قرا هذه مكروه وكذا ما كان خط من جنس وخط قرا وهو خط  
مكروه وفي الفتاوية وذكر شيخ الاسلام ان كان الابرسيم يرى كره للرجال  
لبس وان كان لا يرى لا يكره فلهذا يكره للرجال لبس الثياب واليه  
سائر هذه هذا الباب انتهى وفي منية قال شيخ الاسلام لا يخلو اى ومن  
الباين من يقول انما يكره الحر اذا كان الحر يمس جلوده ولا فلا الا  
ان الصحيح ان الكحل حرام وفيه شرك مع الصبي للبرد وروى عن الناس

من اباة لبس الحر والديباية للرجال ومنهم من قال هو حرام  
على النساء ايضا وعامة الفقهاء على انه يحل للنساء دون الرجال و  
اختلف في عصب الجراح بالحر و في العنينة ان اضره النظر الدائم  
الى البلع وهو يكره فيه لا بأس بان يسد على عينه خمارا سودا من البرسيم  
قلت في العين الرمدة او في العذر لان يجوز ثم قال في العامة الطويلة  
وليس الثياب الواسعة في حق الفقهاء حسن الذين هم اعلام صهيدي  
انتهى وصح ان يكون من القطن او الكتان او الصوف على وفاق  
السنة بان يكون زيل الميمى الى انصاف الساق ومنتهى الكم الحر  
الاصابع وفيه قدر بشر كذا في النصف وفيه ايضا واما الحر فانه حلال  
للرجال والنساء وانه صوف دابة يخرج من البحر فيخذ ويحرقه  
ولوات رجلا صلى في الحر اذ الديباية فصلوته جائزة اذا كانت طاهرة  
غير ان لبس حرام واما الميتة ان صلى فيها فان صلوته لا يجوز اذا  
كان له ثوب غيره انتهى وفيه خاف من وعن ابيه انه قال لا بأس  
بالفراكلها من سباء او نحوها الذكيرة والميتة فيه سواء وقال دبا عنه  
زكوة انتهى قال الفقيه ابو الليث في بستان السارفين في  
جلود السباء قال اصحابنا لا بأس بجلود السباء كلها بغير لبس و  
الصلوة فيها اذا كانت مدبوغة اذ زكيت ما خلا الخنزير وكرهه  
بعض الناس واجموا بما روى ابو حنيفة في قوله قال صلى الله  
صلى الله عليه وسلم عن لبس جلود السباء وعن افتراسها  
وروى عن عمر رضي الله عنه انه رأى على رجل قنطرة من جلود  
الثعالب ففتقها وعن الحسن انه كان يكره الصلوة في جلود  
الثعالب واما جنة اصحابنا فيا روى عن النبي صلى الله عليه وسلم  
انه قال ايما اهاب دبت في فقد طهر واما الاثر الذي جاء في النهي عن



فاحتمل انه ورد في الذي لم يدخ ويجعل انه على سبيل الاحتياط لترك زينة  
عن تحريم لان كانت بانها من شدة في العيش الا يرى الى ما روى عن ابي هريرة  
رضي الله عنه انه قال طعنا مع النبي صلى الله عليه وسلم الكسود من التمر  
والنماء وما كنا نرى سمرهم هذه وانما كانت لباسنا هذه فمما روي عن الصادق  
الا يرى انه روى في الخبر انه نهى عن الكحلطين لاجل شدة انسا في العيش  
فكذلك امر اللبس انتهى ويجوز لنساء التحلي بالذهب والفضة للرجال  
يخفى لا يجوز للرجال التحلي بالذهب والفضة الا انما يخفى على الرجال  
وهيئة السيف من الفضة يخفى لامن الفضة والذهب وكذلك الذلوة  
لما في سراج الوهاج المنطقة بكرههم وفيه طاعة قيدة جامع بان يكون  
حلقته منها وان كان كثيرا فيكره وفيه شعار بان لو كان السراج اكثر  
ومنها يكره لما في الظهيرة قال اما الذهب فلما روي عن الجعفي تحريمه  
مع الحر واما الفضة فلانها معناه وكذلك الذلوة لانه من حلي النساء  
وذكر في حلقه فيه خلافا لفرق وقال الزيلعي وعلى هذا الخلاف اذا جسد عقد  
زربجد او زمرد غير مرصع على هذا فيكون كالعقد في المذهب حرمة  
لبس الذلوة وكونه على الاجار محضية على الرجال لانه من حلي النساء وانما  
استثنى ما ذكره كحقا المذهب ممنوز والفضة اغنت عن الذهب لانها  
من جنس واحد وقد ورد اثار في جواز التمسك بالفضة وكان للنبى صلى  
الله عليه وسلم خاتم فضة وكان في يده حين توفي ثم في يداي بكر رضي  
الله عنهما الى ان توفي ثم في يد عمر رضي الله عنهما الى ان توفي ثم  
في يد عثمان رضي الله عنهما الى ان دفعت يده في البرق فأنفق ما لا عظمى  
في طلبه ولم يجد ودفع الخلاف فيه والشك ليس بينهم في ذلك الوقت  
انما استشهد رضي الله عنهما انتهى وسمار الذهب  
عطف على ما قبله يعني التحلي بسمار الذهب في ثقب العنق بان

يجعل

يجعل في ثقب حجر الفخ لانه تابع كالعلم في الثوب فلا يعد لباسا وكذلك  
لا يزيد وزنه على مثقال لقوله صلى الله عليه وسلم اتخذ من الورق  
ولا تزد على مثقال ذكره في التبيين والاكثارة الثوب بذهب او فضة  
لما ذكرنا انه تابع فلا يعد لباسا وشهد الحسن بن ابي الأشعث الحسن الكشي  
بالفضة فانه يجوز بالاتفاق ولا يجوز ان يشهد الحسن الكشي بالذهب عند  
ابن حنبل خلافا لهما يعني قال ابو يوسف ومحمد يجوز بالفضة ايضا لما روى  
ان عرفة بن سعدة حبيب النضر يوم للاب فاحذ انما من فضة  
فانفق فامر النبي صلى الله عليه وسلم ان يتخذ انما من ذهب ولان  
الفضة والذهب من جنس واحد والا صلح حكمة فيها فاذا حل التخييب  
باحدهما حل بالاخر وله ان يسهل لها حرام الا للضرورة وقد رأت  
بالادنى وهي الفضة فلا حاجة الى الاعلى فيق على الاصل وهو الحرمة و  
الضرورة فيما روى لم يندفع بالفضة حيث استنت ولان كلامنا في  
النسب وهو فيهم الا ان فلان يجوز قياسه على الانف ويجعل ان عليه  
السلام والمصلحة خصه بغيره بذلك كما خص زبير بن عوام رضي  
الله عنهما وعبد الرحمن بن عوف بلبس الحرز لاجل الكثرة في  
جسمهما كذا في التبيين وروي عن عثمان بن مسعود انه قال اتخذت خاتما  
من ذهب فدخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ما لي اراك  
عليك حليهم اهل الجنة قبل دخولها كذا في بستان الغيبة قال لمص  
في فتاواه وفي الفياضية والباس بتمليته السيف من الذهب والفضة  
اذا لم يكن على متبعضه وكذا في السيرة اذا كانت البصيرة على غير الذهب  
والفضة والتعويض ليس بغيره في جامع الجوامع وحائز السيف بالفضة  
يكره وفي السراجية ويكره مجلس على الكرسي من الذهب والفضة  
الرجل وجماعة في ذلك سواء ويكره ان يكتب تعلم من ذهب او فضة



او ذوا كذا وكذا واما التخت بالذهب فخرته على الرجال مذهب عامة  
 العلماء وقال بعض العلماء لا بأس به كحديث ابن حارث رضي الله عنه  
 عنه انه ليس خاتم ذهب وقال كذا في رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وروى ابن طاحر بن عبد الله رضي الله عنه عنه قتل وعليه خاتم ذهب  
 قال وذكره جامع الصغير وينبغي ان يكون قدر فضة الخاتم كفضة لولا  
 يزداد عليه وقيل لا يبلغ به كفضة ولا يزداد عليه وفي الفتاوى وينبغي ان  
 تختتم في خنصر اليسرى دون اليمن لان له في اليمن علامة الرضوخ  
 اما الجواز فتثبت باليمين والشمال انتهى ولا يختتم بحجر ولا حفر  
 لا حديد لما روى انه عليه السلام رأى على رجل خاتم صفر فقال ما لي اجد  
 منك راحة الا صنم وراى مع اخر خاتم حديد فقال ما لي ارى عليك  
 حلية اهل النار وعن ابن عمر رضي الله عنه ان رجلا جلس الى  
 النبي صلى الله عليه وسلم وعليه خاتم ذهب فاعرض عنه فقال لم  
 عاد وعليه خاتم حديد فقال عليه صلوة والسلام هذا شرك منه هذا  
 حلية اهل النار كذا ذكره في المنهج وفيه العبرة بالخلفه لا بالفضة يعني  
 خلفه هو المعصية في خاتم لان قوام خاتم بها ولا يعبر بالفضة حتى  
 يجوز من حجر ويجعل الفضل الباطن كذا بخلاف المرأة لانه للزينة في حقها  
 وفي سراج الذهب ولو اخذ خاتما من فضة وفضة من عقيق او ياقوت  
 او زبرجد او فيروز ونقش اسمه او اسم من اسماء الله تعالى فلا بأس  
 به انتهى وفيه جامع الصغير ولا تختتم الابا لفضة وهذا نص على ان  
 التخت بالحجر والحديد والحفر حرام قال كص في فتاواه واما التخت  
 بالحديد والرماس والصفر فهو حرام على الرجال والنساء جميعا  
 وما يذكر ان الشيخ قطب الدين جدر كان يلبسه وذكره في فتاواه  
 وشيخ من تبرئ ولان ثبت فقله في علياته ودينه الله تعالى لا يفتب

وروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يسلب بخالفة مغلوب  
 سقط عنه الغنم ورفع عنه الائم وفي الفتاوى ولا بأس بان يتخذ  
 خاتم حديد قد لوى عليه فضة او البس فضة حتى لا يرى انتهى  
 قال الفقيه ابو الليث في السنن كره بعض الناس خاتم حديد وخص  
 بعضهم فيه وروى الاعمش قال رايت في يد ابراهيم الخليل خاتما من حديد  
 فقلت ما هذا قال في ابراهيم اخبرني من رأى على يد ابراهيم مسود حتى  
 انتهى عنه خاتما من حديد انتهى كذا المذهب هو الاول ما ذكرنا  
 من الدلائل وقيل التخت بالحجر البشيب يقال له بالتركي يسلم وهو  
 اختيار شيخ الاسلام وقاض خاتم اخذ من قول الرسول وفيه صلى  
 الله تعالى عليه وسلم حيا قال في فتاواه الحجر الذي يقال له البشيب  
 والصحيح انه لا بأس به لانه ليس بذهب ولا حديد ولا صفر بل هو  
 حجر وروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه كان يتختم بالعقيق  
 انتهى يعني ان حجر العقيق لما ثبت به حل سائر الاحجار بدون الفرق  
 بين حجر وجر ولا يخفى مانع مما حذرين من الفتاوى وفيه اختلاف  
 قال في المنهج واما العقيق في التختم اختلاف بين النج وجمهور في  
 الذخيرة انه يجوز وقال قاض خاتم الاصح انه يجوز انتهى وثبت  
 التخت من اي خاتم البها في افضل اي من فضل غير السلطان والفا في  
 لعدم احتياجه اليه بخلاف السلطان والفا في كذا في عهداته وظلالهم  
 انه لا خصوصية لهما بل حكمه في كل ذي حجة كذا في فتاواه وترك التخت  
 لغير ذي حجة افضل ليدخل فيه شمول الاوقات وغيره مما يحتاج الى التخت  
 لصلوات المال في انهم فائدة كما لا يخفى وبعضه ما ورد من انه صلى  
 الله تعالى عليه وسلم نهى عن لبس خاتم اي لدى سلطان اي لولا ولاية  
 قال قلبي يدخل هذا كذا السلطان لان المراد من له ولايته كما ذكرنا



لا الامام الاعظم خاصة قلت فلهذا لا يجوز ان يذكر القاض في  
 مقام الاختصاص وان صح عطفه في مقام العام قال الفقيه ابو  
 الليث في كتابه في المسائل بالبيان كره بعض الناس الاحتيا في  
 الاحتياط وانه عامته اهل العلم واما من كرهه فقد احتج بما روي  
 في بعض الاخبار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه نهى عن لبس  
 الاحتياط الذي للسلطان واما من قال يجوز للسلطان وغيره فاحتج  
 بان الاحتياط رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم كانوا  
 يتعمدون ولم يكن لهم اشارة قالوا بناخذ ولو كان على شخصه  
 الله تعالى لوهم بنسب من الانبياء عليهم السلام فانه يستحب له اذا  
 دخل قفلا ان يجعل الفضل في كفه واذا اراد ان يستحب شيئا  
 يجعله في يمينه لانه لا يستحب مع ذلك ان فيه استخفاف وتبرك عظم  
 انتهى ويجوز الاكل والشرب من اناء من فضة او من اذن بالفضة و  
 جلوس على سرير من فضة وكذا الخشب بالفضة من السكر والكرسي  
 والاطراف من كرامة والحجرة والمكحلة والركاب واليهام والنفوس كلها  
 لما في جامع الرموز بشرط ان يقع موضع الفضة يعني بشرط الاحتياط  
 بالغرم واليد وغيره عن الاعضاء عن موضع الفضة ويكره عذابة  
 يوسد ان استعمال الحجر كاللؤلؤ لا يوسد ان فضة تايعة ولا اعتبار  
 للتابع وهو صحيح لما في جامع الرموز وهذا هو اذا تميزت الفضة  
 منها بالاذنية واما اذا لم يتبين بان يطل على ما فيها فلا بأس به بالاجماع  
 لما في المختارات شرع في الجمع وفي تنقيح ويكره للذكر والائمه ان يكتب  
 بالقلم تحت من الذهب والفضة او من دوات كذلك ثم قال لا بأس  
 بتدوير السلاح بالذهب والفضة والباس بالبرج واليهام والنفوس  
 الذهب والفضة عند ابي جابر يوسف وعن محمد بن روايه وافق ابا ج  
 روايتان

وفي

وفي رواية وافق ابا يوسف ويكره لباس العبي ذهابا او حررا لانه لما حرم  
 لبسهما على الذكر فيجوز لباسهما كالحريم لما حرم لبسها حرم لبسها  
 لغيره وكذا الميتة والدم لما في التنج وفيه قالوا غداوا خراكتها بالباس  
 لبس العبي الاول وكذا البائع لما في نظم الوهبان وكرهه وقد قد مناه تحرره  
 وتقدمه وتحققه قال ويكره الخصال والسر للعبه يعني يكره للادب  
 الباسهما ويكره حمل خرقه لمسح العرق او الخيط او الوضوءات  
 كان لتكبر كالشرب في الجلود لان الكبر حرام فان كان الحمل للحاجة  
 فلا فلا يكره لدفع الاذى هو صحيح فالجاء مع الصغير يكره للمندبل  
 لمسح العرق لانه بدعة لم يفعل النبي صلى الله عليه وسلم ولا الصحابة  
 والاتباع وكانوا يمسحون باطراف ارجلهم والصحيح انه لا يكره  
 لان المسلمين قد استعملوا في عامة البلدان لدفع الاذى وماراه  
 المشركون حسنا فهو عند الله حسن وقد روي انه صلى الله عليه  
 عليه وسلم كان يمسح ووضوءه بالخرقه في بعض الاوقات فلم يكن  
 بدعة وحاصله ان من فعل ذلك تكبرا فهو مكروه ومن فعله حاجة  
 لم يكره كالشرب والاكل فان فعله تكبرا فهو مكروه والا فلا كراهة شرع في الجمع  
 لانه مكروه في جامع الفتاوى ويكره الصلوة مع خرقه التي يمسح بها  
 العرق ويؤخذ بها الخيط لانهما نجس بل لان المصلي يحطم الصلوة  
 بها لا تعظم وقال المحقق في فتاواه ويكره خرقه التي تحب وتمسح بها  
 العرق الا اذا كان لا قيمة لها وكذلك الخرقه التي تحتها بها وكذا التي تمسح بها  
 تمسح بها الوضوء اذا فعل ذلك للتكبر والرتبه هو خيط التذكير بعد  
 بالاجمع وكذا الرتبه لما في العنانية لباسا يعني لباسا بان يربط الرجل  
 في اصبه او خاتمه ليذكر بها حاجته ويسمي ذلك الرتبه والرتبه وانما جان



جاز ذلك لما روي عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي  
 صلى الله عليه وسلم كان اذا اراد ان يذكر الحاجة ربطه بيده خيما  
 يقال ذلك الرقعة ذكره الغني ابو اليك في البستان في باب العوائد ولعلم  
 فقل تعليم النائم لا يخفى ولا ينبغي ان يبعث لان فيه غرضا صليما وهو  
 التذكير في النوم وانما ذكر هذا لان من عادة بعض الناس ان يربط  
 على بعض الاعضاء وكذا السكك وغيرها وذلك مكره لانه يحضرك  
 ثم قال ان الشرب ليس من هذا القبيل انتهى وفي شرحه التفات وهو من  
 عادة العرب فلا تأثم هل يفعل اليوم ان هممت بهم كثر ما تعتقد  
 الشرب وقدرى ان النبي صلى الله عليه وسلم امر بعض اصحابه  
 بذلك انتهى كذا في الهداية **فصل في بيان احكام النظر**  
 مسائل النظر اربع نظر الرجل الى المرأة ونظرها اليه ونظر الرجل  
 الى الرجل ونظر المرأة الى المرأة والاول على اربعة اقسام نظره الى  
 الاجنبية لكثرة ونظره الى من يحل له من الزوجات والامة ونظره  
 الى ذوات محرمه ونظره الى امة الغير وكونه ويحرم النظر الى  
 العورة اي يحرم النظر بالنحو الى موضع العورة من الرجل و  
 المرأة وقد مر بيانها في كتاب الصلوة وعليه اجماع الامة  
 الا عند الضرورة كالجيب فان نظره جائز الى موضع المرحض فقط  
 لكن ينظر بقدر الضرورة بان يستتر سائر موارضه او يفيض بصره  
 او نحو ذلك لان ما ثبت بالضرورة ينظر بقدرها وليس في ان يعلم  
 الطبيب امراته بعد انكحالات نظرها اجده من الغنسة كذا في  
 جامع الرموز قال في معنى وان كان النظر المرض فموضع الفرج  
 ينبغي ان يعلم امرأة تداء بها لان نظر الجسد الى الجسد سهل

فان

فان لم يجد امرأة تداء بها وخافوا على المرأة ان تهلك او ينجسها  
 بلاء او وقع لا يتخذ سواها منها كل شيء الا موضع العورة والعورة ثم  
 يداء بها الرجل ويغض بصره ما استنجى والا عين موضع الحجر لان  
 النظر الى هذا الموضع محرم بحق الله لكن الضرورة دعت اليه  
 فيقدر بقدرها من غير استكثار ككل الميتة عند الضرورة ياكل  
 منها ما يسد رمقه ولا يربط على ذلك وكذلك نظره الفاحشة ولا  
 الحثان على هذا انتهى والحائض فان نظره جائز عند الحائض  
 قيل ليس الاختتان بضرورة ولذا قيل يحق الكبريت ان امكث  
 والا لم يفعل الا اذا امكنته النكاح او شاء جارية وانما هراة يحق  
 كما في جامع الرموز والحائض وهي امرأة التي تحت النساء وفي مغرب  
 الحنفية للجارية كالحائض للغلام وجارية مخفوفة اي محتوية كذا في شرح  
 التفاتة وانما يلة والحائض يجوز نظرها الى موضع الولادة والا حثان  
 من الرجل لانه مداواة يجوز للمريض وكذا للهنالك الفاحش على ما روي  
 عن ابن سينا لانه اماراة فمحرمة كذا في شرحه التفاتة قال الفقيه ابو  
 اليك في الحائض ويجوز للمرأة ان تنظر الى فرج المرأة ودبرها في  
 اربعة مواضع عند الولادة لياخذ الولد وعند السداو اذا كانت  
 القربة في فرجها او دبرها والفرج امرأة الغنمين يظهر حمارها  
 وسوقها اذا انكر كمشرك يحارثها واراد ردها على ابيها ثم قال  
 لما كنت مواضع يجوز للرجال الاجنبية النظر الى امرأة الاجنبية عند  
 العذر اذا كانت القربة في القربة وذكرنا مفصلا وسيأتي بيانها  
 امرأته ولا يتجاوز الى ما يجوز له النظر عند الضرورة قدر الضرورة  
 لان ما ثبت بالضرورة ينظر بقدرها كما ذكرنا ونظر الرجل الى جوارحه  
 من الرجل اي من اعضائه الى ما سوى العورة وقد بينت اي مواضع  
 وهي ما بين سرة الخت وكبش والنظر الى سرة الخت

في  
 الحائض  
 في  
 شق  
 شق



العورة من الرجل والمرأة في كتاب الصلوة فالركبة عورة لا السرة ثم  
 حكم العورة في الركبة اخف منه في الفخذ وفي الفخذ اخف منه في السرة  
 حتى ينظر عليه في كشف الركبة وفي الفخذ يضعف وفي السرة يعزبات  
 احسن كذا في المنع وقيل ببيان كشف العورة الفخذين في الحمام ويكره في ملا  
 الناس كما في الزاهد ذكره في جامع الرموز كمن تركه لا يخفى والاولى  
 تكبير الرجل لئلا يتوههم ان الشاة غير الادل وكذا الكلام فيما بعد وفيه  
 لا بأس بالنظر الى امرد الجميع الوجه وكذا تقفوة الذالم يوم الثقاب  
 كما في التبيين كمن شرط الامن من الشهوة قال المحقق فتاواه وفي  
 الملتقط لا يجوز النظر اليه عن شهوة وفي استمات البهق جكن ان واحدا  
 من العلماء مات فراه راي في المنام وقد سود وجهه فسلخ عن ذلك  
 فقال رايته غلاما في موضع كذا فنظرت اليه فاحترق وجهه ويرى  
 ان واحدا من العباد رأى في المنام ما فعل الله به قال كل ذنب  
 استغفرت منه خفي في الاذنبا استجبت ان استغفر منه فغذبت بذلك  
 الذنب فقبل وما هو قال نظرت الى غلام بشهوة قال القاضي سمعت الامام  
 يقول ان مع كل امرأة شيطان ومع كل غلام ثمانية عشر شيطانا وان  
 الامر اذا كان حبيبا او اراد ان يحرقه الى طلب العلم فلا يؤمن ان يمنع  
 وفي ثمانية كان محمد بن حسن حبيبا وكان ابو جهم في ذلك خلف ظهره  
 او خلف سارته مخافة خيانة العبد مع حال الفتنة انتهى وذكر الزاهد  
 انه لو نظرت العورة غير باذن لم يأن كذا في جامع الرموز فيه نظر  
 وفي فتاوى المحقق قال بعدة مقارن الرائي لا بأس ان يتولى صاحب  
 الحمام عورة انسان سيدة عند التنوير اذا كانت يفيض بصره لما  
 اذا كان يداوى جرحا قال الفقيه ابو الليث في فتاواه باب النظارة  
 وهذا في حالة الضرورة لا في غيرها انتهى وتنظر المرأة حرة او امه

مسلمة

مسلمة او كافرة جوار من اعضاء المرأة ومن اعضاء الرجل الاجنب  
 الى ما ينظر الرجل من الرجل وهو ما سوى بين سرتة الى ما تحت ركبتة  
 ان امننت اي امرأة الشهوة لا سواء الرجل والمرأة في النظر الى ما ليس  
 بعورة كالشباب والدروب ذكره في الهداية ثم قال وفي كتاب نخبة من  
 الاصول ان نظر المرأة من الرجل الاجنب بمنزلة نظر الرجل من محارم بينه  
 لا يباح لها النظر الى ظهره وبطنه مع جنبه لان النظر الى خلافه ليس  
 اعظم فان كانت قلبها شهوة او انشأ رايها انها تستهجن او شئت في ذلك  
 يسحب لها ان يفيض بصرها انتهى وفي السراجية لا ينظر امرأة الى  
 بطن امرأة بشهوة كذا في جامع الرموز وينظر اي الرجل الى جميع  
 بدن زوجته وامنه انه يحل له وطئها حتى الى فرجها سواء كان بشهوة  
 او غيرها لقوله صلى الله تعالى عليه ولم غش بصره الا عن زوجته وامنه  
 ذكره في مجمع ثم قال والاولى ان لا ينظر كل واحد منهما الى عورة صاحبه  
 لانه يورث النسيان وكان ابن عمر رضي الله تعالى عنهما يقول الاول ان  
 ينظر الى فرج امرأة وقت الجماع ليكذب المني في تحصيل معنى اللذة  
 وقيل الامة بكونها حلالا لان ما لا يحل وطئها لم كرامة وهو سيرة و  
 المشتركة لا يحل له ذلك منها وينظر من محارم نسيب او رضاعا او مصاهرة  
 بالنكاح وكذا بالنزاع الا مع ما في الترتيبات والمنع ومن امة غيره ولو لم يكن  
 او مدبرة او ام ولد او معتقة لم يمنع عنه لما في جامع الرموز الى اليوم  
 والرأس والصدر والساقي والعنق ولا بأس بمسه اي بمس الرجل الى تلك  
 الاعضاء المذكورة لان ما هو نظره حل مشه كما في المنع وغيره بشرط  
 امن الشهوة اي بميل النفس بطريق البقاء الى القرب منها في النظر و  
 لمس وان لم يأن من الشهوة لا ينظر قال في مجمع والاصل فيه قوله بغير  
 ولا يبدية زينة الا بعد تهن او ابنا تهن الى اخر الاية ولم يرد به



نفس الزينة لان النظر الى عين الزينة مباح مطلقا ولكن كره موضع  
 الزينة كالرأس موضع ابتاج والوجه موضع كبر والصدر موضع القلادة  
 والاذن موضع القرط والعنق موضع الدملوح والاسعد موضع السوار  
 والكف موضع الخاتم والخصاب والساق موضع الخمار انتهى واستثنى  
 الحارم في الآية ولائ المرأة تكون في بيتها في باب مهنتها عادة و  
 لا تكون مسترة فلوامرت بالستر عن محارمها كحجب حرجت  
 عيني وكذلك الامة فانها تحجب كوابح مولاها وتخدم احيا فيه  
 وهي في بيتها مهنتها فصار حالها خارج البيت في حق الاجانب  
 كحال المرأة في حال محارم الاقارب وكانت عمر رضي الله عنه اذا راى  
 جارية متعفة عليها بالدرة ويقول القائلان ريادة الشبهين بالحريم  
ذكره في الهداية ولا ينظر الى الرجل من محارمه ومن امة الغير الى البطن  
 والظهر والخصب ما يتبعها من كوكبين والفرجين والابيتين  
 والركبتين كما في جميع الرموز وان امن اي انظر الى هذه الاعضا  
 من الشهوة لانها ليست بمواضع الزينة وقال ابن فوكوز للرجوان  
 ينظر الى ظهر محارمه ويطنها ففعل حالها كما يحسن في النظر فلما  
 لو كانت الامم كما زعم لما ثبت حكم انظرها را صلاحا لان صورة الظاهر  
 ان يقول لا حرام انت على كظهر امي فلو لم يكن ظهرها محرما عليه  
 لما وقع تشبهها بالحرم فلم يكن سيرا من القول وزورا فلم يثبت به  
 حكم الظاهر كذا ذكره الزيلعي في التبيين ثم قال ويمس بما حكر النظر  
 اليه من محارمه او من الرجل لامن الاجنبية لتحققها جزء في ذلك في  
 المسافة والحق لطة وكان عليه الصلوة والسلام يقبل رأس فاطمة  
 رضي الله عنها ويقول اجد منها ربح الجنة وكان اذا قدم من  
 سفر بلاء بها فقبلتها وعانقها وقال من قبل جلاسه فكانما

قبل

فكانما قبل عتبة الجنة الا اذا عليها او على نفسه الشهوة في لامعها ولا  
 ينظر اليها ولا يخ بها لقوله صلى الله عليه وسلم العيان تزيان  
 وزنا هما النظر واليدان تزيان وزنا هما البطن والرجلان تزيان  
 وزنا هما الكف والغرة يصدق ذلك كله او يكذب فكان في كل واحد منها  
 نوع زنا والزنا حرم بجميع انواعه وحرمة الزنا بالمحارم لم يرد واغلت  
 فيجب لكما انتهى ولا ينظر الرجل الى الليرة الاجنبية الا الوجه قال في  
 جامع الرموز هذا في زمانهم واما في زماننا فمع من الشبه والكفيتين  
 وفيه تغليب اي الكف والقدم كما في جميع الرموز لان ابداء الوجه و  
 الكف ضرورة فحاشا جها الى المعاملة مع الرجال اخذوا دعاء ونحوها  
 وينظر الى زراعها في رواية لمكة الحارثية وعن ابن عباس في ينظر الى قدمها  
 لان فيه بعض الضرورة ذكره في الهداية ثم قال وعن ابن عباس في ينظر  
 النظر الى زراعها ايضا لانه قد تبدو منها عادة انتهى والاطلاق مشعر  
 الى ان المفصل المتصل والاصل فيه ان كل عضو لا ينظر اليه قبل الانفصال  
 لا ينظر بعده كشعر راسها وعظام ساقيها كما في الزاهد والكلام  
 مشير الى ان ثلثة كالنظرة وان كان مولى غيرها كما في حج الهداية والى انه  
 لا ينظر الى ثيابها الرقيقة التي يصفها والى انه لا بأس بان يتكلم مع  
 الاجنبية بما يحتاج اليه كما في صيد الجسوط ذكره في جامع الرموز ان  
 امن اي انظر الشهوة اي شهوة اذا نظر اليها والاى وان لم يكن  
 عن شهوة بل خاف على نفسه وعليها او على الشهوة او كان اكبر رايه  
 كما في الكافي فلا يجوز ان ينظر الى وجهها وكفيها لقوله عليه السلام والصلوة  
 من نظر الى محاسن امرأة اجنبية عن شهوة صحت في عينه الا ان  
 يوم القيمة والآنك هو الرضا ص كما في كافي واستثنى مواضع الضرورة  
 بقوله غير انك قد عرفت ان اداء الشهوة وتحميها اذا لم يوجد





هذا هو الخبر في الاجنبية

من لا يشتهى والحكم عند الحكم اي عليها اولها فانه يجوز لها النظر  
الى وجهها وان خافا الشهوة لان منظر اليه في اقامة الشهادة  
اصلها شهودنا لا بد من نظرها ان العورة ان ارادوا اقامة  
الشهادة قال الفقيه ابو الليث في الخزانة اربعة نفر لهم يجوز النظر  
الى الاجنبية وان كانت بشهوة القاضى جاز له النظر اليها اذا ادعى  
عليها عنده او ادعت او شهد عليها او شهدت على شيك وان بشهوة  
او امرأة اقرت جاز للشهود النظر اليها ليعرفوها حقيقة وعيانا  
وان كانت الشهوة او تزوج امرأة جاز له النظر اليها وان كانت  
بشهوة عند انتهى ولا يجوز للواحد منهما مس دلاى لا يحل ان  
يمس وجهها ولا كفها وان كانت يامن الشهوة لقيام المحرم وانعدام  
الضرورة بخلاف النظر لان فيه ضرورة والمحرم قوله صلى الله عليه  
وسلم من كف امرأة ليس منها سبيل وضعه كعجز جرة يوم القيمة  
لان محرم اعظم من النظر لان الشهوة فيه اكثر ذكره في صفة ثم قال  
وهذا اذا كانت شابة تشتهى واما النظر الى تحت الشهادته اذا  
انتهى قبل يبايع كما في النظر عند الاداء والاصح انه لا يبايع لانه يوجد  
من لا يشتهى فلا ضرورة بخلاف حالة الاداء كما في سراية الوهارة  
وان وصليته امن اي محاسن الشهوة ان كانت شابة لقيام المحرم  
وانغلام الضرورة كما ذكرنا وفيه لكثرة الى انه لا ينبغي ان يعتمد القاضى  
اوالك هذا قضاء الشهوة ويحتمل كما في المحيط والرائد ان المحرم لم يسمع  
بدون النظر ولو شهد انها فلانة كما في العادى وذكر في المنية اذا  
سمع صوتها واخرجت به نساء عندها وشق بذلك كان لم ان يشهد  
به وهو كتمان كما في جميع الرموز قال المحقق في فتاواه وهو شرع الكرخي  
النظر الى وجه الاجنبية الحرة ليس محرام لكنه يكره بغير حاجة وذلك

لله

لله اذا لم يكن عن شهوة فان كان يعلم انه اذا نظره يشتهى او شق  
في الشهادة او كان اكبر رايه فليجنب وكافة كسنة وروى البابس بالنظر  
الى شعر الكافرة قال ما يبايع النظر منها يبايع منه اذا من الشهوة على  
نفسه وعليها ولم يذكر عند شيخ من الكتب المحلولة وكسافة باماء  
الغير وقد اختلفت في ذلك فيهم من قال لا يحل واليه مال محاكم الشيعية  
ومنهم من قال يحل وبه كانت يفتي الشيخ الامام حسن الانصاري السرخسي  
والذي قالوا يحل اختلفوا منهم من قال ليس له ان يجامعها في الارزاق  
والاركان بعضهم قالوا ذلك اذا امن على نفسه وعليه وهو الاصح  
كما في الكاوند في جامع الفتاوى لا بأس ان تمس امرأة الرجل وتدهنه و  
تقره ما يشتهى الا ما بين السرة والركبة وقال في فضل كتمان  
قال مفتي ابو جعفر سمعت في الامام ابا بكر يقول لا بأس ان يغتر  
الرجل الرجل الى الساق ويكره ان يغتر الفخذ ويمس من وراء الثوب  
انتهى وقيل اذا كان الارزاق فيها جاز غتر الفخذ من فوقه وبه  
وبه اخذ كلواى والا حيا ط تركه واما من ماتت الارزاق على ما  
يعتاد المحلولة في محام في ام كما في الزنا هذه كذا في جامع الرموز ويجوز  
اي المس الى الاجنبية اذا كانت مجوزا لا تشتهى لانعدام خوف  
العنت فلا بأس بمس تحتها او مسها كما في المحقق قال المحقق في السراجية  
لا بأس ان يغتر الاجنبية فوق الثياب اذا لم يكن فيه خوف العنت  
انتهى وقد روى ابن بابكر رضي الله عنه كان يدخل على بعض  
القبائل التي كانت مسترضعا فيهم وكان يبايع في العمارات ويتأجر  
عبد الدين الزبير بجوار المريضة وكانت تغتر رجله وتغلى راسه  
ذكره في الهداية وهذا هو مما سأل الاجنبية شيخ يامن على نفسه  
وعليها لانعدام خوف العنت فان كانت لا يامن لا تغتر مصافحتها



ومنها لما فيه من التوقيف للفتنة والصفحة اذا كانت لا تشتهى بها  
 سبها والنظر اليها لعدم خوف الفتنة كذا في الهداية ومنه يعلم ان  
 المستتر في كابلغة كما روي عن محمد بن يحيى النظر في حسن مع خوف الشهوة  
 عند اذنه الشراء او انكاحه للحضرة في الاول والعهد بالسنة لا فساد  
 الشهوة في الثاني كما في جامع قال في الهداية وطلق في جامع الصغير  
 ولم يفصل قال في جامع بينا في النظر في هذه الحالة وان اشتهى  
 للحضرة ولا يباينها في المس اذا اشتهى اذ لا انكر ان يباين ذلك لانه في  
 المستتر في نوع حاله الشري بينا في النظر في حسن مع عدم الشهوة  
 ثم قال فاذا كانت الامة لم تعرض في ازار واحد لما بينا ان النظر  
 والبط منها عورة ومن محاسنها اذا كانت تشتهى وجامع مكرها  
 فهي كابلغة لا تعرض في ازار واحد لوجود الشهوة انتهى وفي  
 ائمة بلغت حد الشهوة وهي ما تشتهى وجامع مثلها لا تعرض  
 على البس في ازار واحد يعني به ما يستر بين السر والركبة لان  
 ظهرها وبطنها عورة ومنه يعلم حال كابلغة انتهى قال في الحقيقة  
 ابو اليقين في حقايق ثلاثه مواضع يجوز للرجل الاجنبى النظر  
 الى المرأة الاجنبية عند العذراء اذا كانت العرق في الفرج ولم توجد  
 امرأة وخافوا عليها السواك جاز للرجل ان يداويها او امرأة ماتت  
 في السر ولم توجد تغسلها جاز للرجل ان يتيممها ويصنع وجهها  
 ويديها بالتراب ان كان محاسنها وان كان اجنبيا لم يمس على يديها  
 خرقه فيضرب يديه على الارض ثم يتيممها واذا مات رجل في  
 السر ولم يوجد احد من الرجال من يغسله لم يخبر المرأة ان  
 تغسله ولكن يتيممها كما ذكرنا ولا يغسل المكاتبه والمذنبه وام  
 الولد مولاه ويجوز للنساء غسل المصغر الذي لم يتكلم ويجوز

للرجل

للرجل ان يغسل الحجرة التي لا يتكلم انتهى وهذا وان لم يكن موضوعا  
 ذكرها في الاحتياق تنجس بالغايلة وقال فيها ايضا اذا شري جارية  
 جاز له النظر اليها وصدورها وعندها وساقها انتهى والعهد  
 مع سيده كالا جنبه يعني في حكمه كذا في مجوز النظر الى وجهها وكفها  
 ولا ينظر الى سوي ذلك قال في الهداية ولا يجوز للملك ان ينظر من سيده  
 الا الى ما يجوز للاجنبى النظر اليه منها وقال مالك هو كالحر وهو  
 احد قوله الشافعي لقوله تعالى او ما ملكك ايمانهم وان كان حجة متقدمة  
 لدخول عليها من غير استئذان ولذا انظر غير محرم ولا زوجه والشهوة  
 متقدمة مجوز النكاح في الجملة والحاجة قاهرة لانه يعمل خارج البيت  
 ويتراد بالنسب الاما قال سعيد بن جبير لا تعرفكم سورة النور فانها  
 في الانكاح دون الدخول انتهى قال في جامع الرموز فالعهد كالا جنبه وقيل كالحر  
 كما في الترمذي ويدخل على سيده بلا اذنها بالاجماع انتهى وفي التنوير والادبية  
 للرجل الاجنبى وقيل كالحر في الاجماع فلا ينظر الى بدن المرأة قال في الصحيح والزمية  
 هل لها ان تنظر الى بدن مسلمة فيه وجبات والاجماع انه لا يجوز وهي كالرجل  
 الاجنبى وهو الاجماع انتهى كذا في عداوى سواء كانت يهودية او نصرانية  
 او مجوسية او مشركية كما في عداوى قال في صحيح زاده في حاشيته انوار التنوير  
 ولا يجوز للمسلمة ان تكتشف للكاخرة لانها ليست من شاة المؤمنات  
 روي ان عمر رضي الله عنهما كتب الى ابي عبيدة انهم ان يمنع الكلب بيتا  
 من دخول المحارمة مع المسلمين فلا يجوز للمسلمة كشف بدنها للمسلمة الا ان  
 يكون لها امة انتهى وهذا منكر عظيم في منع البلاد يجب على الولاة  
 والقضاة ان يمنعوهن عن الدخول في محارم المسلمين فانها فلتا  
 هوان فساد العفة والحدس هو صاحب يوسف هو صاحب كرسى  
 غلبة الكرام وبغلبته الشوم ويجوز به وهو قبيح ذكره وخصايته



والنحو الذي قطع خصباته كالخجل ان في الاحتناع عن النظر الى المجهول  
يستحق فينزل واما النحر فلعله عارية رضى الله تعالى عنها الخنثى مثله  
فلا يبيع ما كان حراما قبله وكذا الخنثى لقوله تعالى قل للمؤمنين يغضوا من  
ابصارهم وهم ذكور مؤمنون فيدخلون تحت هذا الخطاب وغيره من  
النصوص العامة ولا يفتى له ذكر بغيره وجامع وقيل هو كذا جمعا  
لان التلايف في صغار النحر وكذا المحجوب حكمه كالجمام الرجال في كل شيء  
وقطع تلك الالة لقطع عضو اخر منه فلا يبيع شيئا كان حراما كذا ذكره  
في البيهقي ثم قال وان كان المحجوب قد جف ماؤه فقد رخص له ما يفتي  
الاختلاف مع النساء لوقوع الامن من الفتنة لقوله تعالى او انما بغية عراوة  
الاربعة من الرجال فغيره هو المحجوب الذي جف ماؤه والاحم ان لا يحل له ذلك  
لعموم النصوص وكذا الخنثى في الردى من الانفال لا يحل له بالاتفاق لانه  
كثيره من الرجال بل هذين من النساء فيبيحهن النساء وان كان خنثا  
لنكروا في اعضائهن لانه لا يشتهن النساء فقد رخص له بعض ما يشتهن  
فالاختلاف بالنساء وهو احد ما قيل قوله تعالى او انما بغية عراوة الاربع  
وقيل الالة الذي لا يدرى ما يعمل بالنساء واما هم بطنه وهو يبيع ويرى  
الاجوات الالة من كتمان وقوله تعالى يغضوا من ابصارهم فحكمه و  
ما خفيه ونقول كل من كان من الرجال لا يعمل به ان يبدل  
زينتهن الباطنة بغير يديه ولا يحل له ان ينظر اليها الا ان يكون صغيرا  
في لباسه بذلك لقوله تعالى والطفوا بالذين لم يظفروا على عورتكم النساء  
**فرو** وفي فتوى لا يجوز لرجل مضاجعة الرجل وان كان كلوا حدهما  
في جانب الفراش قال عليه الصلوة والسلام لا يفتح الرجل ثوب واحد  
ولا تغشى امرأة ثوب واحد واذا بلغ العجى والعجينة من سنين  
يجب التفريق بينهما وبين اخيه واخته واهله وابنته في كل شيء

لقوله

لقوله عليه الصلوة والسلام وفرقوا بينهم في المضاجع وهم الخنثى  
وفي النصف اذا بلغوا عشر اكداء اجمعت وفيه التمام اذا بلغوا عشرة كالدخول  
والكافرة المسلمة وعن ابراهيم لابس بالنظر الى عورتها من لاجدة لعمه  
في ذلك كان ابو بكر لما حب الحام ان ينظر الى العورة يعني النورة  
وصحبه الخنثى في كادوى محمد بن مقاتل لابس ان ينظر الى عورة النورة كالحنث  
ويغض بصره كمن تركناه لانه صلى الله عليه وسلم يتكلم بغيره وقيل  
في خنثى الكبير اذا مكثت ان تحت نفسه ففروا لانه يفعل الا ان يمكنه  
الشر والجماعة والظنة الكبيرة بخير وكفى اذا قطع الاكثر من النصف النصف او  
لا يعمل لشماله منطقة وسطها من ديباج ويحل اذا لم يبلغ عرضها اربع اصابع  
وعن ابنه عامة عليها علم من قصب فقتل قد وثقت اصابه لابس  
ومن ذهب بكره وقيل لا يكره ولما استعمله عمر بن الخطاب في عتقه على خراجه  
كسوف امر سراقته بن خنثى وكان اهلوا احماء ان يلبس ثوبا كسوف  
فلبس ثم قال لم يحرم فحرم ثم قاله منقطع فشد لمنطقة وكانت مدهشة  
فيها فتدوس من جواهره على جوار ولا كانت فتنة سيف رسول الله  
صلى الله عليه وسلم من فتنة وفي النوادر والباس بالكنس لفضله و  
الجمام والركاب وعن ابنه يكره ذلك كله حب مما يحكمه  
من اناء الذهب يسري او قصب منه الحكم في موضع اخر فاكل لابس  
به وكره الى التلار في طبق الفضة اخذ الذهب من انية الذهب  
والخنثى فاستعمله لابس به وكسوف وانما يصيب مدهمة على رأسه  
منه وكذا اذا اخذ الحكم من الفضة ووضع على خراجه ثم اكله  
مع وانه طلق لابس ان ينقل على ثوبه باسم الدين ونعم الوكيل  
وعنه الكل مع الحق قال لابس في ثوب واحد وفي النصف سئل على بن  
احمد عن البنت مصفرة في حمام يدخل الناس حلق العانة ولعل الار



لكان  
 الاثار هل يكون فيه عريانا حتى يعجز ازاره قال في هذه السيرة يجوز  
 وسئل عنها ابو الفضل اكره ما في فقال لا بأس به وسئلت ابا حامد عنها  
 فقال لا بأس به والذي قاله فقال يا نعم وسئل عن اللوازم عن العري  
 في البيت الخالي هل يجوز فقال لا بأس به قال  
 وروى عن البرقي الكبير انه حين سئل عن كشف العورة في بيت او  
 ظلمة بغير حاجة ان يكون في البيت القضاة انه لا بأس به  
 وذكر في صلاة الجمعة السرقندي سئل ابو النصر الدبوسي عن بعض  
 متبركة في انما يجازي وغيرها الا انها في الخلوة هل يكره قال لا يكره  
 انتهى قال الباقية ابو الليث في البستان لا يجوز لاحداث ينظر في بيت  
 غيره خيرا ذلة فان فهو قد استأجر هو اثم وان ينظر فقد ففقا  
 صاحب البيت عينه فقد اختلف الناس فيه قال بعضهم لا شيء عليه  
 قال الآخرون عليه الضمان ومن اخذ اما من قال بان لا شيء عليه فقد  
 ذهب الى ما روى ابيه سماعة ان رجلا اطلع في بيت رسول الله عليه  
 السلام ان رجلا اطلع في بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجد  
 الله صلى الله عليه وسلم حيا في البيت فوجد الله صلى الله عليه وسلم حيا  
 الله صلى الله عليه وسلم حيا في البيت فوجد الله صلى الله عليه وسلم حيا  
 العلم انك تنظر اليك الى طعنتك في عيشك انما جعل الاذن من البصر  
 واما ما قال بان عليه ضامن فلان الله قال في اعتد عليكم  
 فاعتد عليكم بمثل ما اعتد عليكم الاية وقال في وان عاتقتم  
 فطافوا عليهم بمثل ما عاقبتهم فافترج عاتق لكتاب الله فافترج  
 ان افترجوه في اوله معنى سور من الخط والخبر اذا كان مخالفا لكتاب  
 الله لا يجوز العبد واحتمل ان الخبر كان قبل نزول الاية فيحمل  
 ان من يفتخر على وجه الوعيد لا على وجه التحريم قد كان النبي صلى الله

في عليه وسلم ينكح في اللام بالظ وارا ديه شيئا آخر كما جاء في خبر ان  
 في الخبر ان عباس بن مرداس السلمي لما مدحه قال لبلال قم فاقطع  
 لسانه وانما اراد بذلك ان يدق اليه شيئا ولم يرد به القلع في حقيقة  
 فكذلك يحتمل هذا انه ذكر فقهاء الذين المراد به ان يعمل عملا لا ينظر  
 بعد هذا في بيت غيره وقال في موضع اخر منه ويكره النظر في حنة  
 مواضع في الصلوة بمسما وشمالا وفي ابواب الناس والى عورت في الحام  
 وغيره والى من فوقه في امر الدنيا الى الرعية والى من دونه في امر الدنيا  
 انتهى ويكره للرجل ان يقبل بشيء يد الباء الرجل او شيئا منه او  
 يعا نقة في ازاره لا يقبل اي عنده في 2 ومحمد وعنده في يوسف لا يكره  
 لما روى انه عليه الصلوة والسلام عاتق جعفر رضي الله عنهما حية  
 قدم مع بركته وقبيل بين عينيه واما ما روى انه عليه الصلوة و  
 السلام نهى عن الحكامعة وهي الحكامعة وعن الحكامعة وهي الحكامعة  
 وما رواه بحول على ما قبل التحريم قيد بقوله بلا قيمة اما اذا كانت  
 عليه قيمة او جبة لا بأس به بالجماع وهو الصحيح في هذه  
 وعن عطاء بن ابي عيسى رضي الله عنهما سئل عن الحكامعة  
 فقال ادل مع عاتق ابراهيم خليل الله كانت بمكة فاقبل بها ذو  
 القرنين فلما كان بالابيط قيل له في هذه البلدة ابراهيم خليل الرحمن  
 فقال ذو القرنين ما ينبغي ان اركب في بلدة فيها ابراهيم خليل الرحمن  
 فسئل ذو القرنين ومن الى ابراهيم فسلم عليه ابراهيم فاعنته فقال  
 انكروه من الحكامعة ما كان على وجه الشهرة و  
 حجة عنه بقوله في ازار واحد فانه سب فيضها في العصابة في قوله  
 فاما على وجه البرد الكرامة اذا كان عليه قبة وفيه ابو المنصور  
 او جبة فلا بأس به انتهى وهو تفصيل حسن وفق بين الاطراف

مسألة في النظر في حنة



وتحقيق جيد ولا بأس بالمصاحفة وهي المصاحف صفي الكف بالكف  
 واقبال الوجه بالوجه كما في جامع الرموز قال ابن الأثير فاخذ الامام علي  
 بمصاحفه خلافا للروافض لما في صلوة مسعوديه لانه هو المتوارك  
 وقال صلى الله عليه وسلم من صافح اخاه سلم وحرر يده  
 فتناثرت ذنوبه ذكره في الهداية قال في جامع الرموز هي شئنة قلعة  
 متواترة والسنة فيها ان تكون بكلتا يديك في شئنة وبغير حائل  
 من ثوب وغيره كما في الحزانة وعند الفقهاء بعد السلام كما في الشريعة  
 وان يأخذ الايهام قال صلى الله عليه وسلم اذا صافحت فخذوا  
 الايهام فان فيه عرفا يستشعر منه المحبة انتهى وتقبيل  
 يده العالم او السلطان العادل لعله لما روي ان الصحابة رضى  
 الله عنهم كانوا يقولون اطراف ربه صلى الله عليه وسلم عليه وسلم  
 والباكر قبل بين عينيه بعد ما قبض ذكره في شرح المحكي وذكره في  
 فتاواه بتقبيل يده العالم او السلطان العادل جائز ولا رخصة في غيرهما  
 هو مختار انتهى وله احصاءهما ولم يذكر الاختلاف الواقع فيه وعن  
 سفيان تقبيل يده العالم سنة وتقبيل يده غيره لا يرضى فيه انتهى  
 وفي جامع الرموز قال الصدر الشهدات تقبيل يده الغير لا يرضى على  
 المختار كما في المراجع وقال شرف الامم لو طلب من عالم او زاهد ان  
 يدفع ايده فده ليقبل لم يجبه وقيل اجابه كما في كنيته ان الصحابة  
 يقولون اطراف النبي صلى الله عليه وسلم كما في الاخبار والكلام  
 مشايخه انه من قبل وجهه فقبض او عالم او زاهد اعزازا للدين فلا بأس  
 به وكذا يد غيرهم لتعظيم مقامهم والبراهم فلو قبل من غير الدين  
 كره لما لو قبل يد نفسه كما في المحيط قال الفقيه ابو العباس في البستان  
 القبلة على خمسة اوجه المودة وقبله الرحمة وقبله الشفقة وقبله

قبيل يده

التيه وقبله الشهوة اما قبله المودة فهو قبله الوالدان ولدهما على  
 تحته وقبله الرحمة وقبله الولد للوالدين على الرأس وقبله الشفقة  
 وقبله الاخت للاخت على كبره واما قبله المحبة فقبله المؤمنون  
 فيما بينهم على اليد واما قبله الشهوة فهي قبله الزوج والزوجة على  
 النعم انتهى ومن قبله قبله الدنيا كتقبيل الحبال والود والمصحف  
 وقد قبله عمر وعثمان رضى الله عنهما على عداوت وقيل انها بدعة  
 لما في كنيته واللام يسير الى ان من قبل الارض بين يدي سلطان  
 او امير او سجد له شئنة التينة لا يجوز فانه كبرية كما في المحيط وذكره الكراهة  
 الجسوط ان من سجد لغير الله على وجه التعظيم كفر في الظاهر  
 يكفر بالسجدة مطلقا وفي الزاوية الاخوان في السلام الى قريب من  
 الركوع كالسجود في المحيط انه يكره الاخوان للسلطان وغيره كما في  
 الرموز وفي قاضي خان وان سجد للسلطان ان كان قصده  
 التعظيم والتحية دون العبادة لا يكون ذلك كذا اصله امره بكونه  
 بسجود ادم عليه السلام وسجود اخوة يوسف عليهم السلام انتهى قال  
 المحقق في فتاواه تقبيل الارض بين يدي تعظيم حرام والناس على والراعي  
 آثم انتهى وفي الاختيار تقبيل الارض بين يدي سلطان او بعض  
 اصحابه ليس بكفر لانه تحية وليس بعبادة انتهى ولم يذكر القيام تعظيما  
 للغير في الفتاوى روى اسر رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 وسلم كان يكره القيام وعن الشيخ الحاكم انه سمى انه كان اذا  
 دخل عليه احد من الاغنياء يقف له ويعظمه ولا يقدم للفقراء او  
 طلبته العلم فقيل له في ذلك فقال ان الاغنياء ينتوقون مني متعظيم فلو  
 تركت تعظيمهم تضرروا والفقراء وطلبت العلم لا يطعمون من ذلك  
 واما يطعمون جوارح السلام والكلام معهم في العلم ونحوه فلا يخطئ

مجلسه الاخوة



بترك القيام انتهى وفي جامع الرموز القيام للغير لم يذكره وانما المذكور  
حجة القيام من يقام له كما في مثل النار وذكر في التا هدى لا يكره ان  
يقوم لاخرة المسجد تعظيما له وكذا الوقام القاري في خلال قرآته تعظيما له  
وفي الظهيرية لا يجوز القيام الا في العالم اولابيه او كساده المعلم وفي كثر  
العباد لا يقوم لاخرة مسجد فانه صلى الله تعالى عليه وسلم قال لا تقفون  
في بيت ربي ولهذا اوصى السلف بتلازمهم ان لا يقوموا في مسجد  
اذا دروا كذا في جامع الرموز ويعزل اي الرجل عتقه منه بلا اذنها  
لانه صلى الله تعالى عليه وسلم قال لمولى الامة اعزل عنها ان شئت  
ذكره في التبيين لا يعزل عن زوجته اي حرة الابا اذ لا عيب له  
نهي عن العزل عن حرة الابا اذها وان حرة لها حق في الوطء كما لم  
المحلى لقضاء الشهوة وتخصيلا للولد ولهذا تجوز في حجب والعتة ولا  
حق للوطء للامة في الوطء وسعزل يحمل بما ذكرنا وهو الحق بانها  
فلا يملك تقيم حق حرة بغير اذنها ويصرفه في حق الامة وفي قاضي  
حات قالوا في زيماننا بيا 2 بيا 2 العزل يعني عن زوجته بغير رضاها  
لغير الزمان ولو كانت تحت امة غيره فكذلك عندهما حتى لا يكون له  
له عزل الابا اذها لانه تكميل محققها والوطء حق الزوجية ولهذا كان  
لها الحق بغيره وعندنا في الامة العزولها كذا في التبيين ولا تعرض  
الامة اي على البيع اذا بلغت ازار واحد المراد به ما يستبرأ به بيت  
السرة والركبة لان ظهرها وبطنها عورة فلا يجوز كشفها والتي بلغت  
حد الشهوة فهي كالبالغة لا تعرض في ازار واحد روي في كثر عن محمد  
رضي الله تعالى عنه لوجود الاستبراء في التبيين وقد تقدم بعض ما  
يتعلق بها اننا استعجمه وفروا بكمرة الوطء قاله جامع  
الفتاوى والنظر في كتب اصحابنا من الحديث ومحققين قيام الليل

وان

وان كان بلا سماء والعالم يتقدم على القريب الغير العالم وقال الزند  
حق العالم على جاهل وحق استاذ على التلميذ واحد على السواء و  
هو ان لا يفتح الكلام قبله ولا يجلس مكانه وان عاب ولا يرد كلامه  
عليه في مكنته قاله وحق الزوجة على الزوجية اكثر من هذا وذكره  
النظر في كثر من اتخذ من الذهب انتهي وفي البرزخية الرجل  
اذا امكنه ان يجعل بالليل ويتعلم بالنهار فعل وان لم يمكنه النظر  
بالنهار وله زيادة زينة يعقل الزيادة فالنظر في العلم اخصل  
وانس بالجلوس للوعظ اذا اراد به وجه الله تعالى قاله الله تعالى وذكروا  
الذكر تنفع المؤمنين الآية وقال ابن مسعود رضي الله عنه  
يذكر كل عيشة خيس كانت يدعو بدعوة ويحكم بالحقوق والرجاء  
وكان لا يعمل كدخانا ولا كد رجاء قال الامام الرضا عليه السلام  
يتكلم في الرحمة والرجاء لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم يسروا ولا  
تقصدوا ويسروا ولا تنفروا وان من رجع الى الباب يكون انسب  
انتهي وحمل اهل بيته على الصلوة سبب لاقتناء بيت الرزق قال  
الله تعالى واسرا هلك بالصلوة واصطبر عليها لا تستكبروا قالوا لانه  
والذي يب العالم يتقدم على الشيخ الغير عالم قال الله تعالى ورتبوا لهم  
الذين امنوا منكم والذين اوتوا العلم درجات فارتفع لما كان هذا  
الله تعالى بدرجتين احدهما درجات العلم فمن يصنع يصنع الله تعالى  
في جهنم وعن خلف انه دفعت الزلزلة فامر الطلبة بالدعاء فقبل  
له فيه فقال لهم خير غيرهم وشركهم خير من شرهم واذا سرعتم  
وعازي جاهل في دار الحرب فاراد رجل فداهم وماله لا يفتح الابا جدهم  
يفدي القاري اي جاهل لانه لو ترك ربما يفقد على دينه والعالم مأمون  
على دينه فلا يخاف على ايمانه وربما يكون سببا لهداية طائفة كما حكى



ان عالمنا اسروا هتدي به طائفة في بلاد الاسلام هم وبعض  
 المتأخرين من علماء خوارزم اختاروا ان يقدموا العلم في القضاء والشرع  
 وامرأة على الرجل قال في الفتاوى تأخر عالم بعينه لانه لا يقدر على حذو علمه  
 وهي هل يتخذ صلح على الارض وسجد على خرقة يتق بها خراف الارض او يرد  
 لا يكره وعن الامام انه فعل ذلك في المسجد الحرام فنهاه واحد فقال من  
 ابي انت فقال من خوارزم فقال الامام جاء التكبير من وراء ابي يحل  
 علم الفقه من هنا الى خوارزم لا العكس ثم قال انك لو لم يكن على البرد  
 في بلادكم قال نعم فقال يجوز الطلوع على الحائض ولا يجوز على الحرة ذلك  
 على ان الشاهد انما هو الشواهد يكون على وجه من وجهته بالحيث البالغة  
 لا يجوز للمانع وبيان الحاشية انتهى قال كصحة فتاواه وفي نسخة سئل  
 حسن بن علي عن رجل من عن النضر بن عطاء عن امرأة بعد موتها شجر حشمتها  
 هل يجوز فقال لا وسئل عن الصغرة اذا لم يكن لها اب وجد هل تقرب  
 على ترك الطلوع اذا بلغت عتقا فقال لا قالوا في مجموعة السرقدي  
 في باب الطلوع ان يضرب اليتم بما يضرب ولده وسألت ابا حامد  
 عن رجل اخذ بطلا وجعله وجعله فقصه ويعلمه قال لا يجوز انتهى  
**فصل في بيان احكام الاستبراء** وغيره وانما اخر الاستبراء لانه اختار  
 من وقت مقيد ومقيد بعد المطلق يقال استبراء في طلب براءة  
 رجلا من محله وهو واجب وله سبب وجلة وحكم الاستبراء براءة  
 محله ببراءة من محله كما في مغرب اما وجوبه في سبب سبب او في سبب  
 لا في سبب في حق بعض حملته ولا في سبب في حق سبب  
 بحيث وجوب الاستدلال انه من الله تعالى عليه ولم ينه عن الاستمتاع  
 البتة في حق وجوده لمطلقا وسيد الممكنة له وذلك لا يكون الا  
 للوجود واما سببه فهو استخدام ملكه واليد لانه هو هو وجود

في مورد النقص واما علمته فهو رادة الوطن فيما لا يحل الآلة عند ما وجب  
 مؤونة زواجه واما حكمه فهو التعريف عن راءة الرحم صيانة للحياء المحترمة  
 عن الاختلاط والكتاب عن امشابه غير ان الارادة امر مبطن فيدار  
 الحكم عن دليلها وهو تمكن من موطنه وتمكن انما يثبت بالملك واليد  
 فانصب سببا وادبر حكم عليه في سبب افكان السبب استخدام  
 ملكه الرقة المذكورة باليد ويؤدى حكمه الى سبب الباب الملك لا شراء وجهته  
 والوصية وبميراث وتخليق والفتاوى وغير ذلك حتى يجب على الحائض من حال  
 العجبة ومن امرأة والمملوك ومن لا يحل له وطهر الاستبراء وكذا اذا كانت  
 امشادات لم ير الم توطى لعنف السبب وادارة الاحكام على الاستبراء  
 دون الحكم لان الحكمه وهي فراغ الرحم لا يمكن الاطلاع عليها تحقرا  
 الشغل فيجب تحقيق السبب عند توهم شغل كذا في التبيين ومن ملك  
 امرأه وقت يد استبراء او غيره من وجوه تحصيل كالهيبة والرجوع  
 عنها وتخليق وتخليق والكتابة او عتق العبد او النكاح او الوصية  
 او الميراث او السبي او الفسخ ببيع بعد مقبوض او دفع بجناسه كما في جامع  
 الرموز لان ملكه قائم فلا يمنع من وطئه واخر يقول ملكه على اذا  
 رجعت الابنة او ردت المقتضية او نكحت كمرهونة او عجزت المكاتبة  
 او استغضت الاجارة او نحو ذلك فانه لا استبراء عليه في خلاف  
 كما في محيط وملك الامة اعلم من ان يكون لها ادب بعضا حتى لو اشترى  
 نجب شريكه منها وقد جازت عند هما مرارا تنسب  
 كما في المحضرات ذكره في جامع الرموز يحرم عليه اي على ما لا بد وطئا  
 اي الاخذ ودوا عنه اي دوا على موطنه كالقبلة والمعاينة و  
 النظر في خرجها بشهوة وغيرها لانه ينفذ الى موطنه وعنه عند  
 لا يحرم في المسببة ودوا غيرها كما في الكبرى ذكره في جامع قاله في



وقال بعضهم لا تحرم الدواحي لان الوطن انما حرم لئلا يختلط الممار وبساتينه  
النسب وهذا معدوم في الدواحي ورد بان الوطن حرام لاحتمال وقوعه  
في ملك الغير بان كانت حاملا عند البيع ويبيع البايع الولد فيستردها  
قد طه ما ذق ملك الغير وهذا المعنى موجود في الدواحي قال في  
التبيين والنظر يحرم عليه الدواحي لملكه اذا وطئت بسببه  
وكالمحرم والمعتكف بخلاف حاله الحيض والحكم والاصول فيه ان  
سبب حرمانه حرام الا ان النص ورد في حاله الحيض والحكم  
فيه بعض يحرم لانها يمتدات وقد هي ان علقه لام كان يقبل وهو  
صائم ويصا به نساء وهو حائض انتهى حتى يستبرئ  
اي لما كان الحيض كالملة فيمن يمين كحيض اي بعد الحيض من البايع  
او وكيد فلو وضعت المرأة في يدك عدل حتى ينقض الثمن فيضت  
عنده لم يحتسب منه كالمدة فلا عبرة بحيضه واقعة في الثمن  
سبب الملك كالشراء او في الحائض او بعده قبل الاجارة في  
بيع الفضل او قبل التمتع في البيع فغالب في الرواية كذا ذكره  
في جامع الرموز ثم قال وهذا رواية الاصول وقال الفقيه انه قول  
الطريق فيمنه ان المأجور ومحمد في رواية عن ابي يوسف وعندها  
لا فيه عنده كالمدة والنظم ويستبرئ بشهر تام اي بعد مقبض غيرها  
اي في غير من حيض وهي صغيرة والابنة لقبام شهر مقام  
الحيضة لا باياس يعني ارتفع حيضها قبل الاياس وهي جنس حسنة  
سنة ويستبرئ في سنة من رنفه الحيض كالمدة في حرائر المفتدي في  
وقيل بقدر ثلاثين سنة من رنفه الحيض كالمدة في حرائر المفتدي في  
العدة بثلاثين الشهر عند ابي يوسف كالمدة في النفاية وعند محمد بربعة  
عشر وعنه اي وعشرة ايام في رواية اي عن محمد كالمدة في

في جامع الرموز بنصفها يعني بغيره وخمسة ايام قال في المنع والمفتدي  
عليه قال في المنع لان هذه مدة صلت للنكاح عن شترين هو محرم  
غير كالمدة الكافة وفي جامع الرموز وعليه عمل الناس اليوم كالمدة في حرائر  
هو ارتفع بالناس والا حد ط سنتان كالمدة كالمدة انتهى وفي المنع اذا  
حاضت في اثنتي عشرة بطل الكسراء بالايام لان القدرة على الاصل قبل حصول  
الحق بالبدل بطل حكمه بالبدل كالمدة بالشهر اذا حاضت ذات ارتفع  
حيضها بان حاضرت مدة الشهر وهي من حيض شترين حتى يتبين  
انها ليست بحامل ثم وقع عليها وليس فيه تقدير في الرواية انتهى  
قال في المنع ولو ارتفع حيضها قبل انقضاء ايامه شترين حتى تسنين  
انها غير حامل على ما في الاصول وهذا قول مشهور وقيل قد لها سنتين  
وقال ابو طه في شهر وعن محمد اربعة اشهر وعشرة ايام وعنه  
شهر وعليه عمل الناس اليوم ولو اشترى ستا لا يبيع حيضها يدعى  
مع اول الشهر على ايام كالمدة كالمدة ولو حاضت في اثنا عشر اشهر انتقلت  
الى الحيضة كالمدة وفيه قال كالمدة واجب لو اشترى كغيره عند بعضهم  
للاجتماع على وجوبه كالمدة كالمدة وفيه من الصحابة رضى الله عنهم  
وقال عامة العلماء انه لا يفرق بينه في الوالد انتهى ويستبرئ  
في كالمدة بغيره اي بوضعيه قبل مقبض ولو من الزنا فان وضعت  
قبل مقبض اشترى بعد النفاس خلا قال ابي يوسف كالمدة في الشهر وعنه كذا  
في جامع الرموز ولو وصيته كانت ان يجاريه بكرة او مشربة من امرأة  
قيد لكل آدم من حال طهر بان باعها ابوه او وصيه وكذا حكم ابا بكر  
اي من مال ولده الصغير ذكره في النفاية كالمدة في المنع وعنه ابي يوسف ان الكسراء  
لا يجب اذا كانت بكرة لان رجها فارغة كالمدة في المطلقة قبل مدخول لا يجب  
العدة ومن ان يدوم الكسراء بنة الكسراء رجها قد يشترط بدون







اي يقول ان يوطى ان علم عدم الوطى من الملاء الا ان يعلم ان علم  
 المشتري عدم وطى بايعها في الطهر الذي وجد فيه الملاء وبالثاني يعني  
 اخذ بقول المحرر ان احتمل ان يوطى بايعها في هذا الطهر والوجهما بيننا  
 في الحنفية من بما بين قال في شرح الوفاية واخذ بهذا التفصيل  
 وفي شرح الغرر وبه يفهم وقبل التفصيل قول المحرر اما عندهما  
 فالحيلة بتابع مطلقا في كلالة وانما قيد بعدم الوطى لانه لو  
 وطىها فيه لم يجز ان يحتمل القول عليه الصلوة والسلام لا يحل له عليه  
 يؤمنان بالله واليوم الآخران بحتمه امراته في طهر واحد كلاله  
 النجس فلو وطى في كمين لم يكره الحيلة كلاله جامع الرموز قال  
 المصنف في فتاواه في كتاب كمين فتاواه ذهب علماء ان كل حيلة  
 يحتمل بها يستخلص بها عن محرم او يتوصل بها الى حلال فهي حيلة  
 وهي منى ما نقل عن الشيخ لا بأس بالحيل فيما يحل فيجوز والآ خلاف الاصل  
 في جواز هذا النوع قوله وهو وخذ بيدك خفتا فاضرب به ولا  
 تحت الآية فهذا تعليم المخرج لا يوجب عليه سلام عن يمينه ليحضر  
 امراته ما في عود وقد تعلق محمد بهذه الآية مسائل كمين وكلمة  
 لم يتعلق في حيلة قال بعض من يخالف ان حكمه منسوخ وعامة  
 الحكم على انه ليس بمنسوخ وهذا صحيح من المذهب انتهى ثم كبر  
 في بيان تلك الحيلة فقال والحيلة اي في استقاط الاستبراء ان لم يكن  
 تحت اي امراته حرة ان يشترطها ام الامه امراته من سببها  
 قبل بيع كمين يشرها ويقتضيها هكذا ذكره صاحب الهداية قال  
 الزيلعي هذا لا يفيد اذا كانت حرة بعد الشراء لانه بالشراء ينسخ النكاح  
 فيجب الاستبراء بالقبض حكم الشراء وانما يفيد ان لو كانت القبض قبل  
 الشراء كمالا يوجد قبض حكم الشراء بعد فساد النكاح وقال طهبر

الذي عندي بشرط ان يدخل قبل الشراء لان ملك النكاح مفعول عن  
 الشراء منكحة ولا معتدة بخلاف ما اذا دخل بها قبل الشراء لانها  
 تبقى معتدة منه بعد فساد النكاح بكلمة فلا يتردد الاستبراء ذكره  
 قاضيه خان في فتاواه وان كانت تحت امرته حرة  
 فان يشر وجهها البايع قبل البيع او يشر وجهها المشتري بعد البيع قبل  
 الشراء كما بعد الشراء المشتري ان يشر البايع او القبض بلا اي قبض  
 دخول ان يشر المشتري يعني الحيلة ان يشر البايع قبل  
 شراء المشتري ولا يعتمد عليه ان يطلق ثم يشر  
 المشتري ثم يطلق الزوج فانه لا يجب الاستبراء لانه  
 ارشدي منكحة مغيرة ولا يحل وطى فلا يشترط او هذه حيلة لدفع ان  
 يشر المشتري قبل قبض ذلك الرجل ثم يطلقها اي يطلقها ثم يطلق  
 الزوج فان الشراء يجب بعد قبض الزوج لا يحل وطى الزوج بعد  
 فاذا حل بعد طلاق الزوج لم يوجد حدود المكة حتى لانه عند وجود  
 السب وهو مستحبات المكة الموكدة بالقبض اذا لم يكن فرجا حلالا  
 له لا يجب عليه الاستبراء وان حل بعد ذلك لان المعتبر اوان وجود السب  
 كما اذا كانت معتدة الفرية فلهذا لا يفي في البيع قال في حيلة  
 التي ذكرت في الذخيرة سهل كمين وهي ان الرجل اذا اشترى امه  
 ولايتها ثم نسخ الكفارة برضاها جاز للمولى الوطى ولا استبراء  
 عليه انتهى ولعل وجهه ان بالكفارة خرجت عنها يد السيد  
 حيث صارت حرة وصارت احق بانكاحها فصار للملك قدرا بالكفارة  
 ثم تجدد بالتبني وكذا لم يجد فرجا ملك الرقبة حقيقة فلم يوجد  
 السب بموجب للاستبراء كما اذا رجعت الابنة وحاص ذلك الامه  
 اذا لم يخرج من ملك المولى ولكنها خرجت من يده ثم علوت اليه





واجب الاستبراء ومن نكح برذلهما اذا كانت انت لم تحتر وتزوت  
 الى الرق لا يلزم شي من الاستبراء والاحتياط لخطا الشفعة قد تقدم  
 في كتاب الشفعة والاحتياط لخطا الزكوة رجله ما تادهم اراد  
 ان لا يلزم الزكوة ان يتصدق بدرهم قبل تمام كحول او يهب لانه  
 الصغير ذكره محمد الحيلة لاحتياطها ولم يذكره ابو يوسف ومالك بخنا  
 اخذوا بقول محمد دفعا للضرر عن الفقهاء فان الرجل اذا كان لم  
 سائمة لا يعجز ان يستدل قبل تمام كحول بخمس او بخلاف جنسها  
 فيقطع حكم كحول او يهب النكاح من بشي ثم يرجع بعد  
 كحول وكذا في كل سنة فيؤدى الى ضرر صغيرا واما في هبة امرأة  
 حامل فريدها ان تهب بمهر لزوجه على انها ماتت في نفسها  
 كان الزوج بريئا وان عاشت كان مهر لها فالحيلة ان تشتري  
 من الزوج شيئا قبل المنة بماله من مهر ولا تنظر الى ذلك شيئا  
 فان ماتت فقد برى الزوج وان برأت ردت ميثا بالخيار فيعود  
 بمهر عازوجهما قالوا وهكذا فيمن اراد ان يغيب ولم على اخرين  
 يريد ان يكون الغرم بريئا ان لم يقد وان عادا خذلهما فالحيلة  
 ان يشتري من الغرم شيئا ويضعه على يد عدل ان عاد يرد به بخلاف  
 الرتبة فيعود مديون وان مات لزم الدين البيع وبرى مديون واما  
 في اقرار مريضه لوارثه لا يصح فالحيلة في ذلك حتى يحصل هذا الوارث  
 الى دينه ان يقر المريض بالدين لاجنبه بيقع به فيقول لاجنبه ليس  
 هو واما لو اقر ذلك فلان فهذه الحيلة انما تتأخر على قولنا  
 واما عندئذ فلا تنادي ان عنده لا يصح هذا الاقرار والحيلة هي  
 تتأخر على قول من ان يقر المريض لاجنبه ويا مره ان يعطيه دينه  
 الى الوارث وان قال لاجنبه اخاف ان يخلقه بها كرم ان هذا الدين

الحيل

واجب

واجب الاستبراء ما اراد منه ولا من يرضى عنه ما يستلزم عليه  
 غرض وميث فلا يجوز ان اخلت فالحيلة في ذلك ان يقر المريض هذا  
 الاجنبه حتى يبيع عينا من اعيان ماله يعني مال الاجنبه من الوارث  
 بالدين فاذا باعه صار الدين لاجنبه واما في الايمان فلوا اراد ان يدر  
 عبده ويجوز بيعه فانه يقول اذا كنت وانت في ملكي فانت حر فانه  
 يجوز وانما يتحقق هكذا رواه حسن بن الزبير عن ابيه ان بيعه  
 جائز حلف بالطلاق لا ينفق عليها فالحيلة ان يهبها دراهم  
 فيشقق على نفسها لا يملك لانه ما انفق عليها وكذا ان ذهب لها  
 حائضا تستقل او اجرة منها بشي يسير تسئل شيخ الاسلام ابو  
 حنيفة عن امرأتان طليبت احدهما منه طلاق صاحبتهما  
 وصعبت قال يستزوي امرأة اخرى باسم صاحبتهما ثم يقول طلقت  
 امرأتك فلانة ويخبر به الزوجا ووجه اخر ان يكتسب من تلك المرأة  
 وهم ايسر على كذا اليسرى ويسير سيدة يعني الى المكتوب ويقول  
 طلقت فلانة هذه بنت فلان قالوا سمعت مثل هذا في حلف  
 اما قاضي اياه ان مكاتبه عصره لا يخلو لونه ولا يخرجون عليه  
 فكتب مكاتبه اليسرى اسم مكاتبات وكان يقول لا خائف هذا فانه  
 ولا يخرج عليه وكان يسير الى يساره واذا اضطر الى الحلف بطلاق  
 مكاتبه فيقول ان يطلق امرأته طلقه بائنة ثم يقول لى امرأته لى امرأتى  
 فالى مكاتبات فعلت كذا ولا ينوي امرأته مطلقه فلا تطلق ووجه  
 اخر ان كان لى امرأتين اليها فيعاقبا قبل ان يذهب للمكاتب ثم يذهب  
 ويقول منذ فارقت بطن منى ما فعلت عند المغفر ذكره الحسن في  
 فتاواه وغلاة المصنفين في حيل سراجية اذا صلى الظهر  
 اربعا فاقبعت في مجلس مسجد فالحيلة يعني في ادراك فضيلة الجماعة



ان لا تجلس على رأس الرابطة حتى ينقلب الرابطة غلما ويحل مع الامام  
 نذر صوم شهر من متتابعين وصام رجب وشعبان فاذا سجدت  
 نقص يوما فالحكمة ان يسافر مدة السفر فينوي اليوم الاول من  
 رمضان عن نذره اذا خاف ان لا يؤدي الزكوة يجب ان يقرب  
 قبل تمام حلول من يشق به وسلمه اليه ثم يستوهبه منه وقد تقدم  
 انه مكره على ما عليه المفتون ان يودي الفدية عن صوم ابيه  
 او هلونه وهو فدية فان يعطى من ماله من كسبه فيستوهبه منه  
 ثم يعطيه الى ان يتم ارادته فيكون له ان يستعير حرم في طريقه  
 يزوجه بها من غير نكاح فلا يعلم العبد ذلك خلف امره  
 ان لا يشترط جرها فزوجها ففوتها فاجرها ففوتها كسرها لم يمت  
 حلق لا يمتلئ فلا يمتلئها اجبة وقد بدل الحلق الى الزدج لم يمت  
 قال لامرأة ان لم اطلقك اليوم ثلاثا فانت حالق ثلاثا فالحكمة  
 ان يقول لها انت حالق ثلاثا علي كذا ولا تقبل المرأة فلا تنفك لطلاق  
 في رواية عن الامام وبه يفتي حلق امرأته باسما وانما فالسبيل ان  
 تطلق امرأة بيتا فيه زوجه مختلعة فيقال للزوج انك تزوجه  
 امرأته وهي هذه الدار فيقول الزدج ليست لي امرأة في  
 هذه الدار فيقال كل امرأة لك في هذه الدار فهي حالق بين  
 فاذا حلق بشر فاخذت ان يجعل حجر في القدر ويضع البيض فيه  
 حلق بثلاث طلاقات ان لا يشتم ثلاثا فالحكمة ان يظلمها واحدة  
 ويدعها حتى تنقضي عدتها ثم يكلم ثم يشترط حلق ان لا يدخل  
 دار فون فالحكمة انه اذا انتهى الى الباب يحول مرفوعا ويدخل  
 الدار فكما اراد ان يخرج يدخل يفعل هكذا فونه لغيره فقال  
 رجل ان ائتمنا فامرأته كذا وقال اخر ان طرحتها ففوت كذا

فالحكمة ان يطرح بعضها وياكل بعضها اذ اخذ انسان من فيه بغير  
 امره قال لامرأة ان قربتك السنة فانت حالق ثلاثا فالحكمة ان  
 يشترها اربعة اشهر حتى تبين منه تطلعه ويملك ثمانية اشهر تمت  
 السنة ثم يشترها قال ان فدت كذا ففوت كذا ففوت كذا ففوت كذا  
 فالحكمة ان يجب ذلك كله من يشق به وسلم ثم يستوهبه اراد ان  
 يكانها جارية لم يوطئها فانه يهبها لاسمها لابن الصغير ثم يشترها  
 ان لم يكن تحت حرة ويكون اولاده احرار اجماعة دخلوا على رجل اخذوا  
 امواله وحلقوه ان لا يجزئ اسمهم فالحكمة ان يقال له نكح عليك  
 اسمهم فمن ليس سارق اذا سألناك فولاوا اذا اشتبهت الى اسراف  
 كما فاسكت او قلا اقل لا يظن لار فلا يمتلئ حلق لا يمتلئ هذه الدار  
 وهو كائنها ويشق عليه تقصير ما في بيعه مما في من يشق به  
 ويخرج بغيره وامه لا يشترى المائة منه ففوت تيسر عليه التحويل  
 حلق يعصم حرة راس شهر ولا تيسر عليه ذلك فالسبيل ان يبيع  
 منه شيئا بذلك الذي قال الطالب ان لم اخذ منك حق عدلا فامرأته  
 كذا وقال الاخر ان اعطيت ففوت حرة فالسبيل ان يمنح المطلوب  
 فيمنح الطالب وياخذ منه جبرا قال لها وديها شراب ان شربت اوجب  
 او اعطيت غيرك فانت كذا فالحكمة ان ترسوفيه ثوبا يشق الشراب  
 حلق ان لا ينفق على امرأته فالحكمة ان يواجر نفسه ويترها ويكتب  
 لها اراد ان يبيع نذر الكرم مع عا وهو لم يبيع فالسبيل ان يبيع  
 الكل منه ثم يبيع البيعة النصف حلق لا يبيع هذه جارية ولا  
 يهبها ببيع النصف بل لمن يهب النصف لم يمت الوكيل بشره في  
 بيعته بمن معين اذا اراد ان يشتر نفسه فالحكمة ان يربد في  
 غمته فيك قبل اذ يفراسا لا يشتره والوكيل بالبيع اراد ان يشتر



ذلك الشيء لنفسه فالتسبيل ان يبيعه من يشق به ثم يشتريه الوكيل  
 بالبيع اراد ان يكون العهدة على غيره فانه يأمر غيره فيبيع كحضرة  
 الوكيل الاول فيجوز ويكون العهدة على الثاني اشترى انا فضة من  
 بدراهم وليس معه الا قليل درهم فاراد ان يشتريها ولا يبطر فاحسب  
 ان ينقد ما عنده ثم يستقرض منه ثم ينقد ثم يستقرض هكذا الى  
 تمام المثل ومثل هذا يفعل في السلم استقرض من رجل عشرة دراهم  
 فلم يرغب الا بزوج درهمين فاحسبته فبدان يشتري ما يساوي فلما  
 بذرهما وبسقرض منه عشرة حيلة اثبات الدين على الغائب  
 ان يعمل للثالب رجل عن الغائب فيخبره هو ثم انه يقدم الكفيل الى القاضي  
 فيقول ان له على فلان الغائب كذا وان هذا عنه كفيل فيقول الكفيل  
 اني كلفت عنه لكن لا ادري للمدعي على الاخير ديناً ام لا فيقيم المدعي  
 البينة على ذلك فيقضي له القاضي على الغائب ثم ان يبرأ الكفيل  
 قال ابو الليث من اراد بالحيلة الهرب من محرم فلا بأس به اصله  
 قوله صلى الله عليه وسلم لرجل يشتري صاعاً من تمر بما عين  
 اريت هلا بعت تمرًا بسلعة ثم ابتعت بسلعة الطل من السراجية  
 وتما به يطلب منها ومن ملكه اثنتين لا يجتمعان الحيلة حال من اثنتين  
 لا حصة لهما كما تجوز اثنتين او بنت واحدتها او رضا عنه فلم اى  
 للمالك وطع احدهما ودوا عيه اى دواى الوطع كالنقطة والمس  
 والنظر الى فرجها بشهوة وكذا فقد يعنى لا يجوز ذلك لاخرى فان  
 وطعها اى مما لا لا متين المذكورين او فعل بهما شي من الدواى  
 كالنظر الى الفرج او التقبير او المس بشهوة حرم عليه اى على المالك  
 الاثنتين وحرم دوا عيه حتى يحرم بالتشديد احدهما يعنى حتى يحرم  
 فرج الاخرى بالاخراج من ملكه كالاغتاف والبيع لادبها او الهبة

او الكتابة او النكاح على الصحيح وحل وطهر الاخرى بالدواى لكن الحجب  
 ان لا يسهل حتى تمنع حيلة على المحرم بالاخراج عن الملك ذكره في جامع  
 الرموز ثم قال لده هذا حديث انما لا يستحب الحجب ومنها ما اذا اراد ان  
 يبيع جاريتيه ومنها ما اذا تزوج بها فان الحجب لا يبطرها الا بعد  
 الاستبراء وقبل هذا عنده واما عند محمد فلا بأس والا بعد الاستبراء وكذا  
 الجوز في امر الولد والمهتر اذا زوجه قبل العتق ومنها ما اذا اراد  
 البتة او امتن ان تزوجه ولم يجز ولو جعلت لا بأس حتى تمنع محرم ومنها  
 اذا تزوجه باخت امرأة او بنتها او خالتها او بنت اخيها او اختها  
 بلا شبهة فان الافضل ان لا يسهل امراته حتى يستبراء منهن فيحسب فلو  
 زنى بشبهة وجب عليها العدة فلا بأس امراته حتى تنقضي عدة محرميه  
 ما اذا اراد امرأة تزوجه ثم تزوجه فالافضل ان يستبرأ وهذا عنده و  
 اما عند محمد فلا بأس الا بعد الاستبراء انتهى وانما وطعها مع دوا عيهما  
 لان الجيم بينهما نكاحا او وطعا لا يجوز لاطلاق قوله تعالى وان يجتمعا  
 بدة الاخير والاولى الجيم بينهما وطعا وعقدا فانه معطوف على المحرمات  
 وطعا وعقدا ولا يباح من بقوله تعالى او ما ملكك ايما لكم لان الترجيع  
 للمحرم روى ذلك عن علي رضي الله عنه حيد سئل عنها فقال  
 حرمتها اية واحتمتها اية ففعل الاثنتين ثم قال الحكم للمحرم كذا ذكره  
 في التبيين وفيه من لا يجوز بيع بينهما في الدواى لانها بمنزلة الدواى  
 لاحشاء هاليله ولكل امرأتين ولا يجوز بيع بينهما نكاحا فها بمنزلة  
 الاختيار **فصل** في احكام البيع اخر فصل في بيع من فطر الله  
 والكره والفسد الدواى لان ان نكح الاختال متصل ببدن النساء وما  
 كان كثر انكح الاختال فحق بالتقدم بكرة بيع العذرة بفتح العبد وكسر  
 الدال وهى ربيع الادنى خالصة وكذا بيع للملك الغنل من الادنى



كأنه والظفر فانه جزء الاذن وكذا وجب دفعه كما في الترتيب ذكره في  
جامع الرموز وجاز اي يسعها لو كانت مخلوطة اي رجا دوزاب غالب  
عليها في الصحيح وقال الشيخ لا يجوز لان يمس العين فلم تكن مالا لا القدرة  
ولم انه مال ينشعب به وقد قيل للفقهاء السريين وانهم يفتون في الاراضي  
لاستكثر الربيع من غير ثمن من السلف بخلاف القدرة لان الانتفاع  
بها لم يرد في العادة وانما ينشعب بها اذا كانت مخلوطة برمان او تراب عكس  
غالب عليها وجاز بيع السريين بالكر معرب سريين بالفتح وهو  
الربيع لان ينشعب به لان يلية في الارض لاستكثر الربيع وكان مالا وقال  
الشيخ في المحرر لان يمس العين فاشبه القدرة وبه قال ما كذا احمد كذا في  
مهم ويكره بيع خاتم الحديد والصخر وعده كما في القصة والانتفاع  
كالبس وما جاز بيعه جاز انتفاعه وما لا فلا قال الزيلعي وصححه  
عن ابيه ان الانتفاع بالقدرة الكاملة جائز ومثله في رخص الخياط  
ومن رأى جارية رجل مع آخر يبيعها اي يبيع الاخر لجارية قالوا اي الاخر  
ولكن صاحبها اي صاحب الجارية به اي بالبيع بين ومن علم بجارية  
انها لرجل فرائي اخر يبيعها وقاله لئن صاحبها يبيعها اذ قال ان يبيها  
منه اي من صاحبها او قال وجهها الى او تصدق بها على وقع في قلبه اي  
الرائي صدق في قوله او قلته او استثنى منها او وجب له  
او تصدق حل له اي للرائي المصدق له ذلك شراءها اي تلك الجارية منه  
اي من الاخر ووطئ فانه اجزئ بغير صحيح ولا منازع لم وقد الواحد  
في العامة متبول على اي وصف كان على ما مر قد يصدق ووقع في قلبه  
صدق لان لو كان اكبر رائد ان كاذب لا ينشعب له ان يبيع من يبيع من  
ذلك لان اكبر الراي يقيم مقام البعثة ذكره في الهداية ثم قال وكذا  
اذا لم يعلم انها لغلات ولكن اخره صاحب اليد انها لغلات

ولكن اخره صاحب اليد انها لغلات وانما وكله يبيعها او قال استثنى منها  
منه والمحرر ثقة في قوله وان لم يكن ثقة يعتبر اكثر الراي لان اخباره حجة  
في حقه وان لم يكن بخبره صاحب اليد يفتي فان كان عرفها للاول  
لم يفتي حتى يعلم انتقالها الى ملكه لان يد الاول دليل حكمه وان كان  
لا يعرف ذلك له ان يبيها وان كان ذو اليد فاستقلان يد الثاني  
دليل الحكمه في حق الفاسق والعدالة ولم يرضه معارض ولا معتبر  
بكثر الراي عنده وجود الدليل الخط الا ان يكون مثله لا يمكنه مثله ذلك  
في يستحب له ان يبيها وحيث هذا لو اشترها برخصه يكون في سعة  
من ذلك لا يعمده الدليل الشرعي وان كان الذي اتاه بها عبد او امة  
لم يقبلها ولم يبيها حتى يسأل لان المملوك لا يملك ولا يبيع ولا يفتي  
فيعلم ان الملك فيه لغيره فان اجران معناه اذن وهو ثقة في قوله  
لم يكن ثقة يعتبر اكثر الراي وان لم يكن له رأى لم يبيها لقيامها بغير  
فلا بد من دليل ولو ان امرأة اجرها ثقة ان زوجها الغائب مات  
عنها او طلقها ثلثا اذ كان غير ثقة وانها يكتسب من زوجها  
بطلاقها ولا تدرى ان كتابه ام لا الا ان اكثر رايتها انها احق بغيره بعد  
التوكيد فلا بأس بان تعتد علمه بشرائه لان الفاعل جاري ولا منازع لم  
وكذا لو كانت لرجل طلقه زوجها اذ انقضت عدتي فلا بأس بان يبيها زوجها  
وتماخذه يعرف في الهداية وفي البرزلية دخل على قوم مسلميه ياكلون  
فاخره واحد بالكل والاخر بالحمة ان في جانب عدل وفي اخر غير عدل  
رجح العدل ولو في كل جانب غير عدل عمل بغالب الراي وان لم يترجم  
جانب فلا يصلح في تناوله ولو في جانب عدل وفي اخر عدلان  
فهما اولى ولو في جانب عدلان حران وفي اخر عدلان عبادان فالحران  
اولى ولو في جانب عدل حران وفي اخر عدل عبد عبد اكثر الراي المساواة



الحرم العبد الدانات ولوان في كل جانب عدلان حران عمل بانثر  
الرأي وان لم يترج الرأي ربح الترحيم انتهى وقد مر بعض ما يتعلق  
بهذا في فصل الكسب وتام هذا البحث بطلب في استحقاق البزازة ويجوز  
بيع بناء بيوت مكة لانه ملك لمن بناه لا ترى انه لو بنى في بيت الكساج  
او في الوقت صار ابناء على له وجاز له بيعه كذا في المسني ويكره بيع ارضها  
اي مكة واجارتها في حكمه وغيره عن ابي حنيفة خلا قالهما يعني وقال  
ابو يوسف ومحمد جاز بيع ارض مكة وقوله رواية عن الامام يعني احدى  
الروايتين عن ابي حنيفة لان ارضها ملكه لا يملكها لظهور اثار ملكه فيها  
وهو الا حوط وهو الا حنطا ص بها شرعا وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم  
هل تزلزلنا عقيل من ربيع دليل على ان ارضها ملكه وتقبل الانتقال  
من ملكه ملك وقد تفرقت الناس ببيع ارضها والادرات فيها  
من غير كبر وهو اقوى ابي حنيفة ولا يبيح بيعه صلى الله تعالى عليه وسلم من  
اكل اجور ارض مكة فلانما اكل الربوا لانها وقف فليل عليه السلام  
فيمنع مكة في البزازة ولان ارضه مكة كانت تدعى ارضي في زمن  
النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وزمن خلفه من بعده السواب ومرة  
احتاج اليها سكن ومن استغنى عنها يمكن غيره فيها كذا ذكره في  
المنع ثم قال وقد قدمنا في السقف ان الفتوى على صحة بيع ارض  
مكة ووجوب الشفعة فيها قلت وفي الرمز ذكر ما ذكرناه من عدم  
الكراهة في بيع ارض مكة ثم قال وفيه قال وفيه قال في المحقق في  
فتاواه رجل يبيع التوبة في مسجد الجاهل لا يكره وبيع الصفا وغيره  
كذا انتهى ويكره الاحتكار وهو مصدر اخترت الشيء اذا  
جمعت وجسمته والاسم المحركة بضم هاء في الاختيار قال في جامع  
الربيع الاحتكار لغة احباس الشيء انتظار الغلبة وشرعا اشتراء

الحكام وكفوه وجسمه الغلاء اربعين يوما وقيل شهر او قبل  
وقيل اكثر من سنة وهذه كمقادير لبيع والتخزين لا لائم فانه  
ينفاذ بقدر جس انتهى انتهى في اقوات الادمين كالم  
وكفوه واقوات البهايم كالشعر والبن والقت ببلد بصر  
اي الا حنطا ربا هذه اي باهل البلد لانه يتعلق به حق العامة وتقدم  
صلى الله تعالى عليه وسلم الجاهل بمرزوق والمحقق لم يرد كذا في المسني  
قال في الاختيار والا حنطا ران يبتاعه ما من كسر او من  
مكان تجلب حكمه كالمحصر ويجب له وقت الغلاء وشرط ان  
يكون محصرا بضره الا حنطا رحتي لو كان محصرا لا يضر باهل  
فليس محصرا لانه ليس ملكه ولا ضرر فيه لغيره وشرط بعضهم  
الشراء في وقت الغلاء ينظر في ابداء الغلاء والكل مكروه قال  
وفي هذا التفصيل تلج تجلب له لانه عليه السلام نهى عنه والاصح  
في ذلك قوله عليه السلام ومن يرد فيه باحدا بظلم نذقم من عذاب  
اليم قال عمر رضي الله تعالى عنه لا تخشك والحكام بمكة فانه احاد  
وما روى ابن عمر رضي الله تعالى عنه انه صلى الله تعالى عليه وسلم قال  
الجاهل بمرزوق قد محصرا لم يرد في رواية محرم وعنه صلى الله  
تعالى عليه وسلم انه قال من احتكر شيئا ما اربى عليه يوما فقد برك  
من الله تعالى وبرى الله تعالى عنه وروى عمر عن النبي صلى الله تعالى  
عليه وسلم انه قال من احتكر شيئا لم يربح شيئا منهم ضرب الله تعالى  
بالجذام والافلاس انتهى وراى في المنع ولان في الامتاع عن  
البيع تنقيف الاد عليهم فيكره انتهى قالوا احد الاحكام  
ان يكون في مدة طويلة وهي شهر واما قدومه وسياته تمامه  
وعند ابي يوسف يكره الاحتكار في كل ما يضر احتكاره اي



اى جسم بالعامه ولو كان ذهابا او فطما او شوباد فعا للضرر  
 عنهم قال في المنع وتخصيص الاحتكار بالاقوات قولهم وقال  
 ابو يوسف كلما ضرب جسم بالعامه فهو احتكار وان كان  
 شيئا او دراهم ويؤخذ ذلك عن محمد بن قال الاحتكار في الشئ  
 ثم الاحتكار انما يكون اذا طالت المدة وقدرها بما رغب  
 يوما وقيل بالشهر وقيل ضرب المدة للمعاينة في الدنيا واما الاثم  
 فما صلوان فمرت المدة انتهى واذا رفع اليه الحاكم حاله فحكم  
 امره اى امر المحتكر انما يحكم ببيع ما يفضل عن حاجته بغير  
 بيع ما فضل من قوته وقوت اهله فان امتنع اى عن بيع  
 ما فضل باى اى احكامه عليه حكمه بغير رضاه وفاقا على  
 الصحيح لا في المنع وقيل لا يبيع عند المدة لانه لا يرى الاحتكار على  
 امره انما يبيع ما يريه في بيع ما له المديون قال  
 في شرحه وابعده لانه لا يرى بيع ما له المديون جبرا لكن  
 اجازة هنا دفعا للضرر عام كالبحر على الطبيب لجاهل انتهى  
 قال في المنع وهو الصحيح قال اصحابنا اذا خاف الامام على اهل  
 بلدة الهلاك اخذ الحكم من المحتكر ورفق عليهم فاذا  
 وجدوا سعة ردوا ملكه قال في هذا ليس بحرج وانما هو للضرورة  
 ومن اضطر الى مال غيره وخاف الهلاك جاز له تناوله  
 بغير رضا المحتكر وقيل اذا رفع اليه اول مرة نهاه عن  
 الاحتكار فان رفع اليه ثانيا جسه وعزره بما يرى رجلا  
 له ودفعا للضرر عن الناس قال محمد اجبر المحتكر على بيع  
 ما احتكره او لا اسره ويقال له بيع كذا ببيع الناس  
 وبن يادى يتعاجل في ملكها ولا اتكره ببيع باكثر ذكره في

الاحكام

الاختيار قال في الاصل في ذلك ما روى ان السرخس بالمدنية  
 فقالوا يا رسول الله لو سرت فقال ان الله لا يحب السارق وان  
 السجرة تقدر الثمن وانما نوح حجر وقد اخذوا جرههم على ابيع  
 يحكم على جرههم اما لما فيه من مصلحة العامة او بناء على  
 قولهم في الاحتكار انتهى وسيأتي تمام احوال البصر ولا احتكار  
 في غلة ضيعته اى ارضه لانه لا يملك حقها لم يتعلق به حق العامة  
 ولا احتكار فيها جلد اى جلد المالك بل هو من بلد اخر يملكه  
 ولا يكون محتكرا بحسب غلة ارضه ومجوده من بلد اخر عند المدة  
 لان له ان لا يبيع فله ان لا يبيع ولا يزوج وعند المدة  
 يكره بغيره بغيره جسه فيما جلد ايضا لعدم النهي وكذا يكره  
 عند محمد ان كان يملك من مصر عا دة بغيره اذا اشتراه  
 من موضع يملك منه الى مصر في الغالب بان كان المملوك  
 منه قريبا من مصر وهو محتكر لتعلق حق العامة به لان البعد  
 القريب منه مصر يكون كذا ثم يتعلق به حق العامة  
 والبعيد ليس كذلك قال في البيزارة وكذا الخلاف في الغافل  
 عن زراعته ويجوز بيع العمرى عصر الغنم ما يشترط  
 حيا اى من خمار يعمل الخمر لان المعصية لا تقدم بعينه اذ يحرم  
 العصر عار عن المعصية وانما يلحقه الفاء بعد تفرقه بخلاف  
 بيع امرئ من يلو ط ب وبيع سلا من اهل الفتنة في ايام  
 الفتنة لان المعصية تقع بعينه فان بعينه له لا يغير  
 قيمة البعوت بان مراد منه الجوس لا الحسام اما ببيع من  
 الحسام فيكره وفي سلا الدوايح لا بأس ببيع من الجوس  
 واهل الذمة لان المعصية لا تقام بعين العصر بل بعد تفرقه



كذلك هي فيكون المراءى من اتخاذ الجسد واهل الذمة لا المسلم الذي  
يتخذ خيرا للبيع فان بيعه بطي فيكون بيعه امانة على المعصية وقد  
تبعنا عنه فلا يجوز ولم يذكر له خلافا في هذه المسئلة وذكره قاضي  
والعسكريين من فضل الاستدشون اخلافا حيث قال لا بأس ببيع  
كرم وعصب وعصير من يتخذ خرا عنده في ذكره ذلك عندها  
وقيل انما لا يكره بيع العصير من يتخذ خرا عنده في اذا باعه  
من ربي يمين لا يكره به مسلم بذلك ضمن فان ابتاعه مسلم  
بذلك ضمن يكره عنده في ايضا فلا فضل ان لا يبيع العصير  
وغیره من يعلم انه من يتخذ خرا انتهى ولو باع مسلم خرا وقبض  
الضمن وعليه دين واوثة دينه من ثمنها اي المكره لرب الدين  
يعني اذا كان مسلما اخذه اي ضمن من لاته المكره لرب الدين  
متقدم في حق المسلم فيحق ضمن على مكره لرب الدين ولم يحل له اخذه  
كذلك في بيع الجوز وان كان المدين اي الذي باع المكره لرب الدين  
رب الدين اخذه من لاته متقدم في حق الذي فله المثل فله  
الاخذ منه فغير اجر نفسه من كافر يعصر له العلف فيتخذ المكره  
يكره ذلك لان النبي صلى الله عليه وسلم لعن الفاحش ولو ان مسلما  
اجر نفسه ليعمل في الكنية وسيرها لا بأس به لانه معصية في عين  
العدو ذكره في البيع ثم قال قالوا لا يبيع ان يوجر نفسه منهم ويطلب  
الدين الرزق من عمل اخر وفي الاختيار ومن عمل اخر الرزق من  
له الاجر عنده في وقالوا يكره لانه امانة وفي حديث لعن الله  
في كسر عكر وعد منهم حاملها وله ان المعصية شرها وليس  
من ضرورتها بل هو فعل فاعلها اختيار ومحمد قد يدك فكل بعدد  
المعصية حتى لو حملها لغيره فلا يخلها جاز وعلى هذا الخلاف

اذا اجر يتخذ بيت نار او بيعة او كنيسة في السواد ولهما ان  
اعانة على المعصية وله ان العقد ورد على منفعة البيت حتى وجب  
الاجرة بالنسبة وليس بمعصية والمعصية فعل المتاجر وهو الاختار  
في ذلك انتهى وفرق بين الملبس والحلال فقبل الحلال ما لا خطر فيه و  
الملبس ما لا حذر فيه وقبل الحلال ما لا يقول العلماء انه لا يحل والملبس الذي  
ما لا يقول الحكماء انه لا يحل وقبل الحلال ما افتان المنع انه مباح والملبس  
ما افتان وقبله انه ليس فيه جناح كذا في شر في النفاية ويكره التسعير  
لقوله صلى الله عليه وسلم لا تسعروا فان الله تعالى هو لمسه القابض  
اباسط الرزق ذكره في البيع الا اذا تعدى اي يتجاوز الحد ارباب الطعان  
في القليلة تعديا فاحكاما ويجوز انهم عن صيانة جودهم الا بالاسم  
فلا بأس به يعني فيجوز بمشورة اهل التجارة اي اهل النظر ولا يبعد  
بغيره فاحكاما في بيعه ولا يبيع للمسلم ان يتوضا للسر الا اذا كان  
فيه ضرر للعامة بان يبيع قريبا من حائنه ما يشتره بخفية فيمنع منه  
ويقدر له السر مشورة مع اهل البصيرة وفي الهداية من باع منهم  
بما قدره الامام صح لانه غير مكره على البيع وفي المحيط وشره المختار  
البايع اذا خاف ان يضرب الامام ان نقص من سوره لا يحل ما باعه  
لانه في معنى المكره والحيلة فيه ان يقول بغيره بما يحب في باي شيء باع  
يحل ولو اطلع اهل بلدة على سر الخبز والقم وشاع ذلك فالمشركي  
اذا وجد جميع ما قصا منه له ذلك انما يرجع على البايع بالنقصان  
لان المعروف كالشرط في التبيين قال وفيه من ان يرجع عليه  
بالنقصان في الخبز دون اللحم لان سر الخبز يظهر عادة في البلدان  
وسر اللحم لا يظهر الا نادرا فيكون شارحا في الخبز مقدارا معينا باعنا  
العامة دون اللحم انتهى وان تعدى على السر وباعه بغيره فموجب



ولا يبطر بيده وجره عليه وهو غير جائز عند ابي 2 وكذا عندهما  
 اذا جرح على قدم مجهولين الا ان يكون على قدم باعيا نهم فيجوز  
 عليهم كذا ذكره ابي حنيفة في شدة الموقاة انتهى في التبرأة وتلقى الركبا  
 ابن ابي حنيفة هو البعد بكرة والآلا اذ لم يلبس شعر على الورد فان لبس كره  
 مطلقا جاء صبي الى بقا لبحر او فليس يشتري ما يشتفع به في البيت كالحمل  
 وكفه له البيع وان طلب بالبحر جوزا او فتقا او كفه مما يخص  
 الجبة الا فضل ان لا يبيع حتى يسأل عن اذن وليه انتهى ويجوز شراء  
 ما لا بد للطفر اي الصغير منه كالنفقة والكسوة والبيجار النظر وكفه  
 ويبيع ذلك اي يبيع ما لا بد منه ايضا للصغير لاجزاء الطفر وعنه  
 وانه وملتقط الطفر اي ويجوز ذلك الملتقط الصغير ان هو اى ان  
 كان الطفر في جرحه وهو بفتح الجاء المهملة وكسرها قالوا فلان  
 لبحر فلان اى في جهة وكفه ومنقعه وانما جائز ذلك دفعا للضرر  
 عنهم وتوجره اى مطهر اى فقط ينجى جازا جازة لا تلا بوجه  
 العهر ولا اله الملتقط والا لا قال في الفتح وهذه رواية جامع الصغير وفي  
 رواية القدوري يجوز ان يوجره الملتقط ويسلم ان في صناعة دهن  
 اقرب لان فيه نفعا محتمل للصغير وهو الاجر وفي فوائد ما صاحب الحيط  
 اذا جرب الاباد جردا وانما في الصغير في حمل من الاعمال قبل انما يجوز  
 اذا كانت الاجارة ولو بالاقبل وذكر في التائفة في كتاب الوكالة لابن  
 ابن بدير لولده الصغير وليس له ان يغير ماله وتأويله اذا كان ذلك في قديم  
 خرفة بان دفعه اليه لانه يعلم خرفة ويجزم لانه اما اذا كانت  
 بخلاف ذلك لا يجوز كذا في الفصول العبادية ولو اجر الصغير نفسه لا يبيع  
 لانه ملوك بالضرورة الا اذا فرغ من العمل لانه يخصص نفعا بعد الفراغ  
 فيجب مسمى وهو منظر العبد المحجور عليه اذا جرحه نفسه وان كان

الصغير في يد العهر واجره في لانه من كلفه وهذا عند ابي حنيفة  
 وعند محمد لا يبيع انتهى **فصل في بيع** قال المصنف في فتاواه وفي  
 السراية يبيعه بيع الفلام الا ان يبيع من علم بالذات ولا يبيع من انما من  
 التبرأة والقلنسوة من اليهود با وثورا من الموحدة لغيره وعندهم يبيعه  
 بالعصا عن ابي يوسف لا يبيعه وقال هاشم بن عمار علم بكرة ومن وضع عند حال  
 درهم لا يبيع ما كان بكرة له ذلك لانه ملكه قرصا وجره نفعا وهو انما خذ  
 به ما كان حلالا فلا ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قرص  
 جرة نفعا وينبغي ان يستودع ثمره با خدمة ما كان جرة في لانه لا يرد  
 وليس يرض حتى لو هلك لا يبيع على الاخذ انتهى وفي قاض خات  
 امره ارادت ان تفتح تعديلا ليجب ان يرضى بعد ما كان يبيعه  
 ذكر في بيع الصغير ان ذلك حرام لا يخل وفيها ربح يبيع التعديلا وفي  
 المسجد الجامع التعديلا التورية والايحى والقرات واخذ عليه مالا  
 ويقول ان اوقع التعديلا هذه لا يخل له ذلك المالا لان اخذ المال  
 على الهدية حرام ولو استوجر لغيره كبيت قالوا الا اجر له وكذا لو  
 استوجر لغيره كبيت لغيره واما استوجر لغيره الجرة او لغيره كبيت  
 كان له الاجر قالوا انما لا يجب الاجر لغيره كبيت اذا لم يوجد ثم يخل  
 الجارة بغير اجرة فان وجد جازت الاجارة لان الحمل لا يجب عليه  
 خا فتدولو استوجر لطرب الضلوات كان لله لا يجوز لانه معصية  
 وان كان للغير ووهما فله جاز لانه طاعة وما اخذ لغيره والمطرب  
 ان اخذ بغير شرط يباح له وان اخذ على شرط على صاحبه ان يرد  
 والا يردق به **فصل في المسائل** **الفرق** يجوز للسابقة  
 بالسهم اى بالرمي والكيل والبيع له وهو الراب والاقدم لانهما من  
 حساب الجهاد ويكسبه اليه اقامة هذه الفريضة ولو كانا من



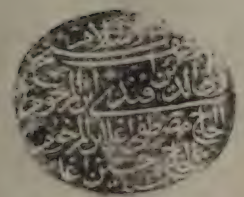
من اسباب فعله منسوب اليه سبحانه اقامته وفي حديث سابق  
رسول الله صلى الله عليه وسلم وابوبكر وعمر رضي الله عنهما  
فسمي رسول الله صلى الله عليه وسلم علي ابوبكر وثلاث عر كذا  
في الاختيار ذكره في المتن ثم قال وعند الثلاثة لا يجوز في الاقدام كذا في  
شرح الصحيح للشيخ قال في الاختيار والاصل فيه حديث انه مريد رضى  
الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا سبق الا في خوف  
او نضل او حار او مراد بالخوف الا بالوالد والرجل والرجل والرجل  
والرجل والرجل والرجل قال كانت المسابقة بين ابي بكر  
الله صلى الله عليه وسلم علي بن ابي طالب والرجل وكانت القضاة  
تأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تسبق في اعراسه على قعود  
تسبقها تسبق ذلك على السيرة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ما رجع الله في شيء الا اذ ضم وعن النبي صلى الله عليه وسلم لا  
تحمي الكفاية شيئا مع الملاهي سوى النصال والرهات اي الرمي  
ومسابقة انتهى فان شرط في اي مسابقة جعل بضم الجيم وسكون  
العين المال يقال بالتركي اياك ترى من احد الجاهلين بان يقول  
احدهما لصاحبه ان سبقته فلذلك كذا وان سبقته فلا ينافي  
او من ثلث لا سبقها بان يقول الثالث لا سبقهما في او يقول  
الاخير بحجة فرساق موبق منكم فله على كذا وان سبقا فلا ينافي  
عليه او يقول لجاهل الرماة ارموا الغرض فان اصابه فله على كذا وان  
اي في هذه الموجهة لانه يخرج من على اليد والرجل والرجل والرجل  
خندق وطهر في القياس لا يجوز لانه تعيق المال وتخطر كذا في  
الاختيار وان شرط الجعل من الكفاية بان يقول في السابق  
فرسك فلذلك علي كذا وان فرسك فاعطى كذا بحسب الا ان يكون

بينهما

بينهما محذور اي الا اذا دخلنا ثلثا بينهما كذا في نظيرهما ان  
سبقهما اي المحذور وهو الثالث الاخير اخذ اي المحذور ان سبقنا  
سبقا لا يعطيهما بغير ادخال بينهما ثلثا فقالا للثالث ان سبقنا  
فلك علينا كذا وان سبقنا فلا ينافي لنا عليك او قال فلا ينافي لنا عليك  
ان سبقنا وان سبقنا فلك علينا عليك كذا وان سبقنا اي  
ما جبه فله عليه كذا وهو معنى قولهم وفيما ايها سبق اخذ اي الجعل  
من الاخر اي من ما جبه تجاز ذلك لان بينهما بالمحذور من ان  
يكده قمارا فلا يجوز فهو حلال للثالث سابق منهم لما في الفصول وفي البيهقي  
وهرم لوسر كمال ما جبه في الا اذا دخلنا ثلثا بينهما وقالا للثالث  
ان سبقنا فاما لان لكذا ان سبقنا فلا ينافي لنا عليك ولكن  
ايها سبق اخذ المال كسوط انتهى وفي الجيم اذا شرط الجعل من  
جانبه حرم كونه قمارا لان يكون بينهما محذور بغير كفى بشروط  
ايباء من كفايه مهوز اللام اي نظير لغيرهما قيد بان هم الفرس  
المحذور لو لم يكن مكلهما لم يحز لانه لا فائدة في ادخاله بينهما ولم يخرج  
من ان يكون قمارا قال في الفصول ثم انما جاز السابق بالدابة و  
الاقدام والرمي اذا كان كل واحد قد سبق وقد سبق وان كان  
يسبق لا محالة لا يجوز لان السابق معلوم قبل السابق انتهى وهذا  
قاعدة التقيد بقوله كذا لهما يعني في مسابقة بالكل وعلم هذا يعني  
دعي هذا التفصيل لو اختلفت اثبات اي فتية في مسألة و  
اراد الرجوع اليه يشرح وجعل على ذلك لانه لما جاز في الافراس بمعنى  
يرجع اليه كذا لا يجوز هنا لك على كذا في طلب العلم لان الدنيا  
يقدم بالعلم لما يقدم بالجرم وقال في الفصول وكذا المصارعة على  
هذا التفصيل في جوازها قد جاء الاثر في رخصة المصارعة تفصيل



القدرة على التمسك دون التمسك فانه مكره وقد مر ان القيا من الله لا  
يجوز فيهما ايضا لانه تعليق افعال بالخطي فالحوزة هذا المذكور بالاثار  
وهو اذن يجوز ركوب الحبيب دون الاحتياط حتى لو لم يدفع لخلوب لم  
يجز ان يأخذ منه جيرا وكرها فادفع بليب نفسه حب للغالب كذا في  
الفصول واما المسابقة بالخيول للرياضة والتمزية نذبت ما لم يبيها  
وكذا بالاقدام والرمي قال عليه السلام ان الله يدخل بالسهم الواحد الجنة  
ثلاثة صانعوه ومنه والرامي به رواه عتيبة بن عامر كذا ذكره في  
الاختيار ثم قال وتجب الدابة في ركوبها للجهاد وغزو من غرضه  
لأنه ليس به وللتلوي مكره وركوب الدابة يتكلف للعرض على المشرك  
مكره لانه يضرب الماشي وفي حديثك تضرب الدابة على النخار ولا تضرب  
على العشار لان العشار يكدن من سوء اساك الركاب البهائم والنخار  
من سوء خلق الدابة فيؤذي على ذلك وعن غيره رضي الله عنه انه  
كتب الى سعد بن ابى وقاص لا تخطين فرسا ولا تجرين فرسا ومناه  
ان صهيل الفرس يذهب العدو ويخصا بمنعه لانه حرام لانهم يعارضوه  
مع لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم الى يومنا من غير تكبير ويجوز  
تخطي من الخيل وركوبه بالاتفاق ومعنى النهي الشان اجراء  
الفرس فوق ما يحمله انتهى وولاية الفرس سنة والعرب يوزن الفحل  
صكاهم والوليمة يذكر ويؤتى وجمع عراس والعرب بالكسر امرأة  
الرجل كذا في الاختيار ومختار العجاج وهي سنة قديمة وقيل مشوبة  
عظيمة قال صلى الله عليه وسلم اولم دلو بشاة وهي اذا ابني  
الرجل بامرته ان يدعوا الجيران والاقرباء والاصدقاء ويذبح لهم  
ويصنع لهم صكاهم كذا في الاختيار فان في صكاهم العرس مثقالا من  
صكاهم كنية وقد دعاه ابراهيم عليه السلام ذكره في الفصول ومن دعي  
وغد عليهم



اي الى الوليمة فيجب وان لم يجب ان لم يقله صلى الله عليه وسلم  
من لم يجب الدعوة فقد عصى الله ورسوله ذكره في الاختيار ثم قال وان  
كان صائغا اجاب ودعا وان لم يكن صائغا انكر ودعا وان لم يكن صائغا  
وجعل لانه استهزاء بالمضيف وقال صلى الله عليه وسلم لو دعيت الى  
كراة لاجت انتهى وقال ابي حنيفة ابو الليث في البستان قال بعضهم  
اجابة الدعوة واجبة لا يسع تركها واحتموا بما روى عن النبي صلى  
الله عليه وسلم انه قال من لم يجب الدعوة فقد عصى ابا القاسم  
وقال عامة العلماء ليست بواجبة ولكنها سنة والا فاضل ان يجب  
اذا كانت وليمة يدعى فيها الفخ والفخير لان النبي صلى الله عليه  
وسلم قال لو دعيت الى كراة لاجت ولو اهدى الى زراة لقبلت واما  
الجز الذي روى عن النبي عليه الصلاة والسلام من لم يجب الدعوة فقد عصى  
ابا القاسم وذلك لان القدم كانت بينهم عداوة في الجاهلية وكانت  
في الاجابة الفقة وفي تركها اغراء فوجب عليهم الاجابة واذا لم يكن يخاف  
هذا المعنى فالرجل بالخيار ان شاء اجاب وان شاء ترك والاجابة افضل  
لان في الاجابة ادخال السرور على المؤمن قال واذا دعيت الى وليمة و  
انت صائم فاجزه بذلك فان قال لا بد لك من الحضور فاجسه فاذا  
دخلت المنزل فان كان حرمك تطوعا فان كنت تعلم انه لا يفتن  
عبيد فلا تغط وان علمت انه يفتن عبيد امتنا عمن الصكاهم  
فان شئت افطرت وقميت يوما مكانه وان شئت لا تغط و  
روى ابو سعيد رضي الله عنه ان رجلا اصاف رسول الله صلى الله  
عليه وسلم وكان فيهم رجل صائم فقال له رسول الله صلى الله عليه  
عليه وسلم اجب اخاك وافطر واقض يوما مكانه انتهى ولا يرفع  
منها الى من الله ليمت شيئا ولا يعطى سائلا الا باذن صاحبها اي الوليمة



لانه انما اذن له في الاكل دون الزرع والاعطاء وفي كفصوله ورفع الزلزلة  
 حرام ما لم يقل صاحب الحكم ارفعوا فلا يجوز ان ينال من حكم  
 خوانه سائلا ولا غيره ولا عيال صاحبه ولا كلبه وهرته لان لما كذا اذن  
 لاكل للزرع والاعطاء قال الفقيه ابو الليث لا ذلك لا يجوز قياسا لكن  
 يجوز استمنا ان كان قريبا جاز كان اوجها لانه ما ذكره عادة انتهى  
 قال المصنف في فتاواه وفي ثمانية ان علم انه يرى به فلا بأس ويجوز اجابة  
 دعوة المكاتب وان علم المدعو ان فيها اي في الولية لهوا لا يجب لانه  
 لا يلزمه حق الاجابة لان المسمى هو حرام وان لم يعلم اي المدعو ان  
 فيها لهوا حتى حضر فان قدر على المنع اي على منعهم عن اللهو فعل به  
 منع لانه شهر عن المنع والاى وان لم يقدر على منعهم فان كان اي  
 المدعو مقتديا بالعاقل والمعتد وكفوها اذ كان اللهو على ما ذكره فلا يعقد  
 لان المسمى اللهو حرام والاجابة سنة والامتناع من الحرام اولى من  
 الاول من الامتناع بالسنة والاى وان لم يكن المدعى مقتديا به ولا  
 اللهو على ما ذكره فلا بأس بالقدور والاكل منها لم يقصد المسمى اللهو  
 بخلاف ما اذا كان مقتديا به فان في قعوده شأن الدين  
 وفي باب المعصية على المصلحة فلا يجوز اطلاق الا على ما اوردت  
 به اي بهذا المذكور مرة فحصر في بعض فعدت وهو محمول على ما قبل  
 ان يصير اي الامام مقتديا به ودل قوله اي الامام ابتليت به على  
 حصة كل مصلح لان الابتلاء انما يقع بغيره بالمعصية وفيه كفاية فان قوله  
 اجتهد كمنع الشرج في اخذها لم يرد دلالة وان رتبة قال في جامع الفتاوى  
 ولا يباح اتخاذا الضيافة فوق ثلثة ايام في العرس والوليمة وفي فتاوى  
 ناضح خا والابان بان يدعو لذلك اليوم وغدا بعد غد ثم ينقطع  
 العرس والوليمة فلا بأس بان يكون في ليلة العرس بخلاف الذي للشهر

والاعلاد ويكره اتخاذا الضيافة في ايام المعصية لانها ايام تأسف  
 فلا يليق بها ما يليق بالسرور وان اتخذ طعاما للفقراء كان حسنا  
 اذا كانوا بالديار فان كان في الورثة صفار لم يتخذوا ذلك من الزكاة  
 انتهى قال المصنف في فتاواه وفي جامع كوامع وحمل الحكم الى صاحب  
 المعصية والا كالمعصية في اليوم الاول جائز لثقلهم بالجواز وبعده يكره  
 انتهى قال الفقيه ابو الليث في البستان اذا دعيت الى وليمة فان لم يكن  
 ماله حراما ولم يكن فيها فساد فليس بالاجابة وان كان ماله  
 حراما فلا يجنبه وكذلك ان كان فاسقا معدنا فلا يجنبه ليعلم انه غير راض  
 بنفسه واذا التبت وليمة فيها منكر افا نههم عن ذلك فان لم يشتهوا  
 عن ذلك فارجع لا تكلوا جالسهم فلو انكر راض بفعلهم وروى  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من تشبه بقوم فهو منهم ولا  
 ينبغي للضيف ان يمتنع على رب البيت الا لاهل البيت فلا يجيب طعامه  
 فما وجد الا وحده هو الادب وذكر ان جليما دعي الى طعام فقال اجيبك  
 بشاة ثم اكلها ان تشكك وانك ان لا تخزبه وانك ان لا  
 تجحد قال ما تشكك قال ان تشكك ما ليس عندك قال وما تشكك  
 قال ان تجحد بما عندك فلا تقرب الى ضيفك قال وما تجحد قال ان تحرم  
 عيالك وتطبخ ضيفك وتنام هذا يعرف في بستان الفقيه قيل للوجه  
 الضيافة ثم نية الولية للعرس ونحوه بغير محاسن المعصية للولادة والاعذار  
 بغير العزلة والحياء المعصية والدال المعصية للمحاسن والوكوفة لبنا  
 والبيعة للقدم والبيعة سابع اولاد الوفاة وهو ضيف في  
 الواد ذكر الصناديق المعصية على المعصية والمادة بغير الدال  
 وفيها الحكم المتخذة ضيافة بلا سب كذا في جامع الفتاوى  
 والكلام منه اي من الكلام يعني وبعض من الكلام ما يوجز به



يعني ما يوجب اجرا كالسبيح ونحوه مثل التمجيد وقراءة القرآن والاحاديث  
 النبوية وعلم الفقه قال الامام والاكابر من العلماء والذاكرات اعد  
 الله لهم مغفرة واجرا عظيم والاحاديث كثيرة في ذلك مذكورة في حصن  
 الحصين وغيره من كتب الاحاديث وقد يات في بعض ما ذكر من السبيح  
 والتحميد والقرآن اذا فعله اي ما ذكره مجلس الفقه وهو اي الفاسق  
 يحمده اي عمل الفقه لما فيه من الاستهزاء والتخالف لموجبه وان قصد  
 به اي في مجلس الفقه الاعتبار والانتقاد وليستغلوا عما هم فيه من  
 الفقه الحسن وكذا من سبى في السوق بينة ان الناس غافلون  
 مشغولون بامور الدنيا وهو مشغول بالسبيح وهو افضل من سبيحهم  
 وقد ذكر في غير سوق قال صلى الله عليه وسلم ذكر الله في الغافلين كالجمعة  
 في سبيل الله كذا في الاختيار ويكره فقده اي فعله ما يوجب من الكلام  
 للشارح عند تنقيح متاعه وكذلك في الفقه عند تنقيح متاعه يقول لا اله الا  
 الله صلى الله عليه وسلم على محمد فافهم يا محمد بذلك لانه يخذل بذلك متاعه بخلاف  
 الفارسي والعالم اذا كبر عند كبارته وفي مجلس العلم لانه لا يقصده  
 التفتيح والتعظيم واظهار رعايته الذي في الفقه يقول عند تنقيح  
 للشارح صلى الله عليه وسلم قالوا يكون انما يتخلل العام اذا قال في مجلس  
 صلوات على النبي فانه يتكلم على ذلك وكذلك الفارسي اذا قال كبروا يتكلم على  
 ذلك في العقاب والشارح ياخذ في ذلك عن من اجل جاء الى بزاز ليشتري  
 منه كرا فلما فتح المتاع قال سبحان الله والحمد لله صلوات على محمد ان اراد  
 بذلك اعلامه ليشري جودته ثوبه ومثاله كره انتهى المحنة فتاواه  
 ومثاله في التصديق على المكي الذي يقرأ في السوق زجرا له عن ذلك  
 لانه يقرأ عنده قوم مشغولون بغيره التصدق عليه زجرا وتاديبا و  
 السبيح والتحميد نظير القراءة في العمل ولا يسهل التبرجهر غيرهم

الاجز

وايام الشرق وبازاء الدور والخصوص وقاس بعضهم المجازف انتهى  
 ويكره الترجيع بقراءة القرآن والاسماع اليه اي الى الترجيع وهو تربية  
 الصوت في محلق كما صحح الامام لانه تشبيه بفعل الفسقة حاله فيهم  
 وهو صفة ولم يكن هذا في الابتداء ولهذا كره في الاذان وعد من اشرار  
 الساعة لما في ورد في الحديث وقيل لا بأس به لقوله صلى الله عليه وسلم  
 زينوا القرآن باحواسكم والاولا صح لما خرج الترمذي عن حديث  
 حذيفة انه عليه السلام قال اقرأوا القرآن بلحون العرب اي بلغا نهم واصواتها  
 وهو النحر معرب الفصح الذي لا يشبه فيه حرف ولا كلمة ولا يدخل فيها  
 زيا دقة ولا نغم من جهة اللفظ والمعن ولا تغير من الكسب المصنوع  
 والموضع المنفرد والاصل المخطوط وايامكم وكون اهل الفقه وحمل اهل  
 الكتاب بيده فانه سبيح يبعد قديم يرجعون القرآن ترجيع الفناء  
 والرهبان في النور لا يجاوز حناجرهم مغنونة قلوبهم وقلوب من  
 يسمعون وشأنهم ذكر الحديث الامام المجعول في شدة الشك طبع وهو  
 اصل عظيم في هذا الباب ولم يقف على هذا الاصل كثيرا جعل بعضهم الفقه  
 حراما في جميع الادبائ فيلزم الفارسي مستحله وبعضهم اجاز في الشريعة  
 المحمدية وكذا النجاشي فيحجر الناظر في هذه الاقوال فلا بد من معرفة معنى  
 التنقيح والمحرم ومما مراد منها عند تنقيح ثلثة الجواز والناظر فيهم الجواز  
 حتى يتخلص من رطوبة التحير ويهتدي الى العلم ان تنقيح اما من صفة بالكر  
 والعصران من الفناء بالكر والمقدان كان من الادل فهو بمنى الاستغفار  
 وان كان من الشئ فهو بمنى الشئ والتر جميع والشرط ان الفناء  
 هو المحصول لموزن الرقيقة الحسن فالتنقيح والشرع والتر جميع و  
 التطريب بهتعال ذلك الصوت المودون ورد يده في محلق بادخاله  
 داخل محلق مرة واخرى اخرى على صفة مستغفرة المستغفرة المستغفرة

مستغفرة



وهذا هو المشهور المعروف والمراد بالتفخيم الحرام في جميع الاذيان سواء  
 اقترنت بالقرآن او بالاذان او بالخطبة او بالاذان كما روي ان ابا بكر  
 يقرن بيني منها لما روي انه عليه الصلوة والسلام ادخل اصبغ في اذنيه  
 عند سماعه فدل ان مجرد الفناء والاستماع معصية وان لم يقرن  
 شيئا من القرآن ووجه الدلالة ان كما حصل من كلامه مجرد الصوت  
 الموزون لا غير فيكون مجرد رفع الصوت الموزون وحفظه وترديده  
 في صلف من غير اقتران بشيء من القرآن وغيره كما يفعله كثر من  
 معصيته وكذا اذا اقترنت بالتبليغ بالقرآن والاذان والخطبة وغيرها  
 من الازمان بل هو أشد اسكتة لانه خلط المعصية بالعبادة وان  
 اعتقد هذا الصنيع الشنيع عبادة فهو معصية اخرى أشد لتبليغا  
 من الاولى واما قوله صلى الله تعالى عليه وسلم زينوا القرآن بأصواتكم  
 فالمراد به الله اعلم بالصوت القراء بصوت حزين يظهر منه الرقة  
 كما في صوت العزب واحسانهم كما هو في بعض الالفاظ فتر قوله صلى  
 الله تعالى عليه وسلم ان القرآن نزل بحزن فاذا قرأتموه فتمازنوا وقد  
 يقع صلف على اخفاهم بعض الناس فيظن ان المراد بحسن الصوت الحلو  
 في قراءة القرآن والخطبة والاذان هو التفعيل المعروف المشهور بهيات  
 هيبات لما يرفعون كلامهم عن هذا المعنى ولو أنهم لا يكفون  
 بما اذكروا بل يقعون في طعن السلف وينسبون اليهم الغفلة الحموم  
 في جميع الاذيان حيث يعتقدون ان الغناء الذي يفعلونه اليوم هو الذي  
 كان السلف يفعلونه معاذ الله تعالى ان يظن بهم هذا فان لم يثبت  
 عند هذا فهو من الرأفة الكبر الا يرى ان حسن الصوت في الاذان مندوب  
 مع ان التفعيل فيه حرام ومكره منصوص كراهته في عامة الكتب  
 من العقيدة والشروح والفوائد مع ضرب من التاكيد والترديد

الاستماع من الصحابة والتابعين اذ روي عن ابن عباس رضي الله عنهما  
 عنه انه كان له مؤذن يجرب فنهاه عن ذلك وروي ان رجلا قال  
 لابن عمر رضي الله عنهما اني احببته الله تعالى فقال له ابن عمر اني  
 ابغضته الله تعالى سمعت الله يتفخ في اذناك فظهر من هذا الوجه  
 ان المراد بالتفخ في قوله صلى الله عليه وسلم ليس منا من لم يتغن بالقرآن  
 الاعلان بالقرآن والافصاح به لانه عليه الصلوة والسلام جعل تكبيره به  
 للاقرار بتوحيد الله تعالى وبشهادة ان لا اله الا الله لانه الاعلان  
 بالشهادة في صحة الايمان او المراد به التفتيح بالقرآن من اشعار الناس  
 فقد ورد التفتيح بهذا المعنى او المراد به التجدد والترتيب فانه زين للقرآن  
 لا سيما مع حسن الصوت فان التفتيح به يجمع حسن الصوت مندوب  
 لما ذكره التاخر فانه ان التفتيح بالقرآن ان لم يغير الكلمة عن موضعها  
 بل يحسن تنحيد الصوت وترتيب القراء فذلك مستحب عندنا في  
 الصلوة وخارجها وان كان يغير الكلمة عن موضعها يوجب مناداة  
 الصلوة لان ذلك منه عند وقال التور بيشة القراء على وجه الذي  
 يوجب الوجد في قلوب السامعين وبورق بحزن ويجب المدح وسجدة  
 ما لم يخرج التفتيح عن مقتضى عدم صرف عبارات للنظم في القراء  
 والحوث فاذا اتهم ان ذلك عادة الاستحباب كراهه وقد ظهر مما  
 ذكرنا ان ليس المراد بالتفتيح المدح في تحريك ما هو مشهور معروف  
 يكون معناه ليس من اهل ملتادمة تبغ في امرنا من لم يتغن  
 بالقرآن وهو من قبل الجهد ولا خلاف بين الاثمة ان قارئ القرآن  
 من غير التفتيح مثاب وما جوز فكيف يستحق الموعود مع ان معيها محررا  
 يكون قراءة القرآن بالتفتيح معصية ويكون التامع والسامع اعين  
 بل يكون مستحق كقراءة التفتيح حرام في جميع الاذيان وكذا القراء



حرام بالاجماع لما ذكره البزار في الصحيحين حرام بلا خلاف وذكر ابو البركات  
 الشيخ في شرطه انما يقع ان اتفقه حرام في جميع الادبات وحكي عن طهر  
 الدين المرعشي ان من قال لقراءة زماننا عند قرأته اجبت يكفر  
 وجه كون التحريم كقراءة القرآن الزمان قلما يخفى قرأتهم في المجالس  
 والمجالس عن التفتيح والتفتيح للناس لما كان حراما بالاجماع كان قطعيا  
 وتحريم الحرام القطعي كقوله قال على القاري راحة حاشية الجلالين في اول  
 سورة البقرة ان التحريم قطعي يعني غير محتمل الا اذا كان سهوا فليس  
 كفرا واما اذا كان عمدا فهو كفر واما التلحيد مطلقا فهو موجب  
 للكفر انتهى والحمد لله على ما فهم من كلام صدر الشريعة باب الاذان  
 قد يكون يتحرف التلحيد بان ينقص حرفا من حروفها سواء كان حرف  
 مدادا غيره وان يزيد فيها حرفا لم يدعها وقد يكون بتغيير صفات  
 حروفها بان ينقص شيئا من كميئات حروفها او يزيد كما عرفت و  
 السكتات وسميات وغير ذلك من الادغام والاختفاء وتبديله  
 وترقيق مستغاث وكذا ما يقول تعدادها على ما ذكره كتب مجتهد  
 وانما طبقت الكلام في هذا المعام تكون منزلة الاقدام وكثرة وقوس  
 بنية الامام عصمتنا الله عن الامام والخطا بحجة سيد الانام  
 محمد عليه صلوة والسلام وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 انه كره رفع الصوت عند قراءة القرآن وبخا زلة والرا حفي اي عن محب  
 وكذا يكره كونه بالاعاء على قول وفي تفسير الطبري في قوله تعالى ان لا يكذب  
 فاكبر بالدعاء من الاعتداء فيدل على كراهية في اجوبة الامام الزاهد  
 الكفاري ان يبدعه لا يكره ولا يمنع وفي الاحقاف في قوله تعالى ادعوا ربكم  
 تضرعا وخفية اي اعبدوه وادعوا اليه حوائجكم الضرعية البرزنية  
 وطلبية اي لا يدعوا اليه بالارباب ان لا يكذب المحققين اي لا يتركوا كراهية البزارية

والشف كبراي الوعظ فيا خطبك به اي كراهية رفع الصوت عند الفناء  
 الذي يسمونه وجدا بالفتح لغة ذهاب الفقر والغنى والاشتياق وغلبة  
 المحبة وشدة السير الكبير فافعله الذين يدعون الوجود المحبة مكره  
 لا اصل له في الدين ويمتنع الصوفية مما يعتدونه من رفع الصوت فان ذلك  
 مكره في الدين عند قراءة القرآن والوعظ فما خطبك عند سماع الفناء وفي  
 جواهر الفتاوى ان السماع والوقوف والرقص في زماننا حرام لا يجوز العقد  
 وجلوس اليه وهو الفناء ومما يبرر سواه وحكي في قبلهم فعدوا غير  
 فخر هؤلاء وفي النوارق سماع الفناء من الذنوب وكان النبي اول من  
 يفعله وقال السري شرط للواجبة رقيقة ان يبلغ الى حد لو حارب وجهه  
 بالسيف لا يشعر فيه الوجع وما روي عنه صلى الله عليه وسلم من حديث  
 اتوا جدي فقد تكلم اصحابي ككذب في له حخته وانما يخرجهم كما في جامع  
 الرعون الذي يسمونه وجدا بالفتح لغة ذهاب الفقر والغنى والاشتياق  
 قال في الفصول بعد ان نقل هذا ويمتنع صوفية من رفع الصوت وتحريف  
 الخطاب قالوا لا بأس بالتيسير والتهليل جماعة جبروا عند الوعظ او غيره  
 والاختفاء افضل وذكره الصفه والحياء عند القراءة وغيرها لان من اراد  
 واليسر ان انتهى قال العقيد ابو الليث في البستان يكره الكلام في  
 حصة مواضع اولها خلف بخا زلة والثانية عند قراءة القرآن والثالثة  
 عند الخطبة في مجلس الذكر والرابعة في محلا وفيها مع في حال الجماع ويكره  
 السماع الى حصة ثانيا اذ حدها الهدى والفناء وانما في البنية وانما في  
 الى كلام ابنا طر والفضل والراجح الى اثنين يتساويان وفيها من الى  
 ابواب الله من انتهى وفيه يحصل حصة افتتح القرآن ثم افتتح من غيره  
 السلام او الغنى او عبد الله او الدنيا باثم ترك الاستماع وان افتتح الكلام  
 اول او غيره ثم افتتح البصير القرآن لا يثم لان النبي صلى الله عليه وسلم

لا يصح رفع الصوت



دخل المسجد واهما به خلفتان حلقه في مداكرة الفقه وحلقه  
 في القرآن وجلس عليه لام مداكرة العلم ولو لم يكن له تعالى القرآن  
 عند مداكرة الفقه وغيره من العلم الدين لما فعل عليه الصلوة و  
 السلام ذلك فان كان في المسجد وعظ وقراءة فاستمع الوعظ  
 اذ لم يذكره ان يقرأ الجماعة جملة لان فيه ترك الاستماع والانصات  
 الامور بها وقيل لا بأس به ولا بأس باجماعهم على قراءة الاخلاص جهرا  
 عند قمت القرآن فالاول ان يقرأ واحد ويستمع الباقي وان  
 كان التلوة القاري واحدا يجب الاستماع على المارن وان كان كثيرا  
 يقع تقلل في الاستماع لم يجب عليهم الاستماع امام قراء مع الجماعة  
 اية الكرسي و آخر البقرة وشهد الله ونحو ذلك خبرا لا عداة قيل لا  
 بأس به والاخفاء افضل عند انتهى قال المصنف فتداه في المصطفى  
 القاري اذا سمع النداء فالأفضل ان يمسك عن القراءة ويستمع النداء  
 به ورد الامر في فتاوى القاري والاهل سمع فتدرايت في فتاوى الفقيه اية  
 جعفر انه اذا كان يقرأ القرآن فتداه في فتاوى عن اية ج ان يجب  
 بقلبه وعن محمد ان يسمع على القراءة ولا يفتت اليه ولا يفتل قلبه  
 كما لا يفتل لانه القاري اذا سمع منهم البنية صلى الله عليه وسلم عليه  
 الصلوة والسلام لا يجب عليه السلام فاذا قرأ من قراته ان صلى  
 مخفيا وان لم يصلي فلا يسمع عليه لان قراءة القرآن على السكينة  
 انما ليف افضل من الصلوة على البنية صلى الله عليه وسلم وكذا  
 في قاضيه خات وفيه ويكره ان يقرأ القرآن في الحام لانه موضع سجدة  
 وذكر في كتاب الآثار انه لا بأس به وذكره الامام ابو جعفر عند  
 الخبر لانه لم يسمع عنده في ذلك شيء من النبي صلى الله عليه وسلم وجوزها  
 اي القراءة عند الخبر محمد وبه اي بقول محمد اخذ وافق لما فيه

من النفع الميت لورود الآثار بقراءة اية الكرسي وسورة الاخلاص و  
 النجاة وغير ذلك عند القبور قال في الاختيار مذهب اهل الجنة وبقيت  
 للناس ان يجعل كتاب عمله لغيره ويجعل الخشعة وقدر في الحج  
 ولما روى انه عليه السلام خفي بكسب من المصنفين احدهما عن نفسه والاخر  
 عن امته اي جعفر ثوابه عن امته وروى ان رجلا قال يا رسول الله  
 ان امي قتلت فهل لها اجران تصدقت عنها قال نعم وكل اجر  
 والاثر فيه كثرة ومنع بعضهم من ذلك وقال لا يصلي معك  
 بقوله تعالى وان ليس للناس الا ما سعى ويقدر له حال الله تعالى عليه  
 وسام اذا مات ابن ادم انقطع عنه عمله الا من تلك الحديث  
 الجواب عن الابرة وجوه انما سبقت على قوله ام يتساءل بها في  
 جعفر موسى وابراهيم الذي في فيكون اخبارا كان في  
 شديعتهما فلا يلزم ما كيف وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم كما  
 ذكرنا قال عكرمة هذا القوم ابراهيم وموسى عليهما السلام اما  
 هذه الامة لهم ما سوا ذلك لهم والثانية انها منسوخة  
 بقوله تعالى الحق سبحانه ربهم اذ خلل الذريرة الجنة سجدة الاباء  
 قاله ابي عباس رضي الله تعالى عنه والثالث قال الربيع بن اسد  
 المراد بالآيات هنا الحرف اما المؤمن له اجر ما سعى وسع له  
 الرابع يجعل الامم كمنه على وانه جائز فيجوز كانه قال وان ليس  
 على الآيات الا ما سعى فيجعل عليه توفيقا بين الآية والاخبار  
 انما من ان سعى في جعل ثواب عمله ولا كلام فيه وانما الكلام في  
 وصول ثواب عمل غيره اليه ويجوز ان لا ينفقه على الناس  
 عن اخرهم قد سمعوا ذلك فيكون حسنا بالحديث انتهى  
 قال المصنف فتداه وفي الآثار حكى عن الشيخ الامام ابي بكر



محمد بن فضل البخاري ان القراء على المختار اذا اخف لايكره والباس  
بها وانما كره قراء القرآن في كعبة جهر او في الحنفية فلا بأس بها  
وان ختم وكان الفقيه ابو الكلب الحافظ يحكي عن شيخ محمد  
بن ابراهيم انه قال لا بأس ان يقرأ على قبر سورة الحمد سواء اخف  
او جهر واما غيرها فلا يقرأ الا بين الجهر والخفية وفي النهاية ان قراء  
عند القبور ان يقرأ ان يونس صوت القرآن من كساحب او رجل  
واحد فدخل عليه احد من الاجلدة والشراف فقام القاري لاجله قالوا  
ان دخل عالم اوابوه المستاده الذي علمه العلم جاز له ان يقيم وما  
سوى ذلك لا يجوز قراءه الصلوة بعد ركعتيه لاجل جهر ادا اخف  
ثمرة عند البعض واختار القاضي بدين الدين انه لا يكره وقال القاضي  
الامام جمال الدين ان كانت الصلوة بعد ركعتيه يكره والا فلا  
كذا في فتاوى اهل البيت والجماعة كره الصلوة الى القبر قال  
بعضهم يكره لانه يشبه باليهود وقال بعضهم لا يجوز لان الكعبة  
عظام الموتى وهي بحضرة انتهى قال في جامع مسند ويستحب زيادة  
القبور فيقوم كذا الوجه قربا وبعد في الجملة ويقول عليكم السلام  
مستقبل القبلة وقيل الدعاء قائما اذ لم وقال الشيخ لا بأس  
بالزيادة لغيره على الاصح كما في مختارته وذكره في حاشيته ان زيارتها  
وان لم تكن الا ان الاول هو صحيح انتهى ويكره القعود على  
القبور لو ردد انتهى عنه كما في الاختيار تطيب القبور لا يكره  
كما في العناية كذا في مختارته من الكلام ما لا اجر فيه ولا وزر  
اي ولا يقرأ على كفن من مات في القبر والكلت وشربته وكذا لانه  
ليس بها دعة ولا معصية بل مباح وقيل يفتى في قبور لا يكتب عليه  
لانه لا اجر عليه ولا عقاب وعن ابن عباس رضى الله عنه انه

قال

قال ان الملاكمة المكتبة الاماكان اجدا او زركا وقيل يكتب للقبور قادت  
ما قدموا النار حتى لا يترحموا بالاحياء فيه ويبقى ما فيه جزء لم يقبل في كل  
الشئ وقيل فيها الاحياء والاكشون على انه يحكي يوم القيمة كذا في الاختيار  
ومنه وبعض من الكلام ما ياتي به اي ما يوجب الالم والكذب والسمعة والقبلة  
بالكره هو ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم والشيعة لان كذا ذلك معصية وحرام  
بالقبول لعقود غدا في كل منها ايات واحاديث محلها كتب كذا في  
والكذب حرام اي في جميع الاديان وجميع الاماكن لا في الحرب اذ في صف  
القتال كما في حرمه الشريعة للخدمة لما ورد في الحرب خدعة وفي الصلوة بين الجن  
وفي ارضاء الاهل وفي دفع الظلم عن المظلم لقوله صلى الله عليه وسلم  
وسام لا يجل الكذب الا في ذلك في الصلوة بين الجن وفي القتال وفي ارضاء  
الرجل اهله ذكره في الاختيار ثم قال وفي الظلم عن المظلم من باب  
الصلوة انتهى قلت فهذه الثلاثة ورد فيها صريح المستفتاء وفي بعضها  
اذا ارتبط به مقصود جميعه او لغيره اما ان يقول ان ياحظه فلام او  
يسأل عن حاله فله ان يشكر او ياخذ من المسلمين فبأسأل عن حاجته  
او يشكرها فله ان يشكر او ياخذ من المسلمين فبأسأل عن حاجته  
يشكره وكذا اذا اعتذر الى انسان وكان لا يطيب قلبه الا بالانذار  
فلا بأس به كما صرح به ويكره التعريض اي بالكذب وهو ان يتكلم  
الرجل بكلمة يظهر من نفسه شيئا ومراده شيئا اخر الحاجة كقوله  
لرجل لا يفتد لا اكتب بغيره باسم فلان بالكره لانه صادق في مقصده  
وقيل يكره لانه كذب في الظاهر الا اختيارا لانه الامام في الاجابة انما ارادوا  
ذلك الا ان حذر الناس ان الكذب وان لم يكن اللفظ كذا في مقصودهم  
على الاحوال كما روى عن عبد الله بن عيسى رضى الله عنه قال دخلت  
مع ابي على عمر بن عبد العزيز فرجحت دعي كذب ففعل الناس ما يقولون



هذا كذا امير المؤمنين فقلت اقول جزي الله امير المؤمنين خيرا  
فقال له ابي يابن اباي والكذب وما الشبهة ان فيه تعريز لهم على  
ثقت كاذب لغرض باطل وهو كفا خرو ولا فائدة فيه فكيف يمكن ان  
لغرض خفيف مثل تليق قلب المؤمن بالمرءة كقولهم عليه السلام لا تدخل الجوز  
الجنة وفيه رذيلة بياض وحمل على ولد البعير وكذا الكليات التي لا يرسل  
عليه رضى الله تعالى عنه بنى الى عمر بن الخطاب بعرض عليه ليشترى بها وقال  
بنته حين ارسلها قوله لمرهل رضى الله عنه من يدعي بها بنت المرسل  
شبهة لها باللباس كسنته لما قد رتبها من لباس كرم وانتم لباس لهن  
فقال لمرحل رضى الله تعالى عنه حبة قالت ذلك رضى الله عنه ولما امر بعض الاكابر  
من السلف ببعضها بقطع لسان الشكر واطعامه بيلع وامثالهم  
كثيرة فيها منسوخة من الكذب واما الكذب المحرم على  
يقتاده الناس في ملاعقة الكهفي يتغزى بهم بان امره قد رغب في تزيين  
فان كان فيه ضرر ويؤدى الى ايذاء قلب فهو حرام وان لم يكن الا  
مطايعة فلا يوصف صا حرام بالنفس ولكنها ينقص ذلك من درجة  
ايمانه لقوله عليه السلام لا يستكمل المؤمن حتى يحب لاخيه ما يحب لنفسه  
واما الشهادة فهو قريب من هذا ايمانه القسم من الكذب في  
مبالغة ولكنها ليست بكذب فان علماء البيارة قد حققوا ذلك  
قالوا الشهادة تنافي الكذب من وجهيه احدهما البناء على التاميل  
والثاني نصب القرينة على ارادة خلاف الظواهر استا في كلامهم بخلاف  
الكذب فانه لا يجب فيه قرينة على خلاف الظاهر بل يبدل المحمود في تنبيه  
فان هره قال الامام وما يقتاد فيه الكذب وفيه دينا هله ان  
يقال كل الحقايق فيقتل الاستهزاء وذلك منه عند هو حرام  
ان لم يكن فيه شر من حبه وقد كانت اهل المذبح يحترقون عن

هذا كذا امير المؤمنين فقلت اقول جزي الله امير المؤمنين خيرا

التسامح بمثل هذا الكذب ومن العادة ان يقول ان الله تعالى يعلم لما لا يعلم  
قال عيسى عليه السلام ان من اعظم الذنوب عند الله تعالى ان الله يعلم لما لا يعلم  
وربما يكذب في حكاية منام ولا ثم فيه عظيم ولا غيبة لقام يوذى الناس  
الناس بقوله وفعله لقوله على الله تعالى عليه وسلم اذكروا النفاق جرم لما فيه لكي  
يحذره الناس ولا اثم في السبق به في الاخبار واحوال الناس الى الصلوات  
ليزجره لانه من باب النهي عن المنكر وضع الظلم لما في الاختيار قال في معنى  
واذا كان الرجل يهود ويصلي ويحز الناس بيده ولسانه فذكره لما فيه ليس  
بغيبته حتى لو اضر السلطان ليزجره لانه عليه وكذا لانه عليه لو ذكر مساو  
اخي المسلم على وجه الاتهام لا يكون غيبته انما الغيبة ان تذكروا على وجه  
الغضب يريد سبه كذا في فتاوى قاضي خان قال ولما تكون الغيبة باللسان  
تكون ايضا بغز العين والاشارة باليد اعلم ان الغيبة ان نصف اخاك  
حال غيبته بوصف يكرههم اذا سمع عن ابي هريرة رضى الله تعالى عنه قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم اتدرون ما الغيبة قالوا الله ورسوله اعلم  
قال ذكرنا اكارا بما كره قبل ان رأيت ان كان في حق ما اقول قال ان  
كان فيه ما تقول اغتبت وان لم يكن فيه ما تقول فقد بهتته قال فيه  
الغيبة لا تنقص على الانسان حركا بل تنقص في هذا الباب كالصرح وكذا  
الفعل كالتقول وكذا الايمان والفر والرمز والكتبة والحرمة وكل ما يفهم  
منه محقق فهو داخل في الغيبة وهو حرام دخلت امرأة على عاتيك رضى  
الله تعالى عنها فلما ولت اومت بيدها اذ بانها قصيرة فقالت لبيته على  
الله تعالى عليه وسلم قد اغتبتها ومن ذلك ما كان في باب  
يملك متعارجا او يملك فهو غيبة بل هو أشد من الغيبة لانه اعظم  
في التصور والتفهم ومن الغيبة ان يقول بعض من مرينا اليوم او  
بعض من رايناها اذا كان الحق فيها منهم كحفا معينا واما اذا لم

الغيبة



لم ينعهم عني جاز انتهى ولا غيبة الا لمعلوم فاغتيا ب اهل قرية ليس  
 بغيبة لان المراد مجهول فصار كالتقيد لما في الاختيار وفيه من الغيبة  
 اهل قرية فقال اهل هذه القرية كما اذا لم يكن غيبة لانه لا يريد جميع اهل  
 القرية وكان المراد هو البعض وهو مجهول انتهى وفي فتاوى قاضي  
 خان رجل علم ان فلانا يتفاحي من شجره هل ان يكتب اليه بذلك  
 قالوا ان كان يعلم ان ان يكتب اليه بجميع الاب عن ذلك ويقبل  
 عليه بجله ان يكتب وان كان يعلم ان اياه لو اراد منهم لا يقدر  
 عليه فانه لا يكتب كيلا تقع العداوة بينهما وكذلك بين الزوجين  
 وبين السلطان والرعية واحكامهما كما يجب الامر بالمعروف اذا علم  
 انهم يسمعون كذا في الفتح **فروغ** قال في شرحه السلام وينبغي الكلام  
 اي لهم مما يرضى الله تعالى بحمد الله تعالى والصلوة على النبي صلى الله  
 تعالى عليه وسلم والتسليم والاستعاذة ببارك الله فيه ويجلس من غير  
 الشيطان ويكف عن شتمهم صوته فان الشتم الاحداث ارفعها  
 يعني صوته كحده كما نطق به القرآن العظيم وينبغي من كثرة السلام  
 فان كثرة الكلام لا يسلم عن مسقط ولا يحدث بسلام ما سمع فياخر  
 فيه لانه من انواع الكذب لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم كفى بالمراء  
 كذبا ان يحدث بسلاما سمعه ويشترط كلامه المسنون من الصلوة  
 على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ومن الكهف رومن كلمة التوحيد انما  
 بها وايضا فلا يجوز عن الغفلة وكثير السيئات لا سيما اذا نسي  
 السلام الذي يريد ذكره فانه يجزى على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
 فربما يتذكرها ما نسيه وهو صحيح يجب كما قال الشيخ رحمه فاذا اراد  
 ان لا ينسى حديثا اصلا فليقل الحمد لله مكررا مكررا بكثر الحاف  
 بعدد ما يحرقه فاعلمه وتماه يطلب منها ومن الكلام المسند

السلام

السلام قال خص في فتاواه السلام سنة ويغتر من على الراكب الذي  
 مر على الراجل في طريق عام اذ في المعاصرة لانه شرعي للامان حتى في  
 ما سوره منه قالوا لا يجب قال العقيد ابو الليث دخل جماعة على قوم  
 فان تركوا السلام فكلهم ائمتهم وان سلم واحد اجزاء وان  
 سلموا كلهم فافضل فان تركوا الجواب فكلهم ائمتهم وان رد واحد  
 اجزاء وان اجاب كلهم فافضل وفي العتابة ويستحب رد  
 السلام مع الطهارة وبجزة الشيم انتهى يعني يغتر من رد السلام  
 لكن رده مع الطهارة مستحب ويأخر بها ويصطف في قوله وعليكم  
 وان حذف الواو فقالا لعل عليكم اجزاء الى هنا كلام لصحة فتاواه  
 وتماه يطلب منه ويحرم اللعب بالنرد كسر اللام وسكون العين  
 وفتح اللام وكسر العين وسكونها مصدر بالكسر واللام للفتحة بالضم  
 مما يلعب به لما في القاموس فاللعب ما لا فائدة فيه اصلا كما في المشق  
 كذا في جامع الرموز هو لهم معرب ويقال له النرد شير ايضا والشير  
 ملك وضع له النرد ذكره في جامع الرموز ثم قال وهو حرام مسقط  
 للعدالة بالاجماع فانه كسيرة قال صلى الله تعالى عليه وسلم من لعب  
 بالنرد شير فكا ما صيف يده في حكم كسر سر رواه احمد وابوداود  
 كما في الفتح ويحرم الشطرنج بكسر الشين والفتح والمهمل معرب شدرج يعني  
 من استغربه ذهب عنه الفناء الدينون وجاء العناد الاخرى قال  
 في جامع الرموز بعد سقوط ذكرناه فهو حرام وكسيرة وفي ابا حنيفة  
 الشيطان على السلام ومسلح لما في الحاف وفي الظهيرة عن ابي يوسف  
 من يريد النظر الى اللعب بالنرد والشطرنج اخاف ان يجبر فاسق  
 ذكره في فتاواه وفي انوار اراش في انه مكره من غير محرم الا اذا كان  
 على شكل جوارح او اقترن به قمار او غش او خراج صلوة عن مر



عمدا وفي اجابته انه بالاصل عن ضار كبيرة في روضته من دأوم على اللعب  
بالسوط في ردت شهادة بلا اقتان على يوجب التحريم انتهى روى عنه  
ابن جبريل رضي الله تعالى عنه من يقدم بلدون بالسوط فلم يسلم عليهم  
قال ما هذه التباير التي اتم لها عكذت ذكره في المتن ثم قال ولم يرا بوجه  
بالسلام بالسوط فلهم عما هم فيه وكذا تحقير الهم والطف بالحكمة بها  
لما جاب الجميع وعبر في منع بالكرامة ومراده التحريم لما تقدم ان مطلقها  
يصرف اليه ويجوز اربعة عشر وهو لعب بشعر اليهود كما في المتن  
ثم قال وهو قطع من خشب جعفر في ثلاثة دنانير في تلك الحرفة  
صغار يلعب بها انتهى وحرم كونه لغيره صلى الله تعالى عليه وسلم لعل  
لعب ابن آدم حرام الا ان الله تعالى عليه وسلم لعل  
من ضلته لغوسه وفي البرازية استماع الملاهي كالغضب بالقطب  
وكونه حرام قال عليه السلام استماع الملاهي معصية وهي عندها  
نفس والتلذذ بها كفر اي بالنهي لان حرف يحذر في غير ما خلق  
لاجله كفر بالنهي لا كفر فالواجب لكل الواجب ان يحجب التلا بجمع  
لما روى انه عليه السلام ادخله اصبعة اذنه عند سماعه وكره  
الرب لو فيها الفسق يكره كذا في فتح قال في جامع الرموز وحرم الغناء  
في هذا انواع اللعب وكبرى في جميع الاديان حتى يمنع من كونه عن ذلك  
كما في الاختيار وغيره وفي مختصرات من ابا ج الفقه يكون فاسقا في  
الحقايق ان يورد الغناء والاستماع اليه معصية وفي شهادات الفجرة  
ان التفتيح لاستماع الغير مكره عند عامة الصحاح وفي المحيط ومن انكر  
من كونه ذلك في العرس والوليمة للملاعة ومنهم من قال اذا تغنى بستره  
نظم مقادير وجبر فيجوز لابي اس بن وقال بعضهم التفتيح تنفس  
دينا للوحشة لا يكره وذكر في الاسلام ان جميع ذلك مكره عند علماءنا

ومما ورد من الاحاديث على انشاء الشعر لها في المشعل على الحكمة والوعظ  
وفي مختصرات من ابا ج كثر كان فاسقا فاللهو واللعب والعبث  
كلها بمنع كما في شعره التاديب والاطلاق في مد للغير ولما عده  
فالغفر كالرقص والسخرية والتصنيف والتقليد وحرب الاذنان  
من الطنبور والبربط والغانون والمزمار والجلج والموسيقى والركاب  
فان كلها مكرهة لانها تلهي الكفار وكذلك ضرب منوبة للغا خرو  
المباها فلا ضرب للتبني فلا بأس به كما ضرب في ثلاثة اوقات لتذكر  
ثلاث نغمت من الصور لمناسبة بينها فبعد العصر للكتابة في النفقة  
الفرج وبعد العشاء في النفقة تكون وبعد نصف الليل في النفقة البعد  
كذا في الملاعب للامام البرقي وينبغي ان يكون بوق الحمام يجوز كحرب  
النوتة وقال التورس في النفقة وما ورد في ضرب الدف في العرس كناية  
عن الاعلا وان حرام على قول اكثر الصحاح في وقتها انتهى انتهى  
قال المصنف فتاواه لا بأس بكتمان ان يتغنى اذا كان يسمع ويوشه  
وانما كره اذا كان يسمع ويوشه غيره ومن الناس من يقول لا بأس  
به في الاعراس والوليمة الا يرى انه لا بأس بضرب الدف ومنهم من قال  
لا بأس به في الاعياد لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم دعها فان هذا  
اليوم يوم عيد ومنهم من قال اذا تغنى لدفع الوحشة من نفسه  
فلا بأس به وبه اخذ ستمس الاثمة الرضخ وذكر في الاسلام جميع  
ذلك مكره كذا في المحيط وفي السجدة ويكره اللعب والغناء وعمل  
الشعور والنظر الى ذلك وفي فتح التجميع بقراءة القرآن بالصوت  
الحبيب محتلف فيه والاصح انه ان لم يزد فيه خوف يجوز وان زاد لم  
يجز ولا يجوز الاستماع وتكسبه ان كان عند الكلام لم يكره  
وان كان لتلاوة القرآن على عليه ككفر وكذا الاذان بالغناء انتهى



ويكره استخدام الخصيان جميعا حتى ينفذوا حتى يبلغ خمسة عشر سنة  
 في الدخول في محرم وما قبلها فلا بأس في الكفر ما في غيره كذا جامع  
 الرموز ويكره وصل الشعر شعرا من سواها كان شعرها أو شعر غيرها  
 لقوله صلى الله عليه وسلم لعن الله الواصلة والمستوصلة والواصلة  
 والمستوصلة والواصلة والمستوصلة والواصلة والمستوصلة والواصلة  
 التي تصل الشعر غير أو التي تصل شعرها شعر آخر ضرورة المستوصلة  
 التي تصل لها ذلك بطلبها والواصلة التي تصل في الوجه والزرار وهو  
 أن يغرز بجلد بآلة ثم تحبب بجلد أو ينزل في ريق والمستوصلة التي تفعل  
 بها ذلك بطلبها والواصلة التي تفعل أسنانها أي يحدوها ويرقق  
 أطرافها تفعل المجوز تشبه الشواب والموصلة التي تفعل بها بامرها  
 والنامصة التي تنقص الشعر من الوجه والمستوصلة التي تفعل بها كذا  
 ذكره في الاختيار وعرفها بالحكمة وقالوا وصل شعر شعرا من سواها  
 وذكره بذكره وقال في المحيط لا يجلع شعر حلقه وعن أبي يوسف لا بأس  
 بذلك ولا بأس بأن يأخذها جبهة وشعر وجهه مالم يشبه بالمتغيرين  
 لأن التشبه بهم مذموم غاية الذم روي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وسلم أخرج مختارا من كديته وأخرج عمر رضي الله عنه أخرجهما  
 كذا ذكره ذب العرب وذكر في القنية أن يجوز حلق الرأس وترك القودين  
 أن أرسلهما وأن يسلطهما على الرأس لا يجوز وقود الرأس جانبته كذا  
 في شريعة مكره قوله أي الداعي في الدعاء لها كذا بما قد العزم  
 عن تركه من العقد وفيه عبارة أخرى مفقود من العقود تعالى الله  
 عن ذلك ولا يشترط كراهية هذه الاحتمالة معناه على الله تعالى وكذا الذكر  
 لأنه يوهن عنده يتعلق بالمرء وشعره حادك وما يتعلق به يكون  
 حادثا ضروريا والله تعالى خيره عنه فديم لأنه صفة جميع صفاته

قدمة



قدمة قائمة بذاته لم يكن هو صوابها في الازل ولن يزال في الابد ولم يزد  
 من الكمال كذا في تلخيص خلافا لابي يوسف يعني قال ابو يوسف لا بأس بالدعاء به  
 به اخذ الفقيه ابو الليث لما روى أنه صلى الله عليه وسلم كان من دعائه  
 يقول اللهم اني اسئلك بما قد العزم من عرشك ومنتهى الرحمة من كتابك  
 وبأسبك الاعظم وجلد الاعلى وكما تذاكره والاحوط الامتناع لكونه  
 حراما واحدا فيما يخص الحلق والنبش به فاستب بالخطم ولو جعل العزم  
 صفة للعرش كان جائزا لأن العرش موصوف بالقرآن بالمجد والكم  
 وكذا بالعرش لا يعلل احد انه موضع الهيبة ولا ظهر له كمال القدرة  
 وان كان الله تعالى مستغنيا عنه ذكره قد علم كذا في انبياءه كان ذلك  
 اوليا كذا في البيت أو كذا في الشعر حرام لأنه حق الخلق على الله تعالى  
 ويقول لما كان حق محرم ولو قال لاخر كذا في الله أو بالعلم أن يفعل  
 كذا لا يجب عليه أن يأتي بذلك شرعا وان كان الأولى أن يأتي به  
 كذا في التشيين وغيره قال في خاتمة رجل دعا بدعاء وقيل ساء  
 ان كان دعاءه على الرقة فهو افضل وكذا لو كان لا يمكنه أن يدعو  
 الا هو ساء فالدعاء افضل من ترك الدعاء أو جعل يسبح وجهه  
 اذا فرغ من الدعاء قال بعضهم ذاك ليس بيسب والصحيح انه لا بأس  
 به لأنه ورد الأمر انتهى وبسبب الله في حرام كالخرب بالعقب  
 والدف والمزمار وغير ذلك قال صلى الله عليه وسلم استماع صوت  
 الملاهي مقصية ويجلس عليها فسق والتفقد ذبها كذا في الملاهي و  
 كذا في خروج مخزج التشديد وتقليد الذب فان سمع بفتنة يكون  
 معذورا ويجب ان يتعهد ان لا يسمع ويشهد ابو يوسف في كراهية الدف  
 في غير العرس تحريم الملاهي في غير فسق قال لا فاما ما الذي يحرم  
 منه الفاحش للفناء فانه اكرههم وقال ابو يوسف في دار يسمع فيها



صوت من زمير والمعارف اذ دخل عليهم بغير اذنهم لان النهي عن الكثرة  
منه ولولم يكن الدخول بغير اذن لامتنع الناس من اقامته هذا الغرض  
رجلا ظهر الخلق في داره ينبغي للامام ان يتقدم اليه فان كف عنه  
والا ان شأه حبه او ضرب بسايل وان شأه انزعج عن داره ومنه  
كان منكراد هو من يرتكبه يترحم ان ينهي عنه لان يجب عليه ترك  
المكر والنهي عنه فاذا ترك احدهما لا يسقط عنه الاخر الكمال من  
الاختيار ويكره تعظيم المصحف اي ان يجعل على كل عاين من القرآن  
العظيم علامة ونقطة بفتح النون وهو اظهر راعاه كما في النسخة لقول  
ابن مسعود رضي الله تعالى عنه جردوا المكاهف وفي النقطة والنقطة  
ترك التجرد لا للعلم فانه اي النقطة حسن اي للعلم الذي لا يحفظ  
القرآن ولا يقدر على القرآن الا بالنقطة وكان حسنا وما روى عن ابي  
مسعود رضي الله تعالى عنه فذلك كان في زمنه لانهم كانوا يتلقون  
عن النبي صلى الله عليه وآله وكان القرائن سهلة عليهم ولا كذلك  
في هذه الزمان وعلى هذا الباب يكتب اسامي السور وعدد الآيات  
فهو وان كان محدثا مستحسن وكثير من يكره يختلف باختلاف الزمان  
ومكان كذا في العلم وفي التحفة اخذ المال من المصحف مكره كقائه جامع  
الرموز والاباس بتحميله اي المصحف لما فيه من تعظيم لما في نقش المسجد  
وتزيينه قال في الاختيار ولا بأس بنقل المسجد وقيل هو قرينة حسنة  
وقيل مكره والا دل حسن لانه تعظيم له واما ان يخصص من لانه  
احكام الدنيا ويكره الزينة على المحرم لما فيه من شغل قلب المصل  
بالنظر اليه واذا جعل السواد فوق الجباضة وبالعكس للنقش لا بأس به اذا  
فعل من مال نفسه ولا يستحسن من مال الموقف لانه تخيير ويكره  
لحيطة وكل عمل من اعمال الدنيا في المسجد لانه ما ينسب لذلك ولا فقهه

ولو

ولو جلس للعام والناسخ يكتب في مسجد لا بأس به ان كان حجة ويكره  
بالاجرة عند الضرورة بان لا يجد مكانا اخر انتهى وفي القسمة ينبغي لما  
اراد كتابة القرآن ان يكتب باحسن خط وابنيه على احسن ورقة  
ابيض القراطيس بالتمه فلم يارب مداد وتغز السطرد وتغز الحروف  
وتغز المصحف ويجرد ما سواه صونا للنظم الحكمة كما هو مصحف الامام  
عثمان رضي الله تعالى عنه انتهى وفي قاض خات ويكره تضخيم المصحف  
وان يكتب بقلم رقيق روى ذلك عن ابي وهب وهو قول ابي يوسف وزفر  
ولو كتب القرآن على صحيفة وجد رات بعضهم يرجح ان يجوز وبعضهم  
كرهه اذ لم يحاذي السقوط تحت اقدام الناس رجل امس المصحف وبينه  
ولا يقرأ قالوا ان نوى به تحريكه لا بأس به بل يرجح له الثواب ولو امس  
الحرف بيته للمخيل جاز ولا يكره ولو امس ريشة من هذه المعارف والملاهي  
كرهه وبالميزان كان لا يستعمله لان امس كان هذه الاشياء يكون للهدو  
عادة كما عهد فيه مكتوب بسم الله جعل فيه ريشة قال ابو بكر السكاك كره  
يختلف الكس اذا كتب عليه اسم الله تعالى فانه لا بأس به لان الكس يعظم وهذا  
الما عهد لا ويكره لانه لا يكون على الطهارة ان ياخذ فلو ساء بها اسم الله  
تعالى رجوا ان يقرأ القرآن ينبغي ان يكون على احسن احواله ليس  
صالح لحياته ويستم ويشتغل بقراءة القرآن والفقه واجب  
واما تعظيم الكلام ولما ذكره فيه قالوا دراء قدرها جنة مكره انتهى  
وفي جامع الرموز من استغفر به نسب الى البدعة وتعليم منطلق كثر  
الحمد وفي قوت المقلوب جعل الخيال اصحاب المنطق علماء وفي المظاهر  
الاشتغال بعلم الجدل تخيير مسموح وفي تحفة المسترشد لا يجوز ان يعلم  
ويستمع ويستمع ويكتب فلا علم ضد لصفة كالنجوم وكل نقص  
الدينية كاقابل يتعد بها الغشافة انتهى وقد افق ابن صلاح من الحديث



بحرمة المنطق وصنف السوطي رسالة في حرمة وفي كونه والتذكير  
على كونه من المعظ والاعتنا طسنة الانها طسنة الانبياء والمكرهين  
والدياسة وقبول العامة واخذ المال من ضلالة اليهود والنصارى  
وقدالة القران بقرائة معروفة وشاذة كقصة واحدة مكره كذا في  
الكتاب والماوى قدس والمنافرة في العلم لشجرة الحق من اجل طاعة  
ولا جلا لاية انبياء حرام لغفر رجل مسلم واظهار قوة نفسه وفضله  
ونيل شيء من الدنيا كالمال والقبول رجل اراد ان يتعلم النجوم  
فان كان يتعلم مقارا يعرف به مواقيت الصلوة واعلم  
القبلة لا بأس به لانه يحتاج اليه لاداء التروكة وما عدا ذلك حرام  
انتهى وفيه فاضل فاجتنب رجلا تدا على العلم الصلوة وكوهمها  
احدهما يتعلم ليعلم الناس والاخر يتعلم لتعلم به فالاول افضل  
لان مخفة تعليمه للمخلف اكثر فكان هو افضل وجاء في الاركان  
مذكورة العلم ساعة خير من احياء ليلة رجل خرج في طلب العلم  
بغير اذن والديه فلا بأس به ولم يكن هذا عقوبا قبل هذا اذا كان  
مفتيا فان كان امرد صبح الوجه فلا يسم ان يمنعه من الخروج  
ولو اراد ان يخرج للبحر وابوه كاذب لذلك قالوا ان كان الاب مستغنيا  
عن خدمته لا بأس بان يخرج وان لم يكن مستغنيا لا يسم الخروج  
لما روي رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال ما من رجل ينظر  
الى والديه ينظر حجة الا كانت له بها حجة مقبولة فيل يارسول الله  
وان نظرت اليوم مائة مرة قال وان نظرت اليه في اليوم مائة مرة  
له بها حجة مقبولة فيل يارسول الله وان نظرت في اليوم مائة مرة قال  
وان نظرت اليه في اليوم مائة مرة وذكر في بعض الروايات ان الرجل  
لا يخرج الى جهاد الا بذات والديه لان مراعاة حق الوالد

فرض

فرض عليه وجها فرض كفارة وتما به يعرف فيه ولا بأس لدخول الذي  
المسجد الحرام وغيره من مساجد وقال ما كذبك في كل مسجد  
وقال انك نفع بك في مسجد حرام لقوله تعالى انما للمشركون نجس فلا يربوا  
المسجد حرام بعد عامهم هذا وروى قال احمد وغيره ما كذبك سائر مسجد  
لعموم معلنة وهي معلنة ولما ان النبي صلى الله عليه وسلم انزل وقد شققت  
في المسجد وكانوا كفارا فقالت الصحابة رضي الله عنهم انما المشركون  
نجس فقال النبي صلى الله عليه وسلم ليس على الارض من نجس شيء  
وانما نجاستهم على انفسهم وادب لاية انهم لا يدخلون مستولين او  
على ثياب علة كما كانت عادتهم لانهم يطوفون بالبيت عراة كما  
ذكره اهل التفسير كذا ذكره في التفسير والاختيار ولا بأس بعبادة  
الذي اذا مرض بالا جاز لا في اخطا رجائ الكلام واقتداء رسول  
الله صلى الله عليه وسلم في الاختيار وفيه ولو قال الذي اخطا الله  
تعالى بقا ان نوى ان يطيعه ليعلم اولئك في حوز لانه دعاء  
بالسلام والا لا يجوز ومع دعاء السلطان او الامير لياذعن الاشياء لا  
ينبغي ان يتكلم بغير حق قال صلى الله عليه وسلم من تكلم عند ظالم بما  
يرضيه بغير حق يغير الله قلبه لئلا يسمع عليه وسلطه عليه اما اذا خاف  
القتل او تلف بعض جسده او ان يافده ماله في يسمع ذلك لانه مكره  
انتهى واما السلام على اهل اللغة فمكره لما فيه من تعظيمهم ولا بأس  
برد السلام عليهم ولا يربى على قوله وعليكم فانه على سلام لم يزد حجة  
لدعاء اليهود ذكره في التسمية ثم قال وان كان له حاجة ما فيه فلا  
باس برد السلام ولودعاه بالهدى جائز لانه على سلام قال الله  
اهد قومي فانهم لا يعلمون واما اذا مات الكافر قالوا والديه اولئذين  
في تزيينه اختلف اهل علم خيرا منه واحسنه اي اصدقك بالسلام وروى



مسلما انتهى وفيه دلالة على الذي تبين كغيره ولولا ان المفسر يستند  
 بتبجيل الكفر وقيد بالتبجيل لانه لو لم يكن كذلك بل كانت لغرض من الاعراض  
 الصحيحة فلا بأس به فلا كسر واختلاف في عيادة المفسر وجاز اعادة  
 الفاسق على الراجح لانه مسلم والعبادة من حقوق المسلمين ولا يجب رد  
 سلام السائل وتمايم يعرف فيه وقد تقدم بعض ما يتعلق بالسلام ويجوز  
 احضار البهائم بالكرى شري خضبة كحيوان كالثور والغرس لان  
 فيه تطيب لهم وذكره شيخ الاسلام ان خضاء الغرس حرام واما خضاء  
 غيره فلا بأس به ان كانت فيه منقعة والاغرام لما في الحيط واما خضاء  
 الاربع فمحرّم بالاتفاق لما مر لانه قطع شغل بلا منقعة ويزال  
 عذرة من جعله عند الولادة بيضة او درهم ولو ماتت الحامل والولد  
 في بطنها حتى شق بطنها من جانب الايسر ولو عكس قطع الولد اربا  
 اربا ولا يجوز لقاط ولد مضى مدة ينفخ فيه الروح من مائة وعشرين  
 يوما واما قبل مضى فقد ذكره بعض المشايخ وحده عند بعض لما في الحيط  
 ويخرج الجرحات المحذرة والخصاء في مائة اذا قيل لا ينجوا صلا ولا بأس  
 بشق اذن الطفل من ابنته لما في الظهور ذكره في جامع الرموز  
 وذكره في حاشية خات ان احد الابوين اذا قطع اصبعه زائدا من الولد  
 لم يضمن لانه معاجلة ويجوز ان يترك الجرح اي الجرح ترد الام الى الجنين  
 على تبجيل لانه عليه السلام ركب البغلة واقتناها ولو لم يجر لما اقرت مسلمة  
 والاناء من الشرو وهو الركب وهو كناية عن السقاء وهو يجر  
 لما في كونه قبل الاصل ان يقول الفرس لان الجمل لهم جميع يستوى  
 فيه المذكور وهو ثوب وفيه شعار بان لم يجر ان شاء الفرس على الجمار  
 كما في كونه في كذا في جامع الرموز ويجوز المحقة ان للثدي وقد  
 والهرال اذا غش لما في كونه للرجال والنساء ولا جواز على من يدوي

اذا كانت يرى ان الشاة هو انه تكادوت الدواء لقوله على الله تعالى وسلم  
 عبا دانه تداءوا لان الله تعالى لم يضع داء الا وضع له شفاء الا داء واحد قالوا  
 يا رسول الله وما هو قال الهرم رواه الترمذي وصححه لا يجوز  
 للمسلم داء يجوز ذلك بالاشياء الطاهرة بالجنس كالحجر وكذا كل من تداءى  
 لا يجوز الا بالباطل كذا في كونه وقد تقدم عليه والنظر الى ذلك هو خلع الحزونة  
 وعندها كالبول لانه النهاية يجوز التداءى بالمحرم كالحزونة والبول اذا اجز  
 مسلم ان فيه شفاء لم يجد غيره من مائة ما يقدم مقامه كذا في كونه  
 قال محمد بن فضال وشر ابو بكر عن حائل يدوي ان تعلق العلق  
 لغلبة الدم قال سكر اهل الطب ان قالوا يضر بالحمل لم يضر وان قالوا  
 لا يضر لم يضر وكذا الجهي منه والقصه قال الفقيه وصحت عن يعرف بذلك  
 قال لا يضر ان تغفل ذلك ما لم يتجرن الولد اما اذا تحرك فلا بأس بالعلق  
 والحي من مائة تقرب الولادة واذا قرئت فلا تغفل واما العطف فالامتناع  
 في حال كسر افضل لانه يخاف منه على الولد الا ان يدور على الام ضرر  
 من شدة كذا في كونه خائفة لكن ذكره في كونه في كتاب الايات ولا بأس  
 برزق القاضى من بيت المال كفاية اي بقدر الكفاية بلا شرط لانه  
 اعد لمصالح المسلمين والقاضى محبوس لمصلحةهم والمحبس بسباب  
 النسخة فكانت رزقه كرزق مغانة والزوجة يعطى منه ما يكفيه  
 واهلهم فقرا كانت او غنيا وعلى هذا كانت الحاشية وانما يعون  
 قال في كونه وهذا اذا كانت بيت المال جلا لا جميع بحق وان كان حراما  
 جمع من بالهر لم يجر لانه مال صغير فيجوز له على صاحبه وقيد بقوله  
 بلا شرط فانه ان كان بشرط ومعاذة لا يجر له اخذه لان  
 لان القضاء على عمة فلا يجوز اخذ الاجرة عليه كسر الطاعات  
 ولو اخذ الرزق في اول السنة وقيل دفعه على الاختلاف في الزوجة انتهى



قالا منهن في فتاواه وفي الامور وواجب على الناس ان يعطوا الكفاية  
الفقراء والمجبيين ولان من يتزعم لهم للدين لانه انقطع عنهم فقد تم  
من بيت المال فلما استغفلوا بالكسب لم يتفرغوا للتعليم فيظهر كبريل وعن علي  
رضي الله عنه قال قال في كل سنة ما كنا دينارات لم يأخذها في الدنيا  
في الاخرة انتهى وفي البرازية الناجية والمعز صا حب المزمار ان اخذوا  
مالا بالشرط ردها على المالك والاصح قوله فان كانت الاخذ بالشرط  
كان له بالدفع حصل من المالك برصانه ولا بأس بغير الامة وام الولد  
بلا محرم لانه الاخر بمنزلة المحرم لعامة الرجال فيما يرجع الى النظر  
والنهي وكذا ام الولد لقيام الرق فيه وفي الفقه وكذا المكاتبه ومعتق البعض  
عنه في جبره في زمانهم لغلبة الصلاح فيه واما في زماننا فلا  
لغلبة اهل الفساد قلت وفي السراجية لانه ان شافه فوق ثلاثة  
ايام بلا محرم على رواية الكتاب والفتوى على انه يكره في زماننا وفي  
البرازية في قبول كتاب الاحتجاب المسافرون اذا خلطوا الزواجر  
او اخرج كل واحد درهما على عدة الرفقة والشراب حرام والكحول  
فانه يجوز ان يتناولوا في الاكل لان الله سبحانه اباح مخالطة النساء في هذا  
او في انتهى وكلمة بها يمنع بالامة قبل تباع كما في ذوات المحارم  
وقيل لا اي لا تباع في الخلوة لفساد الزمان وفي التبيان وعند بعض  
مشايخنا ليس لان بيعها في الاركاب والازوال لان معنى الصورة  
وان عدم بالستر ففقد الشهادة باق والاصح ان لا بأس بذلك اذا اتم  
الشهادة على نفسه وعليها لان المولى يبعثها في حاجته من بلد  
الى بلد ولا يجد محرما يخرج معها وهي محتاجة الى من يركبها و  
ينزلها الا ترى ان امه المرأة قد تكسب رجل زوجها وتخلو به ولم  
يمنع من ذلك احد قال وام الولد والمدرسة والمكاتبه كالامة لقيام

الرق

الرق فيهم ووجودها حجة ولست عاق كالمكاتبه عند ابي انتهى  
وكبره جعل الرابة اي الطوق من الحديد مع اليد الى الفسق المانع  
عن تحرر الراس في عتق العبد لانه عقوبة اهل النار وفي البرازية لا بأس  
لعلة الفرار وحاشية في الهند قال عليه السلام عجب الله من قوم ينادون  
الى الجنة بالسكينة في كفار يسترقون ويحاذون الى دار السلام بهم بالسكينة  
انتهى وقال الفقيه في زماننا جرت العادة بذلك اذا خيف من الاباق لكافة جامع  
الرموز لا يكره تقيده احتراز عن الاباق والتردد وهدنة السيد  
في الفساق في يمنة وفيه يكره اما الاحتجابات ان كان يصير بالناس فان  
كان يطيرها فوق السطح مطلقا على عورت السيد ويكره زجاجة  
الناس برميته تلك الحماشة عن على ذلك بما يراه حكم دفعه اشد المنع فان  
لم يمنع بذلك ذمها المحبت قلت وفي نظم الوهباني صرح بوجود  
التعزير وبذبح محامته ولم يقيد بالاطلاع على عورت السيد واصابة  
زجاجةاتهم برميته تلك التعليلات وقبح بعض العلماء التعزير بانفسه  
صرح مع مائة هذا الفعل من الدلالات على نقص المودة وقلة المبالاة  
بامور الدين والادار على نوع لعب وفيما نوع من القمار فانهم يحلون  
بها على صيد حمامة الناس وذلك من حالهم مشهور فيجب على المحققين  
ردعهم على ذلك ومنعهم من ذلك وفي الفتاوى اذ اكره الطلاب في قرية  
يتحضر الناس بها امرار بايها يقتلها لان دفع الضرر واجب فان ابوا  
رفع الامر الى القاضي حتى يامرهم بذلك لان القاضي يحب لدفع الضرر  
وفي فتاوى اهل سرقند رجل لطلب عقور كل من يمر عليه عنقه فلا يقل  
القرية ان يقتلوا هذا الطلب لان دفع الضرر واجب فان عصى انسانا  
فتقدم له يجب على صاحبه ضمان فجعل بعضهم هذا بمنزلة ضمان  
المالكين سيما في جنات ان شاء الله تعالى وذكر الفقيه ابو الليث في



في الجامع الصغير انه اذا ارسل كلبا فاحسب في فوره انما يعين للرسل  
وان لم يكن سائقا لانه اذا ارسل فما دام في فوره فكان في خلفه وعيه  
الفتوى كذا ذكره في شرح النفاية وذكر فيه ايضا ولا يؤخذ هاهنا الاهلي  
ان احتسب بحج منه وان اخذه طلب صاحب لانه بمنزلة الصائفة  
والقطعة وان لم ياخذ وفرة عنده فالت كان الام غريبة لا يعرض  
لغيره لان الغرض لغيره وان كانت الام لصاحب الدار والغريب ذكر  
فالفرح له لان البض والغرض لصاحب الام وان لم يعرف ان في الحمام غريبا  
لا يعنى عليه ان يشاء الله تعالى كذا في الوقفات وفيه حمام يرى دخول دار  
رجل فزعه فربما جاء اخر واخذ فالت كان صاحب الدار رد الباب ورد  
في الكفة فهد لصاحب الدار لانه اخره فملكه وان لم يعرض فربما اخذه  
لانه لم يملكه صاحب الدار انتهى ويكره ان يعرض بقا لا يجاز وغيره  
لما في جامع الرموز درهمان في شئك من البر وكذا في كذا ان يملك لو كان  
في يده مكلاليا خذ منه به اي بشرط ان ياخذ من البقال بذلك الدرهم  
ما يحتاج اليه كساية جزء جزء ان يستقره ان حتى يستوف ما يقابل  
لانه فرض جرنفعا لانه ما وضع الدرهم عنده وكانت مقرضا لانه لو جود  
تملك الدرهم وانعدام ما يقابل في الحال وانما يوجد شئك في حال  
فقال في الزمان التي في وهو عية الترض والترض فيه تقع وهو ان ياخذ  
منه حالا لا يراه من رسول الله صلى الله عليه وسلم عن فرض جرنفعا  
ولوا دعه اليه ثم اخذ من البقال ما شاء جزء فجزء يجوز لانه دية  
ثم اذا اخذ المودع من البقال شئك في شئك ما اعطاه جزء فجزء بمقالة  
ما ياخذ فيحصل له الحق من غير كراهة وليس بفرض حتى لو ملكه لا يضمن  
شئك ولو شتر بئنها قبل الاقراض ان يعطيه كذا درهمان ياخذ  
منه منفرقا ثم افرضه لم يكره بلا خلاف لما في المحيط واليه سلك

الاتان التخصيص بالافرا من غير ط لانه لو قال اشترت مائة من كذا  
وجعل ياخذ منه كل يوم خمسة اشياء فيبيع فاسدوا لك والحلله مكره  
في الكبرى والصحيح ان يبيع من الخبز خاتمة مثلا بمقدار كذا كذا وكذا  
حتى يصير دينه في الذمة وسلم الحاتم ثم اشترى منه بمارادات يدفع  
اليه من كذا البركة في طرانة ذكره في جامع الرموز والسنة تقليم الاظفار  
يبدأ في تقليم اليد بمسحة الصبي ويختتم بابها معها والرجل يختصر البصم  
ويختتم بخصم اليسرى لما في جامع الرموز وتنق الابط وحلق العانة و  
حلق الكبر وقصه اي الشرب بالمقراض حسن وهذه من سنن  
التحليل صلوات الله عليهم اجمعين وامر بها وبها اول من قص الشارب  
واختن وقلم الاظفار وراى الشيب ابراهيم عليه السلام قال صلى الله عليه  
وسلم في الاثار قص الشارب حسن ويحلق سنة وهو الا حسن وهو  
قول ابي حنيفة قال صلى الله عليه وسلم احقوا الشارب واعفوا النبي  
والاحفاء الاستحصال واعفوا النبي قال محمد بن ابي بكر في تركها حتى تنك  
وكثرة والتقصير فيها سنة وهو ان يقص الرجل كحيتته وما زاد على  
قصته قلمه لانه الحية زينة وكثرتها من كمال الزينة وطولها من كمال  
خلات السنة وقال التنقيف الابط سنة ولا بأس بالحلق والمنسوب  
في حلق العانة من تحت السرة انتهى وقال المصنف في فتاواه ولا يكره  
نصف الشيب الأعلى وجه الشربين وعراه الى الذخيرة للرجال  
وفي منقح ويستحب قلم اظفاره يوم الجمعة قال قاضي خان رجل دقت  
تقليم اظفاره وحلق رأسه يوم الجمعة قالوا ان كان يركب جواز ذلك  
في غير يوم الجمعة واخره الى يومها تاخيرها حكا كان مكره لان من  
كان خلفه طويلا كان رزية حيفا فان لم يجاوز كذا واخره بتركا  
بالاخبار فهو مستحب لما روت عائشة رضي الله عنها عن رسول الله



صلى الله عليه وسلم انه قال من قلم اغتسل يوم الجمعة اعاده الله  
 تعالى من البلاء الى يوم الجمعة الاخرى وثلاثة ايام ويستحب ايضا خلق  
 عانته وتنظيف بدنه بالاغتسال في كل اسبوع مرة فانه لم يفعل في كل  
 خمسة عشر يوما مرة ولا عذره في شركه في ما وراء الاربعين ويستحب الوضوء  
 انتهى واذا قصا ظفاره او خلق شعره ينبغي ان يدفنه قال الله تعالى  
 لم يجعل الارض كفاتا احياء وامواتا وان القاه فلا بأس به ويكره  
 القاءه في الكنيف والمغتسل قالوا لانه يورث الحرج كذا الاختيار وفيه  
 وتوفيرا لظفار واشرب مندوب اليه في دار الحرب ليكون اهدى  
 في عين العدو والا لظفار سلاحي عند عدم السلاحي والحنث للرجال السنة  
 وهو من الفطرة وهو للنساء مكروه فلما اجتمع اهل مصر على ترك الحنثان  
 فانهم الامام لانه من شعائر الاسلام وخصايصهم واختلفوا في وقت  
 قيل حتى يبلغ وقيل اذا بلغ سبع سنين وقيل عكرا وقيل كان يطيق  
 الم الحنثان حتى والا فلا ولد وهو يشبه المحتنون لا يحنث منه شيء  
 متى يكون ما يورث الحنث امرأة حامل اعترفت بالولد بطنها ولم  
 يمكن استخراج الابان يقطع ويحذف على الام كان ميتا للباس وان كان  
 حيا لا يجوز امرأة ماتت وهي حامل فاحطرت الولد بطنها فان كان  
 اكبر الراي انه حتى يسقط بطنها من الجانب الايسر لانه سبب الى احياء  
 نفس محزنة عن محمد رجل اشبع ذرة اودنا ينزل لرجل ومات ولم يترك  
 مالا لا يسقط بطنه وعليه قيمته لانه لا يجوز ان ياكل حرمة الا من لم يمانه  
 المال وروى محمد بن عيسى عن ابي بصير انه يسقط لانه يسقط حق العبد مقدم على  
 حق المدين ومقدم على حق المظالم كمنعه من الاكل بغيره اذا كانت البسات  
 الاطفال لانه ايلام بالمنفعة الزينة والجمال الى الحيوان لمصلحة يقد  
 اليه جائز كالحنثان والحجامة وربط منقصة وقد فعل ذلك في زمن رسول

الله صلى الله عليه وسلم ولم ينكر عليهم دكره تعليم البازي وغيره  
 من الجوارح بالطير كالحب ياخذ ويغذي ولا بأس بتعليمه بالمذبذب  
 الكرم الاختيار ولا بأس لدخول الحمام للرجال والنساء اذا انزل  
 الى كذا واحد من الرجال والنساء وعرض بصره لما فيه من النظافة و  
 الزينة وتوارث الناس ذلك من غير تكبر وغير الاغتسال في الحمام مكروه  
 لانه عادة الكفرة والكبرياء الا من عذر الله او تبت فلا بأس بذكره العقود  
 على القبول لورود النهي عنه ويكره الاشارة الى الهلال عند رؤيته لانه  
 من عادة الجاهلية كانوا يفعلونه تعظيما لما اشارت اليه ليريه حاجته  
 فلا بأس ولا يحل بغيره الى الهرة ويكره الهرة عليها ولا يحل سراج المسجد  
 الى بيته ولا بأس بحمله من البيت الى المسجد ولا يقود اباه النصارى الى  
 البيعة ويقود من البيعة الى البيت الكرم من الاختيار قال الحسن في كتابه  
 تجارة المرأة يستحب ان تذاق الاوعية وهي دعاء لتغفر لها الى البيوت  
 لحاجة الوضوء والشرب للنساء لانه عورة وقد نهى عن تجويز  
 قال الله تعالى وقت في بيوتكم فيلزم الزوج ذلك كسر حاجتها وكونها  
 الى الاوعية من تحرق اي من الطهي افضل ان من كونها من غيره  
 اذ لا سرف فيه ولا يحتمل وفي الحديث من اتخذ اداة بيته خرفا ذارته  
 املا كذا ذكره في الاختيار ثم قال ويجوز ان تذاقها من نحاس او رصاص  
 او شبه اود اديم ولا يجوز من الفضة والذهب لما مر ولا بأس بستر  
 حيطان البيت باللبود جيع لهد للبرد اي لدفع البرد لان فيه منفعة  
 ويكره اي استر باللبود وكيفية للزينة لانه من زينة الجارية والا لاسر  
 وكذا اي مثل ما تقدم من الحكم ارجاء السترة على البيت ان كان لدفع  
 البرد وان كان للزينة يكره لما ذكرنا وفي الاختيار ذكره محمد بن ابراهيم  
 السترة على البيت لانه نوع تكبر وفيه زينة وفيه تطهير القبول لا يكره



في الحثارة كذا في السرا حية واذا ادق الفرائض واجب ان يتعمم عنظر  
 حسن وجوار جمع جارية جميلة فلما سبها فان النبي صلى الله عليه  
 وسلم سري ما ربه ام ابراهيم مع ما كان عنده من الحرار وعلى  
 رضى الله تعالى عنه استدلهام محمد بن الحنفية مع ما كان عنده من الحرار  
 والاصل فيه قوله تعالى فمن حرم زينة الله التي اخرج لعباده الآية وانما عت  
 بادى الكفاية وحرف اباءة من الكفاية الى ما ينفع في الاخرى الى ما ينفع  
 في الاخرة اذ لم يأت من التعمم المذكور ان ما عند الله تعالى خير مما يجمع  
 خبر وان كان خيرا فكيف وقد قال الله تعالى اعددت لعبادي الصالحين  
 ما لا يحيطون بها ولا ادن سمعت وفي ذلك فليتنافس المتنافسون  
 وبذلك فليعمل العاملون قال في الاختيار اعلم ان الاختيار على اذن  
 ما يكفيه عزيمة وما زاد عليه من التعمم وبطلان الذوات رخصة وقد  
 قال صلى الله تعالى عليه وسلم ان الله يحب ان يؤخر رخصه لما يحب ان  
 يؤخر عزمته وقال صلى الله تعالى عليه وسلم يوفى بالجنة السهلة السهلة  
 ولم اجث بالبرهان في الصحة وفي الحديث لا تزال قدما بعد يوم الجمعة  
 حتى يسأل عن اربعة من عمره فيما افناه وعن شبابه وعن ماله من  
 ابره اكتسبه وفيما صرحه والذين يجب على المسلم ان يتأكد بحصولها منها  
 التفرغ عن ان يتكلم في الف حكمة ما ظهر منها وما بطن ومنها  
 المحافظة على اراء الفرائض في اوقافها بما اجباها تامة لما امر بها  
 ومنها التفرغ الى السمت والكتاب مما لا من غير حله ومنها التفرغ  
 عن تعلم كل مسلم او معاهد وما عدا ذلك فقد روي عن النبي صلى الله  
 عليه وسلم ان الله تعالى لا يرفع احد من المسلمين ولا يرفع احد من المسلمين  
 صلى الله تعالى عليه وسلم وعظ الناس يوما وذكر الجنة فرمى ان من  
 وكما فاجتمع عشرة من صحابة رضى الله تعالى عنهم في بيت عثمان

بنا

بن مطعون وهم ابو بكر وعلي وابن مسعود وابن عمر وعبد الله بن  
 عمر بن الخطاب وابو زرر وسالم مولى ابي حذيفة والمقداد وسلمان  
 الفارسي ومعقون بن مقرن رضى الله تعالى عنهم اجمعين وانفقوا على ان  
 يتكلموا ويلبسوا المسوح ويصوموا الدهر ويقوموا الليل ولا ياتوا  
 على الفرس ولا ياكلوا اللحم والودك ولا يقربوا النساء والطيب ويستحبوا  
 نساء الله من قبله ذلك رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فقال لهم ان الله انبأ  
 انكم انتقمتم على كذا وكذا قالوا بلى وما اردنا الا خيرا فقال صلى الله تعالى  
 عليه وسلم اني لم امر بذكركم قال ان لانفكم عليكم حقا فصوموا  
 وافطروا وقوموا ونوموا فان انا م واقوم واصوم وافطر اكل اللحم  
 واللبس واتوا النساء فمن رغب فليس رغب ثم خطب فقال ما بال اقدام  
 حروا النساء والطعام والطيب والتزيم وشهودا الدنيا اما اني لست  
 آمركم ان تكونوا قسيسين ورجها فان ليس في ديني ترار اللحم والنساء  
 ولا انما ذال هذا مع فان ما حث الله الصوم ورجها بينهم كبريا واجيدا  
 الله ولا تتركوا له شيئا وجها واعنوا وافتقروا الصلوة واتوا الزكوة  
 وصوموا ومعتدوا يستقيم لكم فانما هلك من كان قبلكم  
 باخذلهم شددوا على انفسهم فكذلك الله عليهم ونزل قوله تعالى  
 يا ايها الذين امنوا لا تحرموا طيبات ما احل الله لكم ولا تعتدوا الله لا  
 يحب المعتدين ولا تاكلوا اموالكم الله هلالا طيبا وانفقوا الله استمر  
 مومنين قال مصنف فتاواه في الحبيب قال محمد باقر بن محمد الرجل  
 في بيت سر من ذهب او فضة وعليه الفرائض من الدباج يتجمل بذلك  
 من غير ان يقعد وينام عليه فان ذلك منقول عن السلف من الصحابة  
 وانه يقعد وفيه من الاحساب وينفق ان يتخذ الرجل جارية  
 للخدمة واذا البيت دون العبد البائع ان يملكه يقدر كسبية فلا



فلا يؤمن من الغفلة وقبل من اتخذ العبد للخدمة داخل البيت فهو  
كسكن بالسيعة العز المجهدة اي اخرج او معقد كذا الاصل ولكن بساق  
الكلام يقتضي ان يكون كسكن بابية المجهدة من بلا مودة وهو الظن  
وفي الحق ويستحب خضاب الشعر والهيئة للجماد قاله جسد لابس  
في غير الحرب وهو الاصح واختلفت الروايات في ان الشيء على اليد هو  
عليه السلام هل فعل ذلك في عمره والا صح انه لم يفعل انتهى قال بعض  
في فتاواه اتفق بعض ان الخضاب في حق الرجال بالحكمة سنة وانه  
من سيما كسبية واما بالسواد في فعله من الفرائض لكونه اوجب  
مفهومه ومن فعله لفرية نعم النساء والتعب اليه مفرد مكره  
وعليه عامة الحكم في بعضهم جوزه من غير كراهة واتفق ان لا يباح  
لابس بالامد للرجال واتفقوا انه يكره الكحل الاسود اذا قصد به الزينة  
وعاقتهم انه لا يابس بالانكاح يوم عرسه وهو كالحنن ربل هو مستحب  
في الظهور وبأس للخضاب في تجارية الصغرة والكبرة واما  
الصبي فلا ينبغي ان يخطب يده لادخله كالرجال الا عند الحاجة ويستحب  
ان يترك العبد والامة بعد حلوة العن زليام ويستحب  
على المملوك ان لا يخلع اوقات الصلوة عن الصلوة انتهى  
وفي البرزخية ولا بأس بان يمسك القلام ومولاه راكب ان اطلق ذلك  
والا يكره **تتم** اخذ الطريق ما ولم يجد مسلما لابس ان يمسك  
في ملك الغير للضرورة واذا نزلت الارض وهو في بيت يستعمله  
للاضرار في الصلوة لغيره ولا يلقوا باليد يكره الى التهلكة وفيه  
قبل الفزار مالا يقات من سنن كرسيا ويستحب القبولة بين  
الحصادين الشعر والخطبة فئات النساء سنة لانه نص ان  
الخطبة تحق ولو كان حثا نها مكرمة لانه لم يحن الخطبة لاحتمال

ان يكون ارادة التوقفا من ماء السقاية ان كثر جاز والا لا وحده  
هذا الحيا من المعدة للشرب لا يجوز الوضوء في الحيض وعينه من الوضوء  
منه وحله في السقاية انه اهل ان ما ذونا للملح يجوز والا لا اراد نصب  
رحم على شهر العامة ليس له ذلك لانه لا يجر عن حرر والنظر في كتب احبابنا  
خير من قيام الليل وان بلا سماع وكذا درس الفقه للمتفقه افضل من  
قراءة القرآن ولذا افضل العالم في العابد ونفع العالم لغيره وللنفس  
ونفع العابد لنفسه وعن ابن الفضل في العقيقة يجعله صفة الشيع  
قال طاعة الصلوة ومن صلاها فقد عتق من العامة والكتاب العالم  
يتقدم على الشيخ الغير العالم قال الله به برفع الله الذي امنوا منكم والذي  
اوتوا العلم درجات فالرافع لما كان هو الله تعالى بدرجتين احدهما  
درجات العالم فمن يضمن بعضه المدة في جهنم والعالم يتقدم على  
الغير في الغير العام والدليل على ذلك تقدم الصهرن على الحنف وان كان  
الحنف اقرب شباسهما وفي الفتاوى قال محمد كان الامام يفتي في اطفال  
المشركين والمسلمين واختار ان التوقفة في اطفال المسلمين مردود فانهم  
في الجنة واختار البعض في اطفال المشركين انهم خدام اهل الجنة ولا  
يستعين في الغسل بغيره لما في الوضوء وما حكى انه على اليد عليه السلام  
استعان بالمغفرة في التوقفة في ذلك تعليم الجواز وحمل اهل بيته على  
الصلوة سبب لاقتحام باب الرزق قال الله تعالى وامن اهل هذه بالصلوة  
واصبر عليها لانك رزقا الاية وقد مدح الله تعالى بها عليا عليه السلام  
بقوله تعالى وان يا عمر عليه بالصلوة وان ران رؤيا العجته حمد الله تعالى  
نعمه قال عبيد الله ذهبت النبوة وبقيت الميراث الحديث ثم ان رقصا  
على مرة يشع به وان شاء لم يقصها فتمت كونه لغيره لرب ليقظ او يخطب  
على عدد لا يجوز وكذا الوجه او مصيبة وان لغيره زمانه حتى في الوضوء

منه



فلما بان به قال الصديق عظيم نعم توفني مسلما انما اختلفت ولم يقطع  
كل جلد ان قطع اكثر من النصف يكون ختانا مسلما شيئا وقال اهل البصرة  
لا يطبق الخناث ترك لان الواجب تركه بعدد فالكسنة او لم يقطع  
الحشيش الرطب من القبر مكره لانه يسبح ويندفع به العذاب عن  
الميت ويستأنس به الميت وعلى هذا لا يكره من مقابر الكفار وقطع  
الباس لا ويرد حديث الصحيح دفن ارض الغير فلما كان في سنة  
سنتين او ثلث اوسول القبر وزرع فوقه ووضن الارض بقعة صغيرة  
فتم بحصته لا ياتكم ان لم يضر عظمه عليه وان عظمه يا عظم اثم العزم  
لا اثم العمل بالبحر انا اذا كانت امرائهم يحرم العزم كالقبر والاكل  
مع الكفار لو اقبل به كسليم لباكر مرة او مرتين اما الدوام عليه بكرة  
ولا تقبر هدية الكفار ان كان تقبل صلاتهم معهم لقبرها و  
الفتوى على ان دعاء الكافر قد يستجاب لانه قال الله  
حكايه عن اللعين انظر في اليوم سيفتقن قال فانك من الكفرة  
فاستجب بعض دعائه لانه لا يمتنع عدم الموت لانه لا يموت بعد  
انبعث اخذ مورثه رشوة او قلما ان علم ذلك بعينه لا يحل له  
اخذه وما لم يعلم بعينه لم اخذه واما في الديانة فتصدق  
ببيت تحطى وفي النوازل لمة الط والمطلوب جاحدا لا اخذ في  
الآخرة لانه للورثة سرق الثا من النهر والكم جائز وان  
كثرت ولا باكر ان يجمع رزقه او اتمه بحصة النائم اذا  
كانوا لا يعلمون به فان علموا بكرة الكل من البزارة وذكر  
محمدة فتاواه في فصل الكهر من كتاب الكذب نقل من الظاهر  
واجهد على الرجل اذا اخذ بيد امرائه وهي جاسية بيده  
بيد النسيان وادخلها في بيته ليجامعها وانما يعلم جاز

ولم يكره قالوا الا صح انه يكره وكذا في جارية وذكر في كتاب الامتناع  
منها نقلنا عن السراجية رؤية الدخا في المنام اكثرهم قالوا لا يجوز  
والسكوت في هذا الباب احوط وتكادى سكر ابو جهمون انت  
عند الدخا قال عندك اني عند الله مؤمن وفي الذخيرة السهية  
جائزة اذا اذلت لها صاحبها واذا وضع سكر او دوزهم بده  
قوم وقاله ساء اخذ منه او قال من اخذ منه شيئا فله فكل من  
اخذ منه شيئا ملكه وليس لغيره ان ياخذ منه واختلف في شاي  
في شرا الدراهم ولا تانير والقدس انتم عليها اسم الله من  
من كره ذلك ومنهم من لم يكره هو الصحيح واذا دفع لرجل سكر  
او دراهم ليشربه على العروس فاراد ان يحبس نفسه ان كان  
دراهم فليس له ذلك ان يدفع الدراهم لغيره ليشربه واذا نشر  
فليس ان يلتقط وان كان اخذ دفع سكر فله ان يحبس قدر  
ما يحبس الناس عادة هكذا اختاره ابو الليث وفي السراجية  
يكره الرمس الى هدف كحف القبلة وفي محيط الدواطة مع مملوكة  
او مملوكة او امراته حرام الا انه لا يستعمله لا يكره قاله حاسم  
الديرة وفي التهمة سالت ابا حامد عن الرجل اخذ بلبلا وجعله  
في قفص ويعلقه قال لا يجوز وفي تهاوفا قال بعض السلف الحمد لله  
الصحابة ان يقول العبد عند الشهية امنت بيمين ما جاء به  
رسول الله صلى الله عليه وسلم على ما اراده رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وفيه سكر ابو نصر الدبوسي ما معناه الاخبار التي مروية عنه عليه  
الصلوة والسلام صلوا خلف كل برو قاجر وسعوق اتمه على كذا  
وكذا فرقة كاهن في النار الا الواحدة ومعنى قوله كذا في الآية و  
من شرائط اهل السنة ويحيى عتات لا يكره اهل القبلة فمن الكافر



ومن اهل القبلة وقال الشيخ الفاجر هو الفاسق من اهل الكلام واليه هو  
 العدل فاهل الهدى من كان منهم من اهل الكلام فالصلوة خلفه  
 جائزة وان كان يجهل الكبار فمن يحرمه عن الكلام لا يجوز الصلوة  
 خلفه فهو النار خالده ومن لم يحرمه فهو من اهل القبلة فمن رجع الى  
 كتاب الله تعالى وسنة رسوله الى ما قاله السلف الصالح فهو على مذهب  
 اهل السنة والجماعة **هذا كتاب** في بيان احكام **احياء الموتى**  
 مناسبة هذا الكتاب بكتاب الكراهية يجوز ان يكون من حيث ان في  
 مسائل هذا الكتاب ما يكره وما لا يكره ومن محاسن التيسر للخب  
 في اقوال الانام مشروعية بقوله صلى الله عليه وسلم من اجبى  
 ارضا ميتة فهي له وشروطه تذكر في اثنا الكلام وسيب تعلق  
 البقاء بمقدور كما مروى حكمه تملك الحي ما احياء والا حياء مصدر احياء  
 وموت على وزن فاعل بالفتح من الموت وفي الشرع ارض تعذر  
 زرعها لا تقطع بماء عنها او لغلت عليها وهي مملوكة كذا في الفتح  
 وهي ارض بموت في الشرع ارض لا ينفع بها لا تقطع بمائها او غلت للماء  
 عليها ونحوهما بان كانت سبحة خرب في عهد عاد او مملوكة في  
 الاسلام ليس لها اي لتلك **الاحياء** سبقت به اهل القبلة **احياء**  
 يعني لم يعرف لها مالك بعينه مسلم **بطل الانتفاع** بالجموع **اوزى**  
 لانها اذا كانت مملوكة لمسلم **اي متقدمة** **الارباب** **فلا يكره**  
 موافاة والمراد من الاحياء هنا الحياة النامية  
 قال الله تعالى فاجيبنا به الارض بعد موتها الآية وفي التبيين مراده  
 بالعادة ما تقدم خرابه كانه منسوب الى عاد كخرابه من عهدهم  
 وجعلهم مملوكين في الاسلام اذ لم يعرف ما ملكه من الموات لان حكمه كالموت

حيث

حيث يتصرف فيه الامام لا يتصرف في الموت لانه موت حقيقة على ما بينا  
 وعند محمدات ملكت اى الارض في الاسلام لا تكون مواتا وفي الهداية و  
 المروى عن محمد انه يشترط ان لا يكون حملوا المسلم اوزى مع انقطاع  
 الارتفاق بها ليكون مطلقا فاما التي هي مملوكة لمسلم اوزى لا يكون  
 مواتا واذ لم يعرف ما ملكها يكون لعامة المسلمين ولو ظهر لها مالك  
 ترد عليه ويضمن الزارع نقصانها انتهى نقصان الارض ان  
 نقصت بالزراعة والا فلا يبيح كما في التبيين ويشترط عند ابي يوسف  
 كونها اى الارض بعيدة عن العامر اى اقصى العامر وطرفه لو  
 وقع ان كانت في اقصى العامر فضايا باعلا صوته لا يسمع فيها اى في  
 تلك الارض صوته فانه موات وان كان يسمع فليس بموات لانه فضاء  
 العامر يستغفون فيه لانهم يحثون اليه لرعي مواشيهم وطيرهم  
 حصايدهم فلم يكن انتفاعهم منقطع عنها فلا تكون  
 مواتا وذهب الجمهور الى انه صوت على قدر اذن الناس عادة  
 وعن ابي يوسف البعد قدر غلوة كما في الذخيرة ذكره في جامع الزمخشري  
 وعند محمد ان لا ينفع بها اهل العامر ولو كانت قريبة منه اى من  
 العامر ولو وصلة يعني عند محمد يعتبر حقيقة الانتفاع حتى لا يجوز  
 احياء ما ينفع به اهل القرية وان كانت بعيدا ويجوز احياء ما لا  
 يستغفون به وان كان قريبا من العامر قال في التبيين وسكن الائمة  
 اعتمد قول ابي يوسف من احياء اى ارض الموات باذن الامام ولو  
 كان الحي زبنا ملكها اى بالاحياء لان المسلم والزمن لا يختلفان في سبب  
 ملكها في التبيين وفي جامع الرموز فان كان زبنا فلا يملكه بلا اذن  
 بلا خلاف وان كان مستأثما فلا يملكه اصلا بالاتفاق انتهى وبلا  
 اذنه اى من احياءها بلا اذن الحاكم الامام لا اى لا يملكها عند ابي





خلافا لهما قال ابو يوسف وعده يملكها من اجابها ولا يكثر فيم اذن  
 الامام لقوله صلى الله عليه وسلم من عمر ارضا ليست لاحد فهو  
 احق بها رواه البخاري واحد ولا نهجا سبقت يده ايها فكان  
 احق بها كالماء والحطب وكالحسين والصبيد والركان ولا به قوله  
 عليه السلام ليس للبراء الا ما طابت به نفسا اما مع ذلك هذه الاراء حتى  
 كانت في ايدي الكفرة ثم حاربت في ايدي المسلمين فصارت فينا فلا  
 يختص بالغير احد دون رأي الامام كالفتايم المستشهد به  
 من الصيد وامثاله لانها لم تكن في ايدي الكفرة فلم تكن حكم الفتي  
 ومروياتها كانت اذنا منه عليه السلام لانسب شره لقوله عليه السلام  
 من قتل قتيل فله سلبه فانه يخرج منه بالسلب لانسب شره على  
 ما بيناه في موضع وهو مختار فاختار ولذا قد تم المقرر  
 ذلك في اول كتابه ثم اذا اجابها فهل هي خارجة او غيرته قال في  
 الاختيار فقب فيها العكر على مسلم والخراج على الذي لانه ابتداء  
 وضع فوجب على كل واحد ما يليق به وان سقاه بماء الخراج يعتبر  
 بالماء انتهى فهي على ما بيناه في السير ولو تركها بعد الاجابة  
 وتركها وزرع غيره قبيل الله احق بها لان الاول ملك استغلا لها  
 دون رقبته قال النبي في التبيين والاصح ان الاول احق بها لانه  
 ملوكتها بالاجابة فلا يخرج عن ملكه بالترك ولو اجاب ارضا  
 ميتة ثم احيط الاجابة بكونها الاربعة من اربعة شرا على التقاطع  
 تعين طريق الاول في الارض الرابعة في المروي عن محمد لانه لما اجاب  
 المجاز ان التلاكية تعين المجاز في الرابع للاستطراق انتهى ولا يجوز اجابة  
 ما قرب من العام بل يترك مرسل لا هل القرية اي لمواشيهم و  
 مطر حاي خرضا محصا بدعهم لمحقق حاجاتهم اليه تحقيقا او

تقدرا

تقدرا فصار كالطريق والنهر قالوا ليس للامام ان يقطع مالا غنائم  
 للسلطان عنه كالماء والابار التي يشق منها الماء في المنع وفيه اما قطع  
 المعاد والير البغايا التي اودعها الله سبحانه جواهر الارض فهي خاهره  
 وباطنه فاما النخلة فغيرها كانت جواهرها المستودع فيها بارزها كعادنا  
 ان الكندر والبلع والبقار والنخل فهو كالماء الذي لا يجوز اقتطاعه والنبات  
 فيه سكرح ياخذ من وصل اليه وهو مشوهاة محمد من ورده اخذه قال  
 ابو عبيدة ومما هو الذي له مواجده مثل صبيون والبارد قال غيره هو  
 مما يجتمع لعمدة فان انقطع هذه المعادن النخل لم يكن لاقطاعها حكم  
 فكان القطع غيره فيها سواء وجميع من ورد اليها اسوة ما يكون  
 فان منعهم لقطع فيها كانت بالمنع متعديا وكانت للماء اخذه مالك  
 لان منعها بالمنع لا بالاختصاص وكف عن المنع وحرف عن مداومة السبل  
 بل لا يشبه ابقا له وبالصححة اذ يجبر في حكم الاملاك المستقرة انتهى  
 ولا يجوز اجابة ما عدل عنه ماء الغزاة وهو نهر الكوفة والماء  
 الدرب وكهدها كدجلة واحقر عظم عوده من الماء اليه اي الى ملك  
 الاول لان حق السليد قائم فيه يجوز العود وكونه نهرا فان لم يكمل  
 اي عود ما كان الى مكان الاول جاز يعني اذا ترك الغزاة والذخيرة ونحوها  
 مكانا وعدل عنه الى غيره وامتنع عوده الى مكانه الاول يكون موافقا  
 لان قهرهما مات عنه فصارت قهر الامام اذ لم يكن حرا على مكان  
 مودع الماء للجميع قال في الاختيار والاجابة ان بينه وبينه بناء او بروج  
 فيها زرع او جعل الارض مسناة وكهذه وكذا ويكون له موضع البناء  
 والزرع دون غيره وقال ابو يوسف ان عمر اكثر من النصف كانت  
 اجابة بجبها وان عمر نصفه لم يما عود الباقى وذكر ابن  
 سباعة عن ابيه ان حفر فيها بئرا ادسا في ايها ماء فقد اجابها



زرع اوله يزرع ولو شئت فيها انما لم يكن احياء الا ان يحرس فيها  
 ما في فيكون احياء ما قرب من العا مينا بينا ومن حجر ارضا  
 ولو بلا اذن بان يضع حولها احمى را او حششا محصودا فيها او  
 او يلقها منه او يحرق شوكها او يفرز حولها اغصانا بابسة او يحفر  
 فيها بئرا بقدر زرايع لكاء الذخيرة ويحفرها فالتحجير الاعلام لكاء جامع الزروع  
 ثلاث سنين ولم يجرها الى بالاشياء التي ذكرناها اذ اهلها اخذت  
 الى الارض منه ودفعته الى غيره اى غير المحجر لانه ليس باحياء صحيح لان  
 الاحياء جعلها مسخرة للزراعة والتخفيف الاعلام لكاء ذكرنا وهو لا يغير  
 الملكة بنقوت منها حة على حالها لكنه هو اذ لم يتركها فلا تتركه من ان يترك  
 سنين فاذا لم يجرها اخذها الامام منه ودفعها الى غيره لانه  
 انما دفعها اليه ليعملها فيحصل للسكين منفعة العشر والخراج فاذا  
 لم يحصل الحق فلا فائدة في تركها وانما قد تركت سنين لقول عمر رضي  
 الله تعالى عنه ليس يحجر بئرا لك سنين حق ذكره في الحق ثم قال وهذا  
 طريق الديانة واما الحكم فاذا احياءها غيره قبل مضى ملكها  
 لتحقق سببية الملكة منذ دون الاول ولو كرهها او ضرب عليها المنة  
 او شئت لها نهرا فهو احياء لكاء المسوط ذكره في الهداية ولو كرهها  
 وسقاها فحق تحريم احياء ولو فعلوا احدها يكون تحجير اوان  
 سقاها مع حفر الانهار كانت احياء ولو جود الفعلي وان حوطها  
 ونشأها بحجر يعظم ما يكون احياء لانه من جملة البناء وكذا ان  
 يذرها ومن حفر بئرا في ارض موات فله اى للمحرر حيا اى ما يحيط  
 بها مما يليق فيه الشراب سمي لانه يحرق الغريب فهو فعل  
 فاعل استاده مجاز وفيه رمز الى ان لو حفر في ملك الغير لا يستحق  
 الحرص ولو حفر في ملكه كان له من الحرص ما شاء ان كان الحفر

بأذن

بأذن الامام قيد بثبوت تحريم المتقدم ذكره للمأخر واما اذا حفرها  
 في غير موات او في موات بغير اذن الامام لا يكون الحكم كذلك وكذا اى  
 ملك ما تقدم من الحرص ان كان بغير اذن اى الامام عندهما لان  
 حفر البئر احياء وحريم العطن وهو البئر انه يستحق منها باليد  
 والعطن يقتضي في الاصل من ان الاصل من ان الاصل حول الماء المسطح اربعون  
 زراعا من كل جانب اى من الجوانب الاربع كل زرايع ست قبضة كل قبضة  
 اربعة اصابع لكاء جامع الزروع هو الصحيح احترازه عن قال عشرة  
 من كل جانب لان الحق دفع الضرر عنه كذا يحفر اخر بئر يحجبها فيقول  
 ماء الاول الى الثانية ولا ينفذ في هذا الضرر بشرة ازرع من كل جانب  
 فيقدر بأربعين كيلا يتعطل عليه الصالح وقال صلى الله عليه وسلم من  
 حفر بئرا فله ما حولها اربعون زراعا كذا في التبيين وكذا اى الملك  
 ما تقدم بعينه اربعون زراعا حريم انما حرم اى نواحى بئرنا في وجه  
 التي ينزح منها بالبعير وانما حرم البئر الذي يستحق منه والا صافه  
 لادنى ملازمة ولا فرق في ذلك بين ان يكون البئر للعطن او لغيره عند  
 ابيه ٢ وعندهما للبئر ضخم ستون زراعا بعينه وقال ابو يوسف وعمران  
 كان للعطن فاربعةون زراعا وان كانت للبئر ضخم فاربعةون  
 ستون زراعا لقوله عليه السلام حريم العدة ضخمات زرايع وحريم بئر  
 العطن اربعون زراعا وحريم بئرنا ضخم ستون زراعا ولان الحق في  
 الحرص لا اعتبار بالحاجة بئرنا ضخم اكثر لان يحتاج الى موضع يسير  
 فيه انما ضخم وهو البئر وقد يطول الوشاؤه وبئر العطن يستحق بيده  
 فلا بد من التساوى بينهما ولا يرد قوله صلى الله عليه وسلم من  
 حفر بئرا فله ما حولها اربعون زراعا من غير فصل ومن اهدم  
 العام اكتفى على قبوله والمسلم يبرح على الحق المختلف في قبوله



والعمل به وهذا راجح قوله صلى الله عليه وسلم ما اخرجته الارض  
 فغلب العشر من قوله صلى الله عليه وسلم ليس في الحفرة آفة صدقة  
 وتامة يعرف في التبت وحريم العين اي المستخرجة من ارض موات  
 بالاذن حسما ثم زراعي كذلك من كل جانب في النجف لما سبق  
 من الحديث وقيل ثلثمائة وقيل مائة وعشرون وخمسة من كل جانب  
 وقيل التقدير المذكور في البر والعين في ارضهم لصلواتها واما  
 في ارضنا فيزداد لرخاوتها كبلا ينقل الماء الى الثانية كما في الهداية  
 ويمنع غيره اي الحافر من الحفر وكذلك التصرف بزرعي وبناء  
 وغيره كما في جامع الرموز في حريمه لان في ارض الرخوة يقول الماء  
 يحفر الى ما دونها فيؤدي الى اختلاف حقوقه ولا يملك الحريم لتمكن  
 من الانتفاع به وذلك يمنع وكان الحافر متعديا بالحفرة ملكا  
 غيره لا فيما وراءه يعني لا يمنع من الحفر فيما وراء الحريم فان حفر احد  
 فيه اي في حريمه ضمن اي ذلك الاخذ النقصان لا يمتنع فيه  
 فكان له ان يمنع ويؤثر بل تعدى ويكسب اي يسوي الاول البر  
 بنفسه وضميمة النقصان بان يقوم ذلك قبل الحفر وبعده  
 فيضمن التفاوت كما في الكفاية ولو اراد ان يأخذه كحفره كان  
 له ذلك لانه انفق ملكه بالحفر ثم اختلفوا فيما يؤخذ به الثاني قيل  
 يكسبه لانه ازاله كما اذا وضع شيئا في ملكه غيره وقيل يضمه  
 النقصان وليس له ان يكلفه الكسب بل يكسبه بنفسه كما اذا هدم  
 جدار غيره كان لصاحبه ان يؤخذ به بقيمة ادينيه الجدار  
 وهو صحيح النقصان حفر اي الغير بئر فيما وراءه فلا ضمان  
 اي فيما وراء حريم البر الاول يعني ولو حفر الثاني بئر في منتهى حريم  
 البر الاول باذن الامام وله اي للغير الحريم مما سوا الحريم الاول

يعني

يعني ذلك في الحرم ليعرف الحفرها من الجانب الثلاثة دون جانب البر  
 الاول لسبق ملكه الاول فيه فلور ذهاب ماء البر الاول وتحويل الى الثانية  
 فلا يملك عليه لانه غير متعدي فله الماء تحت الارض غير معلوم فلا يكون  
 له النجاسة بسبب كمن بئر حانونا تحت حانونا غيره فكسرت الحانون  
 الاول بسببه فانه لا يملك عليه ذكره الزيل في التبيين وفيه خان رجل  
 حفر بئرا في فناء قوم روى ابن رستم انه يؤمر بتسوية ولا يضمن النقصان  
 ولو هدم حائط الدار رجل ملكه او حفر فيها بئرا يضمن النقصان  
 ولا يؤمر بالتسوية ولا يبنى حائط ذكره في حركتها بالكرامة والنفقة  
 وهي تجري الماء تحت الارض يقال بالغارسة كاربز لما في النهاية حريم  
 بقدر ما يصلح اي يحتاج اليه لبقاء طين دخوله وقيل لا حريم لها  
 اي للنفقة ما لم يظهر ماؤها وعندها هي اي النفقة كالبر في النفقة  
 الحريم وعندها لا حريم له ما لم يظهر ماؤها على وجه الارض لا يظهر  
 في حقيقة معبر بالتهروات ظهر ماؤها اي النفقة على وجه الارض فهي  
 ملك العدة اجماعا فيقدر حريمها بخمسائة ذراعي وحريم شجر ينسب اليه  
 في ارض الموات خمسة اذرع حتى لا يملك غيره ان يفرس شجرة في حريمه  
 لانه يحتاج الى الحريم بهذا ذكره وللوضع فيه ولا حريم لنهر في ارض  
 الغير الا بغيره يعني من كان له نهر في ارض غيره فليس له حريم عند ابيه  
 الا ان يقيم بيته على ذلك اي على شاطئ الحريم ثم وعندهما مسناة  
 بالحرف طرف الشجرة وحده وبجانبها مسناة بالحريم الذي لا تارة  
 الطبيعة وعنده بقدر نصف عرض ارض النهر من كل جانب اي من جوانب  
 الاربعة عند ابيه يوسف وبقدر عرض ارضه من كل جانب عند  
 محمد وهذا قول محمد ارفق للناس لانه قد لا يمكن التقاط الشرايين من  
 الجانبين فيحتاج الى القنطرة في احدهما فيقدره كل طرف بطن  
 النهر ويحوص على هذا الاختلاف في الاختيار ولهما ان الانتفاع



بالتحرر الاباحوس لانه يحتمل الى المشي فيه لتسبيل الماء ولا يكون ذلك  
عادة في بطنه والى القاء الطين فان يحتمل في بطنه فوجب ان يكون  
له حرمة كالبر ولا بد ان الحرمة تثبت في البر بالنهر على خوف القياس  
فيقتصر على مورد ولا تفتاح في البر اكثر لانه لا يمكن الانتفاع بماء البر  
بدون الاستقاء ولا استغناء الاباحوس اما النهر يمكن الانتفاع بماء  
بدون الحرمة وذكر في الكفاية الاختلاف في نهركم لا يحتمل الى كبره في كل  
حين فلهما حرمة بالاتفاق ذكره في شرح المجموع ثم قال في المحيط قال  
المحققون للنهر حرمة بقدر ما يحتمل الى به بالاتفاق كذا في الاختيار  
لان حتمه الى المشي الى قناء النهر لغير الماء في النهر اذا احسن وهو  
صحيح ذكره في جامع الرموز فاما مسانة بالضم يقال لها بالتركي تعجب  
مكان ايجد اولان صغر ووصار فمك كساري بين النهر الرجل والارض  
اي والارض لاخره والى مسانة في يد احد اي يدا حدهما بان  
لم يكن لاحدهما عليه غرس ولا طيبه ملحق لصاحب النهر لصاحب  
الارض مسانة مبتداء وقوله لصاحب الارض خبره صورة نهر  
لرجل في جنبه مسانة وارض لرجل خلف مسانة وادعاهما صاحب  
النهر ايضا يعني لصاحب الارض عنداهما وقال لصاحب النهر فيكشف  
بهذا اللفظ موضع الخلاف وهو ان يكون الحرمة مواز بالارض  
لافاصل بينهما وان لا يكون الحرمة مستغلا بهذا اللفظ موضع خلاف  
وهو ان يكون الحرمة مواز بالارض لافاصل بينهما وان لا يكون  
الحرمة مستغلا لا يفتي احد هما اما اذا كان لاحدهما عليه غرس  
فصاحب الشغل اوله بالاجماع لانه صاحب يد فلا يفرس  
فيها اي مسانة صاحب النهر ولا يفتي اي على مسانة طينه  
اي النهر ولا يفرس اي على مسانة عند ايجد لكونها ملك صاحب  
الارض فلا يفرس ولا يفتي اي لصاحب النهر الممرور والى اسطيف ما لم

يختص

يختص من القاء الطين قال في التبيين اذا كان الحرمة لاحدهما ايهما  
كان لا يمنع الاخر من الاستغناء به على وجه لا يبطل حق مالك الممرور  
فيه والقاء الطين ويخوذ ذلك بذلك جرت العادة وهو الصحيح ولا يفرس  
فيه الا مالك لانه يبطل حقه وعندهما اي مسانة لرب النهر فله اي  
لصاحب النهر ذلك اي الغرس والقاء الطين والممرور ويشتر بذلك  
المالكين العديدة لما علم في محله ومثله الخلاف يظهره موضعين احدهما  
ان اذا كان على مسانة لرجل لا يدرى من غرسها فعنده لرب الارض  
وعندهما لرب النهر وثانيهما ان ولاية الغرس على مسانة لرب الارض عنده  
ولرب النهر عندهما كذا ذكره في شرح الوقاية ثم قال واما القاء الطين  
فيعمل على الخلاف وفيما لرب النهر وهو صحيح انتهى قال العقيق  
ابو جعفر اخذ بقول الامام ابي جعفر في الغرس بين ولا يفرس فيها الا مالك  
الارض لما ذكرناه ان يبطل حقه واخذ بقوله لهما اي بقوله الامامان  
في القاء الطين يعني انهما صاحب النهر بالمعنى الصحيح ومن غرس  
شجرة في ارض موات فله اي للفارس حريتها اي الشجرة حصة ارض  
من كل جانب يمنع غيره من الغرس فيه اي في حرمة روي ان رجلا غرس  
شجرة في ارض ارض فلان جاء اخر واراد ان يفرس شجرة فشكى  
الاول الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فامر بان تؤخذ من شجرة  
جريدة فتذرع ببلغ حصة ارضي فعول عليه السلام الحرمة من كل جانب  
حصة ارضي والخلق الاخر فيها وراى ذلك ذكره في الاختيار قال في المحيط  
هذا حديث صحيح يجب العمل به ولا يحتمل الى الحرمة كذا ذكره وللوضع  
فيه كذا في التبيين **فروغ** وفيه قاض خات ولو غرس في سكة غير مائة  
فأرادوا حد من الشكاه قطع ذلك ولم يتعرض لغيرها من الاجارة هذه  
السكة قال ابو القاسم ليس له قطع لانه متعنت وكذا في نقص جناه



على الطريق الجادة رجل غرس شجرة على شاطئ النهر بمكان باب داره  
وبين داره والاشجار طريق الجادة قال ابو القاسم ان كانت الاشجار لا  
تضر بالنهر واهله رجوت ان يكون غارسها في سعة ويطيب قواها  
له ويخلفه من بعده رجل اتخذ بستانا غرس فيها اشجارا بجانب دار جاره  
قال ابو القاسم ليس في هذا تقدير وجب ان يتباعده من حائط جاره  
قدما لا يضر بدار جاره ذكره في كتاب الخطر والاباحة وذكره في مستحسن  
البرزخية ثبت من عروق شجرة في داره شجرة في دار جاره فالتابت  
من العروق لما حب شجرة انتفى وفي البقايا الموات ما لا يترب من  
العالم ويقتل عن حاجة اهله للمحيط ويمر على بلدة على ما ذكره  
الحكاوي وعمر ابو يوسف قدر غلوة والاراضة مملوكة اذا انقضت اهلها  
فهو كالقطعة وقيل كالموت نهر لقوم في ارض القوم الغير فان شرب النهر  
واخرت الارض لا ضمان عليهم يعني على مقدم وفي النوازل قال علي  
بن محمد ولو شرب النهر يعني جرى بنفعه من غير فخر وخرب بعض الاراض  
ان ياخذوا صاحب النهر بشارتها كذا في سورة النقاية **فصل**  
**في بيان احكام الشرب** لما فرغ من احياء الموتى ذكر ما يتعلق  
به من مسائل الشرب لا احياء الموتى يحتاج اليه الشرب بالكلية  
لهم مصدر فهو لغة الماء المشروب واليه الشرب هو اي الشرب  
التصيب من الماء اي يحفظ المدين من الماء بجاري اول الراكد للحيوان  
او الحيوان قال الله تعالى فلها شرب ولكم شرب يوم معلوم اي نصيب و  
شربة هو زمان الانتفاع بالماء سبيل للزرع والادوية وانما خالف  
رايه وذكر كنهه اللغوي دون الشرب شيئا يهمل ان مراد هذا مقام  
كفالة جامع الرمد والشفة بفتح من اصل شفة اسفلت هماء  
تخفيفا شربة شرب بنو ادم اي شربهم الماء الذي في الفم او الفم

او الوضوء او الغسل او غسل الثياب وكحوها في المبسوط قال شرب  
بالضم ومفعول مصدره شرب البهايم اي استعماله من الماء للبهائم وكثره  
ما يناسبه والقيمة البهيمة ما لا يظن له وذلك لما في صورته من  
الابهام لكن خصه التعارف بما عدا السباع والطيور لما في المنقذات  
والاكثاف مشربان الزرع والشجر ليسا من اهل الشفة كما في المبسوط  
ذكره في جامع الرمد والاشجار الغمام كالغرات نهر مكنونة ودرجة  
نهر بغداد وكسجود وهو نهر النهر وسجود وهو نهر خوارزم  
كما في مخرج وشدة الكفاية النقاية سجود نهر بلخ وهو الذي يشرب خوارزم  
وسجود نهر تزن نهر مملوكة والكل احداه من بنو ادم ولبهايم فيها  
اي في الاشجار الغمام حق الشفة بالشرب ولم تكن ملكا لهم لانها غير محروقة  
والوضوء ونصب الرمي وكري نهر اي شفة الى ارضه ان لم يضر بالعامه  
بان يمس الماء الى هذا الجانب اذا انشئت صفته اي جانبه فيعرف القوي والاراض  
وان كان يضر بالعامه فليس له ذلك لان دفع الضرر عنهم واجب وكذا  
شق الساقية للرعي والدالية كما في الاختيار وفي الانهار المملوكة اي نهر  
خاصة بالبشر لقريه والغنائم وقد تقدم معناها اي الساقية وهدول  
لكل اهلها من بنو ادم ولبهايم حق الشفة وهو الشرب وسقي الدواب ان  
لم يتحقق التحريم اي تخريب جانب النهر وغيره لكثرة مواضع والاشياء  
على جميع الماء لا شق ارضه او شجرة الابا ذن ما لكم لانه ابا حذو ذلك لانه  
حق صاحبها ان لا يخافه لذلك فيذهب به منفعة فيلحق به ضرر ولا لذلك  
شربه وسقي دابته لانه لا يلحقه بمقتضى ضرر عادية حتى لو تحقق فيه الضرر  
بكر صفته او غيره كان له منع وهو امر اذ يقول ان لم يتحقق التحريم  
وان جفف تخريب النهر بكثرة البقر يمنع لان حق لصاحبه على خصوصه  
وانما ثبت حق شرب لغيره للضرورة فلا يمنع لاثباته على وجه يتضرر به



صا حبه اذ به بسطل منقعه قال في التبيين والسفة اذا كانت كلمة بار  
 كان جدولا صغيرا وفيما يرد عليهم من المواقف كثره ينقطع الماء اختلفوا  
 فيه قال بعضهم لا يمنع منه الاطلاق حديث وقال اكثره ان يمنع لانه يمنع  
 ضرر بذكر كسقي الاراضي انتهى لكن اختيار صاحب المختار وفاقه فان  
 عدم المنع لا خلاف الحديث كما سألته وله اي دلالة اذا اخذ الماء  
 للوضوء وغسل الثياب وسقي الشجر وخصري كحفرات بالبحر راس حمله  
 بجملة في الاصح ان الناس يتوسعون فيه ويهدون لمنهم من الدفاعة و  
 الاصل فيه قوله عليه السلام الناس شركاء في الثلث في الماء والكسب والانس ذكره  
 في الهداية ومما زاد باللاء كسبي الماء ينبت بنفسه من غير ان ينبت احد  
 ومن غير ان يزرعه احد وسقيته ويمكنه من قطووا حرره وان كانت غار من  
 غيره ومما زاد بالنار الاستسقاء بضعها والا حطلا والابقا من لجهها  
 وليس لما جهان يمنع من ذلك اذا كانت في الصحراء بخلاف لو اراد غيره  
 ان يأخذ البحر لانه مكنته ويضطر بذلك وذلك كما في المنع وكذا الماء اذا حرز  
 ملكه لانه صلى الله تعالى عليه وسلم ولم يرد بالشركاء وانما اراد به الاباحة في الماء  
 الذي لم يحجز من ماء حياض والعيون والابار والانهار وكذا في قاضي خا  
 ثم مراد بالانهار المملوكة النهر فها من الذي يقطع من النهر العظيم يقطع  
 في كفة من النهر ويد جيون به الى الارض موات فيحيونها فان  
 هذا النهر يجري ملكا لهم وما حصبوا من الارض به على هذا النهر يجري ملكا  
 لهم سواء كانت باذن الامام او لم يكن في قول ابي 2 وعدها به عبد الله  
 ولا يجيز ملكا الا باذن الامام في قول في كفة النهر قال في الاختيار ما  
 يحجز في نهرها من القرية فليجزم فيه شركة في السفة وهو الشرب وسقي  
 سقي الدواب ولهم اخذ الماء للوضوء وغسل الثياب ويزرع والبطن لا  
 غير وان اتى على الماء كهر روي انه وردت على ابي 2 مسائل من خراسان

فرغها

فرغها الى زفر ليكتب منها رجل له ماء يجري الى مزارعه فجاء رجل فسق ابيه  
 ودوابه منه حتى ينفذه كله هلاله ذلك نكتب زفر ليله ذلك ففرضنا على  
 ابي 2 فقلطه فقال لصاحب ابيه ذلك ليقول على الله تعالى عليه وسام الناس  
 شركاء في ثلثه حديث والحديث يشمل الشرب والشرب الا ان الشرب  
 خص بالنهر فها ص دفا للضرر عن اهله وبقي حق السفة وهو الشرب  
 وسقي الدواب كما مر للمزودة اما لشدته الحاجة اولانه لا يقدر على سقي  
 الماء في كل مكان والبشر وكذا حكمهما حكم النهر فها من انتهى في  
 قاضي خا من الماء في حياض والعيون والابار والانهار لكونها احداث بشر  
 منها وسقي دوابه وان كان فيه انقطاع ذلك الماء انتهى واما الذي ينبت  
 من جهال فيصب الى الادوية وماء الا مطر والسيول فانها لمن سقيت  
 اليها فيكون اولى بالسقي حتى يرتفع ثم الذي يليه فان جرى في قدم  
 فيما رسم حملوا على ذلك الرسم وليس لاحد منهم ان ينقطع ذلك الرسم الا  
 ان تراخوا على غيره فلهم ذلك وكذا في النصف وستفغ فها من ذلك  
 انه قد ما حرز من الماء يجب بضم الماء المملوكة وتشديد البناء لمؤدة  
 الحامية كذا في المنع او كوز وكذا كالاناء والجرة لا يؤخذ الارض اذ حاصبه  
 يمنع ليس لاحداث يأخذ منه شيئا بدون اذن صاحبها وله اي للمحرز  
 يسبقه اي يمنع ذلك الماء لانه ملكه بالا حراز نصار كالصيد والحديث  
 الا انه لا يقطع في سرقته لقيام سرقته الشرك فيه بالحديث كذا في الاختيار  
 قال في جامع الرموز فلو احرز في جرة اوجب او حوض مسجد من  
 نحاس او حفر او حوض وانقطع جريان الماء فانه يملكه وانما ان  
 الا حراز اش رة انه ان لم يملكه الدلو من البئر ولم يسعه من راسها  
 لا يملك ذلك الماء عند الشيخية انما الا حراز جعل حوضه في موضع حيين  
 والحيث لو اغترف بماء من حوض ماء باناء فها من لم يملكه كنه الحق به من

شبهة تام



من غيره كما في مكنية ولو كانت البئر او العين او النهر في كل احد فداى للمالك  
 منع من يريد الكسفة الى الشرب وسقى الدواب من الدخول في ملكه ان كان  
 يحد بغيره بقرية في ارضه فاجازة فان لم يجد اى من يريد الكسفة غيره اى  
 بغير ذلك الماء لزمه اى للمالك ان يخرج اليه اى الى من يريد الكسفة  
 الماء او يمكنه بالتكديف من التمكن من الدخول في ملكه بغيره فان لم يجد  
 غيره فاجازة بغيره باخذ بغيره بشرط ان لا يكره صفته او يخرج الماء  
 اليه فان لم يفعل اى مما ذكره من غير ان يمتنع من الاخر او يستمكن  
 وخيف العطف بغيره بخلاف من يريد الكسفة العطف على غيره او مبطيته فذلك  
 اى مما لا بأس به ما روي ان قوما وردوا ماء فشكلوا اهلها ان  
 يردوهم على البئر فابوا فسلوهم ان يعطوهم فابوا فقالوا لهم ان  
 اعنا قننا واعنا قد سألنا قد كادت ينقطع فابوا ان يعطوهم  
 فذكروا ذلك لغيره حتى انه تعالى عنه فقال هلا و صنعت فيهم السلاح  
 ولانه منع من يقطع من حقه لانه حقه ثابت في الشفعة وكان له ان  
 يقاتل بالسلاح كذا في الاختيار وفيه ما يجوز اى ما شاء او جاز  
 محذره بقاتل بالسلاح لانه ملكه بالاحراز حتى كان له تخمينه الا انه  
 ما يجوز ان يدفع اليه قدر حاجته فيلحقه خالف الامر فيه كذا في الاختيار  
 وكذا اذا كان الماء كثيرا واما اذا لم يكن الا احدى فانه يترك على ملكه  
 مما لا شك فيه الترابية وغيره كما يقاتل في الحكم حال الخصومة ان منع اذا  
 كان فيه فضرر من حاجته كما قال في مكنية وحكم الحكم حكم الماء اذا جفت  
 على مبطيته يقال للمالك انما ان تقطع وتدفع اليه والاشترى كما يخذ قدر  
 ما يريد ذكره الزيلعي قال في الاختيار ولو كان النهر او البئر في موات قد  
 احياه فليس له ان يمنع صاحب الكسفة من الدخول اذا كان لا يكره  
 مستثناة لان موات كان مشترك والا حياه كحق مشترك فلا يقطع حق

الشفعة انتهى وفيه شرك في النفاية قال الفقيه ابو جعفر الانباري ثلثة نهر  
 غير مملوك لا حد ولم يدخل تحت القسمة ما ثمة كجدية والفرات  
 فالحكم فيه ان من اراد ان يكره منه نهر الى ارضه احياه فانه يمنع  
 عنه اذا كان فيه ضرر بين العامة وان لم يكن فيه ضرر بين العامة  
 لا يمنع عنه ونهر مملوك دخل ما تحت القسمة الا ان الشراكة فيه  
 عامة وحدها ان يكون الشراكة فيه مائة فصاعدا وحكم فيه ان من  
 اراد ان يكره نهر منه الى ارضه احياه فانه يمنع عنه في ذلك اهل النهر  
 او لم يمنع ونهر مملوك دخل ما تحت القسمة الا ان الشراكة فيه خاصة  
 وحدها ان يكون الشراكة اقل من مائة وحكم فيه ما ذكرنا ايضا ان من  
 اراد ان يكره نهر الى ارضه احياه يمنع عنه في ذلك اهل النهر ولم يمنع  
 كذا في الشفعة انتهى **فصل** في كسفة الانهار العظام اى واخره طينها وهي التي  
 لا يقسم في مفاصم كبحرها وبيوتها ونيل ودجلة وفرات وما شابهها  
 من بيت المال اى من كسها الخراج والجزية دون العشر والصدقة لانها للفقراء  
 لان ذلك لمصلحة العامة وبيت المال معد لها وكان مؤنة الكسفة فيه  
 وان لم يكن فيه اى في بيت المال سئل في العامة بغيره يجوز الناس على كسها  
 اذا احتاج اليه الكسفة لان في شركه ضررا عظميا على الناس وما هو مملوك  
 للعامة فكره على اهلها لكن يخرج الامام من يطبق العمل ويجعل مؤنة منهم  
 على جميع سائر الذين يطبقونه كذا في الاختيار وقامه يطالب منه وكسها  
 ملكه بغيره وكسها النهر المملوك بجماعة مخصوصه على اربابه اى على اهلها  
 لا على اهل الكسفة ويجوز من اى منهم على كسها كما ذكرنا وقيل ان كان  
 خاصا وما لا يستحق عام كذا في مكنية ومدة ستة اى مؤنة كسها النهر مشترك  
 عليهم اى على نهر الحاشدين من اعلاه اى مما اعلى النهر عنده اى بغيره  
 يبدأ في كسها النهر عنده واذا جاوز ذلك كسها من ارض رجل منهم سقطت



اى مؤنة الكرى عنه اى عن الرجل وليس له اى لذلك الرجل سقى  
 ارضه ما لم يفرغ شركاءه لانه لا يكتفى بالابتعا بالما وهذا  
 جرت العادة بالكري من اسفل النهر وقيل له ذلك لان الكرى قد  
 استعملت في حقه وعند مناهى اى مؤنة الكرى عليهم اى على الشركاء  
 من ادله اى النهر الى اخره يخص الشرب اى النصب في الاراضى  
 لان كل واحد منهم يندفع بالنهر من ادله الى اخره لان الاعلى يحتاج  
 الى ما ولأى ارضه ليسيل ما فضل من ماء كيدا يفرق اعلم ولا بد  
 ان متعجا وركب ارضه يمكن من سقيها فان دفت حاجته فلا  
 يدبره ما بعد ذلك وما ذكر من حاجته يندفع بسده من اعلاه  
 وليس على صاحب مسيل عمارته كنه على سطح اخر مسيل ماء ويقتض  
 بقوله لم في التتمه وفي البراز لم يمس ماء على سطح دار فحرب السطح  
 فاصلا على ربه سطح كالسطح في العلل ولا يجبر على العارة ويقال  
 للذى له حق الاجزاء صنع في مقام الجرى على سطح الجارى لينفذ الماء الى مصيب  
 وفي قاضى خات نهر كبير يشعب منه نهر صغير فحرب هذه النهر  
 الصغير وارا دوا اصلاحه بالبحر بالاخر وكبحه قالوا صلاح الدقة  
 على اصحاب النهر الصغير لان منفعة الدقة تعود اليهم فاحتملوا  
 ونصبوا على ما دعوى الشرب اى شرب يوم او اكثر من شهر في النهر  
 بلا ارض والقياس ان لا يبيع لان شرط صحة الدعوى اعلام المدعى  
 في الدعوى والشهادة والشرب يحصل جهلا لا تقتصر الاعلام وجه  
 الاحتجاج ان الشرب مرغوب فيه متفق به ويمكن ان يملك بغير ارض  
 بالارض والوصية وقد يبيع الارض دون الشرب فيبقى له الشرب  
 فاذا استوفى عليه غيره كان له ان يدفع الظلم عن نفسه بالقياس  
 حقه باليمن كذا في كنه وفي قاضى خات ادعى رجل ارض واقام

شاهد

شاهد يدبره ان الارض لم ولم يدكر الشرب فانه يقتضى له بالارض و  
 يحتملها من الشرب ولو شهد ابا شرب ومن الارض لا يقتضى له بشيء  
 من الارض نهر جعل في ارض رجل فادعى رجل شرب يوم من هذا النهر  
 في كل شهر واقام البيعة على ذلك فانه يقتضى به وكذلك مسيل الماء من  
 الجب الى في الشرب ومسيل الماء لا يمنع قبول الشهادة ولو شهدوا  
 ان لم يشرب يوم ولم يسجدوا عددا ولم يشهدوا ان لم في رقة النهر  
 بشئ لا يقتضى بشرا دهم رجل ارض ونهر خاص لهذا الارض فباع  
 النهر من رجل ذكر في الاصل انه لا يدخل الحريم في البيع كما لو باع الارض  
 لا يدخل فيه الطريق الا بالذكر انتهى ومن كان له نهر يجري في ارض  
 غيره وارا د رب الارض منع الاجزاء اى ان لا يجري النهر في ارضه  
 وليس له ان يشرب الارض ذلك اى يمنع وبتر لا على حاله لان موضع  
 النهر منها في يد رب النهر يستعمله باجراء ما له فيه فعند  
 الاختلاف القول قوله في انه ملكه كذا في البيعة وكذا في قاضى لم يكن  
 اى موضع النهر يد اى صاحب النهر او لم يكن اى الزهر جارا  
 فيها اى في الارض فادعى رب النهر انه اى النهر له وقصد اجراءه  
 لا يسمع دعواه بلا بينة انه اى النهر له بغير فعليه البينات ان  
 هذا النهر لم اوانه كان له حق الاجزاء اى قد كان له جراه في هذا النهر  
 يسوقه الى اراضيه ليسقيها فيقتضى له بملكه الرقبة لاشيائه بالحق  
 اذا كان الدعوى في الاول او حق الاجزاء بالقياس الجوى من غير دعوى  
 بملكه وعلى هذا البينات كمنصب في نهر او على سطح والحد والحد  
 اى الطريق في دار الفري في دار غيره الا انه لا بد له ان يقول في الدعوى  
 صاحب ماء كوضوء او غمر او غيره لمحات الشك وانه كذا في الاختلاف  
 قال في هذا اية حكم الاختلاف فيها نظيره في الشرب بين حكم اختلاف



المعجبات في الامور المذكورة نظير الاختلاف في الشرب وفي البرازية له دار  
 مسيل احداهما على سطح الاخر فبما في التي عليها المسيل بلحق لم فيها  
 ثم بما في الاخر من اخر فاراد كمشي الاول ان ينع كمشي الثاني  
 من اسالة الماء على سطحه ليس له ذلك الا ان يكون بشرط عليه  
 وقت البيع ان لم ابيع منك مسيل مما في التي بعت وفي التوازل  
 له دارات متلاصقات احداهما عامرة فيها وكثرت مصت الدار  
 العامة ومطري ثلج الدار كثره فاراد كمشي كمشي قال في قوله ابو  
 السك كثران استنفذ البياض نصف مسيل الماء في مخرب جدران  
 طرية ويكفي لعدم العرف فيه قال الفقيه اجماعك ان كان له من باب  
 وسيل سطحه الى هذا الجان وعرف قدمه فسيل على حاله وان لم  
 يشرط وكذا لو كان مسيل سطحه الى دار رجولة فيها من باب قديم  
 فليس لما حب الدار من في السخنة وبننا خذوا ما احببنا فاخذوا  
 بالقباح وقالوا ليس له ذلك الا ان يبرهن ان له حق مسيل ولو  
 كهدوا انهم راوه مسيل كما في ليست هذه سكة دة ولو  
 كهدوا انه مسيل ماء مطر فهو ماء مطر ولو شهدوا انه مسيل  
 ماء دالم للوضوء وكسفر ومطر جارات لم يثبتوا فالقول لرب  
 الدار وان لم يكن له يثبت يتحقق ما حب الدار وبالتكول  
 انهم وان اختص جماعة بغير خبر به قدم اختصاصه في شرب  
 بينهم قسم اي منصرف على قدر ارضهم بغير اذالم توفى كيفية في  
 الزمان المتقادم كما ذكره البرازي فلا بد من هذه القيد في هذا المقام  
 والله اعلم لان معنى من شرب سقي الاراضى والحاجة الى ذلك يختلف  
 بقلة الاراضى وكثرة النطانات حق لكل واحد منهم من الشرب  
 بقدر ارضه وبقدر حاجته فيقدر بقدرها بخلاف الطريقة اذا

الشركاء لان التطرف الى الدار الواسعة وصنيفة سواء ولو كان لبعض  
 الاراضى ساقية ولللبعض دالية ولا ينبغي للبعض وليس لها شرب  
 معدم فالشرب بينهم على قدر ارضهم التي على حافة النهر لان  
 صف من النهر سقي الارض لا تخاف السواقي والدوا الى فيسوى حالهم  
 فيما هو صف ولان الاراضى في الاصل لا بد لها من شرب وان كان لها  
 شرب معروف من غير هذا النهر لا حق له في هذا النهر كذا في الاختيار  
 وينبغي الاعطى من سكر النهر اي كمشي سده حتى يستوفى بغيره اذا  
 كان الاراضى منهم مرتفعة والماء قليلا بحيث لا يمكنه سقي ارضه تمامها  
 الا بسده لم يكن له ذلك لان الماء يكون مجوسا عن الباقي في بعض  
 كمدة وفيه منع كحفهم بل ارضهم اي لا يرضاء الشركاء الباقي وان  
 لم يشرب ارضه وان صليت اي الاعطى بدون اي بدون السدما  
 فيه من ابطال حقها فيه وهو مني الماء عنهم في بعض كمدة فاذا  
 رضى بذلك جاز لان كحفهم وكذا لو اصابوا حطوا احوال يسر كل  
 واحد في نوبته جاز لما قلنا ان لا يسر البلوغ في ادباب ولا  
 يسر بالقيء والشراب لانه يكسب النهر وفي ضرر وان لم يسر  
 بالبلوغ في الشرب كما في الاختيار وهذا اذا كان الماء بحيث لو ارسل  
 يصل كل منهم الى حقه في الشرب واما اذا كان بحيث لو ارسل الاخر  
 لا يمكن له الانتفاع اصلا بان كان النهر يشفع لم يمنع كما في الذخيرة  
 وفي البرازية نهر بين قدم لهم عليه ارضون اختلاف في الشرب  
 ولا تعرف كيفية في الزمان المتقادم يتسم على قدر ارضهم  
 لانه هو النط وان كان الاخر لا يشرب حتى يسر اهل الاعطى  
 لم يكن له ذلك الا برضى الاخرى والاختيار ان اذالم يمكنه شرب الا  
 باستد برفع الامر الى محاكم وبما أمرهم بالمعاينة فان اصابوا



على ان يسكن كل واحد من هذه الجوار فيها اهل على النهر ارباوات  
 بجوار الماء عن اهل الكحل فان كان الماء كثيرا بحيث لو لم يصل  
 كل اهل الى حقه في الشرب ليس لاهل الاعلى ولاية على الجسر وان يسكن  
 قليلا لا يصل كل الى حقه الا بالبحر فعلى وجهين ان يحال لوارسل  
 لا ينتفع به اهل الكحل بان كان النهر ينشقه كان لاهل الاعلى  
 الجسر وان يحال لوارسل الى اهل الكحل يمكنهم الانتفاع لا يكون لاهل  
 الاعلى السكينة بل يبداء باهل الكحل حتى يروا ان ثم لاهل الاعلى ان  
 يسكنوا حتى يرتفع الماء الى امارا ضيقهم ويختنق في هذا الوجه  
 ان يقسم الحكم بالايام اذا اهل الكحل السكينة يضع اهل الاعلى  
 في موضعهم ما جددوا نقي الضرر والماء الذي يتدفق عن جبل في الوادي  
 اختلعا فيه قيل لاهل الاعلى السكينة والمنع عن اهل الكحل ولكن ليس لهم  
 قصدا لا ضررا باهل الكحل في منع ما وراه حتى جت واختاره السرخسي و  
 قيل انه لما دخل وادي صارك الماء في منهر مشترك فاجتهد فيه كل واحد  
 ثم الا ان يكون السيل يتدفق وانتشر على وجه الارض فيكون لمن  
 سبقته يد الى منهر مشترك اذ نوارجلا بالسقي منه الارجل ليس له  
 سقي ارضه الا باذن الخلا الشهي وليس لواحد منهم اي من الشركاء  
 في النهر ان يشق منه اي من النهر نهرا او ينصب عليه اي على  
 النهر مشترك رحي لما فيه من كسر جانب النهر او ينصب عليه دابته  
 وهي السا عذرة وقيل من جذع طويل يركب تركيب مداق الارض في  
 رأسه مفرقة كبيرة يسقي بها او ينصب عليه جسر وهو ما يتخذ  
 من خشب يوضع ويرفع بلا اذن البقية اي الشركاء لان صفته  
 النهر تنكسر وبما يتغير عن سنة الذي جرى عليه فيختلج  
 به الارحى في ملكه اي الا ان يكون الرحي وضع في ملكه ولا ينصرف

اي الرحي بالنهر ولا بالماء لان ما يتدفق في خالص ملكه وينتفع به صاحب  
 الرحي وبما يسقي بحاله قال في المنع والادالية بمنزلة الرحي والقنطرة مثل  
 الجسر والقنطرة ما يتخذ من الاجر ويجوز توضع ولا ترتفع تكلف الجسر  
 كما مر قبل الجسر اعم من القنطرة لان يكون من الخشب والشراب  
 ايضا وفيه مفسد جسر الذي يغير عليه ويسكن على الجسر وجسر فقد  
 فسر القنطرة بالجسر فيكون تغييرا لا عم كما يفيد كلام العيني  
 في الرحي وقوله ولان يوسع فم النهر حطفا على ان يشق اي ليس لواحد  
 من الشركاء ان يوسع فم النهر لانه يسكن جانب النهر ويريد على قدر حقه  
 في اخذ الماء ولان يقسم اي ولا لواحد من الشركاء ان يقسم بالايام او  
 مناصفة بعد كون القسمة بالكلية اي وقد كانت القسمة بالكلية يجوز  
 فيه اعمد والقصر جمع كوة بالفتح وهذا الشغب كما في مجمع قال في شره الوقاية  
 الكوفة روت البت استعمل منه للشغب التي يشق في خشب ليحرق  
 بماء من مزارع او الجداول والتقسيم بالايام مثل ان يقدر ليجعل لكم اياما  
 معلومة ولما اياما معلومة تسدون فيها كل اياما كل في جميع الرحو  
 وانما منع من ذلك لان القديم يترك على قدم كظهور بحق فيه ومنع  
 كل واحد منهم من التغيير فاما كان قديما الا برضا هم لما ذكرنا وفيه لمعار  
 بانه اذا كان لرجل مياه في اوقات متفرقة في قرية لم يجر جمعها في وقت  
 الا برضا هم كما في الجداول كنه التفتة انه جائز في منع ولو كان لكل واحد  
 منهم كوي مسافة في نهر خاص لم يكن لواحد منهم ان يترك كوة وان  
 كان لا يضرب اهل لان الشكر خاصة بخلاف ما اذا كانت الكوة في  
 النهر لا عظم لا كل واحد منهم له ان يشق نهرا منه ابتداء وكان  
 الكوة بالطريق الا و لا يجوز ان يترك اي واحد من الشركاء كوة  
 اي في النهر وان وصلته لم يضرب ابدا في ان الشكر خاصة لكون





النهر بجماعة مخصوصة فليس لبعض الشركاء ان يزد فيها يستوفى على  
 مقدار حقه سواء اضر بالشركاء او لم يضر بخلاف الشهر الحرام كما مر ولان  
 ينقص اي احد من الشركاء بعض كونه لما مر ان يمنع من التغير المحض  
 بالنهر او الشرب بما كان قديما لا بغيره هم ولا ان يسوق شربة اي ليس لواحد  
 من الشركاء ان يسوق شربة من النهر كذا اخرى له اي لذلك الواحد  
 ليس لها اي الارض الاخرى منه اي من النهر كذا شربة فيما مضى لانه  
 اذا فعل ذلك وتقام العهد ادعى لهذه الارض شربا من هذا النهر في  
 الادلة وهو نظير طريق مشترك اراد احدهم ان يفتح فيه بابا الى دار  
 اخرى ساكنها الدار التي مفتحة في هذا الطريق بخلاف ما اذا كان ساكن  
 الدارين واحدا حيث لا يمنع ان تارة لا تزداد وله حق المرور ويعرف  
 في خالص ملكه هو الجدار بالرفق لما في التبيين فان رضى ببقية اي الشركاء  
 بفتح من ذلك اي من رضى وغيره مما ذكر جاز لا سقا لهم حقوقهم  
 برضا هم ولهم اي للشركاء الذين اذنوا له بذلك اي ذلك بما رضوا به  
 الاجازة ولورثتهم اي ولورثة ببقية الشركاء التفتت من بعد هم لانهم  
 اذا رضوا يكون لكل واحد منهم معيار نصيبه لصاحبه فيرضع فيها هواء  
 ورشته في اي وقت شاء لان العارية غير لانه لما في التبيين **فروغ** و  
 في البقرة ومن كان له شرب في ارضه في اسفل النهر فليس له ان يفتح  
 في اعلاه ومن جعل بابا في اعلى حائط له ذلك نص عليه عمام وذكر  
 كبرانه لا جعل شربة اعلاه اسفل ذلك ومن اراد ان يسوق شربة الى ارضه  
 اخرى لم يكن لها فيه شرب ليس له ذلك كطريق بين قوم اراد احدهم  
 ان يفتح طريقا لمراد اخرى لا يكون له ذلك ولو كان له طريق الى داره  
 فمرة الطريق اليها ثم منه الى دار اخرى جاز انتهى وان شرب اي  
 النصيب من الماء يورث لانه حق ما في قبو في الارض ويوجه اي

الى الارض

يجمع

يجمع الوحيه من الشكك بالاستعانة به اي بغيره لان جملة الموجه لا يمنع  
 الوحيه لانها من اوسع العقود حتى جازت للمعدوم بالمعدوم في جميع ولائ  
 قد يملك بالارث مما لا يملك بالاسباب الملك كالقضاء والدين وغيره فانها  
 تملك بالارث فكذا الشرب والوحيه اختار في ملكه فكانت مشككة في التبيين  
 وغيره ولا يبايع اي الشرب ولا يورث سواء كان بالارض او مع ارض اخرى  
 ويجوز بيعه مع ارض اخرى في الصحيح كما في جامع الرموز ولا يوجب ولا ينعقد  
 به للحيالة الفا حصة ولعدم الملك فيه الحال وعدم صدور القبض ولا في مال  
 متقدم حتى لو انفق شربا لانه بان يستحق ارضه من شرب غيره لا يمنع  
 على رواية الاصول وان احتار في الاسلام الضمان كما سيأتي تحقيقه ان  
 استحق في جامع الرموز ولا يبايع بالارض في هذه الرواية شرب يوم  
 او اكثر لانه مجهول وينفذ كما نص عليه محمد لانه غير مملوك والابطال الا عند شيخي  
 يفتح للفقهاء على القياس شركاء ولم يخرجه عند الفقيه ابى جعفر وبمشاهدة ابى  
 كبر البخاري وغيرهما اذ القياس لا يشرك بشا على بلدة واحدة لما في الذخيرة  
 ولو كان خاضع ولو ان باع المار بدون ارض وقبض الشربة الشرب  
 مع ارض له قال الفقيه ابو جعفر لا يجوز البيعة في الشرب الا ان يخرجه ابواب  
 الاولات في شربة الاول لم يملك الشرب بالشراء والقبض لان بيع الشرب  
 بيع لا يقع على موجود الا يرى انه باع الارض والشرب جاز البيعة وان كان  
 الماء متفقا وقت البيعة وانما يقع البيعة على الماء على ما يحدث وقتا بعد  
 وقت فاذا لم يسترسين موجودا لا يملك بالقبض فلا يجوز بيعه ثانيا  
 لانه على ملكه ابواب الاول قال رحمه وعندك هذا الجواب مشكك وينبغي ان  
 يكون حكم البيعة الاول في الشرب حكم بيع فاسد لا حكم بيع بالملوك  
 بيع الشرب وحده ان كان لا يجوز في الرواية يجوز في رواية وبه اخذ  
 بعض المشايخ وقد جرت العادة في بعض البلدان فكان حكم حكم البيعة

الفاسد



بملك القبط فاذا باعه بعد القبض وجب ان يكون ويؤيد ما ذكر  
في الاصل رجل باع الكرب بعينه قبض العبد واعتقه جاز عتقه ولو لم  
يكن الكرب محللا للبيع لما جاز عتقه لو اشترى عبدا بمئة ادم  
وقبضه لا يجوز عتقه ولو باع الارض بكرب ارض اخرى اختلف فيه  
المحقق انتهى وصحح الجواز في التمتع ذكره في جامع الرموز و  
في البزلية باع كرب يوم او اقل او اكثر لا يجوز لعدم الحكم قبل الاحراز  
والجواز وبعض المحققين جوزه وقال العبدان يترك بالتعامل وهذا كلام  
في الكرب وقال في الفصل الرابع من ادب القاضي قضى بجواز بيع الماء  
ليس لغيره انما لم يرد من ان الكرب جواز بيع الماء بدون الارض  
والاصل انه لا يجوز في قولهم حصلت خلافة وان نقض ليس لغرض  
الاجازة لما في جامع الفتاوى انتهى ولا يجعل اي الكرب مخرجا  
يفض ولو تزوج امرأة على كرب بغير ارض فالنكاح جائز وليس لها  
من الكرب شيء لان الكرب بدون الارض لا يحمل التحليل كدخول مهر كحل  
لعدم صحة نسبه كذا في الوقاية ولا يدل صلح يغيث الحل من  
الدعوى على الكرب باطل لانه لا يملك بشيء من العقود قال في المحقق ولا  
يصلح الماء بدل خلع و صلح عن دم عمد وعن دعوى مهر نكاح  
وان صححت هذه العقود لانها لا تنحل بالشروط العا سدة ولا  
يملك الكرب لانه لا يملك سائر اعيان فكذا بهذا السبب ويجب على  
الزوجة مهر كحل ومهر امرأة رتقا اخذت من المهر وعلى القاتل  
الدية وللدعوى ان يرجع الى دعواه لبطلان محسني ولو مات  
عليه ذبح لا يباح الكرب بدون الارض لما ذكرنا وان لم يكن له  
ارض قبل بيع الماء في كونه في حوض فتباي الماء الى ان يفض  
دينه من ذلك وقيل ينظر الامام الى ارض لا كرب لها فيضم

الكرب اليها فيبيعها برضاء صاحبها فينظر الى قيمة الارض بدون الكرب  
والى قيمتها مع فيصرف تفاوت ما بينهما من الثمن الى قضاء دينه  
الحق والسبيل في معرفة قيمة الكرب اذا راى قيمة الثمن على قيمتها ان يقوم  
الثمن الكرب على تقدير ان لو كان يجوز بيعه وان لم يجد المشتري على  
تركه هذا الميث ارضا بغير كرب ثم ضم هذا اليها باعها فيؤدى  
من الثمن من الارض المشتراة وانما حصل للمزاد هكذا ذكره الزيلعي في  
التيه ولا يضمن من ملأ ارض فنزلت اى صارت ذات نذر بالكر والنز  
ما يجذب الارض من الماء يعني اذا سقى الرجل ارضه او ملأها ماء  
فتساقط الماء من بطن ارضه الحارض جاره او غرقت بان سال من ماء  
في ارض جاره لم يكن عليه ضمان لانه سبب غير متعدي فلا يضمن لان  
سكرط وجوب ضمان في السبب ان يكون متعديا الا يرى ان من  
حفر بئر في ارضه لا يضمن ما عطب فيها وان حفر في الطريق يضمن لما في  
المحقق وانما قلنا ليس به بمحمول لان ملأ ارضه سقيا متعديا بان  
سقاها قد رما تخمد عادة واما اذا سقاها سقيا لا تخمد ارضه فيضه  
لان ارضي الماء الى ارض جاره تقدير وكذا اذا سقى في غير بئر او زاد  
على حقه يضمن على ما قال الامام بهما عجل الزا هكذا في الذخيرة ذكره في  
جامع الرموز وبشرى الوقاية وغيره ولا يضمن من سقا ارضه من كرب  
غيره وهي رواية الاصل في الظهيرية فيه روايتان والاصح انه لا يضمن  
ذكره في التلميح وفيه وان تكرر ذلك منه اذ به الامام بالهزب او كجسرا  
راى الامام ذلك في الفتاوى وليس لاحد ان يسقى ارضه او زرع من  
شجر الغير او عين او قناته اضطر الى ذلك او لم يضطر وان سقى  
ارضه او زرع بغير اذن صاحب الشجر فلا ضمان عليه فيما اخذ  
من الماء وان اخذ مرة بعد مرة يؤدبه السلطان بالهزب وليس



رأى ذلك انتهى قلت وفي النصف لا يجوز في الماء ثمانية اشياء البيع والرهن  
 والاجارة والامهار والهبته والصدقة والعارية والمقرض ويجوز فيه الابدان  
 وكذا حكم النكاح انتهى قال الطرسوسي ومراجه على وجه الشرب للاراضة  
 اما الماء المحرز في الآنا فان يجوز بيعه كذا في المصنف **فروغ** وفي البرزازية غصب  
 شرب رجل فاقطعها رجلا لم يجز سرق ماء وساقه الى ارضه وسقاه  
 او كبره بجلب له الحمازج كمن غصب شعيرا او غلفا فاعلفه وابته  
 حتى يسمين به فمن قيمة العلف وجاب له ما زاد في الدابة وكذا لو سرق ورق  
 القرماد او طعم الخيل فمن قيمة الادراق وجاب له الا برسم قال الامام  
 بالصفة ينقطع حق الشرب لاحق الكفة وانما ينقطع حق الشفة بالاحراز  
 في الاواني والحباب فان الانسان يحتاج الى السر لا مدينه وديانة ولا يمكنه  
 حمل الماء قد يكتفيه ودابته فلو لم يبق حق الشفة من الماء يرد لصان  
 الامر على الناس بجلان المحرز اذ سقى ارضه او زرع من مجرى حاشته فنع  
 الرجل مما حاشته ماء لا يضمن المانع لما لو منع الراعي حتى يهلك المواشي  
 له نوبة في يوم معدي فجاء اخر وسقاه نوبته قال البرزوي يضمن وفي الاصل  
 وفي الاصل انه لا يضمن سقى ارضه فتعدي الاضرار اجرى الماء اجراء لا  
 يستقر في ارضه بل يستقر في ارض جاره يضمن وان كان يستقر في ارضه  
 ثم يستقر في جاره ان تقدم عليه جاره بالسدف لم يستد يضمن  
 يستحقنا والا فان ارضه في صعدة وارض جاره في هبطة ويعلم  
 انه لو سقى بتعدي يضمن ويؤمر برفع المسناة حتى يحول رستم وبين التعدي  
 ويمنع من سقى حتى يرفع المسناة وان لم يكن ارض جاره في هبطة  
 لا يضمن ويمنع من زعامة الكلب انه ان سقى غير مقتاد ضمن والا فان  
 في ارضه ثقب حجر فان علم به ولم يستد حتى افسد ارض جاره  
 يضمن والا فلا ينهر جري في ارضه فاشق وخرب بعض الاراضة

للماء

للماء الاراضة مقابلته ارباب النهر باصلاح شهرهم دون حجارة الاراضة  
 سكر كسرى فاشق الماء وخرب قصر رجل يضمن قبل هذا ان كانت  
 السكر بالتراب ولو بالخشب والغصب والحق في ذلك باذن السكر كذا  
 موبلا اذ نهم فتح الماء وتركه فارتاد الماء اذ فتح وليس فيه ماء ثم جاء الماء  
 لم يضمن وعليه الاعتقاد وانما يضمن ان لو اربل الماء على وجه لا يحمل النهر  
 وتغير الضمان ان تقدم الارض من روعة وغير روعة يضمن المفضل  
 ولو شدا انها رائحة كذا حتى اشق وامتلأ واخرق شيئا اذ اربل الماء  
 في النهر وعليه انها رصيفها المتقطعة الفضة فدخل الماء في القفحات  
 فافسد الزرع يضمن في الوجهين وسكر نهر صالحة وسق ارضه بغيره وتركه  
 السكر في الماء فانك زرعها اما اجرى الماء احد ضفته المجري وان جرى بلا  
 اجراء احد ضفته السكر فسقوا الشرب حال غيبته احد هم ثم حضر الغائب  
 ان كان اوفوه قسطه ليس له نفعه وان لم يوفوه قسطه لا يضمن بخلاف  
 ما اذا فسقوا الاعيان حال غيبتهم ثم حضر له النفع على حال لان النفع  
 في الاعيان يفتقد لانهما يقع اجدود من الاول فيفسد وهذا لا يقع مثل  
 الاول فلا فائدة فيه ولا يدخل الشرب والمسيل بلا ذكر وكذا اذا ذكر المسيل لا  
 الشرب او الشرب لا المسيل لا يدخل يضمن لا يقع الاراضة مالم يدخل ما ذكر  
 ولو زاد بكم حق له فيه دخلا انشهر في قاض خات نهر يذرو شيئا  
 يبره رجليه باي احد هما ارضه الذي يجب هذا النهر وروا هذا النهر  
 طريق وذكر في المسكر خذ الارض التي باي الطريق قال ابو بكر بن عمر لا يدخل  
 النهر في البيع وقال الحقيقه ابو اليك يدخل وعليه مفتوح نهر للصفة  
 في مدينة اراد بعض اهل المدينة ان يتخذ بساتين يسقيها من هذا  
 النهر قالوا ان كان ذلك لا ينهر باهل المدينة لا بأس به وان احضرهم  
 بان كان لا يحل اليهم من الماء الا في قليل لا يسعهم ذلك فخر رجل



اذا استحدث احد هما ارضه لا يشرب لم يكن له ان يسقيها الا باذن الرب  
 رجل ادعى في ارض رجل لنفسه نهرا وصاحب الارض ينكر ما كان الماء جاريا  
 في ارضه لمدى وقت مخصوص كان يقول قوله لمدى وان لم يكن جاريا  
 في ارضه لمدى وقت مخصوص كان القول قوله صاحب القول الارض الذي  
 فيه النهر الا ان يقيم لمدى البينة وكون النهر محفورا في ارضه لمدى لا  
 يصلح حجة للمدعى لان ذلك مجرد شبه والا فليست له ارضه لمدى لا  
 في فتاواه وفي النسخ ولو دخل انسان ارضه بغير اذنه فاحتمل ان  
 حق الاثر اذا خذ سوا كان سقاها وقام عليه اذ لم يقيم في الرواية  
 ولا يجوز يقيم ايضا وعن شاذي بن الحسن خراساني ان اقام عليه وسقاها  
 ملكه ويجوز بيده وله حق الاثر اذا كانت احشاه احد بغير اذنه  
 ولا يجوز بيع ما بنت في ارضه من حشاه الا اذا قطع وحشمه وحرم  
 فيجوز بيعه ولم ان يسترده من اخذ قال ولا يملك بكونه في ارضه  
 ولكنه لم يمنع من الدخول في ارضه انتهى وقد تقدم ان حكم الكلام  
 يقال للمالك اما ان يقطع ويدفع اليه ولا يشركه في اخذه قدر ما يريد  
 كما ذكره الزيلعي في التبيين وما يجب منع في التنوير وقد مر تمامه **هذا**  
**في بيان احكام الشرب** ذكرنا الاثر في شرب بعد الشرب لانها شرب  
 عرف واحد لفظا ومعنى وقد مر الشرب لمن استعمله لا حياة الموت ومن  
 تماشى بيات حرمته اذ لا شبهة في حرم ما يربو العقل الذي  
 هو معلوم معرفته انه تعالى وشكر انعامه وهي جميع الكراب منهم من الشرب  
 اي ما يشرب ما كان او غيره خلا لا ذرة في الشريعة ما حرم  
 هو الكرم في شدة عند بعض اصحابنا ومضاف محمد في اي شرب الاثر  
 واحدها الشرب في اللعب والتمزج والربيب وتجدد كما بذرة والبركة والارض  
 والحداد كالسكر والفانيذ والصل والالبان للبرك والابتن والبركات

والمتخذة من العنب حبة انواع اوسنة ومن الشر ثلاثة ومن الربيب اثنان  
 ومن الباقية واحدة وكل منها على نوعين مطبوخة وغيره وسائر تفصيله  
 ان في ادم بن محمد الحر وان كان لما كان في القرآن من الدلائل العشرة  
 سلكها في عداد الاوثان التي رجب محرم عند كافة اهل الايمان وثانيتها  
 نسبتها رجاء وثالثتها عذرها من عمل الشيطان ورابعها الامر بالاعتقاد  
 بقوله تعالى فاحشبه وخامسها تعليق الخلاع باجتنابها بقوله تعالى لعنكم الله  
 وسادسها ارادة الشيطان الص ايقاع العداوة بها وسابعها ايقاع  
 البغضاء بقوله تعالى انما يريد الشيطان ان يوقع بينكم العداوة والبغضاء في  
 الحرم والكيس وثامنها الصدق الصلوة التي هي عماد الدين بقوله تعالى  
 ويصدقكم عن ذكر الله وعن الصلوة وثاسعها الصدق عن ذكر الله كما ذكرنا  
 وعاشرها النهر البالغ بضعف الاثر في المودع بالشهادة الشديدة  
 بقوله تعالى فكل منتهون ولذا سميت بالانتم دل عليه قوله تعالى فانه شرب  
 الاثر حتى جرح عقله كذلك الاثر ثم يذهب بالعقول وبما لا يخفى ما خوزة  
 من تحفة بالضم وهي مادة البهيم والصل وهو ام الحيات في النفس وفي  
 المصنف قال الله تعالى اذا وضع الرجل قدحا من خمر على يديه لعنته ملائكة السموات  
 والارض فان شربها لم يقبل صلوة اربعين ذات دأوم عليها فهو كمن بد  
 الوش كذا في جامع الرموز فان قلت ما بال حل لام الالف مع عدم  
 احتياجهم اليه ذلك قلت اجيب بان السكر حرام في جميع الاديان  
 وحرمة شرب القليل علينا كرامة لنا من الله تعالى لا يقع في محذور  
 ونحن مشهورون بالبحرية كذا ذكره في الكافي ثم قال اعلم ان الاصل في الكليات  
 سوى الفردج الاباحة قال الله تعالى هو الذي خلق لكم ما في الارض جميعا  
 وقال تعالى لكم ما في الارض حلالا طيبا وانما حلت لكم ما في الارض من  
 مطلق او جرم مروي فان لم يجد شيئا من الدلائل المحركة فليس على الاباحة



وقد كتب الله تعالى على حرمة الخمر قال الله تعالى يا ايها الذين امنوا انما الخمر  
 الميراثية وقد نص وصريح بتحريم الخمر قال بقوله تعالى انما حرم الله الفواحش  
 ما ظهر منها وما بطن والامر هو الخمر بالنقل قال الله تعالى على الله تعالى عليه  
 وسلم حرمة بعينها قليلا وكثيرها والسكوت على شرب الخمر انتهم وهم  
 اى الخمر فانها من المؤنثات السماوية الواجبة التائيد لما في جامع الرموز  
 التي بحسب النون وسكون الياء والهمزة ويكون التائيد على القلب و  
 الادغام خلاف النسخ يقال له بالشركي خام وجب قال في جامع الرموز  
 فانسخ ليس بخمر فلو لم ينسخ لم ينسخ خمر وفيه خلاف لما اثير  
 اليه في الهداية فن قال انه لم يبق خمر لم يجد بالكله الا بالسكوت وعلى  
 هذا ينبغي ان لا يجد صاحب معرف ما لم يسكن ولا يثبت في يمينه  
 والله لا شرب الخمر يشرب العرق على ان منه الاميات على العرف و  
 مع قال انه بقى خمر فقد انكس الحكم واليه ذهب الامام السرخسي و  
 عليه مفتون لما في شتمه مفتون ونقد الزا هذه عن السوط ان لو  
 صب فيه سكر او فاشد حتى صار حلو الزوال لمرارة وفيه لمعارفانه  
 لوزال مرارة الخمر بالفتح حل لما في ههنا من ماء العنب اذا غلب من  
 غلب غلبا وغلبا نا اذا ارتفع السكر وكنت اى قدس يجب صار  
 مسكرا والقذف اى الرمي بالزبد بالشرط اى عند اى في يمينه قال  
 وقذف بالزبد يجب لا يبق فيه شيء من الزبد فيصغر ويرى فلو لم يقذف  
 به حل عنده خلافا لما ينعى ليس بشرط ولم يحل عندهما قيل لختار  
 انه يجوز الاستعداد بحميم ولا يجد بددت القذف احياها في النهاية  
 ذكره في جامع الرموز قال في التلخيص اشترط القذف بالزبد قول الجوز  
 وعندهما اذا استند بجبر خمر ولا يشترط فيه القذف بالزبد لا منه  
 يسمى خمر قبل القذف قال في التلخيص ولا يان احكام الخمر مقطوع بها  
 وبه

فلا يثبت بالشيء فلا اذا قذف بالزبد زالت شهيته والغليات والشد  
 شرط بالاجماع قال في هذا الكلام خص بهذا الكتاب باجماع اهل اللغة  
 ولا نقول ان كل مسكر خمر لا شتقا قد من تخا من العقل فان اللغة لا يجوز  
 فيها التقياس فلا يمس الدن قارورة لقرار الماء فيه وبها يتم المدفع  
 الاول ليست لعمدة الاطلاق بل بسبب الوضع وترجيح الكلام على الغير  
 فان قلت ما الجواب عما اجمع به بعضهم على ان كل مسكر خمر من قول  
 على الله تعالى عليه وسلم كل مسكر خمر وكل مسكر حرام لما رواه مسلم عن ابن  
 عمر رضي الله تعالى عنه واخرون ومن قولين بن البشير قال قال رسول  
 الله صلى الله تعالى عليه وسلم ان من كلفه خمر او ان من الشجر خمر  
 ومن الزبيب خمر او من العنب خمر رواه ابو داود والترمذي  
 قلت الخمر حقيقة تطلق على ما ذكرناه وغيره كل واحد له اسم مثل الباق  
 والمثلث والمنصف ونحوها والطلاق للخمر عليه بجمان وعليه يحل الحديث  
 فليس حرمة الخمر معلولة بالسكوت ولا تتوقف عليه بخلاف غيرها من الاثرية  
 فان حرمتها متوقفة على السكوت من الناس من يقول غير المسكر منها ليس  
 مسكرا لم كفرها من الاثرية لان القس لا يحكم به وهذا كذا لانه يخالف  
 الكتاب والسنة والاجماع ولان قسليم يدعوا اليه كثيرة وهو من خواص  
 الخمر بان تزداد الذمة باستئثارها بخلاف سائر مسكراتها وجازات  
 تحريمها لا جوازها ايضا بل هو الخط لما في التذوق بها من الاستغفار عن  
 الخمرات والتضيق بالمشربين الا ترى ان عليهما قال من شرب كسرة  
 الدنيا ثم لم يشرب جريها في الاخرة رواه البخاري ومسلم وهذا مطلق  
 من غير قيد بالسكوت فثبتا ولها مطلقا والدليل عليه ان الله في الاخرة  
 غير مسكر والنعم بها في الدنيا هو الذي يوجب حرمانها في الاخرة لما قال  
 الله تعالى ان هبتم طائفا منكم في يومكم الدنيا ونظيره ليس هو من



فيه في الدنيا لا يبيح الاخرة لا اجر التمتع به لا غير كذا ذكره النبي في البيه  
 قالوا السني وهي بينه الحزب غليظة كالبول يكثر مستعملها ثبوت  
 حرمتها قطعا وسقط تقومها في حق المسلم لان الله تعالى حكم بكونها  
 رجسا لاهلها والتقدم يشعر بالغرة لا مايتها والاصح انها مال لا  
 الجلباء تميل بها وحرم الانتفاع بها لان الانتفاع بالجنس حرام ولا  
 يجوز بيعها لقوله صلى الله عليه وسلم ان الذي حرم شرها حرم بيعها  
 ويجوز بيعها وان لم يسكر منها ويجوز بيع غيرها ان سكر ولا  
 يكره الجلباء فيها يعني في الخمر لانه يمنع ثبوت الحزب لانه يمنع بعد ثبوتها  
 الا ان لا يحد فيه ما لم يسكر منه لان الحد في النبي خاصة لما ذكرنا فلا  
 يتعدى الى الجلباء ولا يجوز فيها الشداوى على العقد ويجوز تحليلها  
 ولو طهر في بيعها خلا فالك في ولا يشرع بها الدواب ولا يتعدى دار  
 ولا في مقام ولا في مكان ولا في دهن ولا في دوى بها حريم ولا يتشط  
 بها ولا يدرك ولا يتفع بها الا اذا خاف العطش كالهك فلا بأس بسكر ما  
 يرد عطشه فلو سكر بذلك لا يحد لانه حلال في هذه الحالة فتدرا على  
 قدرها حتى تسكر حذرا في كجته قلت وفيها نية قال ويكره الاحتقان  
 والاكتحال بالخمركذا لا يقتلوا الا حليل بان تجعلوه السعوط وحاصلهم  
 انه لا يتفع بالخمركذا اذا تخلل فينتفع بها سواء صارت خلا بالمعاجة  
 او بغير معاجة عندنا خلا فالك في ذلك كركي من اجهابنا ان لا يكل  
 للناس ان ينظر الى كمر على وجهه ولا ان يسيل بها اللين ولا يستر بها  
 كحيوان وكذا الميتة لا يطعمه كلابه لان ذلك انتفاع بها والانتفاع بها  
 يحرم فان الذي حرم شرها حرم الانتفاع بها لما ورد في الحديث حتى لا  
 يدواى بها وروايت لما ذكره المصنف فتاواه وتحريم الطلاء بسكر الطلاء  
 ما يفتح من اى من ماء العنب فيمن الغلبان بالشاراد الكمر فذهب اقل

من ثمنه وقيل اذا ذهب ثمنه فهو الطلاء كما في الاختيار قال في المنع وهو مخالف  
 لما ذكرنا لما في بعض النسخ من ان الطلاء ليس للميت وهو ما اذا لم يفتح من  
 ماء العنب حتى ذهب ثمنه وينتفع به حراما وهو الطلاء لما روى  
 ان كبار ائمة الصنعة يشربون الطلاء والجهد الطلاء الذي يليق فيه مما  
 حتى يرق ويعود الى المحذور الذي كان في الاصل ثم يفتح الاكل الجلباء وصار  
 مكرها فان ذهب نصفه سمس منصفها وان لم يفتح ادى جلباء وذهب  
 ادى يفتح منه سمس باذ كالمكر الذال ونحوه كما في القاموس سرب ياد وهو  
 كمر كما في القاموس ذكره في جامع الرموز اذا غلب واشتد قبحه وقدر نيات  
 من الغلبان والاشتداد فلا حاجة الى الاعادة والسكر يفتحين وهو  
 النبي وقد تقدم تفسيره من ماء الرطب اذا خلا واشتد واشتد فمن  
 سكرت الرخ اذا سكرت فستره الجهد من سكر الترويض والهداية وهو حرام  
 وقال شيخنا ابي عبد الله انه ما في القدر من سكر وروى  
 حسنا يعني الدرس الحق عينا بالسكر وهو بالحر لا يتحقق ولما اجماع  
 الصنعة والابتداء على الابتداء وكانت الاثرية لها مباحة وقيل اراد به  
 التوبيع ومعناه والله تعالى اعلم يتخذون منه سكر وتدعون وزقا  
 حسنا انهم قلت ويدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم الخمر من هاتين  
 النجاساتين واثباته في الكرم والخملة ذكره في الاختيار وقال وعليه اجماع  
 الامة ويجوز ثمنه الذي يبيع وهو النبي يعني غير مبطون من ماء الزبيب  
 اذا غلب واشتد لما روى عن ابي جاسر رضى الله عنه انه غصصه لمكان  
 ينقع له الزبيب فيسرب به اليوم وبعد الطلاء الغدا والمساء الثاثة كمر  
 يا ثمره فيسقي الخدم رواه مسلم فانه يفتح في الهرة او امر به فاهرق  
 ذكره في التبيين ثم قال وسقط حرمته ان يقذف بالزبد بعد الغديان  
 والاراضى كتب فيه خلاف والوجه قد بيناه فيه انتهى قال في جامع



الرمز فان كان خلافا لكان حلالا وان كان حلالا فاما اذا اختلفت فكل واحد عنده خلافا  
 لهما واذا قد فت الزجر حرم استخافا وتزاد هذه الجدة لانه اعتد على  
 السابق انتهى واسيا ط قدف الزجر يضمن اي في هذه الاثرية على ما  
 في الخبر اي من الاختلاف الذي ذكره بان الامام وما جيبه والعلل اي من الخلاف  
 والمنصوح بالاذن والنيق الزبيب والسكر حرام لانه رقيق لانه مطرب  
 بجميع النفاق عليه فحرم شره دفعا بما يتعلق به من الفساد كما في الاختلاف  
 وحرمتها اي حرمة هذه الاشياء ودون الخبر اي دون حرمة الخمر لان حرمة  
 الخمر قطعية وحرمة هذه الاشياء اجتزائية وعرفت فحاشا للخبر على غلظة  
 لشوفا بالبريل القطع وبنيته هذه الاشياء مختلفة في غلظتها وحققتها  
 بعين غلظتها في رعايتها وخفيته في اخرى وكبر مستحق كبر فلو حرمها حرمتها  
 بدليل مقطوع به دون هذه وحتم ولا يكفر مستحق هذه الاشياء لما  
 ذكر ان حرمتها اجتزائية ويكذب كبر قطعية من كبر وان  
 وصليته لم يسكر لان حرمتها لانتها فحرم قبلها وكبرها في البلازيم  
 كبر من كبر قدر ما يصل الى الجوف كذا ثمانين لوجرا او اربعين لو هدا  
 خلط الخمر بالماء وان قبلها كذا كجلا هذه الاشياء فان حرمتها متوقفة  
 على السكر فلا يحد لها مال يسكر ولا حرمة غيرها من الاشياء  
 غير قطعية فلا يكون مثلهما وكجور يبيع هذه الاشياء ويختم مثلهما عند  
 ابي خلافا لهما اي فيها لعدم تقدمها ولا به انه مال متقوم وما دال  
 الدليل على سقوط تقدمها بخلاف الخمر ثم يجب بالاتفاق عند الحقيقة  
 دون كمثل لانه من الاستغناء بها للحرمة كما في الاختيار وعن ابي  
 يوسف انه يجوز بيعها الزكيات اذا هب بالطنج اكثر من النصف دون  
 الثلثين كذا في الهداية قال الحسن في فتاواه وفي الذخيرة ويجوز بيع  
 ابا زق ومنصف والسكر ونيق الزبيب ويضمن متلفا عند ابي ج

خفا

خلافا لهما والفتوى على قول ابي ج في البيع اما في الضمان ان كان مختلف  
 قصده كحسبه وذلك يعرف بقرائن الاحوال فالفتوى على قوله وان لم  
 يقصد الحسبه فالفتوى على قوله انتهى وفي الخبر عدم جواز البيع وعدم حرمة  
 اجماع لسقوط تقدمها وقد بينا وجه خلافا حجة ابي ج اعادته فلو طمحت  
 الخمر او غيرها اي من الاشياء المحرمة بعد الاستعداد لا تحل لان الطنج لا يورثها  
 لانه لقم من ثبوت الحرمة لا رفعا لشوفا وان ذهب اي بالطنج الثلثان  
 ان وصليته لم يسكر قبل لا يحد ما لم يسكر اي من المخطوطة من الخمر وغيرها لان في  
 حد فالنيه وهو غير المخطوطة كما مر فلا يتعدى الى المخطوطة في ويحل  
 بنيد الترويض الزبيب اذا اطنج اي كذا منها ادنى طخنة وان وصليته  
 استند اي قوى ما لم يسكر ما لم يسكر ما لم يسكر حد السكر البيند ما بيند اي  
 يلقى ترويض ويب ويخوه ويتراد حتى يستخرج جلاوته كما في طخنة الطخنة  
 قاله منقح وحلال والحرام من الاشياء اربعة انواع الاول بنيد الترويض الزبيب  
 ان طنج ادنى طخنة فهو حلال شره وان لم يستد اذا شرب منه بلا الهوى  
 طرب مال يسكر لما ذكرنا من ان الاجل في الاشياء الاباحة واليه وقعت  
 الكسرة بقدر لم على المدح عليه وسلم في البيند ليللة الجكن ثمرة طيبة وما دال  
 طهور والنوع الثاني الخليلجان من الزبيب والنوع الثالث بنيد  
 العسل والبنين والزرة والشعر فهو حلال سواء طنج او لا والنوع الرابع  
 كمثل العنب انتهى ويستغنى عما هاتك في المدح وكذا اي يحل كمثل  
 بنيد الترويض الزبيب بنيد العسل وبنيد البنين وبنيد كخنة والسكر و  
 الذرة وبنيد الطنج اي ماء الزبيب والنوع الخامس البسر المجمعين المخطوطة  
 ادنى طخنة فلو جمع بين ماء العنب والترويض الزبيب لا يحل ما لم يذهب  
 منه بالطنج ثلثاه كما في الخلاف وانما ذكره مع اندراجها فيما قبل ليكون ردا  
 على ابي ج الطخنة لانه لا يحل عندهم كما في جامع الرموز ضيفت اي هذه



الاشياء اولاً اي اولم يطبخ لان قليل لا يفتح الى الكثير كيف ما كان والقول  
 عليه السلام الحمر من هاتين الشجرتين الخنجر والعنب رواه مسلم والكراد  
 بيان الحكم اي حكمهما واجدات لكل واحد منهما سمي خمر حقيقة كذا  
 في الصحيح قال في الاختيار وبنيد العسل والتين والحنطة والشعير والذرة  
 خلال طبخ اولاً اذ لم يسرب للهو وصرب لقوله صلى الله عليه وسلم  
الحمر من هاتين الشجرتين والكراد بيان الحكم وكذا اي يحل لك و  
هو اي لك عنب ان يطبخ اي بالنار او الشمس حتى ذاهب  
ثلثاه وبقي الثلث وان اشتد ان وصيتاي فوي عنده اذ اقصده  
 استوى واذا قصد به التلويح فخرام في الاختيار وقال مالك ومحمد والشافعي  
 قليل وكثيره حرام وسئل ابو جعفر الكبير فقال لا يحل شربه فقبله  
 خالفت ابو حنيفة وابا يوسف فقال لانها يحل لا شراء الطعم والناس  
 في زماننا يشربون للبهور والتلويح ذكره ابن حنبل في شدة الوقاية  
 ثم قال فلعلم ان الخلاف فيما قصد به التقوى وما اذا قصد به التلويح  
 فلا يحل بالاتفاق انتهى وفيه إشعار الى ان لو شرب واحد منها للهو  
 حرام بلا خلاف لما جاء به الرموز قال في الصحيح روى عن ابي يوسف رضي  
 ان كان يسرب من الطلاء ما ذاهب ثلثاه وبقي الثلث رواه  
 الشافعي وله اي يبيح شربه الله تعالى عنه ابي الدرداء وقال البخاري رأى  
 عمر ابي عبيدة ومعاذ رضي الله عنهما شرب الطلاء المذكور وشرب  
 ابر وقال ابو داود سألت احمد عن شرب الطلاء اذ ذاهب ثلثاه  
 وبقي ثلثه فقال لا بأس به قلت انهم يقولون يسكر قالوا لو كان يسكر  
 ما احدث عمر رضي الله عنه انتهى قال في الاختيار وقل نقل ذلك عن  
 أكثر الصحابة ومالك غيرهم قولاً وفلاً حتى قال ابو حنيفة مما يجب اعتقاد  
 حله لئلا يؤذى الى تفسيق الصحابة رضي الله عنهم وتمايم يعرف

فيه

فيه وفي الحد بالسكر منها اي في الابدانة المذكورة روايتان والصحيح  
 وجوبه اي وجوب الحد لان بعض البلاد يفتح العنب في عليه اجتماعهم  
 على الخمر وفوقه ذكره في الاختيار ثم قال وعلى هذا المختار من الابدان  
 ثم قيل يجب ان لا يحل بيع الرمالا عند ابي حنيفة اعتباراً بالجرم اذ هو متولد فيه  
 وجوابه ان كراهة البيع لا يحرمه اذ لم يأتها في احكام من تعيل الابدان  
 فلا يفتقر الى لبس انتهى ودفع طلاق من سكر فيها اي من الاشربة  
 تابع للحرمة والكل اي كل الاشربة المذكورة حرام عند محمد بن عبد الله  
 جميع الاشربة من غير تخصيص في صحيح لان السكرية حصل استنزاعاً لها  
 فيجب عليه حد فحق لما دعت الفاسد وتعليلها وحداناً شرعاً ولذلك  
 كراهة شرعية في صحيح وفيه اي بقول محمد بن طرخان في جامع الصغير  
 وما سوى ذلك من الاشربة يعني وما سوى المذكور وهو خمر والسكر  
 نفع الذي يبيح والطلاء وهو البهاق والحنط فلا بأس به قالوا هذا  
 بحجوب على المصوم والبهان لا يوجد في غيره وهو نفس على انما يتخذ  
 من الحنط والشعير والعسل والذرة خلال عند ابي حنيفة ولا يجد شاربه عنده  
 وان سكر ولا يقع طلاق السكران منه بمنزلة النائم ومن ذاهب  
 عقد بالبيع وبيع الرمالا وعن محمد انه حرام ويكره شرابه اذا سكر  
 منه ويقع طلاقه اذا سكر لما في سائر الاشربة المحرمة قالوا وهو لا يحل  
 لان النفس يفتقر بمقتضى عليه في زماننا اجتماعهم على سائر الاشربة  
 بل فوق ذلك انتهى وفيه شرعية في حرم محمد الاشربة المذكورة سواء يطبخ  
 اولم يطبخ اسكر بالغير اولم يسكر لقوله صلى الله عليه وسلم كل  
 مسكر حرام وقوله ما اسكر كئيد وقيل حرام ولهما قوله صلى الله عليه  
 عليه وسلم وحرمت الخمر لعينها والسكر من كل شراب وتخصيص السكر  
 بالسكر بالتحريم من غير تحريم على انه ليس كالخمر والفتوى في زماننا



على قول محمد ولباس بالمحفوظ من ماء التمر والذئب اذا لم يشد وقال ما  
واحد لا يجوز شرب الخليلج وان لم يشد لورود النهي ولنا ان ما  
حمله من ابي حنيفة محذوف وما ورد من نهى عن شرب الخليلج اذا شرب  
منه ان الخليلجين لا يدخل تحت الخمر قوله قد قال في الاختيار من غير  
السكر وغيره فقد خالف النص وما رواه من الاحاديث طعن فيها يحيى بن معين  
ذكره عبد الله بن محمد في كتابه او محمول على الشرب للسكر والشهية انتهى  
وحاصل ما ان شرب النبيذ كحذوب وعلقت شربه حلال عند يحيى فلا يجد  
السكر منه فلا يقع طلاقه وحرام عند محمد ويقتل في الكافر وعليه  
الفتوى لما جامع الرموز ومقدار حده تقديم في كتاب الحدود ويختلف  
اي الاختلاف الواقع بين الامامية ومحمد انما هو قصد التقوى بينه وبين  
والشوق على طاعة الله تعالى اما عند قصد التلذذ اي التلذذ الله شربه  
الطرب في اجماعنا لما ذكرنا قال الكوفي فتاواه وفي النوازل وان  
اتخذ النبيذ من التمر من السكر او الذرة او الشعير او العسل ويشدوه  
مطبوخ او غير مطبوخ يجوز شربه ما دون السكر عند ابي حنيفة وابي يوسف  
محمد لا يجوز شربه وبنا حذوفه قال ابو بكر بلغة ان داود بن العباس  
جميع مفتقها ومعتقها للحكم فيها هم يطعمون وفيه خير فسيق من  
الزبيبي يعني المشدود فتنا ولا نصير وشربه فلما راي ذلك منه اتخذ  
عند الشراب فلما فرغوا من الحكم اراد ان يقوموا داود الى ذلك  
المجلس فامتنع نصير فقال انه حرام فقال سبحان الله يا ابا بكر شراب  
واحد ههنا حلال وانه حرام قال بل ههنا تنا وانا وانا لهما جهة الى  
لاستواء الحكم ونعم يكدن تناول لله وهو حرام وفي السراجية  
الخليلج في ادنى طمعة من الزبيبي والتمر اذا غلا وكنته كالمشك  
الغني قال محمد لا يجوز شربه وبنا اخذ الغني ابو اليك وعن ابي يوسف

الى اراد الرجل ان يشرب النبيذ ليسكر منه فاول قد حرم منه حرام والقود  
له حرام ونهى الى حرام وفي الخائفة ويحرم القدر السكر وهو الذي  
يعلم يقينا او يغلب الراجح انه يسكر كالمتخم من الحقام حرام وهو الذي  
يغلب على انه يعقبه التخم واما المتخم مما سوى التمر والعب نحو الثمار  
السكر والفانيذ والحبوب والعسل فما لم يشد يحل شربه بلا خلاف واذا  
غلا ويشد وقذف بالزبد فان كان طمعا في طمعة يحل في قول ابي حنيفة وابي  
يوسف واختلفت لفتا حرة في قول محمد منهم من قال يحل شربه ما دون  
السكر وهو صحيح ومنهم من قال لا يجوز اصلا اما اذا لم يطبخ وغلا ويشد فغيره  
روايات عن ابي يوسف وعن ابي حنيفة في رواية يشرط الطبخ للباحث  
في رواية لا يشرط وفي النوازل في طمعة لا يشد ولا يحل وجعل فيه العسير  
مخفى على ذلك مدة ولم يشد وهو كحال السكر فلا بأس به وهو قول  
اصحابنا وكرهه بعضهم ويقول اصحابنا ناخذ الشهي وخلف كراي  
تحليلها حلال ولو وصليته خللت اي صارت خلا بغير اي عمل كالقاء  
الحق وماء قمار والسمك وايضا النار عندها ونقلها الى سمن عند بعضهم  
وقال اليك في التحليل حرام لان النص اوجب الاجتناب عن التمر وفي التحليل  
اقتراب منها على وجه يتناول تحلاف التحلل لا لاراقه لانه مبالغة في الاجتناب  
عنها معنى ولنا قول الله تعالى عليه وسلم ايما اهاب دين فقد طهر كما في  
تحليل التحلل والاقتراب لا يخل لصفحة كحمرته نظير الاقتراب بلا اراقة ولو  
حفظ الحمر بالتحلل وصار حاما محلا وان غلب الحمر واذا دخل حمر فيه بعض  
الحموضة لا يجز خلا عنه حتى يذهب تمام الحرارة وعند هابيصير خلا  
لما في حمضات ولو وقعت في العصير فارة فاخرجت قبل التفتيح وتترك  
حتى صار خرا لم تخلط او خلطها يحل وبنا افترج بعضهم لما في السراجية  
ولو وقعت قطرة خمر في جرة ماء ثم حب خمر لم يشد وعليه الفتوى



ولا ينبغي ان يتعدى ترك العصير خرايم ضرورية خلا والجميع ان لا يابس  
 لان وجود الخمر ليس بيقين وانما اليقين الانتعاش كذا في جامع الرموز  
 في البرازية وفي كراهة الكاف صب نخل في نخل الوالدية في الخمر او الخمر بعد ما صار  
 خالصا لا يخلو على قول الثاني ان الخمر غايبا فكذا لو ان الخمر غايبا في  
 مجموع النوازل لا يخلو من ساحة مالم يحض زمان علم انه صار خلا فخل  
 فيها صب فيها خمر فقد اسلم لانه حمل الخمر ولا يفسد الخمر لو غايبا فخل  
 مع ساعته انتهى قال في الفتاوى البدوية ايسر الطرق الذي يسهل  
 في اراذلة الخمر خلا ان يجب الماء بها لا يحتاج الى اراذلة ولا يكره تحليلها  
 وفي حديث جبر خلكم خل خمركم انتهى وفي الاختيار خمر خلا سواء تخللت  
 او تخللت لعدله عليه السلام نعم الا دام نخل مطلقا قال عليه السلام خير خلكم خمر  
 خمركم ولان التحليل يزيل الوصف للعسدية ويثبت وصف الصلاحية لان فيه  
 مصلحة فمع بالرفق لما في الرموز ولا يابس بالانتباه اي اتخاذ البنية  
 الدباء بالضم القرعة وفي تحريم بفتح هاء المصدة وسكون النون وفي الفتاوى  
 مماثلة من خروجه من بحر الخمر او قبل خمره كانت نخل الى المدينة وفي كذا  
 بالضم والتشديد وهو الاشارة الى جوفه بالرفق بالكره في التغير  
 وهو اصل النخل ينقر نقر اويسج سجا لما روي عن بريدة انه صلى الله  
 عليه وسلم قال كنت نهيتكم عن الاشرية في ظرف الادم فاشربوا في كل  
 وعاء غير ان لا تشربوا سكر رواء احمد وسلم وغيرهما كذا ذكره في  
 التبيين الزيلعي ثم قال ان اشتد هذه الادعية قبل استعمالها في الخمر لا  
 اشكال في حله وظهرت وان استعمل فيها الخمر ثم اشتد فيها في شرفان كان  
 الوعاء معتبرا بطهره فسلم ثلاثا ويحذف في كل مرة وهي من سكر غسل  
 ما لا ينضم بالعصر وقبل عند ابي يوسف بملا مرة بعد اخرى حتى اذا خرج  
 همار صافيا غير متغير لو نادى على اورا حتم حكم بطهارته انتهى كذا في المنع و

الغذاء والتفدي ومصارف الخمر

يكره



يكره شرب دردي الخمر اي ما يقع في اسفل الدن لان فيه اجزاء الدن الخمر خلا  
 حراما بغير الانتعاش بغير حرام كذا في المنع وغيره دردي الميثاق ما سبق في  
 اسفله ودردي الخمر ما يقع في اسفله كذا في جامع الرموز وغيره والانتعاش  
 به اي الانتعاش بدردي الخمر كذا في حقائق والانتعاش بغير الخمر كذا في  
 ولا يحد بشرب اي الدردي بلا سكر كعبته انتفخ وقال ان في حديث ربه لان  
 الحد بغير شرب قطرة وفيه قطرات منها وبه قال مالك وداود ولنا ان  
 الغالب غير الخمر فيعلق الحد بالسكر كذا في المنع وفي الزهدى ولو شرب ما فيه  
 خمر عند الرقاق والغبرة للطعم عند الكرخي ذكره في جامع الرموز وفيه  
 ولو شرب همار من نخل بعد عصره كان بمنزلة النقيع كما قال بعض الحكماء  
 وقال بعضهم انه بمنزلة الخمر فيحد بشرب قطرة منه انتهى وانما خص  
 الانتعاش لان له تأثيرا في تحريم كذا في الغاية ولا يجوز الانتعاش بالخمر لانها  
 حرام والانتعاش بالمحموم حرام كذا في الهداية ولهذا لا يجوز ان يدعى بها  
 اي بالخمر جرم ولا بد من دابة والدبر بالتحريك ضواري غيري ولا تسق  
 اي بغير آدميا ولو كانت الامن صيا لوالصول للتدوى والوبال على ح  
 سقاء ولا تسق اي بغير الدواب وقيل لا يحد الخمر اليها اي الى الدواب لا يحد  
 قال قيدت اي الدواب الى بغير فلا يابس به اي بالقيد لانه ليس بحد كذا في  
 الكلب مع كعبته يعني لا يجوز ان يحد كعبته الى الكلب ولا يابس بقيد الكلب اليها  
 لما ذكرنا ان لا يجوز الانتعاش بالخمر مالم يصير خلا والسق الى الدواب  
 انتعاش بها فان الذي حرم شربها حرم الانتعاش بها كما ورد به  
 الحديث وقد تقدم قامة فلا حاجة الى اعادته ولا يابس بالغاء الدردي  
 اي دردي بغير نخل لانه يصير خلا لكن يحد بغير الخمر اليه اي الى الدردي  
 دون عكس يعني لا يحد الدردي الى نخل لانه بمنزلة الخمر كما صرح في البيت  
 ولو جعلت الخمر مرة فطبخت لانه يحد بكل لبتس والطبخ لانه يحد بغيره ولو



ولوا كل منه لا يجد الا اذا سكر لغيره غيرهما او لكونها مبطونة وكذا اذا جئت  
 اللقيط بها لقيام اجزاء الخمر فيه كذا في الهداية قال ابن رزي الاسدية على  
 خمسة اوجه حلال اجماعا وهو كل شراب لم يمتحن عليه ثلاثة ايام وهو  
 حلو وحرام اجماعا الخمر لعينه والسكر من كل شراب واما الذي يحرم عندنا  
 وهو ما في العنب اذا طبخ الى النصف وقد يشد لا يجوز عند عامة فقهاء الامم  
 الا عند سكر المربيته فانه يجوز سكره دون السكر الرابع العصير الذي  
 جعل في السكر حتى ذهب ثلثاه ولم يطبخ ولكن عذب بالخل وحل يجوز سكره  
 عند علمائنا خلافا لبعض الناس واما من يشد الزبيب او التمر طبخ اذ  
 طعمته ثم اشد يجوز سكره دون السكر على قول الامام والشافعي لا سكر  
 الحكم دون اللهو وقال محمد قليد وكثيره حرام قالوا بقول محمدنا كذا  
 مذهب محمد انه حرام بحسب ما هو مذهب مالك والشافعي فواحد واحد  
 وان كان شرابه للهو فقليله وكثيره حرام اتفاقا كما هو كذا في الزمان  
 باب الانام بجمعون على هذه السكرات كما جتمعوا على خمر وهذا في  
 المطبوخ ولو غير مطبوخ او عصير العنب قبل ان يطبخ الى الثلثين لم  
 يختلف اصحابنا في حرمة الاثرية من الشعير والزرية والشفاف والعسل  
 اذا اشد وهو مطبوخ او لا يجوز سكره ما دون السكر عند الامامية و  
 قال محمد يحرم قليلا وكثيرا قالوا به ناخذ في كذا مع الصغير المطبوخ في ادنى  
 طعمه ما دون الثلثين خلافا وقد في الزبد لا يحل شرابه بالاجماع الا عند  
 الممريه ولا حذيفة بلا سكر وشراب البنيق للتداوي لا بأس به وان زاد اعتد  
 لا يجد خلافا لمحمد انتص قبيد بالتداوي لانه ليس للتداوي حرم صريح به  
 في جامع الرموز حيث قال ان البنيق احد نوعي سكر العنب حرام لانه يزيل  
 العقل وعليه مقتوى بخلاف نوع اخر منه فانه مباح كالافيت لانه وان  
 اختل العقل به لكنه لا يزيل وعينه محرم ما في الهداية من غيره من ابا حنيفة

البنيق في شراب العنب انتص كذا قال في الهداية ويحرم الكلبنيق ولحميته  
 والافيت كذا دون الخمر من كل شراب الكلبنيق من ذلك لا حذيفة وان  
 سكر بل بعد زجرا دون كذا وفي بعض هذه لا يجوز الكلبنيق ولحميته والافيت  
 وذلك كذا حرام لانه يفسد العقل حتى يصير الرجل به خلاعة ويصدق ذكر  
 الله تعالى وعن الصلوة لكن تحريم ذلك دون تحريم الكلبنيق من ذلك  
 دون تحريم الكلبنيق من ذلك لا حذيفة وان سكر منه كما اذا شرب  
 بولا او الكلبانيق فانه حرام ولا حذيفة في ذلك بل يعز زجرا دون كذا انتص  
 بلفظه وفيه شبهة يحرم الكلبنيق وهو كذا وقد اتفق من كان  
 من ينجى في حرمة تداوله واقتوا با حرامه مع خطيئته واما ما قيل  
 بتأديب بايعهم والتشديد على الكلب حتى قال علماء شافعي قال محمد الكلب فهو زبد  
 مبسوخ وكذا بايعا يطاق طلاقا لخصه زجرا في السكرات انتص قالوا مثل  
 تحريمه في حرمة جوزة الطيب فقد افق كثير من علماء الكلب في حرمة  
 وافق تحريمها الا قصر من اصحابنا وقفت على ذلك بخطه الشافعي لكن  
 قال حرمتها دون حرمة الكلب وسئل الامام ركن الدين الزنجاني عن  
 بالكلبنيق ويعتقد انه حلال ولا يسمع النجاسة احد فقلت انه فاسد يخاف  
 عليه اكثر با اعتقاد محمد وان علم انه من هذا الاعتقاد يباح قتله وروي  
 عن نجم الدين الزاهد انه قال يكفر اذا رآه حلالا انتص لمحمدنا وفيه فاسد  
 قوم يشربون البنيق فانه يفسد العقل بعض دون البعض فشهد عليهم  
 السكود بذلك فانه كان منهم سكرات يحبس حتى يجهوا ثم يقيم عليه  
 محمد ومن لم يكن في سكرات لا حذيفة ولكنه يعز زجرا في حذيفة بسم الخمر  
 وهو فاسد او يوجب القوم مجتبعين على الشراب ولم يبرهم احد شرابها  
 غير انهم قد جعلوا يشربها او كان يوجب حذيفة من اخر فانه يعز لانه  
 ففسد منهم املا يحبس على القوم على العسا وكذا المسلم يبيع الخمر او ياكل



الربوا ولا يرجع عنه فانه يجوز وجب وكذا المذبح والناحية يجوز وجب  
 حتى يحد ثوبه وكذا السلم اذا شتم الذي يميز لانه انكسب معصيته  
 لم يجب فيها كحد ويقام على الذي سافر الجود والاحاد الشرب والسكر  
 في قوله ابو يوسف وقال ابو 2 وعقد لا يقيم عليه كحد الا حد القذف قال  
 واختلف الرواية عن اصحابنا في نجاسة الباذق انها عليقة او  
 خفيفة قال محمد كلما يمر بثره اذا اصاب الثوب اكثر من قدر الدرهم  
 منه يجوز للصلاة فيكون البازق نجسا نجاسة غليظة وهكذا روى  
 عن حماد بن 2 وابو يوسف وحكى عن الشيخ الامام ابو بكر محمد بن  
 الفضل انه قال على قياس قول ابو 2 وابو يوسف يكون نجسا نجاسة  
 خفيفة يعتد فيه الكثير الفاضل وهكذا روى حماد عن ابو يوسف انتهى  
 وفي خزانة المفتاح ذكر ابو بكر ديس غلا في ثياب ذهاب ثلثه حل  
 شربه والا فهو نجس مغلط لا يكره شربه وعن بعض السلف ما اخرجت  
 حلاوته بغير حلال وما خرجت بغيره فلا ولو تناول النبيج وارتفع رأسه  
 حتى زال عقده يحرم ذلك ولا يحد خلا فالجحد انتهى وفي قاضيه خات دان  
 زال عقده النبيج فطلق ان علم حيث تناول النبيج انه النبيج يقع الطلاق  
 وان لم يكن عالما لا يقع وعن ابو يوسف ومحمد لا يقع مع غير فصل وهو صحيح  
 وكذا الشرب شرا با حلو فقام بوافقه فذهب عقده فطلق قال محمد لا يقع طلاقه  
 وعليه صفتى هذا كلامه في السكرات اذا شرب ما يقع فان شرب مكرها  
 فطلق اختلف في صحة صحيح انه لا يقع لما لا يجب عليه كحد وعن محمد انه  
 يقع وصحيح هو الاول والذي ضرب على رأسه حتى زال عقده فطلق واعتقد  
 لا ينفذ تصرفاته وان زال عقده بالمعصية لانه لا يحد به الا شرب التاجر  
 لما لا يجب عليه كحد لا ينفذ تصرفاته واما السكران من المعتد من العمل و  
 انشأ والمجرب اختلف في نجاسته وهو لا خلاف فيه وجوب كحد

من قال بوجوب كحد بالسكر عن هذه الجهة يقول لا ينفذ تصرفاته لكونه زحالة  
 ومن قال لا يجب كحد هذه الجهة وهو مغيرة ابو جعفر وسنن الأئمة السرخسي  
 يقول لا ينفذ تصرفاته لان نفاذ الحرف كان للزجر فاذا لم يجب كحد  
 عندهما زجر لا ينفذ تصرفاته **هذا كتاب** في بيان احكام الصيد في الصيد  
 وجه مناسبه كتاب الصيد لكتاب الاشربة من حيث انه واحد من الاشربة  
 والصيد ما يورث سرور الاله قدم الاشربة بحكمته اعتبارا بالاحراز  
 عنها وما سببه مما سبب الحاسب وسبب الاشربة ط يختلف باختلاف  
 حال الصائد وقد يورثه لاجته وقد يكون اظهار الجلاله دة وقد يكون  
 التفرغ وحكم المملكه عند الاخذ هو مصدر صا يصيد وقد يورثه المفعول  
 فيقال صيد الامير ويراد به المصود وينشد صيد الكوكب ارباب وشعاب  
 ومنه يخلق وعلام يطلق على المخلوق والمعلوم قال الله تعالى هذا خلق الله  
 اي مخلوق ولهذا اذا قال وعلام الله لا يكون يمينا لانه مراد معلوم  
 في الاختيار وهو حلال وحرام لان الصائد اما يكون محرما فهو حرام  
 فان لم يكن فاما ان اصلا وفي حرم اول فان احتضا فيه فكل ذلك  
 والا فهو حلال اذا وجد حخته عن شرفه في الصائد وحخته  
 في الصيد اما الحخته التي في الصائد فهو ان يكون من اهل الزكوة وان  
 يوجد منه الارسال وان لا يشركه في الارسال مع لا يحد صيده وان لا يشرك  
 التسمية عمدا وان لا يستغل بين الارسال والاخذ جعل اخر واما التي في  
 الكلب فهو ان يكون معلما وان يكون على سفل الارسال وان لا يشركه  
 ا حدة الاخذ ما لا يحد صيده وان يقتله جرحا وان لا يلا طمته وانما التي  
 في الصيد فهو ان لا يكون من المملكات وان لا يكون من بنات المماء  
 الا السمك وان ينجس بغيره نجاسة او قوايم وان لا يكون مستقويا بانيابه  
 او بجذبه وان يموت بهذا قبل ان يصل الى ذبحه كذا في النهاية لما في النهاية



وهو مشروع بالكتاب والسنة والاجماع اما الكتاب فقوله تعالى واذا حلتكم  
 فاصعدوا واخاذه اذ لم يرد في الامم الا باحة وقوله تعالى وحرمت عليكم  
 صيد البر ما دمتم حرما فانه يدل على محله اذا زال الاحرام قال الاكل في  
 الغاية وفيه نظر لانه يستدل بمنهوم بغيره وهو ليس بحجة ولو ذكر مثله  
 احرل لكم صيد البحر كان انشأ انتهى قلت ان الاستدلال به منتهى  
 على ما قاله المحقق ابن الساعاتي ان الغاية عندنا ان قبيل الكثرة  
 لا المفهوم او على ما قاله التفات زائني في بحث المعارضة والشرحيين  
 القول ان المفهوم الغاية متفق فيه واليه تعلق اعلم واما السنة فقوله  
 صلى الله عليه وسلم لعدي بن حاتم اذا ارسلت من كل كلب فاذكرهم  
 الله عليه فان اسكت عليك فادركته حيا فاذبحه وان ادرسته  
 قد قتل ولم ياكل منه شيئا فكله فان اخذ الكلب زكوة رواه البخاري و  
 مسلم ولم يرد خلاف لاحد ابا حاتم وكان اجماعا على ما في النسخ ولا في نوع  
 الكتاب وانتفاع بما هو محذور لذلك فكانت مما حاكها احتساب  
 يتكلم في الكلب من اقامة التخليف كذا في التبييض وهو يستدل بالمعقول  
 وهو مفيد لكل اتخاذ الصيد حرة لانه نوع من الاكساب ويحلى لغما  
 في البرزخية من انه مما لا الاكالات للتكلم او يا خذ حرفة وكوه  
 في خلاصته كونه في البرزخية وتخلصه ان يذهب عند جمهور العلماء  
 الفقهاء ان انواع الكلب في الاباحة على السواء هو الصحيح كذا ذكره  
 في صحيحه ثم قال بعد ايراده عبارة البرزخية في محله فالتحقيق عند ابا حاتم  
 اتخاذ حرفة واما كراهة التكله فلا يخلو فيها انتهى هو ان الصيد  
 الاصطفاي ديفي ان الصيد هو الاصطفاي في اللغة يقال صا وصيد  
 صيدا فهو صا كذا في اخذ وكذا مصيد وسمى المصيد صيدا شمية  
 للمفعول بالمصدر وهو في ما قاله المطرزي حيوان متوحش يمنع عن

الادمي جعله لا يملكه اخذه الابحثة ما كوالا كات او غير ما كوال وقد تقدم تمامه  
 انفا فلما حجت الى اعادة ثانيا وهو الا اصطفاي دجا كذا في مباح 2 بما ذكرنا  
 من الدلائل بالحوار 2 اي ذي ناب ومخلب جمع جارحة المعلمة كالكلب  
 والفهد والخر قال في المنع ويحل المصيد بكل ذي ناب ومخلب بشرط قابلية  
 التعليم وكون الحيوان الذي يصاد به ليس بغير السجين ثم فرغ على اصله  
 فقال فلا يجوز الصيد بدب وبسد لعدم قابلية التعليم ولا بخنصر بلحاسة  
 عينه قلت فلو هذا ينفران لاجزاء الاصطفاي بالكلب لما في المنع لكن ورد  
 الكثرة بالحوار في حديث المتقدم لما لا يخفى والمحدد عطف على حوار 2  
 من سهم وعنه ما ياكل ما يحل الكلب لا كلبه وما لا ياكل ولا ياكل كلب الكلب  
 بجلده وسنقره اوربسه كالكلب والذئب وغيرهما الحوار 2 جمع جارحة  
 وهرادها التي تجرح وتبيل الكاسية كالكلب والفهد وسائر اسباب القعدة  
 والاصيلة جواز الاصطفاي بالمدكور قوله تعالى وما علمتم من حوار 2 مملو  
 اي مملو وذو لسان معطوف على قوله تعالى احرل لكم الطيبات وصيدها  
 علمتم ذكره في التبييض ثم قال حوار 2 الكواكب قال الله تعالى ويعلم ما  
 جرحتم بالنهار اى كسبتم والحر 2 الكلب وقيل ان يكون هو جارحة  
 بنا بها ومخلبها حقيقة ويمكن حمل الالة على المعينة فيشرط جارحة  
 حقيقة على ما هو في الرواية لان في اشتراط الحر من الكواكب عملا  
 بالمشقة به والكلب المعلم من الكلاب ومعلمها ثم علمه في كل ما ادب  
 جارحة بهيمة كانت اذ كانا ومعنى كونه مملو معلمين الاصطفاي  
 تعلوه فهو تودبونهن فينا ولما علم من حوار 2 دل عليه ما روي  
 مع حديث عدي لا يهر الكلب يقع في كل سبع حتى اسد انتهى قيل  
 فيه كلام لان الترات في اللفظ لا يوجب التفرقة في الحكم اجاب  
 بان ذلك اذا لم يدل اللفظ على التفرقة وقد دل ان قوله تعالى قد احرل لكم



الطبيب جواب عن قوله يسألونك ماذا احل لهم فان لم يكن وما علمته  
مقارنا لم يكن ذكره على ما ينبغي وجوز ان يكون وما علمته من الجوارح  
شرطية وجوابه وكلاهما ممكن عليكم وهو انتم عن الاعراض المذكورة  
فاحمل عليه او لا في المخرج ولا بد فيه اي في ر2 كعلم او الرمي بالسهم  
من مخرج في اي موضع كان من البدن لان الزكوة الاختيارية انما يحصل  
به فلو خضعها او جلس على صدره حتى قبل لم يحل لعدم ان شرط ان يقتله  
جزءا من مرقبه هذا قول عده واما عندهما يحل وقتل الجرحى في الاول  
في الذخيرة وكونه كسر او الرمي الى الصيد مسلما او كذا بيان لان  
الصيد في اضطراري فاحدها كانت مشروطة بالاختيار في مرة  
الذخيرة فكذلك الاضطراري وان لا يترك اي الصايد التسمية عند عند  
الارسل او الرمي لانها بمنزلة امرار الشجرة في الذخيرة فيكون طعنه وقوله  
على انه تعالى عليه وسلم اذا ارسلت كلبك وذكرتم اسم الله تعالى عليه  
فكل شئ ط التسمية لحل الاكل وقد بقوله بعد لانه لو تركها تاسيلا في  
الاختياري وان اشبع الطالب او الباري على ان الصيد يفر ارسل  
واخذه وقتله لم يحل في المخرج لعدم التسمية عند الارسل وكون الصيد  
محتسبا بان يقع بغيره بجانحه او قوايم لان الصيد لهم للمنتفع لما مر لان  
الجرحى انما جعل زكوة ضرورية البع عن الزكوة الاختياري والعجز انما  
يكون في المنتفع حتى لو رمى طيبا مربوطة وهو يظن انه طيب فاحسب  
صيدا اخر لم يولد لان الصيد الاخر لانه لما صار صيدا اخر كذا  
في الاختيار وان لا الربط لم يبق نادى يقع عن طيبه اي الصيد  
بعد التوارى عن بصره اي صيدا ولو نوى بغيرا فاحسب بغيرا بعد غيابه عن بصره  
متحيا ملاسهم يعني ان وقع سهم بصيد فنتى من غاب وهو في  
الصيد حل لما روي انه عليه السلام سئل ان رجا وهو سهم موضع على حمار

وحى

وحكى عن قتادة اصابه اليه فقال حي الله تعالى عليه وسلم دعوه  
فسيانته ما حبه فجا رجل فقال هذه رمية وانا في طيبها وقد  
جعلته لانا مرسولا الله حي الله تعالى عليه وسلم ابكر فتمسكها بين  
الرفاق كذا في شدة الوثاق ولقوله صلى الله تعالى عليه وسلم لا يفتيه  
اذا رميت سهمك وغاب ثلثة ايام وادركته فلكم ما لم يفتي كذا  
رواه مسلم واحمد وابو داود والنسائي وان قد عن طيبه ثم اصابه  
ميتا لم يفتي كل فانه ميتا لم يفتي كذا اكل الصيد اذا غاب عن الرمي وقال  
لعن هو الارض فنته فيحمل هذا على ما اذا قد عن طيبه والا على ما اذا  
لم يقعد ولا انه يجتهد ان يموت بسبب اخر فيجب فيه ما يمكن التفرع عنه  
لان موته من باب محتمل كالمحقق الا انه سقط اعتباره اذا لم يقعد عنه  
طيبه لانه لم يكن الاحتراز عنه واعتباره فيه يودي الى سد باب الاضطرار  
في المخرج وجعل قاضيه فتاواه من شرط حل الصيدان لا يتوارى  
عن بصره فقال لانه اذا غاب عن بصره ربما يكون موت الصيد  
بسبب اخر فلا يحل لقول ابن عباس رضي الله تعالى عنه لما اصابت  
ودج ما اغيت والا صماء ما رايته والا غاء ما توارى عنه انتهى  
وهذا نص على ان الصيد يحرم بالتوارى وان لم يقعد عنه طيبه قال  
في المخرج بعد نقل كلامه بلفظ ويمكن حمل ما ذكره على ما اذا قد عن طيبه  
في سقيم ويرتفع التناقض ولكنه خلاف الظاهر ولو وجد جرحه  
سوى جرحه صبيحه سهم لا يحل كذا في التيمم وفيه كذا بيان مدة  
الطلب غير مقدرة وقد قال ابو حنيفة مقدرة بنصف يوم او ليلة  
فان طيبه اكثر منه لم يفتي كل وفي الزيادة ان طلب اقل من يوم اكل  
في المخرج ذكره في جامع الرموز لكنه خلاف ما ذكره حديثك ابي  
تغلبه في مروان لا يترك اي في مخرج كعلم بفتح اللام المسددة







منه الطيور بالاجابة اذا دعي اي اذا دعاه صاحب بعد الاشارة  
يرجع يدعونه لان اهل الصنعة يعدون ذلك تعليم في البازن كما روي  
عن ابن عباس رضى الله عنه كما في الصحيح فلو ان من اى الصيد البازن اكل  
لان تعليمه ليس الكرم وهذا بالاجابة الا عندك في حق من لا يولد كذا  
الصيد في الرمز كما في الصحيح لا يولد الا من له من اهل الصنعة الكرم او الفهد  
لقولك فكلوا مما امسكه عليكم ومن الكرم يتبعه انه امسكه على نفسه  
لا على صاحبه فكانت القياس في البازن كذا كذا ترى هذا بالاجابة  
رضي الله تعالى عنهما وهذا عندنا حلقا يعني سواء كان نادرا او معتادا او  
لك في قولنا فيما اذا كان نادرا في قولك يحرم وفي قولك لا يحرم  
كما في الصحيح فان اكل اى الكرم او الفهد بعد تركه رأت او ترك البازن  
وغيره من سائر الطيور الاجابة بعد تعليم كما ذكرناه انما حرم ما  
صاده اي صاده كذا عنهما بعده اي بعد ما اكل وترك الاجابة كحق  
فمن صاده فكل كما رجع اليه فارد فانه لا يولد كذا  
لان تار ما صار به حاله فيحكم بجهل كالكلم اذا اكل من صيد كذا  
في الصحيح حتى يتعلم ترك الاكل لانه وبالا جابة في البازن وكذا اي لا يولد  
ما صاده اي كذا عنهما قبله وفي اى الصيد في ملكه اي انما قد قيل فان  
ما تلف من الصيد لا يظهر في كذا ما لا يظهر في كذا  
خلافا لهما يعني وقالا لا يحرم الا الذي لا يظهر في كذا  
قبل ذلك بالاجابة فلا ينقض باجتهاد من كذا ولا في كذا  
جهل لان الصيد حرفة فلما اكل علمنا انه لم يكن حاله في كذا جميع ما صاده  
قبل ذلك لانه ما ولد صيد كلب غير معلم وبشت الحجة فيما بين من صيده  
في بيته وما كان في معارضة من صيده فقام بالاعتقاد في كذا في كذا واختار  
قال في تحقيق عمل الخلاف ان لا حالة الا صطياد اذ لو اخذ من صاحبه

ثم روي الكلب واخذ منه الكرم انما قال انه ما اكل من الصيد كذا في كذا  
الجميع فان شرب الكلب من دمه اى الصيد او نهك اى عضو الصيد  
فقطعه منه اى من الصيد بضمه لحم فاما اى اى الكلب تترك البضعة  
واشبعه ان الصيد فقتله ولم ياكل منه اى ذلك الصيد ولا يضره ذلك  
لانه ممسك عليه وهذا من غاية علم حتى كرم ما لا يعلم لصاحبه وامسك  
عليه ما يعلم لصاحبه وان وحلته اكل اى الكلب منه اى الصيد تترك البضعة  
التي قطعها بعد صيده واخذ صاحبه منه فانه يحل لانه لو اكل من  
نصف الصيد هذه حاله لا يضره فاذا اكل ما بان منه وهو لا يعلم  
لصاحبه او كذا في الصحيح وكذا اي يولد كذا الكلب ما اكله  
صاحبه من الصيد او اكله اى الكلب بنفسه منه اى من الصيد بعد احرار  
صاحبه لانه امسك على صاحبه وسلم اليه واكلم بعد ذلك ما اكل اليه صاحبه  
لا يضره لانه لم ياكل من الصيد وهو عاده الصا كذا في كذا اذا اكل  
اليه صا ما اخرجته ولو اخذ من الصيد من الكلب الكلب وقطعه منه فقتله  
وانما ها اليه والكلها او خطف الكلب منه والكله ما بين لما ذكرنا بخلاف ما لو  
اكل اى الكلب القطعة اى التي اخذها الكلب من الصيد قبل اخذه الصيد  
فانه لا يولد كذا يعني ولو نهك الكلب الصيد فقتله منه بضمه فالكلها كذا ذكره فقتله  
ولم ياكل منه لا يولد كذا لان صيد كلب جاهل حيث الكرم من الصيد ولان نهك  
البضعة قد تكلت ليا للكلها وقد يكون جيلة لا صطياد ليصطد بالقطع  
منه فيمكن منه فان اكلها قبل الاخذ يدل على الوجع الاول وبعده على الوجع  
الآخر كذا في التبيين وان خنق اى الكلب الصيد ولم يجره الا بذكر لان  
الجره شرط على كل الرواية على ما ذكرناه وهذا يدل على انه لا يحل بالكره  
وعنه اجماع انه اذا كسر عضدا منه فقتله لا بأس بالكله لانه جراحة باهنة  
فهو لا يجزأه الخط وجه الاول ان كسر جرحه ينتهض سببا لا سببا لالام



ولا يحل ذلك بالكلية فالحق في هذا ما ذكرناه من أن كل من شارك  
 في الطلب يعلم كلب غير معلم بفتح الهمزة على كلب أهله أو شاركه كلب مجوس  
 أو شاركه تروا رسالة بغير السيرة التسمية عهد الماروي من حديث عدي  
 تقدم ذكره ولا نأجمع المحرم وجميع أن جرة كلب التامة محرم وجره الأول  
 مبيع فطلب جهه محرمه أيضا إذا احتياها ولو رده كلب التامة عليه و  
 لم يجره معهما مات بجره الأول كره الله لوجوده في كثره في الأخذ وفقد  
 في بجره وتما منه في عهدا في واث أرسله في كلبه فزجره مجوسه أي أغراه  
 بالصياح فأنزجره أي سبته طلبه حلالا في عهدا في واث بالزجر  
 الأغراء بالصياح عليه بالانزجار أظها رزيادة الطلب ووجه أن  
 انفعال رفع بما هو فوقه أو حكمه كما هو في شيخ الأبي والزجر دون الأكل  
 بكونه بناء عليه فلا يعتبر فيحل وبالعكس في واث أرسله مجوسه فزجره  
 مسلم فأنزجره حرم الله لأن الزجر دون الأكل والعبرة بالأذنان وهذا  
 لم يثبت به بشبهة المحرم فأنه لا يثبت به بكل ذكره في عهدا في ثم  
 قال وكل من لا يجوز تركه كالمجوس وحرمة وتارك التسمية عدا في هذا  
 بمنزلة المجوس انتهى واث لم يرسله أي كلب المعلم أحد أي ابتعد  
 الطلب على أثر صيد بغير إرسال فزجره أي أغراه الطلب مسلم أو غيره  
 أي غير المسلم فأنزجره فالعبرة بالانزجار بغيره أن زجره مسلم وأظهر  
 زيادة الطلب فأخذ الصيد حلالا والقبض أن لا يحل لأن زجره ليس  
 بإرسال وبدون الأكل لا يحل كذا لو زجره مجوس وجه الاستحسان أنه  
 لما أنزجره بغير مسلم جعل ذلك بمنزلة ابتداء الإرسال لأن الزجر  
 عقب زجره دليل عليه وحياته في اعتباره فيحل إذ ليس في  
 اعتباره ابتداء السبب كذا في التبيين ثم قال والبزى فيما ذكرناه كالطلب  
 في الاختيار فان زجره صاحب فأنزجره حل لأن الزجر كإرسال مستأنف

ولو انقضت فصلا في واث أنزجره بغيره فأنزجره حلالا فلا  
 ولأن الزجر مثل الأغلات لأن الأذن كذا دون من حيث أنه بناء عليه  
 فهو فوقه من حيث أنه فعل مكلف فاستويا فعله ناسحا للأول كما في  
 نسخ الأحكام كذا في عهدا في واث زجره مجوسه لا يحل لما مر أنه جعل بمنزلة  
 ابتداء الإرسال واث أرسله أي كلب المعلم إلى صيد ولم يسم ثم زجره  
 أي أغراه بالصياح على الصيد ضمن فالعبرة بالإرسال أعم أنه إذا اجتمع  
 الإرسال بالصياح والزجر في السوق فلا اعتبار للإرسال لأنه فوقه فان  
 كان الإرسال من المجوس لا يحل وان كان من العكس يحل وان لم يوجد الإرسال  
 ووجد الزجر بغيره فأنزجره فان كان من مسلم حل وان كان من مجوس  
 حرم كذا في مني قال في الاختيار ولو أرسله فزجره مرتدا أو مجوس فأنزجره  
 وكذا لو تروا التسمية عامدا ثم زجره مسلم وسمن لم يحل لأن الحكم مضاف  
 إلى الإرسال الأول وبه تسلط وتكلف وما بعده تقديرة للإرسال وتحرير  
 الطلب فيعتبر حالة الإرسال فإذا صدر مجيبا لا ينقلب فاسدا فإذا  
 صدر فاسدا لا ينقلب مجيبا بالزجر انتهى <sup>بأنه كان بالتسمية من أهله</sup>  
 وفي جامع الرموز ولو أجمع الزجر والإرسال من مسلم أو كلب مجوس  
 أو كلب مجوس أو مرتدا أو مجوس أو تارك التسمية بغير الإرسال لأنه أقوى من الزجر  
 فلو أرسله مجوس لم يؤكل واث زجره مسلم بخلاف العكس وهذا إذا زجره  
 مجوس في ذهابه فلو دقت ثم زجره لم يؤكل كما في الذخيرة انتهى وفي  
 الحديث ولو أرسله مسلم كلبه على صيد وسمى فذكره ثم زجره لم يؤكل وحرره  
 ووقفه ثم ضربه فقتله أكل وكذا إذا أرسله لبيد فوقذه أحدهما ثم قتله  
 الآخر كلالا لا امتناع عن بجره بعد بجره لا بد حدثت التحليل فحل عقوبه  
 ولو أرسله رجلا فلو أحدهما كلبا فوقذه أحدهما وقتله الآخر أكل لما  
 بسنا والله للأول لأن الأول أخرجه عن أحد الصيد به الأمان الإرسال من التامة



حصل على الصيد وهو في الحرم إلا باحة حالة الأرسال ولم يحرم بخلوا ما  
 إذا كان الأرسال من الكثرة بعد نحو من عن الصيد بمجرى الكلب الأول  
 حيث لم يترك انتهى وان أرسل على صيد فخذ أي الكلب غيره أي غير الكلب  
 حل أي ما أخذ ما دام على سنن الأرسال أي طريقه وإنما حل الصيد فيها  
 إذا أخذ غير ما أرسل إليه عند ثلاث شرط ما يقدر عليه الكلب ولا تكليف  
 بما لا يقدر عليه والدليل في رسم الحاد الأرسال دون التعيين لأنه لا يمكن أن  
 يعلم البازي أو الكلب على وجه لا يأخذ إلا ما يعني له وقال مالك لا يحل و  
 قيد بقوله ما دام وجهه الأرسال لأنه لا يحل عن الصيد بمنته وبسيرة و  
 تشاغل عن طلب الصيد أو فتر عن سنن ثم ابتغ صيدا فخذ لم يترك  
 لأنه غير حرس والأرسال شرط بقوله ما طلبه أي مسطرحة كذا في  
 الاختيار وفيه وعلى هذا لو لم يسم واحد صيد أو كذا أي حرم ما تقدم  
 من حكم لو أرسل أي الكلب على صيد وجمع صيد بسمية واحدة  
 حالة الأرسال فخذ أي الكلب كذا أي الصيد وقترا الحرجة أي الصيد  
 كذا لأن الذئب يقع بالأرسال ولهذا تشترط التسمية عنده والفعل  
 وهذا الأرسال واحد فيكسوف بسمية واحدة نصا رما إذا اجمع كذا  
 أحدهما فوق الآخر فذكرهما دفعة واحدة يعني أجزاء شسمية  
 واحدة بخلاف ما إذا كان على اثنين قبلا من صيد متعدد فلا بد من  
 تعدد التسمية كذا في التبيين وفيه قاض خان ولا يكثر تعيين  
 الصيد في الأرسال حتى لو أرسل كلبا أو بازا على صيد فخذ ذلك الصيد  
 أو غيره أو أخذ عددا من صيد ويجوز لكل شدة التسمية أعني بالتسمية  
 بعد الأرسال ما في وجه الأرسال وعلى قول ابن أبي ليلى التبيين ليس بشرط  
 ولكن أن عين التسمية حتى لو تكرر ذلك الصيد وأخذ غيره وتكرر  
 لا يحل عنده انتهى وأرسل النعمه كذا أي فكذلك واختلف حتى يستمكن

أي من الصيد يعني فرب عليه فقتله حل لأن ملكه ذلك حيلة منه للصيد  
 لا استباحة فلا ينقطع به قدر الأرسال وكيف ينقطع وقصد صاحبه بتحقيق  
 بذلك وعد ذلك منه من التحصيل لكيفية وقد ذكرنا في تفصيلنا أنما ولا حاجة  
 إلى إعادة تأنيدها كذا مثل ما تقدم من حكم النعمه في الكلب إذا أعاد ذلك  
 أي الاختفاء بينه إذا تعود الطلب هذه العادة فهو بمنزلة النعمه ولو  
 عدل عن الصيد بمنته وبسيرة وتشاغل عن طلب الصيد أو فتر عن سنن  
 ثم ابتغ صيدا فخذ لم يترك كذا في الاختيار وقد تقدم أن الكلب إذا اختفى  
 كما إذا فتر في التبيين ولو أرسل أي الكلب على صيد فخذ صيدا فقتله  
 ثم أخذ أي الكلب صيدا آخر فقتله كذا أي الصيدان جميعا لأن الأرسال  
 قائم لم ينقطع كما لو رمى صيدا فاحسب أي سهم اثنين يعني وهو بمنزلة  
 ما لو رمى الصيد صيدا فاحسب وعينه فانه يحل ولو رمى على الأول طويلا ثم  
 رمى صيدا آخر فقتله لا يترك لأن الأرسال ملكه طويلا أو لم يترك  
 منه حيلة لا أخذ وإنما هو استباحة بخلاف ما تقدم ولو أرسل بازا به الكلب  
 على صيد فوقع على شيء ثم ابتغ الصيد فخذ وقسمه يترك إذا لم يترك  
 زمانا طويلا للاستباحة وإنما ملكه ساعة للكلين كذا في التبيين وقد مر  
 بعض ما يتعلق بهذا وسياحة مما استأنس به أهله وإذا رمى سهمه أي  
 إلى صيد وسيس أي عند الرمي أو كذا ما صاحب إن حرم أي سهم الصيد  
 لما مر أن يحرم شرط في الردية ولأنه إذا لم يحرم صارمة قودة وهي  
 حرمته بالنسبة وان تركها أي التسمية عند حرم أي الكلب التسمية بشرط  
 في الرمي عند الرمي وفي الأرسال كلبا وأبازي وشبههما وقت الأرسال كما في قاض  
 قيد بقوله هذا لأنه لو ترك التسمية تاسيا يحل لقوله صلى الله عليه وسلم  
 رفيع عرجه احتج في رواية وما اشكرهوا عليه حديث ذكره في  
 الاختيار وغيره قال في جامع الرموز بشرط عمل بالرمي بسمية عند الرمي



في شرط شرائط الذبح فلو رمى فيه او مجنون لم ينعقد او ايسر عوجه مسجيا  
وقتل صيدا لم يذبح ولا يجرع فلو ذبح الزكوة وان لا يعقد الراس او ما موره  
عن طبعه ان غاب عن بصره السهم لم يذبح لغيره متاعا ماله سهم انتهى  
وبك رايه بقوله وان وقع السهم به اي بالصيد فحق ما اى الصيد بالسهم  
وغاب اي عن بصره ولم يقصد اي الراس او ما موره عن طبعه اي الصيد  
اي لم يشغل بعد اخر ثم وجده ميتا حل اي الكل ذلك الصيد ان لم يكن  
به اي بالصيد المذكور جراحه غير جراحه سهم وانما شرط النحر حل  
ليثبت ان يجرع بالرمي لا بسبب اخر كالشبع ورمي اخر قد وقع على حجر  
حتى لو علم يقينا ان يجرع برمي الكل وان لم يبق من السهم في الكل ما في  
فان قيل ان النحر حل بغيره لغيره اوجب بان باب النحر ينع  
مفتوح وهو مذهب من ينع النحر الذي هو التكلف في الطلح وانما اذرع  
حل السهم اقتداء بما حب الكفر ويحبه الاسلام الراس اذا لم يشغل  
بعد اخروا سهم الراس الصيد فوجده وفي سهمه ولا يكون به اثر سبع الكل  
لست كما قد وقع خات اذا رمى الى صيد فوجده بعد ذلك ميتا وفيه  
سهم ليس فيه جرح اخر حل الكل اذا لم يترك الطلب لانه لا يستلزم  
الامتناع عن التوارى عن البصر خصوصا اذا كان الاصل في ذبحه  
وممك جري يكون عفوا انتهى ولا يجوز ان قد عن طبعه ثم وجده اي  
الصيد ميتا كحديث ابي ثعلبة وقد ذكرناه من ماله او اكل الكلب ولا  
حاجة الى الاعادة وهو تفصيل ما اجله هنا قال في البين بعد بيان  
هذا المقام وحكم الراس الكلب والبارى في جميع ما ذكرنا من الاحكام كالرمي  
والحكم فيما جرحه الكلب لا يحكم فيما جرحه الراس اي السهم وقد فرغ من  
انها وفي قاضيه خات ولو ارسل الكلب المعام الى صيده من صاحب  
الصيد وكسر علقه ولم يجرع او جثم عليه وخفق لا يذبح لانه لا يهد من

الجرع في اي موضع كان دما الا دما وعن ابي بريق وان في لا يشترط  
الجرع والبارى اذا قتل الصيد حل الكل وان لم يجرع انتهى وفيه اذا  
توارى الكلب والصيد عن الراس ثم وجده الراس وقد قتل وليس فيه اثر  
غيره حل الكل انتهى فان كان ترك الطلب استغنى بعد اخر حتى اذا  
كان قريبا منه البيل وطلبه فوجد الصيد ميتا والكل او الباري عنده  
وبه جراحه لا يذبح انه جرحه الكلب او غيره لا يذبح الكل عندنا خلافا لما في  
انتهى وان رماه اي الصيد فوقع اي الصيد في ماء او وقع على سطح  
او وقع على جبل او شجر او حائط او اجرة منصرفه ثم تردى اي سقط الصيد  
منها فمات حرم لقوله لا يذبح ولا يجرع لا يذبح الموت بالماء ويجوز ان يذبح  
يقتل من الردى والسقوط من عال مهلك وكذا اي حرم الكل لو وقع اي  
الصيد بعد اصابته السهم والجرع على رجم منصوب او فصبه قائمه  
او جرحه اجرة اي طرفه فجره اي الصيد المذكور بها اي بهذه الاشياء  
لا احتمال لموت بها وان وقع اي الصيد على الارض ابتداء حل لانه لا  
يملك التحرز عنه فقط اعتبره كماله يذبح باب الاصطحاب بخلاف  
ما اذا امكن التحرز عنه لان اعتبره لا يؤدى الى الجرح فانك ترجع  
الحكم عند التعارض على ما هو الاصل في الردى كما في التشيين وكذا اي  
يحل مثل ما تقدم لو وقع اي الصيد ابتداء على حفرة او اجرة اى  
موضع عزو جبل او سطح فاستقر اي الصيد ولم يجرع لان وقوعه  
على هذه الاشياء كوقوعه على الارض ابتداء ولانه لا يمكن الاحتراز عنه  
فقط اعتبره فان وقع في الماء فمات حرم لقوله حل الذبح  
عليه وسلم تعدد اذا رميت سهمه فاذا ذكر اسم الله عليه فمات  
وجوز قد تقرر فكل الا ان يذبحه قد وقع في ماء فانك لا تدرى مما  
قتله او سهمك رواه البخاري ومسلم كذا ذكره في التشيين وان



كان الطير ما يشا كالبط والاوز فوقع اى الطير كما في فيدى في الماء  
فان انخرجه فيه اى الماء حرم والاحل بينه وان كان الطير ما يشا  
فخرج فان كانت جراحة انخرجه في الماء لم يهلك لاحتمال الموت به  
دون الرمي لان تشرب بحجره الماء سبب لزيادة الالم وان انخرجه  
الجراحة الماء اكل ويحرم ما قتله كالعوض وهو ليس بلاريس بعوضه  
او قتله النذقة ولم يحرم لقتله على الله تعالى عليه وسلم فيه ما اصاب  
بعده فكل وما اصاب بعوضه فلا تاكل ولا لا بد من الجرح ليحقق  
مع الزكاه على ما قدمناه والندقة تدق وتكسر ولا تحرق فصارت  
كالعوض اذ لم تحرق وقله على الله تعالى عليه وسلم ولا تاكل من العوض  
الا ما زكيت ولا تاكل من البندقة الاما زكيت رواه احمد وما روى  
انه على الله تعالى عليه وسلم نهى عن تحرقه وقال انها لا تصيد ولكنها  
تسكر السن وتغف العيون رواه البخاري ومسلم وكذا في الشيبين  
وان اصابه اى الصيد بحجره اى جرحه بحجره الصيد حده  
فان كان الحجر الذي اصابه ثقيل لا يؤكل وان جرحه لاحتمال انه  
قتله بثقله وان كان خفيفا اكل لتعين الموت بالحجر وان لم  
يحجره اى الحجر الصيد لا يؤكل اى الصيد مطلقا ينع سواء كان الحجر ثقيل  
او خفيفا لان الجرح لا بد منه مما يثبت من قبل ولو رماه بعدد مغل  
العصا وكخده لا ياكل لانه قتله ثقلا لا جرحا الا اذا كان لم حد  
فيقطع بضعها فيكون كالنصف والرمح كذا في البيهقي قاله الاختيار  
فلو رماه بها فابان لانه لا يقطع العروق لا يؤكل لان العروق قد  
ينقطع بالثقل فوقع الشكر ولعلم مات قبل قطع العروق فلو كان للعصا  
حد فوجت يد كل لانها بمنزلة الحد قاله المحاصل ان الموت ان كان  
بالجرح يبين حل وان كان بالثقل لا ياكل وكذا ان وقع الشكر احتياطا

انتهى



انتهى ولو رماه اى الصيد بسيف او سكين فاصابه اى الصيد  
ظهره اى السيف او السكين او مقبضه فقتله لا ياكل لانه قتله دقا  
والحد بدو غيره فيه سواء كما في الهداية وشرطه الجرح الا دما اى اخرجه الدم  
لقد له عليه السلام ان هذا الدم بما شئت رواه احمد وابوداود وغيرهما في  
الشبيه وقيل لا يشترط اى اخرجه الدم لانيان ما في وسعه وهو الجرح واخرجه  
الدم ليس بوسعه فلا يكون مكلفا لان الدم قد يجرد لفظه او ينفذ  
بين العروق وكذا ذلك ليس في وسعه وقيل ان كان الجرح كبيرا لا يشترط اى الادماء  
وحد بدونه وان كان الجرح صغيرا يشترط اى الادماء لان الكبير انما لا يخرج  
منه الدم لعدم الصغرة لضيق الجرح فكل هذا فيكون التقصير منه كذا  
ذكره في الشبيه ثم قال وان في الجرح الشاة ولم يخرج منه الدم قبل تكل  
الكلها وقيل لا ياكل فالاول قولنا بغير الاستحاضة والثاني قوله بما عير  
الصحار قاله ووجه مقوله دخل فيها ذكرنا تمام هذا قدره الذي ياكل  
وان اصاب السهم ظهفه اى الصيد او قرنه فان ادماه اى اخرجه الدم  
منه حل والا فلا وهذا يؤيد قوله من يشترط خروجه الدم وان رمى صيدا  
سكينة او سيف كما في الاختيار فيقطع عضوا من اى من الحيد اكل اى  
الصيد دون العضو لوجه الجرح في الصيد وهو زكاته وانما لا يؤكل العضو  
لثقله لقوله على الله تعالى عليه وسلم ما بين من مكى فهو ميت ذكره في  
الاختيار وقال الشافعي الكلا ان مات الصيد منه لانه ميتان بركاته  
الا انظر فيهل كالميتان بركاته الاختيار ولنا اطلاق حديثك ذكره  
نكس مطلقا فيصرف الى كل حقيقة ادخل في العضو كالميتان منه هذه  
الصفة لان ميتان منه هي حقيقة لقيام كهيته فيه وكذا حكمه لانه ميتان  
لانه يتوهم سلامته بعد هذه الجراحة ولهذا اعترض هذا القدر من الحيوة  
حتى لو وقع في الماء وفيه قدر هذا من الحيوة يحرم بخلاف ما اذا لم يكن بركاته



الاختيار لانها من حيث حكمي لا ترى ان لا وقع في هذه الحالة في  
 المار او ترى من اجل لا يحرم لان موته حصل بالابانة حكمي فلا يضاف  
 الي غيره وان كان حصل بذلك حقيقة وتماه يعرف في الشين وفي الحديث  
 وان تناول السمك وما ابيت منه ميت الا ان ميتة حلال بالحدوث  
 في الهداية وان قطع اي السمك او السيف عضو احد ولم ينسب اي ولم  
 يسقط عن البذل فان احتمل التمام ذلك العضو فلا العضو ايضا  
 اي كما اذا اكل باقية لا يمتزلا سائر اجزائه والا اني ولم يحكم الا بتمام  
 فلا اي فلا يولد ذلك العضو لوجود الابانة فيه معنى والعبرة للعامة وفي  
 الهداية ولو ضرب عنق شاة واما ان رأسه حلت لقطع الاوداج  
 وكبره هذا الصنيع لا بلاغ الخناج وان ضرب من قبل العنق ان  
 مات قطع الاوداج لا الخروان لم تمت حتى قطعت الاوداج حلت  
 انتهى وان مده اي قطع الصيد نصفين او ثلثا والاكث من جانب  
 العجز يعني وانما ان يجر الصيد واخره هو الاكثر اكل الكل لان الهبانة  
 منه من حورية لا حكمي اذا لا يتوهم سلامته وبقيته جيا بعد هذه فخرجته  
 فتوقع زكاة في محل فحل كله كما ابيت رأسه كما في الزكاة الاختيارية  
 وكذا اي يحل اكل او قطع نصف رأسه او اكثر اي من الرأس واكثر رأسه  
 يحل هبانه وهبانه منه لما ذكرنا بخلاف ما اذا قطع يلا ادر جلاه  
 او غنما او ثلثه ما يبل القوائم او اقل من نصف الرأس يحل يحرم  
 الميت ويجوز الميت منه لان يتوهم بقاء الحيوة في الباقية كذا في الهداية  
 واذا ارزك الصيد اي مرسلا والراس في الاصطلاح دبابس او اسهم  
 حال كون الصيد حيا حيوة فوق حياة المذبذب يعني اذا كانت  
 فيه من حيوة اكثر مما في المذبذب بعد الذبح معايد من زكاته يعني  
 لا يحل الا بالقتل كونه لان قدر على الزكاة الاختيارية فلا يجوز

الا اختيارية لانها من حيث حكمي لا ترى ان لا وقع في هذه الحالة في  
 لم يمكن من ذلك اما القدر الذي اولى في الوقت فيه حياة فوق حياة  
 المذبذب لم يولد في الرواية ايضا كما في الهداية وغيره كما سيأتي فان  
 تركها اي التذكية تمك منها اي من التذكية بان يكون في الوقت سعة  
 وهداية الذبح حرم لما ذكرنا انه قدر على الاختيارية وكذا اي حرم مثل ما سبق  
 لو كانت لهدركا غير متمكن اي من التذكية بان لا يجد الاله اصل او يجر لكن  
 لا يقع من الوقت ما يمكن من تحصيل الاله والاختيارية للذبح في ظل الرواية  
 وعن ابي داود يوسه انه يولد اذا لم يقدر على الزكاة حقيقة وفيه قال شافعي  
 ايضا فصار كالمتيم اذا وجد هباء ولم يقدر على التمسك به وجاز الرواية  
 انه لما قدر عليه وب حيوة لم يبق حيا فلا يحل الا بالزكاة الاختيارية  
 وبهذا اذا كان يحل يتوهم حياته واما اذا بق فيه حياته مثل المذبذب  
 او ترسله واخره ما فيها ثم اخذ به حياة فانه يحل لان ميت حكمي  
 كما في الاختيارية وبهذا رايه هذا بقوله وان لم يبق من حياته اي الصيد الا  
 مثل حيوة المذبذب يعني بعد الذبح وهو اي حياة المذبذب وتذكيره باعتبار  
 الحيات اليه ما لا يتوهم بقاءه فلم يدركه اي مرسلا والراس الصيد حيا  
 والجملة جزء ان يعني لم يدرك حياته لان ميت حكمي فيحل اجماعا على  
 الهداية وبعد الذبح وقع في هذه الحالة همار لا يحرم كما اذا فقه وهو  
 ميت كذا في الاختيارية والظاهر ان لو لم يتقبل وصول الذبح او  
 مع وصوله بلا فصل لا يوجب ما خذ كما في جامع الرموز نقلا عن التلخيص وقيل  
 عند الامام ابي داود من تركه اي الصيد الذي يقع فيه من حيوة مثل  
 المذبذب بعد الذبح وهو ما لا يتوهم بقاءه ايضا اي مثل الصيد الذي  
 ادركه وفيه حياة فوق حياة المذبذب لان اخذ به حيا فلا يحل الا  
 بالزكاة الاختيارية ولذا قال فان زكاة اي الصيد الذي لا يشترط



بهما و هو حلال بالا حاي قال الله تعالى لا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه  
 غير فصر لما في الاختيار و في فتاوى قاضي خان رجل ارسل كل واحد يعلم  
 فخره و بيع فيه من يحنه ما يبيع في كذب و بعد المذبح فاخذه المالك  
 ولم يتركه حلالا و كذا الورى صيدا فاصابه و جرحه و بقر فيه من  
 صيده ما يبيع في كذب و بعد المذبح فاذا ذكره المالك و لم يذبح حلال  
 لا ولو رماه اخر في هذه الحالة فاصابه السم المذبح لا يحرم  
 لان في حكم المذبح و كما في بقرته و كذا في مثل ما تقدم حكم في  
 الصيد الذي لا يبيعهم بقاء ان تركي كثر دية اى الساقطة عن  
 مكان مرتفع و النطحة اى مخرقة بالقرب و المذبح اى المحرقة  
 بالخشب و التي نقر الذئب اى شق بطنها وفيه اى فيها ذكر حياة خفية  
 او جلية اى الظ حوائ من المذبح و ما نذر من الالب و هو طر الرواية  
 و عليه مقتضى قال في الاختيار و هو مختار لما تقدم و عند اى يوفى  
 ان كان اى ما ذكر من المذبح و غيرها بحال لا يبيع مثل لا يكل  
 لان ماله لا يحصل بالمذبح و عند محمد ان كان يبيع فوق ما يبيع المذبح  
 حلال و الا ان وان لم يكن اياه في من المذبح اى ما يكون في المذبح  
 فلا اى فلا يكل المذبح لان قدر حياته المذبح و غير معتبر فاذا زاد  
 عليه شيئا ايجازات بالمذبح و الهداية و لو اذكره و لم يذبح  
 يا خذ فان كان لوقت لواء خذ لا مكنته ذكرك لم ياكل لانه صار  
 في حكم المذبح و وان كان لا يكنته ذكرك لان اليد لم يثبت  
 و التمكن من الذبح لم يوجبه و كما في بقرته و من رمى صيدا  
 فاخذته اى جده سهم ضعيفا و عا جزا عن الامتناع و قوله  
 و اخرجه عن جز الامتناع عطف تفسير لم يراه اى ذلك  
 الصيد اخر فقتله حرم اى ذلك الصيد لان بالافتح حارث

وكانت

وكان اختباره فلم يكن الرى انك في زكوة له فصار بالبحر في الشاة ميتة  
 قال في الاختيار و هذا اذا كان بحال يحنه الرمية الاولى ليكون موته  
 اى انك ميتة وان كان بحال لا يسله الصيد من الاولى بان لا يبق فيه من  
 الحيوة الا بقدر ما يبيع في كذب و بان قطع راسه او نقر بطنه ذكوه بكل  
 لان وجود الشاة كدمها لكونه ميتا حلالا و لهذا لودق في كذا في هذه  
 الحالة لا يحرم كوقعه بعد موته و لو كان الرى الاول بحال لا يبيع منه  
 رى صيد لكن حياته مثل حياة حافق كذب و بان كان يبيع يوما  
 او دونه فعند اى يرضى لا يحرم بالرجم الشاة لان هذا القدر من حيوة  
 معتبر عنه و عند محمد يحرم لان هذا القدر من الحيوة معتبر عنه فصار  
 حكمه حكمه ما اذا كان الاول يسل منه فلا يكل في التبييض و ضمن الشاة فيقتل  
 اى صيده بجره و لا لاول لان الاول ملكه بالافتح لان اخذ منه و الشاة  
 يرميه ان يذبح صيدا مملوكا لم يضره قيمته ما التفت و قيمته وقت اطلاقه كان  
 فافضا بجره اذ الاول فيلزم ذلك فلا يحسن كمالا لان قيمته معتبر وقت  
 الاتفاق فصار ملكا لالت عبد ارميه او شاة بجره فانه يضره قيمته  
 منقوصا بالمرض و الجرح كذا في التبيين و قال صاحب الهداية و غيره  
 تا و بعد اذا علم ان القدر حصل بان بان كان الاول بحال لا يسل منه  
 وان كان بحال لا يسل منه لكونه كذا حاي الشاة و قد قتل حيوانا  
 مملوكا لاول منقوصا بالجره فلا يضمنه كذا لما اذا قتل عبد ارميه  
 وان علم ان ماله حصل من جراحتين او لا يدرى بضمن انك في ما  
 نقصته ثم يضمن نصف قيمته بجره و جرحه يحصل الموت بالجره  
 و كما في بطنه في التبيين وان لم يخنه الاول و رماه انك في فقتله حلال  
 اى الله لان حين رمى انك في كان صيد القدر على الامتناع و هو  
 اى الصيد يكون لكونه لان يكون هو الذي اخذه باخراجه عن



جزر الامتناع وقد قال عليه السلام الصيد لمن اخذه كذا في الاختيار  
 ولو رميا معا فاما صايد واحد فاما قبل الاخر فاعلم ان ما صايد الاخر  
 فقتله فهو للاول ويؤكد وقال زفر لا يملك لانه لو لم يكن صيدا حين اصابه  
 السهم فلا يكون جرحه ان في ذبحنا اضطر اربابا لم تعاقبا في الرمي  
 قلنا ان عند الرمي ان في هو صيد ممتنع فذوق رمية زكوة ولهذا شتر في  
 التسمية عند الرمي فكذا الامتناع يعتبر عنده الامتناع ان المالك يشتري للاول  
 لان سهم اخرجه عن جزر الامتناع فملكه به قبل ان يتصل سهم الثاني  
 به وقال زفر ان حاله اصابة ان في غير ممتنع فلا يملك لكافة الاضطرار  
 ان يعتبر في حق كل الصنائع وقت الرمي لان الرمي الى الصيد بها  
 ولا يتحقق سببا له جوب الصنائع فلا يتقلب موجبا بعد ذلك وهو  
 زكوة في كل الحساب لان الحكم يحصل بفعله وفعله هو الرمي والارسل  
 فيعتبر وقته وقت الاثبات في وقت الاثبات به لان به يثبت الحكم  
 وزفر يعتبر وقت الاثبات في وقت الرمي معا فاما صايد معا فاما  
 منهما فهو بينهما لاستدائهما في السبب هكذا ذكره في التبيين  
 ثم قال والباقي والطلب في هذا كالمسحوق حتى يملكه بالثبات ولا يعتبر  
 ما كان بدون الاثبات حتى لو ارسل باذنه فامسك الصيد بمخالبه  
 ولم يتخذه فارسل اخر باره فقتل ذلك الصيد كان الصيد لكان  
 وحل لان يد الباقي الاول ليست بيد حافظه لتقام مقام يد  
 المالك اما الفتر فهو اطلاق والباقي من اهل الاطلاق فيقتل في  
 صايد وقام يعرف به ومن ارسل طلبا على صيد يفتنه ولو ارسل  
 المسلم عليه على صيد وسعي فادركه اي الطلب الصيد فصرعه  
 اي اضعفه ثم ضرب فقتله كل اي الصيد لان الامتناع عن الجرح بعد  
 الجرح لا بد من تحت التعليم بفعله وكذا في حيل مثل ما تقدم له

ارسل

ارسل رجلا فلما وجد منها كلبه فصرعه اي الصيد احدثا وقتله الاخر  
 حل اي الصيد لما بينا ان الامتناع عن الجرح لا بد من تحت التعليم  
 وهو اي الصيد ملك للاول لان الاول اخرج من حد الصيد وهو الاخذ  
 به الا ان الارسل ما ان في حصل على الصيد والتفت في حوزة والاباح حالة الارسل  
 فلم يحرم ولو ارسل ان في اي كلبه بعد من حد الاول حرم اي المله يخرج عن حد  
 الصيد بجرحه الكلب الاول كما مر وضمن اي ان في للاول قيمته جرحه حاله في الرمي  
 وقد ذكرناه هنا تفصيله ولا حاجة الى اعادته ههنا قال محمد في فتاواه  
 وفي جامع الجوامع اخذ صيدا فانفلت من يده فاخذه غيره فهو للاول  
 ومن سمع صيا فظنه انسانا فرماه او ارسل عليه كلبه فاذا هو اي  
 اسمه وحس صيدا لكل لانه لا اعتبار بظنه مع كونه صيدا حقيقة و  
 كذلك لو ظنه حس صيد فقتله كذلك حل لانه صيد وقد قصده فيجوز  
 ابيه يوسف انه استغنى بالخزير لشدة حره حتى لا يثبت ابا حة يركب  
 منه وغيره من السباع يثبت الاباح في جلده ولو تبيها انه حس  
 ادم او حيوان اهل ما يادى صيوت لم ياكل الحساب لانه ليس  
 بصيد اهل ولا يملكه كوكفت بمنزلة الشاة ولورى الى طرفة صايد  
 صيدا او مر الى كلب لا يدركه انه وحكي او غيره حل لصيد لان الظن  
 فيه التوكل ان تصد وقد مر بعض ما يتعلق بهذا نقلا عن قاض خان  
 وفي منجم واذا لم يعلم ان احس صيد او غيره لم يملك ما صايد به  
 لان الخطر والاباحه تساويا وكان حكم الخطر فروجه اخذ الطير  
 ليلا مباح والادوية عدم فعله لما في مخاينه ويكره تعليم الباقي بالطير  
 الحي ما فيه من تعذيب الحيوان نصب شكة لصيد ملكا ما يعقبها  
 بخلاف ما اذا نصبها للجفاف فانه لا يملك ما يتعلق بها ذكره في المنج  
 ثم قال اعلم ان الحساب كالمالك فلا يثبت للمالك من اكله وهو



الاستيلاء على الجبال في وناقل كاسيع والهيمة وكهفهما و خلافة ملكه الموارث  
 فالاول شر طه خلد المحر عن ذلك فلو استولى على خطب غيره من معارضة لم  
 يملكه ولم يكل للقتل ما جده بلا تعرف من حاتم اودينا ر محروب  
 بضرب الاشكلم وجب تعرفه ولو ارسل انسان ملكه وقال من اخذه  
 فهو له لا يملكه بالاستيلاء فلما جبه اخذه منه بعد حته قسور الرمان  
 الملقاة في الطريق لكن المختار انه يملك قسور الرمان ولو انقضى بهيمة  
 ميتة في انسان وكما سئلها واخذ جلد لها فلما اكاد اخذه فلو  
 دبغ رده فاراد الدبايح ان كان بماله قيمة قالوا الاستيلاء قسور  
 حقيق وحكي فالاول بوضع اليد والآخر بالتهمة فاذا نصب الشك  
 للصيد ملكه مع تعقل بخلاف ما في انصبها المقتان فاذا نصب مقتله  
 فقتل الصيد ملكه ولو نصبها لم تقتلها فاخذه غيره فان كان  
 الاول لو يبيح يريدا اخذه ملكه فيها اخذه من الكثرة والا فلا فلو  
 حفر بئر الصيد الذباب فقدم اخر ميتة لصيدها فدفع الذباب  
 في البئر فهو كما ضره وما تفسد ارضه فهو له وان لم يهلكها لانه  
 تمامها بخلاف القدر والجله اذا انقضى ارباض الصيد فانها لا تكون لصاحبها  
 الا بالتهمة ما لم تكن قريبا منه بحيث لو مده يده اخذه انتهى وقال  
 المصنف في فتاواه وفي كنفه روى داود بن رشيد عن محمد بن رجل اتخذ  
 كوارث فزاره رجل فخرجه منها عذكات لصاحب الارض ولا  
 سبيل لاحد على اخذه قال ولا يثبت هذا الصيد ويضمنه لان  
 الصيد بينه وبينه يجرى شره وانما يثبت الطير في هذه القنن نفسها فلو  
 اخذ القنن كالا حد كانت له اما السر فلم يكن صيدا قط ولا يصير  
 صيدا بعد ايم يوسف اذا وضع رجل كوارث القنن فقتل فيها  
 فالسر لصاحب الكوارث وفي الاما لرجل سبيل ماء في ارضه

قارضة ملاحه في اخذ من ذلك ما يشاء فلا حرج عليه واذا صار ذلك  
 ملكا فلا سبيل لاحد عليه قال وفي الملقط لاحد الرجل حيا من ذكر  
 ولا خراش في الفرائع لما حب الانثى انتهى واما بيان حكمه من الطيور  
 وما لا يذوق فقد ذكره في كتاب الذبايح وفي السراجية اتخذ بربر حمام  
 اناس فما اخذ من افراخها لا يملكه لانها بمنزلة اللقطة يصنع بها ما  
 يصنع في اللقطة اخذ انسان في محرم حيا ما يعرف ان مثله لا يكون  
 وحيا فحكمه حكم اللقطة اصحاب سكة فوجدوا بطنها للؤلؤة فهل  
 فان باع سكة فوجد سكة في اللؤلؤة ان كانت اللؤلؤة للصدف  
 فهو للمشتري وان لم يكن فللبايع فاذا ارسل الصيد حيا لم يملكه فلو  
 اخذ من ملكه في قال والا صيد دعي قصد النهي مكره والركاء الاضطرارة  
 الطير والجرى وانهار الدم في اي موضع كان انتهى وفي التحفة ومن اخذ  
 صيدا او فرضه او بيعة من دار رجل ادر ارضه فهو له الا ان يلقى البيا  
 لاحد في في ملكه ولو دوس بالسكة خارج الماء فاضطربت ثم وقعت  
 في الماء فهو على ملكه ولو دوس صيدا فصرعه وغرغ عليه ثم افاق وطار  
 فاخذه اخر فهو له بينه لانه لم يتخذه وقد عرفت حقه الا انما بينا  
 تقدم وفي ابن الزبير ارسل على صيد فاحس به ثم عرض له صيد اخر  
 فقتله يوك كل فان رجع فمضاه صيدا اخر فوجده لم يملك لبطان  
 الارسل بالرجوع وبدون الارسل لالحق والباري اذا قتل الصيد بطل  
 الكه والى لم يجرى يجوز فليكن الحكم بالبيع والهيمة ولو صيته وغير الحكم  
 كذلك وقال في النوادر حتى يبيع بغيره ويبع الصفه لا يجوز كالتدبير  
 بيع مستور يجوز قال الامام الشافعي ولو ضرب سيفا على سكة فقطع  
 بعضها يدك ما قطع فخل في الصيد لان حيث من سكة حلال الحماة  
 اذا كانت تهتم في ان يخرجه فماها انسان لا يملك الا اذا حلت المذبح



وان كانت لا تشتد في الصيد في موضع هي لا يصيد مطلقا وان شاء  
 لو سقطت في بحر فذلتها الجرح وقال الحسن لا انما تذكر بالزكاة الاختيار  
 وذكر القاضى ان الجبل بلا ذكر خلاف روى طبرستان في موضع فذلتها وكان لو  
 دخل مع الخلف المكنة دركه حيا واشتغل بغيره فذلتها فوجدته ميتا  
 لا يحل اكله على اختيار الامام بدين الدين لانه ترك الطلب وقال غيره  
 يحل لان دخوله مع نصف اضافة لماله وخلاف للعادة فصار كغيره  
 انما بعيان نقصان نصف ربحا يزيد على درهم ويجوز في مثل قطع  
 الصلوة روى وامره غيره بالطلب يجوز وفي فتاوى القاضى روى الى  
 طبرستان لا يبط وماتت ذكاه كان اصاب ظهره وجرحه لا يحل  
 اكله وقال بجران اصاب ظهره حل اكله وان اصاب بطنه او جنبه  
 لا انتهى وفي منية الفقهاء لو وضع في الصحراء مبقلا ليصيد به حمارا  
 الوحش روى عليه ثم جاء في اليوم الثاني ووجدته بجرحه ميتا  
 لا يحل اكله وفي فتاوى لو وقع الصيد في حفرة حفرة لم يملكه الماء لم يملكه  
 ولو حفرة لا صطبا دملكه اذا وقع فيها سمكة بغير ماء و  
 بعضها في الارض ميتة ان كان الرأس خارجا ذكاه اكله وان كان  
 في الماء وكان ما على الارض قدر النصف او اقل لم يذبح وان كان ما  
 على الارض اكثر من النصف اكله انتهى **هذا كتاب في ثبوت احكام**  
**الرهن** وجه ثبوتها شبه بين ثبوت الرهن وكتاب الصيدان كل واحد  
 منهما سبب لفحص المال ومن محاسبته حصول النظر كما ثبته الدارين  
 والمديون وسببه ما ذكرنا خير مرة وركب الاجاب وهو قول الراهن  
 وهناك هذا المال بالدين الذي له على شرط ان يكون كرهون  
 مقسم ما مقررنا وحكمه عندنا ثبت يد الاستيفاء كذا في المستحق  
 ثبت شرعيته بالكتاب والسنة واجماع الامة اما الكتاب في قوله

فرهانه

فرهانه مقبوضة الية وانه امر بصيغة الاخبار نقلا عن القسري  
 بهناه وان كنتم مسافرين ولم تجدوا كاتباً فارتضوا رهنا  
 مقبوضة وثيقة باموالكم والسنة انه ما روى انه عليه الصلوة  
 السلام رهن درهمه عند ابي شحيم اليهودي بالمدينة وبعث عليه  
 الصلوة والسلام وانما سبب تعاملت فاقرهم عليه وكان اجرا  
 كذا في الاختيار وهو في اللغة مطلق يحسب قال تعالى كل نفس بما كسبت رهينة  
 اي مجبوزة قال في الطبقة الرهن كسب المعين بالدين وقدره رهنه وراهنه  
 بالالف لانه فيه الرهن كرهون وكسب رهون وراهان وراهان وانا  
 راهن بكذا ورهية ورهينة اي ما خوذ به انتهى وهو قسم ما وضع  
 وثيقة للدين كذا في كفوفات ومصدره رهن الرهن وقد قالوا رهنه اي  
 جعله رهنا وارته من اى اخذ له في القاموس والراهن المالك و  
 كرهته اخذ الرهن كذا في كرهته في اللغة كسب وشراهاوى الرهن  
 كسب رهنه اي مال متقوم حيوانا كان او جارا دعوا رهنه او عقارا امورا  
 او معدودا مكبلا او موزونا يئخذ على يده لفظ رهنه كذا في جامع  
 الرموز بحق اي بسبب حق ماله ولو مجهولا واحترز به عن نحو القضا  
 ويحدو اليه كذا في جامع الرموز يمكن استيفاءه اي استيفاء هذا الحق  
 منه اي من ذلك رهنه وهو مال متقدم لما قررناه واحترز به عما يفسد  
 كالجحد وكذا الامانة والمديون وامه الولد والمكاتب كسبه لا يتناول ما كان  
 اقل من الدين كذا في جامع الرموز كالدين نظير كسب اي مثل ما وجب في  
 الدين ولو حكمه كسبه بدل الاجارة والمكاتب والجنانية كذا في جامع الرموز  
 قال في كسبه قوله كالمدينه تدفع لقوله بحق لان الدين هو الحق المتكسر استيفاءه  
 من الرهن بمعنى كسبه هو عدم تعينه فلهذا لا يجوز الرهن الا بالدين لا  
 العبد لان العبد لا يمكن استيفاءها من الرهن فلا يجوز بها الا اذا كانت



محمونة بنفسها مما يجب المثل والقيمة او بغيرها كما لم يسمع قبل القبض  
 فانه محمول باليمن لما في جامع الرموز كالمقصود والمهر وبدل  
 فخلع وبدل الصلح عن دم المحمدين لا يجوز الا على فيها المثل او القيمة ورد  
 العدة غلص على ما عليه بجمهور وهو دين ولهذا صح الكفالة به و  
 الابراء عن قيمته ويمنع وجوب الزكاة على من هو في يده من ماله بقدر  
 القيمة ولو كان الواجب هو العين لما ثبتت هذه الاحكام وتمايم يعرف  
 في التبيية وانما لم يقرب دين لان الرهن لما يصح بدنه يصح بفضه  
 ولحق بثلثها واما ان يكون حبس على وجه الشرع وفي الاختيار و  
 الشرع حبس بماله محضه بصفة مخصوصة مرسلة وشقة للاحتواء  
 ليضطر الراهن بحس عينه فيسارع الى ايفاء الدين ليعتقها فينتفع  
 بها ويصل امره الى حق وينتفع اي الرهن بايجاب كرهنته بماله  
 على ما الذي اخذ هذا الرهن رهنا به وقبول كرهنته اي قبضته لانه  
 لانه عقد وعقد ينعقد بايجاب وقبول سواء صدر من مسلم او كافر  
 او عبيد او جبه او اصيل او وكيل في جامع الرموز وفيه ذهب بعضهم  
 الى ان القبول شرط صيرورة الاجاب علة لانه عقد بشرع ولذا لا يلزم  
 الا بالاسلم ويكفي من حلف به بقبول في الكرامة انتهى وفيه شرطه الثاني  
 للشرع قالوا الرهن هو الاجاب بجموده لانه عقد شرعي فيتم بالمصلحة  
 كالهبة وذكره كحيط ما يدل على ان القبول داخل فيه القبض شرط  
 اللزوم وان شرط الادا خلا ودوامه لان الدعا ذكرها على وجه يكون  
 صفة له وصفه بشيئ ينعكس كوصف فيثبت بعد يكون الموصوف  
 ويبقى بقاءه انتهى ويتم اي الرهن بالقبض قال الدعا فراهات مقبوضة  
 وصفها بكونها مقبوضة فلا يكون الا بهذه الصفة ولانه عقد شرعي  
 غير لازم الا يرى انه لا يجوز عليه فيكون تمامه بالقبض كالهبة او بالتخليه

لقبها

لقبها بما مقام كما سيجي حال كون الرهن من هذا المثل مقبول من هذا  
 اي يبيع بعينه مجد عا غير متفرق كالشرع على الشجر كما في الزا هذه وغيره و  
 رهن الزرع في الارض لان المرتبة لم يجر حال كونه مفرقا اي عن ملكه  
 الراهن بغير مقبول وهو اختار من عكسه وهو رهن الشجر دون  
 الكر وهو الارض دون الزرع ورهن دار فيها متاع والراهن فانه  
 لا يجوز حال كونه مينا اختار من رهن محله وكرهن نصف العبد والدار  
 كذا في غايه البيان وفيه رمز الى ان اتصاف كرهنته بهذه الصفة  
 ليس بلازم عند العقد بل عند القبض فلو استعمل او اشترى بغيره كان  
 فاسدا عند القبض وعند بعضهم يكون باطلا وهذا اختيار الكرخ  
 وكذا لو كان رهنه بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره  
 كما في الكرامة كذا في جامع الرموز والتخليه وهي رهن كرامة والتخليه  
 من ماله فانه اي في الرهن وفي البيع الصحيح قبضه في الرواية وهذا  
 الاصح كما في الهداية وعن ابي يوسف ان التسليم لا يثبت في المقبول  
 الا بالاذن بالبراهم كما في الكرامة لانه قبضه موجب للضمان ابتداء  
 بمنزلة القبض بخلاف الشراء لانه للضمان من البايع الى المشتري و  
 ليس بموجب ابتداء الاول اصح وفيه كونه في التخليه هي ان يتخلل ببيع  
 الرهن ومكرهه وفي البيع ببيعهم ومكرهه كذا في تفسيره في الرموز  
 في ماله ماله وهو رهنه من القبض فانه يمكن فيه  
 وهو بغير الاول كما لا يخفى ونقد قبضه بغيره في حكم قبضه كرهنته لقبها  
 مقامه حتى اذا وجدت من الراهن تحضرة كرهنته ولم ياخذ  
 فضا في ماله ماله كذا ذكره في ماله فانه لما قال الزيلعي  
 في ماله كذا في ماله فانه في ماله فانه في ماله فانه في ماله فانه في ماله  
 لانه عبارة عن رهنه من القبض وهو قدره كرهنته دون التخليه



والقبض فعمل المسلم وتحقيقه ان التخليه اذا كانت شلها من ضروره حكم  
بالقبض سواء وجد قبض حقيقه او لا فمما يجب المختصر ذكرنا في الت  
يشترط اليها الحكم لانها هو الحق والحراد من السليم الصحيح دون الفاسد  
واجب الاعدام فلا يكفي فيه التخليه كما في جامع الرموز والراهن ان يرجع  
عنه اي عن الرهن قبل القبض اي قبض مرتبه لان شريه كالهبة والصدقة  
فلما رهن تسليم والرجوع عنه كما في صحتها فاذا قبض بينه واذا سلم  
الراهن وبضه من مرتبه لزم اي الرهن يعني لزم العقد لوجود القبض  
بما له وهذا الرهن مضمون اي اذا هلك بالاعتل ان يضمنه اي قيمة الرهن  
عند القبض كما في الاختيار ومن الدية اي يدين او قيمه اخذ من قيمه ادمه  
الدية مرتبه فكله من تضييعه وتقصير الدية او لا وصحته ثانياً والمفضل  
عليه بالقبض وقيل ان من تضييعه والمعرفة لا تشاء ولا الشراء الا ان  
يخذ الفاضل منها اختص ثانياً بخلاف الاصل منها فان الافضل عليه  
ان يكون بعضها منها لان المعرفة تشاء والمعرفة فانه قاعده فخرية  
لم تشتر عن صحته ولا يخفى انه مفسر بحكم مساواته ولا فرق فقال  
فلو هلك اي لو الرهن في يده وهما اي القيمة والدين سواء اس  
مستويان في المقدار صار المهرن وهذا خذ الرهن مستوي في الدين  
لان لما مكرجه صار مستويين من وجه لانه كالتفويض وهو صواب حقه  
في فقه الجود وقد تاكد هذا الاحتياط بالهلاك فلو فاه ثانياً يورث  
اي الربوا فلا يمكن التخليه بحقه الا ان ينعقد القبض ويجس ويرده الى  
الراهن وانما عا جز عنه ذوات الشرط للمطالبة فبطلت وقارها في  
الرهن كله امانته في يد المهرن لا يسقط بطله من الرهنه الذي هلك  
لقوله على الله تعالى عليه وسلم لا يخلق الرهن من صاحبه الذي له غنمه  
وعليه غرمه رواه الدارقطني قال معناه لا يجبر مضمونا بالدين

ومعنى قوله له غنمه اي للراهن الرضا بقوله وعليه غرمه اي له هلك  
على الراهن ولما قوله على الله تعالى عليه وسلم للمهرن بعد ما نفذه اي هلك  
الغرس عنده ذهب حقه ولا يجوز ان يراد به ذهاب حقه في الجبس لانه  
لا يشترط رجسه ولا يحن وفيه انه ابي لان على الله تعالى عليه وسلم بعد ليث  
الا حكمه لا يبينان كقافي ولا يثبت معرفة بالامانة فيعود الى المذكر  
اولا وقوله على الله تعالى عليه وسلم اذا رهن فهو بما فيه معناه على ما قالوا  
اذا استوجب قيمة الرهن بعد ما هلك بان قالوا لو واحد منها لا ادري  
كم كان قيمته فيكون مضمونا بما فيه من الدين كذا ذكره في التبيين قال في  
الغاية روى عن ابي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه ان الرهن مضمون بالقيمة  
وروى عن عمرو بن معدود رضي الله تعالى عنها انها قالوا لا الرهن مضمون  
بالقيمة في قيمة ومن الدية وروى عن عباس رضي الله تعالى عنها انه مضمون  
بالدية فاختلفا فهم على هذا الوجه اجماع منهم على انه مضمون فالقول  
بكونه امانته خرق للاجماع والحراد بقوله على الله تعالى عليه وسلم لا يخلق الرهن  
على ما قالوا الاحتياط بان يجبر مملوكا كذا ذكره الكرخ عن مسلم  
كذا روى والبراهيم وعزها انهم وفي الاختيار ولا حجة له يعني ذلك في  
حديث لان معناه لا يجبر الرهن بالمرتبه بدنيه ولا يجسه بحك لا  
ينفك قال هذا معناه وبشهادة له بيت زهير وفارقتك برهن لا فكاك له  
يوم الوداع فاسم الرهن قد علما اي محبوسا لا فكاك له وكذا كانت عا دهم  
في حقه فقال على الله تعالى عليه وسلم ذلك فلقا لهم عن قوا عدلها هبة  
لما فيه من تخليكه مال الصغر بغير امره وقوله له غنمه ان اذا بيعه وفصل من  
الكن يثنى فلوله وان ينعقد فهو عليه اوله غنمه لسقوط الدية  
بجلاكم وعليه غرمه وهذا معناه ما في من الدين ان لم ينفذ به وعن  
عنه رضي الله تعالى عنه في مسلم قال يزداد الفاضل انتهى وان كان



قيمته ان الرهن اكثر من الدين فالرهن الذي على الدين امانة اي يد المهر  
 فيضمنه ان كان متعديا وان كان ماله من غير تعد فلا ضمان عليه  
 كما في مخرج وان كان الدين اكثر من قيمته الرهن سقط منه  
 اي من الدين قدر قيمته اي قيمة الرهن وطوبى الراهن اي الذي اعطى  
 الرهن بالباقي اي من قيمته الرهن يعني سقط الرهن ورجع مهرته على  
 الراهن بالفضل الذي فضل عن الرهن مثلا اذا كان الدين بقدر الدين حاشا  
 درهم والرهن ايضا بدين مائة درهم فله درهم غير تعد صار مهرته  
 مستوفيا دينه حكم ولا يبق له مطالبة على الراهن فان كان الرهن يساوي  
 مائة وخمسة درهم مثلا فالخمس امانة في يده فلا يضمنها الا بالتعدي  
 وان كان الرهن يساوي تسعين يسحب مهرته مستوفيا شعبه درهم  
 ويرجع على الراهن بعشرة درهم وعند زهره الرهن كله محضون بالقيمة  
 اذا كانت قيمته اكثر من الدين يجب على مهرته ضمان الفضل كما في المخرج  
 وتعتبر قيمته اي الرهن يوم قبضه لانه يومئذ حذو ضمانه وفيه ثبت  
 الاستيفاء يد المهر يتقرر بالهلال قاله خلاصة وحكم الرهن انه لو هلك في  
 يد مهرته والعدل ينظر الى قيمته يوم القبض والدين فان كانت قيمته  
 مثله الدين يحيط مهرته بهلاكه انتهى وان اطلع اجنبه فان مهرته بغيره  
 قيمته ويكون رهنا عنده وفي السراجية اذا اخذ عمامة بمديون بغير  
 رضاه تكون رهنا عنده لم تكن رهنا بل غصبا واذا هلك هلك  
 هلاك مهرته ذكره في المخرج قال وهذا في اذارضة المطلق بتركه  
 يصبر رهنا واذا ادعى مهرته هلاك الرهن ضمنه ان لم تقم عليه  
 ائبته سواء كان من الاموال الظاهرة كالحيوان والعبيد والعقال او  
 الاموال الخفية كالنقدية والجلج والعروض وقال ما لم يضمنه الاموال  
 ائبته الخفية فقط انتهى وفي الاختيار روايتان مختلفتان في صحة القتل

للمهر

للمهرته لان ينكر الزيادة والائبة للراهن لان ينسب ويهلك ان الرهن  
 على ملك الراهن لان يفسد على ملك الراهن فكيفه اي الرهن اذا كان  
 قسما عليه ان على الراهن لان لم يملك مهرته بقى ملك الراهن فيه فله  
 تلفعه عليه حيا وكفته ميتا لانها مؤنة حكمه ولو استأجر مهرته لا يوجب  
 قبضه الرهن عن قبضه الشراء لان قبضه امانة فلا يوجب قبضه من قبض  
 المحضون كذا في التبيين والمهرته ان يطالب الراهن بدنيه لان الرهن  
 لا يسقط طلب الدين ويجوز ان مهرته الرهن به ان بالدين وان  
 وصليت كان الرهن عنده اي مهرته لان سبق بان يهد الرهن و  
 تحبس جزاء بالنظم فاذا ظهر مطلبه عند الفسخ يجب دفعه للنظم ولم  
 اي للمهرته ان يحبس الرهن بعد فسخ عقده اي عند الرهن لان الرهن  
 لا يفسد بغيره دفعا حتى يبرده على الراهن بطريق مسخي فانه يبق متعديا  
 ما بقى قبضه والدين كما في مخرج حتى يقبض ان مهرته دينه الا ان يبراه  
 لان ضمان هذا العقد بالقبض فكذلك انتفاعه بالقبض والا براه  
 السقط للدين وليس عليه ان على مهرته ان كان الرهن في يده ان  
 مهرته ان يملك الراهن من يبقه ان الرهن يبقه لا يملك مهرته  
 في يده الرهن بتمكينه من بيع الرهن للابقاء حتى يقبض دينه لان  
 حكمه كس المدايم ان يقبض الدين فاذا قبض دينه قبل للمهرته  
 سقم الرهن اليه لانه لا الهامان من التسليم له حول الحق انه مستحقه  
 وليس للمهرته الانتفاع بالرهن ان بالاختدام واللب والسكنى  
 وغيرهما حتى لو كانت محصيا او كذا باليس لم ان يقرأ فيه بغير اذنه  
 كما في السراجية لقوله غصبا لا يخلو الرهن من صاحبه الذي رهن  
 له غنمه لان المالك رهنه بحسب الاشارة عنه وانتفاع الراهن بالوطء  
 ممنوع انتفاعا كما في تحقيق دفعه في وعن عبد الله بن محمد بن مسلم المخرى



وكانت من علماء سمرقند ان من ارتهن شيئا لا يجوز ان ينتفع  
بشيء منه بوجه من الوجوه وان كان له الرهن لانه اذا ثبت له  
في الربوا لانه يستوفى دينه كما لا يثبت له كمنفعة التي تستوفى فخلو يكون  
ربوا وهذا امر عظيم وفي الخمينية رجوعه عن ذلك واما في المرتهن له ان  
يشرب اللبن وياكل ولا يكون ضار فمحل ما تقدم على الديانة وهذا  
على حكم ثم رآيت في جواهر الفتاوى رجوعه عن ضيقه وضمها لغيره  
الفرصان واما في المرتهن ورق الفرصان ثم اراد ان يبيع فله ذلك  
وفيها قبل هذا الرهن اذا ابا في المرتهن الكل ثم رآيت في  
اولين اسئلة امره انه اذا لم يكن مشركا صار قرضا فيه منفعة وهو  
ربوا قلت هذا يعرف بين مشرك وطاهر سبأه تمامات في الله  
تعالى ولا اجارة يعني ليس للمرتهن اجارة الرهن ولا اعارته اذهب  
غير ما نورد به مع حجة مما ذكره لا يجوز بيعه ولا حله للاخر وسيعبر  
اي مرتهن بذلك اي يملك من الافعال كمنه كونه متعديا بحدوث اذنت  
اما لانه صار في الاحتفظ والناس مختلفون فيه وكان مخالفوا والرائد  
على قدر الدين امانة والامانات تسخن بالتعدي كذا في الاختيار ولا  
يبطل به اي بالتعدي الرهن فاذا زال التعدي عاد الرهن الى حكمه  
وسبأه تمامه قال بعض في فتاواه وفي الغالبية لو استعار المرتهن الرهن  
لم يبطل الرهن فان هكذا قبل العداء بعده بهلك بالدين بخلاف  
حالة العداء يصدق المرتهن انه هكذا في العداء ان يترك الرهن  
الهلك والدين الرهن انه هكذا قبل العداء بعده او لم ويدال اجارة  
والرهن يتحل عقد الرهن ويدال يدع لا يشطه حتى لو ادعى المرتهن  
الرهن باذن الراهن او ادعى الراهن باذن المرتهن لا يبطل  
الرهن انتهى ولو اجر مرتته الرهن من الراهن لا يبيع الاجارة

ويقال

ويكون للمرتته ان يعلو في الرهن وان اجره من اجنبه بامر الراهن  
يخرج من الرهن ويكفر الاجرة للراهن وان كانت الاجارة بغير اذن  
يكون الاجر للمرتته يتصدق به والمرتهن ان يعلو هاهنا في الرهن  
وان اجره الراهن من اجنبه بامر المرتهن يخرج من الرهن والاجر  
للمرتته وان اجره بغير اذن المرتهن كانت الاجارة باطله والمرتته  
ان يعلو في الرهن وان استأجره المرتهن من الراهن تحت الاجارة  
وبطل الرهن حتى لا يكون للمرتته ان يعلو في الرهن وتماه في ما  
واذا طلب اي مرتته دينه من الراهن امر اي مرتته باحضار  
الرهن لان قبضه قبض يفتيا فلا يتبعه لقبض حاله مع قيام بدل  
الاستيفاء لان هلاكه محتمل فاذا هلك في يد المرتته تكرر الاستيفاء كما في  
فاذا حضره اي مرتته الرهن امر الراهن بتسليم كل دينه اوله ثم امر  
المرتته بتسليم الرهن اي الى الراهن ليتعين حقه كما تنبهت  
الراهن بالحقد حقيقة للشئ كما في تسليم الجميع والغنى فانه يحضر الجميع  
ثم يسلم كل واحد وكذا اي حكم مثلنا تقدم لو طالبه اي المرتهن الراهن  
بالدين في غير بدل العقد عقد الراهن ولم يكن للرهن حمل فله ان  
فان الاماكن في حق التسليم مكان واحد فيما ليس للمحرم مؤنة فيؤمر  
باحضار رهنه فان كان له اي للرهن حمل مؤنة اي ثقلة ولا يخفى  
ان مؤنة رفع مؤنة تحمل فله اي المرتته ان يستوفى دينه بلا احضار  
الرهن لان الواجب عليه تسليمه بمعنى استيفائه لا النقل مع مكانه كما  
بان يستعز به زيادة الحذر لكن للراهن ان يعلق المرتته بالدماء  
الرهن كما في الخمينية وغيره وكذا يعني للمرتته ان يستوفى دينه بلا احضار  
الرهن ان كانت الرهن وضع عند عدل اي بامر الراهن لكونه في يد  
الغير بامر الراهن ولا يكلف اي المرتته باحضار رهنه اي الرهن الذي



وضع عند عدل لانه لا قدرة له على احضاره اذ للعدل ملك بل رضى الآخر  
 كما سيجي ولا يكلف ايضا باحضار رهن باعه المهرتهن باهر  
 الراهن حتى يقبضه اي عن الرهن لانه صار دينيا بالامر ببيع الرهن  
 فصار كالتراهن رهنه وهو دين صورته رهن جارية بالف  
 مؤجل واذا لم يبيعهما اذا جاء الاجل بالنقد او البتة ثم جاء  
 المهرتهن يطلب دينه فانتهى الراهن حتى يحضر عن الرهن اجبر الراهن  
 على قضاء دينه لان الرهن انما يجبر عنهما بالامر الراهن فلا يجب عليه  
 التسليم اي ان يقبض الثمن من مئري الرهن وكذلك باعه حالا  
 ولم يقبض الثمن واذا قبضه يملك باحضاره لقيام البذل مقام البذل  
 كما في البيع ولا يكلف مهرتهن ان تقبض اي الراهن بعض حق اي  
 المهرتهن والباقي قوله بتسليم حقه متعلق بمقدور يبيعه لوسلم  
 الراهن بعض الدين لا يكلف المهرتهن تسليم بعض الرهن بحقه  
 الذي حتى يقبض اي مهرتهن الباقى لان لم ان يحبس كل الرهن حتى يقبض  
 بقيمة دينه فان هلك الرهن قبل التسليم استرد الراهن ما فاضاه  
 لصيرورته مستوفيا عند الهلاك بالقبض السابق فكان الشئ  
 استيفاء بعد استيفاء فيجب رده كذا في شرح الوقاية لابن المكي ولهم  
 ان يحفظ الرهن بنظم وزوجه وولد وولد الذي في عياله وكذا  
 باجيره مشهورة وما نهته يسكنون مولاه امانة لو دفعت  
 لزوجه لابنهم كذا في التبيين فان حفظه اي مهرتهن يكون بده والحفظ  
 الرهن بغيرهم اي بغير هؤلاء او اودعه اي الرهن في الوديعه والبر  
 عند اجتهاد مهرتهن كل قيمته اي الرهن لانه بالمسكنه لا التفتة  
 ترك لحفظ الواجب لانه يجب عليه ان يحفظه بنفسه حتى ان المرأة  
 وبهؤلاء المذكورين في البيع ولا يمتنع بذلك اذ هو غير مأثور  
 بالوديعه



بالوديعه والانس مختلفون فيه وكان مخالفا وهل يضمن انما في فهو على  
 الخلفاء الذي مر في الوديعه وكذا اي ضمن كل قيمته اذا تعدى فيه اي في  
 كالنفس والركوب والسكنى والاستخدام لانه متعدي ذلك وفي قاضي خان الرهن  
 المهرتهن اذا ركب الدابة المهرتهن باذن الراهن فعبثت في ركوبه لا يضمن  
 ولا يسقط بيعة من الدين وان ركبه بغير اذن الراهن فعبثت في ركوبه  
 يضمن قيمتها وان عبثت بعد ما نزل عنها سليمة هلك رهنه في المسكين  
 وهلك بالدين وتماحه ينظر في حاله المنع وفي رهن سرة الحكي و  
 اعلم ان العدة الرهن امانة بيد مهرتهن بمنزلة الوديعه ففي كل موضع  
 لو فعل المودع بالوديعه لا يفرم فكذا المهرتهن لو فعل ذلك الفعل بالرهن  
 لا يفرم الا ان الوديعه اذا هلك لا يفرم المودع شيئا والرهن اذا هلك  
 سقط الدين بقدر قيمته وفي كل موضع لو فعل المودع بالوديعه يضمن فكذا  
 مهرتهن يضمنان ثم شجر الوديعه لا يبار ولا يودع ولا يجر وكذا الرهن  
 والمهرتهن ان يدفع الرهن الى بعض من هو في عياله وليس له ان يتفعل  
 من الرهن شيئا بغير اذن الراهن فان فعل ذلك بغير اذن صاحبه  
 يضمن تمام قيمته وان فعل باذن الراهن فله هلكة في حالة الاستعمال  
 يهلك امانة ولو هلك بعد الغرض او قبل ان ياخذ في الاستعمال يهلك  
 مضمونا انتهى وفي الاختيار فان اذن له الراهن فهلك حالة  
 الاستعمال هلك امانة لانه عارية وان هلك قبل استعمال هلك مضمونا  
 بعاء يد الراهن وكذا بعد استعمال لرد الابد العارية وعود يد الراهن  
 او جعل اي مهرتهن تعاقب اي الرهن في خصصه اليسر او اليسر فان جعل  
 اي خاتم الرهن في اجمع غير هاء اي الخصص فلا يضمن كل قيمته لان ليس له ان  
 في خصصه تعدد استعمال وفي غيرها حفظ اي فلا يضمن كما في الاختيار  
 وفيه وتعلق سيف الرهن استعمال لان الشئ ان يتعدى في الشئ



في العادة لا التلازمة فانها حفظ وفيه ليس خاتم الرهن فوق اخرى  
 يرجع الى العادة فان كان من يحمل لم يمسح يمين بضم والالان حقا  
 فلا يمين انتهى ووضع الصماعة والظلمة على الراس كما جرت العادة  
 تعدد وضعها على العائق او لكنت لا ووضع كحلها لموضع السوار  
 وبالكس ليس بتعدد ولا بسهما موضعها تعدد كذا الاختيار  
 ثم اذا تحققت قيمة الرهن فيما اذا تعدد كمرتهن عليه من جنس الكس  
 يتقيدان قصاصا بمجرد القضاء بالقيمة اذا كان الدين حالا فلا يطالب  
 كل واحد منهما صاحبه الا بالفضل وان كان الدين مؤجلا يضمن  
 المرتهن قيمته ويكون القيمة رهنا عنده لانه يدل الرهن فيكون  
 له رهنا عنده لانه ان يتعسف دينه لانه يدل الرهن فانما  
 فخذ حكمه كذا التبيين وهي عليه اي  
 حكم اصله فاذا حل الاجل يجب على مرتهن مؤنة حفظه اي  
 وان اخذه المرتهن بدونه حفظ لان الحفظ واجب عليه فيكون  
 ضمان الدين بالقيمة من خلافه فان كان الضمان  
 الى يده اي بد مرتهن اذا خرب من يده يعني ما يلزمه لرد الدين  
 اذا خرب من يده فهو على مرتهن لان بد الاستيفاء كانت ثابتة  
 على كمال قيمته الى اعادة بد الاستيفاء ليرده على كماله او مؤنة  
 رد جزئه اي الرهن يعني وكذا مؤنة رد جزئه ان الرهن الى  
 يد مرتهن بان يتقص عليه الرهن او يحدث به مرضا اخر فالمداد  
 على مرتهن لان رد كل الرهن واجب عليه فكذا جزئه وفي  
 مدوات حفظ جزئه للرد كاجرة بيت حفظه اي الرهن واجرة  
 حافظه لما مران الحفظ واجب عليه فيكون بدله عليه واما  
 جعل الابن بالضم اي اجرة رده من الفرار والمداد وان اي

معالج

معالجته الامراض واجرة الطبيب وعن الدوائ والغذاء من الجنية  
 فنقسم بعينه بقسم ذلك بالخصص على المضمون اي ماد دخل في ضمان  
 الرهن والامانة فالمضمون على مرتهن والامانة على الراهن هذا اذا  
 كانت قيمة الرهن اكثر من الدين فلورهن عبدا بعد قيمته الثابت  
 فابقه فرد رجلا من مسيرة السفر فاجعل على مرتهن بقدر المضمون  
 وعلى الراهن بقدر الزيادة بينه وحقه الامانة على الراهن لان الرد  
 لاعادة البدو بد مرتهن في الزيادة بد كماله اذ هو كالمودع فيها  
 فيكون على كماله وليس هذا كاجرة ابيث لان جبرها على مرتهن  
 وان كان في قيمة الرهن فضل لان ذلك انما يلزمه بسبب المضمون  
 الجبس وحقه بسببه كمال ثابت له واما جعل انما يلزمه لا جعل  
 الضمان فيقدر بقدر المضمون فاذا كان قيمة البدن مثل الدين يكون  
 كله على مرتهن لان كله مضمون عليه لان بد الاستيفاء كانت  
 ثابتة على كمال قيمته الى اعادة بد الاستيفاء ليرده على كماله  
 فكانت من مؤنة الرد فيكون عليه وكذا مداواة الغرور ومداواة  
 الامراض والغذاء من الجنية في المنج قاله شرع الوقاية  
 وان كان الدين والقيمة سواء فاجعل واجره معا على مرتهن  
 الشئ وهذا الامر بد عليه وخذ ما ايتى به من الشك كونه  
 ومؤنة حقيقته اي الرهن بينه ما يعتد به اليه من نفس الرهن  
 وما يرجع اليه بخلافه واصلح يجب على الراهن وان لم يكن في  
 الرهن فضل لانه مؤنة ملكه كما في الوديعه وذلك كالنقطة  
 اي الحكم والشراب والكمسوة اي لباس الرقيق مرهون و  
 اجرة الراعي لان علف البهائم من هذا الجنس واجرة ظفر  
 ولد الرهن وكس الرهن واجرة سفل البس وتمامه



وإذا ذاه أي قطع التمر والقيام بمصالحه وغيرها مما يصلحهم وعليه العشر  
والخراج قال في التبيين ولا صل فيه أن ما يكتب إلى المصلحة الرهن  
بشخصه وتبعية فهو على الراهن سواء كان في الرهن فضل أو لم يكن  
لأن القيمة باقية على ملكه وكذا ما دفعه مملوكة لا يكون أصلا ومؤنثه  
عليه لما أنه من ملكه كما في الوديعة وما حرم فيه وما أحدهما  
أي من الراهن ومهرتهن مما يجب على صاحبه بلا امر بهن <sup>أو ما وجب</sup> على مهرتهن  
فأداه الراهن بغيره أو بغير امر القاطن فهو أي الذي يسره أي  
تطوع وهو الذي يتطوع لأنه قطع دين غيره بغير امره فصار له  
إذا قطع دين غيره بغير امره وأن أداه بغيره بامر القاطن يرجع  
أي أحدهما على الآخر أي بما أداه لأن للقاضي ولاية عامة فكلما  
صاحبه أمره به قال في المنع وظلما وجب على أحدهما فأداه الآخر كان  
مشرعا فيما أداه إلا أن يأمره القاطن به ويجوز دينه على الآخر في  
يرجع عليه ويجوز دأما القاطن من غير تصريح بمعه دينه عليه  
لا يرجع له في المقتضى انتهى وعن الإمام أنه لا يرجع أي أحدهما  
على الآخر بامر القاطن أيضا أي كما يرجع بلا امر إذا كان صاحبه حاضر  
لأنه يمكن أن يرفع الأمر إلى القاطن فيما حرم صاحبه بذلك قال أبو يوسف  
يرجع في الوجهين وهو في مسألة الجور لأن القاطن لا يملك شيئا من  
ولا ينفذ عليه أمره كذا في التبيين وفي الكافي وعن أبيه إذا كانت  
أمره من غائب فالنق ممرتهن بقتض القاطن يرجع عليه وإن كان  
حاضرا لم يرجع وقال أبو يوسف يرجع في الوجهين <sup>فرد</sup> مئة مئة  
الدار واجرة العبد لا يدخل في الرهن لأنه ليس من نفس الرهن  
ولا يدخل تحت عقده كما لو انشأ العبد كسبا أو هب له هبة فإن

اجه ممرتهن بغير أدان الراهن كانت الاجرة للمرتهن وعليه أن يتصدق  
بها لأنها حصلت له من وجه محذور كذا في جهرته في قوله ونماه لراهه  
قال الراهن الرهن بغير هذا وقال ممرتهن بل هذا هو الذي رهنه عنده  
عندي فالقول للمرتهن لأنه هو صاحب القول للقاضي بخلاف ما إذا ردك  
حيث يقبل قوله لأن إذا قيل غير المضمونة والرهن مضمون على أصل  
المرتهن وسقط الدين <sup>شأن الامانة</sup> رزح ممرتهن أن رده إليه  
بعد القبض وهكذا بد الراهن فالقول للراهن لأنه يدع عليه الركن  
العارض وهو ينكر فان برهنه فلا هن أيضا وسقط الدين لأبينة  
الزيادة وإن رزح ممرتهن أنه هكذا بد الراهن قبل قبضه فالقول للمرتهن  
لأنه لا دخل في ضمانه وإن برهنه فلا هن لأبينة الضمان لأن  
المرتهن في الانتفاع بالرهن ثم هكذا الرهن فقال الراهن هكذا بعد  
الانتفاع وعوده للرهن وقال الممرتهن هكذا حال الانتفاع فالقول للمرتهن  
لأنها فعلها على روال الرهن فلا يصرف الراهن في صعود الحق رهن  
عبد أيضا أي الغالب في قول الممرتهن بالبيع فقال ممرتهن بعته بنصفها  
وقال الراهن لأبينة عند تحليف الراهن بالذ ما يعلم أنه باع ولا  
يملك بالذ ما سأل عنه فإذا حلف سقط الدين لأن أن يبرهنه على  
الدين لأن الراهن للمرتهن في لبس ثوب مرهون في يد ممرتهن متزينا  
وقال تحرق في لبس ذلك اليوم قال ما لبسته في ذلك ولا تحرق فيه فالقول  
للراهن وإن قال الراهن باللبس فيه ولكن قال تحرق قبل البس  
بعد فالقول للمرتهن أن صاحبه في اللبس لا تقام على خروجه  
من الضمان فكان القول للمرتهن في قدر ما عاد من الضمان بخلاف  
أول المسئلة لعدم الاتفاق على تحرق من الضمان لعدم اعتراف  
الراهن بالتحرق كذا في المنع وفيه وجوز لممرتهن السفر بالرهن إذا



كانت الطريق مساوان كان له حبل ومونة عند ابه 2 كالوديعه وعند  
 ليس له ان يسافر بالرهن وبالوديعه ايضا اذا كان له حبل ومونة  
 فان فعل ذلك هلك بغير رضا مناه وهو قول ابي يوسف كذا في كتابه  
 وتماه ينظر في باب بيان ما يجوز ارتهاؤه والرهن به وما  
لا يجوز لما فرغ من ذكر مقدمات مسائل الرهن ذكره هذا الباب  
تفصيل ما يجوز ارتهاؤه وما لا يجوز اذا التفصيل انما يكون بعد الاجمال  
 لا يصح رهن ماله ان يبطل كما في المقطعات بعده على ما في التنقيح  
 الصحيح على ما في التنقيح انما ذهب اليه الحسن والثوري ان الفاسد  
 يتعلق به الضمان اذا قبض والباطل لا يتعلق به ذلك وان وصية مما  
 لا يملك القسمة ومن شرطه بغيره سواء كان الشيء متقارنا للرهن  
 نصف الارض شيئا او جاريا لان الموجب في الرهن يكون يد المالك  
 للمرته ويد المالك في الجزء الذي لا يتحقق ولو طرأ الى الشيء في الرهن  
 فسد الرهن خلافا لابي يوسف بغيره قال ابو يوسف ان الشيء للشاري  
 لا يمنع ويمنع حكم الرهن في الباقية لان حكم البقي سهل من الاستدراك  
 فلا يفسد ما يبيع الشاري على الهبة ولها ان يبيع في ليس بمحل الرهن  
 فلا ابتداء والبقاء فيما ليس بمحل سواء كان كالحريم فيجب ان يخلو  
 الهبة لان يبيع حكمها وهو كحكمه ومما يمنع في الابتداء النفي العزلة  
 على ما عرف ولا حاجة الى اعتباره في حالة البقي وهذا يجمع الرجوع  
 في بعض الموهوب ولا يبيع مضمون في بعض الموهوب كذا في التبيين قال  
 في النج لا يبيع رهن ماله مطلق هو فاسد يتعلق به الضمان  
 اذا قبض فيه كلام لا سائر فلا يملكه شخص وقيل لا يتعلق به  
 ذلك وليس بصحيح لان الباطل منه هو فيما اذا لم يكن الرهن مالا  
 ولم يكن بمقابل مضمونا وما نحن ليس كذلك بناء على القبض شرط

تمام العقد لا شرط جوارره وقال الشافعي هو جائز ايضا انتهى وقال  
 وهذا اختلاف بيننا على اختلاف الاطعمة في حكم الرهن وعندنا لما كان  
 حكمه دوام حبس وهو غير مقصود في ماله اذا لا بد فيه من كفاية  
 فلم يجز منه واما عنده حكمه فحينئذ يبيع ويبيع في جائز  
 صورة البيع والشاري ان برهن بيمين لم يفسد العقد في نصف  
 الرهن بمقتضى ما اورد بعض ادبيهم نصفه اذا لم يرض ان ابدت الاراهة  
 للعدل ان يبيع الرهن كيف شاء بناء على نصفه فانه يبيع بقاى الرهن  
 في رواية الامم وهو صحيح كما في خلاصة قال قاض خات في فتاواه  
 الشيخ والشاري يبطل الرهن في كل الروايات ومن ابي يوسف انه لا يبطل  
 قاله وصورة الرهن اذا دلك العدل ببيع الرهن بيمينه او منفردا  
 كيف شاء بناء على بعض الرهن يبطل الرهن بيمينه ومن ابي يوسف  
 انه لا يبطل وان استحق بعض الرهن فان كان المستحق شيئا  
 يبطل الرهن بيمينه وان استحقه شيئا مغزى بيمينه الرهن صحيح بيمينه  
 ويكون ماله في محله بجميع الدية فان هلك الباقية وثبنته دقا بيمين  
 الدية فانه يهلك بمحض من الدية لا بغير انتهي اعلم ان ما قبل بيع  
 قبل الرهن الا في اربعة بيع ماله في جائز لارهنه بيمينه مستفول جائز  
 لارهنه بيمينه معلق عنقه بشرط وجوده في غير الدية جائز لارهنه  
 ذكره في منتهى وعزله الشافعي الا قطعه ولا يبيع رهن المثل على المثل  
 بدون مخرج ولا يبيع رهن ماله في الزرع في الارض بدونها اي بدو  
 الارض ولا يبيع رهن ماله في الارض مستفول في الارض  
 والشجر بالشجر والزرع بغيره ماله في ماله مستفول بالشر والارض مستفولة  
 بالزرع لان الاتصال يقدم بالطرفين ومعه من متصل باليسر به  
 خلقة وان في بعضه ذلك بين فصار الاصل ان موهوبه اذا كانت



متصل بما ليس بمزهدون لم يكن لانه لا يمكن قبض المهر من وحده  
 ان و من الارض بدون الشجر جائز لان الشجر لهم الثابت  
 فكون استنساخ الشجر معوا ضوعا بخلاف ما اذا رهن الدار دون  
 البناء لان البناء لهم للقبض فيصير ارضا بجميع الارض وهو مستفاد  
 بملك الراهن كذا في الهداية ولو رهن الشجر معوا ضوعا او رهن  
 الدار معوا في ان من استنساخ جاز لان هذه مجاورة ورهن الارض  
 بما فيها من الثقل وذلك جائز وحيث ما ليس برهن لا يمنع منقبض  
 ويدخل رهن الارض الخيل والتمز والزرع والبناء والغرس لانه تابع  
 للاتصال فيدخل بها تحصيل للفقد وكذا رهن الدار والوقفية في  
 الهداية بخلاف البيع حيث لا يدخل هذه الاشياء في بيع الارض سوى  
 الخيل لان بيع الارض وتحويل بدون هذه الاشياء جائز فلا حاجة  
 الى ادخالها في البيع من غير ذلك وبخلاف ممتاع كدخول فيها حيث  
 لا يدخل الرهن من غير ذلك لان ليس بتابع من وجوبها ولهذا لو باعوا  
 بخل قبله وكثير هو فيها او منها لا يدخل الاشياء تدخل في البيع وفي  
 الهداية ولو رهن الدار بما فيها جاز الممتاع وهذه فلا يمتنع بغير  
 ان كانت الباقية يجوز ابتداء الرهن عليه وحده وذلك بان  
 يكون مستحق موصفا معين وبقي رهننا بمقتضى الاصل كلهم  
 ويصح التسليم وكون الراهن امتناعه في الدار كرهونه حتى اذا  
 رهن دارا وهو فيها وقال سلمتها اليك لاني رهنه حتى يقول بعد  
 خرج من الدار سلمتها اليك لان التسليم الاول وهو فيها وقيل باطلا  
 لعلها به فلا بد من تجديد تسليم بعد اخراجه منها لما اذا سلمها  
 ومثاها فيها كذا في التبيين وفيه قاضيات رجول رهن دارا فيها  
 ممتاع الراهن بملكه كذا في التبيين بغيره او رهن جوارق فيها ممتاع

الرهن

الرهن بدون ممتاع وسلم الكل الى كرهته لا يجوز ذلك الا ان يفرغ الدار  
 او الجوارق وسلم وحيلة لجواز ان يودي حافة الدار او الجوارق ثم يسلم  
 اليه ما رهن فيصح التسليم والرهن ولو رهن بمائة الدار من ممتاع بدون  
 الارض او مائة الجوارق من ممتاع بدون الجوارق وسلم كل اليه جاز ولو رهن  
 دابة عليه حمل لانيهم الرهن حتى يلقى محله عنها ويدفع الدابة ولو رهن  
 سرجا على دابة او جارية راسها ودفع الدابة مع ذلك لم يكره رهن حتى  
 يلقى محله عنها ويدفع الدابة ثم يسلم اليه لانه من متابع الدابة ولو رهن  
 بيتا معين من دار او ثلثة معينة من دار وسلمها اليه جاز انهم  
 ولا يجوز رهن نحو وممدبر وامه ولو لم يكن له لان موجب الرهن ثبوت  
 يد الاستيفاء والاستيفاء من هؤلاء مستعذر لا تخفاهم حتى نصار كالحرك ولا  
 يصح الرهن بالامانة اي بمقتضى امانة كالوديعة والعارية ومال الكفارة  
 ومال الشركة والبضاعة وممتاع جرة وغيرها لانها ليست بمصفونة  
 بعد هلاكها وقبض الرهن مصفون بما رهن به كدونه بمقتضى فلا  
 يكره بمقتضى ما فلو لم يكن اودع زيد عند عمرو ووديعة واخذ زيد من  
 عمرو رهنه لم يخرجه من عينه غيره لكن قال في جامع الرموز بدل  
 العارية او بدل الاجارة رهننا جاز في النظم انتهى ولا بالردك  
 وهو ضمان النكاح عند التحقق فجميع صورته باع وسلم الى المالك  
 في ان يكره من الاحتفاظ فاخذ من البائع رهنه بالثمن الذي اعطاه  
 فهذا الرهن باطل حتى لا يملك حبس الرهن لان الرهن كالتسليم  
 والاستيفاء قبل الموجب واما الكفالة في كونه لان الكفالة في  
 التزام بغير عوض وذلك لا يملك الاضاعة في تعليق كالتزام الصوم  
 والصلوة بخلاف الرهن ولا يصح الرهن بما هو مصفون  
 بغيره وانكرادات لا يكون مصفونة بالمثل او القيمة كالمبيع في يد البائع



فانه مضمون بغيره لانه مضمون بالكن حتى اذا هلك ذهب بالكن  
فلا يجب على البايع شيئا والرهن يجوز بالايمان المضمونة بنفسها  
ولا يجوز بالايمان المضمونة بغيرها كالرهن وان هلك الرهن  
بالمبيع ذهب بغيره لانه لا اعتبار بالبايع فلا يجب على البايع شيئا  
ولا بالكفالة بالنفس لانه لم يجب كمال الكفيل على الاصيل وفيه شبهة رجل  
تكفل عن رجل بماله ثم ان الكفول عنه اعطى للكفيل رهنا ذكره في الاحكام  
الاصل انه لو كفل بماله لم يجب على الاصل فاعطاه الكفول عنه رهنا بذلك  
جاز الرهن ولو كفل لنفس رجل على انه لم يواف به الرهن فله ان يبيع  
الرهن عليه وهو الف درهم ثم اعطاه الكفول عنه بماله رهنا في  
سنة كانت الرهن باطلا لانه لم يجب كمال الكفيل على الاصيل بعد وكذا  
لو كان لم يجوز على ابي يوسف في النواذر انه يجوز ولو ابراءه صاحب  
هذه الكفالة لا يجوز الا براءة عنه في النكاح ولا يبيع ايضا بالتقاضي  
في النفس وما دونها اي النفس كالا طراف حتى لو كانت لرجل على رجل  
جراحة فيها قصاص فرهن بها رجبه لا يجوز لتعذر الاكتفاء  
الرهن بخلاف كفاية خطه وان استيفاء الارش من الرهن ممكن كما في كفاية  
ولا يبيع اي الرهن بالكفالة اذا قضيته صاحبه بالكفالة فطلب  
الشئ من الكفيل بان يرهن بالدار المشفوعة فانه لا يجوز ان  
يبيع ليس بمضمون على الكفيل ولهذا لو هلك لا يلزم الكفيل شيئا  
ولا يبيع ايضا باجرة الناحية والكفيلة لان الاجارة على ذلك باطلة  
والاجارة غير مضمونة فلا يجوز الرهن في مقابلة شيئا غير مضمون  
ولا بالعبد كانه او كعديون لانه غير مضمون على الكفيل فانه لو هلك  
لا يجب عليه شيئا وقال الحنفية ابو الليث في خزانة الفقهاء حرمه  
شيئا لا يجوز رهنه وعد منها كعديون والاجارة وكل ما كان اصله

امانة

امانة ثم قال فان قبض الرهن في شيء من ذلك فهلك في يده لم يضمن  
شيئا ولا يستيف دينه انتهى ولا يجوز للمسلم رهن بغير ولا ارتحانها  
اي قبوله للرهن من زني او مسلم لتعذر الاكتفاء والايمان في حق المسلم  
ولا يضمن لداي المسلم مرتهن اي من يقبل الرهن له رهنه اذا هلك  
لعدم ما يستفاد منه ولو كان مرتهن ذميا لا يضمنها بالنفس من مالها  
ذكرنا انها ليست بماله في حق المسلم ويضمنها اي غير هو اي مسلم لو ارتحانها  
اي الخمر من زني يعني اذا كانت الرهن ذميا ومهرتهن مسلم فيضمن بغير  
للزني كما اذا غلب لان الخمر حال للزني ويبيع اي الرهن بالدين اي  
بمقتضى دينه ولو كان الدين موعودا ولو حلقه بان رهن بشئ من شخص  
ليقرضه كذا من مال فلو هلك اي هذا الرهن في يده لم يضمن لزمه اي  
المقرض دفع ما وعد اي الدين ان كان الدين مشروطا اي الرهن او اقل  
اي القيمة يعني ان رهن بشئ ليقرضه المقرضه مثلا رهنا الرهن في يده  
لمقرضه قبل ان يقرضه فله ان يقرضه بمقتضى الدين او يعود فيجب عليه  
تسليم الدين له جرا اذا كانت الدين مسادا بالقيمة واقعة منها اما  
اذا كانت الدين كعقود اكثر فهو مضمون بالقيمة كذا ذكره في الفقه ثم قال  
هنا اذا ساس قدر الدين فان لم يسلم بان رهنه على ان يعطيه بشئ فله  
في يده يعطيه المقرضه مسك لانه بالهلاك صار مستوفيا شيئا فيكون  
بيانه اية وقال لا يصدق في اكثر من درهم كذا في البزارية وفي  
الخيرية سلك برهات الدين قال لا حرا رهنه دنائره حتى ارهن  
عنده ثم يبع ابيه رهنا ويهلكه يده قبل اعطائه الدين قال رحم  
انه يعطيه المقرضه ما سار فله ان يقرضه بدين الدين اي قيمة الرهن  
وهو قول غير مخالف للمنفعة من على سوا الشراء حيث يجب على التاجر بيع  
قيمه لانه مضمون بنفسه كاي سوا المضمون ولا يكون الرهن



فانه مضمون بغيره وهو الدين فيكون مقدرا به وردى عن ابي يوسف  
انه يجب قيمة الرهن في الدين الموعود بالغ ما بلغ كالمقبوض على سوم الرضا  
والحاضر في الدين الموعود ان يستقر من اذاسي يثبته ورهن به وعكسه  
الرهن قبل الاقرار ضمن الاقر من المسمى وان لم يكن مسمى  
يثبت الاختلاف فيه الامام انك تراه في قوله تعالى اذ كنت عندك  
وصاح قبل الاقرار يعطيه ما شاء ذكره في منعه وعلاه الى البرزاة ثم قال  
قد تقدم في ادل كتاب الرهن اذ لم يبين المقدار ليس بمضمون في الاصح  
قلت ونصح عبارته هنا المقيد على سوم الرهن اذ لم يبين مقدار ما  
يريد اخذه من الدين ليس بمضمون في الاصح كذا في الفتية وقد اكد الزبيدي  
وفيها الاجرة الرهن ينسب الوارث اذا عرف الرهن الا ان الرهن لا يكون  
لقطة بل يحفظ الى ظهور المالك وما جازت الكفاية به جاز الرهن الا  
في بدل البيع يجوز فيه وجود الشرط دون الرهن ذكره في ايضا في المبرك  
انتهى ويصح الرهن برأس مال مسمى وثمة الحرف ان قبل الاقرار ويصح  
بالمسمى في اي بمقابلته المسمى في قبل الاقرار وبعد في جامع الرموز  
وقال زفر لا يجوز بناء على ذلك استبدال فانه اذا هلكت في مجلس العقد  
صار مخرجه مستوفى واستيفاء غير رأس المال فيها لا يصح وان عكسه  
الاستيفاء وذلك بالاستبدال لا اختلاف في جسي واستبدال حرام في بدل الحرف  
واسم ولنا انه استيفاء مع الوجه البولي يثبت وهو كلف بالرهن  
وانما يصير مستوفيا بالمال لغيره لا بالقيمة ولهذا يكون يثبت امانة في  
يده حتى يجب نفقته حيا وكفنه ميتا على الراهن ولو كانت مستوفى  
لوجب على مخرجهما مع جيب المالكية جنس واحد فيكون استيفاء  
لا بما دله بغيره ان يجانس مع جيب المالكية ومضمون من الرهن ماليتها  
لا عينه فيتحقق الاستيفاء من جيب المالك فصار كس كالدون ثم انكار

الى ما ظهر فيه فائدة جواز الرهن بالاعية في المذكرة بالغه ويقول  
فان هلكت اي رهن رأس المال وثمن الحرف في مجلس العقد قبل الاقرار  
فقد استوفى اي مخرجهما حكم بغيره في السلم والحرف وصار مخرجهما  
مستوفيا حكم له جود القبض وانما وجب من جيب المالكية وطلب  
المضمون فيه ومن شكك في الضمير في بدل الرهن المسمى فيه انتصر  
بما اشار اليه ان قال ما بعده ناديا على حدث على بطلانه وفيه شك  
بان قيمة الرهن مساوية لرأس المال وثمن الحرف او اكثر فان كانت  
اقول لم يصح الا بقدر ما مروا في افتقار اي مما يعان تعرف الابدان  
قبل العقد اي اعطى رأس المال وثمن الحرف وقبل الهلاك اي هلاك  
الرهن بطل العقد اي عقد السلم والحرف لعدم القبض حقيقة  
ولا حكم فان مخرجهما لم يصرف بغيره كذا في الهلاك هذا اذا كانت  
رهنا برأس مال مسمى او بدل الحرف وان كانت رهنا بالمسمى فيه  
لا يبطل بالافتراق لان قبضه لا يجب في المجلس وبما رايه يقول والرهن  
بالمسمى فيه رهن ببدله اذا فسخ بغيره اذا كانت جيب مخرجهما بالمسمى  
فيه لم يفسخ عقد السلم فهو رهن ببدله بغيره يكون ذلك رهنا  
برأس المال يستحق ما يقرب السلم ان يجس الرهن القبض رأس المال  
لانه ان رهن بغيره هو واجب بسبب العقد الذي جرى بينهما وهو  
المسلم فيه عند عدم الفسخ ورأس المال عند الفسخ فيكون محلهما  
لان بدل يقدره مقدمه اذا الرهن باقية يكون رهنا ببدله كما  
اذا ارتهن بالمختص ببدله كالمختص ببدله رهنا بغيره وقام  
يعرف في التبعية وهلاك اي الرهن ببدله الفسخ هلاكه بالاحصا  
وله هلك الرهن ببدله الفسخ جعله بالحكم المسمى فيه لان رهنه  
به وان كان محسوسا بغيره فغير مخرجهما ان يعطيه مثل مخرجهما الذي



كان على المسلم اليه وياخذ راس مال له لان الرهن مضمون وقد سبق  
حكم الرهن اليه ان يهلك فصار ريب السلم بطلان الرهن مستوفيا  
بالمسلم فيه لما في التبيية ويصح اي الرهن بالايمان المضمون بنفسه  
وهو ما تضمن عند الصلح بالمثل والمثل في القيمة وهذا امر  
يقوله اي بالمثل او القيمة يعني ان المراد بالايمان المضمون بنفسه  
ما يجب عليه اذا هلك ان كانت مثلية او قيمتها ان كانت قيمية  
وهذا معنى قوله صح الرهن بعين مضمونة بنفسه كالمنقوب والمهر  
وبدل المثل وبديل الصلح عن لم يعد وبديل الصلح عن المثل والطلاق و  
الكفارة وغيرها فيصح الرهن برفاق الضمان فيعرف ان الايمان ان كانت  
قائمة وجب تسليمها وان هلكه وجب قيمتها اعم ان الايمان  
تلكية ام احدى عين غير مضمونة اصلا كالامانة فان الضمان  
عبارة عن رد مثل المهور ان كان مثليا او قيمته ان كانت قيمية  
فالامانة ان هلكت بلا تعد فلا شيء في مقابلتها او بتعد فلا تبقى امانته  
بل تكون مضمونة وثابتا غير مضمونة بنفسه كالمنقوب وكفه و  
القدم يسوونها بالايمان المضمونة بنفسه ويردونه بالايمان  
المضمونة في حد ذاتها ووجه ان الضمان كما عرفت عبارة عن مثل  
الصلح او قيمته فانه ان كان مثليا او قيمية يكون يجب لو هلك  
تعدن بمثل وقيمته فيكون مضمونة في حد ذاتها مع قطع النظر عن  
العارضات وثالثها عدي ليست مضمونة ولكنها تسليم المضمونة  
كبيس في يد مبيع فانه اذا هلك لم يضمن احد بمثل او قيمته لكنه الثمن  
يسقط عن رتبة مكرهه وهو غير بمثل او القيمة فيجوز هذا  
الا اعتبار سنده بالعين مضمونة بغيرها وانه من قبيل المشاكاة  
لما في معنى فان ثبت بطلان هذا ما قاله القدر في مختصره ولا

يصح

يصح الرهن بالدين قلت الموجب الايمان بالايمان المضمونة القيمة  
على ما عليه بجهل ورد العيب فخلص عنه وهو دين ولهذا يصح الكفارة  
به والبراءة عن مضمون حال قيام الدين مع انهما غير جائز بديلا لوديعة  
بالاجابة فيكون سلب الرهن بالايمان رهن بالدين واما عديهم فصح الرهن  
بالايمان مضمونة على ما عليه بعض المشايخ من ان يجب الاصل فيها  
رد الدين لوديعة فخلص ففوات الايمان يكون مضمونة عند الصلح  
بالقبض السابق وهذا يعتبر قيمتها يوم القبض كما مر فيكون رهنه بقدر  
وجوده بسبب وجوب الدين بقدر المضمونة لان الايمان بغير مضمونة  
كالعداوة والود لا يجوز الرهن لان البسم بطل بطلانها لعدم  
وجوده في الذمة بالقبض وتعد بقوله بنفسه لان الضمان بغيرها كالمبيع  
في يد ابي يبيع لا يجوز الرهن به لان البسم بطل بطلانها وسقط المثل كذا  
في الجرد المجمع قال في جامع الرموز وهذا التفصيل على ما مبسوط وقال  
شيخ الاسلام ان الرهن بالايمان بطل لما في الذخيرة وان وحقيقته اخره  
يعدم الدين لما مر ان الموجب الايمان بالايمان المضمونة القيمة على ما  
عليه بجهل ورد العيب فخلص عنه صورته رجل صالح عن المكاره  
رهنه بديل الصلح شيئا ثم تصادقا على ان لا دين فالرهن مضمون  
والاصلة هذه مسائل ما تفرع كل مهم من ان وجوب الدين على  
يكفي بجنس الرهن والكفيل كذا في معنى ولو رهن الاب لدينه لا جنية  
عبد طلقه جاز لان يملك ايداعه وهذا النظر منه في حق رهنه لانه اذا  
هلك هلك مضمونا والوديعة امانته وكذا مثل ما تقدم من حكم الوصي  
بغيره هو في مثل الاب في حكم المذكور وعيا له بعد وفاته انما لا يملك  
ذلك لان الرهن ابقاء على فلا يملكه كالاية وحقيقة ثم اذا جاز  
الرهن بغير مكره من مستفيا بدينه حكمه ويصير الاب والوصي مضمون



وسينما ذلك القدر للصغير لانه قد تم دينة وذكر انما كان ان فيه الزهري  
 اذا كانت اكثر من الدين يضمن الاب بقدر الدين والوجه بقدر القيمة لان  
 للاب ان يتحقق بمال الصبي بخلاف الوجه وذكر في الذخيرة التسوية بينهما  
 في الحكم وقالوا لا يضمنان لمقتضى لانه امانة وهو دينة عند مرتبه ولها  
 ولاية الابداء وكذا لو سلمها لمرتبه على جميع لانه موكل على بيعه وهما يملكان  
 كذا في النسخ فان هلك اى احد المرحومين عند مرتبه لزمها اى الاب و  
 الوجه مثل ما سقت اى بالرهن من دينها يعني يضمنان القدر للصغير  
 لانها قضا دينها بماله قالوا اصل هذه المسئلة جميع فان الاب او  
 الوجه اذا باع مال الجعي من غير بيعه منه جاز ويقع القضاة وكذا وكيل  
 ابيهم بالبيع والرهن ينظر جميع نظر الاب عاقبة من حيث وجوب الرضا  
 كذا في الهداية ولو رهنه اى الاب عبده ولده الصغير من نفسه او رهنه من  
 ابنه اطر صغير لم اى لكه يعني من ابنه له صغير او من عبده اى لكه تاجر  
 اى ما دون بالتجارة لادين عليه وبجدة صفة تاجر هو يعني اذا كان  
 للاب يعني اذا كان لكه اولاد الصبي او لغيره مما دون له في التجارة ولا  
 دية عليه على ابنه له صغير فلهن الاب متاع الصغير من نفسه او من ابنه  
 الصغير ومن اودعه عبده التاجر جاز لان الاب لو قدر كلفته منزلة منزلة  
 كخمين واقبت عبارة مقام جارية لما في بيعه مال الصغير  
 من نفسه فبذلك طر في العقد لما في الهداية بخلاف الوجه يعني ولو فعل  
 ذلك الوجه والمسئلة كما لا يبيع ولا يحد ذلك منه لانه وكيل عن والاصل  
 ان الواحد لا يملك طر في العقد والرهن لما في جميع لكن تركنا ذلك في  
 الاب لو قدر شفقتة وليس الوجه كالكه فان شفقتة قاصرة فلا يبعد  
 عن حقيقة حقيقة الحاقه بالاب والرهن من ابنه الصغير وما عبده  
 التاجر بمنزلة الرضا من نفسه فلا يحد بخلاف ابنه الكبير وابيم وعبد

الذي

الذي عليه دين حيث يجوز رهنه منهم لانه متهم فيه ولا حاجة للرهن  
 كذا في التبعية والصحف والاب رهن ماله عند ولده الصغير بدين له اى  
 الصغير على الاب ونحوه لاجل الصغير بخلاف الوجه فان لا يملك ذكره في  
 السراجة وان استدان الوجه للبيتم في كسوة اى لباسه او حقه من رهنه  
 اى الوجه به اى بمعاينة الدين متاعه اى ببيتم جميع لان الاستدانة جائزة  
 للحاجة والرهن يبيع ابقاء للمقتضى فيكون كذا لو اخرج للبيتم فارتفع او رهنه  
 لان الاول له في التجارة بتغير حال البيتم فلا يحد بدوام الرهن والارتقاء  
 لانه ابقاء وبشعاع حتى يفتقن الدية كذا في الهداية وليس للظن اذا بلغ نصف  
 الرهن في يمينه من ذلك اى من المذكور مالم يفتقن اى الصغير الدية يعني  
 واذا رهنه الاب متاع الصغير فادرك الابن ومات الاب فليس للابن ان  
 يردّه حتى يفتقن الدية لو قدره لانه من جانبته اذا شرف الاب بمنزلة  
 تصرفه لنفسه بعد بطلان ليقا من مقامه ولو كان الاب رهنه لنفسه ففتقنه  
 الاب يرجع به في مال الاب لانه مضطرب فيه حاجته الى احياء ملكه  
 فليس مير الرهن وكذلك اذا هلك قبل ان يفتقن لان الاب يصير قاضيا  
 دينه بماله فله ان يرجع عليه ولو رهنه بدين على نفسه وبدين على الصغير  
 جاز لانه على امرين جائزين فان هلك ضمن الاب حصته من ذلك  
 للولد لا يفتقن دينه من ماله بصفته المتقارن وكذا الوجه وكذا الجواب  
 الاب اذا لم يكن الاب اودعه الاب كذا في الهداية وفي التبعية ولو رهنه  
 الوجه متاعا للبيتم لا رهن استدان عليه وظلم مرتبه ثم استناره  
 الوجه كما جاز البيتم فتقنه في يديه البيتم لان فعل الوجه كفتقن بنفسه بعد  
 البذلح لانه استناره كما جاز الصغير لانه هلك من مال الدين بغيره  
 ولو هلك الرهن في يده الوجه لا يفسخ من مال الدين بغيره بخلاف  
 عما صحت مرتبه بالاستدانة والوجه هو الذي يقال له على ما كان



1

المسلم خرا بعض الرهن ولوا شئ عبدا ورهن بغيره ففصل  
الرهن ثم ظهر له كان حرا لا يضمن الرهن شيئا لأنه  
بالمن هذا رهن بالحر والاول فاسد انتهى وحار رهن الذهب  
فصل الرهن والغنم ورهن كل مكمل وموزون لا يحل ان يتعدا  
في رهن ثم ظهر له من هذه الاشياء فكان محل الرهن فان رهنه اي هذه  
الاشياء بحسبها اي رهن الغنم بالغنم والغنم بالذهب بالذهب  
والحنطة بالحنطة وغيرها ففلا كفا اي هذه الاشياء بمثلها يعني فان رهن  
المذكور بحسبه وهكذا هكذا بحسبه من الدين اي فحكمه عند قدره من دينه  
يعني يعتبر بمائته في القدر وهو موزون او اكيل وان اختلفا في جودة ولا  
عبرة للجودة لان القيمة لا قيمة لها اذا لاقت بحسبها في اموال الرهن يعني عند  
الحاجة بحسبها عند الحاجة لان عنده يجبر مستوفيا بحقه باعتبار الوزن  
دون الجودة والقيمة وعندهما هلاكها بغيرتها ان خالفت اي صيغة  
وزنها يعني اما كانت قيمة الرهن اكثر من وزنه او اقل ضمن الرهن  
قيمة من خلاف جسمه ولذا قال اي قيمة هذه الاشياء بخلاف جسمه يعني  
الرهنه قيمته اكثر من خلاف جسمه يستحق قبض الرهن ويجعل يعني  
لم يجعل حقيقة رهنه ملكات انما ملكه بمكة والرهنه انما ملك بالخصات لا  
لوصافه مستوفيا بغير الرهنه قيد بالمعنى لانه في رهنه فانه ان لم يكن  
مخالفا بان كانت قيمة الرهن مثل وزنه فحكمه بملكه قدره من دينه اجمعا  
لانه لم يكن في اعتبار موزنه اضرارا بحدسها بخلاف الاول فانه لو اعتبر  
الوزن وحده من غير اعتبار صفته مع جودة او دواعي ومقتضى حقيقة  
فيه لتضررا احدهما ولو اعتبر حقيقة وجعل مستوفيا باعتبارها لادى  
للمرء ولا قال لان في الحاق ضررا بحدسها بان كانت قيمة اكثر  
من وزنه او اقل ضمن الرهنه قيمته من خلاف جسمه يستحق قبض الرهن



كذا فاده الزيل في التبيين وتماه يطلب في قاض خان لوان شري  
 شيئا من رجوبدرا هم بعينها واعطى بها رهنا كان باطلا لانها لا تعتبر  
 وانما يجب مثلها في الذمة والرهن غير ضمان الى مائة الذمة انتهى قال  
 في الاختيار ويصح رهن الدراهم والدنانير لتحقيق الاشياء ومنها ولا  
 ضمان للرهن فان رهنت بجنسها فبذلك سقط مثلها من الدين لان  
 الاشياء من الدين حصل فلا تدة في ضمانه بل يدنو اليه قضاء وكذلك كل  
 مكبر وموزون وان اختلف في جودته والردان لان الشيء استقر اعتبار  
 بجوده عند معاينة الجنس على حرفة اليد ويجوز شرط الجهر الراهر  
 لانه لا يملك الفسخ فيعيد الشرط ولا يجوز للرهن لانه يملك الفسخ بغير شرط  
 فلا يفيد انتهى ومن شري أي بعد او غيره على ان يعطى بالثمن رهنا بعينه  
 او كغيره بعينه بعينه وعبر الكيف والموت هم لستنا والقيس ان لا  
 يصح لانه شرط لا يقتضيه عقد وفيه منفعة لاحد لهما قدس وجه  
 الاستحسان ان يمتنع بالرهن والكفالة التوثيق بالثمن فاشترها في  
 معنى الشرط وصف جوده في الثمن فان كان الكفيل حاضرا في المجلس  
 والرهن معينا اعتبر كونه وهو الملازمة فيصح العقد فان لم يكن الرهن  
 ولا الكفيل معينا او كان الكفيل غائبا حتى اضرقا اعتبر عده الشرط فيفسد  
 لانه لم يبق معنى الكفالة والرهن للجهالة وان كان غائبا فغير يقبل  
 صح وكذا لو لم يكن الرهن معينا واستغنى عن تسمية الرهن في المجلس في  
 التبيين فان امتنع اي شري عن اعطائه اي اعطاه الرهن لا يجوز  
 المشتري اي شري على الوفاة وقال زفر بجعل تسليمه لاجل الشرط  
 ولما ان عقد الرهن بشرط من جانب الراهن ولا يجوز على المشتري والرهن  
 بالرهن لا يكون فوق الرهن ولورهن لا يبرم ما لم يسلم له مرفقا  
 لا يجوز صحتها لانه ما بالوعدا ولكن والبايع فسخ البيع بعينه اذا

المشتري من ان يبرهنه فللبيع ان يفسخ العقد لان رهنا به ببيع كان  
 بهذا الشرط فلا يكون راجيا به لانه وصف مرغوب فيه ففواته يوجب  
 الخيار لان دفع اي شري الثمن اي ثمن البيع الى البايع حالا لحصول الحق  
 او يدفع قيمة كرهن المشروط رهنا لان الحق من الرهن المشروط يحصل  
 بعينه اذ يد الاشياء انما يثبت على كونه وهو حقيقة لان الصورة اما ان  
 وشري يملك فقال له بايع وقد اعطاه شيئا امسكه هذا حتى اعطيك  
 الثمن فهو اي ما اعطاه المشتري رهنا سواء كان ذلك الشيء هو المشتري  
 او لم يكن بعد ان كان بعد القبض لان البيع بعد القبض يجعل ان يكون  
 رهنا بغيره حتى يثبت فيه حكم الرهن بخلاف ما اذا كان قبل القبض لانه محكي  
 بالثمن وضمانه بخلاف ضمان الرهن فلا يكون مصدرا بغيره بخلافه  
 لا يستحق اجماعا عما حقه لو قال له امسكه لبيع حتى اعطيك الثمن قبل القبض  
 فذلك تنسخ البيع كذا في التبيين وعندها يكون هو دية ولا يكون رهنا  
 ومثله عن زفر لان قوله امسكه يحتمل الرهن ويحتمل الوديعة والثمن اقلهما  
 فيحق ببيعة بخلاف ما اذا قال امسكه بديته او بما لك علي لانه لما قال به  
 بالدين فقد عيلا جهة الرهن ولما انه امر بما ينبغي عن معة الرهن وهو  
 محبس الى ايفاء الثمن والمعنة في العقد للمعانة حتى كانت الكفالة بشرط  
 برأه الاصيل حوالة وهو الية بشرط عدم براءة المحيل كذا في التبيين  
 ولو كان البيع يملك يفسد بالمعساة كالنعم ويجوز ابطاله المشتري وخاف البايع  
 التلف جاز للبايع ان يبيع ويبيع للمشتري ان يشره ويتصدق  
 البايع بالزايد ان باعه بزيادة من الثمن الاول لانه فيه سبعة كذا في التبيين  
 ولورهن رجل هدية بالف نيس له اي لراهن اخذا هدية اي احد  
 العبد بقبضه حصنه كالباع لان المحمي محبوس ببل الدين فيكون  
 ببيع محمي سبيل جزء من اجزاء الدين تحصيل الحق وهو بمال في كل





على الايقاع فصار كالبيع في يد البايع وهو مراد بقوله كالبيع فان سمي  
لكل واحد منهما يكتسب الدين الذي رهنه به فكذلك يجب في رواية  
الاصول ان العقد متحد ولا تنفرق تسوية كالبيع وفي الزيادة لم ان  
يقبض احدهما اذا ادى ما سمي له لان التفرق يثبت في الرهن  
بتسوية حصته كل واحد منهما والرافع لا يستخرج بالتفرق ولهذا لا  
يطلب ذكره في التبعية ثم قال وهذه الرواية هي الاصح ولو رهن عينا  
عند رجلية اي بدين فكل منهما جميع اي الرهن كله اي العينة رهن  
لكل منهما اي من الرهنين سواء كانا شركيين في الدين او لم يكنا شركيين  
فيه ويكون جميع العينة رهنا عند كل واحد منهما لان الرهن اضعف  
الكل لصحة في صفقة واحدة ولا يكون شيا بعبارة رتد المستحق  
لان ما فيه جعد محسب بالدين وهو لا يقبل الوصف بالجزء فصار كله  
محموسا بدين كل واحد منهما ولا يتأيق في استحقاق الجسد فلا يشوبه  
بخلاف الهبة من رجلية حتى لا يكون عند ابي ج لان العينة تنقسم عليها  
فيثبت الشيوع ضرورة كماله في البيع والمصنوع على كل واحد منهما حصته  
دينه يعني ولو هلك الرهن ضمن كل منهما حصته دينه لان كل واحد منهما  
يضمير مستوفيا حصته بالهلاك اذ ليس احدهما اولى من الآخر  
ينقسم عليها لان التصفاء مما يقبل التجزى فان اوفى احدهما جميعا  
رهنا عند الآخر لان جميع رهنا عند كل واحد منهما من غير تفرق  
مما ذكرنا وما ركس جميع اذا ادى احد المستحقين حصته كذا في الاختيار  
فان تهما بشاى الرجلان في حفظه اي في حفظ الدين يعني فان تهما بشاى  
رهنا فاما مسكه هذا يوما والآخر يوما فكل منهما في ثوبته كالعدل في حق الآخر  
يعني فان كل واحد منهما في اليوم الذي اسكه كالعدل في حق الآخر وهذا  
اذا كان مما لا يتجزى فقط وان كان مما يتجزى وجب ان يحبس كل واحد

منها

النصف فان دفع احدهما كله الى الآخر وجب ان يضمن الدافع عند  
اخره خلافا لهما واصلا للوديعة فيما اذا اودع عند رجلين شيئا  
يقبل العتمة فدفع احدهما المسكنة كله الى الآخر فان الدافع يضمن  
عنده خلافا لهما كذا في التبيين ويصح فان قسّم دين احدهما الى  
العينة الرهنه من عند الآخر لان كلها محبوسة بلكل جزء من اجزاء  
الدين فلا يكون له استرداد بدين منها ما دام شيء من البدل كما اذا  
كان مهر رهن واحد وكالبيع اذا ادى احد المستحقين حصته  
او مشتركا حدادى حصته جميع كذا في التبيين ولو رهن اشياء  
اي رجلان بدين عليهما رهنا واحدا من سهم واحد اي الرهن  
بكل الدين وله اي المهرتين ان يسكه اي الرهن حتى يستوفى جميع حقه  
منهما لان قبض الرهن يحصل في المكلن غير شيوع فصار رهنا للبائع  
وهما نظير مشترعين كذا في البيع ولو ادعى كل من الشدين اي على رجل  
ان هذا اي هذا الرجل رهن هذا الشيء اي رهنا العبد مثلا من ادعى  
المدعى وقبضه اي العبد وبرهنا اي الاشياء عليه اي على ما ادعى  
من الرهن عند كل واحد بطل برهان اي بطل بيته كل واحد منهما  
اشتبى بيته انه رهنه كل العبد فلا يسترد ذلك لان العبد الواو هو  
يستحق ان لا يكون كله رهنا لهذا وكله رهنا لتلك الا ان طار  
واحدة فيجتمع القضاة به وكذلك يمنع القضاة لا احدهما لعدم  
الاولوية ولا وجه الى القضاة بالنصف لانه يعود الى الشيوع فتقدر  
العبد بالبيعت فيها قال في حكمة الوقاية هذه مستعمل مبتدأ  
لا تخلف بها لهما سبب وهو رهن كل واحد من الرجلين ادعى ان  
رهنه رهن هذا العبد من هذا المدعى رسم اليه يعني ان كل واحد  
منهما يقول لزيد وهو ذو اليد والعبد لا يوزن انك رهنه



العهد فبقيت منك واقاما البينة على ما ادقيا بغير حجة كلوا حذنها  
 ولا يمكن ان يقدر كانهما ارتعنا معا تحتسنا بغير ما لا التارخ لا ذلك  
 يؤدي الى العمل بخلاف ما اقتضت حجة لان كلا منهما اثبت بينة جدا  
 يكون وسيلة الى تمكيد العهد بالانقضاء والبقاء بسبب حسن يكون وسيلة  
 الى تمكيد شرطه بالانقضاء فلا يكون عملا على دفع حجة فكان العمل بالقياس  
 اولى لقوة اثره المستقر وهو ان كلوا حذنها يثبت كحق ببينة  
 على حدة وليرى من بمرأته الاخر وليس هذا كالمهر من رجلين لان  
 هناك العقد من جانب المرأة واحد وهذا كلوا حذنها يثبت  
 ببينة عقدا اخر والمرء بعد من مختلفين لا يجوز فاذا وقع باطلا  
 فاذا هكذا يملك اما لا حكم له كذا ذكره في التبيين ثم قال هذا اذا  
 لم يدر خا كانت صاحب شارح الاقدم او لا لانه اثبتة فوقت لا يشار  
 فيها حد كذا اذا كان الرهن في بدا حذنها كان صاحب ابدا  
 لان تمكن من القبض والبيع على سبقة كدعوى نكاح امرأة او ثرا عين  
 من واحد انتهى ولو برهن على ما دعيا على ما وصفتنا قبل بعد موت  
 امراهه تبلى اي برهانها ويحكم بكون الرهن مع كلوا حذنها  
 اي نصف العهد مكلار هذا حكمه يعني يقتض للكل واحد منهما بنصف  
 لان كحق بعد موت المرأة اثبات الاختصاص وهو كونه احدى  
 من سائر الغنماء والاشياء من الرهن دون كس ولاوا حذنها  
 يثبت الاختصاص لنفسه بالعهد بان يباع له في دينه وهو عام للشركة  
 فيقتض للكلوا حذنها بالنصف وامانة حال حياة المرأة وقت  
 كل منهما جسد الرهن او البلوغ مانع منه وهو نظريا اذا برهننا  
 على النكاح امرأة حيث لا قبل فاذا برهننا اي كلوا حذنها بعد موتها  
 قبل ان يقتضوها امال يقتض لكل نصف ميراث زوجه وكذا

ان ادعت اخوات او خن نسوة النكاح على رجل فان البينة تشارا  
 في حالة الحياة وقبلنا ما بعد موت لان حكمها في حال الحياة يكون ملك  
 النكاح وهذا يقبل الانقسام ولا اشركة بعد موت ملك مال بالاش  
 وهذا يقبل الشركة والانقسام كذا في التبيين وغيره **فروع** غضب من  
 امرته الدار حره فكان لا يملك الا اذا كان الراهن بالدين قال الراهن  
 غضب منه في حالة الانقضاء فدان يطلب الراهن بالدين قال الراهن  
 لمرته اعط الرهن لللال حتى يسيعم وخذ ذرا هذا فاعطه وهكذا  
 في يده لا يضر امرته في حرام في دفع كصف الرهن في صندوق ودفع  
 عليه قصعة ماء للشرب فانصب الماء على كصف فذلك يضمن ضمان  
 الراهن للزناوة والمودي لا يضمن شيئا المكن من صفية والرهن امانة  
 عند امرته كالوديعة ولا تغرب بغير موذي كذا في كمرتهن والوديعة لا  
 تغرب ولا تعار ولا تاجر وكذا الرهن لا يرهن ولا ياجر ولا يجر  
 ليس له ان يدعي من ليس في عياله كذا في البئر زينة في حبل كخضاف رجل  
 اراد رجلا نصف ضيعة او نصف دار مع عا فان لا يجوز ذلك ويجوز في  
 ذلك حتى يجوز ان يمسك الذي يريد ان يمسك يرضى من الذي يريد  
 ان يرضى من نصف الضيعة مع عا بذلك امال على ان يمسك بالحيارة  
 ذلك ثلاثة ايام فاذا اوجب البيع فحق يمسك البيع بعد ان يكون قبض  
 ما اشترى فيقبض ذلك في يده بمنزلة الرهن في هذا امال فان هكذا يد  
 يمسك بطل امال عن صاحب الضيعة والدار فان اصاب ذلك يجب  
 ذهب من الدنيا بمسك ب ذلك كذا في نوح **في سائر احكام الرهن**  
 يدفع على يد رجل لما اشترى القول في الاحكام الراجعة الى نفس الراهن  
 ومرتبه ذكر ما يرجع الى ما بينهما وهذا العدل ومما ادعى العدل  
 ههنا من رضى الراهن ومرتبه يدفع الرهن بيده ورضيا يسيعم



عند حلول الاجر وهو كبر الراهن ببيع لما في المنع ولو انفق اي الراهن  
 ومكرهه على وضع الرهن عند عدل صحيح وضعها عند عدل زور لا يبيع  
 لان العدل يملكه عند الضمان بعد الاحتفاظ فينعهم القبض ويقال ان  
 ابي حنيفة قلنا يده يد مكرهه فيبيع والمكروه هو المالك فيفسد منزله  
 كتحصيل لما في المنع ويتم اي الرهن بقبض العدل لان قبضه كقبض مكرهه  
 واذا لم يقبض العدل الرهن حتى حل الدين بطور الدين لما في قاضيه فان  
 وليس لاحدهما اي من الراهن ومكرهه اخذه اي الرهن منه ان  
 يد العدل بلا رضى الاخر لانه تعلق به حقهما لان حق الراهن تعلق  
 في حفظ بيده واما منتهى حق مكرهه في الاحتفاظ فلا يملك كل واحد  
 منها ابطال حق الاخر ويضمن اي العدل اذا هلك بدفعه اي الرهن  
 اليه احدهما لانه مودع عنهما جبا مودع من الراهن في حق الدين  
 ومودع من مكرهه في حق اليد وليس للعدو ان يودع لم اذا ضمن  
 العدل قيمة الرهن بعد ما دفع اليه احدهما فله ان ياخذها ويكفلها  
 رهنا عنده او عنه عدل اخر وان تعدد اجتماعهما دفع احدهما  
 الامر الى القاضي ليفعل ما يشاء في ذلك فان كان الضمان بسبب الدفع  
 الى الراهن كانت القيمة سالمة للعدل لانه هو الرهن الى الراهن  
 والدين الى مكرهه فاخذ مكرهه يودي الى اخذ اليد والمكروه في ملكه  
 وان كان بسبب الدفع الى المكرهه فاخذ الراهن القيمة من العدل  
 لانه ادى الدين الى مكرهه فلو كان الرهن قائما في يد العدل كان  
 ياخذها اذا ادى الدين فلو كان ياخذ قيمة الدين الرهن ثم هو يرجع  
 العدل بذلك الى مكرهه قال في الاخر ان كان العدل دفعه الى مكرهه  
 على وجه مودع وهلكه يده لا يرجع وان هلكه مكرهه يرجع  
 وان كان دفعه رهنا بان قال خذ رهنا واحبس يد مكرهه

عليه

عليه بقبضه لئلا يكرهه او هلكه كذا في شرط الوقاية وعلامة اي اليد  
 في يد اي العدل على مكرهه يكون المكرهه مستوفيا دينه بملكه في يد  
 العدل لان يده يد مكرهه في ماله وفي الاختيار والعدل يبيع ولد  
 مكرهه في بيعه على البيع عند طلب مكرهه ولا ينزل بهزل مودع وموته  
 ويملك مكرهه اليقين اذا خالف جنس الدين والوكيل المفرد لا يملك شيئا  
 به ذلك انتهى فان وكل الراهن العدل اذ وكل مكرهه اذ غيرهما ان  
 غير مكرهه والعدل يبيع اي الرهن عند حلول الاجل صحيح ان التوكيلات  
 كان الوكيل اهلا للبيع عند التوكيل لان الرهن ملكه رهنه فله ان يملك  
 من شأنه من هذا لا يبيع ماله مطلقا او قد نال بالهبة لان الوكيل اذا لم  
 يكن اهلا لذلك عند التوكيل لا يبيع الوكيل له لانه لو كان يبيع خيرا  
 لا يبيع بئس عما بعد بدفعه فانه لم يبيع عند ابعاء وقال لا يبيع لقد رتب عليه  
 وقت الاشكال وهو يقول ان امره وقع باطلا لعدم القدرة وقت  
 الاخر فلا ينقلب جائزا لما في المنع فان شرط ان يكون العقد الرهن  
 لا ينزل ان الوكيل بالغزل ان ينزل الراهن المودع لانه لما شرط في عقد  
 الرهن حارسه مع اداء الرهن فحقه في غير كماله ان حكم البيع  
 لا يفرق حكم الاصل والرهن لازم فكذا ما هو بيع له وليس للراهن ابطاله  
 واللدونة لا تقدم حقه على حقهم ويها الرهن بعد موته كذا في الاختيار  
 ولا ينزل بموت الراهن او مكرهه لانها لزيادة التوثيق فخرم بزموم  
 العقد وان لم ينزل بموت الراهن لان مكرهه احق بالرهن بعد موت  
 الرهن لما كان في حياته وكان للعدل ان يبيعه بحق مكرهه وانما لا ينزل  
 بموت مكرهه لانه لم يولد في الاختيار ولو لم يولد يبيع بعد الرهن  
 قال الكرخي ينزل بالغزل وموت لعدم ايشانه لانه في العقد دعوى اليه  
 ان لا ينزل واخاره بعض مكرهه انتهى وله ان للوكيل بيعه ان الرهن



بعد موت الراهن بغيره ورثة أي بغير محض من ورثة الراهن لما كان بيع  
تحوّل حيوة لازماً في بيعه ولا يشترط في البيع هذه الولاية في البيع  
الولاية المفردة من وجوه أحدها لا ينزّل بالعزل حقيقة ولا بالمول  
الثاني كونه موقوفاً وارتداداً وكونه بدار حرة بخلاف الولاية المفردة  
تتطلب بالموت وينزّل بمنزلة الموقوف عرفاً في موطنه ومنها أن الوكيل  
هنا ان استع من البيع بغير عينة بخلاف الولاية المفردة ومنها ان  
هذا يشترط المولد والارث يعني يملك بيع المولد والارث بخلاف المفردة  
ان اذا باع بخلاف جنس الدين كان له ان يبرأ من جنس الدين بخلاف  
الولاية المفردة ومنها ان الرهن اذا كان وقتاً بعد خطا فدفن  
الغائب بالجنسية كان لهذا الوكيل ان يبيعه بخلاف المفردة لما في البيع  
ولا ينزّل بموتها ولا بموت أحدهما ولا بكونهما ولا بكون أحدهما  
ولما مرّت اداها اذا كان التوكيل شرطاً في الرهن انتهى ويتخلل  
أي الولاية بموت الوكيل لا يقيم وارثه ولا وصيه مقامه لان الولاية  
لا يجوز فيها الارث وعن ابن يونس ان وجه الوكيل يملك بيعه لغرض  
الولاية كما في المصنف اذا مات المالك عروض يملك وجهه المصنف  
بيعه ولو ادعى الى آخر بيعه لم يبيع الا اذا كان شرطاً في ذلك في الولاية  
كما في المصنف وذلك بان يقول الراهن له في اصل الولاية وملكته بيع  
الرهن واجزت له ما صنعت فيه من شيء فيكون له حصة ببيع  
كذا ذكره المصنف فتأواه وفيها ردون لك عن ابن يونس ان وجه العدل  
يقدم مقام العدل في البيع وروى ما ذكره ابن يونس كذا في المصنف  
للعدل ان يبيع ويوفيه كمرته وليس للراهن ان يبيع الولاية  
ولا لمرته ان يبيع عن البيع وكذا لو جعل الرهن على يد ل عدل  
وسلّم رجلاً آخر على بيعه جاز في الذخيرة ولما مات العدل بطل

التسليم على البيع والرهن على حاله ولو مات الراهن لا يسلّم التسليم  
على البيع ان كان شرطاً في عقد الرهن ولو لم يكن شرطاً فيه فذلك  
عند البعض ولو كان المرتهن هو العدل وقاله الراهن بعه و  
استوف دينه من ثمنه فباع بالنسيئة يجوز كيف ما كان باع واذا مات  
العدل واجم الراهن والمرتهن ان يصفاه على يد غيره فلهما ذلك  
وان اجم الراهن ذلك وطلب المرتهن من مضافه ان يصفه على يد عدل  
و ضم انما ضم على يد عدل وفيه ثمانية وليس للعدل ان يبيع الرهن  
وان كان الادل مسلماً على البيع وان مات الراهن كان للقاضي ان  
يبيع وان جعل مضافه مرتهن عدلاً ذلك اذا كان المرتهن عدلاً في  
نفسه وان اراد ان يصفه على يد الراهن ذكره بعض الروايات ليس له ذلك  
وفى الثاني اذا اسلم مرتهن ببيعهم ثم مات فله ببيع بغير محض الورثة  
ولو وجد العدل ان يكون الراهن امة ببيع اذا اجم باع انما ضم ولو  
صدقه العدل وكذا بعه الراهن اجر العدل على بيعه ولو زاد الرهن  
في يد العدل فله ببيع الزيادة ايضاً انتهى ولو ملكه اي مرتهن كمرتهن  
او العدل او غيره لم يبيع ببيع الرهن مطلقاً اي خالياً عن قيد نقد  
والنسيئة ملكه اي المذكور ببيع اي الرهن بالنقد والنسيئة فلو ساه  
اي الراهن الوكيل بعده اي بعد توكيد مطلقاً ببيع نسيئة لا يبيع  
نهيبة يعني لم يبدل نص الراهن لانه لازم باصله فكذا يوصف ما ذكرنا  
ولا ببيع الراهن ولا لمرتهن ببيع الرهن بلارضه الا خالفه حق  
كل منهما بالرهن كما مر فلا يملك الا خرافاً لم يفر مناه فان حل  
الاجر يعني اذا حل الاجر المحض وببيع الرهن والراهن غائب  
اجر الوكيل اي وكيل الراهن على بيعه اي بكمه انما يبيع  
فان لم يبدل محض او وارثه بعد موته فابى قاله في بيعه عليه وهذا



وهذا على أصلها ظ واما على اصلها ٢ فلا تعين جهة البيع لقضا  
الدين هنا وقيل لا يبيع للملا يبيع مال المديون عنده لقضاء الدين  
ولا يفسد بهذا الا جبار بحق لو وقع على قضاء الدين فصار ركلا اجبار  
ومثله لا يكون مكرها فلا يفسد اختياره به وانما يجبر الوكيل لان  
حق الممرتهن تغلق بالبيع وفي الامتناع ابطال حق فمجر عليه  
لما يجبر الوكيل بالخصوصية اي من جهة اخطائها على الخصوصية  
عند غيبة موكله يعني كما اذا اخطأ المدعي عليه رجلا بالخصوصية بطلب  
المدعي فغاب المدين عن اختلاف الوكيل بالبيع اذا امتنع من البيع لا يجبر  
لان الاجر له ان يبيع الوكيل ان يخطأ اما المدعي فلا يقدر على الدعوى  
المدعي انما يخطأ بالخصوصية لان الغائب والممرتهن لا يمكن  
اعتقاد انهما ان ذكرا بالخصوصية لان البيع بنفسه ويجامع بينهما  
فاذا لم يجامع بينهما بطلان حق في الامتناع كما في البيع وكذا اي مثل ما  
ابطال حقهما  
تقدم بجبر الوكيل على بيعه لو كانت اى الوكالة بالبيع بعد  
عقد المهر في الاصح لان هذا اطلق لكونه في الجماع الصغير وفي  
الاصل لم يفصل بين ان يكون البيع مكرها في عقد الرهن او غير  
مكرها وهذا يدل على انه يجبر في كماله على بيعه كذا قاله في الاسلام  
وصححه وقيل اذا شرط التوكيل بعد عقد الرهن لا يجبر في الرواية  
لان رضى الممرتهن بالرهن قد تم بدون هذا توكيل مستأنف ليس في  
ضمن لا عقد لازم كذا في الرواية ثم قال وعن ابي يوسف ان التوكيل  
على البيع بعد الرهن ملحق باصل العقد فيجبر كالمشروط فيه وقال  
في الاسلام هذه الرواية اصح فان باع المهر الرهن فخطأ قائم  
مقامه يعني اذا باع العدل الرهن فقد خرج من الرهن لانه صار

ملك

ملك للمري و صار الرهن هو الرهن لو كان غير يقود ض لقيام  
مقامه ما كان مقبوضا و هلكه اي الرهن كماله اي كمال الرهن  
لما ذكرنا فاذا تولى لان من مال الممرتهن يباع عقد الرهن في الرهن  
لقيامه مقام البيع المهرهت وكذلك اذا قتل العبد المهرهت وعزم القاتل  
قيمه لان مما لا يستحق من حيث المالكه وان كان بدل الحكم لخصان  
المالك في حق المستحق يباع عقد الرهن فيه وكذلك الدم فان اخذ  
لو قتل عبد فقتل به لانه قائم مقام الاول لحي ودمه فيكون رهنا مقام  
كذلك فيمنع فان اذناه اي وان باع العدل فادع ثمنه الممرتهن فاستحق  
الرهنه لان اي رهن جميع هالكا فاستحق ان يضمن بالتدبير  
الراهنه لان غايب في حق لا اخذ والتسليم ويبيع البيع والغيبه لان  
الراهنه يملكه باء الضمان مستند الى وقت الغيبه فيبين انه  
امر بيع مكره نفسه او ضمن المستحق العدل وهو الغائب ايضا  
لانه متعدد مثله بالبيع والتسليم فصار غايبا بذلك كما في التبيين  
ثم العدل ان رضى ضمن الراهن فيصير ان اي البيع والغيبه ايضا  
لان العدل ملكه باء الضمان فيبين ان باعه مكره نفسه فلا يرجع  
الممرتهن الرهن الذي اذاه اذ تبيين بالاستحقاق ان اخذ الرهن  
في العدل لغيره وهذا في ذلك الرهن له اي العدل  
اد ضمن العدل الا قضاء لانه بدل ملكه لانه مكره العبد بالضمان  
ثمنه يعني وان شاء يعني اذا ضمن المستحق العدل بالقيمة في  
العدل لخصان العدل بالتدبير اما ان يضمن الراهن بالقيمة  
الممرتهن  
لان وكيل من جهته عا مله فيرجع ما عليه بما يحق من العهدة  
بالفرد من جهته ونفذ البيع لان الراهنه لما كان قرار الضمان  
عليه وضمنه ملكه باء الضمان فيبين انه امر بيع مكره



فصح اقتضاء مهرته فلا يرجع على الراهن بدونه واما ان يضمن المهر  
 الثمن الذي اراه لما ذكرنا ويكون الثمن للعدل لما ذكرنا انه بدل ملكه و  
 يبطل القبض اي قبضه الثمن لما ذكرنا فيرجع مهرته على الراهن بدونه  
 لان العدل اذا رجع بطل قبض المهر الثمن ويرجع مهرته اي على راعه  
 على راعه بدونه ضرورة فان كان الرهن قائما اي في يد المكري  
 اخذ الرهن المستحق من يد المكري لانه وجد عين ماله ورجع  
 المكري على العدل بقبضه اي ثمن الرهن لانه العاقد قد صدق العقد بتعلق  
 بالعقد ثم يرجع هو اي العدل على الراهن اي بقبضه لانه الذي اخذ  
 في العهدة بتوكيله فيجب عليه تخليصه وحق القبض اي قبض المهرته  
 الثمن وسم بمقبوضه او رجع العدل على المهرته اي بقبضه لان العقد لما  
 انتقض بطل الثمن بعد قبضه بقبضه ثم العدل ان رجع على الراهن  
 بالثمن لان هذه عهدة كحصة في عقد باشره بولا كانه فيجب تخليصه  
 عليه فاذا رجع عليه تقرر قبض المهرته وسم بمقبوضه وان كان  
 رجع على المهرته لانه لما انتقض العقد بطل الثمن وانما اراه اليه على ظن  
 انه ثمن مملوك للراهن فاذا لم يبعه كمن يجب قبضه قبض المهرته  
 ضرورة واذا رجع اليه وانتقض قبضه عاد حقه في الدين على الراهن  
 لما كان ثم يرجع مهرته على الراهن بدونه لما ذكرنا انما انتقض  
 قبضه عاد حقه في الدين لما كان فيرجع به عليه وان لم يكن  
 التوكيل في الدين في الرهن اي في عقده بولا كان بعد عقده الرهن  
 يرجع العدل على الراهن فقط لانه وكيل وحقق العدل من العهدة  
 يرجع به على الراهن قبض المهرته ثمنه اي الرهن اولم يقبضه لان  
 التوكيل اذا كان بعد العقد لم يتعلق به حق المهرته فلا يرجع عليه  
 لما في الموكلة المفردة عن الرهن وان هلك الرهن عند المهرته

ثم استحق اي الرهن فلامستحق ان يضمن الراهن بقبضه اي الرهن  
 فيجبر مهرته مستوفيا فانه اذا ضمن الراهن فقد هلك بدونه لانه  
 ملكه باداة الضمان من وقت وجوب ضمانه وهو القبض وغصبه  
 كان قبل الرهن من يملكه صي الرهن لانه ظهر رهن ملكه بقبضه فعاد  
 مهرته مستوفيا دينه بقبضه الرهن والمستحق ان يضمن المهرته  
 اي قبضة المهرته ويرجع المهرته بقبضه الرهن التي ضمنها او  
 يرجع بدونه على الراهن اما بالقبضه فلانه مفرد من جهته بالتسليم  
 فانه رهنه على انه ملكه وفي قبض المهرته منقضة للراهن من وجه لانه  
 يستفاد به براءة الذمة عند هلاك الرهن والمفرد يرجع على الخارج  
 لحقه من الضمان واما بالدين فلانه انتقض قبضه وفيه فساد حقه  
 لما كان وانما كان المستحق اختياره بقبضه ايها سا لان كلاهما  
 اي من راعه ومهرته متعده حقه بالتسليم او بالقبض **فروع** قال  
 المصنف في فتاواه وفي كتابه ولو طلب المهرته دينه فقال الراهن للعدل  
 بيع الرهن واوف حقه وقال المهرته لا اريد البيع وانما اريد حقه كان له  
 ذلك وفي الفتاوية ولو شرط مما دون ان يكون رهنه عند موته لم  
 يحسن ولو شرط الموكلة ان يكون رهنه عند موته كما دونه جاز وفي الفتاوى  
 يجوز من يملكه في ماله وفي ماله وفي ماله اذا شرط ان يكون عند موته  
 لم يحسن اذا كان من التجارة وكذا المصنف ورب المال ولو اعطاه الكفيل  
 رهنا ان يكسب عند الاضداد بالعكس جاز ولو كان الرهن في يد عدل  
 غائب وادعاه من يملكه فانه يحاسبه بالدين الا ان ينكر الذي في  
 يده الرهن ويدعيه لنفسه فيجوز لانه يسقط الدين ولو كان لا يدري  
 اية هو حلف المهرته على العلم بالهلال وياخذ دينه ولو ارتهنه بقبض  
 من رجليه واحده هلك الرهن عند المهرته



ويجوز شرط الخيار للرهن ثلاثة ايام والاحول للرهن ولو وجد كرهه  
الدراهم زبوا فخردها يسترد الرهن وعاد الدين وهو رهن يدي  
حادث استثنى **باب** في بيان احوال **التحريم في الرهن** وجنابته اي  
جنابته الرهن والجنابية عليه اي على الرهن يسلم الراهن الرهن موقوف  
على اجازته كرهته كرهته او قضاء دينه لانه يعلق به حق المهره  
فيستوفى على اجازته فان اجاز كرهته يسلم او قضى الراهن دينه فله  
يسلم لان ضمانه من النفاذ حقه وقد زال بالا اجازته والاداء فان اجاز  
اي كرهته يسلم صار كرهته اي الرهن رهنا مكانه اي مكان الرهن  
وان لم يكره اي كرهته يسلم ونسخ اي يسلم لا ينسخ اي يسلم ينسخ  
في الاصح احترز به عما رواه ابن سماعه عن محمد انه ينسخ بغيره حتى  
اذا افكك الراهن لا سبيل للمكسري عليه لان الحق انكسرت للرهنه بغيره  
ملكه فصار كما لو كان قد كسر ولم ان ينسخ ووجه في الرواية انه  
الا مشايخ كرهه كرهه لا ينسخ والوقوف لا يضره لان حقه في كرهه لا ينسخ  
بجود الاعتقاد من غير نفوذ فيبقى موقفاً ثم كرهه كرهه بالجناب فان كان  
المكسري صبر الى ان ينسخ الرهن فيسلم له الجميع لان ضمانه على شرط  
الروايل او رفع الامر الى القاضي بغيره وان كان رفع الامر الى القاضي  
ينسخه اي لينسخه بغيره حتى يسلم بحكم القاضي التسليم فانه ولاية  
القاضي الرضا حتى لا يفسد في الجبايع وهو الراهن فصار كالرهن بغيره  
اذا ابتد قبل القبض فان كرهه كرهه بالجناب فان صبر حتى يرجع وان  
سعى رفع الامر الى القاضي والا اجازة مثل الرهن حتى لا ينسخه كرهه  
ولو باعه الرجل من رجل ثم باعه من اخر قبل ان يكره كرهته فان كان  
موقوف اي اجازته لان الاول لم ينسخ وموقوف لا يملكه فوقف  
انكسرت فابها اجازة لزم المكسري ذلك ويطرأ اخر ولو باعه الراهن

ثم اجزه او رهنه او ذهبه من غيره فاجاز المهره الاجازة او الرهن  
او الهبة جاز البيم الاول دون هذه العقود ونما يعرف في التبيين  
وعلى انه يولد ان كرهته ان شرط ان يكون كرهته رهنا عند الاجازة  
كان رهنا والا فلا لانه بالا اجازة نفذ البيم ومكسرا الرهن التمس فانه  
مال اخر ملكه بسبب جديد لا يغير رهنا البارزه لما اذا اجز فاجاز  
المهره الاجازة لا تغير الاجازة رهنا بالشرط ذكره في ضمنه وقد تقدم  
وجه الاول في اول الباب وهو كرهته لما في التبيين ووجه اي نفذ عتق  
الراهن الرهن العتق وتديبره واستيلاؤه بالنصب على انه معقول  
المصدر وانما نفذ لانه تصرف صدر عن الامل ووقع في كرهه فيطرد الرهن  
لفوات محله قال في الهداية ولو دبره الراهن مع تديبره بالاتفاق  
عنه ناكذا عندك فهو ان التديبر لا يملك بغيره على اصله ولو كانت  
انه فاستولاه الراهن مع استيلاؤه بالاتفاق لانه يبيع بادي كرهته  
وهو مالاب في جارية الابن فيبيع بالا على استثنى فان كان اي الراهن  
موسرا اي غنيا فطلب اي الراهن بدينه ان كان الدين حالا واخذت  
قيمة الرهن بغيره اخذ الفاعل على ذلك كرهته قيمة الفاعل من الرهن فقلت  
اي حقيقة رهنا مكانه اي بدل كرهته الى ضمان حلول الاجل لو كانت  
الدين مؤجلا بغيره اذا فعل الراهن هذه الشرعات من الاعتقاد  
التديبر والاستيلاء حال كونه موسرا ينظر الى الدين فان كان الدين  
حالا فطلب باء الدين وان كان مؤجلا اخذ منه قيمة العبد  
جعلت رهنا مكانه حتى يحل الدين وفان كرهته تظلم اذا كانت حقيقة  
من غير حسن الدين لما اذا كانت الدراهم والدين كرهه ولا قدرة  
له على اداء الدين في حال فكيفت الدين اي الدراهم رهنا الى محل  
الاجل وان كان اي الراهن المعلق موسرا سئل عن مقتضى بيع النسيئة اي



العبد في الأقل من قيمته ومن الدين يعني كان الدين اقل من القيمة سمي العبد  
في الدين وان كان القيمة اقل من الدين لانه لما تعذر للمرهة ان يفيها  
حقه من الراهة لفقره يأخذ من ينفع بالعقد والعبد انما ينفع بمقدار  
ماله ولا يبيع اكثر من قدر الدين ورجع الى العبد اي بما اذاه عليه  
اي ايسر لانه قضي دينه بالزام الشرع وهو محض فيه فيرجع عليه  
بما تحمل عنه كره اعاره بغيره بدينه كذا اذا قضاها الكبير يرجع  
على الراهة بما اذاه ككونه محض فيه بخلاف العبد المستعنى  
اذا اعتقه احد الشريكة فيه جك لا يرجع على مولاه لانه سعة في دين  
نفسه التحصيل المستحق له عند ابراءه او التمسيد عندهما وهما يسرع في ضمان  
على غيره بعد تمام اعتقاقه فافترقا وقال الشافعي لا ينفذ اعتقاقه اذا كان  
معترا فان كان موسرا لتعلق حق كمرته وتماه يوفى في الشئ  
وسمي كمدبر وام مولده في كل الدين بلا رجوع انما على كموله كمدبر  
ومستول له ملكه كموله فقد قدر مما له على اداء الدين بكسبه ما سب  
ولو كان قادرا على ذلك بماله اذ اضر بقضاء الدين فكذا اذا كان قادرا  
عليه بكسبه بخلاف المعتق حيث يسع في الاقل من الدين ومن القيمة  
لان كسب المعتق خالص حقه فلا يجبر على ان يقضي دين غيره و  
لكونه قد سلمت له مالته رقبته وكان مستعدا لاجق كمرته فيلزمه  
السعي في ذلك القدر لا حتمه عنده واتلافه اي الراهة  
الرهة كاعتاقه موسرا يعني اذا اتلف الراهة الراهة غلبا ان كان  
الدين حالا اخذ منه الدين وان كان مؤجلا اخذ قيمته ليكون  
رهنا الى زمان حلول الاجل وان اتلفه اي الراهة اجنبى اي غير  
الراهة قيمته كمرته قيمته ان مكثت يوم هلكه وكانت ان القيمة  
رهنا مكانه اي مكثت اذا استهلك اجنبى فالمرته هو الخصم

في نصيبه فيما اخذ القيمة منه فيكون رهنا في يده فالواجب على مستهلك  
قيمته يوم هلكه فان كانت قيمته يوم استهلك خمسمائة ويوم الراهة  
الف عزم خمسمائة وكانت رهنا سقطت خمسمائة من الدين فصار  
لكم في خمسة المائة كانها هلكت باذن سماءية بخلاف ضمانه على  
كمرته فالاعتق في ضمان الراهة القيمة يوم القبض لانه دخل به في ضمان  
لا يوم الفكاك لان القبض السابق مضبوط عليه لانه قبض المستعنى  
الا انه يقرر عند الفكاك او بما يوفى في الشئ ولو اعار كمرته  
الرهة من رهنه اي للراهة ليخدمه او ليحمله عملا خروجه اي  
الرهة من ضمانه اي كمرته لان الضمان كان باعتبار رقبته و  
قد استحق بالرد الى صاحبه فارتنى ضمانه لارتقاه في الحقة لم  
فان هلك في يد الراهة هلك بغيره في الفوات القبض المضبوط  
لما في صمدانية ومنها للمرته ان يستجده الى يده لان عقد  
الرهة بان الاتى حكم الضمان في الحال الا ترى انه لو هلك الراهة قبل  
ان يرد على كمرته اوجب له ما ساءل عنها ودرجوعه اي  
رجوعه كمرته عن الاعارة يعود ضمانه ان الراهة باخذها لانه  
عاد القبض وحق الراهة فيعود بصحته ولم ياتي للمرته الرجوع  
منه لان يد المأجرة ليست بلازمة ولو اعاره ان الراهة  
احدهما باذن الاخر اجنبى خروجه ان الراهة من ضمانه اي كمرته  
لفوات القبض الموجب للخسارة لما ذكرناه ايضا ان لا اعار كمرته  
للراهة فلو هلك الراهة في يده اي في يد كمرته هلك ضمانه ان يجر  
سعي لما قلنا ولكل منهما اي كمرته والراهة ان يرد ان  
ان يعود الى يده رهنا لما كان لا يلووا حد منهما فيه حقا  
محمرا اذ هو باق على الرهنية لبقاء عقد الراهة لما ساءل في



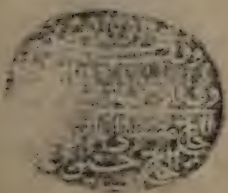
الاجارة والبيع وصيغة من مكرتهن او من الاجنه اذا باشت احدهما باذن  
 الاخر حيث يخرج عن الرهن فلا يعود اليه الا بعقد مبتدأ حتى لو كانت  
 الراجحة قبل ان يرهنه ثانيا كانت مكرتهن لسوء الفهم ولا يعلق بالرهن  
 عقد لازم بهذه التصرفات فيظهر حكم الرهن لما في ههنا ولا كذلك  
 العارية لانها لم يعلق بها عقد لازم ولذا قال فان رهن الراجحة في  
 صورة العارية قبل رد اي الرهن على مكرتهن فالمرتب احق بها من  
 بالرهن من سائر الغناء لما رأت يد العارية ليست بلازمة والضمات  
 ليس من لوازم الرهن على كل حال الا يرى ان ولد الموهبة موهبة و  
 ليس بمضمون بالهلاك كما في موهبة بخلاف الاجارة والبيع وصيغة  
 مع اجنه اذا باشت احدهما باذن الاخر كما قال في ههنا والايدي  
 من احدهما باذن الاخر كاعارة لانه غير لازم كالعارية والرهن  
 كالاجارة لانه لازم وبيع الرهن واجارته وهبته مع الراجحة كالاجارة  
 لان هذه العقود لا تميز في حقها ملكه باق فيه فيظهر هذا  
 العقود انتهى ولو اشتمل المصنف على رهنه اي ليعمل به او  
 يستعمله اي مكرتهن الرهن باذنه ان باذن الراجحة يعني ولو اعار الراجحة  
 الرهن لم يمتنع للعد او اذن له في استعماله فيكون الرهن حاله  
 سقط ضمانه اي الرهن عنه ان عن مكرتهن لانه هكذا ما تلتبوت  
 يد العارية بالاشتمال لو هو مخالف ليد الرهن فان شفع الضمان وان  
 هكذا الرهن قبل اشتمال له اي مكرتهن يعني قبل ان يشرك بالعمل او  
 هكذا بعد ان بعد الفراغ مع عدم فلا يسقط ضمانه عن مكرتهن  
 لبقاء عقد الرهن والبيد الاول دارت في يد العارية بالفراغ في  
 ان كان فظهر ضمانه وحيث استقرت في يده ليرهنه وان لم يسم ما  
 رهنه به لانه مضمون بالثبات ملكه ليد ليعتد ذلك بالثبات ملكه العية

واليد وهو قماء الدرع بما له ويجوز ان ينفصل ملك اليد عن ملك العية  
 شيئا للرهنه كما ينفصل في حق البايع زوالا لان الملك يربط الملك دون  
 اليد كذا في البيعة فان اطلق اي المبيع ولم يقيد به بيعي رهنه اي  
 رهنه كاستيعار ذلك الشيء بما في اي من قبيل وكثير عند من كان  
 الاطلاق يجب اعتباره خصوصا في العارية لان الجاهل في غير مفسدة  
 كونها لا تنفخ في التمازجة كما في البيعة وان قيد اي المبيع بقدر او حسن  
 او مرتبه او بدلا لتقديم اي بما عيده من قدر وجنس ومرتبه وبل فاذا  
 اذن الملك بان يرهنه باقول لا يرهنه اكثر لانه ربما يكون مبيع راجحا  
 بان يحبس ملكه بما يسهل ملكه او على كاستيعار قصاصه وان اذن بان يرهنه  
 اكثر لا يرهنه باقول لا يرهنه بمبيع بان يبيع مكرتهن عند الهلاك  
 مستوفيا للتعويض لا اكثر ليرجع هو على كاستيعار بذلك واذا سمي المبيع  
 جسا لم يحل للمستعير ان يرهنه بخس اخر لان التقييد مفيد لانه قيد  
 يشتر عليه اداء جنس دون جنس ولو امر ان يرهنه من رجل لا  
 يرهنه من غيره لان الناس متفاوتون في حفظ واداء الامانة  
 واذا امر ان يرهنه بالكونه مثلا لا يرهنه بالبيعة لانه قد يرهنه  
 الانسان ان يكون ماله في بلدة دون بلدة لان الاماكن متفاوتة  
 في حفظ فان خالف اي مستعير الرهن المبيع ما سمي المبيع من القدر  
 وجنس ومكرتهن والبلد فان كان المبيع رهنه بان شفع يد المستعير  
 اي قيده مكتوب كاستيعار للرهنه لانه تصرف في ملكه صريح على وجهه باذن  
 له فيه فصار غا صبا ويتم الرهنه بسمه اي الراجحة وبيع مرتبه لانه  
 لانه ملك باداء الضمان فظهر انه رهنه ملكه نفسه فيشتر عليه او  
 رهنه مبيع مكرتهن ويرجع مكرتهن بما خضعه اي للمبيع وبدينه على كاستيعار  
 على ما بينا في الاحتفاظه ونها صلات المستعير اذا خالف مبيع



فيما عينه كان للمعير الخي ران ساء من المستعير قيمة وان شاء ضم  
 المرتهن لان كل واحد منهما متعده حتى يفسد الرأفة كالغيب  
 ومهرته كغيب الغائب الا اذا خالف الى غير بان عين له اكثر من  
 قيمته فزهنه باقل من ذلك بمثل قيمته او اكثر فانه لا يضمن لان خلافه الى  
 خير لان شرط الرجوع عليه بالكلية حاصل بذكره في شبر اداء لان  
 لا يرجع الا بقدر القيمة لان الاستيفاء لم يقع به فتعين اكثر من قيمته غير مفيد  
 في حقه بل فيه ضرر عليه لشعر اداء وكذلك التقييد بالجنس والصفة و  
 البطلان لان كل ذلك مفيد لشتر بعض الاجناس في التحصيل دون البعض  
 وتفاوت الاتحاف هو البطلان في حفظ والامانة فيحتمل بالمخالفة  
 كما في منع وان وافق بان رهنه بمقدار ما امره وهكذا اي الرهن  
 عند مرتهنه صار اي مرتهنه مستوفيا دينه ان كان قيمته مثل الدين  
 او اكثر او صار مستوفيا قدر قيمة الرهن لولا ان الرهن اقل او قيمة  
 من الدين لانه كان اخذ بعض دينه اذا كانت قيمة الرهن اقل  
 من الدين وطلب اي مرتهنه رهنه بيا فيه اي بيا في دينه لانه لم  
 يقع الاتيفاء بعد ووجب للمعير على المستعير مثو الدين اي كان ظلم  
 مستوفيا والا قدر مستوفيا وابتاع امانة وهذا ظ او قدر القيمة  
 لان قبض الرهن قبض الاتيفاء وبالله لا يهتدى الا بتيمم الاتيفاء فيسقط  
 الدين من الرهن ويضمن الراهن للمعير قيمة ما سقط عنه بفساد  
 الرهن من الدين لانه صار قابضا دينه بهذا القدر من ماله فيحتمل  
 له مكر ذلك كمال وكذا لو انقضت قيمة الرهن بغير ما به يذهب  
 من الدين بحسبه ويرجع المعير بذلك على الراهن لما ذكرنا كذا في التيمم  
 قال في شرطه صحتها اذا وافق وهكذا الرهن مع مرتهنه فان كانت  
 قيمته عشرة والدين عشرة فقد اخذ مرتهنه كل الدين فيضمن بمسيرة

الذي اوفاه وهو عشرة للمعير فان كانت قيمته خمسة عشر والدين عشرة  
 فقد اخذ مرتهنه كل الدين فيضمن المستعير الدين الذي اوفاه اي الدين  
 للمعير ولا يضمن القيمة لانه قد وافق فليس بمتعده وان كانت القيمة عشرة  
 والدين خمسة عشر فقد اخذ المرتهن بعض وهو عشرة وباق الدين على  
 الراهن فيضمن المستعير قدر ما اوفاه من الدين وهو عشرة انتهى هذا  
 تفصيل جيد لا مزيد عليه ولو هكذا اي الرهن عند المستعير بغير رهنه لكان  
 هكذا بعد فكه اي تخليصه من يد مرتهنه لا يضمن ان المستعير لان حفظ  
 العينة في حاله باذن الحاكم وبالله لا يملك قبض الرهن وبعد انفكاك لم يجز  
 قاضيا شيئا من دينه بالية وضمان انما يتعلق باعتبار استيفاء الدين  
 منه ولم يستوف وان وصليته كان اي المستعير قد استعمل اي الرهن  
 من قبل يضمن للمعير بعدا مثلا لرهنه فاستخدم العبد قبل ان يرهنه  
 لم يرهنه وقضى بماله ولم يقض حتى هكذا عند مرتهنه فلا ضمان على الراهن  
 لانه قد برأه قد ملا ضمان على الراهن لانه قد برأه من ضمان حيث  
 رهنه لانه كان امسا خالف ثم عاد الى الوفاق فبرأه من ضمانات  
 فان قيل ليس ان المستعير اذا خالف بما ورثه كان مكره ولم يبرأه  
 الضمان قبل وحوال هكذا الى صاحبه قلنا يد المستعير بانفسه يعود  
 الى مكانه يعود الى مكانه مكره ولا يجبر راد العبد الى مكانه بخلاف  
 ممودج فان يده كيد كما في العود الى الوفاق يجبر راد عليه حكم  
 وما نحن بصدده نظير مسألة الوديعة لان تسليم المرتهن يرجع  
 الى تحقيق مقتضى مبيع له هكذا بعد ذلك جبر دينه مقتضا يستوجب  
 مبيع الرجوع على الا انه بمنته فكان ذلك بمنزلة الرد حكم فبرأه  
 من ضمانات ولو افترق الراهن وقبضه ثم استخدم العبد فهو ضامن  
 لاشتماله ملكه بغير غير امره فان لم يعطبه في الخدمة ثم عطل بعد ذلك





من غير صلح فلا ضمان عليه لانه بعد الفكاك لا يمتثل له المودع لا المستعير  
كما في سنن 2 الوفاية ولو اراد المستعير ان يملك الرهن بقضاء دين الميرتهن  
من عنده فله ان يبيع الرهن ذلك حتى لو كانت قيمته مثل الدين فيجوز للميرتهن  
على القول بانه لو كانت قيمة الرهن مثل الدين فارد الميرتهن بفتحك  
جبر ان يبيع الرهن ليس للميرتهن ان يمنع اذا فسخ دينه لان  
الميرتهن له حق القضاء لما فيه من تخليص ملكه ويرجع الى الميرتهن  
بما ادى على الراهن لانه غير متبرع في ذلك لحاجته الى خلاص ملكه  
فصار اداؤه كاداء الراهن فيجوز للميرتهن على القول بخلاف ما اذا  
فسخ الاجنبي الدين فله ان لا يقبل منه لانه متبرع اذا يسر  
في تخليص ملكه ولا في تفرغ زيمته قال المصنف فناداه وفي العتابة  
لوقض الدين متبرع ثم هلك الرهن رد عليه ما فسخ كما لو قضاه  
الراهن انتهى ولو قال المستعير هلك الرهن استعارته يدى  
قبل الرهن او بعد الفكاك اى من يد الميرتهن وادعى الميرتهن هلاك  
عند الميرتهن قال القول للمستعير لانه ينكر الاستيعاء بدعواه العكس  
ولو اختلفا اى الميرتهن والمستعير الراهن في قدر امر اى امر  
الميرتهن المستعير بالرهن ببيان قال الميرتهن اعترت لرهنه بعشرة  
وقال المستعير بل بثمانية عشر فلم يسمع بفتح فاقول للميرتهن لانه  
منه يستفاد ان الرهن انما راسل وكذا الوصف كما في الاخبار  
فروجه ولو رهنه المستعير بدين موعود فهلك في يد الميرتهن  
قبل الاذن من دفعته والمسمى سوله ضمن قدر الموجود لما عرف انه  
الموجود ويرجع المستعير على الراهن بمثل لان سلامة مالية الرهن  
باستيفائه من الميرتهن كسلامة براءة زيمته عنه ولو مات  
مستعير الرهن مقلبا وعليه دين فالرهن باق على حاله

فلا يبيع الا برضى الميرتهن لانه ملكه ولو اراد المستعير بيعه الى الراهن  
عن البيع ببيع بغير رضا اذا كان فيه وهاهنا حق في الاستيعاء  
وقد حصل وان لم يكن فيه وفاء لم يبيع الا برضا لان له في الحسنة  
لعله يبيع قد يحتاج الى الراهن فيخلصه بالبقاء او تزل اذ قيمته  
بغير السعر يستوف منه حقه ولو مات المستعير مقلبا وعليه  
دين امر الراهن بقضاء دين نفسه ويرد الرهن ليصل كل ذي حق  
حقه وان عجز لنفقه فالرهن على حاله كما كان الميرتهن ولو رهن الميرتهن  
الرهن ان قضاه دينه لانهم بمنزلة المورث فان طلب غرضه الميرتهن  
وورثته ببيعة فان كان فيه وفاء ببيع والا فلا يبيع الا برضا الميرتهن  
كما لم يبينا ولو كان الفاضل من دين الميرتهن لم ينف بدين غرضه الميرتهن  
لا يبيع الا برضا هم وان يبيع بغير رضا هم لا يصول حقهم اليهم  
وكذا الحكم لو مات المستعير والمستعير كذا في التبيين وفي الميرتهن رجلا عاد  
في حاله حل وموت لم يرهنه المستعير بدينه ورهنه قالوا ان رد العارية  
يكون على الميرتهن فرق بينهما وبين غيرها من العوارى في غير هذا يكون  
الرد على المستعير لان هذه اعادة فيها منفعة لصاحبها فان  
تصير مضمونة في يد الميرتهن والميرتهن يرجع على المستعير بقيمته  
وكانت بمنزلة الاجارة وكذا الاجارة يكون على الاجر الراهن اذا اجاز  
لميرتهن ان يودعه انسانا او بغيره او يواجره فان ادعى الميرتهن  
انسانا فهو رهن على حاله ان هلك يودع سقط الدين لهلاكه  
وان اعاره يخرج من ضمان الرهن للميرتهن ان يبيع رهنه  
وان اجره فلا يجرى رهن للراهن وليس للميرتهن ان يعيد الرهن  
الا بعد ثبات كذا في غنية وفي جواهر الفتاوى الميرتهن اذا رهن في  
الارض المرهونة ان اباي الراهن الاستيعاء له لا يجب شي وان لم



يكن الانتفاع بها حاجب عليه نقصان الارض وضمان الماء ان  
 كانت من فناء مملكة رجل رهن ثلثة عشرة قيمتها عشرة نقال  
 الراهن للرهن احببه واشترى ففعل لا شيء عليه وان مات  
 الثلثة في يد كرهته قسم الدين على قيمة اللبن الذي يشرب وعلى قيمة  
 الثلثة فاما ما بال الثلثة سقط وان احاب اللبن اخذه المرتهن  
 وكذا في غلة الثلثة هذا والا صل فيه ان ماتت في يد كرهته بفعله  
 باذن الراهن جعل كالتراهن اخذه وانكسر بنفسه لان حصل  
 من كرهته بتسليط منه امرأة رهن دار عند امرأة بجائته  
 وغابت المرأة فجاء رجل وفتح دين هذه المرأة وارتهن منها  
 هذه الدار ومن منها عن هذه كرهته جماعة فخرت المرأة  
 الاولى وطلب هذا الرجل كرهته هذا الدين عن المرأة الاولى لم يكن  
 له ان يطلب منها ذلك لان فتح دين الاولى بغير امرها فلا يرجع  
 عليها ولا على المرأة الثانية لانه اذا قاما حقها واجبا فلم يسترد منها  
 ذلك ولا ياخذ من الضامين ايضا لانهم ضمنوا ما ليس بواجب فصار  
 كضمان الوديعة ولو رهن كرها وسلمه الى كرهته ودفع الى الراهن  
 لبسقه ويقوم بمحاكمه لا يبطر الرهن رهن كرها وارجع ثم باع  
 الكرم فقبض كرهته المكن فان كان كمالا حصل بعد المثال البيع  
 فهو للمشتري ولا يكون للرهن وان حصل قبل البيع لا يكون للرهن  
 ان فتح دين كرهته ولا يكون رهنا قلت وانما كان للراهن  
 لان ما باع الراهن كان ذلك رجوعا عن الاباحة وهو تقبل الرجوع  
 بخلاف ما اذا اكله كرهته لان ما ابيع ولا يملك الراهن الرجوع  
 بعد الاكل والله اعلم وفي القنية الاجل في الرهن بنفسه الرهن لا حكمه  
 حكم جس مستدام وفي الدين لا القى كرهته الخاتم الرهن في كيسة

وكان متخفا ولم يعلم فضا في ضمن تمام قيمته سأل من البزار ثوبا بدينار  
 غيره ثم يشتريه فقال البزار لا ادفعه اليك الا برهن فزمن عنده  
 متاعا ففعل في يده والثوب قائم في يد الراهن وكرهته لا يضمن  
 الكرم من كرهته وقد تقدم بعض ما يتعلق بهذا الكفام في باب المتقدم وجبانية  
 الراهن على الرهن محضون لان ما تعلق حق الجبر بالمال كجس جعل  
 المالك كالا جنسه الا ترى ان تعلق حق الورثة بمال كرهته يمنع نفوذ تصرفه  
 فيما زاد على الثلث فاذا صار كالا جنسه لزمه ما جنى عليه ثم كرهته ياخذ  
 الضمان بدنه ان كان من جس حقه والا جس بدنه حتى يستوفى  
 دينه كذا في التبيين وكذا في محضونه مشروما تقدم جنانية كرهته اي على الرهن  
 لان حق كل واحد منهما محترم فيجب ضمان ما تعلق على صاحبه  
 فيسقط من دينه اي من دين كرهته بقدرها اي بقدر الجنانية  
 لانه ان كان حال غيره فله ضمانه دلالة لونهما لا بفعله يسقط بفعله  
 اولى في ان كان الدين حل سقط من الضمان بقدره ولزمه الباقى  
 لان ما زاد على قدر الدين من القيمة كان امانة وانما ضمنه بالاتفاق  
 لا بقدر الرهن كذا في شرح الوفاة وجنانية الرهن عليها اي على الراهن  
 وكرهته او على مالهما هدر اي عندهما في والراد جنانية توجب كمال  
 لانها جنانية المملوك على ما كاله لان مالته حله كونه يستحق للرهن  
 فلا فائدة في اعتبارها اذ يحصل لها كذا في التبيين وكذا في جنانية  
 على كرهته لما في الاختيار كذا خلا فالحال في كرهته حتى قال ابو يونس  
 في جنانية على نفس كرهته معينة لانها على غير الكدوة اعتبارها  
 فائدة وهي دفعه اليه بالجنانية وببطر الرهن وان لم يطلب كرهته  
 الجنانية بل رهنا على حاله في الاختيار ولا بد ان هذه الجنانية  
 لو اعتبرت للرهن كان عليه تطهير من الجنانية لانها حصلت



في ضمانه فلا يفيد وجوب الضمان مع وجوب التخليص عليه قال في شرح  
 الوفاة والمراد بالجناية على النفس ما يوجب الكال بات كانت الجناية  
 خطية في النفس او فيما دونها اذا كانت موجبة للقصاص  
 فهي معتبرة اتفاقا يقتصر الرهن اذا حضر الراهن وسقط  
 الدين لان ماله تعلق بسبب بشاره في ضمان المرتهن  
 انتهى وفي المخرج جناية الرهن عليهما ان كانت موجبة للقصاص  
 فمقتضية حتى يجب عليه القصاص اما المرتهن فلا لانه اجنب عنه  
 وكذا المولى لانه كالا جنب عنه في حق الدم وفي ذنوبه في خات و  
 العبد الرهن اذا قتل رجلا عمدا او قتل الراهن المرتهن يقتصر منه  
 وبطلان الدين اذا علمت ذلك ظهر لك ان اطلاق الكسر يتبع الاخر  
 اطلاق في محل التعبد وهو يكون سببا للاستظام بل كلامه وانهم  
 في التوفيق قيد الجناية بكونها على النفس على ما فهم من كلامه  
 لان جنايته على مال المرتهن غير معتبرة اتفاقا قال في الاختيار  
 وان جنى على ماله وقيمه والدين سواء لا يعتبر بالاجماع لعدم  
 الفائدة وان كانت القيمة اكثر فلذا عند ابي حنيفة وعنده انه يعتبر  
 بالاجماع بقدر الامانة كجناية الوديعة على المستوع انتهى يعني ان  
 قيمة الرهن اذا كانت اكثر من الدين فان جنايته على مال  
 المرتهن معتبرة بحسبها في رواية عن ابي حنيفة لان الزائد امانة  
 فصارت كجناية العبد المودع ولو جنى الرهن على ابن الراهن او  
 على ابن المرتهن فهي معتبرة في الصحيح حتى يدفع بها او يغفر  
 وان كانت على المال يباع لما اذا جنى على الاجنب اذ هو اجنبى  
 لتباين الملاك كما في التبييت ولو رهن عبدا بيساوى الفا  
 بالف مؤجلة ونقصت قيمته في السعر فصارت قيمته مائة

فقتله

فقتله اي ذلك العبد رجل وغرم اي القاتل مائة وحل الاجل  
 اي اجل الدين بالف يقتضى المرتهن المائة قضاء من حقه اي اجل  
 حقه عند الراهن وسقط باقية ولا يرجع اي المرتهن على رآه  
 بشئ اي من ضمانه واصله كما ذكره الزيلعي في التبيين ان  
 القصاص من حيث السعر لا يوجب سقوط الدين عندنا  
 حتى كان له ان يطالبه بجميع الدين عند رده ناقصا بالسعر  
 خلافا لغيره وانما لا يرجع على الراهن بشئ لان بدل المرتهن  
 يد استيفاء من الابتداء وبالعلا يتقرر وقيمه كانت في  
 الابتداء القافي بغير مستوفيا لكل من الابتداء وبفوات جزء  
 منه يتعذر الاستيفاء فيه فاذا لم يسقط شي من الدين  
 بنقصان العربى مرهونا بكل الدين فاذا قتله حر غرم قيمته  
 مائة لان المختلف يعتبر بقيمته يوم الاتلاف ولا يرجع على الراهن  
 بشئ من ضمانه لان الفضل على ضمانه فهو في ضمان المرتهن  
 فصارها لكل بالدين ولا يمكن ان يجعل مستوفيا لالف مائة لانه  
 يؤدي الى الربوا فيجعل مستوفيا بثمان مائة بالعبد مائة وهو  
 المقنول والمائة بالمائة بخلاف ما اذا كانت بغير قتل احل لانه  
 يصير مستوفيا لكل بالعبد لانه يؤدي الى الربوا لا خلاف بكسر وقامه  
 بعرضه المخرج وان باع اي المرتهن ذلك العبد يعني الذي يساوى الفا  
 وكان رهنا بالف بالمائة بامر رآه رجع اي المرتهن عليه اي على  
 الراهن بالباقي يعني قبض المرتهن المائة قضاء وكذا رجع بثمان مائة  
 على الراهن لان المرتهن صار وكيل الراهن لما باع باذنه فصار  
 كات الراهن المسترده وباعه بنفسه واذا كان كذلك بطل الرهن  
 ويبقى الدين الا بقدر ما استوفى كما في المخرج وان قتله اي العبد الذي



كان يساوي الفا عبد بعد امانة يعنى قيمته مائة فدفع به اى  
فدفع العبد القاتل مكانه افنكه الراهن بكل الدين وهو الف جيرا  
وهذا عند اى و اى يولى وعند الحمد الراهن بالخيار ان شاء  
اى انراهن دفعه اى سلم العبد المدفوع الى المرتهن اى بدينه  
ولا يشئ عليه غيره كما في التبيين وان شاء افنكه بالدين  
اى بجميع الدين لان يد المرتهن يد المستفاد واذا قبله الراهن  
كان هالكاً من وجه وقائماً من وجه فيخبر نظر الى الجهتين  
كما يتخير المشتري اذا تغير المبيع في يد البايع ولان المرتهن  
تغيره ضمان المرتهن فيخبر الراهن كالمبيع والمقصود  
اذا كانت قيمة كل منهما الف وقتل كل واحد منهما عبداً قيمته  
مائة فان كل واحد من المشتري والمقصود منه بالخيار ان شاء  
اخذ القاتل فلا يشئ له غيره وان شاء فسخ المشتري البيع  
ورجوع المصوب منه بقيمته ولهما ان التغير لم يضره نفس  
العبد لقيام الثاني مقامه اى الاول كما ودما لا بد له فصار  
كان المقتول قائم وتراجع سعره وله ان الاول قائم وتراجع  
سعره بعينه انتقم بالسعر لا يسقط شيء من الدين فكذا  
اذا قام المدفوع مقامه وقال زفر بجير رهناً مائة لان يد  
مرتهن يد المستفاد وقد تحرر بالطلاق فيبقى الدين بقدره و  
تمامه يعرض في التبيين وان جنى الرهن خطاً فداء المرتهن  
بعينه اذا رهن عبداً قيمته الف بالف فقتل العبد نفساً خطياً ففداء  
الجناية على المرتهن ويقال للمرتهن ان العبد من الجناية فان  
فداء اصله رهنه والعبد رهن به كما كان ولا يرجع اى  
المرتهن على الراهن شيئاً من الفداء ولا يملك الدفع لان

الدفع

الدفع تحملك الرقبة والمرتهن لا يملك تملكها لانه غير مال  
وقد حصلت الجناية في ضمانه فان اى المرتهن بان يدفع  
دفعه اى العبد الراهن او فداء اى بالدين يعنى يقال للراهن ادفع  
العبد او فداء بالدين فان دفعه او فدى فقط الدين اى دين  
مرتهن بهما اى بكل منهما لان العبد قد هلك بالدفع بسبب كونه  
في يد المرتهن وكذا بالفداء لانه كالحا صله بدفعه كان على المرتهن  
واذا كان العوض على المرتهن ففداءه الراهن يجب للراهن  
على المرتهن مكلماً ادى ولا يجناية والمرتهن على الراهن دين  
فثقتا فلم الرهن للراهن فلا يكون الراهن مشرعاً في  
اداء الفداء لانه يسمى في تحصيل حقه بخلاف ولد الرهنة اذا  
قتل انساناً او استهلك مالا حيث يحاطب الراهن ابتداء  
بالدفع او الفداء لانه غير مستوفى على المرتهن فاذا دفع خرجه  
من الرهن ولم يسقط شيء من الزمان كما لو هلك ابتداء  
فان فداءه فهو رهن مع امه على حالهما ولو استهلك العبد  
المرجوع مالا يستغرق رقبته فان اداه المرتهن فدين  
نفسه على حاله كما في الفداء وان اى قبل للراهن بعهدة الدين  
الا ان يجتنب ان يؤدي عنه فان ادى بطور دين المرتهن  
لما ذكرناه في الفداء وان يؤديه ببيع السيد باخذ صاحب الدين  
العبد دينه لان دين السيد مقدم على دين المرتهن وعلى حق  
الموئى لان دينه الحق مقدم على حق الموئى وكذا على حق المرتهن  
لانه قائم مقام الموئى في المالية وتمامه يطلب في التبيين ولو مات  
الراهن باخذ وصيه الرهن وقضى الدين اى دين الراهن منه  
لان الدين قد حل بموته والحج قائم مقام الموئى ولو كان الراهن



المدعي جبالا كان له ان يبيع الرهن لا يفاء الدين بامر المدين فكذا  
 وصيه وان لم يكن له اي المدين فكذا للرهن وهو نصب القاطن  
 له وصيا وامره اي القاطن هو الذي يبيعه لان القاطن نصب  
 ناظر الحقوق للمدين اذا تجزوا عن النظر لانفسهم وقد تعين  
 النظر في نصب الوصي ليؤدي ما عليه لغيره من الديون الحائلة  
 بينه وبين كونه ويستوفى حقوقه من غيره ولو كان على الميت  
 دين فله من الوصي بعض حصة عند غريم له من غريماته  
 لم يترك ولا خزن ان يردوه لانه انما له بعض الغرماء لا يفاء  
 الحكمي فالكسبه الا يفاء بالايفاء الحقيقي والجامع ما لا واحد منهما  
 من ابطال حق غيره من الغرماء لان الميت لا يملك نفسه ذلك  
 في مرض موته وكذا من قام مقامه وان قضى دينهم قبل ان  
 يردوه جاز لرد الالمانع بوصول حقهم ولو لم يكن للميت غريم  
 اخرج الرهن اعتبارا بالايفاء الحقيقي وبيع في دينه لانه  
 يباي فيه قبل الرهن فكذا اذا ارثته الوصي يدين للميت  
 على رجل جاز لانه يستغنى فيملكه وله ان يبيعه ان وكلا الا فلا  
 الا اذا ارث الرهن وكذا الوارثين الوصي ومات قام الوصي مقامه  
 الا انه لا يبيعه لان الولاية بتحل بموت الكل من التبيين **فصل**  
 رجل رهن عميرا قيمته عشرة دراهم بعشرة ففخر الى  
 فصار العميرة بدله رهن فخر ثم فخر الى صار خلا وهو اي  
 الحال ان فخر يساويها اي يساوي العشرة فهو اي الفخر رهن  
 بها اي العشرة لان عقد الرهن لم يطل بالثمن وما يصحح عملا  
 للبيع بقاء يكون عملا للرهن كما ان ما يكون عملا للبيع  
 ابتداء يكون عملا للرهن ابتداء والخبر عمل البيع بقاء الا ترى

ان من يرضى عميرا ففخر قبل القبض يتحقق العقد فيها الا ان المشتري  
 يتخبر في البيع لتغير صفه لبيع كما اذا تبين ما زاد من خلا فكذا  
 العارض قبل تغير حكمه لجعل كان لم يكن كذا في شرطه لوقاية وان  
 رهنه عشرة قيمته عشرة دراهم فانت اي الشاة المذكورة  
 فذبح جلد ها وهو اي جلد كذا كور بينه وبينه **فصل** يساوي درهما فهو  
 اي جلد كذا بوجه رهن به اي بذلك الدرهم الواحد ويستوفى شاة  
 دراهم لانه بقي مائة درهم وملك الباقى ففخر الدين على قدر جلد  
 واللحم يذهب من الدين بقدر اللحم ويغنى الرهن بقدر جلد  
 بخلات الشاة لبيعة اذا ماتت قبل القبض فذبح جلد ها حيث  
 لا يعود البيع لان الشاة اذا ماتت فقد انقضى البيع ولا يعود  
 بعد الانقضاء اما الرهن فبالاخذ الهلاك يتقرر كذا في شرطه  
 الوتاة ونماء الرهن اي زيادة من كونه وليس له وصوفه  
 اذا كان حيوانا ومثله اذا كان الرهن بشجر الهلاك لانه متولد  
 من ملكه ويكون اي النماء رهنه عند المدين مع الاصول مع  
 اصله لا تتبع له ولا ان الرهن حق لازم فيسري الى التبع فان  
 هلك اي النماء هلك بالبيع لانه لا يخل تحت العقد معصودا  
 فلا يكون له قسط من الدين ولا ان الرهن لم يقبضها بحكمه  
 الاستيفاء ولا التزام ضامها فلا يلزم كونه لبيعة قبل قبض  
 البيع وليس بمضد على البيع ولا يعتبر بنقصان القيمة  
 وزاداتها لان ذلك باختلاف رغبات الناس اما العين فلو لم  
 تتغير والقبض ورد على المدين دون القيمة ذكره في الاختيار  
 ثم قال وغلة الثمار وكسب الرهن ليس برهن لانه غير متولد  
 منه ولا بدله عنه كسبه البيع وغلته انتهي قال سيد السند



انقصه او از ياد حجم الجسم بما ينظم اليه ويدخله في جميع  
 الاصل رتبة طبعه ذكره في تعريفاته وان بقي اي النماء وهل  
 الاصل يفتك اي النماء بحصة من الدين لان الرهن مضمون  
 بالقبض والزيادة معقودة بالفكاك ومن صار المبيع معقودا  
 قابله بغير من البدل كولد المبيع يقسم الدين على قيمة الاصل يوم  
 القبض اي يوم قبضه وعلى قيمة النماء يوم الفكاك فاذا صاب  
 الاصل اي من الدين سقط وما صاب النماء افتقد به  
 اي بقسطه وانما كان كذلك لان الاصل والزيادة خلافا  
 بالقبض فيعتبر قيمتهما يوم القبض والنماء انما صارت له حصته  
 من الضمان بالفكاك فانه لو هلك قبله هلك بغير شيء كما مر  
 فيعتبر قيمته في صورته رجل رهن امة قيمتها الف بالتفكيك  
 ولذا يابى في النماء الدين يجعل نصفين نصفه في الامة ونصفه  
 في الولد فان مات الولد ذهب بغير شيء وكانت الامة رهنها  
 بجميع الدين وان ماتت بعد موت الولد ذهبت بجميع الدين  
 وان ماتت قبل الولد ذهبت بنصف الدين وافتكك الراهن  
 الولد بنصف الدين فان لم يفتكك الراهن حتى مات بعد اتمه  
 ذهب بغير شيء فصار كما لم يكن وذهبت الامة بجميع الدين  
 وفي كذا ولو اذن الراهن للمرته في كل زواكيد الرهن بان قال  
 له مهما زاد فلكه فاكلها فلا ضمان عليه لانه اتلفه باذن المالك  
 والا طلاق يجوز تعليق بالشرط وتعلق بالتمليك ولا يسقط  
 شيء من الدين وان لم يفتكك الراهن الرهن بان بقي عنه  
 المرتهن على حاله حتى هلك في يد المرتهن قسم الدين على قيمته  
 الزيادة التي اكلها المرتهن وعلى قيمة الاصل فاذا صاب الاصل سقط

وما صاب الزيادة اخذ المرتهن من الراهن لان الزيادة تثبت  
 على ملك الراهن بفعل المرتهن بسلب منه فصار كما ان الراهن  
 اخذه وانلفه فلكان مضمونا عليه فيكون له حصته من الدين  
 فيبقى بحصته كذا في الرهانة والكافة وقا في حاشية ونصح الزيادة في الرهن  
 بان يزيد بيتا على الدين الاول فان يكون للرهن الاول رهنها  
 بالدينين فلا يكون الرهن اي الرهن الاول رهنها بها اي بالزيادة  
 وفي التبيين ولا تصح الزيادة في الدين معناه لا يصير الرهن رهنها  
 بالدين المزدوم اما زيادة الدين على الدين فصحيحه خلافا لما يروى  
 بعضه وقال ابو يوسف يجوز الزيادة في الدين كما يجوز في الرهن لان  
 الدين في رهن الرهن بمنزلة الثمن في البيع والرهن كالثمن فيجوز  
 الزيادة فيهما كما في البيع والمبايع بينهما الاتفاق باصل العقد  
 للمبايع والمالك الحاق فيهما كما في البيع ولا يرد ونحو ذلك الزيادة  
 في الدين يؤدي الى الشروع في الرهن لان الزيادة في الرهن تثبت فيه  
 ضمان الدين الثاني فيكون الرهن الثاني مضمونا به وببعضه  
 مضمونا بالدين الاول وذلك لبعض من قال يجوز تحللان الزيادة  
 في الرهن لانها توجب تحول بعض الدين الى الرهن الثاني لان الدين  
 ينقسم عليها فصار الشروع في الدين لاف الرهن وذلك بغير مانع  
 صير الرهن الا ترى انه لو رهن شيئا بخصم اتمه من الف درهم  
 عليه جاز ولو كان الشروع في الدين يمنع لما جاز والاتفاق باصل العقد  
 غير ممكن في طرف الدين لانه غير معقد عليه ولا هو معقود به بل وجوبه  
 سابق على الرهن وهذا يبقى الدين بعد دفع الرهن والزيادة  
 تكون في المعقود عليه كالمبيع او في المعقود به كالثمن لاف غيره  
 لانه ليس باحد البدلين والزيادة ثم ان صير الزيادة في الرهن



وتسمى هذه زيادة قسمة بخلاف بناء الرهن فانها زيادة ضمنية  
تقسم الدين على قيمتها يوم قبضها وعلى قيمة الاول يوم قبضته لان كل  
واحد منهما دخل في ضمان المرتفع يوم قبضته فكان هو المعتبر و  
تمامه يطلب من التبيين وقال زفر والشافعي لا يجوز الزيادة فيها  
ودليلهما انهما يكتب عنه مذكورة الاختيار وان رهن رجل عبدا بديل  
اي يساوي قيمته الفا بثلث فدفع الى الراهن الى المرتفع مكانه اى كان  
الاول عبدا اخر بديلها اى الالف بعينه فبقيت كامن العبدان الف مكان الاول  
يرد الاول اذ ان يرد الاول الى الراهن في يصير الثاني مضمونا فالاول رهن  
لان الاول دخل في ضمانه بالقبض والدين يثبت ما بقي القبض حتى يرد الى رهن  
والدين فاذا لم يوجد الرد بقي الاول رهنا في يده في المرتفع اامين  
ومن ضرورة بقاءه ان لا يثبت الثاني لان الرهن يجعله اى العبد الثاني  
يجعلها رهنا وانما رضى باحدهما فاذا لم يجز الاول عن  
ضمان الرهن لم يتعلق بالثاني ضمان فاذا رد الاول استحق الرهن  
فيه وقام الثاني مقام الاول ويحيط الثاني بتجديد القبض لان يرد  
الامانة تنوب عن رد الرهن لان الرهن بشرط كالموتة وتضمن الامانة  
ينوب عن قبض الهبة وقيل بشرط وتمايم بعوض في التبيين وهذه  
مسألة مستقلة لا تزوج المسئلة المتقدمة كما لا يخفى ولو ابرأ  
المرتفع الراهن عن الدين او هب اى الدين منه اى من الراهن ر  
فذلك الرهن هلك اى الرهن بلائى اى استحقاقا خلافا لفرق ان الرهن  
مضمون بالدين اذ يحتمل عندئذ هم الوجود في الدين الموعد ولم يبق  
الدين بالابراء او الهبة ولا جهته لسقوطه الا اذا منع من صاحبه فيصير  
غاصبا بالمنع وتلك التثبت بعلة ذات وصفين يرد ولا يرد الى احد  
وهذا المورد الرهن سقط الضمان لعدم القبض وان بقي الدين فكلا

اذ ابرأ من الدين سقط الضمان لعدم الدين وان بقي القبض و  
كذا اذا ارتهنت امراة بعد اقهارها رهنا فابراة او جهته لم واختلفت  
عليه او ارتدت والعيان بالدين قبل الدخول بها ثم هلك الرهن في يدها  
يهلك بغير رهن لسقوط الدين ولو استوفى المرتفع الدين  
بايقاء الراهن او بايقاء متطوع ثم هلك الرهن في يده يهلك بالدين  
لسقوط الدين ويجب عليه رد ما استوفى الخ من استوفى منه وهو  
من عليه الدين ولو المتطوع بخلاف الابراء وجه الفرق ان الابراء يسقط  
به الدين اصلا ولا يستغناء لا يسقط لقيام الكوجب وهو السبب  
الموجب للدين لكن يكون القبض مضمونا على القبضين الفاضل  
فيلتحقان فضاها ومعناه ان الدين كذا واحد منهما على صاحبه يثبت  
على حال لعدم الفائدة في مخالفة كذا واحد منهما صاحبه لان الاستغناء  
يوجد يعقب مخالفة مثله فيودون الى الدور فنزل الطلب لعدم الفائدة  
وهذا تفصيل ما ذكره بقوله ولو قبض اى المرتفع دينه جواب لو قوله ان  
هلك بالدين اذ قبض بعضه اى الدين منه اى من رهنه او من غيره اى  
من متطوع بالايقاء او شتر اى المرتفع به اى بالدين عينا او صاحبه  
اى عن جهته دينه على شتر اى على عين او احتمال به اى احوال الراهن  
مرتفعه دينه على اخر ثم هلك اى رهنه في يد المرتفع قبل رد الرهن  
بالدين لان نفس البديل لا تسقط بالاستغناء ويخبره لما تقرر ان الدين  
تقتضيه مثاله لا بانفسه لكن الاستغناء يتعذر لعدم الفائدة لما ذكرنا  
انه يعقب مخالفة مثله فيضيق الى الدور فاذا هلك الرهن تعذر  
الاستغناء الاول فان تسقط الاستغناء الثاني لا يترك الاستغناء ويرد  
اى المرتفع ما قبض الخ من قبض منه بغيره من ادى في حصة ايقاء  
الراهن او متطوع او الشراء او الصلح وتبطل الكلفة في المسئلة الاخيرة



وهلك الرهن بالدين اي بالحالة لا بسقط الدين ولكن رمة  
المحتال عليه يقوم مقام رمة المحل وهذا يعود الى رمة المحل اذا  
مات المحتال عليه مطلقا وكذا اي مثل ما تقدم من الحكم لو تصادقا  
اي الراهن والمرتهن على عدم الدين ثم هلك اي الرهن هلك  
بالدين لان الرهن مضمون بالدين او بحكمته عند تمام الوجود  
كما في الدين الموعود وقد بقيت بحمة لانه يحتمل ان لا يتصادقا  
على ان لا دين بعد تصادقهما على عدم الدين بخلاف البراء لانه  
سقط به قاله الكافي ذكر شمس الائمة الرخص في الميسر  
اذا تصادقا على ان لا دين بقي ضمان الرهن اذا كان تصادقا  
بعد هلاك الرهن لان الدين كان واجبا ظاهرا حين هلك  
الرهن ووجب الضمان على كل ضمان الرهن مستوفيا  
من الاصل وضمن الرهن لا يسقط بدون الدين وذكر الشيخ  
انهما اذا تصادقا قبل الهلاك ثم هلك الرهن اختلفت مشايخنا  
فيه والصواب ان يهلك مضمونا كذا في التبيين وفيه رجل دفع  
مهر غيره فطوعا فطلعت المرأة قبل الوطء رجوعا فطوعا بنصف  
ما ادى وكذا لو اشترى عبدا وطوع رجل اداؤه ثم رد العبد يجب  
رجوع المبتوع بما ادى وقال زرير رجوع الزوج والمشتري بذلك على  
القابض لان المبتوع ادى عنهما فصار كاداهما بمثلتهما باذنهما  
قلنا انه اذا فسخ بامرهما ورجع عليهما قبل كمال الضمان وهما  
لم يملكنا فبقى عليهما المبتوع والدية ما علم انتهى **تمت**  
**وقاية جيدة** وفي الحكم عرف فيه في الرهن الصحيح  
نحو الحكم في الرهن الفاسد كذا في العارية مغررا بالحامية  
وكذا في القرض وذكر الكرخي ان المضمون بحكم الرهن الفاسد

لا يتعلق به الضمان وفي كل موضع كان الرهن مالا والمقابل مضمونا  
الا انه فقد بعض شرائط الجواز فيتعقد الرهن بصفة الفساد  
وفي كل موضع لم يكن كذلك لا يتعقد الرهن اصلا فاذا هلك هلك  
بغير رية قال في العارية وفي نكاح العدة في بيان تصرفات  
الفاسدة وفي الرهن الفاسد وهو رهن الكساة للراهن  
ان ينقصه كالبيع الفاسد ولو هلك في يد المرتهن يهلك  
امانة عند الكرخي وفي جامع ما يدل على انه كالرهن كما ترى  
لمعني عن ابي يوسف رهن من اخر عبدا قيمته الفان باق  
على ان المرتهن ضمان للرهن للفصل فانه رهن فاسد ذكره  
في اخر الفصل الثالث من رهن المحيط قالوا سدد من الرهن  
ما يكون متعقدا لكن بوصف الفساد كالفاسد من البيوع  
وسقط انعقاد الرهن ان يكون الرهن مالا وبما قبل به  
مضمون ولو كان رجل اخذ من رجل رهنا فاسدا بان  
رهن منه نصف داره شيئا او نصف عبده على ان يقرضه  
لهذا الرهن الفاسد وهم ينقض الرهن واعطاه الفاسد فاستهلك  
الغيره بما لا يتم بنقض الرهن بحكم الفساد فللمرتهن ان يحبس  
الرهن حتى يستوفى الدين الذي اقرضه فكان له حق الحبس  
استيفائه كما في البيع وكذا في الرهن الصحيح اذا فسخ  
الرهن في يد المرتهن بعد الفسخ يهلك بالاقول من قيمته ومن  
الدية فكذا هذا ولو مات الراهن وعليه ديون كثيرة فالمرتهن احق  
به من سائر القراء حتى يستوفى دينه لان له على الكل بدم مستحق  
على ما ذكرنا قال هذا اذا كان الرهن الفاسد بمقتضى الدين فلو كان  
الرهن بدين كان على الراهن قبل ذلك والمسئلة بحالها لا يكرت



المرتهن حق الجبس لاستيفاء الدين والجامع بينهما انه ما استفاد  
 تلك اليد بمقابلته هذا المالك فلا يكون له حق الجبس لاستيفاء مال  
 وجب بحرية اخرى فان مات الراهن وعليه ديون كثيرة كان  
 هو ملو للفرمان لانه ليست له يد مستحقة على الحمل على امر ولورهنه  
 بذلك مدبرا او ام ولد كان للراهن ان يأخذ ذلك الرهن في  
 الوجهين جميعا لان رهنهما باطل بطلان ما تقدم فانه لا بد  
 غير باطل انتهى ما في المتن وقدر بعض ما يتعلق بهذا في اول الكتاب  
 وفي الوجهين اذا اختلف الرهن والمرتهن في قيمة الرهن بعد هلاكه  
 فالقول للمرتهن والبينة للراهن قال المرتهن اخذ المال ورددت  
 الرهن وانكر الراهن الرد واقام البينة البينة للراهن قال الراهن  
 رهنك هذه العين وتبعتها مني والعين قائمة في يد المرتهن  
 وهو ينكر او قال بلى رهنك عينا اخرى فالقول والبينة للمرتهن  
 ولا يقبل بيته الراهن وان كانت العين هالكة فالبينة بيته  
 الراهن اذا كانت حقيقة ما يدعيه الراهن انتهى وفي  
 قاض خات قال المرتهن هلك الرهن عند الراهن بطلان  
 اقتضه كان القول قوله والبينة بيته الراهن ولو قال  
 ولو قال المرتهن رهنك هذين الثوبين وتبعتها و قال  
 الراهن رهنك احدهما كان القول قول الراهن والبينة  
 بيته المرتهن ولو رهن عبدا فاعور فقال الراهن كان قيمته  
 يوم العقد الفلاني ذهب اعور او ربح الرهن فالقول للراهن  
 مع بيته لان الظاهر لا يرهن بالالف الا ما سادى الف  
 او اكثر والبينة ايضا بيته انتهى ولو اقام الراهن بيته  
 ان رهن الرهن سليما قيمته عكروا اقام المرتهن بيته

انك رهنك عندك معينا قيمته خمسة فبيته الراهن او  
 من يلب البيتين المتضادتين من الغنية **هذا كتاب**  
 في بيان احكام **الجناية** بجميع جنائبه وهي كل فعل محظور  
 يتضمن على ضرر النفس او غير ما عقب الرهن لان الرهن  
 لصيانة المال وحكم جنائبه لصيانة النفس بالمال وسيلة  
 للنفس فكان مقدما عليها ومن محاسنها معرفة عموم رحمة  
 الدين وراقتة في حق العباد حيث جعل حرمة القتل  
 من حرمة اجراء الكفر على الناس حيث رخص اجراء كلمة  
 الكفر الشرك في الاكراه الكامل ولم يرخص قتل الكوثر بغير حق  
 ومن في معنى لاف الاكراه الكامل ولا في وجه من الوجوه كذلة  
 النهاية قال في الغناية ومحاسن اجزيتها محاسن كدود  
 والجناية في اللغة لم لما يكتب من الشر تسمية بالمصدر من  
 جنه عليه شرا وهو عام من جنه القتل اذا اخذ الا انه في الشر  
 خص بفعل محرم شرعا حل بالنفوس والارواح والاول يسمى قتل  
 وهو فعل من العباد يزره لبركاته والثاني يسمى قطعها و  
 جرحا وسبها بسبب كدود وشرطها كون الحمل حيوانا انتهى  
 وفي الاجتياز للجناية كل فعل محظور متضمن ضرر يكون تارة  
 على نفس وتارة على غيره يقال جنه على نفسه وجنه على غيره و  
 الجناية على غيره يكون على النفس وعلى الطرف وعلى العرض وعلى  
 المال والجناية على النفس تسمى قتل او صلبا او ضربا والجناية على  
 الطرف تسمى قطعها او كسر او سبها وهذا الباب بيان هاتين  
 المحظورتين وما يجب بهما والجناية على العرض نوعان قذف وموجب  
 كدود قد بيناه في غير موضع الاثم وهو من احكام الاخرة



والجناية على المال يسمى غصبا او جناية او سرقة وقد بيناها و  
 موجيها في كتاب السرقة والغصب ثم القصاص مشروعا بثبوت  
 شرعيته بالكتاب والسنة واجماع الامة وسند كرها ان  
شاء الله القتل اما عمدا وهو ان العمدان يقتضيان القاتل  
ضرب اي الاذي بما يفرق الاجزاء من سلاخ وهو آلة الحرب  
 او محدد وقوله من حجر او خشب او ليطئة وهي قشر القصب و  
 الزجاج او حرقه بنار معطون على قوله ضرب يعني ان يقتضيه احراقه  
 بنار ولو حكما كتدريكه بالاركانه لوان حرقه بقتله على الصحيح  
 ولو قيد بحمل ثم القذف فدية ما يقتل جذا فئات من ساعته  
 او ماء حار فامتنع جسده او لفظه ولبث ساعة ثم مات قتل  
 كما في الظهيرة ذكره في جامع الرموز في شرح الطحاوي العمد  
 ما تم قتله بما كان من جنس الارض كالحديد والرصاص و  
 الفضة ونحوها سواء كان له حدة او لا وما كان من غير جنس  
 الارض كمنه يعمل على الحديد كالزجاج وليطئة الغصبان العمد  
 فعل القلب لانه القصد وذلك لا يوقف عليه الا بدليل ودليله  
 استعمال الة قاتله عادة وفيها نية في الرواية في الحد وما  
 يشبهه كالرصاص لا يشترط لوجوب القصاص بحركة كذا في شرعية  
 الوقاية وقتاوي قاضيات وعندهما وعند الشافعي ضربه  
 قصدا بما يقتل غالبا يعني بالانطباق البنية حتى ان ضربه بحجر عظيم  
 فهو عمد كما اذا حرقه بالنار دون تخطئه رجل ضرب رجلا بغير قتله  
 فئات اما بتهمة بدمية قتل عند الكل وان اصابه بظهوره ولم  
 يحركه فعمد هما لا شك انه يجب القصاص وكذا عند ابي 2 في حد  
 الرواية وفي فتاوي الصحيح وفي عن ابي 2 انه لا يجب القصاص

فعله هذه الرواية بعين الجرح سواء كان حديدا او حرا او حرا بعد  
 ان يكون له الة تقصد بها الجرح قال المصدر الشهيد في نسخة  
 والاصح ان المعتمد عند ابي الجرح ذكره في المتن وموجب اي موجب  
 القتل العمد الاثم وان عصى عنه الة والقصاص عينا اي مقضيا  
 يعني القتل الموصوف بهذه الصفة يوجب الاثم والقصاص متبعا  
 وقال الشافعي هو غير متعين بل الة غير بينة وبين اخذ الة  
 ولنا قوله كما كتب عليكم القصاص في القتلى والمراد به العمد لانه  
 لا اوجب في حق الة بقوله كما ومن يقتل مؤمنا خطأ  
 الاية ولقوله صلى الله عليه وسلم العمد قد يقتل مؤمنا قد  
 اي قصصه فان نفس العمد لا يكون قودا وقد صرح الكل في  
 العناية بان الحديث مكهور في النهاية ان خير الواحد لما  
 صلى مبينا لمجل الكتاب كما في بيان قدر مسح الرأس فاول ان  
 يصلح سنة المشهورة التي تلقاها الامة بالقبول مبينا لما سكت  
 عنه الكتاب انتهى وفي التبيين واما اشتراط العمدية اي بالقصاص  
 لان الجناية لا يتحقق دونها ولا بد منها ليرتب عليها العقوبة  
 لقوله عليه السلام رفع عن امته الخطأ والنسيان الحديث واما اشتراط  
 السلاخ فلا لان العمد هو القصد وهو فعل القلب لا يوقف عليه  
 اذ هو امر مبني فاقم يستعمل الة القاتلة غالبا مقامه بتفسير  
 كما اقيم السر مقامه كسفرة والنوم مضطجعا مقام الخارج من  
 السبيلين والبلوغ مقام اعتدال العقل بتفسيره واما وجوب  
 الاثم فلهذا كما ومن يقتل مؤمنا متعمدا في اية جهنم الاية وقال  
 عليه الصلاة والسلام سباب المؤمن فسق وقتاله كفر وقال صلى  
 الله تعالى عليه وسلم الاذي بنيان الرب ملعون من هدمه كذا في





في الاختيار واما اصل الدعوى عليه وسلم لروا الدنيا اهون على الله  
 تعالى من قتل امرأ مسلم والنصوص فيه كثيرة وعليه اجماع الامة  
 انتهى قال في الاختيار ثم القصاص مشروط بثبت شرعيته بالكتاب  
 والسنة واجماع الامة اما الكتاب قوله تعالى يا ايها الذين امنوا كتب  
 عليكم القصاص في القتل الاية وقوله تعالى ومن قتل مظلوما فقد  
 جعلنا لوليه سلطانا اي اشدنا القصاص لوليه سلطة القتل و  
 السنة قوله صلى الله تعالى عليه وسلم من قتل قتلناه وقوله صلى الله  
 تعالى عليه وسلم كتاب الله القصاص وعليه اجماع والعقل والحكمة  
 تقتضي شرعيته ايضا فان الطباع البشرية والانفس الشريرة  
 تميل الى الظلم والاعتداء وترغب في استيفاء الزائد عن الحد  
 سيما سكان البوادي واهل الجهل العاديين عن  
 سنن العقل والعدل لما نقل من عادتهم في الجاهلية فلما  
 اقتضت الحكمة شر العقوبة الزاجرة عن الابتداء في القتل  
 والقصاص مانع من استيفاء الزائد على المثل فورد الشرع بذلك  
 حسيما عن مادة هذا الباب فقال تعالى ولستم في القصاص حجة بما  
 اولى الآية الا ان يعفى بغيره الجهد ليعنى الا ان يعفو الاولياء  
 عنه في لا يقتل لان الحق لهم ولا كفارة فيه اي في القتل العمد يعفى  
 لا يجب الكفارة بقتل العمد لان الله تعالى لم يوجبه فيه حيث لم يذكرها  
 فالاصح عند بعض ورعيه فليس كان او كثيرا جازما في سائر  
 حقوق ويجب في ما لا نقا لبقوله صلى الله تعالى عليه وسلم لا تقتل العاقلة  
 عمدا ولا صلحا وهذا عمد وصلى ذكره في الاختيار ولا كفارة فيه  
 اي في القتل العمد يعفى لا يجب الكفارة بقتل العمد لان الله تعالى لم يوجبه  
 فيه حيث لم يذكرها ولو وجب لذكرها في كتابه ولا في سنة

في الكفارة معنى العبادة فلا يتعلق بها ولا يقاس على الخلق لان جنسية  
 العمد اعظم فلا يلزم من رفعه لادنى رفعها الا على ما في الاختيار  
 وقال الشافعي يجب اعتبار الخلق قبل اولى الزا شرعت لمحي الاثم  
 هو في العمد الكثر وكان ادعى الى ايجابها وجوابه ما ذكرنا من ان  
 العمد كبيرة فلا تنطاط به كسائر اكهار مثل الزنا والسرقه والسرقة  
 فلا يمكن قياسها على الخلق ولان دونه في الهم فشرعيتها لدفع الاعلى  
 ولان الكفارة من مقدر ربه فلا يجوز اثباتها بالقياس على ما تقرر  
 في موضع وما سببه عمد هذا هو النوع الثاني وهو اي سبب  
 العمد ضرب به اي ضرب الادنى قصد بغير ما ذكر في العمد بغير  
 بغير السلاح ربما لا يجوز بغير السلاح كالعضا والجر الصغير وقال  
 ان يستعد الضرب باله لا يقتل بمثلها في الغالب كالعضا والجر  
 والجر والبدلات معنى العمدية قاصرة فيهما لما لا يقتل غالبا  
 كذا في شر في الوقاية قال في المباح والضرب بالجر والحب الكبير في  
 سبب العمد ايضا عند ابي حنيفة خلافا لغيره سمي به لان في هذا الفعل  
 معنى العمد باعتبار قصد القتل على الضرب ومعنى الخطا باعتبار عدم  
 قصد القتل لان القتل بالاله الله استعملها ليست باله القتل والعاقلة  
 انما يقتصد الله كل فعل باله فاستعملها لغيره القتل دليل على عدم  
 قصد القتل اليه وكانت خطا بسبب العمد ويقال له سبب الخطا  
 وتما يعرف في شر في الوقاية وموجب اي موجب سبب العمد  
 الاثم والكفارة يعفى بوجوب الاثم في الاخرة لقصد ما هو محرم شرعا  
 والكفارة في الدنيا لا خطا بنظر الاله الا لا فدخل تحت قوله بوجوب  
 ومن قتل مؤمنا خطا الاية والكفارة بخمسة مائة  
 ان قدر عليه والافضل من شهرين متتابعين الاية والاطعام



غير مشروع لانه غير منصوح عليه كذا في الدرر ووجب الدية بالمخلطة  
 كما سيأتي بيانه في اول كتاب الديات على العاقلة كما سيأتي بيانه في  
 كتاب المعاقلة لا العقد يعني ليس فيه قصاص لشبهه بالخطأ كما  
 عرفت لكن لو تكرر منه القتل كان للامام ان يقتل سياسته في  
 الاختيار و هو اي شبه العهد يعني ضرب قصدا بغير ما ذكر في ادم  
 النفس من الاطراف عمد موجب للقتل صلات مادون النفس  
 المختصه انما في الدون التي يقع اذا جرح عضو بالجارحة ووجب  
 فيه القصاص ان كان مما يراعى فيه الهامة فكيف فيما دون  
 النفس شبه العهد كما كانت في النفس لان اتلاف النفس يختلف  
 باختلاف الالته ومادون النفس ليس كذلك كذا في الكافي وذكر في  
 النوع الثالث بقوله وما خطا وهو اي خطأ على ندمت  
 في القصد بان يرى اي شخص شخصا ظنه ان ظن الراعي شخص  
 الذي رماه صيدا او يوشى حربيا فاذا هو ادمي مقصود الدم  
 كالمسلم والذي وهذا خطأ في القصد هو انه لم يحط في الفعل بجهت  
 اصاب ما قصد رميه وانما اخطأ في القصد اي في الظن بجهت ظن  
 الادمي صيدا او مسلم حربيا او في القصد عطف على قوله في القصد  
 يعني وكذا في الفعل بان يرمى سهما عرضا بالحرية اي الى هدف فاخطأ  
 فيجب ادميا فانه لم يقصد الرمي الى ذلك المحل الذي اصاب وانما قصد  
 الرمي الى محل اخر وهو الهدف مكان الماتة في كونه خطأ اقوى  
 لانه اذا وقع في الفعل وقع في القصد ايضا وسيأتي حكمه بعد واما ما اجري  
 مجرى الخطأ وهو النوع الرابع من انواع القتل كسائر انقلب على احر  
 او مثل جرح خشب او لبن سقط من يده على ادمي فقتله فحكمه  
 حكم الخطأ وليس بخطأ لعدم قصد التام الى السلي حتى يصير محلا

للقصده

لكن لما وجد فعله حقيقة ووجب ما انلفه لقتل الطغر وموجهما الى  
 موجب الخطأ وما جرح جرح الكفارة والدية على العاقلة لقوله  
 فتخير برتبة مؤمنة ودية مسلمة الى اهله وقد قضى بها عمر رضي الله عنه  
 في ثلاث سنين مخضرة من الصحابة رضي الله عنهم فصار  
 اجماعا كذا في الكافي وفيه قال في البدائع والخطأ قد يكون في نفس الفعل  
 وقد يكون في ظن الفاعل اما الاول فمخوف ان يقصد صيدا فيصيب  
 زميلا وان يقصد رجلا فيصيب غيره وان قصد عضوا من رجل  
 فاصاب عضوا اخر منه فهذا عمد وليس بخطأ ويجب مقتله  
 اذ جميع البدن محل واحد فيها يرجع الى مقصوده فلا يعذر اما  
 الثاني فمخوف ان يرمى الى انسان على ظن انه حر كانه حر فاذا هو  
 مسلم قال وفسره في العيون بان اراد ان يضرب برجل بالسيف  
 فاخطأ فاصاب عنقه فبان راسه فهو عمد ولو اراد رجلا  
 فاصاب عنق غيره فهو خطأ وكذا في كذا صحت ثم بين النوعين  
 بقوله واما قتل سبب وهو اي القتل بسبب ان يحضر بئر اي  
 في غير مكانه او يضع حجرا في غير مكانه باذن اي من صاحب الارض  
 فهلك به اي بالوقوع فيه انسان وموجه اي موجب هذا النوع  
 اذا تلف به ادمي الدية على العاقلة لانه سبب التلذ وهو متعمد فيه  
 بالخطأ فمعمل كاللانيه والمقتل فيه فيجب الدية صيانة للنفس على الهدر  
 وانما كان على العاقلة لان القتل بهذا الطريق دون القتل بالخطأ  
 فيكون معذورا فيجب على العاقلة في الخطأ الاول لعدم القتل  
 منه مباشرة ولهذا لم يجب الكفارة في ذلك اشارة اليه بقوله  
 لا الكفارة لان الكفارة جزاء لغير القتل معذوم منه حقيقة  
 لان تصرفه لم يحصل في جهة وانما وجد محلا اخر والدية بدل المحل



قال في الاختيار وإنما الحقناه بالثلاثة حق الضمان سواء كانت الواقعة  
 حرا أو عبدا أو دابة فخصما نه عليه بذلك وقضى شرح المحض من الصحابة  
 من غير تكثير منهم ولم يثبت الحرمان عن الارث ولا الكفارة ولكنه  
 يأثم بالحفر في ملك غيره وفي ملكه قال في المحجبه وفيه دية كغيره والوضي في غير  
 ملكه دون دية القتل قالوا الاثر فيه معناه لا اثر فيه ثم القتل دون  
 اثر يحفر والوضي انتهى وكذا النوم في ملك غيره وهلك احد بسببه  
 ولو حفر في موات غير طريق لم يضمن ولو حفر في طريق وكبس بها هو  
 من اجزاء الارض ثم نزع الاخر ضمن الاخر ولو كبس باليس من اجزائها  
 كالصفا مضمن الحافر كذا في جامع الرموز ولو مات في البرك جوى او  
 غما فهو هدر وقال محمد يضمن الحافر فيها وقال ابو يوسف يضمن  
 في العمودون لجوع لان الغم بسبب البر والوقوع فيها اما الجوع  
 بسبب فقد احكام ولا مدخل للبر في ذلك ودليل الكلام المذكور في الاختيار  
 وفيه ولو سقاه سماً فقتله فهو مسبب لانه لم يقتله مباشرة ولا ما  
 هو مع صنع للقتل ولهذا يختلف باختلاف الطبائع وان دفعه اليه  
 فشر به فلا شيء عليه ولا عاقلة لان اثم رب هو المذنب فقتله  
 فصار كما اذا تمعد الوقوع في البر والكفارة عتق رقبته مؤمنة فمن لم  
 يجد قسيام شهرت متشابعتين ولا يجوز فيها الحكم لان الكفارة  
 لا يعلم الانصاف ولا نص فيه ولا لها اي كلاما تقدم ذكره من انواع  
 القتل من عمد وبسبب عمد وخطا وما يجوز بغير الخطا بوجوب حرمان  
 الارث الا هذا في القتل بسبب فانه لا يوجب حرمان الارث كما لا  
 يوجب الكفارة قال صلى الله عليه وسلم لا ميراث لقاتل ولا ميراث  
 ليس بقاتل ولا متهم لانه لا يعلم ان مورثه يقع في البر وهو متهم في  
 الخطا لاحتمال انه قصده ذلك في الباطن ذكره في الاختيار في وجوب

الدية على العاقلة لا غير وقال الشافعي هو ملحق بالخطا في احكامه قال في الاختيار  
 القتل لملحق بالاحكام خمسة عمد وبسبب عمد وخطا وما جرى مجرى  
 الخطا وقتل بسبب ومعناه القتل الواقع ابتداء بغير حق الدية  
 يتعلق بالاحكام القضاة الدية والكفارة وحرمان الارث والاثر  
 هذه خمسة وانما قيد بهذا لان انواع القتل من غير نظر في ضمان  
 القتل وغير ضمان اكثر من خمسة فان القتل يكون رجما وقتل محرمة  
 والقتل صلبا في حق قتلى الطريق وبيان لخصرات القتل الاثر اما  
 ان حصل مباشرة او لا فان لم يكن مباشرة فهو القتل بسبب  
 وان كان مباشرة فاما ان حصل بسلاح او بغير سلاح فان  
 حصل بسلاح فلا يجر امانات كان به قصد القتل او لا فان كان  
 فهو عمد وان لم يكن فهو خطا وان لم يكن بسلاح فلا يخلو اما  
 ان كان معه قصد التآديب او لا فان كان فهو بسبب العمد وان  
 لم يكن بسلاح فلا يجر امانات كان جارا مجرى الخطا او لا فان كان  
 فهو مع يمين حكم حكم الخطا وان لم يكن فهو القتل بسبب كذا ذكره  
 في الفتاوى فخلا عن منجابه فلا يخفى ان كونه قالوا في القسم الاخير ان  
 يقول وان كان مباشرة خطا فاما ان كان حالة اليقظة او  
 حالة النوم فان كان في حالة اليقظة فهو خطا وان في حالة النوم  
 فهو الذي اجري مجراه فان قتل قتل المكروه ليس بمباشرة من المكروه  
 قد جعل عمدا حتى وجب عليه القصاص اجيب بان لما كان المكروه  
 مسلوب الاخبار لم يضاف الفعل اليه فجعل كالات في يد المكروه وانعقل  
 فعله اليه فجعل كالات فكان المكروه قتله بالذات اذ صار مباشرة تقدير  
 وشرعا كذا في الاختيار تمامه قد مر في الامراء وفي جامع الرموز عن  
 ابو يوسف لو راى مع محرمه رجل قتلها لو راى محصنا فصاح ولم يهرب



قال دعي هذا جميع مرتكب الكبار وقال ابو سفيان ان قتل الاعوان مباح  
في ايام الفقرة فان امتناعهم ضروري لما في الزاهد من الشهى وقا  
فان رجل راي رجلا يزني بامرأته او بامرأة رجل اخر وهو محصن فقتله  
به فلم يهرّب ولم يمنع عن الزنا حل لهذا الرجل فقتله وان قتلته فلا قصاص  
عليه وكذا رجل راي رجلا يسرق ماله فقتله به ولم يهرّب او راي رجلا  
ينقب حائطه او حائط غيره وهو معروف بالسرقة فقتله به ولم  
يهرّب حائطه فقتله ولا قصاص عليه وكذلك الرجل يقتل قاطع الطريق  
حلق فقتله ولا قصاص عليه رجل قتل عمدا فقتله بعض ورثته عن القاتل  
ثم قتل بعض الورثة ان علموا ان عمدا البعض يسقط القصاص  
بلزهم القود وان لم يعلموا بهذا فقتلهم لا قود عليهم وان علموا  
بالعمد رجل قال لاخر جئت لنفسك بقتل او بالقتل فقتله كان عليه  
القصاص ولو قال اقتلني فقتله كان عليه الدية ولو قال اقتلني  
فقتله كان على القاتل دية لا بنة وان قال اقطع يده فقطع يده  
كان عليه القصاص رجل ضرب رجلا بالعصا ثم جرحه ثم ضرب  
الرجل بالسيف فأتا جميعا قال ابو دية لقتول بالعصا كان على  
عام قتلته قاتله ولا دية للمقتول بالسيف لان حقه كان في القصاص  
وقد مات قاتله رجل قال انا ضربت فلانا بالسيف فقتله قال  
ابو يوسف هو خطا حتى يقتل عمدا رجل قال ضربت فلانا بالسيف  
عمدا ولا ادري انه مات منها ولكنه مات وقال ولم يقتل بل مات  
من بضر بكنافه لا يقتله وان قال القاتل مات منها ومن حية لهست  
او من ضرب رجلا خرسا بالعصا وقال لو لم يمت من ضربه كان  
القول قول القاصص وعليه نصف الدية رجل دعي سكيك الى حية فقتل  
نفسه او غيره بخير اذ لا يضمن الدافع شيئا وقال ابو يوسف

رجل

٣٣٤ رجل ضرب ولده الصغير في ادب فمات قال ابو حنيفة رحمه الله يضمن  
الدية وعليه الكفارة وقال ابو يوسف الكفارة عليه ولو ضرب الموءن  
بأذن والده لا ضمان على الموءن وعليه الكفارة وقال ابو يوسف  
ومحمد الكفارة عليه رجل ضرب امرأة في الرب فماتت قال ابو حنيفة  
عليه الدية والكفارة ولو ضرب ولده الصغير في تعليم القرآن  
ومات قال ابو حنيفة يضمن الوالد دية ولا يرثه وقال ابو يوسف  
يرث الوالد ولا يضمن وان ضرب امرأة في الضميمة ومات ضمن  
اجامع من قاضيه فان بعد صحيحه رجل راي صبيا على حائط  
او شجر فقتله به الرجل وقال لا تقع فوقع الضميمة ومات لا يضمن  
الرجل القاتل ولو قال له في فوقع الضميمة ومات يضمن القاتل دية  
جرح بالامر يقتل رجل فقتله كان على قاتله الجية الدية ثم يرجع عاقلة  
الا حرم على الجية بفساد الامر ولم يعلم وذكره المشق  
رجل اعطى صبيا عصا او شيئا من السلاح وقال امسكك لم تقطع  
الجية بذلك فدية الجية على عاقلة الدافع ولو دعي السلاح الى الجية  
ولو قال اقتل اخي وهو وارثه قال زفر بنك القصاص هو القياس وابو  
حنيفة وقال تؤخذ الدية من العاقلة وفي المشق روى ابو يوسف  
عن ابو حنيفة ضرب رجلا بابرقة وما شابهها متعمدا وقتله فلا قود اما  
واما متعمدا فغيره القود قال في قاضيه وعليه الفدية وفي العيون  
ضربه بسيف في غمد فقتله فخرق السيف الغمد فقتله قال ابو حنيفة  
لا قصاص وقال محمد ان كان للغد ثقل لو ضرب به قتل قتل وفي الكبرى  
الفنوي على قول ابو حنيفة في بيان احكام ما **يوجب القصاص**  
**وما لا يوجب** لما فرغ من بيان اقسام القتل وكان من جملة ما  
العمد وهو قدي يوجب القصاص وقد لا يوجب احتاج الى تفصيل



ذلك في باب على حدة فقال يجب القصاص يقتل من هو محقوق الدم على  
التأبيد أي بسبب قتل كل معصوم الدم من حقن اما اذا حفظ  
وهو مسلم والذي احتزبه عن كتمان الحزب والحرمة والكرامة دم  
المستأن غير محفوظ على التأبيد لكون حقن دمه وقت الى رجوعه  
الى دار الحرب وقد عمد قتل القتل لان في غير العمد لا يجب القصاص كما مر  
بينا في تفصيله وكون القاتل مكلفا اي عاقلا بالغيا شرط ايضا لما تقرر  
في كلامهم ان غير المكلف ليس اهلا للعدو وان ليس المجنون  
عمدا وهو خطي ومنهما وشرط انتفاء الشهنة بين القاتل والمقتول  
لان القتل لا يكون عمدا ليرتب عليه القصاص كما في الحج وفي البرازة  
حكم عليه بالقصاص فقتل ان يدفع الى الولي جن القاتل انقلب دية  
ولو جن بعد الدفع الى الولي لقتله ولا يسقط القصاص وعن الامام  
ان يقتله في الحالين من محن ويقيم قتل في حالة الافاق يقتل فان  
جن بعده مطبقا سقط القصاص وان غير مطبق يقتل عمدا قتل بولاه  
لاروايته فيه وقال الفقيه ابو جعفر يقتل قتل عبد الوقت عمدا لا قصاص  
عليه قتل خنثه عمدا وبنته في نكاح يسقط القصاص من انتهى  
قال اوكلم في فتاواه وفي الذخيرة قتل احد ابويه عمدا لا خسر  
للمولى ان يستوفى القصاص من القاتل فيقتل الحر بالحر تمام القصاص  
ويقتل الحر بالعبد وعند الشافعي لا يقتل الحر بالعبد لقوله تعالى الحر بالحر  
العبد بالعبد ولنا اطلاق قوله تعالى ان النفس بالنفس ولعموم قوله على  
الدين عليه وسلم العمد قود كما مر فان قلت لودل لوجب ان لا تقتل  
العبد بالحر عنده قلت اجيب عنه بان تفاوت الى النقضات  
فلا يمنع وهذا ما ذكره النجاشي الاصول من ان شرط دالة معصوم  
التخصيص بالذكر ان لا تظهر اولية المسكوت على المنطوق ولا شك

ان المسكوت عنه اول من المنطوق لان كان العبد يقتل فبالاوليات  
يقتل بالحر وهذا ما ذكره بعض الكارحين من ان ان دل جبان لا  
يقتل العبد بالحر لقوله تعالى والعبد بالعبد وكذا في المنع والتخصيص بالذكر  
لا ينفع ما عداه الا ترى انه يقتل الحر بالعبد بالحر والذكر بالأنثى والانيث  
بالذكر والاحبة وبمن نكح به ويقول النفس بالنفس وبالحر بك ولان اول  
من العمل به خاصة كذا في الاختيار ويقتل مسلم بالذي خلا له الشافعي  
اقول صلى الله عليه وسلم لا يقتل مؤمن بكافروا لان الكفر مبيع  
فيورث شبهة ولنا ما روي ان صلى الله عليه وسلم قتل مسلما  
بذئولان كماوات في العصمة ثابته نظر الى التكليف ولان عدم  
القصاص من تنفير لهم من قبول الذمة وفيه من الفساد ما لا يخفى واما  
بقوله صلى الله عليه وسلم لا يقتل مسلم بكافر الحرمة لان الكافر من اطلق  
ينصرف الى الحرمة عادة وعرفا ينصرف اليه توفيقا بين حديثين كذا في  
الاختيار ولا يقتل ان اي مسلم والذي يستأن لان غير معصوم الدم  
على التأبيد كما مر بل يقتل المستأن بمقتله اي يقتل المستأن قيدا للمساواة  
بينهما وقيل لا يقتل المستأن بالقيام به في القتل كذا في المنع والاختيار والمنع  
وقد انصرف لا خسر في مخصوص على القياس ويقتل الذكر بالأنثى اي الرجل  
بالمرأة والصغير بالكبير لا طلاق النصوص كما في الاختيار ويقتل العاقل  
بالجنون ويقتل البالغ بغيره اي بالصبية ويقتل الصحيح بغيره اي بالجبنة  
ويقتل الزمعة والاعمى ويقتل كامل الاطراف بناقصا اي بناقص الاطراف  
لما تقدم من العمومات ولا نلوا اعتبار التفاوت فيما وراء العصمة من  
الاطراف والاوصاف لا يمنع القصاص من وادي ذلك الى التفات و  
التفاضل ويقتل الفرع اي الولد باصله وان علل عدم سقوط الاصل  
يعني لا يقتل الاصل بفرعه لقوله صلى الله عليه وسلم لا يقاتل الوالد ابنته



ولان الاب كان سببا لحياته فيستحيل ان يجعل ابنه سببا لثناؤه  
 ولهذا لا يجوز قتله اذا وجدته زانيا محصنا ذكره في المصنف ثم قال وكذا حديث  
 حجة على مالك حيث يقول يقاد اذا ذبح ابنه ذبحا فان قلت ما الفرق  
 بين هذا وبين ما اذا ذبح الرجل بابنته وهو محصن فان يرجح قلت  
 اجيب عنه بان الرجل حق الله تعالى على كل من يخلو من خلاف القضا فان  
 قلت فعلى هذا يجب ان يحرق ذبحا ذبحا ابنته قلت لا يكره لان فيه  
 شبهة حق الملك لقوله صلى الله عليه وسلم انت وما لك لا يبيك  
 صارت شبهة في الدرر قلت ولا يخص هذا الحكم بالابن والابن حتى  
 لا يقتل الاجداد من قبل الاجداد الرجال والنساء وان علا الام  
 والجد من قبل الام وان علوت قال كذا في الجوهرة ولا يقتل  
 الرجل بابنته ولا بعبد لقوله صلى الله عليه وسلم لا يقاد ولد ابنة  
 ولا سيد بعبد وجب الدية في ماله في قتل الابن عمدا والعاقلة لا تقتل  
 القود وكذا لا قصاص على الاب فيما جنى على الابن فيما دوت النفس ايحنا  
 وكذا حكم الجد وان علا لا يقتل وكذا الجد من قبل الام وان علا الجد  
 وسفل الولد وكذا الام وان علوت وكذا الجدات من قبل الام والاب  
 وان علوت لا يقادون بالولد وان سفل وكذا صرح الزيلعي في شرحه  
 اكثر وجهه ما ذكره صاحب العناية من ان حديث المذکور موقوف  
 بكونه سببا لحياته وهو وصف موقوف ظهر اشره في جنس الحكم موقوف  
 فانه لا يجوز ان يقتل والده وان وجدته في صف الاعداد متا تلاء  
 وجدته زانيا وهو محصن فيجوز ان يستعدي به تحكيم من الوالد الى  
 الجد مطلقا والى الام والجد كذا فانهم لها بالاحياء فلا يجوز ان  
 يكون سببا لاننا نعلم بل يجب الدية في مال القاتل اي من الوالد  
 الاجداد كما ذكرناه اي في مال الوالد القاتل وغيره لانه قتل ابنه عمدا

والعاقلة لا يقتل العمد كما ذكرناه في ثلاث سنين يعني لانه الحال وقال  
 الشافعي يجب في حال لان التاجيل كان للتخفيف في حق القاتل وهذا  
 عام ولذا ان حال ليس بماثل لنفسه وكان القياس ان لا يكون بدلا  
 لها الا ان السرع ورد به مؤجلا فلا يعدل عنه اخوات الاب وام قتل  
 احدهما اباهما عمدا وقتل الاخرهما مهورا عن ابه يرضى ان قال  
 لا قصاص على واحد منهما وعلى كل واحد منهما دية قتله في ثلاث سنين  
 اذا لم يكن للقتولين وارث سواهما انتهى كذا في شرحه ليجتمع وقا في  
 قلت ولا يقتل السيد بعبد اي بعبد نفسه او مدبره او مكاتبه  
 وعبد ولده لان ملكه فيهم باق فلا يستوجب القصاص منهم  
 ولان غير مكمل لو قتلهم كان القصاص له ولا يجوز ان يجب له على  
 نفسه عقوبة ولقوله صلى الله عليه وسلم لا يقتل سيد بعبد  
 كما ذكرناه وعبد بعبد له اي للقاتل يعني ولا يقتل بعبد ملك بعض  
 لان القصاص لا يتجزى فاذا سقط في البعض لاجل ان ملك البعض  
 سقط في الكل لعدم التجزى وان ورث قضا ما على ابية كما اذا  
 قتل امرأة ثم ماتت امراته قبل ان يقتل عنه يرث القصاص الذي  
 لها على ابية كما في التبيين سقط اي القصاص لما ذكرنا ان الابن  
 لا يستوجب العقوبة على ابية كحرمة الابوة قال في الاختيار والام  
 الاجداد ويجوز من اي جهة كانوا الا ان لما بينهما من الحرمة  
 لانهم كانوا السبب في ايجادهما فصاروا كالا بنين ولا قصاص على  
 سكران الاب او سكران كونه اي في القتل يعني اذا اشرك اجنب في قتل  
 الاب ابنه او في قتل كونه عبده لا يقتل الاجنب ايضا لانه قتل حصل  
 بسبب من احدهما غير موجب القصاص وهو مثل الاب والمولى  
 والعقود لا يتجزى فلا يجب على السرك او الخلع اي لا قصاص على



الخاطيء لما مر ان القصاص جزء العول او على شريك الصبي او الميراث  
 لان عبد الصبي والمجنون خطا يعنى اذا قتل رجلا رجلا احدهما  
 بالعمد والاخر بالخطا او قتل رجل رجلا مع صبي او مجنون فان القصاص  
 في ذلك على العول او قول ابي 2 واصحابه ولكن نصف الدية على العائد  
 او البالغ او العاقلة ماله ونصف الدية على عاقلة الصبي او المجنون  
 او ثلثا طيع وكل من يعنى القصاص على شريك كل من لا يجب القصاص  
 يقتله كالقتل بالعصا الصغيرة وغيرها مما لا يجب القصاص فيه لما مر  
 انه يقتل حصل بسبب احدهما غير موجب القود وهو لا يتجزى  
 فلا يجب القصاص في كل ما ذكرنا ذكرنا دلات الاصل في الدماء الحرمه  
 والنصوص الوجبة للقصاص مختص بحالة الانفراد وهو وضع يمكن  
 القصاص وهو غير ممكن هنا لعدم التجزى كذا ذكره في الاختيار  
 ثم قال من يجب عليه القصاص لو انفر عليه نصف الدية في ماله  
 لان فعله عمد والعاقلة لا يقتل عمد ونصفها للآخر على عاقلة الآخر  
 ان كان صبي او مجنونا او خا طئ لانت الدية فيه يجب بالقصاص  
 القتل بعد الصبي والمجنون خطا قال على رضي الله عنه وان  
 كانت ابى نقل ماله على ما تقدم انتهى وقا في خات رجلا من  
 اجتماع قتل رجل عمدا ولم يجب القصاص على احدهما كالاجنبه اذا  
 شارك الاك في قتل ولده لا يجب القصاص على الشريك وكذا الصبي  
 العاقل مع المجنون والبالغ مع المميز وشريك كية والسبع و  
 الاجنبه اذا شارك الزوجه في قتل زوجته ولم ولد منها والخطا طيع مع  
 العائد منه كذا الاختيار وقال في النصف وكل من قتل احدا فانه يقتل  
 به مما ذكرنا الاستتة عشر نظرا احدها اذا قتل الرجل ولده فلا يقتل  
 الوالد به والثاني اذا قتل ولده ولده والثالث اذا قتل الام ولدها

والرابع اذا قتل ولدها في كل وجهه قول ابي 2 واصحابه والشافعي وابي  
 عبد الله وسائر الناس وقول مالك وعثمان البستي اذا ضجعه  
 وذبحه وشبهه مما يعلم انه قتل فتم بعينه قتل به كذلك وثاني  
 اذا قتل السيد عبده فانه لا يقتل به الا انه يعز على ذلك والسادس  
 اذا قتل الرجل عبدا بينه وبين اخر فلا يقتل به وعليه حصة الآخر  
 من قيمته والسادس اذا قتل امر الولد سيدها ولها منه ولد  
 فانه لا يقتل ولا قصاص عليها ولا ارش لانه ليس للولاد يقتل والده  
 ولا والدته والثامن اذا قتل الرجل استأمن في دار الاسلام لا قصاص  
 في ذلك في قولهم ولكنه يذرع على ذلك وروى أصحاب الاملاء عن  
 ابي يوسف فان عليه القصاص في ذلك كالذي به والتاسع اذا قتل  
 الرجل رجلا ولا وارث له فانه لا يقتل به وعليه الدية لبيت مال  
 المسلمين في قول ابي عبد الله وقول بعض الفقهاء عليه القود والعاقص  
 اذا قتل رجلا مع صبي ونحو ذلك عشر اذا قتل رجل رجلا مع مجنون  
 والثاني عشر اذا قتل رجلا رجلا احدهما بالعمد والاخر بالخطا  
 فانه لا قصاص في ذلك في قول ابي 2 واصحابه وابي عبد الله وكنت  
 بن صالح ولكن نصف الدية على البالغ او العاقل او العائد في ماله و  
 نصف الدية على عاقلة الصبي او المجنون او ثلثا طيع وقول مالك و  
 الشافعي يقتل الرجل اخاه وله اخوة اخوت فاراد فتم قتلت  
 احدهم قبل القصاص ولا يثول له وارث يجب المقتات فان القاتل  
 يرت بعض نفسه منه فلا يقدرا لزوم ان يقتلوه والرابع  
 عشر اذا قتل الصبي احدا فلا قصاص عليه وثاني عشر اذا قتل  
 المجنون احدا فلا قصاص عليه في ذلك وفيها الدية على عاتقها و  
 السادس عشر اذا عتق بعض الورثة انتهى وان قتل بصيخة



المجهول عند الرهن أي لو هرب لا يقتض أي لا يقتل قاتله قصاصا  
 حتى يحضر الراهن ويهرتهن أي اجتماعهما على القصاص لأن المهرتهن لا  
 ملك له للرقبة فلا يستوفيه والراهن لو تولاها لبطل حق المهرتهن  
 في الرهن والذين فسرط اجتماعهما ليسقط حق المهرتهن برضاها  
 كذا في كونه وشدة الوقاية فلا يرجع على الراهن ذكره في شرح المحجوب  
 ثم قال وفيه نوعان الأول الاستيفاء قد تم بالهلاك فكيف يعبر رضاها  
 لسقوط حقه ويمكن بحجب عنه بات الاستيفاء غير مقرر لاحتمال است  
 القود أما بالصلى أو بدعى شبهة في القتل فيصير خطا كذا في الكفاية  
 وذكره في ملاحضه مغر يا إلى العميون والجماع الصغير للسلام  
 وغيرهما من القصاص لا يثبت بهما وإن اجتمعا كذا في الكفاية قلت  
 وهذا قول محدود بصره في جوهرة حيث قال بعد أن ذكر أن عندهما  
 لا بد من القصاص من اجتماعهما وقال محمد لا قصاص من واث اجتماعهما  
 وعن أبي يوسف مثله قال قد اجتمعا اجتماعهما حتى لو اختلفا فللجماع  
 القيمة تكون رهنا مكانه ولو قتل عبدا بالجارية يجب القصاص للموهر  
 وأما المبيع إذا قتل في يده مبيع قبل القبض فإن اختار المشتري إجازة  
 البيع فله القصاص لأن ملكه وإن اختار رد المبيع فللمبايع القصاص  
 عنه لأنه لو لم يشرى إذا رد انفسه القصد من أصله ولا لأنه لم يكن  
 وقال لا القصاص من وللمبايع القيمة كذا في كونه وإن قتل بصيغة المجهول  
 ملكا تب عن وفاة يعني إذا ترك ملكا تب مقتول وفاء وترك ورثة  
 غير المولى فلا قصاص من أي للورثة وإن اجتمعوا مع المولى في قوله  
 جميعا لا يشبه من له الحق لأنه إن مات حيا قال أبو إسعود  
 رضي الله تعالى عنهما فالقصاص للوارث وإن مات عبدا قال  
 زيد بن ثابت فالقصاص للمولى وعند الشافعي من له الحق تعذر

استيفائه وإن لم يكن وفاء يعني وإن ترك دارا غير سيده لكن  
 لم يترك ما لا يكون وأما إذا بدى الكتابة يقتض سيده يعني  
 وجب القصاص للمولى في قوله جميعا لأنه مات عبدا بلا ريب  
 لأنفسا في الكتابة قال شيخ الإسلام يريد أنه لم يترك وفاء ولم يكن  
 في قيمته وفاء لأنه لا كان في قيمته وفاء لأنهما من منه ويجب على  
 القاتل قيمته في ماله لأن وجب العودات كان هو القصاص من الأمان كما يجوز  
 العود إلى المال بغير رضا القاتل مراعاة لحق القصاص من كذا كان بدنا فاعلم  
 شكلا كان المقطوع يده العود إلى المال بغير رضا القاتل كما لم يحد  
 مثل حقه كماله كذا هنا لأن وجوب القيمة انفسه للكتاب لأنه لم يحكم بحريته  
 وحريته أولاده إذا أدى بدل الكتابة من قيمته كذا في الكفاية وشرح المحجوب  
 وكذا أي يقتض سيده مثل يسهل أن كان وفاء يعني أن ترك وفاء  
 وقال لو أرك غير سيده يعني لم يترك دارا غير سيده خلا قال محمد يعني  
 قال محمد لا يستوفيه مولا لأن في الاستيفاء شبهة لأنه لم يملك الذي مات  
 من وفاء هو ملكات مات عبدا ولأولاد مات حيا فلا يمكن القصاص  
 ببيع كمن قال الغيرة يعني هذه كلها ربة كذا فقال زوجتكها لا يحل وطؤها  
 لا خوف السب ولهما أن من له الاستيفاء معلوم لأن حق الاستيفاء  
 للمولى على التقديرين ولا غيره لا اختلاف السب مع اتحاد الحكم خلاف  
 ما هو مشهور لأن حكم ملك المبيعين مخالف بحكم ملك النكاح كذا في شرح  
 المحجوب ولا قصاص من الأب بالسيف أي لا يستوفى القصاص من الأب بالسيف سواء  
 قتل به أو بغيره من الممجد كذا في كونه وهو إحد بالسيف السلام يعني لا  
 يقتل القاتل ببيع الأبجد بدحد كالتفخي والسكين وإن قتل مقتولا بالنار  
 ولا حرقه كذا في جامع الرموز وقال الشافعي يقتل مثل الألة التي قتل بها ويقبل  
 ما فعلت لأن فوه مشروعا يعني أن حصل مقتله بطريق مشروعي يقتل







لكل منهم على الكمال فلا يجوز الانفراد بالسياسة وهو القربان لا يتجرب  
 ثبت للمواحد منهم على الكمال في ولاية الانكاح ولهذا يستوفاه بعض  
 الاولياء لا يضمن شيئاً للقاتل ولو لم يكن له قتل لمن كان اجنبياً وكذا  
 للباقي كذا في التبيين وفي المجلد والكبار القود اذا كانت مشتركة بينهم  
 وبين الصغار قبل كبر الصغار والا اذا كانت الكبيرة اجنبياً عن الصغير فلا  
 يملك القود حتى يبلغ الصغير اجماعاً كذا ذكره من يعلق في التبيين وفيه  
 ولو كانت الكبيرة ولياً للصغير كان له التعرف في ماله كالباب ويجوز يستوفيه  
 الكبيرة قبل ان يبلغ الصغير باجماع اجماعاً سواء كانت الولاية لهما  
 بالملك او بالقرابة وان كانت ولياً للصغير لا يتدرج في التعرف في المال كالا  
 والعلم فعلى خلاف وعند الشافعي لا يملك الكبيرة الاستغفار في الملك انتمى اذا  
 تقرر هذا ظهر لك ان كلامهم وغيره من اهل البيت اطلاقاً في  
 محل التقيد وهو بمنزلة الاقدام بلا كلام ولو غاب احد الكبار ينتظر  
 اجماعات احتمال العفو من الغائب ثابت ولو كانت الكل ضاراً قيل  
 يستوفى السلطان وقيل ينتظر الى بلوغ احدهم ويجوز والمعتوه كالجسم  
 ولا يصح موته عليه فان استوفاه الكبيرة كان بعضه استحقاقاً  
 وبعضه ثباتاً كذا في الاختيار قال في المجلد ولو قتل قاتل اجنبية وجب القصاص  
 عليه في العمد والدية على قاتل اي القاتل في مقتل شخص ولو كان في مقتل  
 بعقل الا جنيته كانت امرته بقتله ولا يثبت له على قتله لا يصدق في دعواه  
 ذلك بخلاف من حفر بئر في دار رجل فاست فيها انسان فقال صاحب الدار  
 كنت امرته بالحفر يصدق في مجيئه ذمه ولم يذكر الفرق ويمكن ان يعرف بان  
 الولي حكى ما لا يملك استغفاله في حال يصدق على ما هو المقرر من القاعدة وقام  
 ان حق الولي يستحق في مقتل لولته القاتل حتى انعم الله تعالى اعم واذا  
 لم يصدق هل يقتص منه ام لا قال في الدرر ان قاتل غيره باسره

صار مستوفياً فلا ضمانات على القاتل هذا اذا كانت الامر في هراقات قتل  
 ثم ادعى الامر وصدقته كونه لا يثبت الامر الا بالبينه ويتنص القاتل  
 ان لم يبرهن انتهم من قتلته اي قتل شخص شخصاً بجديده امر  
 بغير ايم وشهد به الراي وهذه خبئة طوبى له في راسها حديدية عربينة  
 من فوقها خبئة عربينة يضع الرجل رجلاً عليها ويجف بها الارض كذا في  
 المجلد اقتص منه اي من القاتل بخلاف ان جرحه وان قتل بظهوره اي  
 بظهور امره يعني وان لم يجسه كيدي بل قتل بظهور امره او عصاه يعني او  
 قتل بعد دمه ولا يقتص منه اي لا يثبت له في مقتله بظهور امره لان كيدي  
 اذا لم يجره لم يكن عالماً بمقتله كوضوح وهو تفرق الاجزاء فصار كالبحر  
 العظيم وعليه الدية وعندهما يقتصده دوراً عنه لان كيدي كونه  
 الة القتل منصوص عليه قال في المجلد القتل في بطله الا كيدي والحكم  
 في المنصوص عليه يتعلق بتعين النقص ولا يبرئ منه كونه حتى لا غرض في  
 مقتله بآخرة يلزم القصاص واما في غير المنصوص عليه فيقتل كونه محمداً  
 كالمروءة وليطة القصب ويخونها ذكره ابن الملك في شرح الوفاية وفي  
 الجانية رجلا في قتل رجل احدهما بعد الاخر كيدي لا تقتصا  
 على كل واحد منهما ويجب الدية عليهما بالمناصفة انتهى وكذا الخلاف  
 بين الخلاف الذي ذكره في ادل الكتاب في كل مقتل في مقتل مثقور في  
 التفرق بالغيب المجزئ وفي الخلق اي اذا خلع شخصاً لا يقتص المولى عنه  
 اية وقال في القصاص ما وقد ذكرنا الدلائل من كتابين ههنا فلا  
 نعيده وان تكرر اي خلع من اي من القاتل قتل به اي بالخلق اجماعاً  
 وفي قاتل خلع ولو خلع رجلاً لا يقتل الا اذا كانت الرجل خلعاً قاصراً  
 خلع غير واحد يقتل سياسة ولو قتل رجلاً والقاه في البحر فربسب  
 وغرق كما القاه يجب الدية في قوله اية ٢ ولو سب ساعة ثم غرق لا يجب





فيه بيته لان غرق بمجره وفي الاول غرق بطريقه في الماء انتهى ذلك ولو  
 غرق بالغوا اوصيا في البحر فمات فلا قصاص عليه عندهم فاما العاصم  
 بالما فمات كان قتيلا يبرئ النجاة منه غابا خطا والعدا جاد وان لم  
 يبرئ يجر ثغابا فعلى الخلاف عن ابن ابي نجر القاه من سفينته في البحر  
 او دخله فربما وقع ومات فعلى قلته الدية وان سب ساعه شقيق  
 فلا دية فيه وان القاه من سلم او جمل او بر و يبرئ ثغابا فهو  
 خطا والعمد الاذله لثلاثين خنق رجلا فمات فلا قود فيه عنه اجماع  
 لكنه ان اعتاده يقتله الامام سياسة وان تاب قبل ان يقع في يد  
 الامام تقبل وان تاب بعد ما وقع في يده لا تقبل وعندهما فيه القود  
 واذا خنقه حتى مات وان تركه ثم مات فمات خنق مقدار يموت الانسان  
 منه غالبا ففيه القصاص والا فلا ولو اوجره سماكرها او ناوله او اكرهه  
 على شربه فلا قود به والدية على عاقبته وقيل هو على الخلاف المعروف  
 اذا كانت اسم مقدار يقتل غابا وان ناوله فشر من غير اكرامه  
 فلا قصاص فيه ولا دية على من سب علمه او علمه ولو ادخله بيتا فمات  
 فيه جوعا لم يجزئ عنده اجماع وعندهما يجب الدية عن عمد ولو دونه  
 حيا فمات بقاء به وفي البراريه شد يده رجله اى قتل فاقلاه فقتله  
 سبب لاقصاصه ولا دية لكن يئز ويكسر اليه ان يموت وعن الامام  
 عليه السلام ولو قتل صبي او الفاه في الشمس والبرد حتى مات فعلى عاقبته  
 الدية انتهى ولا قصاص في القتل بمواثبه حرب السوط بينه والعدا  
 فمات لا قود هذا بخلافه وقال عليه السلام ص ذكره ابن مكيه شره  
 الوقاتي ثم قال وعلى هذا الخلاف اذا طرحه في نهر او القاه من جبل او سطح  
 لا يقتل ادما مقصودا بغير حق فيجب القصاص ولو ان وجب القصاص  
 بخصم يقتل بعد عد محض واما ان يباشر القتل وهي الالة الجارية ومن

جره

جره رجلا عدما في نهر فمات لا اذا ارش حتى مات اقتصر من جرحه  
 لان الجرح سبب قتل يموت فمات يموت عليه عالم يوجد ما يقتل كمن  
 الرقبة او البرق منه كذا في النجاة وفيه جرحه حتى انسا دما الجرح  
 فانما هو ادبوا القتل بنيه ان مات بسبب جرحه ثم قام الضارب ببنته  
 انه يبرئ من الجرحه ومات بعد مدة فينته وفي القتل اوله قال ان زيدا  
 لم يجرحه ولم يقتله فينته زيدا كذا في معين الاحكام معضرا الى ما  
 قال الجرح لم يجرحه فمات ثم مات الجرح ليس لورثه الدعوى على الجرح  
 بهذا السبب كذا ذكره في النجاة ثم قال وفي الظاهر جرحه قال قتلته فمات  
 ثم مات فاقام وارثه البنت على رجوانه فقتله لم تقبل بنيه لان هذا حق  
 الوارث وقد اكد البنت على ابرار اخر ان جرحه خطا تقبل بنيه  
 ووجه ان البنت قامت على حوائث الله فقبلت كذا في شره الالهانية  
 وفي البراريه شق بطن انسان بكديته وضرب اخر عظم بالسيف  
 عمدا ان كان يتوهم بقاءه حيا بعد الشق يقبل كذا في ضرب الفخذ  
 وان كان لا يتوهم بقاءه حيا وان ما يبق فيه اضرب ابم قتل  
 القصاص على الذي يضر البطن ويعذر ضارب السنن وفي المسئلة الاولى  
 يجب على الذن شق البطن ثلث الدية فان نفذت الى الجانب الاخر  
 يجب ثلث الدية كما هو حكمه كما نفي وكذا لو جرحه جرحه صبي والاخر  
 صبي وحسي ما يتوهم بقاءه حيا فانما نفي هو مستحق هذا  
 اذا نفاها ولو معا وكلاهما فمات ولا جرحه واحد جرحا واحدا والاخر  
 عشرة فالجواب عليها على السواء لان الانسان قد يموت بجرحه  
 ولا يموت بعشره جرحه انتهى ولو قتل القتل في حاله الشق قتل القاتل  
 - الا اذا كانت يعلم انه لا يعيش منه كذا في نفاها في خات واذا  
 الشق الصفات من السليمة واهل جرح بقتل مسلم مسما فقتله



أي قتل المسلم المقتول المسلم حربيًا فعليه أي على القاتل الدية والكفارة  
 الاختصاص أي لا يلزم القصاص لأنه ليس بمعد بل خفي وموجبة الدية و  
 الكفارة كما تقدم قاله اهلا إذا اختلفوا قالوا قاتلوا قاتلًا من الأعداء  
 لا يجب سقوط عصمته بتكثير سوادهم قال النبي صلى الله عليه وسلم  
 من كثر سواد قوم فهد منهم ذكره في كثرهم ثم قال إذا كان من كثر سواد  
 قوم فهد منهم فإت لم يتشربا بنهم فكيف ما لو تنيا بنهم كما لو خرج  
 الجحش مثلاً لاسلك ما يبايحه قتل كالحية مثلاً فيبض الأقدام على قتله وإذا  
 قتله أنه جني فلا شيء على القاتل انتهى ومن مات بفعل نفسه دفن في قبر  
 ونحوه حيث مثلاً إذا شج رجل نفسه وشج رجلاً آخر وعقره لشد  
 واصابته حية فمات من ذلك فله زيد ثلث دية أي المقتول من ماله  
 يعني أن كان القتل عداوة لم يكن عداً فعلى عاقلة الدية كذا في كذا  
 وأما لكان كذلك ففعل الأسد وحية جسد واحد كونه هذ راء الدنيا  
 والآخره فصار كأنه ثلثه البعير أحد فله بنفسه جسد آخر كونه هذرا  
 في الدنيا ومعتبر في الآخرة حتى لا يتم به دفن زيد معتبر في الدنيا والآخرة فصارت  
 ثلاثه اجناس هذ مطلقاً ومعتبر مطلقاً هذ من وجه دون وجه  
 هو فعله بنفسه فيكون الثابت بفعله كذا واحد فله زيد ثلث الدية  
 لكن في ماله إذا كان عداً لما مر أن العواقل لا يعقل معد ومن شجر بالفتح  
 التحنيف أي مد على مسلمين سيفاً أي قصداً وجب قتله لقوله صلى الله  
 عليه وسلم من شجر على مسلمين سيفاً فقد أبطل دمه ولأن دفع  
 الضرر واجب فوجب عليهم قتله إلا به ولا شيء عليه أي ولا يجب على القاتل  
 شيء لأنه صار باغياً بذلك وكذا إذا لم يدنهم إذا شجر على رجل مسلماً  
 فقتله أو قتله غيره دفنًا عنه فلا يجب بقتله شيء لما بينا كذا ذكره في  
 كذا ثم قال ولا يختلف بين أن يكون بالليل أو بالنهار في كسر وخارج

المجرم انتهى ولا شيء في قتل من شجر أي مد على آخر مسلماً ليلًا أو نهاراً  
 في ماله في غيره أي في غير كسر سواد قتله المقدور عليه أو غيره كما مر لانت  
 السلاح لا يثبت فيحتاج إلى دفعه بالقتل وهذا الدفع واجب فلا يجعل  
 سبب للضمان كما في شرح الوقاية وفيه رخص إلى أن لو تكرر المشهور عليه  
 قتل الشجر كان أثماً وهذا كله إذا لم يكن دفعه بغير وجه القتل كالتهديد  
 والصلح والافتداء عليه بقتله كما في الكرماني وغيره والله اعلم لم يثبت  
 شجر سيفه فعليه القدر قضاء ولم يكن عليه ديانة كما أقرنا خلاصة كذا  
 في جامع الرموز أو شجر عليه عصا ولو صير البلاء مكرراً أو شجر عليه عصا  
 نهاراً في غيره أي في غير كسر فقتله ككسر عليه لانت العصا وإن كان  
 ملبثاً لكن في الليل لا يدرى الوقت فيضطر إلى الدفع وكذا في النهار في غير كسر  
 وفيه رخص إلى أن لو قتله ككسر عليه بالعصا في كسر نهاراً عداً فقتله  
 عنداء لانت العرش بلحقه فلا ضرورة إلى دفعه بالقتل بخلاف الليل مطلقاً  
 والنهار في غير كسر فإنه لا يلحقه وعندهما لا يقتل لأنه قتل لدفع الضرر  
 ذكره في جامع الرموز ثم قال وهذا إذا كان عصا ملبثاً مطية القطيع وأما  
 إذا كان غير ملبث فيقتل أن يكون كالسلاح عندهما فيقتل على ما قالوا  
 كما في الهداية انتهى ولا شيء على من قتل من سرق متاعه ليلًا أو نهاراً  
 أي كسبه من مكانه يعني من دخل عليه غيره ليلًا فأخذه السرقة فاشبهه  
 فقتله فلا شيء عليه لقوله صلى الله عليه وسلم قاتل دوت ماله أي لا جمل  
 ماله ولأن له أن يمنع بالقتل ابتداءً وكذا له أن يسترده به انتهاجر  
 كماله التبيين هذا أن لم يكن أي لصاحب السرقة الاسترداد بحد القتل  
 أما إذا علم أن لصاحبه عليه بطر ماله أو ترك ولم يفعل ذلك فقتله مع ذلك  
 فعليه القصاص لأنه قتل بغير حق وهو بمنزلة من خصص عليه منه إذا قتل صاحب  
 شيء يجب عليه القصاص لأنه لا يقدر على دفعه بالاستئذان بالمسلمين أو القاتل



فلا يسقط عمنه بخلاف السارق والذي لا يندب به الصبي ولما في  
 التبشير وكذا لا تصاح عليه اذا قتل قبل الاخذ اذا قصد اخذ ما له فلا يمكن من  
 دفعه الا بالقتل وكذا اذا دخل رجلا رجلا بالسلاح فقتل على ثلث صاحب  
 الدار ان جاء لقتله قبل قتله وقتله كذا في سورة الواقعة وفي قاضيه خات رجل  
 رأى رجلا يسرق ماله فضا به فلم يعرب او رأى رجلا ينقب حاله او  
 حائط غيره وهو معروف بالسرقه فضا به ولم يعرب حلق قتله ولا تصاح  
 عليه وكذلك الرجل يقتل قاطع الطريق لقتله ولا تصاح عليه ان يهرج  
 القضا على قاتل من شهر او مدعي على رجل نهار او شهر سيفا و ضرب  
 اي الشارب اي بالسيف ولم يقتل ورجع بين شهر رجل على رجل سلاحا  
 فحرب الشارب لكن لم يقتل فاشرف ثمرات المشهود وهو عليه  
 ضرب الشارب وهو الشارب فقتله ففدية المخرور وهو القضا  
 لان الشارب لما اشرف بعد الحرب عاد معصوما مثل ما كانت  
 لان حله مكات باعتبار شهره و ضرب فلما ضرب ولم يقتل وكف  
 عنه اندفع شره فلا حاجة الى قتله لان قاضيه شره بدون فساد  
 عمنه فاذا قتل بعد ذلك فقد قتل شعثا معصوما ظلما فيجب عليه  
 القضا كذا في التبشير ووجهه الاول ما مر ان القوت بالحقه بالنهار  
 فصار كانه قتل نفسا معصوما بغير حق لانه غير محضر اليه لما ذكرنا وقد  
 تقدم ان هذا عند ابي حنيفة وعندهما لا تصاح عليه لانه قتل رجلا  
 معصوما لانه فصار كانه قصد قتله بالسيف نهارا او القضا ليلا او في المقارة  
 ليلا او نهارا كذا في سورة الواقعة ولا شهر يحسن ان يجرى على اخر سيفا  
 اي موه فقتله الاخر مشهود عليه عند ابي حنيفة ان قاتل ما ذكره الالة  
 في ماله اي ماله القاتل دون حال العاقلة لما مر لا يقتل العودا لان ذلك  
 لان فعله يحسن وجرى غير موصوف بالخضر فلا يسقط العصمة

عن ابي يوسف لا يجب الدية في الجب والحجوت وقال الشافعي لا يجب الضمان  
 في الكلب يفتي في الصبي والحجوت والديات لانه قتلها دافعا عن نفسه فصار كالبايع  
 العاقل وهذا لانه يصير محمولا على قتله فعلم بان قال له اقتلني ولا تقتلني  
 ولا يبري يوسف ان فعله يحسن والحجوت معشرة في الجبوت ولهذا اذا اتلفا مالا او  
 نفسا وجب عليهما الضمان كذا في التبشير ولو قتل رجل رجلا جلاهما مالا  
 اي حاما عليه ضمانا فيمنه اي قيمة الجمل لان فعل الدابة غير معتبر اصلا  
 حتى لا يفتي في حق وجوب الضمان لان العبيد جبار بخلاف الصيد اذا حال  
 على الحريم او صيد يحرم على كلال لان الشارب اذن في قتله ولم يوجب  
 علينا حمل اذاه الا ترى ان الحرس معفا سقا ابا حنيفة مطلقا يعني في  
 حاله يحرم لتوهم الا اذا منها فاضل عند تحقق الا اذا وتمامه يعرف  
 في التبشير وهو عفو الولد عن القاتل افضل من القضا وكذا عفو  
 الجور كذا في الفوائد الزينية وفي قوا عد الزينية من قاعدة الحدود  
 تدبر بالشبهات الحدود كالقضا ص الا في سبع مسائل الاول يجوز القضا  
 بعلمه في القضا دون حدود لما في خلاصة الشريعة الحدود لا تورث  
 القضا من يورث والاثبات لا يجرى معفو في حدود دولان حد القذف  
 بخلاف القضا ص الرابعة التفاهم لا يمنع من الشهادة بالقتل بخلاف  
 الحدود سوى حد القذف وهي من القضا ص يثبت بالكتابة والكتابة  
 من الاخر بخلاف الحدود لما في مهادين من مسائل شعبة السادسة الجور  
 الشفاعة في الحدود ووجهه في القضا ص السابعة حدود سوى حد  
 القذف لا يتوقف على الاعوان بخلاف القضا ص لا بد منه من الدعوى  
 الشفاعة كذا في سورة الحج وفيه رأى حماره بالخطبة غيره فلم يبينه حتى  
 اتلفا فيه خلاف الشريعة ومصحح ان يضمن مباح الدم النجاء والحكم  
 لم يقتل فيه ولم يخرج منه فقتل كمن يمنع عنه الحكم والشراب حتى



بعضه ويخبره من كرمه في يقتل خا رج ولوانشا والقنطرة الحرم يقتل فيه لا  
لما هتك حرمة الحرم لا يستحق ان يكون مجازا بسببه كذا في السراجية  
وغيرها وفي قاتل حات مسلم قتل مرتدا او مرتدة لاقصه من عليه وكذا  
المسلم اذا قتل مسلما هما دخلا دار الحرب لا يجب القصاص عندنا ولو قتل  
المسلم اسيرا مسلما دار الحرب لا يجب القصاص عندنا ولا ولاديه في  
في قول 2 وقال صاحبنا عليه السلام في ماله واذا شهد رجل رجل  
بالزنا والا حصان فزكت الشهادة فحسب القاتل ليرحمه غدا او بعد ايام  
فقتله رجلا من الاقاصم عليه ولو جرح رجلا بالخشبة فيات لا يجب القصاص  
ولو شج رجلا من غير بالحد يجب القصاص وان مات منها يقتل به  
ولو اصابه الفارسات وقتل بالحد لا ولا واحد منها على عاقلة الاخر  
وكذا لو كانا شيئين فاصطدما ولو جاء راكب خلف سائر فصدمه  
فقطب الجاني لا ضمان على السائر ولو عطف السائر فحماه على من جاء  
خلفه وكذلك في السفينتين ولوان دابتين تسبقنا فاصطدما  
فقطب احدهما ولو اصاب احدهما سائفن فخطمات التي عطفت على  
الاخر ولوان فارسين احدهما سير والاخر واقفا فاصطدما فاحدهما  
يمسك والاخر واقفا فاصطدما ففعل السائر وهو كالفارس فتمامه  
يانه في كتاب الدية ان يمسك السائر في البرزخ ولا تصح منه الدية  
والا كسرة والوجاهة والدفع وان باسرة لاقصه من عليه الا اذا خرزه  
في القتل وكذا الوعظ حتى مات قال ولما صدات كل ما يتعلق به الزكيات  
في التبرك يتعلق به وجوب الضمان وما لا يتعلق به الزكيات لا يتعلق به  
الزكيات لا يتعلق به القصاص كذا ذكره الشافعي في الاجناس قال لا يخرج  
عن فرما به يخرج جرحه جرحا لا يبيش منه يجب القصاص وهو قاتل ولو  
يسمى جانيه وان جرحا يبيش عن مثله فموجب ان لا يسير قاتلا

ان مات لاشيء عليه لانه ليس يقتل بالحق بالجناية على الطريق وفيه مجرم  
البذل وفي الواقعات اقتل ابنه وهو صغير فقتله يقتص ولو قال اقطع يده  
فقطعه عليه القصاص وسوى في القافية بين الابن والاخ وقال في القياس  
يجب القصاص في الخلو في الاستحسان يجب الدية وفي الايضاح ذكر قريبا  
منه ولو قال اقتل ابنه فقتله يجب الدية ولو قال اقطع يده فقطعه فاقصه من  
واجب ولو قال اقتل عبدك اقطع يده لا شيء عليه اي على الفاعل لانه  
انف كمال وفيه تجزى الاباحة ولا وارث عن العبد فيما يتعلق بالادب فقتل  
الرجل عدا وله في ان يقتص بالسيف لا غير حتى يله لولا القصاص  
يستحقه من يستحق ماله على فرايض الدية وكذا الدية ويستحقهما  
الزوجة والذرية وليس لبعضهم الاقتص من يلا بعض لو كبار وليس  
لوارث التوكيل بل الاستيفاء ولو لم يقتله بنفسه او بامر له بغيره به والقصاص  
حق الوركنة ابتداء عنده دعوهما حق كيمت ثم يقتل اليهم و  
يقتص ديون كيمت من الدية وبدل الصلح الا في العادل الا في العياض و  
بنو الاعمام والمسلم يقتل اخاه كالمشرك لا اياه وحقاق وان قتل يقتل  
ان اخذ ليعيها في الارض الضاد وان تابا قبل الظفر قبل التوبة وبعد  
الاخذ لا يقتلان وكذا الزنديق المعروف والداخ الى الاتحاد والاباحي ولا  
يقبل توبته كذا اخبر به الامام عز الدين الكندي وقيل ابراهم بن محمد  
نعواه وقتلهم ارادات يخلق كيمت ليس له قتله وان اراد قطع سنه  
له القتل الكل من الحاقا بنية والمنزلة في بيئات احكام  
**القصاص فيما دون النفس** لما فرغ من بيان القصاص في النفس  
اشبه فيما دون النفس وبه يتبع مصل وهو القصاص في الاطراف هو اس  
القصاص فيما دون النفس كجرح في يمين يمين فحفظهما ثلثة اى عاشرها  
بينة الفعلية في مقدار اذ هو الاصل في الباب اذا كانت الفعل عدا لا



القضا ص جزاء العمد وجزاء الخلفاء الدية لما مر فأت لم يكن بين الفعلين حفظها  
 لا يجب الا الدية ثم فرغ عليه بقوله فيقتصر بطلان اليد عما من المفصل اي  
 من الرسخ والمرفق والمكعب لقوله كما والجرح قصاص اي ذات قصاص وهو  
 ينشئ عن المماثلة فكل ما يمكن رعايتها فيها يجب فيها القصاص وما لا فلا  
 وقد امكن في القطع من المفصل فاعتبر فيه بالمفصل لا بالان لان القطع من  
 نصف الساعد وما بين الرسخ والمرفق او ما بين وبين المكعب لم يجب  
 القود لان كسر العظم ولا ضابط له كذا في الحنفية وغيرها وان وصلت  
 كانت اي يد القاطع اكر من يد المقطوع اذا عبرة بغير اليد صغر هالان  
 منفعته اليد وهي بسطها لا يختلف بذلك فأت قلت يرد على هذا ما  
 سياتر من ان الشجة الكوخية اذا اخذت ما بين قرني المشجوع  
 ولم ياخذ من الشجيرة كبر راسه فان الكبر قد اعتبر وخير المشجوع  
 بدمه الاقتصار بمقدار شجته وبين اخذ ارض الكوخية قلت لا ت  
 اعتبر في ذلك الشيتين وبالاقتصار بمقدارها ففعل شين الشجيرة و  
 ياخذ ما بين قرنيه بالشجة زيادة على حقه فانتفع المماثلة الواجبة في  
 القضا ص صورة ومعنى فان شك في الشجيرة فمعنى وهو مقدار شجته  
 ويترد الصورة وانما لان كذلك لا ما يلحقه من الشين اكثر لان  
 الشجة المستوعبة لما بين قرنيه بخلاف قطع العضو فان الشية فيه  
 لا يختلف ولكن منفعته لا يختلف فلم يكن له الا القضا ص لوجوب المساواة  
 فيه من كل وجه كما في التبيين وان شك في اخذ ارضها كذا فاده في العنانية  
 واجمع ان اليسرى لا يقطع اليمنى ولا السن الاعلى لا السفلى ولا بالاكس  
 المماثلة كذا في شرح الوفاة وكذا الرجل اي وكذا الحكم في الرجل اذا قطعت  
 من المفصل يجب القضا ص ودة ما رت الانف عطف على فيما لا يمكن  
 حفظه وهو ما لا من من فصل من القصبه اذا قطع شخص قطع

منه

منه لانما كان المماثلة قيد بالمماثل لانه اذا قطعت فقصبت لاجب القضا ص  
 لان عظم القضا ص فيه سوى السك كذا في شرح الوفاة وفي الاذات  
 اذا قطع شخص لاجب يقتصر منه لانما كان المماثلة لانها لا ينعين ولا يثبت  
 وان قطع بعضها والقطع حد يعرف يجب القضا ص لانما كان المماثلة و  
 ان لم يكن له حد سقط القضا ص لتعذر اعتبار المماثلة وكذا في العين  
 اذا ضربت اذ ذهب ضوؤها اي العين وهي اي العين قائمة بعينه وقال  
 انها قائمة لانما كان غاية المماثلة في هذه الصورة لانما كان فيها ان  
 قلت اي العبرة وذهب لعدم المماثلة قال الامام الزاهد  
 في الحنفية اذا قطعت عدا فذهب نورها ولم تحف فيها القضا ص بخلاف  
 ما اذا انخفضت وذكر الكرخي انه لا قضا ص في العين اذا قورت وانما  
 يجب القضا ص اذا كانت قائمة وذهب ضوؤها ولو ضرب عين انسان  
 فابصنت كيك لا يبصر بها لا قضا ص عليها عند عامة العلماء لتعذر  
 المماثلة كذا في كنفه ثم ذكره طريق القضا ص بقوله فيجعل على الوجه ان  
 وجه كانه قطع رطب وتقابل العين اي عين كاني وهو يقتصر منها  
 بمرآة بالمدالة معروفة بخمسة كيك تلعب حتى تذهب ضوؤها ان  
 العين بعينه تجعل على وجهه قطع رطب ويشد عينه الاخرى ثم يقرب الاخرى  
 كمرآة كانه ما عينه حتى تذهب ضوؤها وان كانت هذه كحادثة وقفت  
 في زمن عثمان رضي الله تعالى عنه فاشد رضى الله تعالى عنهم  
 في ذلك فلم يجد عندهم سكا حتى حضر على رضى الله تعالى عنه فساله فاجابه  
 فقال يجب القضا ص بخلافه فبها امكان الاستيفاء بالطريق الذي  
 ذكره كذا في التبيين وفيه رضى الله تعالى عنه انما اذا كانت عين كنه عليه اكبر من عين  
 كانه او اصفه سوا لكن لا يقتصر من العين اليمنى باليسرى ولا بالعكس بل  
 فيه الدية ريبا في بيانها وكذا في الدية والى انه لو ذهب بياضها لم يبصر



لم يكن عليه شيء وقالوا هذا اذا صار كما كانت واما اذا عاد دوت ذلك  
ففيه الحكمة كما في الذخيرة ذكره في جامع اليونان قال في الحكي الحكيم في معرفة  
دعاب جنودها قال ابن مقار الذي الرازي طريقان يستقبل الممنوع  
العين فاذا دعت عينه فالصوت بان والا فلا وقيل يحتمل بالقاد حيث بين  
يديه فان استغل بالتميز عنه علم انه لم تفت عينه وقيل انما يعرف  
قوات البحر بقول الالهة فينظر اليه رجالات عدلان من اهل الذهب  
فان لم يعلم بما ذكرنا يعتبر فيه الدعوى والاشارة والقول قول الجاهل مع يمينه  
عدا ولو جنه احد هما على الجنون والاخر على الالهة لزم تمام الدية على الآخر  
حكومت عدل فقاء صبيحة اليمين واليسرى من الغارة ذاهبة اقتصر منه  
ولو ترك احدى لوفاء العير كولا وكولا لا يجر بصره يقتصر منه والآفة  
حكومت عدل وعنه ابن يوسف لاقتضاء في فقاء الصبيحة كولا مطلقا ولو كان  
في عير فقاء بيضاء ببعضها فالحق في الجاهل ان لا اخذ العين  
الباقية وان شاء اخذ ديستها وفي جوهرة اجمع الحكومت على انه لا يؤخذ  
العير اليمن باليسرى ولا اليسرى باليمين وذكر الديات والرجلات وكذا اصبعها  
وكذا ايهام اليمن باليمين والسبابة بالسبابة والوسط بالوسط ولا يؤخذ شيء  
من الاعضاء اليمن الا باليمين واليسرى الا باليسرى وفي الحق وكذا بالا صابع  
اذا قطعت من كفص يمينه يجب القصاص والا فلا ولا يحد اصله لا يؤخذ شيء  
من الاعضاء الا باليمين من القاطع ومن قطع يدا فلظفرها مسودا وبها جراحة  
لا تجب نقصات دية اليد يجب القصاص ولو اوجب ايهام اليسرى فعليه  
القصاص والا فهي بمنزلة الشك فلا يجب القصاص الا باليمين وفي الاختيار  
لا يجزى القصاص في الاطراف بين الرجل والمرأة ولا بين حر والعبد لا خلافها  
في العينة وهي الدية ولا بين العبد والاسلم ات تفاوت بينهم فخطوات  
شادت قد لا ينسب على حرز وظن فلا يثبت به القصاص ونحو محمد

على جريان القصاص بين الرجل والمرأة في الشجاج التي يجزى فيها القصاص  
لانه ليس في الشجاج تقويت منفعة وانما هو الحاق شين وقد يستويا  
فيه وفي الطرف تقويت كمنفعة وقد اختلفوا فيها ويرى بين المسلم  
والذي ليسا ويصاغ في الدية ثم النقصان نوعان مشاهد كما سلف فمعنى من  
استيفاء المال بالناقص ولا يمنع من استيفاء الناقص بالمامل ونقص من  
طريق حكمه كاليمين مع ميسار فيمنع استيفاء كل واحد من الطرفين بالآخر  
وكذا الاصاب لا تقطع الا بمثلها اليمن باليمين واليسار باليسار وكذا عين اليمن  
باليمين واليسار باليسار والنايب بالنايب والثنية بالثنية والضرس بالضرس  
ولا يؤخذ الا على الاغفلان القصاص يمينه على ما وثق ولا ما وثق الا بالنايب  
في المنفعة والدية والعصاة وتسمى على هذا امثلة الى هنا كلامه كما يجب القصاص  
وفي كل شجرة اي جراحة تراعى اي يتحقق فيها كمال الدية اي في المقدور وموضوع  
الشجرة لا طلاق قوله تعالى والجروح قصاص هو اي قصاصه كما في التبيين كالموضوعة  
وهي ان يظهر العظم قال في جامع حرز بقا في ظ الرواية في موضوعة وما  
فوقها من الشاة الست وبها اخذ بعض الشجاج فيستوفى على ساحة الشجرة  
طولا وعرضا ولها فائدة كانت في مقدم الرأس او مؤخره او وسطه اقتصر  
الشجاج مثله في ذلك الموضوع بان يقدرونها بمسار ثم يعمل حديد على فقهه  
فيظهر مقدارها قطع وفيه شجر بان لا يقاد مادون كوضوعة لعدم الحركات  
كما ثلثة وذا بالاجزاء كما في الاخيرة ولاقتصاصه في عظم سون السن وان  
تفاوت طول او كبر السن الاخر لا يحد كمنفعة كما في الحق روى ذلك عن عمر وابن  
مسعود رضي الله تعالى عنه ولان كماله فيما سواه من العظام لانه اذا كسر  
موضع يتكسر موضع اخر لانه اجوف لا قارية ممكنة في السن قال الله تعالى السن  
بالسن فيقطع اي السن ان قطع اي فاق قطع يقطع سنه ويبرأ اي تكسر بالبرء  
ان كسر القطار ما كسر منه تحقيقا للسان وثبت حتى لو كان السن بحال لا يجرى



لا يمكن برده لاقصا وجب الدية في حاله كما في الاختيار وقد تقدم تفصيله  
 في أثناء الكلام قال في التبيين والفرق بينه وبين سائر العظام ان  
 لمساوتيه فيه ممكن بان يبرد بالمبرد بقدر ما كسر منه وكذا ان قلع منه  
 فانه لا يقع منه قصا ما تقدر اعتبارهما ثلثة فيه فترعا في نفسه لكانت ولكن  
 يبرد بالمبرد الى موضع اصل السن كذا في المحكي وفيه ولو كسر بعضها وسودت  
 الباقية او احترت او احرقت او دخلها عيب لاقصا في الدية في حاله  
 وان ضربت سن وتحركت وسقط خطا فالدية خمس سنه على عاقلة  
 وان عدا القصاص انتهى وانما في ثلثها بالدية لاقصا بين طرفي  
 وكروا في فلا يقطع طرفي بطرفها ولا بالعكس لان الاطراف كالابواب في  
 النفس وبينهما فتاد في دية الطرف فتعذر العقود وتعذر لمساوتيه لكن  
 في الواقعات لو قطعت المرأة يدرج لكان له العقود لان القصاص يستعفى  
 بالاعمال اذا رخص صاحب الحق كذا في جامع الرموز ولا بين طرف حر وعبد  
 لتفاوت القيمة وهي مذبذبة كما مر ولا بين طرفي عبد من عامر قال الشافعي  
 يجب القصاص في جميع ذلك واصحابنا لم يوضع جرب القصاص فيه بين  
 النفس وبين في الاطراف وما لا لانها تابعة للنفس وبه قال مالك والشافعي  
 حتى لو قطع يد عبد عدا حر او يد حر عبد او قطع رجل يد امراته ففيه القصاص  
 عنده وبنات الاطراف يسكن في مسكن الاطراف الاموال كما مر فكلان  
 مماثلة شرطا فيها ولا مماثلة في اطراف هؤلاء بل لاختلاف الدية والقيمة  
 باختلاف النفس فلا يجب القصاص كذا في المحكي ولا قصا في قطع يدين بنفس  
 الساعد لتعذر الاستيفاء لمساوتيه لان العظم لا ينكسر من الموضع الذي يراد  
 كسره كما مر ولا قصا في جاذفة وهي بحاجته التي بلغت جوف الاربع  
 البطة على ما قالوا في الهداية برات لان البرة نادر في قطع القصاص  
 فيه الى الهلاك لا غابا وفيه الشك بالاختلاف وانما سميت بها لانها وصلت

الى الحروف وفيها ثلث الدية فلو تعلت اليها بالآخر ضارت جانتين وفيها  
 ثلث الدية فهي ثلث في اعلى الصدر والبطن والظهر والجنبين فلا تكون  
 في العنق والخذ والخذ والرجلين كما في الذخيرة والاكل كذا في جامع الرموز  
 ولا قصا في اللسان ولا في الذكر قطع البعض او الكل لانها متبجعات  
 وينسحقان ولا يمكن لهما ثلثة وفي العيون قال ابو حنيفة لا قصا في اللسان  
 قطع البعض او الكل وعن ابن يونس ان قطع الحنجرية ان قطع من اصله  
 يجب القصاص لانها كانت اعتبارا لثلاثة والاول هو صحيح كما في المحكي  
 وفي لسان الاخيرين والجميع الذي لا ينظم الحكومة كما في التسمية والفتح الا  
 ان قطعته خشقة وهو موضع تحتات فقط في بعض لان موضع  
 القطع معلوم كالمفصل وفي التبيين ولا قطع بعض الخشقة او بعض الذكر  
 لا يحل القصاص بحالته مقدارها بخلاف ما اذا قطع كل الاذن او بعضه لان  
 لا ينقص ولا ينسحق وله حد معلوم فيمكن اعتبارها ثلثة وفيه الشك  
 ان المستقصاها بالقطع يجب القصاص لانها كانت اعتبارا لثلاثة فيهما  
 بخلاف ما اذا قطع بعضها لتعذر اعتبارها ثلثة فيهما انتهى قلت وهذا  
 التفصيل صرح به في بحر صرة والنجدة وفيه اذا قطع بعض اللسان فتعذر  
 من الكلام فعليه الدية كاملة ولو منع من البعض دون البعض  
 يجب بقدر الغاية وقيل في معرفته ان يمتحن بالحروف الى عليا مدار الكلام  
 وهي ثمانية وعشرون قال لا يمكن التكلم بها يجب الدية بقدرها كذا  
 قلبي به على رضى الله تعالى عنه وقيل يمتحن بالحروف الى لتهيا والبالسان  
 دون الحلقية والشفوة والاولا هي كما في المحكي ويمكن ان يقال يمتحن بالحروف  
 التي عليها مدار الكلام منها لان الحروف متفاوتت متفاوتت اللغات  
 والالسن وطرف مسلم والذي سواها في وجوب القصاص متشابه  
 في الارض قال في المحكي وطرف مسلم والمخوفيات ان مثلث وهو



شجرة من بين شجر في القضا من بينهما للساد في الارض وقال الك في  
 لا تجرى بناء على اصله انتهى وقد تقدم تفصيله خير كجني عليه بين  
القضا من بين اخذ اخذ الارض بالغني وبنجر احد والجني ارضه لو كانت  
 يد القضا على سائر او جرحه بجرح يوهن في البطر او ناهضة الا صابع  
 بان ثابت اصبع او اصبعان لا يتعد ريشها حقه كما ملأ برهان الاثمة  
 هذا فيما اذا كان ينفع بالنافعة واما اذا لم يكن ينفع بها فالدية كما اذا لم  
 يكون للقا طلع يد اولا وبن ينفذ في جامع الروضة قال وفيه كراهة الراه  
 يقتضي فيما اذا كان ظفره سودا لا لا يوجب نقضا في البطر كما في  
 الاخرة والانه لا يجزى اذا كانت النقضات في يد كجني عليه بل جرحه كجرحه  
 انتهى قال في الاختيار اذا كانت يد القضا على مثل او ناقص الا صابع فالقضا  
 ان كس و قطع كجني وان كس و اخذ دية يده لا يتعد ريشها وحقه  
 كلما قاب رحن بدون حقه اخذه ولا ريش له غيره وان كس و اخذ العوض  
 وهو الارض كمن عصب مثله او انقطع عن ايدي الناس فلما لا  
 ان ياخذ العتق كذا هذا ولو سقطت اليد كجني او قطعت ظلم فلما لا  
 عليه لعين حقه في القضا واما يصير ما لا اختياره فيسقط نفوات  
 محله لو قطعت في قضا صا او سرقة فعليه الارض لا نأوه بها حقا مستحقا  
 عليه نهى سلمة لم يحق انتهى او كان رأس الك في اي مجازة بجمل شجرة  
 معطوف على يد القضا طلع ينفذ كجني عليه ان كان رأس المجازة اصغرا  
 من رأس الشجرة لانه تعد ريشها حقه كما ملأ او كان اكبر لاستوعب  
 الشجرة ما بين قرنيه اي ما بين جانبيه رأس الك في قد استوعبت  
 اي الشجرة ما بين قرنيه اي جانبيه رأس الشجرة فاذا كان رأس الك في  
 اصغر تعد ريشها حقه كما ملأ لان اخذ بقدر شجرة مساحتة ينفذ  
 الى غير حقه لانه اذا شجرة ما بين قرنيه وما بين قرنيه الك في اقل مساحتة

فاذا استوفى هذه انما يستحق ما بين قرنيه فقد نفذ الى غير حقه فيتميز  
 ولو كانت رأس الك في اكبر فالمشجورة لا اخذ ما بين قرنيه الك في يزاد  
 شين الشجرة بطول الشجرة وليس له ذلك فيتميز ان كس و اخذ بقدر  
 شجرته وان كس و اخذ ارضها لما مر وكذا اذا استوعبت شجرة  
 من جهته في قضا بان كانت طول الرأس ولا تبلغ الى قضا الشجرة  
 فيتميز لما ذكرنا كذا في شرح الوقاية قال في كجني وفي هذا السن وسائر  
 الاطراف التي يجب فيها القضا صا اذا كانت طرف القضا وب القضا طلع معيبا  
 فيتميز كجني عليه بين اخذ المعيب والارض كما ملأ كذا في كجني وتمامه بان  
 في كتاب الدييات ان كس و الدية فصل وبسقط القضا صا يموت القاتل  
 لغوات المحل فلا يجب للو لم يشي من السرقة كما في جامع الروضة وبسقط  
 بعقد الاولياء وبصلحهم اي الاولياء على مال وان قتلان وصليت بعينه  
 وان كان كمالا قليلا لنقله من عفو له من اجبه يشي الاية نزلت في  
 الصلح كذا قال ابن عباس في البيهق لانه حقه فمجرم من قتل نفسه فيه  
 حيث شأ و يجب اي محال الصلح عليه حالا وان لم يذكر واخلاقه  
 التماس لانه مال واجب بالعقد والا صلا امثاله لخلول كالمهر ومن كس  
 في الصلح وبسقط ايضا بصلح بعضهم اي بصلح احد ولو من الاولياء  
 وعقده لان القود اذا ثبت للجمع وكلا منهم مقتضى من الصلح وعقده  
 لان من ضرورة سقوط حقه البعض في القود سقط حقه الباقيين  
 فيه لانه لا يتجوز كذا في كجني بخلاف ما اذا قتل رجلين وعق احد الوليين  
 لان الواجب هناك قضا صا من غير شبهة لاختلاف القاتل والمقتول  
 والمقتول وهنا واحد لا تادها كذا في الهداية ولم ينق حصة من الدية  
 بعينه بسقط حقه الباقيين من الورثة من القضا صا ولهم نصيبهم اي  
 لغير العا في وصالح من الاولياء من الدية في ثلاث سنين لانه بعض



بدل الله وكله مؤجل الى ثلاث سنين بالنصر فذلك بعينه وقال  
 زفر بن جهم في سنين وثلاثة يعرف في الهداية على القاتل اي كجب له ماله انه  
 عذر هو الصحيح لانقلاب القوم دما لا يجب تعذر الاستيفاء لان كسبتهم  
 القضاة لعذر مغي في القاتل وهو بثوث عصمة بعفو البعض فيجب  
 المال كما في الخوف فان البحر عن الحق ثم لم يخف في القاتل وهو كونه غنا طنا  
 ولا حصة للمعاذ لا سقا حصة كذا في المحكي لكن قال في جامع الرموز والملاحقة  
 مشر بان لو قتل الباقى لكان له حصة من الورثة وان وجب عليه القضاة  
 هذا اذا علم بالعفو وصلى وحرمة دم المقتول والافعل الباقى القاتل  
 نصف الدين من ماله لان القوم للبشرية كما في شرعية الخوف وانه ان  
 الصلح على اكثر من الدين باطل وفيه رخصة انه لو عفو عن نصف القضاة  
 لم ينقلب ماله لا سقط الكل في الميتة والى انه لو اخذ من القاتل الف  
 درهم على انه يعفو عنه يوما الى العبد فهو عفو وصلى حاشا لان التوقيت  
 بعفو ذلك والى ان القاتل وان يبرئ عن القضاة الا انه لم يبرأ عن  
 الظلم والوردان ديانة والى ان العفو يكون افضل من الصلح ما يكون  
 افضل من القتل الا من الظاهر في هذا المذهب في العفو ما في الخوف قال في  
 على اكثر من الدين باطل ان الدين امر مقدرة فالزيادة ربه واعلم انه  
 لو كانت الخفنة جماعة ففحق الوالد عن واحد منهم او صالح لم يكن له  
 ان يقتل غيره كما في جواهر الفقه وغيره لكن في قاض خات وغيره  
 ان له ان يقتل من انتهم بلاثم وفيه على العاقلة اي على عاقلة القاتل لانه  
 اذا سقط القضاة من انقلاب نصب البدن ماله الشئ يسقط لانه  
 عوض فيجب على العاقلة لانه وجب بغير قصد من القاتل فصار كالخطأ  
 وليس للمعاذ من يترك سقوط حقه بعفو كذا في الاختيار وقال في الخوف  
 المجتبه ولو كانت الدم بين اثنين ففحق احدهما وقتل الاخر فقات لم

يعلم

يعلم بعفو شره بقتل قبا لا استحقاق وان علم بعفو فاق لم يعلم  
 بحسنه وقال ظننت انه يحل في قتله لا يقتل والدية في ماله وان علم  
 بالحكمة بقتل سواء فحقه القاض يسقط القضاة من نصب الساكن او  
 لم يقض وهذا كمن اسكر رجلا حتى قتل الاخر عدل فقتل في القتل  
 هم كقتل القضاة من قضاة القاض يسقط القضاة من كسر  
 اوله يقض انتهم وعقوبة في قضاة كولو لا ابي والواقعات للناظر وقال  
 لان هذا مما يشكر على النسي ولو قتل حرد عبد شخص فامر المحرر القاتل  
 وسيد العبد اي القاتل رجلا بالصلح من تلق باشر عن دمه اي عن الدم  
 الواجب عليهما بالف فضا في اي مما يورثه المقتول على الالف فهو ان  
 الالف على المحرم في العبد نصفان لان ما قبل بالقضاة وهو عليهما  
 على سواء فيقسم بدله عليهما على سواء ويقتل بكمية بالغوا اذا قتل  
 جماعة واحد بعدا يقتل جماعة به كمن بشرط جرمه في واحد جرحا مهلكا  
 لان زهوف الردية يتحقق بالمساواة كما في تصحيح القدر في الشئ العلانية  
 قاسم وان لم يجره في واحد جرحا مهلكا لا يقتل كما في كذا في الزاهد  
 في المجتبه انما يقتل جميعهم اذا وجد من كذا واحد منهم جرمه يصلح لزهوف  
 الردية واما اذا كانوا نظارا او عذرية او مجتبهين بالامانة والاخذ لافضا  
 عليهم انتهم قلت ويدل عليه قول الزيلعي في تعجيل وجوب قتل بكمية بالفرد  
 لان زهوف الردية لا يتجوز واشتراك الجماعة في لا يتجوز بوجوب الشكاح  
 في حق كل واحد منهم كانه ليس من غير كونه الاشارة في باب التلابة قال  
 والقياس ان لا يقتل لادم كسرا وشكنا ثم كناه باجاء الصحابة وحق  
 الدم عندهم وروى ان سبعة من اهل الصنعا قتلوا واحدا  
 فقتلهم حرد في الله تعالى عنه وقال لو قتل عليه اهل صنعا لقتلهم  
 انتهم كذا ذكره في الاختيار ثم قال وانه يحضر من الصحابة من غير



تكبر وكان اجراما وهذا بخلاف ما اذا اجتمعوا على قطع يد حيث لا  
 يقتضون لانت القصاص في النفس يجب ازالة الروح وان لا  
 يتعمد ويصير كل واحد كمنفردة انما في ازالة النفس يتعمد فيكون  
 الواجب مكفا بعض اليد ولان الاجتماع على القتل اكثر فكان شرع الزاجر  
 فيه دفعا لا غلب الجنايتين واعظها فلا يلزم شرع اذناهما انتهى  
 ويقتل الفرد بالجمع اي يقتلهم عمدا الكفا اي ويكتفى بذلك قال في الاختيار  
 وهو رتر رجل قتل جماعة فانه يقتل ولا يجب عليه يثنى اخر لا وليا لهم وقال  
 الشافعي يقتل بالاول منهم ان قتلهم على التعاقب ويقتل بالديار بعد  
 في تركته وان قتلهم جميعا ولم يدر الاول منهم بقرعة بينهم ويقتل  
 بالقدوم خرجت القرعة وبالدية للباقيين وقيل لهم جميعا وتقسيم الديات  
 بينهم لان كمو جود منهم وما يتحقق في حق قتل واحد فلا يملك وهو  
 القصاص الا ان تركته بما ذكرنا على ما بينا وبنات كل واحد منهم قاتل  
 به صف اكمل الفصل الثاني في الترتيبات الواجبة في الفصل الاول وما اذا قتل  
 جماعة واحد القصاص ولو لاولات الترتيب ثابت لما وجب القصاص وتما  
 في التبيين ان حضر اولياءهم يعني ان قتل واحد جماعة خطر اولياءه والمقتول  
 قتلهم جميعا على سبيل الكفاية ولا يثنى لهم من المال لان الجناحة اذا قتلوا  
 واحدا عين لاد احد منهم قاتل على الكمال ولو لا هذا لما وجب القصاص فكذلك  
 اذا وقع القتل جز جعل كل واحد منهم مستوفيا حقه على الكمال وان حضر  
 واحد اي من اولياءه والمقتولين قتل اي الفرد القاتل اي لذي ذلك الواحد لما  
 ذكرنا وسقط حق البقية اي وسقط اولياءه بقية المقتولين لما يسقط  
 بموت القاتل حقت الدية لقتل محله ايضا وعلى فيه خلاف الشافعي في الواجب  
 عنده احدهما كحرفا فان احدهما تعين الاخر كمن قال لا مراية احدا  
 كمن قال او قال لعبدية احدا حرقت احدهما تعاقب الاخر لغو است المحل



كذا في التبيين قال في الاختيار وان قتلته ولي احدهم سقط حق الباقي  
 لان حقه في القصاص وقد فات وحار كما اذا مات القاتل فانه يسقط  
 القصاص لغوات محله كذا هذا وصار موت العبد كالموت انتهى ولا ينقطع  
 يدان بيدوان وحيلة امرأى السكين فخطا اي اليد معاينة قطع رجلا  
 بان اخذ سكين وامراه على يده الاثنان حتى انفصلت ذراعهما على واحد  
 من جانب وامراه على يده حتى انفصلت يداها اذا امر احدهما السكين  
 من جانب اخر حتى التقى السكين في الوسط وبات اي لا يجب القود على واحد  
 منهما اتفاقا قال لا لم يوجد من كل واحد منهما امر بالسلاح الا على بعضه  
 ولما ان كل واحد منهما قاطع لبعض لان ما قطع بقوة احدهما ينقطع  
 بقوة الاخر فلا يجوز ان يقطع الكل ببعض ولا الثنات بالواحد لان عدم  
 مسوت فصار كما اذا امر كل واحد من جانب اخر بخلاف النفس فان  
 الشرط فيها المساواة في العصة لا غير وفي الطرف بعين المساواة في  
 المنطق والقيمة ولهذا لا ينقطع صحيحه بالسلاح والنفس السالمة من العبد  
 تقتل بالمعدية ولا يجوز له في التبيين فان عدت المائة بسببها يجب  
 عليهما من مالهما نصف الدية على كل واحد منهما الزهولان الواجب  
 اليه الواحدة وهما قطعها وانما يجب من مالهما لما مر من العاقلة  
 لا تتم له اليد كذا في ههنا وفيه قال وكذا الحكم في غير اليد فيما دون النفس كالو  
 قتل اسنم او قتل رجلا فان الارش على عدد هم بالسوية كذا في جوهرة  
 انتهى فان قطع رجل يمينه رجلاه اي يمينه من رجله فليها اي  
 ظله يمينه قطع يمينه باخذ منه دية يد من نصف دية النفس فيقسم  
 بينهما نصفين على كل واحد منهما الربع سواء كانت القطع جملة واحدة او  
 على التعاقب لان حق كل واحد منهما ثبت في اليد بقر السبب في كل واحد  
 منهما وهو القطع المحسوس وكونه شفعلا بحق الاول في صورة التعاقب لا

ان يبين التام ودية يدينه ان حصر الكمال في اليد والرجل



لا يمنع نفي السب في كل واحد منهما حق الثاني فاستويا في سبب  
الاستحقاق والمساوات في سبب الاستحقاق بوجوب المساواة في الاستحقاق  
ولا يعتبر بالتقدم والتأخر كالفرمين في الشركة وقال الشافعي ان قطعهما  
على الثقات يقطع لاول منهما ويغرم ارش اليه الثاني وان قطعهما معا  
يقرب بينهما يكون القصاص لمن خرجت له القرعة والارش لا يخرج جواب  
ونما يعرف في التبيين وان حضرا احدهما الى احد الجليل دون  
الاخر قطع له يده فلاخر الدية ان فلاخر الدية على القاطع نصف الدية اذا  
حضر لان الحاضر ان يستوفى حقه ولا يجز عليه التأخير لحضور الاخر فيثبوت  
حقه وحق الاخر مردد لاحتمال ان يجلب او يعقد بما اذا حضر ثم اذا حضر  
الاخر بعدما قطعت الاول فطلب يقتل له بالدية ولو قضي بالقصاص بينهما  
ثم عفا احدهما بقتل الثاني فلاخر القود عندهما وعند محمد لا ارش  
كذلك منهج ومع اقرار العبد يقتل العمد ويقتصر اي العبد اي باقراره  
بالقتل العمد يعني ان اقر عبه يقتل عمه لزمه القصاص لان العبد مبيع على اصل  
الحرية في الحدود والقصاص ماعدا بالادبته خلافا لفرقة اقراره لا يصح عنده  
لانه يؤدي الى ابطال الحق المولى فمردد لا اقرار بالمال ولنا ما ذكرنا لانه غير  
متهم فيه كونه يلحقه الضرر ببيعهم بخلاف اقراره بالمال او القتل خطأ  
لانه اقرار على المولى بابطال حقه لان موجب بيع العبد الاستعداد وفي الحجج  
لا شاهد عليه يقتل عدا او قذف او شرب او زنا لم يقتل الا بحضرة مولاه  
وقال ابو يوسف يقتل وكذا لو شهدوا على اقراره بالقتل والقذف وفي الشرب  
والزنا لا يقتل لان المحذور جود فنجس رجوعه فيهما ويقام عده على العبد  
اذا اقر بالزنا او بغيره مما يوجب الحد وان كان مولاه غائبا وكذا القطع  
والقصاص فان قتل ما الفرق بين حجة البينة وبين حجة الاقرار فقلت  
الفرق بان يعتبر قدح مولاه في الشهادة دون الاقرار ولو اقر العبد

بقتل

بقتل خطا لم ينفذ اقراره اصلا لانه حقه ولا حق سيده لان موجب دفع  
العبد او الغداء على المولى ولا يجب على العبد شيء فلا يصح سواء كان محذورا عليه  
او ما دون ذلك في التجارة لانه ليس من باب التجارة فيكون باطلا كذا في التبيين  
وفي احكام العبيد من الاشياء والنفاذ وكذا اقراره بجناية موجبه الدفع او  
الغداء غير صحيح انتهى لكن في حقه هرة واما اذا اقر بالقتل خطا لم يزم المولى  
وكان في رتبة العبد لان يقتل انتهى وقال في النصف ولا يقتل القاتل الا  
بثلاث خصال احدها ان يقتل القاتل او يشهد عليه رجلان والثاني ان  
تكون الورثة بالعين والثالث ان يكون الاولياء حاضرين فان كان  
بعض الاولياء غائبا فلا يقتل حتى يحضر ولو كانت بعض الورثة صفارا  
فليس الاخرية ان يقتلوه الا ان يكون معهم اب المقتول فدان يقتل  
معهم لاجل نفسه والاجل الصفار وياخذ الدية في قول ابو يوسف ومحمد بن  
كسرة وفي قول ابو حنيفة للكبيران يقتصر دون اب يدرك الصغير  
انتهى ومن رى رجلا عدا فقتل السهم الى اخر فانا اي امرى عدا و  
الاخر يقتصر اي الرمي عدا الاول اي الرمي قصدا لانه عدا على عاقلة اي  
الرمي القاتل الدية لثاني اي المقتول لثاني لانه اخيه في الفعل كان رى قرضا  
فاصاب ادميا فارميه وان كان شيئا واحد الا ان يحلن مختلفان  
ليشمل الفعل الواحد من الرمي لثلاثة لثلاثة الاثر والفعل الواحد يتعدد  
اثره فتفرد كل واحد بحدكم كما في النسيب وفي الحجج جعلت بقتل الخطاء  
في القصد حيث قال في تعبير مسئلة لان الاول عدا والثاني خطأ  
في القصد كن ظنه صيدا او حربيا فاذا هو مسلم قال لانه لم يحل في  
الفعل حيث اصيب قصد رحمة فاما الخطا في مقتصد اي في الخط حيث  
ظن مسلم حربيا او ادمي صيدا **فروغ** وفي السراجة اذا القى حية  
او عقربا في الطريق فلدغ رجل ضمن الا اذا تحولت ثم لدغت رجل



وضع سيفه في الطريق ففر به انسان وثما وكسر السيف فدمه على صاحب  
 الصيف وقيمة السيف على العاش سئل برهان الدين عن غده كور  
 فطره بسيرة الى الصحرى فطرح ثوبه فمات قال لو شهد عليه  
 بضمن والافلا وقال القاضى بدين الدين لا يضمن لان الشهاد انما يكون في  
 لا في الجودان انتهى قلت ودرجهم في البرزخية ولم يحد خلافا ولا يحد سئل  
 القاضى بدين الدين عن صبي مجروح قال له رجل شرفه ناراد العبي ان يسد  
 فرسه ففرق الفرس فمات العبي قال قاضي على عاقلة الامر وفيه فتاوى برهان  
 الدين في عصب المتفق اعطى صبا عضا او شيئا من السلاح لمسه ولم يضره  
 بشيء فطع العبي بذلك فدية العبي على عاقلة العبي وكذا قال العبي مجروح  
 امجد هذه الشجرة وانفصلت ثمارها وجد رطل وكذا لو امره بكمال شجرة  
 وكسر حطب من يراؤن وليه فقتل العبي في ذلك ولو دفع العبي السلاح ولم  
 يقدركم فطع فيه اختلافا في الكون الحكم في بيان احكام  
القتل لما فرغ من بيان حكم القتل اولا حد شرع في بيان حكم القتل  
في فصل على حد فقال ومن قطع يد رجل ثم قتله اخذ في فاعل القتل  
 المذكورين بهما اي بالقطع والقتل بني للو في القطع والقتل مطلقا بني سواء  
لانا عدين او حتى ثبت او ا حد هما حد والاخر حتى ان يحدلها بينات  
تختل بين القتل والقطع براء والاى وان لم يتخلف بينهما براء فان اختلفا  
اي القطع والقتل حد واحد بان قطع يده حد ثم قتل حد او باللعن  
بان قطع يده حد ثم قتل حد او ا حد هما بين للو في القطع والقتل  
لا يحد هما ان كانا اي القطع والقتل حتى ثبت لم يتخلف بينهما براء بل  
مكفي دية بغير فلا يؤخذ في هذه الصادرة الابالدية لا غير لان لو جب في  
الحكم والدية وهي بدل الجرح مقتول او ا حد يوجب بدل واحد في العدين  
بغير اذا كان القطع والقتل عدين يؤخذ هما عندا ب 2 وعندهما بقتل

فقط

فقط بغير ولا يقطع يده لانها جانيات عن واحد على واحد فتا خلاص  
 فيقتل ولا يقطع يده لان الجمع بينهما ممكن لتجانس الفعلين وعدم تخلف البر  
 بينهما فصار كالحق كيت وهذا لان الجمع بين الجراحت واجب ما امكن  
 لان القتل يقع بغير ثيابا واعتبار كل ضرب على حدتها يؤدى الى الجرح  
 بجمع بتفسير الا ان لا يمكن بان يتخلف حكم الفعلين كالحد والحد او يتخلف  
 البر بينهما لان البر تالط للبرائة فلا يمكن ان يجعل الشا 2 شتما للاول  
 فيجرح على حاله وامكن ذلك قبل البر فصار كراية الاول ولا ب 2 ان الجمع متعدد  
 لان جزا الرقبة يمنع سرية القطع كالبشر حتى لو صدر من شخصين وجب  
 على كل واحد منهما القصاص فكذا اذا كانا من شخص واحد فيقطع الاول  
 يده ثم يقتلونه ان شاء وان شاءوا قتله من غير قطع لان القصاص يمتد  
 للمساوية في الفعل وذلك بان يكون القتل والقتل والقطع بالقطع وبسبب القطع  
 بالقتل متعدد لاختلافهما حقيقة وكم كذا في التبيين وهذه ست مسائل  
 احدهما ان قطع يد غيره خطا ثم قتل خطا ثم قتل عمدا قبل البر والثاني  
 من قطع يد غيره خطا ثم قتل خطا قبل البر بعد البر وثالثها من قطع يد  
 غيره عمدا ثم قتل خطا قبل البر ورابعها من قطع يد غيره عمدا ثم قتل عمدا بعد  
 البر وخامسها ان يكون القطع والقتل حتى ثبت من غير البر وسادسها  
 ان يكون القطع والقتل لكلاهما حد او لم يتخلف بينهما براء في المسئلة الاولى  
 يجب في اليد نصف الدية وفي النفس قصاص و في الشا 2 يتكفي في اليد نصف الدية  
 وفي النفس الدية الكاملة و في الشا 2 قصاص وفي الدية والقتل وفي الرابطة  
 القصاصات فيهما لانها متغايران حكم وفي الشا 2 قصاص بدية استغا ق  
 باعتبار الجانية واحدة فدخل دية اليد دية النفس لانها متجانسان وجميع  
 بينهما ممكن وفي السادسة اليد استغناءها بان يقطع ثم يقتل عندا ب 2  
 وثالثا لا يقتل ولا يقطع يده لما مره في الحصة استغناء في صلوات الملاك لا يتداخلان



الا في المحل كمن فاعلهما يتداخلان فيجب فيها دية واحدة اذا لم يتدخل بينهما  
 برء لا يتداخلان كذا في التبيين ولو جرحه ما كان مسوط فبرء اي المحضوب من  
 شجرة سدك ولم يبق اثر الجرح ومات اي المحضوب من عشرة وجبت  
 دية واحدة فقط بعينه وليس عليه جرح تسعين بشئ كما اذا كان القطع  
 والقلم حتى ثبت ولم يتدخل بينهما برء وانما كان كذلك لان العريضة التي برء  
 منها ولم يبق لها اثر سقط اثرها لئلا زال الشكين قال في التبيين وهذا عند  
 ابي حنيفة وعن ابي يوسف فيها حكومة عدل وعن محمد انه يجب فيها اجرة الطبيب  
 وشن الادوية كذا في المخرج وتأني المسئلة بالاشهاد في فصل شئ من الديار  
 ان شاء الله تعالى وان جرحه اي كذا في المحضوب وبراء منها وبقى الاثر اي اثر  
 الجرح ولم يمت اي من ثلث الجرح يجب حكومة عدل بان ينظر ان كان  
 عبدكم ينقص الاثر من قيمته فيجب عليه من الدية ذلك المقدار كما في شرح  
 الوقاية قال في التبيين ولو بقى لها اثر بعد البرء يجب موجه مع دية النفس  
 بالايجاب لان الاثر يجب باعتبار الشئ في النفس وهو بقاء اثر ولو لم يبق  
 لها اثر لا يجب شيء عندها كما في المسئلة المتقدمة في جواهر الفتاوى ورجل جرح  
 رجلا فجيح مبرور عن الكلب يجب على الجراح النخعة والمداواة وغيرها رجل جرح  
 بعوان الرجل فخر به العوان ويحرم عن الكلب فداواة المحضوب ونفقته على  
 الذي جاء بالعوان انتهى كذا في المخرج ومن قطع يده عمدا فعليه اي المقطوع  
 يده عن القطع اي قال عفوت عنه ذلك ولم يبق معه ما يحدث منه ولم يبق من  
 جثته بئر وكذا الدشج رأسه او جرحه كما في جامع الرموز فانت ان العاقبة منه اي  
 من جهة قطع السراية فلو قال فاعله اي قال يده الدية في مال لا يرد وعندهما  
 هو اي العفو عن القطع عفو عن النفس اي عن موجب قتل النفس وهو القود  
 بعينه قال ابو يوسف ومحمد اذا عفا عن القطع او عن شجرة فهو عفو عن النفس  
 حتى الامانة بعد العفو بالسراية لا يضمن الدية للعفو عن الجناية ولا يضمن على القاتل

لان العفو عنه اضعف الى الفعل كالقطع والشيخ يرايه موجه لان نفس القطع  
 لا يضمن العفو وموجه احد الشكين هناك الطرف ان اقتصر وضمان النفس  
 ان سرى فوجب ان يتناول ايهما وجد كما لو عفا عن الجناية فانه يتناول الجناية  
 السارية والمقتصرة لان القطع جنس وهما نوعاه وصارت السراية والاقصا  
 مفعلة الا ترى ان من امرائنا يقطع يده فقطعها وسرى الى النفس لا  
 يجب عليه شيء لان اذنه بالقطع يتناول وكذا العفو عنه يتناول ما يحدث  
 منه وهذا لان السبب يذكر ويراد به السبب ولا يرد ان هذا عفو من غير  
 حقه فيبطل كما لو قال لا قطع له قبل ثلاث فانه لا يرد بوجوب البراءة عن النفس و  
 السراية تبين ان حقه في موجب النفس دون موجب الطرف فظهر انه عفا  
 من غير موجه من القطع وان عفا عن القصاص من النفس اي المقطوع يده  
 عن القطع وعفا عما يحدث منه اي عما يحدث من السراية من القطع او عفا  
 عن الجناية اي الواقد عفا وخلفه مساواة ذكر ما يحدث عنه اوله يذكر كما في  
 جامع الرموز فهو اي عفا عن الجناية عليه وهذا الوجه عفو عن النفس اي عن موجب  
 قتل النفس فقط فحققت الفتوى واجماعا لان الواقد صرح في العفو عن السراية  
 فلا يضمن شيئا لان لا منها سائل للقتل والسراية ثم فصل ما اجمروا فقال  
 القود من كل حال اي العفو في القود يعتبر من الامانة يتعلق للعاقبة في حكومة من مال  
 هو الدية لان موجب القصاص ولم يتعلق به حق الورثة لان ليس بمال في  
 المخرج من جامع الرموز وكذا في اي العفو عن الخطي يعتبر من ثلثه اي من ثلث مال  
 العاقبة يتعلق حق الورثة فيعتبر من الثلث كما في اموال الفات خزيمة من  
 الثلث والافعة العاقبة ثلث الدية كما في شرح العلى وكذا ذكره في جامع  
 الرموز ثم قال فن ظن انها على ما طبع فذا خضع وروى المشاور بان لو عفا  
 الصحيح لم يعتبر من الثلث انتهى قال في شرح الوقاية اذا كانت الجناية خطا  
 وقد عفا عنها فهو عفو عن الدية فيعتبر من الثلث لان الدية مال يتعلق







وما يحدث منها أو على ثمانية تروى على موجبها وموجبها الدية هنا وهي  
تصلح مهر فصح التسمية الالة بعينه مقدار مهر مثلها من كل المال لانه  
مريض مرض الموت وليس فيه كفاية والمرح لا يجز عليه في التروى لانه  
من الخواص الاصلية فيخذ قدر مهر كمثل من جميع المال وما زاد على مهر المثل  
يكون وصية للعاقلة ويكون الواجب لها مقدار مهر كمثل من الدية وان  
كان مهر كمثلها والدية سواء فالعاقلة لا يعرفون شيئا من ذلك لها لانهم  
انما يتحملون عنها بسبب جنابتها فاذا صار ذلك ما كان لهم سقط  
عنهم فلا يعرفون لها وان كان مهر مثلها اقل من الدية يترى عن العاقلة  
قدر مهر مثلها لما ذكرنا وما زاد وصية للعاقلة لانهم ليسوا بقدره ويعتبر  
من الثلث فان خرج ما زاد من الثلث أي ثلث مال الزوجة سقط  
ما زاد والاية وان لم يخرج ما زاد على قدر مهر كمثل من الثلث فقد رما  
يخرج منه أي من الثلث قال في التبيين بعد تقرير ما ذكرناه وان كان  
مهر مثلها اقل من الدية سقط عنهم قدر مهر مثلها لما ذكرناه وما زاد  
على ذلك ينظر فان خرج من الثلث سقط عنهم ايضا لانه وصية لهم  
فيجب لانهم اجابوا وان كان لا يخرج من الثلث سقط عنهم قدر  
الثلث واذا الزيادة الى الولا لا الوصية لانها ذلها الامن الثلث  
ثم قيل لا يسقط قدر نصب القاتل لان الوصية للقاتل لا تصح والوجه انه  
يسقط لانه اذا هو لم يتجاوز له الوصية ولم يتجاوز له الوصية فيكون  
الكل لم يتجاوز له الوصية كن او هو كمي وصية فان الوجه كلها تكون  
ليس ولا نه لو لم يسقط تعيين لكان ذلك القدر هو الواجب بالعقل فحقه  
العاقلة عنه فيقسم عليهم فما اصاب العاقلة يسقط لما ذكرناه وما  
اصاب القاتل يكون هو الواجب بالقتل فيقسم ايضا فيلزم مثل ذلك  
من نصيبه منه ايضا ثم هكذا وهكذا الى ان لا يبقى منه شيء فلا بطلنا

الوصية في حصته ابتداء لزمانا نصيبها الشراء نصيبها ابتداء  
قصر المسافة انتهى وكذا الحكم عند هما في الصورة الاولى أي فيما اذا  
تزوجها على اليد قال ابو يوسف وحده كذا يجوز فيما اذا تزوجها على اليد لان  
العقود على اليد عقد مما يحدث منها عند هما نصيبا كجواز في المصليين  
واحد عند هما كذا في الرهانة والتبيين ومن قطعت يده أي لو قطع  
يد رجل فان أي لقطعة يده بعد ما اقتصر له أي للقطعة من اليد  
من القاطع فقتل فان له يغير يقتل المقتصر منه ولا يجب لليد شيء لانها مات  
ظهر ان حقه كان في النفس اذ المقتصر في الجنابة ما لالعاقلة من له  
القصاص في النفس اذا قطع طرف من عليه القصاص ثم قتله لا يجب عليه  
شيء الا ان ميسر لانه كان له وطرفه من نفسه واستغفار القطع لا يوجب  
سقوط حقه والقتل فاذا بقى له فيه القصاص فوارثه يقدم مقامه وعن  
ابو يوسف انه يسقط حقه في القصاص لان اقداره على القطع دليل على  
انه ابراءه ويجوز عنه انما اقدم عليه على ان حقه لاحق له غيره  
وبعد السراية تبين ان حقه وانفرد فلم يكن مبرا عنه بدون علمه  
ولو مات المقتصر منه وهو لقطعة قصاصا من القليل فدينه عاقلة  
المقتصر له عند ابو يوسف وقال ابو يوسف وحده ان في لاريك عليه لانه  
استوفى حقه وهو لقطعة فقط السراية اذ الاحتراز عن السراية خارج  
عن وسعه فلا يقتيد بشرط السلامة كيلا يفسد باب القصاص  
لا الامام اذا قطع يد السارق فسر الى النفس ولا البراءة والفداء و  
الحكم والخلافات وهذا لان السراية تتبع لابتداء كذا في فلا يتصور ان  
يقول ابتداء القتل من مضمون وسرايته مضمونة كذا في التبيين ويستفاد  
الا انه من جانب الامام ومن قتل منى للفعول له ولعمدا وبجملته صفة قتل  
مفليح أي كونه يد قاتله ان يد قاتل مقتول ثم عفر عن القتل يعني اذا قطع



وفي العتيل بد القاتل ثم عني عن القتل وقد قضي القاضي له بالقصاص أوله يقتض  
 فعله أي فعل قاطع اليدوية اليد عند 2 وسائر قول الاماميين والاولا  
 من الجائزين ومن قطعت يده فاقصم أي المقطوع يده من قاطعها  
 أي من قاطع يده يعني من له القصاص في الطرف اذا استوفاه فسر  
 أي القطع الى هلاك نفسه فمات مقتصر منه وهو المقطوع قضا من  
 القطع فعليه أي على المقتصر له دية النفس يعني فدبته على اقله المقتصر له  
 عند 2 لان حق القطع لا يقتل فيكون قتل نفسه بغير حق فالقصاص من  
 بالشبهة فيجب الدية خلافا لهما فبهما يعني قال ابو يوسف ومحمد لا يقتل العاقل  
 في هذه المسئلة ولا شيء على الولي العاقل القاطع في المسئلة التي ذكرت هذه  
 مسئلة وقد ذكرنا دليلهما في هذه المسئلة للمناسبة فلا حاجة الى اعادة  
 ههنا اما دليل الامام فان حق القطع والموجود قطع وقتل فلم يكن  
 مستوفيا حق فيصير وكان القصاص ان يوجب القصاص الا انه سقط  
 للشبهة فوجب الدية بخلاف ما ذكرنا من المسائل لان اقامة الحد واجب  
 على الامام فكذا العفو واجب على غيره من الشراة والعصاة والجمام والحقان  
 بالعقد واقامة الواجب لا يتقيد بشرط السلامة وفي هذه المسئلة الولي  
 مخير بين العفو مندوب اليه فيكون من يوجب الاطلاق للمروءة على الطريق  
 وكف بزوجته فيستقيد بشرط السلامة واما دليل المسئلة المتقدمة  
 من الجائزين فقال الامام في الولي لا قطع يدا من نفس لو اغتفر لا يقتل  
 كما لو قطع يده ثم اسلم ثم سري وهذا لا يتحقق انما لو نفسه بجميع  
 اجزائه المتحقق والنفس يستتبع كلف في الاجزاء بطل حق العفو فيها  
 يعني لا يفي المشقة ولهذا الولي يفتل لا يجب عليه ضمان اليد وكذا اذا اغتفر  
 ثم سري لا يقتل بشا والقطع الساري الخش من مقتصر او قطع وما عطف  
 وما سري ثم حر رقبته قبل البراء او بعده فصارت له كالات لم تقصا

في اليد فقطع اصابع ثم عني عن اليد فانه لا يقتل الا اصابع والا اصابع  
 من الكف كالاطراف من النفس ولا ي 2 انه استوفى عرقه فيضمن لان  
 حق فيضمن لان حق في القتل لا في القطع ولو قطع وما عطف وبراء فهو على  
 الخلافة الصحيح ولو قطع ثم حر رقبته قبل البراء فهو ايضاً ولو حر رقبته  
 بعد البراء فهو على خلاف في الصحيح وتما مد يوف في الشبهة 2 وفي الجمع  
 الفتاوى روى ان ابا 2 كان في مجلس على ابن ابي ليلى وسفيان الثوري  
 وشريك بن عبد الله فيه فقال لرجل ما تقولون في قوم جلوس فوقفت عليه  
 حبة على رجلهم فدفعها عن نفسه فسقطت على اخر فدفعها  
 الثاني عن نفسه فسقطت على الثالث ثم دفعها الثالث عن نفسه  
 حتى ما سقطت على الرابع فدفعته ومات على من يجب الدية فتوقفوا  
 على جواب ابي 2 فقال ابو 2 لا يجنن الاول لان كيت لم تضر الثاني و  
 كذلك لا يجنن الثالث واما الرابع فان لسفنه بعد ما سقطت من  
 غير ليك فالثالث ضامن وان مكس ساعته بعد السقوط ثم لسفته  
 لا يجنن الثالث ايضا فاستصوبه جميعا كذا ذكره صاحب المنح  
 نقل عن جامع المحتوي ثم قال وهذا التفصيل اجبت في حادثة الفتوى  
 وهي ان كلبا عقورا وقع على اخر فالقاص على الثاني والثالث على الثالث  
 قال في الميرضية وهذا من مناقب ابي 2 لان فقهاء زمانه اخطاوا  
 في هذه المسئلة وفي ضمان خيانة الفتاوى ولو التفتت اوسعوا في طريق  
 المسئلة بقاء انساب فدفعته الحجة او القرب فان يجب الضمان على الكلب  
 رجل وضع حربة في الطريق او على شطط كحوض فخر 2 من حربة ماء قليل وسقط  
 به حربة غيره او لرب 2 به رجل فيضمن صاحب الحجة سكر قاض موصل  
 محمد فقال لا ثم قال يجنن ولو احرر رجلا بان يضع حجلا على الطريق فدفعه  
 فغلب به الامر فضمانه على المأثور انتهى وتما ياتي في كتاب الديات



ان شاء الله تعالى في المني وضمات الصبي اذا مات عن حرب ابنة اودجيه  
 تأديبا على الاب والوجه عند ابه ثلاث التاديب يحصل بالزجر والتمرد  
 وقال لا يضمن لانت التاديب عليهما قيل رجع على قولهما لا يحصل ذلك الا  
 بالضرب عادة قال بخلاف في الحرب المعتاد اما في غير المعتاد فالخسائر  
 واجب اتفاقا وجميعا ان العلم اذا ضرب الصبي او العبد بغير اذن  
 الولي والاب ضمن وان كان باذنها لا كفارة شرع بالمجموع للعين وفيه  
 وكذا يضمن زوجه امراته ضربها تأديبا لان تاديبها على الاولياء وفيها وحوى  
 القديس وان ضرب امراته فانها فان كانت مستقرة بدارها  
 ففيه ثلث الدية وان كانت لا تستكمل ففيه دية كاملة وان اقتصر بكماله  
 بالترتا فانها فان كانت مكنته فدية فدية ولا شيء عليه في الاضطرار  
 وان كانت مكنته فعليه كد وارث الاضطرار ولا عقر عليه وفيه ثلثه ولو  
 ضرب ابنة الصغير تأديبا فغلب ان ضربته بحد لا يضرب للتاديب  
 مثل ما يضرب ضمن عند ابه 2 وقال لا شيء عليه وقيل رجع الى قولهما  
 قالوا هذا التفصيل وعقوبات الوجه والاب اذا ضرب البنين او زوجته تأديبا  
 وكذا المعلم اذا ضرب الصبي والوجه ليعلم القرائ او عدا اخر بمثل ما يضرب  
 فيه لا يضمن هو ولا الاب والوجه بالاجزاء فابيه واجب الدية والعقارة  
 على الاب ولم يوجب على المعلم اذا كانت باذنه وقيل هذا رجع من قوله الى  
 قولهما في حق الاب والوالد اذا ضربت ولها الصغير تأديبا لا يملك على  
 انها تضمن عند ابه 2 على قولهما اختلاف في التبع وانما جناية  
 البهيمية والجناية عليها وكذلك جناية الرقيق تأديبا في كتاب الديات باب  
 في بيان حكم **الشهادة** واعتبار حاله لما كانت الاحوال  
 صفات لذه انها ذكر بعد ذكر نفس القتل والحكم به وما يتعلق بنفس  
 القتل والقتل بعد حكمه رما بحد يقتل من ل القصاص الى اثباته

بالبينت بين الشهادة فيه 2 باب على حدة القوداي القصاص يثبت  
 للوارث اي للواحد منهم ابتداء اي بطريق خلا فز فاقم المرقم مقام  
 مورث في ابتداء دفعه مكر القود لهم لان شرعية القود لا تشفع  
 صدورهم والميت ليس باهل له لا بطريق الارث بعينه لا يثبت القود  
 للورثة بطريق الوراثة بان يثبت للمورث ابتداء ثم انتقل اليهم هذا  
 عند ابه 2 فخرج عليه بقوله فلا يكون احدهم اي احد الورثة حصصا عن  
 البقية فيه اي في القود لما ذكرنا بخلاف الحال حيث يقوم احد الورثة مقام  
 الباقي في دفعه فخصومة حتى اذا ادعى احد الورثة شيئا من الشركة على احد وانما  
 يثبت بيمينه حق الجميع فلا يختار الباقون الى تجديد الدعوى وكذا اذا ادعى  
 واحد على واحد من الورثة واقام البينة عليه يثبت على الجميع كذا في قاضي خان  
 وغيره كما مر في الدعوى ثم فرغ على قوله لا بطريق الارث بقوله فلو اقام احد  
 ابنتين اي احدا بنة القتل على اخر حجة اي بينة يقتل ابهما عدا كل الاخر  
 اي الابن الاخر فابن يريد من اقام القصاص لزم اعادةها اي بحجة بعد  
 عود الغائب بغير لا يقتل ذلك الابن القاتل قصاصا لاحتمال عود الاخر فان  
 حضر اخوه الغائب بغيرها تاينا فليس لهما ان يقتلاه بثلث البينة عند  
 ابه 2 كما في خلا فاللهما بغيره وقال لا يعيد لان البينة من اقامها من هو  
 خصم لم يجب اعادةها بعد ذلك واحد الورثة ينتصب خصما عن نفسه  
 وعن شركائه فيما يدعى للميت وعليه دعوى ممال والقصاص مودرك  
 عن الميت حتى يحكي فيه سهام الورثة ويصح عفوهم قبل الموت ولو انقلب  
 مالا يتحقق ديون منه وينفذ وصاياه كالدية ولا يملك ان القصاص غير  
 مودرك لانه يثبت بعد الموت للتشيع والميت ليس من اهل المامروا  
 يثبت للورثة ابتداء بطريق خلا فز ولهذا صح عفو الورثة قبل موت  
 الجور 2 وانما صح عفو الجور لان السب انقضى بخلاف الدين والارث



لانه اهل للملك في الاموال ولهذا لو نصب شيكدة وتعلق بها صيد بعد  
موت فانه يملك كذا في سورة الوقاية لانه الملك واذا كانت القضاة يثبت  
للمورثة ابتداء لا ينصب احدهما خصما عن الاخر في اثبات حقه بغير  
وكانت منه وبالبينة التي اقامها المحاضر لا يثبت كذا من القضاة في حق  
الفائب فيعيد البيعة بعد حضوره ليتمكن من استيفائه وفيه ثلثة احوال  
تقبل حجة محاضر الا انه لم يقبل لاحتمال الغش كنه بحسب لانه منهم والانه لم  
يقبل بالقدر مالم يحضر الفائب لانه الحق من القضاة الاحتياط وكما حضر  
لا يمكن منه بالا جماع في الكفاية وغيره كذا ذكره في جامع الرموز والتميم وفي  
الحق اي من قتل ابيه يعني اذا كانت القتل خطأ وفي الدين اي لابي  
على اخر لو اقام محاضر حجة على ذلك لا تنضم اي اعادة الحجة بالا جماع لان  
موجب المال وهو يثبت للمورثة ارثا عندهم ولا يمكن من الاحتياط  
فينصب احد الورثة خصما فيهما وانما خصم الدين لان اعادة الحجة  
للعقار اختلاف وان كانت الامية ان لا يعيد في العبادي فلو اثبتت  
قدر نصيب من الدين او كانت القضاة متعدد الاعاد كنه في جامع  
الرموز ولو برهن القاتل اي اقام حجة على عفو صاحب فالحاضر خصم  
ويستحق القود اي القضاة لان يدعي على حاضر سقوط حقه في القضاة  
يعني اذا كانت بعض الورثة غائبا والبعض حاضر فاقام القاتل بينة  
على محاضر ان الفائب قد عفا فلما حضر خصم لما ذكرنا انه يدعي على محاضر  
سقوط حقه واستقالة المال فيكون خصما وهذا التعريف يندفع ما  
يقال ويمكن ان يقال ان هذا الفرق يرد على ما ذكرنا ان احد الورثة  
لا يصير خصما في القود عن البينة لان القود يثبت لهم ابتداء بطريق  
الخلافة لان كونه محاضر خصما انما هو عن نقل لاعتبار الفائب ويمكن  
تقدي القضاة عليه اذا القضاة للفائب تبع في المخرج وكذا الحكم لو قتل

عبد لرجله اي عبد مشترك بين اثنين والكال ان احدهما غائب  
فقتل عدا او خطا حكمه مثل ما تقدم في الوليين حتى لا يقبل بينة  
اقامها محاضر من غير اعادة بعد عفو الفائب ولو اقام القاتل  
البينة ان محاسب قد عفا فلما حضر خصم ويستحق القضاة في حقه  
ان هذه المسئلة مثل الاول في جميع ما ذكرنا لان اذا كانت القتل عدا  
او خطا لا يكون كذا من خصما عن الفائب بالا جماع والفرق لهما  
بالكل والاب في حق ان احد الورثة خصم على الباقي على ما بيننا ولا  
كذا في احد الوليين على ما عرفت في منصف في التبيين وغيره ولو شهد  
اي اخر وليا قضاة بعد اخيهما الفت اي بطلت يعني اذا كانت اوليا  
المقتول ثلثة فشهد اثبات منهم على الفائب ان عفا فشهدا دعيهما  
بالطلة لانهما بحريات التمسهما لغا وهو انقلاب القود ويستحق  
نصيبهما من الدية مالا هو عفو منهما لانما زعم ان القضاة  
قد سقط وزعمهما معتبره حق انفسهما في كنه وهذه المسئلة  
على وجوه اربعة ذكر الاول بقوله فان صدقهما اي الوليين القاتل فقط  
يعني ولم يصدق قضاة كشهد عليه فالدية بينهم اي بين الثلاثة انكنا  
اي فكل منهم ثلث الدية لان القاتل لما صدقهما فقد اقر لهما بثلث الدية  
فلزم ويدعي بطلان حق الشريك وهو كشهد عليه وهو ينكر فيقول  
نصيب مالا وانكنا بقوله وان كنهها اي الوليين كنه من القاتل فلا ريب  
لها اي لكها هي ثلاث من كشهد بالعفو فقد اقر بطلان حقهما في  
القضاة من فصح اقرارهما وادعي انقلاب نصيبهما مالا فلا يصدقان  
الابيين ولا جها اي الشريك كشهد عليه ثلث الدية يعني يفرم  
القاتل ثلث الدية وهو نصيب الشريك لان دعيهما العفو  
عليه وهو ينكر عشر لانه ابتداء العفو منهما في حق كشهد عليه



فيقلب نصيبه مالا والرايع يقول وان صدقهما الى المخبرين اخوهما  
نقط يعني وكذا بهما القاتل غرم القاتل الى الالة تلك الدية وهو نصيب  
ثم يأخذ الى المخبرين ان الشك منه الى من الا في الشك قال في كونه وهذا  
الاستحسان واليقين ان لا يكون على القاتل شيء لان ما اعاده المخبرين  
على القاتل لم يثبت لانه لا يثبت له وما اقر به القاتل الا بسطل بتكذيبه وجه  
الاستحسان ان القاتل بتكذيبه المخبرين اقر ان احدهما تلك الدية  
لترجم ان القصاص سقط بدعواهما العفو على الالة وانقلب نصيب  
الالة مالا والالة ما صدق المخبرين في العفو فغرم ان نصيبهما انقلب مالا  
فصار مقرهما بما اقر به القاتل وفيما مع الصغير كان هذه الشك للشك  
لا الشك عليه وهو الراجح لان الشك عليه يزعم انه قد عفي ولا شيء له  
ولك هدية على القاتل تلك الدية ديناً في دية والدية يده وهو تلك الدية  
مال القاتل وهو من جنس حقهما فيصرف اليهما لا اقر لهما بذلك كما قال  
الفات على الف درهم فقال بمقر له ليس ذلك له وانما هو لغات فانه يعرف  
اليه فكذا هذا وهذا لا يستحق كذا في التبيين وغيره وتام تحقيق هذا  
الحق بما لا مزيد عليه من الكلام يطلب من شروط الهداية وان اختلف  
شاهد قتل في زمانه الى القتل او مكانه او التماس شاهد احدهما انه قتل  
سيف وشهادة اخرانه قتل برحمه او قال احدهما الى احدهما هذين حريم  
بعصا وقال الاخر لا ادري بماذا قتل يعني وقال جهلت لقتله ولا ادري بما  
يكي قتل قوله جهلت حراء لقوله وان اختلف يعني وان اختلف الشاهدان  
هكذا بطلت الشهادة وكذا لو شهد احدهما على معانية القتل والاخر على  
اقراره بطلت لان القتل ما لا يتكرر فالقتل في زمان او مكان  
غير القتل في زمان اخر او مكان اخر فكان كلاهما شهدا على قتل  
على حدة فلا يثبت احدهما وكذا القتل بالة غير القتل بالة اخرى ويختلف الاحكام

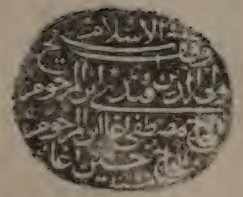
بالقتل الا ان قلنا ان على كل قتل شهادة فرد فلا تقبل وان اتفقت  
 الشهادتين شرط القبول فلم يوجد واما ان بين احدهما الالة وقال  
 الاخر لا ادري بماذا قتل فكان المطلق يباير القيد لان الشاهد  
 بالعدا شهد بشبه العمد والاخر شهد بمطلق القتل والمطلق يحتمل  
 ان يكون عمداً ويحتمل ان يكون شبه عمد ويحتمل ان يكون خطأ  
 فلم يثبت الاتفاق في المشهود به والاتفاق شرط في مروا ما اذا شهد  
 احدهما بالقتل معانية والاخر على اقرار القاتل بذلك كان باطلاً  
 لا خلاف في المشهود به فان احدهما فعل والاخر قول وقد تقرر في كتاب  
 الشهادة ان لا يجمع بين قول وفعل كذا في كونه وفيه وكذا يشتمل الشهادة  
 ان شهدا شهدا هذان انه قتل يوم الجمعة واخرانه قتل يوم السبت  
 او شهدا كذا في مكان شيقن اتفاقه بكذب احدهما وهو المأولية  
 بالقبول ولو كمل الفريقين دون الآخر فقتل كلاهما لعدم المعارض  
 الشهادة وان شهدا الى الشاهدان بالقتل وجهلا الالة يعني وقال لجهلنا  
 الله ولا ندري بماي شيء قتلنا لم تست الدية لانهما شهدا بقتل مطلق  
 فيجب اقل من جبه وهو الدية ولا يحل قولهما جهلنا على الغفلة بل يحل  
 على انهما سحبا للرداء المنسوب في العقوبة لستنا فيجب في ماله لان الاصل  
 في القتل العمد فلا تنزيم على العاقلة كذا في كونه ولو اقر كل من رجلين بقتل زيد  
 وقال ليه اى في المقتول فقتلناه جميعا فداى اللوى قتلهم لان كلا  
 منهما اقر بانفراد بهما القتل وبالقصاص عليه ومقر له صدق في وجوب  
 القتل عليه ولكن كذب في انفراد وتكذيب المقر المقر في بعض ما اقر به  
 لا يبطل اقراره في الباقي لان ذلك يوجب تفسيخه ونسب المقر لا  
 يمنع صحة اقراره كذا في كونه وفيه ولا كان مكان الاقرار والسنة بحالها  
 شهادة يعني لو شهد بقتل عمرو والاخر بقتل بكر لفت الشهادة لان



ان تكذب المشهود له الشاهد في بعض ما يشهد به خطب شهادتهما  
 لان الكذب تضييق وفسق الشاهد يوجب بوجوب رد شهادته  
 ولو قال الولي في صورة الاقرار المتقدمة صدقهما ليس له ان يقتل واحدا  
 منهما لان تصديق كل واحد منهما تكذيب لآخر لان كل واحد منهما  
 يدعي الانفرد بالقتل وتصديق يوجب ذلك فصار كما قال لكل واحد منهما  
 قتلته وحده ولم يشارك في قتله احد لما تقول فيكون مقتربات الاخر  
 لم يقتله بخلاف الاول وهو ما اذا قال قتلته لان دعوى القتل من غير  
 تصديق لهما يقتلها باقرارهما كذا في النسيب ولو شهدا اي الاشياء  
 يقتل زيد عن امر شهادتهما يقتل كرايا اي امر يعني وان شهد الشان  
 على رجل ان يقتل فلان او شهد اخر ان قتلته وادعى عليه اي مقتول لجهما  
 قتلتهما يعني وان شهد الشان وقال الولي قتلتهما جميعا لثبوت اي البينات  
 ان تكذب المشهود له الشاهد بجملة ما شهد به خطب شهادته لان  
 فسق الشاهد يوجب رد شهادته قال في التبيين وليس له ان يقتل  
 واحدا منهما وهو المراد بقوله ولو كان مكان الاقرار شهادة لغت  
 والغرف بينهما ان كل واحد من الاقرار والشهادة ينسج ان كل القتل  
 وجد من المقر والمشهود عليه ومقتضاه ان يجب القصاص عليه  
 وحده لان معنى قوله انا قتلته انفراد يقتل ولا يقول المشهود  
 قتلته فلان يوجب انفراده بالقتل وقد الموت قتلته تكذيب  
 لبعضه حيث ادعى بقتل كلاهما في القتل ولو اقر رجل بانه قتل وقامت  
 البينة على اخر ان قتلته وقال الولي قتلته كلاهما كانت له اي للموت  
 يقتل كقردة المشهود عليه لان فيه تكذيب لبعضه موجه على ما مر  
 وعلى هذا لو قال لاحد كقردة صدقت انبت قتلته وحده كانت له ان  
 يقتل لانهما تصادقا على وجوب القتل عليه وحده وكذا اذا قال لاحد

المشهود

المشهود عليهما ان قتلته كانت له ان يقتل لعدم تكذيب شهوده عليه  
 وانما كذب الاخرين هكذا ذكره الزيلعي في التبيين ثم قال وكذا الحكم في  
 الخطأ في جميع ما ذكرناه في معنى شهادتهما رجل يقتل خطا وحكم بالدية على  
 العاقلة في المشهود يقتل حيا ضمن العاقلة الولي لا يقتض الدية بغير  
 حق او الشهود لان المال تلف بمشاهدتهم ورجعوا اي الشهود على الولي  
 لانهم مكادوا المحضون وهو ما في الولي كالتفاس مع غاصب المصاب  
 قال واذا كانت الشهادة على العبد يقتل به ثم جاء حيا بخير الورثة بين  
 شتمين الولي الدية او الشهود فاذا جئنا الشهود لم يرجعوا على الولي  
 عند ابره لانهم اوجوا هتلا لولم ما ليس بالمولود القصاص فلا وجه ان  
 يرجعوا مال اذا ما ثلثة بينهما وعندهما يرجعون على الولي كما في الخطأ ولو  
 شهدا على اقرار القاتل بالخطأ او العمد ثم جاء حيا لم يقتل اذ لم يظهر كذبهما  
 في شهادتهما ولو شهدا على غير شهادتهما في الخطأ ووقفت بالدية على العاقلة  
 ثم جاء حيا لم يقتل ايضا اذ لم يظهر كذبهما في شهادتهما لان المشهود به  
 شهادة الاصول على القتل لاقتل القتل وضمن الولي الدية في الصورتين  
 للعاقلة اذ لم يظهر ان اخذها منهم بغير حق انتهى ثم لما كانت الاصول  
 صفات لذواتها ذكرها بعد ذكر القتل وما يتعلق به فقال في العبرة اي في حق  
 الضمان والموت بحالة الرمي يعني والمجته في ذلك حالة الرمي لان الرمي فعل الرامي  
 لا فعل له بعدها يوجب اعتبار حاله في حق تكملة الضمان عند ذلك لا الوصول  
 اي ليس المجته حاله الوصول في تبدل حال الرمي عند الامام ابره ان الضمان  
 انما يجب بالحياتة واذا يصير الضمان حيا يتبعه يدخل تحت اختياره وهو  
 الرمي دون الاصابة لانها ليست باختياره ولم يصرفنا بالرمي ثم خرج  
 عن هذا الاصل بقوله فلورمي اي شخص مسلما اي سهما فاراد اي المسلم  
 المرح اليه نفوذ بالدية في قتل الرمي اليه اي المرح اليه فمات





يجب الدية أي على الراي ولو خطأ ولو رثة المرتد عند الج 2 خلافا للما  
 يعني وقال أبو يوسف وعده لا شيء عليه لأن التلق حصل في محل لا عصية له  
 والثاني غير المعصوم هدر وهذا لأنه بارتداد أسقط تقدم نفسه فيكون  
 فيكون مبرا للراي عن موجب وصار لما إذا أبراه في هذه الحالة ولا 2  
 ما مر أن الضمان يجب بفعله وهو الراي إذا هو كفت قدرته دون  
 الاصابة ولا فصول أصابعه فيصير قاتلا للراي والراي اليه متقدم في  
 هذه الحالة لا ترى أنه لو رمى إلى صيده وهو مسلم ثم ارتد والعياذ بالله  
 لما صاب السهم الصيد وهو مرتد فيجوز الصيد وهو مرتد ومات  
 حل الك 2 وكذا لو كثر بعد الرمي قبل الاصابة جاز تكفير فمات العبرة  
 بجائز الرمي كذا في الك 2 والمحال صلات الاصلية ان العبرة حق حل  
 الصيد والحركة وقت الرمي اتفاقا وفي حق القتل وقت الوصول اتفاقا  
 وفي حق الضمان اختلاف قال أبو 2 يعتبر وقت الرمي وقالا وقت الرمي  
 ووقت الوصول معا حتى لو انقضت العصية وقت أحدهما لا يجب  
 الضمان كذا في التوفيق ولو رمى مرتدا أو حربيا فأسلم أي لم يرتد أو  
 المرتد قبل الوصول أي قبل وصول السهم اليه لا يجب أي على الراي شي  
 اتفاقا لأن الراي لم يتحقق موجبا للضمان لعدم تقدم الحمل عنده فلا ينقلب  
 موجبا بصيرته متوقفا بعد ذلك قال في التبيين وهذه العلة شهده  
 ل 2 فان قلت ينتقض هذا بما إذا رمى إلى صيد في قتل فدخل في حرم  
 ثم أصابه السهم فمات يجب الجزاء على الراي قلت أجيب عنه بان جزاء  
 صيد لحرم لا يختص بالغير ولهذا يجب بدلالة الحرم وبشرته وهذا  
 لا يكون أقل من ذلك وان رمى أي رجل عبد أسما فاعتق أي العبد  
 يعني فاعتقه كونه بعد الرمي قبل الاصابة فوصل إلى السهم إلى العبد فمات  
 منه فعليه أي يجب على الراي قيمة أي قيمة العبد عبد المولى وهذا أحد ما

وعند محمد عليه فضل ما بين قيمة حربيا وغيره من بينه لو كانت قيمة الف درهم  
 قبل الرمي وبعده قبل الوصول ثمانية مائة درهم لأن العتق قاطع  
 للبراءة فيحق الرمي جناية بنقص ما بين قيمة الرمي اليه يجب الضمان ولهما  
 ما مر أن المعبر الحالة الرمي فيصير قاتلا وقت الرمي وهو مملوك  
 فيجب قيمته وهذا بخلاف ما إذا قطع طرف عبد ثم اعتقه مولاه ثم مات  
 العبد يجب عليه ارض اليه مع نقصان نفسه القطع إلى ان عتق ولا  
 يجب عليه قيمة النفس لأنه تلف بعض الحمل وان يجب الضمان للمولى  
 فلو وجب بعد السراية ليك لوجب للعبد فيصير جناية جناية بخلاف  
 لا يتبادر ها وهذا الرمي قبل الاصابة لا يجب به الضمان لأنه ليس بالتلف  
 وانما يتقارب الرغبات فلا يختلف نهايته وبدايته كذا في الاختيار وان  
 رمى بحجر صيد فمات أي من أحراره قبل الاصابة فوصل السهم إلى الصيد  
 فقتله وجب الجزاء أي جزء الصيد على ما مر في الج 2 وان رماه أي الصيد  
 حلالا حرم أي قبل الوصول إليه فوصل السهم إلى الصيد فقتله فلا يجب  
 الجزاء لأن الجزاء إنما يجب بالجناية على أحراره فمات في حالة الاحرام جناية  
 على أحراره فلزم الجزاء ولا يعتبر بالاحلال وانما ربي قبل الاحرام فليس بجناية  
 ولا صنع له في الاصابة لما تقدم فلا يلزم شيء وان أصابه بعد الاحرام  
 وان رمى أي رجل من قضي عليه بجرم يعني إذا قضي القاض على رجل بالجرم  
 فخرج شهده يعني فخرج أحد شهداء الزنا فوصل إلى شئ وقع به الجرح بعد  
 ذلك لا يضمن أي الراي يعني لا شيء على الراي لأنه جرم رمى كان الحرم خارج  
 القتل ومعتبر حالة الرمي كما مر ولكن يجب الضمان على الرجوع ان رجعا  
 جميعا فعليه الدية وان رجع واحد فعليه ربع الدية كذا في سورة الدقات  
 وقامه مرة كتاب الشبهة ولو رمى مسلم صيدا فقتله أي صار  
 حرة سبي والعياذ بالله فمات فوصل إلى السهم إلى الصيد فقتله حل أي الك 2







في بطون اولادها وفي رواية اربعون منها من ثنية البارز وبه قال شافعي  
واحد ودية شبه العمد اغلظ فيجب لنا قلنا ولهما ان انبى صلى الله  
تعالى عليه وسلم قتل في الدية بمائة من الابل ارباها ومعلوم ان لم يرد به  
الحكم لانها يجب فيه اخرا ما فعلتم ان المراد به شبه العمد وروى  
الزهري ان الدية كانت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ارباها  
ذكره في الاختيار وغيره والبارز لما دخله السنة السابعة والذكر والانش  
فيه سواء كما في الحنفية ولا تغلظ في غير الابل اي لا يحرم التغلظ في غيره  
بعض ولا يتغلظ الا في الابل لان الشراء ورد به وعليه الاجماع والمقدرات  
لا تعرف الا سماعا اذا دخل المراد فيها فلم يتغلظ بغيره حتى لو قتل  
به القاطن لا يخذ قضاءه لعدم التوقيت في التقدير بغير الابل كذا في  
النبيين وفي النصف انما هو في الابل وحدها في قول ابنه 2 واجاب به واية عليه  
فيكون ذلك على العاقلة ان كانوا اهلا لابل فيؤخذ منهم على ثلثة اشياء  
ثلاث حققت ثلثين جذعة واربعين ما بين الثلثة الزمان وهي دية  
مغلظة التي ذكرت تكون في شبه العمد وهو ضرب من قتل بغير السلاح وبما لا يحرم  
في السلاح وتعرف الاجزاء وعندهما ان يشترط الحرب باله لا يقتل  
بغلق في الغالب كما مر في نسخة الجنيته قال في النصف والتغلظ انما يجب اذا  
قتل متعمدا بغير سلاح ويمكن ان يعيش من ذلك الحرب فيكون في ذلك  
الدية مغلظة في قول ابنه 2 واجاب به وفي قول الشافعي في الابل لا يغلظ لمجرد  
لشهر الحرام والبلد الحرام اذا قتل بينهما وقال مالك يغلظ في الولد ولد  
البلد لا غيرهم وهو ما لم يقل الشافعي يغلظ في الرحم فيكون في  
قول الشافعي في التغلظ في اربعة اشياء في القتل عمدا بغير سلاح وفي القتل في الشهر  
الحرام وفي القتل في البلد الحرام وفي قتل الرحم انشهر وقال في كتاب الرضا  
المنظرة في فضائل العشرة الكرام البررة وما قتل شبه قتل الاقتل به

سبعون

سبعون الف والخليفة الاقتل به خمسة وثلاثون الف انشهر ذكره في حاشية  
الدين والدية المحففة وهي الدية المحففة في الحنفية روى في القتل حاشية روم  
بدره يعني وما يحرم يحرم الحنفية على ما تقدم تفصيله في الجاني من الذهب  
الدينار روى مثقال محضوب كما في جامع الرموز ومن الوراق يفتح الواو  
وكبر الراوي بسكون الراء ايضا الفضة عشرة الف درهم لكل عشرة ودية  
سبعة مثاقيل لما روى من ابن حارثة كما في الاختيار وغيره ومن الابل مائة  
اجناسا اي خمسة اصناف ابن حاشية واما حاشية الجاني من الفضة فيكون  
بها لان الله كانت حامله لولد اخر كما في النهاية وبنت حاشية حاشية يكون  
وهو جذعة وقد ذكرنا تفسيره لولا حاجة الى اعادة تمام كل عشرة  
بعض عشرة ابن حاشية ومثله بنت حاشية وبنت حاشية وحقا  
وذكر في حاشية ابن حاشية من صنف عشرة هكذا قال ابن عباس وروى  
ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قتل في قتل حاشية بمائة من الابل  
اخرا سا كما ذكرنا ولان حاشية اخف فينا سبب الحنفية وذلك بما ذكرنا  
كما في الاختيار ولاديه من غير هذه الاموال يعني ولا يشت الدية الا من  
هذه الاموال الثلثة عند ابنه 2 وقال اي قال ابو يوسف ومحمد يجب الدية  
منها اي من الاموال الثلثة ويجب من البقر ايضا انما يجب في هذه الاموال  
الثلثة يجب ما ثلثة بقر من البقر ويجب من الغنم الفاكهة ويجب من  
الحمل حاشية حلة للحلة ثلثة بان لما روى عن جابر رضي الله عنه ان  
النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فرض في الدية على اهل الابل مائة من الابل وعلى  
اهل البقر مائة بقر وعلى اهل الشياه الفاكهة وعلى اهل الحمل مائة حلة  
رواه ابو داود ولا يشرع الله تعالى عنه يقتضيه بذلك على اهل كل مال  
بما ذكرنا وكل حلة ارار ورواه هو المختار ودية النهاية فيلزمنا في قتل  
وسراويل وله ان التقدير انما يستقيم بشيء معلوم كالبقرة وهذه



اثباته بحجج كماله ولهذا لا يقدر لها ضابطات المستغاث والتقدير بالابن عرف بالانوار  
 المشهورة ولم يوجد ذلك في غيرهما فلا يعدل عن القياس والاثار التي وردت  
 فيها بحمل القضاء بها بطريق الصلح فلا يلزم حجر وذكره المعافاة له لو صالح على  
 الزيادة على ما في حلة او ما في بقية لا يجوز وتاويله انه قوله كما في التبيين  
 يعني دفاعة الخلاف انه لو صالح على الشترين ما في حلة لم يكن عندهما وجاز  
 عنده لا في صالح على ما ليس من جنس الدين كما مر قاله جامع الرموز والصحيح  
 ما ذهب اليه ابو حنيفة في المختصر وفيه رخصة ان يتبعين او واحدة  
 منها بالرضا والقضاء وقال شيخ الاسلام ان التبيين في القضاة هو الاول  
 عمل القضاة والى كل الانواع اصول لما قال ابو بكر الرازي وهذا اذا صح بنا  
 وعند البعض الابن هو الاصل فلا يصار الى غيرهما مع القدرة الابن رضا وفي المختصر  
 وعند البعض يقتضي بالدين ان يراد الدراهم باعتبار قيمة الابن وان زادت  
 على الالف والعشرة وعند الاولين لا يلزم الزيادة ثم الابن لا يجب من سنين  
 واحد بل من ثلثات مختلفة كما مر واما الغنم فيجب ان يكون قيمته كل خمسة  
 دراهم وعن ابنه لو خفي بها لكانت كلها اشتنانا من الضمان والمفرد  
 قال محمد الشيبان من المفرد والمفرد من الضمان كالا حفية واما البقرة و  
 الحقة فقيمته لا تكون خسيه درهم كما في المحيط وفيه اشتباه وانما اصلها  
 في الحرة ان الدين ثلاثة اشياء عند ابنه الابن والدراهم والدينار وقال في  
 سنة السيلاب الابن والبقر والغنم والدراهم والدينار وكلها استهت وقد  
 تقدم بيان المقدار منها وقال مالك والشافعي والدينار اشبه عشرة الف درهم  
 لما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما ان رجلا فتر ففعل النبي صلى الله عليه وسلم  
 وسلم دينه النبي عشرة الف درهم ابوداود والنسائي ولما روي عن ابن  
 عمر رضي الله عنهما ايضا ان النبي صلى الله عليه وسلم ففعل بالدين  
 بعشرة الف درهم كذا ذكره في التبيين ثم قال ولما قلناه اوله ليقين

به لان اقواله بحمل ما روي على وزن خمسة وما روي بنا على وزن ستة  
 وهكذا كانت دراهمهم في زمن النبي صلى الله عليه وسلم الى زمان  
 عمر رضي الله عنه على ما حكاه البخاري في كتاب الزكاة فانه قال كانت  
 الدراهم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلثة الواحدة منها وزن  
 عشرة اي العشرة منه وزن عشرة دنانير فهو قدر الدينار والدينار  
 وزن ستة اي العشرة منه وزن ستة دنانير والثالث وزن خمسة  
 اي العشرة منه وزن خمسة دنانير فجمع عمر رضي الله عنه بين الثلثة  
 فحطه فحطه ثلثة دراهم فصار ثلث الحجرة درهمها وكشف هذا ان  
 الدينار عشرون قيراطا فوزن العشرة يكون مثله عشرون قيراطا  
 ضرورة استواءهما وزن السنة يكون نصف الدينار وعشرة فيكون  
 الثلث عشرون قيراطا ووزن الحبة يكون نصف الدينار فيكون عشرة قيراطا  
 فيكون مجموع الثلث عشرون قيراطا فاذا جعلها ثلثا صار ثلثة اربعة  
 عشر قيراطا وهو الذي كان عليه دراهمهم فاذا جعلها رواه الشافعي  
 على وزن خمسة وما روي بنا على وزن ستة استويا والاشي برجع مذهبا  
 ما روي ان الواجب في ثلثين خمسين درهم وهو عشرة دنانير الام عنده  
 سواء كان ذكرا او انثى وعندنا عشرة دنانير ثلث انثى ونصف  
 العشرات كان ذكرا فاعلم بذلك ان دينه الام خمسة الاف ودية الرجل نصف  
 ذلك وهو عشرة الاف ولانا جحدنا انها من الذهب الف دينار والدينار مستقيم  
 في السيرة بعشرة دراهم الا ان ان نصيب الغنم في الزكاة معدر بما في  
 درهم ونصيب الذهب فيها بعشرين دينارا فيكون غنبا بهذا القدر  
 من كل واحد منهما اذ الزكاة لا يجب الا على الغني فيعلم بذلك على ضرورة  
 ان الدينار مقدم بعشرة دراهم كذا في التبيين وكذا في نسخة محمد بن القاسم و  
 الخطيب وعنه رخصة ثم قال ولما قلناه اوله ليقين



أي عن الاعتراف وقت الاداء كما في جامع الرموز وصاحب شهرين متتابعين  
 أي يثبت من الليل فلو انما يتوهمها وجب عليه الاستئذان كما في جامع  
 الرموز وبسبب العذر في حق القتل وان كان قتلا في حق الضرب فقتلها  
 الآية كما في كونه ولا اجسام فيها أي في كونه في القتل لا في غيره من الضرب  
 لا يجب الاستسماح وهو أي عن الكفارة اعتناك رجب سائر الاطراف  
 مسلم بالبيعة كما اشار اليه بقوله احد ابويه مسلم لا في مسلم بن حماله لا  
 الجين أي لا يجمع اعتناك الجين في الكفارة يعني اعتناك ما في البطن وهو  
 ان يولد بعد الاعتناك بيوم اذ يحويه حتى يثبت حياته عند الاعتناك يسبق  
 كونه في الكلام ذكره في شدة الوقاية لانه لم يعرف حياته ولا سلامته فلا  
 يدخل تحت الرقبة المكشوفة كما في جامع الرموز ثم اشار الى تفاوت دية الرجل  
 والمرأة فقال في المرأة دية النفس المحرولة صغيرا رجلا وما دونها أي في  
 ارش ما دون النفس نصف ما للرجل لما روي عن علي رضي الله عنه  
 انه قال دية المرأة على النصف من دية الرجل في النفس وما دونها روي  
 ذلك عنه مردها وموقوفها كما في كونه فيجب في قتل المرأة خمار خمره الا ان  
 درهم وفي قطع يدها الفات وحسناته وهذا اذا كانت دية مقدرة الا اذا  
 لم يكن مثل ما فيه حكمته فنهم من قال انها مقدرة وقال بعضهم وقال  
 بعضهم انه يسوي بينهما عند احوالها كما في الظهيرة والذي أي في كونه  
 رجلا او امرأة مثل ما مسلم في دية النفس ما دونها فانها على ما قلته ان  
 كانت والا فليحتمل لانه لا مسلم كما في المعامات كما في الكرامة كذا ذكره في  
 جامع الرموز لقوله ابو بكر وعمر رضي الله عنهما دية الذي مثل دية الحر  
 مسلم وقال ما لدية اليهودي والنصراني ستة الاف درهم لقوله صلى الله  
 تعالى عليه وسلم حق الكافر نصف عقد مسلم والذي عنده الكفر عا الف  
 وله قوله صلى الله تعالى عليه وسلم دية كل ذي عهد في عهد الف دينار

ذكره

في الخنزير قال وما روي عن النبي واوفى قال في الجوهرة وفي النهاية ولادية من  
 الستاتين هو صحيح انتهى ثم فصل دية ما دون النفس فقال **فصل**  
 في النفس أي في نفس الانسان خبر المبتدأ وهو قوله الدية وكذا أي مثل  
 النفس الدية في الممارات أي في الممارات وهو من الانف كما مر ولو قطع الماراة  
 ثم بقيت الانف فان كان قبل البرء فدية كاملة وان كان بعده بقا الماراة  
 دية وفيها في حكمته كما في الظهيرة ذكره في جامع الرموز قال في المنع وفي  
 الانف الدية لانه اذا لم يجل على الكمال هو ممت وكذا اذا قطع الماراة وهو  
 ما دونه قصبة الانف وهو ما لا يمتداه قطع الارضية وهو طرف الانف  
 او قطع الماراة مع القصبة لما ذكرنا من ان الية لها الاولايين دية واحدة  
 لان اليك عضو واحد انتهى وفي انوف اللسان الدية ان منع النطق  
 او اداء الشرحوف لما روي انه عليه السلام قضى بالدية كلها في اللسان  
 ولا نفوت منقصة معصومة كما في شدة الوقاية قال في المنع وكذا في قطع  
 بعضه اذا امتنع عن الكلام وله قدر على التكلم ببعض الحروف دون  
 البعض تقسم الدية على عدد الحروف وقيل على عدد حروف تعلق باللسان  
 وهي ستة عشر حرفا الشاء والشاء والجيم والذال والراء والزاي  
 السين والشين والصاد والصاد والحاء واللام والنون والياء  
 فما احاب الفاش يفر منه ولا يدخل الحروف المكسبة وهي الهزة وحاء  
 والهاء والعين والغين والهاء ولا الشذوية وهي الباء والهميم والواو  
 قبل ان قدر على الترتيب حكمته عدل لمحصل الافهام مع الاختلاف فان  
 عجز عن اداء الاكثر يجب حكمته عدل لمحصل الافهام والاصل فيه ما  
 روي عن علي رضي الله عنه انه قسم الدية على الحروف فما قدر عليه  
 من الحروف سقط بحسابه من الدية وما لم يقدر عليه الزم بحسابه منها  
 والاجملا في مجتهبه وقد قد مناه في القصاص وفي اطلاق الصليب الدية



ان من جملة الامور او ذهب لشدة او احوالها في الاختيار  
وفي الاختلاف الذي اذا منع لمستلزم البول يعني اذا انما هان لم تستمر  
البول كجب الدية وفي الذكر الدية لان فيه تعذيب من الوجل والاباد  
ولست انما له لود في كماله والابلا في الذي هو طريق الاعلاق وكذا في  
خسخته اي الذكر اي التلاف في خسخته الذكر او بعضها لما جامع الرموز لانها  
اصول منفعه الابلا والادف والقصر كالسابع وفي البزارة وان قطع  
الذكر من اصله ان خلع في ذرية وان عمدا اختلف اجمالا وفي المستحق لا  
تقص فيه قالوا وهو قول محمد وعن الشافعي عن اجمالا اجمعوا على ان  
في خسخته القصر صا واذا قطع بعضها فلا تصح كذا في كونه وفي اختلاف  
العقل الدية اذا ذهب الضرب على الرأس لقوت منفعه الادراك فان  
العقل نور بصره انما عواقب الا حور والدماع كالغنية او انزيت  
لما في الكرماء وفي اتلاف السبع الدية وفي اتلاف البصر الدية وفي اتلاف  
الشم الدية وفي اتلاف القوت الدية وعن محمد ان في الشم الحكومة وسور  
تلفه بتصديق الجاني يعني العقل قول الجاني ولا يلزمه شيء الا اذا صدق او  
نظر عن الجاني لما في كونه او كونه او الخط ب مع الغفلة وتغريب الكرم  
من العقب وكيفية وحكم شيء كذا في جامع الرموز وقدر تمامه في  
الجنات ولو قال وفي اتلاف احدى حكومة النكاح من السمع والبصر  
والشم والذوق الدية وانما لم يتعرض للباطنة لان في كونه كذا ما  
ذكره الكلام وانما وجبت الدية في ذلك لان في كل واحد منها منفعه من  
وقد روي ان عمر رضي الله عنه قضى لرجل على رجل بربع ديات  
بجزيرة واحدة وقضى على رأسه فذهب بها عقلم وسبعة وسبعة و  
للأمام وطريق معقوف ذهاب السمع ان يغفل ثم ينادي وروي عنهما  
ان امرأة ادعت انها لا تسمع ونفى رشت في مجلس حكم فاستغفل القضاة

عن النظر البهائم قالوا لهما في خطي عورتك فاحطرت وسارعت الى  
جميع اثوابها فظهر كذبها كذا في كونه وفي اتلاف السمع الدية بان يخلق او  
يتلف خطايا بان يخلط بها والدم ثم ظهر انه يخرها في الدم قال في جامع  
الرموز وهذا اذا اتصل شرها فان كوسجا فيه فكمهته الا اذا كان  
على ذنوبه شرهات يستتره فانه لا شيء فيه وهذا اذا اجلسه ولم يثبت  
فان ثبت بعضها فيه الحكومة لما في الذخيرة انتهى وفي الاكتفاء انتهى  
بان لو خلق شره لم يوجب الدية بل الحكومة في صحيحه لما في الكفا في وقال  
في التبيين وفي الشارب حكومة عدل في صحيحه لان تلبس للحيث فصار طرفا  
من اطراف الحيث واختلغا في كونه الكدسج والا حور ان كان على ذنوبه  
شرهات معدومة ليس في حلقه شيء لان وجوده يشبهه ولا يشبه  
وان كان ذلك على كونه والذوق جميعا ولكنه متصل فبني حكومة عدل  
وان كان متصلا فبني كمال الدية لان ليس بكوسج وفي كونه كمالا  
قاله هذا كذا في اتلاف الميت فان ثبت حتى استوى لما كان لا يجب شيء  
لانه لم يبق العقل لهما اثر فهو بمنزلة الحزيرة التي لا شيء ارها في البدن و  
لكنه يوجب على ذنوبه لا تنكح المحرم فان ثبت ايضا فقد ذكر في النوادر  
انه لا يلزمه شيء عند ابيه في الحولان يزداد شيئا من شعر اللحية و  
عندهما يجب حكومة عدل لان ابيا من يشبهه في جوارحه وفي العبد يجب  
حكومة عدل عندهم لانه ينقص قيمته هذا اذا ثبت وانما اذا لم يثبت  
فقد روي عن الامام ابيه انه يجب منه لما في القدرة كذا في المعنى  
وفي الواجب في بعض الهيثة حكومة عدل اذا كان دونه النصف اما اذا  
كان النصف فالواجب نصف الدية وبه صرح الامام البزار في وقامه  
يعرف فيه وفي شعر الرأس الذكر والانش الدية اذا لم يثبت لانه ازال جمالا  
على الكمال قال مالك وان في الواجب فيه الدية ويجب حكومة عدل



اذا كانت دون النصف اما اذا كان النصف فالواجب نصف الدية وبنية  
 لان ذلك زيادة في الادنى ولهذا ينبغي بعد كما للحلقة ولهذا يحلق الرأس  
 بعضها في بعض فلا يتعلق به الدية كغير المصدر وساق اذا لا يتعلق به منفعة  
 ولهذا يجب في شعر العبد نقصان القيمة ولنا قول علي رضي الله عنه  
 في الرأس اذا حلق ولم يثبت الدية التي مله لان في شعر الرأس جمال الا يترك  
 ان الاثر يختلف في ستره ذكره الزيلعي في البين ثم قاله الموقوف  
 في هذا كما لم يرفع لانه من المتعذر فلا يفتدى اليه الراي انتهى فلو قطع  
 ظفيرة امرأة لم يجب شيء في حاله وعن محمد لا شيء عليه الا انه يوجب في  
 الظهيرة والمختار عند علي وى ان فيه حكومة كما في الكفية والمختار  
 ان يقتصر بحلق اللحية والشعر عما ذكر في الكاف وغيره ان يستوى  
 فيه العمد ونحوه اذا فرق في شيء من الشعر كما في جامع الرموز قال في  
 البين ويستوى العمد ونحوه في حلق الشرات العظمى لا يجب فيه  
 لانه عقوبة فلا يثبت قياسا وانما يثبت نصا او دلالة والنص انما ورد  
 في النفس ويجوز ان يوجب في سنة قال لم يثبت فيها وجبت الدية  
 ويستوى فيه الصغير والكبير والذكر والانثى فان مات قبل تمام السنة  
 ولم يثبت فلا شيء عليه انتهى وكذا في شعر ما تقدم من حكم فحلق الشعر  
 كما جاز ان يحكم كما جاز والاهد سبب ان شعر برة العين لانهما جمال  
 لا سلطان لما لا يحل في الاختيار والاصول ذلك انزال الجمال على وجه الكمال  
 او اذهب جسما لمنفعة اصلاح يجب الدية كما مله لان تغذيت جسما لمنفعة  
 اتلاف للنفس بعينه حق تلك المنفعة لان قيام النفس معني بقيام متاعها  
 ولان اتلاف النفس من وجه ملحق بالاتلاف من كل وجه فحقها للادنى  
 كما في شعره الوفاية فكانت تغذيت جسما لمنفعة كمنفعة الحياتة  
 الجمال معصود في حجبها ان كانت كالمنفعة ولهذا يزداد قيمة المملوك

بالجمال وتغذيت جسما لمنفعة انما وجب الدية تشريفا وتكريما  
 للادنى وشرفه بالجمال كشرفه بالمناخ فلتعلق به كمال الدية وبذلك  
 ما روى سعيد بن المسيب رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه  
 عليه وسلم قال في النفس الدية وفي اللسان الدية وفي الذراع الدية وفي  
 الاذن الدية وفي عمارت الدية وهكذا كتب صلى الله عليه وسلم  
 لعرو بن حزم رضي الله عنه انتهى قال في شعره بعد تغذيت  
 فقنا عليه غيره وفي العينين الدية وفي الاذنين الدية وفي الشفتين  
 الدية وفي ثدي المرأة الدية وفي اليدين والرجلين الدية وفي استئثار  
 العينين الدية استأثر جميع شعر بالحنم منبت الاذهب يقال له بالترك كون  
 قباض وانما وجب فيه الدية الكاملة لما ذكرنا ان فيها تغذيت المنفعة  
 الحق وازالة الجمال على الكمال ولقد صلى الله عليه وسلم في العينين و  
 اليدين والشفنتين وما جازب والرجلين والاذنين والانشيتين اي  
 الخشنتين وثدي المرأة الدية وفي احدهما نصها ذكره ابن المفلح  
 في شرح الوفاية قال في جامع الرموز الشعر بالحنم حرف ما غلب العبد  
 من نصف لانه عليه الشدة هذه الهدب وقيد بثدي المرأة لان فيه  
 تغذيت منفعة الارضا بخلاف ثدي الرجل لانه ليس فيه تغذيت ولا جمال  
 على الكمال فيجب فيها حكومة عدل وفي حلقه كحلق الدية وفي احدهما  
 نصف الدية وعند مالك وان لم يجب فيهما جبهة حكومتها عدل كذا  
 في صحيح قال في جامع الرموز ولم يوجد الخط ان في اتلاف ثدي المرأة عدل  
 قضا ما مله في الظهيرة وفي الاختيار اذا قطع الانشيت مع الذكر او قطع  
 الذكر او لائمه الانشيت ففيه روايتان لان منفعة الانشيت بعد قطع  
 الذكر قائمة وهي اسكان الخلق والبول فان قطع الانشيت ثم انقطع  
 الانشيت الدية وفي الذكر حكومة عدل لان بطن الانشيت صار خصبيا



وفي ذكره في حكمه عدل ولانه اختلت منفعة الابدان فصار كالبدن  
 السلام انتهى وفي كل واحد مما هو اثبات في البدن كما في اليد الواحدة  
 واليد الواحدة وكذا هما مما هو مخرج من هذه الاعضاء المذكورة  
 نصف الدية لما ذكرنا من الحديث ومما هو اربعة وعشرون انكاف لكل  
 واحد مما هو اربعة في البدن كاشعار العينين ربعها اربع  
 لانه لا يتعلق بها الجمل على الكمال ويتعلق بها دفع الاذاء والقضاء من  
 العين وتطويت ذلك ببقية البصر ويورث العمى فاذا وجبت في الكل  
 الدية وهو اربعة وجب في الواحد منها ربع الدية وفي الاثنين نصف  
 الدية وفي الثلاثة ثلث الدية كذا في التبيين قال في المنهاج ولو قطع  
 جفون الشفاهما تجب دية واحدة لان الاضغاط مع الجفون  
 كشيء واحد ثم اشار الى حكم ما يكون من الاعضاء اعشارا بقوله وفي  
 كل اصبع من يده او رجل يعض من اصابع اليدين والرجلين عشرين  
 اى عشر الدية وهو الف درهم لان في قطع جميع الاصابع الدية وفي قطع  
 واحدة عشرين الف درهم على الله تعالى عليه وسلم في كل اصبع عشرين  
 ابل والاصابع كلها سواء فلا يعتبر الزيادة فيها كذا في المنهاج وفي كل  
 مفصل منها اى من الاصابع مما اس من الاصبع التي فيه مفصلات  
 كالأصابع نصف عشرها اى نصف عشر الدية وهو خمسمائة درهم  
 ومما فيه ثلثة مائة خمسمائة اى ثلث العشر يعني ثلث دية الاصبع فدية  
 الاصبع الف فيجب في احد المفصل ثلث الف لانه يقسم دية كل اصبع  
 على مفصل فان ثلثا الف لغير الاصابع فثلث وان كانت اثنين كالف الاصابع  
 فنصف وفي كل سن من الأسنان نصف عشرها اى نصف عشر  
 الدية لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم في كل سن خمسمائة ابل والاصابع  
 كلها سواء لا خلاف في حديث ولهم السن ينشأ من اللثة فيجب في الأسنان

دية وثلاثة اخماس دية كما في الاختيار قال في المنهاج ويزاد دية هذا  
 الطرف على دية النفس بثلاثة اخماس الدية لان الأسنان لم اثبات  
 وتكون سنا عشرون حسنا واربعه انساب واربع ثانيا واربع  
 ضواك فاذا وجب في الواحدة نصف عشر الدية يجب في الكل دية وثلاثة  
 اخماس الدية وذلك ستة عشر الف درهم هذا اذا كانت خصال وان  
 كانت عمدا ففدية عمدا قال صدر الشريعة في شرحه الوقاية لما كان  
 عدد الأسنان اثنين وثلاثين فيجب ان يجب في كل اربع عشر الدية فما  
 تكتم في وجوب نصف العشر فيخفى بالان عدد الأسنان وان كان  
 اثنين وثلاثين والاربعه الاخيرة وهي لسان لحام قد لا ينبت لبعض  
 الناس وقد ينبت لبعض الناس بعضا وبعضا لسانها فالعدد المتوسط  
 الأسنان تكون ثمانين حصة من الزينة والحصى فاذا سقط  
 سقطت منفعتها بالكلية ونصف منفعة السن التي يقابلها وهو منفعة الحصى  
 وان كانت النصف الاخره هو الزينة باقية فان كان العدد المتوسط ثلاثين  
 فنصفه السن الواحدة ثلث العشر ونصف المنفعة سدس العشر ومجوزا  
 نصف العشر ونصف المنفعة قال العلامة قاسم في تصحيحه بعد ان اورد  
 ما نقلناه من صدر الشريعة فاخذ بعض اهل العصر من هذا ان  
 في الأسنان كلها دية واحدة كسائر الاعضاء المتعددة قالوه غلط  
 قال اخيرا دية واحدة قوله فيجوز عن نصف العشر فدية كل سن  
 من الابل خمسة ومن الدنانير خمسة ومن الدراهم خمسمائة ففي  
 الأسنان المعبرة اذا تلف كلها مائة وخمسون ابل او الف وخمسمائة  
 دينار او خمسة آلاف درهم اقول هذا بناء على كون الأسنان ثلاثين  
 لانه هو العدد المتوسط لها على المستخرج الشرح وما قيل الاكمل  
 فاذا ضرب رجل رجلا حتى سقطت سنانها كلها كانت عليه دية وثلاثة



اخماس الدية وهي من الدراهم ستة عشر الف درهم فبناء على كونها اثنين  
وكذا كذا هو السحر فلا يخالف اصله قاله شريح النخعي وفي كل سن  
نصف عشر الدية خمسمائة ومن ضرب رجلا حتى سقط الكنان كانها وهي  
اثنان وثلاثون سنا كانت عليه دية وثلاثة اخماس الدية وهي من  
الدراهم ستة عشر الف درهم في السنة الاولى ثلثا الدية ثلث من الدية  
الكاملة وثلث من اخماس الدية وفي السنة الثانية ثلث الدية وما بقى من  
ثلاثة اخماس الدية وفي السنة الثالثة ثلث الدية وهي ما بقى من الدية  
الكاملة انتهى كذا ذكره في مجمع عمر قال وذكر في الاصل والمبسوط في السنة  
الاولى ستة الاف وستمائة وثلثان وفي السنة الثانية ستة الاف  
وفي السنة الثالثة ثلثة الاف وثلثمائة وثلثان وثلاثون وثلث وثمان  
الكوسج ثمانية وعشرون وهذا علامة يعرف بها لما في النهاية فيجب دية  
وخمسائة وهذا فيه جارية على قياس الاعضاء الا ان المرحوم النضر انتهى  
في الاختيار وثمان الكوسج قالوا ثمانية وعشرون فيجب دية وخمسائة  
قالوا هذا غير جارية على قياس الاعضاء الا ان المرحوم النضر انتهى  
وليس في الجسد جنس عضو يجب تقويمه اكثر من مقدار الدية سوى  
الكنان كذا في العنانية فيجب نصف العشرة كرس لم يثبت فان كان  
المجنون عليه عبد فنصف عشر قيمته واطلاقه شعر بان له اجر السن  
او اخضر او سود وجب الارش وكذا ان اصغر على المختار كذا ذكره في جامع  
الرموز ثم قال وهذا اذا لم يخفض والا فان لم يبرأ فلا شيء عليه والا فقيمة  
الارش المثل من ثلثه لانه تمامه يات في الفصل الذي يليه وفي كل عضو كالعين  
واليد ذهب نفق بخر بخر فخر فخر دية اي دية ذلك العضو كاملة  
كميد سئل بالعرب وعين ذهب صولها بالعرب وادخال نورة  
فيها لما في جامع الرموز لان حكم منوط بتقويت جنس المتخفة لا بتقويت

الصورة ويجب حكومة عدل باتلاف عمن ذهب ضوئه ونفقات لم يكن  
فيه جمال كاليد انشلاء اوارث كالمات كانت فيه جمال كالاذات  
التي خصت كذا في مجمع فصل في بيان احكام الشجاج لا قود اي  
لاقصا في الشجاج بالكر جمع الشجة بالفخ وقدم بيان لانه لا  
يجمع حفظ مماثلة فيها ولما كانت الشجاج نوعا من انواع ما دون  
النفس وثلاثون مسكنة ذكره في فصل على حدة الا في هو حكمة  
اي الباقية الاثر بكر الضاد للجمجمة وهي شجة بجلدة التي بين اللحم والعظم  
لانها يمكن مساسها بان ينهي السكين الى العظم فيقطع بقدرها  
ان كانت اي هو حكمة عمدا لما مر ان القصاص جزء العمد و  
ينها اي هو حكمة خطا نصف عشر الدية وهو خمسمائة كذا في مجمع  
درهم لما مر لا روى في كذا بخر شحرم رضى الله عنه فصار  
ان النضر على انه تعالى عليه وسلم قال في هو حكمة خمس من الابل ذكره في مجمع  
وفيه قال لو تخمس الشجة بما يكون بالوجه والراس فقط وملاية  
بينها في احده حكم مرتب على حقيقة في الحقيقة حتى لو تحققت في  
نحوها كاللسان والصدر يجب حكومتها العدة كذا ذكره مسكنا  
في كذا الكفر وفي المجتبى ثم هذه الشجاج يختص بالوجه والراس  
وما كان في غيرهما يسمى جراحة وفيها حكومة عدل واما اللحم  
فيقال ليس من الوجه وب قال مالك حتى لو وجد فيها هو حكمة ونحوها  
ولم تخله بجر الارش المقدار انتهى وهو اي هو حكمة التي توضع لعظم  
اي تبينه وكشفه والبتاد ان يكون الشجر غير الصلغ والافيد  
الحكومة لان جلده انقص رتبته من غيره لما في الدخلة ذكره في جامع  
الرموز وفي قاض خات واذا شح الرجل رجلا هو حكمة عمدا يستوف  
القصاص من هو حكمة الذي وقع الفجر الاول فان كانت الشجة الاولى



في مقدم الرأس او مؤخره او وسطه يقتصر منه في ذلك موضع لا في غيره  
قال والجناية فيما دون النفس على نوعين منها ما يوجب القصاص و  
منها ما يوجب المال فما تعمد منها باى الذم تعمد يوجب القصاص عند  
المساواة في المظنة وان كانت الجناية فيما دون النفس خطاء ليعفونها  
ويجب دية كاملة وبعضها لا يوجب دية كاملة ثم فصل ذلك في الراكمة  
وهي التي اى شجرة التي تنقسم العنق اى تنكس من العنق وهو  
كسر شجرة او عظم لما في جميع الرموز عشرة اى عشر الدية سواء كانت  
اصلي او غيره وفي المنتقى ان لو كان اصل فغيره اربعة اى اربعة الراكمة  
وانما لم يقيد بالحق الا ان كل شجرة لا قد دية فالدية وكذا فيه سواء  
لما في الذخيرة كذا ذكره في جميع الرموز وفي المنقلة بقية الناف وكسرها  
من التقدير وهي حتى تنقل العظم اى تكون بعد الكسر من موضع الى موضع  
لما في الذخيرة او يجعل العظم كالنقل وهو شجرة الحية في النهاية  
وهي شجرة يخرج منها العظم كما في الظهيرة عشرة اى الدية و  
نصفه اى نصف عشر الدية وهو خمسة اى في الامة بالمد وهي اى  
اى الامة الشجرة التي تصل الى ام الدماغ وهي جلدة تحت العظم فوق  
الدماغ كما في المنقذ وقيل هي التي تصل الى ام الرأس وهي التي فيها الدماغ  
لما في الاختبار وبعد هذا الدماغ وهو التي تصل الى الدماغ ولا يعبر  
الانسان معها في الغالب ثلثها اى ثلث الدية وكذا اى مثل الامة  
الحكم في الجناحة وهي الجناحة التي وصلت الى الجوف لانه على الله تعالى عليه  
وسلم قال في موضع خمسة من الابل وفي الراكمة عشرة وفي المنقلة خمس  
عشر وفي الامة ثلث الدية وفي الجناحة ثلث الدية ذكره ابن الملك في شرحه  
الوقاية قال في جميع الرموز وكسر ارجاء كسر الرأس فان حكم خائفة  
غير قد مر وفي المنقذ قالوا الجناحة تختص بالجوف جوف الرأس او جوف

البطن

البطن ولا يقع جاذفة الاعلى الصدر او على البطن لا الظهر ويجب اى  
يجب حكمها انتهى لكن يخالف هذا ما ذكره المحقق في ما ذكره في سياى فان  
نفذت اى الى الجناحة الاخر فيها جاذفات ويجب ثلثها اى ثلثها  
الدية لما روى ابن ابي بكر عن النبي صلى الله عليه وسلم حكاه ابن الملك  
في شرحه الوقاية وفي كل من الجناحة بالمرمكة وهي التي تشق الجلد  
اى تحذف ولا يخرج الدم ما خوذ من حصى القصار الثوب اذا شق  
والدق كذا في الرموز وفي مختار الصحاح الحصى بالفتح الشق والحارصة  
الشجرة التي تشق الجلد قليلا وكذا في حصة بوزن الضريرة انتهى وفي  
الدماغية بالمهملة وهي اى الدماغية الشجرة التي يخرج منه دماء  
يشبه الدمع اى ماء العين وفي المنقذ وهي شجرة التي تظهر الدم  
ولا تسلبه كالدمع في العين ما خوذ من الدمع سميت بها لان الدم  
يخرج منها بقدر الدمع من المنقلة لان عينيه تدمان بسبب  
الدم يحصل منها ومن الدامية وهي التي تسيل الدم وذكر المرفوعة في  
الدامية هي التي تدمن من غير ان يسيل منها قال في المنقذ وهو  
الصحيح ويروي عن عبيدة ومن الباضعة بالضاد الكهية وهي  
الشجرة التي ينزع اى يقطع الجلد ما خوذت من البيض وهو كسر  
ومن ينزع الفصا دما في المنقذ ومن المتلازمة وهي شجرة التي تأخذ  
في اللحم فقطع وفي جميع الرموز وهي شجرة تقطع كسر بلا اظفار  
بقية بين السحرة والعظما انتهى قال في المنقذ الاوجه ان يقال الامة  
اى القا طوع اللحم ومن الشحماق كسر مهمل وسكون اليم  
وهي جلدة فوق العظم تصل اليها اى تلك الجلدة الشجرة اى  
الشق بغضه وهي شجرة تظهر تلك الجلدة وفي الاصل لم تترك الجلدة  
لما في جميع الرموز قال في المنقذ وهو الذي تصل الى الشحماق وهو جلدة





التي بين الجمل وعظم الرأس انتهى وقد حكى عدل مبتدأ الخبر المتقدم  
 وهو قوله وكل يعني وقد لما ذكر من الخاتمة هذا حكم مقوم وما قوم  
 به من قدر النفاذ أو غيره كما يأتي في تفسيره وإنما كانت كذلك لانه ليس  
 فيها ارش مقدر ولا يمكن احوارها فيجب الحكومة قال عمر بن عبد العزيز  
مادون هو ضحية خذو من فيها حكومة عدل ذكره في الاختيار وعن محمد  
 فيها اي في هذه المذكورة يعني فيما من كانت رصة الى هنا القصاص لا الموضحة  
 لانه يمكن اعتبار المساواة في هذه المذكورة بمعرفة قدر الجراحة بمسار  
 ثم يستخذ حد بدية بقدر ذلك فيقطع بها مقدار ما قطع فيحقق استقام  
 القصاص بذلك لانه لا يترك في قضاها كذا ذكره في الاختيار قال في  
 الحسين وهو الاجم لان يمكن اعتبار المساواة فيه اذ ليس فيه كسر العظم  
 ولا خوف التلف كما في الموضحة لانه صلى الله عليه وسلم قطع بالقصاص  
 في الموضحة انتهى بخلاف ما قبل هذه لان كسر العظم وينقل لا يمكن  
 المساواة فيه والشجاج جميع شجة تختص بالوجه والرأس فقط وما كان  
 في غير الوجه والرأس جراحة كما حرر ونختص بها لغة بالمخوف والجنب و  
 الظهر وقد تقدم نقلا عن الشيخ بانه لا يكون جراحة الاعلى الصدر او على  
 البطن لا الظهر او الجنب فلا تنقطع عنه وما سوى ذلك اي بها لغة  
 وما تختص بالوجه والرأس جراحات فالشجاج عشرة كما ذكره المصنف  
 اقول وجه ذلك كما في الفتاوى ان قطع الجمل لا يدمية الشجة وبعد  
 القطع اما ان يظهر الدم ام لا وانما هو رصة والاول اما ان  
 يسيل الدم بعد الاظهار ام لا وانما هو الدامنة والاول اما ان  
 ينقطع بعض اللحم او لا وانما هو الدامية والاول اما ان يكون  
 قطع اكثر اللحم الذي بينه وبين العظم او لا وانما هو ابها صفة  
 والاول اما ان ظهرت الجملدة الرفقة المحالفة بين اللحم والعظم

اولاد انما في هو ابها صفة والاول اما ان ظهرت شملة الرفقة المحالفة  
 بين اللحم والعظم اولاد انما في هو محالفة والاول اما ان يقتصر على  
 الاظهار او يقتصر على الاول هو السحافي وانما في اما ان يقتصر على  
 اظهار اللحم او لا والاول هو صفة وانما في اما ان يقتصر على كسر العظم  
 او لا والاول هو ابها صفة وانما في اما ان يقتصر على نقل العظم ونحوه  
 من غير صفة الى الجملدة التي بين العظم والامام ام لا والاول هو الكسفة و  
 انما في هو الامام وهو العاشرة وقد علم الاستزاج ان النار ان الشجاج  
 لا تترك على ما ذكر في الكتاب وقد علم بذلك حقيقة كونهما ثم شرع في تفسير  
 الحكومة فقال اي حكومة العدل ان يقدم اي الجرح عبد بالاهذا الاثر  
 يعني بغيره <sup>وهي مقدم كون</sup> الجرح عليه عبد اسما صحيحا ومعه  
 اي مع هذا الاثر حتى لم يقدم جرحا شجوا جاد غيره من النقصات  
 فما نقص من قيمته يعني فا نقصت الجراحة من القيمة لو كانت عبد وجب  
 بنسب من دية يعني بعشر من القيمة يجب عشر الدية حتى لو كان  
 قيمته بلا شجة الفاضل ومعه استقامت لان النقصات عشر القيمة  
 وهو عشر الف هو مائة الف فنقص من القيمة عشرها فيؤخذ من  
 الجاني عشر الدية وهو الف درهم به يعني اي بما ذكر في المصنف  
 وما كان بلع واختاره كقولنا في المأذون وغيره واختار زب عن قول  
 المصنف وهو ان ينظر كم مقدار هذه الشجة من لحم ضحية فيجب بقدر  
 ذلك من نصف عشر الدية يعني يقاس هذه الشجة وهي ابها صفة  
 مثلا بالموضحة التي لها ارش معلوم كانت رصتها يجب ربو ارش  
 الموضحة وان كانت نصفها يجب نصف ارش الموضحة فنقص عن هذا  
 وانما كانت كذلك لان الجرح لا يمكن تقويمه بقيمة للعبد كالدية للمحرر فاذا جرت  
 نقضا فاحدهما اعتبر بالآخر وعلى هذا ورد بالسليم كجرح دانت كانت



موضوع المزنيح استعارة لانه في معناه كذا في الاختياره في قطع اصابع اليد  
وحدها مع الكف نصف الدية لقوله مع الدية عليه وسلم في كل اصبع  
عشر من الابل والكف سبع لان قوام البعثن بالاصابع ومع نصف الساعد  
وهو ما بين الكف ونصف الدية اي لا صابع الا في الزيادة ليست  
تبع الا لاصابع وعندها يكون الساعد تابع لاصابع وفيه الدية وفيه مشاركة  
الحات في اصابع رجب مع نصف الساعدية وحكمة وهذا على ذلك الخلاف  
والان الا صابع مع نصف العضد والخذعة في الخلاف لما في جامع الرموز  
لم قاله صحيح قولها في الذخيرة وفي قطع كف في اي الكف اصبع عشر  
الدية يعني ان قطع الكف مع المفصل وفيه واحدة اصبع عشر الدية ولا يشي  
لكف عنده وان كان في اي الكف اصبعان فحقها اي فينضم  
خمس الدية قيد لانه لو قطع اليد بها ثلثة اصابع فعليه ثلثة اخماس  
دية اليد ولا يشي في الكف بالاجزاء لان اكثر الا صابع لما كانت قائمة جعل  
قيام كلها يكون الكف تابع لان اقامة الاكثر مقام الكف اصوله الشرح  
كذا في شرح الوكائية لابن الكوكبي ولا يشي في الكف هذا متصل عما قبله يعني ولا يشي  
في الكف اذا كان في الكف اصبع او اصبعان عند اربعة وعندها يجب  
الاكثر من ارش الكف دية الا صبع او الا صبعين ويدخل الاقل فيه  
اي في الاكثر يعني وقالا ينظر الى ارش الكف وهو حكمته عدل والارش ما بق  
فيها من الاصابع فيكون عليه الاكثر ويدخل الاقل في الاكثر لان الجميع بين  
ارش الا صابع وارش الكف بغير اصبع متعين اتقا قالان الحاشية واحد اذا  
ضربت الا صبع هو ضربة الكف وضربة الكف هو ضربة الا صبع  
وكذا اهدارا حدهما متعذر ايضا لان كلا واحد منهما اصول من وجه  
اما الكف فلان الا صابع قائمة واما الا صابع فلانها هي الاصل في منفعة  
البسط فلم يستقر ابطال احدهما فوجب الترجيح بالكثرة كما يجب

راس

راس انسان وتشارك بعض شعره يدخل في القليل والكثير ولا بد ان تستغفر  
باليد وهي البعثن والغضن والبسط قائمة بها وكذا حتى لانه صلا الله تعالى عليه  
وسلم جعل الدية بمقتضى الا صابع حيث اوجب في اليد نصف الدية ثم جعل في  
الار اصبع عشر من الابل ومن ضرورة ان يكون كلها بمقتضى الا صابع  
ولللكف والاصول في الاعتبار وان قدر ولا يظهر التبع بمقتضى الاصل فلا  
يجاز حتى يصار الى الترجيح بالكثرة ولان ارش الا صبع ثابت بالنص وليس  
في الكف ارش مقداره ارشها ولو ثبت بما ثبت بالاراي والاجتهاد وذلك لا  
يجلي لا بقول المتخصص عليه لما عرف ان الاجتهاد لا يصار اليه الا للضرورة  
عند تعذر العمل وتامة في جميع وانما اصل ان الترجيح بالذات احق من  
الترجيح بمقدار الواجب كما في الشهادة وان كان في اي الكف ثلث  
اصابع فدية الا صابع اي يجب ارش الا صابع ثلث دية الا صابع  
ثلاثة عشر رالدية في كل اصبع عشر من الابل ولا يشي في الكف اجماعا  
في قولهم جميعا لان الا صابع اصول في التقدم والاكثر حكم الكل فاستغفرت  
الكف كما اذا كانت الا صابع قائمة باسرها في الشهادة وفي الا صبع اي يد  
او رجل الزائدة يعني وفي اصبع زائدة قطعت عدا دخل مولودا طبع  
مثلها حكمته عدل لانه لا منفعته لها ولا زبنة فلا يجب فيها ارش وكسرها  
جزء من الادنى فلم يمكن اهداره فيجب الحكومة تقضي له وكذا اي مثل  
الا صبع الزايد يجب الحكومة في الكف وفي كنية الكوسم وثلث الرجل و  
ذكر كسحه وذكر العينين ولسان الاخرس واليد الشلاء واليد العوراء  
والرجل بغير الراس العرجا في المحققة والسن السوداء انما كانت بغير  
شعر الخبيث كما مروى في السنة فيه كلف فلم يمكن جمالا وكنية الكوسم ليست  
جمالا كما لا بد ولا يجب في الشعر اذا ضمت الميت اما اذا عاد فثبت  
لما كان لا يجب شي لعم الموجد في الرجل لا منفعته فيه ولا جمالا



واما ذكر الخصى والعينين واليد الشلاء واللسان الاخضر والعين العوراي  
 والرجل العرجاء فلعلم فوات المنفعة ولا جباله السن السوداء كذا في  
 الاختيار فكذلك يلزم حكومة عدلة عين الطفران الصبي والسانه و  
 ذكره اذا لم تعلم صحة ذلك اي صحة هذه الثلاثة وسلامه منفعتها  
 ما يد له ابعاده اي الطفران بالنظر في العين وتحرر ذكره يعني والتحرر  
 في ذكره وكلامه يعني وبالكلام باللسان فاذ لم يعلم صحته وسلامه منفعتها  
 بما ذكرنا لا يجب الدية بالشكر والسلامه وان كانت ظاهرة وظاهر  
 لا يجلج صحة للالزام واستهلال الصبي ليس بكلام بل مجرد صوت كذا في  
 الاختيار قال في المصنف وصحت من هذه الاعضاء منافعها فاذا جهل وجه  
 المنفعة لا يجب الدية الكاملة بالشكر في حكومة عدلة وعند الشك في صحة  
 دية كاملة الا اذا عرفت غير صحته واما اذا عرفت صحة هذه الاعضاء  
 يكون حكمه حكم البالغ في عتق او كسبه اذا ثبت ذلك بالبينة او بانذار  
 الجاهل وان التمس لم يقم به ببينة فالتقيد قول الجاهل وكذا اذا قال لا اعرف  
 صحته لا يجب عليه الارش كاملا الابانة وفي جودهرة وفي اذن الصغير  
 وانقر الدية كاملة وفي يده ورجله حكومته يعني اذا لم يمس اوله يسه  
 ولم يمس كفه اما اذا وجبت منه وجبت الدية كاملة انقص وان شج  
 رجلا اي موصوفه فذهب عقلم او شمر راسه ولم يثبت دخل ارش  
 الموصوفه في الدية ان فوات كسر اي العقر يطل جميع منفعة الاعضاء اذا لا  
 ينقطع بدونه ففواته انما اذا اوصفت فوات وارش الموصوفه يجب بقوات  
 جزء من العشر وقد تعلقنا فيها بسبب واحد وهو فوات العشر  
 فيوضله في العلو كما قطع اصبع رجل فثلث يده لها كذا في الدية وان  
 ذهب سحره او بجره او اظلمه لا يدخل بعينه ولو شج موصوفه فذهب  
 احد هذه الثلثة لا يدخل ارش الموصوفه في ارش واحد منها لان للا

منها

لانها جالبة فيادون النفس والمنفعة مختصة به واسمها الاعضاء المختلفة  
 فيجب ارش الموصوفه مع ذلك لما روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه  
 انه قضى في ضربة واحدة باربع ديات بخلاف العقر لان دفعه عا كذا في  
 جميع الاعضاء قال في المصنف هذا اذا لم يحصل من كفاية مرة اما اذا حصل  
 سقط الارش ويكون على الجاهل الدية اذا كانت خطأ فيطاعا فله وان كانت  
 عدل فله ما له في ذلك في ثلاث سنين سواء وجبت على العاقلة او على ما لم انتهي  
 وعنه انه يورث ان الشئ قد خلفه دية السمع وال كلام دون البصر لان  
 السمع وال كلام امر باطن فاحترقه بالعقر واما البصر فامر ظاهري فلا يلحق به  
 ذكره في الاختيار طريق معرفة ذهاب هذه الاشياء وبقيتها قد مر في  
 باب القضا ص فيما دون النفس من كفاية فلاحاجة الى اعادته وان  
 ذهب بها اي بالشمع موصوفه جثاه اي عين الشئ فلا يقا ص و  
 يجب ارشها اي ارش الموصوفه وارش العينين اي ديتها عند ايه و  
 وعندهما يجب القضا ص في موصوفه وجب الدية في العينين والا حصل  
 عناء في ان الضم الواحد لا يجب بالالة البصر سقط القضا ص سواء  
 لانا عضوا او عضوا واحدا فعند هاهنا العضو وجب القضا ص مع وجوب  
 المال وان كانت حتمه او احد الاجب لها في خلافية ان العقر في تحليل  
 مختلفين فيكون جنا يمين ان الضم ينعقد بتعدد اثره فصار  
 ككائنين متدائمين ولا يجره ان يجره بالمثل والجره الاول سار وليس في  
 وسر السار فيسقط القضا ص وجب كمال وروي ابن سماعه عن  
 محمد انه يجب القضا ص فيها ودجره ان سراية العقر تنسب الى الفاعل  
 شرعا في جعل الفاعل مكر السراية فيؤخذ به كما لو سرى الى النفس فانه  
 يجب القضا ص ويؤخذ به اصله في قوله في التبيين وتما منه  
 يرف فيه فلا يقا ص واذا صبح تطلت اي عدا فثلث اي يسه



اصبع آخر يجبرها وجب الدية في الاصبعين عندا ٢ وعندهما يفتصل في  
المقطوعتين يعني يجب القصاص في الاور وجب الدية في اصبع آخر كما في الثانية  
وهي قول زكريا ذكرنا ان الاصل عندهما ان يجب القصاص في العضمتين مع  
وجوب كمال وان كان عضو واحد لا يجب وعنده لما لم يجب القصاص  
في العضمتين يجب ارش لولا احدهما كاملا وان كان عضو واحد فان  
قطع الاصبع من المفصل الاعلى فمثل ما بقى من يكتفي بالرش واحدات لم  
يتقطع بما بقى وان كان يتقطع بيجب دية المقطوع ويجب حكومة عدل  
في الباقي بالا جماع كذا في التبييض واليهذا المثار يقول لو قطع مفصلا من  
الاصبع الاعلى من مفصل الاصبع فمثل ان يمس ما بقى من الاصبع فلو قصا  
بوجب الدية اي دية المفصل في قطع ويجب حكومة عدل فيما شواي يمس  
يعني ان قطع اصبع رجل من المفصل الاعلى فمثل ما بقى من الاصبع او كل اليد فلا  
قصاص في يمين من ذلك اجماعا وينبغي ان يجب الدية في المفصل الاعلى  
فمثل ما بقى من الاصبع او كل اليد فلو قصا من شيء من ذلك اجماعا وينبغي  
ان يجب الدية في المفصل الاعلى وفيما بقى حكومة عدل والاصل في ذلك ما ذكرناه  
اتفاقا وتامه بطلب في شره الوفاية لابن فرشته ولا نقضها من ايضا لو كسر نصف  
سن فاسود باقيا اي السن يعني ما بقى من النصف بوجب دية السن  
لها وكذا يجب الدية كلها لو احرى ما بقى اذا احضر او اضر كسر النصف  
يجب دية السن كلها بالا جماع ما ذكرنا ان الاصل عنده ان الفعل الواحد  
اذا اوجب مالا في البعض سقط القصاص كذا عندهما اذا كان عضوا  
واحدا ولو قال اقطع المفصل الاعلى واثرك ما يمس او كسر القدر المكسور  
من السن واثرك الباقى لم يكن له ذلك لان العفة في نفسه ما وقع موجبا  
للعقد فصار له اذا كسبه متعلق فقال كسبه موصوفه واثرك الباقى ليس  
له ذلك لما ذكرنا ان الاصل كذا في التبيين ولو حليته اسودت

٣٧٤  
اي السن الواحدة كلها بضرمة واحدة وهي اي السن فائمه يعني يجب دية  
السن كلها لان الجمال بها اصل بالسن البيضاء قد فاق فيجب تمام ارشها  
ولا يشترط ثلثا قريبا ويغوت بذلك الجمال كاملا في المنع ولو اسودت بالضرمة  
او احمرت او حشرت بيجب الارش ولم يفرق بين سن وسن وقالوا ينبغي  
ان يفصل بين الاحراس التي لا ترى وبين العوارض التي يرى فيجب  
في الاول حكومة عدل اذا لم يمت به منقطع المنع فان مات بيجب الارش  
لها كيف ما كان لغوات الجمال وان اصغرت بيجب عترة اذا ضرب السن  
فاسودت فيها حكومة عدل ان كان خطا فالدية وقال زكريا فيجب فيها  
ارش السن كاملا لان الحفرة تؤكد في نفوت الجمال كاسودا ولنا  
ان الحفرة لا يوجب نفوت الجمال الا تغزيت المنع لان الحفرة  
لون السن في اصل الحفرة في بعض الناس ولا كذلك الاسود الحفرة و  
الحفرة الا ان الكمال الجمال في اياها فيجب حكومة عدل في الحفرة  
انتهى وسيا ترمي بعض ما يتعلق بهذا وفي شره الجمع ولو ضرب سن  
رجل حرقا صغرت فالارش واجب عندهما كما لو اسودت او احمرت  
او احمرت بضرمة بيجب الارش اتفاقا قاله قويدنا بسن لمران في سن  
الحرق العبد بيجب حكومة العدل اتفاقا انتهى وفي الاختيار ولو حشرت  
الاذن فينبست فيها حكومة عدل وفي قطع الاظفار فلم يمت حكومة  
لان لم يرد فيها ارش مقدار انتهى قال محمد في فتاواه وفي المحيط دفع  
اجنبية سقطت فذهبت عذرتها فعليه مهر مقلها في ماله والتعويض  
انتهى فالدية في خطا بيجب اذا ضرب السن فاسودت ان كان خطا فالدية  
على العاقبة ووالدية ماله اي في مال من غير الجاني لما ذكرنا غير ذلك  
في تلك سنين سواء وجبت على العاقبة او في ماله ذكره في المنع وعذراه  
الجهل هرة قال في الهداية ولو لم تسقط ولكنها اسودت بيجب الارش



في الخلق على العاقلة وفي العدة مال ولا يجب القصاص لانه لا يمكن ان  
يضره ضربا يستود منه سنة انتهى ولو قلعت سن رجل فثبت مكانها  
اي المقلوعة اخرى اي سن اخرى سقط ارثها اي ارث المقلوعة  
لنوال سببه يعني من قلع سن رجل فثبت مكانها اخرى سقط  
الارث عنه اي خلا فالهما يعني وظلاجب الارش كما ملالات الجنانية  
وقعت موجبة والذي ثبت نوع مبتدأة من الدعا فصار كالوالمكن  
مال انسان فحصل للمتلقي عليه مال اخر ولا يجب ان الجنانية قد زالت  
معنى ولهذا لو قلع سن حبة فثبت لاجب الارش اجماعا وهذا  
الموجب فساد كمن ثبت فلم يفسد حيث ثبت مكانها اخرى وما كان  
منه منقوع ولا زينة فلا يجب الارش وعن ابي يوسف حكوة عدل لوجود  
الالم الحاصل كذا في شرحه الوفاية قال في معنى هذا اذا ثبت مثل الاول  
وان ثبت معوجته فعليه حكوة عدل عنه اي ولو لم يثبت الى  
النصب فعليه نصف الارش انتهى وفي سن الجبهه يعني ولو قلعت  
سن الجبهه فثبت مكانها اخرى وفي سن ضرب سن جبهه فاستمر على  
ينظر به في المعزب ان بلغ ولم يثبت يجب على عاقلة الذي ولو من العجم  
قف ما ذكره في خلاصة وسائر كتاب المعاقلة ان المختار هذا انتهى  
وان اعاد الرجل اي المقلوعة سنة سنه المقلوعة الى مكانها فثبت  
عليها اي على المقلوعة التي لا يسقط ارثها اي السن المقلوعة فعلى  
التقالع لمال الارش اجماعا لان المعروف لا تعود لما كانت وكذا لو قطع  
اذنه فالصقرا اي اذنه فالصقرا ان اذنه يجب لمال الارش لانها  
لا تعود الى الحالة الاولى في المنفعة وبجبال ومقلوع لا يثبت ثابته لانه لا يفرق  
بالعرف والعصب ولان وجود هذا وعدمه سواء حتى لو قلع انسان  
لا يثبت عليه جرمة واختياره في الظاهر اذا ثبت لما كانت لا يثبت عليه

لما في النجس ومن قلعت سنة فاقصمت من قالها يعني من نزع سن رجل  
فترى المنزوع سنة سن التارخ ثم ثبتت اي سن الاول لحاجه  
دنية سن المقتصر منه وهي خمسمائة درهم لانه لما ثبت ظهري  
ان استيفاء القصاص كان بغير حق فانه كان واجبا عليه ان  
يتأخر حولا فلم ينتظره لانه نزع ظهري فضمن الدية وكان  
ينبغي ان يجب القصاص لكونه بغير حق لكن سقطا لشيء فيجب  
الارش كذا في معنى ويستأخر اي ينتظر ويتمهل من الاستبراء هو الاستظار  
لما في العجماء في اقتصاص السن واقصاها كونه حولا لان القصاص  
انما يجب بقصد كمنبت الاربي انما لو ثبتت لما كانت قبل القصاص  
يظهر القصاص ونسب كمنبت لا يظهر الا بمضي زمان وقد روي  
ما حول وفي النهاية الصحيح ان يتأخر في سن البائع حتى يرى ان  
نياسة تادر فلا يغيره فاجعل السنة فيؤخر الى البري يعلم عاقبته و  
نحوه الى التمتع كذا في معنى وكذا اي يؤجل الى كمال الوضرب سنة فتحركت  
اي السن وفي الاختيار ولو ضرب سنة فترك ينتظر به حولا لاحتمال انه  
يشهد وان سئل او حدث فيه ضمة مما ذكرنا وجب فيه ما قلنا  
لان الجنانية يعتبر فيها حال الاستبراء قال في الدية عليه وسام يستأخر  
بالجرم حتى يبرأ ولانها اذا لم يستقر لا يعلم الواجب فلا يحكم بالقصاص  
انتهى وفي النهاية ولو ضرب انسان سنة فتحركت يستأخر سنة يظهر  
ارش فعد فلما جمل اي الجنانية القاص حولا فاعلى المعزوب وقد سقطت  
سنة فاختلعا اي الضارب والمعزوب في سبب سقوطها اي السن  
فان كان الاختلاف قبل مضي السنة فالقول للمعزوب ليكون  
التأجيل مفيدا وان كان الاختلاف بعد مضيها اي السنة فللضارب  
اي فالقول للضارب لانه منكر ان يفقد وقد مضى الاجل الذي ضرب السن



لظهور الارش وان اختلفنا في حدود اليهود بعزيمة قالوا لقل الضارب  
بجزية قال لقل اقول الضارب فيما سألته منكم ولا يدين من الحرب اليهود  
فصار انظاره له لانها راء اصل الفحل وفي الحق ان الفحل لقل المحض  
لا ما به يظهر عيب فمنه الا في حال من الفحل لانه السب الظلال ان  
يقم الظارب البينة ان بعزيمة كذا في التبين ولو شئ رجلا فالتفت الى  
الثامن وبنت الشعر ولم يبق لها اي الشجة ارش سبقه الارش  
لزال الحوجب وهو الشين اي القمصان والعيب وعند ابنه يوسف يجب  
ارش الالم وهو حكومة عدالات الشين وان زال فالالم حاصل ما زال  
فيجب تقويم الالم في الهداية وعند محمد يجب اجرة الجيب لانما يلزمه  
اجرة الجيب وبمن الاداء بفعله فصار لنا اخذ ذلك من ماله الا ان ابنا  
يقول ان مما نفع على اصلنا لا يتقدم الا بعد ان يشهد ولم يوجد حق كفاية  
فلا يغرم شيئا كذا في الهداية وفي شرحه الحق وان فسر قول ابنه يوسف ارش الالم  
باجرة الجيب والهدايات ففعل هذا لا خوف بين ابنه يوسف وعده كذا في  
الحج وكذا اي مثما تقدم من الاختلاف لو جرحه بجرح فزال اثره كذا في  
قاله الهداية ومن ضرب رجلا مائة سوط في جرحه فزال منها ففعل ابنه  
الضرب بعنه اذا بلى اثر الضرب فاما اذا لم يبق فهو على اختلاف قدمي  
في الشجة الملتحمة ارش الالم بقدر ان بقي اي اثر الضرب حكومة عدل  
بالاجابة وهو ارش الضرب لانه لم يبق له شيء ولا يقتص حجرة او طرف  
او موضع الا بعد البري بينه حتى يبرأ وقال ابنه في يقتص منه فحال ان  
يوجب قد تحقق فلما يؤخر في القصة في النفس ولما ماروا انه عظيم  
نهي ان يقتص من جرح حتى يبرأ صاحب رده او حدود الدار فحقه ولا  
الاجابات يعتبر فيها ماله لا لاحتالات يسرى الى النفس فيظهر ان قتل فلان  
يعلم ان جرحه الاباء فيستتر كذا في الشين يعني فاما يستتر على

شيخنا بالبر والهدى كما لم يدركه أي جناية فيرتب عليه حكم ولا صلوة لكل  
الجنايات إن كانت حولا ففي فصل يوافي فيه أي ويختلف فيه كما في  
الكرمان وغيره كذا ذكره في جامع الرموز ولا يعد سقط فيه القدر من  
القصاص شبهة كقول الأب ابنه وقد تقدم تفصيله في الجنايات فالدية  
فيه أي في ذلك الحد فمال الدين وكذا ما وجب صلحا ولا اعتزا فإلا لم يكن  
نصف عشر الدين لما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما عنه موقوف فادفعوها  
لا تقبلوا القدر عدا لا عبدا ولا صلحا ولا اعتزا فذكره في التيسير وإنما  
لا يقبل أقل من نصف عشر الدين لأنه لا يؤدى إلى الاجتماع والاستيصال  
بما ذكره في القبول يحترز عنه فلا حاجة إليه ثم الكل يكى مؤجلا إلا أنه سببه  
الما وجب بالصلح فأنه يكى حال الاندواج بالعتق فأنه من البيع يكون  
حالا بخلاف غيره لأنه لا مال وجب بالعتق مبتدأ فأنه سببه العدم وادون  
أرض كوخه كجبة في سنة لأنه دون ثلث الدين والثلث في ماله ثلث سنة  
وقال الشافعي فيجب حاله وتماضي يوفى فيه وعد الجب والمجنون خلقا ودبته  
على عاقلة بين وفيه الدية على عاقلة منهما وكذا كل جناية موجبة خمسمائة فصاعدا  
في الهدايا ولا كفارة فيه أي في الجب أو المجنون ولا حرمان الأركان وكذا كفوته  
وقال الشافعي عدده عد حتى يجب الدية في ماله لأنه حد حقيقة إذا العدده هو العصد  
وهو صدقة فغيره غير أنه يتلف أحد حكميه وهو القصاص فينسحب عليه الآخر  
وهو الواجب في ماله ولهذا يجب الكفارة به ويجرم به عن ميراث على أصله أي  
على أصل الشافعي يتلفان بالقتل ولذات مجنونا صال على رجل لأنه أهل لفراقة  
المال به ويجرم به عن ميراث على أصله أي على أصل الشافعي لأنها يتلفان بالقتل  
ولذات مجنونا صال على رجل بالسيف فخر به فرفع ذلك لأنه حد طعن الله تعالى  
عنه فجعل عقده على عاقلة محرم من الصحابة رضي الله تعالى عنهم وقال أحمد  
وفيها من سواد ولايت الجب مضنة للرحمة وقال عليه السلام من لم يرحم



صغيرا ولم يورث كبيرنا فليس منا والعاقلة الخاطئة لما تحقق التحقيف حتى  
 وجبت الآية على عاقلته والجمي وهو اعدراو على هذا التحقيف فيجب  
 على العاقلته اذا كان الواجب قدر نصف العشاء الاثر بخلاف ما دونه  
 فلا يملك مسكه الاموال كما في البالغ العاقل ولا يتم تحقق العدم منهم لانه  
 عبارة عن القصد وهو يشترط على العلم والعلم بالعقل وهم عديم العقل  
 او كما صرح فكيف يتحقق منهم قصد وصاروا لاناسهم وحرمان الارث  
 عقوبة وهم ليسوا ان اهلها والكفاية كاسمها سحرارة ولا ذنب  
 لهم تستر لانهم سرقة العلم ولان الكفاية دائرة بين العباد  
 والعقوبة يعني ان فيها معنى العباد والعقوبة ولا يجب عليهم عباد  
 عقوبة وفعلها غير موصوف بالجنابة وتامة بعون في التبيين و  
 المعقود لا يجوز ان في الاحكام المذكورة في النسخ والمعقود كالجمي  
**فصل في بيان احكام الجنين ولو ضرب ولو زوجا لما في جامع**  
**الرموز** بطن امراة اى حرة ونسبته احكام الامهات في الدلالة  
 قال قلت اى امراة حرة جنينا بالفتح الولد في البطن لما جن اى  
 شربيتا فقل عاقلته اى عاقلته الصارب غرة وهو بطن الفلين  
 الحرة وفي الراي الصلة المسددة عبارة عن جسمانية درهم حقيقة  
 او كما كان اذا كانت فرسا او امه او عبد ايتها تذكر فاني ادى اجر على قبول  
 لما في جامع الرموز وفيه اخبار بان لو اقلت جنينين او اكثر وجب غرة في كل  
 لما في الذخيرة اما سمي الغرة غرة لانها اقل الحقا ديرة الدايات قال  
 في التبيين الغرة الجنين ر غرة حال خبره كالفرس والبغير النجب والعبد  
 والامه الفارغة وقيل انما سمي ما يجب في الجنين غرة لانه اول مقدار  
 ظهر في باب الدايات وغرة الرعي اوله لما سمي اول الشهر غرة وسهي  
 وجه الانسان غرة لانه اول شيء يظهر منه وكراد هتا نصف عشرين

الرجل اذا كان جنين ذكر او عذبة امراة لوان الجنين انثى ولا منها  
 جسمانية درهم ولهذا لم يبين في المختصر انه ذكر او انثى لانه دية امراة  
 نصف دية الرجل قال عمر من دينها قدر نصف العشر من دية الرجل  
 والقباسات لا يجب بشيء في الجنين لانه لم يتبين بحكايته والظاهر  
 لا يملك حجة لا تخفاته ولهذا لا يجب في جنين البهيمة الانصاف  
 الامرات نقصت والا فلا يجب في وجه النصفان ما روى ان  
 امراة من هزبل ضربت بطن امراة بحجر فقتلها وما في بطنها  
 فاختصها الرسول الله صلى الله عليه وسلم فقتل ان دية جنينها  
 غرة عبدا ووليدة وفتحة بديهة امراة على عاقلتها رواه البخاري  
 ومسلم وهي على العاقلته عندنا في سنة وقال الكوفي في سنة  
 ان بدل النفس ولنا انه على الله تعالى عليه وسلم قضى بالفرقة على العاقلته  
 في سنة وروى ان امراة ضربت بطن حرة بها بمود فسقط طه فالت  
 جنينا ميتا فاختصها الرسول الله صلى الله عليه وسلم فقتل على عاقلته  
 الصاربة بالفرقة عبدا او امه او قيمتها خمسمائة وغرواية او خمسمائة  
 وفي رواية قال قلت جنينا ميتا وماتت فتحن النبي صلى الله عليه وسلم  
 سلم على عاقلته الصاربة بالدية وبغرة الجنين رواه الحنفية وقال علم  
 الجنين وقيل انه قد اشرف فقال صلى الله عليه وسلم الشحيح كشحيح  
 الكسرات فيه غرة عبد او امه وكذا رواه محمد بن سلمة ذكره في الاختيار  
 وقال لما ذكره ما له لانه بدل الجرد ولنا انه على الله تعالى عليه وسلم قضى بالفرقة  
 على العاقلته ولانه بدل النفس وتامة يطالب كنه فان الغرة اى امراة  
 الجنين حال كونه حيا فمات اى الجنين فديته اى فيجب دية كاملة على  
 الصارب لانه انفق ادماها خطا او شبهه عند فجب فيه الدية الكاملة  
 والوقت حيا مقطوع اليد لانه فيه نصف الدية على العاقلته لما في



الذخيرة والجنين الذي استبان بعض خلقه كالجنين السام في جميع الاحكام  
 لا طلاق كحديث ولانه ولد في حق انفسنا والعدة والنفا سوا موته الولد  
 فكذلك هذا المذبح كذا في حديث وان انفسه ميتا ما تمت الام بالطرب  
 فقرة اي في الجنين ودية اي في الام لما ذكرنا من حديث ولانه جن جناتين  
 فيج عليه وجهها وهذا لما عرف ان القدر يتعدد بتعدد اشره  
 فصار كما اذا رى فاصاب شحمها ونفذ منه الى اخر فقتل فاسم  
 يجب عليه دينان ان كانا خطا وان كان الاول عدا يجب القصاص  
 والدية ذكره في التبيين وان ماتت اي الام فالقته اي كحسين  
 حال كونه جنات اي كحسين كحي فديتها ودية بدنه يجب عليه دينان  
 دية الام ودية الولد لانه قتل نفسين وورث كحي من دية الام لانه مات  
 بعدها وفيه شارب لانه لو اقلت جيا لم ماتت الام وجب دينان  
 والام ترك من دية كحي كما في سورة الصافات ذكره في جامع الرموز وان  
 ميتا اي وان ماتت فالقته ميتا بعد موت فديتها اي فيجب دية  
 الام فقط يعني لا عزة كحسين وقال الشافعي يجب العزة مع الدية لان كحسين  
 مات بضربة في هرا فصار كما اذا القته ميتا وهي باكية ولنا ان  
 موت الام سب لموته فلهذا لان حياته بجانها وتنفسه يستقر  
 فيتحقق بموته ولا يكون في محله ما ورد به النص اذا الاحتمال فيه اقل فلا يجب  
 بالكل ولا يستعمل ان يكون موته في الاحتياط في الدم بعد موت وما يجب  
 في الجنين من العزة والدية بورك عنه اي عن كحسين يعني فهو وارث لانه  
 بدل نفسه في العزة ومعتدة حامل احتالت لانفسه عذتها باستحاط  
 الحول فقبها العزة للزوجة ولا ترك منه ولا يترك منه اي من الجنين والشارب  
 اي شارب كحسين اذا كان وارثا فانه قاتله فلا يترك منه قال في الاختيار  
 فان اقلت جدي ميتا فينبغي عذرات لانه عليه السلام تحق في كحسين

عزبان لان من ائت شحمه بضربة واحدة ضمن كلا واحد منهما  
 كالكبير فالقت احدهما ميتا والاخر جيا ثم مات في الميت العزة وفي  
 الحي دية كاملة اعتبارا بالصالحا لانفراد وجب العزة في سنة واحدة  
 هكذا روى عن النبي صلى الله عليه وسلم استهن وفي جنين الامه اس  
 في جنين حملوا القنم الامة ميتا بالضرب فالامانة للعهد كما في جامع  
 الرموز نصف عشر قيمته اي جنين جيا بهذا الحكم على لونه وحيثه  
 كما في جامع الرموز لو كان كحسين ذكر او عشر قيمته لو كان انثى يعني  
 لو كانت حية لان قيمة الذكر في العادة اكثر من القيمة لانثى وان تناوا  
 في السن والحال ان الواجب في جنين كحيرة خمسائة وهي نصف عشر  
 الدية والدية من كحيرة كالقيمة من العبد فيعتبر به فان قلت يلزم ان  
 يكون الواجب في الانثى اكثر من الواجب في الذكر قلت لا يلزم ذلك لان  
 في العادة قيمة الغلام زائدة على قيمة الجارية حتى ان قومت جارية بالدرهم  
 ونصف فنصف قيمة كحسين ان كان ذكر لا يكون اقل من قيمة ان كان  
 انثى حتى ان قومت بالذ زائدة على قيمة جارية بالدرهم فيجب في حال ضارب  
 حال الان العاقلة لا يحفل العبد كما في الحديث وعندنا يولد ان نقصت الام  
 اي الامة بالولادة ضمن اي الضارب نقصانها اي الامة والا اي وان لم  
 تنقص الولادة الامة فلا ضمان اي على الضارب اعتبارا بكحسين البهايم  
 وهذا على اصله يستقيم لان الضمان في قتل الرقيق ضمان مال عنده  
 مطلقا ولهذا يجوز بدية كحيرة في التبيين ثم قال والاول هو الخط  
 اعتبارا بان كحيرة لان الواجب للصيانة وهما في حاجة اليها سولا وان  
 الضمان انما وجب من حيث كونه اصلا بنفسه لان حيث كونه جزا كرو  
 الشتر الضمان شر في جزا وجبر اللغاية وقتلوه هو كحسين فكان اعتبار  
 قيمته اوله هذا اذا كان كحسين من غير مولاه ومن غير كحيرة روى



اما الوجوب للتصية اذا كانت من احدى ففهي الغرة المذكورة في جنين  
 الحرة ذكرها ان اتي انتهي اعلم ان الجنين اذا كانت حرة يجب فيه  
 حصة درهم سواء كانت ذكرا او انثى اذا تفاوتت في كسبه بين الذكر  
 والانثى واذا كانت رقيقا يجب ان يكون نصف عكس قيمته على تقدير ذكوره  
 وعكس قيمته على تقدير انوثته لان دية الرقيق قيمته فما يقدر من دية الحر  
 يقدر من دية الرقيق فان قلت يلزم ان يكون الواجب في الانثى اكثر  
 من الواجب في الذكر قلت لا يلزم لان العادة فيهم العلام زائدة على حارة  
 كغيره لو كومت حارة بالف درهم يقدم العلام الذي مثلها في كسبه  
 بالف درهم ونصف قيمة كسبه ان كانت ذكر الا يكون انثى من قيمته ان  
 كانت انثى وعندنا بوجوب النقصان لو نقصت الامر بالغائرها لما  
 البهايم فان النقصان في قتل الرقيق ضمان عنده وعندنا في كسبه  
 عشر قيمته الام كذا في شرع الوقاية لحد الرقيق وفي كسبه ضرب بطن  
 احد فالقت جينا حيا وقد نقصت الولادة فعليه قيمة كسبه ولا يضمن  
 نقصان الولادة اذا كانت بعينه وفاء بالنقصان والا يجب عليه  
 تمام ذلك كذا في التلخيص وان ضربت حر سيدة بعينه من ضرب بطن  
 امه فاعتق كونه حيا في بطنها فان قتله اي اكل حيا فمات اي  
 بجنيه بعد العتق يجب فيه اي قيمة كسبه حيا لا ذكرا ولا انثى اي لا يجب  
 دية كسبه على الضارب لان الواجب بالضرب صادقة وهو رقيق  
 فيجب فيه حيا لانه صار قاتلا اباه وهو حر واعتبر في كسبه حال الضرب  
 لما في العادي وقيل هذا عندهما وعند محمد يجب فيه ما بين كونه حيا واما  
 ان يكون غير حر وبان الاعتقاد فاطح للسراة ولا يجب الدية وان مات  
 بعد العتق عندنا وعند الشافعي يجب دية وهو رواية عنه وذكر العادي  
 ان سمع في جنين الام معرفة المذكورة والاثنية لما في جامع الرموز كذا في التلخيص

ولا كفارة في الجنين بعينه ان وقع ميتا وان خرب حيا ثم مات فعليه الكفارة  
 هكذا خصه في كسبه وغراه المأكول والقدس قال في الاختيار ولا كفارة  
 في الجنين لان القتل غير متحقق بجوارات لا حيا فيه وعنده في الجوهرة  
 فقد لجوازات لا حيا فيه بجوارات الكلام في جنين الفته حيا ثم مات  
 لما لا يخفى وهذا موافق لما اختاره في كسبه من التفصيل ووجهه خلافه  
 الزيلعي بغيره ايضا لانه قال عند قول صاحب الكنز فان الفته حيا ثم مات  
 فدية اي دية كاملة لانه انك ادعيا خطا او شبهه عند يجب فيه الدية الكاملة  
 انتهى فاذا هو معقود يقتضي وجوب الكفارة فيه لما لا يخفى فاذا ستر هذا  
 ظهر لكون قول صاحب الكنز وغيره من ما يجب التمسك اطلاقا في محل التعقيب  
 ويمكن ان يحجب بانهم لما حكموا بوجوب الدية الكاملة فيها اذا قتله حيا  
 ثم مات افاد كلامهم وجوب الكفارة فيه وانما تركوا التصرح به ههنا  
 اكتفاء بما ذكره قبل هذا لكن لا يخفى هذا عند اكثر المحققين فيقتضون في الفته  
 والمسببين بعض خلقه بعينه كسبه الذي بهتان بعض خلقه لا شر و  
 الظفر ولا يتم كتمام الخلق اي فيما ذكر من الاحكام المتقدمة كما يجب التام  
 الخلق لا طلاق كحديث ولا نول في حق انتفاء العدة والنفاة وامومة  
 الولد لما مر في كتاب الطهارة بعينه وبهذا يستفحق العدة ونسب الامه نفسها  
 ونسب ام ولد اذا ادعاه المولى لانه يمتاز في كسبه هذا وان شرب اي  
 امرأة دواء او عالجت فرجها لغير حبيسها عقوبة وضربت بطن نفسها  
 حتى سقطت الولد حيا اما الغرة على غلتها اي على ما فعلت المرأة ان فعلت  
 اي المرأة ذلك بلا اذن ابيها اي اب الجنين لانها اتلفتته متعدي فيجب  
 عليها ضمانه ويحمل عنها العاقلة لما بينا ولا تترك هي من الغرة شيئا  
 لانها قاتلة بغير حق والقاتل لا يترك وبما ذكره بعينه وان اذن لها زوجها  
 فذلك فلا اي فلا يجب الغرة لعدم التعدي ولو فعلت ذلك ام الولد بنفسها



حتى استقطت فلا شيء عليها ما لم تستحق الاستحالة وجب الدين على المملوك  
 لسيده ولو استحق وجب للموكل حرة لانه تبين لانه ليس بمالك لها  
 لانه مفروز وولد المفزور حر الاصل وهي متعدية بذلك الفعل فصارت قانعة  
 للمجدين فيجب العزة له ويقال للمحقق ان شئت سلم الحارة وان شئت  
 اخذها لانه الحكم في جنسية المملوك وفي المجتبى عن ابي القاسم اذا شربت دواء  
 فالقت جنبنا ميتا لا غرة عليها قال تاديد اذا كان دواء لا يوجب سقوط  
 الولد وعن ابي يوسف فيمن سقطت سقط لا شيء عليها الا التوبة والاستغفار  
 ثم عام بعلامته وقال شربت دواء وحملت حمل فقتل فالقت جنبنا ميتا  
 فقتلها فقتلها خمسة درهم في سنة وان لم يكن لها عاقلة فقتلها  
 في سنة قال ابو يوسف وتاديد ما ذكرنا ولا كفارة عليها عند ابو يوسف وعمره  
 لا تركه وقيل عليها الكفارة وفي فتاوى الشيخ مختلفة احتملت كسقاط الولد  
 لتسقط عدتها فعليه العزة اذا كانت بفعلها ويكون للفروج وفي واقعات  
 انما طلع شربت دواء سقطت ولها عدا فان القتل جبا ثمرات فعليه  
 الدية والكفارة فان القتل ميتا فعليه العزة ولا ترك في الحائض وان  
 شربت دواء الشربة نفسها لا تسقط فلا شيء عليها ولا كفارة في قول ابي ج ولا  
 ترك الام استهزئت فقدا قد وجوب الكفارة في صورة ما اذا انتفست  
 حيا ثمرات والدية اعلم ومثله في شربة منقطوعة للشيخ الاسلام عبد البر  
 وفي البرازية وان عالجت او شربت لا تسقط لا يجب شيء وان اضرمت امرأة  
 بذلك ففعلت لا ضار على المأثورة ولو ضرب بطن امرأة بالسيف عمدا  
 قطع البطن ووقع احد الولدين جبا مجروح بالسيف والاخر ميتا دية جراحه  
 السيف ومات ايضا بقتل جبا لانه دية لانه عاقلة دية الولد لانه  
 اذا ماتت وجب غرة الولد الميت لانه لما ضرب ولم يعلم بالولد في بطنها كانت  
 الضربة خطية وكذا في مني قال في المختار معتدة حامل احتملت لسقط عدتها

بالسقاط

بالسقاط المحل فعليه العزة للفروج ولا ترك منه وقدم الوجه انتهى وكفارة  
 فتاوى الشيخ كما تقدم وفيه فاختان شرط لو جوب العزة في ضرب الدوار  
 فتعد بسقاط الولد وفي حد جرحها لا يشترط بسقاط الولد ويكفي العزة  
 للفروج رجل ضرب بطن امرأة فالقت جنبين احدهما ميت والاخر  
 حي فمات الحي بعد الانفصال من ذلك الضرب كان على الميت والضارب  
 دية ميتة منهما العزة وفي الحي ما دية كاملة وان ماتت الام من ضرب  
 فمات منها جنبين ميت كان على الضارب دية الام ولا شيء للمجدين رجل  
 غصب صبا حرا فغاب الصبي عن يده فان الغاصب يكسر حتى يخرج  
 بالصبي او يعلم انه مات ولو غصب صبا وقرب اليه هالك فقتل عليه دية  
 ان كان حرا صبيان اجتمعوا موضع بلعيت ويرجوت فاصاب  
 سهم احدهم عمدا امرأة ذهبت والصبي ابن سبع سنين وكفارة  
 قال ابو بكر ارش عمة المرأة يكون في مال الصبي ولا شيء على الاب وان لم له مال  
 فخطرة العمة مسرة وقال الفقيه ابو الليث انما وجب الدية في مال الصبي  
 لانه لا يرى للجمع عاقلة ثم انما يجب الدية اذا ثبت رجيم بشهادة الشهود  
 لا باقرار الصبي ولا بوجود سهم فيها لان اقراره على نفسه باطل رجل بعث  
 غلاما صغيرا في حاجة نفسه بغير اذن اهل الصغير فزاع الغلام غلما نا  
 بلعيت فاستهزأ بهم فارتقى فوق بيت فوقع فان وقال سفيان  
 الشوكي من الذي ارسله في حاجته وكذا لو غصب صبا فقتل الصبي  
 او اكله سبع او سقط من حائله من الغاصب وان مات الصبي من  
 مرض او حي لا يضمن الغاصب رجوا رختنا لا يضمن صبي لم تخلف  
 ومرثته بدية فقتل تخلف دية الصبي قال محمد يكون على عاقلة  
 الخائن كالدية لانه خائن قطع الكسوف رجل حمل صبا على دابة وقال  
 له امسكها ولم يكن منه شئ يسير فسقط عن الدابة وماتت كانت





على العاقلة التي جعلت ديتهم سواء كان الجبه من يركب مثله او لا يركب وان  
سقى الجبه الدابة فاداء اشيا نافعنا والجبه مستمسك عليها فدية القيل  
يكون على عاقلة الجبه ولا يشي على العاقلة التي جعلها عليها لان الجبه  
احد السير بغير امر الرجل وان كان الجبه من لا يسير على الدابة  
الصغيرة ولا يستمسك عليها فدم القيل هو دلات الجبه اذا كانت لا  
يستمسك عليها كانت الدابة بمنزلة الخفلة وان سقطت الجبه عن الدابة  
والدابة تسير فقات الجبه كانت دية الجبه على عاقلة الذي حمل على كل حال  
سواء سقطت الجبه بعد ما سارت الدابة او قبل ذلك وسواء كانت الجبه  
يستمسك على الدابة او لا يستمسك والكل من فتاوى قاضي خات في فصل  
اتلاف الجنين من كتاب الديات وقام هذا البحث ينظر في ان شاء الله  
**باب في بيان ما يحدث في الطريق لما انتهى القول في بيان**  
**احكام القتل مباشرة** شرح في بيان احكام تسيب الاول والاول بالتقدم  
لكونه قتل بلا وسطة او لكثرة وقوعه من احدث في طريق العامة كسيغا  
وهو بيت لطلال او من بابا وهو مجرى الماء او جرسنا بضم الجيم وسكون  
الراء وضم الصاد المهملة قال في المنهج وهو يمر على العلل وهو مثل الرق  
وقيل هو كشيء مخصوصه على جدران السطوحين ليتمكن من المرور  
وقيل هو الذي يعمل قدام الحافة لتوضع عليه كبريات وكلوها كذا في الرموز  
في الفناية هو البرج وقال في الحرام جند في جرح الناس من الحائط  
ليس عليها انتهى كذا في المنزب او دكانا وهو مرفق مثل المصطبة قيل هو  
عزيم وقيل فالرسى كذا في صلوة جامع الرموز سعة ذلك اي جازله الاحداث  
فان الجائز غير محقق لما قاله المحقق في ان لم يضر بهم اي بالناس  
وقيل معناه اذا لم يمتد احد في التبيين فانت احذر بهم لا  
يسعه كذا في الفناية وفيه ايماء الى ان يجعل ذلك ويجعل الاستغناء بها



وان منع منه كذا في الكرمات وقال الحنفى لو منع منه لابي 2 له الاحداث  
ويأثم بالاستغناء كذا في الذخيرة والفرس ويجلس البيع على هذا التفصيل كذا في  
جامع الرموز ولكل منهم اي من احاد الناس كذا في الذخيرة منعه آس  
ابطال ذلك محدك بعد الاتمام وكذا قبله وهو صحيح كذا في جامع الرموز  
قال في المنهج قال ابو 2 لكل احد من عرض الناس ان يمنع من الوضع و  
ان يكلفه الرق بعد الوضع سواء كان فيه ضررا اذ لم يكن اذا وضع بغير  
اذن الامام لا يتساهل على رائيه لان التدبير في امور العام الى الامام وعلى  
قول ابي يوسف لكل احد من الوضع قبل الوضع لا بعده لانه بالوضع صار  
في يده خاصة والذي يخافه بعد ذلك يريد ابطال يده عنه من غير دفع ضرر  
عن نفسه فيكون متعنتا ولا كذلك قبل الوضع وعلى قول ليس لاحداث يمنع  
قبل الوضع ولا بعده اذا لم يكن فيه ضرر بالناس لانه ما دوت له في احداث شرعا  
قال في التبيين بعد نقل ما ذكرناه هذا اي الحكم المتقدم اذ ينظر واما اذ ينظر  
للمسجد لا مسجد وعنده فلا ينقض ولا يلحق رفعه كذا روى عن محمد و  
قال في التبيين الصفراء انما ينقض خصوصته اذا لم يكن له مثله ذلك فان كان له  
مثله لا يلغى خصوصته لانه لو اراد به ازالة الضرر عن الناس بيد نفسه  
وجب له ببذل ما في قدرته علم انه متعنت انتهى وما ذكر من التفصيل  
في النافذ في غير النافذ لا يتغير في احد باحدث ما ذكره مطلقا يعني احذر بهم  
اولا الابادان هذه كذا في رايه بقوله وفي الطريق كذا في اي غير ان في  
من الطريق كذا في التبيين لا يسعه اي لا يجوز له احداث ما ذكره بلا ادان  
الشركاء وان لم يضر اي بالعامة ان وصليته ان الطريق التي ليست بناقذة  
مملوكة لاهلها فهم فيها شركاء ولهذا يستحقونها بها الكفارة والتصرف  
في ملكهم المشرك من الوجه الذي لم يوضح له لم يملك الابادان الملك احذر بهم  
اولم يضر بخلاف النافذ لانه ليس لاحد فيه ملك يجوز الاستغناء به ما لم يضر باحد



كذلك البتة وعلى ما قلته أي على ما قلته من أخرجه من ذلك دية من  
مات بسقط طرأ أي بسقط الكنيف والميزاب والجرح وكحوها فيها  
أي في الطريقة العاجية والخاص الذي كان الحادث بلائذ الشك لا لأنه  
تسبب إلى التلف وهو متعمد فيه بسقط طريق المسلمين وهو ما ليس له  
حق الشغل وهذا من جهة الضمان وهو الأصل في الهداية قال في الاختيار  
ولو فعل ذلك بامر السلطان لا يضمن لأنه صار جبا حاصلا لأنه نائب عن  
جماعة المسلمين ولو باع الدار بعد ذلك لا يبرأ عن الضمان لأن الجناية وجدت  
منه وهو باقية انتهى وكذا أي مثل مقدم الحكم لو عثر بغيره بغيره انسان  
أو عطل به دابة في الهداية وان وقع العثر على آخر فمات فليس يجب على  
عاقلة الذي بعثه وان عثر به لك رجل فوقع على آخر فمات فالضمان على  
من أحدث أي على الذي أحدث فيها كأنه كالداغ في الماء عليه في الهداية  
قال في التبيين ولو عثر بما أحدثه هو رجل فوقع على آخر فمات فديتهما  
على عاقلة من أحدثه لأن الواقي كالمندفع على الآخر انتهى وان  
أصابه أي من مات طرف الميزاب الذي كان في الحائط فلا ضمان  
أي ما كان خارجا من الحائط ضمن كونه متعمدا فيه ولا ضرورة لأنه يمكن  
أن يتركه في حائطه في الهداية وان سقط الميزاب بسقط فمات صاحب  
ما كان منه في الحائط رجلا فقتل فلا ضمان لأنه غير متعمد لما أنه قد صدق  
ملكه وان أصابه ما كان خارجا من الحائط فالضمان على الذي رده  
لأنه متعمد فيه ولا كفارة عليه ولا يحرم عن الميراث لأنه ليس بقاتل  
حقيقه ولو أصابه الطرفان جميعا وعلم بذلك وجب النصف وهو النصف  
لما إذا جرح سبع وانسان ولو لم يعلم أي طرف أصابه بغير النصف بل  
اعتبار الأحوال لأن إضافة الموت إلى أحد هاليس بأول من الآخر فيضاق  
اليها كذا في الاختيار لكن حفر بركا اودع حجرا في الطريق أي في طريق القارة

أو الخاضعة فقتل أي بالسقوط انسان قد يشترط على عاقلة لأنه متعمد  
في ذلك وان تلف به بغيره فقتل أي بسقوط في ماله أي في مال الحافر و  
الواضح لأن العاقلة تجعل القصد في المال كما مروى في معنى الأحكام من غير  
إلحاق القنية ولو عثر رجل بغيره فوقع في بئر حفرها آخر فمات كان الجرح وضعه  
انسان على الطريق فالضمان على واضع البئر لأن النردى باثر فعله وان  
كان الجرح لم يضره أحد لكنه حمل السيل فالضمان على الحافر ولو حفر بركا  
في قارة من الأرض فلا ضمان على الحافر لأن القلة موضع مياه فلا يكون  
الحفر عدوا كما كذا في المخرج وفيه رجل حفر بركا في ماله فوقع فيه انسان  
فقال صاحب الأرض أنا امرت بذلك وانكره ليليا والواقع فالضمان لا  
يصدق صاحب الأرض في الاستحسان يصدق لأنه أخبر عما عليه انسان  
وقد قد مناه شيئا من ذلك وان تلف به بغيره فقتل أي بسقوط في ماله  
أي في مال الحافر والواضح لأن العاقلة تجعل القصد في المال كما مروى  
انقار والتراب أي في الطريق والحائط الطين كوضع الحجر أي بغيره القارة الحجر  
والخشب في الطريق لما ذكرنا بخلاف ما إذا كنس الطريق فنقط بموضع كنس  
لأنه ليس بمتعمد لأن ما أحدث فيه يشك وإنما قصد في الأرض عن الطريق  
حتى لو جمع أهل سدة الطريق وتفقروا انسان بغيره كذا في الهداية  
قال في جامع الرموز ولو وضع حجر في الطريق أو المصباح أو الخشب أو رطل  
الدابة أو البقيع الشراب أو قعد أو عراصة أو لبرص أو ريش كذا ضمن في كلها  
وهذا إذا لم يعلم بهما بارش بان أحسن لو يلا فمات لم يضمن وقيل هذا إذا  
رشد جميع الطريق فلو رش البعض لم يضمن ولو وقع النبل أو البقيع أو كقطب  
في قنطرة أو داره أو رطل الدابة أو قعد فيه لم يضمن اللواتي الغضيرة ولو حفر  
في حفرة في غير ممر الناس لم يضمن لأنه غير متعمد وأما الحفرة في طريق  
الحفارة في غير ممر صدر الكلام أن لم يضمن وفيه بسقوط البئر ضمن



ولو حفر في ثناء القري ضمن كما اشيرة المشية وان في قشرة في نهر لم يضمن  
وان به في نهر العانة ونحو ذلك عليه ضمن والا فلا كما في الكرم في ذكره  
في جامع الرموز ثم قال وهذا يبين انما ضمن حفر البئر ووضع حجر اذا لم  
يشهد الواقع المروى كما قال الزاهد في هذا اي وجوب الضمان في ذلك اذا  
تقدم اي كحريك ما ذكر من الاحداث بلا ادنى الامام اي السلطات  
فان فعل شي كان ذلك من الاحداث واخويه باذنه اي بان  
السلطان فلا ضمان لانه غير متعهد فان للامام ولائمة عامة على الطريق  
اذا هو نائب عن العامة فلا يمكن فعله في ملكه وفي جامع الرموز وقال في مشايخنا  
انما جاز له بلاذن اذا لم تحضر العامة بان كان الطريق واسعا واما اذا  
كان ضيقا فلا يجوز له في الذخيرة وفيه بئر رة الى انه لو بنى في طريق او  
سوى بلاذن الامام كان مشرعا بغير اذن له كما قال في هذه المسوات  
المعرفة واما في ما اذا قاله في الاصحاح كحواشيت فلا يكون لادنه  
فائدة وقيل يستقيم اذا كان في فيه طريق فافضل لان الطريق اذا كان  
ناقصا بغير التمسيرة في ذلك الى السلطات كما في خزائنه المختارين انتهى وفيه  
ولو حفر بالوحد في الطريق بامر السلطات او في ملكه او وضع خشية في الطريق  
او قشرة بلا اذن الامام فتعذر رجوع المروى عليه لم يضمن قال في التبيين  
وان حفر بالوحد في الطريق فان امره السلطات بذلك لا يضمن لانه غير  
متعهد كما مر له ولا يترتب امور خارجة وان بغير امره يضمن ما عطف  
فيها لوجود التعدي لانه وان كان مباحا فهو مقيد بشرط السلامة وكذا  
يجوز على هذا التخصيص في جميع ما تقدم في طريق العامة مما ذكرنا وفيه ونحوه  
ذكره الزاهد في التبيين وان حفره في ملكه لم يضمن لانه غير متعهد  
وكذا اذا حفره فلا تداره قبل هذا اذا كان البناء مملوكا او كان له حق  
الحفر فيه اما اذا كان بجماعة المسلمين او مشركا بان كانت

في سكة غير نافذة متقدم قال ولا حفر في مغارة ونحوها من الطريق  
في غير الامصار او ضرب فسحة في او نصب او ربط دابة لم يضمن قلت و  
هذا عرف ان المراد بالطريق الامصار دون القياض والحق لا يملك  
العدول عنه في الامصار دون الحق في اشهر ولومات الواقع في البرك اي  
المحفورة في طريق العامة جوها او عطف كما في جامع الرموز او غيرا ولو بسبب  
اشياء العفونة عن البركة في النهاية فلا ضمان على حافره وان وحشية  
بلا اذن اي من السلطات لا مونة انما يضاف الى حفر البئر اذا مات بسبب  
الوقوع في حفر الحافر كالذي له داما اذا مات بسبب آخر للسلامة لا ضمان  
للمار فيه فلا يضاف اليه لانه مات بعينه في نفسه هذا عندنا في وعنده محمد عليه  
اي على حفر الضمان اي في الطريق لان ذلك حصل بسبب الوقوع وكذا في  
يضمن الحافر عندنا بغير يوسف في العلم لانه لا سبب للظن سوى الوقوع فيه لا ضمان  
عليه في تقوية بعينه اذا مات جوها او عطف لانها لا يكتصلان بالبركة كما في  
التبيين وفيه حفر في هذا الحائط بابا حفر فاذ الحائط لم يضره يضمن الحافر و  
يرجع على الامر وكذا اذا قال الحفر في حاشية وكان ساكنا في تلك الدار  
لانها من علامته لملكه وكذا لو اشجاره على ذلك ولو قال الحفر ولم يضره ولا  
قال في حاشية ولا مات ساكنا ولم يستاجر له لا يرجع بشيء على المشتاجر  
وهو هذه لو استاجر حفره في ثناء داره بغير اذن فوقع فيها انسان وتلف  
ان اخره فالضمان على الاجير وان اخره ان ليس له حق الحفر في ثناء  
يقع على الاجير في الاحداث على الامرات كانت بعد الفرائض كما في المسئلة  
لان في اذالم يعلم المأمور ببناء الامر يضمن ثم يرجع على الامر وهذا الاجير  
المأمور اصلا لان له مباحا فلا يترتب له التعدي وهذا ما سبب في وجوب  
التمتع بالامر لانها كحفر اشياء وان وضع حجر افخاه اخرى بعده عن  
الطريق فضمان ما تلف به على الثاني بعينه من بعده الطريق جبرا



وضعم اخر ففقط به رجل ضمن الذي كناه وخرجه الاول عن الضمان لان  
 فعله اشبح بفعل الثاني فالضمان على الثاني ولو اشترى جناحاً في دار  
 اى اخرج جنداً من الجدار الى الطريق للبناء عليها ثم راعها ان الدار  
 فضمان ما تلف به عليه اى على البايع يعني ولو اشترى جناحاً الى الطريق ثم  
 باع الى فلان صاحب الجناح رجلاً فقتله فالضمان على البايع لان فعله لم ينطبع  
 برؤاى ملكه وهو كوجب بخلاف المالك اذا باعه بعد الاشهاد عليه ثم سقط  
 في ملك المشتري على انسان حيث لا يضمن البايع ولا المشتري كذا في التبيين  
 وسياقته فانه ان اشترى الدار وكذا اى الضمان على البايع لو وضع خشبة  
 اى في الطريق ثم راعها اى خشبة وبرك اى البايع الى المشتري منها اى  
 من الخشب وتركها اى الخشبة في الطريق المشتري حتى عصب برأسه  
 فضمان ما تلف بها اى بالخشبة على البايع لما ذكرنا ان فعله لم ينطبع  
 ولو وضع في الطريق حراً فاحرق اى الجرحي شاة ضمن اى الواضع ذلك  
 لذلك الشاة لانه تعد فيه ولو احرق اى جرحي حراً حركته اى جرحي الى  
 موضع اخر يعني ولو حركت الرمح حين جرحه فكنه تعد له الى موضع اخر فاحرق  
 شاة لا يضمن اى الواضع ذلك الشاة ان كانت اى الرمح ساكنة عند وضعه  
 اى الجرحي للرمح فعلى بالتقويل وان حركت الشاة يضمن عند بعضهم  
 لان العبد باقية فلم ينطبع فقد فكانت الجنازة باقية وقيل ان كان  
 البعير رجلاً يضمن وان حركته ايضاً لانه فعل ذلك مع علمه بما قسم وقد  
 افحص اليه فيضمن كبا شرة او بمنزلة دابة جالت غريباً كذا في التبيين  
 ويضمن من حمل شاة في الطريق بغير عقد طمعه اى من المالك على  
 اخر سواء تلف بالوقوع او بالشرية بعد البلوغ اى بالوقوع لان حمل الشاة  
 في الطريق على رأسه او على ظهره باع لكونه مقيد بشرط السلامة بمنزلة  
 الرمي الى الهدف والصيد كذا في التبيين وكذا اى يضمن من ادخل

همل

حمير او قنديل او حصة في مسجد غيره بلاذات اى من غير اذات اهل محلة  
 تعطب به احد محلات سقط الحمير والقنديل على احد او سقط الطرف  
 الذي فيه كحصة على احد كذا في كذا في شرح الحجج اذا طوى حمير المسجد  
 رجل من غير اهل محلة او علف فيه قنديل بلاذات كحصر يضمن عند ابي  
 ما تعلق به خطأ فالصاحب يضمن ولو قال لا يضمن سواء كان من اهل محلة او لا  
 هذا اذا علف للاستصغار ولو علف للحفظ ليعين انفاً كذا في شرح الحجج  
 لا يضمن ولو ادخل هذه الاشياء اى من حمير واخرى الى مسجد حية  
 اى اهل محلة وجماعة يعني ولو كانت الناعلة من اهل محلة لا يضمن اجماعاً  
 لها في المستثنى ان هذه الافعال باحة في مسجد لا يرضى ان احسب  
 الصفة كما نوا ملازمين للمسجد وقا لمن وجدته فيه ولا ان الناس  
 مأذون بالدخول فيه والصلوة فيه وسقوط الحمير وتعليق القنديل من  
 تعاطيها فلا يضمن ولا يرضى ان المسجد ينعى للصلوة وهذه الافعال باحة اذا  
 لم يكن لا ينعى راحة الصلوة فمقدرة بشرط السلامة كالمرور في الطريق واما اذا  
 كانت لا تستلزم راحة الصلوة فلا يضمن لقوله صلى الله عليه وسلم لا تستلزم للصلوة  
 مادام ينظرها وان تدبر المسجد من سقط حمير وغيره موقوف  
 الى اهل محلة حتى كانت لهم ان يمنعوا غيرهم من ذلك فلم يقيده فعلى حمير  
 قيد فممنوعهم بالسلامة كذا في شرح الحجج ومما حصل ان الراى والتدبير فيها  
 يتعلق بالتدبير المسجد لانه كمنصب الامام والوكالات واجبة ركنية  
 دفع المسجد واخلاقه دون غيرهم فكانت تعلم مباحاً مطلقاً وفعل  
 غيرهم مقيد بشرط السلامة ليظهر التفاوت بين الاصل وبين التبعية ولا  
 يبعد ان يكون الفعل قرينة مقيداً بشرط السلامة الاثرى ان من وقف  
 في الطريق لاصلاذات البين قرينة في نفسه ومع هذا يضمن اذا تلف به  
 شيء كذا ذكره في التبيين ثم قال ولا فرق فيه بين ان يكون الرجل من



اهل المسجد او من غيرهم في المسجد وذكر صدر الكلام ان الاظهر ما قاله لان  
 المجلس من ضرورة يكون ملتصقا به لان ما ثبت ضرورة الشيء يكون حكم حكمه  
 وذكر الغنية اية الصلوة جعفر في كشف الغوامع سمعت ابا بكر يقول ان  
 جلس لقراءة القرآن او مستكفا لا يحن بالاجماع وذكر في الكلام والصدور السكينة  
 اذا جلس للحدث يحن بالاجماع لما في المتن وسألت عنه ان شاء الله تعالى  
 وكذا ان لا يحن لو تلبس بشيء سقط رداءه هو لا يحن يعني لو كان المحل رداء  
 قد لبس فقط على انسان فخطب به لا يحن في الفرق بينه وبين ارباب المحل  
 ان حامو اليه بقصد حفظه لا يحن بالانقياد بسطة السلام والملازمة  
 لا يحن حفظ ما يلبس في غير التقيد بوصف السلامة فجعل في حذوها  
 مطلقا وعن محمد اذ ليس زيادة على قدر الحاجة او ما يلبس عادة كاليد و  
 الجوارف والدرع من ثيابه في غير كسبه يحن لانه لا ضرورة اليه وسقط  
 الثمن باعتبارها لثوبه ان يكون في التبيين ومن جلس في مسجد غير  
 ان لا للصلوة فخطب به انسان فحان سقط به اعني فحان فحنه اي المجلس  
 وذكر ذلك الاحد عنه اية 2 خلافا لها وقال لا يحن على كل حال لان لها جد  
 بيت الصلوة والذكر قال الله تعالى في سورة اذن الله ان ترفع ويدك فيها  
 وهم واذا بيئت لها لا تكلمن اوامر الصلوة مع الحي عز الا باستغفارها فكان  
 المجلس فيه من ضرورة فيسأله وتعلم الغف وقراءة القرآن عبادة كالدرك  
 في تناول النص كذا في التبيين ولان المسجد من الصلوة وغيرها للعبادة  
 بدل وبيع بدليوان المسجد اذا ضاق على الصلوة كانت له ان يرفع القاعد عن  
 موضع حتى يصلي فيه وان كان القاعد مشغولا يذكر الله او يقرأ القرآن  
 او الله ربي او مستكفا وليس لاحد ان يرفع عن مكانه الا سبق اليه لما امر  
 به لها وليس بدل عليه لان المسجد لم يوضع المسجد وتقدم يعرف في  
 التبيين ولا فرق بين جلوسه في المجلس في المسجد لا لاجل الصلوة او للتعليم او

لغة

لقراءة القرآن اذ لم اجد المجلس فيه اي في المسجد في انشاء الصلوة وبين ان يمر  
 فيه اي في مسجد ما او يوقف في المسجد للحدث ولا فرق بين مسجد  
 فيه وغيره يعني وقال لا يحن المجلس في المسجد ما تلبس به على كل حال ولو  
 كان جالسا لقراءة القرآن او للتعليم او للصلوة اذ لم فيه في انشاء الصلوة  
 او في غير الصلوة او مر فيه مارا او قد فيه حدث فربما على هذا الاختلاف لما في  
 الرواية يعني المجلس في المسجد لغير الصلوة ولو كان المجلس من اهل المحلة او  
 من غيرها وضع مسكنا في الرواية في مسجد حي وذكر في الايجاع في المسجد  
 مطلقا فيحمل عليه وقد جعلت الرواية ان اذا كان في مسجد غيره يحن اتفاقا  
 وما ذكر في المجلس الصغير في الكلام اذا جلس رجل من الكوفة في مسجد للحدث  
 فخطب به رجل يحن اتفاقا فيحمل على كلام محذور والخلاف في كلام ما في كذا في  
 المستخرج لما في حديثه في مسجد فقبل على هذا الكلام ان يحن اية 2  
 وما جبه يلزم ما تلبس به عنده المتكلم ولا يلزم عندهما وقبل لا يحن  
 اي المتكلم ما تلبس به لا خلاف اي بلا اختلاف بينهم وقد ذكرنا دليل الطرفين  
 فلما حجة الى اعادته وفي المجلس اي في مسجد محليا لا يحن اي ما تلبس به  
 اجاعا وان كان المجلسات وصليت من غير اهل اي من غير اهل المحلة وصلوة  
 الشروع كالنفس اجاعا قال في المتن وذكر في المجلس الا انه ان الصحيح من مذهب  
 اية 2 ان المجلس لا ينتظر لا يحن وانما الخلاف في عمل لا يكون له اختصاص  
 في المسجد كقراءة القرآن ودرس الغف والحدث انتهى وقد تقدم ثمانية اثنا  
 ولا حاجة الى الاعادة ههنا ولا يحتاج الى اعادة الدار على اخراج الحي وقد مر  
 معنا اولا اخرج النحلة فتأخر في اي سبب الاخراج شيئا فالغشاة عليهم  
 اي على العملة ان كانت التلغ قبل اذ في علمهم اي قبل ان يرفعوا من العرلات  
 التلغ حصل بفعلهم لان العمل لا يكون مسلما الى رب الدار قبل رفعها عنهم منه  
 فالتلغ فعلهم خلا حتى وجبت عليهم الكفارة ويكرهون من الارش لما في المتن



بخلق ما تقدم من المسائل من اختلاف في احوالها او الميزان او الكيف الى الطريق  
فقد انشأت بسقوطه حيث لا يجب فيه الكفاية ولا يحكم الارش لانه مسبب  
وهذا مما يشهد بان الغنى غير واجب عليه فلم يستفعلهم اليه فافترض  
عليهم في التبيين وان كان التلخيص ما بعده اي بعد فراغهم من العمل  
فغلبه اي فالتلخيص على ربه الدار لا اختيار له عليه ويضمن من صلبه في  
الطريق العام ما عطف به لانه متعدي في السبب فصار كما في البر على ما مر  
وكذا اي يضمن ما عطف به ان رتب اي كما يجب اي يملك ان يترك او يتوضاوه  
واستوعب الطريق لما ذكرنا في الاختيار فالواحدة اذا لم يعلم المار بالشربان  
فكانت اعم اولها وان علم لا يضمن لانه كما ظهر من ماله في نفسه عليه فكان  
مباشرة التلخيص فلا يكون على السبب وكذلك لو تعدى على حجر وكسب الموضوع  
فغلبه لاضمان على كونه ضيق الى الواضع قبل هذا اذا رتب بعض الطريق لما سأل  
اما اذا رتب جميع الطريق او احدث كسب جميع الطريق فانه يضمن الواضع لانه  
مضطر في كونه عليه لانه لا يجد غيره ولا كفارة عليه اذ اضع هذه الامور ولا يحكم به  
الارش لانه سبب كما في البر وقد مر انتهى وان فعل شيئا من ذلك اى  
من الحب والرش والتوضاوه في سكة غير نافذة وهو ان الفاعل من اهله  
اي من اهله تلك السكة او قد فعل في سكة غير نافذة ليستخرج او وضعه  
عن كونه لاعبا فغلبه احد او وضعه متاعا لا يضمن لانه غير متعلق بالعادة  
لان الطريق مشترك بينهم فصار كالدال على كذا في الاختيار عليه قال  
ولو وضع حرفة الطريق ضمن ما احرق فان حركة الرمي الى موضع اخر لم  
يضمن ما احرق في ذلك كونه الا ان يكون يوم ربح وكذا صلب الماء ورجل  
الدابة ووضع كسب والقاء الشرب واتخذ الطين ووضع كسبا وكذا الدابة  
فقد في الطريق يستخرج او يضع عن كونه لاعبا او مرض فغلبه احد  
فان وجبت الدابة لانه متعدي في السبب فصار كما في البر وان علم بذلك

رجل

386 رجل فوقه على اخر ومات فالضمان على الواضع لا على العاقل لانه متعدي في  
السبب دون العاقل وان يجرى رجل شيئا من ذلك عن موضع فغلبه  
انسان فغلب من يجرى به ويرى الاول لان التلخيص في نفسه لانه اخر وان لا اثر  
في الاول مكان الشرب هو الجاني فيضمن انتهى وكذا لا يضمن ان رتب الماء لا يملك  
عادة لانه غير متعلق نظر الى العادة او رتب بعض الطريق فتعدى كماله كونه عليه  
لما مر ان كذا طريقه لما تعدى على عليه فكانت مباشرة التلخيص وعنده فلا يكون  
على السبب ووضع كسب اي في الطريق كالأرش في استيعاب الطريق وعنده  
ان اخذت كسب جميع الطريق فانه يضمن لانه مضطر في كونه عليه لانه  
لا يجد غيره ولا كفارة يضمن فان رتب اي ماء فغلبه حانوته باذن ما جبه  
اي صاحب حانوته فالضمان ان الضمان ما عطف على الامر اي صاحب  
حانوته يستحق ان لا يملكه جبهه لانه لا يملكه جبهه لانه في فناء حانوته  
فتلحق به اي ابتاعه لانه بعد فناءه اي الاجرة يضمن الضمان على الامر لانه  
قال في التبيين ولو استأجر اجير البنية في فناء حانوته واصاب انسانا فان  
فان كان بعد فناءه يجب على الامر لانه وان استأجر اجرا يحفر من له في غير  
فناء فان اضره وقدمه اذ لم يعلوا فغلبه على الامر لانهم مفروض من جرته  
فصار كما اذا امر اخر ببناء هذه السكة فذبحها ثم ظهر ان السكة لغيره الا انه  
في السكة يضمنه الماحور ويرجع به على الامر كونه مفروض من جرته لعلهم بذلك  
فيحق الفعل مضاعفا اليهم ولو قال لهم هذا سكة وليس لي حق بحفر فيه  
فحفر وانما فيه انسان فالضمان على الاجراء قاسا لانهم علموا  
بفساد الامر فلم يظهروهم وفي الاحكام الضمان على المستأجر ان كونه  
فناءه لم يضمن لانه مملوك لا يملكه في يده في التفرغ فيه من القاء الطين و  
الكسب وربط الدابة والركوب وبناء الدالك فان كسب في حفره فملكه فاعلم  
بالنظر اليها ذكرنا وتماه يعرف فيه وفي العناية قيل امر الفناء بفساد الفناء



سعة امام البيت وقيل ما احدث جوارها وقيل ما اعد لها الدار كرجل  
 الدابة وكسر الخط ولولا كان اي المستاجر امره اي الاجير بائنا في وسط  
 الطريق في وسط الطريق فالضمان اي ضمان ما عطي به على الاجير لفساد  
 الامر ولو كسرت الطريق لا يضمن ما كسرت لفساد بموضع كسره لان ليس يتعد فانه ما  
 احدث فيه شيئا وانما دفع الاذى عن الطريق ولو جرح الكسار في الطريق وفعل  
 به انشأت ضمن ما تلحق به اي بالكسار لفساد الطريق بفساد ولا ضمان فيما تلحق  
 بشيء فعل اي كذا كذا للملك في ملكه لانه غير متعد او دفع في ثلثه فله فيه حق  
 التصرف بان لم يكن للعامة لان معنى لا يضمن قال في التبيين وفناء داره  
 كداره حتى لا يضمن ما عطي به حفر فيه لان ذلك لمصلحة داره وفناءه في  
 تصرفه وقيل هذا اذا كانت الفناء مملوكة او كانت له حق كحفر بان اذن له الامام  
 او كانت لا يجر باحد لا يجر متعديا اما اذا كانت بحرية المسلمين او مشركا بان  
 كانت في ملكه غير نافذة بضمنه لانه مسبب متعدي فيه وهو صحيح انتهى  
 واشترى راي ذلك بقوله ولو مشركا لا يجر سكة غير نافذة وان كان مشركا  
 يضمنه فانه بضمنه لانه مسبب متعديا مر قال في الهداية وهذا صحيح وان  
 استأجر من حفر له في طريقه فالضمان على المستأجر ان لم يعلم الاجير انه  
 غير فناء وان علم ان الاجير ان الفناء لغير الامر فله الاجير ان الضمان على الاجير  
 لانه لم يجر امره باليمن بمملوك له ولا غرضه في الفعل فالحق اليه قيد بالعلم  
 لانه اذا لم يعلم الاجير انها غير فناء فالضمان على المستأجر ولا يجر على الاجير لان  
 الاجارة صحت في كل ما في الهداية وان قال ان المستأجر هو فناءه وليس له  
 فيه اي في هذا الفناء حق الكفر بان لم يذن الامام بحفر وفناء فيه انسان  
 فالضمان على الاجير قبيح لانه علم بفساد الامر مما غره المستأجر والضمان  
 على المستأجر لئلا يات كونه فناءه كونه مملوكا له في كل شيء ذلك  
 لتعلق الفناء به وفي التبيين قال يجر الاسلام اذا كان الطريق معروفا في العامة

ضمنا

ضمنا الى الاجير سواء قال لهم اني اولم يقل لعلهم يفسد امره انتهى ومن  
 في قطة بغير اذن الامام فتعدا حرمه مرور عليها ان على القطة  
 فخطب ان هلك فلا ضمان على ابناء لانه اذا تعدا المرور بان كان  
 بصيرا او كجده موصفا اخر للمرور صار متعديا فغيب الثلث اليه  
 دون السب و صار لانه اذن نفسه والمخاض ان الاول تعدا لانه  
 التدمير في وضع القطة على الانهار العظام من جهة تعيين النجاسات  
 والضيقة والسوء للامام فكانت جناية بهذا الاعتبار والنجاسة تعد  
 لا تعدا والثاني وهو مباشرة تعد فكانت الاضافة الى مباشرة اوله  
 ولا تعدا فتعدا على مختار يقطع النجاسة في المختار في كل مكان  
 الهداية قيد بالتعدا لانه اذا تعدا بان الامام فلا يضمن قال في التبيين  
 وان حفر بالوعد في الطريق فان امره السطوات بذلك لا يضمن لانه  
 غير متعدي فيه لان لولا في امور العامة وبغير امره يضمن لوعطى  
 لوجود التعدي لانه وان كان مباحا مقيد بشرط السلامة وكذا يجوز  
 على هذا التفصيل في جميع ما فسد في طريق العامة مما ذكرنا وغيره لان  
 المنة لا يضمن كذا في الهداية كسنا الظلمة وغرس الشجر ورمي الشئ  
 كملوس للبيع كما في شرائه هداية ان مال حاطط الى طريق  
 العامة فطوبى لربه اي رب الحائط بعينه صاحبه بضمنه من مسلم او  
 زبي بعينه طوبى بضمنه مسلم او زبي من يملكه بضمنه لان طوبى بضمنه  
 الحائط انما يبيع من يملكه بضمنه لانه سبانه وفي شرائه لا قطع و  
 يستوي ان يملكه بضمنه مسلم او زبي او طوبى لربه امره او  
 صبي او رجل غريب عن ولد اخر لان جميع هؤلاء لهم حق مرور في  
 الطريق فضوت مطا بضمنه بضمنه حقهم وفي شرائه الصبي و  
 او صغير اذن له ولبي بالخصوص في اذن له عبدا اذن له مولاه



بالخروج من كذا في الكفاية وهذه ان يقول لصاحب الحق لصاحب الحائط ان  
حائض على هذا الخوف او يقول ما نكر فانضم او اهدمه حتى لا يسقط ولا  
يتلف شيئا ولو قال ينبغي ان يهدمه فقال مستورة لما في العتابة وفيما  
يشتبه ان يكون التخدم من صاحب حق كذا احد من العامة سيما كان  
او زبنا لوصيا او امرأة ان مال الى طرفهم او واحد من اصحاب السكة  
فخاصة ان مال اليها وصاحب الحق الدار ادسا كنز ان مال اليها وان يكون  
من له ولاية التفرغ حتى لو تقدم الى من سكن الدار باجارة او اعاره فام ينقض  
حتى سقط على اثبات فلا ضمان على احد انتهى والمشهد عليه الى على طلب  
قال في العتابة الشرط التقدم اليه وطلب النقص منه حتى لو اعترف صاحب  
انه لطلب النقص وجب عليه ضمان وانما ذكر الاستهاد ليتمكن من الجأ  
عند تقوده اذ جهودا قفتم فكان من يهدد الاحتياط لا لا شهاد على طلب  
السفوة لا على سبيل شرط الصحيح الطب كعقد النكاح كذا في التبيين فليكن  
ينقض اي صاحب حائط في مدة يمكن تضم فيها اي في تلك المدة قلقت  
اي اي بذلك حائط نفس او مال ضمن عاقلة اي عاقلة لها من النعم ان  
دية النفس لا تدون لغيره فيجانبه فانه ان يستحق استحقاق وهو ان  
ضمان ربه على حائط المالك من هروب والعروضات العرف لا تقدر على كذا  
في الهداية وصورة الاستدراك يقول الرجل شهدوا ان قد تقدمت الى هذا  
الرجل في هدم حائط هذا قال في الهداية ولا يبيع الاستهاد بقوات يبيع  
حائط لا اندام التمدد في مدة يقدر على نفقته فيما لا بد من امكان النقص  
ليجبر على جباية انتهى وفي التبيين وهذا استحقاق والقياس ان لا  
يضمن وهو قد استحق ودليل الطرفين وجوب مذكور فيه وكذا الى الحكم  
شروط سبق جنة ضمن لو طلب بداهة ينقض من يملكه ينقض كالب  
الطوفوا له في الاختيار او وصيه يعني لو مال حائط الصغير فاشهد

على ابيه او وصيه فقط واختلف شيئا فحشا له في مال الصغير ان الاستدراك  
على الاب والوصي كلاهما على الجبر لانها بقدمات مقام ويمكن هدم  
الحائط كذا في شرع الوقاية والراهن عطف على قوله كالب فانه يملك بقدر  
الرهن اي بقدرته على ذلك بواسطة فكل الرهن وكذا العبد الشاخر سواء  
كان عليه لين ادلا لا ولاية النقص له ثم اختلف بالشرط ان كان  
مالا فحشا له في عتق العبد بيا فيه وان كان بنفسا فقل على قدره كذا  
في شرع الهداية والمكاتب يعني مكاتب له حائط مائل الى الطريق فاشهد  
عليه ثم سقط فانك انما فاعل المكاتب الكاف من يخته ودية الفتول لما حكم  
بجذبه مكاتب فان سقط حائط بعد عتقه فالدية على عاقلة واذا عجز  
ثم سقط فانك انما فادسه هدر ولا شيء على كونه لعدم الاستدراك عليه  
كذا في شرع الوقاية ولا يضمن اي صاحب حائط ان باعه اي حائط بعد  
الاستدراك وسليم الى المشتري فقط اي حائط صورة مسئلة اذا باع حائط  
بعد ما شهد عليه وجبته المشتري فقط على شيء لا يضمن به كما اذا طلب من  
الملك النقص كما لم تكن وكما جرد هو ذوق وساكن الدار بالاسفارة او الغصب  
لان الجناية بترك الهدم مع الشك وقد زال التمكن بالبيع فخرج من ان  
يكون جانيا قال كص في فساد و في فحاشية وضع في الطريق خشبة ثم باعها  
من رجل ورى اليها منها فتركتها المشتري في مكانها حتى عطف جانيها  
او دابة كان الضمان على البائع الذي وضع لغيره خشبة لان البائع كان  
متعهدا في الوضع وخروج خشبة من ملكه لا يكون فرق عدم ملكه وذلك  
لا يمنع وجوب ضمان فان من التمر خشبة لغيره في الطريق فقطع بها  
انسان كان ضامنا انتهى ولا يضمن ان طلب بداهة بالنقص من  
لا يملكه اي النقص كما لم تكن وكما جرد هو ذوق وساكن الدار بالاسفارة  
او الغصب لما في التوفيق لانهم لا يتمكنون من نفعه وان بناه



أي الحائط ما شأ أي إلى الطريق أو الدار ابتداء أي في الابتداء ضمن ما تلف  
 بسقوطه وان وحلته لم يوجب بئضه أي من غير شأه عليه لا  
 البناء ما شأ بعد ابتداء البناء في الشارع بخلافه وهذا خارج جذوع إلى الطريق  
 لأنه متعلق بالبناء وهو مشرك لأن الهوى صار متعلقاً بما يحيطه والناس  
 لهم فيه شركاء على ما مر وفيه خلاف الشافعي لما مر ونحوه كونه من حجر وحفر  
 البر في الطريق والكسيف والمستراح وان مال أي الحائط إلى دار رجل فالحائط  
 أي بئضه لربها أي لما للدالار لا حق له على الخصوص أو ساكنها يعني  
 وان كان في الدار سكان فلهم ايضاً ان يبالوه لأن لهم الملكية  
 لازماً ما سكن الدار فكذلك بالازالة ما سكن هوها فيجوز تأجيله أي تأجيل  
 صاحب الدار وساكنه وإبراه يعني ان اجل مالك الدار أو ساكنها  
 أو إبراه من ثمانية فذلك جائز لا ضمان عليه فيما تلف بالحائط لأن الحق  
 لهم خاصة في الهداية ولا يوجب التأجيل فيما مال إلى الطريق ولو كانت  
 التأجيل من التاخير أو التمسك أي من طلب ويشهد عليه لأن تلف  
 بجاعة مسلمين وليس اليها ابطال حقهم ولو كان الحائط بين  
 حتم رجل له فاشهد على بناء الجهمول على أحدهم فقط على رجل  
 قتل من أي الذي يشهد عليه خسر ما تلف به أي خسر الدين مثلاً فيكون ذلك  
 على ما قلناه إذا كانت دار بين ثلثة فحفر أحدهم فيها بئر أو بئر حائل  
 بغير إذن صاحب فقط بـ اشان فندية ثلثة الدار على عاقلة كذا  
 في شرح الوقاية وهذا عند ابن حزم وقال عليه نصف الدار في السملين  
 لأن ما تلف بتسبيب من يشهد عليه يعتبر لأنه صار جانياً وما تلف  
 بتسبيب من لم يشهد عليه هدر ركن جرم رجلاً ولغة عقرب و  
 خشت حية فمات من ذلك فانه يضمن بجار النصف وفي مسألة  
 البر تلقت النعم بالحفر ملكه وفي غير ملكه فالتقسيم نصفين والبر

في أن العدة ثقل مقدور وعنف مقدور والثقل اليسير والعنف اليسير  
 يوجب التلف حتى يعتبر كل جزء علة في تحقق العلة فيعتبر الملك علة  
 واحدة فيضان حكمها ثم ينقسم إلى أربابها بقدر تلك الخلافات الجارية  
 فان كل جزء يوجب علة بانفراده أو عند أكثرهم أضعف إلى الملك  
 لعدم رجحان البعض على البعض وهذا تخصيص ما ذكره المحقق بقوله  
 وان حفر أحد ثلثة في دار هي الدار لهم بئر بغير إذن شريكه  
 أو بئر أي أحد الثلثة حائلاً أي بغير إذن شريكه ضمن ثلثي ما  
 تلف به أي بالحفر أو البناء عند ابن حزم وعندهما يضمن نصفه أي نصف  
 ما تلف به وقد ذكرنا دليل الطريق قبله ولا حاجة إلى اعادته **فروع**  
 قال المحقق في فتاواه وفي المحيط ضرب منسوطاً على طريق فقط بـ  
 اشان ان كان على امر الناس ضمن وان كان بمنة أو يسرة في  
 لا يبرأ الناس فلا ضمان وفيه وضع شيء على الطريق فنفرت منه دابة  
 فقتلت رجلاً فلا ضمان على الواضع وكذا الحائط المائل إذا تقدم إلى  
 صاحب فقط فنفرت منه دابة فقتلت اشان فلا ضمان عليه  
 انما يضمن صاحب الحائط أو الواضع في الطريق ما اصاب الحائط والشيء  
 كوضع وفي الظهيرة عشجاً بناه في الطريق فالتكرت اصبه أو  
 اصبه النار ثم فطخ كل واحد منها ما اصاب الاخر فمات عثر فوق فاصاب  
 رأسه رأس النار ثم فطحها والتكرت اصبهما ضمن النار ثم اصبه القمام  
 وشجته وضمن القمام اصبه النار ثم دوت شجته وان ماتا جميعاً فماتت  
 النار ثم نصف دية الواقع وعلى الواقع نصف دية النار وفي الذخيرة وفي المستق  
 رواية مجهره إذا فرش فراشاً في مسجد فنام عليه فقتل رجل بالنار فمات  
 ضمان ولو عثر بالفراش فمات ضمان وفيه ايضاً رواية مجهره إذا بئر مسجد  
 في طريق مسلمين بغير امر السلطان فقط بـ رجل حائل فهو ضامن وقول



ان كان في قول ابي يوسف ان كان في طريق الامصار حيث يكون نصيبا  
 واضرا وان كان في الصحراء حيث يجرى الطريق غير ان في امنية الصحراء  
 لا يضمن لغيره انما انتهى **باب** في بيان احكام **جارية البهيمة**  
**عليها** اي والجنابة على البهيمة يضمن الراكب اي السائر في طريق العامة  
 قوله في طريق العامة قديم لا يلو كان في ملكه لا يضمن لغيره الا ان يهاجمه وهو  
 ركبها لان الابقاء مباشرة لان قتله يقتله حتى يحرم كبرهات وجب عليه  
 الكفارة به وغيره مسبب وفيه يشترط التعدد فصار حكم البر في حكمه  
 كذلك في ما لو طئت دابته او اجابت بيدها او رجلا او راسها اي في سير  
 الطريق او كدمت اي غصت بلسانها او خطت اي ضربت بيدها  
 او صدمت اي ضربت بكسدها يضمن ما تلفت دابته من النقص والهلاك  
 بذلك لان السيرة في الطريق مما لا ينظر اليه حق له لكن مقيد بشرط السيرة  
 نظرا الى حق له ولم يوجد مع الحيات الاحتراز لا يضمن ما تلفت برجلها  
 بالقاء كسدها اي ضربت بها فهو من باب استعمال القيد في المطلق لان  
 قبيل علفنها تنبها او ماء باردا لما ظن يقال في نية الدابة اي ضربت كحد حادها  
 لما في كسر او ذنبها لان ليس في وسع التمرز عن النقص بالرجل والذنب لان  
 وجه الراكب امام الدابة لا خلفها فلم يستعده سيرها به حتى لو اوقفها في الطريق  
 ضمن بالنقص كما صرح بقوله الا اذا اوقفها اي الدابة في الطريق في يمينه لا يضمن  
 لان يمينه من ايقاف الدابة فصار متعة بالابقاف ولا يضمن ايضا مما  
 عطف برؤسها او بالاقاء رؤسها او بولها سائرة اي حال كونها سائرة في زمان  
 الاتلاف او موقفة لاجله اي لاجل الراكب او البعل لان بعض الدابة لا يفعل  
 ذلك الا بعد الوقوف والاحتراز عن ذلك غير ممكن قديم بالسير لان لو اتلفه  
 في العدو ضمن ان قدر على منع الا فلا في احكام التلويح من العادي  
 ذكره في جامع الرموز كان اوقفها اي الدابة لاجل الراكب او البعل فياخذ

او

اوراشت فخطب به انسان ضمن ما عطف به لانه متعده الايقاف اذ ليس هو  
 من ضرورات السير وهو اكثر ضررا من السير لكونه اودم فلا يجزى به وهو  
 يمدد بقوله ولو اوقفها لاجل الراكب في كنفه وفي جامع الرموز ولو اوقفها لغيره فهو  
 ضامن بالتلف في كل الوجه الا اذا اوقفها باذن السلطان فانه لم يضمن به  
 كما في مشرعي الحنفية فان اوقفها في سوق الدابة لم يضمن لانه باذن السلطان  
 كما اذا اوقفها في الخمار في غير كنفه فان لم يضمن ولو بغير اذنه لانه لا يضمن  
 وفيه يشترط ان يات الراكب في ملكه نفسه لم يضمن بفعل الدابة وهذا في غير الوطى  
 فان شترت له فله يضمن فان شترت وانما لم يضمن ان صاحبها كان في  
 واقفة او سائرة كما اذا لم يكن صاحب معها كما في الذخيرة انتهى قاله في  
 الاختيار والرد بين الراكب لان السير يضاف اليها وباب السجدة كالطريق  
 في الايقاف فلو جعل الامام للمسلمين موقفا لوقوف الدابة عند باب المسجد  
 فلا ضمان بها حدثت من الوقوف فيه وكذلك وقف الدابة في سوق الدواب  
 لان ما دونه من جهة السلطان وكذلك الغلاة وطريق مكة اذا وقف في غير  
 طريقه لانه لا يضمن بالناس فلا يجزى الى الاذن اما كنفه ففي كل طريق اعلم  
 ان الراكب بالداية وسيرها ان كان في ملكه لا يضمن ما تولد من  
 سيرها وحركاتها الا لو طئت لانه تحرف في ملكه فلا يستعده بشرط السلامة  
 كما في البر في ملكه الا ان الوطى بمنزلة فله حصول احوال يقتضيه ولهذا  
 وجهت عليه الكفارة في الوطى دون غيره وان كان في ملكه غيره فانه  
 يضمن ما حدثت دابته واقفا كان او سائرا ولو طئت او نجا او كدما لانه  
 متعده في السب لانه ليس له ايقافها في ملكه غيره ولا سيره حتى لو كانت مملوكة  
 له في ذلك حكمه حكم ملكه وان كان في طريق العامة وهي مسئلة الكتاب  
 وقد عرفت فان اصابته الدابة بيدها او رجلا حصة او نوات  
 او اثاره غير ارجل او جوارحها فغنى اي شئ عينا او فسد لولا لا يضمن





أي الركب لعدم إمكان الاحتراز وقيل لو عطف على الدابة في هذه ضمن  
 في الدخيرة ذكره في جامع الرموز وان كان أي الجوز الذي أصاب كسيرا ضمن  
 أي الركب لا إمكان الاحتراز عنه لأنه يشاء عنه غايها ويضمن القاييد  
 من القود يقيض السوق فهو من إمام والسوق من خلق ما يضمنه الركب  
 وكذا السائق بعينه كل شيء يضمنه الركب يضمن القاييد والسائق به لانها  
 سببان في غير الأيضا فيجب عليها الضمان بالتعدي فيه كالركب  
 في الأحوال السائق ليس له على رجلها شيء عن غيره عن النسخ فلا يمكنه  
 التحرز عنه وقيل تأكد بعض مشايخ العراق في أنه يضمن أي السائق  
 النسخ أي النسخ بالرجل لأنه مراء عنه فيمكنه الاحتراز عنها في المسير أيضا  
 أي في ضمن المذكرات أن الركب والقاييد فانهما غايته عن بصرهما  
 فلا يمكنها التحرز عنها بخلاف الكدم والصدوم وقال الشافعي يضمنون  
 لأهم النسخ ويحجم عليه ما ذكره وقوله صلى الله عليه وسلم الرجل جبار  
 ومعناه النسخ بالرجل ذكره في المنهج قال في جامع الرموز وفي الأصل ما يدل على قوله  
 والأول أصح في الكفاية وفيه لم يمار به ولو اجتمع سائق وقائد كان الضمان  
 عليهما نصفين لأن أحدهما سائق للكل والآخر قائد له وكذا لو اجتمع  
 السائق والركب وقيل ضمن الركب جاحته لأنه مباشر في الاختيار  
 وله اجتمع السائق والقائد والمركبة والركب ضمنه أرباعا في  
 الجدي من النسخ وقائد القدر في الطريق يضمن أوله وآخره لأن عليه  
 ضبطه وصيانته عن الوطء والصدمة كذا في الاختيار ولا كفارة أي  
 كفارة تلف النفس عليهما أي في القاييد والسائق لأنه لم يتصل أثر  
 فعلهما بالقتل بل فعلهما سبب القتل لا مباشرة ولا حركات أدنى  
 أو وصية لما ذكرنا بخلاف الركب فأن عليه ذلك فيما دعت الدابة  
 بيدها أو جعلها لما مر أن القتل حصل بقتلها حيث كان هو على

الدابة التي لو طاعت وتقدمت بالقتل فصار مباشر غير أنه الرمي قال في المنهج  
 والكفارة حكم مباشر لا حكم سبب ويتعلق بالأفعال في حق الركب الكفارة  
 وحركات كبرياء والوصية دون السابق والعايد لأنه يخص بالمباشرة وهو  
 مباشر وهو مسببون وفي الاختيار وإذا وطئت دابة الركب بيدها أو  
 جعلها يتعلق به حركات كبرياء والوصية ويجب الكفارة ووجهه ما ذكرنا  
 أن مباشر لا سبب لقوله صلى الله عليه وسلم لا جبراء لقائل والمسبب  
 ليس بقاتل وفيه لم يمار به ربات الكل برئوت سوى الركب في الوطء في  
 الكفاية وان اجتمع الركب والقاييد أو الركب والسائق فالضمان عليهما  
 أي على الركب والقاييد أو الركب والسائق لأن أحدهما سائق للكل والآخر  
 قائد للكل يحكم الاتصال وقيل الضمان على الركب وحده لأنه مباشر على ما  
 قدمنا والسائق سبب والاختيار في مباشراته قال في المنهج وهو صحيح وقامه  
 يعرف فيه كالة الاختيار وجميع هذه المسائل أن كان الهالك أدبيا فالدين  
 على العاقلة لأنها تتحمل الدين في تحفيها وتحفيها على القاتل مخافة استيصال ماله  
 وهذا دون تحفيها في نجاسة فكل من أوله بالتحفيين وان كان غير آدمي  
 كالدواب والعرو حذو ما لا يخفى لأن العاقلة لا تتحمل الإمداد انتهى وقد مر  
 بعض ما يتعلق بهذا وان صطدم أصله استخدم أي تضارب بالحسد  
 فأرسلت أو ما شئت فقلنا ضمن عاقلة كل منهما دية الأخرى لو رمت الأخر  
 لأن على القتل صدمة كل فلو كانا عامدين في الاصطدام ضمن كل من  
 المصطدمين نصف دية الآخر لأن فعل كل واحد منهما محذور فاضيف التلف  
 إلى فعلهما وهذا إذا كانا حريصا وأما إذا كانا عبيدين فهدية لهما ولو سعد  
 وإذا كان أحدهما حرا كان الموجب على عاقلة تحرق في العمد نصف قيمة  
 العبد في هذه وفي القتل وفي تحفيها كل قيمته في أخذ ورثته نحو وانما خص  
 فأرسلت لأنه لو صطدم راجلات فأن وقع كلفه جهة فلا شيء على واحد



منها وان وقع احدها على الفاء والآخر على وجهه فهدر ردية الاول  
على عاقلة الاخر وان وقع على ففاء فهدر ردية الاخر على عاقلة  
ذكره فجا على الدور وفي رواية ابن مسعود رجل سار على دابة فجا  
راكب من خلفه فصرعه فقطب كذا في النسخات على المقدم وان عطب  
المقدم فالنسخات على كذا في نسخة سفيان اذ كانا دابةين وعليهما  
راكبان استقبلتا واصطدمتا احداهما فالنسخات على الاخر كذا في الاختيار  
وتما يعرف في نسخة وان تجاوز باي رجلان جلا فاطلع الى الجبل فقطب  
فما تافان وقعا على ظهرهما فها اي دمهبا هدر ردية لاهما  
لان موت كل واحد منهما مضاف الى فعل نفسه وقوتها لا قوة صاحب  
وان وقع على وجهها فهدر ردية الاخر على وجهه ردية كل واحد  
منهما على عاقلة الاخر لان كل واحد منهما مات بقوة صاحبه وجذب  
ولو القى رجلان دابة فالت فلو غرق من ساعته ضمن ردية لا لوسيط ساعته  
فمخرق من جابه فمضولوه وان اختلفا اي كثر زيات بان وقع  
احدهما على الفاء والآخر على الوجد فهدر ردية وجهه ردية الواقع  
على ظهره لان مات بقوة صاحبه وهدر ردية من وقع على الفاء ردية  
على ظهره لان مات بقوة نفسه وان قطع الاخر ردية وان قطع  
انسان كعبل الذي بينهما فوقع على واحد منهما على الفاء فانا قد بينهما  
اي تجاوزان على عاقلة اي على عاقلة الفاطم لان مضاف الى مقدم  
وهو القطع وكان مسببا كذا في الاختيار وان ساق اي رجل دابة  
فوقع سرجها او غيره من اداواتها جميع اداواته هي الله كاللحام  
وغيره على انسان فمات ضمن لان متعده في هذا النسب لان الواقع  
بتقصير منه وهو ترك الشد او الاحكام في الشد فصار كانه انقار  
على الطريق بيده بخلاف الرءاء لان الباس يتبع للباس وهو

على الوجه على عاقلة من كان على ظهره اي على عاقلة الواقع

لو وقع في الطريق وعثر به انسان لا يضره الضمان فكذا اذا عثر به  
كذا في النسيب وكذا يصح فانا قد قلنا ردية وجهه ردية اي من ذلك  
الفقار انما يضمن من قاذفها ردية ضامن لما اوطاه به غيره انسان  
فقتله فهدر عاقلة القاذف الدية لان الفقه ردية فهدر ردية البية  
ذلك فبغيره الحكم كانه قتله خطا فيكون ضمن النسيب على عاقلة  
وهي مال له كماله كماله ردية ببقوله والفقار اي ضمن النفس على عاقلة  
اي انسانا وانما يدان العاقلة بتحمل الدية تحفيضا على القاذف ومما لا  
ماله اي مال الجاني لان العاقلة لا تعقل الاموال كما مر غير مرة ومما لا  
الفقار ردية كذا في رواية ابو بكر قطب فخطا بتقصير كذا في نسخة وغيره  
وان كان مع القاذف سائق فالضمان عليها اي يجب على عاقلة الضمان  
لاستأنها في السبب لان قاذف الواحد قاذف الاخر وكذا سائق الضمان لا يضمن  
قاذف غيره هذا اذا كانت السائق من جانب من الاطراف الا ان ساقها واخذ  
برقام واحد ضمن هو وحده ما عطب خلفه ويضمن ما تلف بما هو  
قاذف لان القاذف لا يقود ما خلفه السائق هو لانقسام الزمان بين السائق  
يسوق ما هو قاذف ولو كان رجل راكبا على بعير وسط القفار رد لا يسوق  
منها شيء لم يضمن ما اصابه الا بالذي بين يديه لانه ليس بسائق لها  
وكذا ما اصابه الا بالذي خلفه لانه ليس بقاذف لها الا اذا كانت اخذ بزمامها  
خلفه اما الجبر الذي هو راكبه فهو ضامن لما اصابه فيج عليه وعلى  
القاذف ما اصابه بالايدي فان ذلك ضمن على الراكب وحده لانه جعل  
فيه جبا كذا في نسخة في حكمه كذا في نسخة فان ربط بعير على  
قنار بغير علم قاذفه فقطب به اي بالبعير انسان اي قتل ذلك البعير  
رجلا ضمن عاقلة القاذف الدية لانه قاذف لم يكن قاذفا لذلك البعير  
والقود سبب لوجوب الضمان ومع تحفيظ سبب الضمان



منه لا يسقط الضمان بحمله ورجعوا الى العاقلة بما اى بالدية على عاقلة الرباط  
 لان الرباط وقهره هذه العهدة قال صدر الشريعة اقول ينبغي ان  
 يكون في مال الرباط وهذا مما لا يتحمل العاقلة ان تهرق بكن ان يحاسب عنه  
 بان الرباط كان متعديا فيما صنع حيث ربط بالقض رخصا في التعدي  
 هو الذي اذا كان كذلك وجب الدية على عاقلة فان قلنا ان كل واحد  
 منها سب فكان ينبغي ان يجب الضمان على القاتل والرباط ابتداء  
 فنت لان القود بمنزلة مباشرة بالنسبة الى الرباط لاتصال التلف به  
 دون الرباط فيجب الضمان عليه وحده ثم يرجع عنه والده فيعلم  
 كما لو اهذا الرباط والقض رخصا لان الرباط امره بالقود دلالة واذا  
 لم يعلم لا يمكن الاحتفاظ عنه ولكن جهله لا يسقط وجوب الضمان عليه  
 لتحقيق الاتفاق منه وانما ينبغي الاخر فيكون قرار الضمان على الرباط  
 واما اذا ربط والابلا واقتضض منها عاقلة القاتل ولا يرجعوت به على عاقلة  
 الرباط لانه قادر بغير اذنه لا منكم ولا دلالة فلا يرجع لما حققه على احد  
 غاية الامرات يقال انه متعدد بالربط والابقاف على الطريق كمن زال  
 ذلك بالقود فصار كما اذا وضع حجر او حوله غيره وكذا اذا علم السارق  
 بالربط ولا يرجعوت على عاقلة الرباط لما حققه من الضمان لان القاتل  
 رضى بذلك والتلف قد اتصل فعليه فلا يرجعوت به وهو القياس فيما اذا لم  
 يعلم لان جهله لا ينافي السبب والضمان الا ان العقوبة تستحسن في  
 الرجوع لما ذكرنا كذا في معنى ومن ارسل بهيمة او كلبا وساقه ضمن ما اصاب  
 في قوره لانه محاسبها فاضيف فعليه اليه كما يضاف فعليه فيما يبيع الم  
 له ويحرم بالسوق ان يمسى خلفها معها وان لم يكن خلفها فمادامت  
 في قورها فهو سائق لها في الحكم فيضمن بالسوق واذا تراخا انقطع  
 السوق كذا في معنى وفي الخبر يعني وان ارسل طيرا لا يضمن اي ما

اصاب في قوره وان ساقه لان بدن الطير لا يحتمل السوق فصار وجود  
 السوق وعدمه سواء فلا يضمن مطلقا بخلات البهيمة فان بدنها  
 يحتمل السوق فيعتبر فيها السوق ومن ثم قالوا لو ارسل بارية الحريم  
 فقتل لا يضمن المرسلا في معنى وكذا اي لا يضمن المرسلة الدابة والكلاب  
 ان لم يسبق حقيقة بان لا يمكن خلفه ولا حكم بان لا يجب على قور  
 الاموال والتعدي يكون بالسوق فلا يضمن لان الاصل ان الفعل الاختيار  
 يقع في العاقلة ولا يجوز ان يضاف الى غيره الا ان ترك ذلك في بعض  
 احواله وجد منه سوق فاضيف الى المرسلا لئلا يصيبنا صيانة النفس و  
 الاموال وان لم يوجد منه السوق بقى على الاصل ولا يجوز ان يضاف منه اليه  
 لعدم الفعل مباشرة عقوبة وتبعا قال الزيلعي وذكرنا في خات  
 لوان رجلا ارسل بهيمة وكان سائقها ضمن ما اصابته في قورها  
 وكذا لو ارسل كلبه وكان سائقا لا يضمن ما تلف ولو لم يكن سائقا لم  
 لا يضمن وكذا لو ارسل كلبه على رجل فقهره او شرب شيئا به لا يضمن الا ان  
 يسوقه وكذا اذا ارسل كلبه وهو لا يمسى خلفه فعليه ان يمسى غيره  
 ان لم يكن معهما لا يضمن لان غير المعلم يذهب بطبع نفسه وان  
 كان معهما ضمن ان امر على الموجه الذي ارسله لانه ذهب بالرسالة صاحبه  
 اما اذا اخذ بجمته او بيسرة فلا يضمن لانه لما مال من سنن الارمال  
 انقطع حكم الارمال واكثر من ثم قالوا هذا في البهيمة واما في الكلب فلا  
 يضمن وان ذهب على سنن الارمال الا اذا كان خلفه لانه لا يمسى  
 من الجلات اليد عليها دون الكلب عادة لو كان لرجل كلب عقور  
 يؤذي من مر به فلا هل البهامة ان يقتلوه وان تلفت يجب على صاحبه  
 الضمان ان كان يقدم اليه قبل التلف والافوق عليه كالمسافر  
 المالك كذا في معنى وفي الخبر يعني وان ارسل طيرا لا يضمن اي ما



عليه فلم يحفظ حتى لا لا يغيب ثم يبين وإنما يجوز في المذهب عليه فيما  
يخاف تلف بئزاده لما لا يخطئ المالك والثور وعقر الكلب الصغير فيصنع  
إذا لم يحفظ انتهى و يمكن حمل التلف في كلام الزيلعي على الأدم فيحصل  
التوفيق بين كلامه وكلام ملا خيرو أو انقلبت أي الدابة بنفسها  
ليلا أو غيرها فاصابت ما لا أو نفسها فلا يضمن صاحبها لقوله صلى الله عليه  
عليه وسلم الجار جبار أي فعل الجار هدر ذكره في التبيين ثم قال  
قال محمد هو بمنزلة هذا صحيح ولأن الفعل غير مخاف إلى ما جها  
لعدم ما يوجب النسبة من الإرسال واخواته فلا يراد بهجة فأنشأ  
زرعا على فوره ضمن المرسول ما لست بمينا أو شيئا ولا له طريق آخر  
لا يضمن لأن سيرها مخاف إليها دون صاحبها الانقلاط خروج ربي  
يكتفي به في الفتاوى الصغرى دابة لرجل ذهاب ليل أو غيرها بغير الإرسال  
فأنشأت زرعا على فوره فالتفتت فلا ضمان عليه ذكره ابن المذكرة شرح  
الوقاية في التبيين وذكره في البسوط إذا أرسل دابة في طريق لم يضمن  
فما أصابت في فورها فالتفتت فأنشأ لأن سيرها مخاف إليها ما دامت  
تسير على سنبل ولو انقطعت بمنته أو بغيره انقطع حكم الإرسال  
الا إذا لم يكن له طريق آخر سواه وكذا إذا وقعت ثم سارت أي ينقطع  
حكم الإرسال كما ينقطع بالعطف بخلاف ما إذا وقع التلب بعد الإرسال في  
الأصطبا أو سارت فاختار الصيد لأن تلك الوقعة تحقق مقعد المرسول  
لأنه يتمكن من الصيد في الإرسال البهيم في الطريق يضمن لأن شغل الطريق  
تعد يضمن ما لو لم يضمن وما الإرسال للأصطبا دابة ولا تنسب بوجه  
التعدي كذا ذكره في الهداية قال في المتن وقع الاستئذان عن شخص له حمل  
يخضع في بيئته فيخضع فيها كل غيب الناس وفواكههم هو يضمن صاحب  
الحمل ما انقلبت الحمل من النسيب وعنده أم لا وهو يؤمر بتحويله عنهم إلى

مكان آخر لم لا وجوبه أنه لا يضمن صاحبها شيئا من ذلك مطلقا ينعى سوا  
الشخص على صاحبها أم لا إذا ما تقدم من مسئلة التلب بل لا يخطئ  
وأما عقوبته من ملكه فلا يؤمر بذلك على ما عهد ظاهرا وباطنا فيجب عليه  
فيئنه أن يؤمر بتحويله إذا كان الضرر جسيما على ما عليه الفتوى انتهى  
قال في الفصول العارضة قبل استغنى الإمام أبو الفتح الكرخي عن سكران  
خرج به فرسه فاحطدم أثناء فأمات قال إن كان لا يقدر على منع فليس  
بمسئله فلا يضاف سيرة إليه فلا يضمن قال إن كان لا يقدر على منع فليس  
وكذا غير السكران إذا لم يقدر على المنع ومثله في جميع الفصولين وهي واقعة  
الفتوى وقد أجاب عنها مولانا شيخ الكلام مفتي الديار الرومية بأنه إذا انقلبت  
عجزة عن منعها حتى انقلبت أثناء فهدرت من ضرب دابة عليها راكب  
في الطريق أو غيرها أي خلف الدابة يعود أو كونه بلا إذن الراكب كما في جميع  
الروايات نهت أي ضربت الدابة بجلها أو ضربت أي تلك الدابة بيدها  
أحد أي غير الطاعن أو ضربت أي الدابة من ضرب أو طعن فهدمت أي  
ضربت بحدها أحدا فمات فمن هو أي الضارب أو أنا حسن لا الراكب  
بأنه لا يضمن الراكب لأن النسيب متعد والراكب غير متعد فيضمن المتعد  
حتى لو كان واقفا دابة على الطريق كان الحصان على الراكب وإنما حسن  
نصفية كونه متعد بالبقاء وإن نفي النسيب فهدر لأنه  
بشر لا يجهل على نفسه بخس وإن القس الراكب من تلك المنفعة ففقدته  
فدبره على عاقبة النسيب لأنه نسيب الدابة سبب لائق الراكب وهو  
متعد في ذلك السبب فيضمن ولو تخلف الراكب لا ضمان عليه  
لأن الراكب لم ولاية نسيب الدابة فإذا امر غيره كان كفعله كذا في شرح  
الوقاية وفيه رخصة أنه لو تخلف الراكب فلا ضمان في المنفعة كما في  
جميع الروايات فلو ذكر أي الحرب أو الخس حال مسير أي سير الدابة



وان او فترأى اى اركب الدابة في الطريق لانه يمكن فعلهما اى فالضمان على اركب  
والنا حش مخفيين كما مر ان كان متعديا في الايقاع من طريق العامة فينبه بالملك  
لانه لا يضمن ما تولد من سيرها وحركاتها سوى الوطئ لانه تعرف في ملكه  
فلا يتقيد بشرط السلامة كذا في الاختيار وان نجت اى الدابة به اى بالطنف  
النا حش قدم اى دم النا حش هدر لانه كما يجازى على نفسه كما ذكرنا وان  
القت اى الدابة اركب اى بالطنف والخراب فعمارة اى دية اركب على  
النا حش اى على عاقلة النا حش لانه متعدي في شيب وان فعل اى النا حش  
ذلك اى الطنف باذن اركب فهو اى الطنف بالاذن كفعل اركب لما مر  
ان اركب لم ولاية النفس فاذا امر غيره كان كفعله فلا يضمن النا حش لكن  
ان و طئت اى الدابة احدا في فورها بعد ان حش بالاذن اى باذن  
اركب فيقتله اى الاحد عليهما اى على اركب و النا حش لان سيرها  
في فورها لا محاذ في اليها قال في الفقه النا حش انما يضمن الوطئ في فورها النفس  
حتى يكون السوق مضيا فاليد واذا لم يكن في فورها فالضمان على اركب  
لانقطاع اثر النفس فيفق السوق مضيا فاليد اركب كذا في الشرائع  
وفي غير الوقاية ولو وطئت رجلا في سيرها وقدرتها باذن اركب فلا دية  
عليها اذ ماتت في فورها ولا يرجع النا حش اى حش على اركب في الاصح  
تبدل احترازها عما قيل يرجع النا حش على اركب بما حش في الايقاع لانه فعل باحره  
وجه الاول لانه لم يجره بالايقاع والنفس يتصل عنه قال في جامع الرجون وهذا  
كله اذا كان النا حش عا قلا حركات كان حشبا فعلى عاقلة وان كان  
عبدا ففي رقبته يدفع بها او يهدى كذا في الكافي وانما حش النفس لانه لو صنع به  
على ظهر فرسه دابة منظمه لم يضمن لما في الكسبية وقد مثل لذلك بامر الجبه  
فقال لما امر اى احد حشبا يستعمل عود دابة وقول بسيرها متفعل  
امر وجعله يستعمل حشبه الجبه وانما قيد بذلك لانه اذا لم يستعمل

عليها

٣٩٥  
عليها فلا ضمان على احد اما على الجبه فلا ان ملكه بمنزلة تحمل على الدابة  
فلا يضمن السبر اليه واما على الامر فلا ان لم يسرها فاذا لم يضمن  
سيرها لانه احد كانت منطوية وفقد جبار كما مر فوطئ اى  
الدابة انسانا فأت يضمن عاقلة الجبه لا يرجع عاقلة الجبه بعنه  
يضمن عاقلة الجبه فلا يرجعوت بما عود من الدية على الامر لانه  
امر به بالتسبر والايقاع يتفصل عنه وكذا اى الحكم مثل ما سبق لانه اذا  
اى احد الجبه سلاها فقتل اى الجبه به اى بالسلاح احد حتى ضمن عاقلة  
لا يرجع على الامر لما ذكرنا وكذا الحكم اى مثل ما سبق في حشها اى الدابة  
ومعها قائد او سائق يضمن قاذ دابة فقتلها رجل فانتقلت من يد  
القائد فاصابت في فورها فهو على النا حش وكذا اذا كان لها سكر  
سائقا فقتلها غيره لانه محاذ اليه كذا في الهداية وان تحسبها اى الدابة  
بشئ منسوب في الطريق فوطئ انسانا فأت فالضمان على من نصب  
اى الشيء لانه متعدي بطريق فاذا ضيف اليه كانم تحسبها بعنه كذا في الهداية  
قالت الاختيار ولو نزلت من حجر وضرب رجلا في الطريق فالواضع كان حش  
ما من لان الوضع سبب لنفوس الدابة ووضعت كالنفس ولا فرق  
بين كون النا حش حشبا او بالغا لانها يوحذان بانها لهما وان كان  
اى النا حش عبدا فقتل بغير اذن اركب فقتل انسانا فقتله فالضمان  
في رقبته يعني يدفع بها او يهدى وجميع مسائل هذا الفصل والذى قبله  
ان كانت الهالك ادنيا فالدية على العاقلة لانها يتحمل الدية  
تخفيفا على القاتل مما في استحصال ماله ان هذا دون تخفيف  
في الجناية وفيه على العاقلة كما تخفيفا فأت هذا اولى بالتخفيف  
لما في الاختيار وان كان الهالك غيره اى غير الادنى كالرداب و  
الغرض فالضمان في مال الجاني لان العاقلة لا تقبل الاموال



**فروغ** وفي التبيين ولوان رجلا طر 2 رجلا قدام سبع فقتله سبع فليس  
 على الخارج على الا التبرير والجس حتى يتوب وفيه كذا قيل اذا جاز  
 قد عرفت عن القصاص لا يصح لانه تمليك دل عليه مسلمة قالوا في ذكرها  
 في الاصح جارية قلت رجلا بعدا فزني بها ولم يقتل قبل ان يقتل  
 لا يجد الجرح لانها صارت مملوكة فسقطت حد الشتم قال المحقق في فتاواه  
 وفي فتاواه هو ربط حماره في ارضه لئلا يلقى احدا رفقته فجعله معيا  
 فاحس قال لا يرجع بنفسه البس على صاحبها رجلا وقال قاضي بدعي  
 الدين ان كان صاحب موبعض والافلا في الصوري ارسل كلبا على  
 سكة ان وقف ثم صال لا يضمن وان اخذ بمسكة او سكا ان لم يكن  
 له طريق غير ذلك ضمن والافلا ولو ارسله الناس ولم يكن سائقا  
 يجب ان يضمن وفي شرح المحقق ان ارسل بهيمة ولم يكن قائدا ولا سائقا  
 فاصابت شيئا في ذلك الطريق يضمن ولو عطف عن ذلك الطريق  
 وكان لها طريق اخر لا يضمن ولو لم يكن لها طريق اخر يضمن ولو كانت  
 ساعة ثم سارت فذلك هو رسل عن الشيخ الامام ابي بكر محمد بن  
 الفضل فبين ارسل بقرته من القرية الى ارضه فدخلت في رزح غير  
 فاكلت ان كان لها طريق غير ذلك لا يضمن والا يضمن انتهى ثم لما  
 فروغ مع جنازة الدابة سكر في حيا تب عليها فقال ومن فتا عيني راحة  
 قصاب ضمن ما نقصها اي ما نقص الفقار من القيمة فيقوم محبة  
 الدين ومفقودة الدين فيضمن الفضل قيد الدين لان الحكم في  
 المعين ليس كذلك بل صاحبها بالخيار ان سكر في رزحها على النافذ في  
 ضمنه القيمة كما قلنا وان سكرها وسكنها فضمنه النقصان لان المعدل  
 به النص وهو ورد في عين واحدة فيقتصر عليه كذا في التبيين و  
 مراده بضمات النقصان ضمانية من حيث المالمية كذا في التبيين

ويدخل فيه الحام والدجاجة وغيره من الطيور وكذا الكلب والسنور  
 في الذخيرة ذكره في جامع الرموز وفي فقه عين الفرس او البغل او الحمار  
 او بغير كذا اراد القصاص او بقرته اي الجزار في كذا الجزار القطع وجرز  
 الجوز وسخرها والجوز ما اعد من الابل لسخر يقع على الذكر و  
 الانثى وهو مؤنث انتهى ربيع القيمة لما روى انه صلى الله عليه وسلم  
 قطع في هذه الدابة بربع القيمة وكذا قطع عمر رضي الله عنه ولان  
 اقامة العبد بها يمكن بربع اعين عيناها وعين جسميها فصار  
 لانها ذات اعين اربع فيجب بربع بقوات احدها بخلاف البقرة  
 لان مقتصد من البقرة اللحم فلا يعتبر الا النقصان وانما وضع  
 المسئلة في بقرة الجزار وجزوره لئلا يشبههم انها تكونها معدية  
 اللحم يكون حكمها حكم البقرة بل سواء كانا معدية له او للحرك والركوب  
 فيعتبر بربع القيمة في الذي لم يؤكل لحمه كالبغل والحمار لان فيهما مقاصد  
 سوى اللحم كالركوب والزينة وكمل والعمول من هذا الوجه شبه  
 الادمي وقد تميز لغيره كالالكل ومن هذا الوجه شبه الموكركت فعملنا  
 في الشبهة شبه الادمي في انجاب الربيع وبالبقرة الاخر في نصف كذا  
 في التبيين **فروغ** وفي المنع شد الدابة على الطريق دباها وقال للمباركة  
 خلتك واياها اخذها ورخصه صار قاصدا فان جنت فالضمان  
 على الموقوع البايع وان زالت من موضعه ما لم يحمل الحبل وتنقل من  
 مكانها في داره بقره ادخل عليها اخر بقره عليها اي غير منفصلة  
 بادت صاحبها فقتلها اخذ ذلك البقار لا يضمن وان كان بلا  
 ادت يضمن ادخل بقره سخط حافة سريه انسان فطلى شخصها  
 لا يضمن ادخل عليها او ثورا او فرسا او حمارا في رزح او كرمه ان ساقا  
 ضمن ما تلف والا لا وقيل يضمن وان لم يكن سائقا قبا ساسا



على المنفعة دخل بقره زرعها فخرجها فخرجها فخرجها  
من الذرع حال الاخراج ان اخرجها بان بقرته في الزرع ولم يجره بالآخر  
يخرج السالف وان اخرجها بالآخر ايضا حال الاختيار لا يخرج وقال ابو  
نصر يضمن فيه ايضا وان اخرجها صاحب الزرع فكلها ذك في كنفه  
لا يضمن وفي الفتاوى المختار ان يشتاد بعد الاخراج يضمن والا فلا  
وقال ابو نصر اذا ساقها الى مكان يامن على زرع لا يضمن ايضا  
وكذلك لو اخرج دابة الغرض زرع الغير وعن ابي سلمة انه يضمن  
ادخل دابته في ارضه فخرجها مال الدار فتلفت فلا يضمن لها في  
الزرع وضع ثوبه فثبت العبر في به صاحب البيت ضمن  
فانفذ اخراج الدابة لان كون الدابة يضر الثوب الراعي وجد  
بقره في سرجه فطردها الراعي فذكر ما يخرج من سرجه لا يضمن لان  
الصالة لا ياباؤها الا اذا وجد في سرجه دابة فخرجها فمناعت  
اذا كلها الذئب لا يضمن بخلاف ما تقدم لان الربط محلها لا الدار  
فسدد ابنه الغير زرعها اذ كرمه فاخذها وجسها حتى هلكت ضمن  
الحايس لانه ليس له ولاية بحبس ربط حماره فوسا ربه فجاء اخر  
بحماره ودبجه فغصا احدهما الاخر وهلك ان في موضع لهما ولا يضمن  
الربط لا يضمن والايضمن فان لم يكن ذلك موضع طريق ولا ملكا  
لاحد لا يضمن اذا كانت في مكان سعة والطريق يضمن لان الربط  
جناية في كل اناس دخلت ذلكا طبا في فئها مال الدار لا اخرجها  
منه فكثر قدر الطبا في ضمن مال الدار الاخر كذا في البرازنة قال في  
تخلصة في كنفه ما يحمل على ظهره في عينه ربح الذئب وكذا البقر وما لا  
يحمل عليه لصفره كالغسل والجحش اذا فشت عيش واحدة فيفها  
ربح قيمته وفي جرد النعازل الدجاجة كالثدي وفيها ما نقصها و

لو قطع احد فوايم الدابة يضمن جميع قيمتها ذكره الامام السرخسي في  
غصب الاصل وفي غصب الفناوى وخطم البعير ان لم يكن مأكولا اللحم  
هكذا اما اذا كانت مأكولا اللحم فلكلها الكفاية اذا كانت له قيمة بعد قطع  
البعد ان شاء سلمه اليه وضمنه قيمته وان شاء اسكه وضمن  
الجانح ما نقصه وفي العيون قال ابو حنيفة اذا استهلك حمار الغير او بقره  
يقطع يده او يذبحه ان شاء صاحبه ضمنه قيمته واسلمه اليه و  
ان شاء رجه ولا يضمنه شيئا وعليه الفتوى ولو ضرب رجلا حتى صار  
اعرج فقد كقطع وفي الصبر فيه حمار بالاحطة انسان فلم يضمنه حتى  
الكل ما فيه ان يضمن بستانه ضيع امر البستان وغفل حتى دخل  
الماء في الصبيح البستان ووقعت شجرات وتلفت الكروم قال  
يضمن الكروم ولا يضمن فحة الشجرات وان كان في الكروم حصص يضمن  
مثل كحصص بقدر حصص صاحب الكروم ولو كانت فيها غنم لا يضمن بشئ  
الغنم لان حفظ الغنم لا يكسب على الساكنين يكون تاركا لحفظ لان ما  
كان بعد البلوغ من الزرع والثمار وغيرهما عليها ولكن يجب على العامل  
نقصان الكروم لان حفظ الكروم واجب على العامل فينظر ان هذه  
الضبعة مع غنمها بكم تشتري وبغير غنمها بكم تشتري وبأخذ منه نقصا  
تلك كذا ذكره في صحيح ثم قال وفيه عبارة اخرى ويضمن الغنم في عرفنا  
وبعض ما يتعلق بهذه امرة الغنم **في بيان احكام**  
**جناية الرقيق وعليه** لما انتهى القول في بيان احكام جناية المالك  
وهو محروس في بيان احكام جناية المملوك وهو العبد داخرا والخارجا  
رقيقه عن رقيقته اختلصا في موجب جناية العبد قبل موصلها الارش  
لان النصوص مطلقة من غير فصل الا ان للمولى ان يتخلص بالدفع  
تخليقا عليه وقبل الانق والمولى ان يتخلص بالقتل ولهذا يبرأ المولى



بذلك ولو كانت الواجب الاصل غير لما برئ بهلاكه قبل الاختيار لانه ينفوت  
به الدفع لا الفداء كذا في التبيين جنائيات المملوك لا توجب له الا دفعا واحدا  
اي الادفع رقبته لو عمل ما يعني لو كان عملا للدفع بان كان قنا وهو الذي لم يستعقد  
له شيء من لهباب الحرية كالتدبير والمعينة الولد والمثابة سواء كانت  
الجنابة واحدة او اكثر لا توجب الادفع رقبته اذا كانت الجنابة في النفس جنة  
للمال كذا في التبيين ويوجب جنابته قيمة واحدة لو كانت غير محمل لاي للدفع  
ولا يزيد عليه وان تكرر الجنابة وفي النفس اذا جنى بعد الفداء على كونه بين  
الدفع والفداء لا الجنابة الا في وكذا كلما جنى بعد الفداء يؤمر بالدفع او  
الفداء بخلاف المملوك واخيه فانه لا يوجب الا قيمة واحدة لما في كونه والتبيين  
فلو جنى عبد اداه على حرا او مملوك في النفس الطرف خطا ولو كانت  
حكما لما اذا جنى مملوكا او عبدا في الطرف فان جنابة كليهما خطا  
حكما لما في الخلاف كذا في جامع الرموز فان شاء مولاه او العبد دفعه  
اي العبد في الجنابة بها اي بسبب جنابة ويملكه اي العبد وليها اي ولي  
الجنابة لانه عوض جنابته فيملكه كسائر المعاصيات ان شاء اي  
المولى فداءه اي العبد بارشها اي الجنابة فامسكه حلالا يعني واذا اختار  
الفداء جيب عليه حاله لانه بدل العتق وهو العبد والعبد في حكم العتق  
وان كان مقدرا بغيره وهو مملوك ولهذا سمي فداء وكذا اذا اختار  
الدفع يخرجه حاله لانه عتق ولا يجوز انما جيل في الاعيان وقوله خطا  
يختص به عن العبد قال في التبيين انما يقيد اذا كانت الجنابة على  
النفس لانها ان كانت حرة توجب الفداء وانما اذا كانت على الاركان  
لا يقيد التقييد اذ لا يحرق الفداء صريحا بان العبد ولا يثبت الاحراق  
والعبد وقال الشافعي في جنابة العبد متعلقة برقبته ببيعها في الاوان  
يعني كونه في الاركان وتظهر في انباء الجنابة عنده وعندنا

لا يبيع الا في حالة الرق ولا بعد حرته والمسئلة تحلف بين الفهم رضى الله  
تعالى عنهم فمن ابرء عباس رضى الله تعالى عنه مثل مذهبنا يعني روى عن  
ابن عباس رضى الله تعالى عنه انه قال اذا جنى العبد فوله بالحيوان ان شاء  
دفعه وان شاء فداءه ومن عذر رضى الله تعالى عنه عبيد الناس اموالهم  
وجنابتهم رقبتهم وعن علي رضى الله تعالى عنه مثله كذا في الاختيار  
ومن عذر رضى الله تعالى عنه من ذهب له الاصل في وجوب جنابة ان يجب  
على الجنابة لانه لا ينفوت قال الدعي فاعندوا عليه بمثل ما اعتدك عليكم  
الا ان العاقلة يتحمل عنه ولا عاقلة للعبد فتجب في رقبته لما في الذم  
وتتعلق برقبته فبنا منه لما في الجنابة على المال ولما في الحق بالجنابة  
على النفس فبنا ان اذا امكن الا انما ان يستحق النفس قد يكون  
بطريق الاتلاف عقوبة وقد يكون بطريق التملك جبرا والحر من اهل  
ان يستحق نفسه عقوبة لا بطريق التملك والعبد من اهل ان يستحق  
نفسه بالطرفين فيعبر عنه مستحق للجنحة عليه صيانة عن العتق  
الا ان يختار كونه في الفداء فيكون له ذلك لانه ليس فيه ابطال حق الجنحة  
عليه بل مقصود الجنحة عليه يحصل بذلك خلاف انلاف له لانه ليس  
بشأن حق الجنحة عليه لا يستحقه نفس الجنابة ابداء الواجب الاصل هو  
الدفع في العتق ولهذا يسقط الواجب بموت العبد جازي قبل الاختيار  
لحيات محمل الواجب وان كانت حق النفل الى الفداء لما في مال ان كانت  
عند ابرء يوسد ومحمد واما عنده فالفداء لانه الثابت بالنفس فلو اختاره  
ولم يقدر عليه اداه متى وجده عنده واما عندها فعليه الدفع في  
كذا في جامع الرموز قال المصنف فناءه وفي التبايع لو قتل العبد رجلا  
خطا فاختار المولى الفداء ثم علم انه فقير فالدية على المولى عند ابرء  
قال ان دفع المولى الدية والا ادفع العبد الا ان يرضى الاولياء ان يتبعوا



المولى فليس لهم ان يرجعوا بل ذلك في الذخيرة جنة جنة فاختار  
المولى نصف البعدين نصف الفداء وان كان له جنازة واحد يصير مختارا للفداء  
في المولى وكذا ان اختار نصف العبد وهذا باتفاق الرواية وان كان المولى  
اثنين لمقتولين فاختار الفداء في احدهما او الدفن فانه يسقط على خياره في  
حق الاخر باتفاق الروايات ايضا وان كان المقتول واحدا وله وليان واختار  
المولى الفداء في حق احدهما ففي عامة الروايات يصير مختارا للفداء وفي رواية كتاب  
الرواية الدية لا يجبر مختارا للفداء وفي نسخة ولو كانت اختاره فلهما ينع بعد  
علمه بالجناية فليس باختيار الفداء خلونا لفرز وكذا لو رزقها الا اذا جعلها  
في الظلمة وفي التهذيب الا اذا كانت كبر الواجب انتهى فان مات العبد  
قبل ان يختار المولى شيئا من الدين والفداء بطريق الحق كجنته عليه فوات  
محل حقه وان مات بعد ما اختار المولى الفداء لا يسقط اي حق كجنته  
عليه بل لم يبرأ المولى لمقتول الحق من رقبته العبد الى زمته فلا يسقط  
بموت العبد كغيره من الديون وليست جنازة العبد كدبته في تعلقه برقبته  
لان جنازة المولى كجنته لا يسقط بها غيره وهم العاقلة وديونته لا يسقط بها  
غيره وكذلك العبد جنازته كجنته لا يسقط بها غيره وهو المولى وديونته  
تتعلق به ولا يسقط بها غيره كذا في الاختار فان فداء اي المولى العبد  
يقتل اي العبد بعد جنازة اخرى فالحكم كذا في بينه ان جنة بعد الفداء  
من الاول في غير مولى كالاولة لان ما فدا فقد طهرت الجنازة وصارت كأن  
لم تكن فتكون هذه جنازة مبتدأة وكذلك الثانية والرابعة وغيرها ما لم  
وان جنة اي العبد جنازته دفن اي دفع المولى العبد هي اي الجنازتين  
فيقتل اي العبد بنسبة حقه فها اي بقدر ما لو واحد منهما من  
ارسل جنازة بيانه اذا قتل العبد رجلا خيرا ونقيا عين اخر ثم اجتمعا  
واختار المولى الدفن فانه يدفع العبد اليهما اثلاثا لانه في مقتول بثلاث

حقة

حقة في الدية عشرة الف درهم وبنت حق كصفحة عينه في نصف الدية  
وكل واحد نسب فيضرب بجميع حقه ويتسمات اثلاثا او ذراه اى  
العبد با رتبه وكذلك ان جنة جماعة اما ان يدفع اليهم يقتضونه  
بالخصص واما ان يدفع بجميع ارضهم لان تعلق جنازة برقبته لا ينع  
تعلق مثلها في الديون كمثل حقة ولان حق المولى لم ينع تعلق جنازة  
برقبته فحقه في الجنازة ان لا ينع كذا في الاختار قال في المولى وان  
يفتدى من بعضهم وبأخذ نصيب من العبد ويدفع الباقي الى غيره  
لاختلاف الحقوق بخلاف ما اذا كان مقتول واحد وله وليان اى  
اوبياء حكى لم يكن لان يفتدى من البعض ويدفع الباقي الى البعض لا يناد  
حق ذكره في الرمز وغيره فان باع اي السيد بعد الجنازة ببيعاصحيها  
تدبر لادب الفاسد لم يصح مختارا للفداء الا اذا سم كذا في الهداية او دبه  
او اعظم او دبره او كاشه او استولاه اى الجنازة والحال ان المولى غير عالم  
بما اى بالجنازة عند هذه التصرفات ضمن اي المولى الاقل من قيمته اى  
من قيمة الجنازة فليسا يشعرا ام الولد والاقل من الارش لانه فوت عليه حقه  
وهو الدفن فيضمن قيمته وانما يضمن الاقل لان حقه في انفسها ولم يصح مختارا  
للفداء لان الاختار بدون العلم لا يكون بخلاف الاقرار على رواية الاصل  
لان مقتول لا يطلب بالدفع او الفداء لانه ليس فيه مقتول ملك لا احتمال صدقة  
واطلاق البيع ينظم البيع بشرط الخيار للشيء بخلاف خيار الباع ولو  
باعه من كجنته عليه فهو مختار بخلاف ما اذا وجه منه لان المقتول  
اخذ به بغير عوض كمن في هبة دون بيع واعتاق كجنته عليه بامر المولى  
بمقتله اعتاق كجنته لان فعلهما موقوف الى الامر ولو ضرب بعد علم  
فقتله فهو مختار لانه ليس جنة منه كذا وطى البردود الشيب الا  
اذا اغتصبها بخلاف الشروع لانه عيب حكى بخلاف الاستحسان لانه



لا يختص الملك ولهذا لا يسقط الخيار ولا يصير مختاراً بالاجارة و  
 الرهن في الاظهر وكذا بالاذن في التجارة وان ركب ديوث لانت  
 الاذن والدين لا يمنع الدخ وعند الشائع في قول واحد رواية ومال  
 ضمن الارش فقط الكلامين كمنع وان عالما بها اي بالجناية يعني وان شرف  
 المولى واحدة من هذه الصفات وقد علم بها ضمن الارش فقط  
 بالاجماع لانه صار مختاراً للقاء لان كلاهما دليل اختيار الارش لما لو علم  
 اي كونه عتق اي العبد يقتل زيد بان قال ان قتلت زيدا فانت حر  
 او ما او شحيت بان قال ان رميت فلانا او شحيت فانت حر ففعل  
 اي العبد ما ذكر من القتل اي الرمي او الشح وفي تعليق العتق خلاف زفر  
 فان عنده لا يصير مختاراً للقاء وعليه القيمة لانه لم يوجد الاختيار  
 بعد الجناية ولذا ان تعليق العتق مع علمه بان يعتق عند القتل دليل اختيار  
 فيه <sup>فان في النهاية لكن يجب ان</sup> يكون القتل قتلاً <sup>الدية كذا في المتن وان قطع عبد يد حر عملاً</sup>  
 فدفع اي القتل قتلاً <sup>فان في النهاية لكن يجب ان</sup> يجب ان <sup>العبد اليه اي الى المكنى عبد بقضاء او</sup>  
 بغير قضاء <sup>الدية لا تحل ورسد</sup> <sup>في الهداية فاعتق اي المقطوع يده</sup>  
 العبد فسر <sup>الهدى لا القصاص اي القطع فانت من ذلك فالعبد صلي</sup>  
 بالجناية فانه اذا اعتق دله على قصده بجميع الصلح ولا حجة له الا  
 ان يكون صلحاً على الجناية وما يحدث منها فان لم يكن اي المقطوع  
 يده اعتقه يعني وان لم يعتقه وسرى يرد اي العبد الجاني على  
 سيده فيقاد اي يقتل قصاصاً او يعق بغيره يقال لا ولياء ا قتلوا  
 اعفوه فانه اذا لم يعتقه فسرى تبين ان الصلح وقع باطلا لان  
 الصلح كان عن كمال لان اطراف العبد لا تجري القصاص بينهما وبين  
 اطراف الحر فاذا سرى تبين ان كمال غير واجب وانما الواجب هو  
 القود فثبت الصلح واقفا بغير بدل فبطل واباط لا يورثه السببية

لما اذا طلق منكوحته ثلثاً ثم طلق في العدة مع العلم بحرمتها عليه فيجب  
 القصاص بثلث ما اذا اعتقه لان اقدا م على الاوقات بدل على قصده  
 بجميع الصلح لان الظاهر ان من اقدم على تصرف بقصد تصحيح ولا  
 صحت بهذا الصلح الاوان يحكم صلحاً عن الجناية وما يحدث منها و  
 لهذا لو نص عليه ورضي كونه يصح وقد دل الدليل على الرخصة في هذه الايام  
 لما رضى يكون العبد عوضاً عن القتل يكون ارضى بكونه عوضاً عن الكثير  
 فاذا اعتق يصح الصلح في ضمن الاوقات ابتداء واذا لم يعتق لم يوجد  
 الصلح ابتداء كذا في الهداية وكذا اي حكم مثل ما سبق لو كان القاطع  
 اي قاطع اليد صاماً لم يقطع اي يده على عبد فدفعت اي العبد اليه اي  
 الم مقطوع يده بغير جرح قطع يده جرحاً فاضا في القاطع المقطوع يده  
 على عبد ودفعت اليه فان اعتقه اي المقطوع يده ثم سرى فانت من  
 ذلك فهو اي العبد صلي بها اي بالجناية وان لم يعتقه فسرى رد العبد  
 على مولاه واقبداي يقتص ما ذكرنا في بعض مسئلة الصلح مثل على قوله لا  
 في فانه اذا عفا عن اليد ثم سرى الى النفس ومات لاجب القصاص عنه  
 اهنا قال يجب فغير ما ذكرنا جواب القياس وما ذكره في مسئلة العفو  
 جواب الاحتياط فيكون الاوصاف على القياس والاحتياط فان  
 قيل ان جمل الدفع في الوضع الاول والصلح في الوضع الثاني بالسراية فلم لا  
 يورث الصورة والظاهر شبهة فدر القود اجيب بان الدفع  
 ليس بصرف جسد اربل هو تسليم الواجب وانما بطر الواجب بطر  
 التسليم اصلاً فلا يسقط ما يلزم شبهة فيجب القود كذا في شرح الوقاية  
 قال في الهداية وهذا هو وضع يرد شكلاً لا فيما اذا عفا عن اليد وسرى  
 الى النفس فانت حيث لاجب القصاص هناك دهنا قال يجب  
 وبعض من يكتا قال ما ذكرنا جواب القياس فيكون الاوصاف





جميعا على القياس والاحتساب وقيل بينهما فرق وقيل الوجه ان المولى عن كفاية  
 على مال بقدر الكفاية فلا يبطل لان المولى عن كفاية استيفاء كفاية بعد  
 بعد استيفاء بدلها واذا بقيت كفاية واذا بقيت كفاية يتوفر عليها  
 القفوة وهو القفوة صا واما القفوة فهو معلوم كفاية ووجه ان القفوة  
 اليد هي ههنا لا تحق كان في اليد هي ههنا في القفوة ههنا  
 ذلك بطلان يفي بوجود حقيقة فكيف للمتع وجوب القفوة صا اما هنا  
 فالمولى لا يبطل كفاية بل يقرها حكي صا على مال فاذ لم يبطل كفاية  
 لم يتنع العقبة قال هذا اذ لم يتنع انتهى وان جنه ما دون مديونية  
 حتى فاعترف اي سببه غير عالم بها اي بالكفاية ضمن اي السيد لرب  
 الدين الاقل من قيمته ومن دينه ضمن لولا كفاية الاقل من قيمته ومن  
 ارشها اي الكفاية لان المولى اذا اعتق العبد المادون المديون يفرم  
 لرب الدين الاقل من قيمته ومن الدين با بطل الحق بالبيع واذا اعتق  
 العبد كفاية حتى يفرم لولا كفاية الاقل من قيمته ومن الارش با بطل الحق  
 في الدفيع فكذا عند الاجتماع ولانه انفق حقين حق البيع وحق الدفيع  
 مع انه يمكن توفيق حقين بان يدفع بالكفاية ثم يبيع بالدين ويبطل حق كلاهما  
 منهما بالاعتاق فيصنف قال في شره الوفاية هذا اذا كانت القيمة اقل  
 من الدين ومن الارش او مملكتها وان كان كلاهما حد من الدين والارش اقل  
 من القيمة فعليه الدين والارش لانه انفق حقين كل واحد منهما مضمون  
 بكل القيمة على الانفraz لان حق دله الكفاية في نفس العبد بان يدفع العبد  
 اليهم وحق رب الدين في بيعه يوفيه فكذا عند الاجتماع ويمكن الاجتماع  
 بين حقين ايضا من القيمة الواحدة بان يدفع الى ولي كفاية ثم يبيع للفرمان  
 فيضمنهما بالاتفاق ولو قسرا جنه هذا العبد حتى لا يفرم الاقترع واحدة  
 للمالك ثم يدفعها للمولى الى المرفع لان مولا المولى في رقبته باق واليد

له ايضا فيضمن الاجنبي للمولى بحكم الملكة رقبته فلا يظهر حق  
 الفريقين بالنسبة الى ملكة المالك انتهى ويوضح قول صاحب الكفاية  
 والاصول ان العبد اذا جنه عليه دين بخير مولى بين الدفيع والفداء  
 فان دفع ببيع في دين الرماء فان فضل شيء كان لا يجب كفاية  
 ثم قال وانما بدأ بالدفع انه به توفير كفاية فان حق دله كفاية  
 يصير مودى بالدفع ثم يبيع بعده لارباب الديون ومنه بدأنا ببيعه  
 في الدين بعد دفع الكفاية لانه تجد للدين في الملك ولم يوجد في يده  
 كفاية الى هنا كلامه ولو دللت امة ما دونه مديونية ببيع اي الولد  
 معها في دينها يعني ما دونه مديونية دللت ببيعت مع ولدها في الدين  
 ولو هت اي مديونية ما دونه لا يدفع اي ولدها في جنابها يعني وان  
 بنت كفاية ثم دللت دفعت ولم يدفع ولدها والفرق ان الدين متعلق  
 برقبته لان الدين عليها وهو صحت حكمي فيها فيسكن الى الولد لان  
 الصفات الشرعية الشائقة بالامارات تنسب الى الاولاد كالمكس والرق  
 واما الدفيع بالكفاية فواجب في رتبة مولى فقبل الدفيع كانت رقبته كفاية  
 خالته عن حق دله كفاية فلهذا لم يجب القفوة بالسرانية فلم يتعلق  
 بالولد وانما تصير كفاية ملكا لاولياء كفاية بعد التسليم ويبدل تسليم الولد  
 منفصل عنها ولو اقر رجلا ان زيدا حر عبده فقتل ذلك العبد ولم يفر  
 وهو الذي اقر ان زيدا حر عبده حتى فلا يلزم له اي فلهذا لم يفر  
 مفر على مولى لانها اقرت مولاه اعتق فقتل بان لا يستحق على المولى  
 دفع العبد ولا الفداء بالارش وانما يدفع بلحقق الدين على قفوة دابر  
 العبد وهو في قفوة ما اقر به ولم يصدق على صاحبه فلا حجة كذا في دفع  
 لانما زعم اعتق مولاه فقتل ادعى الدين على صاحبه فقتل واراء السيد  
 مولى لان لا يصدق على صاحبه قفوة من غير حجة وان قال معتق



بفتح التاء فتنت اخا زيد قبل عتق خطي وقال زيد بل قتلت اخي بعد اى  
بعد العتق قال القول للمعتق لا للمكسر للضمان لا لمكسر الضمان لا لمكسر الضمان  
للضمان اذ الكلام فيها اذا كانت رقة معروفة فصار كقول البائع العاقل قلت  
امرأتى وانما جسد او جنتون او جنت دارى كقولك قد كانت جنودا محروكا كانت  
القول قولك كذا في محله وان قال كونه لانه اعتقها قطعت يده قبل العتق  
وقالت اى الامة التي اعتقها بل قطعت يده بعده اى بعد العتق قال القول لها  
لان اقرب سبب الضمان ثم ادعى ما يبرره فلا يكون القول قول وكذا اى القول  
لها في كل ما قال منها اى في كل ما اخذه كونه من الامة من المال المستحق  
الاجماع والفقه بان قال لها وطئت او اخذت كذا من الفدية وانما  
اعتق وقالت لا بل بعد العتق قال القول قول فلا يجب عليه ضمان وان  
كانت مديونة عنه هما وعند محمد لا ضمان اى كونه الاستيثاقا فما بعينه  
يؤمر اى كونه اذا كان شيئا فما بعينه يرد اى كونه كونه القائم  
اليها اى الى الامة لا لمكسر وجوب ضمان لا سنده الضمان حال المعصية  
منا في الضمان لما في السند الاول ولما في الوطئ والمفارقة والقائم اقر  
ببدها حيث اعترف بالاخذ منها ثم ادعى حمله عليها وهو تنكر القول  
قوله كونه لهذا يؤمر بالرد عيضا ولها ان اقرب سبب الضمان ثم ادعى  
ما يبرره فلا يجر القول قول لانه لا يصدق الا بحجة بخلاف الوطئ والفدية  
لان ذلك لا يضمن في حالة الرق كمال وكذا اذا قال للغيره اذهب ضمت  
عليك اليمين صحتها ثم فتنت فقال كسر لابل اذ هبتها دعيت اليمين  
مخفوفة فان القول قول كونه ولهذا لا سنده الى حالة  
منا في الضمان لانه يضمن به اذا اخطاه وهو مديونة بخلاف الوطئ  
والفدية لان وطئ كونه امت مديونة لا يوجب العتق وكذا اخذه  
من غلتها وان كانت مديونة لا يوجب الضمان عليه فحصل

الاسناد الى حالة معصية منافية للضمان في حق المذنب والوطئ كذا ذكره  
في التبيين ثم قال وعلى هذا كذا لو قال رجل لرجل حررتك اسلم اخذت  
ماله وانما حررتك فقال بل اخذته بعد ما سلمت استمهي ولو امر عبد  
بقتل رجل فقتله فالدية اى دية الرجل الذك  
قتله الجسد على عاقلة الفاعل وهو الجسد في تلك سبيل لوجودها بشرية  
منه وعنده وحده سواء لتصوره عنه وعنده لما في شره الوقاية  
ورجوعه الى العاقلة على العبد بعد عتقه ثم عاقلة الجسد يرجعون على  
عاقلة الامر بما عقوله لوجود السبب من الامر بوصف التعدي اذ لو  
امر بما تجا سر الجسد على قتله لضعف قلبه ولان عدم اعتبار قوله  
كان بحق كونه النقصان اهل العقول العبد وقد زال حق كونه بالاعتقاف  
ولو كان الامر كما يتألفه المكاتب اقل من العتقة ومن الدية كذا في  
شكره الوقاية لا على الجسد الامر اى لا يرجع العاقلة على الجسد الامر لا في حال  
بدونه ولا قبلها لانه قاصر الاهلية وفيه تبيين اكثر حاكما عن شره  
الترديدات للعتابة لا ترجع العاقلة على العبد ايضا لان هذا ضمان  
جناية وهو على كونه لا على العبد وقد تقرر ان الجاه على كونه بمكان المحرم  
وهذا اوفق للقواعد الاترى ان العبد اذا اقر بعد العتق بالقتل  
قبله لا يجب عليه شيء لكونه اسنده الى حالة منافية للضمان على ما  
بيننا قبل هذا ولهذا لو حرر العبد بشرا فاعتقه مولاه ثم وقع فيها انسان  
فقتله لا يجب على العبد شيء وانما يجب على كونه قيمته لان جناية العبد لا تجب  
عليه شيء وانما تجب على كونه فيجب عليه قيمة واحدة ولو ماتت  
فيها النفس فيقتصر بها بالخصص كذا في النسخ ولو كانت ما مور  
العبد مثله بان امر عبد المحرم عبد المحرم امسكه بقتل رجل دفع  
السيد القاتل او قتل به بغيره فطالب مولاه القاتل يدفع القاتل الى مولاه



مولى مقتول أو الغداء إذا كان أي القتل خطي أو المأثور صغيرا لأن عبد الصغير  
 خطي يبيع وكذا إذا كان عبدا والعبد القاتل صغيرا لأن عبده خطي، على ما بينا  
 ولا يرجع إلى مولى القاتل فأن قتل كيف يقتل على قتل الرجل ما لم يمسبب القول  
 لأنه لا آثار قتل أجيب عنه بأن هذا قول لا يوجب الكذب وهو مسبب  
 ليعقلم بخلان الآثار بالقتل لا يوجب الكذب فلا يعقلم العاقل قتل لزال  
 المانع وهو حق مولى على العبد الأمر على حاله لأن الأمر قول وقول المحرر غير  
 معتبر فلا يرد في الحال ويجب أن يرجع إلى مولى عليه أي على العبد  
 الأمر بعد عتقه بالقتل من يقتل أي قيمة العبد والاقتران الغداء لأن  
 القيمة إذا كانت أقل من الغداء فالقوله غير منقطع إلى إعطاء الزيادة  
 على القيمة بل يدفع العبد لأنه مختار في دفع الزيادة لا مضطر في دفعه وغيره  
 قال صدر الشريعة أقول ينبغي أن لا يرجع شيء لأن الأمر لم يبيع و  
 الأمر لم يوقع في هذه الورقة لكي لا يعقل مما مورس كان ما إذا كان  
 المأثور حيا انتهى قال في التبيين وعلى قيا سعادتها الوفاء لا  
 يجب عليه شيء لما بينا كذا في معنى عبارة كجامع الصغير وليس على الأمر  
 لا على عاقلة شيء وقال الشيخ أبو العباس في شرحه بغير شيء عليه ثم قال و  
 هكذا ذكر الزيارات بعد العتق إذا لا رداية في ذلك فقد فهم وإنما يجب  
 الرجوع عليه بعد العتق لأنه لما أمر بالقتل حتى قتل صار عاصيا ورجع  
 هذا العصب إلى القول بفساد الآثار منه بالعصب فلا يرد أخذه إلا بعد العتق  
 لأن القيمة إذا كانت أقل من الغداء فالقوله غير منقطع إلى إعطاء الزيادة  
 على القيمة بل يدفع العبد لأنه مختار في دفع الزيادة لا مضطر في دفعه وغيره  
 وأن كان أي القتل عبدا والمأثور كبيرا اقتضت لأن أهل العقدة دفع  
 كفاية ولو أمر صبي بالقتل سخط فقتل كما مورس لا يضمن الجسد الأمر  
 ولو أمر بالغ بالقتل بذهاب الحنات على القاتل ولا شيء على الأمر ولو أن

بالن

بالغاً أمر صبي بحرق مال أستاذ أو يقتل دابة فضلت ذلك في مال الصبي  
 ثم يرجع بذهاب الأمر انتهى وفي فصول العادى ذكره في فتاوى مصطفى  
 أن أمره غائباً بذهاب مال الغير فالحنات على الأخذ بالأمر لأن الأمر  
 لم يبيع وفي كل موضع لا يبيع الأمر لا يبيع الحنات كذا في معنى وذكره كص في فتاواه  
 ولو دفع إلى جسد سكيناً وقال امسكها فقتل بها رجلاً فالدية على عاقلة  
 الجسد ولا يرجع من على عاقلة الأمر ولو عصب صبياً وذهب وقيل نكاح  
 الخيول أن شاء ضمن الدية على عاقلة بقتله بالذهب وإن شاء فقتله بالقتل و  
 لو قتلته أجبه في يده فلاب الخيول أيضاً في الذخيرة فإذا قتل القاتل بـ  
 القاصب وعاقلة بقتله وإن ضمن عاقلة القاصب الدية رجعا إليها في مال  
 القاتل ولو أعطى صبياً سلاحاً فقتل الجسد فله فلا ضمان على العاقل إلا إذا  
 وفي التتمة سخط أبو الفضل عن صغير للعيان ووقع أحدهما الآخر  
 فالتسليم عظم فله هل على أقر به شيء قال إن كان لا يمكنه شيء بها  
 سخط الدية على أقر به شيء من جهة الأب انتهى وإن قتل عبداً هتلا  
 عبداً رجلاً حريراً واحداً منهما ولياً بغير أحد وليه كل منهما  
 أي من مقتوليه دفع أي السيد سخط أي نصف العبد إلى الآخر من وهما  
 الوليات اللذان لم يعرفوا أو دفن أي السيد العبد بدية كاملة لهما أي  
 الآخر من مقتوليه فإنه بذهاب العصب سخط القاصب في المال وانقلب نصيب  
 السككيت مالاً هو دية كاملة وهي عشرة آلاف درهم لأن كل واحد منهما  
 القاتلين يجب له قتل كامل لأن لكل واحد القاتلين يجب له قتل  
 كامل على حدة فإذا سخط القاصب في المال انقلب له مالاً وذلك بدية  
 يجب على مولى عشرة ألفا دفع العبد غير أن نصيب العاقل سخط  
 مما نأفان نصيب السككيت مالاً وذلك بدية واحدة لكل واحد منهما  
 نصف الدية أو دفع العبد لهما في غير مولى بينهما كذا في معنى وإن قتل أي







كذا في الاختيار وتمام في التبيين وفي الغصب يجب القيمة يعني لو غصب امر  
 او عبد قيمته عشرة الف فله في يده يجب قيمته بالغة ما بلغت بالاجماع  
 لان المثلث مال فيجب ضمان قيمته بالغة ما بلغت كسائر الاموال ولما في  
 قبيل القيمة ولا لغصب ولا براء ومخدرات فيه معنى المالية ومعنى الادمية  
 حتى لا تكون ملكا ومعنى المالية بيع لان قيام المالية بالنفسيه ولهذا  
 ينزل مع قيام النفس فكان اعتبار ما هو الاصل لا يجب الضمان  
 مقابل براء او ضمان الغصب مقابل بالمالية لان الغصب انما يرد على المال  
 وكان الواجب بمقابلته كمال فيجب بالغة ما بلغت وفي جامع الرموز دية  
 العبد المحبوس عليه من نحو العبد خطيء قيمته وكذا دية الامة قيمته فيجب  
 تلك القيمتان على العاقلة ان لم يبلغا دية الحر وتمام ينظره وما قدر  
 اى في نجاسة على طرف من دية حيوات ما والا حسن ان يقول ارسى  
 الحر قدر اى فيما على طرف العبد من قيمة الرقيق لان القيمة في العبد كالدية  
 في الحر لانها بدل الدم فيجب في موصحة العبد نصف عشر قيمته بالغة ما بلغت  
 لما في جامع الرموز لما اوصى بقوله في يده اى يد العبد نصف قيمته اى بالغة ما بلغت  
 في الصحيح من يجب لما في شرع الوفاية لانه المكلف وقوله ولا يرد على خمسة الاف  
 الاخسة هو رواية عن محمد لما في شرع الرموز وشرع الوفاية يعني يجب في  
 قطع يد العبد نصف قيمته الا اذا بلغت خمسمائة في ينقص خمسة دراهم لما في  
 النكر ما لان اليد من الادى نصفه فيعتبر كله وينقص هذا المقدار اظهارا  
 لانه هو مرتبة لما في كنفه وفيه قال وقيل يصح في الاطراف بكماله بالغة ما بلغت  
 ولا ينقص منه لان الاطراف يسلك بها مسلك الاموال وهذا صحيح لما ذكره  
 ملا خرو وفي العنانية وقوله لا يرد على خمسة الاف الاخسة اى لا يرد  
 على هذا المقدار قال في النهاية هذا الذي ذكره يعني صاحب هذا الخبر خلاف  
 في الرواية لانه ذكره بسوطا ما طرفه لم يكون فقد بينا ان القيمة

فيه

فيه مما لا يفيض بالتصا ولا بالكفارة فكذا فلماذا كان الواجب فيه  
 القيمة بالغة ما بلغت الا ان محمدا قال في بعض الروايات القول بهذا يؤدي  
 الى ان يجب طرف العبد فوق ما يجب بقتله الى ان قال فلهذا قال لا يرد  
 على نصف بدل نفسه فيكون الواجب خمسة الاف الاخسة انتهى وفي المحرر  
 وفي يد العبد نصف قيمته لا يرد على خمسة الاف الاخسة لان اليد من الادى  
 نصف فيعتبر بكماله وهو ذهب على وابت عباس رضي الله عنهما و  
 اما نقصان خمسة هاهنا فتاوى الروايات بخلاف فصل الامة انتهى وفي الاختيار  
 ففي يد العبد خمسة الاف الاخسة واذا كان كثير القيمة لان الواجب في نفسه  
 او في نفسه عشرة الاف والبند نصف الادى فيجب نصف ما في النظم قال  
 وعلى هذا سائر الاعضاء انتهى **فروغ** وجب حكومة عدل في حكمته  
 يعني في حكمته العبد وهو رواية الاصل ان المكفوف ومن العبد كخدمة لا  
 الجاني وروى حسن عن ابي ج انه يجب لما في القدرة لان الجاني في حقه  
 مكفوف ايضا وعنه من قطع اذن عبد وانفذه او حلف في حكمته فلم يثبت  
 عليه قيمة تامة وعنه في اشعاره من المملوك وحاجبه واذا نر ما نقص  
 قال ابو ج فيقاء عين عبد فمات من عين المكفوفة فلا ياتي على الفاقه  
 ولو قتله انسان لزم الفاقه النقصان وقال محمد عليه من نقصان فيهما  
 فقتل من اين فرق ابو ج بين القتل والكموت فقال لا ادرى وعنه فقار  
 احدهما عينيه والاخر قطع يده فعلى الاول ما نقص وعلى الثاني نصف  
 قيمته معقبة العبد ومثله كخدمة العمياء مكفوفة الكل من كنفه ومن قطع  
 يد عبد عدا فاعتق اى في يده سيده فمات من ناقص منه  
 اى ينقص من قاطع يده ان كان وارث سيده فقط يعني لا وارث  
 له غير سيده لان يثبت الولاية بثبوت السيده لانه هو المكفوف له والا  
 اى ان كان له ورثة غير سيده فلا اى فلا ينقص منه شيء لاشتباه



من له حق لان القضا صجب عنه الموت منذ المدة وقت الجزاء فلو  
اعتبر حاله بوجه يكون حق للموت وعلى اعتبار حاله انما يشترط  
للورثة فيتحقق الاستثناء فيستدرك الاستثناء فلا يجب على وجه يستوفى  
وعند محمد لا قضا صاى فيه اصلا بغير سواء كان وارثا سيدة فقط  
او كان له ورثة غيره لان سبب الولاية قد اختلف لانه المملوك على اعتبار  
حالة الجزاء والورثة بالولاية على اعتبار حالة الموت فنزل اختلاف  
السبب منزلة اختلاف المحقق اى فما لا يثبت فيه الشبهة او فيما  
يحتاج فيه فصار كما اذا قال اخر بعينه هذه بحارة وقال لا بل زوجه  
منك لا بغير وطئها لما قد اختلف ما اذا اقر رجل الف درهم  
من القرض فقال المولى من ثمن مبيع فانه يقضى له عليه بالالف وان  
اختلف السبب لان الاحوال تثبت بالشبهة فلا يباين باختلاف السبب  
عند اتحاد الحكم وتما يورث في التبيين فتثبت الشبهة بطل القضا  
ولهما ان التيقن بنبوت الولاية للمولى فيستوفى كذا في محله وعليه  
اى يجب على القاطع ارضك البعد وما ينقص الى حيث العتق بينه وما ينقص  
بذلك الى الاعتاق وتسقط الدية والقضا وكذا في القلع اذا لم يمت حية  
لا يجب عليه سوى ارض القلع وما ينقص الى الاعتاق وما يجب عليه ما  
حدث من النقصان بعد الاعتاق بالاجماع ذكره في التبيين ثم قال نعم  
بذلك ان كل موضع لا يجب فيه القضا صجب فيه ارض القلع وما ينقص  
الى الاعتاق ولا يجب عليه الدية ولا ما ينقص منه بعد الاعتاق فما صله  
انهم اجمعوا في تخلفه وفي صمد فيما اذا كان له وارث اخر ان الاعتاق  
يقطع السراية فلا يجب الا ارض القلع ولا يصح امر العبد بقلع سنة فيض  
القانع كذا في شرحه لا يابى لغيره قيل بغيره من انتهى ومن قال  
لعبد باحدنا حر شيئا اى شيئا ردها احدهما اى المولى العتق

في احدهما بعد الشئ فارشها الى المولى لان العتق غير نازل في المولى  
فالشئ تصاف لمعين فبقيا مملوكين في حق الشئ وان قتلا بغير  
ولو قتلهما رجل واحد في وقت معا قبل التيقن فله دية حر اى يجب دية  
حر وقيمة عبدان كان القاتل واحدا والفرق ان البيان انشاء من  
وجه واظهار من وجه وبعد الشئ بغير عملا البيان فاعتر انشاء  
في حقهما وحق كحل وبعد الموت لم يبق عملا البيان فاعتر اظهر را  
عضدا واحدهما حريتين فصارتا لهما قاتلا لغيره دية حر و  
قيمة عبد فيكون المولى نصفين بين المولى والورثة لعدم الاولوية و  
ان اختلفت قيمتهما يجب نصف قيمة كل واحد منهما ودية حر فيقسم  
نظر الاول بخلاف ما اذا قتلهما على النفاق يجب عليه قيمة الاول  
لولا ان الدية لكانت لورثته لتعينه للعتق بعد موت الاول كذا في التبيين  
وان قتل كلا اى كل واحد من العبدين فقيمة العبد اى يجب قيمة  
العبدية لان المولى يتيقن بقتل كل واحد منهما حر وكل منهما ينكر ذلك  
ومن فقاى اى شق عينه بعد فان كان سيدة دفن اى العبد اليه اى  
الى القاضى واخذ قيمته اى من القاضى او امسك اى المولى العبد فله  
له اى بلا اخذ النقصان هذا عند ابي وعندهما اى وقال لا ان  
امسك اى المولى العبد فله اى للمولى ان يخضع اى القاضى فخصه اى  
العبد بغيره وقال ابو يوسف ومحمد ان شاء المولى اخذ قيمته واعطاه رقبته  
وبن ساء امسكه وخصه ما ينقص لان العبد في حكم الجانية على اطرافه  
بمنزلة مال يجب ان يتخير المولى على الوجه المذكور كما في سائر الاموال  
فان من خرق ثوب غيره خرقا فاحشا او قطع بعض قوائم دابة غيره  
فالملك باختياره ان يرضى كذا القيمة ويسلم العبد اليه وبين ان  
يسكه ويضمن النقصان وله ان العبد مال من وجه اذ من



من وجه فالحاجة على طرف من وجه بمنزلة الحاجة على الحاجة من وجه بمنزلة  
الحاجة على الادنى من احكام الادمية ان لا يتورع مال بدل النفس  
على النفس والحق الغائب ولا يتورع بغيره ان لا يتورع الضمان على  
الجزء الغائب الغائب بل يكون في اداء الغائب لا غير ولا يتورع بغيره ومن  
احكامها ان يتورع على الجزاء الغائب والقائم ويتورع بغيره فوفرا  
على الشبهين حفظهما من حكم فنعلم بان لا يتورع اعتبار الادمية و  
يتورع بغيره اعتبار المالكية المالية قال في معنى حكمه ما ذكرنا هذه الادمية  
ما قاله اعتبار راجب المالية فقط وهو ادنى واحد راجب الادمية  
وهو اعلى وما قاله الشافعي ايضا لان فيه اعتبار الادمية فقط و  
الشيء اذا ارسله يمين تخرج عليه حفظها انتهى وانما خص العسائر  
لان في فقه العين الواحدة نصف القيمة الا اذا تلفت خسة الا ان في  
بعضها خسة دراهم كما في كذا ذكره في جامع الرموز  
ثم قال ويبقى ان يقرر هذا قبل محذوا ما في كتابه الراد في نصف  
القيمة بالقرعة ما بلغت كما مر انفا فصل في بيان احكام جناية الكدور  
وامم الولد وان جنه مدبر او ام ولد ضمن السيد الاقل من القيمة  
اي قيمة كل منهما بوصف التدبير والوضوح والاستيلاء يوم الجناية  
وتما منه في الكفاية ومن الارش فيجب اقلها لما روي ان عبا عبيدة فخر  
بجنايته كمد بر على مولاه وكانت امير بانتم وكلان تحضر من الحي  
فصار ارجا عالم في كنهه ولا بالتدبير والاستيلاء صار ما نفا دفع  
الرقبة عند الجناية ولم يصحنا بذلك الذي لا سيما كان يعلم انه  
يجب نصار لو فعل ذلك بعد الجناية وهذا عام وانما يجب الاقل من  
قيمة ومن الارش لانه لا حق للمولى الجناية في اكثر من الارش ولا منع من  
مولى في اكثر من القيمة من العين وفيما تقدم مقامها ولا يثبت

الحا ربين الاقل والاكثر لانه لا يفيد في كنهه لانه يختار الاقل لا محالة  
بجلائل القتل فانه يختار بين الدفع والغذاء لا يختار يفيد في كنهه  
اختلف لان فيه فائدة كنهه لان من الناس من يختار دفع العين  
ومنهم من يختار دفع الغذاء على ما هو الايسر عنده ويبقى ما يختار  
على ما كنهه ويخرج الاخر من مكنه كذا في كنهه وكذا في الوقت لان كنهه  
كان جنه اي كمد بر او ام الولد جناية اخرى كركن ولا بجناية الثانية  
ولا بجناية الاولى في القيمة ان دفعت اي القيمة اليه اي الاولى بجناية  
الاولى بقضاء لانه استه في الاولى زيادة على حقه فلا يتبع وفي  
الثانية بغيره فلا يتبع على حوله بجناية الثانية السيد اذ ليس في جناياته  
الاولى واحدة لانه ليس للسيد الرقبة واحدة ولم يضمن للثانية شيئا  
لانه مجبور على الدفع بالقضاء فيتبع ولا بجناية الثانية وفي الاولى  
بشركه فيها ويقتسمها على قدر حصصها في كنهه والادى وان لم  
تدفع اليه بقضاء بغيره ولو دفع المولى القيمة الى المولى بجناية الاولى بغير قضاء  
القاضي كانت ساء اي ولا بجناية الثانية اتبع ولا بجناية الاولى وان  
شاع المولى اي يحسنه من المولى القيمة هذا عند المولى وعندهما  
يتبع اي ولا بجناية الثانية وفي الاولى بكل حال بغيره وقال الاشعري على المولى  
بل يتبع وفي الاولى سواء كان بقضاء او بغير قضاء لانه حين دفع الى الاولى  
لم يكن بجناية الثانية موجودة فكلما الدفع اليه جميعها ولانه ففعل عين ما  
يفقد مقاضيه ولا يثبت ان القيمة انما يجب على المولى باعتبار منع الرقبة  
وانما منعها بالتدبير سابق وذلك في حق اولياء الجنايتين سواء فجعل  
في حصص لان في القيمة كان بعد وجود الجنايتين فيقتضى المولى جانيها  
بدون حق ولا ان الثانية طوعا ودون الاولى حاصلا يقتضيه حقه ظاهرا فيتخير  
كان اخذ منه رجوع المولى على الاول بما ضمنه له كنهه وهو حصته لانه







الاولى لاننا رجع على الغائب بسبب ذلك فلا يدفع اليك يودي الى اجتهاد  
 البذل والمجدل في ملك رجل واحد وكلما ينكر الاحتجاج ولها ان حق  
 الاول في جميع القيمة لان جميعه جنة عليه لا يراحم احد يستحق كذا وانما  
 انتقص باعتبار سزا حجة الله في ذا وجدي في بدل العبد في يد المالك  
 فارغاً من الحق اخذه ليمحق تمامه في التبييد وفي الصورة التي بينه  
 وهي صورة العكس كذا كذا يدفع اي المولى ذلك النصف الذي لم يكن بين  
 الاول ولا يرجع اي المولى على الغائب بالقيمة ثانياً بالاجماع لان الذي  
 دفعه المولى الى ولم يكن بين الاول ثانياً بسبب جناية وجده عند  
 فلا يرجع به على احد بالاتفاق اما عند محمد فظ لا لم يرجع في مسئلة  
 الاول عند ثانياً لان المولى لم يدفع ما اخذه من الغائب الى  
 وفي الاول لم يسلم له ما اخذه من الغائب فلم يتصور الرجوع عليه  
 وهذا لم يسلم له بالاجماع ومع هذا لا يرجع على الغائب بالاجماع  
 بما دفع ثانياً لان الذي دفعه المولى الى ولم يكن بين الاول ثانياً بسبب  
 جناية وجده في سبب جناية وجده عند الغائب فيرجع  
 عليه لما ذكرنا والقول اي العبد القن في الفصلين اي في الصورتين  
 كما لم يبر اي فيما ذكر يفتي من غصب قنا جنة عند ثمرد على سيده  
 جنة عند اخرى اوجبه عند سيده ثم عند خا جنة فالحكم في الصورة  
 لما في كذا لان اي السيد يدفع اي القن في كذا يدفع القيمة  
 لكون التدبير ما من الذي وحكم تكرار الرجوع والاقبال اي في القن  
 لما في كذا رجعنا اذا غصب رجلاً عبداً قنا جنة في يده ثمرد على المولى  
 جنة عند اخرى فان المولى يدفع الى ولم يكن بين ثم يرجع على الغائب  
 بنصف قيمته في دفعه الى الاول ثم يرجع به على الغائب عند هذا  
 محمد لا يدفع بما اخذه من الغائب الى وفي الاول لم يسلم له فلا يتصور

الرجوع ثانياً عند على ما ذكره في كذا روات جنة عند المولى الاول ثم  
 غصبه جنة في يده ثمرد على المولى دفعه المولى الى كذا بين نصفين  
 ثم يرجع بنصف قيمته على الغائب في دفعه الى وفي الاول ولا يرجع به  
 ثانياً على الغائب لما ذكرنا وهذا معنى قوله اختلافنا وانما قنا ولو غصب  
 رجلاً برامتين جنة ثانياً اي كذا برنده اي عند الغائب في كل منهما  
 جنة من غصب مدبراً جنة عند ثمرد على سيده ثم غصبه ثانياً ثم  
 جنة عند جناية اخرى عزم اي من سيده قيمته لهما اي لم يكن بين  
 نصفين لان منعه بالتدبير فوجب عليه قيمته لما بيننا ورجع اي المولى بها  
 اي بقيته على الغائب لان كذا بين كذا ثانياً يد الغائب في استحقاق كذا  
 بسبب كذا عند والنصف بسبب كذا في يد المالك فيرجع بالنصف  
 لذلك كذا في الشيبين ودفع اي المولى نصفها اي نصف القيمة الماخوذة  
 من الغائب ثانياً الى ولم يكن بين الاول لان استحقاق القيمة لعدم التزام  
 عند وجده جنة ثم وانما انتقص حقه كذا كذا من بعد ورجع به اي  
 رجع المولى بالنصف الذي دفعه الى ولم يكن بين الاول عليه اي على الغائب  
 ثانياً اتفاقاً لان استحقاق هذا النصف ثانياً بسبب كذا في يد الغائب فيرجع  
 عليه به ويسلم له ذلك ولا يدفعه الى ولم يكن بين الاول لانه استوفى حقه ولا الى  
 وفي الثانية لانه لا حق له الا في النصف لسبق حق الاول عليه وقد وصل  
 ذلك اليه وتماه يعرف في التبييد وقيل فيه اي في هذا القول خلاف محمد  
 يفتي قبل هذه المسئلة على اختلاف كذا وفيه على الاتفاق والفرق  
 لم يرد من الله تعالى عن ان الذي يرجع به ولم يكن بين الاول عوضاً ما سلم  
 له في المسئلة الاول لان الثانية كانت في يد المالك فقد دفع اليه ثانياً  
 ينكر الاحتجاج واما في هذه المسئلة فيمكن ان يجعل عوضاً عن  
 كذا في المسئلة لانها كانت في يد الغائب فلا يودي الى ما ذكرنا ومن



عصب أي اذهب بلا أدنى صبا حرا لا يجبر عن نفسه فإت  
 أي الجبر في بده أي يد الفاص بقاء أي بقتة يعني بلا علة أو كهي  
 بلا تنوي مرض مشهور أو مرض من الأمراض لما في جامع الرموز فلا يفرق  
 عليه أي على الفاص يعني لا يضمن بيبك لأن ذلك لا يختلف باختلاف  
 الأماكن حتى لو نقل إلى موضع يعلب فيه الحي والارض بضمن فيجب الدية  
 على العاقلة لكونه قتلًا تشبها بخلات المكاتب لأنه في بدنه وان كان  
 صغيرا فهو ملحق بالكبير الاتري انه لا يزدوج الا برضاة كالحكر الباليق  
 الحكر الصغير يزدوج له بدون رضاه وهو عا جبر عن حفظ نفسه فإذا أخرج  
 من يد الولي فإت مما يمكن الخرز عن يمين والفيءة بالضم وممدوا  
 بالفتح وسكون هم بلا مد كذا في جامع الرموز والمكاتب لا يجبر عن حفظ  
 نفسه بما صنع به من قيد وكفون يضمن المكاتب والحكر الكبير ايضا في يمين  
 الصغير لأنه يكون النصف معناه فإل الفاص بتقصير حفظ كذا في التبيين  
 وقيدنا الصغير بكونه لا يجبر عن نفسه فان جبر عن نفسه لم يثبت بد الفاص  
 حكمه لأن لسانه يعارض ذكره في جامع الرموز ثم قال في الكلام جازي لما في  
 النهاية وان مات الجبر بصاعقة أي نارت سقط من السماء أو كل  
 عذاب مهلك لما في القاموس فيشمل الحكر الشديد والبرد الشديد والعرق  
 المار والشردي من عائل لما في قاض خات وغيره لما في جامع الرموز أو نهش  
 حتى أي عضها في كثر فرب النهش بالشين المعجمة وفي الصهاج بالمهجمة ايضا  
 أخذ اللحم مقدم الكسائت وفرق ابن الاسير بينهما وقال الأخذ باطراف الكسائت  
 نفس وكثيرا شمس بالمهجمة مستطوعا قلنا أي الفاص دبت أي الجبر لأنه  
 نقل إلى الكفنة قال في التبيين هذا مستحسن والقها سأت لا يضمن في الوجهين  
 وهو قول آخر والشافعي لأن الغصب في الحكر لا يتحقق الاتري انه لا يتحقق  
 في المكاتب وان كان صغيرا لكونه حرا يد مع انه رقيق رتبة فالحكر يد أو

رقت

رقتة أدنى أن يضمن وجه الاحتقان أن هذا ضمانات ألاف لأضمان عصب  
 والصحة يضمن بالأتلاف وهذا بان نقله إلى أرض مسبعة أو إلى مكان المواضع  
 ألاف منه تشبها وهو متعدد فيه بتعديت بدل الخط وهو الولي فيضمن  
 لأن شرط العلة بمنزلة العلة إذا كانت تعديا كالحكر في الطريق انتهى وفي  
 العناية فان قبل ما حكم الحكر الكبير إذا نقل إلى هذه الأماكن تعديا فاصابه  
 شيء من ذلك اجيب بان حكمه ينظر بان كان السافر قيده ولم يمكن  
 الخرز عنه ضمن لأن المصوب ان يجبر عن حفظ نفسه مع المكان كان النصف  
 معناه فاله تقصيره لا الفاص فلا يضمن فكان حكم الصغير فكان حكم الكبير  
 المقيد حيث لا يمكنه حفظ حفظ نفسه انتهى وهذا لما لا يخفى موافق  
 لما في التبيين وفي فتاوى الولواحي ولو استأجر أجروا عبد المجور عليه  
 ومكاتبه يحفرون بأثر فانه خدمت عليهم فلا ضمان على المستأجر في كره المكاتب  
 ان استأجرهما ليس بحماية ويضمن قيمة العبد لمولاه لان استئجاره حناية و  
 عصب فان أخذ له في القيمة دفعها إلى ورثة كره المكاتب فيصرف في ورثة كره  
 كذا في قيمة المكاتب ثم يرجع المولى على المستأجر بثلث قيمة المكاتب على كره  
 ثم يؤخذ من تركه المكاتب مقدار قيمته فيكون بين ورثة كره المستأجر بثلث  
 قيمة العبد لان المكاتب جبر على ترك العبد والمستأجر قد ملكه كذا في كره ولو نقل  
 من عبد عبد أو مودعا عنده ضمن عا قلنا أي عا قلنا الجبر القيمة ولو عدا  
 لما في جامع الرموز وان ملك أي الجبر ضما ما أو اتلف ما لا يسوى العبد  
 أو دعي عنده أي عند الجبر فلا ضمان أي عند الجبر عدا به وعده خلافا  
 لا يبولس يعني وقال ابو يونس والشافعي يضمن لأنه اتلف ما لا يتقوما معصوما  
 حقا للمال فيجب عليه ضمانه لما إذا كانت الوديعه عبد أو لهما ان اتلف مالا  
 غير معصوم فلا يؤخذ بضمانه لما إذا اتلف بأذن ورضاه وهذا لأن العترة  
 ثبتت حقا له وقد توثقها عن نفسه حيث وضعه في يد غيره مانعة فلا يتقوى









ديان ولو كانت ماتت من ذلك لاجب الادية واحدة قطع بدرجل عدا فقتل  
المنقطع ابن القاطع ثم مات المنقطع فبقي القاطع يد ويد بطردم ابنته  
لان قاتله قد مات وفي كنفه جرح رجل فقال فلان قتلته ثم مات واقام  
وارثه بينة على رجل اخر فقتله لا تقبل بينة وذكر بعد هذا عن ابن  
يوسف رجل جرح فقال جرحني فاقام ابن له بينة على ابن اخر له جرح  
خلفه فاقبل البينة على الابن والا حرم الميراث والدية على عاقبته  
وفي السراجية حريق ونفي في محلة فهدم رجل دار غيره بغير امر صاحبها  
وبغير ارضاء من حتى ينقطع عن داره ضمن ولم ياتر وعن ابن يوسف  
رجلان ضرب كل منهما صاحبه هذا مع سيف وهذا مع عصا فاقام  
ولا يدري ايها بدار قال على صاحب العصا نصف دية ما حب السيف  
على عاقبته وليس لصاحب السيف شيء واذا جرح رجل عدا بالسيف  
فاشهد الجرح على نفسه ان فلانا لم يجرحه ثم مات من ذلك ان كانت  
جرحا فمات معروفة عند القاضي وعند الناس لا يصح الا شهدا ولا يصح  
وفي مختصر خواهر زاد رجل جرح رجل فاشهد الجرح على نفسه  
ان فلانا لم يجرحه ثم مات فلا شيء على فلان ولا تقبل البينة عليه  
وفي المختصر رجل اراد ان يستكره رجلا او امرأة على العاقلة فلعليها  
ان يقتلاه قال الفقيه وبه تاخذ وان قتله في ذلك فدمه هدر ولا يجب  
بقتله شيء هذا اذا لم يمكن الدعي الا بالقتل كذا ذكره المحقق في فتاواه وفي  
البنائرية رمي صبي فاصاب عينا انسان ان كانت للعبي مال يؤدى الدية  
منه وان لم يكن له مال فنظرة الحمية قاله ولا يؤخذ به الا بقال الفقيه  
انما لا يجب شيئا على الا بانه لا يرى على النجم عاقلة وانما يجب  
الدية في حال اذا ثبت ذلك بالبينة او بالما بينة لا بالاقراءات اقراءه  
لا حجة به امر عبد غيره بان يابث او يقتل نفسه فابث او فقتل ضمن

الامر

الامر صغير العبد او كبير او قد مر بعض ما يتعلق بهذا هذا الكتاب في كتاب  
العقب ونما حريص على ما في باب في بيان احكام **القتل** لما كان  
امر القتل في بعض الاحوال يقول ان مقتلة ذمها في اخر الديات في باب  
على حدة وهو محذور اقسام يتقسم ثمانية وهي الامانة وخص هذا  
الباب بهذا الاسم لان مقتله على الامانة في الاختيار قال في الخ  
وهو في اللغة اسم وضع موضع الاقسام وفي الشرع ايمان يتقسم لها  
اهل محلة او دار وحده فيها يقتل به ان يقتل كل منهما بالدم ما قتله  
والاعلمت له ما تلا وسببها وجود القتل فيها ذمنا وركنها اجاز  
البينة المذكورة على لسانه وشرطها بدعي يقتسم عليه وعقله و  
حريته ووجود اثر القتل في الميت وتكميل العيين حسبها وحكمها  
القصاص بموجب الدية ان جلتها او كسرت الى كلف ان ابوان العن  
الولي محمد والدية عند النكول ان ادعى كلفا ومقتله حق للمدعي  
وصيا شهامت الاهل او خلاص كمتهم بالقتل من القصاص ودليل  
شريعته الاحاديث الواردة على ما يات في كتاب الله تعالى والاجماع كذا  
في الاختيار اذا وجد ميت وهداه من الرجل ومرة والمرد والعبد والكبير  
الصغير ولو سقط بالخلق واما ناقته فليس في اليد في الكا لم يمت اذا وجد  
بجميع اعضاءه او وجد بدنه بلا رأس او وجد اكثره من اي جانب كان او  
سقط مشقوقا بالخطول واما ان وجد اخ من نصفه ولو مع الرأس لالات  
هذا احكم عرف بالنصف وقد ورد في البدل وكذا ذكره كذا كذا في جري احكام  
تعظيم اللادى كذا في الهداية في محلة اى في محلات نزول في المفردات  
فيستمر سجد وكلمة معرفة والدارد غيرها واحترز بها عن الشرح و  
السجود عندها مما لاقت به كذا ذكره في جامع الرمز ثم قال اعلم ان  
المحلة عرفا ما يمكن فيه اهل مسجد من مسكن على ما يملك رايه لا مهم



ذكره في الوجبة للجبر ان اي باليت اثر القتل من جرة بالضم والجرح  
 جمعه اي جراحة من فعل ادى بالتركي ياره واما الجرح بالفتح مصدر جرحه  
 بانه قطع او جرح دم من اذنه اي كبت او عينة فانه من فعل ادى  
 ولذا لم يسم ان وجد في المعركة هذا كذا في جامع الرموز او به اثر الخنق  
 بفتح خيم يوكسر السنون هو عصر كلف او اشر حارب لانه اذا لم يكن به اثر  
 فالخ هو والغالب ان مات حتف انعم وليس يقتل فلا يتعلق به عبية  
 ولا ضمان كذا في الاختيار ولم يدر ان و الحال لم يعلم بالبينه او بالقرار  
 قاتله اي كبت لانه اذا علم قاتله للتساحة كذا في الاختيار وادعى عليه  
 اي ولا يقتل فتعلم اي كبت على جميع اهلها اي المحلة او عصمتهم او ادعى على  
 بعض اهل القتل هذا او خلق كذا في جامع الرموز لما في جامع الرموز ولا يخفى  
 ولا بينه له اي لو لم يقتل لانه اذا كان له بينه فلا حاجة الى قسم فاذا  
 ادعى ولا بينه لم وجبت الجيرة حلف خضعت رجلا منهم اي من اهل  
 المحلة والحكم بهذا العدد ثبت بالسنة كما سيأتي بخلافهم الوصل  
 بين بخلاف الوصل منهم حين رجلا لا تحلف لهم بخلوف بالضم  
 متعلق بيجلف ما قتلناه اي كبت ولا علم له قاتله هذا على سبيل  
 الحكاية او من قيسل نقابل بكم بالهم اما عند حلف بخلوف كلوا احد  
 منهم ما قتلناه ولا علم له قاتله ولا يجمع معه غيره في اسناد نقل القتل  
 لانه يجوز ان يكون هو قاتله وحده وينبغي بلفظ بخلوف ان يكون قاتله مع  
 الجماعة وكذا العلم فانه يجوز ان يكون هو عالما بالقتل وحده وينبغي  
 ان يكون غيره كان قاتله ولهذا يقتل كل منهما قاتله كذا في اللقي  
 وعن ابي يوسف اذا ادعى بعض معين فلا تسامه وفيه مشاركة الى ان لا خيار  
 الامام في ذلك ولا في اختيار العاقب والسبب والعلم والشيخ  
 الا ان يكون الا ظهور ان بخلاف من يتهم بالقتل في الكفا ذكره في

جامع الرموز ثم اي بعد الخليف قضي على اهلها اي على جميع اهل المحلة بالدية  
 اي لذلك المبت حر او عبد القمير هم في حفظ المحلة فالتسامة والدية على  
 اهلها كما في الشكوت وذكره الظهير ان كليهما على العاقلة وفي الاخرة  
 عن شيخ الاسلام ان التسامة عليهم والدية على عاقلتهم وعليهم جميعا  
 وفي الكافي ان الدية على عاقلتهم في ظاهر الرواية كما في جامع الرموز فكل  
 ان يحل لا مدعي حذف كضاف اي على عاقلة اهلها والاظهر ما ذكر  
 صاحب الكافي يقتضيه بالدية على اهلها ان وقعت الدعوى بقتل واحد  
 وان وقعت الدعوى بخلوف يقتضيه بالدية عاقلتهم وكذا في الثانية وشرح  
 الجميع بعد لابن فرس قال في الاختيار عند تفسير قوله ثم يقتضيه بالدية  
 على اهل المحلة اي على عاقلتهم والا صلح ذلك ما روي ان عبد الله  
 بن سهل وجد قتيلا في قلب في خيبر فجاء اخوه عبد الرحمان وبجده  
 عمه حبيب ومحمدة الرسول الله صلى الله عليه وسلم فذهب عبد  
 الرحمان يتكلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الكبير الكبير  
 يتكلم الكبير من عبي فقال يا رسول الله انا وجدنا عبد الله قتيلا في قلب  
 من قلب خيبر فقال صلى الله عليه وسلم بترككم اليهود بخيبر بمنا  
 يخلفون انهم ما قتلوه قال كيف رضى بايمان اليهود وهم مشركون  
 فقال ابو اليسر منكم خلفوا عليه خضعت رجلا انهم قتلوه قال كيف  
 قسم على امر لم يفتن ولم يشاهد فكره رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 سلم ان بطل دم نواده بمائة من ابل الصدقة وقسمت ان عبد الله  
 بن سهل وعبد الرحمان بن سهل وحمدة خرجوا في التجارة  
 الى خيبر وتفرقوا فاحبهم فوجدوا عبد الله بن سهل قتيلا في قلب  
 من خيبر فذهبوا فوجدوا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالبحر  
 فاجزاه الاكبر من عمره قال ومن قتلهم قالوا ومن يقتلهم سوى اليهود



كذا في العتابة وعن سعيد بن المسيب أن القمامة كانت في الجاهلية واقترها  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في قتل من الانتصار في جب اليهود فأرسل رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم إلى اليهود وكلفهم القمامة حين فقال  
 اليهود لم نكلف فقال للانتصار فكلفت للانتصار لم نكلف فألزم  
 اليهود ديتة لأنه قتل بين أظهرهم وروى أن رجلا جاء إلى رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اني وجدت اخي قتيلا في بني قلات  
 فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اجمع منهم حين يكلفون بالدم  
 ثم ما قتلوه ولا علموا له قال فقال يا رسول الله ما لي من اخي الا هذا  
 قال بل مائة من الابل هكذا ذكره في الاختيار ثم قال فدلست هذا الا حاديث  
 على وجوب الايمان والدية على اهل الكعبة ورد على من يقول بوجوب البدية  
 بيمين الولد ولات اهل الكعبة يدينهم نعمة عنتهم وحفظهم وصيانتهم  
 عن النواكب والقتل وصوت الدم المعصوم عن السفك والهدر فالشرع  
 اهلكهم بالقتل وترك صيانة الكعبة في حق وجوب الدية صوتا لادى المحترم  
 المعصوم عن الاهدار ولات النواكب القاتل منهم وانما قتل بظهورهم  
 فصاروا كالعاقله واما قوله صلى الله عليه وسلم انكفون وتتحقون  
 فقد عطف على الاثم عليهم لما قالوا الا انه حتى يبين اليهود وللهذا ثبت  
 فيه التوثق ولو كان امر القاتل احلفوا استحقوا دم صاحبكم وما  
 روى تحلفون تتحققون فمعناه انكفون كقولهم لا تردون عرض  
 الدنيا اي اترددون ولات البدية بيمين الولد على قوله صلى الله عليه وسلم  
 عليه وسلم البيت على الكدس واليمين على من انكر ولا يدعيه تحت قوله لا  
 يشترط بعهده الله وايمانهم ثمنا قبل الاية فاذا حلفوا قضي بالدية على  
 عاقبتهم وفي العتابة واذا حلفوا قضي على عاقلة اهل الكعبة بالدية في ثلاث  
 سنين لما روي عن ابي ادمس القتل على جميع اهل الكعبة او على بعضهم

مبينه

مبيته او مجهول لا طلاق النصوص وعن ابي يوسف اذا ادعى على بعض  
 باعيانهم سقطت القمامة والدية عن البايعين انتهى كلامه وقال شافعي  
 اذا كان لو ك استخلف الاولياء خبير بمينا ويقضي له بالدية على الكدس  
 عليه غدا كان الدعوى او خفاء وقا لما كد يقضي بالقود اذا كان الدعوى  
 في قتل العدو هذا حديثه في السنة وفي اللوث عنه مما ان يكون هناك  
 علامة القتل على واحد بعينه من عداوة فانه هرة او يشهد عدله او جماعة  
 غير عدول ان اهل الكعبة قتلوه وتما مدعيون في الهداية واذا حلف  
 حضور من اهل الكعبة لا تجب الدية عليهم عند الشافعي لقوله صلى الله عليه وسلم  
 عليه وسلم في حديث عبد الله بن سهل بنسريكم اليهود بايمانهم قلنا هذا  
 محمول على الابراء عن القمامة وكسب وتما مدعي يطلب من الهداية وما شهد  
 خلقه اي لو وجد منهم جنين او سقط ثم خلفه وبه اثر الحرب كالكبيرة  
 حيث وجبت القمامة والدية عليهم لان تارك الخلق ينفصل جازا هرا وان  
 كان تارك الخلق فلا شيء عليهم لانه ينفصل ميتا فانه لا حيا كذا  
 في الهداية ولا يخلف الكوثر وان كان منهم لانه غير مشروط بقوله صلى الله عليه وسلم  
 عليه وسلم البيت للمدعي واليمين على من انكر وان كان لو ك اي علامة  
 القتل على واحد بعينه خلافا للشافعي وقد مر تفصيل انفا ولا حاجة الى الاعادة  
 تأنيها وان وصية او قهر يشهد للخص من عداوة فانه هرة او يشهد  
 واحد عدل او جماعة غير عدول ان اهل الكعبة قتلوه كذا في فتح كان نقص  
 اهلها اي اهل الكعبة عن كسب كسر البيت الهير اي علم ان كان في الكعبة  
 منهم الا ان يتم خمسون لما روى ان رجلا قتل من خبير بين وادعته  
 واوجب كسبوا المحرم رضي الله عنه انه وجد قتيلا لا يدري من قتله  
 فكتب عمر رضي الله عنه ان قس بين التريتين فابهم كان اقرب  
 فانهم قتلوا في الواحدة اقرب فانوا عمر رضي الله عنه وكانوا



سبعة واربعون رجلا فاحلفهم فاعاد اليهم على رجل منهم حتى يستموا  
حينئذ امرهم الذي فقالوا انعطوا اموالنا واما نحن فقال نعم فيسم  
بطل دم هذا ذكره في الاختيار وعن شيخ والخنثي مثل ذلك لان  
فيه استعظاما لدم الدم فيملكه ولان الخنثي واجب بالنصر فيجب  
اقامته ما امكن ولا يشترط فيه الوقوف على الفائدة فيما ثبت بالنصر  
وتكرار اليقين من واحد على سبيل الوجوب يمكن شرعا كما في كمال الدعاء  
وان كان العدد كاملا فاراد الولي ان يكرر على احد هم فيس لذك  
لان المصير الى التكرار ضرورة الكمال وقد ذكره الزبلي في التبيين  
ومن تكلم من الذين توجهت عليهم اليقين عنها جرح كالحلف  
لان اليقين فيه مستحق لذلك لانه تعظيما لدم الدم ولهذا يجمع فيه  
بين اليقين والدين بخلاف النكول في الاموال لان اليقين يكره بدل عن  
اصل حق حتى سقط بيد المدعى فاذا لزم المال وهو حق فلا معنى  
للجس بما ليس بحق اما معناه لا سقط اليقين بيد الدين فكان الجس  
يحقق فافترقا كذا في الاختيار قال في الخراج وهذا اذا ادعى على واحد منهم  
بغيره انه قتل وليه عدا كان او حقا انتهر وفي الاختيار وعن ابي بكر  
ان يجب الدين بالنكول كما في سائر الدعاوى ومن قال منهم ان من الذين  
طلب منهم اليقين قتلهم فلا يستغناء فيمينه بان قال ما قتلته  
ولا عرفت له كما لا يخفى فلو ان ادعى الولي القتل على غيرهم اى على  
واحد من غير اهل المحلة سقطت اى القصة عنهم اى عن اهل المحلة  
لان غيرهم صاروا مدعى عليهم وفي الخراج وان ادعى الولي على غيره من اهل  
المحلة لا سقط القصة وعن ابي يوسف في غير رواية الاصول ان القصة  
والدين سقطت عن الباقيين من اهل المحلة ويقال للولي الك بينة فان  
قال لا يستحق المدعى عليه يمينا وادعى حدة وهذا ليس بقصة

وروى ابن الجبار عن ابي حنيفة ووجه ان القياس ياباه لاحتمال وجود القتل  
من غيرهم وانما عرف بالنصر اذا كان في مكان ينسب الى المدعى عليهم  
وفيما رواه بقى على اصل القياس وفي الاحتياط يجب القصة والدين  
على اهل المحلة لانه لا فصل في اطلاق النص بين دعوى ودعوى فيجب ان  
بالطلاق النص لا بالقياس ثم ان حلف برى وان سلك في دعوى كمال يثبت  
وفي دعوى القصاص فهو على الاختلاف الذي تقرر في كتاب الدعوى انتهي  
ولا يقبل شهادتهم اى شهادته اهل المحلة الذين وجد القتل فيهم على  
غيرهم اى على غير اهل المحلة يعني على من ادعى الولي قتل القتل سواء  
كان منهم او من غيرهم كما في شرحه اجمع هذا عند ابي حنيفة خلافا لها  
بغيره وقال لا تقبل لان المولى باذعائه القتل على غيره هم برؤ من التهمة  
تقبل شهادتهم ولان ان كان من كان متوجه اليهم فلا يقبل شهادتهم  
وان خرجوا عن كنفه كالكامل بالحنفية اذا شهد بعد العزل والوضع اذا  
شهد بعد الخروج من الوصية كذا في شرحه اجمع ولا على بعضهم يعني ولا  
تقبل شهادته اهل المحلة على واحد منهم ان ادعاه اى الولي اجماعا  
لانهم مشهور في شهادتهم فان قلت اى فائدة في التخليف على عدم  
علم القاتل مع ما تقرر من ان شهادته بعض اهل المحلة على واحد منهم  
او على غيرهم مردودة قلت فائدة ان التخليف يجوز ان يقر على نفسه فيقبل  
اقراره او يقر على غيره من اهل المحلة فيصدق الولي بسقط التخليف عن اهل  
المحلة ولا يجوز ان يكون فائدة اذا عرفوا القاتل ذكره لان قولهم لا يقبل  
عنهم عليه لانهم يسقطون بذلك الضمان عن انفسهم كذا رايت  
منقولاً عن الامام محمد اى كذا في شرحه ووجه ذكره البدن ولو لم يراس  
او نضر اى البدن مع الرأس كوجوده لان النص ورد في البدن والاكثرة  
فكم السك تعظيم للادى وان وجد نصف مشقوقا بالطول او اقل من



النصف ومعه الرأس أو وجد رأسه أو يده أو رجله أو عضو منه فلو قاتل  
 ولادته للنصف لانت النصف في البدن وهذا ليس في معناه ولا لودجبت  
 فيه العاقبة لو جبت لو وجد عضو آخر أو النصف الآخر ففكر العاقبة  
 والدية بسبب نفس واحدة ولم يرد بذلك نفس كذا في الاختيار وغيره  
 ولا قسامة على جنس ومجنون وامرأة وعبدات الصبي والمجنون ليسا  
 من اهل البهيم والحرة والعبد ليسا من اهل النصف واليهام على  
 اهل النصف لانهم ابتاعوا لا يقدم النصف بهم ولا قسامة ولادية في  
 ميت لا اثر فيه لان القتل من ذهب حياته بسبب مباشرة حتى  
 عاده وانما هو ميت حتى انقضت العاقبة شرعت في مقتوله والغرامة  
 تتبع فعل العبد كذا في النجى او يخرج الدم من فيه او انفه او دبره او ذكره  
 لان الدم يخرج من هذه الخارج بالقي أو الرغاف وكذا من  
 فرجه لا يخرج منها بلا فعل واحد وذكر في الذخيرة ان هذا ان نزل  
 من الرأس وان علان من الخوف فقتل كذا في جامع الرموز او وجد اقل  
 من نصف اى البدن ولو وصية مع الرأس لانه لو جبت العاقبة  
 فيه او جبت لو وجد النصف الآخر ففكر العاقبة والدية بسبب  
 نفس واحدة كما مر او وجد نصفه مشقوقا بالطول لانت النصف في  
 البدن وهذا ليس في معناه كما في الاختيار وكذا اذا وجد وعلى رقبته  
 حبة ملتوية لانت الظاهر ان مات بها ذكره في البرزخية  
 وان وجد اى كبت على دابة يسوقها اى الدابة رجل فالدية على عاقلة ام  
 السائق لا على اهل الحلة لان كبت في يده فصار كما لو كانت في دارة  
 وكذا اى حكمه ما سبق لو كانت اى الرجل يتودها او راكبا لما ذكرنا انه  
 في يده ففكر على عاقلة ام وان اجتمعوا على قتلها في الدابة سائق  
 وقائد وراكب فقتلهم اى فالدية على عاقلة ام وان لم تكن الدابة

ملكا لهم لان القتل في ايديهم دون اهل الحلة فصار كما اذا وجد دارة  
 ولا يشترط ان يكونوا ما كبت للدابة كحلاف الدار والغرق ان تدبر الدابة  
 اليهم وان لم يكونوا ما كبت لها وتدبر الدابة مالكة وان لم يكن  
 ساكنها فيها وقيل العاقبة والدية فعلى مالكة الدابة فعلى هذا لا فرق  
 بينها وبين الدار وعند الجرجاني ان لا يجب على الكلب السائق الا اذا كان  
 يسوقها تخفيا لان الانسان قد يغفل قريبه كبت من مكانه الى مكان  
 الدفن واما اذا كان على وجهه كبت فالظان هو الذي قتل كذا في النجى  
 وفي التبيين وان لم يكن مع الدابة احد فالدية والعاقبة على اهل الحلة  
 الدية وجد فيهم القتل على الدابة لان وجوده على الدابة كوجوده في  
 الخوض الذي فيه الدابة وان وجد اى كبت على دابة بين قريتين  
 يقع وان مرت دابة عليها قتل بين قريتين فعلى اقربيهما القسامة  
 والدية بشرط سماع الشاهد لما روى انه صلى الله عليه وسلم امره  
 قتل وجد بين قريتين بان ينزعه فوجد احدهما الى اقرب بشرط  
 فقتل عليهم العاقبة والدية وقبضة النجى معها سماع الصوت منهم  
 ولم يقبضه في الكثر وتبعهم كذا قال شارح الزيلعي قتل عمول على ما  
 اذا كانوا بكيت يسمع منه الصوت واما اذا كانوا بكيت لا يسمع منهم  
 الصوت فلا شيء عليهم لانهم اذا كانوا بكيت يسمع منه الصوت  
 يمكنهم الغوث فينسبوت الى النقصية النصف اقول وقد مر بهذا  
 في فتاوى الولوا جى كذا قال ولو وجد القتل بين قريتين بنظر ايهما  
 اقرب وانما يجب الدية والعاقبة على اقرب القريتين اذا كان حال يسمع  
 الصوت واذا كان حال لا يسمع الصوت لا يجب على واحد من القريتين ويراعى  
 حال المكان الذي وجد فيه مقتله ان كان مملوكا يجب القسامة على المالك  
 والدية على عاقلة ام وان كان مملوكا في ايدي المسلمين يجب الدية



لكنه في ايدي المسلمين بجب الدية في بيت المال لما ذكرنا ان اذا كان بحال سماع  
منه الصوت بجب عليه الذوات وفيها الجناد ولو وجد قتيلا في ارض رجل في  
جانب قرية ليس صاحب الارض من اهل القرية فهو على صاحب الارض لان  
العبرة للملك والولاية انتهى فهذا صريح في اعتبار قرب القرية لا القتيل  
انما يعتبر في ارض مباحة اما اذا وجد في ارض مملوكة فالعبرة للمالك وبه صرح  
في البرازية حيث قال وان وجد في ارض قرية لكنه اقرب الى بيوت قرية  
اخرى ان الارض ملكا فلو كان ذلك والا فلو اقر بها وفيه ملكا ربان ولو وجد  
بيد ارض قرية وبيوت قرية كانت اقرب والقرب مكبر الى موت اهل  
بلد اليه والى فلا ينعى على احد والا حسن ترك قوله على دابة فانه لو وجد  
قتيل بين قريتين في موضع لا يكون ملكا لاحد وبلغ موتهم اليه لا يتنازع  
الا قرب المالكين الذخيرة كذا في جامع الرموز وان وجد في دار رجل فليس عليه  
القسمه وعلى عاقلته الدية في الرضه وسئل محمد ان اذا وجد بين قريتين  
اهو اقربهما الى كهيلا او الارضين قال ان الارض ليس في ملكهم  
وانما ينسب اليهم كما تنسب الصحاوي فلو اقرها بيوتا وانما يرعى حال  
المكان الذي يوجد فيه ان مملوكا على الملاك القسمه والدية على عاقلته  
وان مباحا الا انه في ايدي المسلمين فالدية في بيت المال ذكره القيد هاهنا  
والمرحى انتهى قال في المفتي ولا يحد ان في وجوده في ارض موقوفة على  
ارباب المسلمين كوجوده في ارض لتقفين مملوكة لشركهم بان القسمه  
والدية على الارباب كما سياتي في تقريره ان شاء الله تعالى فظهر من كلامهم ان  
القتيل اذا وجد في ارض فلا يحد اما ان يكون مملوكا او موقوفة او مباحة فان  
كانت مملوكة فالدية والقسمه على المالك وان كان بقرية قرية فلا ينعى على  
اهلها لان العبرة للملك والولاية كما تقدم وان كان على ارباب مملوكة  
فعلينهم صحت من والدية ان تدبرها اليهم قال كص في فتاواه وفي

الراجحة ولو وجد في ارض مباحة للمسلمين فالدية على بيت المال وان وجد في  
قلاة فان كان ملكا لانسات فالقسمه والدية على عاقلته وان لم  
يكن له مال ولا كان موصفا بسمع منه الصوت في مصرفي اقرب العامل  
الى الوضع من مصرف وان لم يسمع الصوت فدمه هدر كما في التجرى وانتهى  
ذلك وكذا عند زفر لا ينعى فيه وبه يفتي كما ذكر في خلاصة وقال في شرح  
الوقاية وحق هذه الدار في يده حال ظهور القتل كان قتيلا نفسه وكان  
هدرا كذا في المفتي وان وجد في القتيل في دار نفسه وهو ما كفا فلو عاقلته  
اي القسمه والدية على عاقلته القتيل لو رثته عند ابيه وعند ابيه عليه  
يعني وقال ابو يوسف ومحمد لا ينعى عليهم في هذا لانها لو وجبت لوجب في الدار  
لو كانت فيها ما كفا لكانت الدية على عاقلته المالك كذا اذا وجد نفسه وفي  
كتابي ثم عند انما تجب الدية على عاقلته القتيل والوارث واحدا وان  
اختلفت عواقلتهما يستحق ان تجب الدية على عاقلته الوارث لان الدار  
وقت وجوب الدية مملوكة الوارث وهذا هو ولو وجد المالك قتيلا في  
دار نفسه لا تجب عليه اتقا كذا في شرحه وفي وان وجد في القتيل في دار انسات  
فغيره اي هذه الانسات القسمه اي خسون خلفا بكره عليه كما في شرحه  
فيهم لان التدبير في حفظ المالك خاص المالك وعلى عاقلته اي المالك  
الدية لان نصرت وقوته بهم هذا اذا اقر والدار ملكه وان انكره فلا  
يعقلوا حتى يسعد شهود انهما ملكه كما في شرحه فيهم وان كان القاتلة  
حضورا يدخلون اي عاقلته فلهما من ايضا اي ما عليهم الدية وان  
غابوا فلا قسم عليهم خلافا لابن يوسف يعني قال ابو يوسف لا قسم على  
عاقلته اصلا لان رب الدار اخص بالدار من غيره فصار كاهل الحقة  
لا يشاركهم في القسمه غيرهم لها ان كص في شرحه فيهم نصرة البقرة  
كما حب الدار ينشأ ركونه في القسمه وان كان غائبا كمررت رب البقرة



قالوا في الكوفة لما تقدم كلفة الاختيار قال الحسن في فتاواه وفي المخطوط وجد  
تفسيره واره قالها جبا فتنته انما اراد اخذ ما له وعلى مقتضى سبب السراق  
وهو منهم وعنه انه لا ينبغي على صاحب الدار في موضع اخراج  
عليه الدية لا القصاص وان لم يجر يقتله يجب القصاص ايضا انتهى والاي  
ولم تكن العاقلة حضورا بل كانوا غيبا كمرت المسلمين عليه اي على الناس  
الذي وجد القتيل واره والديه على العاقلة كما ذكرنا قال الحسن في فتاواه وفي  
الخير واذا وجد القتيل دار رضى قال الحسن عليه تكرر عليه خمسين  
عينا كما ذكرنا ان كان له عاقلة وكانوا يتعاملون فيها بينهم فلو عاقلة  
الدية والا يجب الدية ماله في النوازل واذا وجد قتيلا في دار ابنة وقد  
كان قال قبل موته وهو موجود قتل فلان فلو عاقلة ابنة من الدية الا  
انه لا يطلع عن الابن ما عليه من ذلك اذا كان من اهل العقب خمسة دراهم  
او اقل انتهى والقصاص على الملاك جميعا كدوت السلطان جميعا ساكن  
كالمستأجرين ومنهم من هذا عندنا به ومحمد قوله والسلطان قال في الواقيات  
والملاك هم اصحاب الرقبة والسلطان هم مستأجرون ومستوفون ومحمد  
ومنهم من كذا في الواقيات وعندنا به يوسف على الجميع معنى ركن ابو يوسف  
بين السلطان والملاك في القصاص والدية بالسوية لا شتر اكرم في التزام كلف  
ووجه القتل بينهم واخر ابو محمد السلطان لا ما يكون من  
الغنم وهو مستوفى مختصة بالملاك كذا ما يكون من الغنم والسلطان مستوفى  
من محلة المحلة فلا يلتزم موت كلف كذا في كجهم وهي اي القصاص  
على اهل المخطوط اي على الملاك السابقين والمخطوط ما خذ من كلف الذي خط  
السلطان وبين الملاك من عكره كلف كذا في كجهم قال في طلب الطلقة  
المخطوط ما اختط الامام اي اخره ومنه من اراه في الغنم واعطى النساء  
يريد به الملاك المستوفى ولو سبق منهم اي من اهل المخطوط والذين يملكون

بالهبة او الواهب او غيره من اهل الملاك وان كانوا يفتنونها كما في جامع  
الرموز واحد هذه للوصول يعني لو يقع من اهل المخطوط واحد كانت القصاص  
عليهم دون المستأجرين وهذا عندهما وعنده اي عند ابو يوسف قال الحسن  
على المستأجرين ايضا اي لما كانت على اهل المخطوط وان لم يبق من اهل المخطوط  
احد بان باعوا لهم فحق المستأجرين اي قال الحسن على المستأجرين دون  
السلطان لان لهم ولاية كلف دون السلطان وفي الاختيار كما ذكرنا لم يبق  
من اهل المخطوط احد وكان في محلة مستأجرين وسلطان قال الحسن على الملاك  
دون السلطان وقال ابو يوسف عليهم جميعا لان النبي صلى الله عليه وسلم  
وسلم اوجب مقامة عليهما وخير وكانوا سلاوان الساكن يلي  
التدبير كالملاك ولهما ان كمال الاخص بالبقعة وبشرتها الا ترى ان  
السلطان يسكنون ويكونون في وقت ويغفلون في وقت فيجب القصاص  
عليهم هو اخص واما اهل خير فالنبي صلى الله عليه وسلم اقرهم على املاكهم  
فكان ياخذ منهم الخراج انتهى وحاصل ما في جامع الرموز ان اذا كان  
في محلة ملاك قديمة وحديثة وسلطان قال الحسن على القديمة دون اخيرها  
لانها انما يكون ولاية تدبير محلة اليهم واذا كان فيها ملاك حديثة  
وسلطان فحق الحديثة وان كان سلطان فلا يشرى عليهم وهذا كذا عندهما  
واما عند ابو يوسف فالفرق الثلاثة سواء وجوب القصاص قال في جامع  
الرموز قبل هذا عرقهم واما في عرقنا فحق المستأجرين لان التدبير اليهم  
كما اشير اليه في المراتم انتهى وان بيعت دار ولم تقبل اي ولم يقبل  
المستأجر الدار لم يرد ولم يكن فيها خيار حتى وجد فيها قتيلا وعلى البايع اي  
دية القتل وقت منه على عاقلة البايع هذا عندنا به 2 وعندهما الدية  
والقصاص على عاقلة المستأجرين وفي بيع خيار يعني وان كان في البيع خيار  
لاحدهما فهو على عاقلة ذي اليد اي الذي في يده الدار عندنا به 2



وعندها على من يصير للملك لم ينعى فهو على عاقلة الذي نصير الدار له  
 لا ثمنا نزل قائلنا باعتبار التقصير في حفظ فلا يجب الا على من له ولاية  
 كحفظ والولاية مستفاد بالملك ولهذا لو كان الدار ودبعة وجبت الدية  
 على صاحب الدار دون المودع وبذلك للمشتري في البيع البات قبل القبض وفي  
 الذي شرط فيه الجاني يعتبر قرار الحكم لما في صدقة الفطر ولا بد ان القدرة  
 على الحفظ باليد لا بالملك وفي البيع البات اليد للبايع قبل القبض وكذا فيما فيه  
 الخيار لاحدهما قبل القبض لانه دون البات ولو كان جميع في يد المشتري والخيار  
 له فهو اختص الناس به تحرفا وان كان الخيار للبايع فهو في يده محفوظ  
 عليه بالقيمة كما لمعجب فتعتبر يده اذ بها بقدر على الحفظ بخلاف اذا كانت الدار  
 في يده ودبعة لان هذا الضمان ضمان ترك الحفظ وهذا انما يجب على من  
 كان قادرا على الحفظ وهو من له يد اصالته لا دينيا به وبذلك في دينيا به  
 وكذا المستعبر ومستهو وكذا الغاصب لان يده يد امانته لان العقار لا يضمن  
 بالغصب عندنا لما ذكره في النهاية وذكر في الهداية ما يدل على ان الضمان على  
 الغاصب كذا في الشيبه وهذا على قول بان الغصب يتحقق في العقار و  
 رجم غير واحد من المتابعين لما في المتن ولا تدرك على عاقلة ذي اليد ولا يبيع  
 الدية عاقلة ذي اليد الا بحكم انما اى الدار له اى لهذا اليد ينعى اذا كانت  
 اى لذي اليد ينعى اذا كانت داره يد رجل فوجد فيها قتيلا فانكرت العاقلة على  
 ان يكون الدار له وقالوا هي ودبعة في يده لا يعقل عاقلة حتى يسجد  
 السكود انما لصاحب اليد لانه لا بد من ملك لصاحب اليد حتى يعقل العقول  
 عنه واليد وان كانت دليلا على الملك لكنها محتملة فلا تكفي لانها محتملة  
 على العاقلة لما لا يكفي لاحتمال كسفه في الدار شفعة لان ما يثبت  
 بالحق هو لا يملك حتى لا يثبت في بيع الدين لما عرفت في الاحول فلا بد من  
 البينة قال في المتن ولا فرق في ذلك بين ان يكون القتيل موجودا فيها

هو صاحب الدار اذ غيره وان وجد اى القتيل في دار مشتركة سها ما  
 تختلف بينه انصبا هم فيها متساوية بان كانت بين ثلاثة مثلا  
 لاحدهم النصف والاخر الثلث والاخر السدس فالقصة والدية  
 على الرؤس اى تنقسم الدية والقصة على رؤسهم كما في الشفعة لانهم  
 في التدبير سواء وكانوا في الحفظ والتقصير كذلك ان هذا الحكم مضاف الى  
 ولاية الحفظ فكانوا سواء في الحفظ والتقصير وفي جامع الرموز ان كان  
 نصفا لزيد وعكس هالعرو والباقي لغيره فالقصة عليهم والدية على عاقلة  
 انما لما متساوية لان صاحب العقيل والكبير سواء في الحفظ والتدبير وكذا لو  
 وجد في غير مشترك انتهى وان وجد اى القتيل في سفينة وكونها كالبحلة  
 فقل من فيها اى السفينة ينعى القصة والدية على من وجد فيها من الملاحة  
 والركاب جميعا ركب ينعى على من فيها من السكان والملاحين وملاحها والملاح  
 وغيرهم سواء لانها في ايديهم ولهم في السفينة اليد دون الحكم لما في الدار  
 لانها يستعمل وتجوز اختلاف الحيلة والدار لانها لا تستغلان وقال بعضهم  
 اذا كانت لها مالدا فالقصة عليه والاعلى سكان كذا في جامع الرموز  
 في المتن وكذا في الحيلة اذا وجد قتيلا فان حكم الحيلة انتهى وان وجد  
 اى القتيل في مسجد محلة فقل اهلها اى المحلة لانهم اهلها وانما بالنسبة  
 فيه وكذا في ريع المحلة حيث قال في مسجد محلة وشايعها على اهلها لما في  
 المتن بخلاف ريع الاعظم لما سأل في قال المحلة في فتاواه وفي المحيط واذا  
 وجد قتيلا في سوق مسلمين او في مسجد جامعهم فهو في بيت المال وبهذا  
 لما في العراق فانها ليست مملوكة لاحد انما هي للعامة وفي يد السلطات  
 اما اذا كان السوق مملوكة لاسماء بايعانهم فالقصة والدية عليهم  
 في المحلة واراد بالمسجد جامع او مسجد جماعة في سوق وهو لعمامة  
 المسلمين احوال كان مسجد محلة فهو على اهل المحلة لان التدبير في



في مكر هذا المسجد للامام الذي هو نائب عن عامة المسلمين لا اهل هذا السوق  
انتهى وان وجد في القتييل قريتين فعلى اقرهما وقد مر بيانه انفا  
في قوله وان وجد في دابة يدين قريتين فلا حاجة الى اعادته وان وجد القتييل  
في سوق مملوك الا حرم مملوكه فعلى المالك ان يدينه ويقسمه عليه عند  
ابيه ومحمد وعندها يدين على السكان لان الضمان انما يجب بترك الحفظ  
من له ولاية الحفظ والولاية باعتبار الكون فيه وقد استوفوا فيه فصار كالدار  
بمسكنة بين واحد من اهل الحطة والمسكنين ولهما ان صاحب المملوك  
هو المختص بنصرة البقية في العرف فيختص بمجدهما وقد مر تمامه انفا وان  
وجد سوق غير مملوك كالسوارح الاعظم وهو الطريق الذي يمر بالناس فيه  
عامة من قولهم شرع الطريق اي يدين حقيقة طريق شرع فيه عامة  
المسلمين على بيت المال يعني الدية على بيت المال لان الغنم بالفرم اعلم ان  
الطريق ينقسم ابتداء الى قسمين احدهما طريق خاص وهو ما يختص  
بواحد او اكثر ويكون له مدخل ومخرج والاخر طريق عام وهو ما لا يختص  
بواحد او اكثر ويكون له مدخل ومخرج وهذا يسمى بالسوارح وهو ايضا قسمان  
احدهما سوارح المحلة وهو ما يكون له رعية لاهل المحلة وقد يكون  
لغيرهم ايضا وهذا ما قاله في المنافع وفي مسجد محلة على اهلها كما لو وجد في  
سوارح المحلة والاخر سوارح الاعظم وهو ما يكون مرور جميع الطوائف  
فيه على السوية كالطريق الوسطية في الاسواق وهذا ما قاله في الهداية و  
ان وجد في كل واحد من سوارح الاعظم فلا قسمة فيه هكذا حقيقة مثلا  
خروج شرع الفرز قال هكذا ان يعلم هذا المقام حتى يتدبر في رعيته و  
تخصيل الادهام وقاله في المنافع انما يجب الدية فيما ذكر على بيت المال اذ كانت  
بعيدا عن المحلة وان كانت قريبا منها فعلى اقرب المحلات اليه الدية و  
القسمة وانما قيل ما ذكر وان خلا عنه تكون لما مر به في اكثر الفتاوى

والسوارح وكذا ان الحكم شرعا تقدم ان وجد في القتييل في المسجد فجامع يعني  
القسمة فيه والدية على بيت المال لما ذكرنا من العلة قال الزيلعي في شرح  
الفتاوى في جامع وانك ربح القسمة والدية على بيت المال لان التدبير في  
مسجد المحلة اليهم والجامع وانك ربح القسمة لا يختص به احد منهم والقسمة  
لنفسهم القتييل وذلك لا يتحقق في حق الملاك فيه تكون في بيت المال لانه  
مال العامة وكذلك في سوارح العامة والسوارح العامة التي في السوارح وكذا  
لو وجد في مسجد جماعة يكون لما لو وجد في السوق مسجد جماعة يكون  
لما لو وجد في السوق التي هي العامة لان التدبير في مثل هذا للامام لان  
تأجيل المسلمين لا اهل هذه السوق بخلاف السوارح المملوكه لاهلها  
او التي في المحال والمجاد التي فيها يجب كسب الضمان فيما على اهل المحلة  
او على المحلات على الاختلاف الذي بيننا لانها محفوظة بحفظ اربابها او  
يحفظ اهل المحلة قال المصنف في فتاواه وفي المنتقى ولا قتييل في جنة مسجد  
جامع ولا يدرى من قتله او قتله رجل من المسلمين ولا يدرى من هو  
او من جهة الناس يوم الجمعة فقتله لا يدرى من هو فهو على بيت المال  
انما يعرف فيها وفي المنتقى اذا وجد قتييل في صف من السوق فان كان  
اهل ذلك الصف يبيتون في حوائشهم فدية القتييل عليهم وان كانوا  
لا يبيتون فيها فالدية على الذم لهم من ذلك وانتهى وقال الكمال  
في الفتاوى ان قسمة السوارح وانما اراد ان يكون تابيا اي بعيدا عن  
المحال اما السوارح التي يكون فيها محال فهو محفوظة بحفظ اهل المحلة فيقول  
الفتاوى والدية على اهل المحلة وكذا في السوق التي في ابي بعيد عن المحال  
اذ كانت من يسكنها في الديار اذ كانت لاحد فيها دار مملوكه فالقسمة  
والدية عليه لانه يترحم صيانة ذلك موضع فيوصف بالتقصير فيجب  
عليه موجب التقصير انتهى قلت وقد افترق بوجهه على اقرب المحلات





شيخ الكلام ابو السعد النعماني مفتي الديار الرومية قال وانما يكون على بيت  
 جمال فيما اذا كان الشرح تابعا عن الحكمة يعني بعينها وانما طلعت  
 الكلام في هذا الموضع لانه من الاقدام وكذا يعني على بيت جمال ان وجد  
 القليل في السجدة عند الجحيم وحده عند الجحيم يدور دونه على اهل السجدة لما مر  
 ان الضمان انما يجب بترك الحفظ من له ولاية الحفظ والولاية اي ولاية  
 الحفظ باعتبار الكون فيه ولها ان اهل مقهورون في السكون فيه  
 فقلما يقومون بحفظه والتدبير فيه ولانه بعد المنفعة لمسلمين فدية القليل  
 هو وجوده فيكون على بيت مال المسلمين وان وجد القليل في البرية بنشد  
 الياء والراء وتخفيفها وهي صواء لاعتارة بقرها ولا يسكنها احد  
 لما في جامع الرموز ولهذا وصف بقوله ليس بقر اي ذلك الموضع قرية  
 يسمع فيها الصوت تفسير للقر يعني ليس بقرها عماره يسكنها احد  
 ولا يبلغ اليها صوت من محروقة فان بلغ اليها فقل اقرب ذلك لانه اذا  
 كانت ينتمى اليه صحت تكون فناء العمارات وهم احق بالتدبير فيها  
 لرمي مواشيهم لا يري ان ليس لاحد ان يحرق ذلك الموضع بغير رضا هم  
 واما ما ولا ذلك فهو من جملة اموات فلا شيء فيه لما في شرح الوقاية  
 فهذا دم القليل هدر اي بالطلوع غنم الراعي هدر دم اي طلوعه ويا به  
 ضرب واهدر السلطان اذا بطر ويا به وذهب دمه هدر اسكون  
 الدال وفتحها اي بالطلوع فيها فود ولا عقل كذا في فتح لان البرية لا يلد احد  
 فيها ولا احد فهدر ما وجد من القليل قال في شرح الوقاية هذا اذا لم تكن  
 مملوكة لاحد فان كانت مملوكة فالعامة والدولة عليها فدية المملوكة  
 النافع ولو كانت البرية مملوكة لاحد او كانت قريبة من القرية يجب يستمع  
 منه صوت يجب على الحاكم او اهل القرية كذا في التبصرة وفي الكرماني ان  
 انقطع عن البرية حق العامة فهدر والا فحق بيت جمال كذا في جامع الرموز

وكذا

كذا في الحكم منكم ما سبق لو وجد القليل وسط الفرات لان الفرات  
 ليست في يد احد ولا في ملكه اذا كان يمر به الماء وانه في كثره الوقاية وان  
 وجد في ماء يمر به اي يذهب بالقتل فهدر لانه ليس في يد احد ولا في ملكه  
 وفيه كثره لان نهر ذلك الماء كثره كالفرات فلو كانت النهر صغيرا لا تقوم  
 موقوفات يجب يستحق فيه السجدة لما في كثره فالتقاة من على اهلهم والدنية على  
 عاقبتهم لاختصاص اهلها القيام بهم عليه كذا في فتح وان محتسبا يعني و  
 ان كان القليل محتسبا بالخط اي بجانب الفرات فقل اقرب القرى منه  
 اي من ذلك الموضع لان الشط في ايديهم يستقون منه ويوردون  
 دوابهم وكانوا يختص بنهره من غيرهم فيكون ضمانا المحتسب  
 عليهم لانه كالموضع بالخط وقيد في فتح بما اذا كانت يصلح صوت اهل  
 الارض والقرى اليه وان لم يصلح الصوت اليه لا يجب على اهل القرية وبه  
 صرح في تحاشيه جك قال ولو كان القليل محتسبا بجانب النهر كانت  
 التقاسمة والدنية على اقرب الاراضى والقرى الى الموضع الذي اجتمع  
 فيه القليل اذا كانت يصلح صوت اهل الارض والقرى اليه والا فلا ولو وجد  
 القليل في ثلاث فليس بشيء قال الكرخي هذا اذا لم يكن الموضع الذي  
 وجد فيه قريبا من القرية فان كان قريبا يجب يبلغ صوت اهل القرية  
 الى ذلك الموضع فهو عليهم انتهى وان التقى قوم بالسيف والافيق  
 قد يكون لا شئ الا كالاقتتال والاختصاص لما في طلبة الطلبة في اخر الدنيا  
 ثم اجعلوا اي التشفوا وتفرقوا عن قتل يعني فظهر في موضع اجتماعهم  
 قتل فقل اهل الحلة القامة والدنية لان القليل بين اظهرهم وحفظ  
 يجب عليهم الا ان يدعى وليه اي في القليل على اولئك القوم او  
 يدعى على معين منهم في لا يكون على اهل الحلة ولا اولئك يعني حتى يقيم  
 البيعة لان مجرد الدعوى لا يثبت بحق عليهم وتستقط على اهل الحلة



ان قولهم حجة عليهم لما في الفتوى وانما لم يكن على اهل الحجة فلان هذه الدعوى  
تضمنت براءة اهل الحجة على القسامة واما على اولئك فلان مجرد الدعوى  
لا يثبت بغير القولا على انه تعالى وسلم لو اعطى الناس بدعواهم لادعى  
قوم وما يقوم واما اهلهم لكن البينة على المدعى واليمين على من انكر ولكن  
سقطت الحق عن اهل الحجة لان قولهم حجة عليهم وهذا تفصيل قوله  
فتسقط اي القسامة والدية عنهم اي عن اهل الحجة فترى عن اهل  
الحجة ولا تثبت على القوم اي المدعى عليهم الا بيمين لما ذكرنا ان مجرد الدعوى  
لا يثبت بغير القولا وقوله او على غيره منهم ان اريد به الواحد من  
اهل الحجة يستقيم على قول ابو يوسف لان اهل الحجة يبررون بدعوى  
الولي على واحد منهم بعينه وهو القياس وعندهما يبررون وهو  
الاحتساب وقد بيناه في اوائل الباب فلا يستقيم وان اريد به واحد  
من الدية التقوا بالسيوف يستقيم بالاجماع وقال ابو جعفر في كشف  
القوامع هذا اذا كان الفرقة غير متاوية اقتتلوا عصبية وان كانوا  
متركة او خوارج فلا يثبت فيه ويجعل ذلك من اصابه مودة وكذا ذكره  
الزبلي في الشريعة وفي الفتوى وبطل شهادة اهل الحجة بقتل غيرهم او  
واحد منهم اي من اهل الحجة بعينه بان ادعى الولي على واحد من  
اهل الحجة بعينه كشهادة اهل الحجة من اهلها عليهم لم يقبل في الفتوى  
عند ابي حنيفة وقال لا يقبل لانهم خرجوا عن شخصه بدعوى الولي القتل  
غيرهم فتقبل لا لو قيل بالخصومة اذا عثر القتل لخصومة وله انهم خصماء  
بانزالهم قاتلين للقتل منهم فلا يقبل كالوجه اذا خرج من الوصية  
قال وعلى هذه الاصلين يستخرج كثير من المسائل انتهى وقد مر بعض ما  
يتعلق بهذا ولود وجد القتل في معك بارض غير ملوكة كالقلاية فان وجد  
في جوارها كسر ومعد الحجة العقيمة وبقي اخية او في فسطاط بالضم و

الكسرية من كسر يقوده الاثر في الفلوات ففعل رب اي على صاحب الفتوى  
والدية والاى وان لم يوجد القتل فيها بل خارجا منها فعلى الاقرب منه  
يعنى على اقرب الاخيه من ذلك اعتبار المبدأ في الهداية قبل هذا اذا نزلوا  
فيما لم يتفرقوا اما اذا نزلوا مختلطين فالدية والقسامة عليهم كذا في الفتاوى  
قال في الفتوى ولو وجد في معك في فلاة غير ملوكة فو الحجة والفسطاط على من  
يكنهما وفي خارجهما اي الحجة والفسطاط وان كانوا ساكنوا خارجا  
فيما لم يفرق قبيلة وجد القتل فيها ولو بين قبيلتين كان حكمه ما بين القريتين  
وقد مر بيان ولو نزلوا جملة مختلطين فعلى اهل العسكر كلهم لانهم لما  
نزلوا جملة صارت الامكنة كلها بمنزلة عملة واحدة منسوبة اليهم ليجب  
فيهم عرصة ما وجد في خارج الخيام عليهم انتهى وان كانوا اي العسكر  
قد قاتلوا عدوا ووجد القتل بين اظهرهم فلاق من ولادته لان  
الظن ان العدو قتلهم فكان هدر وان لم يلقوا عدوا ففعل ما بيننا  
كذا في الهداية قال في الفتاوى هذا ان رآه الى قوله ولو وجد قتل في معك  
وقوله لان الظن ان العدو قتلهم فكان هدر يخرج الى ذكر الفرق بين هذه  
وبين المسئلة اذا اقتتلوا عصبية في عملة فاجلوا عن قتل فان عليهم  
القسامة والدية كما مر وقالوا في ذلك ان القتال اذا كان بين المسلمين  
ولم يترك في مكان دار الاسلام ولا يدري ان القاتل من ايسهما يترجى  
احتمال قتل شركته حلالا لمسلميه على الصلاة في انهم لا يتركون  
الحاوية في مثل ذلك الحال ويقتلون المسلمين واما في المسلمين من  
الطرفين فليس حكم جهة محرم على الصلاة في جنة كان الفرقان مسلمين  
في حال القتال حلالا حلالا فواجب القسامة والدية على اهل ذلك  
لما كان لوزود النص باضا في القتل اليهم عند الكلال وكان العمل فيها  
ورده النص اولى عند الاحتمال مع العمل بالذي لم يكن كذلك وان كان



الارض التي نزل فيها العسكر مملوكة فالعسكر كالسكان والعقارة كجب على الكمال  
لا عليهم اي لا يجب على العسكر عند ابي ج ومحمد خلا فالابن يوسف يعني وقال ابو  
يوسف الكل مشترك كون وقد بينا الا ان فيهما تقدم وحاصل انه لا يدخل السكان  
مع المملوك في القسامة عند ابي ج ومحمد وقال ابو يوسف هي عليهم جميعا وفي البيهقي  
وان كان للارض مملوك يجب على المالك بالاجرة لانهم سكان فلا يزارحون  
المالك في القسامة والدية وهذا عند هاشم والفرق لا بين يوسف وبينه وبين  
الحمد او الداران العسكر نزلوا فيه للانتقال والارحام لا للقرار فلا يعتبر الا  
الحضرة بخلاف الدار المحلة فانهم يستكنون فيه للقرار فلا بد من اعتبار  
وكذا في الفقه وفي الولاء الحية ولو وجد عسقا مواهبلا ولا حكمة لاحديه  
فان وجد في فسطاط او خيمة فعلى من يسكنها الدية والعقارة وان  
كان خارجا من الفسطاط فعلى من قرب اليهم كذا في المنهج قال الحسن في  
فتاواه وفي المنتقى اذا وجد قتيلا على جسر او فطرة فهو على بيت الكمال وان  
وجد في بعض هذه الطرق العقامر التي ليست ملكا لاحد وانما هي لجماعة  
المسلمية فان الدية على اهل المحلة التي تشرع الى هذا الطريق فاذا وجد في  
مخرج من مدينة عن ابي جعفر فهو بمنزلة الطريق الاعظم على اقرب الكمال  
اليه انتهى ومن جرح في قبيلة غير نزل من ذلك القبيلة الى اهلها ولم ينزل  
اي الجرح ذافرا حتى مات اي من تلك الجرحه فالقسامة والدية على تلك  
القبيلة عند الامام ابي ج واعتبار الجرح وعنه ابي يوسف لا ينعى فيه  
يعني وقال ابو يوسف لا ضمان فيه ولا قسامة اعتبار الموت لان الجرح  
ليس يقتل وله ان الجرح اذا اتصل به الموت صار قتلا ولهذا وجب  
القصاص وان لم يكن ما يجب فرائس فلا ضمان فيه ولا قسامة اتفاقا  
لا احتمال ان يفر الموت من غير الجرح فلا يلزم بالدية كذا في شرحه والوقاية  
ولو جرح جرح في محلة ومات في محلة اخرى من تلك الجرحه فعلى اهل

المحلة التي جرح فيها كذا في الوجيز ولو لم يجرح رجل فقتل بغيره ولو ان رجلا معه  
جرح به رمق محلة انسان الى اهلها ومات في اهل بيته فقتل في اهل بيته  
او بغيره ثم مات فلا ضمان اي الدية على الرجل الذي حمل عند ابي يوسف ومحمد  
اعتبار الموت وفي قياس قول الامام ابي ج يعني لان يده بمنزلة المحلة  
فوجوده جرحا في يده كوجوده جرحا في محلة كذا في الهداية وقد ذكرنا وجهي  
القولين فيما تقدم من مسئلة القبيلة وفي الكافي واذا وجد على ظهر انسان من محلة  
البيضة فمات بعد يوم او يومين فان كانت صاحب المراس حتى مات  
فهو على الذي يحمله الملوحة على ظهره وان كان يذهب ويحكي فلا شيء  
على من حمل كذا في الواقيات قال في الفتاوى والجرح في محلة لم يعلم جرحه  
اذا صار صاحب فرائس قتل شرعا لانه صار مريضا مرض الموت وحكمه  
حكم الموت في التصرفات بفعل كانه مات حين جرحه فوجب الدية و  
القسامة واما اذا كان حين جرحه يذهب ويحكي فهو حكم التصرفات  
لم يجعل كالميت من حين جرحه فكذلك الدية والعقارة انتهى **فرو**  
في البيهقي ولو وجد قتيلا في ارض موقوفة او دار موقوفة على ارباب  
معلومة فالقسامة والدية على اربابها لان تدبيره اليهم وان كانت  
موقوفة على مسجد فهو له ولو وجد في مسجد وقد ذكرنا حكمه ونحوه في  
السراجية ايضا قلت والتقييد يكون الارباب الموقوفة عليهم معلومة  
ليخرج غير المعلوم له لو كان دفعا على الغير فان الخط ان الدية  
يكون في بيت الكمال لانه يكون من محلة ما اعد لمصالح المسلمين  
فالسبب جامع ولم ار من صرح به غير صاحب المنهج قال الحسن في فتاواه  
وفي البيهقي اذا وجد القتيلا في دفن فهو كوجوده في مسجد جامع الدية في  
بيت الكمال وان كان الوقت على قوم معلومة فالدية والقسامة عليهم  
وفي السراجية ولو وجد في ارض مباحة للمسلمين فالدية على بيت الكمال



انتهى ما ذكره وفي السراجية ايضا لو من رجله محلة فاصابه سهم او حجر  
 ولا يدري من اي موضع اصابه ومات من ذلك فعلى اهل المحلة القسمة والدية  
 قتل وجد في دار صبي او محتوه فالقسمة والدية على عائلته ولو وجد قتل في  
 دار زمي كبريت عليه جرحون يمينا وان حلف كذب الدية في ماله الا اذا كانوا  
 يتماثلون فيما بينهم في يحل على العاقلة انتهى وفيه شبهة وان وجد البهيمة  
 او الدابة مقتولة فلا يلحق فيها ينع عن اهل المحلة ولو وجد الحرف قتل في دار  
 ابيه او امه او امراته او دار زوجها ففيه القسمة والدية على العاقلة ولا يلزم  
 من كبريت ولو وجد الرجل قتيلا في دار عبده كما ذكرت كانت القسمة والدية  
 على عاقلة كونه كان العبد ما دون اولم يكن كذا في كونه وقد مر حكمه اذا وجد  
 قتيلا في دار ابنته في هذا الباب بخلافه فتاوى كذا وفيه شبهة ولو وجد  
 العبد قتيلا في دار مولاه فلا يلحق فيه لان المولى صار قاتلا له حكمه بملك الدار  
 فيجوز بماله باشر قتله ولو باشر قتله لم يكن عليه شيء فكذا هذا قالوا وهذا  
 على العبدوين اما اذا كان فانه يضمن الاقل من قيمته ومن الدية وفي الظاهر  
 وكذا جنى العبد جناية ثم وجد قتيلا في دار مولاه وكذا لو قتل حقا ولا يعلم  
 وفي الشك والخطاب اذا وجد قتيلا في دار مولاه فالقيمة على حوله في ماله يستر  
 من ذلك ما بقي عن مكاتبة وما بقي فهو ميراث لان المولى صار قاتلا له حكمه  
 فيعتبر بماله باشر قتله ولو باشر قتله ضمن مائة في ثلاث سنين يستوفى  
 من ذلك مكاتبة وما بقي فهو ميراث فكذا هذا الا ان الموت اذا باشر قتله لا  
 يبرئ منه وان لم يكن له وارث اخر وهما يبرك واذا وجد العبد والملكات  
 او العبد او ام الولد والذرية في بعض قيمته قتيلا في محلة فعليه القسمة  
 والدية والقيمة على عاقلة قيمته ثلاث سنين وروى عن ابي يوسف لا يجب شيء في غير  
 المستحق لانه يحمله كالكفاية على صاحبهم ولو وجد بهيمة مقتولة فلا شيء على  
 اهل المحلة فكذا هذا انتهى ولو ان رجلا كان في بيت بلاتانك قد وجد

٤٩٩ احدهما مذبحا ضمن الاخرى دية عنه ابي يوسف لان النكاح هوان الانسان  
 لا يشترط نفسه فان التوهم سابقا لما لو وجد قتيلا في محلة خلا فالحمد ففنده لا يضر  
 لانه يحتمل انه قتل نفسه ويحتمل انه قتل لآخر فلا يجب بالشر الضمان ولو وجد  
 القتل في قرية لا مرية كبريت يمين على ابي امراته عنه ابي محمد ينع القسمة  
 عليها ويكرر عليها الايمان كذا في شرط الوفاية وتذكر اي يعطى الدية هانفتها  
 لانها ليست من اهل النقرة والديوان وعاقلة ما اقرب القتل البراءة السب  
 وعنده ابي يوسف على عاقلة ما هي امراته القسمة ينع لانه امراته اي كما يجب  
 القسمة على امراته لان العاقلة يدخلون معها في كلف انما يجب على من كان  
 من اهل النقرة ومرة ليست من اهلها فاشبهت اسمه كذا في شرط الوفاية  
 لان المحلة ولهما ان القسمة تلحق التهمة وتهمة القتل من امراته محقة  
 قال كذا خرون اي من اهل بيتا وامراته تدخل في النقرة معا قلة ينع تدخل مع  
 العاقلة في محلة الدية في هذه المسئلة لانها جعلت قاتلة فتشارك العاقلة  
 فيجب عليها لانها لما وجبت على كبريت كبريت كبريت كبريت ان يجب جزء منها  
 قال في الشبهة وهو اختيار الرضا وهو الاصح فيها وجبا اذا باشرت القتل  
 بنفسها انتهى قوله وهو الاصح وقيل هذا ليس بصحيح لانه لا شيء عليها اذا  
 كانت قاتلة حقيقة بل على العاقلة وهنا لا تقدر قاتلة بسبب وجوب  
 القسمة قال في العاقلة لا يقال اذا لم يجب على امراته ينع من الدية وهو قاتلة  
 حقيقة فلان لا يجب عليها شيء منها ذه قاتلة تغدير اذ لا نأخذ القول القسمة  
 تستلزم وجوب الدية على من قسم اما بالاستقلال او بالدخول في العاقلة عندنا  
 بالاستقرار وقد تحقق كذا يوم يستحق باللازم بخلاف القتل مباشرة فانه قد  
 لا يستلزم الدية فان قلت هذا بخلاف يستلزم على الجواب نعم على  
 وفي ذلك تناقض لانه قال قتل هذا ولاقته على صبي ولا امرأة وعبد وقال هذا  
 ولو وجد قتيلا في قرية لا مرية ففنده ابي محمد القسمة عليها ويكرر ويذكر تناقض



البتة فاجوب ان ذلك مذكور في سياق قوله وان لم يكن اهل الحق خسين  
 كبريت الاميات ففناه لان اهل الحق خسين من الجبه والبراة والعبد  
 لانهم ليسوا من اهل الشر واليعين على اهلها واما هنا فالقتل وجد في قريش  
 فيجب عليها نفيا لثمة القتل فانه يتحقق منها وتماه يطب كمنها اي من  
 اهل تلك القرية فعادى كذا كور من التامة والدرة على صاحب الارض لانه  
 احق بنصرة ارضه من اهل القرية ولو ادعى كذا القتل على رجل من اهل القرية  
 بيمينه فالدية والقسم بحالها وقد تقدم الكلام فيه وتماه في الهداية فروع  
 وفي النزاهة اهل القرية اثنان فريقتين وثلاثون للعصبة جهدا احدها  
 كلابدى والاخر ذوزكي وجد بينهما قتل لا يعرف فاقبله بيمينه البتة و  
 الدية على تلك الحقلة وذكر شيخ الكلام ان وجدة محلة فالقتل حرم عليهم  
 والدية عليهم وعلى عاقبتهم لان اهل الحق قتلوه حلالا فلو كانت قتلوه  
 حقيقة لكانت عليهم وعلى عاقبتهم وجدة دار صبي فالقتل والدية  
 على عاقبتهم لا عليه اجماعا وان دارها فالقتل والدية على عاقبتهم  
 وان انقضت اهلها بيمينه خسين ثم يقسم الدية على اقرب القتل من اهلها  
 وفيها قتل رجل عدا وله دليمان فصاح مع احدهما عن الدم على خسين  
 الف لم خسة وعشرون الفا وغير كذا في خسة الف نصف الدية وعن الامام  
 ان الصلح في العمد على اكثر من الدية لانه جنس الواجب باحل لما في الحق ولكن  
 كسهور المنصوص ان ذلك في الحق وفي العمد يصح وفي الحق لا يكون على اكثر  
 من جنس القدرات قبل الحكم ويجوز بغير جنس كذا بنوع اخر بعد الحكم بنوع  
 منها جماعة رموا الكلب بالسهم فاصاب سهم صغيرة وماتت وشهد  
 اثنتان ان هذا السهم لفلان ولم يقولوا رماه فلان فلان وصالح الاب مع  
 فلان ثم اثبات فلانا امتنع عن ابنا البديل ورد الصلح ان كان يعلم ان  
 محصالي هو فلان وموت منه فالصلح ما من وان لم يعلم غير معرفة السهم

فيها طر

فيها طروان علم الجراح فلان لكان ابوها ايها لظها ولم يعلم موتها من  
 اللطمة او السهم ان الصلح باذن سائر الورثة والبذل لهم لا للكل وان  
 بغير اذ نهم فالصلح با طر ولا ولاية لبيتها القصاص في النفس وما دونها  
 والصلح عنهما والوجه يستوفيه فيها دونها وبيها في لالة النفس لبيتها و  
 صلح والفا ضيفها ذكره كذا خرون كالات بدليل مسكنة الاصل وهي انه  
 اذا قتل ولا دية للسلطان الاستيفاء والصلح وكذا القاص لا العفو وتماه  
 ينظر في **هذا كتاب** في بيان احكام **المعاقل** لما كان موجب  
 القتل الحق وما في معناه الدية كالمكاريم جميع حكم على العاقلة لم يكن  
 من معقنها بد فذكرها واكادها في كتاب فقال هي اي معاقل جميع  
 معقلة بغير يمين وخم ائلاف وهي اي المعقلة الدية سميت بها لانها  
 تقدر الدماء اي تمسك من ان تسقط بقا لعقل البعير عقلا شدة بالعقل  
 ومنه العقل لانه يمنع عن التبايع والعاقلة من يدبها اي الدية التي وجبت  
 بخس القتل وهي ما وجبت شبه العمد والحكم لما روي ان عمر رضي الله  
 عنه قتل في الحق بالدية على العاقلة من غير يمين من الحيابة وشبه  
 العمد كالحق في قصوره في الالة كذا في شرح الجمع بين العاقلة من يمين  
 الدية قال كذا في العاقلة جماعة يعرفون الدية قال في الاختيار والاصل  
 في وجوب الدية على العاقلة ما تقدم من حديث بكين يعني انه صلح الله  
 تعالى عليه وسلم قتل بدية المرأة المعقولة ودية جينها على عصبة العاقلة  
 فله العاقلة معقولة عليه يا رسول الله كيف اغرم من لاص ولا يستهر ولا يشرب  
 ولا كل فطر ذلك بطر فقال صلح الله تعالى عليه وسلم هذا ابن الكها كذا في التبيية  
 حيث صلح الله تعالى عليه وسلم لاولياء الصارية فهو اقداره وروي انه صلح  
 الله تعالى عليه وسلم جعل على لا يظن من الانصار عقولة والمعقولة ايضا يدل  
 عليه وهو ان طر معذور وعذره لا يبرم حرمة النفس بل كين وجوب



العقوبة عليه فادجب الشرع الذي حيا له لنفسه عن الاهدار ثم ايجاب المال  
عليه اجماعا واستصحابا لم يضمن العاقلة اليه دفعا للعقوبة عنه ولا ان ذلما انما  
يؤثر بغيره غير شر وقوة عقوبة لا يحدها في نفسه بكثرتهم وقوة انصارهم  
فكانوا كالمركب ركبن له في القتل فضمنوا اليه وذلك كالمركب والعين وتما يعرف فيه  
وهم اي العاقلة اهل الديوان وهم الذين لهم رزق في بيت المال ذكره  
ابن المكي في شرح الوقاية ثم قال في زماننا هم الجيش الذين كتب اليهم  
في الديوان انتهى يعني اهل الرايات وهذا عندنا وعندك فيقول على اهل  
العسكرة وهو العصباء كما في الحديث قال في جامع الرموز الديوان بالأسر  
والفتح وهذا كتاب فيه اهل الجيش واهل العسكرة في القاموس والديوان الطريق  
مذكورة في التبيين وغيره من المخطوطات فاعلم ان الرجاء اهل ديوانه فان كانت  
من الفرس قال في الفرائد وان كان من الكتاب والكتاب وكذا غيره انتهى  
ان كانت القاتل منهم اي من اهل الديوان يؤخذ اي العقوبة من عطاياهم  
اي وفي بعضهم ان اصول مواليهم كما في جامع الرموز في ثلاث سنين من  
وقت العطاء قال في شرح الوقاية والتقدير ثلاث سنين منقول عن ابن  
صلو الله تعالى عليه وسلم فان خرجت اي القاتل من بيت المال ثلاث عطايا في  
اقل من ثلاث سنين او اكثر اي منها اخذ اي العقوبة منها اي من العطايا  
الثلاث منها لان وجوبها في العطايا للتحقيق فهو حاصل في اي وقت كانت  
ان اعطيت عطايا ثلاث سنين بعد العطاء بالدية في سنة واحدة مثلا او  
اربعة سنين يؤخذ في سنة واحدة او اربعة سنين وفي الفتاوى وان خرجت عطايا في  
الثلاث في سنة واحدة اخذ منها الدية منها كحصول الحق اذ العقود ان  
يكون المأخوذ منهم من الاعطية وذلك يحصل بالاخذ من عطاياهم سواء  
كانت في اكثر من ثلاث سنين او في اقل منها وان خرجت العطايا في اكثر  
من ثلاث سنين اذ انزل من ثلاث عطاياهم الثلاث في سنة سنين

يؤخذ

يؤخذ منهم في ثلاث سنين بسوا الدية انتهى وفي كتاب الحج واذا وجب جميع الدية  
في ثلاث سنين وكل ثلث منها يكون في سنة سواء اخرجت عطاياهم في  
اقل من ثلاث سنين او اكثر لان وجوبها في العطايا للتحقيق فهو حاصل  
اي في اي وقت كانت والعطايا كما ان يخرج في كل سنة مرة قال هذا اذا  
كان العطايا للسنين المستقبية بعد القضاء حتى لو اجتمعت في السنين  
الماضية قبل القضاء بالدية ثم خرجت بعد القضاء لا يؤخذ منها لان الوجوب  
بالقضاء ولو خرج عطايا ثلاث سنين مستقبية في سنة واحدة يؤخذ  
منها كل الدية وقال بعض المتأخرين لا عاقلة للجمع لانهم لم يحفظوا انسابهم  
ولا يثبتون حرون وانما قلنا جاء في حق العرب وهو مختار العقوبة اجماعا  
وبغيره الا انهم ظهروا في كل سنة كذا في خلاصة انتهى ومن لم يكن منهم اي و  
ان لم يكن القاتل من اهل الديوان فعاقلته قبيلة اي عشيره وعشيرته  
اقاربهم يقسم الدية عليهم في ثلاث سنين يؤخذ منهم اي من عاتير  
القاتل في ثلاث سنين من كل واحد ثلثة دراهم او اربعة اي لا يراى  
لكل واحد على ثلاث سنين او اربعة في كل سنة درهم او درهمين وثلث اي مع ثلث  
دية لا يزيد يعني لا يراى على كل واحد من كل الدية في ثلاث سنين على  
اربعة هو الاصح لان هذا مال وجب عليهم تحفيضا على القاتل وانما يستحق  
عليهم النهر على وجه لا يضرهم وذلك في توزيع الواجب حسب ما ذكر  
في القدرين انه لا يراى الواحد على اربعة دراهم في كل سنة وينقص منها  
كل سنة نصف محمد وعندك فيجب على كل واحد نصف دينار كذا في مجمع  
اقبل يؤخذ في كل سنة ثلاث دراهم او اربعة يعني لا يراى الواحد على اربعة  
دراهم وهي رواية القدرين كما ذكرنا في الاصح الاول لما ذكرنا وان لم  
تصح القبيلة لذلك بان يكونوا قاتلا بل في حصة كل عاقل اكثر من ثلثة  
او اربعة ضم اليهم اي القبيلة اقرب القاتل نسب الاقرب فالاقرب



على ترتيب العصابات اللاحقة ثم بنوهم ثم الاعام ثم بنوهم مثلاً ان كان  
 الجاهل من اولاد الحيرة رضي الله عنه ولم يتبع حبه لذلك ضم اليه قبيلة كسرى  
 رضي الله عنه ثم بنوهم وان لم يتبع هاتان القبيلتان لم ضم عجيل  
 ثم بنوهم فاباء القبيل وابناءه لا يدخلون في العاقلة وقيل يدخلون والنساء  
 والصبيان والمجانين والعبيد من عشيرة لا يدخلون فيهم وليس احد الزوجين  
 على الاخر وتما مرة جامع الرجز والقاتل كما حدهم اي من العاقلة فبدى  
 مثل احداهم ولو امرأة او حبساً او مجنوناً على الصحيح لانه هو القاتل فلا يغني لآخره  
 ومن اخذه غيره اي من العاقلة فبدى مثل احداهم وقيل لا يشي عليهم من الذين  
 وان كانوا قاتلين لان وجوب جزء من الدية باعتبار اداء اخذ من العاقلة و  
 اللام للعهد الذي من اهل العاقلة والذي لم يكن من اهل العاقلة فلا يشي عليهم من  
 الذين عندنا كما في النهاية كذا في جامع الرجز وقال انك قد ليس على القاتل  
 شيء من الدية لان القاتل مرفوع بالحديث المرفوع وانما يتحقق ذلك اذا لم  
 يكن يبيع من الدية عليه وجوابه ما رواه كان اي القاتل لم يمت بتناصرون  
 بالحرف بكسر الحاء المهملة جمع حرفه او الحلف بكسر الحاء وبالشدة كى برى برى  
 يردم انكم عهدا يدعى في قتلته اهل حرفته او اهل حلفه لما ذكرنا  
 ان المعنى فيه هو التناصرون في الاختيار وان تناصروا بالحلف فاهلهم  
 لما بيننا ومن ليس له ديوان ولا عشيرة قبل بغير الحال والغري الاقرب قال  
 وقيل يجب في ماله وقيل ان كان انفاً لم يملك بيت المال لان الدية  
 تجب باعتبار النصرة وجماعة المسلمين يتناصرون ويذب بعضهم  
 عن بعض قال على هذا خلاف النقيض ولا تعقل مدينة من مدينة وتعقل  
 مدينة عن قراها لان اهل كسرى يتناصرون بديوانهم واهل  
 سوادهم وقراهم ولا يتناصرون باهل ديوان مصر اخره اباء ديوان  
 اذا اختلفت كسرى انتهى وفي جامع الرجز ومن لا عاقلة من العرب

والعجم كالنقيض والحيرة على الدية من بيت المال ان كانت موجوداً او  
 مطبوعاً والا فبغيرها فيؤدى في كل سنة ثلاثة دراهم او اربعة على ما قال  
 الناطق قال وهذا حسن لا بد من حفظه اذ كثير من المواضع انه يؤدى في  
 ثلاث سنين كما قال الزاهد وعنه انه على الجاهل مطلقاً ولا يجب في  
 بيت المال بالاجماع والاول هذه الرواية وعليه مفتوى كما في الخلاصة وقال  
 الزاهد انه على الجاهل في زماننا لان العاقلة يرفعها قد فئت ورحمة  
 التناصرون ارتفعت وبيوت احوالهم قد انتهت انتهى وعاقلة  
 المعقولة بفتح التاء وعاقلة مولا مولا كما مر في الاول مولا اي وعاقلة  
 المعقولة مولا الذي اعترف وعاقلة وقبيلة مولا لان العرب يتناصرون  
 بهم يؤيدوه قوله على الدية عليه ولم يولد القوم منهم انتهى وعاقلة  
 اي قبيلة مولا لان عقد مولا لا عقد يتناصرون به اي عاقلة مولا لان  
 تناصروا بهم وعاقلة ولد الملاعنة وقدم بيانه في القضاة عاقلة امه  
 اي الولدان نسبهم اليهم فيصرون فان ادعاه اي الولد بعدما عقلوا عنه  
 اي عن الولد رجوعاً اي رجوع عاقلة الام على عاقلة الاب على عاقلة الاب  
 لانه ظهر ان الدية كانت واجبة على عاقلة الاب كذا في الكذب بنفسي وبطلان الظاهر  
 وبطلان نسب من تقدم الام تحملوا مضطراً عن قوم الاب ما كان عليهم  
 في جهنم به عليهم في ثلاث سنين من حيث فقه لنا قلة الام على عاقلة  
 الاب كذا في الاختيار وانما تعقل العاقلة ما وجب لنفس القاتل اي يقتل عاقلاً  
 وبشبه العمد لما روي ان عمر رضي الله عنه فقه في فقهه وبالدية على العاقلة من  
 غير كسرى من الصحابة وبشبه العمد كالحلف والعقود في الالة كما مر واحترز به  
 مما ياج وفيه ثلث ربات الدية يجب اولاً على القاتل ثم على العاقلة للتعنيف و  
 لا لوانه بالقتل لم يكن اقراره اقراراً على عاقلة كما في قاض خات وغيره  
 لا تعقل اي لا يؤدى العاقلة جناية عمدة النفس او الطرف فان العمد لا يوجب



لا يوجب التحفيف لما مرد واجباته عبدان قد خفي فانه على مولاه ولا ما لم يزم  
يصلح عن دم عمد او اعترف لما روى ابن عباس رضي الله تعالى عنه من فروع الى ابنه  
صلى الله تعالى عليه وسلم انه لا يعقل العواقب عدا ولا عدا ولا صلحا ولا اعتزافا ولا  
مادون ارش الكوضي ولانه لا يتناحرون بالعبد والقرار والصلح لا يلزم ان  
العاقلة لتصور ولايته عليهم وارش الكوضي نصف العكر كذا ذكره في الكافي  
الا ان يصدق اي يصدق العاقلة كذا في اقراره او تقدم حجة لان  
التصديق اقرار منهم فيلزمهم باقرارهم لان لهم ولاية على انفسهم و  
الامتناع لان حكمهم وقد زال وما ثبت بالبيعة الشرعية كالمشاهدات  
كاسمها مينة وتقبل البيعة هنا مع الاقرار وان كانت لا تعتبر  
تثبت ما ليس بثابت باقرار كدعي عليه وهو الوجوب على العاقلة  
ولو اقر بالقتل خطا فلم يرفعه الى الحاكم الا بعد سنتين ففتنة عليه  
بالدية في ماله في ثلاث سنين كانت اول الكدة من يوم تقضى عليه  
لان التأجيل من وقت القضاء في الثابت بالبيعة فكذا في الثابت  
بالاقرار بل اوله لانه اصعب لما في الكافي ولا تعقل العاقلة اقل من نصف  
عكر الدية لان القتل للحر زعن الاجم فذلك في الكبر دون القليل  
والفاصل بينهما ارش الكوضي وهو نصف عكر الدية وهو خمسة دينار  
بل ذلك اقل من نصف عكر الدية وما لزم بالصلح والقرار بدون  
التصديق لما فهم من العناية على الجاني بعينه لا يتحمل الجاني ويلزم عليه  
ضمانه في ماله والتقدير بل يجب الواجب بما ذكر من بدل الصلح وغيره  
على الجاني تغليباً فيحمل على الكونه من جناية العبد فيكون بل لعقل جملة  
على جملة ولا تعقل فاندتها الانتقال الى الهم لما افاده جامع الرموز دا  
خلاف في اطراف العبد ان ضمانها لا يجب على العاقلة لانها سلك  
مسلك الاسوال في شرح الوقاية قال في جامع الرموز ولا تعقل عمد سقط

قوده

قوده لشبهه لما اذا قتل رجلا واحدهما حية او مقتولة والاخر عاقل بالغ  
او احدهما مجنون والاخر عاقل فانه ينصف الدية بينهما لما مر او قتل ابنة  
عبد فانه وجب القود بنفس القتل الا ان سقطت حجة الابوة فوجب  
الدية على الله في ثلاث سنين صيانة للدم عن المهور ولا يتحملوا بعينه  
العاقلة جناية عبد على حرقه فانه على مولاه او جناية عمد النفس او  
الطرف فان العبد لا يوجب التحفيف فوجب القود به ولا يتحملون مادون  
ارش الكوضي مع بدل طرف هو اقل من خمسة دية هي ارش الكوضي فانه  
لو كان خمسة دية او اكثر يتحملوا وانما قال من بدل طرف لانه من قتل عبد  
غيره خطا وفتحت اقل من ارشها يتحملون فان القيمة في العبد قائمة مقام  
الدية في الحر كما في الكفاية وفي الكافي خص في اثبات القتل هو الجاني لا العاقلة  
لان الحق على الجاني وانما يجب على العاقلة بطريق التحمل وان لم يكن القاتل  
بلغ جلع الرجال كان لهم في ذلك اياه قتل ويؤخذ من قوله ان الحكم  
هو الجاني لا العاقلة جواز حادثة الفتوى وهي ان حيا فناء حية حية  
فان قاتل في العصية ان يتخذ العاقلة على نفس فعل الجاني ويقترب  
ان لا يتخذ لان ذلك فرع حية الدعوى وهي غير متوجبة على العاقلة و  
يقرب هنا بيته وهوان العاقلة لو اقر او بفعل الجاني هل يبيع اقرارهم  
بالنسبة اليهم حتى يقتل عليهم بالدية ام لا فان قلت نعم ينبغي  
ان يحوي العرف في حقتهم المهور فاندته ولم اره منعولا والله تعالى  
اعلم ولا يدرى انساء والصبيان في القتل لولا عمر رضي الله تعالى عنه  
لا يعقل مع العاقلة حية ولا امرأة ولا غلاما يسا من اهل النخوة ولا ان  
الدية تؤدى على طرف الصلة والصبي ليس من اهلها ولا على عبد مدبر  
ومكاتب لان العبد لا يترقى تستنصرهم كذا في الاختيار كن  
قال في كافي حات ولو كان الجاني حيا او مجنونا فان جميع الدية



تكون على ما قتله في قول هؤلاء فالصحيح ان القاتل يشارك العاقلة ولو  
 كان امرأة أصيبا أو مجنونا انتهى وهكذا حرم به الزليخ في عشرة أكثر  
 حيث قال عند قوله ولا يجر صبي وامرأة في العاقلة وهذا جميع فيما اذا  
 قتله غيرها واما اذا باشر القتل بانفسها فالصحيح انها يشارك  
 العاقلة وكذا المجنون اذا قتل كذا في معنى ولا يعقل مسلم عن كافر ولا بالكفر  
 اي ولا يعقل كافر عن مسلم لعدم التناصر ويعقل الكافر عن الكافر وان  
 للفصل خطعا ملة لان الكفر كملته واحد الا ان يكون بينهم معارضة  
 وحرب كما ان رابيه يقول ان لم يكن العداوة بين المسلمين طاهرة  
 كما يهود مع النصارى فلا يتعارفون في لعدم التناصر قال في التبيين  
 هذا عند ابي يوسف لا ينقطع التناصر بينهم كذا في معنى وان لم يكن الذي  
 عاقلة فالدية في ماله اي الذي في ثلاث سنين لان الواجب عليه واما  
 يتحول الى العاقلة اذا وجدت التناصر اكل ما في ماله ماله فاذا لم  
 يكن بقيت عليه بمنزلة مسلمية تاخره في دار الحرب قتل احدهما حاجبه  
 بلحق بالدية في ماله كذا في التبيين ومسلم يعقل عنه اي عن مسلم الذي  
 لا عاقلة لم يبيت اكل ما في ماله واذا لم يكن فقاتل المسلم عاقلة فالدية في بيت  
 اكل لان جماعة مسلمية هم اهل نصرته وليس بعضهم اخص من بعض  
 بذلك وهذا اذا مات كان ميراثه لبيت اكل كذا ما يترجم من الفرائد  
 يترجم بيت اكل قال في البراءة وعليه الفتوى وقيل كذا في معنى فالدية في  
 ماله وهو رواية مشهورة عن ابي جهمها الاصول الدية يجب  
 على الجاني وهو القاتل لانه بدل للثمن والاتلاف منه الا ان العاقلة  
 تتحملها تخفيفا على ما عرف فاذا لم يكن له عاقلة عاد الحكم الى الاصل  
 الاول هو الصحيح لما في معنى وفيه وهذا قد مر كما هو دأبه في تقديم الصحيح قال  
 في معنى ومن له وارث معروف سواء كان عبدا او قريبا لا يعقل بيت اكل

وهو الصحيح انتهى وان جنى حرم على عبدا على نفسه خطا رخص العاقلة اي  
 الدية على ما قتله اذا قتله وانما قيدناه به لان العاقلة لا تتحمل اطلاق العبد  
 لما مر انها يسلك بها مسلك الاموال كما في مكره الوقاية وغيره وقال ان في  
 لا تتحمل النفس ايضا بل يجب في مال القاتل لانه بدل لمال وفي الحديث لا يعقل  
 الدواقر عدا ولا عبدا ولنا انه ادم فيحملة العاقلة كالحرد والراد بالحديث  
 جنايته اي لا يعقل العاقلة جنايته بعد ولا جنايته عدا وعن بقوله لان  
 جنايته تدب دفع الا ان يذنبه الكو كذا في معنى وفيه قال ولا عاقلة للجم  
 وهو خلاف الصحيح العرب وبه جزم ملا خرو وقال في الخلاصة لو كان الرجل من  
 الجم على سبيل الائمة فله ان الائمة اختلوا فيه قال العاقلة لاهل الجم  
 وهو اختيار الفقيه ابي جعفر الهندواني وابي جبر البجلي في معنى قال وبه  
 ينعى الشيخ فظهر الدية امر غيبا لان الجم لم يحفظوا انسابهم فلا يتناصرون  
 فيما بينهم وليس لهم ديوات وتحمل جنايته من الفروع بخلاف القياس  
 في حق العرب فانهم لم يضيحوا انسابهم يتناصرون بينهم فلا يلحق  
 بهم الجم وقال بعضهم للجم عاقلة عند التناصر ومقاتلة مع البعض  
 اساكفة والصيادين ببايع ودرج اساكسين وكلاهما بجحاري فاذا  
 قتل واحد خطا وجبت الدية باهل ملة القاتل قد سوت وكذلك  
 طلبة العلم وهو اختيار سبيل الائمة المحدثين وكثير من المشايخ قال رحمه  
 الله قال وكما ان الشيخ الامام الاجل الاستاذ فخر الدين امر غيبا في اخذ بقوله  
 الفقيه ابي جعفر لان العبرة بالتناصر واجتماع الاساكفة وطلبة العلم وغيرهم  
 لا يكون للتناصر فلا يترجمهم التناصر عن جرحهم وفيه معنى من امرأة  
 نفقة منسوبة فالدية في ماله دون مال ابيه وبه اخذ الفقيه ابو بكر ابو جعفر  
 وظهر الدية امر غيبا لانهم لا يرون الجم عواقر لانهم لا يتناصرون  
 كاساكفة والصيادين بنجداد والكلابادين واهل وارب الحيا وشبهه بخارج



كالصقارين والصرافين بسر قد و به كان يغني محمد بن سلمة والكلو الى  
 قالوا على هذا التي من تكون طلبة العلم تكون بعضهم عاقلة بعض و  
 الحاصل ان التناحر اصل هذا الباب ومعنى التناحر ان اذ احترق امر  
 قاموا معه في معارضة وان كان له متناحرون من اهل الديوان و  
 العشرة والكلو والسوق والعاقلة اهل الديوان ثم العشرة ثم اهل الحلة و  
 به صرح الناطق ثم قال فان لم يكن له عاقلة في ماله يودي كل سنة لائة  
 دراهم او اربعة هكذا ذكره في كنه ثم قال وهذا حسن لابلان حفظ  
 فقد رأيت في كثير من المواضع ان يجلب الدين في ماله في ثلاث سنين قلت وفي  
 زماننا بخوارزم لا يكون الا مال الجاهل الا اذا كان من اهل قرية او محلة يتناحر  
 لان العشر يربها فقد فئت ومرحمة التناحر بينهم قد عرفت وبنت المال  
 قد انهدم نعم اسمي اهلا مكتوبة في الديوان الوفاك لا يتناحرون به فتعبر  
 ان يجلب في ماله الى هنا كلامه قال في جامع الرموز فالعشرة للعاقلة في العلم اهل  
 السخرة بان كانوا يحك لوقوف لواحد منهم امر تاجبوا منه وكفايته فان  
 لم يكنوا كذلك فلا عاقلة له سواء كانت السخرة بالحرفة كالاسا لفة بمرو و  
 الصقارين الجلاباد والصرافين بسر قد لا يكون بالحرفة كطلبة العلم فان  
 بعضهم عاقلة بعض هذا قول بعض الحكماء في و به افني الكلوا في محمد بن سلمة  
 وقال الفقيه ابو الليث لا عاقلة للعلم و به افني الفقيه ابو بكر وابو جعفر كرعينا  
 لا يحكم لا يتناحرون وضعوا انسابهم وليس زكوان لما في كحيط وغيره  
 ولا يخفى ان كلامه ناظر الى ان الترتيب المذكور في الممد لم يعتبر الا في عاقلة  
 العرب وان التناحر لم يكن منظور اليه الا في حقهم وليس هو شعور كلامه  
 فان الاصل في التناحر هو التناحر فان كان بين اهل الديوان او العشرة  
 او الحلة فبها فان كان بين الكوفات اهل الديوان ثم العشرة ثم اهل الحلة  
 قالوا قلة في زماننا من يتناصرف في كمدادك انتهم كلامه وهذا بيان

حسن لا مزيد منه **هذا كتاب** في بيان احكام الوصايا جمع  
 وصية لا يخفى ظهوره من سيرة ايراد كتاب الوصايا في اخر الكتاب لان  
 اخر احوال الادي في الدنيا الموت والوصية معاملته وقت الموت وله زيادة  
 اختصار في كتاب الجنايات والديات لما ان الجناية قد يفضي الى الموت الذي  
 هو وقت الوصية وهي جمع وصية وانما جمعت اسعارا بكثرة  
 انواعها وان كان الامير ارجس الايمان وفي الغنية الوصية اسم  
 بمعنى المصدر ثم سمي الوصية من حيث اشتق وقبل الوصية لفظ اسم من  
 الايمان كالوصاية بالفتح والقصر والوصاية بالفتح والكر يقال او وصيت  
 اي فوصت اليه زيد لغرو بكذا مقصوده وذكره في وصية ويقال له الوصية اليه  
 وموصيه له وموصيه به ويقال له الوصية كذا في الشراية والعاقلة موصي له في  
 جامع الرموز قال في الاختيار الوصية طلب فعل يفعل الوصية اليه بعد  
 غيبة الوصيه او بعد موته فيم ارجع الى مصالحه كقضاء ديونه والقيام بحوائجه  
 ومصالحه وروشته من بعده وتنفيذ وصاياه وغير ذلك يقال فلان  
 سافر فادى بكذا فلان مات وادى بكذا والاستبصار قبول الوصية  
 يقال فلان استوصى من فلان اذا قبل وصيته قال النبي صلى الله عليه وآله  
 وسلم استوصوا بالناس خيرا فانهم عدا عندكم اي اقتبوا وادى وصيته  
 فيهم فانهم اسرى عندكم وهم عندكم فحينئذ مشروعة وقرينة مستدرة دل  
 على ذلك الكتاب والسنة واجلاء الامم اما الكتاب فقد له تعالى من بعد وصية  
 يوصي بها اوديه وهذا دليل شرعيتها والسنة ما روى ان سعيد بن  
 ابي وقاص رضى الله تعالى عنه مرض بمكة فعلاه رسول الله صلى الله عليه وآله عليه و  
 سلم بعد موت فقال يا رسول الله اني لا اخلق الا بشئ اقاو حتى يجيئني ماله  
 قال لا اقاو حتى ياتي ماله قال لا قال بنصفه قال لا قال الثلث قال  
 الثلث الثلث كثير لان تدعى ورثته اغنياء خير من ان تدعهم





عالة يتكفون الناس أي يستلون الناس كفايتهم وقال صلى الله عليه وسلم  
 إن الله تعالى قد صدق عليكم بشئ أموالكم في إخراجكم زيادة في  
 أعمالكم وقال صلى الله عليه وسلم فصفوه حيث شئتم وفي رواية حيث  
 أحببتم وهذا يدل على شرعية ما ينفق وجدها وقال صلى الله عليه وسلم  
 سلم لا يحل لرجل يؤمن بالله واليوم الآخر له مال يوهيه فيه أن يبيش  
 ليليقن الله وحيته تحت رأسه وهذا يدل على النذرية وأما الإجماع فإن  
 الأئمة المحدثين والسلف الصالحين أوصوا وعليه الأمة إلى يومنا هذا  
 ولأن الأناس لا ينج عن حقوق له وعليه وإنه مؤخذ بذلك وأن يحجب  
 بنفسه فعليه أن يستنيب في ذلك غيره والوجه نائب عنه في ذلك  
 فيدب إليها وشرع تخصيص هذه المال في استحقاقه بيان سببها  
 وشرائطها وحكمها إن شاء الله تعالى الوصية أي الشرع بتدبير مضاف إلى  
 ما بعد الموت يعني بطريقة الشرع سواء كانت عينا أو منفعة لما في البيضا  
 قال في جامع الرموز هي الزام بشرع من مال أو منفعة لمالك أو لغيره وهذا  
 من ملبس البيع والأجارة والهبته والعارية وفيها فخره السلب بقوله  
 بعد الموت فإنها إيجاب في حال الحياة وإنما سمي بالوصية لأن  
 أكرمت لما أوصى به وحرما كان من أمجانه بما بعده من أمر مائة  
 يقال وصية بالشيء إذا وصيتها به لما في الترمذي وسببها أي  
 الوصية ما هو سبب التبرعات وشروطها كون الموصي أهلا للتبليغ  
 فلا يجوز من المملوك ولولا ملك تبا والصغير والمجنون ولا يكون مديونا لأنه  
 مقدم على الوصية كما سيأتي وكذا كون الموصي له حيا وقت الوصية وإن  
 لم يولد إذ لو كان ميتا لبطلت الوصية وكونه غير وارث ولا قاتل  
 كما سيأتي من عدم جواز الوصية للوارث والقاتل وكون الموصي بقابلا  
 للتبليغ بعد موت الموصي بعقد من العقد مالا كان أو منفعة سواء

كان موجودا في حال أو معدوما وإن يكون بمقدار الثلث وركنها قوله  
 أوصيت لفلان بكذا وما يجري مجراه من الألفاظ المشتملة فيها وحكمها  
 قوله الموصي به ملكا جديدا الموصي له لما في الهبة في حق الموصي إقامة الموصي له  
 فيها أو جدي بمقام نفسه كالوارث وصفتها ما ذكره بقوله وهي أي الوصية  
 مستحبة أي يوجبها الخ لتمام ذلك التقدير قال في المنهج وإنما تكون مستحبة  
 إذا لم يكن عليه حق يستحق للمالك كالكفاة والصيام والحب والصلوات  
 وإن كانت عليه فهي واجبة لأنه لما قصره حال حياته وجب عليه التدارك  
 بعد مماته فغيرها بدعت انتهى بالملازمة الثلث أي ثلث ماله إن كان  
 الوارث أغنياء أو يستغنى بهم بالانضمام بهم جمع غيب أي يبرون  
 أغنياء بحسبهم من ميراثه إن يبرث كل منهم أربعة آلاف درهم  
 على ما روي عن بعض العلماء أو يبرث كل عشرة آلاف درهم على ما روي  
 عن الفقيه لما في الظهيرية كذا في جامع الرموز والآي وإن لم يكن  
 كذلك فتركها أي الوصية أحب أي من فعلها لقوله صلى الله عليه وسلم  
 عليكم السلام لا تدع ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم عالة يتكففون  
 الناس أي يستلون الناس كفايتهم كما تقدم ذكرها فيما تقدم في أدل  
 الكتاب ولأن فيه من الصلة والمنفعة قال عليه الصلوة والسلام  
 أفضل الصدقة الصدقة على ذوى الرحم وقال صلى الله عليه وسلم  
 لا صدقة وذو الرحم محتاج ذكره في الاختيار قال وإنما يكون صدقة لأنه  
 فقير فيكون صدقة وقريب فتكون صلة قال في الهداية والقياس  
 بأنه جوازها لأنها تدبر مضاف إلى مال زوال ما كفيتم ولولا خيف الحال  
 قباها بأن قال ملكته هذا لأن بالطلا فهذا أدل من أن لا يستحبها  
 لما جرت أن من أهداها كانت الأناس مغرورا بها مفسدة علم فإذا  
 عرض له الموضع وخاف من أن يهداها إلى تلك المفسدة ما فرط منه



من التفریط أي من ذلك بما لا يخلو من الموت فيحقق مقتوده المأني بغير  
 سحر من المال الخيرات وقد سبق للملكية بعد الموت باعتبار حاجات ما بين  
 في قدر التجهيز والدين في جامع الرموز ونثبت الوصية في وجوه  
 الخيرات لتدارك التقصير وفرضت عند بعض حق الدالين والأقربين  
 غير الوارثين ووجبت على الفخ عند بعض في حق الكل والاول صحيح  
 لما في الإلهام استحق وفيه أنها حجة كالوصية للاقتضاء من  
 الجانب بقرارد مكرهه كالوصية لاهل العصية وسخية كالوصية  
 بالحقارة وقدرة الصباغ والعلوية كذا في جامع الرموز ووجهه ان  
 من قال بغير حجة فانه يفتقر على كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت  
 ان تترك خير الوصية للوالدين والأقربين الآية لأنها منسوخة  
 بآية النساء وليس استبدالاً صحيحاً لما في الآية وتمايم يعرف في العنانية  
 ولا يصح أي الوصية بما زاد على الثلث كحديث سعد كما ذكرناه ولا  
 لقائه بما يشاء سواء كانت عامداً أو طاملاً لقوله صلى الله عليه  
 وسلم لا وصية لقاتل ولا نكاح لغيره ولا نكاح لغيره ولا نكاح لغيره  
 من مقتوده وهو الوصية للوارث سواء أوصى له قبل القتل أو أوصى  
 له بعد بخر لا طلاق لهديك قبل بطلان مباشرة لغيره به القتل سبباً  
 كوضع الحجر في غير ملكه لان السبب ليس بقتل حقيقة فلا يشاء ولا النص  
 لما في النهي والتبعية ولا تصح الوصية للوارث لقوله صلى الله عليه وسلم  
 ان الله تعالى اعطى كل ذي حق حقه فلا وصية للوارث ذكره في التبيين  
 الا باجازه الورثة الاستثناء راجع الى الشك في المذكورة ذكره في التبيين ثم قال  
 الوصية بما زاد على الثلث والقاتل للوارث لان الاستثناء في الحق لحقهم  
 فيجوز ما جازتهم ويشترط ان يكون المجهز من اهل القبيلة بان  
 يكون بالغاً ما بلغ عاقلاً وان اجاز البعض دون البعض يكون على

المجهز بقدر حصته دون المجهز غيره لولايته على نفسه لا لغيره ولا يعتبر  
 باجازه لهم في حال حيوة لانه قيل بكون الحق الذي ثبت لهم بالحق أي  
 الموت فكان لهم ان يرجعوا عن الاجازة بعد موت الموصي ويردوا تلك  
 الاجازة قوله ويردوا تلك الاجازة لأنها وقعت ساقطة لعدم مصادفتها  
 المرد والكل ساقطة بنفسه فيحصل تلاش فكان لهم ان يردوه بعد موت  
 الموصي ولا يقال كيف يكون تلك الاجازة ساقطة مع بكون حق الورثة  
 في مال من ادله ما مرض بدليل منعه من التصرف فحقتهم كان ذلك الموت على  
 سبيل التوق واذا مات ظهرت حقتهم ادله ما مرض فحقتهم باجازه  
 بعد موته لاننا نقول الاستثناء انما يظهر في حق القيم فاجازتهم حيث وقعت  
 في حياته وقعت بالطله وما في باطلا لا يكون قائماً بنفسه فلا يظهر في حق  
 الاستثناء قال في التبيين ثم اذا تمت الاجازة بعد موته يتملكه المجهز له من  
 قبل الموصي عندنا حتى يخرج الوارث على التسليم ولو اعتق عبداً في مرضه ولا  
 مال له يخرجه واجازت الورثة العتق كان الولاء للاميت ولو كانت  
 الوارث متروكة بخرارية الممرك ولا مال له يخرجه فانما يخرجه بما يخرجه فاجاز  
 الوارث وهو المردح الوصية لا يبطر كما حقه قال في نو، بكذا في حق له  
 من جهة المجهز حتى ان يجبر على التسليم عنده وتمايم يعرف في ابصار  
 بعينه كونه وارثاً او غير وارث وقت الموت لا وقت الوصية لانه تمليك مضاف  
 الى ما بعد الموت فيجوز وقت التمليك حتى لو اوصى لغيره وله اي الوصية  
 اية ثم مات الاب قبل موت الموصي بطلت الوصية لانه ما ذكرنا واليهبة  
 والصدقة من ميراثه لو ارثه في هذا نظير الوصية لانه وصية حكمها  
 حتى يعتبر به الثلث واقرار ميراث الوارث على نفسه فيجوز داركنا او غير  
 وارث عند الاقرار لانه تصرف في مال يعتبر حاله في ذلك الوقت حتى لو  
 اقر شخص وهو ليس بوارث له جاز الاقرار له وان صار وارثاً له بعد



بعد ذلك لكن شرطان يكون وارثا بسبب حادث بعد الاقرار وهو الحرية  
 لان اقراره لم يلاوه وهذا اجنب عنه وكذا لو اقر لاجنبية ثم تزوجها لا يجل  
 اقراره لها وما اذا ورث بسبب قائم عند الاقرار لا يبع لم لو اقرب لاجنب  
 المحبوب بابنه ثم مات ابنه اللذان التبيين وتما مبروت عنه وفيه ولو  
 كان القاتل صبا او مجنوننا جازت الوصية وان لم تجز الورثة الوصية ولو  
 اوصى لقائله وليس له وارث سوى القاتل جازت الوصية في قول ابن  
 محمد ولا يجوز في حق ابن يوسف ولو اوصى بكتاب قائم لا يجوز الا باجازة  
 الورثة ولا يجوز وصية كسيت للمترد انتهى في الفتاوى واذا اوصى لرجل يحكم  
 ماله ثم مات ولم يترك دارنا الامارة فلم يجز ماله فلها السور وختم  
 بعد اسامه للموصي له ولو كانت ملكات الزوج زوجة مات لم يجز فله الثلث  
 والباقي للموصي له انتهى في دعوى البنزلية احد الورثة حال غيبته الاخرى  
 اخذ دعوة من الشركة والظالمات ثم قدم الباقوت واجاز ما صنع  
 ثم ارادوا تضمين ما اتلفه لهم ذلك لان الاتفاق لا يتوقف على الاجازة  
 حتى يحمي الاجازة الاتري ان من اتلف مال اسنان ثم قال لهما ان  
 ربيت بما صنعت واجزت لا يبرأ انتهى وتصح اي الوصية بالثلث  
 للاجنب عند عدم المانع وان لم يجز اي الورثة ذلك لقوله صلى الله عليه وسلم  
 وسلم ان الله تعالى تصدق عليكم بثلث اموالكم في اخر اعماركم زيادة  
 لكم في اعمالكم فضعوها جك شتمت وعليه الاجماع وصحت الوصية  
 بجماله عند عدم ورثته لعدم مزاحم ما في نحو وفيه ويستحب ان يوصي  
 بثلث الثلث سواء كانت الورثة الغيباء او فقرا لان في التبقيض  
 صلة الرحم بترك ماله عليهم بخلاف ما اذا لم يكن الثلث لانه يستوفى  
 حقه على التمام فنقدت الصلة على القرب واليه يشار ابو بكر وعمر رضي الله  
 عنهما بقوله لاني توهي بالحق احب اليك ان توهي بالربع ولان

توهي

بالربع احب اليك ان توهي بالثلث وترك الوصية افضل ان كانت الورثة  
 فقراء لا يستغنون بما يرضون من ماله من الصلة والصدقة على القرب  
 انتهى قال المصنف في فتاواه روى الحسن عنه انه اذا ترك الكل واحدا من ورثته  
 اربعة الاف درهم دون الوصية فالوصية افضل وحكى عن الامام ابن محمد  
 بن الفضل ان ترك الكل واحدا عشرة الاف درهم دون الوصية فالوصية افضل  
 وعنه ابن يوسف فيمن ترك ورثة صفرا ترك الوصية افضل وفيه يستغنى قال اي  
 مريض صنعوا ثلثي جك امر الله تعالى يرد الى الورثة انتهى وتصح اي الوصية  
 من مسلم للذمي وبالعكس وهو وصية للذمي للمسلم لانهم بعقد الذمة ساووا  
 المسلمية في المعاشة فلهذا جاز التبرع من الجاهلين في حال الحياة فكذا  
 بعد كemat قيد بالذمي لان الوصية لاهل الحرب باطله في دارهم ولو دخل  
 دارنا بامان صحت لما في المستحق وانما جازت وصية المسلم للذمي  
 لقوله تعالى لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجواكم من  
 دياركم ان تبروهم اي لا ينهاكم عن برهم وقولهم ونقضوا ايديهم  
 اي ان يعطيهم تسليح اموالنا على جهة البر وكذا لو اوصى للمسلم من  
 مسلم او من يوصيه جاز ومن ابنه وابنه يوسف انه لا يجوز كذا ذكره في  
 الفتاوى وانما اورد هذه المسئلة التي فيها لا يملك وهي ان الوصية اخذت  
 كبرك من جث الثبوت بعد كemat ولا يستلزم من جث ان يثبت خبر اطلاق  
 بقوله النص الوارد فيه وارداها هنا وذكر السرخسي في الفرق ان الارث  
 طريقه طريق الولاية اما الوصية فتتمليك مبتدأ ولهذا لا يرد الموصي له  
 بالبيع ولا يصير معذولا فيها استثناء الموصي انتهى قال المصنف في فتاواه  
 وفيه في حق كافر له اولاد مسلمون واوصى هذا الكافر الى مسلم ثم مات  
 وهو كافر لا يجوز ابياه في حق الاولاد لانه لا ولاية للكافر على اولاده  
 المسلمية ولو سلم قبل موته شي ابياه وان لم يجد بعد السلام لان



لا تسمى وقت الموت ومثل العبد اولاد احرار اشتهر وتصح اي الوصية  
 للمحر اذا لم يكن من السيد كما في جامع الرموز بان يقول اوصيت بحمل فلان  
 بكذا درهم او بـ اي بالحمل ايضا بان يقول اوصيت بحمل جارية اود ابنتي  
 هذه فلان فان الوصية يصح ان لما مر ان الوصية اخذت بحمل ك  
 والارث بحري في صورتين فان قلت ان الوصية شرطها القبول وليس  
 كغيره مع اهلهم فيصح موصية له اجيب عنه بان الوصية تشبه الهبة  
 وتشبه الميراث فلهيها جهته بشرط القبول اذا امكن وبشهرها بالمرأ  
 سقط اذا لم يكن عملا بالشهر ولهذا سقط موت موصي له قبل القبول  
 ثم انما تصح هذه الوصية ان كان بينها اي بين موصية وبنت ولادة  
 اي كقول اقل من سنة الشهر يعني ان ولد المحل لا اقل من مدة الحمل وهن  
 سنة الشهر من وقت الوصية فان هي وصية موقوفة على وجوده  
 وانما يتحقق بوجوده اذا ولد في هذه المدة يتحقق وجوده عند البقاء  
 هكذا ذكره في النهاية من غير تفصيل وذكر في الكافي ما يدل على ان اوصي المحر  
 تعتبر من وقت الوصية وان اوصي بتعتبر من وقت الموت قال في المحر بعد ما  
 نقلناه اقول ليس هذا بدقيق ولا تصح موصية اي للمحل لان الهبة شرطها  
 القبول والقبض ولا يتصور ذلك من كونه ولا ياب عليه احد حتى يقبض عنه  
 فصار لا يصح هكذا ذكره في التبيين قال في المحر اذا دلل ان الاولاد لم يولد  
 على حينه فمضت الوصية فلا يملك موصي ان يتصرف في المال الموقوف  
 للمحل وكذا ان لا يحل لاي ولا يورث عليه ولو كان الاب يورثه لصحة  
 الهبة له ويقضي الاب له وتقام به بغير فيه وان اوصي اي لموكر بامته دون  
 اى دون حملها صح الوصية والاشياء لا تحل لا يستأد لهم كجارية  
 وانما يستحق بالطلاق بشط لاهم فاذا افراد الام بالوصية بغير افراد  
 بالعقد يصح منشأه كما في البيع وغيره ويكون الاشياء متقطعة

يعني لكن اذ لم يدخل تحت اللفظ كذا في المحر قال في خلاصة الوصية للعبد بعد  
 من العبدان ما له لا يصح اما اذا اوصي بذلك ما له مطلقا صح وكنت وصية  
 بالعتق فان خرج من الثلث قيمة العبد عتق له بغير سعيه وان خرج  
 بعضه عتق وسعيه ببقية قيمته ولو اوصي ببعض من الدراهم والدنانير كرسلة  
 قال الامام السفي الاصح انه لا يصح لالوصية بالعتق انتهى وقال لو اوصي لعبد  
 العتق اولامنه جاز الوصية وهذا مخالف لما نقلناه ولا بد ان الوصية من القبول  
 لان لا يملك احد ان يملك لغيره الا بقبوله وبغير اي القبول بعد موت موصي  
 لان اوصي غوت حكمها بعد موت ولا اعتبار بالرد لقبول في حياته اي لو وصي  
 بغير بشرط قبولها وردها قبل موت موصي لانه قبل موت موصي لم يملك الموت  
 قبض القبول والرد بعد موت لان قبض اي لا يصح قبل عقد الوصية فصار  
 كما اذا قال لامرأة انت خالق على الف درهم خذ فان ردها وقبضها بطل  
 قبل محي العبد لما ذكرنا كذا في التبيين والصح حتى لو قال في وصية موصي لا قبل  
 ثم بعد موت موصي قبل قبوله عندنا خلافا لفرقات عنه اذ ارد في حياته  
 لم يحرم بعد موت موصي لان الجارية كانت في حياته كذا في الوقاية والحق عليه  
 ما يبيانه وبه اي بالقبول المذكور ثم اوصي موصي به فبالقبول شرط لما كتبه  
 موصي له لموصي به لا يصح الوصية وقال زفر بن بشت بغير قبول وهذا خلافه  
 الشافعي لان المصلحة بالوصية بمنزلة المصلحة بالارث يكون له منها خلافا بشت  
 عقبة الموت والارث يشترط من غير قبول ولا يرد به بموت الوارث  
 فكذا الوصية ولما ان هذه تنبكه كمال بالعقد فلا يشترط الا بالقبول او ما يقدم  
 مقامه بخلاف الميراث كما مر قال في جامع الرموز وهذا اذا كان موصي له  
 اهلا لقبول كما في الذخيرة وفيه نظار بان لا يشترط المالكية القبض اشتهر  
 ثم استثنى ما يملك بدون القبول فقال في الاثبات يموت موصي له  
 بعد موت موصي قبل القبول اي بلا قبول موصي له موصي به ولا رد فانه



فانه اي موصي لم يجعلها في الوصية يعني بماله في الوصية لورثة  
اي لورثة موصي لم يجعلها في الوصية لورثة موصي لم يجعلها في الوصية لورثة  
حياته بالبركة من القول يكون لورثة رقبته وفيه بشارة الى انهم لورثوها  
لم ينطقوا كذا في جميع الرصد قاله في الوصية ان ينطق الوصية ما تعذر ان  
احد لا يقدر على ان يات في الوصية بدون اختياره فصار كمن لم ينطق  
قبل القول بعد ان كان له الوصية ان الوصية من جانب الموصي قد  
تمت بموته كما لا يلحق الفسخ من جهة الوصية وانما يتوقف حكم موصي له فاذا  
مات دخلت حكمه كماله اليهم كمن وطئ في الجوارح لورثة الوصية ثم مات  
من لم ينجح في الاجازة وكذا اذا اوصى للميت بدخلة ملكه من غير قبل  
الموت فالعدم من يملكه حتى يقبل عنه **فروغ** الوصية في ماله  
لورثته كالوديعة اذا اوصى بماله قائم وذلك يخرج من انك حتى لو اوصى  
من غير تعد لا ضمان عليه كالوديعة وفيه يكون الموصي له لا يشرط في الوصية  
وهو ان اوصى له بثلث ماله او ربعه ماله فيكون مال الميت مشركا بينهما ماله  
يملكه المحاسب ما يقع به المحاسب وانما يعتبر مال الموصي بعد موته لا قبله  
ان لو اوصى بثلث ماله ولا ماله ماله ثم استغنى ماله مات فانه يعطى  
ذلك وكذا لو كان له عند الوصية مال كثير ثم هلك بعضه او استهلكه  
فانه يعتبر ماله وقت موته وفيه يكون له موصي له بمنزلة القرض وهو ما  
اذا اوصى له بدارهم مرسلة ثم مات فانه يعطى موصي له تلك الدارهم ان كانت  
جاذبة فان لم تكن جاذبة تباع تركته ويعطى منها تلك الدارهم وصارت  
كالدار الا ان الفرق بينهما وبين سائر الدار ان يهدا اوله بدين المحسنة  
ثم يذهب المرض فانه يودي دين الوصية منه وقرق اخرات سائر  
الدور لا يعتبر من تلك ماله ودين الوصية يعتبر من ذلك كذا في سائر  
الوصايا كذا في معنى وفيه تعليل الوصية بالشرط جائز وفيه ولو اوصى

للعقلاء

ينصرف الى العلم بالارادة لانهم هم العقلاء في الحقيقة كذا في حقيقة كذا في  
القضية انتهى ولا تنص الى الوصية من جهة اي غير جبر اصلا وقوله اصلا  
يعني في دونه الخ ولا يفرضها وقال الشافعي في وصية وصية اذا كان في وجهه  
الخبر لان عمر رضي الله عنه اجاز وصيته وهو الذي مرهقه لم يردنا ما  
ذكرناه ان تبرك فلا تنص كالسبيته ومصدقته كما في كذا في الوصية من اهل الشرع  
وكذا من غير الا في تبركه وامر دفعه فانه يجوز له ان ينعذرا ولا تنص من  
مكاتب وان الوصية تتركها المكاتب وقا اي البذل كذا في ما ذكرنا انه ليس  
من اهل التبرع وفي الاختيار فلا يصح يعني الوصية الا من تنص التبرك فلا تنص  
من الصبي والمجنون والمكاتب وكما دونت ان الوصية تبرك محض لا يبقا بله  
عوض ماله ولا يقع ديني فصار كالسبيته وتبرك محقق وكذا لو اوصى بالوصية  
الصبي والمجنون ثم مات بعد البلوغ والافاق لعدم الاهلية حاله كما بشره  
وكذا لو قال اذا ادركت ففانص وصيته لا تنص لعدم الاهلية حاله كما بشره وكذا  
لو قال اذا ادركت ففانص وصيته فلا يملك تبرك ولا تعليق كالتق والطلاق  
واما العبد والمكاتب اذا اوصى ماله ما بعد عقدهما بان تقول لا واحد  
منهما ان ادرت لك ماله وصيته فلا تنص لانها اهل لذلك وانما  
انص في حال الحق ماله فاذا زال حق المولى زال المانع فتصح الوصية وعندهما  
تصح في صورة تركة الوفا وكذا في مالاخره في شرجه لغيره وما حب المص  
في شرجه وفيه ايضا ولا تنص من عقول الناس بالامانة الا ادرت عقده  
حتى صار له مال من ماله فله كذا في خرس وقد بعضهم الاشتداد بسنة  
السحر وقيل ان دام العقد المدة بعد بالكثره كذا في شرجه كجهم و  
كجز الكهال لانه يجوز عن النطق بمعه لا يجرى زكاه وكان كذا في خرس  
قالوا وعليه صفتوك كذا في الزرع وسائر حقيقة ومساكنه ان  
السك والوصية مدخر عن الدابة كونه اهم كونه فرضا والوصية بغير



غير الواجب شرع بالواجب وان كان فرضا لما تقدم ذكره حق بعد مقدم  
وحق الشرع من الصلاة وغيره يسقط بالموت على ما عرف في موضع قبلي  
الوصية كالشرع وقال غيرهم انه لا يرد عنه انكم تقدمون الوصية قبل الدين  
وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يبدأ بالدين ذكره في الحج وفي  
البراجية مات وعليه دين لان جهة الغيب قد نسيب ارجوات لا يواظف  
به وكذا اذا مات قبل ان يودي ما استقرض ان كان من نية القضاء لم  
على امر دين فقتضاه فقتل ظلم في ما حجب الدين فالحضرة في الظلم  
بالبيع للبيت وفي الدين للوارث هو الحقنا ركنه ذكره لمصر في فتاواه في  
الفصل التاسع والعشرين من كتاب الاحتكام وقام هذا الحق مرفوعا  
الغيب فلا يصح اي الوصية من يحيط دينه بماله لما تقدم ان الدين  
مقدم على الوصية كونه اهم الان يبرأ به اي بالدين الغنا لا بالبراء  
يتعلق حقهم فتمنع وصيته والوصية ان يرجع في وصيته لا بها شرعا  
فيما الرجوع عنها مطلقا كما في الهبة قبل القبض قبل القبول كما في سائر  
العقود كالبيع وغيره وقد تقدم انه لا اعتبار بالرد وقبوله في حياة الموصي  
قولا لا بقوله صريح بقوله وصية لعل ان او ابطت او تركت على سبيل  
بناء له او فعلا يقطع اي ذلك الفعل حق المالك في الغيب اي في الغيب  
بني اذا فعل الموصي في ماله به فعلا لو فقد الغيب في مضمون يقطع حق  
المالك عنه كان رجوعا دلالة لما اذا اذ هو يوجب ثم قطع وخاطه او يقطع  
فقر له او او يقطع لنفسه او يقطع نفسه كما انه صار موصي به بشا اخر  
او ببلد ملكه اي موصي به كالبيع والهبة فان فعل مشتمل على تصرف بغير  
ملكه الموصي وهو مانع من تسليم لان الوصية لا ينفذ الا في ملكه فاذا زال  
كان رجوعا وان للوصي ان يبرأ من ماله اي موصي به ما يبيع او يرجع بعد ذلك  
اي بعد هبته وفي الحج لو باع موصي ماله موصي به او اوجبه بملكه

الوصية لزوال ملكه عنه حتى لو ملكها بالشرع او عن الهبة لا تعود الوصية  
انتهى قال مصر في فتاواه وفي الكافي في الدين بالرجوع الموصي به كتم  
اشراها او هبها ثم رجع فيها بطلت الوصية اذ هي بعد لرجل ثم اعترف  
فهو رجوع وكذا لو اوجبه بعد لرجل ثم اوجبه ان يفتي ذلك العبد عنه بعد  
موته يكون رجوعا عن الوصية الاولى او فعلا يوجب اي ذلك الفعل في موصي  
به زيادة لا يمكن التسليم اي تسليم الموصي به لانه ان يبتلى الزيادة كانت  
السوق اي الموصي به بسمي اي كلف به لانه مانع عن تسليم السنة في  
الموصي له الا بعد مسمو وكذا في القوب اذا صبغوا بالشرع في الدار الموصي بها في  
تسليم وحده متغير وتكلف نقص ما صنع غير ممكن لانه حصل في ملكه موصي  
من جهته فكان رجوعا والمحك بالفتن اي اذ خاله في القوب وقطع القوب  
بناء ومخوده وذبح الشاة الموصي بها رجوعا عن الوصية لانه لا يمكن تسليم  
الموصي به وحده لا اختلاط الغير قال الزيلعي الاصولية ان لفعل لو فقد المالك  
في ملكه غيره بغير اذن ماله يقطع به حق المالك فاذا فعله الموصي بالدين الموصي  
بها كان رجوعا كما انخذ المكدب سيفا والمضاربة لانه لما اراد قطع ملكه  
المالك فانه يورث في المنع او لم ينتهي وحقيق هذا المقام كما ذكره صاحب  
الحج انه اذا اوجبه بشوب ثم قطع وخاطه او يقطع لم يخله او لم يفسخ  
يقطع به حتى كما اذا وجد ذلك من الغائب فيقطع به الوصية لانه يتبدل  
اسمه فصار رجعا اخر غير موصي به وكذا لو اوجبه بسوق فبطلت بسمي  
او بالعكس او بدار في نفسه في او يقطع فبطلت به او ببلد انه بطلت الوصية لما ذكرنا  
انه لا يمكن تسليم موصي به وحده لا اختلاط الغير في جامع الرموز ولو  
اوجبه بسوق وغيره ففقر له او قميص فقتضى او بر نظمي او دقيق ففقر  
لكن رجوعا كما في الظلم لغير القوب اي موصي به وتخصيص الدار اي  
تخصيصها وهذا ماله اي هدم بناء الدار موصي به فان هذه الاشياء لو فعلها



الموه لا تكون رجوعا لا تصرف في النفع لان عمل الشرب لازالة الدرن  
 فهو اماره تقرب الوصية لادليل الرجوع لان من اراد ان يعطي انسانا  
 ثوبا يغسله عادة ولو اعطى برطب فصار ثوبا لا يتصل الوصية يستحقها  
 بخلاف ما اذا اوصى بعقب فصار زبيبا والنزق كما ذكره الزنلعي ان  
 الرطب والتمرجس واحد ولهذا جاز التبعاض احدى مكان الاخر في  
 الاسم وبخلاف ما اذا اوصى ببيض فصار فرخا كما ذكره فيمنع ثم قال  
 ولو كان التغير في هذه المسائل بعد موت الوصية لا يتصل الوصية سواء  
 كانت قبل القبول او بعده ويجوز ان ينكر الوصية ليس برجوع  
 عن الوصية عند محمد خلافا لابي يوسف يعني قال ابو يوسف انما رجوع  
 وصيته رجوع لان الرجوع نفي الوصية في الحال ويجوز نفي في الحال  
 وكحال فاولا ان يكون رجوعا ولحق ان الرجوع اثبات في الماضي ونفي في  
 الحال ويجوز نفي لاصل العقد فلا يكون رجوعا حقيقة ولهذا قالوا يجوز  
 نكاح لا يكون طلاقا قال في شرح موثاقية ويجوز رد له اي قول محمد للفتوى  
 ولذا قدم محمد قوله لما هو دأبه في تقديم الاعم قال في المنع بعد نكاح ما ذكرناه  
 من ان يجتزأ الفتوى قوله وفي شرح الكجج للشيخ نقل ما قدمناه ثم قال  
 وصرح في العيون ان الفتوى على قول ابي يوسف قال وهو موافق لما  
 في السراجية من جعل الفتوى على الرجوع يعرف تمامه بكنهه وقبل انه  
 ليس من اختلاف الروايتين والادل على محمد على الحكم وعند غيره هو  
 صورة الرجوع وان كان محول على المجرد عنه حضوره او المجرد حقيقة لما في  
 الذخيرة والتبيين وغيرهما من المعتمدين في المسئلة ولا يكون رجوعا  
 قوله اي هو في اخر الوصية لان النسخ ليس للسنة في كتاب خير الدين  
 بخلاف ما لو قال تركت لانه لما في المنع او قوله كل وصية او وصية بها  
 لغلات فهي حرام وربا فانها ايضا لا يكون رجوعا لان الوصف يستند على

بقا الاصل بخلاف ما لو قال فلهي با حلة لانه اذا هب التلا على كذا في الميراث  
 ولو قال اي هو في ما اوصيت به لغلات فهو لغلات فرجوع لان اللفظ  
 يدل على قطع الشركة بخلاف ما اذا اوصى به لرجوع ثم اوصى به لآخر لان المحر  
 يستعمل الشركة واللفظ صالح فيها وكذا اذا قال فهو لغلات وارثه جك  
 يكون رجوعا عن الاول لما بينا ويكون وصية للوارث وقد ذكرنا  
 حكمه كذا في الهداية الا ان يكون فلان انما في ميتا اي حين اوصى له  
 فيكون الوصية الاولى على حالها لان الوصية الاولى انما يتصل ضرورة  
 كونها لغلات ولم تكن فبقيت الاولى على حالها ولو كانت فلان حيث قال  
 ذلك حيا ثم مات قبل موت الوصية فهو للوارث لطلان الوصية  
 الاولى بالرجوع وانما نية بالموت كذا في الهداية ويتصل هبة المريض  
 اي مرض الموت ووصيته لا جنسية كذا في اي نكح المريض فله الاجنبة  
 بعدها اي بعد الهبة او الوصية يعني اذا اوصى المريض مرض الموت لامرأة  
 او اوصى لها بوصية ثم تزوجها لم مات لم تجز الهبة والوصية لان المعسر  
 في الوصية يوم الموت لانها اجاب معصاف الاله ما بعد الموت وهو وارثه  
 2 والوصية للوارث با طلقا مرد وصيته وان كانت متباعدة صورة  
 فهو كالخلاف الاله ما بعد الموت حكمي لانها وقعت موقع الوصايا  
 لانها تسرع بغير حكمه عند موت بخلاف اقراره فان المريض اذا اقر  
 بدين لم تزوجها ثم مات جاز اقراره لما مر ان المعسر فيه اي في  
 الاقرار كونه للمقر وارثا او غير وارث يوم الاقرار وهو اجنبية فيه  
 وقد مر تفصيله اول الكتاب قال في المنع والهبة والصدقة من المريض  
 لوارثه نظير الوصية لانه وصية حكمي حتى يعتبر من الشك واقرار المريض  
 للوارث على حكمه لجنبة حاله في ذلك الوقت حتى لو اقر لغيره وهو ليس  
 بوارث لم جاز الاقرار وان صار وارثا بعد ذلك ولكن شرطه



وارثا بسبب حادث بعد الاقرار وهو الحرق وكذا لو اقر لاجنبية ثم تزوجها لا يبطل  
اقراره لها اما اذا ورث بسبب قائم عند الاقرار لا يجوز لما لو اقر لاجنبية  
التي تزوج ثم ماتت ابنته انتهى وقد ذكرناه مع احكامه عند قوله والوارث  
وقوله وكذا يعني يبطل اقراره اي اقرار المريض مربوط الى ما بعده و  
وصيته وهبته لابنته بعد ذلك اي بعد الوصية والهبته قبل موته اما الوصية  
والهبته فلما مر ان هبته فيها حالة الموت واما الاقرار فانه وان كان  
ملتزما بنظمه لكن بسبب الارث وهو البتة قائم وقت الاقرار فيورث  
تكملة الاثر فيقصر باعتبار التهمة ملحقا بالوصايا كذا في النسخ وهبته كالمفقد  
بضم الجيم وفتح العين وهو العا جزم من كذا في رجله او في جسده كما  
في النسخ وقال ابن الاثير هو من لا يقدر على القيام لثما نته وهبته المفلوج  
وهو الذي ذهب نصف البدن ومصدره الفلج وهو يعرض نصف البدن  
فيمنع عن تحريكه والارادة كذا في النسخ وقال ابن الاثير هو معروف برض  
به بعض البدن وهبته الاكل بالتحريك وتشديد الام وهو الذي في  
يده ارتحاض وحركة كما في النسخ وهبته لسلول وهذا الذي يكون له  
علم السل بالسكر وهو قرحة في الرية يلزمها حتى دقيقة كما في جامع الرموز  
ان كمال اي مدة كل من هذه الامراض بان يمضي سنة من <sup>من</sup> <sup>لها</sup> <sup>الحالة</sup>  
اول ما اصابه علاما قال اجماعنا وبعضهم قالوا ان عدد <sup>من</sup> <sup>لها</sup> <sup>الحالة</sup> <sup>من</sup> <sup>لها</sup> <sup>الحالة</sup>  
في العوف ولا في منتفاد والافلا كما في جامع الرموز فقبر من لا حال  
ولم يخف موته منه اي من واحد منها بان لا يزاد <sup>من</sup> <sup>لها</sup> <sup>الحالة</sup>  
ما به وقتا فوقتا والافلا وان لم ينظر لمدة بان مات <sup>من</sup> <sup>لها</sup> <sup>الحالة</sup>  
قبيل سنة وخيف موته منه بان يزاد ما به يوما فيوما فن ثلثه اي  
يعتبر ثلثه كمال كل منهم لانه حكم المريض قال في النسخ ان هذه من  
الامراض الزمنية فمن عرض له واحد منها ونسرف بشيء من البرعات

لم

ثم مات قبل تمام السنة يعتبر من الثلث لان السنة مكتملة على الفصول الاربع  
فانما مات قبل تمامها كانت مريض مريض الموت فتعتبر تصرفاته من الثلث وان  
مات بعد تمامها لم يكن مريض الموت لانها اذا سلم في الفصول التي كانت  
حظية الهلاك مريض بمنزلة الطبع من طباعه وخبرها صاحب من  
احكام مريض حتى لا يشتغل بالتدبير كذا في الدرر وفي جامع الرموز قالوا  
اذا احتسب المريض حتى صار صاحب ذراعيه وجاز عن القيام بمسكنه فحاجته  
وازداد كل يوم فهو مريض الموت فالمسكول الذي حال مرضه ولم يحصل  
لا الصحيح وقال محمد بن سلمة ان كان لا يرجي برؤه بالتدبير فحكم المريض  
والافلا الصحيح كما في طلاق العاقد وعن شمس الاسلام انه في حق النكاح  
ان لا يقدر الخروج الى مسجد في السجدة ان لا يخرج الى الدكان وفي  
مرأة ان لا تقدر على خروجها من البيت وقال الفقيه المريض ان لا يخرج الى حوائج  
نفسه كما في هبته الاخير فاشتهى وفي البزازة والمريض الذي يكون تصرفه  
من الثلث من يكون ذا ذراعيه بان لا يطيق القيام كما جنته ويكوز له المفلوج  
قاعا ويخاف عليه الموت ولو حال للمريض وحار كمال لا يخاف عليه الموت  
لانما في اوصار زينة او يابسه الشق لا يكون حكمه كالمريض الا اذا تغير حاله  
عن ذلك ومات من ذلك التغير فما دفعه في حال التغير من الثلث وقال  
الفقيه مريض الموت ان لا يخرج الى حوائج نفسه وعليه اعتد في التحريم  
انتهى وفي فصول العمادية وذكر في هذه النظم الحكم في مريض فانه قال محمد بن سلم  
ان كان لا يرجي برؤه فهو بمنزلة الصحيح وان كان لا يرجي برؤه فهو  
بمنزلة مريض وقال ابو جعفر الهندواني ان كان يزاد كل يوم نفد  
مريض وان كان يزاد مرة وينقص اخرى بنظر ان مات بعده في  
سنة فهو كالصحيح وان مات قبل سنة فهو كالمريض وروى ابو  
نصر الفراء عن اجماعنا ان ينظر ان كان يعلل قاعا فهو



كالصحيح وان كان يصح مضمون فهو كالمريض **قوله** قال المصنف فثناؤه  
او صحه بثلث ماله لعمرك فالوصية باطنية عند ابي جعفر **قوله** قول محمد جائز  
وبقول محمد ينفذ ويجوز ان الفقهاء وعن ابي يوسف هو ليس بثلث وهو  
للورثة فان ثلثه ماله لعمرك وفي المحيط ولو اوصى بثلث ماله لأعمال البر  
ذكره فثناوى ابي الليث ان ماله ليس به عليك فهو من اعمال البر حتى يجوز  
صرفه في عمارة مسجد وسراج دون ثلثه بينه ولا يجوز صرفه الى بناء سجن  
ولم يضمن بين سجن القاضى وسجن السلطان وفي فثناوى ثلثه او صحه  
بثلثه في وجهه غير صرف الى بناء القنطرة او بناء المسجد او طيبة العلم  
وفي فثناوى ابي الليث او صحه بمائة درهم مسجد كذا او قنطرة كذا انما  
انما جائز وهو لم يضمنها واصلاحها وبنائها فثناوى وقال الحسن بن  
زباد اذا لم يسم دمه ولا صلاحه فالوصية باطنية وقدرى ذلك من  
خير واحد من اصحابنا وعليه **قوله** وفي ثلثه او صحه بثلث ماله  
المسجد عنده اولى بغيره فهي باطنية **قوله** ابي يوسف جائز في قول محمد ولو  
اوصى بان ينفق ثلثه على المسجد جائز في قولهم وفي الحديث وعن محمد  
اذا قال لثلث ماله للفقراء جائز ويحيطه لساكنة مكة وفي الظهيرية ولو قال  
ليت الفقراء جائز وينفق عليه وفي المحيط ولو اوصى بثلثه لسراج لا يجوز  
وهو نظير ما لو اوصى بدراهم ثلثة فلان او برزونه لا يجوز ولو يعلف اودا  
فلان يجوز ويملكه لو اوصى بثلثه في الفات فقراء المسلمين يجوز ولو  
مسلم الفقراء لا يجوز ذكره في الفصل الثالث من فثناواه وذكره في فصل  
الاول والثاني منها المرأة هلك وتزكيت زوجها لا وارث له غيره  
ولو وصت له نصف المال قال المصنف بثلثه بثلثه الورثة والنصف بالوصية  
لان الوصية للوارث مقدما على بيت المال جهات وفي الذخيرة وروى  
ابن عيسى عن ابي بصير امرأة اوصت لزوجها جميع ماله ولا وارث لها

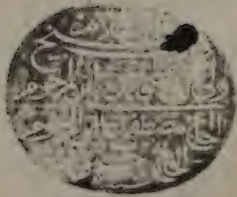
غيره

لها غيره قالوا في بقول للزوج انجز الوصية او لا تجز فان اجاز فله نصف  
المال يحكم لعمرك ولا يملك له غير ذلك وقال محمد لا يتقبل القاضى انما تجز  
الوصية او لا وكذا ان رد الوصية فله نصف المال وان قبل اخذ المال كله الى  
هنا كلامه **باب** في بيان احكام الوصية **بثلث المال** لا  
لان اقصى ما يدور عليه مائة الوصايا عند عدم اجازة الورثة  
ثالث المال ذكره في مسائل التي تتعلق به في هذه الباب بعد ذكر مقدمات  
هذا الكتاب ولو اوصى بثلث واحد من اثنين بثلث ماله ولم  
يجز وارثاى وارثا لعمرك الوصيتين قسم الثلث اى ثلث ماله لعمرك  
بينهما اى بين الاثنين لعمرك لهما نصيبان لان الثلث ينفق عن  
حقوقه اذ لا يراد عليه عند عدم الاجازة وقد تساوى في سبب الاحتفاق  
فيستويان في الاحتفاق فيكون بينهما ولو اوصى لاحدهما بثلثه اى  
بثلث ماله واوصى للآخر سدس اى سدس ماله قسم اى الثلث بين  
الاثنين الثلاثة اى من جك الأثاث فيقسم بينهما لان الثلث نصف  
السدس فقد اوصى لاحدهما بسهمين والاخر بسهم الثلث على قدر  
حقوقهما لثلاثة لهما ج الثلث وثلثه لهما ج سدس لان كل واحد منهما  
يرجع بسبب صحه ومافى الثلث عن حقوقهما فيقسمان على قدر حقوقهما  
لثلاثة اى جيب الديون فيجعل الاثر سهمان ثلثة سهمين  
لما جبه وسهما لهما ج الاكثر كذا في الهداية **قوله** ولو اوصى لاحد  
بثلث اى بثلث ماله واوصى للآخر بثلث او بنصف او بثلث اى بجميع ماله  
ولم يجزه الورثة بنصف الثلث بينهما اى يكون الثلث بين الاثنين  
نصفين عند ابي ج وعندهما بثلث اى يجعل الثلث ثلثة في الاول وهذا اذا  
اوصى بثلث ماله لرجل وللآخر ثلثه ولم يجزه الورثة فيقسمان لثلاثة  
على قدر حقوقهما فيأخذ صاحب الاقل سهمين وصاحب الاكثر سهمين



ويجعل كل ثلث خمسة خمسين وثلاثة اقسام في الثلث وهو  
 ما اذا اوجع لاحدهما بثلثه والاخر بنصفه فيقسم الثلث على خمسة ثلاثة  
 للموجع له بالنصف وسهام للموجع له بالثلث وببريق اي يكون الثلث على  
 اربعة في الثالث وهو ما اوجع لاحدهما بثلث ماله ولا يخرج ماله ولم  
 يجر الورثة فيقسم الثلث على اربعة ثلاثة سهم للموجع له بالكل وسهم  
 بالموجع له بالثلث وهذا للموجع قد تفضل البعض في الواجب الوصية  
 فوجب اعتباره ما لم يكن وقد امكن بطريق الضرب كما ذكرنا ولا ضرر على  
 الورثة على الورثة في ذلك فيصير اليه ولا يجر ان الوصية فيما يزد على  
 الثلث باطله في عدم الاحتفاق وانما قصد التفضيل بناء على الاحتفاق  
 وانما قصد التفضيل بناء على الاحتفاق والاجازة بدليل احدا في الوصية  
 الى جميع المال وقد بطل الاحتفاق والاجازة فبطل التفضيل كما في محاميات  
 اثباته في ضمن البيع اذا بطل البيع بطل المحاميات كما في الاختيار ولا يضرب  
 الموجع له بالنزاد بمتعلق بالموجع له على الثلث اي لا يجعل للموجع له بما زاد  
 على الثلث شيء ولا يعطى له اكثر من الثلث قالوا ضرب في ماله اذا جعل بينه  
 لا يجعل الامام للموجع له بما زاد على الثلث شيئا على حذف المعمول فلا يعطيه  
 الا في المحاميات اي محاميات من جباة جوة بفتح هاء اي اعطاء كما في المحاميات  
 عند الامام اي في الاضحية بان اوجع بان يباع احد عدي بثلث  
 بمائة درهم وقيمة الف ومائة وبيع الاخر لفلان اخر بمائة وقيمة  
 ستمائة فقد حصلت المحاميات لاحدهما بالف درهم والاخر بمائة  
 وذلك لكون وصيته لانه حال مرضه فان لم يكن له مال غير هذين  
 العبدان ولم يجر الورثة جازت المحاميات بقدر الثلث فيكون الثلث  
 بينهما اثلاثا ضرب للموجع له بالالف بمائة وحيث وهي الف والموجع له  
 الاخر بمائة وصيته وهو ستمائة فلو كان هذا في الوصايا باوجب

ان لا يضرب للموجع له بالالف على قياس قوله اي انه باكثر من خمسمائة وستة  
 وستين درهما لان عنده للموجع له باكثر من الثلث لا يضرب الا بالثلث و  
 هذا ثلث ماله والسحابة بان اوجع بان يعطى هذين العبدان قيمة  
 احدهما الف وقيمة الاخر الفان ولا مال له غيرهما فان اجازت الوصية  
 بثلثيها وان لم يجر واعتقت من الثلث وثلث ماله الف فالالف  
 بينهما على قدر وصيتهما الثلث للذي قيمته الف فيعطى منه هذا القدر  
 مما اوجع ثلثيها وثلثه وثلثه وثلثه وثلثه درهم ويسبق في الباقى وهو  
 الثلثان ستمائة وستة وستون وثلثا درهم والثلثان للذي قيمته  
 الف فيعطى منه هذا القدر بلا سحابة وهو ستمائة وستة وثلثون  
 وثلثا درهم ويسبق في الباقى وهو الف وثلثا درهم وثلثون وثلث درهم  
 فلو كان كسر الوصايا وجب ان يسبق للذي قيمته الف في خمسمائة نصف  
 قيمته والذي قيمته الف في الف وخمسمائة ثلثه ارباع قيمته لانه لا يضرب  
 الذي قيمته الف الا بالالف فوجب ان يلقى بينهما نصفان والاراهم كسر  
 اي الوصية بدراهم مطلقة غير مقيدة بكسر من الكسر والنصف والربع و  
 لبرهما وتامة فجامع الرجز الدرهم المطلقة حاله وصيته شيء لغير  
 عينه ولم ينسب الى جزء من المال بان اوجع له الف والاخر بالغير و  
 ثلث ماله الف ولم يجر الورثة يكون الثلث بينهما اثلاثا يضرب كل واحد  
 منهما بقدر حقه فلولو للموجع له بالالف ثلثه ثلثه وثلثه وثلثون وثلث  
 درهم فلولو للموجع له بالالف نصف ستمائة وستة وستون وثلثا درهم  
 وعندهما يضرب بجميع ما اوجع الضرب كصالح بين كسب وهو تحصيل  
 عدد سبعة الى احد كسرين كسب الاخر في الاخر على ما ذكره المصدر  
 بثلث ما اصيل عليه صغفراة على ما قاله كسري ان من الضرب بمعنى  
 الاخذ والاعطاء كما في جامع الرموز فابو يعقوب في هذه الفصول





الثلاثة مستثناة هكذا ذكره ابن المكي في سورة الواقعة وقال في المنهج المكي  
 بالقرن المصطلح بين كتاب فانه اذا اوصى بالنك فالثلث فخذوا به و سهام  
 الوصية الثلث للواحد نصف يضرب النصف في ثلث المال فالنصف في  
 الثلث يكون نصف الثلث وهذا الدرر فكل من المال وعندهما سهام  
 الوصية اربعة والواحد من الاربعة ربع فيضرب الربع في ثلث المال فالربع في  
 الثلث يكون ربع الثلث ثم لصاحب الثلثة من الاربعة وهي ثلثة ارباع  
 فيضرب ثلثة ارباع في الثلث يعني ثلثة ارباع الثلث ولصاحب الثلث  
 واحدة من الاربعة فيضرب الواحدة في الثلث وهو الربع اعني ربع الثلث  
 وهذا معنى الضرب انتهى فلا يضرب الموصى له بأكثر من الثلث في الزيادة  
 عن الثلث ويجوز ان لا اوصى الثلث عند ابيه في الالف الثلث مسائل احدها  
 المحاباة والثانية السعاية والثالثة الدراهم لرسلة لان كل واحد منها سب  
 صحيح لان المحاباة في محض وصية بزيادة قيمته على الثلث وهي درهم  
 وليست هي في محض محض حتى يتلف بها حق الورثة فصار من هذا  
 الوجه لا الدراهم لرسلة اي مطلقا في مركة السعاية لان حق الورثة  
 في عين الميراث بدل ان ليس لهم ان يتصرفوا في عيهم بل عليه ان يسع  
 في نصيبهم اذا لم يجزوا والسعاية درهم لا دراهم لرسلة واما الدراهم  
 لرسلة فهو تقدم بانه وتمامه يعرف بالمنهج وغيره من المصنفات يعني اذا  
 اوصى لرجل بالدرهم ولم يترك الميت سوى مائة درهم فان الوصية  
 قد سقطت عن الاجازة بان يتركها حتى نصير ثلثة الان درهم او اكثر من  
 فتعقد الوصية من غير اجازة فصار سبب من يملك بذلك صحيح فلهذا  
 ضرب في المال في المنهج والحاصل ان لو اوصى بأكثر من الثلث ولم يجزوا فلهذا  
 بالظن في اكثر عند ابيه في كونها وصية بما لا يستحق فلا تكون مشروعة  
 واجازة عندهما لانه قصد تصديق احد على اخر في الوصية فوجب اعتبار

ما ملك ولا اوصى جميعا في محضات ونظر وصية بنصيب ابنه  
 لان نصيب الابن ما يصيبه بعد موت فكل ان اوصى بمال الغير هذا اذا  
 كان له ابن موجود اما اذا لم يكن له ابن موجود تصح ذكره في المنهج  
 نقلنا عن الغاية ونصح اي الوصية بمثل نصيب ابنه يعني اذا اوصى لزيد  
 بمثل نصيب بنصيب ابنه تصح الوصية سواء كان له ابن موجود او لا  
 في الغاية لان مثل البشع غيره وقال زركلاهما جميعا اذ لم يجز مال له فقال  
 وذكر بنصيب الابن للفقير ربع وجواب ما ذكرناه ولانه يجوز ان يحدف  
 بمقتضى اليد حق من فقلد اوصى بنصيب ابنه اي بمثل نصيبه ومثله  
 سأل في الفقه قال الدرر وسأل القرني اي اهلها قلنا ويجوز حذف  
 مضاف اذا كان ما يد له عيها في الآية لان السؤال يدل على موقوف  
 وهم الاهداء لم يوجد هنا ما يدل على الحذف فلا يجوز كذا في التبيين  
 فلو كان له اي للموصى ابنان فلهو في ان يترك نصيب ابنه الثلث لان  
 نصيبه مقرر بنصيب احدى فموت له الثلث لان اذا اخذ الثلث كان نصيب  
 احدى فموت له الثلث لان اذا اخذ الثلث كان مثل نصيب ابنه ولو اخذ  
 النصف كان اكثر لانه قصدا بجمع مثل ابنه في الميراث لان ابنه يد  
 نصيبه على نصيب ابنه وذلك بان يجوز الموصى له كاحد هم فيكون ثلثة  
 كما اخبر من التبيين في قوله بالمنهج والقياس ان يكون له النصف عند اجازة  
 الورثة لانه اذا وصى بمثل نصيب ابنه ونصيب كل واحد منهما النصف وجب الاول  
 ان قصدا بجمع لثلاث المال بفرا جازة وما زاد على ذلك ان اجازة الابن  
 جاز وان لم يجزه لان المال لو اوصى له بنصف مال كان له الثلث من غير اجازة  
 وما زاد موقوف على الاجازة قال المحقق ان اوصى بنصيب ابنه او بنصيب  
 ابنته ولد ابن او ابنته لم تصح الوصية لان نصيب الابن والابنة يثبت بعض  
 الغرائن فاذا اوصى لرجل اخر فقلد اريد تغييرا فرض الدنيا فان اوصى بمثل



نصيب ابنه او ابنته وله ابن وابنة فانه تجوز لان مثل البكر غيره لا عينه  
فيجب نصيب الابن لم يولد عليه منه فمجلسه كونه له فان كان اكثر من  
الكسب يجتمع الى دورته وان كان ثلثا او اقل من الابن جاز من غير اجازة  
محمدا اذا اوصى بمثل نصيب ابنه وله ابن واحد صار موصى له  
بالنصف فانما اجازة الابن جاز وان لم يكن فله الثلث ولو كانت له ابنتان  
له الثلث ولا يجتمع الى الاجازة وان اوصى بمثل نصيب بنته وله بنت  
واحدة وكانت للوصي له نصف المال لانه مثل نصيب البنت فان اجازته  
جازت وان لم يكن فله الثلث ولو كانت له بنتان كانت له الثلث لان البنتين  
ثلثي المال للواحدة ثلث فمثل نصيب احد هما الثلث ولو اوصى بمثل نصيب  
ابن فله المال لو اوصى له بمثل نصيب ابنته يعطى نصف المال ان اجازته الورثة  
ولو اوصى بمثل نصيب ذلك الابن سهم وثلثه سهم ايضا فله اوصى له سهم  
من ثلثه في المال فكل واحد من الاولين فان هناك اوصى بنصيب ابن لو كانت كذا  
في سراج الوهاج وان ثلثا يعني وان كان للوصي له ثلثا من ابن قاله  
ابن فله اوصى له بهذا الربيع لما ذكرنا ان كبد الوصى له كاحد هم فيجب  
الربعة وان اوصى بمثل من ماله قاله فقيل اي بيان ذلك الى الورثة  
فيقال لهم اعطوه ما شئتم لانه مجهول يتناول الفقير والكثير والوصية  
لا تمنع ما يملكه والورثة فان شئتم مقام الوصى فلكان البعهم بيان وان  
اوصى لمزيد مثلا بسهم من ماله قاله السيد اي فله اوصى له السيد لما روى  
عن ابن مسعود رضي الله عنه عن علي بن ابي طالب اوصى بسهم من ماله  
فقال له السيد وروى ان رجلا اوصى بسهم ففطن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم في ذلك بالسيد ذكره ابن كمال في شرحه في قوله وسوس صاحب  
الكسب هنا بين بكرة وسهم وهذا اختيار بعض المشايخ والمروى عن ابن  
ان السهم عبارة عن السيد لان حرف مطلق لفظ السهم في الوصية

الى السيد لانه يذكر ويراد به السيد وروى ان اناسا قال السهم في اللغة بجماعة  
عن السيد قاله في بيان على ما عرفت بعض الناس لما ذكرناه وعند هذا  
فله اوصى له بذلك مثل نصيب احد هم اي احد الورثة الا ان يري نصيب احد  
الورثة على الثلث والاجازة اي من الورثة لان محل الوصية الثلث يعني وقال  
له مثل نصيب احد الورثة ولا يولد على الثلث الا ان يجزى الورثة قالوا اي كذا  
هذا اي هذا الاختلاف الذي جرى بينهم وعرفهم في عيشنا السهم كالجواز  
اختارهم في نفي في كسبه ولو اوصى بسهم من ماله فله اوصى بالسهم يعني عند  
ابن ولا يولد على الثلث السيد لان حيز السيد اعدل المحاريج ولا يبيد  
عنه كما في الاقرار فتد هذا ان ربه الجواب لسؤال وهو ان يقال ان احسن  
الاصناف اقل من الثلث اقل من السيد يتكيف جعله يعني السيد وقد اجاب  
عنه الاكثر في العشرة بقوله قلت جعله يعني بما ذكره الكتاب من الاثر و  
الذمة انتهى وقد ذكرنا ما هنا فلا حاجة الى الاعادة وان اوصى له اي لمزيد  
مثلا بسهم ماله ثم اوصى بثلث ماله بان قال السيد ماله لفلان ثم قال له  
ثلثه واجازة اي الورثة ذلك فله اي للوصى له الثلث اي تكون السيد  
داخل في الثلث لان الثلث يتعين السيد فان قلت قوله ثلث مالى لفلان  
ان كان اجازة فكذا وان كان انشاء يجب ان يكون له النصف عند  
اجازة الورثة وان كان في السيد اجازة في الثلث انشاء فهذا  
ممنوع ايضا هكذا اورد السؤال صدر الشريعة واجيب عنه بان مختار  
ان انشاء وانما يجب له النصف عند الاجازة لو كانت النصف مدله لفظ  
وليس كذلك فان السيد والثلث في كلامه لا يجب ان يبدلوا في المقادير بل  
يشعر اكثر مقدم ما كان او مؤخر وهذا قاله الجمهور في تقليد لان  
الثلث متعين للسيد فان الخصم لا يتصور الا في الشريعة وضم السيد  
الشريعة لا يبعد زيادة في العدد فلا يتبدل اكثر من الثلث وقاعدة



الاجازة انما تظهر فيما يكون تناول اللفظ والا كان بامتناع الاجازة  
 ويترتب من هذا انه لا يخلو ان لا ضم الى اللفظ فيفيد كبرية قد  
 قال في العناية فان قيل الاجازة الورثة لان الواجب ان يكون له نصيب  
 كمال والام يبق لغيره واجازة فائدة فاجوب ان معناه حق الشك وان  
 اجازة الورثة لان السهم يدور في الشك من حيث انه يحتمل ان اراد  
 بالثانية زيادة الشك على الاول حتى يتم له الشك ويحتمل ان اراد بها الحجب  
 لشك على السهم فيجعل الشك دخلا في السهم الشك لانه متيقن وحمل كلام  
 على ما يمكنكم وهو الايضاء بالشك وان او هو لزيد مثلا بسهم ثم ادعى  
 بسهم ينفذ ولو قال لآخر سهم مالي ثم قال في ذلك المجلس او في مجلس اخر  
 للسهم مالي فله اي للموصي به بذلك السهم كواحد من مالي سواء اتحد  
 المجلس او اختلف لان المعرفة اعيدت معرفة فبراد بالثاني عين الاول كما قرر  
 في موضعه ولو ادعى لزيد سهم درهم او بثلثي سهم او بثلثي شياء وهي اى  
 المذكورات من جنس واحد فله الشك وان وبقية ثلثه فله اي للموصي به ابان  
 اى جميع ما ينفذ ان خرج اى الباقى من الشك لان الاوصية تعلقت بالباقي ولم  
 ينتفت الى الهالك في مجلس كواحد الا ترى ان الورثة لو قالوا سموا بثلث الهالك  
 يجوز ان يستحقه كوصي به بالثمن جبر اذا القسمة افراز ولو ادعى بثلث  
 ينفذ معين كدار مثلا فاستحق ثلثه كان له الثلث ابان فلهذا هذا خلافا  
 لفرقة فنفذه له ثلث ما ينفذ في المحصول لان الشركة مشتكة بينهم فما هلك هلك  
 على الشركة وما بقى بقى عليها لما اذا كان للموصي به اجناسا مختلفة ولما ناذر  
 لان حق الموصي به مقدم على حق الورثة فكل ما يجرى فيه على القسمة في الوجه  
 كالدرهم والنفق كحق الموصي به فيه مقدم ما ينفذ من ماليين كذا كاشا ب  
 امتناع وشم والعبيد كذا في المنع وكذا اى حكم مثل ما ذكر في كل وكيل وموثر  
 لانها بمنزلة لان جري القسمة جبرافيا وان او هو لزيد مثلا بثلث

ثبانه

ثبانه جميع كواب وهو انما يتحقق متفادى بعينه من اجناس مختلفة فلهذا منها  
 الشك وان وبقية الثلث فله اي للموصي به بذلك ثلث ما ينفذ لعدم امتناع  
 الموصي به له الباقى بالقسمة فلم يكن الاوصية متعلقة بالدرهم جبرافيا القسمة  
 فيها جبرافيا وان او هو بثلث عبيده وهم ثلثه لما في المنع فلهذا بعينه وكذا لا  
 لعل العبيد باقية بناء على مسئلة قسمة الرقيق فنفذه بنفسه لا عبيده على  
 حدة وكان مشركا فما هلك هلك على الشركة وعند ما ينقسم المال قسمة  
 واحدة والا خلافا في العبيد لان المال لم ينفذ بغيره هو قول المال  
 قال في التبسيط قبل هذا قول ابي في الرقيق والدور لانه لا يربك بغيره على قسمة  
 فيها وقيل هو قول المال لان جميع انما يتحقق بغيره عن اجناسا  
 احدها عنه صلا ولا يتحقق بدون القسمة بل يتعدى ولا قضاء هناك فتم يتحقق  
 الجميع اجناسا والى ان يكون على تعيين لان الاما يمكن جبرافيا القسمة  
 امكن جبرافيا ولا هذا هو الغرض في هذا الباب الا ترى ان امكن جميع بدون مقتضى  
 حدهما فيما اذا كانت الاوصية بثلث الدرهم او الثلث من ماليين والدواب  
 كالعبيد امكن من الاحكام ولو ادعى لآخر ثلث درهم وله اي للموصي به  
 او بثلث اى على السهم فليس اى الالف عبيد ينفذ بغير الالف كوصي به من الدرهم ان  
 خرجت اى الالف من ثلث العبيد لانه امكن اجناسا لكون حق حق من غير نفس  
 فيصدر اليه والاى وان لم يخرج الالف كوصي به من السهم دفع اى الموصي به  
 ثلث السهم ودفع اليه ثلث ما يستحقه اى يؤخذ من الدرهم حتى يتم اى الالف  
 لان الموصي به لم يخرج الورثة في حقيقة الا ترى ان لا يسلم اليه بثلث حتى يسلم للورثة  
 فغيره في تخصيصهم بالغير فحق الورثة لان للغير منزلة على الدرهم  
 ولان الدرهم ليس بمال في مطلق المال ولهذا لو حلف انه لا مال له ولد دفع على ان  
 لا ينجس وانما يجبر ما لا عنه الكيفية ودفعه ثلثه لانه الاوصية بثلثه ل  
 النظر بثلثه لانه واحد من الدرهم والى انما في هذا رتبة كذا في التبسيط

انما كان الثابت من هذا هو ما لا  
 ثبانه بغيره



والله وان اوصى بالثالث اي بثلث ماله بزيد وعمر واحد هما اي من زيد وعمر ويت وهو يعلم او لا يعلم كما في شرع الوقاية اي كل الثلث للحيات  
حيات ليس باهل الوصية فلا يرث احد منهما هو اهل لها وعن ابن عباس انه  
اذا لم يعلم بموته كان له نصف الثلث بخلاف ما اذا علم بموته لانه يكون لهما  
كما لو اوصى لزيد وجدا فان الثلث يكون لزيد لعدم من جهة جده لانه ذكره  
انما قال هذا اذا خرج الميراث من الاصل كما ذكرنا يعني اذا كان الميراث  
معدوما من الاصل اما اذا خرج الميراث من الاصل كما ذكرنا بعد صحة الاجابة  
يخرج بحصته ولا يسلم للآخر الثلث لان الوصية صحت لهما فثبت  
الشركة بينهما في طلاق حق احدهما بعد ذلك لا يوجب زيادة على حق  
الآخر مثله لو قال ثلث مالي لفلان بن عبد الله مات وهو فقير فمات  
الموحد وفلان بن عبد الله غني كان لفلان نصف الثلث وكذا لو قال ثلث  
مالي لفلان فمات احدهما قبل موت الموحد وكذا لو قال ثلث مالي لفلان  
ولعبد الله ان كان لفلان عبد الله في هذا البيت ولم يكن عبد الله في البيت  
كان لفلان نصف الثلث لان بطلان التحقيق لا يفقد شرط لا يوجب  
الزيادة في حق الآخر كذا ذكره الزيلعي واصد الامور عليه ان من دخل  
في الوصية ثم خرج لا يفقد شرط لا يوجب الزيادة في حق الآخر ومن لم  
يدخل في الوصية لا يفقد الاهلية كان الكل للآخر اقول قوله فيما تقدم اما  
اذا خرج الميراث بعد صحة الاجابة صريح في اعتبار رجالة الاجابة وكذا ما بعده  
من كلامه كذا في الكافي ما يشير في ان الاعتبار لو قوت موت الموحد حيث  
قال لو اوصى لزيد وولد لزيد فمات ولده قبل الموحد فالكل لزيد وقد تبين  
مطابقا وتما مع غيره في رواية قال ثلث مالي بين زيد وعمر وقال النصف  
اي نصف الثلث هي لان كل من توجب التصفية فلا يتكامل لعدم الميراث  
ولو قال ثلث مالي لفلان وسكت كان له جميع الثلث ولو قال ثلث

ما بين فلان وسكت لم يستحق الثلث له بل نصف كذا في التبيين  
وان اوصى بثلث ماله ولا مال لاي واحد الا في رواية لاهل وقت الوصية  
فان كتب اي مالا فداي للموحد له ثلث ماله عند موت لاهل الوصية عقد  
الاستخلاف فيصاف اليه ما بعد موت ويثبت حكم بعده وكذا لو كان له  
مال فلهك ثم اكتب مالا في شرع الوقاية قال في المنهج ليس بشرط وجود  
اهل عند موت سواء اكتب بعد الوصية او قبله اذ لم يكن الموحد بميتا  
او نكاحا معينا اما اذا اوصى بغيره او نوع من ماله كثلث غنم فلهك  
قبل موته بطلت لانها تعلقت بالعيه فينظر بقدرها قبل موت حتى لو اكتب  
غنا اخر او ميتا اخر بعد ذلك لا يتعلق حق الموحد له ذلك انتهى وان اوصى  
بثلث غنم او كان اي للموحد الغنم فلهك اي غنم قبل موته اي الموحد بطلت  
اي الوصية لانها ايجاب بعد موت فيعتبر في احواله عند موته ولم يوجد وهذه  
وصية متعلقة بالعيه فينظر بقدرها عند موت وان استأدى الموحد  
غنا ثم مات اي الموحد ينعى ولو لم يكن له غنم عند وصيته فاستفاد  
غنا ثم مات صحت اي وصية في الصحيح لانها لو كانت بلفظ كمال يصح  
فكذا ان كانت بلفظ نوع لان المعنى وجود عند موت لا غير كذا في  
التبيين وان اوصى بثلث ماله ولا مال لاي واحد اي للموحد له  
قيمة اي قيمة الثلث لانه لما اضاف الثلث الى اهل المال علم ان مراده الوصية  
باليه الثلث اذ ما يشترط وجوده في مطلق المال لا ترى الى قوله على انه يورث  
عليه وسلم في خبر من اهل السنة شاة وعين الثلث لا توجد في الابل واغنا  
توجد ما يشترطها كذا في المنهج وبطلت اي وصية لو اوصى بثلث من غنم ولا غنم له  
اي للموحد لانه لما اضاف الى غنم علم ان مراده عين الثلث في جعلها  
جزء من الغنم ولو اوصى بثلث من غنم لم يورث ماله ولا غنم له قبل لا يبيع لاهل  
صحيح اضافة مال وبدونها قال في شرع الوقاية يعتبر صورة الثلث و



ليس ملكه شيء علم ان مراده الماتية انتهى قال في المنع بعد انقل ما ذكرنا وكذا  
الحكم في كل نوع من انواع المال لا يفرق بين الغنم والخيول والاشجار والثمار ما لم  
لا يمتزج اولاده وهن اى الامهات الاولاد ثلاث وللغنى او المسكين عطف  
على امهات الاولاد فلهن اى لامهات الاولاد ثلاثة اقسام اى ثلاث  
سهم واحدة سهم وللأخرى اى من الفقراء والمسكين خمس اى سهم  
من خمسة سهم وعند محمد لهن ثلاثه سباع اى الثلث وللأخرى سبعان  
يعنى وقال محمد يقسم الثلث لبايعا اى سبعة سهم وللامهات الاولاد ثلثه منها  
وسهمان للفقراء وسهمان للمسكين لا المذكورة في الفقراء والمسكين  
لفظ الجميع واقفه في ميراث البنات والوصية اخت الميراث ولها ان الجميع  
المطلوب بالامير اى اربع حصص وتبطل بغيره كقوله لا يملك النساء ويراجع  
الواحد لما في سهم فيقسم على خمسة ولهن ثلثه منها واصحاب الوصية  
للفقراء والمسكين يتناولوا احد منهم عند هما لا سهم لهن يتناول  
الواحد ويحكم الكل وقد عذر مرض الكل فتعين الواحد وعنده يتناول  
الجميع وادناه اثبات فصا عدا في الاما يا فيصير عدد المستحقين خمسة  
عنده هما وعنده هما سبعة وان او في ثلث ماله لزيد وللغنى اى لزيد  
نصفه اى ثلث النصف ولهم اى للفقراء نصف عند هما وعند محمد اى لزيد  
ثلثه اى ثلث ولهم اى للفقراء ثلثه بناء على ما ذكرناه في المسئلة المتقدمة  
وفي المنع ولواو هي للمسكية كانت له الحرف المسكية واحد عند هما وعنده  
لا يفرق الا من اثنين بناء على ما ذكرناه انتهى قال المصنف في فتاواه وفي  
الحيط او هي ان يتصدق على مسكين بعينه فتصدق على غيره ضمن وفي  
نوادير اى يورث او هي ان يتصدق على مسكين مكنه او على مسكين الذي  
فتصدق الوهي على غير هذا النصف ضمن ان كان الامرجيا وكذا لو  
او هي ان يتصدق على امرئ من الفقراء او السبيد منهم فتصدق

على غيرهم ولو فعل ذلك بنفسه جاز ولو امر غيره بالتصدق ففعل المأمور ذلك ضمن  
الماور او هي ان يتصدق على فقراء مكنه فتصدق على فقراء غيره انه يجوز  
قال وحين سئل ابو نصر عن ذلك قال يجوز على قيس ماري عن ابي يوسف وعلى  
قول زفر وهو قول محمد لا يجوز ولو فعل الموصي ضمن وذكره امام الحسن قوله لا يجوز  
كذلك لعمد والمذكورة في الاما اذا او هي لمسكية الكوفة فيقسم الوهي على مسكية  
غيرها ضمن ولم يفرق بين حياة الامر وفاته والغنى على جواز في هذه المسائل  
لاها ونوادير اى يورث قال المصنف تصدق بهذه العشرة على عشرة مسكين  
فتصدق بها على مسكية واحدة فقط واحدة جاز قال وهذا على الامر الصدقة  
لا على عدد مسكين ولو قال تصدق بها على مسكين واحد فتصدق بها على عشرة  
لا يجوز وفي الظهيرة لو قال تصدق بها على مسكية واحد فاعطاها عشرة مسكين  
جاز وكذا لو قال في عشرة ايام فتصدق بها في يوم واحد جاز او هي ان يتصدق  
بالف وقالوا اعطوا لافير درهمين فلهما فلهما اى يزيد على ذلك الا ان يكون قال  
لا تقسم الاكثر من درهم في الجوز ولو زاد يضمن الزيادة او هي ان يتصدق  
بثلث ماله على فقير من الفقراء فغصب رجل ماله من الوهي او يملكه فاراد الوهي  
ان يجعل ذلك صدقة على الغائب والخاص مقرر بغيره الا ان يرضى له او ضمنه واخذ  
ذلك منه ثم تصدق به عليه بغيره وفي كلامه الصغير او هي ان رجل وارثات  
يتصدق بثلث ماله فله وضع في غنم لم يجر ولو وضع في ابنة الكبير او الصغير الذي  
يعقل بعض لم يجر لانه لم يوجد التصديق انتهى وتامر بانه في اخر هذا الفصل  
ان ثمة انه تعالى وان او هي بمائة لزيد ومائة لعمرو ثم قال اى الوهي بلكا شركته  
معها اى فيها او هي لهما فله بلكا مكنه في ثلث ماله اى ثلث ما حصل لكل  
واحد من هاتين يعني ثلث كل مائة لان الشريكة لها بنت لغيره وهذا قول محمد  
فهم شركاء في الثلث على ما دلت وقد امكن اثبات المسألة بين الكل لان  
غيب كل واحد ثلثا مائة فبأخذ همد من كل واحد منهما ثلث المائة فتم



له ثلث المائة ولو اوجبه بزيادة لمزيد وجب له المائة والثلث كذا  
 فيما اوصيت لهما فليكن نصف مال كل منهما لانه لا يمكن تخفيف الوات  
 بين الكل فكل على مساوات كل واحد بنصف نصيبه اعمال اللفظ بالقدر  
 الممكن وفي الجمع ولو اوجبه لرجل بخاريته ولاخر بخاريته اخرى ثم قال لا خاشع كذا  
 معهما فان كانت قيمة بخاريته متساوية كانت له نصف كل واحد منهما  
 بالاجماع فباخذ النصف من كل واحد من المالين وان كانت قيمتهما على  
 السواء فله ثلث كل واحد منهما عند ايه نصف كل واحد  
 منهما بناء على انه لا يرى قسمة الرقيق فيكون لثلاث مختلفين وهما يزنانه  
 فصار كالدرهم المتساوية كذا في التبيين ولو اوجبه لرجل ثلث ماله ثم لاخر  
 اشر كذا وادخلتكم معه اي معكم في الاول فالثلث بينهما لما ذكرنا  
 وان قال اي شخص فورشته لفلان على دين فصدقه امر حاضر اي  
 صدقوا الدين فيما قال ثم مات وادعى الدين اكثر من الثلث وفدية الورثة  
 فانه اي الدين يصدق الى الثلث يعني امر الورثة ان يصدقوا الدين في مقدار  
 الدين يجب عليهم ان يصدقوه الى الثلث قال في التبيين وهذا المستحان  
 والقياس ان لا يصدق لاث الاقرار بالجهول وان كان صحيحا لا يكسبه الا  
 بالبيان وقد فات وقوله فصدقه مخالف للشرع لان المدعى لا يصدق  
 الا بيمين فيتعذر جعله اقرا مطلقا فلا يعتبر فصلا من نظير من قال كل من ادعى  
 على شيئا فاعطوه فانه باطل كونه مخالفا للشرع الا ان يقول ان راسي  
 الوصية ان يعطيه فيكون من الثلث وجه الاستحسان اننا نعلم ان صدقه  
 تقديم على الورثة وقد امكن تخفيف صدقه بطريق الوصية وقد يجازي اليه  
 اي ذلك من يعلم باصل الحق عليه دون مقدار فيه في تعريض ذمته فيعلم  
 وصية ويجعل حق التخيذ وان كانت دينية في حق الحق لانه قال لهم  
 اذا جاءكم فلات وادع شيئا فاعطوه من مالي ما شاء فهدى معتبرة فكذا

هذا

هذا فيصدق الى الثلث انتهى فان اوجبه مع ذلك اي مع قوله لورثته لفلان  
 على دين فصدقه بوصايا اليه زيد وعمر وعزل ثلث اي ثلث مال المدعى  
 لهما اي للوصية يعني اوجب الوصايا وثلثان للورثة فيد في ثلث لاهيب  
 الوصايا وثلثان للورثة ويقال لكل اي من اوجب الوصايا والورثة كما في شرع  
 الاقامة صدقه اي للمقر فيهما شتم اي من الدين فاذا اقر كل فريق بشي  
 ظهران في الشركة دينيا شيا بها في التبيين فيد حرا اوجب الوصايا والورثة  
 يسا في اذ التبيين فيد حرا اوجب الوصايا بثلث ما اقروا به اي من الدين  
 لانهم اوجبوا الثلث ويؤخذ للورثة بثلث ما اقروا به اي من الدين لانهم  
 اوجبوا الثلث لاث اقرار كل فريق فاذا في حق من فيلزم كحضه فان  
 قال اوجبه لالدين مائة فانه يعطى ثلث المائة مما فدية المقر بالدين فان  
 فضل شيء يكون له الاقروا فان الورثة الدين ثلثا فانه يعطون  
 المقر بالدين ثلثي ذلك وهو مائة مائة مما ايد بهم فان فضل شيء يكون  
 لهم والا فلا وهذا ينظران يعلم هذا المقام وادع للموقوف لتحقيق المقام  
 وانما عزال الثلث والثلثان لان الوصايا حقوق معلومة في الثلث والثلثان  
 معلوم في الثلثين وهذا ليس بدین معلوم ولا وصية معلومة فلا يلزم  
 معلوم فقدم من له معلوم فاذا احرز وعلم ان في جميع الشركة دينيا شيا  
 بذكر اوجب الوصايا والورثة يسا في اذ التبيين اعطى اوجب  
 الوصايا بثلث ما اقروا به واعطى الورثة بثلث ما اقروا به وما بقى من الثلث  
 لاهيب بوصايا بالثلث ركه في صاحب الدين وما بقى من الثلثين للورثة  
 كما فادع في التبيين وكيف كل يعني واذا بينا شيئا وادع المقر اكثر من  
 ذلك حلف كل فريق من صدقه لالورثة على العلم بدعوى الزيادة على ما  
 اقروا به يعني اذا ادعى المقر زيادة على ذلك لانه يحلف على ما جرى سببه و  
 غيره كذا في الهداية قال في التبيين بعد نقل ما ذكرناه هذا مشكل

٢٤٦



من جك ان الورثة كانوا بعد قوته اي الذين الى الثلث ولا يترجمهم ان  
يصرفه في اكثر من الثلث لان احدى الوصايا اخذوا الثلث على تقدير ان  
يكون الوصايا تستغرق الثلث كله ولم يبق في ايديهم من الثلث شي  
فوجب ان لا يترجمهم بعد قوته **وقال** في فتاواه شهد ان شهد  
عند الوصية ان فلان علي بيت كذا وكذا لم يشهدوا عند وصية فلان  
للقاضي قضاء هذا الدين لا روايته لهذا واختلف في ذلك قال بعضهم  
لا ذلك وقال بعضهم لا يسم وقال بعضهم ان يسم ان يسم بذلك بقوله وان  
خاف الضمان يسم ان لا يسم قلت فان كان هذا شيئا بينه وبين  
وكفهها ولا علم ان هذا هو الذي كان الميت عصبها قال ابو ذر بن العيص  
منه واذا اقر الميت عند وصية بالدين واراد الوصية ان يعفيه ولا يترجمه  
غيره اختلف في ذلك فيمنه من قال يدفع الى المقر له قدر الدين سرا  
جهرا والوصية يتعا فلو كانت عام الورثة بقدرهم خالصا او اقساما  
غيره ومنهم من قال يجعل قدر الدين من جنسه في حرة فهو في الزم  
فيذهب بها قضا ما فان الوصية لا يضمن اليه هنا كلامه نا قلا عن الشافعي  
وستحق تمامه في باب الوصية ان يرد ثلثه وان اوصى شخص بغير  
لوارثه او كان له ولا جني فلا جني شخصها اي شخص رعيه كوصية بها ولا يترجم  
للوارث بغيره ويحيط وصية للوارث وانما لا يترجمه بما لا يترجم  
فمنه فيما يترجمه بطلان الاخر خلافا لما اذا اوصى لم يترجمه حيث يكون  
للميت ان يسم ليس باهل للوصية فلا يترجمه ايا والوارث من اهلها  
لهذا تصح باجازه الورثة كاختراقا ويجوز انما اذا اقر جني او دين لوارثه  
ولا جني حيث لا يسم في حق الاجنب ايضا لان الوصية انما تصرف وهو  
تتم بغيره لهما والشرية ثبت حكم التملك فتصح في حق من يترجمه

دون الاخر لان بطلان التملك لا حد لها لا يوجب بطلان التملك من ٤  
الاخر اما الاقرار فاجاز عن كائن وقد اخرج بعض الشركة في ما  
ولا وجه لاثباته بدون هذا الوصف لانه خلاف ما اخرج به ولا اثبات هذا  
الوصف لانه يغير الوارث فيه شيئا قال الزيلعي نقلنا عن النخعي في هذا  
اذا صادقا اما اذا انكر الاجنبية شركة الوارث او انكر الوارث شركة  
الاجنبية فانه يصح اقراره في حق الاجنبية عند محمد لان الوارث متباعد  
بطلان حق وبطلان حق شريكه فيطرح حق وتثبت وصية الاجنب و  
عندهما ينظر في الكليات حق الوارث لم يتغير من حق الاجنبية وانما اوجب  
بشرط ان بينهما ينظر في بيا كذا في الفتاوى وان اوصى اي شخص لكل  
من ثلثة انفس بنصيب ينظر في كل واحد منهم بنصيب وهو الثياب الثلاثة  
منها وتة يغني جيد ووسط وردى يغني قال اوصيت لفلان بهذا الثوب  
الجيد ولفلان بهذا الثوب الوسط ولفلان بهذا الثوب الردى ثم مات  
الموصي فضاء منها ثوب ولم يدر اي الثوب اياها هو والورثة تقول لكل  
اي لثا واحد منهم هكذا حكم اي الثوب فلهذا هو خفي يريد انهم  
يحمدون بقاء حق واحد منهم بعينه ويقولون حق واحد منهم بطل ولا  
يذكر من بطل حق ومن بقى حق بطلت الوصية فلا تملك عليكم حق لان  
استحق صار مجزوا لا وجه له تمنع الوصية فان سلم اي الورثة ما يترجم  
اي الثياب واما ان في تصح الوصية لانها كانت جميعية في الاصول وانما  
بطلت لمجانبة ما رتبة مانعة من التسليم فاذا سلموا البقية زال المانع  
فلما دلت جهة على ما كانت بقسم بينهم فلا يترجم اي فلما حب الجيد  
لثا جيد هما ولذي الردى ثلثا رد بها ولذي الوسط ثلث كل منهما  
ان من الجيد والردى فانما بقسم على هذا الوجه لان ما حب الجيد لاحقه  
في الردى يعقب ويقتربان يكون حق في الجيد بان كان هو الجيد الاصل



ويحتمل ان يكون في الضام بان كان هو الاوحد فكان تنفيذ وصيته  
في محل كتمان يكون حذو ما وجب الردى لاحد في جديتين ويجعل  
ان يكون حقه الردى بان كان هو الردى الاصل ويجعل ان يكون  
في الضام بان كان هو الردى فكان تنفيذ وصيته من محل كتمان  
يحق حقه الردى واذا ذهب ثلثا جدي وثلثا الردى لم يسبق الثلث لرد واحد  
منها فتعدي صاحب الوسط في ذلك ضرورة فاذا كان كذلك اعطى كل واحد  
حقه من محل كتمان يكون هو له لان التسوية باتصال كل واحد منهم اليه  
واجبه وهم في احتمال بقائه حقه وبطلان سواه وفيما ذكرنا حقه كل واحد  
منهم بقدر الامكان وتخصم عرض الموصي فكان متعجب كذا في التبيين  
وان اوصى بيت معين من دار مشتركة بفنء اذا كانت الدار مشتركة  
بين اثنين فادعى احداهما بيت بعينه لرجل ثم مات فتسبب في  
الدار فان خرجت البيت ونصيب الموصي فهو اى البيت الموصي به  
للموصي له عند ابيه 2 وانه يوصى لانه اذا وقع في نصيب كان حين حقه  
ينفذ ايجابه في ذلك وعند عدله اى للموصي له نصف اى نصف البيت  
او في بيت مشترك فكانت وصيته فيما يملكه وفيما لا يملك فنصحت فيما يملك  
لانه حين اوصى به لم يكن له الا نصف وانما النصف الاخر فاما ملكه بالتسليم  
عوضا عما تركه على شريكه فينفذ الوصية في عين الموصي به وهو نصف البيت  
والاى وان لم يجب ذلك البيت للموصي فله اى للموصي له قدر رزقه اى قدر  
زراع البيت فيما اصاب الموصي على قولهما لانه عوضه وعند عدله نصف رزقه  
اى قدر زراع نصف البيت تنفذ الوصية في بدل الموصي به عنه ثواته ونظامه  
يعرف في التبيين والاقرار كالوصية بعينه فالجود له نصف البيت وقع في  
نصيب الموصي وان وقع في نصيب الاخر كان له شزره نصف البيت لانه  
اوصى بملكه وبملك غيره لان الدار كلها مشتركة فينفذ في ملكه ويتوقف الباقى

على اجازة صاحب ثم اذا ملكه بعد ذلك بالتسليم التي هي مبادلة لا تنفذ 2 2  
الوصية السابقة كما اذا اوصى بملك الغير ثم اشتراه ثم اذا اصابه بالتسليم  
عين البيت كان له نصفه لانه عين ما اوصى به وان وقع في نصيب صاحب  
كان له مثل نصيب البيت لانه لا يوجب تسليته ها في البدل عند عدله تنفذ  
في عين الموصي به كاجازة الموصي بها اذا قبلت تنفذ الوصية في بدلها بخلاف  
ما اذا بيع العبد الموصي به حيث لا تنفذ الوصية بل لانه ان الوصية تبطل  
بالاقلام على البيع على ما بيننا في مسائل الرجوع عن الوصية في المذبح  
والاقرار كالوصية اى الاقرار ببيت معين من دار مشتركة مثل الوصية  
بعنه اذا اقر احد الشريكين ببيت معين من دار مشتركة لرجل فنصحت  
الدار فان وقع في نصيب الموصي له المثل وان وقع في نصيب الشريك  
ينصف للموصي فيما وقع في يد الموصي لانه البيت وفي التبيين وان وقع  
في نصيب الاخر يوصى بملكه وعند عدله يوصى بملكه النصف او قدر  
النصف انتهى وقيل لا خلاف فيه اى في الاقرار ببيت بعينه وقيل عند عدله في  
الاقرار وهو المختار للفتوى والفرق في هذه الرواية ان الاقرار بملك  
الغير صحيح حتى ان اقر بملك الغير لغيره بملكه يوصى بملكه المثل والوصية  
بملك الغير لا تصح حتى لو ملكه بوجه من الوجوه ثم مات لا تنفذ فيه وصيته كذا  
في التبيين وان اوصى شخص بالعين من مال غيره فادعى اى لصاحب العين  
اجازة اى اى الوصية بعد الموت لموصي بملكه الموصي به لم يكن هذا شرا  
بالغير فيستوقف على اجازة وله اى لصاحب العين اى ان يمنع من  
التسليم بعد الاجازة لان النصف الموقوف اذا لم يكن الاجازة صار مضافا الى الموقوف  
وصار مضافا وكسلا فالذا اضيف اليه صار ذلك هبة فله الاستناع من  
التسليم كسائر تبرعات المالك بخلاف الوصية لاجازة ما راها من  
من الوصية على الثلث او ثلثا تداى ثلث الموصي او لوارثه حيث لا يكون



لهم ان يتنعموا من التمس بعد الاجازة لان الوصية في نفسها جميعية  
 لمسا دفننا حكمه وانما امتنع حق الورثة فاذا اجازها سقط حقهم  
 فيقتل من جهة كونه على ما يثبت من قبل كذا في الشبهة قال المصنف فتاواه  
 وفيه في الوصية لو ما با بفتح درشته ان اباهم اوصى به ما با ولا يعلمون ما  
 اوصى به فقالوا قد اخبرنا ما اوصى به ذكره في المتنق انه لا يصح اجازتهم وانما يصح  
 اذا اجازوا بعد علم انتهى وان اخرا احد بنين بعد المصنف بوصية ابيهم  
 اي لرجل بالثمن اي بثلث ماله في اقراره فقبله وفي ثلث نصيبه معناه اذا  
 اقرم الابن ان ثمنه ابيهما وهي الدرهم مثلا ثم اقر احداهما لرجل ان  
 اباها اوصى به بثلث ماله فان المصنف يعطيه ثلث ما في يده وهو سقن  
 والقبض ان يعطيه بفتح ما في يده وهو قول زرارة اقراره بالثلث لم يقض  
 اقراره بمساواته اياه والتسوية في اعطاء النصف يسقط النصف لما اذا اقر  
 احدهما با بفتح ثلث لهما لان ما اخذه المصنف كالمالك فيعطيه عليهما وجه  
 الاستحسان ان اقر بثلث شي من جميع التركة وهو اوصى به فيقول مقر له  
 بثلث ما في يده وبثلث ما في يده اعيد بتقبل اقراره في حق نفسه لولا ان عليه  
 ولا يقبله حتى اعيد لعدم الولاية عليه فيعطيه ثلث ما في يده فان قلت  
 ما الفرق بين هذا وبين ما اخرا احد بنين اوصى به بالدين على ابيهما فان  
 صاحب الدين وهو المقر له ياخذ جميع ما في يد المقر حتى يستوفى دينه  
 ولا يبقى للمقر ان لم يقض منه شيء قلت الفرق بينهما ان الدين مقدم  
 على ميراث فيكون مقر يستوفى دينه ولا كذلك الوصية لان الموصى له  
 على كبره للوراثة فلا ياخذ شيئا الا اذا سلم للميراث صنف ذلك كذا  
 اخذاه في التبيين ثم قال ولانما انه اقر له بالمساواة بل اقر له بثلث  
 التركة وانما جعلت مساواة باتفاق الحال ولهذا لو لم يكن له اقر  
 فاقوله بالوصية لا يرد بحق على الثلث ولو كان مقر له بالمساواة

لساواها

٢٤٩ لساواها حالة الانزاد ايضا بطلان ما اذا اقر بالثلث ثلث وكذا به اخذه  
 حيث يكون ما في يد المقر بينهما نصفين لانه اقر له بالمساواة فيساوي به  
 مطلقا ولهذا لو كانت وحده ايضا ساواه فيكون ما اخذه منكره هالك  
 عليهما انتهى وان اوصى شخص لرجل بامه فولدت ابنة لامة ولما بعد  
 موت ام الموصى فيهما اي الولد لامة للموصى له ان يخرج اي الولد والامة  
 من الثلث لان الام دخلت في الوصية اصلية والولد تبعها حين كان  
 متصلا بالامة فكانا للموصى له والا اي وان لم يخرج جازم الثلث اخذ اي  
 الموصى له الثلث من امه ثم اخذ منه اي من الولد بفتح ينفذ وجبته  
 اول ثم الام ثم من الولد عند ابيه وعندهما فهما اي الام والولد على السواء  
 بفتح ينفذ منها على السواء فباخذ ما يخص منهما جميعا وان كان له  
 ستمائة درهم واحدة سادس ثلثها فولدت ولدا يساوي ثلثها بعد  
 موت الموصى فصار ماله الف ومائتا ثبت ثلثه كمال اربعة ائمة فعنده ابيه ٢  
 للموصى له الام وثلث الولد وعندهما ثلثا لانه لامة لان الولد دخل في  
 الوصية تبعها حال الحياة ايضا بربها ولا يخرج من الوصية بالانفصال  
 ولا ب٢ ان الام اصل ومولود تبع والتبع لا يترجم الاصل ولو نفذ الوصية  
 بانفصال منها تنقض الوصية وبعض الاصل وذلك لا يجوز قال في المنع  
 هذا اذا ولدته قبل القبول وقبل المصنف فان ولدت بعد ها فهو للموصى لانه  
 مما ملكه خالصا للمقر ملكه فيه بعد ها وان ولدت بعد القبول قبل المصنف  
 ذكر القدر ان لا يصح موصى به ولا يعبر خروج من الثلث وكان للموصى  
 له من جميع اموال كماله ولدت بعد المصنف ومسا بفتح قالوا يصح موصى به  
 حتى يعبر خروج من الثلث لما اذا ولدته قبل القبول وان ولدت بعد  
 موت الموصى لم يدخل تحت الوصية فيكون للمقر في كيف كان و  
 الكسب كالولادة جميع ما ذكرنا انتهى **فروع** قال المصنف فتاواه



وفي المحيط قال هذه الوصية لا رجل ان ينعى ثلث ماله عند نفسه في الامر عندنا  
 حتى كان الوضع عند نفسه وكذا لو اوصى ان ينعى ميت احب فوضع عند  
 نفسه جاز وفي المنتقى سئل ابن سماعه عن محمد قال اوصيت بثلثي الثلاث  
 ينعى ميت فقال ذلك الرجل وصعته عند نفسه ثم اعطاه وارث الميت  
 يجوز ويكون هبة منه للوارث ولو لم ينعى وصعته عند نفسه ثم اعطاه لارث الوارث  
 لم يجز الا ان يجزى سائر الوارث وكذا ان اعطاهم على سهام الميت لم يجز الا  
 باجازتهم لانه وصية وعلى هذا لو اوصى بثلث ماله للمساكين فافتقر ورثته  
 لموصى فاعطاهم ذلك على سهام الميت لم يجز الا باجازتهم وروى هشام عن  
 محمد اذا وصى لرجل بثلث ماله ينعى به ماله فاخذه الموصى له وجعله لبعض  
 ورثته لم يمت قال له ذلك وفي الذخيرة قال العنقية ابو جعفر اوصى للفقراء ثلث ماله  
 وورثته محتاجون وهم كبار صوفيا اوصى ان يتقوا بينهم جاز  
 وكذا لو وصى له بثلث ماله وهو محتاج جاز ولو قال للموصى من ثلثي حيث  
 سكت فوضع في نفسه جاز وان كرهت الورثة وكذا ان اعطى الوصى اياه  
 او ابنه او مكاتبه وسئل ابو نصر عن اوصى لمجاورى مائة مائة جازة فان  
 كان لا يحصى صرف الماله حاجته منهم وان كان يحصى فسميت على  
 رؤسهم وفي الظهيرية ولو اوصى لغيره لاهل بيت الفارسيين وابن السبيل  
 والارامل واليتامى والزمن يدفع اليه فقراءهم خاصة في المحيط ولو اوصى لايام  
 بنه فلا فائدتهم كمن يحصى فهي جائزة والافاضة والاهل بهم لا مائة  
 جومعت بنكاح جائزة فاسد او يجوز لازولها غنيته كانت او فقيرة  
 صغيرة او كبيرة كذا ذكره محمد وهو مذهب علمائنا ذكره المحقق في فتاواه  
 مفرايا المحيط سئل العنقية ابو جعفر عن رجل اوصى لاولاد اكلول صلوات  
 الله عليهم ولم يذكر ان نصيرت يحيى كان يقول الوصية لاولاد الحسن و  
 الحسين رضي الله عنهما ولا يملك لغيرهما ولو اوصى لطبقة العلم

لا يجوز لهم انهم لا يحصىون والفقراء هم بكور واذا وصى لفقراء الفقراء  
 قال العنقية ابو جعفر العنقية عندنا من بلغ من الغنى الفانية قال ولم يكن  
 في بلدنا احد يسمي فيها غير ابي بكر الا ان سئلتنا وقد احتال ابو بكر الفارسي  
 وبذل مالا كثيرا لطبقة العلم حتى نادوه في مجلس ابيها العنقية واذا وصى لاهل  
 العلم يبيد كذا يدخل فيها هو الفقراء واهل بيته ولا يدخل من تعلم الحكمة  
 مثل كلام المتفلسفين وغيره لان هؤلاء يسمون المتفلسفة لا  
 طبقة العلم وهو يدخل فيه المتكلمون وعن ابي القاسم ان كتب السلام  
 لبيت كتب العلم يعني في الوقف ولا يبيع من الغنم ولا يدخل تحت مطلق  
 كتب العلم فقياس هذه المسئلة لا يدخل في هذه الوصية المتكلمون  
 ولا شرعية الطائفة وروى ابو جعفر عن رجل اوصى بثلث ماله لاهل بيت  
 الثانية لا يملك رجلا عاين الوصية الا انه يكون بينهما ولو وصى الوصية  
 ثم ردا احدهما فالنصف الاخر لورثته الموصى هذا اذا لم يكن بين الوصيتين  
 تناقض فان كانت بينهما تناقض تكون الثانية ترجوعا عن الاولى كما  
 لو اوصى بعبده لرجل ثم اوصى ان ينعى او يباع من نفسه او يكتب او يعشق  
 بال هذا كله رجوع عن الاولى وفي فتاوى المحقق اوصى بدين له على رجل ان  
 يقرضه عاين الوصية بالدين فان ذهب بعض الدين لم يرد  
 بعد ذلك بتطهر الوصية بالدين الدراهم والله تبارك في هذا كلام المحقق لكن في مواضع  
 شتى باب في بيان احكام **العنقية في مرض** الاعتاق في مرض  
 من انواع الوصية كذا لما كان له احكام مخصوصة افرده ببيان على حدة  
 واخره عن مرض الوصية لان الصريح هو الاصل في اتمم العنقية بكمال  
 التعريف ان اعتبر ركوبه من المثل او الثلث بحال العقد كالبصير والهة ونحوهما  
 في التعريف المتخير اي مفيد الحكم في حال الابدان كالاختاق والهة قوله في  
 التعريف المتعلق بالبرية فالاولى تقدمه لئلا يفصل بين العامل و





والمعقول بالا جنبه الآخر هو الحال وهو حال التعرض لما في جامع الرموز فان  
كان اي التعرض او العقد في حال الصحة في كل حال يعتبر وان كانت  
التعرض في مرض الموت في ثلثه اي في ثلثه من تلك الحال لتعلق حق الورثة بحاله  
فصار محجور عليه في حق الزكاة على الثلث وكل مرض سرك منه فهو ملحق  
بحال الصحة لانه لا يبين انه ليس بمرض الموت فلا حق لاحد في حال كذا في  
التيين وانما قيد بالعقد لانه لو اقر مريض لا جنبه بدين نخذه في كل حال وكذا  
لو اقر لا يراه بمهر مثله لانه لا يراه في المقام بشعرا انه لو كان المريض بمهر مثله جاز  
لما في العماد كذا ذكره في جامع الرموز والمضاف الى الموت اي التعرض الذي  
اوجب الموت وبفسد الحكم بعده كالتدبير ومثله ان يقول هذا العبد حر او  
تفلات بعد موتي لما في جامع الرموز يعتبر من الثلث لما مر وان كان ان لا وصل  
اي التعرض بينه الايجاب المذكور واقفا في حال الصحة لانه علق بحال يتعلق حق  
هذا الورثة فيه بالمال فكانا يعتبر فيه حال الاضافة لا العقد يعني لا حال  
الايجاب فلو قال في وصية او مرض ان حدث لي حادث فلغلات كذا كان وصية  
كذا في جامع الرموز قال في النسخ المتخير هو الذي اوجب حكمه في الحال و  
المضاف من الموت ما اوجب حكمه بعد موته كانه حر بعد موت او هذا الزيد  
بعد موت في النسخ يعتبر حاله التعرض فان كان حيا في تلك الحال ينفذ من  
كل حال وان كان مريضا ينفذ من الثلث فالمراد من التعرض هو انشاء  
ويكون فيه معنى الشترع حتى ان الاقرار بالدين في مرض ينفذ من كل حال و  
النكاح في مرض بمهر مثله ينفذ من كل حال اما المكافاة الى الموت فيعتبر من  
الثلث سواء كان في زمن الصحة او في مرض التعرض ومرض في اي مرض  
منه كالصحة يعني كان تعرضه في ذلك المرض تعرضه الا في ما ذكرنا ان  
حق الوارث او الغرم انما يتعلق بحاله في مرض الموت والبرء ظهر انه ليس  
بمرض الموت فاذا قيد بالمرض بان قال انت من مرضي هذا العبد حر

او الموت كذا قال الوصية بالخلع اذا حج واما اذا طلق ثم حج فيها فوات عاشر  
بعد ذلك سنين لما في الفقيه فالنسخ اي اعناق المريض فاما انما اودعها  
في مرض الموت يعني اعناق المريض فيه والحكام اي محاباة في الاجارة والنجار  
والمهر والشراء والبيع بان باع مريض لا جنبه ما يساوي ماله بخمس ومثله  
لما في النسخ والمكافاة اي ضمانه بالمكافاة وغيره لما اذا قال لفره خالعه على ان  
على ان من اوبه بكذا على ان ضمانه لما في ثلثه فان الاذن والماله عليه لا على الثلث  
فالضمان اعم من المكافاة لما في جامع الرموز ناقلا عن فتاوى الكرامين والوصية  
اي وصية عينا من ماله مع النسخ وصية اي كالوصية في اعتباره اي المذكور  
من الثلث لانها تصرفات منجزة وكذا صدقة وبراءة حتى لو مرض ابن ولم  
يرها عليه دين فانت لم ابراءه من الثلث لانه صار اجنبيا بالموت لما في  
المسئلة وحكم هذه التصرفات حكم الوصية حتى يعتبر من الثلث ومراحم احكام  
الوصايا في الغرب عنه بجملة ما ذكره وصية ان يعتبر من الثلث ومراحم احكام  
الوصايا في الغرب فاذا اجاز الورثة العتق في مرض فلا سبابة على العتق لان  
العتق في مرض وصية على ما يساوي وهو يجوز باجازه الورثة فلا يلزم بانه  
لان المنع لحقهم فيسقط الاجازة لما افاده صاحب المنع لاحقيقة الوصية  
ايجاب بعد الموت وهذه تصرفات منجزة في الحال وانما اعترت من الثلث  
لتعلق حق الورثة بحاله فصار محجور عليه في حق الزكاة على الثلث انتهى فان  
اعتق اي مريض عبدا وحاله اي باع عبدا قيمته الغائب بالنسخ والماله  
الثلث اي ثلث ماله المريض عنهما اي عن الاعناق والحكام لما سنذكره  
فالمحابة اولى اي احق من العتق ان قدمت اس المحابة بان حابه فاعتق  
وهما اي المحابة وامتعت سواء ان اخرت اس المحابة بان اعتق ثم جاني  
وهذا عند ابي و قال اعظم اوله في مسكتين صورة المسئلة اذا باع مريض  
عبدا قيمته الغائب بالنسخ فصارت المحابة الغا وعتق عبدا اخر قيمته الغا



وصارت السعاية الفاعل وان خرج من ذلك مال ياخذ صاحب الحيازة العبد  
 المبيع بالقرض وحقق الاخر بلا سعاية وان لم يكن له مال سواه ما يعرف الا  
 الثلث له الحيازة فيأخذ من له الحيازة عهدها كبيع بالقرض العبد المقتضى  
 كالتجعة لكون الحيازة اولى واذا اختلفت عدايته التي فيها عدايته الفاعل  
 بالقرض وخرج من ذلك جنت العبد بغيره واخذ من له الحيازة العبد المبيع  
 بالقرض وان لم يكن له مال سواه ما ينصف الا ان الثلث بينهما فيعتق نصف العبد  
 بلا سعاية ويسقط نصف قيمته وياخذ من له الحيازة العبد المبيع بالقرض ويعتق  
 بلا سعاية فيسقط نصف قيمته لكون العتق اولى فبهن عندهما والا صرفة انت  
 الوهاب اذا لم يكن فيها ما جاوز الثلث فكل واحد من اصحابها يترتب بحكم  
 وصية في الثلث لا يقدم البعض على البعض الا العتق الموقوف في مرضه والعتق  
 المعلق بموت الموصي كالتدبير الصحيح والحيازة في البيع اذا وقعت في مرضه  
 لان الوهاب قد مات والتساوي في سبب الاختصاص يوجب التساوي  
 في نفس الاختصاص وانما قدم العتق الذي ذكرناه لانه لا يمتنع الفسخ من جهة  
 الموصي وبغيره بالفسخ فكل العتق اولى وكذا الحيازة لا يمتنع الفسخ  
 من جهة الموصي لانه يثبت في مرض الموصي فصار بمنزلة العتق ولا بد  
 من ان الحيازة اقوى من العتق لانها تثبت في مرض الموصي ومنه فثبت  
 تبرعه على لا يصفى والاعتاق بشره في صفة وحق فاذا وجدت الحيازة اولا  
 وقفت الاصفى واذا وجد العتق اولا ثبت وهد لا يمتنع الفسخ من جهة ربه  
 للمراحم فان اختلف اى المربعين عدايتهما يمتنع بيعه لو حابا ثم اعتق  
 ثم حابى فنصف الاول اى للحيازة والى ونصف بين العتق والاخر اى  
 الحيازة الاخرى بان قسم الثلث بين الكاتبين نصفين لتساويهما في كونهن ثم  
 ما اصاب الحيازة الاخرى من نصف الثلث قسم بينهما وبين العتق المقدم  
 عليها فاستويا قال في التلخيص وصورة الحيازة ثم الاعتاق باى عدايته مائة

مائة ثم اعتق عدايته مائة ولا مال له سواه يعرف الثلث الى الحيازة  
 ويسقط كعتقه في كل قيمة وصورة العتق اعتق العبد الذي قيمته مائة ثم باع  
 العبد الذي قيمته مائة مائة بغيره الثلث وهو الحيازة بينهما نصفين  
 والعبد المقتضى يفتى بغيره مائة ويسقط نصف قيمته وما حابى الحيازة  
 ياخذ العبد الاخر مائة وخمسة انتهى وقيل هما سواء عند هاهنا في التلخيص  
 وصورة هذه المسئلة اذا باع كرهين عدايته الفاعل بالقرض وهدك ذلك الا ان  
 فاعتق عدايته اى قيمته الفاعل فباى عدايته الفاعل بالقرض وهدك ذلك الا ان  
 فصر لئلا وما ياكلوا حد بالقرض وخرج هؤلاء من ذلك كمال ياخذ كل  
 واحد من له الحيازة العبد بالقرض ويمنع العتق بلا سعاية وان لم يكن له  
 مال سوى هؤلاء ينصف الا ان الثلث بين من له الحيازة لاستواءهما  
 فاما صاحب مال الحيازة الاولى سلم له وما اصاب من له الحيازة الثانية ينصف  
 بينهما وبين العتق المتقدم عليها وسقط من له الحيازة الاولى خمسين  
 فيأخذ العبد بغيره مائة وتسقط من له الحيازة الثانية مائة وخمسون  
 ياخذ العبد سبعين وخمسة وسقط من العبد المقتضى مائة وخمسون  
 اى في سبعة مائة وخمسة ونفذت الوهاب الى الاخر بقرض للدرية الفاعل  
 فاستقام الثلث والثلثان وقال لا يمتنع الفسخ من العتق حتى يبيع العتق  
 بلا سعاية وياخذ كل واحد من له الحيازة العبد بالقرض كذا في توفيق الموقاة  
 وان حابى اى كرهين بين عتقين فنصف للحيازة ونصف للعتق  
 بغيره لو اعتق ثم حابى ثم اعتق قسم الثلث بين العتق الاول وبين الحيازة  
 فاما صاحب العتق قسم بينه وبين العتق اى في هذا عند ابراهيم وعند هاهنا  
 العتق اولى في الجميع اى في جميع ما ذكرناه وجهه فلا حاجة الى الاعادة  
 فان قيل يشق ان يكون تمام الثلث للموقاة الاولى لان الحيازة الثانية مساوية  
 للعتق والحيازة الاولى راجحة على العتق وهما اولى المرحوم مرجح



وكذا في المسئلة التي فيها ينقض ان لا يكون العتق انما في العتق الاول  
 عنه لان العتق الاول يساوي العتق الثاني والعتق راجع على العتق الثاني و  
 المساوي له راجع راجع قلنا لا يترجح العتق على العتق الثاني بالاجماع كما  
 افاده ابن علقمة في سائر الوقايع وان اوجه تخلف بان يقتضيه هذه  
 المسئلة بعد ذلك من ان المائة الكوفة بها درهم بطلت الوصية عنه  
 ابو داود عنه مما يقتضيه انما بعد عنه بما في لاء وصيته من وجوب قرينة فوجب  
 تنفيذها ما احكم فيها على الوصية بالوجه والارضية العتق لغيره  
 بما في من ماله وتنفذها فيمن يشترى باقل منه تنفيذ بغيره كما في  
 وذلك لا يجوز بخلاف الوصية بالوجه لانها قرينة غفلة هي حق الله تعالى والمستحق  
 لا يتبدل وحاصلها اذا اوجه لرجل بمائة فلهذا بعضها يد في اليه فيها  
 وقبل هذه المسئلة حينئذ على اصحابنا غفلة فيه وهذه ان العتق حق  
 الله لا عنه مما حتى قبل من ماله من غير دعوى فلم يتبدل المستحق  
 وعنده حق عبيد حتى لا يقبل فيه من ماله من غير دعوى فاختلف  
 المسحق قال في النسيب وهذا البناء صحيح لان الاصل ثابت موقوف ولا يسل  
 لا تلازم ولو اوجه بان يشترى بثلث ماله وهو العتق بعتق عنه فاذا  
 اقررت ذلك فالوصية بالوجه قبل هذا قول ابن ابي ذر لان قول الحق فانما  
 الفرق لهما ان الوصية هنا وفي الشك صحتها فلا تنقض بالشر ولا كذلك  
 مسئلة النسيب لانها كانت صحيحة فلا ينقض بالشر ولو اوجه بان يشترى  
 بثلث ماله بعتق بثلث الوصية عنه كناية فهو ولو كان مكان العتق  
 راجع بان اوجه بان ينج عنه بهذه المائة فلهذا منها درهم بطلت الوصية  
 من الدراهم اجماعا لان المسحق لم يمتد لغيره فترسخ عتقه كما مر  
 فلا ينقض الوصية قال الكوفي في فتاواه ونحوه ان يشترى ابنه بدينار او اوجه  
 بثلثه لرجل على ان ينج عنه جائز فان ضاق الثلث عن النفقة لم يزد

عليه وان فسخ من الثلث بثلث بعد نفقة فهو مردود على الورثة قال وهذا  
 بمنزلة الاجارة فلا يوجب له الفسخ قال ابو يوسف او في بثلث ماله رجل وقال  
 ان اوجه لعتق فقات فمضى له الاول ولم ياب فالثالث له ولو اوجه كان  
 لا يزد ولو قال الثلث لعتق ان كان اوجه الى فمضى لعتق فقات فمضى له بثلث  
 ان يتكلم بثلث فالثالث مردود على الورثة وعن ابو يوسف ايضا اوجه بثلث  
 لرجل بشرط ان ينج عنه فمضى له دين الكوفة فان كان الدين مجزوا او معلوما  
 الا ان الثلث مجزول فالوصية بالطلقة وان كانا معلومين فقات لم يكن في  
 الثلث ذهب ولا نفقة فلهذا جائز وان كانت في الثلث درهم فقات كانت  
 الثلث لله لا يجوز من ثمنه سبعة دراهم بدراهم فمضى دعوى من ان كانت  
 اوجه الله اذ جازت فقات فمضى الدراهم التي في الثلث ساعد بموت  
 وفسخ الله ساعد فمضى جاز ذلك في الدراهم ما يخصه وجاز في العروق  
 قالوا واذا اوجه لان ان ينفق على ان لا تنزوي في الجاهات فقات لا  
 تنزوي فنفق يجب ان يعلم ان اوجه من علق عتق مملوكه بثلث بعد دعوى  
 على ان لا تنزوي او قال هو حر بعد دعوى ان لم تنزوي او علق عتقه  
 بالثلث على فعل غير موقوف في حال حياته بان قال حال حياته ان ثبت مع  
 والى اوجه هذه الدرافات حره فثبت ساعد عتقت فكذا اذا علق  
 العتق بالثلث على فعل موقوف بان اوجه ان ينفق على ان لا تنزوي او لم  
 تنزوي اذا قالت بعد دعوى لا تنزوي فنفق اذا كانت تنزوي من الثلث  
 فقات تنزوت بعد ذلك صح كما حره ولا ينقض عتقا فلا تنزوي السحابة  
 في غير الورثة هذا قول علي بن ابي طالب وهو قول ابن ابي ذر فان ما كان اذا تزوجت  
 كان عليها ان يسحق في فسخ للورثة قال اوجه لاه بالرافعات لا  
 تنزوي او قال ان تنزوي ان قالت بعد دعوى لا تنزوي فنفق بها وحيتها  
 فقات تنزوت بعد ذلك لا تنزوي لانها حرة بعد ماله تنزوي وان



ان اوصى بعتق علي ان لا تنزع وفتا بان قال علي ان لا تنزع و  
 شهد فهو علي ما قالوا لا تنزع وصيته ما لم تنزل الزوجة شهر او ان  
 اوصى بمكانه او اوصى بولد او جاز الوارث ان لا يجيز وان اوصى  
 بعد به بدارهم سماعة او بشي من ماله مسمي كوا عرض او ذابره وما اسكنه  
 ذلك لا يجوز بخلاف ما لو اوصى له بشي برشته حيث يجوز وان اوصى بها باذا  
 علي ان تثبت مع ولدها فقلت ميت ولدها ساعد بعتق الوصية اليها  
 كلام الحق في فتاواه وبطل الوصية بعتق عبده اليها متعلق بالوصية  
 لو جنى اي العبد كوصي بعد موت سيده فدين اي العبد اليه فله ان يها  
 بالحيث ان لا يدفع قد صح لان حق له ان يدينه مقدم على حق الوصية وهو العبد  
 نفسه لانه متعلق للملك من جهة الوصية باقي اليه ان يدفع وبه يزول حكمه  
 فاذا خرج عن ملكه بطلت الوصية لما اذا باع كوصي او وارث بعد موته  
 بالدين لما في الفقه وان قدس اي قدس الورثة العبد فلا يملك الوصية وكانت  
 الغداة في اموالهم لانهم التزموه وجازت الوصية لان العبد ظهر عن  
 جانيه فصارت له من حين لم يمت في الفقه اعلم ان العبد اذا جنى جناية خطا فله  
 الدفع والغداة ثم هذا العبد كوصي لم يمت بعتقه اذا جنى جناية بعد موت الوصية  
 كانت الورثة بالحيث ان لا يدفعوا وادعوا فادفعوه فان دفعوه بطلت  
 الوصية وان اخذوا الغداة كانت عليهم وحالهم وجازت الوصية قال  
 محمد في فتاواه وعن ابو يوسف في اوصى ان يفتق عن ماله من هو قد جنى  
 الوصية من عبده قال يفتق من حبه ذلك سببا وكذا قال عمر بن الخطاب  
 ابو يوسف فيمن من حبه سنة كغيره من العلماء قال من حبه حولا  
 به اخذ العبد كسبيد وفيه من قال اعترف عنه عبدا وله بعد هل كوصي  
 ان يفتق عبدا منهم كان العتق ابو عبد الله يقول له ذلك وكان ابو يوسف  
 يقول لا يجوز قال المغيرة ابو بكر الصديق ما قال ابو يوسف وتام ما جاء في باب

٢٤٤ الوصية بالخدم والسكنى ان كان له مال ولو اوصى بغيره لم يملكه بملك  
 ماله وترك اي كوصي عبدا فادعى زيد عتقه في حال الصحة وادعى الوارث  
 عتقه في مرضه قال قول للوارث مع عبده ولا يملك له زيد يعني لا يملك له الوصية لم الا ان  
 يملكه ذلك اي تلك مال كوصي عن قيمته اي عن قيمة العبد او بغيره اي  
 بغير زيد بينة على دعواه اي ان الميت اعتق العبد في حال صحته كان في  
 الصحة لان الوارث ينكر بكونه حق كوصي له في تلك ماله لانه يقول العتق  
 كان في مرضه والعتق في المرض وصيته لان العتق في الصحة لا يكون وصية  
 فينفذ من جميع احوال قال قول للوارث مع عبده لانه منكر بعتقه في تلك ماله  
 والقول للميت ولان العتق حادث ومحوه ان تصان اليه اقرب الاوقات  
 لتيقن بها فكانت الظاهر هذا للوارث فيكون القول له الا ان يكون  
 تلك احوال زاعما على قيمته العبد فينفذ الوصية لزيد فيما زاد الثلث على القيمة  
 او بغيره زيد على ان العتق كان في الصحة فتقبل بينة لانه خصم في اثبات  
 ذلك فثبت له الوصية بالثلث ولو ادعى رجل دينا على الميت وادعى العبد  
 اي عبد الميت اعتق قهرا اي كبت اياه في حال صحته فلا مال له غيره وصدقهما  
 اي الوارث والعبد الوارث سعى العبد في قيمته ويدفع اي العبد القيمة اليه  
 الغريم يعني من ماله وترك اياه وعبدا لولا مال له من عبده فقال رجل على ابيه  
 الدين وقال العبد اعتقني ابوك في حقه فقال الابن صدقتماسي العبد  
 في قيمته ويدفع القيمة اليه الرجل عند ابيه 2 وعندهما لا يسع بينة وقال يفتق  
 العبد ولا يسع بينة لان العتق والديا ظهر معا بصدق الوارث في كلام  
 واحد فصارت لهما بينة بالبيته ولا بد ان اقرار بالدين اقوى و  
 لهذا يعتبر من كلامهما وهو ليس بوصية من العبد والاقرار في عتق بالمرض  
 بمنزلة الوصية حتى يعتق من الثلث والاقرى يدفع الا انه فيفتق ان يبطل  
 العتق الا انه لا يجزى الانتقام من نفسه بالحجاب السعاية قال في الشيعين دعي هذا



الخلف اذا مات وترك الف درهم فقال رجل على علمت الف درهم دين وقال  
 اخر هذا الف لم يات له عنده ودينه ففقدته الودية اقوى وعندهما  
 سواء كفاية الهداية وقال في النهاية ذكر في الكلام والكيس الودية اقوى  
 عندهما لانه عكس ما ذكر في الهداية وقال بعد ذكر دليل الطرفين و  
 صاحب الكا و صفت ما ذكر في الهداية وجعل الاجم خلافا وتامه يعرف فيه  
 وقال المحقق في فتاواه وفي المتن قال في مرضه الذي مات ان مات في مرضه هذا  
 فقلنا من حرة وما كان في يد هافيه عليها صدقة قال ارى ذلك جائزا على  
 وجه الصدقة بما كان في يد هافيه مائة وعشرة البنية ان هذا كان  
 في يد هافيه مائة عشرة واشتبه وان اجتمعت وصايا وكان بعضها  
 فرضا وبعضها نفلا ومضى في الثلث اى الثلث مال الله في عنها اى عن  
 تنفيذ جميعها يقدم اخرجها قدمت الواضع كالج والركاة والكفارة  
 وان للوصي اخرجها اى الوصى الفرض لان الاصول ان يقدم الاله  
 وان شئت اى الوصايا في الفرضية او غيرها اى غير الفرضية القوة قدم  
 ما قدمه اى ما قدمه الوصى في الذكر لان الظن من حال الاشياء ان يبدى  
 بما هو اهم عنده والى بيت بالنظر كالثابت بالنقض ولو نص عليه لزم  
 قاله في الفاء وقبل تقدم الزكاة على الج يعني قال المحقق وان يشترط بالزكاة  
 ويقدم على الج وهو احدى الروايتين عن الج يعني ان ينفق حق العبد بها  
 وقبل العكس يعني ان الج يقدم على الزكاة لانه يتم بالمال والبشر والزكاة  
 بالمال فقط فكان الج اقوى وهو قول الخد ورواية عن ابيه يوسف لما في الشبهة  
 ويقدم الج والزكاة على الكفارة في القتل والظهار وبعين وقدم بيضاها  
 في بابها وانما يقدمات عليها الرجحان على لانها في الوصية فيها ما لم  
 يأت في غيرها قال الله تعالى والذين كسبوا الذهب والفضة ولا ينفقوها  
 في سبيل الله الآية وقال الله تعالى ومن كفر فان الله غني عن العالمين

فكان قوله ومن شرك الج الذي ذكر من النصوص والاجاز الواردة فيها  
 كثيرة ويقدم الكفارة اى كفارة القتل والظهار واليمين على صدقة الفطر  
 لانه عرف وجوبها بالكتاب دون صدقة الفطر كما في التبيين ويقدم صدقة  
 الفطر على الاضحية للاتفاق على وجوبها دون الاضحية لانها سنة عندهما  
 كما مر في بابها قال في التبيين وعلى هذا القى رحمه الله تقدم الاقوى حتى يقدم  
 كفارة القتل على كفارة الظهار واليمين لانها اقوى واكثر تغليبها منها الا ترى  
 ان السلام شرط في التخيير عنها دونها ثم يقدم كفارة اليمين على كفارة  
 الظهار لانها يجب بهتمك حرمة قسم الله وكفارة الظهار وجبت بالكتاب  
 حرمة على نفسه فكانت كفارة اليمين اعظم واقوى دونها وما ليس بواجب  
 قدم منه ما قدمه الوصى لما بينا والاصول ان الوصايا اذا اجتمعت لا يقدم  
 البعض على البعض الا العتق والظهار على ما بينا من قبل ولا معتبر  
 بالتقديم ولا بالآخر ما لم ينص عليه ولهذا الواو في الجملة على التعاقب  
 يستوون في الاختلاف ولا يقدم احد على احد غير ان المستحق اذا اخذ  
 ولم ينف الثلث بالوصايا كلها يقدم الاله فالاهم باعتبار ان الوصى يبدى  
 بالاهم عادة فيكون ذلك كالتمثيل عليه لان من عليه قضاء من  
 صلوة او حج او صوم لا يشترط بالنفل من ذلك الجس ويترك القضاء عادة  
 ولو فصل ذلك نسب الى تحفظه فاذا كانت كذلك فلهذا هو لادمي الوصايا  
 بكفوق الله تعالى وكان الادمي حينما قسم الثلث على جميع الوصايا ما كان  
 لله تعالى وما كان للعبد فما صاب الزب صرف على الترتيب الذي ذكره ويقسم  
 على عدد القرب ولا يجعل لغيره كوصيته واحدة لانه ان كان المقصود  
 بجمعها وجه الله تعالى فكل واحد منها في نفسه مقصود فنفرد لما تنفرد  
 وصايا الادمي فيكون لكل جهة مستقلة بانفرادها ثم يجي فيقدم الاله  
 فالاهم فان كان الادمي غير معبد بان او هو في الصدقة على الفقراء فلا



يقسم بل يقدم الاقرب فالأقرب لان المال يبقى حتى لا ينفق اذا لم يكن ثم مستحق  
 معية انتهى قال المصنف في فتاواه وفي المحيط اذا اوصى بوصايا ثم اوصى بوصايا  
 ايضا وكتب لها حكم فان لم يذكر في الصدقة ان ان رجوع الوصية الاول  
 يعمل بها جميعا اذا اوصى بوصية ثم جاز فالحديث اطلق عليه الجنون  
 حتى بلغ سبعين ثم فوجيته بالطله وان افاد في قبل فحق حالها وعنه  
 في رواية اخرى ان افاد في قبل السنة صار كانه حتى وعن البريقي انه  
 وقت كسر رجل اوصى بوصايا ودبر بعض اركان ثم صار حيا وبقي  
 كذلك اياما ثم افاد ومات فالوصية بالطله الا انه يبره مراده اذا طلق ذلك  
 حتى صار مطبقا قال اوصيت بهذه الاف بفلان وفلان وفلان منها مائة  
 والاف اخرى ومن الثلث كانت المائة لم تستحق لان الجوز انتهى قال المصنف  
 في فتاواه وفي فتاوى النسخ اوصى بكنة الاسلام ووجود الحجر ومصارف  
 مسجد بعينه وبوصايا اخر لا فادام باعيانهم وضاف الثلث عن ذلك  
 فانه يقسم الثلث على الوصايا كلها فما احاب لايها اخذ كل واحد منهم  
 ما يخصه وما احاب القرب وليس فيها واجب كالحج فان استوفى  
 جميع ذلك بطل ما سواه وان بقي منه شيء بواى عباد الله به الميت وان  
 لم يكن الميت بواى شيء وقدر عليه بالخصه وان كان كالموتى يعرف  
 في مرضه حوضه كذا تركته او مريم مسجد كذا وهذا من القرب دون  
 الاغنياء واما عتق سبعة بعينه مع ما يقسم الثلث بينهما على قدر حصتها  
 وبقيت في الوسط المألف درهم الثلث الف درهم ويكتفى في الوسط  
 الف درهم وعتق السبعة ايضا الف درهم يقسم بينهما نصفان وان كان  
 كذا في خمسائة يقسم الثمان وان اوصى بسبعة بعينه وجعل كل واحد في  
 واني القرب سواء وفيه امراته لوجبت اليها ان تعطى بقومتها مائة  
 درهم للفقراء ومائة درهم للاقارب وان تعطى الفقراء لما تركت من

٢٥٤  
 المملوكة ثم ماتت عليها صلوة وثلاثمائة يبلغ جميع هذه الكفاية يقسم الثلث  
 على مائة الفقراء ومائة الاقارب وما عداها يبلغ قيمة المملوكة لصلوة مئتين  
 من خطبة فاحاب الاقارب اعطوا ودين بالحق ثم جعل النفقة في حصته  
 الفقراء انتهى وان اوصى لخمسة بكنة الاسلام اجمعوا عنه عن المصنف  
 رجلا من بلده او بدله كونه راكبا لان الواجب عليه ان يخرج من بلده فيجب  
 فيجب عليه الا يخرج كذا وجب لان الوصية لاداء ما هو الواجب عليه ان  
 وقت النفقة ان بلغ الثلث النفقة من بلده والا ان وان لم يبلغ  
 الثلث النفقة اذا جوا عنه من بلده فن جاز ثلث اى جوا عنه من  
 مكان يتلقى النفقة والى سوان لا يخرج عنه اذا لم يبق لانه اوصى بالحج على حقه  
 وقد عدت ذلك الصنف عند ذلك جاز ذلك يستحق لان مقصوده تنفيذ  
 الوصية فيجب تنفيذها ما امكن وهو اول ما اقبل لو انما سئل هل ان  
 يتركها لانه لا يبره ان يخرج ما شئت فوجب عليه الحج على الوجه الذي لزمه  
 ان خرج رجلا من بلده حاجا فمات في الطريق واوصى بان يخرج منه  
 الحج عنه من بلده ولهذا اعتبر من المال ما يكفي من بلده وان اجمعوا  
 عنه من موضع اخر فان كان اقرب من بلده المكنة ضمنه النفقة  
 وان كان ابعد ضمنه عليهم لانهم الاول لم يحضروا مقصوده  
 بصفة المبالاة والطلاق ينتهي ذلك وذلك ان حصلوا مقصوده في  
 زيارته وهذا عند ابي زهنا هياكل من جاز مات يستحق ان  
 ان سفره ببيت المقدس وجدة في وسط قرضه قطع المسافة بقدره وقد  
 ان اجره على المكة لعدله في دينه من بيت المقدس الى مكة ولم ينقطع  
 سفره ببيت المقدس له حج مبرور في هذا من ذلك المكان كان من اهل ذلك  
 المكان بفلان ما اذا خرج من بيته للفقراء لان سفره لم يقع قوته في حج  
 عنه من بلده ولا به ان الوصية ينصرف الى الحج من بلده لانه الواجب



عليه لما فرغنا من وعده قد انقطع بالموث لغيره لئلا يلام لولا ان ادم  
ينقطع بموته الا انك تكتب بغير ادب بالمتلف في حق احكام الاخرة من القواب  
قال في البيهقي وهذا خلاف فيمن له وطن وامان لا وطن له يعني عنه من  
حيك مات بالاجاعة لانه لا يجتنب انما كان يتجوز من حيث هو ذلك اذا  
يج عنه غيره لان وطنه حيث حل انتهي وعلم هذا الخلاف في حق الاختلاف الذي  
جرب به 2 وبين صاحبيه اذا مات له من غير ان يملكه من غير ان يملكه من غير  
يج عنه في الطريق حيث يج عنه ثا ثا من وطنه عند ابيه 2 وعندهما  
من حيث مات وقد مر تفصيل في كتاب **الفرق** وفيه من هو بوجه ثم جاز  
ان اطلق بغيره بطلان الوصية والا لا فقد رخص المحقق بغيره بغيره  
اي بكون ان قدر المحقق بغيره وهو قد اذله ثم قدر سنة وقد قد منا  
الطام في نقله عن فتاوى المحقق وفيه رجل اوصى بوجه ثم اخذ بالسوا  
فصار يفتقرها فكذلك زمانا ثم مات بعد ذلك قال محمد وعنه بالحق اوصى  
بان يحاربهم من فلات اذ بان بسوقهما عند شهر في موسم او في سبيل  
انهم ففوا بطل ولو اوصى بكنه داره لرجل وليس له مال سوى الدار جازت  
الوصية ولم يكتفها ما دام جيا وان لم يخرج الدار من ثلث ماله ولا يجوز  
الوارث ان يبيع ثلث الدار في قول ابيه 2 وقال ابو يوسف للوارث ان يبيع  
الثلثين فدان يقاسم الورثة ابيها وتقر الثلث للوصية ذكره في كتابه  
او في ثلث ما دلت بيت المقدس جاز ذلك وينبغي في عمارته بيت المقدس  
وقد سراج وعنه قال لا وهذا دليل على انه يجوز ان يتفق من وقف المسجد  
على فتا دليل وسراج فان يشترى بذلك التربة والنفط والنفط دليله رمانة  
ولو اوصى بغيره ان يخدم المسجد ويؤذن جاز فيه ويكفي كسب الوارث الكوفة  
او في ثلث ماله للوصية جاز ويصرف في الخزانة الكعبة ولا يجوز لغيرهم وكذا  
للمسجد وبيت المقدس وفي الوصية لغيره الكوفة في يجوز غيرهم عند الكوفة

يوسف

يوسف خلافا لمحمد ولو اوصى بالحق في الحكم للمات بعد وفاته ويطعم الذي  
يخبرون التوبة قال القاضي ابو جعفر يجوز ذلك من الثلث ويجوز لغيره  
يطول مقامهم عنده والذين يجوز من ملكات بعيد فيستوفى فيه الا في  
والفقراء ولا يجوز للذي لا يتطوع لمساقة ولا مفا حركات فخر من الحكم  
يكون كثير بغيره قال المحقق في فتاواه وتفسيره طول المقام وان في ان لا  
يبعد انما زلهم رجواوه هي ان يتخذ حكمهم بعد موته لئلا يملكه لياهم  
والوصية با طلة وعن ابيه الفاسم الصفا رة حل الحكم الى اهل المحبة  
والا لغيره هم عنه قال حمله في الامة لا يتركوه لا شتغال اهل البيت  
بغيره 2 وكذا وما حل الحكم واليه من ان لا يستحب لانه في  
اليوم ان يجمع النكاحات فاطما منهم في ذلك اليوم يكون اعانة على  
المحبة وقد مر في كتاب النكاحات ما يتعلق بهذا فضلا عن فتاوى  
المحقق وفي السراجية اذا اوصى بان يطعم عبيدا ان او يخدمهم  
ان يخدموا في ذلك في ثوب كذا ويطعم قبره او يخدمه في قبره  
قبره او يخدمه في ثوب كذا في ثوب كذا ويطعم قبره او يخدمه في قبره  
ذلك ماله الله تعالى في طرفة عينا به 2 وقال محمد بن جرير في وجوه البر  
الشهر ما في الصحيح في ان المحقق في فتاواه وفي المحقق في سبيل ابو بكر عن ابيه  
اوصى الى زوجة ان يكتفي من مهرها الذي عليه قال امرها ونهيا  
في باب الكف بالحق قال الدين اذا كان مستغرقا للزوجة بغير جريبات  
الارث فيها استحقاقا عند عداك الثلثة وان غير مستغرق لا ينعى  
استحقاقا ناد هو قول ابيه 2 اخر اقول لا يجوز ان يوصى بالارث او مات وترك  
ورثته صفا راو كبر رابع للكره ان ياكلوا وان يطعموا احدا واليه  
يسمى ان ياكل وان كانت على كسب دين وتروا ما لا يكثر رابع  
لوارث ان ياكلوا وان ياكلوا في عمارته اذا كانت في غيره وفاه ولا وارث



سواء وفي الفتاوى مات من ابن اهل داره وام فلان ان يشاء  
قدرا الثمن مما يكال او يوزن لا مما سواها و هو وارث فتاوى اهل البيت  
اذ كانت الورثة صفا و كبراء و بهم امرات استجبت ان ياكلوا ذلك  
بنيهم و هو وارث الله ان لم يدون مات و رب الدار و ارثه اوصيته فلم  
ان يرفع مقدار حق من غير علم الورثة و هي عليه دين الميت و كذا اوصي  
بوصايا و يريد الوجه ان يبرأ قال بنحو الوصايا و يرفع ديون من مال نفسه  
فيصير فصا و في الاخير الوجه اذا اقر على الميت بالدين لا يصح مريض فادر  
على انكسار قبله او صحت كذا فاشترى برأسه اي نعم لا تصح الوصية و كذا  
قبله جرد و هو فادر على انكسار استشهد عليه بكذا فاشترى برأسه لا يجوز لهم  
ان يشهدوا و كذا اذا قبله اعتقت هذا العبد فاشترى برأسه لا يصح  
و كذا الطلاق اما المفق اذا سكر من مسكر فادى برأسه اي نعم يجوز  
ان ياخذ بقوله الصغير اذا كانت في حجره قبله هذا ابتداء و هو  
برأسه اي نعم يثبت النكاح و في نكاحه على ان يوافق او لا  
بعد رجوعه شيئا ثم ان لم يوافق باء العبد فالتكليف فالوصية للميت يكون القبول  
في ملكه و قال محمد الوصية للميت يكون موته العبد يوم موت الموصي  
و في الواقعات اوصى باحد العبدين ثم مات ولم يجز فقال بعض الورثة  
نه في هذا و قال البعض نعم محمد انه به فحق حتى يجمعوا وان كانوا  
صفا و كذا اوصى بدفع اقلها قيمة و لا فخر ان يدل ايهما شاء  
او في هذا العبد لاحد هذين الرجلين فهدى هذا و قد قيل ان  
قال بعض الورثة نه في هذا و قال البعض انه هذا فكل من منهم  
ان يدفع الى من اختاره نصيبه الى هنا من فتاوى و سياج تمت  
ان شاء الله تعالى **باب في بيان احكام الوصية للفقراء**  
**وغيرهم** اما اخر هذا الباب فما تقدم لان هذا الباب ذكر

احكام الوصية لقوم مخصوصين وفيما تقدم ذكر احكامها على وجه العموم  
والتخصيص وابتداء يتلو العموم جارا لالتفات من جاز صفة يعني جاز كونه  
اذا اوصى له بشي من نصف داره بداره عند ابيه و زوجه و هو الياس  
وعند هما من يسكن محله و يجمعهم مسجد هاء مسجد محله يعني وقال  
جارا لالتفات من كذا حق و غيرهم من يعلق في مسجد تلك السكة و هو  
رواية الحسن عن ابيه و هو الحسنات لانهم يسمون جيرانا فيقال جاز  
ملاحة و جاز بغير ملاحة و قد قال علي المرتضى و لم لا صدقة لحي  
المسجد الا في المسجد و شرى من سبي النكاح و لا في صدقة البر و هو هاء  
ذكره احم الا انه لا بد من الاختلاف بينهم و ذلك بانحداد المسجد و قوله  
ايه و هو القياس لانه من جهة داره و هو محله صفة و لهذا حمل قوله محله  
قاصدا و لم يحار احد بسخفه الى الملاحة حتى لا يستحق الشفعة غير  
الملاحة بالكلية و لانه لما تقرر شرط المصلحة وجب شرط المصلحة خصوصا  
و هو الملاحة الا ترى ان لا بد من جاز في محله و جاز لداره و جاز للزوجة  
وقال الشيخ في الجواز ان لا يرد دار من كل جانب ميبدا و سئل لا و خلفا لقله  
عليه صلوة و السلام حتى يجازر اربعة دارات هكذا و هكذا اربعة مرات كما في  
الغاية قلت هذا ضعف عند اهل النظر فلا يمكن الا حقا و به كذا في البيه  
و يستوي في الدار الساكنة اي بالاجارة و الاجارة و غيرها و المالك و الذكر  
و الاثمة و المسلم و الذمير و العبيد و الكبر لكانه لا اختيار لالتفات الله تعالى و الله  
و يدخر فيه مسجد الساكن عنده لان مطلق الام يتناول ولا بد من خلوها  
لان الوصية له و وصية لماله و هو ليس بمختلف الكتاب و الارض نه في  
لان سكنها مضاف اليها و لا تدخل التي لها بعد لان سكنها غير مضاف اليها  
واما مضاف اليها فهي بيع فلم يكن جازا حقيقة كذا في البيه و الفتاوى و  
الغاية قال محمد الزيادة و يشترط فيس قول ابيه ان يدخل السكان



تحت الوصية من الجوارح المتكافئة وان كانوا لا يملكون المسكن  
 ومن كان ماله ولم يكن مسكنا لا يدخل في ابي بكر بن شاهر  
 هذه كذا في نية من جده من ابيه وليس كذلك فانما هذا  
 على استحقاق السكعة وهو للمداراة والقول ينطبق على قول خدات لا يدخل  
 الذي لان المسكن لا يضمن الا اذا اراد بها المسكن سماع الاذان  
 وكان حق الملام ان يقدم وصيته الاقرب نظر الى ترجمته الكتاب ويجوز  
 ان يقال الواد لا يدخل في الترتيب وان يقال فهو ذلك اهتما ما لم يتجار  
 ولو كان في محله مسكنات صبرات متفرقات فانما جميع جيران محله  
 كذا في الغاية وصية من اى الانسان وهو بكر الصا كالمسكن من هو  
 ذو رحم محرم من اقرانه اى لا ذكر من اقرباء زوجته المحرم لما روى انه  
 عليه الصلوة والسلام لما تزوج صفيته اعقن كل من ملك من ذى رحم محرم  
 منها احراما لها ولا نوا يسمى احرارا اليه صلى الله عليه وسلم  
 قال في التبيين بعد نقل ما ذكرناه وهذا التفسير اخيرا محمد وابي جعفر  
 وفي الصحاح الاحبار اهل بيت المرأة ولم يقيد بالحرمة وقال الغزالي  
 في قوله تعالى وهو الذي خلق من ماء يشاء من شاء يشاءه سبحانه وصهره وصهره  
 ما لا يجوز لك حره والصهر الذي يجعله حر كبنات العم وقولها ههنا  
 من القرابة التي يجوز زواجها عن ابن عباس خلاف ذلك فان قال حرمة اهل  
 من النسب سبعا وهو حرمت عليكم امهاتكم الى قوله وبنات الاخ  
 ومن الصهر سبعا وهو قوله تعالى وما منكم الا ان تضعكم الى قوله وان  
 تتجمعوا بين الاختين وكذا يدخل فيه كل ذى رحم محرم من زوجة ابيه وزوجه  
 ابنته وزوجه كل ذى رحم منه لان احوال اصرارها وعطش ان يموت وهو  
 منكوحته او معتدته من طلاق رجل لامن باين سدا ورسك بارت  
 اياها في المحرم اولم ترث لان الرجل لا يقطع النكاح وابدون يقطع

وقال كذا في الاحبار في عرفهم كل ذى رحم محرم من نسائه التي يموت  
 هو ومن نسائه اى في عدة منه وفي عرفنا ابا المنة وامها والابن  
 غيرهما صهر انتهى كذا في جامع الرموز قال في الاختار فلو مات بعد  
 زوال النكاح بطلت الوصية لانه بشرط وجوده وصهره عند الموت  
 وبناءها ببقاء النكاح وصية من اى الانسان بنفختين جميع اختان  
 من هو زوجه ذات رحم محرم منه اى زوجه كل ذات رحم محرم منه كازواجه  
 بناته واخوانه وبناته وبناته لان الحاشية ختانا وكذا لا يصح ذى  
 رحم محرم وازواجه وقيل هذا في عرفهم وفي عرفنا لا يشاء الا اذا زواجه  
 النكاح لما في نسخة يستدعي فيه اى وهو صفة الخلف المحرم والمهد والاقرب  
 والابن يعني سواء كانت زوجه المحرم فيها او بعيدا عنها او بعدا لان  
 اللفظ يشاء ولما لا يخلو في المحرم انه عند العرب كل من كانت من قبل المرأة  
 كالا والاف وعنده العامة زوجه البنت قال في جامع الرموز وينبغي  
 ان يفتى به في ديارنا لانه مشهور عندنا انتهى واقارب جميع قريب مبتدئا  
 وخبره قوله الاقرب واقرباءه عطف على ما قبله وكذا قوله وذو قرابته  
 وذو ارحامه وذو ارحامه وانسابه الاقرب يعني وان اوجه لا قارب  
 او اقرباى اولادى قرابته اولادى ارحامه اولادى به فالوصية من  
 الاقرب فالاقرب اى فيقدم الاقرب من كل ذى رحم محرم حقه اى  
 من المحرم لیسوا بصحة ولا ما حب فرض سواء كانوا صغارا او كبارا  
 او احرارا او عبيدا ذكرنا اذ انما مسلمين او كافرين لما في جامع الرموز  
 لا يدخل فيه اى ما ذكر في الوصية لهؤلاء الوالدات والولدات  
 الغريب في العرف من يتقرب الى غيره بوسيلة ذوقهم بنفسه وفي دخول  
 كذا في روايات اى عن ابي في رواية يدخل وهو ظاهر الرواية  
 في رواية لا يدخل قال في البيهقي لا يدخل الوالدات والولد والوارث











وكذا هل ينسب اليه في كل حال والوصية بنسب فلان بنسب فلان وهو  
اي فلان اب صلب للذكر يعني فالوصية للذكرهم خاصة بنسب الاناث  
عند ابنه اعتبار الحقيقة وان يقول او لا هو للذكر والاثان وهو  
قولها كما ان رايه يقول وعندهما وهو رواية عن الامام ابنه يدخل  
الاثان في الوصية بنسب فلان اي كما يدخل الذكر لانه متى اختلف  
الذكر والاثان فخطاب الرجال يعم جميعهم بنسب ادم وبنسب هاشم ولا يعم  
في امه لولم يكن لفلان ولد صلب يعطى لولده من قسم الرجال دون  
الاثان ولا يعم في هذه النساء مع الرجال انما هي للرجال خاصة كما في  
الاختبار بخلاف سهم الولد على ما ياتي ان شاء الله والوصية لورثة فلان  
لذكر مثل حظ الانثيين اعتبر بالانثيين لان سهم الورثة دل عليه لانهم  
مستحقين من الوراثة وهم بين اولاده واخوته كذا في قوله الوصية  
لان التخصيص على الامم المستحق يدل على ان حكمه يترتب على ما خذ الاختلاف  
فكانت هي معلقة قال في معنى ذلك حكم الوصية للورثة وطرف معناه  
كما لعقب ان يمدت العقب عبارة عما وجد من الولد بعد موت الانسان  
فان في حال حياته فليس بالعقب لان العقب ما يشتد بعد موته وعقبه ولده  
من الذكور والاثان اولاد بناته ليس بالعقب لوانما هم عقب لاياء هم و  
اياء هم عقب كذا هم فان عدم الاياء فالعقب ولد الاياء فالاذى لعقب  
فلان بغير ما وجد من الولد بعد موت الانسان كما في قوله الموصي لورثته  
فيموت الموصي حتى يعرف ورثته من هو حتى لو مات الموصي قبل موته  
لورثته بطلت الوصية بخلاف ما اذا اوصى لولده ولو كان مع الورثة  
موصي اخر قسم بينهم على عدد الارث ثم انما صاب الورثة جميع وقسم بينهم  
لذكر مثل حظ الانثيين كذا في التبيين والوصية لولده فلان للذكر  
الانثى على سواء يعني حرف الوصية اليهم على سواء لان سهم الولد مثل

الذكر ليس في اللفظ يعني يقتضي التخصيص فكل من الوصية بينهم على سواء  
وفي الاختبار والاولاهم لم يولد ذكر كان له انثى واحدا او اكثر ويدخل فيه  
الحمل لانه ولد حتى ورك ولا يدخل اولاد الابن مع اولاد الصلب لان الولد  
حقيقة بنسب اولاد الصلب ولو كانت له بنت صلبة وبنو ابن فالوصية  
لبنات عملا بالحقيقة ويدخل اولاد الابن في الوصية عند عدم ولد الصلب  
لان اسم الولد ينظم ولد الصلب حقيقة وولد المولود هي فانما تعدت  
حقيقة حرف المجهول يخرج من التعطيل انتهى ولا يدخل في الوصية لولده  
اولاد الابن عند وجود اولاد الصلب كما ذكرنا ان الولد بنسب اول الصلب  
لانه انشطا ما وادلا بطريق حقيقة وولد المولود هي فلا يصار اليه عند الاحتار  
العدل بالحقيقة كما عرف في محله ويدخلون اي اولاد الابن في الوصية عند  
عدمهم اي عند عدم اولاد الصلب لانه لما تعدت القول بالحقيقة حرف المجهول  
عملا اي حذرا عن التعطيل كما ذكرنا دون اولاد البنت يعني لا يدخل اولاد  
ابنات بناتها لانهم ينسبون اليه اسمهم قال في غير ما بنو بنات و  
بنات بنوهم ابناء الرجال الاجاب الابا عنه فانما نسب الابهاء هم لم  
ينسب الابهاء الام فلا يدخلون في الوصية له وما يدل عليه قوله  
ما كان محمدا با احد من رجالكم ولو كانت ولد البنت ينسب اليه فكان  
على الميراث عليه واسم ابائهم ومحمدا رضي الله تعالى عنها وعن ابائها  
واحمها وذكر في السير الكبير اذا اخذ اما ما نسب ولولده لم يدخل فيه  
ولابنات وروى كشاف عن مخداتهم يدخلون لان الولد ينسب اليه  
ابويه حقيقة ونسب اليه جده هي فانما نسب اليه جده اب ابيه  
بانرا منه هي فانما نسب اليه اب امه ولان عيسى عليه السلام والنسب  
يقال له ابن ادم ولا ينسب اليه الا من احمه وقد ذكرنا وجه هذا الرواية  
فلا تغفل عنه وان اوصى بنسب فلان وهو اي فلان ابو قبيلة كمنه تعيم لا



2

اولها انهم قالوا وجه جميعهم وتكون الوجهة لمن قد اريد ان يكون عليه منهم لان  
الوجهية وقعت لديهم والفرق اقسامها وان كان ان يكون لفظ الوجهية تقع  
للفرد والجمع ولا يخص احد من اهل اللغة كقولهم بني تميم لانها شملت  
العباد ولا يمكن تضييقها جميعا بنسبهم لانهم لا يحصى ولا يمكن تنفيذها بالجمع  
لان ليس بالواحد من البعض الاخر فخطت بخلاف الوجه الادلال لان الموصى له واحد  
وهذا الوجه الثاني ان يكون اللفظ يتناول المفرد والجمع والوجه لكما قد يستعمل  
اللفظ في معنى كقوله يتامى بنسبهم او عيان بنسبهم او من بني تميم  
او اراجل بنسبهم فان كانوا يحصى فالاصل يقع على المفرد والجمع ويكون الوجهية  
لجميع لانهم معدون يمكن التسليم اليهم في اللفظ على الاطلاق وان كانوا  
لا يحصى كانت للفرق منهم لان هذا اللفظ يذكر واراد غايها اهلها كقوله  
فان الدنيا ذكر اليتيم في انه لم يذكر واراد الفرق منهم فوجب تخصيص الوجهية  
وخلص على وجهها من غيرهم ولان القرينة والادب فيهم المثل وهو المقصود  
غايها يستعمل فيه المذكر كقوله لان الاختلاف بالعدد لا بنوعه في المذكر  
والانثى كالاسقف قد ايسر ولو قال الفرق اية فلان وهو ارجح لانه لا يحصى  
وخلصوا اليهم في الوجهية موكلا بالواحدة وموكلا بالثانية وظلوا هم وان  
كانوا بنسب ليس بقبيلة يخص بنسب ثلاث من العرب دون موكلا في ذلك  
وان ذكر البنية من يحصى فالاولاد المراد ليس بقبيلة يخص بنسب ثلاث من  
العرب دون موكلا وظلوا وان ذكر البنية فالمراد الاولاد دون النسب انتهى  
واختلفوا في الاحصاء وعده قال ابو يونس ان كانوا لا يحصى الا بالكتاب وحده  
فهم لا يحصى وقال الجحدان كانوا اكثر من مائة لا يحصى قالوا لا اختيار  
ككتاب ان يفرض الاسماء فحاشي وهو الاحوط وقال بعضهم في كتابه قال  
على وجهه يتامى بنسبهم فلان هم من يحصى تصح وتعرف الى اهلهم كما لو  
ادعى بنسب من هذه السكة اذ هذه الدار يستعمل في الفرق والجمع وان







كيف قال وبطل الوصية اجب بان اللام فيها اذا كانت الوصية قبل ابيات و  
 التوقف فمثله لا يفيد كانت قبل الترجيع من جهة اخرى ممكن وهذان  
 تصرف الوصية الى الوصية الذي اعتقده ان لم يكن واجب واما فنحن الامام  
 في حق منكم عليه فنسب فالعرف الى الواجب اوله من ان لا يرد على ما هو  
 المروي عن ابي يوسف بهذا المعنى قلت اجيب عنه باننا نعارضه بحجة اخرى  
 وهذان العرف جاز بوجهه ثلث احوال للفقهاء والغالب في احوالنا ان لا يرد  
 الشقوة الا على الغنى والكهوف عرفنا كالمشروط شرطه انما هو مروي عن ابي يوسف  
 بهذا المعنى انتهى وانما الحكم الثاني في الوصية بالكلية ان يرد  
 ما كسبه المنة في الميراث يرد في الوصية ايضا لانها اخذت وقد تقدم بهما  
 من حيث ان المنة يثبت فيهما بعد الموت **فرو** وقد تقدم في كتابنا  
 من هذا المعنى ان الوصية لا يرد في الميراث بل يرد في الوصية من جهة  
 واسراويل والارادة والطبالة والاكتبة لا تقبل منه وتختلف في الميراث  
 لان ذلك جنس من الثياب وقد تقدم في الفروع من قوله عتاقه يرد  
 تدخر القسوة وتختلف في الميراث والارادة لانها لا يرد في الميراث  
 البتة يرد من كونه مبرور والارادة والسر لا يرد في الميراث في العادة يقع على ما  
 يليه الناس وبسبب ذلك فلهذا يرد في الميراث والفرس والبسط والسرة  
 وهو تدخر الارواح فقد اختلف في ذلك في السير الى انما تدخل  
 ولما هو بسطاه قال ايضا في احدى ما يكون من السطاح سيف ورسا  
 ورجل وقوس وقد عرفت مما قلناه ان يرد في الميراث او فلهذا قال  
 ابو الوصية بالهبة وعن ابي يوسف ان يرد في الميراث في الوصية  
 انما ان اضطر الى تدخره من جهة وعن عبد الله الوارث يعطيه ايهما  
 شاء وليس للموحي ذلك في الميراث من جهة يرد في الميراث في الوصية  
 في الميراث من مال الهبة من الموحي له بالهبة قال محمد بن منان يرد في الميراث

ان لا يرد في الموحي له بالهبة ولا ما كسبه في الوصية قلت فثبت ان كانت جازة ولو  
 كانت الوصية على ما كسبه بما كسبه الوصية ثلثة منهم على عشرة لا يجوز  
 تباين ولدان بستر والعشرة في الاحتساب يجوز لهم العشرة ويؤخذ  
 شعبه الى ما كسبه ولو ما كسبه على ثوب فقيل الغيبة لا يجوز ولدان ياخذ  
 منهم وسئل ابو نصر عن ابيه ان يفتن عبده بعد خدمته لوالديه سنة  
 قال ان كان احد ولديه ذكرا والاخر انثى بطلت الوصية وان كانا ذكرا  
 او انثى من يجوز ان يسلم سبيل الميراث دون الوصية قال الفقيه ابو  
 الهيثم وقد قيل يجوز في الاول ويكفيهما على قدر ميراثهما الا ان يقول يرد  
 على السواء فنظر الوصية الا ان تجوز الا ان يمتنع من جازة او في  
 بان يفتن العبد بدسنة وبنانا خذوه فتاوى بعضنا ان مات الموحي  
 قبل ان يقدري على التفتن جازت وصيته بثلثه لان ذلك بطله ان كان  
 وقع اليأس من كسبه وهو الاظهر والله وكان الفقيه ابو الهيثم يقول  
 اذا فهمت المنة في الميراث تجوز المنة لتمام المنة في فتاواه ولكن من موقوف  
 كسبه في الوصية او في تلك حالة الى الفقهاء تدخر في الوصية من  
 يرد في الميراث في الميراث الشرعية وان علم ثلاث مسائل مواد لشرها  
 كذا في القينة وفيها او في من مال يثبت ميراث المصولة وحيثما  
 ومات والورثة محتاجون اليه يجوز صرفه اليهم وذكر الخياط عن  
 الامام عليه السلام وعن ابي بكر محمد بن الفضل او في تلك حالة للمصولات  
 يجوز للموحي ان يصر في الورثة اذا كانوا محتاجين وروى عن حماد بن  
 محمد او في تلك حالة للميراث فاحتاج وروى عنهم الى رخصه من  
 اجود ان يصر في انفسهم واحتاج بعضهم في جمعها ان يعطوه له  
 فلهذا جاز وان كان في الورثة صنف او في كسبه يرد في الميراث وعن ابي  
 الفتح او في ان يعطيه عن كسبه في صلواته لولد له وهو غير وارث



فانه يعطى كما امر ولا يجوز من الكفاية قال فليهذا بين ان يكون ما اجاب  
به ثم ان يجوز الصرف اليهم اذ كانت الارثية غير الواكينة والمولد دين  
من يجوز صرف الكفاية اليهم بكمالات ما ذكره هه من عن محمد فذلك  
مطلق الوصية للمساكين فلا يكره فيه ما ذكرنا اذ هو بكفاية صلوات  
لرجل معين يجوز له ان يجزها الى غيره وفي رواية ان يتعين وليس  
للموصي والفقهاء من هذه الجهة قال وهو صحيح ولا يمتنع الا بهذا الفساد  
الزمانى وطعن الفقهاء وغيرهم فيها التمسك وفي جواهر الفتاوى من رجل  
اوصى الى رجل بعتبة وعقار ومات الموصى وهو حي في البلد وماتت  
الزوجة وهذا يعلم بالقسمة ولا يلزم الموصى ثم بعد تقادم العهد ادى الى  
اوصى له شئ دعواه ولا يشترط شرك المطلب ولا حق المطلب ان لم يذكر  
رد الموصى رجلا اوصى به الى الوالي فباعا بعد موته فبطل القبض فان بيع  
البيع لان النكاح في الموصى فبطل القبض جائز امرأة وقفت حبيسة  
على ولده وجعلت عمر مولده حبسها في بيت ولده لئلا يهرب فانما لا يشرط  
مراعاة الماتى ان اوصى الى اولى ذوات لم يشرط كونه ذكرا ثم يتخير  
اذا قبل الوالي الا ان يرفق الامر الى التقاضى فيمنع من بيعها اخر رجل  
يشرى دارا وادى بها رجل ثلث اخرج الشئ من يد الموصى لم قال في  
الدعوى بوجوبه من شركة المشرى وترجمه ورثة المشرى على الشئ  
بالثمن ولو لم يثبت الدار لاي رجل اوصى له على الورثة بثلث لانه ظهر ان اوصى  
بمال الغير اذ هو ان يتطوع فيه او بجزء عليه فبطلت الوصية  
بالطه لان مكره وذكره كراهة السراجية ان تطيب القبر بغير طهارة  
في تحتها ويظهر ان يكون القدر لسلطان الوصية بالتطيب منه على  
القول بالكلية لانه وصية بالكرامة انتهى ما في الفتاوى ولو اوصى بالثمن  
وانتفى قال في الاختيار السحاب وانتهى من ختم عشر سنة الى ان

بجبر

بجبر كما لا بد من ثبوت اذ انى وازداد وهو في النكاح ان يكتسب  
والفقهاء من عالم يدين من الطهارة وهو السكر والعقود لانه ما لم يبلغ الى النكاح  
في الطهارة وصباح والكهف من ثلثين سنة فاذا اوقفت السبب بعد شئ  
ومن اوصى اذ ابلغ ثلثين وحال طهارة سبب فلهذا كبر وان لم يجل طهارة  
سبب والعبرة للسبب وشملت فان ان سترت لولا ذلك واظهرت الامم  
عنه وجدد العلامة والشيخ من حجة العمارة المروية قد مر بعض ما يفتق  
بهذا في كتب الامامات ومن محمد له اذ هو ان يتصدق عنه بهذه الالف او  
بمئة الف او بمئة الف او بمئة الف عنه بهذه الهدية ليس للوصية ان  
يتصدق بالقيمة والكترا ان يجوز فيها دفع القيمة لما في الزكاة والصدقة  
والوصية في باب الكفن والدفن وبالنفق من مع طهارة طهارة طهارة  
والايشة حاله قد انقضت بالثمن ولو اوصى بان يدفع ثلثا من ثمن بقاء  
عنه قوله القرآن فالوصية بالطهارة لان عمارة القبر بالاحكام هو اخذ  
البقية للقرآن لا يجوز لانه لا اجرة انتهى وانما طهارة السلام فيها كرامة  
وقد في هذه المسألة بين الامام **باب** في بيان احكام الوصية  
**بالقصد والسكنى والنسب** لما فرغ من ذكر احكام الوصايا المتعلقة به  
بالايمان شرع في بيان الوصايا المتعلقة بالثمن في اخر هذا الباب  
فكانت ثمة فبعثه الاعيان ووجدوا اخرها عنده وضعا فقال نعم  
الوصية كقصة من عهده واهداى مدة معلومة واهداى سكنه داره و  
بشئ من اى العبد والدار وقوله مدة معينة قيد القيد لانها بدل النسخة و  
المعجز الوصية بها محاجنة وهو سئل ان اوصى بمائة الى الشرب الى  
الدين كما يصدق عليه تلك فلهذا الموصى محاجنة الى قضاء حاجته ما  
سئل كان ومثما في تصح محاجنة في حال محاجنة بيد ولا يبرر بدل فلهذا بعد  
لموت محاجنة لما في الاعيان وتلك محاجنة على ملك الميت وحق النسخة



حتى يتكلموا كالموصى له على ملكه يستوفى منه فاعليه لنا في الوفاق على حكم  
ملكه الواقع فيجوز موقفا وموبدا لما في العارية كأنه قيل على احدنا ملكا في العارية  
وانما خصه بخدمة واسكنه لئلا يانه لا يجوز للموصى له ان يوجر العبد والدار  
والان يجوز للموصى ان يخرجه العبد من موصى كالموصى له موقفا هذه ولا يجوز  
الملك اخر الايات اهلها في الهداية والانه نعم الرقبة له ولا يجوز له ان يخرجه  
والنفقة لها جبة كخدمة فان عجز عن الخدمة بالمرح وان كان يجب يبري  
بره فكذلك والا فليصا جبة مرقية لما في جامع الرموز فان خرجته ذلك  
اي رقبته العبد والدار من الشك اي من ملك مال الموصى له سلم ذلك الى الموصى  
له اي للخدمة واسكنه لان حق الموصى له في الشك لا يترام الورثة فيه  
فيستقدم ويسكن ويستغفر مدة الوصية والا اي وان لم يخرجه الرقبة  
من الشك قسمت الدار اي اثلاثا وانما دخله في ملك الموصى له ملكه  
والورثة في اباه او يستغفر الموصى له منها يوما والورثة يومه حتى يستكمل  
الزمان قالوا ان الشفعة بالاجزاء او لا لانها اعدل بالتسوية بينهما  
وانما وزنا بخلافهما بات فان فيها تقديم احد ههنا زمانا في الاختيار  
وهذا اذا كانت الدار بأكمل الشفعة والافا لها بالان غير في الظهيرة و  
الاكتفاء مشتمل بان ليس للورثة ان يبيعوا مائة ايديم من الشئ في الاخرة  
عنه ان يوفى له في ماله في الزاوية كذا في جامع الرموز وتهيئ في العبد فيخدم  
العبد يومه لهم اي الورثة ويوم ماله اي للموصى له بالخدمة ويستقلوا فيه  
كذلك لانه لا يتجزى ولا يحقهم في الشئ وحقق في الشك في وصية العبد  
قال في التبيين وهذا اذا كانت الوصية بغير موقتة وان كانت موقتة بوقت  
كسنة مثلا فان كانت السنة غير معينة بخدمة الورثة يومه والموصى له لم  
يوما لان يبيع ثلاث سنين فاذا مضت سلم الى الورثة لان الموصى له  
منه في حق وان كانت معينة فان مضت السنة قبل موت الموصى بطلت

٢٤٧ الوصية وان مات قبل حجبها بخدم الموصى له يوما والورثة يومه في الوصية  
ان تحجب تلك السنة فاذا مضت سلم الى الورثة وكذا الحكم لو كانت الوصية  
بخدمه بعضه بخلاف الوصية بسكن الدار اذا كانت لا تحجب من الشك  
حيك يقسم عبيد الدار اثلاثا للاعتناء بها لا يكون قسمه عبيد الدار اجزاء  
وهو اعدل للتسوية بينهما زمانا زمانا وفي المأكل تقدمها احد ههنا زمانا  
والواقسمة الدار مائة من حيث الزمان يجوز ايضا لان الحق لهم الا  
ان الاول او لم يكونا عدل وليس للورثة ان يبيعوا مائة ايديم من  
ملك الدار لان حق الموصى له ثابت في سكنه جميع الدار فان ههنا بان ظهر  
لبيت مال اخر وتخرجه الشك وكذا له حق المزاجه فيما ايد يبيعهم  
اذا خرج في يده وايبيع بغيره ايجال ذلك فيمنعه عن دفعه اي يرضى  
لهم ذلك لانه خالص حقهم والنظر الاول والآخر ما بين الشهر واذا ما  
لموصى له ردت اي الدار والعبد الى الورثة كالموصى له اذ وجب له للموصى له  
الحق ابتداء من ملكه الموصى له بغير رضاءه وذلك غير جائز كذا في  
التبيين وان مات اي الموصى له في حياة الموصى بطلت اي الوصية لانه  
تلك مضاف الى ما بعد الموت وفيها ملك الموصى له ثابت فيه ولا يتصور  
تلك الموصى له بعد موته فبطلت قال في الصحيح وليس للموصى له بالخدمة و  
السكن ان يؤمر العبد والدار ان يمتنع لبيت مال على احد في  
تلكها بالمال فيها تحقيقا للموت وعقد ما وجبته فانها ثبت في حق  
هذه الولاية لم يملكها بها ملك الرقبة ولا يجوز للموصى له بالخدمة استخدام  
العبد وسكن الدار في الايام الا انه لا يوصى له بالخدمة ومن اوصى له بغير الدار  
او بغير العبد لا يجوز له اي للموصى له بذلك السكن اي سكن الدار واستخدام  
اي استخدام العبد في الايام الا انه لا يوصى له بالخدمة وهو لا يملكه ولا يبيع  
وهذا الاستيفاء في مختلفه ولا يملكه في مختلفه وانما في حق



الوارثة فان لم يوظف دين يمكنهم اداءه على الفلح باستدادها فيه بعد  
استغفارها بخلاف ما اذا استدان في نفسه كذا ذكره في المتن ثم قال  
ومثله العارية كونه عليهم قال عبد البر في النظم الوهاب لا مغربا  
الى الخبير وقف من لا عهد له ولا دهن ابد ما تشا سبوا قارا  
السكنى ليس لهما في السكنى حق لان حقهما في الفلحة وفي الظهيرة في  
الوصية بقدر داره لرجل تدجروني اليه خلا عما فاراد السكنى بنفس  
قال الكشاف ذلك وقال به القاسم وابو بكر بن سعيد ليس له ذلك وعليه  
الفقهاء والوصية احب الموقوف فله هذا يكون الفلح في الوقف على هذا  
بما اوردناه لا يتغير فيه اختلا في المتن قال وعليه هذا من حيث الرواية  
اما من جهة الرفع فيظهر الفرق بما ذكره لبعض بان الوصية انما هي  
في الفلحة والسكنى يتقدمها فيفقدت مقتضى الوصية يكون ما لو وقف  
عليه فانما اهم من كون الانتفاع بالسكنى والفلحة والسكنى يتقدم  
فيبقى ان يحوي بخلاف في الوقف من باب ادلة التمسك والتمسك لمن ادعى  
لم يتقدمه السكنى ان يواجر اى العبد او الدار لان الوصية تمليك بغير  
بدل معناه ان ما بعد الموت فلا يمكن تمليك ببدل اعتبر العارية فانها  
تمليك بغير بدل في حال الحياة على اصلها ولا يمكن التمسك بالاجارة لانها  
تمليك ببدل كذا هذا وكيفية في الهداية ان التمليك ببدل لازم  
بغير بدل غير لازم ولا يمكن الاقوى بالاضيق والاكبر بالاقول والوصية شرعية  
غير لازم الا ان الرجوع للمبتدع لا يلزم والمبتدع بعد الموت لا يمكن الرجوع  
فهذا لا ينقطع اما هذه وصية غير لازم ولا تنقطع ليست بمال على  
اصلها وقد تقدم تمامها انما قال في المتن له ذلك لان الوصية ملكية  
ممنوعة فلهذا تمليكها ما غير ببدل او بغير بدل لانها لا لا عين عنده  
يخلف في العارية لانها امانة على اصله وليس يتمليك وتتمام يعرف فيه

قيد

قيد بالاصح احترازها قيد بكون ذلك المنة لا لاهان قيمة المتاع ٢٤٨  
كيفية في تحصيل المقتضى وهو ما ذكرناه قال بعض في فتاواه و  
في نوازل ابن سبيعة عن محمد اوصى ان يخدم عبده ورثة سنة  
ثم هو حر فخدمهم سنة لشهر ثم مرض اوابن فانه يفتى بعد السنة  
وليس هذا على مقدمة كانه قال اعتقده بعد سنة ولو لم يخدمهم  
يترك يفتى وفي رواية عنه قال ان غاب شهرا ادر هل يملك  
وصيته سنة بعينه فان غاب يوما او يومين لم يملك في هذا  
وقد ان لا يفتى في الوصية وذكر ابن سبيعة عن محمد في نواذره ايضا  
اوصى ان يخدم ابنه سنة ثم يفتى فان كان ذلك الورثة فقد على  
الاول سنة فان ابنه في بعضنا ولم يخدم بملك الوصية قال الحسن  
يوما او حدا ان لم يخدم في السنة ان لا يفتى وصيته ولو قال لعمري  
اوصيت بخدمته عبدي لو ربح سنة ثم هو حر وله بنون وبنات  
فان اجازوا جاز فخدمهم بالسوية ثم يفتى وان لم يجزوا  
لهم ان يبيعوه قبل سنة ولا يفتى ابدا الا بالخذ من على الوصية  
ان خدمه على وصية سنة جاز وصيته بالعتق وذكر ابن سبيعة  
ان محمدا ايضا قال لعمري اخدم ولدي سنة وانت حر ففعل لم  
يبن حتى يفتقر الوارث ولو قال اذا اديت الى ولدي العاقبات  
فترشق بالاداء وان لم يفتقر انتهم قد مر بعض ما يتعلق بهذا  
وان اوصى له اى لآخر شرية بستانه فان اوصى وفيه اى  
بستانه شرية اى لعمري له هذه الشرية فقط بغير ملكه في الشرية  
الكلية حال موت الموصي لاما يخدم عبده قيد بقوله وفيه شرية لانه  
ان لم يكن في البستان شرية وقت الموت يكون له شرية مستأجرة  
لست فانما ان الغنم ان لا يشك لان الشرية لهم للموجود خاصة



ولا يقع على المستأنس وجب الاحتياط ان الشرة لو لم يجعل على المستأنس  
 بطركلام كموحى ولو جعل عليه تعج والكلام اذا احتج الصحة والفساد  
 حد على الصحة لما لو قالوا فيمن اوجه بولد فلان وليس له ولد جازت  
 الوصية لولد ولده فكذا هنا كذا في شركة الوفاية لانه المملوك وان زاد  
 اى كموحى ابدأ بعينه اذا قال له عمة بستان هذه ابدأ فله اى للموحي  
 هي اى هذه الشرة وما يستقيم اى وعمرته فيما يستقيم ما عاش وان  
 اوصى لآخر بعتة بستان اوارضه فله اى للموحي له كموحى د اى من  
 الشرة وما يستقيم اى ما يحد ما عاش ضم اليه لفظ الابد اولاد  
 العقد لهم لما يحد وقتا بعد وقت ومن علة الدارولة كالمستحق فيها  
 من ذكر الابد في صلته ان اذ اوصى بالعتة المستحق دائما بالثرة لا يستحق  
 الا انقضاء الا اذا زاد ابدأ في بيعه بالعتة يستحق دائما بعتته الى  
 الفرق بينهما قال في التبيين والفرق ان الشرة اسم للموجود عرف  
 فلا يشترط ان يكون الابد لانه زائدة مثل التخصيص على الابد اذا  
 يستلزم يشاء بالاشتراك المعلوم والمعلوم مذكوران لم يكن يشاء  
 واما العتة فينظم بوجود وما يكون بعرض الموجد مرة بعد اخرى  
 عرفا وان لم يكن يشاء واما العتة يقال فلان بالكل من عتة بستان  
 ومن عتة ارضه وداره فاذا الحقت تناول الموجد والمعلوم من غير  
 عقد والثرة علم للموجود حقيقة ولا يشترط المعلوم الا مجازا فاذا  
 كان في البستان عترة عند موت الموصي صار مستحقا في حقيقة  
 ولا يشترط المجاز وان لم يكن فيه عترة تناول المجاز ولا يجوز بيع بينهما  
 الا ان اذ اذكر لفظ الابد فيصا ولها علما معلوم المجاز لا جمعا بين حقيقة  
 والمجاز انتهى فانه لا يجوز عتة لما عرف في موصيه وفي العترة ان  
 السق والحراة وما فيه صلا في البستان على صاحب العتة لا يحد

244  
 المتفق بالبستان فصار كالمستأنس في فعل الموصي في ملكه وان اوصى  
 له اى لم يجعل بصفه بعتة اوداه له ليعتق اى ليعتق اوداه له ليعتق اوداه  
 اى العتق ثم مات الموصي فله اى للموحي له بذلك ما يوجد من ذلك اى  
 ما في ظهورها من الصفوف وما في مخرجها من اللبن وما في بطونها  
 من الولد عند موته بعينه يوم مات الموصي فقط سواء قال ابدأ او لم يقل  
 لانه ايجاب عند الموت فيعتق بتمام هذه الآية يومئذ بعتة بعتة  
 والفرق ان القياس يوجب تحريك المعلوم الا ان في الشرة والعقود كعددية  
 جاز الشرح به رد العقد عليها لا لمخالفة والاجازة فافتتح ذلك جواز  
 في الوصية بطريق الاول لان بابها اوصى اما الولد المعلوم والصفوف المعلوم  
 واللبن المعلوم فلا يجوز ايراد العقد عليها اصلا ولا يستحق بعتة ما  
 فله لا يستحق تحت الوصية بعتة بعتة لان الموجد منها لا يجوز استحقاقها  
 بعد البيع بعتة بعتة بعتة بعتة بعتة بعتة بعتة بعتة بعتة بعتة  
 داره مسجد ولم يخرج من الثلث واجاز الوصية بعتة بعتة بعتة بعتة  
 المانع من كونه من ثلث حقه فاذا اجاز زال المانع وان لم يجزوا  
 على ثلثها مسجد رعاية لمحاب الوارث والوصية ولو اوصى بعتة بعتة  
 بسبيل المصدا بعتة الوصية عند اية لان وقف الصفوف لغير جاز  
 فنده فله الوصية وعندهما بعتة بعتة بعتة بعتة بعتة بعتة بعتة  
 وليست نظرات الوصية تعج حيث لا تصح الوقف في كثير من المواضع لما اذا  
 اوصى بعتة بستان بعتة بعتة بعتة بعتة بعتة بعتة بعتة بعتة بعتة  
 مفعلا او هو بستان للمجد لم يخرج الوصية الا ان يقول الموصي بعتة بعتة  
 اذ جعل على الابد بالعرف الى المعايير شيئا للطلاق ويقول بعد اذ جعل مولا  
 صاحب بعتة بعتة بعتة بعتة بعتة بعتة بعتة بعتة بعتة بعتة  
 ساكنا كذا هو ويلتزم التيقيد وقد تقدم الكلام عليه نقلا عن فتا وكذا



الكسوف وفيها قال او حيث لفنان ثلث ماله وهذا القدر هم والثلث اكثر  
 من النصف كل الثلث بالنصف ماله في ثلثه وفي نوادر ابن سماعة عن  
 محمد او حيث لفنان بجميع نصيبه من هذه الدار وهو الثلث فان نصيب  
 منها النصف فله كل النصف ان خرج النصف من ثلث ماله واليسع بخالف  
 الوصية فان من قال بعث من جميع نصيبه من هذه الدار وهو الثلث  
 بكذا وهاهنا ان نصيب النصف فاليسع بثلث الثلث وفي نوادر ابن  
 سماعة قال اعطت عبيدي وهم ثلث وثلث وثلث وثلث وله عبيد  
 سواهم عتق الجميع وروى عن ابن عمر عن ابيه اذا قال او حيث  
 لفلان بغيري وهاهنا فان اياه اكثر فله الكل ولو قال بغيري فهو هذه  
 وله غير غيرها فالقيس مثله ذلك لا احتمال للفظ في التبعيد ولكن  
 شمس ويجوز له هذه الغنم التي سهاها بعينها قال ابو العنبر  
 ذكره الامراء لم الغنم كله لما ذكرنا في وجه القياس وقام بغيره ولا  
 نذر وقال له على ان تصدق بهذا الثوب جازان يتصدق بغيره وقال  
 النقيب ابو الديك وجه تاخذ انتهي **باب** في بيان احكام وصية  
**الغنى** لما فرغ من بيان وصية الممك عقيب بوصية الغنى لكون الكفار  
 ملحقين بالمسلم في احكام الممك فله وله جعل وصية داره ببيعة و  
 هي حصة النصارى او كنيسة وهذا هو اليهود وقال مسكين في النهاية  
 البيعة لليهود والكنيسة للنصارى في حصة ثلث ثلث فله ميراث بغير اذا  
 صنع يهودي او نصراني داره ببيعة او كنيسة في حصة فهو ميراث وفي الرواية  
 وفي صنع يهودي او نصراني كنيسة او بيعة في حصة ثلث ثلث فله ميراث  
 لان هذا بمنزلة الوقف وهو ميراث عند ابيه ولا يلزم الوقف ووقف اسم  
 يورث فله اولى واما عندها فلان هذه معصية فلا تصح لانه لا يجوز  
 من اهل الزمة ما يرجع الى القرية وان كان وصية فله اولى فان

قلت



قلت هذا في حقهم كالمسجد فحقنا فلا يورث المسجد ولا يبيع فينبغي  
 ان يكون كذلك قلت احييتهم بان ملكه في منقطع عن المسجد لا  
 ملكهم عن كذا يسهم لانهم يسكنون ويدفنون موتاهم وله كان  
 المسجد كذا يورث فحقا كذا في هذه الوصية وان اوحي ان يبيع داره ببيعة  
 او كنيسة فهو جائز من الثلث لان الوصية في معنى الاستحلاف ومعنى تمليك  
 فانك تصحبهم على اعتبار معينين انتهى ولو اوصى به الى الذي داره  
 لقوم معينين بغير من اوصى به بان يبيع داره ببيعة او كنيسة لقوم معينين  
 وساهم جاز من الثلث لما ذكرنا ان الوصية بمعنى التمليك والاستحلاف  
 وله ولا ينفذ في غير الاعبارين وكذا ان جاز مثل ما تقدم في غير معينين  
 الى غير معينين من الناس عنه ابي ٢ خلا فلهما بغيره وقال اذا وصى  
 ان يشي داره كنيسة لغير معينين فالوصية بالذلة لان هذا معصية  
 خفية وان كان في معتقدهم حرية والوصية بالمعصية باطله لان في  
 تنفيذها تقرر المعصية ولا يبي ٢ ان هذه حرية في معتقدهم وتكون امرنا  
 ان نتركهم وما يدعون ان يعتقدون فيجوز بناء على معتقدهم  
 فان قلت ما الفرق لانه بين بناء داره وبين الوصية بها قلت الفرق  
 كما ذكرناه ان البناء ليس سببا لرد المال كما وانما يرد الملك اليه  
 ان يجرى اخلصا له كما في مسجد السيد والكنيسة لم تخر حرمة  
 كما في مرفقته رث عنه بخلاف الوصية لانها صنعت لازالة الملك  
 قال من يبيع ان هذا خلاف فيما اذا اوصى بالبناء في القرية واما في  
 الامصار فلا يصح بخلاف لما في فتاوى الكرماني كذا في قوله امرنا بالقرى  
 ما ليس فيها بغير فكل الامصار لما في جامع الرموز اعلم ان وصايا الذي  
 على ربة اوجه اوجهها ان يوصي بما هو معصية عندنا وهذه هم كالكنيسة  
 للفتنة والنوايح فهذا لا يبيع بالا جاز ولو كان لقوم معلومين



جاز بطريق العقل من التمسك لا بطريق الوصية والاختلاف فاذا كانوا  
يجهلون لا تتبع تملك لان التملك من المجهول لا يصح وثنا بنسب ان يوصي بها  
هو معصية عندهم فربما عندنا لو اوصى بان يجعل داره مسجدا  
للمسلمين فهو باطل اجماعا اعتبارا باعتقادهم لانهم يشركون بما  
يدعون الا ان يكون اقدم باعياهم فيصير تملك منهم وذكر كبريت  
يكون مشددة وثنا لملكها ان يوصي بما هو قرية عندنا وعندهم لما لو اوصى  
بملك ماله للفقراء او لبني المقدس في عمارته وذهن محاسب او  
للغداة الذين يتكلمون من خالفهم من اهل الحرب فهذا صحيح بالادب  
عنه قوما اولم يعين لانها قرية في الحقيقة وفي اعتقادهم والادب من  
الملك على ذلك ورايها ان يوصي بما هو قرية عندهم ومعصية عندنا  
هو ان يوصي بداره لبيعة او كنيست او لبني وبيعة او كنيست تقدم غير  
معينة او اوصى ان يذبح خنزيره ويطعم المشركين فانها على خلاف  
جائزة عندهم في خلافا لهما قال ابو يوسف وعقد لا يجوز وقد ذكرنا  
اللائحة من الطرقيين وتصح وصيته مستأجر وهو من دخل دارنا باحسان  
لا وارث له في دارنا بملك ماله مسلم او زمني يعني دهر حر في دارنا باحسان  
فادعي يحكم ماله مسلم او زمني جاز لان عدم كونهما زما زاع على التمسك اعم  
كان حق الورثة الا انهم لو اجازوا جاز وليس للورثة حق محترم  
لكنهم في دار الحرب اذ هم كالاخوت في احكامنا فصار كان لا وارث له  
اصلا قبله لا وارث له في دارنا لان لو كانت معه وارث لم يجوز وصيته  
فجاز ادعي التمسك الا باجازتهم لانه بالامان التمسك احكامنا فصار لا الذين  
لما في كنفه وان اوصى اي مستأجر ببعض حاله رد الباقى الى  
ورثته يعني اخذت الوصية ورد الباقى الى ورثته وذكر من حق المستأجر  
ايضا وكذا لو اوصى مستأجر بملكه في النبيين وتصح الوصية له اي

للمسلم

للمسلم ما دام من دارنا من مسلم او زمني لو اوصى له مسلم او زمني بوصية  
جاز لان ما دام في دار الاسلام فهو في معاملة بمنزلة الذي فيصير شرعا في حياته  
فكذلك بعد مماته وعما به في واية يوسف انه لا يجوز لانه من اهل الحرب لانهم في  
دارهم حكمهم وهو على قصد الرجوع ولا يمكن من زيادة النقام على السنة الا  
بالجيرة كذا في الهداية والاولا ظهر لان الوصية تملك مبتدأ ولهذا يجوز للذي و  
العبد تملك الارث ولو اعترف مستأجر من عبده عند ممته اودب به جاز ذلك  
لانه من غير تعقيب التمسك لما بينا في النبيين وصاحب الهوى ان لم  
يغير جهده يعني ان كان لا يكثر بما ارثه من الهوى فهو كالمسلم الوصية  
لانا امرنا ببناء الاحكام على ظواهر الكلام والآداب وان كان يغير بما عليه من  
الهوى فكل امرئ اى فهو بمنزلة المرتد فيكون على الخلاف المعروف في تصرفاته  
بغير انها جائزة عندهما موقوفة عندهم في ان مسلم فقد كسر تصرفاته  
والا فلا ومكرمة في الوصايا كذمية فتصح وصاياها قال في الهداية وهو  
الاصح لانها تتبع على الردة بخلاف المرتد لانه يقتل او يسلم فلهذا كذمية  
قال السخاوي في النهاية ذكر صاحب التمسك بغيره صاحب الهداية في الرابطة  
على خلاف هذا وقال بعضهم لانكوت بمنزلة الذميمة وهو الصحيح فلا  
تصح منها وصيته قلت والظاهر لا منافاة بين كلاهما لا قال ههنا  
وهو الصحيح وهذا هو الاصح وهذا بعد ثبات في العناية والفرق بيننا  
وبين الذميمة ان الذميمة تقرر على اعتقادها ولما مرتدة فلا تقرر على اعتقادها  
قال الرافعي عندهم البارئ الاشياء تكون كالاذمية فيجوز وصيتها لانها  
لا تقرر وهذا يجوز جميعه صحفنا تها وكذا الوصية في النبيين وذكر  
الفتاوى في الزوائد ان من ارتد عن الاسلام الى النصرانية او اليهودية  
او المجوسية فله وصايا به حكم من انتقل اليهم فانهم صحت منه و  
هذا عند ههنا واما عندهم في قدسية موقوفة ووصايا المرتدة فذمة



بالاجابة انها لا تقبل عندنا وقال قاضي خات المراجعة الصبيح انها كالزبية  
 فيجوز سنها ما يجوز من الذميمة وما فلا ووصية التي تعبر من التلكة ولا  
 تمنع اي وصية التي لو اريد اعتبارا بالمسجد لانهم التزموا احكام الاسلام  
 فيما يرجع اليها فلو اوصى بالكثر من التلكة او لو اوصى لا يجوز للمسلم  
 ويجوز اي الوصية من غير ملية يعني ولو اوصى بالكثر من التلكة  
 ملية جاز اعتبارا بالارث اذا الكفر كملية واحدة لا الحريم في دار الحرب  
 يعني ولو اوصى بغيره في دار الحرب لا يجوز لان الارث يمنع لبنا بين الدارين  
 فلو اوصى لانها اخته قال في التبيين وعلى رواية ابي مع الصغير ينبغي  
 ان يجوز للمسلم واذا اوصى بالكثر من التلكة لانه اهل للتقليد فيجوز  
 كالقربة وكذا ما قلنا من انما انتهي في وصية المصلحة بان يقول  
 مثلا هذا القدر من مالي او ثلث مالي وصية او قال اوصيت بهذا القدر  
 من مالي او ثلث مالي لا يجوز للفقهاء لانها صدقة وهي على الفسخ حرام  
 وان قال الموصي ياكل منها الفقير واليتيم لا اكل الفقير من الوصية  
 لا يصح الا بطريق التملك لا يصح الا لمعين والفقير لا يقبل ولا يخص  
 ولو خست الوصية بالفقير بان قال مثلا هذا القدر من مالي وصية  
 لزيد وهو غني او بغيره او بغيره من حيث الوصية لهما وكذا  
 الوقف يعني مثل ما تقدم من الوصية الوقف كذا ذكره ملا خسر  
 في مختصره وشرحه **باب** في بيان احكام الوصايا  
 فمن بيان الوصية له شروط في بيان احكام الوصية اليه وهو  
 لما ان كنت بالوصايا يستعمل لكن قدم احكام الوصية له كشرتها و  
 كثرته وقد عفا وكانت لها جهة المعرفة اسريقالا اوصى الى فلان  
 اي فوض اليه التبرع من ماله بعد موته ومن اوصى الى رجل امسا  
 جعله وصيا فقبل الوصية او صابة في وجهه وقبل الوصية في وجهه الوصية

ورداي الوصاية في عينة لا يرد لانها قبلت ووجهه اعتبر الوصية على قبوله فلم  
 يرد الى غيره فلو اوصى بغيره بغير علمه في حياته او بعد موته صار مفروا من  
 جهته وهذا شرط في رد الوصية وان رد اي الوصية الوصية في وجهه اي  
 وجه الوصية بعلمه هكذا ذكره في العنابة مخرجا الى الذخيرة اشارة الى ان  
 المقصود بذلك علم الوصية لئلا يرد حاله عند رد الوصية الوصاية يرد  
 اي ايضا حتى ان اذا قبل بغيره لا يصح قبوله وانما يرد بغيره لانه مبرور  
 في ذلك فان كان في رد الوصاية ليس يحتمل بل لا ينبغي ان يقبل لانه  
 يخطئ وفي التنازل قال ابو عبد الله الشيباني سمعت الحسن بن ابي مالك  
 يذكر عن ابي يوسف انه قال الدخول في الوصية اولى من غلط والتمس في حياته  
 وذكر من غيره انه قال والتمس سرقة وقال محمد بن مالك الطيحي لو كان  
 الوصية يحرم من الفسخ لم ينج من الضمان وعن الحسن بن زياد هكذا  
 وقال في سمعت بسكين ولبيد يقدل ما جاء في وصية فيه خبر منه حسين  
 سنة او اكثر كذا ذكره في شرح الوفاية وقال ابو مطيع ما ريت في مدة  
 ثمانية عشر سنة قتيما بعد في مال ابن اخيه قط ذكره البرزلي  
 ثم قال فلا ينبغي ان يتخذ الوصاية احدى وقد قيل ان يتخذ الوصاية  
 الوكالة والوصاية والولاية قال عليه الصلاة والسلام لا بد لنا من  
 عريف والعرفاء في النار قال في هذا بيان في الصغار بعد موت اوقم بامرهم  
 او ما جرى مجرى هذه اللفظة يكون وصيا وكذا غم زينات وانخذ  
 وصية صار وصيا وعن محمد قال ان كنت وصية فلو اوصى بعد موته قال لك  
 مائة درهم على ان تكون وصيا عنه فهو وصي والشرط باطل والمائة له  
 وصية لئلا يجرى بمائة لتنفذ ما يات في المائة صلة لان هذا اجازة بعد  
 الموت والاجازة بعد الموت باطله وهو انك وهو وصي قال الشافعي  
 فلو اوصى بغيره وصية بغير وصية والاجازة باطله والكل من البرزلي



وفي المنع قالت لئلا جازم من ان من تسليم اولادى فقال اليك واسمى الى الله  
صارت وصيته وفي السراجية ولوقال فلان وصيته تلزم فلان ثم الوصية  
الى فلان فهو كما قال اذا اقام البينة على الوصية لم يقبل الا على خصم وهو  
الوارث او رجل للبيت عليه دين او قبله حق او رجل لم قبل موت حق او رجل  
او صله بوصيته ذكره في الفروقات فان لم يقبل اى الوصية الوصية ولم يرد  
يعني فان سكت كموهيه اليه وهو كموهيه كما مر بيانه حتى ماتت الموته  
فهو اى السكت كموهيه بين القبول اى قبول الوصية وعدمه ان سكت وقبل  
وان سكت رد بعد موته لان كموهيه ليس له ولاية الا لزام فبقول مجيز لانه  
متبرك بلا غرر في الرد الا انه لو قبله صار وصيا لا يخرج عن الوصية الا بالخارج  
الفاضة كما في العمدى وفي البنزازية اجتمع عند كثيره اقوام فقال اعلوا به  
موت كذا خا طبعهم باعمالها بجبر الانسان وصيا فاللادى وادى وسكت  
حتى مات ثم قبلها جماعة منهم فهم اوصياء وان قبلوا وصيتهم الحكم اليه  
اخر وجيران وصيا لا يمكن الشرف بدون الاخر الا في ثلثا معدودة انشغل  
يعني التي ذكرها المصنف في قوله الاى وان اوصيه بين اثنين وفيها ولو سكت  
ولم يقبل لا قبل ثم قال في حياة كموهيه او بعد موته كحفرة جماعة قبلت كان  
وصيا سواء كان كحفرة كموهيه قال له ادلا ولو قبلها في حياة كموهيه  
ثم رد ها بعد موته لزم الوصية وتقام يعرف فيها ولما فرغ من القبول  
بالقول شر في القبول بالعلم فقال اى الوصية السكت شيئا من التركة  
اى بعد موت كموهيه لم يقبل له الرد يعني لزم الايصاء لوجود دلالة القبول  
هو المقصود وهو معتبر بعد الموت وينفذ اليهم وان كان الوصية غير عام  
بالايصاء ان للوصي يعني وان جبر الوصية وثبت البيع بالايصاء لانه اثبات  
خلافة فقد صح بلا علم كالولاية كالاتي فانما اثبات ولاية فلا يصح  
ان تصرف الوكيل مع كموهيه قال في شرحه لوقاية ان باي شيئا من تركته

بعد موته فانما اثبات ولاية فقد لزم الوصية وينفذ اليها لوجود دليل  
القبول سواء علم بالايصاء او لم يعلم بخلاف ما لو دلل رجل بالبيع في بيع  
من متاعه وهو لا يعلم بالولاية حيث لا ينفذ لان الايصاء اثبات خلافة  
البينة او انقضاء ولاية فيصح بغير علم كالولاية واما التوكيل فانما يثبت  
الولاية والولاية للبينة في حال قيام ولاية الكفو فلا يصح من غير علم كالاتي  
لكم كالبيع والشراء فلا بد فلا بد من العلم اذ ليس يستلزم وطرف العلم به  
ان يخرج واحد من اهل البيت في المنع فان رد اى الوصية بعد موته اى موت  
كموهيه ثم قبله قبله حاله ينفذ في حياة رد معناه ان كموهيه اليه لم يقبل  
حتى ماتت كموهيه فقال لا قبل ثم قال لا قبل فذلك ان لم يكن النافذ اخرج  
من الوصية حية قال لا قبل لان مجرد قوله لا قبل لا يسلط الايصاء لان قبل  
مسترة بالبيت وحر كموهيه بالاناء ويجوز بالثواب ودفع العزراى الى الان  
النافذ اذا اخرج من الوصية بغير ذلك لانه مجتهد فيه قوله مجتهد فيه يعني  
قال في لا يصح ايصاء لانه رد ولا يكون وصيا بقبوله لانه لو رد بوجه كذا  
في شرحه لوقاية فكان له اخراج بعد قوله لا قبل لان له اخراج بعد قوله  
وانه يصب نائرا فاذا راي غيره اصيل كان له عزله وفضب غيره ولو قال  
القبول بعد ما اخرج من الوصية لا يثبت اليه لانه قبل بعد ما بطلت الوصية باخراج  
النافذ اياه كذا في التبيين وانه في جامع الرموز قال كذا في لورده متعاض  
برده بلا علم لم يصح قبوله بعده لانه فحق في مجتهد فيه لانه قد رد به بلا  
علم عند بعضهم واما خلافة مشرئانه لوجبر رجلا وصيا في نفي صار وصيا في  
الانواع لها في الذخيرة وغيره وان اوصيه الى عبدى الى عبد غيره ولو باذنه  
سيده او اذ افراد سوا وصيه اى جعلهم وصيا اخرج الى اوصيه من غير  
النافذ اى عن ايصاء وجه باوصيه غيره اى جعل غيره مكانه وصيا تنجما  
لنفسه وفيه رضى المات الوصية هي لان الاخراج يقدر بعد المدخل وبطل



على هذا ما في السراجية من قوله اذا اذاه الى عبد اذرى اذا ساق اخرجه  
 القاضى عن المصاحبة ولو تصرفوا فيها الاخرام جاز ولو بلغ العبد وعققت العبد  
 وسلم القاضى لم يخرجهم القاضى جاز انتهى ولو بلغ العبد وعققت العبد  
 سلم القاضى لم يخرجهم القاضى عن المصاحبة لما في المتن وفيه شرط في الاصل  
 ان يكون المصاحبة مخرجا منه على حاله لا يكون عذرا في اخرجه وفيه لا يخرج  
 بخلاف ما اذا اذاه الى المصاحبة او ملكا غيره جاز يجوز ان الملكا ينفذ من ماله  
 لا يخرج جاز بعد ذلك فاجابة: فيه لا يجوز: في القاضى والعبد كذا في التبيين وفي  
 المتن الوحيية الى العنبر جائزة ولكن لا تفرم العنبر كالمالك الى انتفى وان  
 اذاه الى عبد اذاه الى عبد انتفى فان كان الى الورثة اى ورثة المولى  
 صفرا صح اى الابناء البه عند ابيه خلافا لما قال ابو يوسف ومحمد لا يصح  
 وهو القياس لان الولاية منه من المالك الرق بناقرا ولان فيه المالك الولاية  
 للملك على المالك وهو قد يشرع ولا يجرى منه حتى يملكه المستبد بالعرف  
 يكون اهلا للمصاحبة وليس له عدي ولاية فان الصفراء وان كانوا  
 مثلا كالمولى لهم ولاية النظر فلا منافاة بخلاف ما اذا كان في الورثة كبارا  
 والابناء الى عبد المولى لان لا يستبد بالعرف ان كان للمولى منهم بخلاف  
 الاول لان ليس للقاضى ولا للصفراء منهم بعد ما ثبتت الابناء البه وتقام  
 يعرف في التبيين وان كان فيهم اى في الورثة كبارا وان كان فيهم كبارا  
 بطور اى الابناء البه اجماعا لان للكبار منهم اذ يبيع نصيبه منه فينتف  
 الصغرى فيهم عن الوفا بما التزم فلا ينفذ ولا كان الوصي عاجزا عن  
 القيام بالمصاحبة ومصارف العنبر والشرع في ماله حتى اى القاضى غيره  
 اليه اجماعا مع ما في صيانة الحق الصغرى في الضم رعا في حق حق  
 الوصي وحق الورثة لان تكليف النظر يحصل به لان النظر يتم باعانة  
 غيره وان كان اى الوصي في دار اى على الشرع امينا اى عن جملته

لا يخرج اى لا يخرج القاضى لان مختارا لم يمت ولو اختاره غيره كان دون  
 فكان بقاءه اولى الا ان كان قد مات على اب الميت مع وفور سقخته  
 فاولا ان يقدم على غيره قال المصنف فمات من غير وصى فقال  
 القاضى جعلتكم ذكورا في شركة ثلاث فهو وكيل في حفظ الاموال خاصة  
 حتى يقول له شيع وتشرى ولو قال جعلتكم ذكورا فهو وصى باسم  
 القاضى وبناخذ انتفى وان وصية شكي الورثة للملك او شكي  
 بعضهم اى بعض الورثة منه اى من المولى الى القاضى في ماله يظهر منه  
 اى اذاه الى الوصي خيانة لان استفاد الولاية من الولاية غير ان اذاه الى  
 الخيانة فانت الامانة والميت انما اختاره لاجلها وليس من النظر  
 اذاه بعد فواتها وهو لو كان حيا لا يخرج منها فينبوب القاضى في كتاب  
 عند عمره ويقيم غيره مقامه فانه مات ولا وصى له وذكرنا في كتاب في  
 فمات وصى سميت اذا كان عدلا كافيا فلا ينفذ القاضى ان يعزل  
 واذا كان عدلا يفر له ونصيبه وصيا اخر ولو كان عدلا غير كاف  
 لا يعزل وكذا يضم اليه كافيا ولو عزله يعزل وكذا لو عدل القاضى  
 العدل الكافي يعزل كما ذكره شيخ الاسلام خواهر زاده قلت وكذا القاضى  
 جبر جارا انما ينفذ ما جاز له من وسيله الحيط وعند بعض  
 المكيين لا يعزل العدل الكافي يعزل القاضى لان مختارا لم يمت فيكون  
 مقدما على القاضى في اقاله جامع المصنفين من الغصن اسابع والعنبر  
 الوصي من سميت له عدلا كافيا لا ينفذ القاضى ان يعزل فلو عزله قبل  
 يعزل اذ لا وصي صحيح عنده انه لا يعزل لانه كوص وصي ان يعفي  
 له لسان دفعته الزمان لما في المتن وفي التبيين ولو شكي الوصي اليه  
 اذ ذلك فلا يجيب حتى يرف ذلك حقيقة لان شكي قد يكون كاذبا  
 تخفيفا على نفسه انتهى وفيه شك في ان كان وصي الاب لا يبدله القاضى الى



الى غيره ولو خافنا بل بعض اليه امينا كما قال بعض الحكماء والى ان لا يصح اليه  
غيره الا بعد كالحج وكذا في الحيازة والنفق ذكره في جامع الرموز ثم قال اعلم  
انه ان احتج عن الوصاية بالحج عليه الا ان لا يخرج عنها الا باخر  
القاضي كما في قضاء قضاة مصر **فروع** قال المصنف فناء واه واه واقفاست  
الناس طمعه او صبه الى رجل وجعل رجلا اخر مشرفا عليه فالمشرف وصي كبيت  
ايضا لانه قال جعلتني وصيبت فليس لاحدهما ان يتصرف دون  
الاخر فيما لا يتفرده احدهما وصيبت وفي الذخيرة لا يتفرده احدهما  
بالصرف الا في الامور المعهودة عندهما وحده خلافا لما في يوسفة رواية  
وفي رواية اخرى عند المشرف يتفرده بالصرف والوصي لا يتفرده والصحيح  
ما ذكره المصنف قال نصير سالت سدا طاعة المشرف الوصي اذا قال في  
على كبيت دبر الحجج متفاه عن وصاية قال لا وان ادعى شيئا  
بعينه اخرج قال المصنف وقد قيل ان الوصي اذا ادعى على كبيت  
دينه ولا يثبت له فالقاضي يخرج عن الوصاية لانه يستعمل الا خدم من  
مال ابيهم والاختيار عند ان القاضي يقول له اما ان ترضى وامان  
تقيم ابيهم جعل متفاه على كبيت وصيا حتى يقيم ابيهم عليه قال ابو  
نصر ومحكم بعد ذلك بالخيار ان يرضى بغيره خارجا وان شاء اعاده بعد  
ما قضى دينه وفي المحيط ذكر كصفاء في ادب القاض ان القاضي يحل  
الميت وصيابة مقدار ذلك الذي خاضه ولا يخرج الوصي من الوصاية  
بلا ضرورة وهذا القول اعم وبناخذ في ثمانية وعلم المصنف وفيما  
من يستعمل مال البيت قال ابو القاسم يخرج من الوصاية ويحكم غيره  
وصيا به في الصفات اليه ثم يقسم منه الوصي وعن ابو نصر الدبوسي  
اذا باع متفاه الى الوصي ميراثا لبيتهم وصرف الميت الى حاجته نفسه  
ثم ان ينفق على بيتهم ويقيم ميراثا لبيتهم على قدر الدين لبيتهم عليه

اي على قدر الدين لبيتهم عليه قال هذا كبيرة لا بد من استبدال مال البيت ولا  
يسقط عنه الدين بهذا الا الحكم الى هنا كلامه فيها وفي النزاهة ولا يرض  
الوصي مال البيت ومع هذا لو فعل لا يكون خيانة وصي القاضي اذا عزل  
نفسه ينبغي ان يستمر طعم القاضي بعزل كما يستمر طعم الكوكب في عزل  
الكوكب نفسه وعزل القاضي نفسه يستمر طعم صفات فيه وتما منه  
يرث فيها ولو ادعى الاشيت اي بعقد واحد او بعقد من لا يتفرده احدهما  
اي بالصرف في مال كبيت لاعتمدا كوصي على راي الاشيت الا بشرط كعتق  
الميت فانه يتفرده بلا خلاف وهذا مستدرك بقوله وكجهيز آب  
تهبته ما يحتاج كوصي الى ذلك من التكليف والتغير والدفن وغير ذلك  
لان ربا غايب احدهما وبناظره فسد كبيت وخصومة اي في حق  
ما عليه وماله فلو تمت رجل وترك ورثة ودينه او عليه فادعى رجل  
ان كبيت او صي اليه والى خلاف القاضي وجده الورثة والغريم  
فاقام محاضرا البيعة على ذلك فحق القاضي بوصايتها كما في السامري  
ولصا دين اي والاقتضاء دينه اليه اذ كانت الزكاة من جنس  
الدين والافلا يتفردها احدهما لا يجب اليه قاض خات ويدخل فيه  
الخروج كما في الذخيرة في النهاية ليس قضاء الدين الا حفظ المال  
الان يقضى فلات قضاء الدين ليس من باب الولاية وانما هو  
من باب الاعانة الا ترى ان صاحب حق يحكمه اذا ظفر به الى الراجح  
كما في جامع الرموز ولطيفة اي طلب دين لم على مدبوت وهذا مستدرك  
بالخصومة وعليه يدل كلام صاحب الذخيرة وشراء حاجته الطفل  
من الصيام والشباب والكسوة وغير ذلك بقوله المصنف اي للطفل اذ  
التأخير خوف الهلاك ورد وديعة معينة وتنفيذ وصية معينة  
لان لصاحب حق اخذ بلا دفع كوصي كما في جامع الرموز واعتاق



عبد معينه اي متعين لعدم الاختيار فيه الى الراي بخلاف اعتقاد ماليس  
 بعينه فانه يختار الى الراي وليس له ذلك ورد مقتضاب اي الى صاحبه  
 اورد مشري شراء فاسد لانه واجب الرد وجميع اموال ضايعه اي  
 مشرفة الى الهلاك وحفظ المال وبيع ما يحتاج تلزم من كونه لمطعم  
 ومردوب وبسته ما يكاد يوزن لما في خات وولذلك لا ينفرد  
 به احدهما بدون صاحبه عند البيع وفي الاكثاف في الشرايا لا ينفرد عند  
 البيع وفيما سوى الاستشارة فانه قال بعضهم ينفرد بتعيين الوصية بالبيع  
 البر كما اذا اوصى بان يتصدق ببيع السكك وقال لعلوا ان على قوله  
 كما في الذخيرة وذكر في خات انه ينفرد باجارة التميم بغير علم  
 لعدم على خلاف لما في جامع الرموز وفي البرازيل احدى العاصيتين لا ينفرد  
 الا في ثمانية تجزئة كسبت وشراء مالا بدنه للصغير وبيع ما يحتاج عليه  
 التلصق وتعيين الوصية وقضاء دين كسبت من جنسه ورد مقتضاب  
 والوديعة وقبول الهبة وجميع احوال الضابطة وفيما سواها لا ينفرد  
 عندهما خلا قاله في سواء اوصى لهما معا او على الناقب في الاصح  
 بخلاف الوكيلين انتهى وهذا عند ابي سوار اوصى الى كل واحد منهما  
 بعقد على حدة اذ اوصى اليهما بعقد واحد قوله بخلاف الوكيلين قلت  
 الفرق بينهما في التيمم ان ضم الشايع في الابعاء دليل على حجر الاول عن  
 مباشرته وحده وهذا لان الابعاء الى الثاني يقصد به الاشارة مع الاول  
 وهو يملك الرجوع عن الوصية الى الاول فيملك بغير اشارة مع ذلك يوصي  
 الانسان الى غيره على انه يتمكن من اتمام مقصوده وحده ثم يبيح له  
 حجره عن ذلك فيضم اليه غيره فصار بمنزلة الابعاء اليهما معا ولا  
 كذلك الوكالة فان راى موكلا قائم ولو كان الوكيل عاجزا بالشرع  
 لم يتمكن من ذلك ولو وكل علم ان مراده ان ينفرد كل واحد منهما بغير

٤٤٥  
 لان وجود الوصية عند كسبت فيثبت لهما معا بخلاف الوكالة لثبوتها  
 وعندهما يوصي بغير يجوز الانفرد اي انفرد كل واحد منهما مطلقا في سائر  
 كانت في هذه الاشياء وغيرها وسواء اوصى لهما معا او لانا الوصية  
 بسبيل الوكالة وهي وصف شرعي لا يتجوز فيثبت لكل واحد كوكالة  
 الاطلاق للاختصاص وهذا لان الوصية خلافه وانما يتحقق لهما اذا  
 انتقلت اليه على الوجه الذي كان ثابتا للوصية قد كانت بوصف  
 الكمال فيه فينتقل اليه كذلك ولهما ان الوصية تثبت بالتعريف فيراعى  
 وصف التعريف وهو وصف الاجتماع لانه شرط مفيد اذ راى الواحد  
 لا يكون كراي كسبت ولم يرض هو في الايمان فيصار كل واحد في هذه  
 السبب بمنزلة شرط الغلة وهو لا يثبت به حكم فثبات باطلا بخلاف  
 الاخرى فالانطلاق لان السبب هناك الترابية وقد قامت بكل  
 واحد منهما كوكالة بخلاف مواضع الاستشارة لانها من باب الضرورة لا  
 من باب الوكالة ومواضع الضرورة مستثناة دائما وهذا المستثناة  
 كسبت واذا اوصى في جميع دوله الى رجلين ثمرات احدهما تصرف  
 في المال في غير الاشياء كعدد ثمرات جاز صاحبه فانه يجوز ولا يحتاج الى  
 العقد كذا في جده هـ ثم قيل الخلاف فيما اذا اوصى الى كل واحد منهما  
 بعقد على حدة واما اذا اوصى اليهما بعقد واحد فلا ينفرد احدهما  
 بالاجماع كما ذكره الكشاف فيقبل الخلاف فيما اذا اوصى اليهما معا بعقد  
 واحد واما اذا اوصى بكل واحد منهما بعقد على حدة ينفرد احدهما  
 بالتصرف بالاجماع ذكره لعلوا عن الصفا رد قال ابو الليث وهو  
 الاصح وبه جزم ملاخذه في مختصره والامام المردري في البرازيل كما  
 ذكرناه والتمتعين كالموصي في شرط المظاهرة لوجوبه في الوكالة  
 في الوفاء ليس لهما ان يبيع غنله عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف



يتفرّد كل واحد منهما بالتصرف كالوصية التصرف وهذا صريح في الفروع والروايات  
 الترابية ويستفاد من ان احدهما الواجب ان هذا الوقت بدو  
 يستفاد من راي الاخر لا يجوز الاجارة بل يشترط على اجازته قال صاحب  
 المنهاج وقد صارت واقعة الفتوى فان مات احد الوصيين بغير وان  
 او حي الى رجلين فان مات احد الوصيين اقام القاض على غيره مقامه ان  
 مقام الوصي كيث ان لم يوص الى الوصي الى احد الوصيين فمقتضى  
 يختلف ويصان فيصرف في حقه وامكن تحقيقه بل يجب وصا آخر  
 بضم القاض الى غيره وان او حي الى الوصي الى من الوصية  
 جاز ان يوصيه ويتصرف الى من تركه وحده ولا يجوز ان يوصي  
 القاض وصيا كذا الوادى الى اخرها في المنهاج ونحو عبارته وان مات  
 احد الوصيين فان او حي الى من الوصية في الشركة وحده  
 وان لم يوص الى من الوصية في الشركة فان مات رجلا او حي الى من الوصية  
 فان مات احد الوصيين على قول ابن عوّد لا يتصرف في مال فروع الامر  
 الى القاض ان راي القاض ان يجعل وصيا وحده يجوز له التصرف  
 فمقتضى راي ان يوصي الى رجل اخر مكان الميت ففعل وفعول قول ابن  
 يوسف يتفرّد كل منهما بالتصرف في حال الحيوة وعن ابن عوّد رواية  
 وهو قول ابن ابي ليلى ليس للقاض ان يجعل وصيا وحده ولو فعل  
 لا ينفذ تصرفه في مال من القاض انتهى وهو هو وصي الشركتين  
 بغير اذونات الوصي فادى الى غيره ففعل وصي شركته وشركة الميت الاول  
 وقال من لا يكون وصيا في شركة الميت الاول ان الميت ففعل الوصي  
 التصرف ولم ينفذ من الوصي الاوصياء الى غيره فلا يملكه واثبات الوصي يتصرف  
 بولاية منتقلة اليه فيملك الاوصياء الى غيره لا يملك الا ترى ان الولاية  
 التي كانت ثابتة للوصي تنتقل الى الوصي وهذا مقدم على الجواب

تنتقل اليه في تقدم عليه فاذا انتقلت اليه الولاية ملك الاوصياء كذا في المنهاج  
 كالقول لما لم ينتقل اليه الولاية لا يتقدم على الجواب الا ترى ان الولاية التي  
 كانت ثابتة للوصي تنتقل اليه الوصي في حال حياته الى الجواب في النفس ثم الجواب  
 مقام الوصي فيما انتقل اليه وكذا الوصي في ما ذكرنا ان الاوصياء اقامته في الشركة  
 في حال حياته وعند موته كانت له ولاية في الشركتين في العداية ذكر وكذا ان  
 في ما تقدم بضم الوصي في الشركتين ان او حي اليه في احد الوصيين في  
 احد الشركتين بغير ولو او حي الى رجوع تركته ففعل وقد حضرت الوفاة بغير  
 اي ذلك الرجل وصيا في الشركتين في كل الروايات في الاختيار خلافا  
 لها بغير وروي عنهما انه يقتصر على تركته لانه نص عليها وجه ظ  
 رواية ان شركة الوصي شركته لان له ولاية التصرف فيها ونص  
 في الوصي حال كونه نائباً عن الوصي اي عن ورثة غيب او ورثة  
 صغار مع الوصي لم ينفذ اذ مات رجل وله ورثة غيب وادى الى زبده  
 بلحق الوصي وسلم باق الى الوصي لم لان الوارث خليفة الميت  
 في كل ما كان له من الوصية ويرد عليه بغير مفرد راعيا  
 بل هو بمنزلة الوصي ان ينفذ في الوصي الوارث حتى يكون الولد حيا  
 والوصي لم ينفذ في الوصي الوارث حتى يكون حيا  
 من الوارث اذا كان غائبا فنفذت قسمة عليه كذا في الشبهة فلا  
 يرجع الى الوارث على الوصي لم لو هلك حقه اي الوارث في يد الوصي  
 بغيره لا حظ الوارث في الغيب وقد هلك ما في يد الوصي ليس لهم ان ينفذ  
 الوصي لم لان الوارث بعد تمام القسمة يكون على من وقع عليه المهر  
 في قسمة في المنهاج لا تنفع مقاسمته اي الوصي معهم اي مع الوارث عن  
 الوصي لم لان الوصي لم ينفذ في الوصي من طو وجه لان ملكه بغير  
 جديد وهذا لا يرد بالغيب ولا يرد عليه بغير بالغيب ولا بغير مفرد راعيا



بشر او الموصل فلا يكون خصما عند غيبته لما في التبيين ثم فرغ على  
 عدم صحتها بقوله فيرجع الى الموصل له عليهم اي الورثة بذلك مابق  
 لو هلك حظه اي نصيب حصة الموصل له في يد الوصل لان القسمة لم تنفذ  
 عليه غير ان الوصل لا ينفذ لانه حينئذ فيه وله ولاية الحفظ في الشركة  
 اذا هلك بعض الشركة قبل القسمة فيكون له تلك الولاية لان الموصل له  
 شريك الوارث يستوفى ما توفى من المال المشترك على الشركة ويسبق ما سبق  
 وان هلكه اذ يبيعهم فلم ان يبيعهم قدر ذلك ما بقوا وان شاء ضمن  
 الوصل ذلك القدر لانه متحدث فيه بالدفن اليهم والورثة بالقبض فيبيعون اياها  
 مع ما في كفي ولا فرق في ذلك بين ان يكون الورثة كبارا او صغارا لان  
 له ولاية البيع في مال الصغير وحسنه في معنى البيع وله ولاية الحفظ في مال  
 الكبار في بيع الحفظ الا العقار لانه محفوف بشئ فهو يجوز له بيعه و  
 هذا في معنى البيع فلا يضر كذا في التبيين وحجت اي القسمة للفاضة لو كانت  
 عنه اي عن الموصل له يبيع تحت لفاضة فتسقط الشركة عن الموصل له في الورثة  
 واخذ قسطه اي نصيب الموصل له قبل القسمة وله هذا الوقت الموصل له بغير  
 الوصية ميراثا لو رثته وانما في ظاهره حق العاجز وانما نصيب  
 الغائب وتبطل من النظر فينفذ ذلك عليه وحججه لو حضر الغائب  
 وقد هلك كقبضه في يد الفاضة او امينه لم يكن له على الورثة سبيل ينفذ  
 ليس له ان يرجع على الورثة بشئ ولا على الفاضة ذكره في كفي وهذا في كفي  
 وكذا في كفي ولا يضرها ان الورثة لان القسمة فيه جارية كما يبيع لانه اقرار  
 ومعنى الجارية فيه تاج حتى جاز لاحد الشريك من غير قضاء ولا قضاء  
 وكذا يجوز بيع نصيبه سراحتة وبيع مال الصغير لا يكون قلدا القسمة استغنى  
 وقال المحقق ابو الشك في سرحة مع الصغير ان الفاضة لو ورث الشك  
 عن الشكين ولم يدفن اليه احد من غير قبضه ميت حتى هلك احد الشكين

٢٨٨  
 المحقة لان القسمة ينقض ان يكون بينه وبين اخر لا يبيع ان يكون  
 بنفسه مقاسما كذا ذكره ابن المكد في شرح الوفاة وفي الوصية في كفي لو  
 قاسم الوصل الورثة ينفذ اذا كان الوصل الميت كفي فقام الوصل مع  
 الورثة فضا في اي حال عنده اي عند الوصل يؤخذ له ذلك مابق ينفذ  
 في كفي ميت بذلك مابق وكذا اي لكم مثل ما تقدم لو دفعه الى الوصل  
 الوصل لمن يبيع اي ميت كفي فضا في اي ما دفع اليه في يده اي في يد من يبيع  
 في كفي عنه بذلك ابا في عنده في كفي بقدر من هلكه ان يبيع ذلك ما لم يكن  
 الوفاة يبيع لان اقرار الوصل انما ينفذ اذا حصل بالشفقة مع الوصل فصار  
 هلكا قبل مقتضه كهلما قبل الاقرار في كفي الوفاة وعنده يبيع  
 ان يبيع من الشك يبيع اخذ اي مابق والا اي وان لم يسبق من الشك  
 يبيع فلا يبيع لا يؤخذ يبيع يبيع قال ابو يوسف ان كان الورثة مستغفر قال الشك  
 بطلت الوصية ولم يبيع عنه وان لم يكن مستغفر قال الشك في كفي عند يبيع  
 ان الشك ان تمام يبيع لما في كفي وعنده يؤخذ يبيع يبيع وقال محمد لا  
 يبيع يبيع لان القسمة حق الموصل ولو اقر الموصل بشفقة ما لا يبيع عنه  
 هلكه لا يبيع بشفقة وبطلت الوصية وكذا اذا اقره وصيته هلكه قد قام  
 فقامه ولا يبيع يوسف ان محو الوصية الشك فيجب شفيقه ما مابق محلها  
 واذا لم يبق بطلت لغوات محلها وقد تقدم دليل الامام فلا حاجة الى  
 اعادته وفي كفي ولو اقر الميت بشفقة من مال له فضا في كفي موت لا  
 يبيع عنه بشفقة مابق لان ميت عنه فاذا هلك بطلت الوصية استغنى  
 وقام جسده هلكه لم يبق عرف في كتاب في كفي ولو باع الوصل من الشركة اي  
 من شركة الميت عبدا مع غيبته الغرماء اي بغير محض من غرماء الميت جاز  
 لان الوصل قائم مقام الموصل ولو تولا بشفقة حال جفته يجوز بيعه بغير محض  
 من الغرماء وان لا يرضى موته وكذا اذا تولا من قام مقامه وهذا



لان حق الزملاء متعلق بالمالية لا بالصور وليس لا يسلط المالكين لغوا  
 الى خلد وهو الحق بخلاف العبد المادون المديون حيث لا يكون بيعهم  
 للموت لان الزملاء حق استعارة و ههنا بخلافه لما في الحق وان اوجه  
 شخصي بيع يبي من تركته وانصدق به اي بتمتة الفقراء ببيع وصيه  
 اي ذلك البيع وقبض منه فضا في اي ممتن في يده اي الوصية فاستحقا جميع  
 اي بعد ذلك فتمت اي حق الوصية للميتي لانه هو المعاقدة فتكون المدة  
 عليه لان الميتي منه لم يرض ببيع المالكين الا ببيعهم له ولم يسم ففقد  
 اخذ الباقي وهو الوصية مال غير بغير رضاه فيم عليه رده ورجع به اي  
 يرجع الوصية بما ضمن في الشركة اي في شركة الميت لانه عامل له فيرجع به كالكامل  
 وفي الحق قال ابو حنيفة لا يرجع الوصية على احد لانه تبين بطلان  
 الوصية بتحقق العبد فلم يكن عاملا للموت فلا يرجع عليهم شي ثم يرجع  
 الى ما ذكرهنا و يرجع في جميع الشركة وعن محمد ان يرجع في الثلث لان الرجل  
 حكم الوصية فاخذ حكمها و في علة الوصية الثلث ونحن لان ان يرجع عليه  
 حكم الوصية بل حكم الغرور وذلك دين عليه والدين يقضى من جميع الشركة  
 وان كانت الشركة قد هلكت اذ لم يكن لها وفاء ثم يرجع بثلث في سائر  
 ديون الميت وفي الممتن لا يرجع الوصية في مال الميت بثلث وانما يرجع على  
 سائكة الذين تصدق عليهم بالمال لان غنمة لهم ولا تخر من  
 عليهم كذا في الحق ولو قسم الوصية الشركة اي شركة الميت بين ورثته فاعاد  
 الحيز بثلث اي من الشركة فقبضه اي الوصية ذلك البثلث للصغير وباقي  
 وقبض منه فضا في اي ممتن في يده الوصية واستحق ذلك البثلث ان المال جميع  
 اذ اصاب الصغير بثلث اي الوصية في مال الصغير ويرجع الصغير على  
 بقية الورثة بحصة لانها صالحة مستحقة بتحقق ما اصابه ولا يرجع بيع  
 الوصية ولا شرائه اي من اجنبى الا بما يتبعه من يده اي بما يتبعه من ائتمار

فد

٢٧٤ فيه يبيح بيع الوصية لشرائه من اجنبى بما يتبعه من يده او ماله ولا  
 يجوز بما لا يتبعه لان الولاية نظرية ولا تنظر في العين الفا حكم بخلاف  
 البير لانه لا يمكن الترخيص فيه اعتبارا بشاره ببيع بطلان العبد  
 والصبي المادون له في التجارة والمالك حيث يكون بيعهم وشرائهم  
 بالعين الفا حكم عند ابو حنيفة لانهم يتصرفون بحكم المالكين والا فان قد يجوز  
 والوصية يتصرف بحكم النيابة الشرعية نظرا ليقيد بوضع النظر عند هذا  
 لا يمكن لان التصرف بالعين الفا حكم ببيع وهو ليس من اهل ولا ضرورة  
 اليه لما في الحق وهذا اذا تابع الوصية للصغير مع الاجنبى واما اذا اشترى  
 بثلث مال البتيم بنفسه او باجره من ماله من نفسه جاز عند ابو حنيفة  
 اختلف الروايتان عند ابو حنيفة في الحق لما اشترى اليه بقوله وصحيات  
 اي بيع القاص وشرائه من نفسه ان كان فيه اي في البيع او شرائه  
 نفسه يقع اي متعلق في هذه للصغير ونفسه ان يبيع ما يسهل ويحسه  
 من بعتة من الصغير او يشرى ما يسهل ويحسه من بعتة من غيره  
 ما يسهل ويحسه من بعتة للصغير من نفسه واما اذا لم يكن فيه متعلق  
 بغيره فلا يجوز كذا في البتيم وفي قوله الزبينة وبيع الوصية من البتيم او  
 شرائه لنفسه وفيه يقع للصغير جازة واختلافه في تفسير النفع لقبيل  
 نقصان النفع في البيع والشراء بزيادة نقص النفع وقيل هو ان  
 النفع نقصان وزادته وتماهه في ما يفي نية وفي الاختيار ويجوز  
 ببيع وشرائه بنفسه ان كان فيه يقع للصغير بان اشترى بالكر من  
 البتيم او باجره ما قد مضى وقال لا يجوز في سائر الكبرول ان قربات  
 مال البتيم بانه هو احسن يجوز بالنقصان كالا في ذلك انتهى خلافا  
 لما يبيح قال ابو يوسف ومحمد لا يجوز بيع الوصية وشرائه مال البتيم من نفسه  
 في كل حال قال في البتيم هذا في الوصية الاب واما في حق فلو جاز



يسلم من نفسه بل حال لانه وكلمه وقال المتأخرون من اصحابنا لا يجوز للوص  
 بيع عقار الصغير الا ان يكون على كسب دين او برهق كسري فيه يجهل  
 العن او يكون للصغير حصة في الثمن قال الصدر السعيد ويصح ان يبيعه  
 واما عند المتقدمين فلا يجوز للوص بيع عقار البيتم اصلا في البيع وغيره  
 وزاد في الظهيره ثلثا اخر فيها اذا كانت في الزكوة وصية مرسلة لانها اذا  
 الامتد وفيها اذا كانت عطية لا تز يد على مؤتمنه وفيها اذا كانت حقة مؤتمنه او  
 دارا يملك عليه النعمان وزاد في يسوع في ثمانية فيها اذا كانت العقار في  
 بدستفد وخاف كوصي عليه فله بيعه كذا في كسب انتهى فصار كسبه يسوع  
 وقوله للصغير حصة في الثمن يعني اذا احتج الى النفع ولما لم يسو له في  
 الدين ان لا يافا له الا من دفعته في كسبه وفي التاريخا يباح عقار الصغير  
 بغير كسب ولا يوده من مال ما سبق بغيره والدين جاز هذا البيع وهذا حال  
 لما سبق ولعلم وجدوا به **ووجه** وفي الشيبين وكتب ان يسوع  
 يسوع من مال الصغير نفسه اذا لم يكن فيه ضرر على الصغير بان كان  
 بغير حقيقة او بغير سبب كذا في كسبه وقال وما ذكره في وصية الله واما في  
 الام والاف في فقه ثلثا في كسبه وفي الام والاف يجوز بيعه ما سوى العقار  
 من تركته هذا كسب ولا يملك بيع العقار ولا يجوز ان يشتريه للصغير الا  
 الحكم والكسوة وان كانت التركة مستوفاة بالدين او الوصية والدين  
 الدين مستوفاه فلما ان يبيع الكسب ودخل بيع العقار تحت ولاية ايها  
 وان لم يكن مستوفاه يبيع بغير الدين وهو يجوز ان يبيع الزايد  
 على قدر الدين في الاختلاف كذا في ثمانية وفي كسبه ولو كانت وصية  
 كسبه وورثة صغير وتركته متاعا وعقارا لم يكن لكسبه ان يبيع  
 يسوع من التركة كذا ذكره في كسبه في ادب الفقه في مقام هذا البيع  
 من في كتاب البيوع وهذه نواذرت من ثلثا في كسبه ان يبيعها

من التاريخا ثمانية وفي نواذرت ساعة عن محمد رجوعا عن عبد الله  
 الصغير من رجوعا بالثمن قال في مرضه قد قبضت من ثلث الثمن ثم مات  
 من مرضه لم يجر اقراره وكان للوصي ان يأخذ الكسب من كسبه  
 في كسبه لم يوجد هذا الاثر من كسبه ولو قال في مرضه قبضتها من  
 ثلث ثمن قبضت كانت مصادقا ولو قال قبضتها واستهلكتها لم يصدق  
 ولا يبرأ كسبه منها ولا يكون للوصي اذا اخذ منه الكسب ان يرجع  
 على الاب او في حاله وفيه الفخيرة عن محمد اذا اشترى الاب للصغير يسوع  
 ونقد الثمن من ماله ويريد ان يرجع ولم يشهد على ذلك ولم يقبض  
 من الثمن في الرجوع وصح فيها بيته وبين الامكان ان يرجع وفي نواذرت  
 ان رستم ان الفقه اذا زوجه الصغيرة البيتم من ابنته لا يجوز وكذا  
 من لا يقبل شهادته لم لا تملك منها فيكون على كسبه ولا يجوز حكمه  
 ابنته ومن لا يقبل شهادته لم لا تملك منها فيكون على كسبه ولا يجوز حكمه  
 ان يبيع الفقه من مال الصغير من نفسه لا يجوز هذا قول محمد واما على  
 قول الامم في يبيع ان يجوز وفيها ولو صالح الوصية عن دين كسبه ان كان  
 بيته بغيره او كان الخصم موقرا او الفقه في علم بذلك الحق لا يجوز صلحه  
 ولا يجوز وان كان الصلح عن دين على كسبه او على البيتم فان كان  
 الوصية بيته او كان الفقه في قبضه لم يجز جاز والافلا لانه اتفاق وفي  
 الفتاوى ومن يخرج في عمل البيتم ديب تأجر دانه بالبيتم وينفق على نفسه  
 بال البيتم قال في ذلك فيما لا بد منه الى هناك كلام محمد في فتاواه وفي المنزلة  
 وفي لا يجوز وقال في حقيقته ابد اليك اذا كان الوصية محتاجا بالكسب من مال البيتم  
 ويركب دابة اذا ذهب في حاجته في الاحتياج قال الامام ومن كان فقيرا  
 فليأكل بالمعروف الله لو كان صبيا وجب من مال الصغير بشره من يده  
 با في عقار الولده الصغير بغير القيمة او بغير سبب ان الاب محمود واخذ





انما هو مستورا حان والاولاد ان يسطر اليهم فان ابطر اليهم بطل  
 طبع الجن من والده فان قال صا او انقضت عليك في كذا وكذا سنة  
 يصدق في نفعه كذا في كذا سنة وان كان مسرفا لا يجوز بيعه ولا هب است  
 ينفع الا اذا كان اليهم خير للصغير ولو باع بغير حق فقد نكحوا بالاب  
 اذا كان الاب مفسدا في جواز بيعه روايات في رواية يكون له بيعه  
 الثمن على يده في رواية لا الا ان يكون للصغير ما يبيعه بغير حق  
 وعليه مفتوح وفيه ما يبيعه بالبيع جازم الزكاة لقضاء الدنيا  
 والدين جزيه جاز يبيعه في المنة وعندهما لا يجوز في الزيادة على قدر  
 الدنيا وعليه مفتوح انتهى وفيه ولود في المنة الى ان يبيعه قبل ظهور  
 شره بعد الادراك فضا في ضمن لانه دفعه الى من ليس له ان يبيع  
 اليه كذا في الاول واجبة ولو باع في المنة من وجهه يبيعه من الزكاة  
 لا ينفذ لانه محجور والوجه لا يملك الشراء بنفسه ولو اشترى القاض في المنة  
 من الوجه الذي يفسد عن كذا في القنية وفيه سيرة في المنة  
 القاض اذا باع مال يبيعه من نفسه لا يجوز لانه انما يجوز من القاض في وجه  
 الحكم ولا يجوز كذا في نفسه كذا في القنية وقسمه الوجه ما لا مشقة  
 بينه وبين الصغير كذا ان كان فيه نفع على عند الامام خلافا للمحمد  
 كذا في القنية ولا يراى الوجه في مال الى مال الصغير مضاربه  
 فوجده دود يبيع من عارية جامع الرموز ان الوجه قائم مقام الاب  
 ولكل هذه التعريفات فكذا هذا كذا في شره هو قاض وفيه البسر لانه  
 محجور للوجه ان يأخذ مال يبيعه مضاربه وان اخذه عارية له علة من  
 الزرع مضاربه فاسد وان عهده لا جرم فهو مشكوك في كذا في كذا  
 سنة يكون اجارة فاسدة وانما في يبيعه في الاجارة الفاسدة  
 فينبغي ان يجب له الاجر والجهل انه قد يربح على ان كذا في يربح منه

انما الاصل فيها فلو اوجب الاجر لزم الحاب بالمقدم في غير المتقدم نظر الى الاصل وان  
 لا يجوز في مال اليهم او الصغير والتقدم بالقدم صحيح بالنحو من الدالة عليه  
 والنص لم يرد في الفاسد والوارد في الصحيح لا يكون واردا في الفاسد في حق  
 الصغير انتهى قال في جامع الرموز بعد ذكر ما نفعناه وعلى هذا القياس يبيح  
 ان يوجزه في عمل من عمله باقرا لا جرم قال السرخسي ولو اشترى من الصغير  
 نفسه يبيعه ان يجوز عنه ان كان كان باجرة لا ينعان في مالها اذا اشترى  
 بملك ما لا ينسب والوجه في بيع الكهول اي لذين للصغير على مديون  
 على الاطلاق اي على من يتردد اذنه من المديون لانه انظر اليهم والولاية  
 نظرية لا على المعسر لعدم النظر فيه قال في شرح الوفا في الوجه اذا قبل  
 كذا في مال اليهم ينظر فان كان المحتمل عليه اقدر على اداء الدين  
 به المحجور وهو مديون جاز واذا كان المحتمل عليه اعسر من المحجور لا  
 يجوز وفيه شك في المنة اذا كانا سواء لا يملك للمنة كذا في وجهه  
 اخلاف في كذا في القنية هذا اذا كان الدين مديونية كذا في  
 بيت مديونية الوجه احتمال وان كان المديون اعلى من المنة كذا في  
 اصلهم تقضي من ماله بالضم اي صار مديونا وغيب كذا في جامع الرموز ولا  
 يجوز له ان يبيع ولا يهب الا خلاصه اي ان يقرض مال اليهم في الاخر لانه  
 تبرع وهو ليس من اهدم ولانه لو اقرضه لم يكن فيه خيانة يستحق به  
 العزل لما في جامع الرموز وكذا في القنية لانه قد ارعاه اخذه ولا يبرك  
 ابتداء معاوضة انتها فيجعل معاوضة في حقها في قدرته على  
 الاستحلاف ولو اسقطه بفسه وبغيره وبغيره حق غيره نظر واجبا  
 في مال يبيعه كذا في الاختيار ويجوز له ان يبيع الصغير الاقرض اي ان  
 يقرضه مال ابنه الصغير لنفسه لا يجوز للوجه كذا في مال يملكه  
 مال احب به بملكه فبيعه ولا كذا في المنة وكذا في مال باخذ من مال



الجب عند حاجته ولا كونه الجب كذا في الاختيار ولا يجوز بغير الوصية في مال  
 الصغير لان المفضل اليه الحفظ دون التجارة هكذا قرر بعضنا في الزكاة  
 لكن قيد التجارة في معنى نفسه حيث قال ولا يجوز الوصية في مال البيت لنفسه و جاز  
 ان يجر للبيت وقد اطلق في اكثر عدم اتجا الوصية فاستظهر ما اذا اجر لنفسه  
 او من مال البيت للبيت وبتهم المص وقد مر في الثانية عشر مالا  
 خسر وغيرهما من المعينات بان الوصية ان يجر بمال البيت والادب مغارة  
 وبضاة فتمهل ما في اكثر على ما اذا اجر لنفسه فانه لا يجوز ان قال في الثانية عشر  
 يجوز للوصية ان يجر لنفسه بمال البيت او الملية فان فعل ورجى بعض  
 رائس مال ويصدق بالرجح انتهى وفي جامع الرموز ولا يجر الوصية في مال  
 الغائب الكبير لانه لا يفرض اليه سوى الحفظ قال وفي عبارة ابن ابي بجر  
 في مال الصغير وفي ادب الاوصياء ولا الوصية ان يبيع ويشر ويترك  
 وان يدهم للبضاة والتجارة والشركة ولان يفعل لما كان خيرا  
 للبيت انتهى لما في العماد وذكر في المرحا عن الاوضح انه لا يجر في مال  
 انتهى ومسئلة الاختلافية لما لا يجر وفي الاختيار والله في ان يبيع  
 مال مغارة ويجعل هدية مغارة لانه قال مقام الاب والاب  
 هذه النعمات وكذا الوصية فان يحول بنفسه يستجد على ذلك لان لا  
 ان يجر في مال الصغير قال عصبكلام استغوا في طلب اموال اليتامى جريا  
 غير ارادات يستوجب على كذا من مال نفسه للمغارة احتاج  
 الى الله تعالى للثمة وعن محمد ان لم يشهد في عمله للورثة لانه هدية  
 انظر فلما يوفى دليل وهو الله قال كعبه فتاواه الوصية اذا رهن  
 مال البيت بدين نفسه لا يجوز قهرا ويجوز استعانة الوصية بدينه  
 ان اخذ بالقياس في الثانية عشر وفي الحفظ واجمعوا على ان لا يوارث  
 ان يورث دين نفسه من مال الصغير ليس له ذلك فان فعل فله

ان كانت يفت مثل الدين او اقل من القيمة وان كانت اكثر فانه  
 يضمن بقدر الدين ولا يضمن الزيادة لانه يوارث مودع الصغير ولد  
 هذه الولاية انتهى ويجوز بيعه اي بيع الوصية كمال على الكبير الغائب  
 بامره وهدى على مسيرة ثلاثة ايام فضا عدلا في جامع الرموز غير العقار  
 انه لا يجوز بيعه لان الولاية ماسوى العقار ولا يبيعه فكذا وصية كذا العقار  
 لان العقار يحفظ بنفسه فلا حاجة فيه الى البيع وبيع ماله للمحفظ  
 والرهان على العقار تادرو ولا ليا ي و ان خيف هلك على الاصح قال  
 في جامع الرموز ومنه قال في التبيين ولا ان القياس ان لا يملك الوصية  
 غير العقار ايضا ولا الاب لا يملك على الكبير كما هو الا انه لما كان في حفظ  
 ماله جاز له ان يبيعه بغير اية هدا لان حفظ ثمنه ايسر وهدى  
 يملك الحفظ فكذا وصية وهذا اذا لم يكن في الشركة دين له كان عليه دين  
 باي العقد ايضا ثم ان كان الدين مستغرقا باي كذا بالاجماع وان لم  
 يكن مستغرقا باي بقدر الدين عنه هدا لعدم الحاجة اليه اكثر من ذلك وعليه  
 الفتوى في البرازية وعندنا جاز له بيعه كله لانه يبيعه بحكم الولاية  
 فذا ثبت في البعض ثبت في الكل لانه لا يستجوز انتهى وفي جامع الرموز  
 وان كانوا يبيعون الورثة صفار وكبار معا باي حصة الصفار واما الكبير  
 فله ما ذكرنا من التفصيل في الذخيرة وفي البرازية احد الورثة حال غيبته  
 الاخر الحقة دعوة من الشركة ثم قدم الباقي واجاز ما صنع ثم ارادوا  
 تصفية ما ائخذ لهم ذلك والقياس لان الشراف لا يتوقف حتى يمتنع  
 الاجازة الا يرى ان سائر مال انت ثم قال لما ذكره بمتبنا صوته  
 واجازت لا يبرأ ذكره البرازية او ان الكتاب الدعوى كذا فها باستقل  
 الاطام وفيه وصية الميت باي الشركة لعقضاء الدين والدنيا بغير محبط جاز  
 بيعه في الخلاعة وعندنا لا يجوز في الزيادة على قدر الدين وعليه



الفتوى ولولم يكن في الشركة دية وفي الورثة حصة في كل الشركة ينفعه عنده  
 وان استغرق الشركة ينفعه في الموقوفات وعقار اولاد الدين والورثة كما  
 غيب بيع الموقوف لا العقار الا اذا كان بحال لولم يبيع بغير عقار  
 كالعروض ومن عدا لا يجوز انتزعه في التبريد ووجه الا في احوال او الام في حال  
 شركة برائا للحيف بمنزلة ووجه الاجابة ان كل من كان له نصيب في كل حال الاخر  
 للصغير غير ما ذكره الموهي حيث كان للوجه قائم مقام الموهي  
 لا يمكن الموهي ببيع لان الموهي قائم مقام الموهي ان يستغرق في مال نفسه  
 الموهي وليس لاحد من هؤلاء التفرق في مال فكذا الموهي ان يبيع  
 الصغير فكذا الموهي يتفرق الاب او الجد اب الاب  
 حيث يكون له ولاية التفرق في مال الصغير مطلقا من غير تعقيب بانه  
 ميراثا لا قائم مقام الموهي ولكل اوجه التفرق في جميع ماله وكذا وصيه  
**فروع** وفي بيع الموهي ضيافة في حقان الجسم من ماله فكل الاضياء  
 واليوان والحمام جاز ولا يضمن اذا لم يبرق قال ابو جعفر الموهي ان تاكل  
 حال الجسم فرضا ولا يجز عليه لان اوفيه وقال السجستاني ان ياخذ  
 قرضا وقال ابو يوسف لا يملكه بشك اذا كان مقبضا فان خربته في تقاض  
 دية ومراعاة اسبابه فله ان ينطق ويركب دابته ويبيع ثيابه فلهذا  
 رجوع رد الثياب والداية الصحيح انه ليس له بيع من ذلك لانه شركة فيه مبرعا  
 وفي المقتضات للموهي الا لا اركوب بمقدار حاجته قاله ابن ابي عمير  
 غنيا فلياكل بالمعروف وله ان ينطق عليه في تعليم القراء والادب ان تاهل  
 لولم ولا يفتن عليه بقدر ما يتعلم القراء الواجبة في الصلوة كذا في شراء  
 القدرين لقرآن هذه وفي ثمانية للموهي ان يبيع على الجبة في النسخة لا على  
 الهرة ولا على التصديق وذلك منقوضه ببقاء مال الجبة وكثرة واختلاف  
 ماله وحاله وينتفع بملكه قدر ما يبيع انتهي وقال الحسن في ثمانية وام قال

محمد

محمد اذا قال الموهي لبيتم انفقتم عليكم ماله في كذا وكذا سنة ويصدق في النسخة  
 لملكه تلك السنة ولا يصدق في الفضل ثم ينفعه مثل ما يكون ما بين الاسرار  
 والتفريق وان اختلفا في السنة ولا يصدق في النسخة قال الموهي مات ابراهيم  
 بن سفيان وقال لا يبيعه منه حصة سنة على قول ابي يوسف القول قول الموهي  
 اقله بعد القول قول الابن انتهى ووجه الاب اب الطيفر احت  
 من مال الصغير من جهة لان الموهي قائم مقام الاب والاب احق من جهة  
 كذا في مقام مقام قال وفيه فانه اذا مات الرجوع وترك وصيا وابا  
 فان الموهي ادعى من الاب التفرق في مال البيت وان لم يكن له موهي فكل اوجه  
 اوجه كذا في موهي التفاضل انتهى فان لم يرد من الموهي بغيره وان لم يكن  
 اوجه الموهي فكل اوجه بغيره فكل اوجه كذا في مقام الموهي ارب  
 انما سببه واشتقهم حتى ملكه الامانة دون الموهي غير ان وجه الاب  
 تقدم عليه في التفرق في مال ما بين ولان اختيار الموهي مع علمه باجده  
 اليوان تصرفه انظر من تصرف بغيره فان ادعى دون غيره وان لم يرد  
 بغيره على حاله وفي الفصول العادية ولا ما ذكرنا في موهي فكل اوجه وصي  
 وصيه ووجه كذا اب الموهي ووجه وصيه ووجه التفاضل بمنزلة ووجه كذا  
 الا في حصة وهي ان التفاضل جعل وصيا في نوع كان وصيا في ذلك النوع  
 خاصة والاب اذا جعل وصيا كان في الانواع كلها وذكره وصايا الكتفي  
 رجل مات وادعى له ابنه وللميت بنت من عقار وكبار فماتت بغير  
 الكبار وترك ولدا صغيرا يكون له موهي وصياله ويجوز بيعه عليه  
 وعلى ابيه حتى دون العقار وكذا اذا مات الرجل ولم يرد ماله احد كان  
 لابي وهو جده ببيع العروض واشتراك الابان وجه الاب في العروض والعقار  
 لغضاء الدين اول تنفيذ الوصية جاز والاب اذا عثر في لغضاء الدين  
 وسيفيد الوصية ذكره كذا في انه لا يجوز كذا في الموهي وفي البرازية شركة اولاد







عن الحكم لا استلزم القيام فليكن اخرج البقرة الوصية او من يقوم مقام  
 و هو من لدن الوصية على مال البقرة واذا حضر عنه فليكن نظره حاله  
 ما دون ما قد اخرج التصرف لا يخرج لانه التزم القيام ولا حرر الوصية في اقل  
 وان عرف الحكم غيره وكثرة اشتغال اخرج البقرة في اقله والعدم حصول  
 الغرض من لفتها هنا ما يورده بعد طلب كذا في البقرة فصل  
شهاد الوصية اي لبيت ان لبيت الوصية الى زيد اي جعل وصيا معها  
 اي مع الوصية ان شهد بين لا يتقبل اي شهادت الوصية وبطلت  
 لانها بجران نفسها لا يثبت بالبائن كغيرها فترد للتميم فلا ردة  
 ضم انفاضة اليها ثانيا لان في ضمن شهادتها اقرار منها بوجوب  
 اخر معها للبيت واقرارها حجة على نفسها فلا يتكلمان من الشرف  
 بعد ذلك بدون فساد في حقهما بمنزلة ما لم يمت احد الوصية والتميم  
 وجاز ذلك لبقاء وجود الوصية لا متناهية فترد فيها بدون فساد كانه  
 مات ولم يوص الى احد فيضم اليها ثانيا لئلا يكتفى بالتصرف الا ان  
 يوصيه زيد بغير الا ان يدعي زيد ان وصي معها فيقبل شهادتهما  
 بغير انفاضة والنفاضة ان لا يتقبل كالا ووجه الاحتياط ان يجب على القاضي  
 ان يضم اليها ثانيا على ما بينا انفاضة بشهادتهما مؤمنة  
 التعبد عنه فيكون معها بنصب القاضي كما اذا مات ولم يترك وصيا  
 فانه بنصب وصيه ابتداء فهذا اولى لما في التبيين وكذا اي فترد ما ذكر  
 من الحكم لو شهد ابا لبيت ان اباهما وصي الى رجل وهو بنكر اي  
 مشهود فان الشهادته لا يتقبل لقول الشيخ في اقبل شهادة خصم  
 ولا مريب اي هتتم لانها بجران نفسها الى انفسها بنصب حافظ  
 للشركة فلما كانت متعبد فلا يتقبل شهادتهما واذا ادعى المشهود له  
 الوصاية يتقبل بغير انفاضة على انه بنصب وصي ابتداء على ما ذكرنا في شهادة

الوصية بخلاف ما اذا شهد ان اباهما وكلاهما الرجل فيقبل ديونه بالكونية ٢٨٥  
 حيث لا يتقبل سواء ادعى الرجل الوكالة او لم يدعي لان القاضي لا يمكن نصب  
 الوكيل عن نفسه بطلانها ذلك بخلاف الوصية كذا في التبيين ولفت اس  
 بطلت شهادته الوصية بمال الصغير اي بمال الوارث صغيرا وانما  
 اليه من لبيت او من غيره لانها شهادتها لانفسها بولاية الشرف في شهادته  
 لان التصرف للوصي سواء كان من الشركة او لا كما في ضمن وكذا ان لفت  
 شهادته الوصية لكبير اي لوارث كبير في مال لبيت اي في شيء من مال  
 الميت لانها بجران نفسها لا يثبت بالبائن كغيرها فترد للتميم فلا ردة  
 فبينة الوارث الكبير فتقبلت شهادته بخلاف شهادتها لكبير في غير الشركة  
 لانفاضة ولا يثبت عند لبيت اقامتهما مقام نفسه في شهادته لا في  
 غيرها بخلاف ما اذا كان الوارث صغيرا او الوصي ابا حيث لا يتقبل شهادتهما  
 في الظن لان الوصية التصرف في مال صغير فيجب فيكونان متعبدان فلهذا  
 لم يقبلوه بمال مورث منه في حق الصغير وقبده به في الكبير وهذا عند  
 ابي حنيفة في التيمم وصحة ان شهادتهما لان الكبير في غيره اي في غير مال  
 لبيت فان مال الكبير اذا لم يكن من الشركة فلا يتصرف الوصية فيه لما ذكرنا  
 فتقبل شهادتهما وعندهما تنجح اي شهادتهما لكبير اي لوارث الكبير  
 في الوصية اي في مال لبيت وغيره اي في شركة الوصية وغيره لان ولاية  
 التصرف لا يثبت لها في مال لبيت اذا كانت الوكيلة كما رافعت عن التيمم  
 بخلاف ما اذا كان صغيرا على ما بينا وكبير عليها على ما بينا وشهادته  
 الوصية على لبيت اي على طراره جائز ان لا يثبت في ذلك لانه لا يجوز شهادته  
 لشركته لانه يثبت لنفسه ولاية التصرف فتوجب تيمم فتمم الوكيلة  
 ان كانوا كبارا لعدم التيمم كما مر ولو بعد العمل ولو للوصي يعني ولو  
 لان شهادته الوصية بغير لبيت عن غيره بعد ما اخرج القاضي عن الوصاية



وان لم يخاصم ان للتوصل بعينه شهد الوصي بحق الميت لا يقبل خاصا  
كما في غيره وفيه شهادة الوصي بحق الميت عن غيره بعدما اخرج المقام  
عن الوصاية قبل كفوته او بعدها لا يقبل وكذا لو شهد الوصي بحق  
الوصي للميت بعدما ادركت الورثة لا يقبل قال وولدت المسئلة عدالت  
التقاضي اذا عزل الوصي بنحو اوله لا شهد بعض الورثة على الميت ان  
كان له شهد له صغيرا تقبل وظ الرواية ولو شهد للوارث  
الكبير والصغير غير ميراث لم يقبل ولو شهد الوصيان على اقرار  
الميت بشيء معهما لوارث بالحق تقبل كذا في البرازة في الشكوك وذكر  
في التبيين ان الوصي اذا خرج من الوصاية بعد ما قبل لم شهد  
لا يقبل شهادته ثم قال فاصلة ان من صار خصما في حادثة لا يقبل  
شهادته وهذه الاصلان متفق عليهما وتماه ينظر فيه من  
حكى القيام وفي سرائر الالهية وان مات الرجل وقد اوصى الى  
رجل من ماله فلم يخاصم الوصي حتى عزله التقاضي من الوصية وجعل  
فيها غيره فشهد الوصي الاول بشهادة الميت في ماله اذ غيره فشهدا  
باطلة لان الوصي حله على الميت بدليل انه لا يقدر ان يخرج نفسه  
من الوصية ماله يخرج التقاضي منها فصار فيما يشهد به ماله  
ميت كالميت انفسه فاستوفى ذلك ان يخاصم اولم يخاصم وفي  
الوكيل ان لم يخاصم فيما دلف فيه حتى عزله تقبل شهادته وان خاصم  
ففيه ثم عزله لم يقبل لان الموالي هو الذي هو قائم في حق نفسه دون الوكيل  
وتماه ينظر في شهادته التي ولو شهد رجلا لاخرين بعينه لرجلين  
اخرين بدلين ان على الميت جنة ان لهي على الميت الف وسهدا  
الاخران لها بمثل بعينه وشهد شهد لهما ان لك هذا على  
ميت الف تحت اي شهادته ان عندهما خلافا لا يجوز فان لا

تقبل

لا تقبل لان الدين بالموت يتعلق بالشركة بحراب الذمة ولهذا لا يشك في ذلك  
فيما للوارث ولا ينفذ تحريمه فيها اذا كانت مستغنى بالدين فشهدا  
لا فرق باطله بل لا فرق على ما في التبيين ولهذا لا يشك في احدهما  
من الشركة في ركنه في الاخر وكانت الشهادته مثبتة حق الشركة  
فتمقت التهمة ولهما ان الدين يجب في الذمة وهي قابلة لحقوق  
شركة فلا شركة فلهذا الوصية اجنبية بقضاء دين احدهما ليس للاخر  
حق في ركنه بخلاف الوصية لان الحق لا يثبت في الذمة بل في الدين  
فصار كما لو شهدوا بشيء فادركت بشهادة ورثته من عن ابيه  
انهم اذا جاءوا معا وشهدوا بالشهادة باطله فانها اذا جاءوا معا  
كان ذلك بعينه معاوضة فتتقاضي التهمة فتدفع لهما ما اذا كانا  
على التقابل لان الاول قدمه في وثبت به الحق بلا تهمة والشان لا  
يراجع الاول عند صدوره فصار كالاول كذا ذكره في التبيين ثم قال  
والوصية بخبره كاي الوصية كالدرهم لرسالة فيما ذكرنا من  
الاحكام حتى لا يقبل فيها شهادة الفرقتين لانها ثبتت الشركة انتهى  
وفي غيره وشهادته الاولين بصدق الاخرين بملك ماله لم تصح لان الشهادة  
توجب الشركة في الشهادتين ولو شهد كل فريق لآخر بوصية الف بعينه  
ان الميت او هي لا يبالى لانهم اي الشهادة وكذا الشهادة بالوصية  
بملك المال لان للفرقتين شركة في شهادته فيصير كل واحد من هذا  
لغيره فلا تقبل بخلاف الدين لان الدين بالموت يتعلق بالشركة بحراب  
الذمة به ولهذا لا يشك في احدهما حق من الشركة في ركنه الاخر فيه  
فكانت الشهادة مثبتة حق الشركة فتمقت التهمة بخلاف حياة  
الموت لان في الذمة لهما لا في المال فلا يصح الشركة كذا في الفتاوى  
وفي الرواية ولو كانت شهادته كل فريق لآخر بوصية الف درهم



لم يجر هذا عندنا محمد وقال ابو يوسف لا يقبل في الدين ايضا ولا يحد  
 احد الفريقين الاخرى للفريق الاخر لو صيته جاز والآخر له بوضعية  
 بعد ينفى وشهد له شهدا له شهدين الاولين انهما اوصيه لهما  
 بعد مكلما صحت اي شها دة لاتفاق لانه لا شركة ولا شفعة وان  
 شهد الاخرى الفريق الاخر له اي للفريق الاول بوضعية تلك لانه  
 اي الشها دة ينفى ولو شهد رجلان انهما اوصيه لرجلهم بعينه كالعهد  
 وشهد له شهدا انهما اوصيه لك شهدين بك مال او بالدراهم  
 لم ينفى فلهما باطله لان الشها دة في هذه الصورة مشبهة للشركة  
 بخلاف ما اذا شهد رجلان لرجلهم انهما اوصيه لهما بعينه وشهد  
 لهما لك شهدين الاولين انهما اوصيه لهما بعينه اخرجت تقبل الشها دة  
 لما ذكرنا ان لا شركة ولا شفعة كقصة التبيد وفيه وان شهد اشخاص  
 لاثنين فقبلت شهادتهما ثم ادخل الشها دة ان بعد ذلك على  
 الميت بالغ درهم فشهد لهما الفريقان الاولان تقبل الشها دة اوصيه  
 مال له شيئا الى صلواته وصيا ماته ومات والورثة محضون اليه كذا  
 صرفه اليهم ومثله ومن محمد بن الفضل اوصيه بشيء ما لم يحد له  
 ان يصرفه الى الورثة اذا كانا غائبين روى هشام عن محمد اوصيه  
 بشيء ما لم يحد له فاشترى ورثته وهم كبار وحضور فان اجتمعوا  
 ان يعطوه لانفسهم او احدا منهم فاجمعوا على ان يعطوه لم ينفى  
 جائز وان كان في الورثة صغيرا او غائبا او حاضرا غير را ضا لا يجوز  
 قسمة كذا في مشتمل الاطعام **سائر مذكورة** اوصيه باي ضبعة لليتيم  
 من مغلل يؤجل مفاضته عشرى ثلثة ايام فان نفذ المثلث والا  
 نسخ العقد نظر لليتيم اوصيه الى رجل بان يضيئك ماله حيث احب  
 فقد ان يجعده ونفسه لانه اشترى امره كوصيه فخرى على طلاقه ولو قال

اعطيه من سكت لا يبطئ نفسه لان الاعطى لا يفتق الا باخذ غيره ٢٨٧  
 والذيق والاخذ لا يفتق من الواحد كذا في الوطع كذا في الاختيار و  
 ذكر القاضي اوصيه بان يضمه ق بلكه او امر رجلا بالصدقة بشي  
 تصدق لها خوز او اوصيه على نفسه او على ابنه الذي يقدر بعض جاز  
 بخلاف الاكبر ان باع من لا يتيم شها دة لثمنه في البيع لانه الصدقة  
 كذا في جامع الفتاوى وفيه كسيرة اشترى اوصيه بشيء من ماله لليتيم نفسه  
 جاز عند الامام لان خير لليتيم وقد تقدم معنى كسيرة اوصيه اذا قدم  
 غريم كوصيه الى القاضي فاقرب بالدين وهو كسيرة واشترى الوصاية المكدعي  
 قاله في انك جهر هذا المكدعي وصيا وانك جهر غيره وصيا و  
 لو دفع اوصيه درهم نفسه من مال اليتيم لا يجوز ومن الاك جاز ولو دفع  
 اليتيم الصغير درهم نفسه وقبضت اكثر من الدين فله عند محمد  
 يضمن الا مقدار الدين لا ما زاد ولو كان وصيا يضمن تمام القيمة  
 لان الاك ان ينفع بماله ولده الا بوالوصيه عيلا ان تزوج امه  
 الصغير ولا يملك ان تزوج عبده ولا تزوج امه من عبده ووصيه كسيرة  
 والاراد قضا ديون كسيرة من الدين ويجوز ان يظهر غريم بعض  
 غريمه فالكسيرة فيه ان يبيع من الغريم شيئا من الزكاة بدونهما اذا  
 كانت الزكاة عروضا حتى لو ظهر غريم لا يضمن اوصيه اوصيه صدقة  
 فله من ان ينفق في دله الكسيرة من الصغير قوله من دله الكسيرة وكذا الامر  
 او امره وليس له ان يمسك نفسه الا اذا قال له ضم جيت شئت كذا في  
 جامع الفتاوى ونفلا عن النباشية وهو مخالف لما ذكره القاضي لما تقدم  
 اي مديون الميت المديون الى اوصيه يرى فله لم يكن له وصيه فدفع الى بعض  
 الورثة شيئا عن نصيبه خاضعة بغيره كسيرة بلما في بعض من الكسيرة  
 جاز قال وكذا لو اجر بدون كسيرة لانه لو اعداها فهو كذا لا يتيم البيت



على الوصاية الا على ختم من وارث ومن لم يثبت قبله حق اوله قبل الميت  
 الخ من جهة قال المصنف فثناواه يجب ان يعلم ان تعليق الوصية  
 بالشرط جائز انتهى وفي الاختيار شرط في المختار ولو اوصى الى رجل ان  
 يقدم فلان فاذا قدم فهو الوصي او ان مات بدركه فلا يكون فلهذا قال  
 لا ينعى في معنى الوصاية لان الوصية موقفة شرعا ببلوغ الابن او بالتمام  
 الرشد في زمان يكون موقفة شرعا ولو اوصى الى رجل في مال كان وصيا له  
 وفي ولده والوصية في ذم يكون وصيا في جميع الاموال بينه وبين الاب لا  
 وصى الى غيره لم ير له ان لا يكون لا جازا في نصب اخر وصى الى غيره في ذم  
 وفي غيره وصى في نفسه الوصية من مال نفسه رجوع مطلق كوكيل ادى وصية  
 من ماله فان لم ان يرجع وتبين ان كان هذا الوصي وصي الميت يرجع  
 في تركه الميت والا فلا وتبين ان كانت الوصية للرجوع لا يرجع لان لها مطلب  
 من جهة العباد وعليه مفتون لما في شرطه في غير ماله خسر وفي البراءة  
 هو كتمان وصيا ان ارشده للبيتم ونقد الوصي من ماله يرجع وكذا  
 لو ارشده الوصي نفقة او كسوة لبيتم ونقد ماله لنفسه شهد عليه يرجع  
 وانما شرط ان يكون لان قول الوصي في حق الاتفاق يشترط لا في حق الرجوع  
 بل في شرطه انتهى ولو قضى دين الميت انما يت شرطه او كسوته من ماله  
 نفسه فان يرجع ولا يكون متطوعا وفي ثلثه فان كان لوقته دين  
 ميت من ماله نفسه بغير امر الوارث وشهد عليه ذلك لا يكون متطوعا  
 كذا بعض الوارث اذا قضى دين الميت او كسوته من ماله نفسه او  
 ارشده الوارث الكبير حكمه ما اوكسوه للصغير من ماله نفسه المثلث  
 متطوعا ولو كسوه الوصي ميت من ماله نفسه قبل قوله فيه كذا في ثلثه  
 ونحوه ادرار في القيد عن ابي يوسف من مات وترك سمس ودينها وصفا  
 ميراثا بين ورثته وكان فيهم صغار وامراته استخف ان

ان ياكلوا ذلك معهم ونحوه ادرار ساعة من محد يفر مات وترك  
 ابنين صغيرا وكبيرا والفق درهم فانفق الكبير على الصغير خمسا كذا  
 من المال نفقة مثله وهو ليس بوصي فلهذا متطوع في ذلك ولو كان  
 الميت تركها ما ادرار ثوبا فانفق الكبير الصغير والبس الثوب لم تحت  
 ان لا يكون على الكبير ضمان في ذلك انتهى ولو باع يترك من مال البيتم  
 ثم طلب منه باكر مما باعه رجوع الى اهل البصرة ان اجرة  
 ان كان منهم انه باعه بيمينه وان قيمته ذلك لا ينفق منه من يترك  
 وان كان في كسوة يترك باكر في السوق باقرا لا ينفق ببيع الوصي  
 لانك بل يرجع الى اهل البصرة فان اجتمع رجالات منهم على بيعه يؤخذ  
 بقوله فانما قول واحد في ذلك عندهما لما في التزكية وعلى هذا  
 نية الوقت اذا اجر مستغفر الوقت ثم جاء اخر يترك في الاخر كذا في  
 ثلثه نية يقبل قول الوصي فيما يدعيه من الاتفاق بلا يثبت الا في ثلث  
 في احدث اتفاقا وهو ما اذا فرض انه في نفقة ذي الرحم محرم  
 على البيتم فادعي الوصي الدفع كذا في شرطه في جميع محلهات هذا ليس  
 من حوائج البيتم وانما يقبل قوله فيما كان من حوائج هكذا ذكره في فتح  
 وقال لا يولانا ينفق به ابن يقيم في فوا كذا فينبغي ان لا يكون نفقة زوجته  
 كذلك لانها من حوائج ولا يشكر عليه قبول قول الناظر فيما يدعيه من  
 الصرف على المستحق بلا يثبت ان هذا من جملة عمله في الوقت وفي  
 البيتم اختلاف لو قال ادبت خراج ارضه او جعل عبده الا بقا قال ابو  
 يوسف لا يثبت وقال محمد عليه السلام في بيعه وفي جامع المصنفين  
 نفقة وصية دينها بجزء من ثمنها في ذلك كبر البيتم الترددين على ابيه ضم  
 وصية ما دفعه لولم يترك بيته اذا فرسب الضمان وهذا الدفع  
 للمجهن فلو ظهر غرم اخر يترك لم حصته لندف باختيار بعض حكم



الى غيره فلو لم يكن للفرد الاول بينة على الغير يضمن الوصي كله لوقوع  
 دفعه بغير حجة وحيث ان ديننا فانك الوارثة تقبل بينة ولو لم يكن له بينة  
 فيخلف الوارثة انتهم فقد علم ان الوصي لا يقبل قوله في قضاء دين الميت  
 سواء كان المتاركة له اليتيم بعد بلوغه او لا الامر صريحه انه لا ضمان  
 عليه اذا دفع بلا بينة كذا في حرائرنا المتقدمة وقدره في جامع المعقولين  
 على قول بالمعجزة في ذلك الملتقط انفق الوصي على كونه في حياته وهو  
 معتقل بالسائر يضمن ولو انفق الوكيل لا يضمن ولو ادعى الوصي بعد بلوغه  
 اليتيم انه باع عبده وانفق ثمنه صدق وان كان هالكا والا فلا كذا في  
 دعوى حرائرنا الاكمل قال مولانا ومما صدر ان الوصي يقبل قوله فيما يدين  
 الا في ما كمل الاول قضاء دين الميت الثانية ادعى ان اليتيم يملكه  
 ما لا آخر فوقع ضيقنا انك ادعى انه جعل عبده الابن من غير  
 اجازة الرابعة ادعى ادعى حراية ارضه فودقت لاصح للزراعة  
 الخامسة ادعى الاتفاق على محرم اليتيم السادسة انه اذن لليتيم في  
 التجارة وانما يكبد ديونا فقضاها هذا بعد ادعى الاتفاق عليه  
 من مال نفسه حال نجيبته حاله و اراد الرجوع اليها حقة ادعى الاتفاق  
 على ربيعة الدين ما نوا المتسعة اخرج ورثي ثم ادعى ان كان مصارفا  
 المتسعة ادعى قضاء عبده لكانه كفاية عن ادعى قضاء دين الميت من  
 ماله بعد بيع التركة قبل قبض ثمنها الثانية عشر ادعى انه رده اليتيم  
 امرأة ودفع مهرها من ماله وهو ميتة الخامن فتدري قاتلته خات  
 من الوصايا وذكر ظاهرا ان كل شيء كان مسلما عليه فانه يصدق  
 فيه وما لا ظاهرا فيه من حق كونه ميتا الثانية عشر الادوية ان  
 يوصي ميتا ببيع من نفسه ويشتري لنفسه ان كان فيه نفع ظاهرا  
 عند ابيه خلافا لها وما وصي ميتا في نفسه فليس له ذلك اتفاقا لانه

كالوكيل وهو لا يبعد لنفسه كذا في شرعي الحيثية ان خصصه المتاح ٢٨٥  
 خصصه بخلاف وحيث ميت الثانية عشر اذا باع من لا يملك شيئا منه  
 لم يبيع بخلاف وحيث ميت وهما في خلاصة وذكر في تخصيص جميع المتاح  
 في رواية في الاول والرابعة لوصي ميت ان يواجر لصغيره ثيابا من الذهب  
 ودرارا اعالا بخلاف وحيث ميتا في ثلثة القبية خلافا لما في الستة في  
 لا يملك وحيث ميتا في القبض الا باذن مبتدء من المتاح بعد الايصاء  
 بخلاف وحيث ميت كذا في خلاصة من المتاح واسبغته السادسة يعمل  
 على المتاح بعد الايصاء عن بعض الثغرات ولا يملك ميتا كذا  
 في البرزخية وهو را جفة المقتول في تخصيص وعدمه السابعة وحيث ميتا في  
 اذا جرد وصيا عنه عدمه لا يبرأ منه وحيث ميتا كذا في  
 الستة في حرائرنا وحيث ميتا في كونه اذا كانت الوصاية عامة  
 قال في التبع وبه يحصل التوفيق بينه وبين حريته في مرض الموت اما ينفذ  
 من الثلث عند عدم الاجازة الا في تبرعه فانه في ثمانية جميع  
 المال كذا في وصايا الصغر وقدر حافة التخصيص كما مع الكبريت  
 الوصايا بخلاف وصورة الزيلعي في كتاب الغصب بان كبريتا احدى  
 من اجنبه والخصوص عليه بانه اذا اجر باقر من اجره فانه ينفذ  
 ما يبيع و قال الطرسوسي اما خالف المتواعد وليس كذلك فان الاجارة  
 والاعارة بطلان بوجه فلا حرج على الورثة بعد موته للاتفاق  
 في حياته لا يملك لهم انتهم قلت وفي فصول المعاد ما يباح له في حياته  
 قال في كتاب الوصايا اما كبريتا فتعتبر احكاما وهدية وصدقة و  
 هبة وعقود وهدايا في بيع ادا جازة او ثمن اذ عتق على حاله من  
 الثلث فلا يجوز الا من الثلث وفي التبع وسبعة من الثلث احدى الوصايا  
 للمهاذات في هبة من مرضه والثلث صدقة في مرضه والرابع



محاباة في البيع والشراء والاجارة والابتجار ومكرهون الا ان يحل  
على اختلاف الروايات كذا في المتن قال في النفاية وطرح واذا ادرجه  
بجميع ما له ثم مات الموصى ولم يشرك وارثا الا ارادة فان لم يشرك المرأة  
الوصية فلها السهم من جميع المال وخمس الميراث اى المال للموصى له  
لانه لا اعتبار باجازه الورثة في قدر الثلث فيصير للموصى له وما يش  
يعطى نصيب المرأة وهو الربع ويكون الباقي للموصى له ايضا كما اذا كان  
مال الميت ستة دراهم فيعطى ثلثه وهذا الثلث للموصى له ثم يعطى من  
الباقي نصيب المرأة وهو الربع فيكون الباقي للموصى له ولو كانت مكان  
الزوجة زوجة بعين اذا اوجبت المرأة بغير ما مات ولم يشرك  
وارثا الا زوجا وان لم يشرك الزوج الوصية فله الثلث من جميع المال والباقي  
للموصى له لما مر انه لا اعتبار للاجارة في الثلث فيعطى من الباقي ثلثه  
نصيبه وهو النصف ويقتضى الباقي للموصى له ايضا كما في الصورة المذكورة  
يعطى الثلث وهذا الثلث للموصى له ويعطى من الباقي نصيب الزوج  
وهو النصف وثلث بغيره وهو حقها انتهى **هذا كتاب في بيان**  
**احكام المتن** لما مر من بيان احكام من غلب وجوده ذكر  
احكام من هو نادر الوجود وهو لغة من تفتت بالفتنة والسكون  
وهو الغيب والسكر ومنه يقال تفتت في كلامه اذا لاث وتسكر  
الغيب لغتائفت ولذا لا ينفرد الذوات وانما لم يؤت لانها غير  
معلوم عنها فذكر نظرا الى الاصح كالحق واسهل ادلاء على وزن البس  
مصدره وكسبه ما ذكره المصنف فله هو اى تفتت من له ذكر وطرح  
او من عرى عن الاثنين جميعا كما في المتن اعلم ان الميت خلق ذكرا  
وانثى كما قال الله وبك فتنهم رجلا وانشاء فقال عز وجل يحب من  
يؤتى اناثا ويحب لمن يؤتى الذكور وقد تبيين حكم كل واحد

منها

منها ولم يبين حكم من هو ذكرا وانثى فدل على انه لا يجمع الوصفان  
في شخص واحد وكيف يجمعان وهو امتدادان وقد جعل علامة  
التمييز بينهما الالة ثم قد يقع التثنية بان يوجد الاناث ولا يوجد  
الذكور كذا في الشبهة فان بال اى تفتت من احدهما اى احد الاثنين  
اعتبر به يعني فان باي من الذكر ففلام وان بال من الفرج فانثى لانه على الله  
فأعني حكمه كذا يورث فقال من حيث يبدل وعن على مثله كما في المتن  
لان البول من اى موصى كان دليل على انه هو العضد الاصل صحيح والآخر  
بمنزلة العيب وان بال منهن اى من الذكر والفرج اعتبر السابق اى  
فرضه لان السابق دليل الرجحان لانه 2 وجد وجد بلا معارض والاخر  
وجد مع معارض فدل سبق خروجه على انه العضد الاصل وان استويا في  
السبق فشكل اى خشي شكل اى غير محكوم عليه بكونه ذكرا او انثى عند  
العدم المخرج وهذا كما في معناه يدفع ما يقال لا شك بعد البلوغ  
الاذا اريد به الغالب وهذا من جملة ما تفتت به اى 2 من كمال درهم  
الاعتبار بالكثرة والكثرة اى كثرة البول عند ابراء خلا فالتما بينه وقال  
بسبب انه اكثرهما بولا لانها دلالة قوة ذلك العضد فيثبت به الترجيح لانه  
بال على انه العضد الاصل ولما حكم الكثرة اصول الشرح فيخرج بالكثرة  
الاجم 2 ان كثرة ما يخرج ليس بدليل على صفوة لان ذلك لانشاء المخرج  
اصح لا لانه هو العضد الاصل وقد استقيم اى 2 اعتبار ذلك فقال  
انظر ايت قاضيا يعني اى اى يورث بغير البول بالاداة ذكره في المتن فاذا بلغ  
اى تفتت بالسر فان ظهرت بعض علامات الرجال من نبات كنه او  
قدرة على مجيء بان وهو الى امرأة او اختلاص لارجو بالدق فجهلان  
هذه من علامات الذكر وان ظهرت بعض علامات النساء من حيض و  
جمل والسكر رطوبان ظهر له ثدي ونزول لبنه اى في الثدي و





وتكلم من الوجه بان امكن وطه فامارة ان هذه من علامات النساء  
 وان لم يظهر للخنثى شيء من الاعمال المذكورة فيها او تعارضت  
 اي الاعمال بان ظهر علامتها كلها اذ انشدت في البيت كخنثى او ان  
 كثرت الرجل وحاض كثره امرأة او بالكلية او احدهما كثره فكلها في هذه  
 خنثى مشكك لعدم ما يجب الترجيح وعن الحسن انه بعد اصناعه فان ضلع  
 الرجل يزد على امرأة بواحد ذكره الزيلعي وانما قد تغاير في عدم ما يدل من  
 الشك والضعف وهم يتوعدون عن الظاهر في الاحكام بما دليل شرعي قال في  
 جامع الرموز وانما قالوا بانها اذا ماتت في حفره والا فقدره في كل مكان  
 اليه بقوله قال في المحال قبل الملبس في خنثى اذا ماتت في حفره فاذا بلغ الى  
 الخنثى بالنسبة في الاشكال وهذا لما مر من على الغالب لانه قد يزدول بسد  
 لظهور الاعمال المذكورة وروى ان قاضيا من العرب في الجاهلية وفي  
 اليه هذه الواقعة فعمل يقول هو رجل وامرأة فاستبدت قدمه ذكرا فعمل  
 ودخل بيته فعمل يتقلب على فراشه ولا يأخذ النوم لغيره وكانت له بنت  
 تغزرجه فاستغفرت عن ثغره فاجرها بذلك فقال في المحال واتبع حكم الكلام  
 اي البطل في قوله فعمل لهم ذكرا فاستخذه ذكره الزيلعي في التبر  
 ثم قال فلو كان هذا الحكم اي الحكم بالبطل لما مر كانت في الجاهلية فاذ  
 الشريعة انتهم وفي جامع الرموز ولو اجر الخنثى بحسب او من او حبر او  
 امرأة قبل قوله ولم يغير رجوعه الا اذا ظهر كذب يتيقن لما اذا اجر  
 انه رجل ولم يكد في ذكره في الفرائض في شريعتهم في احكامه فقال  
 واذا ثبت الاشكال اي في الخنثى اخذ فيه اي في الخنثى المشكك بالاحوط  
 يعني يؤخذ في امره بما هو الاحوط ثم فرغ على هذا الاصل بقوله فيصلي  
 اي الخنثى المشكك الباني سنا بفساد وهو واسع من يخطئ امرأة بربا  
 من الخنثى لا احتمال ان امرأة وفيه كراهة الى انه لو لم يجر فتاوى لم يجر

صلوة

صادرة اذا كان خرا ولولا ان مراها جازت الا ان الفتى مستحب لما في  
 جامع الرموز ويقع اي الباني من المشكك في الصلوة خلف الامام بين  
 صف الرجال وانما كراهته بحجته ان يكون ذكر او بحجته ان يكون انثى  
 فان كان ذكر لا تغسل صلوة بالوقوف في صف الرجال وتبطل صلوة  
 من حادثة ان كانت انثى فلا يغسل الرجل ولا النساء فلو قد في ضعفهم  
 اي وصف الرجال فغير اي الصلوة فاخذ قد علم من لاحقه اي الخنثى المشكك  
 من جانيبه ومن يحد من خلفه يعني اذا قام في صف الرجال في صلوة تامة  
 لغيره جواز صلوة ذكره ان كانت او انثى وبعبارة اخرى عن يمينه وعن يساره  
 والذين خلفه يحد من صلاتهم احب الي لا حلق لانه امرأه الا اذا كانا ثلثة  
 فانه بعيد من خلفهم بخلافهم الى اخر الصنف وانما لم يستطع بنية الامام  
 اعتمادا على ما ذكره في الصلوة وكلامه في ان الاعادة واجبة عليهم  
 لان الصلوة متى وجبت اعادتها من وجه ولم يجب من وجه يجب الاعادة  
 احب الي لما في الذخيرة لكثرة المبسوطات كانت المحاذات موهومة من  
 يستحب الاعادة احب الي في جامع الرموز وان وقع في صفهن  
 اي في صف النساء اعاده هو اي خنثى مشكك صلوة ان كانت بالغا حقا  
 وان كانت مراها يستحب له ان يعيد والا صلواتا حكما ان يؤخذ بالاحوط  
 فلا يحوط لما ذكر ويجلس في صلوة جلوس امرأة لانه اذا كان رجلا فقه  
 من لا سعة وهو جائز في الجملة وان كانت امرأة فقه ارتكب مكرها يجلس  
 جلوس الرجل كذا في منعه ولا اي خنثى مطلقا يلبس حرا ولا حليها يعني و  
 يكره له لبس مكره وحلل لا احتمال انه ذكر وقيل في الهداية التخيير بحياة  
 قبل عليه لا فائدة في حياته لانه لا لبس بعد الموت وانما هو الباس  
 وكانت معناه مفهوما من قوله ولا يلبس قال الاكمل في الفتاوى  
 وهو من تشبه سعة لانه ليس كل ما يذكر في الترشيح يكون قيدا الاخر







عوزة يغتسل كغسلت امرأة على ما فيه من كلف ويرقع بوجبه حذاء مكسبه  
كما في المرأة ولا يجزئ بغيره ولا يخلع في ركوعه وسجوده ولا يفرج أصابعه  
في الركوع وإذا نابه شيء في السجود صفت ولا يسبح ويكبره أن يقول  
الحنفي كما تكبره امرأة النساء وتكبره جماعة فتنه كما تكبره جماعة  
ويقتل الإمام وسجلها ويكبره حفلة جماعة وكبره خروجه المسجد  
وبكره كما كبره النساء ذلك ويضع يمينه على شئ لم تحت شدة ويضع يديه  
على ركبه في التشهد يجب تبني رأسه ما بعد ركبته ولا يكف رأسه  
ويتورك ولا جفنة عليه ولا جماعة كمن تنعقد بكففة ولا عبد عليه  
ولا تكبير يشرق ويقعد في ملوكة كالمراة وحكمة في الصدوم أن لا يثبت  
رمضان في شها دته وحكمة في أن لا يلبس لباس امرأة وفي السفر لا  
يسافر إلا بحرم ولا يج عليه إلا به الزوم وذلك كالمراة ولا يليه جهرا  
ولا يكف رأسه ولا يسبح بين الميادين إلا بحرم ولا يخالق ويغفر ولا  
يرجل ويشتا عدت البيت ولا يجف مطلقا ولا يلق في حاسبه ولا  
حند العزائم ولا يجزئ في حرامه كحيف فبشر كطواف الصدر ولا يفرج  
طواف الزيادة لأنها إنما آخرت بسبب كحيف اللهم إلا أن تحبب خور  
وحكمة في السباح أن لا يزدج من رجل ولا من امرأة ذات تزوج رجلا  
قد صوابه جاز واللا جركا لعين وإذا فسد رجل حرم عليه ما لم يدر  
فردعه ولا يجزئ جنية ولا ياجنية ويكبره السلام معن استكبره ويكبره  
النظر إليه بشهوة ونظره إلى اجنية أو امرء بشهوة كذلك وحكمة في  
الطلاق والعتق في تحريمه وجن بابت وكبره والاصحبة مذكورة في  
وفيه وأما حكمه في الشكارة والدعوة في شها دته ينقض شهادته كالمراة  
ولو شهد بشهوده أنه ذكر وشهد أنه أنثى كان كالمطبخ يراى في شهادته  
من شهد أنه غلام وأبطلت الأخرى فان كانت امرأة تدعى

انها زوجته أو تدعى انه زوجها يوقف الامر ان يستبين فان لم يطبق الاثني  
عليه ولا يطبق حنه يعني لا تقبل واحدة منهما حتى يستبين انتهى وحكمة  
في ميراث ولد أي للحنفي كمثل أخس النصبين من الميراث أي أنه عند  
الإمام أبي حنيفة يعني يخط إلى نصيبه أن كان ذكر أو إلى نصيبه أن كان أنثى  
فإن منهما آخر فله ذلك فلو مات أبوه أي فله المثل على يعني وإن تركه أبوه  
لم يرث يعني وعن ابن بنية وترك ابنا أيضا فلا يرثهما من ولد أي للحنفي سهم  
لأنه لا يقر وهو متيقن به فاستحق لأنه لم يثبت النصيب أنثى وهو في هذه  
الصوره سهم فلا يزد على ذلك شيء بالذكر وهو قول عامة الصحابة وعليه  
الحنفي لما في كبره الوكيفة قال في المنع وأي من النصيبين أقل فله ذلك وإن  
كان محرم على أحد التدينير فلا شيء مثله أخوات لأب وأم أحدهما  
فله كمثل كان محال سهمان لكلاهما الثلث والحنفي الثلث فيقدر  
أنثى لأنه أقل ولو قدر ذكرًا كان له النصف ولو تركا امرأة زوجا وأما إذا خا  
لأب وأم كان للزوجة النصف وللأخت الثلث والحنفي ما يقدره السدس  
على أنه عصيته لأنه أقل ولو قدر أنثى كان النصف وكانت المسئلة تقول  
لها ثمانية ولو تركت زوجا وأما إذا خدع من أم وأختها وأم هو خنفي  
كان للزوج النصف وللأم السدس وللأختين لأم الثلث ولا يملك للحنفي لأنه  
عصيته ولم يقدر له شيء وهذا صورة كونه محروما ولو قدر أنثى كان له من  
النصف وعاش المسئلة الثلث ولو ترك الرجل ولدا فهو خنفي وعاش  
لأم وأم أدلاب كان له دون النصف لأن ابن الأم مقدم على النصف انتهى  
وعند الشيخين لم أي للحنفي كمثل نصف النصيب أي نصف ميراث ذكر  
ونصف ميراث أنثى وهو قول ابن عباس رضي الله عنهما لأنهم يقولون  
والنوزع على الأحوال عند التسوية طريق معهود في الشرع كما في العتق  
لغيرهم وأطلقا فيهم إذا تقدر ولما كان جهته إلى المات محال ابتداء



فلا يثبت مع الكثرة وجوب المال بسبب آخر غير ميراث بخلان مستشعرين  
 لان فيه سبب الاحتقاق متيقن وهو الاثبات السابق وعلية كل واحد  
 من العبدية والميراثين بكم ذلك السبب ثابتا لكل واحد منهما على  
 سواء من غير ترجيح احدهما على الآخر وفيما نحن فيه المستدقق في سبب  
 الاحتقاق لان وصف المذكورة والاثبات سبب الاحتقاق محذور وان  
 كانت اصل القرابة سببا لاصل الميراث والميراث للخنفة متيقن بسبب الاحتقاق  
 فلا يجوز ابطاله ولا ينقصه بالاشك في التيقن ثم اخلف ابو يوسف وعمر  
 في العتمة بين خنفة والابن المعروف على قياس قول الشافعي ونحوه وهو ثلاث  
 من سبعة عند ابو يوسف يعني قال ابو يوسف قياس قوله ان يكون المال  
 بينهما على سبعة اقسام اربعة للابن المعروف وثلاثة للخنفة اعتبر نصيب  
 كل واحد منهما حالة انفراد فان الذكر لو كان وحده كان له  
 كل المال وخنفة لو كان وحده ان كان ذكر له كل المال وان كانت انثى  
 كان له نصف المال فيما خذ نصف النصيب من نصف المال ونصف النصف  
 وذكر ثلثا كثر اربا والمال وللابن كل المال فيجعل كل ربع سهم خنفة وسبعة  
 اقسام للابن اربعة وللخنفة ثلثا وانما كانت كذلك لان الابن يستحق المال  
 عند الانفراد وللانثى ثلثا اربعة وليس للمال كل وثلاثة ارباع فيخرب  
 كل واحد منهما بحكم حقه اعتبارا بطريق العدل ومقتضى رتبة في التيقن  
 وهو خمسة من اثني عشر عند محمد لان النصف والربع ثلثا ارباع مما لا ينفق  
 قال محمد المال بينهما على اثني عشر سبعة للابن وخمسة للخنفة يعتبر هو  
 كل واحد منهما في حالة الاجتماع فيقول لو كان خنفة ذكر كان له المال  
 بينهما نصفين ولو كانت انثى كان ثلثا كذا في القسمة على تقدير ذكر رتبة  
 من اثني عشر على تقدير انثى ثلثا وليس بينهما موازنة فيخرب  
 احدهما بتبلغ ستة للخنفة على تقدير انثى سهمان وعلى تقدير

انه ذكر ثلثا كثر فلم نصف النصيبين وليس للثلاث نصف جميع فيخرب  
 الستة في اثني عشر بتبلغ اثني عشر فيكون للخنفة ستة على تقدير انثى ذكر  
 اربعة على انثى انثى ثلثا خذ نصف النصيبين خمسة لان نصف الستة ثلثا  
 ونصف اربعة اثنان هو اعتبار الاحوال في كل واحدة في حق خنفة وتمام  
 برف في النصبين ولو قال سبعة اى سبعة للخنفة اذا كان عبدا لا عبدا  
 في حرة او كرامة في حرة لا يثبت اى مملوكة للخنفة ما لم يستبين اى حرة  
 يستبين امر خنفة لان القن لا يثبت بالكد ولو قال اى خنفة بعد تقرر  
 امثاله اى بعد ما ثبت كونه مسئلا بالولي السابق انا ذكر انا انثى لا يثبت  
 ان قد لم لا ينفذ دعوى بخلان ما يقتضيه الدليل وقيل اى وان قال انا ذكر او  
 انثى فيكون كونه مسئلا فيقبل اى قد لم لانه اعم بحاله من غيره قال  
 محمد فتاواه وقيل ان يعلم انه مسئل لو قال انا ذكر انا انثى كانت  
 القن قد لم لان الانسان احمق في حق نفسه والقول قول الامين  
 ما لم يعرف خلافا انتهى ولو قال غلام ولا يعرف ذلك لا يقول كى ان القول  
 قوله وكذا لو قال هو جاريتي وفي الهداية ومن حلق بطلاق او عقاقات  
 ان اول ولد يولد منه فولدت خنفة لم يقع حتى يستبين امر خنفة لان  
 الخنفة لا يثبت بالكد انتهى اذا قال لامرأة ان ولدت غلاما فهدك  
 حروا ولدت انثى فهدك فلات كذا فولدت خنفة لم يقع عبده  
 كما لو قال ان مملكت عبدا او امة فهو كذا ولا يدخل تحت قول المولى  
 كذا عبدي مراد كرامة الا اذا قال لها معا فبعثني بيني وان قال لفلان  
 جميعا عتق للمتيقن باحد الموصين لانه ليس بمجمل كما في الهداية فيصح  
 اعتاقه من الكفر رة ولو تزوجه مسئلا فهدك او امرأته او رجلا لم يجز حتى  
 يشهد فلا يتوارثان انتهى **فروغ** قال محمد في فتاواه انثى استجبت  
 من الله تارخا بنية لوزوجه الكه هذه الخنفة اراء قبل مدونة فانسلك







بما يوجبها البابي قال في شرح الوقاية اذا اقر بما يوجب كحد بطريق الكثرة  
لا يحد ولا يحد ايضا بالكثرة في القذف لعدم القذف ضربا ويقتصر منه ولم  
اذا اذى ايماء يعرف به او كتبه والفرق ان كذا لا يقام الا ببيان لا يشتهر فيه  
الا يرى ان الشهادة بالاطاع المحام او الاقرار به لا يوجب الحد ومقتضاها قيام  
بالشبهة والاقراء بظن القضاة ان لم يوجد تصريح بالعدا لشهر معتدل  
السنة بعضهم جميعه فمخالف في كذا المحققين عن الكلام غير ما در عليه يقال  
اعتقل لسانه بضم الشاء اذا احتسب عن الكلام ولم يقدر عليه في العتابة  
ولو اقر به ذلك اى الاعتقال في سنة كما ذكره الترمذي وعن ابيه في العتابة  
وعليه مفتوي في العتابة وعلمت ان رتبة ان يشار الى على خارجيه من  
السنة وغيره فتعذر المعتقل كالآخرين ان اعتبر العتابة والايما والاثبات  
عارض الصحة يرجع رتبة ساعة فباعتبارها لا يعتبر كالاعفاء بعينه اذا  
دامت العتابة الى وقت الموت يجوز اقراره بالكثرة ويجوز اكثرها وعليه  
لا يخرج عن النطق بعينه لا يرجع رتبة فكانت كالآخرين قالوا وعليه  
الفتوى وهذا عين عبارة العتابة والاى وان لم يثبت اعتقال لسانه فلا  
اى فلا يكون كالآخرين فلا يعتبر له رتبة وكذا يشهد ان الكثرة انما تقدم مقام  
العبارة اذا كانت معهوده وذا لا يتحقق في العوارض انما يتحقق فيها  
اذا كانت اصليا كالخمس حتى لو اعتقل لسان المريض دامته وصارت له  
ان رتبة معلومة لا يعتبر وانك فيم لم يفرق بين الاعمى والمكفوف في ذلك  
في الوجهية لان مجرد انما هو محرم وقد شمره مفسدين بعينه كخمس والمعتقل  
وجواب ما روي عنه في هداية قال في منع وظ لا يجرى في هذا الموضع ان  
اذا اقر بالكثرة او ظن بها ادباج او اعترى بجهل ذلك موقوف في ذات  
فان عقله جاز ذلك كله مبتداء والافعال وعلى هذا التزوية بالكثرة  
لا يجرى وطى الزوجه لعدم ثبوتها كونه اذا مات بحاله حكما شفا ذه

يسوع

يسوع لها اخذ مهر شركته ولم ار من حرره بذلك من مكنا لكن ظ  
للاهم بغيره التهم وفي جامع الحدود فلو اصابه قال في ذهاب لسانه  
او مرض فلم يقدر على الكلام فاك راوا كتب وقد كمال ذلك سنة فهو  
شكر الاخرين وقال محمد بن مقاتل كرسى اذا لم يقدر على الكلام لمعتقل  
الا انه عاقل فاشرب براسه الى حينته فقد صح حينته وقال احمدا  
انما لم يجرى في الهادي استن وتمام مرة الاصابا فلا تغفل عنها و  
الكثرة من الغائب ليست بحجة لانه يمكن الوصول الى نطق الغائب في  
حكمة لقيام اهلية النطق قال في الهداية ان الغائب من الغائب ليست  
بجدة في تمامه يجب عليه ولا كذلك الاخرين لتعذر الوصول الى النطق لانه  
لما نطق وقال دلت المسئلة على ان يظلم الكثرة بعينه وان كانت  
نادرا على الكثرة بخلاف ما نوهه بعض اصحابنا انه لا يثبت الكثرة مع  
العدا على الكثرة لانها حرة ضرورية ولا ضرورة وتقام بغير علم  
قالوا الكثرة على ثلاثة مرات احاسين مرسوم وهدايت يكون  
مصدرا بالفتوات وان يقع في صدره من فلات الفطال على ما جرت به  
العادة في شطب الكتاب فيكون هذا كالنطق كما ان رايه بقوله وهو  
ان ما هو مستبين مرسوم كما ذكرنا كالنطق حجة في الغائب وهما ضروراما  
مستبين غير مرسوم كالكتبة على كذا رجع جدار واوران الشجر او على  
الفاقد الاعلى وجه الرسم كما في التسمية ويسرى الى اللاب فيه ان يطلب به  
التسمية لانه بمنزلة حرج الهم الكثرة القولية فان هذا يكون لغا لانه  
لا عرف في الظاهر والامر بهذا الطريق فلا يكون حجة الا بانضمام سلك اخر  
اليه كالسيرة والاشهاد والاعلاء على الخرجه كونه لان الكثرة قد يكون  
لغيره وقد يكون للتحقيق هو بهذه التسمية مستبعد بغيره وقيل الاملاء  
من غير اشهاد لا يكون حجة والاول اظهر كما في المنع واما غير مستبين







الى المحرقة قال شيخ الاسلام عبد البر بن محمد النظم التهامي ومن لم يحظ  
 بالفتنة والعدل والعلو والحققة وزلا ربهم بجزلهم اخذ كتابهم  
 وكذلك في لب العلم والواعظ الذي يعجز الناس بحقه والذوق يعلمهم  
 استهزؤهم في كتاب الزكوة والسيرة بان الاراضي من خارجة و  
 العشرة ومعارفها وبيوتها ولودع اى سلطان الاراضي مملوكة الى قدم  
 اى حيا بها بالاجرة ليعطوا الخراج اى المستحق من اجرتها الامام بيده  
 يتعلق جازاى ذلك الدفع من الامام لما فيه من مصلحة مستأهلها في  
 الشيعة ان اجرت الخراج اذا جازوا على زراعة الارض واداء الخراج و  
 دفع الامام الاراضي على غيرهم من الفارسيين على الزراعة بالاجرة واخذ  
 الخراج من اجرتها ليعطى الخراج المستحق جازا لما فيه من مصلحة واست  
 فتمت على من اجرتها بدفعها الى اصحابها وهم الكبار لانه لا وجه الى ازالة  
 ملكهم بغير رضاهم من غير ضرورة ولا وجه الى تقطيل حق مقلدته  
 فتبين ما ذكره الخلف وهو مقيد بما ذكرنا من جواز اصحابها في الخراج فان  
 لم يجد الامام من يستاجرها باعها الامام لمن يقدر على الزراعة لانه  
 لو لم يبعها ينفذ حق مقلدته في الخراج اصلا ولو باى ينفذ حق  
 مما كره في العيون والنفوس الى خلق الكائنات فيبيع حقيقة للنظر من جهابدين  
 وليس ان يملكها غيرهم بغير عرض ثم اذا باعها باخذ الخراج كما هيته من  
 الحق ان كانت عليهم خراج ورد لفضل الله اجمالا كذا ذكره الزيلعي  
 قلت ويشهد على قوله ياخذ الخراج مما هيته من ثمن ما في فتاوى قاضيه  
 حيث قال اذا جتمع خراج عدد سنين عندا به يؤخذ خراج هذه  
 السنة الاولى وسقط عند الثانية وذلك في الجزية ومنهم من يقول لا  
 يسقط الخراج بالامام بخلاف غيره قال في هذه اذا جاز عن الزراعة  
 فان لم يجر يؤخذ خراج عند الله ويمكن ان يجاب عنه بان يجوز له على

قول

قول الشيخ اودع من مراده اخذ خراج السنة المأخوذة في شهر  
 وذكره النوادر عن ابيه ان اهل الخراج اذا هربوا من شاة الامام عرفوا  
 من بيت المال والنفقة للمسلمين وان شاة دفع الى قوم واضعهم على  
 فكان ما ياخذ للمسلمين لان فيه حفظ لثمة المسلمين والمسلمين على اربابها  
 انما ينظر في التيسير ولو نوى بقضاء رمضان ولم يعين من اى  
 يوم حتى مضاه لو كانت عليه صوم رمضان يوم او اكثر من رمضان  
 واحد ففوضناه ناديا عنه قضاء ولم يعين من يوم جز ولو نوى  
 لقضاء عدة رمضان لم يعين فلا يصح في الاجم لان صوم رمضان  
 متعلق بشهر والشهر لقوله في شهر منكم الشهر فليصوموه وهو وجه  
 لا يجزى عن ثلاثين يوما بلبا لها فلذلك لا يجزى فيه التعيين  
 يوم يوم كذا حتى لو كانت عليه قضاء يوم بعينه ففوضناه بشيعة يوم  
 اخر او كانت عليه قضاء صوم يومين او اكثر ففوضناه ناديا عنه قضاء  
 يومية او اكثر جاز بخلاف ما اتوى من رمضان من رمضان  
 فحيث لا يجوز عدة واحد منها لاختلاف السبب وهو شهده  
 سكره وذاختلف في رمضان ففوضناه اذا نوى ظهر من او  
 لهما عن عصر او نوى ظهر يوم السبت وعنده ظهر يوم الخميس كذا  
 ذكره في الشيعة ثم قال وعلى هذا اداء الكفارة لا يجزى فيه الت  
 التعيين في جنس واحد ولو عين لى وفي الاجم لا بد منه وقد ذكرنا  
 فاصلا في كفارة الظهار وكذا اى حكم شرعا تقدم في قضاء الصلوة  
 لا يجوز لم يعين الصلوة ويومها بان يعين ظهر يوم كذا ولو نوى  
 ظهر عليه مثلا ولم يند اول ظهر عليه او اخر ظهر عليه او ظهر  
 يوم كذا لا يجوز في الاجم ولو نوى اول ظهر عليه او اخر ظهر عليه  
 فان لانت الصلوة تعينت بتعيينه وكذا الوقت تعين لكونه اول







وقوله بغيره فقول فقالت اي امرأة كرهنا ان نبيد بالتركي ايديم فقال  
 اي الرجل بغيره فقول اي قبت ببعده اي انكاح بينهما ولو قال لرجل  
 دخر خويشيد را بيسر من ارزائي دانسته هو جئت لا يقول  
 بيسر ما بالاضافه اي باني فقال دانسته اي اتخذت لا يقال لا ينفق اي  
 انكاح لان مجرد وعد ولو غنفت امرأة زوجها من الدخول عليها و  
 هو اي الزوج بيسر معها اي مع امراته في بيته ان كانا منتهيا اي امرأة  
 ناشرة اي خارجة لانها جئت نفسها من الزوج بغير حق فلا يجب التمسك  
 لها ما دامت على منعه فيحقق النكاح منها فصار كسرا نفسها  
 في منزل غيرها وهذا اذا منعته واما اذا سكنه في منزله ولو كانت  
 بمنع نفسها الى منزله لا تكون ناشرة لان السكنى واجبة عليه يكون  
 جبرا نفسها منه يحق فلا تنقض نفقتها لان النفقة جارية من جهة  
 فصار كما اذا جئت نفسها لا سبعا سبعا غيرها بخلاف ما اذا جئت  
 جبرا دبر عليها او عصبها فاحجب وذهب بها لان الفوات ليس من قبل  
 فنقض النفقة بخلاف ما اذا كانت ساكنة معه في منزله ولم تكن  
 من الهوى لانه يمكن الوطء كرها فلا يبعد منعها كراهة التيسير ولو سكن  
 اي الزوج في بيت مصعب اي مصعب فامتنعت اي امرأة حلت ان  
 من السكنى معه والعكس فلا اي فلا تكون ناشرة لانها محقة اذا سكن  
 فيه حرام ولو قالت اي الزوج جئت لزوجك لا يمكن معا متكوارا يديها  
 على حدة ليس لها اي للزوج جئت ذلك لانه لا بد له من خادم فلا يمكن منع  
 من ذلك ولو قالت اي الزوج جئت لزوجي مائة طلاق ده بكسر الهمزة  
 اعطى فقال اي الزوج داده كسر المفعول بالتركي ويرش دوت  
 او قال كره كسر بالتركي شكش دوت او داده باد بالتركي  
 ويرش اولسون او كرهه شكش باد اولسون ان نوى اي

اي الزوج بهذه الالفاظ الطلاق يقع ان الطلاق والاى وان لم ينو فلا  
 اي فلا يقع الطلاق لاحتمال الاعد والاياع فيختار ج الى سبعة الاياع  
 ولو قال اي الزوج في جواب قوله ما طلاق ده داده است بالتركي  
 ويرش دوت او كرهه است بالتركي ويرش دوت يقع اي الطلاق وان لم  
 ينو اي الزوج الطلاق لانه لا يحتمل غير الاياع فلا يكتفى الى الستة ولو  
 قال اي في جوابها ايضا داده بالتركي ويرش دوت بالتركي ويرش دوت  
 لان ابيهم لا يقع اي الطلاق وان نوى ان للمصدا اي الطلاق لا لا يحتمل  
 الاياع ولو قال اي الزوج في اي زوج جئت يعني همرا اي في شهادتي  
 لا يقع في تاقية حتى يعدم بقية او همه عري اي في جميع عري لا يقع  
 اي الطلاق الابائيت لانه يحتمل كعنيين ولو قال اي الزوج لها اي  
 زوج جئت جلد زناات جميع زن وهو امرأة في الفارس كن اي اضر  
 فهداي هذا القول من الزوج اقرار بالطلاق الكلا في اللوف به وحا صله  
 لو قال لها تزوجي بزوج اخر حتى تحركي فهدا اقرار بالطلاق ولو قال اي  
 الزوج لها جلد خويشيد اي جلد نفسك كن اي افعلي فلا اي  
 فيكون اقرار بالطلاق الكلا ولو قالت اي الزوج جئت لزوجي  
 فابن ينفق مهرى شر اي كرهه عيشيد اي وهنت مرا اي اباني جلد  
 اي عن محضه ويحتمل ان يكون بالجم الفارس فيكون بمعنى محضه فان  
 طلقها اي في هذه الصورة سقط كرهه لانه تعليق والاولا اي فلا سقط  
 كرهه ولو قال اي المولى لجدته يا ما كن اوقال لانه انا عبدك لا ينفق  
 اي العبد والامة لانه ليس بجزء للعتق والاكتفاء فلا يكون فيه شيء  
 مما يقتضيه عقد اي العتق بخلاف قوله يا مولى لان حقيقة بنيه  
 عري بنيه فمكة العبد على كرهه وذلك لا يمكن الجائز من جهة كرهه لا ينفق  
 لعدم قدرته على ذلك ولا مقتضى لانه من شرطه ان يشبع بمقتضى



باز بالتركي كرهه دوت اي طلاق ده





وثبت التخصيص وهو كذا متفق لما ذكرنا فلا يثبت التخصيص بدون كذا  
 البتة ولو ادعى أي رجوعه فعل فقال أي الرجل جوابه برون أي على  
 سوكند است أي اليقين كنه ابن كابر بالشرك أو فعل نكتم أي لا تفعل  
 فهو أي هذا القول منه أقرار باليمين ليدعها ولو قال أي في جواب برون  
 سوكند است بطلاق فافترار بالكلية بالطلاق فان قال أي الرجل  
 قلت ذلك كذا لا يصدق أي في قوله ذلك وكذا أي يكون أقرار بالكلية  
 بالطلاق ولا يجد في قوله قلت ذلك كذا لو قال ما سوكند خافه است  
 بالشركي خافه طرفه بيمينه وأركم ابن كابر يعني ذلك الفعل نكتم أي لا تفعل  
 ولو قال المسمى للبيع جده بيمينه أي المسمى بأبي كبر وده أي أعط  
 فقال أبا بيع بدنه أي أعطه بالشركي ويرسم يكون ذلك القول فسخا  
 للبيع العقار كمنشأ في فيه لا يخرج من ذي اليد ما لم يبرهن المدعي  
 يعني إذا ادعى عقارا لا يكتفي بذلك المدعي أي أنه في يد المدعي عليه وبشدة  
 المدعي عليه في ذلك بل لابد من إقامة البينة أنه في يد المدعي عليه حتى  
 يجمع دعواه أو عزم انقضى في الصحيح لأن يد المدعي عليه لابد منه في  
 الدعوى عليه أو عزم انقضى في الصحيح لأن يد المدعي عليه لابد منه في  
 البينة شتغل شغلها كذا فامكن القضاء عليه بأخراجه من يده  
 لتحقيق يده بخلاف المنقول لأن اليد فيه كذا فلا يجزئ في الجائز  
 بالبينة كذا ذكره في البينة قلت قال في البرزانية هذا ادعاء ملكا مطلقا  
 أما إذا ادعى الشراء من ذي اليد فآخر بأنه في يده فلا يثبت الشراء أو أقر بكونه  
 في يده لا يجزئ في إقامة البينة على كونه في يده والفرق أن دعوى الفعل  
 لا يجمع على ذي اليد يجمع على غيره أيضا فانه يدعي عليه التملك والتعجيل  
 كما يتحقق من ذي اليد يتحقق من ذي اليد غيره أيضا فعدم براءة اليد  
 بالأقرار لا يمنع صحة الدعوى أما ادعى كذا كذا فعدم براءة اليد

التوضيح

٥٥٤ التوضيح بزيادة اليد وطبق الزاوية لا يتصور إلا من صاحب اليد و  
 بأقراره لا يثبت كونه ذا اليد لا احتمال هو أحد لما قررناه من قبل ولا  
 يجمع قضاء الشك في عقاره ليعلم أي ذلك العقار في دلائله لأنه لا دلالة  
 له في ذلك المكان قال في البينين وقد اختلفت في بيعه هل يعتبر مكان  
 الأهل فيعتبر يعتبر المكان وقيل يعتبر حتى لا ينفذ قضاءه في غير ذلك  
 المكان على قول من اعتبر المكان ولا الأهل في غير ذلك الأهل على قول من  
 اعتبر الأهل وان خربه انقضى مع تلبية من مخرج في وان خربه وحده  
 لم ينفذ قضاءه فهذا ينبغي أن يقع على قول من اعتبر المكان لأن القضاء  
 من اعلام الدين فينفذ بمخرج في كالمخرج في العبد ودهن أي يوصف  
 أن مخرج ليس شرط فيه واليه المشار بمخرج انتهى وفي البرزانية أن ما  
 أشار إليه مجرد رواية النوادر وبه يفتي في مخرج عقار لا في ولاية القاضي  
 يجمع قضاءه في غير ذلك ولا في مخرج في الصحيح أن قضاءه انقضى في الحدود  
 يجمع وان لم يكن المحدود في دلائله كذا في البرزانية وإذا قضى القاضي في  
 مائة بينة ثم قال أي انقضى رجعت عن قضائي أو قال بدلي أي  
 ظهر في غير ذلك الحكم أو قال دقت في تبيينه كذا قال أبو طه  
 مكن ويحد ذلك لا يعتبر أي ذلك الأقوال من انقضى والقضاء ما من  
 البرزانية بينة أن كان أي أن وقع القضاء بعد دعوى صحيح وسهادة  
 مستقيمة لأن ربه الأول قد ترجى بالقضاء فلا يستحق باجتهاد مسلم  
 فلا يملك الرجوع عنه ولا ابطاله لأن تعلقه بحق غيره وهو المدعي  
 الأجنبي الشاهد هنا اتصل بسلطة القضاء لا يجمع رجوعه ولا  
 يملك ابطالها لما ذكرنا فكذا القاضي في البينة قال في صحيح ك  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يقضي بالقضاء ثم ينزل القرآن  
 بعد الذي قضى بخلافه فلا يرد قضاءه ويستأنف وقال صاحب المحيط



وهذا يدل على ان القاضى اذا قضى بالاجتهاد في حادثة لا نص فيها ثم تحول  
عن رايه فانه يفتن في المسئلة ما هو احسن عنده ولا ينفق ما مضى  
من قضاءه لان حدود الاجتهاد والراى دون نزول القرآن والى  
على التمسك به غير مسلم لم يفتن القضاء الذى قضى بالراى بالقرآن الذى  
نزل بعده فهذا هو بخلاف ما اذا قضى باجتهاده في حادثة ثم تبين نص  
بخلافه فانه يفتن ذلك القضاء ورسول الله صلى الله عليه وسلم لم يفتن  
باجتهاده ونزل القرآن بخلافه ومع ذلك لم يفتن قضاءه الاول و  
الفرق ان القاضى حال ما قضى باجتهاده فانقض الله امره على لسان الاجتهاد  
كان موجودا منزلا الا انه خفى عليه وكان الاجتهاد في عمل السمر لا يبعث  
والى به على التمسك به ولم يمس حال ما قضى باجتهاده كان الاجتهاد في  
عمله لا نص فيه نعم وصار ذلك شريفا له فاذا نزل القرآن بخلافه صار  
ناسحا لتلك الشريعة انتهى وظ كلامهم وصاحب الكنتراست  
وقوع القضاء بالهيئة لا بد منه في عدم صحة الرجوع لقاضى عنه قال العلامة  
قاضي القضاة تاج الدين وبيان وجهه من التقييد اذا كان قضى بعلم يجوز له  
الرجوع فان كان يعرف عنده شخص لا يعرف ثم علم انما جاءه اثبات  
تراثها عنه فحكم لاحدهما ظاهرا انه المعترف لم تبين غيره فانه ينبغي ان  
لا يفتن حكمه وينقض ويؤيده ما في القينة عن ابي حامد قضى في حادثة  
لم يظهر له خطا به كعب عليه ان يفتن قضاءه انتهى قال في المحرر وهذا  
بخلاف ما لا يفتن في جتهاديه ثم راي خلافه ليس له ان يرجع عن حكمه  
دلايل ان يفتن ما لم يلق القينة او السنة او الاجماع وليه اذا قال  
الشهود قضيت وانما القاضى في القول لقاضى على القول المفتى به ما لم  
يتنقذ ما اخر اما اذا نقضه قاض اخر لا يكون القول قوله فانه لم  
اقض قضاءه الثاني قال هكذا في حديثه البحر وهو في حصة

لم اذن عليه لغيره وفي البرازية شهد انه قضى بكذا وقال لم اقص بشيء  
لم تقبل شيئا وتحميا خلافا لما قد اطلق انتهى شرط نفاذ القضاء  
في الجتهاد ان يعبر بالحكمة في حادثة كذا في جامع العضولين وغيره  
ومعنى هذا الشرط لما في الفوائد الرئيسية والبدئية ان القضاء في حقوق  
البيان لا بد منه من خصوصية الشرعية فاذا قضى بدونها لم يفتن لما اذا  
قامت الهيئة لشخص يحق على اخر عندنا في قضى بذلك المحج يستدعي  
بدون من اربعة ومخاضة شرعية وتنافي بينهما لم يفتن قضاءه  
صورية حادثة ان يكون في حادثة من جهة شعبة جزءا بغير حكم اذ حادثة  
بما عدا عن التمسك الذي هو خصوصية الشرعية واقامة الحكم وما يمتنع ذلك  
وما يثبت عليه وهو حكم وهو مجزى الاعظم فيها ولا يحل الاعظم منها و  
على هذا فالمراد في الحكم في قول علماء القضاء ان اريد بالحكم حكم مستند  
الذي هو مورد القضاء ولم يفتن اجتهاد في ثبوت مستند الحكم فانه لا يبعث  
بذلك القضاء حتى يجبر ذلك حكم حادثة بان يفتن في خصوصية والوجه الاول  
اجملا في الفتح قال قد ظن بعضهم ان المراد بذلك ان القضاء بعد  
الوجه لا يفتن حتى يجبر حادثة بان يحكم فيه تنازع عند قاض اخر  
بدون صحة فينفذ وبموجب وهو لمن فاسد يلزم منه ان القضاء لا يفتن  
حتى يفتن فيه ذلك وهو جزى للاجماع الا ان يريد صاحب المظن بقوله ذلك  
القضاء لا يفتن فيه فيصح ما ذكره الا ان ما ذكره علماء نادر ما ذكرناه  
انتهى فتورفع الى كلف قضاء ما لم يكن بلا دعوى لم يلتفت اليه وعمل كلف  
بمقتضى منه هبه لعدم تقدم ما يمنع من ذلك بخلاف قضاء ما لم يكن محذورا  
الفتوى وعدم تقدم خصوصية شرعية التي هي شرط اتفاق القضاء في  
حقوق العباد واذا ارتاب القاضى في حكم القاضى في الاول لم يفتن في حصة  
الاصل قيد بارتبابه في حكم الاول فاقاد ان اذ لم يثبت فيه لا يفتن في حصة



قال في البدرية قالوا قضاء العدل العالم لا يقض ويجل حاله على السداد  
 كحالات قضاء غيره وينبغي ان يعلم بان محله ذلك ما اذا ثبتت وجه  
 فساد بطريق فللقاضي الثاني نقص كذا في الحق ومن لم يعلل اخرجه  
 في بناء الجناح بالتركي كبر لم يتركه في اي ستر صاحب الحق اقواما ثم  
 سألته اي سأل صاحب الحق من عليه الحق عنه اي عن حق فاقرب اي  
 اقر من عليه حق الحق وهم اي المشترون يرونه اي يرون من عليه  
 حق ويسمعونه اي يسمعون اقراره وهو اي كافر لا يبراهم اي  
 الشهود صحت شهادتهم اي على الكفر بذلك الاقرار لان الاقرار موجب  
 بنفسه وقد علموه وهو الركن في اطلاق اداء الشهادة قال اندلسي  
 الامن شهد باحق وهم يعلمون وقال عليه السلام اذا حلت مثل الشفيع  
 فاشهدوا لافقه كذا ذكره في البين وان سمعوا الكلام اي الكفر  
 ولم يروه اي كافر فلا يفيكون شهادتهم عليه لان النفوذ يثبت  
 النفقة فيحتمل ان يكون متفرغ بغيره فلا يجوز لهم ان يشهدوا عليه مع  
 الاصل الا اذا كانوا داخلين البيت وعلموا انه ليس فيه احد سواه ثم  
 جلسوا على الباب وليس للبس مسلك ثم دخل رجل فسمعوا اقراره  
 ولم يروه وقت الاقرار لان العلم حصل لهم في هذه الصورة بخلاف  
 ان يشهدوا عليه كذا في البين ولو بيع عقار او حيوان او كلب  
 في منفعة وبعض اقارب البايغ حاضرا كانت او امراته يعلم البيع وكن  
 ان البعض ثم ادعى انه لا يسمع دعواه اي السكت بعد اي بعد  
 سكتة حيلة علم البيع ولم يبين القريب هناك عن مفسد ابو الليث  
 في فتاواه جك قال لو باع عقارا وابنه او امراته حاضرا يعلم به و  
 تعرف بمشركي فيه زمانا ثم ادعى الابن انه ملكه ولم يكن ملكا ابيه وقت  
 البيع اتفق من يفتي على انه لا يسمع مثل هذه الدعوى وهو تبليسي

محض

محض وحضرة عند البيع وتركه فيما يرضع اقرار منه بان ملك البايغ  
 وان لا حق له في البيع وجعل سكوتة في هذه الحالة كالافضا بالاقرار  
 نفسا لا طحا والغاسد لاهل العصرية الاضرار بالناس كذا ذكره في  
 الشيباني ثم قال في تقييده القريب ينفذ جواز ذلك مع غير القريب و  
 قال في جامع الصغير اذا بيع شاة انسان بين يديه وهو ينظر لا يبيع  
 لان سكوتة يكتمل الرضاء والسخط وقال ابن ابي ليلى سكوتة يكون اجازة  
 منه البيع انتهى وفي البرزانية من ادعى الضرر فحاش عن ذلك والمالك  
 اذا بيع ملكه وهو حاضر ساكت لا يكون سكوتة رضا عنه خلافا لابن  
 ابي ليلى بخلافه اذا باع عقارا وامرته او ولده حاضر ساكت ثم اعاده  
 نفسه لا يسمع دعواه وجعل سكوتة رضا البيع قطعا للتزوير والافضا  
 وكبير والتبليس وجعل محض ترك كمناعة اقرارا بان ملكا ببيع لونه  
 قال يمين دفع الدسخت وزوجته بلا جهاز ان سكوت الزوج  
 عند الزفاف عن طلب جهاز رضى فلا يملك جهازا بعد سكوتة وقال  
 امام طهري الدين افته اثمة الجفاري على انه سكوتة لا يكون تسليم  
 له كحالة والدعوى كما اذا كان الحاضر الساكت غير الولد والزوجة و  
 القريب لان سكوت انما يفي لا يجعل اقرارا واثمة تحذر زعم على راي  
 اكثر سرقند وفي المغنوي يتأمل المغنوي في ذلك ان راي المحضر  
 الساكت فاحله افته لعدم السماع كسكت الغالب على اهل الزمان  
 الفساد فلا يفي الا بما اختاره اهل خوارزم وفي الذخيرة ولو جاء  
 الحاضر في المشتري بارسال شقة في السكن وتقاضاه ليس له الدعوى بعد  
 ذلك لان تقاضاه في السكن اجازة لبيع التهم وذكر في البرزانية ايضا في  
 محله اخر بايضا وزوجته او بعض اقاربه حاضر ساكت ثم ادعاه  
 لا يسمع واختار مفسد في فتاواه انه يسمع في الزوجة لانه غيرها



واختياره ائمة خوارج ما ذكرناه بخلاف الاجنبي فان سكوت وقت  
البيع والتسليم ولو جاز لا يكون رضا بخلاف سكوت بجار وقت البيع  
والتسليم وتعرف المشتري فيه زرعاً وبناءً حيث سقط دعواه عليه  
عليه الفتوى فتسليم للاجنبي الفاسد وبخلاف ما اذا باع الفحل ملكه  
رجل والمالك ساكت حيث لا يكون سكوت رضا عنه خلافاً لابن ابي  
ليله انتهى كما ذكره في المنع ثم قال وقيد الزيل بقلان فتاوى ابي  
العباس بان يعرف المشتري فيه زماناً ولم يقيد بذلك في الكفر والبراءة  
وكثير من المعتمدات لان التقيد به يوجب التسوية بين العرب وجرار  
مع ان الجار كخالفه لما لا يخفى عليهما تأمل كلاهما فبينما باع حصة ثم  
ادعى انها وقف عليه واراد تخليص كدس عليه ليس له ذلك وان اقام  
بينه عليهما ادعاه تقبل بينته قال في شرح الوهبانية نقلنا عن  
الفتاوى راجعة عن فتاوى الشيخ في مسألة البيع المتقدمة انه لا ينعى  
الدعوى وينقض البيع وبه اخذ الصدر السكينة وذلك لخاصة والبراءة  
تقبل بينته وان لم تنع الدعوى وهو المختار وقيل لا تقبل وكذا  
لو ادعى البائع انها وقف على مسجد كذا وبرهن تقبل وينقض البيع  
وبه تأخذ وقيل لا يكون البيع متافضاً والاول اصح وفي الفصول العارضة  
قبل ينبغي ان يكون بكونه على التخصيص ان كان الوقف على جميعهم  
لا تقبل البيعة بدعوى الوقف عند الكل وان كانت على الفقراء ادعى المسجد  
عنه فما تقبل وعندها لا تقبل وهو المختار وفي الجواب عتقار ثم برهن  
ان الوقف محكوم بلزومه قبل وحكمه في فتح القدر وهو تفصيل حسن  
يشيخ ان يعول عليه انتهى وذكر في الهداية في كتاب الكفالة قبل الفصل  
في الصفات ومن باع داراً وكفر عنه رجل بالذكر فهو تسليم لان  
الكفالة لو كانت مكرهة في البيع فتاوى بقبوله ثم بالدعوى يسرى

في نقص ما تم من جهته وان لم يكن مشروطاً فيه فالمراد بها احكام البيع  
اترغب المشتري فيه اذ لا يرغب فيه دون الكفالة فتزل منزلة الاقرار  
بملكه البائع ولو شهد وختم ولم يكن له ثبوت سيما دعوته على دعواه لان  
الشهادة لا تكون مشروطة في البيع اذ ليست بشرط فيه ولا هي باقرار  
بملكه لان البيع مرة بعد مرة كما لا يتأثر من غيره ولعله كتب لمخلف  
المأذون بخلاف ما تقدم قالوا اذا كتب في الصدوق وهو يملك ادباً يباع  
بما تاخذاً وهو كتب شهد بذلك فهو تسليم الا اذا كتب شهداً على  
اقرار الكفالة كذا في الشيبان ولو دعت امرأة مهرها من زوجها ثم  
ماتت اى امرأة وطبقت اقرارها اى ورثتها المهر من الزوج وقالوا  
ان المهر كونه كانت المهرية في مرض موتها وقال اى الزوج لا يملك ان الهبة  
في صحته قالوا لا اى للزوج يستحقها والقبض ان يكون القول للوارث  
لان الورثة الهبة حادثة وهو ادركت بضاف الى اقرب الاوقات وجه الاحتياط  
انهم انفقوا في سقوط المهر من الزوج لان الهبة في مرض الموت تقيد  
بملكه وان كانت للوارث الا ترى ان المهر اذا ذهب بعد الوارث فاعتق  
الوارث او باع ثم نفذ تصرفه ولم يجز عليه الحضانة ان مات المهرورث  
فذلك المرض رد التوصية للوارث بقدر الامكان فاذا سقط المهر عنه  
بالاخرق والوارث يدعى المهر عليه والزوج ينكر فالقول قول الزوج  
كذا في الشيبان كما قال في التنوير فالقول للوارث ثم قال في المنع هذا هو  
المعتمد لما تولى بينه وبين جوارحه رجل مات وترك مالا فادعى بعض  
الوارث عينا من اعيان التركة ان المهرورث وهبها له فحصة وقبضه  
وبقية الورثة قالوا كانت ذلك في مرضه فالقول بكونه قول من يدعى الهبة  
في صحته كذا في جامع المحقق وذكر الشيخ في مسأله ان امرأة ماتت و  
اختلفت الزوج وورثتها مهرها الذي كان عليه فادعى الزوج انها



انها وهبت منه في حقها وادعى مورثه ان الهبة كانت في مرض موتها  
قال قال لقل يكذب قول النذير لانه ينكر الحقيقة ورواية المرأة المال على  
الزوج والحقق في الورثة ما كان متعاضدا فيكون القول قوله الا ان هذا  
يخالف رواية جامع الصغير والاعتقاد على تلك الرواية لانهم خصا بقوا على  
ان مهر كان واجبا عليه واختلفوا في السقوط وكان القول قوله من  
ينكر السقوط ثم ذكر ما ذكره الربيع في التبيين ودعوى من ينكر الحق على ان  
القول للمورث لما ذكرناه ولما اقر شخص حق من دين وغيره ثم قال ان  
مهر كنت كاذبا فيما اقرت حلفتم على ان لا تكره ان لا يكون كاذبا فيما  
اقر به ولست بمبطل فيما تدعي عليه اي على منكر من اقر بحقه وهذا  
عندنا بطلان وهو المستحسن في رواية اي بقوله ان يرد بيع لان العادة في  
بيت الناس انهم يكتبون المكاتبة اذا ارادوا الاستعانة قبل الاخذ ثم يخلصون  
المال فلا يكون الاقرار دليلا على اعتبار هذه الحالة فيختلف لغير احوال  
الناس ومثله المكاتبة والمكاتبات وهو ينظر في ذلك والمدعى للبيعة  
البيعية ان كانت صادقا فيصار اليه وعندها يؤمر بتسليم المهر  
المعقولة وهو القياس لان الاقرار حجة منزلة شرعا لا يرد دفعه الى  
البيع كالبينة بل اولى لان احتمال الكذب فيه ابعد لشدة ربه بذلك كذا  
في التبيين والاقرار ليس سببا للملك بل اجازة محض حتى اذا ادعى عليه  
شيئا لما انما اقر به لا يسمع ودعواه لان الاقرار اخبار لا سبب للزوم  
مهر به على منقر وقد علم وجوب مهر به على منقر بالاقرار كما قال  
الطائفة بما لا سبب لوجوب عليه او لزومه لاقراره كذا في المنع في اول كتاب  
الافعال ثم قال وهذا الكلام باطل لما علم من كلام علي ثنائيات الاقرار  
ليس سببا للملك وان منكره ان كان يعلم ان منقر كاذب في اقراره  
لا يجوز له تنادى منقر به وانما اذا قال هو ممكن وانما اقر به في سماع

دعواه

ولو قلنا في قول العاديه ولو قال شخص لاخر ولا شك في بيع هذا فكنت اي  
الاخر صار وكذا اي يبيع هذا الشيء لان سكوتة وعدم رده من ساعته  
دليل القبول عادة ونظيره هبة الدين من عليه الدين فانه اذا سكنت  
حقت الهبة وسقط الدين لما بينا ان عدم رده دليل لبقوله وان قال  
من ساعته لا قبل بطل وبني الدين على حاله وكذا لو قال جعلت ارضي عليك  
وقلت سكنت معي ولو قال لا قبل بطل وقال الانصار الوقف لا يسطر بقوله  
لا قبل لانه دفع له ثم ذكره في التبيين ثم قال والكيه ان يكون هذا قول  
البيوع لما عرف من احد انه يبيع وقفا بغير دفعه وقفت داره اشهر  
ومن قال امراته بطلا فتنسبها لا يملك اي الزوج عرضها لا يمين من جهته  
لما فيه من معنى البين وهو تعليق ليعمل فلا يصح الرجوع في البين وهو  
تدبير من جهته لان الوكيل هو الذي جعل لغيره وهو عاقل لنفسه فلا  
يقر وكيله بخلاف الاجنب كذا في التبيين ولو قال شخص لاخر ولا شك بكذا  
على اني منته عن لشرك فانت وكيلي فخر بقوله ان يقول اي هو كلامه عزلك  
ثم عزلك اي ثم يقول عزلك لان الوكالة بعد تعقيبها بالشرط فيجوز  
تعيينه بالعرف عن الوكالة فاذا عزله انزل عن الوكالة المخيرة وتغيرت  
المصلحة فصار وكيله جديدا ثم بالعرف اني انزل عن الوكالة انما تنبه  
وله قال كلما عزلك فانت وكيلي وطريقه اي العزل ان يقول رجعت  
عن الوكالة المتعلقة وعزلك عن الوكالة المخيرة لانه اذا كان بهذا لا يكون  
مردود بل كما عزله كان وكيلاً لان كلما تفيد علوم الافعال بعينه ولو عزله  
عن المخيرة من غير رجوع لصار وكيله طرما كان ولو عزله الزمرة لان  
كله كان تقتضي ترك الافعال لا الى نهائية فلا يفيد العزل الا بعد الرجوع  
فاذا رجعت عزلا لا يغير لها فاذا قال بعد هذا وعزلك عن الوكالة المخيرة  
الحاصلة منه لفظا كما في غيرك وقيل يقول عزلك لهما ولا شك فانت



مغزول والادوار جردت بدل الصلح قبل التفرق اي عن الجمل لسط اي لصحة  
 الصلح ان كان اي الصلح دينيا بدين بان وقع الصلح على دراهم عن دناير  
 او عن شيك اخر في الذمة لانه وقع الصلح على غير ما يستحقه الدين بعقد  
 المحمدين وهو حال الجمل على الكفاية فاذا حصل على الكفاية حذر حرقا او  
 بيعا وفيه لا يجوز الاخرق عن الدين بالدين لشهد على الله تعالى عليه وسلم  
 عن الكفاية بالكفاية وقد بين في محله لما في غيره والاى وان لم يكن  
 دينيا بدين فلا اي فلا يشرط قبضه قبل التفرق لان الصلح اذا وقع على عين متعين  
 لا يبقى دين في الذمة بخلاف الاخرق عنه وان كان مال الربا لما اذا وقع الصلح  
 عن شئ بعينه عن حظه في الذمة كما في الفقه وقد قدسنا من قبله وتما  
 عرف في كتاب الصلح قوله تعالى بالمال اي عن بيع النسيئة بالنسيئة والا  
 فيه ان الصلح اذا وقع على خلاف جنس الحق بعينه مبادلة واذا وقع على جنس  
 الحق بعينه استحقاقا والحق في الباع كذا في زبدة الفاتون وفيها ولو حالي  
 على دراهم على دناير او كذا في الذمة واخرقا قبل القبض بطل  
 لانه ينزله ببيع المال بالمال اي ببيع النسيئة بالنسيئة ولو حالي عن الف  
 درهم على مائة درهم فاخرقا قبل القبض لم يبطل الصلح وكذلك كل صلح وقع  
 على جنس الدين عامرا من حط الباع كذا في غايات البيان وفي المتن تاريخه  
 اذا كان الدين موقفا خصا على بعضه جلا فالصلح باطل انتهى وقد مر  
 في كتاب الصلح ومن ادعى على صبي دارا فصاحك ابو اي الصبي على مال  
 الصبي فان كان له اي للمدعى بيته جاز الصلح ان كان اي الصلح  
 بمثل القيمة او اكثر مما يتقارب فيه به اي في الصلح وان لم يكن له اي للمدعى  
 بيته او كانت اى البيته غير عادلة لا يجوز اي الصلح لانه متى كانت للمدعى  
 بيته وكان الصلح على مثل قيمته او اكثر بقدر ما يتقارب الناس فيه  
 كان للصبي فيه منفعة وهي سلامة الدين لانه لو لم يصالح بصفحة

المدعى بالبيته فيا حذره فيكون هذا الصلح من اهل بمنزلة الطر من المدعى  
 يتقيد بالشرع بقدر ما يتقارب فيه عادة لانه لا يمكن اخراجه وان لم يكن  
 للمدعى بيته او كانت غير عادلة صار له ما لا يملكه الصبي بالصلح لا يملكه  
 له لانه لم يستحق المدعى شيك من ماله لولا الصلح فلا منفعة للصبي في هذا  
 الصلح بل فيه ضرر فلا يجوز لان الولاية نظرية قال الاميركا ولا تفر بوا مال  
 البيته الا بالية ههنا حسن الية وان كان له الصبي هو المدعى للصبي ولا  
 بيته لم يجوز كيف ما كان لانه لم يثبت للصبي فيها ادعاء له ملك ولا عين  
 الملك وهو مستحق من الاخذ فلما حصل له مالا من غير ان يخرج من ملكه  
 الصبي شيك بمقتضى فكانت نفعاً محضاً وان كانت له بيته عادلة لا يجوز  
 الا بالشرع وبا قدر ما يتقارب فيدانه صار في حقه من الملك لئلا يملك من الاخذ منه  
 بالبيته المعادلة كذا ذكره في التبيين ثم قال وهو في هذا كالا لان  
 فان مقامه انتهى ومن قال لا بيته في بيته ولو قال المدعى ليس له  
 بيته على دعوى هذا الحق ثم برهن بيته ثم جاء بالبيته في اي برهانه  
 بيته تقبل بيته وكذا تقبل الشكوة لو قال اي شك هذا لشكوة في لفظ  
 الشك في هذه القضية ثم شهد ان التوفيق بينهما ممكن بان كانت له  
 بيته ففسرها ثم ذكرها بعد ها او كانت لا يعلم شكوة ثم علمها لانه  
 بقول نسيته وللهذا لو قال لا اعم له حق على فلان ثم اقام البيته انه لم  
 عليه حق تقبل لا يمكن تخفاره عليه فامكن التوفيق بخلاف ما اذا قال  
 ليس له عليه حق ثم ادعى عليه حق لاسمع دعواه لان المناقضة بين  
 الاقرار والدعوى ثابتة فلا يمكن التوفيق بينهما ذكره في التبيين ثم قال  
 وفي نسخة في هذا كفي الشكوة لاكتفى بحق حتى اذا قال لا حق له على فلان  
 ثم اقام الحق تقبل لانه بقول نسيته ولو قال هذه الدار ليست لي او قال ذلك  
 العبد ثم اقام بيته ان الدار والعبد له تقبل بيته لانه لم يثبت



بافزاره حق لا حرد ولا اقرار لم يثبت به لغيره حق كان لغوا ولهذا  
يصح دعوى المعلن شطب ولد بنفها نه شبهه لانه حين نقاه لم يثبت  
به حق لا حد انتهي وللأمام الذي ولاد خليفة ان يقطع انسانا من  
طريق جادة ان لم يضر بالماراة لان اي جدد والبا للأمام ولاية التفر  
في حق الكافة فيما فيه نظر للمسلمين فاذا راي في ذلك مصلحة لهم كان  
له ان يفعله من غير ان يلحق ضررا باحد الا ترى انه اذا راي ان يوجب  
بعض الطريق في مسجد او بالعكس وكان في ذلك مصلحة للمسلمين كان  
له ان يفعله ذلك والأمام الذي ولاد خليفة بمنزلة خليفة في كل امر  
تأليه فكان فيه ملكه فيملك ما يملكه كرامة التبيين والنجي ومن  
صادره اي طلب منه مال السلطان ولم يجب اي السلطان ببيع  
ماله فباع اي من صادره السلطان نفذ اي يبيع لانه لم يكره بالبيع  
واعنا باي باختباره غاية الامران صار محتاجا اليه لبقاء ما طلب  
منه وذلك لا يوجب الكره كالدين اذا جسد بالدين فباع ماله  
ليقتضيه بتمنه دينه فانه يجوز لانه باع ما يختاره وانما دفع الكره  
في الكره في الايناء لا في البيع كرامة التبيين ولو خوف اي الزوجه  
امرأة بالظرب حتى وهبت اي امرأة مهرها منه لاصح الهبة كان  
قد راي الزوجه على الضرب لانها مكرهه عليه اذا الكراه على الحال  
يثبت بمكده لان التراضي شرط في تمليك الاحوال والرضا ينفذ  
بملكه فلا يصح ولو اكرهها اي الزوجه زوجه على محله ففعلت اي  
امرأة ذلك يقع الطلاق لان طلاق الكره واقع ولا يجب الحال اي  
ولا يغيره كما لم يغيره اذ الرضا شرط فيه على ما تقدم في كتاب الاكره  
ولو احوالت اي امرأة انسانا بالمهر على الزوجه ثم هبته اي المهر  
من الزوجه لاصح الهبة لانه تعلق به حق كمن ار على مثال اكرهها

وان كان اسوة الفهار عند موتها فير دتمتها ليه فصار كما لو  
باي المهر دون او وهبها في التبيين قلت وظاهر كلامه هذا  
مخلص المرأة تربية ان ترضى زوجها الهبة المهر فها هو لا تريد  
معه ذلك وهذه كحيلة لا يتم الحق لانها اذا احوالت عليه انسانا  
لقد بدعت قبوله واذا قبلت فقد علم حيلة امرها فلا يكتف منها بالسببه  
بعد ذلك الا ان يقال لانها اذا احوالت على الزوج كذا كذا لم يمكن  
الحال من مطا بته كذا عليه وان لم يقبل بان يرفقه الحق لا يكره  
نحو كذا لعل عليه بقسمها بغيره بذلك في البيع ومن اتخذ بشرا  
او بالوعه في داره فنزاع في ذهب وشذ ماء منها اي من الزواد  
بالوعه حايط جاره وطلب اي تجار منه تجدي اي البعير والبالوة  
وتد كبريه باعتبار كذا كذا لا يجبر عليه اي على كذا عليها وان سقط  
الحايط منه اي من نزلها بينه شفعها لا يضمن اي صاحب  
البريك لان تصرفه في خالصه ولا ان هذا سبب فيه لا يجب  
الحضات الا اذا كان متعديا كوضيحه على الطريق وانما ذلك  
الملك ليس بمسجد فلا يضمن لما في كذا ومن عمر دار زوجته  
باله با ذنها اي الزوجه فالعارة لها اي الزوجه والنفقة  
اي ما النفقة الزوجه على عا رتها دين عليها اي على المرأة لان  
الملك لها وقد صرح امرها بذلك فينفق خضر النعم اليها ففكوت  
انها هي التي عمرته فيبقى على ملكها وهو غير متطوع في الاتفاق  
ليرجع عليه الهبة امرها فصار كالما دور بقبضا والدين وان  
امرها اي الزوجه الدار لها اي لزوجته بل انما هي الزوجه فالدور  
لها اي الزوجه وهو اي الزوجه في العارة مشترج اي في البناء  
فلا يكره له الرجوع عليه لانه لا ولاية له في الحجاب ذلك عليها وقد



ملكته هـ برقاه مبتعها وان عاى الزوجه الدار لغيره بلا اذنها  
 اى من غير اذن المرأة فالعارة لى الزوج لان الالة التى بين  
 بها ملكه فلا يخرج من ملكه بالبناء من غير رضاه فيبقى على ملكه  
 فيكون غاصبا للوجه وان عاى ملكه غيره بملكه فهو بالتعريف  
 ان طيب روجه ذلك كذا في التبيين ومن اخذ عاى  
 مذهبنا لم يفرجه اى الفرج اسان من يده اى الفرج لان النزع  
 شى وقد دخل بينه وبينه فحق فعله <sup>الابن دهر</sup> فلا  
 فاعلم عاى وهو هرويه فلا ينفذ اليه التلف <sup>فما كان</sup> فاعلم عاى  
 لما اذا جرد بعد فاقب فالحال لا ينفذ لان <sup>بينه اذا هرب</sup> بينه اذا هرب  
 التلغ لم يحصل بغيره وانما فعل العبد مختارا وكذا لالة اسرف  
 على مال الغير فان الاله الاكبر عليه ضمان لان التلف حصل بفعله  
 السرقة لا بالالة ولكن اسكرها ربا من عذر حتى قتله العود  
 فان لم يسكر الاكبر الضمان عليه فكذا هذا الكلام من التبيين  
 ومن يبدى ما لا يشان فقال له سلطان ادفعه اى اذني  
 الى هذا الحال والاهى وان لم تدفعه الى قطعت يدك او حرقتك  
 خسين سوقي فدفع لا يضمن اى الدفع لو دفع اى مال اليه لانه  
 ملكه عليه فكان الضمان على مكره لو اطلع الاخذ ابها شرا ملكه  
 ان كان الاخذ مختارا والاضل مكره فقط لما في التبيين ولقد  
 وضع في الحوائج مثلا ابجد اى بالمخبر حمار وحش وسمل الله  
 من عليه اى على مخبر في اى الصبا في الفداى في البعد اى في  
 وجد الحمار اى حمار الوحش مبروحا مبتعا لا يجوز له لان الشرط ان  
 يذبح اسان اذ يجره ويبدون ذلك لا يجوز وهذا لا يخلو وهو مروي  
 لم يذكر رتب في الالة وتقيده بالفقه وقع انما كان في التبيين

٥٥٨  
 من لو وجده مبتعا من ساعته لا يجوز له ان يذبحه ويكره اى يكره  
 في الاصح من اى انما ويجوز له ان يذبحه بالشرى خا به كرمه وقد روي  
 كذا في التبيين والذكر والغدة بالشرى كذا في التبيين والدم لا يخرج  
 اى الا اذا راعى عن واحد من جبهة عن جها هذا قال كره رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم من اى ان الذكرا والاشبين والبقرة والغدة وهما رارة  
 والمثانة والدم قال ابو حنيفة الدم حرام واكره السنة وذلك لقوله تعالى  
 حرمت عليكم الميتة والدم فاعلم انما هو الدم فليس يجره كره ما  
 سواه لانه مما يستخرج من النفس ونشره وهذا المخرج سب الكراهة  
 لقوله تعالى ويجرم عليكم الخناث وروي ان ابن عمر رضي الله عنهما  
 سئل عن القنفذ فقل قد لقيت قولا جدينا اوحى اليهما الاية فقال  
 شيخنا عنه سمعت ابا هريرة يقول ذكر القنفذ عند النبي صلى الله  
 عليه وسلم فقال خبيث من الخناث فقال ابن عمر رضي الله  
 عنهما ان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم قاله فهو كذا قاله  
 كره في التبيين قال في معنى وفيه كلام وهذه هذه الالباء  
 ان كان من الخناث يبيع القنفذ بغيره لان قوله تعالى ويجرم عليكم  
 الخناث ينتظمه فليس يجوز مكرهه وان لم يكن كذلك فلا بد من  
 الدليل على الكراهة بخلاف ما مراده كراهة التحريم لا قتال الكراهة  
 بل لانه جمع بين هذه الالباء السنة وبين الدم في الكراهة والدم  
 لسفوح حرام وسمن ما سواه مكرهه لانه ثبت حرمة بوليه بقطوع  
 وهو انما هو مكره وهو قوله تعالى الا ان يكون ميتة او دما مسفوحا  
 الاية وبقيته مستمرة لم يثبت به دليل بول الاجتراد وبطلان القتاب  
 كونه ميتا وبول او لم يثبت انتهى ثم رايته بعد ذلك في شراء الالهانية  
 ما يقد ذلك حيث قال وفي ابدان الذي يجرم المذم من كعبه ان



الماكول سبعة الدم مسفوف والذكر والانثى والجن والعدو والمجانة  
ومما رآه لان هذه الاسباب السبعة مما يستحقه الطب والسيرة  
ولما نت محرمه بالنسبة قد تقدم ذكره قريبا ولما خفي ان يعرض مال  
الغائب وما لم يطهر واللفظ وانما جاز اقراضه لانه قادر على  
الاستخدام فلا يفوت حفظه بجلان الاب والوجه والمهبط لانهم  
عاجزون عن الاستخدام فيكون تحصيلها الا ان لم ينفذ اذا انشد  
اللفظ ومضى مدة النشأة ينبغي ان يكون الاقراض من فقير  
لان لو صدق به انسان عليه في هذه الحالة جاز فالقرض اولى ذكره  
الزبط في التبيد وفي الانقضاء انما يمكنه القاض الاقراض اذا لم يحل  
تخليه للقرض اما اذا وجد فلا يمكنه هكذا روى عن محمد انتهى وفي الخبر  
ينبغي ان يستطاع جواز اقراضه في عدم وجهه كيث فان كان  
له وجه ولو منسوب لغيره لم يجوز له التبرع في حاله وهو ممنوع منه  
مع وجود وجهه في الحقيقة وهو صحيح في جميع النسخ لغيره  
ولو كانت خشفة وجهه في ظاهره فيكون من رآه كذا في ان الوجه  
يختص اي محتملا ولا يقطع جعده ذكر الامتعة اي بتكديده جاز تركه  
ختنا لانه قطع جعده ذكره كمنع الذكر وخشفة ظاهره فلا حاجة  
الى القطع وان كان يوارى كخشفة يقطع خشفة كذا في التبيد  
وكذا اي جاز تركه الختان شيخهم وقال اهل البصرة اي البصرة  
فيديو في التبيين وقع اهل النظر بدله لا يطبق لختات فانه يترك الختان  
وفي التبيين ولو خفن ولم يقطع جعده لهما ينظر فان قطع اكثر من  
النصف يكون ختنا لان لاكثر حكمه وان قطع النصف فما دونه  
لا يعتد به لعدم كونه حقيقا وحكي والاصول لختات سنة كما جاء  
في خبر وهو من شأنا الاحكام وخصا يصح حتى لو اجتمع اهل البلد

على تركه بخارجهم الاحكام لان ما هو من شأن الاحكام بخارجهم الامام  
لا تركوا الادوات كذا في التبيين فلا يترك الا الضرورة وعذر الشيخ الذي  
لا يطبق ذلك في خبره يتركه انتهي ووقت لختات غير منسوبة  
قال ابو جعفر لا علم له بوقته ولم يرو عن ابي بصير وعبد بن بكير في التبيين  
وفي خفقات جامع لختات وقد تقدم ابو جعفر ثمانية مسائل احدها قال  
لا ادري ما هو منكره وان كان ممكنا انضم اليه الاوليا وفي اطفال المراكمة  
وفي اطفال المراكمة ووقت لختات وفي الكلب متى يصير حيا ويجل له  
من يكون في هرة وسور حمار قال والتوقف في هذه المسائل من غاية  
معرفة بالاحكام وغاية راحة الدين اذ لو عنده وجه جدي يحكم به  
لكن انما الناس بالسمع والطاعة في النسخة كما تقدمت سائر الاحكام و  
اختلفت في قيد وقيل وقت لختات سبع سنين وقيل لا تحن حتى يبلغ  
لان لختات للظاهرة ولا طهارة عليه قبله فكان ايلما ما قبله من غير  
حاجة وقيل انقضائه في عشرة سنين وقيل سبع سنين وقيل وقته عشر  
سنين لان يومه بالعلوة اذا بلغ عمره اعتبارا وتخلقا بختانه الى لختات  
الذكر في الظاهرة وقيل ان كان قويا يطبق الم لختات خفن والا  
فلا وهو سبعة بالغة كذا في التبيين وفيه دخان امرأة ليس بسنة  
وانما هو مكره لاجال لانه الذي يحل في وقته سنة والاصول انما قال  
الامام في الحيوان لا يجوز شرعا الاخصاء بعد اليه في لختات اقامة  
السنة وتعد اليه ايضا مصلحة لاجاء في كذا في لختات سنة بخارج  
الشرعية وكذا يجوز في المحض وبطرقه وغيره من المداوى للمصلحة  
وكذا يجوز شق اذن البهائم الاطفال لان فيه منفعة الزينة وكان  
يقول ذلك في زمن النبي صلى الله عليه وسلم الى يومنا هذا من غير دليل  
وكما حصل لانهم ما يبرء بالهدنة ولا يبرء لها ان تعجزهم مالم يبرء الولد



فاذا حرك فلا بأس به ما لم تقرب الولادة فاذا قربت فلا تحتمل الا ان يحضر  
 ولان المصعد فلا تعلم مطلقا ما دامت جسد لا يتجدد على الولد منه  
 وكذا يجوز فمدها بهم والهره اذا كانت ناكل الحام والدجاجة لا زالة  
 الحذر بذكرهم ولا يتغير بالان لا يتغير فيكون تغذيا لها بغير فائدة انتهن  
 ولا يجوز ان يطلع على غير الاشياء عليهم السلام وغير الملائكة الا بطريق التبع  
 لان في الصلوة من التعظيم ما ليس في غيرها من الدعوات وهي لزادة الرجز  
 القرب من الله تعالى ولا يثبت ذلك من يتصور منه خطا بالالتذنب وانما يرضى  
 له بالبعد والمفخرة والنجاة ولا يطلع الا ابتعا بان يقول اللهم صل على محمد  
 واله وصحبه ونحوه لان فيه تعظيم النبي صلى الله عليه وسلم واختلاف في التزم  
 على النبي صلى الله عليه وسلم بان يقول اللهم ارحم محمدًا قال بعضهم  
 لا يجوز لانه ليس فيه ما يدل على تعظيم بالصلوة ولهذا يجوز ان يدعى هذا  
 اللفظ لغز الاشياء والملائكة عليهم السلام وهو رجوم قطع فيكون  
 عصبها صل وقد استغنى عن هذه بالصلوة فلا حاجة اليها وقال  
 بعضهم يجوز لان النبي صلى الله عليه وسلم كان من شوق الى من يذبح  
 اسم الله تعالى ومكانها معنى صلوة فلم يوجد ما يمنع من ذلك كذا ذكره في التبيين  
 ثم قال الاول ان يدعو للصلاة بالرضا فيقول رضى الله تعالى عنهم انتهن  
 لانهم كانوا بالقوت فطلب الرضا من الله تعالى ويكتفون في دعوا  
 برضيه ويرضون بما يحققهم من الابتلاء من جهة الله تعالى فلهذا لا  
 احق بالرضا وغيره لا يلحق ادناهم ولو انفتحت ملاء الارض ذهبها والفضة  
 بالرحمة فيقول رضى الله تعالى عنهم ولم يبعدهم بالمفخرة والنجاة فيقول  
 غفر الله تعالى لهم ونجا ذرعتهم لكثرة ذنوبهم ولتفتة اهتمامهم  
 بالاحوال الدنيوية انتهن قال القرطبي في شدة التقدير يستحب التوسل  
 والترحم للشافعية ومن بعدهم من العلماء والعباد وسائر الاخير

وعليه

وعليه الجهر وقال بعض العلماء التوسل مخصوص بالصلاة وليس لهم قال  
 رحمه الله تعالى فقط كذا في المنهج ولا يجوز الاعطاء باسم اليوم والمهرجانات  
 بعنه الهدايا باسم هذين اليومين حرام كما في المنهج وفيه قالوا ان قصد  
 تعظيم المذكور من اليوم والمهرجانات يكفر قال ابو جعفر ان رجلا عبد الله  
 تعالى خيرا سنة ثم جاء يوم اليوم والمهرجانات هدى الى بعض المشركين يريدون  
 تعظيم ذلك اليوم فقد كبر وحط عليه انا اذا هدى يوم اليوم الى مسلم  
 اخر ولم يرد به تعظيم ذلك اليوم لكن جرى على ما اعتاده بعض الناس لا  
 يكفر ولكن ينبغي له ان لا يفعل ذلك في ذلك اليوم خاصة وبغفلة قبله او بعده  
 كيلا يكون تشبيها بما لا يكره وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 من تشبه بقوم فهو منهم كذا في جامع الصغير وفيه وقال ايضا في جامع صغير  
 رجل اشرك في يوم اليوم شيئا لم يكن مشركه قبل ذلك اليوم ان اراد تعظيم  
 ذلك لم يعظمه مشركون كزوان اراد الاكل والشرب والتعظيم لا يكفر  
 كذا في التبيين ولا بأس بعيسى فعلا من ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وهم كان له قدامه يسلم وقد صرح ذلك ذكره في الذخيرة كما في التبيين  
 والله تعالى ليس بالسواد وارسال ذنب الى من بين كتفيه الى وسط الظهر  
 لان محمدا ذكره في السير الكبير في باب الغنائم حديثا يدل على ان ليس بالسواد  
 مستحب واختلعه من مقدار الذنب قيل بشر وقيل الى وسط الظهر وقيل  
 الى موضع الجرس ومن اراد ان يتحداه لعل منه ينبغي له ان يتعصفا كذا  
 كذا فان ذلك احسن من رفعها عن الراس والفتاوى في الارض دفعة  
 واحدة وفيه قال ويكره ليس بالعصفر والمزعر لما روي عن ابن عمر رضي الله  
 تعالى عنهما انهما قال لهما في رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ليس بالعصفر  
 وقالوا لا يكره ونحوه فانها في التبيين قال ويستحب للرجل ان يلبس  
 احسن الثياب وكان ابو جعفر يوصي اصحابه بذلك وليس بالبرهان في بار









في حظه وطمح في حظه لا بأس بالكل الذي لا يكون كذا في حظه  
المره بتغير الطعم وغيره السد الرواب لا يجز على البنية ولا يستقيم فيها  
أذا قام الى ان طلة وان كان كل شئ من الفخر طلة على حدة لا شئ  
شبه الفرائض الدعوة المسجانية وقت العشر عندنا على قول المشايخ المخرج  
من الصلوة لا ينفذ على عيكم بان يكون خارجا منها بالسلم ثم فرغ  
عليه ومن بعده فلو دخل في صلوة بعد السلام قبل قول عيكم لا يجز داخل  
فيها ولو لم ينفذ اذا قام الرجل على فراشه فاضا به حتى ويبس وعرق الرجل  
واستل الفرائض من عرقه ان لم يظهر اثر البلوة بعده لا يتنجس جده وان  
كان العرق كثيرا جدا حتى استل الفرائض ثرا صاحب بدل الفرائض جده وظهر اثره  
في جده يتنجس بدنه وكذا الرجل اذا غرجه في شئ على ارض نجسة بغير  
مكعب مكعب فابطل الارض من بول جده وكذا وجه الارض لو لم يظهر  
اثر بول الارض فوجده ففعل جازت صلوة ولا حرج على ارض نجسة رطبة  
ورجده بآية يتنجس دقي زكوة حاله وقال لا دفعته اليك خرضا ونوى  
الزكوة بحجة لان العبرة في القلب دون اللسان قال وهذا احسن  
الاجابة والاصح رواية لان العبرة لينة الداني لا علم بمدنوع اليه الا على قول  
ابن جعفر واذا شرب بسم الله طم على بيع باطل او فاسد لا ينعقد وبه  
صرح في البزار في رواية له لانه بناء على السابق ولو قال تركت دعواي  
على فلان وفوت امره الى اخره لا شيع دعواه بعده اى بعد هذه  
القول لكافة الغيبة الاجازة كتحقق الافعال فلو غصب بشئ لسان فاجاز  
لها كالمغصب مع غير المغاب عن الضمان ولو لم يستفيع بانه  
بالحفظ لا يبرأ عن الضمان حاله كحفظه في موقوفات ببدء الذخيرة  
ولو ادعى مال المغير فاجاز له ذلك بل لا من الضمان وفيه ايضا  
الاجازة في العقد لم يحمى العقد دون العقد وذكر فيها ايضا

الاجازة

586 الاجازة لا يحمى الافعال عند ابي جعفر وعند محمد بتحقيقها كالمعقد حتى ان الغاب  
اذا رد المغصب على اجنبى فاجاز للمغصب منه قبض ذلك الاجنبى عند محمد  
خبره الغاب عن الضمان وعن ابي جعفر لا يجز وذكر في الغصب ان من  
من الذخيرة المديون اذا بك بالدين على يد رجل على صاحب ثمن الرجل الى  
الرجل والمطاب واخره ورخصه وقال للذي جاءه اشتريه شيئا فذهب  
واشترى ببعضها شيئا هكذا بالدين قال الغيبة ابو بكر قد قيل انه يملك من  
مال المغصبة وقيل يملك من مال الطالب وهو الصحيح لان الرخصة بقبضه  
في الانشاء بمنزلة الاذن بالقبض في الابتداء قال هذه معلقة بشروط  
الاجازة كتحقق الافعال وهو الصحيح قال ان كان المديون يملك من ثمنه  
خالق قالوا لا تعلق امرته لان المديون من لا يذهب هكذا ذكره في فتاوى  
قاضي خان وقيل هو التوجيه الموقوف من كلام قاضي خان ان المدا بالملكية  
في الشرط المذكور لا يجز ولهذا قال في تعليقه لان من يملك من لا يذهب  
فيكون ان يراى بهذا البعض من يصدق عليه شرك في الجملة بان يكون شركا  
في ماله ثم يجز له بالملك واما بطريق التبعية كما قلنا المديون فانه يملك  
شرا واذا ثبت ان بعض المديون لا يذهب وهو سائبة جزئية لم تصدق  
لوجه الملكية القائمة كل شرك مغيب وهو معنى قوله ان كان المديون  
يذهب المديون اى كلهم بان تكون الامم كالتزاق وقد ثبت نقيضه وهو  
الاستتار جزئية القائمة ليس بعض المديون يذهب بل يساه فلا يجز  
الخاصة المذكورة لانه علق الطلاق على كون المديون جميعا معذبين ولم  
يتحقق هذا ومن اختصب لاجل التزمن للنساء ويجوز ان فقد منع منه  
بعض العلماء والاصح انه لا بأس به وهو سري عن ابي يوسف فقد قال في  
بعضه ان تزمن له امراته يجزى ان تزمن لها وذكر مسكاة في كسب  
وفصل بينه وبين خصم بالمواد وقال عامة المالك على انه مكره



وجميعهم جزوه روى عن ابي يوسف اخا باكره فقد سنة الرجال وسيا  
 مسلمة ذكره في التلخيص وفيه رجل ياكل منكك تكلموا فيه قال بعضهم يكره  
 ذلك وصحبه انه لا يكره لما روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اكل  
 منكك لما يادب المملوك اخذته الزلزلة في بيته فزال الغصاة لا يكره بل يستحب  
 له ذلك كما في الخلاصة واذا خرج من بلد به الصاعون فأت علم ان كل  
 شيء بقدر الله تعالى بان يخرج ويدخل وان كان عنده ان لو خرج  
 بجي ولو دخل ابتلى بكره له ذلك فلا يخرج ولا يخرج صيانة لا اعتقاد  
 قوله بل يستحب لغيره ان يبيع الله تعالى عليه وسلم عن الحائض المأثورة في حديث  
 اذا وقع الوضوء في ارضه فلا تخلوا فيها واذا وقع وانتم فيها فلا تخرجوا  
 منها ذكره في جميع الفتاوى ثم قال الوضوء العذاب وهو ادب الوباء هنا  
 لما في التلخيص وغيره واذا خرج من بلدة بها الصاعون فأت علم ان كل شيء  
 بقدر الله تعالى بان يخرج ويدخل وان كان عنده ان لو خرج بجي  
 ولو دخل ابتلى بكره له ذلك فلا يخرج ولا يدخل صيانة لا اعتقاد  
 وحرم شرط جمع يعني في صيانة من الجائنين لان احد الجائنين لان ما  
 كان من الجائنين فإلا ان الفار من الفار الذي زاد تارة وينقص اخرى  
 لان كلا واحد من الفار من من يجوز ان يذهب ماله الى صاحبه ويخرج  
 ان يستفيد ماله صاحبه فلا يجوز الا زيدا والاشقاء في كلا واحد منها  
 فصار فخرا وهو حرام بالنسبة ولا كذلك اذا شرط من جانب واحد لان  
 المقام من مفاعلة منه فتقتضي ان يكون من الجائنين فاذا كان من  
 جانب واحد بان يقول احدهما ان سبختي فلا عليك كذا وان سبختك  
 فلا عليك عليك لان التفتان لا يمكن فيهما جاز يستحقان لا قبا  
 وتماه سبق في كتاب المراهقة فغيره في يد ليس فيها افض منه يريد ان  
 يفر وليس له ذلك فتعني مذهب الدين كما جل قبل لخلول او مات

فاخذ

من تركته لا يأخذ من امرأته التي جرت بينهما الا بقدر ما مضى من الايام  
 وهو جواز بمقتضى من قلت بهذه الفتي شيخ الاسلام ابو السعد  
 العادي مفتي الديار الرومي معللا ذلك بقوله لما فيه من الرفق بالجائنين  
 انتهى ما في التلخيص ونحوه ما ياجع الفتاوى رجوعا عن ادلا صغارا و  
 لم يرد صفتب القاضيه وصيانة الزكاة فادعى رجوعا عن حيث دينا او  
 ودية وادعت امرأة مهرها قالوا اما الدين والوديع فلا يقتضي  
 بقوله الابا بنية واما المهران كان النكاح موقفا كان النكاح للمرأة  
 المهر ملكا يدفع ذلك اليها كمن يبيع القاضيه ان يملك المرأة ما قبضت  
 منه ملكا او ابرأت منه ملكا فاذا خلفت يدفع اليها جميع المهر وهذا كما قال  
 المحققان الرجوع اذا ادعى دين على الميت فاشته بالبنية فان القاضيه  
 يملك على هذا الوجه نظر اللب والوارث الصغير قال في مرقاة ذكره  
 فانه خات لو ادعى خارج فمسا فزيد فزيد فزيد فزيد فزيد فزيد فزيد  
 من بكره ان له وقع في يده بغير حق فانكر زيد وادعى ان له واقام بخارج  
 بنية على صدق دعواه فقتضى القاضيه الفرس للخارج ورجوع زيد بالبنية  
 لا عرو ورجع عليه ثم رجع عرو على بكره واقام بكره بنية ان الفرس محمد علي  
 نيج من ركنه في بطون حكم القاضيه في السحق بالاتفاق ولكن اختلفوا ان  
 الفرس لمن ينفق قال ابو زيد ينفق لعرو ولا يكون الزيد وهذا الخلاف في  
 عيان قضاء القاضيه في سبب اذ الزود ينفق في هراوطا عنده فينفق  
 القاضيه بينهما يكون البيع لعرو والزيد وعندهما ينفق في هرا  
 لا باطلا فلا ينفق العقد بينهما ويكون جميع الزيد وعندهما ينفق في هرا  
 اللعن بين الصالح والصالح فالبين على الصالح وان كان مدعي القوله  
 على الله تعالى عليه وسلم البنية للمدعي البين على الله تعالى اذا كانت  
 اللعن بين الصالحين لان البين مستلفة للنفس والدين ولا يجوز البين



لمن اتقى نفسه ودينه فالخالي لا يبايئ بهما لهما لقله على الله تعالى وسلم  
 الجاهل عدو نفسه فيكون ما دنا لغيره حتى قبل يخطي الكفر على الناصح ان  
 حلف الخالي والفاقد والفاجر والخاب لانها ان كلام الله تعالى قال الله  
 تعالى ولا تجعلوا الله عرضة لآيمانكم قالوا من هذه الآية ان لا يجعلوا  
 على الكذب والطاغوت والفاقد والفاجر لان اكثر كلامهم الكذب فلا يعرفون  
 حرمة البين انتهى قال المصنف فتاواه التي استخبر بها تانا رعايته ولو  
 ان حرة واحدة ولدت كلوا احد منها في بيت واحد في ليلة مظلمة ولم  
 تعلم كل واحد منهما ولاها فانا قال في الحرة بوضع في بيت الكمال لان  
 ولد الحرة يربى منها ولدا لانه لا يربى عن حرة فتوقع الشك في الوارث  
 فيوضع في بيت الكمال ويسمى مولدا لان كل واحد منهما في نصف فيتم لمولده  
 الامة ثم يحكم بحريتها انتهى **هذا كتاب في احكام الفرائض**  
 هو جمع فريضة والفريضة التقدير وسمى هذا العلم فرائض لان الله تعالى  
 قدره بنفسه ولم يفوضه التقدير الى ملك مقرب ولا نبي مرسل وبين نصيب  
 كل واحد من النصف والربو والثلث والثلثين والثلث والسدس بخلاف  
 سائر الاحكام كالعلوة والجهل والوصم وغيرها فان النصف حد فريضة  
 محلة وانما السنة بينتها كما في من اعلم ان هذا العلم من اشرف العلوم  
 وقد جاءت النصوص في تحريمه على تعليمه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وسلم تعلموا الفرائض وعلموا الناس فانها نصف العلم وهو سنة في  
 هو اول شيء ينبغي من اتقاه فان امره مقبوض والعلم مرفوع وبذلك  
 ان يختلف اشياء في الفريضة والمسئلة فلما كانت احاديثها فيعلم  
 على الله تعالى عليه وسلم نصف العلم مع حفره في قلة مسائله فعلا ان  
 من اشرف العلوم لما قابل من كذا في التبع وهذا كما كانت فان  
 ابي القليل من اجادها غيرها انما يتقابل الكثير وبساوية اذا كان

القليل اشرف منه قال السيد ولا يبعد ان يجعل لفظ الفرائض في الاصطلاح  
 جارا مجرى الاعلام كالانصار فيقال في السنة فرائض كما يقال انصار  
 وان كانت قياسه في اصله ان يقال فريضة قلت وانما لم يجعل من نفع الاعدم  
 كما دفعه بعضهم بل جعله جارا مجرى الاعلام لان الجزم موقوف على السماع عنهم  
 كما في النسخ ومغنى النسخ اما باعتبار الاحوال الحية والميت وهذا العلم مخفية  
 بحال كتمات وغيره بالحيات او باعتبار سباب الملك فانها حرة اذا ختارية  
 فالاول احوال والثاني غير من سباب الملك قال الامام السرخسي اعلم ان  
 تعلم علم الفرائض من الفرائض قال صلى الله عليه وسلم تعلموا الفرائض  
 وعلموها الناس فانها نصف العلم فقد كانت اكثر من اربعة اصحاب رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم اذا اجتمعوا في علم الفرائض ذكره في الحلاصة  
 ببدء من تركه كبت بينه وبين الله عن حق الغير يعني كالمهرج والعبد المجاني  
 كما في منعه وغيره بغيره اى كبت ودفنه والتجيز من مولد كذا فلا حاجة  
 الى اغراضه وعطف عليه كما وقع في السراجية وان كانا صحيحين لموت من عطف  
 في ص على العام وانما قيدنا التركة بما ذكرنا وهو فيه لازم وقد اجمعا ايضا  
 في السراجية وصرح بها السيد المرتضى حيث قال اعلم ان الاستدراك بالكل  
 ليس مطلقا كما يشعر بهارة الكتاب بل كل حق الغير اذا تعلق بغيره من  
 التركة فانه مقدم على كل حق كالتعلق بالمرهون اذا لم يكن للبيت شيء  
 سواء فيقتضيه منه دينه ادلا وكذا ارشادنا في العبد الذي جنى في حياة  
 مولاه ولا مال له غيره وكذا الحال في جميع الكهنة بالثمن اذا مات الكهنة  
 على ما مر ادانته وكذا العبد المحذور اذا كلفه محمد بن عمر مات مولاه و  
 ليراه مال سواء وكذا في الارث كمن جنى فانه اذا عطف الاجارة ادلا  
 لم مات الاجر صارت رهنا بالاجرة هكذا ذكره الامام رحمه الله في  
 نظم فرائضه وانما قدمت هذه محقق على مكنتها لتعلقها بالمال قبل



قبل حيرورة كذا في المنع بلا اسراف اي فاذكر من التجهيز ولا تقتصر اي لفتها  
 عن كذا من وجب كذا من كذا اما باعتبار العدد فكيف الرجل اكثر من  
 ثلثة اواب وامرأة اكثر من خمسة اسراف وتبذير باقوا ذكر مقتضى  
 واما باعتبار القيمة فاذا كان يلبس في حال حياته ما قيمته عشرة مثلاً فلو كفن  
 بما قيمته اكثر اذ اقر منها كان تبذيراً وتقتير او قال بعض مشايخنا يكفن  
 الرجل بما يلبس في حججه والمعدة فالمرأة بما تلبس في زيارة ابوها وكان  
 لكن البصري يقول بعشر الكفن بما يلبس في الزاد والادوات واختاره بعض  
 ابو جعفر وقال ايضا اذا كان عليه دين مستغرق فلفظها ان ينفق  
 الورثة من تكفينه بما ذكر من القدر وهو كفن السنة بل يكفن بكفن الكفاية  
 وهو لرجل ثوبان جديدان اذ غلبت وللمرأة ثلثة ويمر ذكر ذلك في ذكره  
 كحضاف من ان المديون اذا كان له ثياب حسنة يمكنه الاكتفاء بما  
 دونها باعها الفاق في دفعه الدين واشترى بالباقي ثوباً يكفنه ذكره في  
 المنع قال في البيهقي والكرام من الشركة ما تراكبت خالبا عن تعلق من  
 هو الغير بعينه فان كان حق المرأة متعلقاً بعينه كالرهن والعبد  
 المتجاني وممثلة في غير البعض فان صاحبه يقدم على التجهيز كما في حال  
 حياته فما صلح ان يعجز بها لحياته فان امراد يقدم نفسه في حياته وفي  
 فيما يجتهد به اليه من النفقة والكسوة والسكنى على احوال الديون  
 ما لم يتعلق حق الغير بغيره ما له ثلثة بعد وفاته يقدم غيره من غير  
 تقتير ولا تبذير لقوله تعالى والذين اذا انفقوا لم يسرفوا ولم ينقروا وكان  
 يورثون فاما وهو محترم جاد مبت فلا يجوز كسفه عودته وفي الاثر  
 لفظاً لم يمت من محرمه لما لفتته من حق انتهى هذا اذا كان له شركة واذا  
 لم يكن له شركته فكفنه على من وجب عليه نفقته في حال حياته واذا  
 لم يكن من وجب عليه نفقته او كان هو فقيراً ايضاً فكفنه على سبب المال

١١٢ في المنع وقد تقدم تقديره وكفن المرأة على من وجب له في الجنازة ثم اي بعد  
 التجهيز والدفن يتبعه ديونه اي التي لا مطالب من جهة العباد كذا  
 قيد صاحب المنع في التجهيز احترازاً عن الديون التي يتعلق بها معاملة  
 الدين كدفع الزكوة ودين الكفارة وغيرها وهو قيد لازم لا يجوز اهلاك  
 لانها تستقطب بالثمن فلا يلزم الورثة اداؤها الا اذا اوصى بها او شرعوا بها  
 من عندهم لان الركن في العبادية سببه المكلف وفعله وقد فات بموته فلا  
 يتصور بقائه الواجب في البيهقي وما من فيه ثم يعود ديونه المذكورة بتكفينه  
 ومداياه سواء كانت مطلقة او معينة في الصحيحين من ثلثة ما يقع من  
 الدين والتجهيز لان ثلث احوال المال لقوله تعالى من بعد وصية يوصي بها او  
 وفي الاثر من الثلث لا يجوز الا باجازة الورثة لما تقدم في كتاب الوصايا  
 فهذه الحقوق تتعاقب بشركة الميت على هذه الترتيب واعا يقدم  
 التجهيز على الوصية لانه من كذا في الاثر لضرورة والوصية شرعاً و  
 الاثر اولى وقدم الوصية على الورثة لان المال انما يستقل اليهم عند  
 غناؤه الاثر ان في حال حاجته وهو حية لا ينقل اليهم قال صلى الله  
 عليه وسلم ابداء نفسك ثم بمن يقول ذكره في الاخبار قال في البيهقي  
 ثم هذا ليس بتقديم على الورثة في المخرج بل هو شرك لهم حتى اذا سلم لم  
 شيء اسم للورثة او اكثر ولا بد من ذلك وهذا ليس بتقديم في الحقيقة  
 بخلاف التجهيز والدين فان اتمه له والورثة لا باخذوا الا ما فضل  
 منها انتهى واعا قيد ثلث ما يقع من الدين لانه ربما استغرق ثلث الاصول  
 جميعها في قبول الهمم من الورثة بالوصية كما في المنع ثم يقسم الباقي  
 اي ما يقع من ماله بعد التكاليف والدين والوصية بين ورثته اي الذي يرثه  
 ارضهم بالكتب بالسنة واجامه الامه وهم ذو سهم مقدور لما تقدمنا ولقوله  
 على الميت عليه خمس المكفون الفرائض باعها في اباقت فلا ولى عصبته



ذكر في رواية فلاذرجو ذكر ذلك على سبيل التأكيد لقوله عنه تلك عشرة  
 كاملة ولا حاشية بطريقنا فيه كذا في المتن ويستحق الارث بنكاح ونسب  
 وولاء اما الرحم والنكاح فبالنكاح والاجماع واما الولاء فلما يأتى ان شاء الله  
 تعالى معصدا فالمستحقون للثمن عشرة احصا في مثنى وبيداء اصحاب  
 الفرائض وهم الذين يساهم مقدرة بنكاح الميت وسنة رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم اذ الاجماع لما ذكره السرخسي وهذا شذوذ في بيان الترتيب  
 بين الورثة ثم يبداء بالعصبة النسبية وهم ثلاثة احصا في عصبة بنسب  
 وعصبة بغيرة وعصبة بغيره وسيا في معصدا ان شاء الله تعالى ثم بالمعتق  
 بكراته وذكرنا ان مقتضى ما من اعتق عبدا اذ كان له ولادة وولاء له  
 ويسمى ذلك ولأى الفتاة والنعمية وهذه عصبة النسبية ثم عصبة  
 اى المعتق يعني ثم يبداء بعصبة المعتق من الذكور عند عدم مولى الفتاة  
 وهذا قيد لا بد منه لقوله على الميت عليه سليم ليس لنساء من الولاء الا ما  
اعتق كذلك لما في المتن ثم الرد يعني يبداء بعد العصبة النسبية بالرد  
على ذوي الفروض النسبية بعفاء قرايبهم بعد اخذ فرائضهم دون ذوي  
الفروض النسبية اعني الزوجه لان الارد على الزوجه ان لا قرايب لها  
بعد اخذ فرائضها ثم ذوي الارحام ثم يبداء عند عدم الرد لا استغناء  
ذوي الفروض النسبية بذوي الارحام وهو الذين لهم قرايب وليسوا بعصبة  
ولاد ذوي سهم وانما اخر اذا عن الرد لان اجحاب الفرائض النسبية اخر  
الكمية واعلى درجة سهم ثم مولى الميت يعني عند عدم هؤلاء كذلك لو  
يبداء في جميع الميراث بمولى الميت ان لم يوجد احد الزوجه وان وجد  
يبداء به ايضا لكن في ابناء من فرط كذلك في سنة السيد قال دودرة مولى  
الميت شخص بميراث النسب قال لا خلاف ان ترثني اذا لمت وتعقل عني  
اذا جئت وقال الاخر قلت فقد تأخر هذا العقد وبغير التأجيل واذا

عاقلا ويسمى مولى كماله واذا كان الاخر ايضا بميراث النسب وقال الاول  
 مثل ذلك وقيل ويرث كل منهما ما حب وعقل عنه اذا جئنا وللميراث ان  
 يرجع عن عقد الميراث ما لم يفر عنه مولاة وقد ذكرها جاب الهادي في  
 ان من شرط ثبوت الولاء ان لا يكون الام حرة اصلية وان كانت فلا  
 ولان لا حد على ولدها وان كان الاب مستقلا لان الولاء يبيع الام في الرق  
 والحرة فلا ولادة على امه فلا ولادة لولدها وتامة في شرع فلا شرو  
 وقد تقدم تفصيلا في كتب الولاء ثم كقولنا نسب اى على الغير لم يثبت  
 نسبه باقراره من ذلك الغير اذا كانت كقوله ميراث على اقراره لما في المتن  
 يعني ان هذا كقولنا في ميراث الارث عن مولى كماله ومقدم على مولى  
 بجميع الحال قال في المتن واعتبر فيه فيود الاول ان يكون الاقرار بنسبه من  
 كقولنا لا قرايبه بنسبه على غيره لما اذا اقر بميراث النسب بانه اخوه  
 فانه يضمن اقراره على ابيه بانه ابنه ان شاء الله ان يكون ذلك الاقرار  
 بحيث لا يثبت به نسبه من ذلك الغير لما اذا لم يصدق اياه من ذلك  
 النسب ان شاء الله ان يثبت كقولنا على اقراره وقد اكد القيد كقوله ظ  
 اما الاول فلان اقراره بميراث النسب منه اذا لم يضمن بميراث نسبه  
 على غيره واما الثاني فانه اذا صدقه اياه في ذلك النسب ثبت باقراره  
 على هذا الوجه بنسبه من ابيه ايضا وكان كقولنا اخا لغيره وكذا الحال  
 اذا اقر بانه عمه وصدق في ذلك جده قسما فلا يثبت به ارث اصلا  
 فاذا اجتمعت هذه الصفات في كقولنا صار عندنا وارثا في ميراثه كقوله  
 وذلك لان كقولنا في هذه الصورة كان متزايا بشيئين النسب والتمسك  
 المال بالارث لكن اقراره بالنسب باطلا لا بميراث نسبه على غيره والاقرار  
 على الغير كعدمه فلا يسبغ ويثبت اقراره بالحال هي لان لا يصدق له غيره  
 اذا لم يكن له وارث معلوم وفي بعض شروء مسراجه قيد به يعني بقوله



اذا مات مفرغ على اقراره قبل رجوعه ولم يبق على اقراره اما اذا صدق اقراره  
 قبل رجوعه اقراره فلا ينفع الرجوع عنه اقراره لانه نسب  
 المقر له ثبت من مفرغ عليه ومن ضرورة ثبوت سبب ارك من المقر  
 وبغير من مقر بمقتضى مفرغ عليه اقراره لا باقراره فيكون اقراره  
 وعدم اقراره بمنزلة فلا ينفع رجوعه في المصالح ثم هو صله بالرك من المصالح  
 اي تلك ما له هو صله بينه اذا عدم من تقدم ذكره ببداء من اوجه بحكم اكمال  
 فكيف له وصيته لان منه عا زاد على تلك لاجل الورثة فاذا لم يوجد احد  
 منهم فلم عنه ما عين له مجدا وانما اخر عن ذلك المقر بناء على انه نوع  
 ثوابه بخلاف هو صله له قلت وبهذا يندفع ما سبق ان المقر بنسب  
 لم يثبت انما استحق الميراث لان اختياره لم يثبت فيقدم على بيت المال ولا  
 ياخذ ما اخذه بطريق الوصية فلم يقدم على هو صله لم يثبت اكمال اي اذا  
 لم يوجد احد من هذه كذا برز تو ضع الشركة في بيت المال على انه مال ضايع  
 فهو رتبة بحكم الميراث فتوضع هناك وليس ذلك بطريق الارث بناء  
 على انه اخذ الاثر ان الذي اذا لم يكن له وارث يدفع ما له في بيت المال  
 ولا ميراث للمسلم من الكفار وعندك في ان بيت المال ان كان  
 منظمه تقدم على ذوي الارحام والردوات لم ينظم ردوا على ذلك  
 الفروض النسبية بنسبه فربما يصح ثم يعرف الى ذي النحر حام ولا  
 ميراث عنده اصله في الميراث ولا للمقر له بالنسبة على البر ولا للمقر  
 له بحكم اكمال كذا ذكره السيد في شرح الساجية قال في المصالح العينية  
 بينت الحق وذوي الارحام ترشدت في زماننا اذا لم يكن للمقر له  
 وكذا يرد على الزوج والزوجة في زماننا مات من زوج فصرف الزوجه  
 انتصف اباؤه المصالح على ما دل على ما يتبع بقدر عند الله تعالى ولو  
 رتب من اخذ مفرغ وبنت ابيه فان شريك بينهما نصيبا من الميراث

في انشائها رخيصة وفي الرخيصة واذا مات مفرغ ولم يترك الاثر الحق  
 فلا يثبت له في الزواجر ويكون الميراث لبيت المال وحكم عن بعض  
 مشايخنا انهم كانوا يفتنون في هذه المسئلة بدفع اكمال البرا لا  
 بطريق الارث ولكن لانها اقرب الى الميت من بيت المال كيف وانه  
 ليس في زماننا بيت مال وانما كان ذلك في زمان الصحابة وانما بعين  
 ولو دفع ذلك الى سلطان الوقت او القاضى لا يصرف الى مصالح ومصارف  
 هكذا كان يتصرف القاضى ابو بكر الادب جدي ومصر الكلام وذكر الامام  
 عبد الواحد الكريدي في رايه ان الفاضل من سهام الزوج والزوجة لا  
 يوضع في بيت المال بل يدفع اليه لان اقرب الى الميت من جهة السبب  
 قال في الاختيار والفتاوى ما شئت به من خطي لقوله على الله تعالى عليه وسلم  
 لا ميراث لفاقر بعد ما حب الميراث من غير فضل بين الميراث والفقير  
 وتقدم بعد ما حب الميراث اي فان هو كفا حب الميراث وهو في ان  
 يتقدم ما في البيت ويمنع الارث ومنهم عبارة عن اخذ الميراث مع  
 وجود السبب في الميراث والارث في الميراث بقوله على الله تعالى عليه وسلم  
 ميراثكم على ارك من ارك ابيكم ابراهيم اي على حجة من بقايا  
 ليرثه والوارث اباؤه وهو من سماء الله تعالى اي اباؤه بعد فناء خلقه  
 ومن الوارث لبقائه بعد الميراث وفي الشرح انتقل الى مال الغير في الميراث  
 لا يسلح لبقائه في ان الوارث لبقائه بعد الميراث انتقل اليه ببقية  
 مال الميت ومما نرى اربعة الادل الرفق كالملاكان كالقن او انما نصا  
 كالميت ومما يروى الولد وذلك لان الرقيق مطلقا لا يملك اكمال  
 سائر اسباب الميراث فلا يملكه ايضا بالارث ولان جميع ما في يده من  
 مال فهو له ولا ولو ورث من اقربائه لوقع الميراث له فكذلك لو ورث  
 لاجنبيه بلا سبب فهو بطل اجماعا ومقتضى البعض عندنا في بمنزلة



المملوك ما بق عليه درهم في فلكا رقبته فلا يبرك ولا ينجي احدا و  
 عند هذا هو حريته وكما في المسئلة منبته على ان العتق منقذ عند  
 خلا قال لعلنا في كنفه وقد تقدم بيان في باب مفضل والثاني في القتل  
 الذي يتعلق به وجوب القصاص كاللحم او الكثر في القتل الذي يتعلق به  
 الكفارة فهذا ما شبه محمد واما خطا فمعدنا يحرم القاتل عما يبرك  
 في هذه الصور كلها اذا لم يكن القتل كالمهرب في الجانيات حيث قال والكل  
 ويحده بحق واما اذا قتل مدبره قضاها او حدا او  
 دفعا عن نفسه فلا يحرم اصلا وكذا اذا قتل العادل موريه بوجوب حرمان  
 ابيه عن دفع عاهه خلا في ابي يوسف واذا كان مقتدر بسبب دون  
 مباشره كمن البرد وضع حجر فقتل ماله فغيره عليه الدية على القاتل ولا قصاص  
 فيه ولا كفارة وكذا الحال اذا كان القاتل حيا او مجنونا فلا حرمان عندنا  
 بالقتل في هذه الصور كما تقدم في كتاب الجانيات وكذا المقتدر والمبرس  
 الموم لان الحرمان يثبت جزاء قتل محظور ونعم هذا ليس بمحظور  
 لغضو محظور ب علمه فصار الحق وتحدث خصمه القتل محظور  
 فيمنع هذه الصور بغير ايات التوارك وقوله الايات اقوى من  
 من قاتل هر جرد في الاختيارات فان قلت ليس اذا قتل الاب ابيه  
 عدالم يثبت القصاص ولا الكفارة ايضا مع انه محرم اتعا فالله في كنفه و  
 ثبته فثبت هو وجوب فاقص القصاص الا انه سقط بقوله على الدنيا  
 عليه ونام لا يقتل الا بالدية ولا سيد بجده ومما في الجانيات  
 والكتاب اختلاف الدارين حقيقة لا محذور والذين قالوا مات المحذور في  
 دار الحرب لم يبرك احد هاهنا الا خلاف الدارين اهل دار الاسلام والكل  
 من اهل دار الحرب فها وان اتخذ املة لكن بتبين الدارين حقيقة  
 تنقطع الدلالة بينهما فتقطع المواركة منبته على ولادة لان التوارك

يختلف

يختلف الميراث في ماله بقاء ونقص فالله في كنفه او على كالمستامن والذين او  
 كحريه من دارين مختلفين اما ماله الاول فهو كالحريه اذا دخل دار الاسلام  
 بامان فهو والذين في دار واحد حقيقة ككسهما في دارين مختلفين على  
 ان المستامن من اهل دار الحرب على الاثر انه يمكن من الرجوع اليها  
 ولا يمكن من استعادته الاقامة في دارنا بخلاف الذي فلا توارك  
 بينهما بل اذا مات المستامن يدفن ماله لورثته الذين في دار حرب  
 لان حكم الاموات باق في حق ماله ومن جملته ايصال ماله لورثته  
 فلا يحرف الى بيت المال وان كان الحريه المستامن من دار  
 واحد يثبت بينهما التوارك الاثر ان المستامن اذا كانوا  
 من دار واحدة قتل سكتا دية بعضهم على بعض وان كانوا من  
 دارين لم يقبل فكذا التوارك لان الشراية وميراث من باب الولاية  
 وتمايم يبرك في المنع والرابع اختلاف الدية والمردية باختلاف بين  
 السلام والكفر لقوله على الدنيا عليه وسلم لا يبرك السلم الا في دار الاسلام  
 المسلم واما اختلاف ملك الكفار كالنحرانية واليهودية والمجوسية  
 وعبادة الوثن فلا يمنع الارث حتى يحرك التوارك بين اليهودي  
 والمجوسي والنحرانية لان الكفر ظاهري واحد في التشبيك وفي كنفه قال  
 ابن ابي ليلى اليهود والنصارى يندركون فيما بينهم ولا توارك  
 بينهم وبين المجوس والمستدل بانها قد اتفقا على التوحيد والاعتقاد  
 بعبادة الله تعالى وحده وانزال التوراة فيها على حقة واحدة  
 خلا في المجوس حيث يكرهون التوحيد ولا يعترفون بنبي ولا كتاب  
 بل فهم ملّة اخرى وذهب بعض الفقهاء الى عدم التوارك بين  
 اليهودي والنصارى ايضا لا اختلاف اعتقادهم في عيسى عليه السلام  
 ولا في غيرهما اهل ملّة من المسلمين مع منكر ان انتم وتمايم

هـ



يأتي في قول الحق في هذه ان شاء الله تعالى والقبول ان يرث المسلم  
 من الكافر ولا يرث الكافر من المسلم لقوله على الصدقة عليه وسلم السلام  
 يعلو ولا يعلى عليه ومن العلم ان يرث المسلم من الكافر من غير عكس  
 والله ذهاب معاذين جبر ومعاوية ابى سليمان وحسن ومحمد بن  
 الحنفية ومحمد بن يحيى ومروان رضي الله عنهم ومحمد بن اس  
 مراد الله بحسب الحق وكسب القدر والقبول ان يرث في العاقبة المسلم  
 ومسلم يرث عندنا من كافر عندنا في قوله لا يرث الكافر من المسلم  
 اولاً يرث احد بل ماله بدفع في بيت المال كذا في قوله حقيقة او حكمي  
 والظاهر ان قوله واختلاف الدارين كما مر بينه قال في قوله ومن مواسم  
 الارث ايضا لما في محبة جهالة الوارث وذلك في ما ذكره في قوله احد  
 رجل وضع ولده من غيره ومات قبل الظهور لا يرث واحد منها ويؤتى  
 ماله في بيت المال في قوله لا يرث في قوله لا يرث احد منكم  
 احدها من ما جبهه كما في قوله لا يرث احد منكم في قوله لا يرث احد  
 ولا يرث ولدها من ولا يرث ولدان غيرهما لا يرثها واحد منها  
 ولا من جبهه وثالثها حرة وامتنعت كل واحد والى بيت  
 مكرم ولا يرث ولد حرة من غيره لا يرث واحد منها ويسع كل واحد  
 منها في نصف لموت الامتور اربعة اشهر من غير ان يرث مسلم فلو اوجد  
 لولده فكم ولا يرث ولد النصارى من ولا يرث مسلم فلو اوجد مسلم لا يرثان  
 من ابويهما ولا كل واحد منهما جبهه وخامسها رجل له ابن من حرة وان  
 من امته لسان ارخصتها فلو اوجد حرة لا يرث ولد حرة من  
 غيره فلو اوجد من دس كل واحد منها في نصف قيمته لموت الامتور ولا  
 يرثان منه كذا ذكره في قوله لا يرث النصارى في قوله لا يرث احد منكم  
 ثم لما فرغ من بيان ما يتعلق في تركه كسبت من الجاهل وقصدا

الدين ومن ذكره في اربع عشرة معرفة احدى الفروض فقال في الجمع ٥٤٩  
 قال في رتبهم من الرجال عشرة الاول الاب والثاني ابوه اي الاب  
 بنه كذا والثالث الابن والرابع ابنة اي ابن الابن والى هذا  
 والسادس ابنة اي ابن الابن والسابع العم والثامن ابنة اي ابن  
 العم والتاسع الزوج والعاشر مولد النعمة وقد مر بينه ومن  
 النساء اي الجمع على توريثهن من النساء سبع الاول الام والثانية  
 الجدة اي الصحيحة كما سيأتي بيانها ان شاء الله تعالى والثالثة البنت اي  
 العلية والرابعة بنت الابن وان سفلت ونحمت الاخت  
 لاب وام اولاب اولام والسادسة الزوجة والسابعة مولاة النعمة  
 اي المرأة التي اعتقت عبد الامانة كما تقدم ذكرها وهم اي المذكورة  
 من الرجال والنساء رد فرض اي سهام وعصته بغير بعض من ذكر  
 ذرهم وبعضهم عصيته فذو الفروض من لم سهم مقدرة به  
 بنه احدى الفروض لكون له سهم مقدرة في كتاب الله او سنة  
 رسول صلى الله عليه وسلم او بالاجماع كما في الاختار وبيداهم  
 السهام جميع سهم المقدرة اي القيمة في كتاب الله تعالى ستة  
 الاول النصف وهو فرض خمسة اقسام فرض البنت الواحدة و  
 فرض بنت الابن عند عدم بنت الصلب وفرض الاخت الواحدة  
 من الاب والام وفرض الاخت الواحدة من الاب عند عدم الاخت  
 من الاب والام وفرض الزوج في حال النصف والثاني الربع وهو  
 فرض الضعيف فرض الزوجة في حال الربع وفرض الزوجة والزوجة  
 في حال الربع والثالث الثلث والعش وهو فرض الزوجة والزوجة في حال  
 الثلث كما سيأتي بيانه ان شاء الله تعالى والرابع الثلثان وهو فرض  
 اربعة اقسام فرض البنين ومافيهما وفرض بنت الابن







الثلاث فاحتمل الى المخرج من خارج وهو معنى في صريح السنة وهو ما  
روى ان سعيد بن الربيع الشهيد يوم احد وترك بنتين واحا  
وامراة فاحد اخوه المال وكان اذا كان يرك الرجال دون النساء  
فجاءت زوجته الى النبي صلى الله عليه وسلم وقالت يا رسول الله ان  
هاتين ابنتي سعد فمثل يوم احد واخذعهما كمال ولا تنكحان الا  
ولهما مال فقال صلى الله عليه وسلم ارجعي ففعل الله ان يعق  
ذلك فنزلت هذه الآية فبنت صلى الله عليه وسلم ولم ينكحها  
اعطها ثلثي المال ولاهما ثلثه والباقي لثلاث اول ميراث  
تسم في الاموال اختيارا لثلاث لاربعة احاد في فرض البنين و  
ما قد فيها وفرض بنتي الابن وما قد فيها عند عدم بنت الصبي  
وفرض الاختين من الاب والام وفرض الاخت من الاب وما قد فيها  
عند عدم الاخوة والاختات لاب وام وفي الميراث الثلث للثنتين  
نصا عدا فن فرضه النصف كالبنت والاخوات الا الزوجة فان  
فرضه النصف وليس ذلك المستدرج حق ههنا وفي بعض المختصرات  
ويبقى ان لا يكتفى الى اخراج من القاعدة لانه يكون متعدد  
الثلث للام عند عدم الولد وللابن وان سفل وعدم الاشياء  
من الاخوة والاختات نصا عدا من اي جهة كانت لعدم بول  
فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلام الثلث فان لم يكن له اخوة  
فلام السور هذا اذا لم يكن مع الابوين احد الزوجين واحا اذا كان  
معها احداهما ولها اي للام ثلث ما يبق بعد فرض احد الزوجين  
وهي في مسئلتين في زوجه وابوين يعني في امرأة ماتت وترك  
زوجة وابوين في المسئلة النصف وثلث ما يبق فاقول خرجا سنة  
نصفها ثلثه للزوجة وثلث الباقي واحد هذه الام وما يبق بعد فرض

الثلاث فاحتمل الى المخرج من خارج وهو معنى في صريح السنة وهو ما  
روى ان سعيد بن الربيع الشهيد يوم احد وترك بنتين واحا  
وامراة فاحد اخوه المال وكان اذا كان يرك الرجال دون النساء  
فجاءت زوجته الى النبي صلى الله عليه وسلم وقالت يا رسول الله ان  
هاتين ابنتي سعد فمثل يوم احد واخذعهما كمال ولا تنكحان الا  
ولهما مال فقال صلى الله عليه وسلم ارجعي ففعل الله ان يعق  
ذلك فنزلت هذه الآية فبنت صلى الله عليه وسلم ولم ينكحها  
اعطها ثلثي المال ولاهما ثلثه والباقي لثلاث اول ميراث  
تسم في الاموال اختيارا لثلاث لاربعة احاد في فرض البنين و  
ما قد فيها وفرض بنتي الابن وما قد فيها عند عدم بنت الصبي  
وفرض الاختين من الاب والام وفرض الاخت من الاب وما قد فيها  
عند عدم الاخوة والاختات لاب وام وفي الميراث الثلث للثنتين  
نصا عدا فن فرضه النصف كالبنت والاخوات الا الزوجة فان  
فرضه النصف وليس ذلك المستدرج حق ههنا وفي بعض المختصرات  
ويبقى ان لا يكتفى الى اخراج من القاعدة لانه يكون متعدد  
الثلث للام عند عدم الولد وللابن وان سفل وعدم الاشياء  
من الاخوة والاختات نصا عدا من اي جهة كانت لعدم بول  
فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلام الثلث فان لم يكن له اخوة  
فلام السور هذا اذا لم يكن مع الابوين احد الزوجين واحا اذا كان  
معها احداهما ولها اي للام ثلث ما يبق بعد فرض احد الزوجين  
وهي في مسئلتين في زوجه وابوين يعني في امرأة ماتت وترك  
زوجة وابوين في المسئلة النصف وثلث ما يبق فاقول خرجا سنة  
نصفها ثلثه للزوجة وثلث الباقي واحد هذه الام وما يبق بعد فرض







مثل الاب السدس للجد الصحيح عند عدم ان الاب يعنى و الجد الصحيح كما  
 عند عدم السدس في ثبوت تعدد الاحوال الثلثة في السراجية وهو  
 اى الجد الصحيح من لا يدخل في نسبه الابن ام كاب الاب الموات  
 عما قال في الجد كالكاب اذا لم يدخل في نسبه ام كالكاب ام الا في اربع  
 مسائل الاول ان ام الاب لا تترك مع وترث مع الجد والثانية اذا  
 ترك الابوين واحد الزوجين فلما لم يترك ما سبق بعد نصب احد  
 الزوجين ولو كان مكان الاب جد فلما لم يترك جميع المال كما تقدم  
 الا عند ابيه يوسف فان لها ثلث البقرة ايضا عندة والثالثة ان بنى  
 الابن والعملة يسقطون مع الاب اجزاء يسقطون مع الجد  
 عند ابيه والرابعة ان ابا المفقود مع ابنه ياخذ سدس الاولاد عند  
 ابيه يوسف وليس للجد ذلك بل الاولاد للابن ولا فرق بينهما عند  
 سائر الائمة اذ لا يأخذ ثلث من الاولاد اذا جعلت مسئلة الثانية  
 مسئلتين كانت المسألة واحدة في الجاه قال الجد كالكاب الا في احد  
 عشر مسئلة خمسة الفرائض وستة في غيرها قال اما نحن فنذكر ما ذكرناه  
 هذه المسائل اربعة ثم قال ثمانية لو ترك الجد معنعة واخاه قال ابو  
 جعفر الجد بالاولاد وقال الاولاد بينهما ولو ادعى لاقرباء فلان  
 لا يدخل الاب ويدخل الجد في هر الرواية وفي صدقة الفطر كجب صدقة  
 فطر الوالد على ابيه الفتي دون جده وبغير الصغير مسلم بسلام ابيه  
 دون جده ولو اعتق الاب جرد لا يرد له الى مواليه دون الجد في مسنة  
 لو ترك اولادا صفارا ومالا فالاولاد للاب فهو كوصي الميت بثلثي  
 والسادسة في ولاية الاخلاوة لو كانت صغيرا او وجد فعلى قول ابيه يوسف  
 يشتركان وعلى قول ابيه ج يجتمع الجد ولو كان مكان ابا خصة اتفاقا  
 ثم ردت اخرى وهي انه اذا مات ابيه صار بينهما ولا يترجم الجد مقام

الاب لا يارثه البنت عنه فهي المنة على مسئلة ثرايت اخرى في ثقات  
 الثانية لو ترك اولادا صفارا ولا مال له وله ام وجد اب الاب فانفق  
 عليها الثلثا الثلث على الام والثلثان على الجد انتهى ولو كانت لها ابوان  
 كانت كلهما على الاب لا يارثه الام في نفقتهم وهي ثلثا على كل واحد  
 ثم رأت في خزنة الفقه للعقبة ابيه الذي لا يجوز اقرار الجد بابن ابنه  
 جيا كان الابن او ميتا ويجوز اقرار الاب اذا كان الابن ميتا فان  
 دخل اى في نسبه الميت ام الجد فاسد كالم ام الاب وهو من ذوي  
 الارحام كما سياتر ان شاء الله تعالى والسدس ايضا للجد الصحيح وان  
 للموكل نفقة بنت بغير سواء كانت واحدة او اكثر اذا كانت متخارجات  
 في الدرجة لان الفرائض تجب للسدس كما سياتر وسواء كانت لام كالم  
 الم او لاب كالم الاب في الفتي وهي اى الجد الصحيح من لا يدخل  
 في نسبه الميت الجد فاسد اما اعطاء الجد الواحدة السدس فمما  
 رواه ابو سعيد خدرى ومغيرة بن شعبة وفي نسخة ابن ربيب خزانة  
 على اسم الجد عليه وسلم اعطاه السدس وروى ان جده ام جاءت  
 الى ابي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه فطبت ميراثها فقال لا اجد لك  
 في كتاب الله تعالى شيئا ولم اسمع قبلي من رسول الله صلى الله تعالى عليه و  
 سلم فارجع حتى يسألك اصحابه او اراء فيك رأيا فخطب فخطب  
 فقال هل سمع احدكم شيئا في الجد من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
 فقال المغيرة بن شعبه يشهد ان شهد على رسول الله صلى الله تعالى عليه  
 وسلم انه قضى للجد السدس فقال هل سمعك هذا آخر فقال ل محمد بن  
 سلمة انما شهد على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يشهد به  
 المغيرة ففطن لها بالسدس ذكره في الاختيار واما اعطاء الجد في  
 الصحيحات المتخارجات سدس فلما روى انه عليه الصلاة والسلام



الحظ كذا جرات السيد رداء الحق وروى أن أم الكتاب جاء  
 إلى عمر رضي الله تعالى عنه وقالت أنا أولى بالميراث من أم الأم والأولات  
 بن برشها ولد لها ولومت ورثته ولد له فقال هو ذكركم السيد  
 قالت اجتمعنا فهو بينكم بالشركة بينها ذكره في معنى ومقامه  
 يذكره فحتم كذا أن كذا الله تعالى السيد أيضا بنت الابن وإن  
 لله صل تعددت مع الواحدة من بنات الصلب لما روى عبد الله بن  
 مسعود رضي الله تعالى عنه أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قضى في بنت  
 وبنت ابن واخت لبنت النصف وبنت الابن السيد كعدة للصلبين  
 وللأخت ابنة ذكره في الاختيار ثم قال وبنت ابن الصلابة مع بنت  
 الابن كبنت الابن مع الصليبة وإذا استكملت ابنة الصلابة سفلا  
 بنات الابن لان حق ابنة في الصلابة بنات الكتاب وبنات الابن  
 يترك بالنسبة عند عدم ولد الصلب فإذا استكملت الصليبات  
 الصلابة لم يبق لحيمة ابنة نصيب فتسقط بنات الابن الا ان يفر  
 في درجتهن أو لغيرهن ذكر في بعضهن ويكون ابنة للذكر  
 مطلقا الصليبات مثلا بنات وبنت ابن وابن ابن الصليبات الصلابة  
 وبنت الابن واختها وابن عمها ابنة مطلقا الصليبات بنات وبنت  
 ابن ابن وابن ابن ابن الصليبات وابنة من بنت الابن ومن دونها للذكر  
 مطلقا الصليبات ولا تترك الصلابة بنات ابن بعضهن لغير  
 من بعض وثلاث بنات ابن ابن بعضهن لغير من بعض وثلاث بنات  
 ابن ابن ابن بعضهن لغير من بعض وصورة إذا كانت لابن البنت  
 ابن وبنت ولابن ابنه ابن وبنت ولابن ابنه ابن وبنت فالصلابة  
 من الفرق الأولى لا يوازرها أحد والوسطى من الفرق الأولى يوازرها العقب  
 من الفرق الثانية والسفلى من الفرق الأولى يوازرها الوسطى من

الفرق الثانية والصلابة من الفرق الثالثة والسفلى من الفرق الثانية يوازرها  
 الوسطى من الفرق الثالثة والسفلى من الفرق الثالثة لا يوازرها أحد  
 فالصلابة من الفرق الأولى النصف والسفلى كعدة للصلبين للوسطى من  
 الفرق الأولى والصلابة من الفرق الثانية لا شواها في الدرجة ولا يشارك  
 لها بنت ومقامه يعرف في الاختيار ثم قال في قوله مع الواحدة من  
 بنات الصلب لان بنت الابن الصليبة عند عدم بنت الصلب لقيامها  
 مقامها ويكون لها واحدة كانت أو أكثر جائز مع بنت الصليبة الواحدة  
السيد كعدة للصلبين وعند عدم الصليبات وذلك لان حق ابنة  
 الصلابة وقد أخذت الواحدة الصليبة النصف لعدة القرائن فيبقى  
السيد مع حق ابنة فيأخذ بنات الابن واحدة كانت أو متعددة  
 وما يقع من الشركة فلا يورث عصبته بنات الابن من ذوات الفروض مع  
 الواحدة من الصليبات ويجوز معها من العصبية إذا كان معها  
 ابن الابن وإن كان معها ذكر اسقط منها درجة فلم يفرض  
 ولا يرث مع الصليبين عند عامة الصحابة رضي الله تعالى عنهم إذ لم يبق  
 لهم مع حق ابنة خلافا لابن مسعود رضي الله تعالى عنه إذ حكمهم عنه  
 حكم الواحدة الا ان يترك كذا فمن أو لغيرهن عظام فيعصبهن  
 ويكون ابنة بينهم للذكر مطلقا الصليبات سواء كان العظام أختا  
 له أو ابنة عمه وتقام حقيقة هذا المقام بطلب من الكتب بسوطة  
 قال العقبه أبو الهيثم في صحرائه وبنت الابن لا يرث مع نقر من مع الابن  
 والصليبين فصا عد انتهي السيد للاختلاف كذا في مطلق بنت الابن  
 واحدة كانت أو أكثر في الاختلاف الواحدة لا يرث كعدة للصلبين قبل الواحدة  
 لأنها لو كانت مع الاختيار لا يرث سقطت قال في الاختيار الأخوات  
 لا يرث كالأخت لا يرث عند عدمهن لان لهم الأخت في الآية يعني قوله



عنه ان امرأه هكذا ليس له ولد وله اخت فلها نصف ما ترك فان كانت اشقيدا  
فلها الثلثان ما تركت بشاؤن الميراث ان الاخوات لا يورثن من تقدم لهن  
القرابة لانها بدلين بحريتهن وعندهن على حقنهن النصف وللواحدة  
مضا عدة من الاخوات لآب السرا مع الاخت لا يورثن ثلثه لثلاثين وهن  
مع الاخوات لا يورثن كنات الابن مع الصبي فيجب بالان من الابوين  
وبالان والاخت ولا يجهن بالاخت الواحدة واذا اكتمل الواحدة الاخوة  
من الابوين الثلثان سقط الاخوات من الاب لان يكون معهن في  
فيعصبن والوجه فيه عام في بنات الابن انتهى فجميع احوالها ثلث  
النصف للواحدة والثلث للواحدة لا تستعين عند عدم الاخت لآب  
وام والسرا مع الاخت الواحدة لآب وام قال الفقيه ابو الليث في خزانة  
الفقه الاخت من آباء لا يرث مع حصة نقر مع الاب والابن والاخ لآب و  
امر وابن الابن فلا خنفا لآب وام مضاعف من الاب والام لا يرث مع ثلثة  
نقر مع الاب والابن وابن الابن وقال اربعة مثل الان في نقر لا يرثون ولا يورثون  
المكاتب والمكاتب وحشيشة ومقاتل انتهى **فائدة** ومن اجتمع فيه قرابتان  
او ثلثة فاشقيدا ورثا دور وشريهما ويجعل شقيصين اذ كل واحدة  
منفصلة في سبب الاستحقاق مثله ماتت عن زوج وهو ابن عمها  
النصف لزوجها وبها في النصف والعمومة ولو ماتت عن ابن عم احد هما  
زوج فلزوج النصف وبها في بينهما بالعمومة ما من اخنتين احدتهما  
معتقة فالثلث بينهما بالاخت وبها في المعتقة وهذا بالاجماع اما  
يحدث قال ابو يوسف بنهم بينهما باعتبار الابدان وعند محمد باعتبار  
الحجرات ملاك جدتان احدتهما لها قرابتان لآب وام وهي ام اب  
الاب والاخرى لها قرابة واحدة لآب ام اب فاسد بينهما نصفان  
عند ابو يوسف وعند محمد الثلثان صورته امرأة تزوج ابن امها بنت

بنها

بنها قالوا لها ابنا فله ام ام ام هذا الابن وهو ام اب ابه وكذا  
لو تزوج ابن بنها بنت بنت لها اخي فادلوها ابنا كانت ام ام ام  
ابيه ونماه بطلب في الاختيار شرع **فصل في بيان احكام**  
**العصبية** العصبية في اللغة قرابة الرجل لابيه من عصب كقوله بنات  
اذا احاطوا به حول يسمي بها الواحد والجمع والمذكر والمؤنث وقالوا  
في حضورها عصبة والدكر بعصب الانثى اي جعلها عصب كذا في اللغة  
والعصبات النسب ثلثة عصب بنهم وعصب بغيره وعصبته مع  
غيره فبداية الاول فقال **والعصبية** جمع عاصب لما في اللغة بنهم  
لا ذكر وانما اعتبر المذكورة لان الانثى لا تكون عصبته بنفسها بل بغيرها  
او مع غيرها ليس في نسبه المالك انتي بنعي بدي اي ينسب المالك  
بمحض الذكور كالابن وابناء وان سفلوا ولا والابن وان سفلوا  
الاخ فان ما دخلت الانثى في نسبه اليه لم يكن عصبته كاداد الام  
فانها من ذوات الفروض وكاب الام وابن بنت فانها من ذوات  
الارحام فان ثلث الاخ لآب وام عصبته بنهم مع ان الام داخلته  
في نسبه فقت اجب عن بيان قرابة الآباء اصل في استحقاق العصبية  
فانها اذا انفردت كانت في الجنات العصبية بخلاف قرابة الام لا  
تعمل بانفرادها لانها فخر على ملقات في استحقاق العصبية كما  
جعلها بمنزلة وصفي كقوله في الاخ لآب وام على الاخ لآب كذا في  
الفتح وهو ان عصبته بنهم وتذكيره باعتبار كونهن كما لا يخفى باخذ  
ما يقينه من نقر بنعي عند وجوده من القرص كقوله ياخذ ما يقع من  
سهام ذوات الفروض وعند الانفراد اي عن غيره من الورثة يحوز  
اي الحكم وياخذ جميع المال اي بحصة واحدة كذا قيد في الفتح ثم قال قيدنا  
حتى لا يرد ان اصحاب الفروض اذا خلا عن العصبية فقيدهم جميع



المال لان استحقاق لبعضه في الغرضية والبقاء بالرد فان قلت بردي على  
 هذا ان الاخوات عصبة مع البات ولا يحوزون جميع المال عند  
 الانقراض بحجة واحدة فلا يكون التفرع جامعاً فقلت اوجب عنه  
 بان الكلام في العصبة بنفسه فلا يستلزم من هذه عصبة مع غيره او غيره  
 بل هما في الحقيقة احدى الفروض واعلم ان العصبة بانفسهم اربعة  
 اصناف الاول جزء الميت وانما في اصله والثاني جزء ابيه والاربع جزء  
 جده فيقدم الاقرب ويرجحون بقرب الدرجة لما في المخرج واقرهم اى  
 اولاهم بالميراث جزء الميت وهو ابن الميت وابنه فيقدم الابن ثم ابنة  
 وان سفلوا كانت ابن ابن الابن ثم الاولاد بالميراث اصل اى اصل الميت  
 وهو الاول يكون عصبة مع البات ويكون ذا سهم لما تقدم تقريره  
 وكذا صحيح وهذا بان علوا ان الوصول احترس به عن الفقد  
 وهو جده اب الام لانه من ذوي الارحام وانما قدم البنون على الاب  
 لقوله تعالى ولا يورثكم ولا يورثكم ولا يورثكم السدس ان كان له ولد قدم  
 الابن في التعصيب على الام فيكون مقدم الفروع على من بعده بطريق الاول  
 كذا في الاختيار ولانهم فردي الميت والام والام والام والام  
 باصله اظهر من اتصال الام بفرع الام ان الفروع يتبع الاصل  
 وبغيره كذا في ذكره دون الفروع وان الباء والاشجار يدخلان  
 بين الارض ولا يدخلان في بيعها قدم ابن البنية وان سفلوا  
 على الام لان سبب استحقاقهم ايضاً البنية المتقدمة على الابوة  
 ولما دخل لهم فاسم الولد روي عن ابي بكر على وابن مسعود رضي  
 الله عنهما قالوا اقرب العصبة الابن ثم ابن الابن والاب وان  
 كان اقرب من ابن الابن فهو ما حب فرض مع الابن وبنيه والفرع  
 في التجميع الاستحقاق بحجة التعصيب لا بالعرض كانت الام لا

يرث

يرث مع الاخت لا لام وان كانت اقرب واقوى جهة وكوت  
 الاب اقرب درجة من الجد فلهما وورثه ابواه فلا هم السدس  
 بينه الباء لكلا فثبت انما حق بالعصب من الجد والاخوة لما في الاختيار  
 ثم جزء ابيه وهم الاخوة لابوين اولاد لقوله تعالى وهو يرث ان لم  
 يكن له اولاد جعله اولاً بجميع المال وهو الذي لا ولد له ولا والد له  
 كذا في الاختيار ثم بنوهم اى الاخوة وان سفلوا بينه ثم الام لا  
 وام ثم ابن الام لاب وام وان سفلوا وانما قدموا على الاعمام لما  
 ذكرنا من الوجوه في الابن ولان الاخوة جزء الام فلما كانوا اقرب  
 من الاعمام لانهم جزء الجد وانما قدم الام لابوين لانه اقوى لاتصال  
 من المجانيين فكان ذا قرابتين فرجح بذلك عند الكشور في الدرجة  
 وكذا الاخت لاب وام يقدم اذا صارت عصبة على الاخت لاب لما ذكرنا  
 كذا في البنية وقال في المخرج تأخر الاخوة عن الجد والجد وان علوا قول  
 ابن حنبل خلافاً لهما وانما اطلق لكم هذا بنا نبين على خلاف لانه انما  
 للفقهاء ثم جزء جده وهم الاعمام لابوين اولاد بينه اولاهم بالميراث  
 بعد الاخوة اعمام الميت لابوين ثم لاب ثم بنوهم وان سفلوا لانهم  
 جزء الجد فلما كانوا اقرب قال صلى الله عليه وسلم الحقوا الغرائض باهلها  
 فلما ثبت فلاولى رجوع ذكر كذا في التبين ثم جزء جد ابيه بينه ثم الاولاد  
 بالميراث بعد اعمام الميت اعمام الام كذا في الابوين ثم لاب ثم بنوهم  
 ثم اعمام الجد على الترتيب الذي ذكرنا في الاخوة وهو ان يقدم العمام  
 لاب وام على العم لاب ثم العم لاب على ولد العم لاب وام وكذا يجعل في  
 اعمام الام يقدم منهم ذو قرابتين عند الكشور في الدرجة وعند  
 الشافعي في الدرجة يقدم الام على كذا في التبين قال في الاختيار  
 فاذا اجتمعت العصبة فانه يرث الاقرب فالاقرب لقوله عليه السلام



فلا بد من عصبة ذكر ولان علته الاحتقاق القرب والعصبة في القرب أكثر  
 فقدم لما في النكاح 2 وقد روي عن النبي عن ابيه عن جدته عن  
 ابنه عن النبي عن ابيه وسلم انه جمع المال لالاخ وام ثم لالاخ لاب ثم لابن  
 الاخ لاب وام ثم لابن الاخ لاب وساق ذلك في العمدة انتهى وما  
 قرنا ظهر ان اسباب العصبة بنسب انواع اربعة البنت وبغيرها  
 او بواسطة والابوة كذلك والاخوة وفرعها والعمومة وفرعها والشرية  
 ما عرفت ثم لما فرغ من العصبة بنسب شرعي بغيره فقال والعصبة بغيره  
 من وجه يطابق على الذكر والاشياء كما بين في محله ومما رادها الا انه فرقة  
 النصف حائز الاخراد والاشياء حالة الكثرة وهن اربع من النساء  
 ابنت ابنت ابنت والاخوات لاب وام والاخوات كذا بعين اى  
 هذه الاربعة من النساء عصبة باخوتهم فابنت ابنت ابنت  
 الابن ابنت الابن لانه لا يوصيكم الله في اولادكم لغيركم حفظ الانبياء  
 والاخوات لاب وام باخوتهم والاخوات كذا باخوتهم لانه لا يوصيكم  
 وان كانوا اخوة رجالا ونساء فلهذا كثر حفظ الانبياء قال في  
 التبيين هذا في ابنت والاخوات فاهل لا عصبة بنسب عليه  
 واما بنات الابن فانها بعين عصبة بابناء اعمامهن ايضا  
 ان سفرنا ذكرنا في مسائل التبيين فيكون معناه في حفظها  
 باخوتهم او بما حكم اخوتهم انتهى ويقسم اى احوال بينهم فكل حق  
 الانبياء اى مكر نصيبها لما تكون من الابن ومن لا فرض لها  
 واخوها عصبة كالالاخ والعم لانهم عصبة بى اى باخوتهم كالعم  
 وبنت الاخ فان بنت الاخ لا تصير عصبة اخ غير هؤلاء الاربعة  
 ثم لما فرغ من العصبة بغيره شرعا في بيان العصبة مع غيره فقال  
 والعصبة مع غيره وهو لا انتم بغير عصبة مع انتم اى اخوات

لا بد من ابوة الاخوات لا بعين عصبة مع ابنت ابنت الابن لانه لا يوصيكم  
 الله به عن ابيه ولم يجعلوا الاخوات مع ابنت عصبة والمراد من  
 الجدة هنا هو جده واحد لان او منعه دالما في كونه فيصير عصبة  
 بهن سواء كانت واحدة او اكثر مثله رجوعا وتزكيا بنتا وختا  
 لا بد من واخا او اخوة لاب فالنصف للبنت والنصف للاخت والابن  
 للاخوة لانها لما صارت عصبة صارت كالالاخ من الابوين كذا في  
 الاختيار واما حين عصبة مع غيره ومع اخواتهن من عصبة  
 بغيره لان انفسهن ليست بعصبة فليس يمكن بغيرهن عصبة  
 بخلاف ما اذا كن مع اخواتهن لان الاخوة بنسبهم عصبة بعين  
 به عصبة تبعاً لهم بعد الترجيح بقرب الدرجة يرجعون بقوة القرابة  
 ان واليه بقوله وذو الابوين من العصبات يعني من كانت  
 لابوين من العصبة مقدم على ذى الابن اى على من كان له ذكر الام  
 ذو القرابتين او انتم لقوله عليه الصلوة والسلام ان ايمان بنى الام  
 والام يتوارثون دون بنى العمة اى بنوا عمتهم او بنى ابيهم  
 بنى العمة كالالاخ لاب وام فانه مقدم على الاخ لاب اجماعا وهذا مثال  
 المذكور من ذوى القرابتين والاخ لاب وام اذا صارت عصبة مع  
 ابنت وبغيرها فانها ايضا اولى من الاخ لانه خلا فالابن على ابن رضى  
 الله تعالى عنه فان الاخ لا تصير عصبة مع ابنت عنه لما في التبيين  
 قال في الاختيار واذا اجمع جماعة من العصبة في درجة واحدة  
 يسميهم احوال بينهم باعتبار احوالهم ابدانهم لا باعتبار احوالهم  
 مثله ابن النج وعمة بنى اخ اخر او ابن عم دعوة بنى عم اخر  
 احوال بينهم على احوالهم لانه لا يوصيكم الله به من اخوات  
 الابوين اذا صارت عصبة مع ابنت وبغيرها فحب الاخ لاب



لما ذكرنا انها اقرب منه حيث تدعى بجدهم الاب والام وفيه خلاف ابن  
عبد الله لما تقدم وعصبته ولد الزنا وعصبته ولد الملا عنده وهي تقدم بناتها  
في باب اللعان مولى امه اي مولى امها لانها اب له والبنه هي الدخ  
عليه ولم الحق ولد الملا عنه بامه فصار كمن لا قرابة له من جهة الاب  
في قرابة امه وبرزهم فلو ترك بننا واما والملا عن فلبت النصف والام  
السرا وابا في برز عليها كانت لم يكن لها اب وكذلك لو كانت معها زوج  
او زوجة اخذ فرضه وابا في بنسها فرضا ورد اول ترك امه واخاه لامه  
وابن الملا عن فلام السرا ولاخته السرا وابا في ردها ولا يرد على الاب  
الملا عن لانه لا يرد من جهة الاب ولو مات ولد ابن الملا عنه ورثه قوم  
ابيه وهم الاخذة ولا يرثون قوم جده وهم الاحام واولادهم ذكره  
في الاختار ثم قال ولها يعرف ببقية مساند وهكذا ولد الزنا او انها  
يتركان في مسكنة واحدة وهذا ولد الزنا يرث من توادهم ميراث  
الام فولد الملا عنه يرث التوام يرث الاب والام وتماه باخ في اخر  
فصل الفرقة انتهى والاب مع البنت صاحب فرض وهذا السرا وعصبته  
يعني من مات وترك ابنا وبنتا او بنت ابن فلاب السرا بالفرض والنصف  
لبنت او لبنت الابن وان كانت اثنتين واكثر والملك للبنتين فملا  
قالباق لك ايضا بالتعصيب لما مر ذكرنا ان للاب ثلاث احوال احدها  
هذه وهو التعصيب والفرض والثاني الفرض المحض وهذا السرا  
مع الابن وابن الابن وان سفل والملك بالتعصيب المحض وذلك عند  
عدم الولد وولد الابن وقد ذكرنا الاثر في محله وآخر العصبه مولى  
العتقة وهو عصبته سبب العتقة ذكرنا ان ادانته وهو عصبته  
بنفسه ثم عصبته اي عصبته المولى على الترتيب كما ذكرناه اذا لم يكن  
للعنقة عصبته من النسب على الترتيب الذي ذكره من العصبه بنفسه

٤٨ او العصبه بنحو او العصبه مع غيره فعصبته مولاة الذي اعتم فان لم  
يكن مولاة فعصبته عصبته المعتق وهذا المولى على الترتيب الذي ذكرنا بان  
يكون جزء المولى اولى وان سفل ثم احواله ثم جزء ابيه ثم جزء جد  
بندهم بقدره القرابة عند استواء وجعلوا الدرجه عند التفاديه في  
البين قال في مخرج فالعنقة عصبته بنفسه على ما ذكرنا من الترتيب وهذا  
اي المعتق اخر العصبه لان عصبته هم حقيقه وعصبته حقيقه قال في  
المرح عليه وسلم الولاء كحكمة النسب ومعنى ذلك لما في سكره السراجيه  
ان الحرة حرة للناس ان اذ بها يثبت له حقه المالكه التي احراز بها عما  
عده من المكنونات ويجوز ان يفرقه تلف وهذا ان لم يعتق سبب  
لاحيه المعتق لما ان النسب لا يجاد الولد ولما ان الولد جبر منسوبا  
الى ابيه بالنسب كذلك ينسب بالولاء انتهى فاشبه الولادة قال في الله  
ملا عليه وسلم للذي اعترف عبده هذا اخوك ومولا ان شارك في خيره  
وشركه وان كفر كفره وجرك وان مات ولم يدع وارثا كنت  
انت عصبته ذكره الزيلعي في البين ثم قال والمراد بالوارث هو عصبته  
بدليل ان ابنته حرة اعترف عبد لها فمات وترك بنتا فجعل يؤول الله  
على الله تعالى عليه وسلم نصف ماله لابنته ونصف الاخر لابنته حرة وهو  
المعتق انتهى قال في المغني ابو اليقين في نكاح العصبه حرة الاب وجده  
اب الاب وان علا والابن وابن الابن وان سفل والام من الاب والام  
الاخ من الام وابن الاخ من الاب والام وابن الاخ من الام والعلم من الاب  
والام والعلم من الام وابن العلم من الاب والام وابن العلم من الام وعلم  
الاب من الاب والام وعلم الاب من الام ومولى العتقة وقال ثلثه من  
النساء يرث من الاجنبه حرة كعتقته يرث من ولدها الذي لا عت  
به والمكتنقة يرث من اللقيط اذا اعته وامراه ترث من معتقها



ثم قال اثنان من النساء عصبة الاخوات معهن ابنتان والسيدة من المعتق  
 انشهر وتمايم ان شاء الله تعالى شرك اب مولاه يعني اذا ترك المعتق  
 اب مولاه وترك لابن مولاه فانه اي معتق له لابن مولاه هذا عند  
 ابي ج ومحمد لان الاب مع الابن من ذوى الفروض فلما ترك بالولاء كالام  
 ولا يترتب نصب الاب بكمال فان البنت تكون عصبة في حال فلا ترك مع  
 الابن في الولاء كما في جميع وعند ابي يوسف كتب السدي يعني يعطى الاب  
 السدي وابنته لابن لان الامنهما عصبة اذا انفرد فاذا اشتركا  
 في الارث ورثا بالولاء اصل الاخوات وقد مر دليلها ولو كان ملكا  
 الاب جد فلكل اي مال لابن ابنة مولاه انما قلنا ذكرنا ان جد مع الاب  
 من ذوى الفروض ولو ترك جد مولاه وترك اخا مولاه فاجد اي جد  
 مولاه او جد يعني ميراث الجد عند ابي ج وعندهما اي عند ابي يوسف و  
 محمد يستويان وهذا بناء على اختلافهم في ميراث الجد والا في دفعه  
 ان الجد هو العصبة لم يخل حق الا في ذلك يكون احق بالولاء وعندهما  
 ان الجد والا في يشتركان في ميراث فلهذا يشتركان في ميراث الولاء قال  
 محمد في ذواته التي استجلبت من ثمانية اختلفت في ذواته في الفتيوى  
 فوساير كجد فامتنع بعضهم من الفتيوى اصلا لكثرة الاختلاف بين  
 الصحابة وقالوا لاهم الرخصة نفعه فيما يقول ابي يوسف وعندهما انتهى وقام  
 يانه في فصل يجب ان يشترط اعمهم ان لا يقع للامان من دراسته  
 المعتق بالولاء لقد روي عن ابي عبد الله لم يمس لسانه من الولاء الا ما  
 اعتق او اعتق من اعتق اولادك من كتاب من كتابين او دبرين  
 او دبرين دبرين او جردا معتق او معتق معتق قال في  
 المنع هذا الحديث وانما كان فيه شك وذلك ما كذبوا ان كسان  
 الصحابة كبر وعين دابن مسعود روى عنه عنهم قالوا يمشي ذلك

فما بمنزلة المكهور ومناه ليس لسانه من الولاء الاول ما  
 اعتق اولاد ما اعتق من اعتق اولاد ما كان من اولاد من كتاب  
 او من كتابه او اولاد ما دبرين او اولاد ما دبره من دبرين وكلمة ما كذا كونه  
 والمقدرة عبارة عن من فانه بمنزلة سائر ما يملكها لا عقل له كما في قوله  
 تا او ما ملكك ايما منهم فاولاد معتقين وكنا بينهم خط وولاء معتق  
 معتقهم فيما اذا اعتقت امرأة عبدا فاشترى ذلك العبد عبد اخر  
 اعتق ثم مات المعتق اثنان وليس له عصبة نسبية وقد مات قبله  
 الاول اي معتق الاول وعصبة فبراءة لملك المرأة بالعصبة من جهة  
 الولاء وكذا حكم في ملكات مكنتها ومورة ولا مدبرين دبرين امرأة  
 عبد ثم ارتدت وكنت مدبرين وكلمتها في محرمة عبدها المدبر ثم كملت  
 ورجعت اليه واراكلام ثم مات المدبر ولم يخلف عصبة نسبية فهذه  
 المرأة عصبة وحكم مدبر هذا المدبر كذلك يعني اذا حكم النكاح بشف  
 مدبرها بسبب محارمها فاشترى عبد اخر ودبره ثم مات رجعت المرأة  
 ثانيا الى دار الكلام اما قبل موت مدبرها او بعده ثم مات المدبر اثنان  
 لم يخلف عصبة نسبية فاولاد لهذه المرأة ومورة جر معتق  
 الولاء ان عبد امرأة تزوج باذن جارتها اعتقها غيرها فاولاد بينهما  
 ولا فهو حر بينهما لانه فان الولد يبيع الام والارق والحرة والولاء لم يمس  
 احد فاذا اعتقت تلك المرأة عبدا جر ذلك العبد باعنا فاولاد وولاء  
 ولله الى نفسه ثم له مولاه حتى اذا مات المعتق ثم مات ولده دخلت  
 ملقة ابيه فاولادها ومورة جر معتق معتق الولاء وان امرأة  
 اعتقت عبدا فاشترى العبد معتق عبد اخر وزوجته عتقت  
 غيره فاولاد بينهما ولد فهو حر وولاءه لولده اما فاذا اعتق ذلك العبد  
 عبدا جر باعنا فاولاد ولد معتق الى نفسه ثم الى مولاه والعصبة



قال الفقيه ابو اليك في الخزانة لا يرث النساء بالاولاد الا من خست فمن  
اعتق او من عتق من اعتق او من كان من او من مكاتب من كان  
ومن جرد ولا يحتقن انتصه والعصبة انما ياخذ ما فعل عن سهام  
ذوي الفروض اذا انفردوا اخذ جميع المال وفي التبيين العصبة من ياخذ  
جميع المال عند انفراذه وما ابقت الفرائض عند وجود من له الفرض  
المقدر قال وهذا رسم وليس كذا لانه لا ينفذ الا بعد تقديرات يعرف الورثة  
لهم ومن لا يعرف من هو العصبة منهم فيكون ترتيب الحكم وفق  
معرفة العصبة حتى يعطى ما ذكر ولا يتصور ذلك الا بعد معرفته انتهى وهذا  
وارد على عبارة اكثر لا يمكن لما لا يخفى لانه عرف فيما سبق فلو تركت  
اي امرأة زوجها وامراه واخوة لام واخوة لابوين واما فانقص للزاد  
لان حقهم الولد وولد الابن كما مرد السدس للام لان حقها لوجود الابوين  
من الاخوة وكذا لو كان مكان الام جده كما في الاختيار والثلث للاخوة  
لام لان الثلث حقهم اذا كانوا اشبين فضا عدا كما مر في فرضه ولا  
يشركهم اي الاخوة لام في الثلث الاخوة لابوين لكونهم عصبه والعصبة  
انما ياخذ ما بقى من سهام ذوي الفروض ولم يبق لهم شيء وتسمى اي  
هذه مسئلة في ميراثه والحارث قال الفقيه ابو اليك في الخزانة ستة  
لهي لا يورث الحدود والكبر والسففة والاجارة والوكالة والاجل  
انتهى قال في الاختيار من مسائل الملقبات هذا يعني ما ذكر من سقوط  
الاخوة من الابوين قول ابي بكر وعمر وعلي وابن عباس رضي الله عنهم  
اجمعين وهذا مذهب اصحابنا وقال ابن مسعود وزيد بن ثابت رضي  
الله عنهم عنها العصبة من ولد الابوين يشركون ولد الام في الثلث  
وهو قول عمر رضي الله عنه اخرنا فان خست اولادها عنها فدفقت في العام  
التقابل فاراد ان يقضى بمثلها في الاول فقال احد الاخوة لابوين يا ابي

المؤنة

المؤنة هب ان ابانا كان حمارا انشأ من ام واحدة فترك بينهم وقال  
ذلك علي ما قضينا وهذا ما نقضت وسببت ميراثه لان عمر رضي الله عنه  
شرك بينهم وحارثه لقوله هب ان ابانا حمارا ولو كان مكان الاخوة  
لابوين اخوة لاب سقطوا بالا جاع ولا يكون ميراثه والصحيح مذهبنا لقول  
عليه السلام في حق الفرائض باهلها فانما اوتيت فلوله عصبته ذكر  
وانه يقضى بتقديم اولاد الام من اشرك بينهم فقد خالوا النص  
وانه موافق للاصول فان اولاد الام اصبحت فرض بنص الكتاب  
على ما سبق ومن الملقبات الحرة ام واخت وجده سميت خرقاء  
لان اقارب العمارة تخرقها قال ابو بكر رضي الله عنه الثلث للام  
وابناء في الجدة وقال زيد للام الثلث وابناء في بنه الجدة والاخت اتفاقا  
وقال علي رضي الله عنه الثلث للام الثلث وللأخت النصف والباقي للجدة  
وهذا ابن عباس رضي الله عنه عنها روايتان في رواية للأخت النصف  
وابناء في بن الام في الجدة نصفان وفي رواية وهو قول عمر رضي الله  
عنه وللأخت النصف وللأم الثلث والباقي للجدة وتسمى عتيقة  
لان عتيق رضي الله عنه انفرد فيها بقول خرق الاجاء فقال  
للأم الثلث والباقي بين الجدة والأخت نصفان قالوا وسببت خرقاء  
وتسمى عتيقة عتيق ومريضة ابن مسعود رضي الله عنهما ومحنة  
الشيخ لان كجاء سأل عنها فقال اختلف فيها خست من العمارة  
واذا اختلف ابينهم قول الصدوق رضي الله عنه كانت مسدرة  
ومنها مروايتان است اخوات متفرقات وزوج للفروج النصف  
والأختين لابوين الثلثان وللأختين لام الثلث وسقط اولاد  
الاجاء عنها مرسنة وتقول في شفعة سميت مروايتان لوقوعها  
في زمن مروان بن الحكم ومنها التي سارت في زوجه وجدة وبستان





وافتر عا واخا واخنة واحدة لاب وام والزك ستمائة دينار للجددة السرا  
مائة دينار وللبنتين الثلثان الربعمائة دينار وللزوجة النكح خمسة  
وسبعون دينار ويبقى خمسة وعشرون دينار للملاخ ديناران وللأخت  
دينار واحد وللك ستمائة دينار وتسمى الدادوية لان داود الله  
يسئل عنها فقسمها هكذا فجاءت الأخت الى ابيها فقالت ان اخي  
مات وترك ستمائة دينار فاعطيت الاديار واحد فقال من  
قسم الزك فقلت تمليك داود الله فقال له لا يعلم هل ترك  
اخوك جدة قالت نعم قال هل ترك بنتين قالت نعم قال هل  
ترك معك اخي عا واخا قالت نعم قال اذن حقك دينار وهذه  
المسكنة من المعايمة يقال رجل خلف ستمائة دينار وسبعة عشر  
وارثا وذكرنا وانما قاما ب احدهم دينار واحد ومنها المامونية  
ابوان وبنتان ماتت احدهم البنتين دخلت من خلفت ستمائة  
مامونية لان المامون اراد ان يتركها فخرج احدا فاحضر  
بين يديه يحيى بن اكرم فاستحقه فساله عن هذه المسئلة فقال  
يا امير المؤمنين اجزي عن هبة الاول ذكرنا لان اوانته فاعلم  
انما موت انه يعلم المسئلة فاعطاه العهد وولاه المقضا وذكروا  
فجرها يختلف يكون هبة الاول ذكرنا لان اوانته فان ذكرنا  
فالمسئلة الاولى من ستة للبنتين الثلثان كقولنا بدين السدان  
واذا ماتت احد البنتين فقد اختلفت اختا وجدا صحيحا اب  
اب وجدته صحيحا ام اب قال ليس للجددة وابا في بين الجد والجد  
الكلية على عرف من الاول وصحح الناس على ما ياتي من الطريق  
وان كانت الميت الاول انتم فقد ماتت البنت عن اخوة وجدته  
صحيحة ام ام وجد فام اب ام فلهجدته السرا وللأخت النصف

والباق بردي عليهما ومنه تجد الفاسد الكلام الاختيار **فصل في**  
بيان احكام النكح لما فرغ من بحث العتق شرعا في بيان احكام  
النكح فقال لجب النكاح من ثلثة حوثة بينتة بغير سعة لا ينفق  
بمال ولا نكح في الفقة وهو النكح بما يستبرأ اليه ويمنع من النظر  
اليه ونكح اطلاق هذا العلم منع شخص معين عن ميراثه اما كله او  
بعض لوجود شخص اخر وهو على نوعين احدهما حي يقتضيان وهو  
حي عن سهم اكثر اقل لما سياتر بيانه ان كان له ثلثة اثار في  
حي حريات والورثة القياس اليه فريقتان فريقتان لا يجمعان هذا الحي  
بحال البنت وهم ستمائة رابهم بقوله الابن والاب والبنت في  
الام والزوجة والزوجة لان فرضهم ثلث بكل حال البنت بدل قطع  
وهو ما تقدمنا من صريح الكتاب في حد كل فان قلت قد يجب هذا  
الطريق بالرد والقتل والرقبة فلا يصح قوله منقطع بين لا يجمع  
بحال البنت فقت الكلام في الورثة وهم على ذلك التقدير ليسوا بورثة  
التي يتا اعلم وفريق برئت نكاح ويجوزون حب حريات بحال اخرى  
اهم غير هؤلاء الستة من الورثة سواء كانا عتقت او ذكرا  
الفرقة وانك رابيه بقوله ومن عداهم اي وما عدا هؤلاء الستة  
يجوز الا بعد بالاقرب اي يجب حريات سواء اتخذ في السب اولاد وهذا  
بجسوة المفعول هذا احد الاصلين في هذا الباب كالابن يجب  
اولاد الابن وذو القربى اي يجب بدين الترابين كالأخت لا يورثون يجب  
الأخت لاب والاصول انك رابيه بقوله ومن يورثه اي يتوكل  
ينسب بشخص لا يورث معه اي لمن ينسب بشخص الى الميت اي لمن  
ينسب الى الميت بواسطة لا يورث مع وجدته بواسطة لا يورث مع  
وجود ذلك الشخص كابن الابن فانه لا يورث مع الابن الاولاد والاولاد



حيث يدلون بها أي بالام إلى الميت ويرثون أي إلى الميت معها أي مع الام  
 على ان وراثتهم بواسطة الام بل هي كجانب بالاشياء من الثلث إلى السبع  
 وذلك لعدم التحقق فيها جميع الزكاة ولا يترك حواشيها لأنها تترك بالولادة  
 وهم الاخوة فلا يتصور كجانب بخلاف الجدة حيث تجب بالام لأنها تترك  
 موارث الام والام اذ لم يمتها لأنها اقرب وتخلو في الاب حيث تجب  
 الجدة ويجوز من قبله والاخوة والاخوة كلهم لأنه يستحق جميع  
 الزكاة وتحقق هذا الاصل في الميت ان الشخص الميراث ان لم يكن  
 جميع الزكاة لم يترك الميراث مع وجوده سواء اخذ في سبب الارث  
 كما في الاب والجد والابن وابنه اذ لم يتجدد كما في الاب والاخوة  
 فان لم يمت به لما حرز جميع المال لم يبق للميت شيء أصلاً وان  
 لم يستحق الميراث به بجانب فان اخذ في سبب كان الارث كذلك كما في الام  
 وام الاب لان الميراث به اخذ نصيبه بذلك السبب لم يبق للميت من  
 نصيب الذي يستحق بذلك السبب شيء وليس نصيب آخر نصيب  
 مرسوماً وان لم يتجدد في السبب كما في ولده واولادها فان لم يمت به  
 2 ياخذ نصيبه مستحقاً في سببه والموت في اخذ نصيب آخر مستحقاً  
 في سبب آخر فلا حرمان فان ففت الميت لانه يستحق جميع الزكاة  
 اذا انزلت عن غيرها من احوال الزكاة بالموت ففت اجيب  
 عنه بان ليس ذلك الاحتفاظ من جهة واحدة كما في العصبه كما في  
ممنج ويجب بصيغة الميراث الاخوة بالابن وابنه أي ابن الابن وان  
سفر ويجب بالاب والجد لان ميراثهم مشروط بالطلاق وهو عدم  
الوالد والولد للميت كما مر في حقهم بهم قال في البين والطلاق  
 مشتقة من الاحاطة ومنه الاكليل لاحاطته بالراس والظلمة كالمس  
 لاحاطتها بما يبايد ظل عليه وكذا الطلاق من احاطته بالشخص مست

٥٤٢ الاخوة والاهل من قبله اصلها من الجدة لان غير قرابة الوالد بعيدة  
 بالنسبة إلى الولاد واختلف في الطلاق هل هي صفة الميت او للورثة  
 او للزوجة وقراء بوريث بكسر الراء فتحها واباما كان يشترط للتحقق  
 به عدم الوالد والولد للميت انتهى ويجب اولاد الميت وهم الاخوة  
 بالاب والجد والاب بالاب بالابن لا بغيره اي لما يجوز بالاب والجد  
 العلقات بفتح العين هي صلة جميع علة وهم من جهة الميت بالان  
 الرجل من جهة ميت اوله كانت فيه ثم على من هذه والعلم ان الميت في  
 ذكرها المستحق ما حازته للثقة ثم قال فينسب الميت اولاد الرجل من  
 نسوة ستمت انتهم لكونهم من جهة الميت كما ذكرنا انهم في الميت ويسقط  
 بند العلقات وهم الاخوة بالاب بنحو الاعيان وهم الاخوة كالأب وام و  
 بالاب وابنه وبالأب والجد وبند العلقات من جهة الميت الاعيان لم قال في السقوط  
 بالجدة قوله لا به وعند هذا لا يجزى الاخوة لابدين اولاد بالجد وبقياسه  
 أي المال يفتح وقالوا اذا اجتمع الجد والاخوة كان الجد كاحدهم بقا سهم  
 ما لم يتفصص حق ستمت من الثلث كما ان ربه بقوله وهو أي الجد  
 كما وان لم يتفصص حق ستمت من الثلث عند عدم ذوي الفرض او  
 عند السقوط عند وجوده أي ذوي الفرض فان نقص فرض لثلث  
 والباقي للاخوة لغير شرط الاشياء مثال ذلك الجد والجد والجد  
 نقصان لان حق ستمت جزء وجود واحدات المال بينهم المثال كاستواء  
 الحق ستمت والثلث جد وثلاثة اخوة يفرض لثلث والباقي بين الاخوة  
 لان حق ستمت في هذه العدة تنقص من الثلث فان كان معهم  
 بعض فرض غير بشرط الاب في الجد بثلاثة احوال الحق ستمت ذلك ما يجرى  
 ودرس جميع المال فيعطى ما هو له جزئها والباقي بين الاخوة للذكر  
 بشرط الاشياء مثال ذلك الجد والجد والجد والجد والباقي بين



بين جد والاب وكذلك الزوجة جد وجدة واخذت واخت للجد والجد  
والجد ثلث حاتق وجدة وام وجدوا ووزوج النصف واللام  
الثلاث وابا في هذا الموضع للجد وسقط الاب كذا في المتن وفيه  
العلماء مع جد كونه الاعيان فاذا اجتمعوا مع جد قال زيد رضي الله عنه  
ان بنه العلاء يدخلون في النسبة مع بنه الاعيان امرار للجد فاست  
احد الجدة نصيبه بنو العلاء يخرجون من السبب خايبين بغير سبب  
ابا في من المال بعد نصيب الجد لبي الاعيان يتقاسمون فيما بينهم  
لقد كثر خط الاستين وذلك لان بنه العلاء يتركون ما يجد اذا قدم  
بنو الاعيان ولا يتركون معهم فلا بد من اعتباراتهم في حق الجد  
اعتبار سقط لهم في حق بنه الاعيان فيدخلون في النسبة تقديرا  
لنصيب الجد والابا اخذت شيئا ونظيره ان يحلف اما واختا لابي  
الجد اعتبارا لالا في من الابه في جنبه كونه وارثا معها مع ان الجدة  
ههنا بالاب من الابوين فاذا كان مع جد اب لاب فالنقطة وكذا  
كما لو ان الجد الثلث والاب من الابوين ابا في وخره الاب لاب  
خائبا وان دخر وكسب للجد شيئا فلهذا بدل الاب لاب  
اختا لابي كانت صفة سمع خير للجد وتكون مسئلة من جهة الجد  
منها سمات وابا في هذه المسئلة لابي من الابوين ولا يفي لغث  
من الابه انتهى والفنوي في قول الامام ابو وهو سقط بالجد  
قال في فتاواه هذه المسئلة مختلف في غاية الصدر الاول فقال ابن القمام  
نهم ابو بكر وابن عباس وابي بن كعب رضي الله عنهم ان جد  
كالا عند عدده يترك معه من يترك مع الابه وسقط من سقط  
بالاب وبها خذ ابو في حق الجد ابو الابه بمنزلة الابه في مسئلتين  
زوج واخت ابوين او زوجة وابوين على ما تقدم تقريره قال

على

٥٤٢ مع وابي مسعود وزيد بن ثابت رضي الله عنهم ان جد لابي سقط بنو  
الاعيان والعلاء ويرثون معه واختلاف في كيفية تورثهم وبهذا  
اخذ ابو يوسف ومحمد والى فيهم وما لرحمهم الله انتهى قال المحقق  
في كتابه انه كسب من تارخا بنه قال الامام السرخسي بنه بنو الابه  
بنو محمد وبعضهم من منسبنا اختا والفنوي بالعلمي وقالوا  
انما نفي بالعلمي والاجل كذا لا اختلاف الصواب واختلاف فهم ههنا  
اظهر فكانت الفتوى بالعلمي هنا احد وقال الامام سفيان الثوري كذا في  
قال منسبنا الجد اب في مسائل الجد ان يعطى ما انفق اثم فيما يقيم  
بين الجد والاخوة امر وابل العلم بينهم بيا فيمن ترك جدا واختا فقال  
قوله ابو بكر الصديق رضي الله عنه المال كله للجد ولا شيء لالا في  
عليه قوله زيد وابن مسعود المال بينهما نصفا فلهذا انفقوا على ان  
للجد نصف المال فيعطى كسب عينية وفيما يقع يؤمر بالعلمي ويؤمر لالا في  
منها ان يجلسا صا صبه وحكم عن البيهقي الامام السجستاني ان هذا كان  
بنه هكذا وعن سفيان الثوري انه قال لا ينفق للفتى ان بنه في مسائل  
جد مع الاخوة الا بقول ابو بكر رضي الله عنه لانه لا يقدم لان كثيرا  
من الصواب ناهيه على ذلك وعن عمر بن عبد العزيز انه كان ينفق بقول  
ابو بكر رضي الله عنه وهو ان المال كله للجد ولا شيء لالا في وهذا قد مر  
ان بعضهم استنع عن الفتوى في مسائل الجد كسرة اختلاف الصواب  
رضي الله عنهم وفي الاختيار وسقط بنو الاعيان وهم الاخوة  
لابوين بالاب وابنه وبالاب وبنه بخلاف لانهم اقرب ويسقط  
بنو العلاء وهم الاخوة لابي بهم وهذا لما يثبت للجد ويسقط  
بنو الاعيان وهم الاخوة لامي بالولد وولد الابن والاب والجد لا ينفق  
لان شرط تورثهم كونهم يورثون لالا في بقوله وان كان رجل



بورك كلاله الاية والمراد اولاد الام لما تقدم والكلالة من لا والد له ولا ولد  
 فلما برك الاعمه عدم هؤلاء انتهى وفي البيهق وبنت كمت غيب الاخوة  
 اولاد اخوات من الام وحدهم ولا تحجب الاخوة من الابوين اومت الاب  
 لما ان شرط ارضهم الكلالة ولا كلاله مع الولد والبنت ولد فنجحهم  
 وكذا بنت الابن لما ان ولد الابن ولد انتهى فان قيل وجب ان لا يرث  
 الاخوة والاخوات من الابوين اومت الام مع البنت اومت الابن لان  
 ارضهم مشروط بالكلالة قلنا الكلالة شرط في حقهم لارك النخذ  
 او الشك في اولادك الله بالعصبة فاذا انتفت الكلالة انتفى هذا الارث  
 المشروط بها لا مطلق الارث فيحققن الارث بالعصبة بغير البنت  
 بنص اخر على ما بينا بخلاف ارك اولاد الام لان جميع ارضهم مشروط  
 بالكلالة فينتفي بعد ما فيها فصار للاخوات لاب وام محقة احوال النخذ  
 للواحدة والشك لا كثر منها والتعصيب باختها ومع البنت  
 والسقط مع الابن والاخوات لكلا نسخة احوال في محقة  
 السقط مع الاخوة الواحدة من الاب وام والسقط بالاشقين من  
 الاخوات من الابوين لما تقدم وصار لا اولاد الام لكلا نسخة احوال السقط  
 للواحدة والشك لا كثر منها والسقط بها ذكرنا كما في البيهق واذا  
 شكك بنات الصديق الشك سقط بنات الابن اي عند عامة النسخ  
 رضي الله عنه عنهم اذا لم يبق مع ما بين من عقابنات خلاف الابن  
 عباس رضي الله عنه اذا كانت اشقين او حكمها عنده حكم الواحدة  
 نظر الى لفظ كيم وجواب ان كيم بذكر عن الشبهة قال الله تعالى فقد  
 جعلت قلوبكم الاية ولان كيم من الاجزاء وانما يستحق باجتماع  
 الاشقين وروي ان ابن عباس رضي الله عنهما قال لعثمان رضي الله  
 عنه ان الله يحب بالاخوة والاشقان في السار يسا باخوة

فقال

فقال فذلك ذلك قيل فما استطيع ان ارده فذلك ان اجتمع ذكره  
 في الاختيار في فرض الام الا ان يكون بخلافه اي في عقاب بنات  
 الامة او غيرهن ابن ابن فيصعب اي الابن من بخلافه اي في  
 درجته من بنات الابن ومن فدية من ليست بذات سهم اي من  
 بنات الامة ويسقط ما دونهم ويكون اباء في لفظ مشروط بالاشقين  
 مثله بنات بنت ابن لبيتهن الشك ان واهله من بنت الابن  
 ومن دونها لفظ مشروط بالاشقين ومن معرفة شبيب ابنت  
 قال في الشبهة اراد بقوله بخلافه ان يكون العقار في درجتهن  
 سواء كان اخا لهن اولم يكن وهذا مذهب علي وزيد بن ثابت  
 رضي الله عنهما وبه اخذ عامة العلماء وروي عن ابن مسعود  
 رضي الله عنه انه قال تسقط بنات الابن بينتي العقب وان كان  
 معهن غلام ولا يخفى سمعن وان كانت البنت الصبية واحدة  
 كانت معها غلام كانت بنات الابن اسواء لثانيتين بين مسدس  
 ومقتسرة فاجها آخر اعطين وتسمى هذه المسائل الارار على قول  
 ابن مسعود والجمهور بقوله تعالى يصحكم الله اولادكم للذكر مشروط  
 بالاشقين واولاد الابن اولاد علي ما بينا من قبل فينظمهم الاية  
 وتقام بنظرهم واذا استكمل الاخوة لابوين الشك سقط الاخوة  
 لاب الا ان يكون معها اي في درجتهن او ينفق الية لاب فيصعب  
 ويظهر اباء في لفظ مشروط بالاشقين وفي معنى واذا استكمل بنات او الاخوات  
 لابوين فرضهن وهو الشك ان سقط بنات الابن والاخوات لاب  
 الابن تعصب الابن في الصورة الاولى او الية في الصورة الثانية او الية  
 في الصورة الثالثة مواز في مساو وانما زل اي سافر في بعض  
 ويجوز ان ياتي بينهم لفظ مشروط بالاشقين ويسمى هذا الاخ لغيره



كذا في الاختيار انتهى والوجه فيه ما مر في ثبات الابن والجدات  
 كذا في الابديات والاميات من اي جهة كانت يستحق بالام  
 لما دون ان البنين على الدنيا عليه وسلم انما اعطى محبة السرس  
 اذا لم تكن للميت ام ولات الامية تدعى الى الميت بالام وترث به اسفل  
 فها تترك معها لما تقدم ان الاقرب يجب الابد فتجوز بها وفيما  
 اما الابوية فتجوز بها لا قياس لانها لا تدعى الى الميت بالاب وترث  
 فرصة فالتب من ان لا تجوز الام كذا في الاختيار فلهذا الاختيار  
 تستحق الابديات اي من جدات خاصة بالاب ايها اي كما تستحق  
 بالام وكذا تستحق بالجد اي اذا كان من قبله في الاختيار الا  
 وم الاب فانها لا تستحق بالاب بالجد لانها ليست من قبله فلو تركها  
 وام اب وام ام فام الاب محبوبة بالاب واختلفوا ما ذا فام الام قبل  
 لها السرس لان ام الاب لما تجب لانتجب غيرها وقبل نصف السرس  
 لانها من اهل الكنفاء فتجب وان حجت كالاخوة مع الام كذا في  
 الاختيار والعروة منها اي من جدات من اي جهة كانت تجب  
 ابعد من اي من جدات من اي جهة كانت وارثه كانت العروة لانها  
 تأخذ العروة فلا يثبت للعبد بنية او محبة في الام مع اي مع  
 فانها اي ام الاب مع وجد الاب تجب ام ام الام بغير ترك اب وام  
 اب وام ام ام قبل كل حال لك لان حجب ام وهي حجت ام ام الام  
 لكونها اقرب منها وقبل لها السرس لان ام الاب محبوبة بالاب فلا  
 تجب على ما تقدم من وجهين وتما في شرح السراج في السرس الشريف  
 ان اجتمع جدتان وكانت احدهما ذات قرابة واحدة كام ام الاب  
 والاخرى ذات قرابتين او اكثر كام اب الاب وهو ايضا ام الام  
 ولام الاب وذلك ان امرأة زوجها ابن ابنتها فلو لم

بينها

٥٤٤ بينهما ولا فائدة امرأة جدة لهذا الولد الذي مات من قبل ابها ام اب  
 ابها ومن قبل ام ابها ام ام ام ففائدة جدة ذات قرابتين ثم يولد  
 هناك امرأة اخرى فلو كانت تزوجها بناتها ابن المرأة الاولى فلو لم  
 ابنت الاخرى ابن ابن الاول هو اب بحت ام ام الميت فهي ذات قرابة  
 واحدة فهاتان امرأتان جدتان في مرتبة واحدة واذا اجتمعت فقد  
 وجدت ذات قرابتين مع ذات قرابة واحدة هكذا ذكره صاحب النعم  
 فذلك السرس لذات القرابة الواحدة وكذلك اي السرس للآخرى عند  
 محمد يعني قسم جد السرس بينهما انما باعتبار ركنية ونصف السرس عند  
 اب يوسف يعني قسم يوسف السرس انما باعتبار ركنية وهو قول  
 سفيان ونسب صاحب النعم قد لا يكون له الاب في دار يكون له في دار  
 الجمع واقتصر في السراجية على نسبة الثاني لابي يوسف كما ذكره المحقق  
 ولم يذكر اباه مع قد قال السيد في شرحه قال الامام السرخسي لا واية عن  
 اباه في صورة قرابة تفرد احد بهذين وذكر في شرحه محمد بن مسلمة  
 عبد الرحمان بن عبد الرزاق الشافعي من ابي حنيفة ان قول الجدة  
 وما كذا وان في كقول اب يوسف والمردوم من يترك بالفتنة وعنده من  
 الكفر والرق واختلاف الدار لما مر يعني والمردوم من يترك بالملكية لا يجب  
 هو غيره عندنا اصلا لا يجب حرمان ولا يجب نقصان وهو قول عامة  
 الصحابة كما في المتن روي ان مسلمة تركت زوجها مسلما او اخرجها من امرها  
 مسلمة وابناءها لا ينفق فيها على وزيد بن ثابت رضي الله عنه عليها  
 بان للزوجة النصف والاخذ منها الثلث وما بقى فهو للصبية وعنده ابن  
 سعد رضي الله عنه عن محمد بن عمرو حجب النصفان لا يجب لهما من ثلث  
 المسئلة المذكورة تكون عنده للزوجة الربع وللأخوة الثلث والباقي  
 للصبية ويروي عن ابن عباس انه جرد في الصورة للزوجة الربع ولم يجعل



في تلك الصورة للزوج الرابع ولم يجعل للاخوة شيئا بان يقع للعصبة فلو  
 في حجب المحرم بغيره حجب الحركات فربما كان كذا في سيرة السراجة للسنة والملازم  
 من الطرفين بطبق من المصنف والمجرب عن ميراث حجب اى غيره حجب  
 الحركات والنقصان بالاتفاق بيننا وبين ابن مسعود كما في الكنى كما مر في  
 الجدة كأم الأب معه حجب أم أم الأم كما مر بينه وكلا أخوة والأخوات  
 حجبهم اى الأخوة والأخوات حجب الحركات الأب اذ ههنا إرثات معه  
 لأن إرث الأخوة مشروط بالكلية كما مر وإرث الأم بالثلاث مشروط بغيرهم  
 الاثنان من الأخوة وروى عن ابن عباس رضي الله عنهما عن أبي وادم وثلاث  
 أخوة للأم والسر واللا أخوة السرة والبنات كجعل للأخوة كما نقص  
 من نصيب الأم ولأن إرثه الثلاثة تنعم من ذلك ونما يعرف في البنات  
 الأم من الثلث إلى السرة أما عند ابن مسعود فلا المحرم عنده صاحب  
 مع انه ليس بإرث أصلا فكذا الحجب بل هو أولى لأنه وارث من وجه  
 وجه وأما عندنا فلا المحرم إنما هو بمنزلة المحرم لأنه ليس بأهل  
 للميراث من كل وجه بخلاف الحجب فإنه أهل له من وجه آخر فجعل  
 كما يجب في حق استحقاق الإرث حتى لا يرث شيئا ويجعل جبا في حق  
 الحجب وهو وارث في حق محجبة وهو محجبة كما في حق قال الفقهاء أبو  
 اليك في خزانة الفقه ثلثة يجعون الأم من الثلث إلى السرة أو لولد له  
 الابن والأخوة من اى جهة كانوا وان كان مع الابوين زوجة أو زوجة  
 حجت الأم من ثلث مملوك إلى ثلث أبنائه وهو قول جميع الصحابة الا قول  
 عبد الله بن عباس رضي الله عنه انتهى وفي الاختيار وسهام الفرائض  
 لا يخرج عنه فريضة الأخت مملوك يقال فلان يبدل على اى مملوك والر  
**فصل** في بيان احوال العول وهو في الفقه يستعمل بمعنى مكيال في الجور  
 ويمنع العدة يقال حال جرة اى غلب ويمنع الرقيق يقال حال مكرات

أذا فهم وفي هذا معنى الأخير اخذ بمنع المصنف عليه ولهذا قال في حجب  
 هو زيادة السهام وهو ضد الرد اذ بالعدل ينقص سهام ذوي  
 الفروض ويزداد احد مسئلة وبالرد ينزاد السهام وينقص احد  
 المسئلة انتهى وفي الاختيار العول زيادة السهام على الفريضة فتقول  
 مسئلة إلى سهام الفريضة وبدخول النقصان عليهم بقدر حصصهم  
 لعدم شريك البعض على البعض كالديون والوصايا اذا ضاقت الشركة عن  
 اداء المال تقسم عليهم على قدر حصصهم بدخول النقصان على الكل كذا هذا  
 ولأن العدة لما جمع هذه السهام في المال لا ينسحب للموكل ان المراد  
 الحاق النقص بالكل على اطلاق الجمع فكان ثابته مقتضى جميع سهام و  
 الثابت بمقتضى النقص كان ثابت بالنقص وعلى ذلك جاء في الصحاح والابن  
 عباس رضي الله عنهما عنهما انتهى والى هذا ان العول فيهم ان يراد على  
 الخوة عند ازيد باسها عليه اذا اجتمعت ولهذا قال واذا زادت  
 سهام الفريضة على الفريضة الستة المذكورة من الثلث والسرة وغيرها  
 فقد عالت اى زادت الفريضة بان يزداد على الخوة شيء من السرة أو الثلث  
 الخوة ذلك من السرة كجدة فيه وحاصلها المخرج سهامها من  
 الوفا بالفروض المجعولة فيه برقي الشركة إلى عدد أكثر من ذلك المخرج ثم يقسم  
 فيه بدخول النقصان في فرائض جميع الشركة على نسبت واحدة كما سياتي  
 في تفصيله ان شاء الله تعالى وأول من حكم بالعدل عمر رضي الله عنه فإنه  
 دفع في عهدده صورة حاق فخرجها عن فروضها فشا ورالصحابة فيها  
 فأشار بالعدل رضي الله عنه وقال عمر رضي الله عنه أعطوا الفرائض  
 ثلثهم على ذلك ولم يشكره الا ابنه بعد موته فقال هلا انكرت في زمن  
 عمر فقال هنته وكان محببا ونما في سيرة السراجة للسنة  
 المسئلة على سهام الفريضة فالمسئلة اذا كانت من ستة مثلى كانت



كزوج واخيه اب تقول الى سبعة اجزاء النصف والثلاث في  
 المسئلة والى ثمان كزوج واخيه اب واخ لام والى تسعة كزوج و  
 اخيه اب واخيه لام والى عشرة كزوج واخيه اب واخيه لام  
 وجدة اعلم ان احد المسائل سبعة اشان وثلاثة واربعه وستة و  
 ثمانية واشية عشرة واربعه وعشرون واربعه خارج اى خارج هذه  
 الفروض وهى السنة المذكورة في اول الكتاب ومجموع الخارج سبعة  
 ذكرنا قال في الحج اعلم ان مجموع الخارج سبعة لان الفرض المذكورة  
 في كتاب الله تسعة وخارجها خمسة اعداد الاشان والثلاث والاربعه  
 والستة والثمانية وذلك لان مجموع السك والسكن فان الاختلاف  
 الاول يكون في نوع واحد لا يقتضى خارجا خارجا عن تلك المسئلة انتهى  
 تقول الاشان كزوج واخيه اب واخيه لام والنصف والاخت  
 وكذلك زوج واخيه اب وسكن السنتين لانه لا يورث لال سبعة  
 ما بين الاقربا تين المستقلين في الاختبار ولا تقول الثلثة  
 لان الخارج اما ثلث وما بقى لام واخيه اب وام اما ثلث وثلثان  
 لا خيه لام واخيه اب وام ولا تقول الاربعه لان ما يخرج منها  
 اماربع وما بقى كزوج وابن ادربع ونصف وما بقى كزوج وبنت واخ  
 اب وام ادربع وثلث وما بقى كزوج وابوين ولا تقول الثمانية لان  
 الخارج منها اما ثلث وما بقى كزوج وابن ادربع وثلث وما بقى  
 كزوج وبنت واخيه اب وام فلا تقول هذه الخارج لان الخارج في المسئلة  
 بهذا الخارج الاربعه اما ان ينفى كمالها او ينفى منه الفروض  
 على زائد عليها او ينفى اى منها تقول احدها السنة والى من قوله  
 الى عشرة متعلق بتقول وقد ذكرنا الامثلة انما وترى وسخفا و  
 تقول الاثنى عشر الى سبعة وعشرون ولا تخفى ان تقول الاثنى عشر

الى ثلثة عشر كزوج وبنتين وام والى خمسة عشر كزوج واخيه  
 لام وجدة وتقول اربعة وعشرون الى سبعة وعشرون عولا واحدا في  
 المسئلة وهى اى المسئلة بمسئلة امرأة وبنتان وابوين ينفى كزوج  
 وبنتين وابوين وانما سببت مسئلة لانها سالت من على رضى الم  
 لا عنه وهو على مسئلة فاجاب عنها بدسعة فقال لال كرسك  
 متعنا اليس للزوج المسئلة فقال هارثنا سبعة وخمسة في خطبة  
 ونجدها من فطنة قال في الحج ولا تدرى اقول اربعة وعشرون على هذا العدد  
 وهو سبعة وعشرون والاعضاء من مسئلة رضى الم عنه فان عنه  
 تقول اربعة وعشرون الواحد وثلاثين بزيادة سدسها ونفها عليها المرأة  
 واخيه اب وام وابن محرم اذ عنه بجحى هذا الابن الزوج من  
 الربع الى ثلث فالمسئلة عنه من اربعة وعشرون لاختلاف السك  
 من الذي الاول بطل السك الثاني وانما حالت الواحد وثلاثين اذ  
 للزوج المسئلة وهو ثلثان وللأم السدس وهو اربعة وللأخت السك  
 وانتهى ام السك ان ستة عشر للاخيه لام السك وهو ثمانية  
 والمجموع احد وثلاثون وعند غيره هذه المسئلة من اربعة عشر  
 تقول الى سبعة عشر والدليل على احكامهم القول فيما ذكرنا من  
 الوجه استقراء صورة اجزاء الفروض ثم ما فرغ من بحث القول  
 ثم في بيان ضده وهو الرد يقال والرد ضد الم القول وقد تقدم  
 بيان بان لا تستغرق السهام الفرضية بغير ان يرد الفرضية على  
 السهام مع عدم المعينة هذا لا يستحق فيه لانه لو كانت هناك  
 معينة احد الفاضل لربا في اى من فروضها صحاب السهم على اولى  
 السهام وهم اصحاب الفروض سوى الزوجية فانه لا يرد عليها  
 بل يرد سواهم اى بحسب النسب بين سهامهم مثله جدة واخ



لانه عليه السلام ولاخت السيد والباقي يرد عليهما بقدر سهميهما  
 قال في المصنف والرجوع هو وجه المذكور في عامة النكاح كقولهم  
 عنه ومن تابعته وبها أخذ اصحابنا وقار زبدة ثابت لا يرد الفاضل  
 على ذوي الفروض بل يثبت المال له اخذ عروة والزهره وما لكان في  
 كذا المحقق من اصحابنا في قولنا ندرس بيت المال يرد الفاضل  
 على ذوي الفروض بنسبتهم فرائضهم والمالكات لبيت المال وروى  
 عن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال لا يرد على ثلثة الزوجين ولجدة  
 وقال عثمان رضي الله عنه يرد على الزوجين ابنتاهما لانه  
 الفريضة لو دخلها نقص بالعدل عالت على المال فوجب ان يكون  
 حصته من الزيادة ان تكون للمطلوكين كالحاج بالضم والفتح  
 بالفرق وجه من منع الرد مطلق ان النسبة قدر فرض كل واحد من  
 الورثة فلا يجوز الزيادة عليه ولان الحق لا يمكن ان يتجاوز ما روى  
 في حتم اصله واما قوله في المصنف عقيب ذلك وادلوا الارحام ببعض  
 هم او ببعض في كتاب الله وهو محال فيكون اول من بيت المال  
 ومن الزوجة الا انها بنت لهما بالنسبة قد لا يثبت بالنسبة لان  
 الزوجين قرابتهما فاحر فلا يثبت في الاصلهما اخلا والعقد  
 ميراثهما ولان الزوجية تزول بالموت فينتفي السب قال في الاختار  
 وحقبة عدم الارث اصله انا اعطيتهم فرضها بغير الكتاب  
 فلا يرد عليه انتصه وروى عن ابن مسعود رضي الله عنه انه لم  
 يرد على بنت ابن مع بنت الصليب ولا على اخت لاب مع الاخت  
 لابوين ولا على اخوة من ام مع الام ولا على جدة الا ان يكون وارث  
 غيرها وبها اخذت علقه وقام بين في التبيين ثم اعلم ان جميع  
 ما يرد عليهم عندنا سبعة الام وحيدة وابنت وابنت الاب والاخت

من الابوين والاخوات والاولاد الام ويقع الردي جنسا وحده على  
 جنسا وعلى ثلثة ولا يكون اكثر من ذلك والسهام كمدود عليها اربعة  
 الاثلاث والثلاثة والاربعة والخمسة كذا في الاختيار ثم سأل ابنا ب  
 اربعه اقسام اما ان يكونوا جنسا واحدا او اثنى عند عدم من لا يرد عليهم  
 او عند وجوده فلا يخرج من ثلثة عن هذه الاربعة على ما يجوز في الاشياء  
 الحق فان كان من يرد عليهم اى من السبعة التي ذكرناه اثنا جنسا  
 واحدا اى كما اذا تركت ابنت او اختين او جدتين مثلا فالمسئلة  
 اى فاجعل المسئلة او تحت المسئلة من عدد رؤسهم اى رؤس ذلك  
 اى رؤس ذلك الجنس الواحد لان جميع المال لهم بالفرض وادرسهم  
 مما تفرغ لما اذا تركت اختين فاجعل المسئلة من اثنين واعطوا كل واحد  
 منهما نصف التركة فثمة وجه في الاحتقان ورجع جميع المال اليهما على  
 السوية وكذا تجدان لما ذكرنا فتكون التركة على عدد الرؤس كما في العقب  
 اعني اذا تركت ابنتين او اخوة مثلا فاجعل لهن رؤس في السبعة و  
 الاولاد بالاختين ان يكونا من جنس واحد بان يكون كلاهما لاب اولام  
 اولاد ابوين في التسمية وان كانا من اى كمدود عليهم جنسين او اثنى  
 اى ثلثة اجناس مع عدم من لا يرد عليهم وهذا هو قسم الثلثة في ثلث  
 مدد سهمهم اى فاجعل المسئلة من مجموع سهمهم وقرع عليهم  
 بقولهم ثلث اثنين اى اصل المسئلة من اثنين لو كان في المسئلة سبعة  
 لدة واخت لا يجوز لان المسئلة من ستة ولهما منها الثلثان بالقرينة  
 فاجعل الاثنتين اصل المسئلة واخص التركة عليهما نصفين فكل واحد  
 منهما نصف المال واجعل المسئلة من ثلثة لو كان في المسئلة ثلث وادرس  
 قام في الام او اخوة الام وجدة او ام واخوة الام والمسئلة على هذا  
 التقدير اجنسا من ستة ومجموع السهام لما خذوة للورثة المذكورة



ثلاثة فاجعل اصل المسئلة واقسم الشركة اثنا عشر بقدر تلك السهام للام ثلث  
 من المال وللا لثلاث واصل المسئلة واجعل المسئلة من اربعة لو كانت في مسئلة سوس  
 ونصف كبت وبت ابن اديت ام لان المسئلة ايضا من ستة ومجموع السهام  
 الجاهزة للورثة اربعة ثلثة للبت وربع منها للام اديت الابن ومن خمسة  
 لو كان في مسئلة ثلثان ودرهم كبت وام للبنتين الثلثان والام السدس  
 اجعل مسئلة من خمسة عدد سهامهم اديت وبت ابن وام اوكان فيها  
 نصف وثلث لاختلاف وام واخيه لانه فالمسئلة وهذه الصورة الثالثة  
 ايضا من ستة والسهام خمسة اخذت منها خمسة مع الصورة الاولى للبنتين  
 سهام اربعة وللأم سهم واحد فيجعل الشركة اخصا اربعة منها للبنتين وواحد  
 للام وفي الصورة الثانية قد اجتمع اثنان ثلثة وسهامهما صورة من  
 الستة خمسة ايضا ثلثة منها للبت وواحد للام الابن وواحد للام وفي  
 الصورة الثالثة يكون السهام لاختلاف من ستة خمسة ايضا فقامت  
 مع الابدين ثلثة سهم والاختلاف لاهم سهمان فيجعل خمسة اصل المسئلة  
 وتقسيم الشركة اخصا كل ذلك لغير مسئلة فمحل مسئلة قسمة واحدة  
 الا ترى انك اذا اعطيت لواحد من الشركة الورثة ما يستحقه من  
 السهام ثم قسمت الباقي من سهامهم بينهم بقدر تلك السهام صار  
 القسمة سريتين ثم ان القسمة على الوجود المذكورة ان استقامت على  
 الورثة فذلك وان لم يستقم لما اذا خلف بنتا وثلاثة بنات ابن  
 فلبنت ثلثة سهم يستقيم عليها وبنات الابن سهم واحد فلا يستقيم  
 عليهم فا ضرب الثلثة بعينه عدد رؤوس من الكسر عليهم فاصل المسئلة  
 وهي اربعة فتصير الثلثة عشر للبت منها خمسة وبنات الابن ثلثة  
 شقعة عليهم كذا في جميع فان كانت مع الاول اس مع كسرهما احدى  
 يرد عليه من لا يرد عليه وهو الزوج والزوجة وهذا هو القسم الثاني

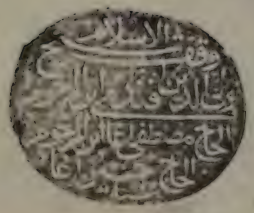
اعط فرضه اي فرض من لا يرد عليه من اقل بخارج ثم قسم الباقي اي من فرض  
 من لا يرد عليه فاما باللفظ الامر على رؤوسهم اي على من يرد عليه فان  
 استقام كزوج وثلاث بنات اقل بخارج فرض من لا يرد عليه كزوج و  
 الزوجة اربعة فانها اعطيت الزوج واحد منها بقية ثلثة وهي شقعة على  
 عدد رؤوس البنات فلا حاجة الى العزب والام وان لم يستقم ذلك  
 الباقي على عدد رؤوس من يرد عليهم فان وافق اس رؤوسهم اي من يرد  
 عليه ضرب وفق رؤوسهم في مخزج فرض من لا يرد عليه بعينه ان لم  
 يستقم الباقي بعد فرض من لا يرد عليه على عدد رؤوس من يرد عليه  
 ينظر فان كانت بين الباقي فرض من لا يرد عليه وبين رؤوسهم  
 موافقة فا ضرب وفق رؤوسهم في مخزج فرض من لا يرد عليه كزوج و  
 ثلث بنات فان بينها موافقة بالثلث فا ضرب وفق رؤوسهم وهو  
 الثالث في مخزج فرض من لا يرد عليه وهو اربعة ثلثة ثمانية للزوج  
 سهامات وبقية ستة شقعة على البنات قوله وان وافق اي وان كانت  
 موافقة بين العدد اي بين رؤوس من يرد عليه وبين ما بقى بعد فرض  
 من لا يرد عليه وهو الزوج في هذا المثال اعلم ان العددين اما ان يتساويا  
 فالمساوية بينهما هي ثلثة كما في الصورة السابقة فان اختلفا فاما ان  
 بين الاقل الاكثر فحينئذ اذا طرحت من الاكثر مثل الاقل لا يبقى شيء من  
 الاكثر كالشقة مع الثلثة فانك لو طرحت من الشقة ثلثة ثلثة ثلثة  
 اث سالت لم يبقى من الشقة شيء فهو التداخلة اصطلاح  
 هذا الفن وان لم يبق فاما ان يفتما جميعا عدد ثلثة كما في المثال  
 الثانية بعده فذلك الطريق ان يرفع من الاكثر بمقدار الاقل من بني  
 مراحتة اتقوا في درجة واحدة فان اختلفت المقدارات في عدد فاما  
 متقانات في هذا العدد فان اتقوا في الشقعة فاما متفتقات في



النصف كالاربعة مع الستة فانها قد انفتقت في الاثنين لانه لو رقت  
 من الجانبين مثله لكان بالاثنتان بالاثنتين فيكون بين العددين التوافق  
 بالنصف ولو انفتقت في الثلاثة فها متفتقت بالثلاث كالستة مع الستة  
 فانك لو رقت من الجانبين ثلاثة ثلاثة بقا بالاثنتان بالثلاثة فيكون  
 بينهما التوافق الثلث ولو انفتقت في الاربعة فها متوافقت بالربيع كالثلثين  
 مع اثني عشرة فانك لو رقت من الجانبين اربعة اربعة لا تنفتح العددين  
 في الاربعة فيبقى بينهما التوافق الربيع وهكذا الى العشرة لان العدد  
 العاشر يخرج بجزء الوفه اي بجزء وقت هو اربعة فيم وهو الربيع وبما بين  
 العددين ان لا بعد العددين معا عدد ثلث كالستة مع العشرة فاجيب  
 الى معرفة هذه المذكورة لان الفرض الطويل هذا المنع تعميم المسائل وهي  
 موقوفة الى معرفتها وانما اي وان لم يوافق عدد رؤسهم ابا في بقى  
 وان لم يكن بينهما موافقة ضرب كل رؤسهم فيم اي في مخزف من لا  
 يرد عليه وتعم المسئلة كزوج وحسب بيات احدا من الشئ على اجزاء  
 الربيع والثلثين كذا تارد الى اربعة ان في اقل من اربع من لا يرد عليه  
 فان اعطيت الزوج واحد بقر منها ثلاثة فلا يستقيم على البيات  
 بحسب بل بينهما وبين عدد الرؤس بياينة فا ضرب كل رؤسهم وهي  
 خمسة في مخزف فرض من لا يرد عليه وهو اربعة تكن عشرين وانها  
 تعم المسئلة والذى كان للزوج حزيناه في المضروب الذي هو خمسة  
 فكان خمسة فا عطيناه اياه وكان للبنا ثمانية حزيناه هاهنا خمسة  
 حصل خمسة عشر فكل واحدة منهم ثلاثة وان كان مع الشئ اي  
 مع اجتماع جنسية من يرد عليه من لا يرد عليه قسم الباقى اي من  
 مخزف فرض من لا يرد عليه على مسئلة من يرد عليه فان استقام كزوج  
 واربع جدات دست اخوات لام فان اقل مخزف فرض من لا يرد

عليه

عليه اربعة فان اخذت امرأة واحدة منها بقر ثلاثة وهي ههنا  
 مستقيمة على مسئلة من يرد عليه لانها ايضا ثلاثة فتقسم الثلاثة  
 على ثلاثة لان سهامها ثلاثة لان حق الاخوات لام الثلث وحق  
 جدات السرس فلاخوات سهام والجدات سهم واحد في هذه  
 الصدرة استقام ابا في على مسئلة من يرد عليه كذا نصب جدات الاربعة  
 واحد فلا يستقيم عليهم بل بينهما بياينة اخذ عدد رؤسهم وكذا  
 نصب الاخوات الست اثنان فلا يستقيم على ههنا لكن بين  
 عدد رؤسهم وسهامهم موافقة بالنصف فردنا عدد رؤس الاخوات  
 بالنصف وهى ثلاثة ثم طلبنا التوافق بين اعداد الرؤس فوجدنا  
 فوجدنا توافق رؤس الاخوات وهي ثلاثة في كل عدد رؤس جدات وهو اربعة  
 فحصل اثني عشر حزيناه في الاربعة ان في مخزف فرض من لا يرد عليه  
 فصار ثمانية واربعين فها تعم المسئلة كان للزوج واحد حزيناه  
 في المضروب الذي هو اثني عشر فا عطيناه للزوج وكان للجدات ايضا  
 واحد حزيناه في ذلك المضروب فكان اثني عشر فكل واحد منهم ثلاثة  
 وكان للاخوات لام اثنان فحزيناهما ثلثي اربعة وعشرون فكل  
 واحدة منهم اربعة كذا في مخزف والاى وان لم يستقيم ما بين من مخزف  
 فرض من لا يرد عليه على مسئلة من يرد عليه ضرب جميع مسئلتهم  
 في جميع مسئلة من يرد عليه في مخزف فرض من لا يرد عليه فالجواب  
 الحاصل بهذا المضرب مخزف فردنا الوفاق كالربيع زوجات وشع  
 بان دست جدات ثم بجزر سهام من لا يرد عليه في مسئلة من يرد  
 عليه وبجزر سهام من يرد عليه فاما من مخزف فرض من لا يرد عليه  
 وبجميع الاجود لانيه اي في حساب الفرائض وهذا بيان طريق معرفة  
 سهام كل فريق من هذا المبلغ اصل هذه المسئلة من اربعة وعشرين





لا خلاف الثمن بالتسليم والسداد لكنها ردت فردناها الى اقل خارج  
 فرض من لا يرد عليه وهو الثمانية فاذا دفعت ثمنها الى الزوجات  
 الاربع بنى سبعة فلا يستقيم على الحجة التي هي مسئلة من يرد  
 عليه ههنا لان العرضين ثلثان وكل واحد بينهما مائة فيرد  
 جميع مسئلة من يرد عليه اعني الحصة في مخزى فرض من لا يرد عليه  
 وهو الثمانية فبلغ اربعين فهذا المبلغ مخزى فرض الزوجين ثم  
 ا ضرب سهام من لا يرد عليه وهو واحد في مسئلة من يرد عليه  
 وهي حصة ثلث حصة وسهام من يرد عليه وهي حصة فيما بقي في  
 مخزى من لا يرد عليه وهي سبعة ثلث حصة وثلثاين وذلك لان  
 كل فرق من يرد انما هو اربعة من مخزى فرض من لا يرد عليه  
 بقدر سهامهم في المسئلة المذكورة للزوجات من ذلك المخزى واحد  
 فاذا ضربناه في الحصة التي هي مسئلة من يرد عليه كان حاصل حصة  
 فهو حق الزوجات الادوية من الاربعين وثلثاين من مسئلة من يرد  
 عليه اربعة فاذا ضربناها فيما بقى في مخزى فرض من لا يرد عليه وهو  
 سبعة بلغ ثمانية وعشرة فهي ثلث من الاربعين وثلثاين من مسئلة من  
 يرد عليه واحد فاذا ضربناه في السبعة كان سبعة في المجدات  
 فقد استفاد فرض من لا يرد عليه وفرض كل فرق مما يرد عليه و  
 ان الميراث السهام الماخوذة من مخزى فرض الزوجين العرضيين على  
 البعض او الجميع هي المسئلة بالاصول السبعة المنقولة في باب التجميع  
 فلو الصورة التي تكون فيها كانت من الاربعين نصيب الزوجات الاربع  
 حصة بين زوجتين وسهامهن مائة فخذنا بمائة زوجتين  
 وكان سهم ابنت الثلث منها ثمانية وعشرون فبين الزوجين  
 السهام مائة فخذنا عدد الزوجين محالة وكان سهم الزوجات

الست فربما سبعة فيهما ايضا مائة فاخذنا عدد زوجتين  
 باصل ثم طبعنا بين عدد الزوجين والرؤس الموافقة فوجدنا بين  
 رؤس زوجات موافقة بالنصف فربما نصف الاربع في السنة  
 فبلغ اثني عشر وهو موافقة لرؤس ابنت الثلث فربما  
 ثلث الثلث فاثني عشر فحصل ستة وثلثاين فربما هذا الحاصل في  
 الاربعين فبلغ الفا واربعين فربما نصيب المسئلة على احوار  
 الفرق كان نصيب الزوجات من الاربعين حصة وضربناها في الفرق  
 الذي هو ستة وثلثاين فبلغ مائة وثمانين فكل واحد من الزوجات  
 ستة واربعين فكان نصيب ابنت الثلث ثمانية وعشرون وقد  
 ضربناها في ذلك المحزوب المذكور فصار الفا وثمانية فكل واحد  
 منهم مائة واثني عشر وكان نصيب الزوجات من الاربعين سبعة  
 وضربناها في المحزوب المذكور فصار مائة واثنين وخمسة  
 فكل واحد من زوجات الثلث واربعين ومثالا اخر زوجة و  
 بنت وبنت ابنة وجدته للزوجات ثلث بنى سبعة وسهام الرد  
 ثمة لا يستقيم ولا موافقة ونضرب سهام من لا يرد عليه وهي  
 ثمة في مسئلة من لا يرد عليه وهو ثمانية ثلث اربعين منها نصيب  
 المسئلة فاذا اردت التجميع على الرؤس فاعمل الطريقة المذكورة والتم  
 لها في مائة الى صراط مستقيم فحصل في بيان اعطاهم ذوي  
 الارحام ذوالرحم واللفظ ذوالقرابة مطلقا وفي الشرح ذوالرحم  
 لم يرد ليس لم يعصيته اى من العصية المذكورة ولا ذى سهم  
 اى ذى فرض مقدرة في كتاب الله او سنة رسوله صلى الله عليه وسلم  
 وسلم او اجماع الامة كما في كونه فلا يرث مع ذى سهم وعصيته  
 سوى الزوجات فلو كان عدد الرؤس محالة وكان سهم الزوجات







خاله وعمة الام وخالاتها الثلثان للعتين بينهما اثلاثا والثلث  
 للثلاثين بينهما اثنا عشر بالاثلاث وحزب ثلثة في ثلثة كل  
 ثلثة منها تصح واولاد هذه الاضاف حكمهم حكم اباؤهم  
 هم في جميع ما ذكرنا عند عدم اباؤهم انتهى ومنها يستخرج  
 ما ذكره في كثره لما لا يخفى على الفطن ثم يعتبر الترجيع من كل فريق  
 فيرجعون بقرب الدرجة كما لو انفرد وعنده الاستواء في القرب و  
 القوة اي في قوة القرابة وجهة اي في جهة القرابة للذكر مثل حظ  
 الانثيين يعني وان اجتمع ذكر وانثى من صنف واحد وسادوا  
 في الدرجة وجهة قسم المال بينهما للذكر مثل حظ الانثيين وان  
 وجد منهم واحد لا يجزأخذ كل مال كما في الصنفه وتعتبر الابدان  
 الفروع ان اتفقت الاصول يعني ان اتفقت صفة من يدلون  
 به في الذكورة والانوثة ولم يختلفوا فيها كانت القسمة على  
 ابدانهم حتى يجعل بينهم للذكر مثل حظ الانثيين قال في التبيين  
 والمراد بالاصول المدعى بهم بصوله كانوا اصولا لهم او لم يكونوا  
 وفي الاختيار فان اتفقت الابدان والامته فالمال بينهما على السواء  
 ان كانوا ذكورا واناثا وان كانوا مختلطين فللذكر مثل حظ  
 الانثيين مثاله بنت بنت ابن وبنت بنت ابن وبنت ابن المال  
 بينهما على السواء وكذلك ابن بنت بنت وابن بنت بنت  
 وابن بنت بنت وابن بنت بنت المال بينهما اثلاثا  
 وكذا اي مشترك ما تقدم من الحكم ان اختلفت اي الاصول عند  
 ابي يوسف وفي الاختيار وان اختلفت الامته والاباء فعنده  
 ابي يوسف وهو رواية عن ابي في العبرة لابدانهم لا لاصولهم  
 يعني ولا يعتبر في القسمة اصولهم اصلا كما في المنع وعند

محمد

محمد ان اختلفت صفة الاصول يؤخذ الصفة من الاصول ويؤخذ  
 العدد من الفروع اي المدلون بهم ويقسم اي المال على اول بطن  
 وقع فيه اي في ذلك البطن الاختلاف يعني ويعتبر العدد من الفروع  
 والصنف من بطن اختلف ينقسم المال على ذلك البطن فيعتبر  
 عدد كل واحد بعد ذروعه حتى يجعل الذكر الذي في ذلك البطن ذكورا  
 بعد ذروعه والانثى الواحدة اثنا عشر فروعها ويصلح الفروع ميراث  
 الاصول كما في التبيين وينكشف لك في مثال الاتي ان شاء الله تعالى  
 ثم يجعل الذكر على حدة والانثى على حدة فيقسم نصب كل حصة  
 على اول بطن اختلف كذلك اي بعد ذلك ان كان بطن واحد وكان  
 عددهم بطون مختلفة ينقسم والا اي وان لم يكن فيما بينهم  
 وباب فروعهم من الاصول اختلاف في الذكورة والانوثة بات  
 يكون جميع ما يتوسط بينهما المال على اول بطن اختلف على الصفة  
 فقط وفي حصة كل اصل طائفة بعد القسمة في اصحاب الذكور طائفة والانثى  
 الاخرى يعني عند محمد العبرة بالصفة بعد القسمة في اصحاب الذكور طائفة والانثى  
 لاصولهم ينقسم المال على اصولهم ينقسم على اول بطن اختلف بجميع  
 ويعتبر الاصل الواحد متعديا وكذا ما صاحب الاناث وهكذا العمل  
 بتعدد اولاده ثم يعطى لكل انثى ان يشترط كما في التبيين وهكذا العمل  
 فروع ميراث احد يجعل كل انثى كان معهم اختلاف وسواء  
 تدعى الى ميراث بذكر ذكرا ويجعل كل انثى كان معهم اختلاف وسواء  
 ذكر يدعى الى ميراث بانثى انثى سواء كان تفصيل في اخر هذا  
 اولادها باب واحد او اكثر او بام واحدة الفصلان ثاء الهاء  
 او باكثر ثم يقسم كل فريق بينهم بالسوية ان اتفقت صفاتهم وان اختلفت فللذكر مثل حظ الانثيين



لمحمدان سبهم الفرح انما يستحق الميراث بواسطة الاصول فيجب ان يكون  
 العبرة للاصول ولا يجر يوسف ان ذوي الارحام انما يرتكضون بالقراءة  
 كالعمية وكذا واحد بندهم بنفسه في اصل الاستحقاق فيعتبر الابدان  
 كالعمية مثاله بنت بنت بنت ابن وابن بنت ابن المال بينهما للذكر  
 مثل حظ الانثيين بالا جماع باعتبار ابدان الفروع وصفاتهم فكلما  
 للذكر ولله للاثني لاث صفة الاصول متفقة في الذكورة فيحتر عند  
 محمد ايضا ابدان الفروع وبنت بنت بنت وبنت ابن بنت المال  
 بينهما نصفان عند ابي يوسف باعتبار الابدان وعند محمد الثلثا  
 باعتبار الاصول لانهما من بنت بنت بنت وابن بنت ثم ينظر  
 نصيب الابن الى بنته ونصيب البنت الى بنتها ان ترك وبنت  
 ابن بنت وابن بنت بنت عند ابي يوسف المال بينهما للذكر مثل حظ  
 الانثيين وعند محمد للبنت سهمان وللابن سهم وتمام  
 يعرف في الاختيار شرع مختار روي في شرح السيد للسراجية في  
 النصف الاول ويقول محمد يفرغ اولاد البنات واولاد بنات الابن و  
 غيرها لانه اسهر الروايتين وقد تقدم احوال العمات والمخليات  
 ويقدم اي في الارث جزء الميراث وهم اولاد البنات واولاد بنات  
 الابن وان سقرات للوصولان قرابة الاولاد اقرب من غيرهم كما  
 جاء في الاصول اعلم ان ذوي الارحام اربعة اصناف الاول من  
 ينتمي الى الميت وهم اولاد البنات واولاد بنات الابن والثاني  
 من ينتمي الى الميت وهم كجد الفاسد والجدات الفاسدات و  
 الثالث من ينتمي الى ابوي الميت وهم اولاد الاخوات كلهم  
 وبنات الاخوة كلهم واولاد الاخوة لأم والرابع من ينتمي  
 الى جدك الميت وهم الاخوان والمخليات والاعمام لام والعمات و

بنات

بنات الاعمام والرابع من ينتمي الى جدك الميت وهم الاخوان والمخليات  
 والاعمام لام والعمات وبنات الاعمام كلهم واولاد هؤلاء  
 ومن يدعيهم ويقدم النصف الاول لما ذكرنا ان قرابة الاولاد  
 اقرب من غيرهم ثم النصف الثاني وهو من قوله ثم اصله اي  
 اصل الميت وهم الاجداد الفاسدات والاجداد الفاسدات وقد  
 تقدم بيان محلهما في العمية ثم النصف الثالث وهو من قوله  
 ثم جزء ابيه وهم اولاد الاخوات واولاد الاخوة لام وبنات  
 الاخوة وهذا عند ابي محمد وقالوا وهذا النصف يعني النصف الثالث  
 اولى من الثاني لانهم اولاد عمية او ذوي سهم والاصول ذوي  
 الارحام اذا استوفوا في الدرجة ان يقدم ولد الدارك ولا يجر ابن  
 النصف الثاني له زيادة اتصال باعتبار الجارية لانهم اصوله  
 زيادة القرب اولى مما ذكر لان علته الاستحقاق القرب والعلة يخرج  
 بالزيادة من جنس ثم يقدم النصف الرابع جزء جده وهم العمات  
 والمخليات والاصول والاعمام لام اقربهم الى الميت اولى هم نفع الاب  
 اولى من نفع الجد وان استوفوا فليكن لاب وام اولى من غيرهم كان  
 لاب غير من كان لام فالنعمت لابوين اولى من النعمت لاب ومن النعمت لام  
 والنعمت لاب اولى من النعمت لام والمخليات والاصول على هذا الترتيب  
 وان شاء ووافي القرابة وهم من جنس واحد فالمال بينهم للذكر مثل  
 حظ الانثيين وان اجتمع بجنس النعمت والنعمت فليكن لكاتب  
 النعمت والثالث لكاتب المحولة كيف كان نفع العدة والذكورة والانوثة  
 مثاله عم وعمته اخوال النعمت والاصول النعمت  
 وقال او خالة النعمت النعمت والبنات النعمت والبنات لابي  
 الخال والبنات لشيء لان قرابة الاب اقوى مما لا شيء للنعمت لام مع النعمت



لآب الامه ترك القياس لا جازم الخلية فانهم قالوا للجملة الثلاث  
 وللخاتمة الثلاث ولان البه لا كانت من جهة الاباء فمن كالاته والحق له كالاته  
 فصار كانه ترك الاباء اما فيقسم بينهما الثلاث هكذا ذكره في الاختيار  
 وقد ذكرنا بعض ما يتعلق بهذا في اول هذا الفصل نقلا عنه فلا تغفل  
 عنه ثم يقدم اولاد هؤلاء اي هذه الاصله حكمهم حكم ابائهم  
 في جميع ما ذكر عند عدم ابائهم ثم يقدم جزء جد ابين او جزء جد امهم  
 وهم عمت الاب او عمت الام وخالها اي الاب والام وخالها  
 واعمام الاب لام واعمام الام لانهم وبنات اعماهم واولاد اعمام الام  
 فكلهم من ذوي الارحام قال في الصنف الرابع جزء جد القريب  
 جميعه او جد سوا اعماهم كبت من اي جهة كن واعمام لام وخاله سلفا  
 وخاله كذا واولاد لا فرق وان سفلوا ذكورا كانوا او اناثا وبنات  
 البه لا يورثون ابواب وان سفلت كذا في فراخه يستحق زواجه قال في  
 المنع في الويل او اخر قصه ذوي الارحام اذا استوى ذوي الارحام في الدرجة  
 بان يدلو الحكم اليه ميت بدرجتين او ثلاث درجات مثلا فله الوارثه  
 اوله حرة ولد ذوي الارحام كبت بنت الابن فخالها اوله من ابن بنت البنت  
 وذلك لان الاول ولد لبنت الابن وهي ما حبه فرض والثاني وهو ذكوره  
 الرحم وان استوت درجاتهم في القرب ولم يكن بينهم مع ذلك استواء  
 ولد وارث كبت ابن ابنت وابن بنت ابنت اذ كان الحكم ولد  
 وارث كاتبة البنت وبنت البنت فعندنا يوسف في قوله الاخير  
 والحق بيننا ياد يعتبر ابدان الفروع وينقسم المال عليهم باعتبار  
 حال ذكورهم واناثهم سواء اتفقت صفة الاصول في الذكورة  
 والانثوية كما في المثل الذي ذكرناه اولاد الحكم موارث اذ اختلفت  
 فان كانت الفروع ذكورا فقط او اناثا فقط سواء في النسبة

وان كانت اي الفروع مختلفين يعني بعض الفروع اناث وبعضهم  
 ذكور فلهذا كسر مثل حفظ الانثيين وهو رواية شاذة عن ابن  
 ولا يعتبر في النسبة اصولهم اصلا ومحمد يعتبر ابدان الفروع ان  
 اتفقت صفة الاصول في الذكورة والانثوية موافقا لابي يوسف في قوله  
 الاخير والحق بيننا ياد يعتبر الاصول ان اختلفت صفاتهم  
 ينظر في الفروع ميراث الاصول محال لخالها انتهى وهو مبني  
 الروايتين عن ابنه في البنت وان اختلفت اي صفة الاصول  
 وله كان لبعضهم جهتان او اكثر تعتبر جهتان واجهات فترك  
 بل جهة غير ابائهم يعني بعض الفروع ومحمد في الاصول بخلاف كونه  
 لآب الامه واحدة عند ابي يوسف وذو الرحم ميراث جهتين  
 عنده في الصحيح والفرق له على هذه الرواية ان محمد يستحق الارث  
 باسمه وحده والاسم لا يكتفى بهن وان ذوى الارحام في القرابة  
 فيتعدد بتعدد هانتهم وقول محمد جميع ذوى الارحام جميعها انتهى  
 فلهذا ترك بنت ابن بنت وابن بنت بنت عندهما المال بين الفروع  
 الثلاث باعتبار ابدان الثلاث للذكر والنكح وعند محمد يكره  
 المال بين الاصول اعني في البطل ان لا يعني الذي هو اول ما وقع فيه  
 الاختلاف بالذكر والنكح وهو بنت وابن بنت اثلاثا ويكره  
 ثلثه بنت ابن البنت لان ذلك نجيب ابيه قد انتقل اليها وثلثه  
 لابن بنت البنت فانه نجيب امه فانتقل اليه فصار الارث ههنا  
 على عكس ما كان عليه في مذهبهما وهذان للاتفق من الفروع ضعف  
 ما ذكره وتما يعرف في شراء السيد للسراجيه **فصل** في بيان احكام  
 الفرقة ويحرق والهدى وهذا من اخاء الارث ايضا في الفرقة  
 والهدى يعني اذا مات جماعة بينهم بقرعة بقرعة بقرعة وهدى البنا



عليهم او حرف اذا لم يعلم ايهم من اولاد بن غرقوا في السفينة معا  
 او سقط عليهم جدار او سقط بيته او وقعوا في النار دفنة واحدة  
 او قتلوا في معركة ولم يعلم المقدم والموخر في بيوتهم يتقسم مال كل  
 منهم على ورثة الاربعة الا حياء لانهم جعلوا لانهم ما تواسوا ولا يترك  
 بيق هؤلاء الاربعة من بعض لان احدهم موتهم معا واحدهم تقدم  
 احدهم واختلف تأخره فتوقع الشك في شقاق الكبرياء والحقاق  
 الاحياء جيق فلا يعارضه الشك وهو كمن رغبنا وعندنا مال  
 نص على ذلك في مودى وكذا عندنا في مودى قالوا لا اختيار  
 وهو قد لعنة العصابة والعداء وعن على وابن مسعود رضي الله  
 عنهما ان يترك بعضهم بعضا الاما ورث كل واحد من صاحبه  
 وهو قول ابن ابي شيبة احوال الكبرياء في البيوت  
 وثلاثة التبع بظن في قول على وابن مسعود في سباحة غرقاء وكل  
 واحد من الموت دينارا وخلق بينا واما وقد عاين العلماء  
 يتقسم تركته كل واحد بين الاحياء من ورثة البنت والام والعم  
 على ستة ولا يترك احدهما من الآخر وقد قال على وابن مسعود  
 رضي الله عنهما يحكم بموت الاكبر او لا يقسم تركته لما ذكره في تركته  
 لما في مودى يقسم ثلث الموت لثلاث وهو خصة واربعون  
 دينار والام الثلث خصة دينار واربعة وثلثون دينار  
 للام ولا يبي للعم ثم يقسم الثلثون بين البنت والام والعم كسرها  
 لما تقدم ودورها ان حيا لم يترك احدهم لان ثابته بيقين والاصل  
 بقاء الام ما بعد موت الآخر لان الحادث يقف في الام اقرب الاوقات  
 فكانت كل واحد منهم مات بعد موت الآخر فيترك منه الايام ورث  
 منه ليعتد لان تقديره جاب بعد موته حتى يترك حاله وارثه محال

كم

ثم قال والصحيح قول العامة للتقدم ولان احدهما ان جعل حيا  
 حتى يترك من الآخر كيف جعل ميتا حتى يترك الآخر ان علم موت  
 احدهما اولاد ولا يدرى ايهم هو اعلى كل واحد اليقين ووقف  
 في شك حتى يشهد او يصطالحوا انتهى وفي التهمة ولا يعتد واحد  
 من الفرقة وكذا هم في ورثة ابائهم في ارك ولا يجب بيقه لا يكون  
 واحد منهم مورثا لا قرب ولا حجة يجب الا بعد من نفسه ورثة  
 الباقية انتهى واجتمع ابناءهم احدهما في لام اعطى السدس  
 اي الا في لام فرضا لما مر ان الا في لام حق السدس اذا كانت واحدا  
 ثم انشما الباقى في فرض الا في لام عصوبة فيري بالجهنين وكذا  
 اذا ماتت امرأة وترك ابن عمها وهو زوجها او اخوها من امها  
 فانه ياخذ بالفرض والعصوبة فيترك بالجهنين كما في مودى ولا يترك  
 المحوس بالانكحة الباقية كما اذا تزوج المحوس امه او غيرها من  
 المحارم فانهم يعدون هذا حلالا عندهم فدموات وترك امرأه  
 هي امه او اخته يترك بالامومة والاخوة دون الزوجية اما عندهما  
 فظ لان النكاح لم يصح واما عندهما في فلاله وان كانت له حكم  
 الصمة لكن لا يورثه اذا قسم لان النكاح لم يصح وان  
 اجتمع فيهم اي في المحوس فرائس لو انفرد اي القرابان يبقين له  
 تفرقتا في شخصين ورثا اي الشخصان بهما اي بالقرابين جميعا  
 فان كانت احدهما اي احدي القرابتين تنجب القرابة الاخرى يترك  
 اي المحوس بالانكحة كما اذا تزوج المحوس امه فولدت له ابنة فهذا  
 الولد ابنتها وابن ابنتها فيرث الولد منها اذا ماتت على ابن ولا  
 يترك على ابنه ابن الابن لان ابن الابن يحجب بالابن ولو ولدت له  
 بنتا لمكان الابن ترك الشك في النصف على انها بنت وامه

٥



والسنة على انها بنت الابن تكلمة للثلاثين وترك من ابسها على انها  
بنت ولا ترك على انها اخت من ام لان الاخت سقط بالبنت  
ولو تزوج بنصف فولدت له بنتا ترك من امها النصف على انها بنت  
وترك الباقي على انها عصبة لانها اختها من ابسها وهي عصبة مع  
ابنت وان ماتت ابوها ترك النصف على انها بنت ولا ترك على  
انها بنت بنت لانها من ذوى الارحام فلا ترك مع وجود ذى سهم  
او عصبة وهو قول عامة الصحابة وبه اخذ اصحابنا رضي الله  
عنهم وقال زبير بن ثابت رضي الله عنه ورواية عن ابن مسعود  
رضي الله عنه ان برك بن بركة القرابين واكد هما وهي التي يترك  
بها بلو حال وبه قال مالك والشافعي وصحبه قول العامة لما في الاختلاف  
لان كل واحدة من القرابيتين لا تزادها صاكنة لا تحقق الارث  
وبجوز ان يستحق الواحدة ما لثبتهين اذا وجد سبب بلحق  
كالبنت غير احدى الام او زوج على ما تقدم وصورة محسنة تزويج  
بنصف فولدت منه بنتا ثم ماتت فتدعى عن بنتين فكلاهما الثلثان  
وابا في عصبة وسقط اعتبار الرزق حية ولو ماتت بعده البنت  
التي كانت زوجة فتدعى ماتت عن بنت هي اختها فكلاهما جميع المال  
النصف بالبنت والنصف بعصبة الاخت وعنه زبير بن بركة النصف  
بالبنت لا غير ولو ماتت بعده البنت لمولودة فقد حلفت امها  
وهي اختها من الابن فكلاهما الثلث بالامومة والنصف بالاختية  
وابا في العصبة وعنه زبير لها النصف بالامومة لا غير لانها  
اثنان ترابن لانها لا يحجبها لوانا ترافوا البنتا جميعا  
بينهم كالتقسمة بين مسلمين قال الله تعالى فان جاؤن فاحكم  
بينهم بما انزل الله وهو مروى عن عمر وعلي وابن مسعود و

ابن عباس ورواية عن زيد رضي الله تعالى عنهم اجمعين انتهى فان  
قلت يستكمل على هذا الاية من اب وام جك ليرث الابا لعصبة ولا  
يرث بالنسبة على انه اية من ام وبقتضى على ما ذكرتم ان يترك بقرابته  
الابوة والامومة اجيب عندي بان السراج جعلها قرابة واحدة في  
التوريك نصا لا قياس ولانه يترك بالافرة وهو جهة واحدة وفي  
التبيين والظاهر يترك بالنسب والسبب كالمسلم لان محتاجا مكلف  
بملكه بالاب الموصوغة للملك كالمسلم فيكون حكمه في ذلك حكم مسلم  
انتهى وفي الزاوية وعصبة ولد الزنا وولد المكلا عنه مولد امها  
يعني اذا كان له مولد فقلت معناه والله تعالى اعلم ان الام ليست  
بعصبة ولا عصبة للام لما ذهب اليه ابن مسعود رضي الله عنه  
انما عصبة مولد الام اذا كانت له مولد وما ذهب اليه اصحابنا  
مذهب زبير بن ثابت ووجهه ان الام طامت بكن عصبة في حق غير ولد  
الكرنية فكذا في حق كل ذى الارحام انتهى ويوقف للمهر نصيب من واحد  
يعني اذا تراكمت امراته او غيرها ممن يرث ولدها حاملا وقف لا جده  
نصيب ابن واحد وهو قول ابو يوسف على رواية تحذف في هذا المختار  
وفي الاختيار وعنه مفتون لازم الغالب معتاد وما فوقه محتمل والحكم  
بشيء على الغالب دون المحتمل وعنه ابو يوسف يوقف له نصيب البنت  
والاولى ان يقول وعنه لما في معنى بعد ما ذكرنا الاول قول ابو يوسف  
بالجزم قال وعنه اي روى عن ابو يوسف انه يوقف نصيب ابنته وهو  
قول محمد لان ولادة الاثني معتاد وعن ابو جعفر انه يوقف  
نصيب اربع بنين او اربع بنات ابها اكثر لان يتصور ولادة  
اربعة في بطن واحد فيترك نصيبهم احتياجا والغنى على الاول  
لان ولادة الواحد هو الغالب والاكثر منه موهوم والحكم للغالب



ويؤخذ كيف ان الورثة على قوله لا احتمال ان يكون اكثر انتهى وهكذا  
 ذكره في التبيين ثم قال وهذا اذا كان في الورثة ولد انتهى وفي  
 الاختيار المحمدي ويؤخذ نصيبه باجماع الصحابة ولا يمتنع وجوه  
 فيرك ويحكم عدم فلا يرك فيؤخذ حتى يبيد بالولادة احتياطي  
 فان ولد له سنيان حيا ورك لا يعرف وجوده وان احتل  
 حدوده بعد موت كذا جعل موجودا قبل موت حكمه حتى ثبت نصيب  
 لقيام التركة في العدة وهذا اذا كان كحل من كيت فاذا كان من  
 غير كيت كما اذا مات واحدة اي ام كيت حامل من غير ابيه و  
 وزوجها حي فان جاءت به لاكثر من ستة اشهر ليرك  
 لا احتمال حدوده بعد موت فلا يرك ليشك الا ان نفي الورثة يحلها  
 يوم موت وان جاءت به لاقل من ستة اشهر فانه يرك لانا  
 شيئا بوجوده عند موته قال ثم كحل لا يخلو اما ان يكون من  
 كجب حرمات او حجب يقضات او يكون من ركا لهم فان  
 كان من كجب حجب حرمات فان كان كجب كجب كالافوة و  
 الاخوات والاعمام وبينهم توقف جميع التركة الى ان تملكوا وان  
 يكون المحررات وان كان كجب البعض لا يجد تعطى كحدة التركة  
 ويؤخذ ابان وان كان كجب حجب يقضات كالزوجة والزوجة يعطى  
 اقل النصيب ويؤخذ ابان وكذا يعلل الارب لا احتمال ان ابان  
 وان كان لا يجزئهم لا يجد وكحدة يعطون نصيبهم ويؤخذ ابان  
 وان كان لا يجزئهم وكذا يعلل بان تركه بيت ابان وحل  
 روى ابن المبارك عن ابيه انه يؤخذ نصيب اربعة من البنين  
 او ابان اشبه اكثر لانه قد وقع ذلك وتوقف ذلك احتياطي  
 كان تركه يرد عبد الله منه حل به امه ومثل ذلك وروى هشام

عن ابيه يرد وهو قول محمد انه يؤخذ نصيب ابيه لانه كبر الوفاة  
 وما زاد عليه نادرا فلا اعتبار به وروى كذا في عن ابيه يرد  
 هو قوله انه يؤخذ نصيب ابن واحد وعليه الفتوى لانه غالب  
 المعتاد فان ترك ابنين وحلما فعلى قول ابن المبارك يؤخذ  
 ثلث المال وعلى قول محمد نصف المال وعلى قول ابيه يرد ثلث المال  
 وان ولد له ابان لا حكم له ولا ارك وانما يعرف حياته بان النفس  
 لما ولد او استعمل بان يسمع له صوت او يمشي او يحرك عصبه  
 كعنه او ينفخه او يدبر لان بهذه الايات يعلم حياته قال عليه  
 السلام والموت اذا استعمل الصبي دنت وصلى عليه انتهى للاخ  
 فان خرج اركه اي كحل جوامع ينفق ثمرات ورك اعتبار  
 لاكثر وان اقل ينفق وان خرج اقل كحل وهو حي ثمرات لا يرك  
 لان انفصاله جوامع البطن شرط لارك والاكثر يقدم مقام الكل في  
 كبره الاحكام ثم ان خرج مستقيما فالعبرة صدره فاذا خرج  
 صدره ورك وان خرج منكوسا بعينه خروج سرته وان  
 مات بعد الاستحلال ورك وورث عنه كذا في الاختيار وفيه  
 ندرت كذا في سنة وقد سبق في كتاب كذا في سنة من تنكر  
**فصل في بيان المناسخ** وهي مفاعلة من النسخ بمعنى  
 النسخ والتعديل وما ادهنا ان يستقر نصيب بعض الورثة  
 بكونه قبل التسمية الى من يرك منه واليه يرك ربه لم المناسخ  
 ان يموت بعض الورثة قبل التسمية فحكم امر من النصيب  
 المسئلة الا انه اعطى سهام ظوارك ثم هي المسئلة  
 الثانية وانظر بين ما يرد من النصيب الاول وهو نصيب  
 الميت الاول وبين النصيب الثاني ثلثه احوال وهي



التوافق والائتاف والافتقار فان استقام نصيب الميت الثاني  
 على مسئلة فيها ونعت بعينه وان استقام ملكه يده من التصحيح  
 الاول على تركته فيها ونعت كما اذا ترك ابنه وبناته من الابن  
 عن ابنتين فريضة الاول من ثلثة للابن سهمان ولبن سهم  
 وفريضة الثاني من اثنتين فيقسم نصيبه وهو سهمان على ورثته  
 فكل واحد منهما سهم والاى وان لم يستقم فان كانت بين  
 ما في يده وهو نصيب من الاول وبين فريضة وهو التصحيح الثاني  
 موافقة فاضرب دفع التصحيح الثاني في كل التصحيح الاول وان  
 وافق نصيب مسئلة بعينه ان كان بين سهمه ومسلقة موافقة  
 ضرب وفق التصحيح الثاني في التصحيح الاول ولو ترك ابنتان  
 بنتين ثم مات احد الابنتين عن امرأة وبنت وعصب الاول  
 من ستة والثانية من ثمانية وسهام من الاول الثاني لا يستقيم  
 على مسئلة لكن يوافق فريضة بالنصف فاضرب دفع فريضة  
 وهو اربعة في الفريضة الاولى وهي ستة تكن اربعة وعشرين  
 منها تصح المسكتات كانت للابن من الميت الاول سهمان  
 مضروبان في اربعة تكن ثمانية للزوجة سهم مضروب في اربعة  
 فريضة وهو سهم يكن لها ولبن اربعة مضروبة في سهم هو  
 لها ولبن ثمانية مضروبة في سهم هو له ولو ماتت الميت عن  
 زوج وام وعصبته تصح ما ستة وسهامها من مسئلة الميت  
 اربعة دينهما موافقة بالنصف فاضرب دفع فريضة وهو  
 اربعة وعشرون تكن اثني عشر منها تصح المسكتات كما في الاختيار  
 والاى وان لم يكن بين سهمه ومسلقة موافقة بل كانت  
 مباينة فاضرب كل الثاني في الاول فالحاصل من المضرب يخرج ا

٥٤٩  
 المتعين اي مسئلة تصحيح الاول وتصحيح الثاني بعينه ما بلغ من  
 الضرب تصحيح الفريضة فريضة الميت الاول فريضة الميت الثاني  
 كزوجة وثلاث اخوات متفرقات ماتت الاخ من الابوين وخلفت  
 زوجها واثلاثا واحدا لام الاول من ثلثة عشر والثانية من سبعة  
 وسهام الميت الثاني من الشركة الاولى ستة لا يستقيم على مسئلتها  
 وهو سبعة ولا موافقة فاضرب سبعة في ثمانية عشر تكن احدى و  
 سبعة منها تصح المسكتات قال في التبيين وانما كانت النظر بين  
 ما في يد الميت الثاني وهو نصيب من التصحيح الاول وبين فريضة  
 في تلك احوال من الافتقار والموافقة والمباينة لان ما في يده  
 وهو نصيب من الفريضة الاولى مقسوم على فريضة فقارت فريضة  
 نظر الرؤس مقسوم عليهم ونصيب من الاول ينظر نصيب من اصل  
 المسكتة فكل ينظر بين السهام والرؤس في احوال المسكتة في تصحيح  
 الفريضة فكل ما بينهما حتى في العشرة ما في يده على فريضة لا  
 حاجة الى الضرب كما اذا انقسم نصيب الفريضة من اصل المسكتة على  
 رؤسهم وان لم ينقسم فان وافق يضرب وفق فريضة وان  
 لم يوافق يضرب الفريضة الثانية في الفريضة الاولى كما في الرؤس  
 كما في الاختيار ذلك يحتاج الى بيان طريق معرفة نصيب كل واحد  
 من رؤس الاول والثاني بالطريقة المذكورة في التصحيح وقد بينه بقوله  
 اضرب سهام ورثة الميت الاول في دفع التصحيح الثاني او في كل  
 اضرب سهام ورثة الميت الثاني في دفع ما في يده او في كل ما خرب  
 هو نصيب كل فريق وفي الاختيار وطريق التسمية ان تضرب  
 سهام ورثة الميت الاول في مضروب وسهام ورثة الميت الثاني  
 فالحاصل يده او دفعه فان تركه الثاني في بعض فريضة الاول فاذا



صار بعض جميع فرجة الاولى محروبا في جميع ان في صار كل بعض منها  
 محروبا في جميع ان في في جميع ان في محروبا في بعض الاولى وهو  
 ترك ان في محروبا لان الحرب معرفة الطرفين انتهى فلذلك وجب حربه  
 فيه كما في النبيين وهو نظير ما ذكر في الرد ان سهام من لا يرد عليه  
 يحرب في سهام من يرد عليه وسهام من يرد عليه يحرب فيما بقي من  
 فرض من لا يرد عليه فان مات ثالث اي قبل القسمة فاجعل المبلغ اي  
 المبلغ ان في مكان الاول وانك مكان الثاني اي في العود وكذا اي  
 مثل ما ذكر تفعل ان مات رابع وخامس وهما جاريان في هكذا لكسامة  
 واحد قبل القسمة يتقسم مقام الثاني والمبلغ الذي قبله مقام الاول الى ما  
 لا يشاء هذا اذا مات الثاني وخلف ورثة غيره كان حقه في ميراث  
 الميت الاول او كانا هم بينهم وكذا حصة ارثهم من الميتين مختلفه  
 وان كانوا يعينهم ولم يخلف غيرهم من الورثة وجهه ارثهم من جميعا  
 متحدة الفت جميع من مات قبل القسمة وصحيحة فرجة الميت الآخر  
 فلما لم يمت الا واحد ولم يكن وارثا غير ورثته وهذا النوع يسمى  
 القسمة في النقص كما اذا مات شخص وخلف خمسة بنين وخمس بنات  
 ثم مات واحد منهم قبل القسمة فخلقت هؤلاء الذين كانوا احد  
 ميراث الاول ولم يخلف غيرهم فميراثهم لهذا ميراث ميراث الانثيين  
 ولا يختار ان تصح فرجة الميت الاول وكذا لو ماتت منهم واحد  
 ولم يخلف غيرهم من الورثة ينقسم على رؤسهم لا غير كذا في البيهقي  
 اذا مات ثالث فصاح مستكين الاولين على ما ذكرنا وانظر الى  
 سهام انك منها ان كان منهما او من اهلها فان انقسمت  
 على مسئلة فقد صحت ميراث الثاني وان لم ينقسم فاحرب مسئلة  
 او وفقها منه الاوليان فمن لم يبق من الاولى والثانية محروبا في

انك ثلثة

انك ثلثة او وفقها ومن لم في الثلثة محروبا في سهام الميت انك  
 اربعة وفقها وكذا ان مات رابع او خامس اعلم ان هذا الباب يحتاج  
 فيه الطالب الى ان يكون كثرة التصدير وظيفت كما حصل للميت فانه قد  
 يكون ما يحصل له من القسمة بعض الموت مستقيما على مسئلة ومن  
 بعضهم غير مستقيم وقد لا ينقسم كل واحد على الافراد وينقسم  
 الجميع وينبغي ان ينظر لذلك عند انتهاء تصحيح فرجة كل ميت في  
 ينظر بعد انتهاء تصحيح وجع نصيب كل وارث هل بين التصحيح و  
 بين ما حصل لكل وارث موافقة بحري كالنصف والربع وغير ذلك  
 فان وجدت بينهما موافقة بحرية ردت التصحيح الى جزء الوفاق  
 وكذا لكل ما حصل لكل وارث طلبا للاختصاص فان وافق بالنصف مثلاً  
 ردت المسئلة الى نصفها ورددت نصيب كل وارث الى نصفه فتعطي  
 له ومثل هذا لا يتغير الا في خمسة عشر ثم الغرض من رحمهم الله  
 في هذه المسئلة في مناسبات وتكون في بعض الاشياء يكون للطالب  
 درية ويسهل عليه تصحيح ما يجد من الواقعات فتقول اذا ماتت  
 امرأة وتركته زوجا وبنات وامامات الزوج قبل القسمة عن امرأتين  
 وابنتين ثم ماتت البنت عن ابنتين وبنات وجدته ثم ماتت الجدة عن  
 الزوج واخويه فالمسئلة الاولى هي مسئلة المرأة وبنات تصح من مسئلة  
 ستة عشر فلزوج اربعة وبنات تسعة والامامات ثلثة والمسئلة الثانية  
 هي مسئلة الزوج تصح من اربعة فتقسم ما في يده عليها للاحاجة  
 الى الحرب والمسئلة الثالثة مسئلة البنت تصح من ستة ونصيبها  
 من الاولى تسعة لا ينقسم على مسئلتها وبواقي انك فاحرب  
 تلك مسئلتها وهذا الشك في ستة عشر يبلغ اشياء وثلاثين فيها  
 تصح المسئلة الى الغرض من ان كان له من ستة عشر شيئاً





فمضروب في اثنين ومن كان من ستة يشي مضروب في اثنين وفق  
 ما في يدها وهو ثلاثة والمسئلة الرابعة مسئلة تجتمع من  
 اربعة وسها ستة من اثنين وثلاثين اجمع لها من نسبتها ستة  
 ومرة بنت بنتها ثلاثة وتسعة لا تنقسم على اربعة ولا توافق فاضرب  
 اربعة في اثنين وثلاثين تبلغ ثمانمائة وعشرين فتنها تخرج مسائل  
 كلها فمن كان يشي من اثنين وثلاثين مضروب في اربعة ومن كان  
 له يشي من اربعة مضروب في اربعة يدها وهو تسعة ومثال اخر اثنان  
 مات احدهما وترك بنتا واخاهما ماتت البنت وترك زوجا  
 بنتا وعما هو ابن الميت الاول من اثنين وكذلك الثانية والثالثة  
 من اربعة اضرب اربعة في مبلغ الفريضة الاوليين وهي اربعة  
 ثلث ستة عشر منها تخرج مسئلة للعلم من المسئلة الاوليين  
 ثلث ثلث سهم من مسئلة الاب وسها من الاخرى اربعة اربعة  
 ثلث اثنين عشر وكان للبت الثالث سها من ابيها مضروب  
 في اربعة يستقيم على ورثتها البنت سها والفرز سهم  
 الباقي للعلم وهو سهم وهذا ابن الميت الاول دا في الثلث وعمل الثلث  
 ثلثة عشر فاعل حاصله حاصل من المسائل الاولى ثمانية  
 ومن الثلث اربعة ومن الثلثة سهم وعلى هذا يخرج جميع مسائل  
 الباب والذي يسئل ذلك المباشرة وكثرة العور يشي في الدكا  
 وقد ذكرنا مسئلة اخرى اشياء لم نذكرها في الاختيار شر  
 المختار ومن ذكر مسائل من مشابه الفرائض مما يسئل عنها  
 يحتمل بها ان شاء الله تعالى قال في اخر كتاب الزايع من الفقه  
 وان صار نصيب بعض الورثة ميراثا قبل الفسقة فاقسم  
 نصيبه على ورثته كما قسم ميراث الميت الاول على ورثته

واجعل نصيب تركه الميت الثاني بمثل رأس المستحق في المسئلة  
 الاولى فما صار من تركه الاول بمثل سهم المستحق فخر  
 بنشورون وتظهر على مقمودك والدين كالموقف والميسر للاعير  
**باب الفرائض** وقد مر انما جميع فريضة فعيلة من الفرض  
 بمقتضى التقدير لانه سهم مقدرة مبنية الفروض جمع فرض وهو  
 سهم مقدرة في كتاب الدين في نوعات النوع الاول النصف ونصف  
 وهو الربع ونصف ونصف وهو النصف والنوع الثاني الثلث و  
 نصفها وهو الثلث ونصف نصفها وهو السدس بمقتضى الفروض  
 المقدرة في كتاب الدين هذه الستة وهو نوعات على النصف  
 ان بدأت بالاكتر او على النصف ان بدأت بالاقرب بدأ به  
 السدس وان بدأت بالاكتر تقدر الثلث ونصف ونصف ضعف  
 والسدس ونصف ونصف ضعف فانه اذا ضفت الثلث ما  
 ربا وكذلك اذا ضفت السدس صار ثلثا واذا ضفت الثلث  
 صار ثلثا ح فاذا جاء في مسائل من هذه الفروض احاد اخر  
 فخرج كل فرض سمي الا النصف فانه من اثنين كالربع من اربعة  
 والثلث من ثمانية والسدس من ستة كما ان رايه بقول والنصف  
 يخرج من اثنين وهو المخرج الذي يشارك الثلث والثلث  
 والثلث من ثمانية وهو في الحروف الا النصف الثلث والثلث  
 من ثمانية والسدس من ستة فانه من اثنين اي عا هذه  
 الفروض المذكورة وهي الستة وليس سمي له وذلك بسببه  
 اشياء للنصف الى اخر ما ذكر وان مثل الثلث من اختلف  
 النصف من النوع الاول بالنوع الثاني اي ثمانية رطل النوع  
 الثاني وهو الثلث والثلث والسدس او ببعضه اي بواحد



منها اذ كانت في ستة لان بين مخرج النصف والسر موافقة  
 بالنصف فاذا ضربت وفق احداهما في جميع الاخرين ستة او  
 الربع يعني وان اختلف الربع من النوع الاول بطل الثاني اذ  
 ببعضه من اثني عشر لان مخرج الربع وهو الاربعة يوافق مخرج  
 السر وهو الستة بالنصف فاذا ضربت وفق احداهما في جميع  
 الاخرين يطلع اليه عشر ومنه يخرج الجزآن او الثمن يعني واذا  
 اختلف الثمن من النوع الاول بطل النوع الثاني اي بالثلثين و  
 الثلث والسر او ببعضه لما اذا اختلف بالثلثين او بالسر  
 قال في المنهج وهذا الاختلاف انما يتصور على رأي ابن مسعود  
 رضي الله عنه عند لان المحرمة كحجب عنده جميع النكاح لما اذا تزوج  
 ابنا كافرا او زوجة واما واختيا لاب وام واختين من ام  
 فان الابن المحرم كحجب عنده الزوجة من الربع الى الثلث واما على  
 رأينا فهو غير متصور لان الثمن اذا للمرأة وجب ان يكون صاحب  
 الثلثين بنتين وصاحب السر اما وحده و يتقدم صاحب  
 الثلث لان صاحبه اما الام والادام والام هربنا قد جئت من  
 الثلث الى السر وشالما اذا اختلف ببعضه اذا ترك زوجة و  
 بنتين واما وشالما اختلف الربع من النوع الاول بطل النوع الثاني  
 اي الثلثين والثلث والسر لما اذا خلف زوجة واما واختيا لاب  
 وام او بالثلث فقط كزوج وام او بالسر فقط كزوج وبنتين  
 فمن اربعة وعشرين في البتة وان كان المختلط به اي بالثلث  
 السر بين المخرجين موافقة بالنصف وان كان المختلط به  
 الثلثين فلا موافقة بينهما فا ضرب ثلثه في ثمانية يطلع اربعا  
 وعشرين فمنه يخرج الجزآن فصارت جملة المخاريج سبعة ولا يجتمع

الثلثين اربع فروض في مسئلة واحدة ولا يجتمع من اصحابها اكثر من  
 خمس طوائف واليكثر على اكثر من اربع طوائف انتهى قال في نصب  
 الزواج الاصل في مخرج المسائل ان تنظر الى الفروض فتجعل المسئلة  
 عدد يخرج منه الفروض على كسر مثلك ذلك ان لو كانت في المسئلة  
 نصف تجعلها من اثنين وان كانت فيها ثلث تجعلها من ثلاثة وان  
 كانت فيها ربع تجعلها من ستة وان كانت فيها ثمن تجعلها من ثمانية  
 فكل عدد وهو مخرج يخرج مخرج لضعفه كالثمانية هي مخرج للثلث  
 والضعف وهو الربع والضعف ضعف وهو النصف وكالستة هي  
 مخرج للسر والضعف وهو الثلث والضعف ضعف وهو الثلثان  
 وان استقام سهام كل ثلثة عليهم فلما جرت الى الطيب  
 واذا انقسم سهام فربق عليهم وبانت سهامهم عدد هم اي  
 ولم يكن بين سهامهم وزرهم موافقة فا ضرب اي عدد رؤس  
 من اكثر عليهم في اصل المسئلة فما خرجت هت منه المسئلة كالمراة  
 واخوة المرأة الربع سهم ويسبق ثلثه لا يستقيم على اخويه ولا  
 موافقة فا ضرب عدد رؤس الاخوة وهو اثنين في اربعة تكون  
 ثمانية منها تصح وان وافق سهامهم عددهم يعني وان كانت  
 بينهما موافقة فا ضرب وفق عددهم في اصل المسئلة كالمراة وستة  
 اخوات للزوجة الربع يعني ثلثه لا يستقيم على ستة وبنيتها موافقة  
 بالثلث فا ضرب وفق عددهم وهو ثلثان في اصل المسئلة وهو  
 اربعة تكون ثمانية لان للزوجة سهم ضرب في اثنين يكون اثنين  
 والاخوة ثلثا ثلثة اخوات لا يكون اصلها من اربعة للزوجة سهم  
 يسبق ثلثه لا يستقيم بخمسة على ثلثين بينهما موافقة بالثلث فيرجع  
 الخمسة عشر الى ثلثها وهو خمسة فا ضرب خمسة في اربعة تكون عشرين



منها تصح ذكر في الاختيار وان انكر سهام فريقين او اكثر يعني وان  
 انكر احد الفريقين يعني وان لم يستقم سهامهم طائفة من او  
 او اكثر فالحل بموافقة بين سهام فريق واحد منهم فمدين المدونين  
 فان كانا متساويين فاحرب احدهما في الآخر فاحرب في اصل المسئلة  
 المسئلة وان كانا متباينين فاحرب كل واحد منهما في الآخر ثم احرب  
 في المسئلة والى هذا انك تقول وتماثلت اعدادهم اي وتماثلت  
 اعداد رؤسهم انكر عليهم فاحرب احد الاعداد في اصل المسئلة فاحرب  
 المسئلة صحيحة مستقيمة كشأن بنات وثلاثة اعوام للبنات الثلاث  
 يتبعهم للاعام فقد انكر فريقين متساويين فاحرب عدد واحد  
 هما وهو ثلثا في اصل المسئلة تكون ستة منها تصح اخر  
 ضمن جدات وضمن اخوات لابوين وعم اهلها من ستة ولا  
 موافقة بين سهام والاعداد وكذا الاعداد متساوية فاحرب  
 احدهما وهو خمسة في المسئلة تكون الثمان منها تصح اخر جدات  
 جدات وست اخوات لابوين وست اخوات لأم من ستة وتقول  
 الى سبعة للجدات سهم وللأخوات لأم سهام ولا موافقة ولا اخوات  
 لابوين اربعة وبينها موافقة بالنصف فارجع الى ثمانية وهو  
 داخل في التسعة فاحرب ستة في اصل المسئلة وهو سبعة  
 تكون ثمانية وستين منها تصح قال في المسئلة وان انكر على ثلث  
 فرق او اكثر فالحل بموافقة اذ لا يبين سهام والاعداد ثم يبين  
 الاعداد والاعداد ثم افعل كما فعلت في الفريقين في هذا الخلف  
 وبماثلة وموافقة وبما بينة ولا يجوز انكر الفرق انكر على اكثر  
 من اربعة فرق كما في شرح الجيع للقيس في حصول النصيب  
 بين الفرق وسهامهم سمي اجزاء سهم فاحرب في اصل

المسئلة انك راني ذلك بقولك وان تداخلت الاعداد يعني وان وصل  
 بعض الاعداد في بعض واخرب اكثرها اي الاعداد في اصل المسئلة  
 كما في زوجات وبنات جدات والى هذا انك اهلها من ثلثي للزوجات  
 اربع ثلثة وللجدات اربع سهام وللأعام مائة واربعة واربعة  
 بين الاعداد والسهام لكن الاعداد متداخلة فاحرب اكثرها وهو  
 اثني عشر في اصل المسئلة وهو اثني عشر ثلث مائة واربعة واربعة  
 منها تصح كان للزوجات ثلثة مائة واربعة في اثني عشر فمدين ستة و  
 ثمانون للزوجات ثلثة مائة واربعة وكان للجدات مائة واربعة في اثني  
 عشر ثلث اربعة وعشرون للجدات ثمانية وكان للأعام سبعة  
 مائة واربعة في اثني عشر اربعة وثمانون للجدات اربعة وثمانون  
 بعض الاعداد بعضها فاحرب وقف احدها اي الاعداد اي  
 وقف احد الاعداد في جميع الاخرى انك تجميع اي الخراج في وقف  
 المسئلة انك انك ان وافق يعني اذا توافق بين اعداد الرؤس  
 فاحرب وقف احدها في جميع الاخرى الا وان لم يوافق فجميع  
 فاحرب للذي فيه فمدين فاحرب في الفريقين وهو اصل المسئلة فمدين  
 منه تصح المسئلة والمبلغ في الرابع كذلك يعني ولو كان فرق رابع ضربت  
 فيه فمدين من ضرب الرؤس والرؤس ان لم يوافق وان وافقه  
 ففي الوقف ثم ما بلغ في اصل المسئلة وانك رانيه بقولك ثم احصل  
 يعني ثم احرب ما بلغ في اصل المسئلة فمدين منه تصح  
 كما في زوجات وبنات جدات وبنات على بنتا وستة اعام  
 اصل المسئلة من اربعة وعشرين للزوجات الاربع ثلث وهو ثلثة  
 لا يستقيم عليهم وبين عددها مائة واربعة واربعة  
 فحفظنا جميع عدد رؤسهم وبنات الثمانية عشر انك



وهو ستة عشر فلا يستقيم عليهن وبين عدد رؤوسهن وسمايهن  
 موافقة بالنصف فاخذنا نصف عدد رؤوسهن وهو ستة فحفظناها  
 والجدات ثمانية عشر السبع وهو اربعة فلا يستقيم عليهن وبين  
 بين عدد رؤوسهن مائة خمسة عشر عدد رؤوسهن ولا عام الستة  
 واحد فلا يستقيم عليهن وبين رؤوسهن مائة خمسة عشر  
 عدد رؤوسهن فحصل لنا من اعداد الرؤوس المحفوظة اربعة وستة و  
 ستة وثمانية عشر فحفظنا اعداد الرؤوس المتوافقة فوجدنا الاربع موافقة  
 للستة بالنصف فرددنا احدى النصفين وضربنا في الاخر  
 صار الجواب اثنى عشر وهو موافق للستة بالثلاث فحفظنا ثلث  
 احدى النصفين والآخر فصار الجواب ستة وثلاثين وبين هذا الجواب  
 الثاني وبين خمسة عشر موافقة بالثلث ايضا فحفظنا ثلث خمسة عشر  
 وهو خمسة وستة وثلاثين فحصل مائة وثلاثون ثم ضربنا هذا الجواب  
 في اصل المسئلة اربعة وعشرون فصار حاصل اربعة الالف وثلاثمائة  
 وعشرين فمما تصح المسئلة كان للزوجات من اصل المسئلة ثلاثة  
 ضربنا هاهنا بمضروب وهو مائة وثلاثون فحصل خمسة واربعون  
 فكل واحد من الزوجات الاربعة مائة وخمسون وثلاثون وكان للجدات  
 خمسة عشر من اصل المسئلة اربع ضربنا هاهنا في ذلك المضروب فصار  
 سبعمائة وعشرون فكل واحد منها ثمانية واربعون من اصل  
 المسئلة وكان للبنات الثلاثة عشرة ستة عشر فحفظنا هاهنا في ذلك  
 المضروب فصار الفين وثمانمائة وثمانين فكل واحد منهن مائة  
 ثمانون وكان للاعام الستة واحد من اصل المسئلة ضربنا هاهنا في  
 ذلك المضروب فصار مائة وثلاثون فكل واحد منهم ثمانون فاذا  
 جمعت جميع ما في بدو الرؤوس بلغ اربعة الالف وثلاثمائة وعشرون

ان ثمانية الاعداد اي اعداد رؤوس من اكثر عليهم ساهم من طائفتين  
 او اكثر مائة لا يوافق بعضها فا ضرب كل عدد واحد هاهنا في جميع  
 الجواب اي ثم ا ضرب كما حصل في جميع الشان ثم ا ضرب الباقي في جميع الرابع  
 ثم ا ضرب كما حصل في المسئلة كما مر بين وعشرين وستة  
 وسبعة اعام اصل المسئلة اربعة وعشرون للزوجات والبنات وهو  
 ثلاثة لا يستقيم عليهن وبين عدد رؤوسهن مائة خمسة عشر  
 فاخذنا عدد رؤوسهن وهو اثنان والجدات الست السبع وهو اربعة  
 فلا يستقيم عليهن وبين عدد رؤوسهن موافقة بالنصف فاخذنا نصف  
 عدد رؤوسهن وهو ثلاثة والجدات الست السبع وهو اربعة فلا يستقيم  
 عليهن وبين رؤوسهن وسمايهن موافقة بالنصف فاخذنا نصف عدد  
 رؤوسهن مائة خمسة عشر فاخذنا عدد رؤوسهن وهو ستة فصار معنا من الاعداد  
 المتوافقة للرؤوس اثنان وثلاثة وخمسة وسبعة وهذه كلها اعداد  
 متباينة فحفظنا الاثني عشر الثلاثة مائة ستة ثم ضربنا هذا الجواب في خمسة  
 فصار ثمانية عشر فحصل مائة وعشرون ثم ضربنا هذا الجواب في اصل  
 المسئلة وهو اربعة وعشرون فصار الجواب خمسة الالف واربعون  
 ويستقيم المسئلة على جميع الحدود اذا كان للزوجات من اصل المسئلة  
 ثلاثة ضربنا هاهنا بمضروب الذي هو مائة وثلاثون وعشرة فحصل ستمائة  
 وثلاثون فكل واحد منهن ثمانية عشر فحفظنا ثمانية عشر والجدات  
 الست اربعة فحفظنا هاهنا في ذلك المضروب فصار ثمانية واربعون  
 فكل واحد منها مائة واربعون وكان للبنات الستة عشرة ضربنا هاهنا في  
 المضروب فحصل ثمانية الالف وثلاثمائة وستة فكل واحد  
 منها ثمانون وستة وثلاثون وكان للاعام السبعة واحد ضربنا  
 في ذلك المضروب وكان مائة وعشرون فحفظنا ثمانون ومائة وهذه



خمسة آلاف وأربعون كذا في التحويلات كانت المسئلة عاكفة أي عودية فأن  
 ما ضربته في الأصوات هذه المسئلة فيه مع القول في جميع ذلك فمثلا كذا  
 أربع زوجه وثمانية عشر أختا لام وثاني عشر جدته وثمانية عشر أختا  
 لاب أصدا من اثني عشر وتقول في سبعة عشر فلزوجة الأربع البع وهو  
 ثمانية لا يستقيم عليهن ولا توافق ولا أخوات لأم الكنت وهو أربعة  
 لا تنقسم عليهن وتوافق بالنصف فرد سرورهن بالنصف وهو ستة  
 والجدات الأربع وهن لا تنقسم عليهن وتوافق بالنصف فرد  
 سرورهن إلى النصف فهو ستة والأخوات لأم الكنت ثمانية لا تنقسم  
 عليهن ولا توافق فيهن خمسة عشر والسنة موافقة بالثلاث فاضرب  
 ثلثك أحدها في جميع الأخرى يبلغ ثلاثين ثم بين الثلاثين والنصف موافقة  
 بالثلث فاضرب ثلثك أحدها في جميع الأخرى يبلغ تسعة ثم بين  
 التسعة والأربعة موافقة بالنصف فاضرب نصف أحدها في جميع  
 الأخرى يبلغ مائة وثلاثين ثم اضرب بمائة والثمان في الفريضة وهي  
 سبعة عشر يبلغ المائة ألف وستين فنها تنقسم ومثالها مائة من  
 أخوات لاب وثلاث أخوات لام وأربع زوجة وسبع جدات أصدا  
 من اثني عشر وتقول في سبعة عشر فلأخوات لاب الثلاث ثمانية لا  
 تنقسم عليهن ولا توافق ولأخوات لام الثلث أربعة لا تنقسم ولا  
 توافق والجدات الأربع وهن لا تنقسم عليهن ولا توافق ولزوجات  
 الأربع ثمانية لا تنقسم عليهن ولا توافق فالحكمة لا توافق الثلثة  
 فاضرب أحدها في الأخرى يبلغ خمسة عشر وخمسة عشر لا توافق  
 الفتاة فاضرب أحدها في الأخرى فاضرب أحدها في الأخرى يبلغ  
 خمسة عشر وخمسة عشر لا توافق الأربع فاضرب أحدها في الأخرى  
 يبلغ تسعة والنصف لا توافق السبعة فاضرب أحدها في الأخرى

سليح

يبلغ الأربع عشرة وعشرة ثم اضرب الأربعة عشر في الفريضة وهي سبعة  
 عشر يبلغ سبعة آلاف ومائة والأربعين فنها تنقسم أردت أن تعرف  
 نصيب كل فريق على حدة من التصحيح فاضرب رؤس كل فريق فيما كان  
 لهم من أصول المسئلة فالبعض فاضرب في عدد رؤس فريق مخالف أن لم  
 يكن بينهما موافقة وإن كان بينهما موافقة فاضرب في الوقت فالبعض  
 فاضرب في رؤس الفريق الثالث أو في دفعه وهكذا تفعل إلى أن ينتهي الرضا  
 فالبعض فهو نصيب ذلك الفريق فأن كنت حزبت ما كان لام من المسئلة  
 في مبلغ الرؤس فما لم يبلغ من الضرب نصيبهم وتقام يعرف في تعيين الكثرة  
**فصل** في بيان معرفة التداخيل والتماثل والتوافق والتباين اعلم أن لكل  
 عدد من الأعداد هذه الأقسام الأربعة أما المتماثلات فمما احتسبها  
 كالثلث والثلث والحكمة والحكمة وهذا يعرف بالبداهة وأما المتداخلة  
 فكل عدد من أحدهما جزء من الآخر وهما لا يكون أكثر من نصفه فالثاني  
 مع النصف والأربعة مع الثلث عشرة فالثالث ثلث التسعة والأربعة  
 ثلث الثلث عشرة والأربعة نصف الثانية وكذلك الثلثة مع السبعة الستة  
 والاربعين إلى طريق معرفة الكل بقوله وتداخيل العددين يعرف بأن تطرح  
 الأقل من الأكبر فبقية الباقي من الأكبر مرتين أو الأكثر فيعطيني بقية وطريق معرفة ذلك  
 أن تستقل الأقل من الأكبر فأن فني به فها متداخلة أي من مرتين فالحكمة  
 والأربعة مع العشرين فأن إذا استقلت الحكمة من العشرة الأربع مرات  
 أو الأربعة خمس مرات فبنت العشرة فقلنا انهما متداخلات إذ تنقسم  
 الأكثر على الأقل فيقسم خمسة حصص بقية لكل عدد من ينقسم الأربعة على الأقل  
 خمسة حصص فها متداخلة فالحكمة مع العشرين فأن إذا قسمت  
 العشرين على خمسة فبنت الأربعة أقسام صحيحة وكذلك إذا قسمتها على الأربعة  
 فبنت خمسة أقسام صحيحة أو يكدر بجزءه لو زيد على الأقل مثله أو مثاله







٥٥٧  
 فاضرب ما كان له أي لكل فريق من أصل المسئلة فيما ضربته  
 في أصل المسئلة أي في المضروب الذي ضربته في أصلها فما خرج فهو  
 نصيبه أي نصيب ذلك الفريق أي يعرف نصيب كل فريق من التصحيح  
 بضرب نصيب كل فريق من أصل المسئلة في مبلغ الرؤس وهو المضروب  
 في الغريضة فما بلغ فهو نصيب كل فريق كما في التبعة فلا ضربت سهام كل  
 واحد ركة في المضروب يخرج نصيبه وهذه الطريقة الثانية هي الطريقة  
 التي بها يعرف نصيب كل واحد من أحاد ذلك الفريق كما في جميع ذلك العدد  
 معرفة نصيب كل فرد معرفة نصيب كل وارث أن تضرب سهامه فيما ضربته  
 في أصل المسئلة يخرج نصيبه كما في أربع زوجات وست أختين أبوين  
 وعشرة أعمام أصلها من الثلث على الزوجات الأربع ثلاثة لا يستقيم ولا  
 توافق ولا أخوات الثلث ثمانية لا يستقيم كما يوافق بالنصف يرجع  
 إلى الثلثة والأعمام واحد فحصل هن أربع وثلاثه وعشرة وبين الأربع  
 وعشرة موافقة بالنصف فاضرب نصف أحدهن في الآخر يكن عشرين  
 ثم اضرب العشرين في ثلاثة يكن ستين اضربها في أصل المسئلة وهو الثلث  
 على ثلثين سبعاثين وعشرين منها تصع وإذا أردت أن تعرف نصيب كل فريق  
 فقل كان للزوجات ثلاثة معزوبة فيما ضربته في أصل المسئلة وهي  
 ستون يكن مائة وثلاثون وكان للأخوات ثمانية معزوبة في ستين  
 يكن أربعين فكان للأعمام هم معزوب في ستين يكن ستين وإذا  
 سألت أن تعرف نصيب كل وارث فقل كان للزوجات ثلاثة ثلاثة أربعين  
 هم معزوبة في ستين يكن خمسة وأربعين وكان لكل أخت سهم  
 واحد في ستين يكن ثمانين والجميع عشرين في ستين يكن ستة  
 وهكذا بيأت تصحيح مسائل ومعرفة نصيب كل فريق وكل وارث  
 نفس عليه أمثاله وأعمل بما أوصيته من الطرق بحد ذلك

٥٥٨  
 على الله تعالى وذكر طريق آخر لمعرفة نصيب كل فرد فقال وان كانت  
 معرفة نصيب كل فرد فاضرب سهام كل فرد أي سهم كل فرد من أصل  
 المسئلة في عدد رؤسهم أي مفرداتهم أعطى لكل النسبة من المضروب  
 لكل فرد منهم أي لكل واحد من أحاد الفريق فيخرج نصيب كل فرد أي  
 واحد منهم وهذه الطريقة النسبة وهو أوضح مما ذكرناه مثله ما ذكرناه  
 من مسئلة الزوجات الأربع والأخوات والأعمام العشرة فنقول سهام  
 الزوجات ثلثة تنسبها إلى عدد هم وهو أربعة ثلثة ثمانية الأربعة المضروب  
 وهو خمسة وأربعين وهكذا نقول في نصيب الأخوات والأعمام وطريق  
 آخر أن تعرف نصيب كل فرد أي فرق ثلث ثم اضرب نصيبه في  
 نصيب ذلك الفرق فالحاصل نصيب كل واحد من هذا الفرق مثله ما  
 تقدم من مسئلة المضروب ستون تنسب على الزوجات الأربع  
 يخرج خمسة عشر تضربها في نصيب الزوجات وهو ثمانية ثمانية وخمسة و  
 الأربعين فهو نصيب كل زوجة ولو قسمتها على الأخوات يخرج للخلافت  
 عشرة تضربها في سهامهن وهو ثمانية ثلث ثمانين هي الكلاخت  
 ولو قسمتها على الأعمام يخرج ستة تضربها في نصيبهم وهو سهم ثلث  
 ستة للجمع كما في الاختيار وان أردت قسمة الزكاة بين الورثة  
 أو بين الفقراء والشركة دراهم لودنا نسير فاطل بين الشركة والتصحيح  
 الذي اشتق من كل فاق كان بينهما أي بين الشركة والتصحيح  
 فاضرب سهام كل وارث من التصحيح في دفع الشركة ثم اقسمها على  
 أي المبلغ على وفق التصحيح فما خرج فهو نصيب ذلك الوارث مثله  
 الأمثلة قد جاها ما وأختين لأب وكان مسئلة ونقول إلى ثمانية  
 فله زوج منها ثلثة وللأعمام واحد فالحاصل الأختين سهامه فإذا  
 فرضنا أن جميع الشركة خمسة وعشرون دينار كان بينهما دين سهام



من التصحيح الذي هو ثمانية مائة واذا اردت ان تعرف نصيب كل وارث  
 من هذه الشركة من عشرة فاضرب نصيب الزوج من التصحيح وهو ثلث  
 في كل الزنة تحصل خمسة وسبعون ثم اقسم هذا المبلغ على التصحيح اعني ثمانية  
 يخرج تسعة وثلاثون وثلث الحاصل دينار فلهذه نصيب الزوج من تلك  
 الشركة و اضرب ايضا نصيب الام من التصحيح وهو واحد على جميع الشركة بغير  
 الحاصل خمسة وعشرين فاذا قسمتها على الثمانية خرج ثلث دينار وهي  
 نصيب الام من الشركة واضرب كل اخ من التصحيح وهو اثنان في كل الشركة  
 يحصل خمسون فاذا قسمت هذا الحاصل على الثمانية خرج ستة وثلاثون  
 نصيب كل اخ من الشركة فليكتب هذا في اخر مسئلة الآية التي ينسبها  
 مائة واما كتب هذا للمناصب رتبة وابواب وبنات اصل من الشيخ  
 عشر وتقول الى خمسة عشر والشركة اربعة وثلاثون دينار ودينها موافقة  
 بالثلاث فاضرب سهام الشريك وهي ثمانية في وفق الشركة وهي ثمانية  
 يكون ثمانية مائة واربع وعشرين اقسما على وفق التصحيح وهو خمسة  
 مائة اربعة وثلاثون اقسما ثم اضرب سهام الابوين وهما اربعة  
 في ثمانية وعشرين ثلث مائة والثاني عشر اقسما على خمسة مائة  
 عشر وخمسة ثم اضرب سهام الزوج وهي ثلثة في ثمانية وعشرين  
 ثلث اربعة وثلاثون اقسما على خمسة مائة ستة عشر واربعه اقسما  
 فقد صحت المسئلة وطرق القسمة ان تقسم وفق الشركة وهو ثمانية  
 وصادفها على وفق المسئلة وهو خمسة مائة يخرج خمسة وثلاثون اقسما  
 ان ضربتها في سهام الزوج يخرج ستة عشر واربعه اقسما وفي  
 سهام الابوين اثنان وعشرون وثمانون وفي سهام الشريك اربعة  
 واربعون واربعه اقسما ويجوز اربعة وثلاثون فقد صحت وان  
 لم يكن بينهما اي بين الشركة والتصحيح موافقة بل مائة فاضرب

سهام كل وارث في جميع الشركة ثم اقسما كما حصل على جميع الشركة فما خرج اي  
 من هذه القسمة فهو نصيب اي نصيب ذلك الوارث كما سنده كره  
 وكذا العمل لمعونة نصيب كل فريق يعني وتعمل كذلك في معرفة نصيب  
 كل فريق منهم بان تضرب ما كان لكل فريق من اصل المسئلة في وفق  
 الشركة ثم اقسما المبلغ كما حصل من هذا الضرب على وفق تصحيح  
 المسئلة ان كان بين الشركة والتصحيح المسئلة موافقة وان كان  
 بينهما مباينة فاضرب ما كان لكل فريق في كل الشركة ثم اقسما كما حصل  
 على جميع تصحيح المسئلة فالتحارج نصيب ذلك الفرق في الوجهين  
 اي موافقة ومباينة مثال الموافقة زوج واربع اخوات اب وام  
 واخوات لام فاصل المسئلة من ستة تقول الى تسعة فلو فرضنا  
 الشركة ثلاثين كانت بين الشركة والتصحيح موافقة بالثلث فاذا ضربنا  
 نصيب الزوج من اصل المسئلة وهو ثلثة في وفق الشركة وهو عشرة  
 فهي نصيب الزوج فاذا ضربنا نصيب الاخوات اب وام من اصل  
 المسئلة وهو اربعة في ثلث الشركة صار البعدين فاذا قسمنا هاهنا على  
 ثلث المسئلة وهو ثلثة عشر وثلث نصيب هؤلاء الاخوات  
 فاذا ضربنا نصيب الاخوات لام وهو اثنان في ثلث الشركة حصل  
 عشرين فاذا قسمنا على ثلث المسئلة كانت الخارجة هو ستة  
 وثلثين وثلثاه نصيب هاتين الاخوات وانت خبير من فصلنا سابقا  
 بان كذا صورة موافقة ان تضرب نصيب كل فريق في كل الشركة و  
 تقسم كما حصل على جميع التصحيح فيخرج نصيبهم ايضا واما  
 الماخلة في حكم موافقة كما في شرح السيد للسراجية ومثال المباينة  
 ان تفرض الشركة في المسئلة المذكورة اثنان وثلاثين فيكون بينهما  
 بين التصحيح وهو التسعة مباينة فاذا ضربنا نصيب الزوج وهو



وهو ثلاثة في كل الشركة حصل شفعة وتسعون فلما اقسم هذا المبلغ  
على جميع المسئلة وهي تسعة كان الخارج وهو عشرة وثلاثون نصيب  
الزوج من تلك الشركة واذا ضربنا نصيب الاخوات لأم وأب وهو  
اربعة في كل الشركة حصل مائة وثمانية وعشرون فاذا قسمنا هذا المبلغ  
على الخارج وهو اربعة عشر وسبعون نصيب الاخوات من الابوين  
من الشركة المذكورة واذا ضربنا نصيب الاخوة لأم في جميع الشركة تبلغ  
اربعة وستين فاذا قسمنا هذا المبلغ على التسعة كان الخارج هو اربعة  
واسبع نصيبها من الشركة المفروضة وفي القسمة بين الغماء اجعل  
الديون لا تصحح واجعل كل دين كسهم وارث ثم اعمل العمل المذكور  
اعلم ان الباقي من الشركة بعد التجهيز والتفصيل ان في الدين فلا  
يشكال لان كل غريم ياخذ دينه كما ملأ وان لم يملأ مع تعدد الغماء فالظن  
في معرفة نصيب كل غريم ياخذ دينه من تلك الشركة القاهرة ان يجعل  
دين كل غريم منهم بمنزلة سهام كل وارث في تصحيح المسئلة ويجعل  
مجموع الديون بمنزلة مجموع التصحيح وتعمل ههنا كما مر في تعيين  
نصيب كل وارث فان مات شخص وترك شفعة دناير وكان  
عليه لواحد عشر دناير والاخر خمسة ووجدت الدين كان الجدة  
خمس عشر وهو بمنزلة التصحيح وبين التسعة والخمسة عشرة موافقة  
بالملك فاذا ضربنا دين من له عشرة دناير على كميته في تلك الشفعة  
حصل ثلثون فاذا قسمنا هذا المبلغ على نصف التصحيح وهو خمسة  
كان الخارج وهو ستة نصيب من له عشرة فاذا ضربنا دين  
من له خمسة دناير عليه في نصف الشركة اعني ثلثة حصل خمسة عشر  
فاذا قسمنا هذا المبلغ على ثلث التصحيح كان الخارج وهو ثمانية نصيب  
من كان له خمسة ولو فرضنا الشركة في الصدرة المذكورة ثلثة

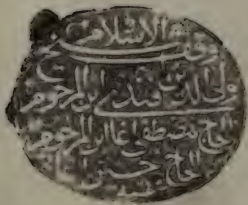
عك

٥٥٤ عك كان بين التصحيح والشركة مائة في بغير شفعة عك كان الخارج  
وهو ثمانية وثلاثون نصيب من كان له عشرة ويضرب انصباي دين  
ما جاب خمسة في جميع الشركة تبلغ خمسة وستين فاذا قسمنا هذا  
المبلغ على خمسة عشر خرج اربعة وثلاثون وهو نصيب من كان له  
خمس ولو فرضنا في تلك الصدرة خمسة دناير كان بين الشركة والتصحيح  
موافقة ياخذ كل واحد منهما خمسة دناير كما بينت عليه فاذا ضرب  
دين صاحب العشرة في غير الشركة وهو واحد واقسم له كل واحد  
عشرة واضرب ايضا دين صاحب خمسة في نصف الشركة واقسم  
المبلغ على نصف التصحيح وهو ثمانية فيكون الخارج وهو واحد  
وثلثون نصيب من كان له خمسة وقد تقر بان الطريق بجوارب  
فما بينة يتساوى ولما وافقت ولما اخذت ايضا كما صرح به السيد  
في السراجية فاذا اردت قسمة الشركة بين الغماء فاذا ضرب  
دين كل غريم في الشركة واقسم الخارج على مجموع الدين اذا لم يكن  
بين الشركة ومجموع الدين موافقة وان كان بينهما موافقة فافتر  
دين كل غريم في نصف الشركة فالباقى واقسمه على نصف مجموع الدين  
فما خرج من القسمة فهو نصيب ذلك الدين لانه لا يجعل كل غريم بمنزلة  
سهم كل وارث ومجموع الدين بمنزلة التصحيح كما بينت عليه قال  
في التبيين وهذا ينبغي على قاعدة مصادرة في كسبه وهما من اجتمع  
العدد اعداد متساوية وكان نسبة الاول الى الثاني كنسبة اثنى عشر  
الى الرابع وعلم من تلك الاعداد ثلثة وجهل واحد امكن استخراج  
مجموع من المعلوم وفيما نحن فيه اجتمع اربعة اعداد متساوية  
الساكنة لأم وارث من التصحيح وثانيها التصحيح وثالثها الم  
الحاصل لكل وارث من الشركة عك في جميع الشركة لان نسبة  
درابها



السهام الى التصحيح كنسبة الحاصل من الزكوة الى جميع الزكوة الثالث مجهول  
 والبداهة معلوم فاذ ضربت الطرف في الطرف كانت كسر في الثاني في الثالث  
 فكذا اذا قسمت المبلغ على الثاني ضرب في الثالث ضرب في الثاني فالحاصل  
 تركب من ضرب عدد في عدد اذا قسم على احد العددين ضرب في الآخر  
 كخمس على ثلثا تركب من ضرب ثلث في خمسة اذا قسمتها على ثلث  
 ضرب في خمسة واذا قسمتها على خمسة ضرب في ثلاثة وهذه القاعدة هي  
 الاصل في معرفة نصب كل واحد من احدى الفرق فانه اجمع هناك  
 ايضا اربعة اعداد متساوية نصب الفرق من اصل المسئلة وعدد  
 الفرق وكما حصل لكل واحد من احدى الفرق من التصحيح ومبلغ الرؤس فحينئذ  
 كسبت الفرق من التصحيح ومبلغ الرؤس فحينئذ نصب الفرق من  
 اصل المسئلة الى عدد هم نسبة كما حصل من التصحيح لكل واحد من  
 الرؤس وهو ضرب في اصل المسئلة والثالث مجهول والباقي معلوم  
 ويستخرج المجهول في مثل هذا الطريق المذكور في التصحيح انتهى فلفظ  
 هذا فقه بين مجموع الدين وبين الزكوة واذا اردت ان تعرف حصة  
 العمل من خصاله فاجمع تفصيله وقابله بالمجملة ان شاء الله تعالى  
 والافضل فحينئذ فاعد العددين ان شاء الله تعالى وتماه بطلب الاختيار  
 لان قوله هو مختار ثم شرع في مسئلة اخرى فقال ومن صالح من  
 هم الورثة او الغرماء على شيء معلوم منها اي من الزكوة فاحل في  
 نصيبه اي نصيب المصالح من التصحيح او الدين كان لم يكن اذا كان  
 للمصالح غرماء واقسم الباقى على سهام من بقي من الورثة او على  
 دينهم اي على الغرماء دون لان المصالح لما تركت بشئ اسقطوا جعل  
 مستوفيا نصيبه فخرج من البين فيبقى الباقي مقسوما على سواهم  
 كما لا ريب ودام وعلم صالح الزوجة عن نصيبه من الزكوة على ما في

زكاة من كسبه فاحل من الزكوة الى جميع الزكوة الثالث مجهول  
 والبداهة معلوم فاذ ضربت الطرف في الطرف كانت كسر في الثاني في الثالث  
 فكذا اذا قسمت المبلغ على الثاني ضرب في الثالث ضرب في الثاني فالحاصل  
 تركب من ضرب عدد في عدد اذا قسم على احد العددين ضرب في الآخر  
 كخمس على ثلثا تركب من ضرب ثلث في خمسة اذا قسمتها على ثلث  
 ضرب في خمسة واذا قسمتها على خمسة ضرب في ثلاثة وهذه القاعدة هي  
 الاصل في معرفة نصب كل واحد من احدى الفرق فانه اجمع هناك  
 ايضا اربعة اعداد متساوية نصب الفرق من اصل المسئلة وعدد  
 الفرق وكما حصل لكل واحد من احدى الفرق من التصحيح ومبلغ الرؤس فحينئذ  
 كسبت الفرق من التصحيح ومبلغ الرؤس فحينئذ نصب الفرق من  
 اصل المسئلة الى عدد هم نسبة كما حصل من التصحيح لكل واحد من  
 الرؤس وهو ضرب في اصل المسئلة والثالث مجهول والباقي معلوم  
 ويستخرج المجهول في مثل هذا الطريق المذكور في التصحيح انتهى فلفظ  
 هذا فقه بين مجموع الدين وبين الزكوة واذا اردت ان تعرف حصة  
 العمل من خصاله فاجمع تفصيله وقابله بالمجملة ان شاء الله تعالى  
 والافضل فحينئذ فاعد العددين ان شاء الله تعالى وتماه بطلب الاختيار  
 لان قوله هو مختار ثم شرع في مسئلة اخرى فقال ومن صالح من  
 هم الورثة او الغرماء على شيء معلوم منها اي من الزكوة فاحل في  
 نصيبه اي نصيب المصالح من التصحيح او الدين كان لم يكن اذا كان  
 للمصالح غرماء واقسم الباقى على سهام من بقي من الورثة او على  
 دينهم اي على الغرماء دون لان المصالح لما تركت بشئ اسقطوا جعل  
 مستوفيا نصيبه فخرج من البين فيبقى الباقي مقسوما على سواهم  
 كما لا ريب ودام وعلم صالح الزوجة عن نصيبه من الزكوة على ما في









اختلاف فسلته تصح من تسعة وهم للاختلاف دينار واحد  
وقدم في مسئلة الدينار مريض قال رجل يرثني زوجتي وجواري و  
عماتي وخالاتي واخواتي هذا المريض تزوج جدتي الرجل فولدت كل  
واحدة بنتين وهما خالته وعمته وقد كان الرجل تزوج جدتي المريضة  
وتزوج ابوها مريض ام الصحيح فاولها بنتين هما اختا المريضة لابيها و  
اختا الاخ لا دم فاذا مات المريض بعد ابيه فقد خلف زوجتين هما جدتا  
المريض وابيع بنات من خالته وعمته وجدتهن هما زوجتا  
واختا لابي هما اختاه لام امراة تزوجت اربعة ددث من كل واحد  
نصف ماله هذه امراة ورثت هواخوها اربعة عبدو واختا ابن فاعتصم  
فاعتقا هم ثم تزوجت هم على النكاح وما توافقا من كل واحد اربع بنات  
والربيع بالولاء وذلك نصف ماله امراة وابنها اقتسموا من ماله بنت نصفين  
بغير ولاد هذا رجل تزوج بنته ابن اخيه فولدت منه ثمان مائة هذا الرجل  
بعد موت ابن اخيه فقد ترك بنته فلها النصف وترك ابنها وهو ابن  
ابن اخيه فباخذ ابنا في النصف وهو النصف لثلاثة اخوة ورثت  
احدهم سبعة اسباع كمال ولكل واحد من الاخوة تسعة هؤلاء ثلثة  
اخوة لام احدهم ابنان هم ثلثة كمال بالاخوة للواحد سبعة وابنته  
دهو ستة اسباع لابن العم فبق مع سبعة اسباع رجل خلف ثمانية بنين  
وبالاول قال ياخذ الاكبر عشرة دنانير وتسع مائة والثاني عشرة دنانير  
وتسع مائة والثالث ثلثين دنانير وتسع مائة والرابع اربعين دنانير  
وتسع مائة والخامس ثلثين دنانير وتسع مائة والسادس ثلثين دنانير  
وتسع مائة والسابع سبعين دنانير وتسع مائة والثامن اربعة ففعلوا  
ذلك فكانت ممال بينهم على السواء بحسب كمال كان ستمائة واربعين  
دينارا فاذا اخذ الاكبر عشرة دنانير يبقى ستمائة وثلاثون ديناراً

سبعة اسبعون ياخذها باقية مائة ثمانون وهو من كمال ويبقى خمسة  
وستون فاذا اخذ الثاني عشرة ديناراً وتسع مائة سبعة صار معه  
ثمانين وهو من الجميع بقية اربع مائة وثمانين فاذا اخذ الثالث ثلثين و  
تسع مائة خمسين يصير معه ثمانين ايضا يبقى اربع مائة فاذا اخذ الرابع  
اربعة وتسع مائة اربعة يصير معه ثمانين ايضا يبقى ثمانمائة وعشرة  
فاذا اخذ الخامس خمسة وتسع مائة ثلثين يبقى مائة واربعون فاذا اخذ  
السادس ستة وتسع مائة عشرة يبقى مائة وستين فاذا اخذ السابع  
سبعين وتسع مائة عشرة يبقى ثمانون ياخذها الثامن فقد حصل كل واحد  
منهم ثمانون ولكن هذا اخر ما ييسر في الله بكتابتها من الشرع  
على هذا المختصر المصنف بلطف في تحيد الله تعالى بحسن الفوائد الجليلة  
ومعها بالفوائد النفيسة مع قلعة بضاعتها وعدم ما رسته بهذه الصفاة  
ولعل هذا نتيجة ما وقع لي من رؤيا صاحب الرسالة وتعليم اباي مسئلة  
في الفسحة وجاني الكمال والسبالة عند شروعي بقراءة البصاة الحمد لله  
الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله عليم وما كنا  
نقدر عليه لولا ان اعاننا عليه لصعب وكثرة فروعها فان سائر  
العلوم بالنسبة الى هذا العلم كنسبة القطرة الى البحر كمن لا ظم وليس  
غرضي من هذا الكلام الممدح والثناء بل الاختلاف بما هو المفهوم من  
قولنا ترك وتسع واما بسبعة ربي فحدث جعله الله تعالى مقبولا عنه  
العلماء اولى الكتب ونفع به كما نفع باصله الكتاب وفتح لنا ولهم  
مغلقات الاربعة وانا لنابخر الدارين بلطفه تحفي وكلي ونعوذ بالله  
تعالى من حوسد يستدرك الانصاف بحسده ويرد ما فيه من الخسار  
بتعفه وعناده فاني عملته بعد الاستبذان من الملك الاعلام فبركتي  
في الرؤيا رجل من العلماء الاعلام وكلمات الفرائض من هذا الشرح



عند اول السؤال من شهر سنة ثلث وتسعين والف ومائة من

الهجرة النبوية عليه افضل الصلوة والرحمة والاموال من

الخلا ان يدعو بحمد الدعاء له ولوالده

والله منى الى انشاء الدوران

وجه الله محمد بن محمد وال

ومحمد اجمعين و

الحمد لله رب

العالمين

م





